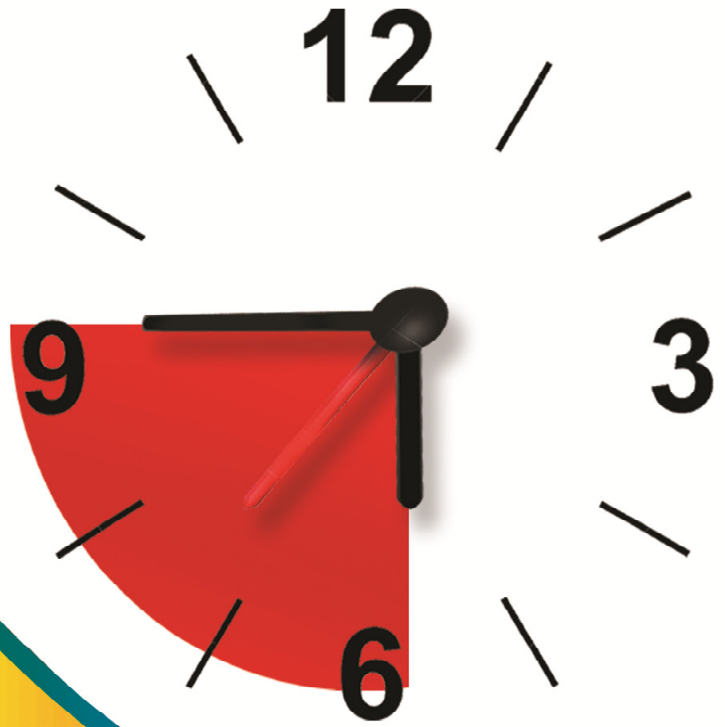


المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعية، لأبرز الأحداث والتطورات

Third Season



الربع الثالث
2018

المشهد التركي

رؤى - تحليلات - دراسات

المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاقنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الثالث يوليو 2018

الاشتراكية الدولية لتركيا :

ضرورة العودة إلى السبل السياسية من أجل حل سلمي للمسألة الكردية

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/١

خلال اجتماع دوري لمنظمة الاشتراكية الدولية عقد، يوم الخميس، بمقر الأمم المتحدة بالعاصمة السويسرية جنيف، قالت المنظمة في بيان عقب الاجتماع، ان "الاشتراكية الدولية تدعم حلاً عادلاً للقضية الكردية، ووحدة الأراضي السورية في إطار حكم لامركزي، وفق نموذج الفدرالية الديمقراطية".
وهنأت الاشتراكية الدولية في بيانها حزب الشعوب الديمقراطي على فوزه في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية، مطالبة بالإفراج الفوري عن رئيس الحزب صلاح الدين دميرتاش، وجميع السجناء السياسيين، المحتجزين في سجون الدولة التركية بشكل غير قانوني.
وأشار البيان الى ضرورة أن تعمل تركيا على استئناف الحوار السياسي، والعودة إلى السبل السياسية من أجل حل سلمي للمسألة الكردية في تركيا.

KCK: سنحقق آمال وتطلعات الشيخ سعيد ورفاقه

ANF: ٢٠١٨/٧/١

استذكرت منظومة المجتمع الكردستاني الشيخ سعيد و٤٩ من رفاقه في الذكرى السنوية الـ ٩٣ لإعدامهم على يد الدولة التركية. وأصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منظومة المجتمع الكردستاني بياناً كتابياً استذكرت فيه الشيخ سعيد و٤٩ من رفاقه في الذكرى السنوية الـ ٩٣ لاستشهادهم، كما استذكرت المناضلة زيلان كنجي.
وجاء في البيان "نستذكر بإجلال الذكرى السنوية الـ ٩٣ لإعدام الشيخ سعيد و ٤٩ من رفاقه. ونجدد العهد بتحرير كردستان وتحقيق أحلامهم. كما نستذكر بإجلال رفيقتنا زيلان، التي نفذت عملية فدائية بتاريخ ٣٠ حزيران عام ١٩٩٦".
وأضاف البيان "إن إعدام الشيخ سعيد ورفاقه في سور، شكلت قيمة معنوية كبيرة بالنسبة لمقاومي شتاء ٢٠١٥. الشهيد جياكر ورفاقه كانوا يتذكرون في كل لحظة من المقاومة أن الشيخ سعيد ورفاقه نادوا بالحرية لكردستان حتى على أعواد المشانق".
منظومة المجتمع الكردستاني قالت في بيانها أن الشيخ سعيد ورفاقه جسدوا ضمير وأخلاق وتطلعات الشعب الكردي ضد سياسات الإبادة والاستعمار. ولولا تصديهم في ذلك الوقت للاستعمار، ولولا تضحياتهم لما ظهر نضال الحرية والديمقراطية إلى الوجود.
وأضافت أيضاً "المناضلون الكرد الأوائل من أمثال الشيخ سعيد وإحسان باشا وسيد رضا وضعوا أسس مقاومة الشعب الكردي، والشعب الكردي مدين لهؤلاء، وأحفادهم سوف يقتدون بهم ويحققون أحلامهم وتطلعاتهم".
وجاء في البيان أيضاً "الشهيدة زينت كنجي أيضاً أثبتت كيف يجب أن تكون المواقف في الأوقات الحرجة، ووضعت أسس ثورة كردستان أمام شعبها ورفاقها. لذلك يجب اعتبار الشهيدة زيلان قائدة الأوقات الحرجة، والالتزام بنهجها النضالي في ميادين النضال".
وناشدت منظومة المجتمع الكردستاني في ختام بيانها جميع المقاتلين وأبناء الشعب الكردي بتصعيد النضال من أجل تحقيق أحلام وأمانى الشيخ سعيد ورفاقه والشهيدة زيلان. حتى تحقيق كردستان حرة وشرق أوسط ديمقراطي.

الناطق باسم حزب الشعوب الديمقراطي: تركيا ستجبر على تغيير سياساتها

ANHA، ٢٠١٨/٧/١

تحدث الناطق باسم حزب الشعوب الديمقراطي HDP والبرلماني عن قرس أيهان بيلكن لوكالتنا عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في ٢٤ حزيران في تركيا. أشار بيلكن إلى التشكيلة الجديدة للبرلمان وأوضح أن روسيا وإيران وأيضاً أمريكا وفرنسا ستقوم بالضغط على تركيا وهذا سيجبر تركيا على إحداث تغييرات جديدة في سياساتها الخارجية.

لفت بيلكن إلى نتيجة الانتخابات والحالة التي تم فيها الكشف عن النتائج وأوضح أنه حدثت انتهاكات وخروقات للقانون في فترة الدعاية الانتخابية وفي يوم الانتخابات أيضاً وقال: "من جهة العوائق، ومن جهة أخرى الحظر والإمكانات التي استخدمتها الدولة وبهذا تحكّموا بالانتخابات، تم تفعيل سلطات المخاتير على أنهم مسؤولون في الأحزاب كما أنه في يوم الانتخابات تم تغيير بعض الإجراءات وكانت هناك سرعة في إعلان النتائج وفرز الأصوات وكانت النتائج بعيدة عن المصادقية.

سيكونون مجبورين لخطو خطوات خلال الانتخابات المحلية

ونوه بيلكن بأن الانتخابات كانت بمثابة وسيلة لتجاوز العقد السياسية، وخاصة من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات الخارجية، ولكن تحقيق ذلك من الممكن أن يتم على أساس انتخابات نزيهة، وتغيير السياسات الأساسية، وأضاف "من الممكن أن يجبرون على خطو بعض الخطوات في مرحلة الانتخابات المحلية، لأن حصص المجلس ستوضح العلاقة مع حزب الحركة القومية".

كما قيم بيلكن بقاء سلطة أردوغان على الحكم، وتأثيرها على السياسات الخارجية لتركيا، وقال "إذا أصروا على السياسات الخارجية الحالية، فلن يكون هناك خط سليم للسياسات الداخلية، وعلى وجه الخصوص سيكون هناك اضطراب للتطرق إلى تغيير السياسات بخصوص سوريا، فروسيا وإيران وأمريكا وفرنسا يصرون على آمالهم وطموحاتهم، ولهذا فتركيا ستضطر تركيا لتوضيح موقفها وأولوياتها".

بالرغم من كافة المضايقات والضغطات فإن تجاوز سقف الانتخابات انتصار كبير

وخلال حديثه تطرق بيلكن إلى تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي سقف الـ ١٠٪ في الانتخابات، والفوز بـ ٦٧ مقعد في الانتخابات، وقال بأن تجاوز السقف كان محور النقاش بين أوساط المعارضة، وأردف بالقول "محاولات حزب العدالة والتنمية صعدت من حساسية أوساط المعارضة، وبالرغم من كافة المضايقات والضغطات فإن تجاوز سقف الـ ١٠٪ هو انتصار كبير".

اتضح النفي والتنظيمي في المجتمع

بيلكن بيّن بأن تجاوز سقف الانتخابات هو نجاح مهم للنضال الديمقراطي، وأكمل بالقول "بهذه الانتخابات فتح الباب أمام معارضة قوية في كافة المجالات، ليس فقط في المجلس واتفاقات الانتخابات، ولهذا فالاستمرار بالتعاون الذي اتضح على صناديق الاقتراع، وتعزيز أمل تغيير المجتمع يجب أن يكون محور مهم لنا، ويجب عدم الإضرار بهذا الوضع أي وحدة المجتمع، فالذهنية السياسية الجديدة للمجتمع، تم تنظيمها بالنفي العام، فهذا التنظيم بنا ذهنية تاريخية، فالنقد القوي والبناء، سيسد الطريق أمام تكرار النواقص والسلبيات السابقة".

أردوغان يدين عهده الرأسيه باعتقال معارضي

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/١

ذكرت وسائل الإعلام الرسمية التركية أن السلطات أوقفت أين أردم، النائب السابق عن أكبر أحزاب المعارضة، بتهمة الانتماء إلى شبكة فتح الله غولن المتهم بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦. وقالت وكالة الأناضول للأنباء إن مدعي إسطنبول أصدر أمر توقيف أين أردم النائب السابق عن حزب الشعب الجمهوري، بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية". وكتب أردم على تويتر في ساعة مبكرة الجمعة "تم توقيفي، لا أعرف السبب، لقد قامت الشرطة بتوقيفي من أمام منزلي". وذكرت الوكالة الحكومية التركية أن قضية أخرى مرفوعة ضد أردم يواجه فيها حكما بالسجن فترة تتراوح بين تسع سنوات ونصف السنة ٢٢ سنة بسبب اتهامات منها "مساعدة مجموعة إرهابية مسلحة عن قصد وتصميم دون أن يكون عضوا فيها" و"الإفشاء عن شاهد عيان سري" و"انتهاك سرية التحقيق". وتعود التهم إلى الفترة التي كان خلالها رئيس تحرير صحيفة كارشه، حيث تتعلق بنشر تسجيلات صوتية محظورة تم تسريبها إلى وسائل إعلام عن طريق حركة غولن، خلال فضيحة فساد تعود إلى ديسمبر ٢٠١٢ استهدفت أعضاء بارزين في الحكومة والدائرة المقربة من رجب طيب أردوغان. وفي الفضيحة، نشرت تسجيلات صوتية مفترضة لأردوغان الذي كان آنذاك رئيسا للحكومة، ومسؤولين بارزين آخرين، على الإنترنت في ٢٠١٤، فيما تقول الحكومة إن الفضيحة "محاولة انقلاب" وتنسبها إلى غولن. ومنذ يوليو ٢٠١٦ تم اعتقال عشرات الآلاف من الأشخاص بتهمة الاشتباه في ارتباطهم بغولن وبالمسلحين الكرد الذين يخوضون تمردا في جنوب شرق تركيا. واعتقلت السلطات التركية العديد من نواب حزب الشعوب الديمقراطي، ثاني أكبر الأحزاب المعارضة والمؤيد للكرد، إضافة إلى أنيس بربر أوغلو، النائب عن حزب الشعب الجمهوري الذي سجن لتسريب معلومات سرية لصحيفة جمهوريت. ويقع صلاح الدين ديميرطاش، زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، في السجن على ذمة التحقيق مع نواب آخرين منذ نوفمبر عام ٢٠١٦ على خلفية اتهامات بالإرهاب، حيث يعتبر أردوغان حزب الشعوب الديمقراطي ذراعا لحزب العمال الكردستاني المحظور. وساهم زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، منذ اشتراكه في تولي دفة قيادة الحزب في يونيو ٢٠١٤، في دخول الحزب إلى البرلمان للمرة الأولى. ويرى مراقبون أن النظام التركي يسخر قانون الإرهاب لقمع معارضي السياسيين تحت يافطة محاكمة مدبري عملية الانقلاب الفاشلة.

وقف بث "سبوتنيك" باللغة الكردية بطلب من تركيا

جريدة الزمان التركية: ٢٠١٨/٧/١

كشف موقع وكالة (سبوتنيك) الروسية عن وقف البث باللغة الكردية الذي قبل أربع سنوات من العاصمة الروسية موسكو. وقال العاملون بالموقع سابقا أن القرار اتخذ بناء على طلب من تركيا. وجاء في التصريح الذي نشره موقع سبوتنيك: "قراءنا الأعزاء، نسعى لنقدم لكم أفضل الخدمات، ولكننا سنضطر لوقف خدمتنا بنشر الأخبار باللغة الكردية. بإمكانكم متابعة نشرات سبوتنيك الأخرى. نشكركم على متابعة سبوتنيك". وزعم بعض العاملين بسبوتنيك سابقا في تصريح قدموه لموقع "أرتي كيرجيك" أن روسيا أوقفت خدمات سبوتنيك باللغة الكردية بناء على طلب تركيا بعد تحسن العلاقات بين البلدين. وكانت وكالة سبوتنيك أخبرت صحفييها في وقت سابق أن النشر باللغة الكردية سيتوقف قريبا، وقام المتابعون بحملة جمع توقيعات من أجل استمرار النشرة باللغة الكردية. وبدأ بث النسخة الكردية من "سبوتنيك" لأول مرة في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤. وطالب كثير من المتابعون باستمرار النشرة باللغة الكردية، وأرسلوا رسائل بالفاكس والإيميل إلى مركز سبوتنيك في موسكو للتراجع عن الخطوة. وتحظر تركيا على الكرد في البلاد استخدام لغتهم الكردية كلغة رسمية.

الانتخابات التركية في أوجهها المتعددة

* د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٧/١

انتهت الانتخابات التركية المزدوجة النيابية والرئاسية، إلى نتائج متناقضة وتحمل دلالات متعددة. ففي الانتخابات النيابية تمكن «تحالف الجمهور» المكوّن من حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، من تحقيق نتائج جيدة، وحصل على ما مجموعه ٥٤ في المئة من الأصوات، فيما حصل «تحالف الأمة» من أحزاب الشعب الجمهوري، والجيد، والسعادة، على ٣٦ في المئة. وحصل حزب الشعوب الديمقراطي الكردي على ١١,٦ في المئة. وبذلك يؤكد التحالف المؤيد للرئيس رجب طيب أردوغان تفوقه على معارضيه وبفارق ملموس.

لكن عند الدخول في الجزئيات، فإن المشهد يختلف بعض الشيء.

فحزب العدالة والتنمية بمفرده نال ٤٢,٥ في المئة، بتراجع سيع نقاط عن آخر انتخابات نيابية قبل ثلاث سنوات (نال حينها ٤٩,٥ في المئة)، وهذا تراجع كبير. وحصل الحزب بمفرده على ٢٩٣ نائباً، وهذا يعني أنه فقد الغالبية المطلقة في البرلمان البالغ عدد نوابه ٦٠٠ نائب. في حين كان يمتلك في البرلمان السابق ٣١٧ نائباً أي أكثر من النصف المطلوب، وهو ٢٧٦ نائباً في برلمان كان عدد نوابه ٥٥٠ نائباً.

وهذا يعني أن حزب العدالة والتنمية فقد المبادرة في البرلمان، في أي نوع من أنواع المشاريع العادية أو تلك التي تحتاج إلى ٣ من ٥ من أصوات البرلمان، أو ثلثي الأصوات. وهو ما يجعله بحاجة بشدة إلى حليفه حزب الحركة القومية، الذي نال ١١,١ في المئة من الأصوات مع ٥٠ نائباً.

وفي الجانب الكردي، أكد حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، أنه لا يزال رقماً صعباً في مواجهة أردوغان، مع نجاحه بمفرده في تخطي عتبة عشرة في المئة وحلوله في المركز الثالث ب ٦٧ نائباً، بعد حزبي العدالة والتنمية، والشعب الجمهوري. أما في الانتخابات الرئاسية فإن أردوغان لم يجد صعوبة في الفوز ومن الدورة الأولى، على منافسيه وبفارق كبير من الأصوات، وتجنّب بالتالي الانتقال إلى دورة ثانية، كانت حساباتها ستختلف عن الدورة الأولى. وقد نال أردوغان نسبة قريبة من النسبة التي نالها تحالفه في الانتخابات النيابية. نال أردوغان ٥٢,٥ في المئة، وهي قريبة جداً من النسبة التي نالها في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤. لكن الانتخابات كانت تعكس الدلالات التالية:

أولاً:

أكدت الانتخابات أن أردوغان لا يزال الأقوى وبفارق كبير عن خصومه، رغم أنه مضى على حكمه ١٦ عاماً. وستكون تركيا أمام تعايش مع الحالة «الأردوغانية» لخمس سنوات أخرى قابلة للتجديد وفق الدستور.

ثانياً:

إن فوز أردوغان بالرئاسة مختلف هذه المرة عن كل الانتخابات السابقة، إذ سيبدأ منذ اليوم نظاماً سياسياً جديداً قوامه نظام رئاسي يعطي الرئيس صلاحيات مطلقة غير موجودة في أي نظام رئاسي آخر في العالم، يضع كل المؤسسات والموظفين والعسكر والقضاء في قبضته، ويلغي منصب رئيس الحكومة ويضعف جداً دور البرلمان.

ثالثاً:

يظهر من تحليل النتائج أن التيار القومي المتشدد أحرز نسبة تأييد عالية. فحزب الحركة القومية المتحالف مع أردوغان نال نسبة غير متوقعة، وهي ١١,١ في المئة، وفي صفوف المعارضة نال الحزب الجيد ١٠ في المئة“ أي ما يعادل على الأقل عشرين في المئة. وهذا يعني أن السياسات التركية المقبلة في الداخل كما في الخارج، ستكون محكومة بهذه النزعة المتشددة.

رابعاً:

وليس حزب العدالة والتنمية بعيداً عن هذه النزعة“ بل في قلبها. فقد لعب الحزب على الوتر القومي من خلال توظيف العمليات العسكرية التركية في سوريا والعراق ضد الكرد، لا سيما في جرابلس وعفرين وجبال قنديل، لحصد المزيد من الأصوات في الانتخابات، وقد نجح في ذلك.

خامساً:

وهذا يدفع لتوقع أن يواصل أردوغان سياساته المتشددة ضد الكرد في داخل تركيا وخارجها، وبقاء المشكلة الكردية بعيدة عن حلول قريبة.

سادساً:

ولا شك أن أردوغان باستمراره الزعيم الأوحـد لتركيا، يفرض واقعاً على اللاعـيين الإقليميين والدوليين، للتعاطي معه وعدم الرهان على أي تغيير محتمل في السلطة في المدى المنظور. وهو ما سيوظفه أردوغان في علاقاته بالجميع سواء مع حلفائه الحاليين مثل روسيا وإيران، لرفع سقف مطالبه في سوريا والعراق، أو حلفائه الاستراتيجيين المتوترة نسبياً علاقاته معهم مثل الولايات المتحدة وأوروبا. ولا يستبعد في إطار البراجماتية الأمريكية وفي ظل تعيين سفير أمريكي جديد في تركيا، هو ديفيد ساترفيلد، وبعد اتفاق منبج بين أنقرة وواشنطن، أن تبذل محاولات لتصحيح ذات البين بين تركيا والولايات المتحدة، بما يعيد من جديد خلط بعض الأوراق في المنطقة.

طوت الانتخابات النيابية والرئاسية التركية صفحة من نظام برلماني عمره أقل من مئة عام بقليل، لتبدأ صفحة نظام رئاسي يسعى مع أردوغان، إلى أن يعيد تشكيل الهوية التركية مجدداً. لكن الجميع يعلم أن المجتمعات ذات التعددية العرقية والدينية والمذهبية، لا يناسبها نظام رئاسي مطلق الصلاحيات، وينطلق من ذهنية عرقية ومذهبية إغائية للآخرين، وتوسعية عثمانية في المجال الخارجي. وهو ما يجعل الاعتقاد بأن فوز أردوغان سيجلب الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتركيا، ليس في محله.

أردوغان يدين عهد تركيا الإسلامية القومية والمستبدة

مجلة "إكونوميست" البريطانية؛ ٢٠١٨/٧/١

إثر الانتخابات التركية الأخيرة، رأت مجلة "إكونوميست" البريطانية أن أردوغان بدأ في تشكيل "تركيا جديدة" أكثر إسلامية وقومية واستبدادا.

من السذاجة الاعتقاد أن الرئيس التركي سوف يعالج انقسامات كان مسؤولاً بنفسه عن بعض منها وكانت الانتخابات في رأي المجلة أشد المنافسات الانتخابية ظلماً وإجحافاً بحق الأتراك، منذ عشرات السنين. فقد عمدت معظم المنافذ الإعلامية التركية، وتحت ضغط من مقررين من الحكومة، لتجاهل وجود مرشحين رئيسيين، صلاح الدين دميرطاش وميرال أكشِنار، رئيسة حزب الخير.

كما خصصت القنوات التلفزيونية الرسمية للمرشح إينجه أقل من ١٠٪ من الوقت الذي خصصته للدعاية لأردوغان، فضلاً عن تجاهل آخر حشد جماهيري حضره عشرات الآلاف من أنصار إينجه. وقد رحبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تقرير لها، بالمشاركة الواسعة في الانتخابات ٨٨٪، ولكن التقرير أشار لتمتع أردوغان وحزبه بتغطية واسعة، وإساءة استخدام موارد الدولة، والاستفادة من حالة الطوارئ من أجل تقييد حريات التجمع والتعبير عن الرأي.

وترى "إكونوميست" أن أردوغان خطأ، في فوزه الأخير، آخر خطوة على الطريق نحو دستور يقضي باستبدال نظام برلماني وضعه أتاتورك، مؤسس الجمهورية الحديثة، بآخر رئاسي. وفي ظل تعديلات جديدة، وافقت عليها أغلبية ضئيلة في استفتاء ٢٠١٧، أصبحت لأردوغان صلاحيات تنفيذية تمكنه من إصدار قوانين وتعيين وزرائه بنفسه، وتقرير الميزانية واختيار قضاة، وحل البرلمان عبر الدعوة لانتخابات مبكرة، فضلاً عن إلغاء منصب رئيس الوزراء.

ويزعم أنصار الرئيس التركي أن النظام الجديد سوف يسرع عملية صنع القرار، ويقلل من قدرة الجيش على التدخل في العملية السياسية، وتكوين تحالفات برلمانية. أما خصومه فيقولون إن الدستور يعني أن أردوغان لم يعد رئيساً لحكومة بل لنظام. وفي رأي المجلة، حتى لو قرر أردوغان إنهاء حالة الطوارئ في تركيا، لن يكون هناك ما يمنعه من ملاحقة معارضيه، وقد سجن عشرات الآلاف منهم عقب المحاولة الانتخابية الفاشلة قبل عامين، وخنق الصحافة، حيث يوجد عشرات الصحفيين وراء القضبان، فضلاً عن الدخول في شجارات مع الغرب.

خفق للحريات

وحسب "إكونوميست"، عندما وصل أردوغان مع حزبه إلى السلطة في ٢٠٠٢، حافظ جزئياً على وعده بإطلاق مزيد من الحريات للأتراك، خاصة الكرد. ولكن خلال العقد الأخير، كانت الحريات الوحيدة التي سمح بممارستها هي تلك الخاصة بناخبيه المحافظين، وإلغاء قوانين تحظر على سبيل المثال، التحاق محجبات بالجامعات أو بمؤسسات الدولة.

في ظل تلك التحولات في تركيا، يقول كارابكير أقيونولو، باحث تركي لدى جامعة ساو باولو: "يرسي اليوم أردوغان، بواسطة دستوره الجديد، أسس نظام يقصي فعلياً النخبة العلمانية، ويقوض صلاحيات المؤسسات العامة والبرلمان كوسطاء بين الرئيس والشعب".

ولكن المجلة ترى أن الرئيس التركي لربما يجد أن إعادة تشكيل المجتمع، عبر مزيج من الأسلمة والقومية والحنين لإمبراطورية غابرة، أمر أصعب من مسألة إعادة تشكيل المؤسسات.

وتلقت "إكونوميست" إلى وجود انقسامات كبيرة داخل تركيا التي يرأسها اليوم أردوغان. فمن جانب هناك مسلمون محافظون وقوميون يعتبرونه رمزاً للزدهار والحريات الدينية والافتخار القومي. ومن جانب آخر، يقف علمانيون وليبراليون وكرد في جنوب شرق تركيا، ينظرون إليه بوصفه طاغية فاسداً وظالماً.

ويرى سونار كاغابنتاي، مؤلف كتاب صدر حديثاً عن أردوغان أنه "من السذاجة الاعتقاد أن الرئيس التركي سيعالج انقسامات كان مسؤولاً بنفسه عن بعضها".

مستقبل أردوغان الغامض

*مصطفى السعيد

مركز الأهرام للدراسات، ٢٠١٨/٧/١

فصل جديد أكثر خطورة وغموضا في تاريخ تركيا بدأ مع إعلان فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات التي جرت الأحد الماضي، والتي وضعت كل السلطات في أيدي أردوغان المتوجس من نزع السلطة من يديه منذ محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦، وقرر أردوغان بعدها أن يضع كل السلطات في يديه وحده، ولهذا قرر إجراء استفتاء يلغي النظام البرلماني ويحوّله إلى نظام رئاسي، وأن يكون بيده تعيين الحكومة والوزراء وإقالتهم، وأن يصدر مراسيم رئاسية لها قوة القانون، وغيرها من الصلاحيات التي تتركس حكم الفرد الذي يسعى إليه.

كان أردوغان واثقا من فوزه في الانتخابات، فقد وضع كل من يشك في معارضته في السجن بوصفه من أتباع فتح الله كولن، الذي أصبح الشماعة التي تقود فورا إلى الإقالة أو الطرد من الوظيفة، وسيطر أردوغان بشكل شبه مطلق على كل وسائل الإعلام التركية، ووضع عشرات الصحفيين والإعلاميين في السجن، لقد فاقمت محاولة الانقلاب من فزع أردوغان، وتسيطر عليه حالة من انعدام الثقة، شملت حتى أقرب المسؤولين إليه، لهذا أبعد صديقه وشريكه في تأسيس حزب العدالة والتنمية عبد الله جول، ومن بعده أطاح بصديقه الوفي أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء، ومن قبلهما كان انقلابه على الأب الروحي فتح الله كولن، الذي ساعده وحزبه على تصدر المشهد السياسي في تركيا، لكن أردوغان أصبح أكثر عدوانية وارتياجا، ولن يتورع عن نهش كل من يشك في ولاءه التام، فهو يعيش بهاجس أن مؤامرات دولية تستهدف الإطاحة به، وأن محاولة الانقلاب سوف تتكرر بأشكال عدة، ولهذا يستعد دائما لوأدها قبل أن تولد، ولهذا ستعيش تركيا حالة الفزع المسيطرة على أردوغان، ولكن مصدر الفزع التركي هو أردوغان ذاته، الذي لم يعد يرى أن السلطة يمكن اقتسامها أو المشاركة فيها، فإما كل السلطات وإما لا شيء. ولهذا ستضيق مساحة الحريات العامة أكثر فأكثر، وتزداد شرارته ضد أي معارض مفترض، وستقوى شوكة أجهزة المخابرات والأمن العام، والمبرر هو أن تركيا تتعرض لمؤامرات خطيرة من أعداء كثير. استرابة أردوغان لن تتوقف عند الأوضاع السياسية المتردية في تركيا، فهو يرى أيضا أن التدهور الاقتصادي الملموس، والذي يكشفه تراجع قيمة الليرة وازدياد العجز في الموازنة، وديون تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار، يرجع إلى التآمر الكوني على شخصه الذي يسعى إلى إعادة الإمبراطورية العثمانية، ولهذا فإن العلاقات الخارجية لتركيا ستتأثر سلبيا بتلك الوسواس المتمكنة من أردوغان، وسيتسع الشقاق مع أوروبا والولايات المتحدة، ولن يثق في الرئيس الروسي بوتين رغم كل المحاولات الروسية لجذب أردوغان بعيدا عن الولايات المتحدة.

الحليفان الوحيدان اللذان يثق أردوغان بهما هما جماعة الإخوان المسلمين وحاكم قطر، فأعضاء جماعة الإخوان ينظرون إلى أردوغان وكأنه خليفة المسلمين، ومستعدون للتضحية بحياتهم في سبيله، يدينون له بالطاعة العمياء، ويرون كل ما يقوله ويفعله هو الصواب، لهذا منح مئات الآلاف من المسلحين واللاجئين السوريين من أعضاء الجماعة والمتعاطفين معها وحلفائها الجنسية التركية، وسوف يعتمد عليهم في مقاتلة أعدائه في الخارج والداخل، فهو يثق بهم أكثر من معظم الأتراك، فنصف الأتراك لم يصوت لصالحه، والنصف الآخر وقف معظمه إلى جانبه مضطرا، إما خوفا وإما طمعا، أما حاكم قطر فهو شريكه في الحلم ولو بنصيب صغير، لكنه يمتلك من المال والغاز ما يمكن أن يساعد تركيا في محنتها الاقتصادية التي سوف تتفاقم، ويرى أردوغان أنه أحق بفواض قطر من الرئيس الأمريكي ترامب، وهو من يحمي عرش حاكمها، لكن قطر لا يمكن أن تمضي في طريق أردوغان بلا مخاوف وتحفظات، وهي تدرك أنها في مهب الريح. الورقة القوية في يد أردوغان هي التلويح بانتقاله من المعسكر الأمريكي إلى المعسكر الروسي الصيني الإيراني، ومثل هذا الانتقال يمكن أن يقلب موازين القوى في المنطقة والعالم في غير مصلحة أمريكا وأوروبا، لكنه لن يلقى بهذه الورقة، بل سيكتفى بالتلويح بها وابتزاز الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج، لأنه يخشى من حرب اقتصادية وحصار لن يستطيع الصمود معه طويلا، فالاقتصاد التركي شديد الارتباط بالاقتصاد الأوروبي والأمريكي، والتراجع الكبير كان مجرد إنذار موجه إلى أردوغان، ورسالة بأن انهيار الاقتصاد التركي بيد من رفوه، ليقدموا تركيا نموذجا يحتذى للبلاد العربية والإسلامية بدلا عن إيران المتمردة، ولهذا لا يمكن لأردوغان أن يمضي طويلا في التمرد على المعسكر الأمريكي الأوروبي، لكن هواجس أردوغان من وجود مؤامرة لنزعه عن السلطة بالقوة الناعمة أو المفرطة ستجعله يتردد دائما في العودة إلى أحضان الولايات المتحدة وأوروبا، لهذا قد يموت من العطش والجوع وهو متردد هل يشرب أم لا من التحالف الأمريكي أم يأكل أولا من التحالف الروسي الصيني.

مرحبا بالجمهورية التركية الثانية

*تأثير أكشم

موقع احوال تركية: ٢٠١٨/٧/١

ثمة جدل كبير في تركيا كما تعلمون بشأن عدد الجمهوريات التي شهدتها البلاد. فهناك من يعتبر بداية عصر الجمهوريات التركية الجديدة، تزامنت بداية فترة خمسينيات أو ثمانينيات القرن الماضي. لكن في الغالب أن الجمهورية الثانية "الأكثر حقيقية وواقعية" تأسست الآن.

ومن المعروف للجميع أن الجمهورية الأولى تأسست في العام ١٩٢٣، وكان لونها وردياً خفيفاً. أما الثانية فلونها أخضر خفيف (علينا ألا ننخدع في اختلاف الألوان). وثمة قاسم مشترك بين الجمهوريتين من حيث الانقراض التي تأسستا عليها من بقايا وأطلال الفترات والعهود السابقة على كل منهما، من انهيار سياسي، وثقافي، واقتصادي وما إلى ذلك من تدني في كافة مناحي الحياة. وفي نفس الوقت عاشت الجمهوريتان في تأسيسهما على نوع من "الفقر" و"الفساد".

والقاسم المشترك الآخر الذي يجمع بين الجمهوريتين، هو أنهما تأسستا بعد أن تم تدمير التعددية والشرع الثقافي الذي كانت تنعم به المجتمعات السابقة.

فالجمهورية الأولى قامت بعد أن تم القضاء على السكان المسيحيين الذين كانوا يشكلون من ٣٠ إلى ٣٥ في المئة من إجمالي السكان آنذاك. ومن بقي منهم ونجا من تلك المجازر التي ارتكبت بحقهم، سمح لهم بالعيش لسبب بسيط للغاية، وهو أن وجودهم لم يكن يسبب أية مشكلة أو عائق على الإطلاق.

أما المعارضين في الجمهورية الأولى، فكانت أعدادهم محدودة، ومن ثم سرعان ما هربوا من استبداد ذلك العصر. لكن تمكن من بقي منهم على قيد الحياة من العودة ثانية بعد العام ١٩٣٨.

وفي الجمهورية الثانية التي ذكرنا أنها بدأت بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت الأحد الماضي ٢٤ يونيو، فلا يوجد ثمة اعتراف بالكرد كشعب من أبناء هذا الوطن. لكن بسبب أن أعداد هؤلاء الكرد كبيرة، فإنهم يتزاحمون على الباب بشدة ويحاولون الولوج في الوقت الراهن.

وجزاء كبير من معارضي الجمهورية الثانية، لا سيما المثقفين منهم قد حرصوا على الفرار إلى خارج حدود الوطن هرباً من الاستبداد (تماماً كما حدث مع معارضي الجمهورية الأولى). ومن بقي منهم في الداخل سنتابع معاً ماذا سيحل بهم جميعاً.

ومن ذلك نفهم أن الجمهورية التركية الأولى تأسست وقامت على أطلال وانقراض ما تم تدميره من ثروة ثقافية، وقيمة معرفية تراكمت إبان الفترة العثمانية. وقُدّم هذا الدمار الثقافي والفقر في كل شيء، على أنه أثر يستحق الإشادة والثناء. وحتى حينما تمت الثورة على الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية (الانقلاب اللغوي) في العام ١٩٢٨ من القرن الماضي، قيل حينها "لا يوجد أي شيء على الإطلاق يمكننا الاستفادة منه وجلبه من الماضي". وهكذا كان الانهيار الثقافي للدولة في أبشع صورته. إذ تم الفصل بين ماضي الدولة وحاضرها بين ليلة وضحاها.

أي أن الجمهورية الأولى ظهرت وبرزت بعد تدمير التراث الثقافي العثماني عن بكرة أبيه. وعلى نفس الشاكلة جاء تأسيس الجمهورية الثانية التي تقوم حالياً على مبدأ تدمير القيم، والتراث الثقافي الذي تراكم من جديد

خلال فترة الجمهورية الأولى. ومن أبرز النماذج على ذلك، التدمير الذي طال نظامي التعليم والقضاء، إلى جانب فرار مئات وإن لم يكن الآلاف من الأكاديميين إلى خارج الوطن. كل هذه الأمور تعتبر أمثلة صارخة على ضحايا هذا التطهير، والفقر الثقافي الذي ألمّ بالبلاد.

كما أن الجمهورية الأولى قامت على النهب والسلب الاقتصادي. فقبل انطلاق مفاوضات لوزان التي جاءت لإنهاء الحرب التركية اليونانية (١٩١٩-١٩٢٢)، وبعد حريق ولاية "إزمير" الذي اندلع بعد انسحاب اليونانيين من الولاية التركية عام ١٩٢٢، كان للأصول والممتلكات التي تمت مصادرتها آنذاك أثر كبير في سد جزء كبير من عجز الموازنة. وذلك بحسب ما قاله وزير المالية حينها تحت قبة البرلمان. كما أن مفاوضات لوزان شهدت تعنتاً ورفضاً تركياً كبيراً لأية مقترحات تدعو لإعادة الممتلكات التي سلبت من المسيحيين لهم مرة ثانية.

وعلى نفس شاكلة منطلق الجمهورية الأولى بخصوص السلب والنهب الاقتصادي، جاءت الجمهورية الثانية لتضرب مثلاً جديداً، وامتداداً لما سبق في ذات الصدد. إذ تمت مصادرة بعض الشركات بدعوى انتماء أصحابها لجماعة "فتح الله غولن"، ليس هذا فحسب بل تمت وبالقوة أيضاً مصادرة ما يمتلكه حتى الأفراد من المنتسبين للجماعة المذكورة. وهذا واضح ويراه الجميع بشكل جلي.

الجمهوريتان أيضاً عاشتا نوعاً من الفقر والاضمحلال من حيث التجمعات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وكذلك التنوع الديني والعرقي.

فنحن على سبيل المثال كبرنا بعد أن باتت الجمهورية الأولى واقعاً ملموساً، أي ترعرعنا بداخلها، لكن مع الأسف لم تكن لدينا الملكات التي تؤهلنا لنذكر أطلال وأنقاض المقدرات والقيم التي تأسست عليها تلك الجمهورية. لم تمكنا مشاعر الوعي الموجودة لدينا من اكتشاف هذه الحقيقة آنذاك. ولا شك أن التعريف الذاتي للجمهورية الأولى، وحجر الزاوية لعالمها العقلي والثقافي، كان أهم النقاط المرجعية بالنسبة لنا. ومن ثم نحن نعتقد أن تدمير الثروة الثقافية لدى أي مجتمع، فعل عظيم له الكثير من المعاني العميقة، وليس مجرد حدث عابر يمكن أن نصمت عنه.

حتى أننا لا زلنا لا ندرك بعد أن الحديث عن أطلال وأنقاض الجمهورية الأولى قد مهد الطريق للأطلال والأنقاض التي عاصرناها في وقتنا الراهن. ونحن في حيرة من أمرنا تجعلنا نرى أن ما يتمتع به المرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري، محرم إينجه، من مغالطات، وقدرة على تبني نوعين من الخطابات، حلماً لكل المشكلات التي نحن بصدها.

والآن الجمهورية الثانية تقوم بتنشئة أجيالها، وحتماً ستقوم بتنشئتهم وفق إيديولوجياتها المعروفة لنا. وحتما ستقوم هذه الجمهورية بتأسيس واقعيته الخاصة بها، والأجيال الجديدة ستفكر وتدور في فلك هذه الواقعية ولا يمكن أن تحيد عن حدودها المرسومة قيد أنملة.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو: عن أي تركيا سيمكننا أن نتحدث قبل اكتمال تأسيس الجمهورية الثانية هذه، وهل سيكون بمقدورنا فعل ذلك قبل فوات الأوان؟

وهل سيكون بمقدورنا أن نرى أن الجمهورية التي نريدها، من الممكن أن تتحقق من خلال إعادة فهم أنقاض وأطلال الجمهوريتين الأولى والثانية؟ أم أن هذا الأمر ستبقى معرفته للأجيال القادمة؟

تحديات تركيا بعد انتخابات ٢٤ يونيو

*بشار ياكش

موقع احوال تركية؛ ٢٠١٨/٧/١

بعد انتخابات ٢٤ يونيو، أعلنت بعض الأحزاب السياسية في تركيا أنها ناجحة بحق. وظهر الرئيس رجب طيب أردوغان كزعيم بلا منازع. وقال منافسه الرئيسي، محرم إينجه، في كلمته أمام وسائل الإعلام بعد الانتخابات، إن السباق الرئاسي جرى في ظل ظروف غير متكافئة، وإن ثمة تزويراً للأصوات، لكنه أقر بالهزيمة. المفاجأة الكبرى كانت نجاح حزب الحركة القومية المنتمي لأقصى اليمين إذ حصل على نسبة ١١ بالمئة من الأصوات. ويعتقد محللون كثيرون أن الدعم الإضافي الرئيسي جاء من حزب العدالة والتنمية الحاكم، لأن حزب الحركة القومية كان بحاجة للوصول إلى نسبة العشرة في المئة اللازمة لتشكيل مجموعة في البرلمان. لا شك أن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد هو الفائز الأكبر. وفي حين كان كثير من المراقبين يخشى من أن يبقى الحزب عند أقل من نسبة العشرة في المئة اللازمة لدخول البرلمان التركي، تفوق الحزب وحصل على ٦٧ مقعداً بنسبة ١١,٦ في المئة من الأصوات.

كان تأييد الحزب أعلى من تأييد زعيمه السابق صلاح الدين دميرطاش في السباق الرئاسي، لكن هذا يرجع إلى دعم حزب المعارضة الرئيسي لحزب الشعوب الديمقراطي للوصول إلى نسبة العشرة في المئة. لم تكن هناك حاجة لتقديم دعم مماثل لزعيم الحزب لأن انتخابه رئيساً للجمهورية كان غير مرجح.

والسبب الثاني لتصويت أنصار حزب الشعب الجمهوري لصالح حزب الشعوب الديمقراطي هو أنه إذا بقيت أصوات حزب الشعوب الديمقراطي أقل من الحد الأدنى المطلوب، فلن يتم تمثيله في البرلمان وسيتم توزيع أصواته بالتناسب بين الأحزاب التي شقت طريقها إلى البرلمان وسيأخذ حزب العدالة والتنمية النصيب الأكبر من إعادة التوزيع هذه.

حصل حزب العدالة والتنمية على ٢٩٠ مقعداً في البرلمان المكون من ٦٠٠ مقعد. ولو كان الفشل من نصيب حزب الشعوب الديمقراطي، لذهب من أصل ٦٧ مقعداً فاز بها حوالي ٦٠ مقعداً إلى حزب العدالة والتنمية وكان بذلك سيحصل على الأغلبية المطلقة من المقاعد. والآن يحتاج حزب العدالة والتنمية إلى عشرة أصوات إضافية على الأقل من أجل إقرار أي قانون.

تراجع التصويت للحزب الحاكم، لكن هذه الخسارة تُعزى إلى أن بعض مؤيدي حزب العدالة والتنمية ربما صوتوا لصالح حزب الحركة القومية للسماح له بالوصول إلى نسبة العشرة بالمئة اللازمة لدخول البرلمان. وسيواجه الحزب الحاكم اختباراً من خلال ثلاثة تحديات رئيسة في الفترة البرلمانية المقبلة. تلك التحديات هي الاقتصاد وحزب الحركة القومية والقضية الكردية.

تتزايد هشاشة اقتصاد البلاد. والوعود الشعبوية التي قدمتها الحكومة لتخفيف المشاكل الاقتصادية على الناخبين بصورة مؤقتة في الفترة التي سبقت الانتخابات ستضع عبئاً إضافياً على الميزانية الوطنية. ويجب دفع فاتورة هذا الإنفاق الباهظ الآن.

ولو أن هذا لم يكن كافياً، فستكون هناك انتخابات بلدية في مارس من العام المقبل. وستتطلب فترة ما قبل الانتخابات مرة أخرى إنفاقاً عاماً شعبوياً يخفف من مشاكل الناخبين لفترة قصيرة، لكن سيكون له عواقب سلبية على المدى المتوسط، وبالتأكيد خلال الفترة البرلمانية القادمة التي تبدأ الآن.

التحدي الثاني هو أن الحكومة سوف تعتمد بشكل كبير على دعم حزب الحركة القومية لإقرار أي قانون. ففي حين سيسيطر الحزب الحاكم على عجلة القيادة ودواسة البنزين، سيتحكم حزب الحركة القومية في المكايح. يجعل هذا الحزب الحاكم بطة عرجاء في الكثير من المبادرات. وموقف حزب الحركة القومية الأكثر مرونة سيكون فيما يتعلق بالسياسة الكردية.

الدعم القوي الممنوح إلى حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد هو دعم مستعار. يتوقع الناخبون الآن أن يتخذ الحزب خطوات لبناء نفسه عن منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.

في الماضي، حاول دميرطاش زعيم حزب الشعوب الديمقراطي شرح الصعوبات التي واجهته من خلال لفت الانتباه إلى المناطق المتداخلة في القاعدة الشعبية لحزبه، وتلك لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية.

ولن يسمح حزب الحركة القومية للحزب الحاكم بتقديم أي تنازلات صغيرة لمعالجة القضية الكردية ما لم يحصل على كل ما يريده من الحكومة. وعلاوة على ضعف التعاون مع الولايات المتحدة بشأن القضية الكردية السورية، لا يبشر التوزيع الحالي للمقاعد في البرلمان التركي بخير لإحراز تقدم في المشكلة الكردية التركية.

أردوغان لم يفز بعد!

٦ ملاحظات على انتخابات تركيا الأخيرة

وكالة ساسة بوست: ٢٠١٨/٧/١

نشرت مجلة «جاكوبين» الأمريكية تقريراً تضمن ست نقاط يمكن استخلاصها بشأن الانتخابات التركية، ويقول معدو التقرير الثلاثة في مقدمة تقريرهم: انتهت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية التي أجريت يوم الأحد الماضي بما بدا انتصاراً مدياً للرئيس رجب طيب أردوغان، الزعيم المتزايد استبداده. بينما بدا في بعض الأحيان أن المعارضة لديها فرصة كبيرة، إلا أن أردوغان فاز من الجولة الأولى، وحصل «تحالف الشعب»، الذي يضم حزب العدالة والتنمية الذي يتبعه أردوغان وحزب الحركة القومية الفاشي، على غالبية مقاعد البرلمان.

وفقاً للنتائج الأولية، فإن أردوغان حصل على نسبة ٥٢,٦٪ من الأصوات، في حين حصل منافسه محرم إينجه المرشح عن حزب الشعب الجمهوري على ٣٠,٦٪ فقط. وفي الانتخابات البرلمانية، حصل تحالف الشعب على ٥٣,٧٪، بينما حصل تحالف الأمة، المكون من «حزب الشعب الجمهوري» و«حزب الخير» القومي و«حزب السعادة» المحافظ، على ٣٣,٩٪. وسوف يحصل تحالف الشعب على ٣٤٤ مقعداً من أصل ٦٠٠ مقعد في البرلمان، وهي الأغلبية المطلقة، في حين أن تحالف الأمة سيحصل على ١٨٩ مقعداً فقط. وقد حصل حزب الشعوب الديمقراطي وهو حزب يساري موالٍ للكردي على ١١,٦٪ من الأصوات وسيحصل على ٦٧ مقعداً في البرلمان.

كل هذه مجرد أرقام مجردة، لكن ماذا تعني؟ إليك ست نقاط يمكن استخلاصها بشأن الانتخابات التركية كما يلي:

١. الانتخابات كانت غير شرعية

قبلت جميع الأحزاب والمرشحين الرئاسيين النتائج، وعلى الرغم من انتقاد المرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري والمتحدث باسمه الجداول المبكرة ووصفها بأنها غير دقيقة إلى حد كبير، إلا أنه تراجع تماماً بعد ساعات. بصرف النظر عن ذلك، كانت هناك العديد من المخالفات في يوم الانتخابات. على سبيل المثال، في مقاطعة أورفة الكردية، تم إبعاد مراقبي الأحزاب المعارضة عن أماكن الاقتراع، وتم القبض على أشخاص يحاولون تهريب آلاف الأصوات. تركزت معظم المخالفات المبلغ عنها في يوم الانتخابات في المحافظات الكردية، حيث تواجد عدد قليل من المراقبين الدوليين، وتم طرد العديد من المراقبين المحليين.

ولا تزال تركيا تخضع لحالة الطوارئ التي فرضها أردوغان بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ضده في يوليو (تموز) ٢٠١٦، وقد خاض أردوغان وحزب العدالة والتنمية حرباً ضد الأصوات المعارضة باسم محاربة مؤيدي الانقلاب، فسجن عشرات الآلاف من السياسيين والناشطين، ويقوم بالسيطرة على السلطة القضائية تدريجياً، ويفرض سيطرة شبه كاملة على وسائل الإعلام المركزية. نتيجة لذلك، لم تحصل الأحزاب والمرشحات الرئاسيون المعارضون - من اليمينيين إلى اليساريين - على أي تغطية إعلامية في الفترة التي تسبق الانتخابات.

وأوضح التقرير أن السبب الأكثر وضوحاً وأهم بكثير من أي مخالفات فردية، هو عدم شرعية الانتخابات نفسها، لانعقادها في ظل حالة طوارئ، وسط قمع ضخم للمعارضة، واستخدام جميع وسائل أجهزة الدولة لضمان انتصار كتلة أردوغان.

٢. أصبح حزب الحركة القومية الفاشي لاعباً مركزياً

أشار التقرير إلى أن الفائز بشكل واضح في الانتخابات هي الكتلة القومية السنية التركية المكونة من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الخير. على الرغم من أن حزب الخير يضع نفسه كقوة معارضة في المناخ الحالي، إلا أنه لا يختلف بشكل كبير عن الاثنين الآخرين من حيث مشروعه ورؤيته السياسية. بلغ إجمالي ما حصلت عليه هذه الكتلة من أصوات ٦٤٪، ويجب فهم هذا النجاح في سياق التعبئة الوطنية المفرطة الدائمة، وكذلك رواية الحرب ضد الإرهاب بشكل عام، وضد الكردي بشكل خاص.

وأكد التقرير على ضرورة النظر في أرقام حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بشيء من التفصيل، فبينما يبدو أردوغان فائزاً، يدرك هو نفسه أن حزبه تلقى بعض الضربات القوية، ولا يبدو سعيداً بالنتائج.

انخفض عدد الأصوات التي فاز بها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة بحوالي مليوني صوت عن انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥، أي بنسبة ٧٪. وقد فشل حزب العدالة والتنمية في الحصول على المقاعد الـ ٣٠١ اللازمة لضمان أغلبية برلمانية، لكنه حصل عليها فقط بمساعدة حزب الحركة القومية، مما يضمن تعزيز دوره في البرلمان.

حصل حزب الحركة القومية على نحو ١١٪ من الأصوات دون إطلاق حملة دعاية شعبية قبل الانتخابات، إذ عقد زعيم الحزب دولت بهجلي ما مجموعه لا يتخطى ثلاثة تجمعات مقارنة بـ ١٠٧ تجمعات لمحرر إينجه. استطاع الحزب الحصول على زيادات كبيرة في التصويت، معظمها في مناطق الكرد. إذا كان هناك احتيال كبير، فمن المرجح أنه كان في صالح حزب الحركة القومية في المناطق الكردية، بحسب ما ذكره التقرير.

يدرك حزب الحركة القومية موقفه تماماً، فقد أعلن بهجلي بعد الانتخابات أن حزبه أصبح حزباً رئيسياً في البرلمان، وسوف يتمكن حزب الحركة القومية من فرض نفسه بصورة أكثر ثقة، خصوصاً فيما يتعلق بالشأن الكردي.

٢. حزب الشعب الجمهوري ينقسم

كان حزب الشعب الجمهوري ومرشحه الرئاسي محرم إينجه واثقين إلى حد كبير من تمكنهم على الأقل من دفع الانتخابات إلى جولة ثانية. لكن النتائج تشير إلى ولادة أزمة جديدة داخل الحزب، الذي انخفضت أصواته بنسبة ٣٪ مقارنة بانتخابات نوفمبر ٢٠١٥، وهي نتيجة مُحبطة للغاية لمناصري الحزب.

محرر إينجه.

أعلن إينجه، الذي أصبح أول مرشح رئاسي من حزب الشعب الجمهوري يحصل على أكثر من ٣٠٪ من الأصوات منذ عام ١٩٧٧، أنه إما سيسعى لتولي رئاسة الحزب، أو تشكيل فريق جديد والبدء فوراً في التحضير للانتخابات القادمة. على عكس ما فعله إينجه، لم يرق رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو بتهنئة أردوغان. جدير بالذكر أن كيليتشدار أوغلو ما زال يرفض الاستقالة، على الرغم من مروره بتسعة انتخابات أثناء رئاسته للحزب وانتهت جميعها بنتائج مخيبة لأنصار الحزب. على الجانب الآخر، أعلن إينجه قيامه بجولة في البلاد، وعقد اجتماعات في جميع المحافظات لشكر الناس على دعمه، وهو من المفترض أن يكون مهمة رئيس الحزب. لذلك، يبدو أن أزمة تؤدي إلى انقسام الحزب باتت وشيكة.

٤. حزب الشعوب الديمقراطي يتحدى الصعاب

على الرغم من القمع، وعلى الرغم من نفى وحبس العديد من الكوادر السياسية بما فيهم زعيم الحزب ومرشحه الرئاسي صلاح الدين دميرتاش، وعلى الرغم من العنف والتهديدات في يوم الانتخابات بالأخص في المناطق الكردية، استطاع الحزب اجتياز حاجز ١٠٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية. ويعد هذا مؤشراً واضحاً على أن تواجد حزب قوي مؤيد للكرد أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها في السياسة التركية.

صلاح الدين دميرتاش.

أشار التقرير إلى أن حركة التحرر الكردية على وجه الخصوص تعد واحدة من أهم محاور المقاومة للوضع الراهن في تركيا.

٥. الوضع ليس سيئاً تماماً بالنسبة للمعارضة

لا تزال القوى التي اندلعت من احتجاجات منتزه غيزي في ٢٠١٣، والمتمثلة في منطقة كردية متمتعة بالحكم الذاتي في شمال سوريا، تخيف أردوغان وحزب العدالة والتنمية أكثر من محاولات الانقلاب، باتت هذه الحركات الشعبية التي تعارض الدولة عاملاً ثابتاً في السياسة التركية منذ ٢٠١٣. بالنسبة للحركات الشعبية، على الرغم من أن نتائج الانتخابات محبطة إلى حد ما، إلا أنها لا تمثل خيبة أمل تماماً، بحسب التقرير. ففي حين أرادت الحركات الشعبية رؤية أردوغان يخسر الانتخابات، إلا أن الحملة الانتخابية للحركات الشعبية تُعد إيجابية، وتُعطي بعض الأمل في المستقبل.

٦. أردوغان لم يفز بعد

على الرغم من كل شيء، تشير انتخابات يوم الأحد الماضي إلى أن النظام السياسي والاجتماعي في تركيا في مأزق إلى حد ما. على الرغم من ميل ميزان القوى إلى تحالف الشعب، وتعزيز النظام الرئاسي الديكتاتوري، إلا أنه لم يكن انتصاراً حاسماً، فلا يزال جزء كبير من البلاد ضد الكتلة الحاكمة، مثلما كانوا منذ عام ٢٠١٣.

حتى لو ظل تحالف الشعب مهيمناً، فالأمر ليس كما لو أن أردوغان يتحكم في كل شيء، أو أن الجميع ينحني له. يجب كذلك أن نتوقع احتمالية حدوث صراع داخل تحالف الشعب، خصوصاً مع أداء حزب الحركة القومية بشكل فاق جميع التوقعات، ما لم يكن هناك اتفاق على تزوير مُنظم في الانتخابات لصالح حزب الحركة القومية. هذا الصراع على السلطة قد يهدد قوة حزب العدالة والتنمية، إذا ما اندلع وسط أزمة، وبالفعل هناك أزمة اقتصادية وشيكة.

أكد التقرير أن عمق هذه الأزمة، وكيفية إدارتها، وموقف المعارضة، سيحددون ما إذا كان أردوغان قادراً على تثبيت حكمه الاستبدادي، أم أن المزيد من التشققات ستتشكل.

مستقبل إردوغان

*مأمون فندي

إما تغيير المسار أو الغرق في نرجسيته السلطانية

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/٧/٢

ما مستقبل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بعد فوزه بولاية ثانية بنسبة ٥٢ في المائة في مجتمع بدأ منقسماً على نفسه؟ وما مستقبل إردوغان في ظل نظام جديد يجعل من رئيس تركيا سلطاناً عثمانياً بصلاحيات لا حدود لها؟ هل هو تعزيز لرناسته أم أنه يفتح الباب حول إزاحته بالقوة قبل انقضاء فترته الرئاسية؟ هل يتبنى الرئيس التركي نموذج فلاديمير بوتين في روسيا، وما يأتي معه من حصار أوروبي أم يوسع إردوغان تحالف الحكم ليشمل من عارضوه، ويصبح رئيساً لكل الأتراك كما قال في خطابه بعد الفوز؟ أم أن ما نراه في تركيا هي بداية النهاية لحكم الإسلاميين في هذا البلد؟ انتخابات تركيا الرئاسية تطرح المزيد من الأسئلة ولا تقدم إجابات عن استقرار بلد كبير في الشرق الأوسط تكون لأي هزة فيه تبعات إقليمية وربما عالمية مهمة.

بدايةً، مشكلة إردوغان تبدو داخلية في المقام الأول. النسبة التي فاز بها رجب طيب إردوغان رئاسياً وبرلمانياً لم تتجاوز الثلاثة والخمسين في المائة، رغم أن خروج الأتراك للانتخابات بلغ أكثر من ثمانين في المائة. ماذا يعني ذلك؟ يعني ذلك أننا أمام مجتمع حي ونشط سياسياً، وأن القضايا المطروحة حركت الجماهير، وأن الخوف على النظام الجمهوري في تركيا خوف حقيقي. نعم صوت الأتراك في ٢٠١٧ للتعديلات الدستورية، ولكن في الحالتين صوتوا في أجواء غير ديمقراطية تحت وطأة الطوارئ والتضييق على الإعلام.

جدير بالذكر أن ترتيب تركيا جاء في ذيل القائمة في آخر تقرير عن حرية الصحافة، حسب تقرير «مراسلون بلا حدود» لعام ٢٠١٨، وكان ترتيب تركيا ١٥٧. أي أن النظام في تركيا لا يترك مجالاً إلا نادراً لمعارضيه، ويمنع تماماً ظهور المعارضين على تلفزيون الحكومة والتلفزيونات الخاصة التي يمولها حزب إردوغان. ورغم كل هذا تبقى هناك نسبة تصل إلى ٤٧ في المائة من الشعب التركي تعارض إردوغان وطموحاته السلطانية، وهذه نسبة لا يستهان بها في أي نظام ديمقراطي. ولو أن الظروف عادية خارج الطوارئ، وأن هناك حرية للتعبير والرأي ربما كانت النسبة لصالح المعارضة.

كل هذا يضع إردوغان أمام تحديات كبرى داخلياً وإقليمياً وعالمياً، رباح لا بد أن ينحني لها إذا أراد أن يكون له شرعية وقبول، خصوصاً على المستوى الدولي. أما إذا تعنت واستمر في قمع الحريات والتدخل في شؤون الجيران مثل سوريا والعراق، فضلاً عن تدخله في الأزمة الخليجية الأخيرة، ومحاولة الضغط على أوروبا من خلال انتهاج سياسة فتح أبواب الهجرة فربما سيجد نفسه محاصراً عالمياً، وتبقى شعبيته عالية فقط في أوساط الإسلاميين في تركيا وفي الإقليم، ولا أظن أن هذا التأييد يقيم عوداً، بل سيصبح عبئاً ثقيلاً عليه.

يمكن لإردوغان أن يغيّر المسار ويبدأ حقبة جديدة في تاريخ تركيا في ظل النظام الرئاسي الجديد، ويمكنه أيضاً أن يظل غارقاً في نرجسيته السلطانية، وبهذا يدفع الأتراك دفعا لإزاحته عن الحكم بالقوة. الخيار لإردوغان نفسه ولا أحد غيره.

تركيا والقومية المحافظة الجديدة

*د. السيد ولد أباه

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٠١٨/٧/٢

يمكن قراءة الانتخابات الأخيرة التي نُظمت في ٢٤ يونيو الماضي بأنها نقطة تحول كبرى في تاريخ تركيا الحديثة على الرغم من التمديد للرئيس أردوغان الذي بحكم البلاد بصفة متتالية منذ ٢٠٠٢.

صحيح أن حزب «العدالة والتنمية» لا يزال هو القوة الأولى في البرلمان، كما أن الواجهة السياسية للبلد لم تتغير كثيراً، إلا أن ما عرفته تركيا خلال السنتين الأخيرتين منذ المحاولة الانقلابية في يوليو ٢٠١٦ والاستفتاء الدستوري في السنة الماضية (الذي نقل الدولة من الحكم البرلماني إلى الحكم الرئاسي القوي) هو تغير حقيقي في طبيعة النظام السياسي الذي انتقل من نموذج الليبرالية المحافظة الذي أوصل أردوغان للسلطة في بداية العقد الماضي إلى نموذج جديد نطلق عليه خط القومية المحافظة غير الليبرالية.

ما لم يدركه الكثيرون هو أن حزب «العدالة والتنمية»، الذي خرج من عباءة تيار الإسلام السياسي (الأحزاب الأريكانية) لم يستطع أن يتجاوز القاعدة الانتخابية الضيقة للتنظيمات الحركية الإسلامية إلا بالتحالف مع القوى الليبرالية المحافظة التي تتركز في نخب الأناضول التقليدية ومجتمع الطرق الصوفي الذي تمثله جماعة «فتح الله غولن»، مع ما يقتضيه هذا التحول من تغير في الخطاب السياسي وانفتاح على أوروبا واستعداد للاعتراف بالقضية الكردية.

لم يكن أردوغان نفسه هو من بلور هذا التوجه الذي بدأ مع رئيس الحكومة الأسبق «تورجوت أوزال»، الذي أراد نقل تركيا من المنظومة الأتاتورية التقليدية القائمة على خط «العلمانية الجمهورية» إلى نمط من الليبرالية المحافظة على طريقة الأحزاب المسيحية الليبرالية في أوروبا الغربية بالاستناد على المجتمع الأهلي المتدين دون التفريط في أساسيات التركة الأتاتورية. لقد تبني رئيس الجمهورية السابق عبد الله غول هذا الخيار الليبرالي المحافظ، فصرح بأن حزبه لم يعد ينتمي للإسلام السياسي، كما كان حريصاً على مشروع الانضمام للاتحاد الأوروبي، ووافق شريكه أردوغان الرأي في بداية أمره قبل أن ينقلب عن هذا النهج ويبعد غول نفسه من المسرح السياسي.

ما نلمسه بوضوح منذ ٢٠١٢ هو تحول تدريجي في تركيا من الليبرالية المحافظة التي تعني قبول مقتضيات التعددية السياسية ومعايير المجتمع المفتوح من منطلقات فكرية وقيمية تنحاز للموروث التقليدي إلى صيغة أيديولوجية إسلامية من النزعات الشعبوية المحافظة التي تجتاح أوروبا في أيامنا. في بدايات الحملة الانتخابية للرئاسيات الأخيرة صرح أردوغان أن العالم الراهن ليس فيه سوى قائدين كبيرين هما الرئيس الروسي بوتين وأردوغان نفسه، بما يرمز لمشاعر الإعجاب الجليلة التي يوليها أردوغان للزعيم الروسي، الذي هو أول من بلور نموذج القومية المحافظة الجديدة، وتبناها خطأً أيديولوجياً مقابل الليبرالية الغربية التي تتنكر لأولوية الأمة على حقوق الأفراد، وتجرد الدولة من ذاكرتها التاريخية، وتقلص نفوذها باسم السيادة في مجالها الحيوي والحضاري، الذي لا يمكن أن يُحصر في المعادلة الوطنية الضيقة.

من هنا ندرك كيف سعى أردوغان في السنتين الأخيرتين إلى تقويض كل مراكز القوة المنافسة من مؤسسات دستورية وأجهزة قضائية وإعلامية وقوى دينية أهلية للتفرد بالسلطة، بحيث تتحول الآليات الديمقراطية الانتخابية إلى مجرد أدوات لإعادة إنتاج النظام وتأمين استمراريته.

وهكذا نفهم كيف أن أردوغان يتبنى التحالف مع جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي ورقة للتدخل في المنطقة الشرق أوسطية من منطلق العودة إلى مجالات النفوذ التقليدية للدولة العثمانية، في الوقت الذي يتحالف في الداخل مع الأحزاب القومية اليمينية (حزب الحركة القومية على الأخص) في مواجهة القوى الليبرالية من الأحزاب السياسية التركية التقليدية.

ومع أن أردوغان نجح في إقصاء القيادات العسكرية من المجال السياسي، وألغى الدور التاريخي للجيش في حماية طبيعة النظام السياسي «الجمهوري» العلماني، إلا أنه اتجه إلى عسكرة الحقل السياسي بإعادة قولبة المؤسسة العسكرية والأمنية بعد تصفيتها الواسعة إثر المحاولة الانقلابية الأخيرة بما ينسجم مع منطلق القوميات المحافظة الجديدة في رهانها على القوة والانضباط من أجل مصارعة الخصوم الفعليين والوهميين في الداخل والخارج.

الديمقراطية التركية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي واستندت إلى التركة التحديثية التنويرية الأتاتورية مع تحريرها من سمتها التسلطية ومصالحتها مع المجتمع الأهلي، تتعرض حالياً لأزمة بنيوية عميقة عبر عنها التصدع الخطير للمجتمع التركي، وليست الموازين الانتخابية قادرة على حل معضلة الشرعية التي يعانيها حالياً النظام السياسي.

عندما يجدد الأتراك الثقة بأردوغان

*عمر كوش

العربي الجديد: ٢٠١٨/٧/٢

انتهت الانتخابات التركية المزدوجة، الرئاسية والبرلمانية، إلى فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بكرسي الرئاسة من الجولة الأولى، وفوز تحالف الشعب، الذي يضم حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه حزب الحركة القومية، بأكثرية مقاعد البرلمان، ما يؤكد اجتياز أردوغان وحزبه أكبر امتحان حقيقي في تاريخهما السياسي، فيما بقيت المعارضة التركية محدودة القدرة على التقدم من جديد، على الرغم من أن نسبة المشاركة في التصويت اقتربت من ٩٠٪ من الناخبين، وهذا ما يفسر استغلال تحالف الحزب الحاكم مع حزب الحركة القومية ضعف صفوف أحزاب المعارضة، وضعف تنظيمها إجراء هذه الانتخابات المبكرة والفوز بها، وخصوصاً بعد العقم التاريخي الذي أصاب هذه الأحزاب، والمجسّد في عدم وجود شخصية معارضة كاريزمية، قادرة على الحشد المليونى، وتحقيق الإجماع الشعبي حولها، إضافة إلى استمرار عجزها عن تقديم أي مشروع سياسي جامع، قادر على استقطاب مختلف الأوساط الاجتماعية التركية.

وبرهنت نتائج الانتخابات المزدوجة على ارتباط مستقبل تركيا ووجهتها المستقبلية مجدداً بقيادة الرئيس أردوغان وحزبه الحاكم منذ ستة عشر عاماً، الأمر الذي يجدد الثقة للرئيس وحزبه في تحقيق طموح تركيا في الوصول إلى مصاف أكبر عشر قوى اقتصادية في العالم مع حلول عام ٢٠٢٣، حسبما قال في خطاب النصر.

وإذا كانت هذه الانتخابات قد أعلنت انتقال تركيا الفعلي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية، إلا أنها جدّدت الثقة بالديمقراطية التركية، على الرغم من أن الحملات الانتخابية شهدت تحشيداً كبيراً، وأخذت شكل صراع سياسي مفتوح، بل ومعارضة "كسر عظم" بين تحالف الشعب وتحالف الأمة المعارض الرفض دخول تركيا مرحلة النظام الرئاسي، وأفضى ذلك إلى إثارة غبار كثيف في المجتمع التركي، المفعم بإرهاصات دوائر من الصراع والتجاذب التاريخي، بالنظر إلى طبيعة الهوية المركبة فيها بين الشرق والغرب، حيث لم تتمكن العلمانية التركية من حسمها، أو تجفيف منابعها الثقافية والاجتماعية، على الرغم من عمليات العزل للهويات الاجتماعية عن الدساتير التي عرفت الجمهورية التركية خلال تاريخها المديد.

وتعرّز نتائج الانتخابات مسيرة أردوغان السياسية التي بدأها قبل نحو ٢٥ عاماً رئيساً لبلدية إسطنبول في العام ١٩٩٤، ثم قاد حزبه إلى الحكم في ٢٠٠٢، وإلى الفوز في جميع الانتخابات التي خاضها خلال فترة حكمه، وأثبت أنه المعلم السياسي الأكثر نجاحاً في تركيا.

ولعل ما حققته تركيا، بقيادة أردوغان وحزب العدالة والتنمية، من استقرار اقتصادي، منذ الوصول إلى الحكم عام ٢٠٠٢، كان السبب الرئيسي وراء الفوز في جميع الانتخابات التي أُجريت في البلاد، والذي انعكس على زيادة دخل المواطن، وفي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والعمل لإنجاز مشاريع اقتصادية كبرى وعملقة عديدة، تنوعت بين مجالات المواصلات، والطاقة، والبنية التحتية، والدفاع، وأهمها مفاعل سنوب النووي، والذي ميزانيته ٢٢ مليار دولار، ومفاعل أوق كويو النووي وميزانيته ٢٠ مليار دولار، وقنال إسطنبول وميزانيته ١٥ مليار دولار، وإنجاز مشروع مطار إسطنبول الثالث وميزانيته ١٠ مليارات دولار، ومشروع مارماراي، وميزانيته ٥ مليارات دولار، ومشروع جسر إسطنبول المعلق الثالث، وميزانيته ٣,٥ مليارات دولار، ومشروع إنتاج طائرات هليكوبتر "أتاك" الحربية، وميزانيته ٣,٣ مليارات دولار.

ولعل الأهم أن حزب العدالة والتنمية عمل على تحقيق المبدأ الأساس في الاقتصاد، القاضي بتحقيق المعادلة الاقتصادية ما بين الواردات والمصروفات، بشكل يؤمن وفره مالية للمواطن وللدولة والخزينة العامة، ولا يلحق الضرر بها، ولا تضطرها إلى اللجوء إلى الديون الداخلية ولا الخارجية، ويجعلها دولة قوية في ذاتها، وقوية في اقتصادها، وقوية في معاملاتها مع السوق العالمي. إضافة إلى توفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار" باعتبار أن القدرات الإنتاجية التي يمكنها الدخول في المنافسة الدولية أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة، وبشكل يفضي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف والتصدير، بوصفها أسس السياسات الاقتصادية الناجحة، وهو أمر يتطلب من الدولة توفير البنية التحتية اللازمة، من أجل الإنتاج والحث عليه.

ويحسب لحزب العدالة والتنمية الحفاظ على العلمانية التركية، علمانية الدولة التي اعتبرها أردوغان أن لا دين لها، إضافة إلى العمل على حل إشكالية صراع الدولة مع الدين، بعد قطيعة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، استمرت لما يقارب الثمانية عقود، مع الماضي الإسلامي العثماني، وامتدت إلى حاضر تركيا، وعنت تلك القطيعة إقحام الشعب التركي في نموذج حياة جديدة غريبة عنه، من غير أن يكون هو صاحب القرار الفكري والثقافي والاجتماعي فيها، فضلاً عن أن يكون صاحب القرار السياسي.

غير أن ذلك كله لا يعفي القيادة التركية من العمل على حل إشكاليات عديدة، منها ما يتصل بالحرريات الفردية والعامة، خصوصاً بعد الاعتقالات الكبيرة في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة في منتصف يوليو/ تموز ٢٠١٦، التي أثارت ردود فعل وتجاذبات عديدة، داخل تركيا وخارجها. إضافة إلى أن التضييق على الحريات لا يتماشى مع مقومات الدولة الديمقراطية وممارستها، بل يجهز عليها. لذلك من المعول عليه أن يجعل هذا الفوز بالانتخابات المزدوجة القيادة التركية تفكر جدياً، بعد أن جدّد غالبية الأتراك ثقتهم بها، في توسيع الممارسة الديمقراطية، وتعزيز دولة القانون والمؤسسات التي تقدم مثلاً يحتذى للشعوب العربية والإسلامية.

الانتخابات التركية وأفاق التعاون مع واشنطن

* محمد محمود مرتضى

صحيفة (كيهان) الإيرانية الرسمية؛ ٢٠١٨/٧/٢

جاءت الانتخابات التركية الأخيرة لتثبت زعامة الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه "حزب العدالة والتنمية" على رأس السلطات في تركيا. ورغم أن "أردوغان" يعتبر من أكثر زعماء تركيا الحديثة شعبية، إلا أنه سببا في انقسام الآراء حوله في نفس الوقت.

يوم الأحد الماضي أعلن أردوغان النصر في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، متقدما على منافسيه الذين وان بدأ أنهم يكتسبون قوة دفع، لكن قوة الدفع هذه بدت عاجزة عن أحداث تغيرات أو مفاجآت في المشهد السياسي التركي. وربما التصريح الخارجي الأهم واللافت كان ما قالته وزارة الخارجية الأمريكية من أنها "تحتزم قرار الناخبين الأتراك وتتطلع لعلاقات بناءة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لكنها طالبت بـ"بتعزيز الديمقراطية" في بلاده. ومع ذلك، فالانتقال الحاصل في تركيا في أعقاب الانتخابات قد يدفع إلى علاقات أكثر استقرارا بين أنقرة وواشنطن. ويبدو أن أكثر نقطة "إيجابية" في نظر واشنطن وصناع القرار فيها هي أن نتائج هذه الانتخابات ستبعد تركيا عن احتمال حصول مواجهات بسبب الانتخابات. إذا ثمة مؤشرات تشي أن الإدارة الأمريكية الحالية، بعكس السابقة، تميل إلى أن قيام حكومة تركية هو أفضل لناحية وجود شريك فاعل للولايات المتحدة الأمريكية. وأن هذا الاستقرار يُحسن من استقرار المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، على الأقل على المدى القريب.

فهما كان المسار الذي سيختاره أردوغان في أعقاب الانتخابات، فإن واشنطن بلا شك تبدو مرتاحة في التعامل مع دولة تركية أكثر استقرارا، لا سيما بعد التفاهات الأخيرة التي حصلت حول مدينة منبج السورية.

أذ كانت واشنطن وأنقرة قد توصلتا في وقت سابق من هذا الشهر، اتفاق بشأن منطقة منبج في سوريا يشمل تعاون عسكري بين الولايات المتحدة وتركيا وانسحاب «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي.

وفي المقابل فإن تصريح أردوغان يمثل "سلفة" لواشنطن أيضا، حيث أوضح أردوغان أنه يريد بقاء القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا للمساعدة على احتواء مختلف التهديدات المتصورة هناك، بدءاً من «حزب الاتحاد الديمقراطي» وفلول تنظيم داعش.

التصريح أردوغاناني قابلته واشنطن بالسماح بنقل أول طائرة مقاتلة من طراز "أف-٣٥" إلى تركيا رغم تهديدات الكونغرس الأمريكي بوقف مثل هذه المبيعات بسبب شراء أنقرة لأنظمة الدفاع الجوي الروسية من طراز "أس-٤٠٠". ومما لا شك فيه أن هذه التسويات تدعم بشكل غير مباشر الفكرة التي كررها أردوغان خلال حملته الانتخابية، وهي أنه الوحيد القادر على حماية أرض الوطن.

من الواضح أن أردوغان شريك صعب وقد ظهر ذلك في التفاهات التي يجريها مع واشنطن وروسيا حول سوريا. إلا أن تركيا في المقابل هي من أقوى دول المنطقة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية وأكثرها استقراراً، فضلاً عن كونها عضواً في حلف الأطلسي فإنها تتعاون مع الغرب في عدة قضايا بدءاً من أفغانستان وأوكرانيا مروراً باللجئيين السوريين ووصولاً إلى دفاعات حلف "الناطو".

تبدو المصادر التركية والوسائل الإعلامية المقربة من أردوغان منفتحة على احتمال توطيد العلاقة بين أنقرة وواشنطن، فيما تقول مصادر البيت الأبيض أن واشنطن تتوقع من تركيا اتخاذ خطوات جهرية لمعالجة العديد من المشاكل.

وتشمل هذه الخطوات تراجع أنقرة عن شراء منظومات "أس-٤٠٠" الروسية والتي ترى واشنطن أن دخولها لتركيا سيمثل تهديداً استخبارياً حيويًا يتعلق بطائرات "أف-٣٥" الأمريكية في تركيا، ما يعرض، بحسب البنتاغون، أساطيل "أف-٣٥" وأنظمتها الداعمة للخطر في دول أخرى.

ومهما يكن من أمر، فقد أظهرت الانتخابات في تركيا أن أردوغان سيبقى زعيماً في المستقبل المنظور، لذا ترى واشنطن أنه يجب عليها التواصل معه بشأن القضايا التي تتطلب إجراءات فورية تجنب المنطقة أية عواقب تضر بمصالح الطرفين.

رغم قوة "أردوغان" الظاهرية.. تركيا منقسمة على نفسها

*أصلي آيدينتاش باش

صحيفة "جمهوريت" التركية، ٢٠١٨/٧/٢

نتيجة الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم الأحد في تركيا، قلبت الموازين وفرضت علينا تقبل واقع جديد. الواقع الجديد المفروض علينا، هو "تركيا الجديدة" كما يسميها مؤيدو الرئيس رجب طيب أردوغان. أعيد انتخاب الرئيس التركي بنسبة ٥٢٪ من التصويت على الرغم من الانكماش الاقتصادي والإحباط من سياسات "أردوغان" شديدة القسوة الخانقة لشريحة كبيرة من المجتمع، بما في ذلك العلمانيين والكرد.

إنها لهزيمة مفاجئة لأولئك الذين كانوا يأملون أن يكون التصويت يوم الأحد بمثابة رسالة قوية إلى "أردوغان" للعودة إلى مسار الديمقراطية. نعم، كانت الأحداث في الفترة التي سبقت الانتخابات غير متكافئة. تم سجن بعض الساسة الكرد في تركيا، يسيطر "أردوغان" على الدائرة الإعلامية بأكملها في البلاد. لكن رغم ذلك، أقر مرشح المعارضة محرم إينجة في رسالة عبر "واتس آب" إلى أحد الصحفيين: "لقد فاز الرجل". وسيقود "أردوغان" البلاد الآن في ظل نظام رئاسي جديد يتمتع بسلطات واسعة وشيكات قليلة، على أمل تحويل الجمهورية العلمانية لمصطفى كمال أتاتورك إلى أردوغانستان.

لكن بغض النظر عن الأحداث الحالية كيف تبدو، البلاد مقسمة إلى نصفين. واحد منهم، يؤكد أن "أردوغان" يتمتع بسياسة شعبية كبيرة، لكن الثاني، ما يقرب من نصف البلاد، لا يزال خارج دائرة الدعم لـ "أردوغان". وهذا يشمل شريحة واسعة من المجتمع التركي، بما في ذلك الكرد والعلمانيون والبعض من المهنيين الحضرين والأكاديميين والمحامين ذات خبرة. خلال الحملة اتهم "أردوغان" الحزب الموالي للکرد بـ "الإرهابيين" و"حزب الشعب الجمهوري" العلماني المعارض الرئيسي "بدعم الإرهابيين" لكن كل هؤلاء "الإرهابيين" سيكونون الآن في البرلمان التركي على مقاعد المعارضة.

سيكون الصدام الثاني لرجل تركيا القوي هو القومية التي أطلقها. حزب العدالة والتنمية (AKP) لم يكن أداءه جيدا في هذه الانتخابات كما كان في الماضي، حيث انخفض من ٤٩٪ في الانتخابات العامة في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٤٢٪. وهذا يجعل "أردوغان" مديناً لشريكه في الائتلاف وهو حزب الحركة القومية المتطرف (MHP) منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦، كان "أردوغان" يعتمد على حزب العمل القومي وزعيمه "ديفلت باهجلي"، لتمرير القوانين في البرلمان. والآن بعد أن خسر حزبه الأغلبية لن يكون أمامه خيار سوى الاستمرار في اعتماده على القوميين المتطرفين. وهذا يعني عدم وجود مجال للمناورة حول القضية الكردية، وعدم التخفيف من الحريات واستمرار السياسات الأمنية المتشددة هذه ليس المسار الصحيح لتحقيق الاستقرار في تركيا.

علاوة على ذلك، سيكون هناك تدهور في الاقتصاد للتعامل معه. أكثر من ٢٠ مليون تركي يحصلون على رواتب حكومية من نوع أو آخر من الفحم الحر لفصل الشتاء إلى منافع البطالة ومعونة الفقر. هذا يجعل تركيا دولة تتمتع برفاهية كبيرة. لكن دولة الرفاهية مع انخفاض الموارد، منذ التحول إلى الاستبداد، لا تجتذب الاستثمارات إن سياسة "أردوغان" من أجل اقتصاد ذي نمو مرتفع قائم على مشاريع البنية التحتية الكبيرة والبناء ستؤدي حتماً إلى أزمة مالية. إن سيادة القانون ضرورية للشركات ولثقة المليرة التركية. ما لم يتوخ الأتراك الحذر، فإن توفير الرفاهية الاجتماعية سيكون أصعب في هذا الوقت من العام المقبل.

لم يكن أحد يتوقع حملة إصلاح ضخمة بعد فوز "أردوغان"، لكن تعايش حزب العدالة والتنمية الحالي مع القوميين الأتراك يجعل حتى "التطبيع" مستبعداً في الوقت الراهن. خلال الحملة الانتخابية، استجاب الرئيس التركي لمطالب المعارضة برفع حالة الطوارئ التي فرضت بعد الانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، ولكنه استخدم ضد مجموعة واسعة من منتقدي الحكومة بالقول إنه سيتم رفعه بعد الانتخابات. الآن عليه اتخاذ أحد أفضل الإجراءات التي يمكن أن يقدمها لتركيا، وهي رفع الإجراءات القاسية التي اتخذت مع قانون الطوارئ، والتي تشمل القيود المفروضة على حرية التجمع والصحافة.

في ليلة الانتخابات، ذهبت إلى مركز اقتراع في حي إسطنبول العلماني الذي أعيش فيه. أحد الأمور التي رافقت تدمير سيادة القانون في تركيا، هو انعدام الثقة العميقة في المؤسسات والسلطات. دفع ذلك عشرات الآلاف من الأتراك للتطوع كمراقبين للانتخابات في جميع أنحاء البلاد. ذهب الطلاب والنشطاء من إسطنبول كمراقبين إلى المناطق الكردية الريفية، حيث شعر السكان المحليون بالضغط الحكومية. في مركزنا في "ايتيلر". كان المراقبون ومسؤولو الاقتراع جميعاً من النساء وشاهدوا الفرز، وكانوا يضعون علامة على كل تصويت على الأوراق المطبوعة الصغيرة التي لديهم وتحميل النتائج على تطبيقات خاصة في هواتفهم.

كنت من بين أولئك الذين اعتقدوا أن الانتخابات يمكن أن تتجه إلى جولة الإعادة وتمثل تراجعاً في سلطة "أردوغان"، استناداً إلى الجهود الفعالة والتنسيق في معسكر المعارضة. ما زلت أعتقد أن الطاقة موجودة. مع القوة الكاملة لجهاز الدولة التركية والسيطرة الكاملة على وسائل الإعلام، حقق "أردوغان" نصراً يمثل أكثر قليلاً من نصف السكان. بعض النقاط لأعلى أو لأسفل لا تغير عدد الأصوات. هناك العديد من المدافعين عن الوضع الراهن الذين يفضلون حكم الأغلبية السنية التركية، ويرون "أردوغان" باعتباره الانعكاس النهائي لأحلامهم التاريخية. لكن على الجانب الآخر، هناك مجموعة متنوعة وفوضوية تشمل الأتراك والكرد والعلمانيين والعلويين والطبقة الوسطى ونخبة رجال الأعمال واليسار وكلهم يريدون العودة إلى ديمقراطية ليبرالية.

النضال من أجل بلد أفضل سيستمر، سوف نحزن ونبكي، ونبدأ في التقاط أنفاسنا من حيث توقفنا.

*أصلي آدين تاش باش: زميل بارز في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. وكاتبة عمود في صحيفة "جمهورية" التركية

اليومية. الترجمة: المركز الكردي للدراسات

تركيا ... النظام الرئاسي وتحديات الاستقرار السياسي

صحيفة (الحياة)؛ ٢٠١٨/٧/٢

تحقيق: حسين معلوم : لم تكن الانتخابات التركية، الرئاسية والبرلمانية، التي أُجريت أخيراً، سوى الخطوة الأولى في الطريق الذي يسعى إليه رجب طيب أردوغان وحزب «العدالة والتنمية» الحاكم، لتأسيس «شرعية جديدة» للنظام الرئاسي الذي يتم تحويل تركيا إليه. فالانتخابات الأخيرة، لم تكن هذه المرة مجرد استحقاق دستوري عادي، بل، كانت محطة مصيرية، ومفصلية، في ما يتعلق بمستقبل البلاد، وتركيبية الحكم، وتوزيع السلطات، وهوية الدولة.. فضلاً عن علاقاتها الخارجية.

فبعد أن تمكن الحزب الحاكم، خلال السنوات العشر الأخيرة، من إحداث تغييرات جذرية في بنى الحكم وملامح الهوية التركية، مستعجلاً طي صفحة «جمهورية أتاتورك»، وتتويج زعيمه رئيساً يكاد يختصر بيده السلطات كافة، استطاع انتزاع نصر انتخابي مهم، بعد حصوله على ٤٢,٥ في المئة من أصوات المقترعين في الانتخابات، مضافاً إليها نسبة ١١ في المئة التي حصل عليها حليفه حزب «الحركة القومية»، ما يعني حصول الحزبين معاً على أكثر من نصف الأصوات. فإذا أضفنا إلى ذلك، حصول أردوغان على نسبة تقارب ٥٣ في المئة من الأصوات في هذه الانتخابات، فإن هذا يعني أن كليهما، الرئيس والحزب الحاكم، سيقودان تركيا إلى المنوية الأولى لإعلان الجمهورية التركية الحديثة، عام ٢٠٢٣.

وهكذا، حصل الرئيس التركي على سلطات تنفيذية واسعة، تفتح أمامه الطريق لإقرار النظام الرئاسي الجديد، حيث تؤذن نتيجة الانتخابات بتطبيق نظام جديد، أيده أغلبية بسيطة في استفتاء عام ٢٠١٧. وبموجب هذا النظام، يتم إلغاء منصب رئيس الوزراء، ويصبح بوسع الرئيس إصدار مراسيم لتشكيل وزارات وإقالة موظفين حكوميين، من دون الحاجة إلى موافقة البرلمان. لكن، هذه ليست المؤشرات الوحيدة على إمكانية تحقيق استقرار الدولة التركية، وتحولها إلى نظام جديد ببسر وسهولة، إذ إن هناك مؤشرات أخرى تدل على ضعف مثل هذا الاحتمال، خصوصاً أن هذا البلد يشهد صراعاً داخلياً، أدى إلى انقسام عميق واستقطاب حاد، حيال مجموعة السياسات الداخلية والخارجية. وبالتالي، لن يكون سهلاً على الرئيس وحزبه التفرد في رسم صورة المستقبل، أو فرض رؤيته ومشروعه السياسي والعقائدي على الداخل التركي، ناهيك عما هو خاص بالخارج.

من بين هذه المؤشرات، خسارة الرهان في حصول حزب العدالة والتنمية على أغلبية مقاعد البرلمان (٣٠١ صوتاً من أصل ٦٠٠)، لتشكيل الحكومة منفرداً. صحيح أن الحزب وحليفه حزب «الحركة القومية» قد حصلوا معاً على نسبة ٥٣,٥ في المئة، إلا أن حزب «العدالة والتنمية» سوف يصبح تحت رحمة شريكه الصغير في الائتلاف، على الأقل بخصوص السياسات والبرامج والحصص من المناصب الحكومية، أو مناصب الدرجة الأولى في البيروقراطية التركية. ومن ثم، لنا أن نتوقع أن يجد حزب «العدالة والتنمية» نفسه قريباً، أمام مشكلة التعامل مع حليفه وشريكه الانتخابي، الذي يتبنى مطالب وأفكاراً متعارضة - في حقيقتها - مع ما يطرحه الرئيس وحزبه. من بين هذه المؤشرات، أيضاً، تمكن حزب الحركة القومية «اليميني»، بزعامة دولت بهتشي، من الحصول على ١١ في المئة من مجموع الأصوات في الانتخابات البرلمانية، هذا، فضلاً عن مجموعة ميرال أكشنار، التي انشقت عن الحزب وشكلت حزباً جديداً، تمكن من تجاوز نسبة ١٠ في المئة الانتخابية اللازمة لدخول البرلمان. وهو ما يعني أن اليمين القومي «المتشدد» في

تركيا حصداً، مجتمعاً، ما يزيد على «خمس» الأصوات في الانتخابات، وهي نسبة كبيرة بكل المعايير. ومن ثم، لنا أن نتأمل الاحتمال الذي يبقى قائماً، بإمكانية حصول تلاقي بين الحزبين القومييين، اللذين يتشاركان أكثر الأفكار والمبادئ السياسية، خصوصاً أن مثل هذا التلاقي يمكن أن يقلب المعادلات الحزبية داخل البرلمان رأساً على عقب، في حال أدى التلاقي إلى تشكيل كتلة نيابية واحدة.

من بين هذه المؤشرات، كذلك، التغيير الحاصل في خريطة البرلمان التركي المقبل، إذ، استطاع حزب الشعب الجمهوري، «العلماني»، الحصول على ٢٣ في المئة من الأصوات، إضافة إلى حزب الشعوب الديمقراطي، المؤيد للکرد، الذي حصل على ١٢ في المئة. ومن ثم، فإن البرلمان المقبل سيتكون من خمسة أحزاب بدلاً من أربعة حالياً، بما يؤشر إلى أن المعارضة ستكون أقوى بكثير مما هي عليه في برلمان ما قبل الانتخابات. فإذا أضفنا إلى ذلك، أن التحالفات التي شهدتها الانتخابات، بالنسبة إلى الحكم والمعارضة على السواء، هي تحالفات انتخابية مؤقتة أكثر من كونها توافقاً على برامج سياسية متقاربة، لنا أن نتصور كيف يمكن للمرحلة المقبلة أن تشهد تقلبات كثيرة.

مثل هذه المؤشرات تؤكد أن ثمة تحديات تواجه الرئيس التركي وحزبه، «العدالة والتنمية»، وتعمق إمكانية القفز على حال التردّي السياسي الذي تعيشه تركيا منذ فترة. فالنظام التركي، وإن كان اكتسب «شرعية» جديدة عبر صناديق الاقتراع، بعد أن تآكلت صلاحية الشرعية التي تم فرضها بعد المحاولة الانقلابية، فهو، في الوقت نفسه، ما زال يعاني التغيرات المتلاحقة في نخب السلطة الحاكمة، فضلاً عن التحولات المتتابة في الإطار المؤسسي للدولة، ناهيك عن المشكلات المتوقعة جراء الدفع في اتجاه تغيير هوية الدولة التركية. وهنا، يكفي أن نتذكر الأحداث التي أعقبت محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا في صيف ٢٠١٦ ودلالاتها في هذا الإطار.

أيضاً، هناك التباطؤ الاقتصادي، وهو تحد سيفرض نفسه على الساحة بعدما تم تصوير الانتخابات على أنها «طوق نجاة» لما يعانيه الاقتصاد التركي من نزيف اقتصادي، وتراجع في سعر صرف الليرة التركية وهبوطها إلى أدنى مستوى لها في تاريخها أمام الدولار الأمريكي. صحيح أن الليرة التركية ارتفعت قيمتها - نسبياً - أمام الدولار الأمريكي، خلال اليومين التاليين للانتخابات، لكن يبقى حال عدم اليقين مؤثراً لا يمكن التغاضي عنه، على الأقل في شأن السياسة الاقتصادية في ظل حكومة جديدة من المنتظر تشكيلها بعد فوز أردوغان في الانتخابات، في ظل ارتفاع أرصدة الديون التي وصلت، وفق ما أعلنته وزارة الخزانة التركية، إلى ما يقرب من ٢٢٣,٤ بليون دولار.

وإضافة إلى هذا وذاك، التردّي السياسي والتباطؤ الاقتصادي، هناك التحديات الإقليمية المعقدة في دول الجوار السوري والعراقي والقبرصي، والجمود في مسار العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، والتأزم المستمر في العلاقات مع واشنطن. أياً ما يكن الأمر، فإن تركيا تتوجه إلى منحى تاريخي، سيرسم مستقبل البلاد، ويؤسس لنظام سياسي جديد يتحلل من الإرث الأتاتوركي، ويصنع دولة ذات توجهات بديلة عنه. ولعل هذا تحديداً ما سيلقي بظلاله على الدور الإقليمي لتركيا، خصوصاً في ما يتعلق بالملفات المتشابكة والمعقدة التي تتقاطع المنطقة العربية وجوارها الإقليمي الشرق أوسطي.

* كاتب مصري

الاستبداد ما بين الذهنية العثمانية والاردوغانية

*وليدة حسن

٢٠١٨/٧/٢:PYDrojava

ذاكرة الشعوب حية لا تنسى ما مرت عليها من مآسي ومجازر، والتاريخ يضم بين طياته الكثير من الحقائق والروايات التي حفرت تلك المآسي على حجارة تتناقلها الأجيال لتتعرف على هول النزعة الاستبدادية التي مر بها التاريخ البشري. تلك النزعة الدموية كانت نتيجة ذهنية بعض الفئات الحاكمة التي أصدرت قرارات وفرمانات تم بموجبها السماح باستخدام كافة صنوف القتل والتعذيب والتهجير بهدف إبادة أعراق بشرية تختلف معها إما "بالعقيدة أو المذهب أو القومية". وفي أغلب الأحيان يتم ذلك تحت شعارات تكون ذات دلالات رمزية مقدسة كالحرب من أجل إعلاء كلمة الله أو الجهاد المقدس أو محاربة الكفرة والملاحدة، ولعل أبرز تلك الفئات الحاكمة والتي جُمعت فيها خصال الاستبداد والقتل وارتكاب المجازر هي ذهنية الدولة العثمانية فالتركية لاحقاً.

من دون معرفة البنية التاريخية لنشوء الدولة العثمانية لا يمكن فهم الذهنية اللاحقة لها، فمع نزوح موجات القبائل المغولية من شمال غرب الصين "الهضبة المنغولية" صوب آسيا الصغرى وميزوبوتاميا واستقرار بعض قبائل الأوغوز في آسيا الصغرى في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي مستفيدين من ضعف الإمبراطورية البيزنطية التي كانت تؤول إلى الاضمحلال والانهيار آنذاك" بدأت تلك القبائل تتجمع تحت سلطة عثمان جد العثمانيين بعد أن أخضعهم سلطان السلاجقة تحت كنف سلطانه ونتيجة الفوضى العارمة في الشرق الأوسط والعالم الاسلامي آنذاك تمكن العثمانيين من تأسيس دولتهم بحجة حماية العالم الاسلامي واستغل السلاطين العثمانيين فيما بعد الدين الاسلامي كشعار للتوسع واخضاع الشعوب لسطوة حكمهم.

حيث قاموا بفرض هيمنتهم على أجزاء شاسعة في ثلاث قارات آسيا، أفريقيا وأوروبا وعلى ثلاثة بحار (البحر المتوسط والأحمر والأسود). حكمها ٣٦ سلطاناً وخليفة واحد، ومنهم من تناوب مرتين أو ثلاث مرات على الحكم بدءاً من ١٢٩٩ إلى ١٩٢٣، ولحكم هذه الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف كان يتم تعيين الولاة من قبل السلاطين ليقوموا بحكم تلك الولايات وذلك لبعدها عن الأطراف عن المركز، والكثير من السلاطين تميزوا بالحكم الصارم وضرب البلاد بيد من حديد، حيث تم زج الشعوب التي كانت تحكمها في أتون حروب كانوا هم وقودها ولا يعلمون أسبابها ودوافعها سوى أنها لخدمة الإسلام والمسلمين، تلك السياسات أثقلت كاهل الشعوب ومعها انتشر الجهل والتخلف والفقر، وفُرضت الضرائب بالقوة، في سبيل السياسة التوسعية للدولة العثمانية التي شهدت تراجعاً في كل مناحي الحياة بشكل كبير.

كما عانت الشعوب التي كانت ترزح تحت الاحتلال العثماني من أبشع أساليب القمع والظلم والاستبداد، وتم إنشاء الفرق الحميدية على يد السلطان عبد الحميد الثاني بغية فرض المزيد من الحاكمية والسيطرة.

باتت الشعوب تتطلع إلى الحرية والتخلص من الظلم ومعها ازدادت آلية القتل والتعذيب حتى وصل الأمر إلى ارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق الشعوب الأصيلة في المنطقة والتي تعيش فيها منذ آلاف السنين حيث تم تدمير أمجاد حضارات وثقافة عريقة قدمت للبشرية إرثاً تاريخياً، وقيم عظيمة، ولعل من الجرائم التي لا تزال آثارها باقية في الذاكرة القريبة الإبادة الجماعية بحق الأرمن والكرد والأشوريين والكلدان والسريان واليونانيين والصرب والعرب

وبالرغم من القمع الشديد الذي استخدمه العثمانيون لإخضاع الشعوب لكنهم لم يستطيعوا إخماد ثورة الشعب الكردي الذي لم يقبل الخنوع والرضوخ للظلم والاستبداد.

كانت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ خطوة أولى لنيل الكرد حقوقهم والتي نصت على حق الكرد في إقامة دولة – (المواد ٦٢-٦٣-٦٤) – لكن بعد استيلاء القوميين الأتراك على السلطة وإقامة الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣ تنكرت تركيا لحقوق الكُرد ورفضت كل بنود المعاهدة المتعلقة بمصير ومستقبل الكرد كشعب يعيش على أرضه، واستبدلتها بمعاهدة لوزان التي انتزعت من الكرد كل الحقوق التي نصت عليها معاهدة سيفر.

وبالرغم من ذلك لم يفقد الكرد الأمل وبدأت الثورات الراضية للواقع الجديد الذي همش فيه الكرد وحقوقهم. وبنفس الذهنية الوحشية البربرية المستندة على ثقافة القتل والاستيلاء والغزو حارب الطورانيون الجد الكرد.

ميراث القتل الذي ينتهجه حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان يمثل القاسم المشترك لثقافة القمع والاستبداد وخلصتها "فمنذ بدء ما سمي بـ"الربيع العربي" لم تكن الدولة التركية بعيدة عنها بل سعت بكل ذهنياتها وأدواتها إلى إشعال فتيل الأزمة والحرب في المنطقة وسارعت إلى إثارة النعرات الطائفية والمذهبية" فكانت حاضرة في عمق الصراع الدائر في كل من تونس، ليبيا، مصر، اليمن وسوريا، وذلك عبر جناحها الأبرز (إخوان المسلمين) وبالأخص في سوريا، وعملت على تغذية الجماعات الإسلامية المتطرفة أمثال داعش وجبهة النصرة وأحرار الشام وفيلق الرحمن والسلطان مراد وغيرهم، ومن خلالهم احتلت مناطق في الشمال السوري مثل الباب واعزاز وجرابلس، إلى أن انتهت الحرب بالوكالة على الساحة السورية فقامت باجتياح واحتلال عفرين بجيشها ومرترقتها مرتكبة أبشع الجرائم على مسمع ومرأى من المجتمع الدولي.

اردوغان استغل الدين إلى أبعد الحدود وجعله في خدمة مصالحه وتعظيم ذاته بحيث يرى في نفسه حامي الإسلام ويحق له فعل أي شيء للوصول إلى أهدافه "الغاية تبرر الوسيلة". ففي ليلة الهجوم على عفرين بتاريخ ١٩ كانون الثاني المنصرم، قام الخطباء والأئمة في ٩٠ ألف مسجد بتركيا بتلاوة سورة الفتح لشحذ همة المسلمين ضد الكرد الملاحدة!!!؟؟.

ذات الخطاب الديني العثماني يستخدمه اليوم اردوغان معلناً نفسه السلطان الجديد على المسلمين فقد قالها مراراً: "نحن أحفاد العثمانيين وسنسعى إلى إعادة أمجادنا". الحلم التركي الأردوغاني بغزو المنطقة من جديد وبوسائل جديدة لم ينته، وسيبقى مستمراً مبتغياً السيطرة على المنطقة وإخضاع شعوبها ونهب خيراتها، هذه هي ثقافتهم وفلسفتهم في الحياة.

حالة من الإحباط تحتاج أوروبا حيال الوضع في تركيا!

*علي يورتاغول

موقع احوال التركية: ٢٠١٨/٧/٢

أصدقكم القول، لم أكن أتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يصدر هذا القرار الحاد رداً على انتصار أردوغان في الانتخابات الرئاسية.

كنت أظن أنهم سيلتزمون الصمت، أو سيتمنون التوفيق له، أو أنهم سيعاودون الحديث عن الديمقراطية من جديد. قرأنا جميعاً كيف علّق مجلس المصارف الأوروبي، الذي كان إحدى الجهات التي قيّمت نتائج الانتخابات والمفاوضات الخاصة باتفاق الاتحاد الجمركي مع تركيا.

أكد المجلس في بيانه أنهم يشعرون بقلق شديد من التراجع الحاد في الحقوق الأساسية في تركيا" بشكل جعلها بعيدة -كل البعد- عن المعايير الأوروبية، وأشار إلى ما تتعرض له حرية الصحافة، ويتعرض له الأكاديميون من ضغوط وتنكيل.

المثير في الموضوع، أن تركيا لم تُلَقَّ بالأل لهذا البيان المليء بالانتقادات، وانشغلت بالنظام السياسي الجديد بها الذي أسّست له بعد نتائج الانتخابات. من ناحية أخرى، وصفت بروكسل الانتخابات الأخيرة في تركيا بأنها عملية افتقدت إلى معايير الديمقراطية الدائمة.

دعونا نتطرق في البداية إلى السمات الرئيسية لهذا البناء الجديد في بضعة أسطر" حتى يتسنى لنا أن نقرأ هذا القرار بشكل سليم، وأن نلقي الضوء على ما ينتظر تركيا في المستقبل. دعونا ننقل بدفة الحديث إلى حالة اليأس الأوروبي تجاه نموذجين يتنازعان الدولة التركية.

لقد آل لأردوغان، وفق النظام السياسي الجديد، كافة صلاحيات الحكم والتشريع، وحتى أمر القضاء. ويمكننا القول إنه على الرغم من أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن يطبق بشكل كامل من قبل، إلا أن هذه المرحلة صارت إيذاناً بنهاية هذا الأمر تماماً. بل لم يعد هناك مجال للحديث عن وجود بناء ديمقراطي برلماني من الأساس.

لقد فقد البرلمان سلطته المعهودة في مراقبة الحكومة تماماً، وحدث ولا حرج عن احتكاره التشريع، الذي لم يعد له وجود هو الآخر. وصار من حق الرئيس إدارة البلاد وفق مراسيم قرارات.

لم تعد تركيا دولة الحقوق كما عهدناها، ورفع رجال القضاء والنيابة الراية البيضاء، وأعلنوا استسلامهم للإرادة السياسية لأردوغان والمحيطين به، وفرض عليهم فرضاً الانصياع إلى هذا النظام الجديد. هل سمعتم عن أي خبر يتعلق بوقائع فساد حدثت في السنوات الأخيرة؟! بالطبع لم يحدث، ولكن ليس لأن تركيا دولة ليس بها فساد.

لم يعد بمقدور أحد أن يتجاسر، أو يركض خلف أية واقعة فساد، وهي التي تتم على مرأى ومسمع من رجال الشرطة والقضاء. ولا أقصد بالفساد هنا "وقائع السرقة أو ما شابه". لم ير القضاء أو قل لم يستطع أن يرى الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون في سروج على مرأى ومسمع من رجال الشرطة.

من ناحية أخرى، لم نعد نرى في تركيا مكاناً للصحافة الحرة بالتزامن مع حملة اعتقالات وتعقب ممنهجة" تعرض لها مئات الكُتّاب والصحفيين ممن سوّلت لهم أنفسهم انتقاد أي إجراء قام به أردوغان. وعلى صعيد آخر، قاموا بفصل آلاف الأكاديميين عن أعمالهم، وإخضاعهم لتحقيقات لا تعرف لها نهاية.

يقبع المئات من أبناء تركيا مثل علي بولاج، وصلاح الدين ديميرطاش، ونازلي إيليچاك، وعثمان كافالا في السجون" لا لإثم ارتكبه سوى أنهم نادوا باعتقال أردوغان، وأنهم يحلمون بتركيا أخرى...

وإذا نظرنا إلى الوضع الاقتصادي، فلن نجد اختلافاً كبيراً عن نظيره السياسي" فأردوغان هو المتصرف الوحيد، وهو دائماً على حق حتى لو تعرض الاقتصاد للضرر بسبب ارتفاع سعر الفائدة، أو عانى المواطنون من نسبة التضخم المرتفعة.

ومع هذا، فهو لا يرى، أو لا يريد أن يرى أن الارتفاع الكبير في التضخم، وما واكبه من ارتفاع آخر في سعر الفائدة كان نتيجة لسياساته هو. وإذا سألته عن هذا الأمر أو ذاك عاد ليكرر حديثه المعهود عن المكائد و"القوى الخارجية" والغرب.

أمامنا الآن نموذجان لدولة تركيا" الأول تركيا التي ترى نفسها خاسرة، والآخر" تركيا أخرى تعتقد أنها قد جابت الآفاق بما حققت من نجاح. ألم تروا أن هناك أقلية قد نجحت مع أردوغان؟! بالطبع يوجد. ومع هذا، فقد خسر الملايين الذين أعطوا صوتهم له. ومع هذا، لم يدركوا أن هناك دولاً أخرى عانت أشد المعاناة من هذا النوع من الضلال. رأينا الاستبداد والتعسف

يقترب من تركيا تدريجياً عن طريق الانتخابات. ليس هذا فحسب بل وبرغبة ودعم من أبناء الوطن.

دعونا نعود إلى موضوع اليأس الأوروبي. لا يسارونا شك في أن بروكسل وباقي العواصم الأوروبية قد قرأت فوز أردوغان في الانتخابات، وما حققه من نتائج، بشكل جيد للغاية. لا تقيسوا الأمر على كُتابنا الذين يعجزون عن قراءة الوضع في أوروبا. بل لا يدركون حقيقة ما يدور في بلدهم تركيا“ أولئك الذين يكتبون مقالات "نقدية" على شاكلة "أوروبا لا تفهم الوضع في تركيا". والحقيقة هي أن "أوروبا" تفهم ما يجري في تركيا الآن بشكل جيد للغاية، ولكنها يُنسى من الحديث في هذا.

نعم يُنسى "لأن تركيا دولة مهمة، ولا يمكن إغفالها مهما كانت السلطة السياسية التي تحكمها. كما أن "أوروبا" لم تكن أكثر قرباً وتداخلاً مع أي جار آخر مثلما فعلت مع تركيا. يُنسى أوروبا لأنها رأت أردوغان، وهو يتحدث عن تركيا التي اكتظت شوارعها بأعداد غفيرة من المواطنين، الذين راحوا ينفخون في الأبواق، منادين بعودة الاستبداد، ومؤيدين له، لا للديمقراطية التي نشأت ونمت على أراضيها.

نعم إن أوروبا لم تكن جادة بالشكل الكافي في مفاوضات العضوية ومفاوضاتها الأخرى مع تركيا" حيث انقسمت على نفسها حول موضوع تركيا، ولم تتجمع تحت رؤية سياسية واحدة. بدأ هذا الغموض في الرؤية مع ساركوزي، وازداد عمقاً اليوم.

صارت الظروف أكثر صعوبة لظهور سياسة تركية معتدلة. ومع هذا، فلا يمكن لدول أوروبا أن تنظر لتركيا سوى أنها تلك الدولة المحورية التي لا يمكن إهمالها.

ومع هذا، يمكننا القول إن صدور قرار بهذه الحدة من مجلس المصارف الأوروبي هو أبلغ دلالة على مدى حالة اليأس التي تعمقت لدى الأوروبيين بسبب الانتخابات. وأصدقكم القول إنني لم أكن أتوقع صدور قرار كهذا. رأينا في السنوات الأخيرة كيف أن تركيا قد ربطت التوقيع على "اتفاقية اللاجئين" مع الدول الأوروبية بالموافقة على اتفاق "الاتحاد الجمركي"، وموضوع تأشيرة دخول الأتراك لكل دول أوروبا.

هل تقصد مفاوضات العضوية؟ لا، لم يكن هذا هو الموضوع. لقد أصبحت المفاوضات مع تركيا مثل جسد بلا روح. حقيقة أن لهذين الملفين أهمية كبيرة في علاقة أوروبا بتركيا. ومع هذا فالواضح أمامنا أن مسألة إصلاح الاتحاد الجمركي لم تعد على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي من ناحية العلاقات التجارية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذا، فلا أعتقد أن أنقرة ستغامر بإلغاء هذه الاتفاقية، التي خاضت لأجلها مفاوضات صعبة" لأن هذه الاتفاقية ستتيح لتركيا إدخال نصف منتجاتها من الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيونات وغيرها إلى السوق الأوروبية، ولأن إلغائها يعني انهياراً لهذه القطاعات، وتوقفاً لإنتاج السيارات وتصديرها كذلك.

موضوع تأشيرة الدخول هو أيضاً من الموضوعات المهمة، التي لولا رحيل حكومة داود أوغلو لشهد عام ٢٠١٦ تطبيق هذا النظام. أما أردوغان فقد أتى على الموضوع بأكمله، ولا يزال يعرقل سياساته إتمام هذه الخطوة المهمة. ولن يشهد هذا الموضوع أي تقدم، طالما لم يتحقق تقدم ملموس على أرض الواقع في موضوع حرية الصحافة والحقوق الأساسية للمواطنين. وفي مقابل هذا، لا أعتقد أن أنقرة قد تلجأ إلى تكرار تهديدها القديم "سنفتح الحدود أمام اللاجئين مرة أخرى" رداً على عدم وضع مسألة اللاجئين والتأشيرة موضع التنفيذ" فأنقرة لن تخاطر باتخاذ خطوة كهذه" ليس لأنها لم توف بما قطعته على نفسها في موضوع تأشيرة الدخول فحسب، بل لأنها ليست مستعدة لتقبل عواقب قد تواجهها على الصعيد السياسي والاقتصادي.

السؤال المهم الآن، هل من الممكن أن تبرز المفاوضات بين تركيا وأوروبا أي تقدم خلال المستقبل المنظور أم لا؟ أعتقد أن الإجابة عن سؤال كهذا تستدعي طرح سؤال آخر" هل أروغان مستعد لإحراز تقدم في موضوع حرية الصحافة وتحقيق السلام في قضية الكرد، والسير بتركيا خطوات ملموسة إلى الأمام في موضوع الديمقراطية؟ للأسف إن الوضع الراهن في تركيا اليوم لا يبعث على الأمل.

وأنا للأسف أشاطر في الرأي كل من يؤمن بأن أردوغان لن يتراجع عن سياسته، وأنه سيستمر في فرض حالة الطوارئ، وسيزيد من التنكيل والظلم، وستزداد الحالة الاقتصادية سوءاً في البلاد.

سيكون من الصعب على هذه السياسة العرجاء، التي اتبعتها تركيا في السنوات الماضية، أن تعبر بتركيا إلى الطريق القويم قبل الإنصات إلى المعارضة أولاً. هل ترون هذا ممكناً؟! نعم ما زلت أرى هذا ممكناً. من الممكن حدوث هذا الأمر في تركيا كما حدث من قبل في دول أخرى مثل إسبانيا واليونان والبرتغال. قد يحدث ذلك إما عن طريق تغيير السلطة الحاكمة لسياستها من تلقاء نفسها كما حدث في اليونان والبرتغال، أو أن تغيرها مجبراً باتخاذ طريق النضال من أجل الديمقراطية. أعتقد أن المخرج الوحيد المتاح أمام المعارضة هو الاستمرار في طريق السلام والاتحاد.

لا بد لتركيا أن تخرج عن المألوف....

كرد تركيا.. رغم الألم عُرس الأمل فينا

موقع احوال تركية: ٢٠١٨/٧/٢

نورجان بايسال: لم تستمر الاحتفالات طويلا ليلة الانتخابات في ديار بكر، كبرى مدن الجنوب الشرقي في تركيا حيث أغلبية السكان من الكرد، بعد أن تبين نجاح حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد في الحصول على نسبة العشرة بالمئة من الأصوات اللازمة لضمان مقاعد في البرلمان. تبين كذلك أن الرئيس رجب طيب أردوغان قد انتخب لفترة جديدة وأن حزبه، حزب العدالة والتنمية وحليفه حزب الحركة القومية اليميني المتشدد، سيتمتعان بالأغلبية داخل البرلمان.

لف المدينة صمت مطبق.

قال بعض ممن التقيتهم "فرحتنا تحولت إلى ألم في المعدة."

لا أنوي في هذا المقال تقديم تحليل مفصل لنتائج الانتخابات. لكن يمكنني القول إن توقعات غالبيتنا خابت جراء النتائج في المدن التي يسكنها الكرد. الصمت التام في الجنوب الشرقي قبل الانتخابات، وإصرار الناس، والدمار الذي شهدته المدن الكردية في السنوات الثلاث الأخيرة، كلها عوامل جعلتنا نظن أن حزب العدالة والتنمية سيعاني تراجعاً حقيقياً في نسب التأييد.

لكن هذا لم يحدث في الواقع. وفي ديار بكر، حصل حزب العدالة والتنمية على ٢١ بالمئة من الأصوات (مقابل ٢١,٤ بالمئة من الأصوات في انتخابات نوفمبر ٢٠١٥)، بينما حصل حزب الشعوب الديمقراطي على ٦٦ بالمئة (مقابل ٧٢,٨ بالمئة في نوفمبر ٢٠١٥).

وفي ماردين، الإقليم الواقع في الجنوب، حصل حزب الشعوب الديمقراطي على ٥٩,٣ بالمئة (مقابل ٦٨,٤ بالمئة في نوفمبر ٢٠١٥)، بينما حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٠,٤ بالمئة (مقابل ٢٨,٥ بالمئة في نوفمبر ٢٠١٥).

وفي الجزيرة، الحي الواقع في شرق ماردين، حصل حزب الشعوب الديمقراطي على ٨٢,١٣ بالمئة (مقابل ٩٣,٢ بالمئة في نوفمبر ٢٠١٥)، وحصل حزب العدالة والتنمية على ٩,٩٦ بالمئة (مقابل ٤,٩ بالمئة في نوفمبر ٢٠١٥). وشهدت مدن أخرى كذلك تراجعاً مماثلاً في نسب التأييد لحزب الشعوب الديمقراطي.

من الواضح أن حزب الشعوب الديمقراطي قد فقد أصواتاً في الجنوب الشرقي، وإن لم تكن بأعداد كبيرة. وكغيره من الأحزاب السياسية، يتعين على حزب الشعوب الديمقراطي تحليل هذه النتائج.

هناك العديد من العوامل التي أدت لهذه النتيجة. هناك بيئة الخوف والقمع في المنطقة، وتزوير الانتخابات، وقرار المجلس الأعلى للانتخابات نقل صناديق الاقتراع في بعض المناطق، وتعيين أفراد أمن ورؤساء بلديات بكثافة في هذه المنطقة، وعرقلة الحملة الانتخابية لحزب الشعوب الديمقراطي، وواقع أن كثيرين من القيادات الرئيسية للحزب إما في السجون أو خارج تركيا.

لكن يبدو وكأن افتقار الحركة التركية لنقد الذات بعد حرب المدن التي اندلعت في أواخر ٢٠١٥ لم تمر بلا أثر على النتائج أيضاً.

ما يثير قلقي هو التكتل القومي الأصولي في تركيا، والذي تعزز أكثر بعد هذه الانتخابات. لقد حصل حزب الحركة القومية وحزب الصالح معا على ٢٢ بالمئة من الأصوات. وإن أضفت إليهما ما حصل عليه حزب العدالة والتنمية من أصوات، ستجد نفسك أمام موقف أكثر قتامة.

إن نتائج الانتخابات تكشف عن المشاكل التي سنواجهها في المستقبل. فمن الآن فصاعداً، علينا أن نواصل الكفاح بطريقة فيها تخطيط أفضل وتفكير أفضل واستفادة أكبر من أخطائنا والكثير من العمل الجاد.

من الخطأ وصم من صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية أو لصالح أردوغان بأنهم أعداء أو أغبياء أو جهلة، ليس هذا فحسب، بل سيكون هذا منهجاً استعلائياً وسيؤدي لكثير من الفرقة.

الأهم هنا أن هذا المنهج لن يعود علينا بأي فائدة. بل ما يفيد أكثر هو أن نفهم سر تصويت عدد كبير من الناس لصالح حزب العدالة والتنمية ولصالح أردوغان، رغم بيئة الخوف والقمع الموجودة، ورغم التردي الاقتصادي ورغم أن كثيرين فقدوا وظائفهم أو سجنوا بلا سند قانوني.

أعتقد أن على جميع الأحزاب أن تبدأ في دراسة أخطائها.

لقد تعلمنا الكثير، جميعاً، خلال هذه الفترة. لقد عمل الآلاف من الأشخاص بلا كلل حتى اليوم الأخير، عملوا في كل شارع وفي كل حي. وعمل مئات الآلاف كمندوبين في مراكز الاقتراع أو مراقبين في يوم التصويت أو لحماية صناديق الاقتراع.

قبل بضعة أيام من الانتخابات، كتب إرغون باباهان مقالاً بعنوان "هل يمكن هزيمة الفاشية في صناديق الاقتراع؟" وأكد فيه أن الفاشية في تركيا سعت للتوسع ولخلق جيل جديد من "النساء الجدد" و"الرجال الجدد". وبينما كنت أقرأ مقال باباهان، أخذت أفكر في البدائل التي نملكها في مواجهة هذه الفاشية. الآن أظن الوقت قد حان لإبراز هذه البدائل والتركيز عليها. ورغم الخيبة التي أصابتنا من نتيجة الانتخابات، فلقد كنا شهوداً كذلك على الكثير من الأشياء خلال فترة الانتخابات ساهمت في غرس الأمل بداخلنا. مئات الآلاف بذلوا معاً جهداً كبيراً، محاولات من جانب الناخبين المؤيدين لحزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض لفهم وحماية بعضهما البعض، وجهود مشتركة من الطرفين لتقوية الصفوف كانت صورة جميلة منحتنا الأمل.

لقد تعلمنا أن نتشبه ببعضنا البعض. لا اعرف إن ان هذا سيستمر أم لا. لكن دعونا نأمل أن يستمر. لقد عشنا فترة من العنف المباشر وغير المباشر. وربما يتسع نطاق هذا العنف. ورغم أن الأغلبية في تركيا تبارك هذا العنف وتصفق له، فإن هذا لن يغير حقيقة أن من يتعرضون له يقدرّون بالملايين. دعونا لا نتوقف عن الجهر باعتراضاتنا.

كل هدف لنا سيكون بمثابة صدع في جدار الفاشية. هذه الصدوع ستتسع شيئاً فشيئاً، وسنتحد، وسنكسر هذا النظام. ما يهم الآن لم تعد الانتخابات ولا النضال في صناديق الاقتراع. المهم الآن هو النضال من أجل الحريات، من أجل العدالة والمساواة والإنسانية. وهذا طريق لا يجوز أن نقبل الهزيمة فيه.

الهزيمة الحقيقية هي الاستسلام للرصاصات.
دعونا نواصل العمل لتوسيع هذه الصدوع.

محامو أوجلان يعترضون على قرار من المحكمة التركية العليا

٢٠١٨/٧/٢٨ ANF

راجع محامو زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان المحكمة الدستورية العليا في تركيا، وقدموا عريضة اعتبروا فيها قرارات المحكمة انتهاك للقانون الدولي، وذلك بعد تحويل ملف العزلة المفروضة على أوجلان إلى المحكمة. وكانت محكمة الجزاء في بورصة قررت حرمان حرمان الزعيم الكردي عبد الله أوجلان وباقي المعتقلين السياسيين في سجن إيمرالي من حقوق الزيارة والمراسلة والمحادثات الهاتفية والاجتماع بالمحامين، الأمر الذي استدعى من محامي أوجلان مراجعة المحكمة للاعتراض على قرارها. ووفق ما ذكرت وكالة (ميرزوبوتاميا)، فإن العريضة التي قدمها المحامون تؤكد على أن حرمان المعتقلين من حقوق احترام الحياة الخاصة، والعائلية، حق المحاكمة العادلة، وكذلك التعذيب والمعاملة السيئة يعتبر انتهاكاً للدستور واتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية. وجاء في مضمون العريضة أيضاً إن حق الالتقاء بالمحامين تم انتهاكه بشكل مخالف للقوانين، وتم إيراد حجج غير قانونية لتنفيذ هذا القرار. وطالب المحامون بضرورة الالتزام بقرارات محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومعايير لجنة مناهضة التعذيب الأوروبية والتقارير الصادرة عنها بخصوص تركية. وجاء في نص العريضة: "لكل هذه الأسباب، يجب اعتبار ظروف السجن والعزلة المشددة، انتهاك للقوانين التي تحظر التعذيب وتحظر المعاملة السيئة".

ماذا تبقى من الديمقراطية في تركيا

*سلام السعدي

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٧/٣

من الضروري ألا تفقد المعارضة التركية الرغبة في العمل المشترك بعد الانتخابات وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام الديمقراطي التركي. فالمسألة لا تتعلق بالحفاظ على الديمقراطية، إنما بإنقاذها من مستقبل تسلطي مظلم. المعارضة التركية لم تستطع التوحد لصد أردوغان في أثناء حملته الانتخابية بدا أن محرم إينجه، زعيم حزب الشعب الجمهوري التركي، سيشكل تهديداً جدياً لاحتفاظ رجب طيب أردوغان بمنصبه الرئاسي وسيطرة حزبه على البرلمان. لكن الأخير استطاع تحقيق الفوز من الجولة الأولى للانتخابات التي جرت الأسبوع الماضي وحقق نحو ٥٣ بالمئة من الأصوات. كما نجح تحالفه السياسي مع حزب العمل القومي التركي اليميني في تحقيق غالبية برلمانية عززت منصبه الرئاسي. مع ذلك يمكن ملاحظة أن إينجه، منافس أردوغان الرئيسي، قد نجح في تحشيد الملايين من الأتراك وبث الحياة في المعارضة السياسية التركية من جديد، بعد أن خنقها أردوغان طيلة السنوات الماضية، وبشكل خاص بعد محاولة الانقلاب العسكري قبل عامين.

شهدت التجمعات الانتخابية التي أقامها إينجه حضور مئات الآلاف من مناصريه وكانت حماسية إلى درجة دفعت عديد المراقبين إلى التفاؤل بإمكانية هزم أردوغان. كانت تلك مشاهد حقيقية ولكنها لم تدل على انهيار شعبية الرئيس التركي، وإنما على الاستقطاب الذي بات يطبع السياسة التركية وهو انقسام بين هويتين: إسلامية وعلمانية. استطاع إينجه تحشيد شرائح واسعة من الطبقة الوسطى والأقليات الدينية والإثنية في تركيا كانت تراقب تحركات أردوغان التسلطية وخطابه الذي يزداد إسلاموية بحدوثه وخوف شديدين. كما استطاع توحيد شرائح واسعة من المعارضة التركية في حدث نادر، وذلك بعد أن وجدت المعارضة نفسها عاجزة عن إيقاف حكم أردوغان والمسار الذي دفع البلاد إليه.

ولكن على الطرف الآخر، لا تزال فئات شعبية متنوعة تدعم أردوغان وبصورة أقل حزبه. تراجع الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية وخسر بعض المقاعد في البرلمان، مقابل صعود حليفه حزب العمل القومي التركي. وفي الوقت الذي انخفضت فيه شعبية حزب العدالة والتنمية، حافظ أردوغان على شعبيته وهو ما يستدعي التفسير. يعود ضعف الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية إلى تدهور الاقتصاد التركي والاستياء الشعبي العام الذي رافقه. تسبب الركود الاقتصادي الذي ضرب البلاد وعصف بعمليتها في ارتفاع مستمر في الأسعار وتدهور سريع في القدرة الشرائية للمواطنين الأتراك. ولكن في المقابل لم يؤد الاستياء الاقتصادي إلى تخفيف حدة الاستقطاب الهوياتي الذي بات يطبع السياسة التركية بصورة عامة، والذي يقسم تركيا إلى معسكرين علماني وإسلامي بصرف النظر عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف. بهذا المعنى اندفع الملايين من الأتراك للتصويت انطلاقاً من موقعهم

المحدد سلفاً ضمن هذا الاستقطاب، وليس انطلاقاً من برامج الأحزاب السياسية والاقتصادية أو من خياراتهم الشخصية.

وليس أردوغان من أدهى الساسة في استغلال الاستقطاب الموجود وتحويله إلى أصوات سهلة المنال فقط، ولكنه أيضاً ضليع في صناعة وتعميق هذا الاستقطاب. فقد عمل بالفعل على تعميقه خلال السنوات الماضية من خلال استغلال مشاعر العداء للغرب وخصوصاً للولايات المتحدة وإسرائيل في خطابه السياسي، فضلاً عن ترهيب السكان من حزب العمال الكردستاني ومن التطلعات السياسية المحققة للكرد في تركيا.

فخلال العام الماضي صعد أردوغان من انتقاداته لأوروبا وأمريكا من جهة، وشن حملة عسكرية على مدينة عفرين، معقل كرد سوريا، حققت نجاحاً سريعاً. هكذا اندفع الرئيس التركي لحصد نتائج نصره العسكري ولتحويل المشاعر القومية التركية التي كانت فائضة لدى الملايين من الأتراك نحو نصر انتخابي من خلال تقديم موعد الانتخابات التركية.

من الضروري ألا تفقد المعارضة التركية الرغبة في العمل المشترك بعد الانتخابات وذلك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من النظام الديمقراطي التركي. فالمسألة لا تتعلق بالحفاظ على الديمقراطية في تركيا، وإنما بإنقاذها من مستقبل تسلطي مظلم.

إذ يمكن أن تكون نتيجة الانتخابات الأخيرة آثار كارثية على مستقبل الديمقراطية التركية. فالرئيس الجديد يتمتع بصلاحيات واسعة تخول له تعيين الحكومة وأعضائها، فضلاً عن القيام بتعيينات في مؤسسة القضاء. كما سيطر تحالفه السياسي على السلطة التشريعية في البلاد وهو ما يعني المزيد من التراجع على مستوى الفصل بين السلطات، والذي يعتبر أحد أهم أعمدة الديمقراطية.

العمود الثاني للديمقراطية الذي يشمل الحريات المدنية، يبدو متداعياً هو الآخر. فمنذ فشل محاولة الانقلاب العسكري قبل نحو عامين، تم تسريح، وفي الكثير من الأحيان، سجن نحو مئة ألف موظف في الدولة التركية بتعليمات من أردوغان. كما تتواصل سياسة الاعتقالات التعسفية التي تشمل صحافيين ومواطنين أدلوا بتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لنشر مناخ من الخوف والترهيب. يتحكم أردوغان أيضاً في وسائل الإعلام ويوظف المساجد والمدارس والجيش في خدمة أجندته السياسية التي باتت تتمحور حول شخصه.

ظهرت عدة تحليلات ترى أن فوز أردوغان سوف يرفع الضغوط عن السلطان ويدفعه لإرخاء قبضته على الدولة والمجتمع. ولكن تاريخ الدكتاتوريات، يعلمنا أن احتمال حدوث ذلك ضعيف جداً، إذ تميل تلك النظم إلى المزيد من الضبط السياسي والاجتماعي. الحقيقة أنه إذا لم تستطع المعارضة التركية التوحيد وتفعيل نشاطها السياسي لتعطيل هذا المسار، فإن مستقبل ما تبقى من الديمقراطية التركية في خطر كبير.

*كاتب فلسطيني سوري

هل تمضي تركيا نحو "صفر علاقات"؟!

*محمد خلفان الصوافي

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية : ٢٠١٨/٧/٢٣

تبدو تركيا بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية -التي جرت قبل أسبوع- كما لو أنها على موعد مع موجة كبيرة من الاضطرابات في سياستها الخارجية، سواء مع دول الجوار الجغرافي أو مع باقي دول العالم، خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، ولاسيما النمسا، التي تسلمت رئاسة الاتحاد أمس الأول، حيث أبدت تلك الدول قلقها من سيطرة السلطة التنفيذية وتحويلها إلى النظام الرئاسي الذي يعني تفرد شخص بالقرار السياسي.

هناك العديد من الأمثلة التي تدل على تقلبات السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ بداية ما كان يعرف بـ"الربيع العربي"، وما نتج عنه من تداعيات على المستوى الإقليمي والعالمي، وعلى الرغم من أنه يصعب على المراقب الجزم إلى أين تتجه هذه السياسة مع جوارها الجغرافي الشرقي والغربي" فإنه من المتوقع أنها ستتبع سياسة مزدوجة تميل حسب مصالح "الحزب" وليس الدولة التركية" لأن السياسات التي اتبعتها الرئيس رجب طيب أردوغان كانت تعطي الأولوية لحزب العدالة والتنمية أكثر مما تسير عليه الدولة التركية عادة، ما سبب له مشاكل مع القوى السياسية في الداخل.

كمراقبين للوضع التركي لا نستطيع أن نتجاهل القرائن المتوفرة عن توجه السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، والتي تدل على أنه بدأ يخسر رصيده السياسي في الداخل والخارج، ما يعني صياغة جديدة للسياسة الخارجية التركية. هناك شبه إجماع بأن تركيا تتغير، وهذا ما بدأ منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في ٢٠٠٢، وإن كانت في البداية قد اتبعت سياسة عرفت بسياسة "صفر مشاكل" التي هندسها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو. ولكن يبدو أن تلك السياسة حدث فيها تغيرات تشير إلى أن تركيا تسير نحو سياسة جديدة، سواء مع عمقها الاستراتيجي الممتد في القارتين أو حتى مع الدول البعيدة مثل الولايات المتحدة وأفريقيا نحو "صفر علاقات" بسبب استفزازات الرئيس أردوغان للمجتمع الدولي.

العالم حتى الآن يتبع سياسة "انتظر وراقب" إلى حين تأدية الرئيس القسم الدستورية يوم الإثنين القادم باستلام مهام رئيس الوزراء، وبذلك يتحول إلى نظام رئاسي، ومع ذلك فإن هناك ملفات لا تزال عالقة بين تركيا والدول الأخرى.

فعلى المستوى الإقليمي لا تزال علاقة تركيا مع العرب يشوبها القلق بسبب دعم تيار الإخوان المسلمين الذي يسعى إلى زعزعة الاستقرار، وعلى المستوى الإقليمي فإن علاقتها مع العراق وإيران ليست بذلك الهدوء، وخاصة في طريقة التعامل مع الملف الكردي. الأمر لا يختلف كثيراً مع روسيا وكيفية إدارة الأزمة السورية" فعلى الرغم من الحديث عن أن ثمة اتفاقاً بينهما فإن الحقيقة تقول إن تركيا تتلاعب وتراوغ بين الموقف الأمريكي والروسي فيها.

يبقى الملف الأوروبي هو الأكثر قلقاً، ليس فقط لأن تحويل النظام من برلماني إلى رئاسي يخالف شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وليس بسبب قضية الهجرة إلى أوروبا التي تسببت في وصول الإرهاب إلى عمقها نظراً لتساهل تركيا كما تعتقد أوروبا. ولكن هناك قضيتين مهمتين، القضية الأولى أن الأوروبيين من أصول تركية يدافعون عن توجهات أردوغان وطموحاته السياسية في مجتمعاتهم الجديدة التي تبدو من خلال الممارسات أنها تسير نحو إحياء الدولة العثمانية" وما تحمله من إرث سياسي غير مقبول أوروبياً.

والقضية الثانية هي تدخل أردوغان في بعض سياسات الدول الأوروبية التي تتخذها لا سيما في موضوع الحد من التطرف والإرهاب مثل إغلاق المساجد وتوقيف بعض الأئمة آخرها النمسا، وقد ذكر الرئيس أردوغان بعودة حرب الهلال والصليب، إشارة إلى توسعات الدولة العثمانية في أوروبا.

إن هذا الطرح ليس هو الأول فيما يخص تناول موضوع انتهاء اللحظة المثالية في تاريخ الدبلوماسية التركية التي كانت تتمناها كل دول العالم على اختلاف سياساتها وأحجامها، بل إنها كانت محل إبهار وإعجاب من الكثيرين، حتى اعتقد صانع القرار التركي أن دور بلاده بات حاسماً في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالملفات الصعبة والمعقدة، لكن الجديد هو أن تتحول تركيا الدولة المهمة في المنطقة إلى مصدر قلق وإزعاج للجميع بسبب سياسات الرئيس أردوغان "الشعبوية" والحماسية، ما يعني أننا أمام معارك جديدة في المنطقة.

قد يكون من المبكر جداً، وربما ليس من الموضوعية، أن نعتقد بأن هناك مشكلات وأزمات قادمة لتركيا بعد مضي أقل من أسبوع فقط على إعلان النتائج الانتخابية، لكننا كمراقبين للوضع التركي لا نستطيع أن نتجاهل القرائن المتوفرة عن توجه السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، والتي تدل على أنه بدأ يخسر رصيده السياسي في الداخل والخارج، ما يعني صياغة جديدة للسياسة الخارجية التركية.

«أردوغان» يربح.. وتركيا تخسر

*د. ياسر عبدالعزيز

موسوعة الوطن المصرية ٢٠١٨/٧/٢

كانت الآمال واعدة في تركيا كدولة طالعة إلى الحداثة والتقدم، يمكن أن تقدم مثلاً ملهماً لعالمنا العربي والإسلامي، الذي يغرق معظمه في التردى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وانتعثت تلك الآمال حينما حقق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنجازات ملموسة، لا ينكرها منصف، في عقده الأول في السلطة، حين كان رئيساً للوزراء، قبل أن تتلاعب به أوام الخليفة والعظمة السلطانية، وتدفعه إلى منحى استبدادي واضح، يتوسل بنتائج الصناديق، ويغير الدستور، لكي يضمن بقاءه حاكماً بسلطات شبه مطلقة لعقود.

نجح «أردوغان»، كما حدث دائماً في الانتخابات التي خاضها جميعها منذ ١٦ سنة، في الفوز بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في تركيا في ٢٤ يونيو الماضي، والتي شهدت أكبر نسبة مشاركة على مدى تسعة عقود، حيث بلغت ٨٧٪ من إجمالي الناخبين، الذين يبلغ عددهم ٥٦ مليون ناخب.

لقد فاز أردوغان مجدداً بمنصب رئيس الجمهورية، في انتخابات مهمة واستثنائية، شهدت منافسة غير مسبوقة منذ عقدين، بين تيارات محافظة، وعلمانية، ويسارية، وقومية، وكردية، وإسلامية.

لم ينجح «أردوغان» في حسم منصب الرئاسة، بعد فوزه بنحو ٥٢٪ تقريباً من إجمالي أصوات الناخبين، فقط، ولكنه استطاع أيضاً أن يؤمن لحزبه (العدالة والتنمية) الأغلبية البرلمانية اللازمة للهيمنة على البرلمان، بعدما حصده الحزب ما يكافئ ٤٢,٥٪ من الأصوات، وهي نسبة سترتفع كثيراً، لتفوق النصاب المطلوب للهيمنة على المجلس بأغلبية مريحة، حين تضاف إليها المقاعد التي حصدها «حزب الحركة القومية» المتحالف مع أردوغان، ليكون مجموع ما حصده الشريكان نحو ٣٤٣ من أصل ٦٠٠ مقعد، بما يضمن هيمنة واضحة وحاسمة على المجلس النيابي.

لقد واجه «أردوغان» منافسة على موقع الرئيس من مرشح حزب الشعب الجمهوري، ذي الخطاب الشعبوي، محرم إينجه، ومرشحة حزب الخير ميريل أكشنير، ومرشح حزب الشعوب الديمقراطي، المسجون حالياً باتهامات أمنية، صلاح الدين دميرتاش، ومرشح حزب السعادة الإسلامي تميل أوغلو، وأخيراً دوغو بيرنتشيك مرشح الحزب الوطني. لكن هؤلاء المنافسين لم ينجحوا في زعزعة مكانته أو تعويق حصوله على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، بسبب عدم النضج الكافي لتجارب معظمهم السياسية، وتفتت الأصوات، والتمكن الذي بات يتمتع به أردوغان بعد نحو عقدين من العمل السياسي المثمر في أعلى مراتب السلطة.

لقد فاز «أردوغان» في انتخابات لا يمكن الإطاحة بصدقية نتائجها، لكن الأكيد أنه تغير، وأن تركيا تغيرت، وأنه بموازاة هذا الفوز، ستمنى بلاده بخسائر كبيرة.

لقد ربح «أردوغان» المواجهة الأخيرة، لأنه استطاع أن يؤسس سلطة قوية، تحميها قاعدة سياسية، وتحظى بمساندة شعبية، مكنته من إحراز تقدم ملموس في ملفات اقتصادية وسياسية عديدة، فضلاً عن امتلاكه «ماكينة انتخابية» مدربة وذات ميراث وخبرات وموارد ضخمة، تستطيع أن تجبر فجوات المنافسة المناطقية والأيدولوجية لصالحه، في ظل ضعف منافسيه وتفتت الأصوات بينهم.

لكن مع ذلك، فإن فوزه سيقترب بأربع خسائر كبرى، ستدفع تركيا ثمنها لسنوات طويلة.
يربح «أردوغان» الانتخابات، لكن بلاده تخسر طموحها الديمقراطي، فتركيا الآن تعيش ضمن حالة الطوارئ،
التي فرضها في أعقاب ما عرف بالمحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ٢٠١٦.

بسبب حالة الطوارئ وإجراءات أردوغان الخشنة، تواصلت عمليات الاعتقال السياسي، حيث يقدر عدد
المعتقلين لأسباب سياسية بنحو ٥٠ ألفاً، وعدد المقالين من سلك القضاء، ومؤسسات أخرى، بنحو ١١٠ آلاف
مطرود من الخدمة، كما تتزايد أعداد المحبوسين والمبعدين في القوات المسلحة والشرطة والتدريس والسلك
الجامعي بشكل مطرد.

يفرض «أردوغان» إجراءات ويسن قوانين وينتهج ممارسات مقوضة لحرية الرأي والتعبير، حتى إن بلاده باتت
«أكبر سجن للصحفيين في العالم»، بحسب ما تقول منظمات حقوقية دولية مرموقة.

الخسارة الثانية التي تُمنى بها تركيا، بموازاة فوز الرئيس، تأتي في المجال الاقتصادي، فبعد النجاحات التي
حققتها خلال رئاسة الحكومة، لم يشهد أردوغان سوى الإخفاقات الاقتصادية منذ بات رئيساً للجمهورية، وليس أدل
على ذلك من تهاوى سعر الليرة التركية، وارتفاع الأسعار المطرد، وزيادة نسبة التضخم إلى ١١٪، مع الارتفاع
المستمر في أعداد العاطلين.

الخسارة الثالثة التي تُمنى بها البلاد تتعلق بصورة الدولة والحكم ووجهته، فقد تورط الرئيس في قضايا
فساد، تم الكشف عن تفاصيلها في أجواء صراعه مع جماعة «خدمة»، حيث تم الكشف عما قيل إنها وقائع فساد
تورط فيها الرئيس ونجله بلال، وهي وقائع لا يبدو أن أردوغان نجح في تبرئة نفسه منها حتى الآن.

أما خسارة تركيا الرابعة، فتتعلق بإخفاق النظام في الحفاظ على علاقات جيدة ومتوازنة بدول الإقليم والعالم،
وبدلاً من الطموح الجامح الذي لخصه أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية الأسبق، في عبارة «صفر من المشاكل»،
باتت تركيا تسبح في محيط من المشاكل مع العراقيين، والسوريين، والمصريين، والخليجيين، والأوروبيين،
والروس، وغيرهم.

«أردوغان» ربح معركة الانتخابات، لكن تركيا تخسر أربع معارك كبرى في وجوده، وهي خسارة قد تقوده إلى
خارج المسرح، وهو خروج لن يكون مشرفاً أو وجيهاً.

يحلو للبعض المقارنة بين أداء الدولة التركية تحت قيادة أردوغان عموماً وبين أداء عدد من الدول العربية
والإسلامية الأخرى، ومعظم هؤلاء يجدون في المقارنة ما يشير إلى تفوق حضارى واقتصادي وتنموي وسياسي كبير
لتركيا على حساب الدول الأخرى التي توضع في المقارنة معها.

وتأسيساً على هذا الواقع يسود الاعتقاد أن توجيه النقد إلى أردوغان، رغم هذا التفوق والنجاح الواضح، إنما يعبر
عن انحياز وكراهية وعدم اتساق، لأن «الدول العربية الأقل حظاً في التنمية والديمقراطية والمكانة أولى بالنقد».

لا يمكن توجيه اللوم إلى هؤلاء النقاد والمتابعين، لكن يجب تذكيرهم أن الحقائق المتعلقة بانهيار الدولة في
سوريا، أو مشكلة الحريات في السودان، أو الأزمة الاقتصادية في مصر، أو هيمنة الاستبداد على عدد كبير من
الدول العربية، لا تمنع تناول الشأن التركي بشكل موضوعي ومتوازن.

تركيا بلد كبير، يرث إمبراطورية هيمنت لعقود على أجزاء واسعة من العالم، ويتمتع بموارد ضخمة، وقد بدأ
تجربة تحديثية ديمقراطية واعدة، كان بوسعها إلهامنا، والآن تلك التجربة تتراجع، ويتم استغلالها لبناء هيمنة
استبدادية جديدة، ونحن نشير إلى ذلك، وننتقده، كما ننتقد أنظمتنا ومجتمعاتنا العربية تماماً.

السياسة الخارجية لتركيا تنعطف يمينا

مجلة "فورين بوليسي" ٢٠١٨/٧/٣٠

عن الاتجاهات التي يمكن أن تتخذها السياسة التركية عقب فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية مع صلاحيات واسعة، كتب الدبلوماسي التركي السابق سنان أولغن في مجلة "فورين بوليسي"، إن هذه الانتخابات أشرّت إلى نظام دستوري جديد سترك مضاعفات مهمة على الدور الدولي للبلاد، إذ بات أردوغان الرئيس الأول الأكثر شعبية بصلاحيات تنفيذية مع نيته ٥٣٪ من الأصوات على المستوى الوطني.

ستستفيد الحركة القومية من رافعتها كونها صانعة ملوك وتسعى إلى التأثير في جميع السياسات وسيتمتع أردوغان بمجموعة من الصلاحيات التنفيذية مع مسؤولية كاملة وحصريّة عن صنع السياسة الخارجية. وسيكون مسؤولاً عن إدارة السياسة الخارجية أيضاً، خلافاً للنظام السابق، حيث كان رئيس الوزراء يتولى السلطة التنفيذية. وقال أولغن إن هذا التحول الشامل سيكون له تأثير كبير على سلوك السياسة الخارجية. وعلى مدى سنوات، كانت وزارة الخارجية التركية الرفيعة المستوى تضم بشكل حصري دبلوماسيين مهنيين رسموا وقادوا تنفيذ هذه السياسة. وهكذا كان يُنظر إلى وزارة الخارجية باعتبارها واحدة من الركائز الثلاث الرئيسية للدولة التركية جنباً إلى جنب مع الجيش ووزارة المال - وهي مؤسسات تميزت بالولاء للأمة عوض الحزب الحاكم. ومنذ بداية الولاية الرئاسية الأولى لإردوغان عام ٢٠١٤، فقدت وزارة الخارجية تدريجاً نفوذها لمصلحة الفرع التنفيذي. كما شهدت وزارة الخارجية عدداً متزايداً من التعيينات السياسية. واليوم، فإن ١٠٪ من سفراء تركيا في ١٥١ بعثة هم دبلوماسيون غير مهنيين.

ورأى أن هذا الاتجاه سوف يتسارع مع الانتقال إلى نظام رئاسي. ومن المرجح أن يتم إعادة تشكيل السلك الدبلوماسي التركي على غرار النظام الأمريكي، مع مجموعة من التعيينات السياسية والمسؤولين المهنيين. وستحل إعادة هيكلة الإدارة العامة هذه محل المنصب البيروقراطي الأعلى لوكيل الوزارة في كل الوزارات التي لديها نواب وزراء معينين سياسياً. ويعتبر أحد التحديات الأساسية على المدى القريب بالنسبة إلى الدبلوماسية التركية هو بناء ثقافة مؤسسية جديدة قادرة على إدارة عملية التسييس هذه ضمن الوسط الدبلوماسي من دون تعريض سلامة وزارة الخارجية وإدائها للخطر.

وفضلاً عن هذا التحول الهيكلي، ستتأثر السياسة الخارجية التركية أيضاً بنتيجة انتخابية أخرى، إذ فقد حزب العدالة والتنمية الحاكم غالبية البرلمان الصريحة. وحتى مع تناقص دورها في ظل الدستور الجديد، فإن السيطرة على البرلمان أمر حاسم من أجل الأداء الفعّال للنظام السياسي.

وذكر أولغن بأن الحليف الجديد لحزب العدالة والتنمية في البرلمان سيكون شريكه في الانتخابات، حزب الحركة القومية المتطرف. لكن هذا التحالف لن يقتصر على الشؤون البرلمانية. وستستفيد الحركة القومية من رافعتها كونها صانعة ملوك وتسعى إلى التأثير في جميع السياسات. هذا التحالف الضمني مع الحركة القومية سيخلق مجموعة جديدة من الصعوبات لأردوغان في السياسة الخارجية. ومعروف عن الحركة تركيزها الشديد على القومية التركية. وفي الداخل، تضع الحركة جدول أعمال أولويات الأمن القومي فوق الحريات الشخصية. وقد عارضت الحركة رفع حال الطوارئ المفروضة من الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦ (على رغم أن التقارير الأخيرة تشير إلى أن أردوغان يخطط لرفعها). كما تطالب الحركة بتبني قبضة جديدة حيال المشكلة الكردية. وبالنسبة لقيادة الحركة فإنه يمكن التضحية بالحريات الديمقراطية بسهولة من أجل القانون والنظام.

نواب البرلمان التركي يؤدون اليمين الدستورية

محللون : الحزب القومي قد يدفع بحزب العدالة الى نهج اكثر تشددا في القضية الكردية والسياسة الخارجية

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/٧

بدأ النواب في تركيا السبت، اداء اليمين الدستورية في البرلمان التركي الجديد، حيث يتعين على حزب العدالة والتنمية الحاكم، بزعامة الرئيس رجب طيب اردوغان، التحالف مع الحزب القومي لضمان الغالبية المطلقة. وجرت الانتخابات التشريعية التركية في ٢٤ حزيران/يونيو بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها اردوغان بولاية رئاسية ثانية، ليمدد بذلك هيمنته المستمرة على السياسة التركية منذ ١٥ عاما بموجب نظام سياسي جديد يمنحه سلطات موسعة.

لكن سيطرة حزب العدالة والتنمية على البرلمان تراجعت في الانتخابات التشريعية الاخيرة بفوزه بـ٢٩٥ مقعدا، ما يجعله يحتاج الى دعم ستة نواب لضمان الغالبية المطلقة في المجلس المؤلف من ٦٠٠ مقعد. وسيتمتع على حزب اردوغان الاعتماد على حليفه "الحزب القومي" الذي حصل على ٤٩ مقعدا في اداء تخطى التوقعات.

ويقول محللون إن الحزب القومي قد يدفع بحزب العدالة والتنمية الى نهج اكثر تشددا في القضية الكردية والسياسة الخارجية.

وسيقود حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد المعارضة التركية بعدما حصد ٦٧ مقعدا وحل ثانيا في الانتخابات اثر اعتقال عدد من قادته.

ويدخل حزب "الخير" اليميني بزعامة ميرال اكسينير الندوة البرلمانية للمرة الاولى اثر فوزه بـ٤٣ مقعدا بعد تأسيسه في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي.

اقل من الغالبية المطلقة

وفي خطاب امام نواب حزب العدالة والتنمية قبيل جلسة اداء اليمين الدستورية، قال اردوغان ان الحزب حصد اكبر كتلة في البرلمان "الا انه" لم يحقق الهدف" وهو يحتاج الى اجراء "تقييم صحيح" للنتائج. وبدأ النواب الجدد تباعا اداء اليمين في جلسة تعقد برئاسة النائب في صفوف حزب "الخير" دورموش يلماز يتوقع ان تستمر حتى وقت متأخر من ليل السبت.

ومن المتوقع ان يختار حزب العدالة والتنمية رئيس الوزراء المنتهية ولايته بن علي يلديريم، الذي الغي منصبه بموجب النظام الرئاسي الجديد، رئيسا لمجلس النواب الا ان ذلك لم يتم تأكيده بعد. ويضم البرلمان شخصيات جديدة بعد ان سعى الحزب الحاكم الى ادخال وجوه من خارج الاطار السياسي على غرار لاعب كرة القدم الدولي السابق الباي اوزلان، وكينان سوفوجلو بطل سباقات الدراجات النارية ببطولة العالم للسوبرسبورت.

كذلك يضم البرلمان نائبا شهيرا عن حزب الشعوب الديمقراطي هو الصحافي احمد سيك الذي حكم عليه في نيسان/ابريل بالحبس لسبع سنوات ونصف سنة مع آخرين عاملين في صحيفة جمهورييت، واطلق سراحه بانتظار صدور حكم الاستئناف.

وسيؤدي اردوغان اليمين الدستورية الاثنين، وسييلي ذلك حفل ضخم في قصره للاحتفال بالانتقال الى النظام الرئاسي الجديد. واعلن اردوغان ان ٢٢ رئيسا و١٧ وزراء سيحضرون الاحتفال.

المعارضة في مأزق.. وأردوغان يستعد للضربة «البلدية»

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٧/٧

حسني محلي - إسطنبول: لم تلبث الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أن انتهت، حتى عاد الجدل والخلاف داخل «حزب الشعب الجمهوري».

المرشح الرئاسي، محرم اينجه، ناشد رئيس حزبه كمال كيليجدار أوغلو، أن يترك رئاسة الحزب ويتحوّل إلى «زعيم شرف». اينجه أعلن من مدينة أرضروم «انطلاق مسيرته الشعبية الجديدة على طريق إيصال الحزب إلى السلطة». كيليجدار أوغلو ردّ على الدعوة فوراً، قائلاً أن «لا نية لديه لدعوة المؤتمر العام للحزب إلى اجتماع طارئ، وما يهيمه الآن هو الاستعداد للانتخابات البلدية في آذار المقبل».

الصراع بين الرجلين يُتوقع أن يستمر ليتفجّر بين الكوادر الحزبية. إذ يعمل اينجه على دفع الكفّة نحوه بعد تحصيله ٣٠,٦٤٪ من الأصوات في الرئاسيات، فيما تراجعت أصوات الحزب البرلمانية من ٢٥,٤٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٢,٦٥٪ في الانتخابات الأخيرة. ويقول أتباع اينجه إنهم سيدعون قريباً إلى اجتماع استثنائي لمؤتمر الحزب، باعتبار أنه السلطة الوحيدة التي تستطيع أن تقرر مصير هذا الصراع.

تزامناً، يُتوقع أن يفاجئ الرئيس رجب طيب أردوغان الجميع بإعلان موعد مبكر للانتخابات البلدية. ومن الممكن أن يحدد الموعد في تشرين الثاني المقبل قبل أن ينجح «الشعب الجمهوري» بتجاوز أزمته والاستعداد للانتخابات بنحو أقوى. وتبيّن الاستطلاعات أن نسبة عالية من أنصار «الشعب الجمهوري» وأتباعه لن يذهبوا إلى صناديق الاقتراع بعد أن خذلهم اينجه وكيليجدار أوغلو في الانتخابات الأخيرة. كذلك تشير الاستطلاعات إلى احتمال خسارة الحزب معظم البلديات التي يسيطر عليها (١٣ من أصل ٨١). وتأتي هذه التوقعات بعد إعلان الأمين العام لـ«حزب الخير»، إيتون جراي، انسحاب حزبه من «تحالف الأمة» الذي يضم أيضاً «الشعب الجمهوري» و«السعادة»، فيما قال زعيم الأخير، تامال كارا موللا أوغلو، إن «التحالف لم يعد له أي معنى».

من جهة أخرى، سيعقد البرلمان في التاسع من تموز الجاري اجتماعه التشريعي الأول ليؤدي الأعضاء والرئيس أردوغان اليمين الدستوري بعد أن أصبح رئيساً للدولة بصلاحيات مطلقة.

وتعبّر أوساط المعارضة عن قلقها من تطورات المرحلة المقبلة بعد أن أحكم أردوغان سيطرته على الدولة بكل أجهزتها، بالإضافة إلى السيطرة التامة على ٩٥٪ من وسائل الإعلام الحكومية والخاصة.

وتتحدث المصادر عن مخططات أردوغان للسيطرة على البرلمان بإقناع ستة من أعضاء أحزاب أخرى بالانضمام إلى حزبه مقابل مغريات مالية وسياسية ليصبح للحزب ٣٠١ مقعد من أصل ٦٠٠. وهذا ما سيساعد أردوغان في التخلص من المطالب والشروط المملة والمرجحة لحليفه الحالي رئيس حزب «الحركة القومية» دولت بهتشلي.

بدوره قال زعيم «حزب الوطن»، دوغو بارينجاك، إنه «يؤيد ويدعم أردوغان الذي يحارب الولايات المتحدة وإسرائيل». وقد عبّر بارينجاك عن ارتياحه من نتائج الانتخابات، مضيفاً أن أصوات حزبه «زادت عشرات الأضعاف في بعض المدن، وخاصة جنوب شرق البلاد ومناطق الكرد». وكان بارينجاك قد قال إن «الملايين من أنصار حزب الشعب الجمهوري قد صوتوا لحزب الشعوب الديمقراطي، وهو امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي بعد أن تعاطوا الحشيش والمخدرات». ويذكر أن دوغو بارينجاك، الذي شارك في الانتخابات الرئاسية، حصل على ٩٦ ألف صوت فقط (٠,٢٪) من أصل ٥٩ مليون ناخب.

إلى ذلك، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والبرلمان، أمس، وقالت إن أردوغان فاز بنسبة ٥٢,٥٩٪ مقابل ٣٠,٦٤٪ لمحرم اينجه. كذلك حصل «حزب العدالة والتنمية» على ٤٢,٥٦٪ من أصوات الناخبين (٢٩٥ مقعداً) مقابل ٢٢,٦٥٪ لـ«الشعب الجمهوري» (١٤٦ مقعداً)، و١١,١١٪ لـ«حزب الحركة القومية» (٤٩ مقعداً)، و٩,٩٦٪ لـ«حزب الخير» (٤٣ مقعداً) و١١,٧٧٪ لـ«حزب الشعوب الديمقراطي» (٦٧ مقعداً). ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى ٨٦,٥٪.

أردوغان يكشف ذمته المالية.. هذه ممتلكاته وديونه

ترك بريس؛ ٢٠١٨/٧/٧

استكمالاً لشكل الدولة التركية الجديد، كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن ذمته المالية وما يمتلكه من أموال وأرصدة وعقارات استباقاً لشروط أدائه القسم القانونية بعد فوزه بالانتخابات.

ونشرت الجريدة الرسمية، الخميس، إلى جانب النتيجة الرسمية للانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة، ممتلكات وأرصدة أردوغان.

وبحسب موقع "ترك برس" ذكرت الجريدة أن أردوغان يمتلك ٦ ملايين و٣٤٧ ألف ليرة تركية (تعادل مليون و٣٠٠ ألف دولار)، موزعة في ٣ بنوك.

ووفق ما نشر في الجريدة الرسمية، يمتلك الرئيس أردوغان، دونمَي أرض في ولايته ريزة، وذلك بقيمة ١٠ آلاف ليرة تركية (تعادل ٢٦٠٠ دولار تقريباً)، وبيت في حي "أوسكودار" بإسطنبول بقيمة ٤ ملايين ليرة (تعادل مليون و٢٠٠ ألف دولار تقريباً).

وأضافت الجريدة أن لدى أردوغان سيارة من طراز أودي "Audi A8"، وذلك بقيمة ٢٣٤ ألف ليرة تركية (تعادل ٥٠ ألف دولار تقريباً).

ولفتت إلى أن الرئيس التركي يوجد عليه دين بقيمة ٢ مليون ليرة (تعادل ٤٢٠ ألف دولار تقريباً) إلى رجل الأعمال محمد غور.

وفاز الرئيس أردوغان في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في ٢٤ حزيران/ يونيو الماضي بنسبة ٥٢ بالمئة.

إردوغان يعلن أنه سيشكل حكومته من خارج «العدالة والتنمية»

صحيفة (الشرق الاوسط)؛ ٢٠١٨/٧/٧

أنقرة: سعيد عبدالرازق: أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أنه سيشكل حكومته الجديدة من وزراء من خارج حزبه «العدالة والتنمية» الحاكم، مشيراً إلى أن رئيس الجمهورية سيقوم بمهام السلطة التنفيذية مباشرة بدلاً عن مجلس الوزراء المخول من قبل البرلمان، كما كان في النظام البرلماني السابق. وقال أردوغان إنه سيبدأ مهامه رسمياً رئيساً للبلاد، وفق النظام الرئاسي الجديد، بعد أداء اليمين الدستورية بعد غد (الاثنين). وأضاف: «سنعلن تشكيل الوزارات المعاد تنظيمها من جديد، عبر أول مرسوم بحكم القانون، الذي سنصدره بعد أداء اليمين الدستورية، وكذلك سنعلن تشكيلة إدارة البلاد مساء اليوم نفسه».

وتابع: «نعمل على تسريع وتيرة عمل الدولة من خلال دمج المؤسسات التي تقوم بأعمال متشابهة، وإلغاء المؤسسات غير الفعالة». وأشار أردوغان، في خطاب أمام رؤساء فروع حزب العدالة والتنمية الحاكم في الولايات التركية، إلى عزمهم مواصلة «تحالف الشعب» بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في البرلمان الجديد، نظراً لتوزيع عدد النواب والأوضاع التي تمر بها البلاد. ولفت أردوغان، الذي انتخب مجدداً رئيساً لتركيا في الانتخابات الرئاسية المبكرة التي أجريت مع الانتخابات البرلمانية بشكل مبكر في ٢٤ يونيو (حزيران) الماضي، بعد أن كان مقرراً إجراؤهما في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩، إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة بلغت ٨٦,٢٤ في المائة، وبلغ عدد المصوتين ٥٠ مليوناً و٦٨ ألف ناخب.

في السياق ذاته، دعا إردوغان القاعدة الشعبية لحزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، إلى مساهلة قادة الحزب، متهماً إياهم بتوجيه جانب من ناخبيهم للتصويت لصالح حزب الشعوب الديمقراطي (المؤيد للكرد) من أجل أن يتجاوز العتبة البرلمانية (١٠ في المائة من إجمالي الأصوات).

وحصل حزب الشعوب الديمقراطي على ١١,٧ في المائة من الأصوات، وحرّم حزب العدالة والتنمية بذلك من نحو ٤٠ مقعداً كانت ستذهب إليه إذا لم يحصل على الحد النسبي (١٠ في المائة من الأصوات).

ولفت إردوغان إلى أن البلاد على موعد مع الانتخابات المحلية قريباً، وقال: «لكن قبل ذلك علينا إتمام تحليل انتخابات ٢٤ يونيو الأخيرة، والقيام بالخطوات اللازمة في هذا الصدد».

وكانت أنباء أشارت إلى رغبة إردوغان استغلال زخم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإجراء الانتخابات المحلية المقررة في مارس (آذار) ٢٠١٩، بشكل مبكر، في نوفمبر المقبل.

وعقب انتخابات ٢٤ يونيو، التي لم ينجح حزب العدالة والتنمية في إحراز الأغلبية فيها، وفقد ٧ في المائة من أصواته التي حصل عليها في الانتخابات البرلمانية المبكرة في أول نوفمبر ٢٠١٥، قال إردوغان إن الناخبين وجهوا رسالة إلى حزبه عليه قراءتها جيداً، وكلف الحزب بإجراء تحليل شامل لنتائج الانتخابات. وأكد إردوغان أنه ينبغي تقييم نتائج الانتخابات الأخيرة جيداً، «فنحن لسنا حزباً يكتفي بحصوله على المركز الأول في الانتخابات، ولا نعد ذلك نجاحاً».

بموازاة ذلك، أصدرت النيابة العامة التركية أمس أوامر باحتجاز ٣٤٦ شخصاً في إسطنبول وإزمير (غرب)، من بينهم ٢٧١ عسكرياً لا يزالون في الخدمة، بسبب مزاعم حول صلتهم بحركة «الخدمة» التابعة للداعية فتح الله غولن، الذي تتهمه السلطات بتدبير محاولة انقلاب فاشلة وقعت في منتصف يوليو (تموز) عام ٢٠١٦.

وتشهد القوات المسلحة التركية عمليات تطهير شبه يومية منذ محاولة الانقلاب، التي فرضت على أثرها حالة الطوارئ التي أعلن رئيس الوزراء بن علي يلدريم أنها سترفع بعد غد الاثنين مع الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة. وبحسب أرقام شبه رسمية تركية، تم اعتقال أكثر من ٧٠ ألف شخص، بينما فقد أكثر من ١١٠ آلاف شخص وظائفهم منذ الانقلاب الفاشل بسبب مزاعم صلتهم بحركة غولن، لكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أعلنت في مارس (آذار) الماضي أنه تم اعتقال أكثر من ١٦٠ ألفاً حوكم منهم ٥٠ ألفاً، بينما أقيّل عدد مماثل من وظائفهم. وواجهت تركيا انتقادات واسعة من حلفائها الغربيين والمنظمات الحقوقية الدولية، بسبب توسيع الحملة لتشمل معارضين لإردوغان وحزبه.

في سياق متصل، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن الإدارة الأمريكية لا ترغب في تعكير علاقاتها مع تركيا بسبب مسألة منظومة صواريخ «إس - ٤٠٠» التي ستشتريها أنقرة من موسكو، و«الرئيس دونالد ترمب على وجه الخصوص لا يريد تعكير العلاقات مع تركيا، ويكن احتراماً للرئيس رجب طيب إردوغان». واستدرك: «عندما نضع أمام الولايات المتحدة جميع المسائل المتعلقة (بما سماه) منظمة غولن الإرهابية»، (في إشارة إلى حركة الخدمة)، سنرى مدى اهتمامها بالأمر. على واشنطن ألا تخسر حليفاً مثل تركيا».

وتطالب تركيا، الولايات المتحدة، بتسليم غولن، إلا أن الإدارة الأمريكية ترى أن الأمر يتعلق بالقضاء، وأن على أنقرة أن تقدم أدلة قاطعة تثبت تورطه في محاولة الانقلاب الفاشلة ليقنع القضاء الأمريكي بتسليمه. وحول العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، أشار جاويش أوغلو إلى أن تلك العقوبات غير صائبة، قائلاً إن الرئيس رجب طيب إردوغان أبلغ وفد مجلس الشيوخ الأمريكي الذي استقبله في أنقرة الجمعة قبل الماضي بذلك.

فصل مزيد من الموظفين الأتراك في آخر مرسوم قبل إلغاء الطوارئ

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/٧

نقلت محطة (سي.إن.إن.ترك) ووسائل إعلام أخرى عن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم قوله إن تركيا ستطرد أشخاصا من "العديد من المؤسسات" بما في ذلك الشرطة والجيش بموجب مرسوم سيصدر قريبا. وفرضت تركيا حالة الطوارئ بعد فترة وجيزة من محاولة انقلاب في ٢٠١٦ وظلت مفروضة منذ ذلك الحين مما قيد بعض الحريات وسمح للحكومة بإصدار العديد من المراسيم متخطية البرلمان. كما حصل الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي فاز بولاية أخرى لمدة خمس سنوات في انتخابات جرت في ٢٤ يونيو، على صلاحيات جديدة بموجب تعديل دستوري. واعد الرئيس بعدم تجديد حالة الطوارئ بعد انتهائها في ١٨ يوليو.

ونقلت (سي.إن.إن.ترك) عن يلدريم قوله "سينشر آخر مرسوم في ظل حالة الطوارئ الليلة وسيكون هناك عمليات فصل من الكثير من المؤسسات. سيكون أغلبها من الشرطة والجيش". وقال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس آذار إن هناك نحو ١٦٠ ألفا اعتقلوا وما يقرب من نفس العدد من موظفي الدولة فصلوا في ظل تطبيق حكم الطوارئ. وقالت وزارة الداخلية التركية في أبريل إن اتهامات رسمية وجهت لنحو ٧٧ ألفا ممن اعتقلوا وبقوا في السجن خلال محاكماتهم.

ويتهم منتقدون أردوغان باستغلال الانقلاب الفاشل ذريعة لسحق المعارضة. وتقول تركيا إن الإجراءات ضرورية لمواجهة تهديدات للأمن القومي.

وسيوذي أردوغان اليمين رئيسا لولاية جديدة يوم الاثنين لبدأ عهد رئاسة تنفيذية قوية أقرها الناخبون الأتراك في استفتاء أجري العام الماضي جاءت نتيجته بالموافقة بهامش ضئيل. ودعت الأمم المتحدة تركيا عدّة مرات لإنهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ محاولة انقلاب في يوليو عام ٢٠١٦، والتي تقول إنها أدت إلى انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان منها اعتقال ١٦٠ ألف شخص، وعزل العدد نفسه تقريبا من العاملين بالحكومة تعسفا في كثير من الأحيان.

وقال مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقرير توثيقي له إن الرئيس رجب طيب أردوغان أعلن حالة الطوارئ بعد محاولة الانقلاب، وأصدر أكثر من ٢٠ مرسوما لتجديدها أدت في أحيان كثيرة إلى تعذيب المعتقلين وإفلات المسؤولين من العقاب والتدخل في شؤون القضاء.

وقال التقرير إنه يتعين على تركيا "أن تنهي على الفور حالة الطوارئ وتعود للوظائف الطبيعية للمؤسسات وحكم القانون".

وأوضح أنّ "مجرد الأرقام وتواتر المراسيم وغياب الصلة بينها وبين أي تهديد للبلاد يشير فيما يبدو... إلى استخدام سلطات الطوارئ لخنق أي انتقاد أو معارضة للحكومة".

ويوثق التقرير الذي يقع في ٢٨ صفحة استخدام الشرطة والشرطة العسكرية وقوات الأمن للتعذيب وسوء المعاملة في أماكن الاحتجاز، بما في ذلك الضرب المبرح والاعتداء الجنسي والصدمات الكهربائية والإيهاام بالغرق.

وأكد أن قوات الأمن مستمرة في ارتكاب انتهاكات "كبيرة وخطيرة" لحقوق الإنسان في جنوب شرق البلاد تشمل القتل والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة وهدم المنازل وتدمير الميراث الثقافي للكرد.

ودعا مكتب حقوق الإنسان إلى حرية دخول كاملة ليتمكن من تقييم الوضع في المنطقة.

تركيًا لم تستسلم بعد لحكم "الرجل الواحد"

صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية: ٢٠١٨/٧/٧

رأى الباحث لويس فيشمان أن فوز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية الأخيرة يجعله قادراً على سحق الديمقراطية في تركيا، ولكنه لن يستطيع قمع المعارضة العميقة لحكمه الاستبدادي، ولذلك فإن السبيل الوحيد لضمان إحكام قبضته على السلطة هو فرض المزيد من التدابير العقابية والقمعية على المجتمع المدني التركي.

أردوغان سوف يحتاج إلى المناورة بعناية والتفريق بين أحزاب المعارضة، من خلال نهجه الخاص الذي يضمن له الوصول إلى غايته

ويشير فيشمان، في مقال نشرته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، إلى أن أردوغان بالفعل قد حقق أحد أهداف حياته وهو أن يكون رئيساً لتركيا في عام ٢٠٢٣ الذي سيوافق الذكرى المئوية لتأسيس مصطفى كمال أتاتورك للجمهورية التركية.

دولة منقسمة

وكان أتاتورك قد بدأ ثورة اجتماعية بإصلاحات أسفرت عن تحويل تركيا إلى جمهورية علمانية، بيد أنه عند وفاته في عام ١٩٣٨، ترك البلاد في حالة انقسام، ويمكن وصف تركيا الحديثة، بحسب فيشمان، بأنها دولة تأسست على الانقسامات، وعلى مدار تاريخها، لم تتمكن أي حكومة واحدة (أو حتى انقلاب عسكري) من حل معضلة الجماعات السياسية المعارضة بعمق في البلاد.

ويتطلع أردوغان الآن إلى خمس سنوات أخرى في السلطة، رغم حصوله على ٥٢٪ فقط من الأصوات، ومن الواضح أنه يفضل إدارة المعارضة من خلال القمع بدلاً من المشاركة، وبخاصة لأن أردوغان أمضى حياته المهنية الكاملة في ترسيخ نفسه باعتباره "القائد المبدع" مثل أتاتورك، مع أنه كان يعمل جاهداً في بعض الأحيان لإبطال إرث أتاتورك المؤسس.

قمع المعارضة

ويلفت فيشمان إلى أن أردوغان بات يتمتع بسلطات موسعة في ظل ولاية رئاسية جديدة تتيح له تشكيل الحكومة بدلاً من البرلمان. وبعد مرور عامين من الحكم بموجب مراسيم رئاسية في ظل حالة الطوارئ، فإن أردوغان أصبح مخضراً في نهج القيادة الاستبدادية، إذ بدأت بالفعل حملة قمع المعارضة عقب الانتخابات باعتقال أرين إرديم، برلماني سابق وشخصية بارزة في الحملة القوية لمرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض محرم إينجه بتهمة الإرهاب.

ولم يحقق حزب "العدالة والتنمية" بزعامة أردوغان النتائج التي كان يطمح إليها في البرلمان، إذ حصل على ٤٢٪ فقط من الأصوات البرلمانية (بانخفاض قدره ٧٪)، ولذلك اعتمد على تحالف انتخابي مع حزب

الحركة الوطنية (حزب يميني) للحصول على الأغلبية. ومن المفارقات، بحسب فيشمان، أن أردوغان عمد إلى التحالف مع حزب الحركة الوطنية خوفاً من عدم حصولها على نسبة الـ ١٠٪ اللازمة للبرلمان، ولكن مع حصول حزب الحركة الوطنية على أكثر من ١١٪، بات أردوغان هو الذي يحتاج إلى الحزب وليس العكس.

البرلمان الجديد

ويصف الباحث البرلمان الجديد بأنه أشبه بالسيرك الذي يتعين فيه على أردوغان التعامل مع ستة أطراف: حزبه العدالة والتنمية وحلفاؤه من حزب الحركة الوطنية، وثلاثة أحزاب معارضة وهي حزب الشعب الجمهوري وحزب "إيي" وحزب سعادة الديني الذي نجح في انتزاع عدد قليل من المقاعد بسبب تحالفه مع حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد. والواقع أن المعارضة التركية تمكنت من التمسك بموقفها وخوض حملة إيجابية، وذلك رغم العقبات الكثيرة التي وضعتها الحكومة التركية.

ويشير الباحث إلى أنه لن يحدث أي تقدم في معالجة النزاع المستمر منذ عقود بين الحكومة التركية والکرد، ولن ينجح أردوغان في حل هذه الإشكالية حتى إذا أراد ذلك بسبب التمثيل القوي للقوميين داخل البرلمان من خلال الحركة الوطنية و"إيي" إذ لن يتم تأييد التعاون الوثيق مع حزب الشعوب الديمقراطي الذي يُعد الجهة الوحيدة لأي مبادرة سلام كبرى بين الدولة والکرد في البلاد.

الانتخابات ليست عادلة

ويؤكد المقال أن الانتخابات تعكس حقيقة أن تركيا تضم العديد من المواطنين الساخطين وأن شعبية أردوغان متنازع عليها بشدة، وعلى الرغم من أن أردوغان في طريقه لأن يكون رئيساً في عام ٢٠٢٣ فإنه أخفق تماماً في كسب قلوب غالبية المواطنين الأتراك، وحتى إذا كان انتصاره حقيقياً فقد تم الحصول عليه من خلال التجاهل الكامل من قبل الإعلام الحكومي والخاص للمرشحين الآخرين، ولذلك لا يمكن القول إن تلك الانتخابات كانت "عادلة".

وبعد سنوات من النزاع السياسي، تحتاج تركيا بشدة إلى العودة إلى شيء أقرب للحياة الطبيعية، ولكنه أمر مستبعد رغم فوز أردوغان، بحسب الباحث، إذ ستظل المعارضة محرومة من حقوقها ومنقسمة فيما بينها. وعلى الجانب الآخر باتت الفصائل الموالية للحكومة التركية مدمجة بالكامل في الدولة، والأسوأ من ذلك هو الصعوبات الاقتصادية المتزايدة في البلاد بسبب تراجع الأعمال التجارية.

ويختتم مقال "هآرتس" بالتحذير من تزايد حدة الانقسامات الداخلية في تركيا التي تتجاوز مجرد الانقسام الديني العلماني، ويعكس الأداء النشط للمعارضة في الانتخابات أن تركيا لم تستسلم بعد لحكم "الرجل الواحد"، ومن ثم فإن أردوغان سوف يحتاج إلى المناورة بعناية والتفريق بين أحزاب المعارضة، من خلال نهجه الخاص الذي يضمن له الوصول إلى غايته وهو فرض المزيد من التدابير العقابية والقمعية على المجتمع المدني.

أردوغان.. من رئيس إلى سلطان

*سليم نصار

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٧/٧

هل يستطيع رجب طيب أردوغان تغيير نظرة «جانوس» بحيث يتطلع إلى شرقي تركيا وشمالها، بدلاً من التطلع نحو بلغاريا ودول الاتحاد الأوروبي؟ هذا هو السؤال الذي طرحته وسائل الإعلام التركية عقب إعلان فوز زعيم «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في انتخابات حزيران (يونيو) الماضي. و«جانوس» بحسب الأساطير الرومانية، هو إله الأبواب والبدائيات، لذلك صنع له الأقدمون تمثالاً ذا وجهين، يطل واحدهما على الشرق والآخر على الغرب. ويقول المؤرخون إن التمثال كان مثبتاً قبل مئات السنين غرب مدينة إسطنبول على مضيق البوسفور.

الدافع الأول والأخير لطرح هذا السؤال الطريف يعود إلى القلق المتنامي لدى الشعب التركي منذ وصول أردوغان إلى السلطة قبل خمس عشرة سنة. وهو قلق متواصل حوّل زعيم «حزب العدالة والتنمية» إلى خوف جماعي، نتيجة سياسته المتقلبة وإصراره على الدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي. والملفت أن إصراره على تحقيق هذا الحلم كان يقابل دائماً بوضع شروط تعجيزية من قبل حكام دول الاتحاد. وكانت بين أبرز تلك الشروط القضايا المتعلقة بحرية الصحافة، وانتهاج أسلوب دكتاتوري يسمح للرئيس باحتكار السلطة والتغاضي عن فساد أنصاره ومحازبيه.

وتقدم المعارضة أمثلة مختلفة على مخالفات أردوغان، أهمها بناء قصر الرئاسة المؤلف من ألف غرفة تتسع لكل أعضاء الحكومة والموظفين التابعين للوزارات. وقد شُيد فوق رقعة من الأرض تبلغ مساحتها أكثر من مئتي ألف متر مربع. في حين سكن رؤساء الجمهورية السابقون في مقر متواضع يرتفع فوق منطقة «تشانكايا».

أنصار أردوغان لا يعتبرون هذا الإسراف بذخاً يستوجب الانتقاد والاعتراض. وهم يؤكدون أن الضخامة وجدت أصلاً من أجل راحة طاقم الرئاسة وموظفي نظام الحكم الجديد. ويأتي في الطليعة فريق المستشارين الموزعين على تسع هيئات تهتم كل واحدة منها بحقل اختصاصها. وعلى سبيل المثال، هناك هيئة للعلوم والفنون، وأخرى للصحة والنظافة، وثالثة للاقتصاد والتجارة، مع كل ما يتفرع عنها من مكاتب مرتبطة مباشرة بمكتب الرئيس.

ويتردد في أنقرة أن أردوغان مهتم بتطوير مكاتب التكنولوجيا والاستثمارات الخارجية، خصوصاً بعدما صُمم مطار إسطنبول الجديد لاستقبال تسعين مليون راكب في السنة الأولى. ويقول المهندسون إن تصنيفه يأتي في طليعة مطارات العالم، إن من حيث الحجم (تبلغ مساحته ٦٨ مليون متر مربع) أو من حيث القدرة على الاستقبال. وقد بلغت تكاليف إنشائه نحو ١٢ بليون دولار.

ويفاخر وزير المواصلات والنقل أحمد أرسلان بأن هذا المطار الضخم سيؤمن العمل لأكثر من مليون وستمئة ألف موظف. ولقد اعترض على بنائه «حزب الشعوب الديموقراطي»، خصوصاً بعد نزع يافطة «مطار كمال أتاتورك» من فوق مدخله بغرض تحويله إلى حديقة عامة. وكان من الطبيعي أن يثير هذا التغيير حفيظة الأحزاب المعارضة، فهاجمت أردوغان الذي استغل طوال ١٥ سنة مؤسس الجمهورية ليبرني في ظلّه جمهوريته الخاصة، ويعمل بكل استطاعته على محو كل أثر يذكر المواطنين بزعيمهم التاريخي. والدليل على ذلك أنه أمر بهدم «مركز أتاتورك الثقافي» في ميدان «تقسيم»، وبنى فوق أنقاضه «المركز الإسلامي».

ومن المؤكد أن المسافة العلمية والثقافية التي تباعد بين مصطفى كمال ومقلده أردوغان تشبه المسافة التي تفصل الأصل عن الظل. ومن الحقائق التاريخية التي يفاخر بها الشعب التركي هي حقيقة الدور الريادي الذي أداه بثبات القائد مصطفى كمال. ذلك أنه نجح في لملمة الشظايا المبعثرة من الإمبراطورية العثمانية المنهارة. وقد سجل له المؤرخون هذه المآثر الإصلاحية باعتباره كان الضابط الوحيد الذي خرج من سالونيك ليؤسس أول جمهورية تركية اختير هو رئيسها سنة ١٩٢٢.

وتتميز مآثر مصطفى كمال بأنه أجرى إصلاحات راديكالية مختلفة فرضها على شعب إمبراطورية مهزومة، أهمها: استعمال الأبجدية اللاتينية عوض الحروف العربية في الكتابة التركية وعملة الدولة. وقد منحه الشعب لقب «أتاتورك» -أي أبو الأتراك- بسبب جراته الاستثنائية في تحقيق إصلاحات ثقافية واجتماعية. وكان من أهم تلك الإصلاحات قرار إلغاء الخلافة من دستور الجمهورية الجديدة، الأمر الذي شجع المدرس المصري حسن البنا على تشكيل حركة «الإخوان المسلمين» التي تبنت فكرة تجديد الخلافة.

بالعودة إلى مراجعة أحداث الانتخابات في تركيا، تفاجئنا الصحف المحلية والأجنبية بتركيز أخبارها على شخصية جديدة اقتحمت ميدان السياسية من بوابة علم الفيزياء التي يدرس مادتها في الجامعة. إنها شخصية محرم إينجه المتحدر من أصول سالونيكية مثل مصطفى كمال.

ويؤكد المرسلون الذين تتبعوا الحملات الانتخابية، أن أردوغان تضايق من خطاب اينجه، بدليل أنه طلب من المواطنين ضرورة «تجاهل من يفتقرون إلى الخبرة في إدارة شؤون البلاد.» وعلى الفور، تحداه محرم اينجه ودعاه إلى مناظرة تلفزيونية لم يلبث أردوغان أن اعتذر عن عدم قبولها.

وفي مناسبة أخرى، أطل اينجه على جماهير الناخبين ليعلن أنه في حال فوزه سيكون رئيساً لثمانين مليون مواطن وليس رئيساً لـ «حزب الشعب الجمهوري» الذي ينتمي إليه. وفي إشارة رمزية، نزع شارة الحزب عن قميصه واستبدلها بشعار تركيا. وعندما صفق له الجمهور على هذه المبادرة، أكمل خطابه بانتقاد أردوغان لأنه حافظ على الأمانة العامة لـ «حزب العدالة والتنمية» على الرغم من فوزه بمنصب رئيس الجمهورية. ومثل هذه الازدواجية لا يسمح بها الدستور.

ومن أجراً الخطاب التي واجه بها منافسه أردوغان كان الخطاب الذي وعد به اينجه الشعب ببيع قصر الرئاسة المؤلف من ألف غرفة. كذلك اتهم «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي بأنه افتعل محاولة الانقلاب الفاشلة سنة ٢٠١٦ للانتقام من الداعية فتح الله غولن وأنصاره، وحض الولايات المتحدة على تسليمه إلى أنقرة.

وبالفعل، أمر أردوغان يومها بمعاينة عشرات الآلاف من القادة العسكريين، وأساتذة الجامعات، والموظفين الكبار، منتهاكاً بذلك حقوق الإنسان وسير العدالة. وبعد أن مدد حالة الطوارئ، للمرة السابعة على التوالي، أمر مجدداً باعتقال الآلاف من الأشخاص بتهمة الاشتباه في ارتباطهم بغولن وبالمسلحين الكرد الذين يخوضون تمرداً في جنوب شرقي تركيا.

ويتبين من مراجعة سجلات دائرة نفوس طرابلس، شمال لبنان، أن عائلة اينجه يعود تاريخ أفرادها إلى سلسلة حكّام سياسيين وعسكريين اختارهم الباب العالي للخدمة في هذه المدينة منذ سنة ١٨٦١م. وفي ذلك الوقت جرى ضم البقاع وأقاليم صيدا وصور وطرابلس وعاكرو وبيروت إلى الولايات العثمانية المجاورة. وقد عرف سكان طرابلس القدامى عدة عسكريين وموظفين محليين تعود أصولهم إلى سالونيك. وكان أهمهم مصطفى اينجه وحسن اينجه، صاحب «الداية المدللة» التي عرفها سكان السويقة وباب التبانة وأصحاب المحلات المحيطة بالسرايا الكبير، في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي.

في ضوء المعلومات التي صدرت عن الحملة الانتخابية، يتوقع الأتراك من محرم اينجه استئناف دوره الريادي في قيادة أحزاب المعارضة ضد أردوغان وأنصاره. وهو حالياً ينشط في المجالات السياسية بهدف إقناع المواطنين بأن «حزب الشعب الجمهوري» يمثل البديل الحيوي من «حزب العدالة والتنمية» الحاكم. وفي حال استمر تصعيد النقاش طوال فترة الرئاسة المحددة بخمس سنوات، فإن أردوغان مضطر إلى معاملة محرم اينجه مثلما عامل فتح الله غولن!

والسبب - كما يقول زعيم حزب الوطن اليساري دوغو برنتشيك - إن بناء قصر يتألف من ألف غرفة ليس أكثر من مقدمة لبناء دولة تركية جديدة. وقد ظهرت أولى معالمها بتغيير النظام البرلماني (٦٠٠ عضو) إلى نظام رئاسي. ومثل هذا التغيير يقتضي إلغاء مبدأ الفصل بين السلطات، مع تعديل أسلوب استخدام السلطة في الدولة.

وقد لمح أردوغان خلال حملته الانتخابية إلى احتمال اختيار نائبه من «حزب الحركة القومية» الذي تحالف معه في الانتخابات. في حين يشكك أنصاره في حصول هذا الاحتمال، لأنه حريص على حصر كل السلطات بشخصه وحزبه. ولكنه تعهد في خطبه الانتخابية أيضاً بضرورة استحداث وزارات إضافية، وتخفيض عدد الوزارات من ٢٦ إلى ١٦، بعد عملية دمج واسعة.

يتوقع فتح الله غولن - وهو في منفاه الأمريكي - ألا تكون عملية تغيير النظام السياسي أكثر من مقدمة لمحو كل رموز العلمانيين من تاريخ تركيا، وفي طليعتهم كمال أتاتورك. وهو يرى أيضاً أن صديقه السابق - أي أردوغان - متجه إلى بناء دولة جديدة مستوحاة جذورها من حكايات سلاطين الإمبراطورية العثمانية. وهو في هذا السياق يحاول تقليد الرئيس الصيني شي جينبينغ الذي صوّت له أعضاء المجلس الأعلى بأن يبقى رئيساً مدى الحياة.

كذلك تتوقع العواصم الأوروبية أن تشهد ولاية رجب طيب أردوغان خلافاً حاداً بينه وبين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حال استبدل تسلحه من امريكا بالتسلح من روسيا. وكانت صفقة صواريخ (أس-٤٠٠) الروسية سبباً في تأخر تسليم مقاتلات أمريكية من طراز (إف-٣٥). وأكد المتحدث باسم الرئيس التركي، إبراهيم كالين، أن بلاده لن تخضع لضغوط واشنطن، ولن توقف تجارة النفط مع إيران. وكما هدّدت الإدارة الأمريكية بطرد تركيا من منظومة حلف شمال الأطلسي إذا هي أتمت صفقة الصواريخ الروسية، علق كالين على هذا الإجراء بالقول إن معاهدة الحلف الأطلسي لا تتضمن مادة تحوّل القيادة المشتركة إنهاء عضوية أي دولة تشتري أسلحة من دولة غير صديقة.

هذه السياسة الخارجية التركية المستقلة يمكن أن تتحول تدريجياً إلى قنبلة موقوتة تفجر الخلاف مع الولايات المتحدة التي اتخذت قراراً بمقاطعة إيران ومقاطعة الدول التي تتعامل معها. وأكبر عقاب يمكن أن تمارسه الدول الغربية ضد تركيا هو طردها من حلف «الناطو». وترى موسكو في هذه الخطوة المحتملة فرصة تاريخية لبناء حلف مضاد تتألف نواته من تركيا وإيران وروسيا... وسورية والعراق!

* كاتب وصحافي لبناني

تركيا تدهن النظام الرئاسي يوم الاثنين

صحيفة (الصباح) : ٢٠١٨/٧/٨

استانبول/ فراس سعدون: تدخل تركيا، الاثنين، عهدا جديدا في ظل نظام حكم رئاسي هو الأول من نوعه في تاريخها الحديث، يلغي منصب رئيس الوزراء ويمنح الرئيس الفائز بالانتخابات رجب طيب إردوغان حق تشكيل الحكومة ورئاستها والتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة. ويؤدي إردوغان، غدا الاثنين، اليمين الدستورية، لبدأ مهامه الرئاسية رسميا ويعلن تشكيل الحكومة الجديدة، في حين بدأت أمس السبت جلسة أداء اليمين، لأعضاء الدورة التشريعية السابعة والعشرين في مجلس الأمة التركي (البرلمان) ومن المؤمل ان يؤدي ٦٠٠ برلماني منتخب اليمين الدستورية في مراسم طويلة من المقرر أن تنتهي منتصف ليل الثلاثاء المقبل. ومن المؤمل أن ينتخب أعضاء البرلمان المؤدون لليمين، يوم الأربعاء المقبل، رئيس البرلمان الجديد.

استمرار التحالف الحاكم

وقال إردوغان الجمعة، في كلمة داخل مقر حزب العدالة والتنمية بالعاصمة أنقرة، إن «تحالف الشعب»، بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، سيستمر في البرلمان التركي، عازيا ذلك إلى طبيعة توزيع المقاعد وأوضاع البلاد. ويحتاج إردوغان إلى الحركة القومية ليحقق الغالبية البسيطة في البرلمان، بعدما فاز بفضل أصوات الحزب الحليف في الانتخابات، وهي نقطة أزعجت إردوغان وقيادات أخرى في العدالة والتنمية الذي تراجع شعبيته من ٤٩٪ في انتخابات ٢٠١٥ إلى ٤٢٪ في انتخابات ٢٠١٨، ما يعني فقدان الحزب ٧ نقاط في ٣ سنوات. وشدد إردوغان على ضرورة تقييم نتائج الانتخابات الأخيرة وتحليلها جيدا بقوله «نحن لسنا حزبا يكتفي بحصوله على المركز الأول في الانتخابات، ولا نعد ذلك نجاحا». ونوه الرئيس التركي بأن البلاد على موعد قريب مع الانتخابات المحلية (البلدية) معززا الحديث الدائر في الأوساط السياسية والإعلامية عن إمكانية إجراء انتخابات البلديات هذا العام بدل العام المقبل في اقتراع مبكر على غرار الاقتراع الرئاسي والبرلماني الأخير.

السياسات الداخلية

وتبدو السياسات الداخلية في ظل نظام الحكم الرئاسي نفسها في النظام البرلماني، خصوصا تجاه قضايا الأمن والاقتصاد.

وتشهد تركيا، على مستوى الأمن، حملة مكثفة ضد العسكريين والموظفين المتهمين بعلاقات مع منظمة غولن المدانة بتدبير محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦ من جهة، وضد حزب العمال الكردستاني وحلفائه الانفصاليين من جهة أخرى. وبدأت حملة جديدة ضد «الغولنيين» منذ اليوم التالي لانتخابات ٢٤ حزيران، وتتوالى الأخبار بشكل يومي أو شبه يومي عن صدور أوامر اعتقال ضد مجاميع منهم، ولعل أوامر اعتقال ٣٤٦ عسكريا في يوم واحد - الجمعة ٦ تموز الحالي - هي الأوسع في إطار الحملة الجديدة.

ولا يكاد يمر يوم من دون أن تعلن رئاسة هيئة الأركان أو وزارة الداخلية عن «تحييد إرهابيين» في الولايات الجنوبية والشرقية أو في شمال العراق في إشارة إلى مسلحي حزب العمال الكردستاني وحلفائهم.

السياسات الخارجية

وتسعى تركيا للظهور بمظهر الحريص على تعزيز العلاقات الخارجية مع دول المنطقة والعالم، فتحزز تقدما في جوانب وتصادفها موانع في أخرى.

واستعرض وزير الخارجية التركي، جاووش أوغلو، الجمعة، في حديث صحفي موسع مع وكالة الأنباء الرسمية التركية، أبرز الملفات الخارجية.

العلاقات مع العراق

وأكد جاووش أوغلو أن تركيا تبذل جهوداً من أجل إنشاء أفضل العلاقات مع العراق، وأنها تنتظر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، ليتخذ البلدان خطوات في المجال التجاري، ومنها موضوع افتتاح معبر «أوفا كوي» الحدودي مع العراق. ولفت جاووش أوغلو إلى أن الخارجية التركية بدأت العمل على إعادة افتتاح القنصليتين التركيتين في البصرة والموصل، وسط تعزيز التعاون لإحداث تقدم في ملفات عالقة بينها وجود حزب العمال الكردستاني.

الوضع في الشمال السوري

وتحدث وزير الخارجية التركي عن توافق بين أنقرة وواشنطن لاستكمال خارطة الطريق في مدينة منبج، والانتقال إلى مدن أخرى في الشمال السوري لطرد التنظيمات المسلحة الكردية منها. وتسير قوات عسكرية تركية وأمريكية دوريات شبه يومية في محيط منبج، من دون أن تدخل المدينة، وهو وضع لا يرضي استمراره أنقرة. وعلق جاووش أوغلو بأن انسحاب التنظيمات الكردية من خط الدوريات لا يعني انسحابها من منبج.

العلاقات مع واشنطن

وتعكر صفو العلاقات التركية - الأمريكية ملفات عديدة منها ملف غولن، ومحاكمات لشخصيات تركية وأمريكية، ودعم التنظيمات الكردية، والتقارب التركي - الروسي - الإيراني، بما يحويه من صفقات ومشاريع. ونفى وزير الخارجية التركي رغبة الإدارة الأمريكية بتعكير علاقاتها مع تركيا لإبرام أنقرة صفقة شراء منظومة إس- ٤٠٠ للدفاع الجوي من موسكو. وتابع «عندما نضع أمام الولايات المتحدة جميع المسائل المتعلقة بمنظمة غولن الإرهابية، سنرى مدى اهتمامها بالأمر.. على واشنطن أن لا تخسر حليفاً مثل تركيا». ووصف الوزير التركي العقوبات الأمريكية الأخيرة على إيران بأنها قرارات غير صائبة، في حين انتقد إسرائيل، الحليفة الأولى للولايات المتحدة، ورهن تطبيع العلاقات معها بتخليها عن «الظلم وقتل الناس».

علاقات مصالح متوازنة

ويرى الباحث والمحلل السياسي التركي، بكير أتاجان، أن السياسات الخارجية في تركيا تحولت بعد محاولة الانقلاب العسكري عام ٢٠١٦، وأنها ستتغير قليلاً مع دخول النظام الرئاسي الجديد حيز التنفيذ، في رد على سؤال كسر أنقرة لإرادات أمريكية في أكثر من موقف ومنها الامتناع عن تنفيذ العقوبات النفطية ضد إيران، أو التراجع عن صفقة شراء منظومة إس- ٤٠٠ من روسيا.

أول اجتماع للحكومة التركية الجديدة يعقد الجمعة المقبل

وبقاء في الشأن التركي، اشارت عدة مصادر الى ان الرئيس التركي المنتخب، رجب طيب إردوغان قد اعلن أن أول اجتماع للحكومة المنتظر تشكيلها برئاسته سيعقد يوم الجمعة المقبل. وقال إردوغان، في حديث داخل مجموعة حزب العدالة والتنمية في مقر البرلمان التركي، إنه سيؤدي اليمين الدستورية في البرلمان يوم الاثنين.

إقالة أكثر من ١٨ ألف موظف في تركيا عشية بدء اردوغان ولايته الرئاسية الجديدة

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/٨

أعلنت السلطات التركية الاحد، اقالة أكثر من ١٨ الف موظف جديد، بينهم الكثير من عناصر قوات الامن اضافة الى مدرسين وجامعيين، وذلك قبيل بدء رجب طيب اردوغان ولايته الرئاسية الجديدة، واحتمال رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ نحو سنتين بعد الانقلاب الفاشل.

وفي المجموع اقيلا ١٨٦٣٢ شخصا من وظائفهم، بينهم أكثر من تسعة الاف من العاملين في جهاز الشرطة، وستة الاف من عناصر القوات المسلحة، حسب ما جاء في مرسوم قانون نشر الاحد في الجريدة الرسمية. كما تضمنت لائحة المقالين نحو الف موظف في وزارة العدل و٦٥٠ في وزارة التربية.

وهي الدفعة الاخيرة من المقالين التي تصدرها السلطات التركية في اطار حالة الطوارئ التي فرضت غداة الانقلاب الفاشل في تموز/يوليو ٢٠١٦، ويعاد تجديدها بشكل دوري. وتنتهي رسميا الفترة الاخيرة من حالة الطوارئ في التاسع عشر من تموز/يوليو الحالي.

وتندد المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالدفاع عن حقوق الانسان بشدة بهذه الاقالات، والامر سيان بالنسبة الى المعارضة التركية التي تعتبرها وسيلة لاسكات اي صوت معارض.

اما الحكومة فتدافع بشدة عن هذه الاجراءات التي تعتبرها ضرورية لمكافحة "التهديد الارهابي" داخل المؤسسات الحكومية.

اما وسائل الاعلام التركية فنقلت ان حالة الطوارئ قد ترفع الاثنين بعد ان يؤدي اردوغان اليمين الدستورية اثر اعادة انتخابه لولاية جديدة في الرابع والعشرين من حزيران/يونيو الماضي. وكان وعد خلال حملته الانتخابية برفع حالة الطوارئ.

كما سيشهد الاثنين، بدء العمل بالنظام الرئاسي في تركيا بناء على التعديلات الدستورية التي اقرت في استفتاء في نيسان/ابريل ٢٠١٧.

وبموجب هذا النظام الرئاسي، فان السلطات التنفيذية تصبح حكما بايدي رئيس البلاد، الذي سيكون قادرا ايضا على اصدار مراسيم رئاسية.

وقال رئيس الحكومة بن علي يلديريم الاسبوع الماضي ان "الحكومة الجديدة ستعلن الاثنين وستعلن رفع حالة الطوارئ".

مذكرات توقيف

وتفيد منظمة "هيومان رايتس جوين بلاتفورم" غير الحكومية ان ١١٢٦٧٩ شخصا اقيلا من وظائفهم حتى العشرين من اذار/مارس ٢٠١٨، بينهم أكثر من ثمانية الاف عنصر في القوات المسلحة، و٣٣ الفا من العاملين في وزارة التركية، و٣١ الفا من العاملين في وزارة الداخلية، بينهم ٢٢٦٠٠ يعملون في الادارة العامة للامن.

وتتهم السلطات التركية الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل، وتمت اقالة الكثير من الاشخاص بتهمة الارتباط به. الا ان غولن ينفي تماما ان تكون له اي علاقة بالانقلاب الفاشل.

وتفيد ارقام الحكومة ان ٧٧ الف شخص من الذين اعتقلوا اوقفوا للاشتباه بإقامتهم علاقات مع غولن. ويبدو ان السلطات ماضية في ملاحقاتها، واعلنت الجمعة صدور مذكرات توقيف الجمعة بحق ٣٤٦ عنصرا من القوات المسلحة للاشتباه باقامتهم علاقات مع المحرضين على الانقلاب الفاشل.

اغلاق صحف

كما شملت لوائح المقالين او المعتقلين الاف الاشخاص من المتهمين بالارتباط بحزب العمال الكردستاني الذي يقود تمردا داميا في جنوب شرق تركيا منذ العام ١٩٨٤، وتعتبره انقرة منظمة اهابية، كما يصنفه الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ايضا في عداد المنظمات الارهابية. من جهة ثانية تضمن مرسوم الاحد ايضا اغلاق ١٢ جمعية، وثلاث صحف وشبكة تلفزيون. ومن بين الصحف التي اقلت صحيفة "ولاية" الناطقة باللغة الكردية في محافظة ديار بكر (جنوب شرق)، وصحيفة "اوزغورلوكشو ديموكراسي" المؤيدة للكرد، وسبق ان داهمت الشرطة مكاتبها في اسطنبول في اذار/مارس الماضي.

النقابات العمالية: الطبقة العاملة تتجاوز حد الفقر وتدخل تحت سقف الجوع

ANF : ٢٠١٨/٧/٨

أوضحت الرئيسة المشتركة لاتحاد النقابات العمالية أيسون غزان أن هناك فرقا كبيرا بين قيمة التضخم الحقيقية والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية في تركيا. وأكدت أن الفقر يزداد بين الشعب مضيئةً أن السبيل للخروج من هذه الأوضاع هو النضال المشترك. وعقد اتحاد النقابات العمالية مؤتمراً صحفياً أوضح فيه أن قيمة التضخم بلغت ١٥,٣٩ بالمائة وهذه أعلى قيمة تسجلها خلال السنوات الخمس عشرة السابقة كما تحدث عن تفشي الفقر بين جميع طبقات المجتمع. وأوضحت الرئيسة المشتركة للاتحاد أيسون غزان أن هناك فرقا كبيرا بين ما تعلنه الحكومة التركية عن نسبة التضخم والقيمة الحقيقية لها وقالت: "العمال يحصلون على الحد الأدنى من الأجور والجميع يعيش حالة من الفقر الحقيقية لهذا نحن نعتبر أن الواقع أوضح وأدق بكثير من النتائج الرسمية التي تعلنها الحكومة التركية".

غزان أضافت أن أوضاع العمال في تركيا تجاوزت حد الفقر لتصل إلى مستوى الجوع. ودعت كل طبقات المجتمع إلى النضال المشترك للتغلب على هذه الأوضاع السيئة التي تزيد من أعباء جميع المواطنين وتتسبب لهم بخلق المزيد من المشاكل التي تنعكس سلباً على المجتمع.

تركيا و «الدولة الإردوغانية»

نهاية ديمقراطية برلمانية عمرها قرن من الزمن والانتقال إلى مرحلة «الرئاسة التنفيذية»

مجلة (المجلة) اللندنية: ٢٠١٨/٧/٨

تحليل من أنقرة: محمد عبد القادر خليل* : كسب الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الرهان، من الجولة الأولى، في الانتخابات الرئاسية، واستطاع أن يعيد تجديد شباب الحقبة الإردوغانية في جمهورية أتاتورك. فقد حصل الزعيم الأكثر شعبية على نسبة ٥٢,٦ في المائة من الأصوات، متجاوزاً أقرب منافسيه، مرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إنجه، الذي حل في المرتبة الثانية، بحصوله على نسبة ٣٠,٧ في المائة، لتفشل المعارضة التركية في إجبار الرئيس التركي على خوض جولة إعادة، وبذلك لم يستطع إردوغان، وحسب، تمديد فترة حكمه، وإنما استطاع أيضاً توسيع صلاحياته، على نحو لم تشهده الدولة التركية منذ تحولها لنظام الحكم الديمقراطي.

وقد دخلت تركيا بمقتضى نتائج الانتخابات مرحلة «الرئاسة التنفيذية»، التي عبر عنها الرئيس التركي بحسبانها تحققت بعدما أعطت تركيا العالم «درساً في الديمقراطية». وقال في أول تصريحاته عقب ظهور النتائج إنه «حان الوقت لترك حالة التوتر خلال فترة الانتخابات والتركيز على المستقبل».

هذا فيما عبر، بن علي يلدريم، والذي يُعد آخر رؤساء الوزراء في تركيا، بعد تطبيق النظام الرئاسي، عن أمله في أن تجلب نتائج الانتخابات الهدوء والسلام. وقال يلدريم إن تركيا ستواصل التقدم نحو آفاق جديدة، مصحوبة بالاستقرار والثقة مع النظام الرئاسي. وفي كلمته من قصر «هوبر» الرئاسي في إسطنبول، في أول ظهور له عقب إعلان النتائج الأولية للانتخابات، قال إردوغان إن «المشاركة الشعبية في الانتخابات وصلت إلى نسبة تقترب من ٩٠ في المائة»، مؤكداً أن «هذا يعد انتصاراً كبيراً للديمقراطية، إذ لم تتحقق مثل هذه النسبة على مستوى العالم».

وأضاف: «على مدى ١٦ عاماً تصارعنا مع الانقلابيين وقوى الوصاية، ولن نترك تركيا مرة أخرى لتقع في براثن هذه القوى، وسنواصل مسيرتنا من أجل التخلص من هذه الحقبة، ولن نسمح بتضييق الحريات أو إقصاء على أي أساس عرقي أو ديني»، مشيراً إلى أن الشعب التركي صوت لصالح إقرار النظام الرئاسي، وسنعمل في الفترة المقبلة على إقرار حزمة واسعة من القوانين، وإنجاز المشروعات التي وعدنا بها، سواء فيما يتعلق بشق قناة إسطنبول أو إنتاج السيارة الوطنية أو تعزيز الصناعات الدفاعية».

نتائج الانتخابات.. توسيع صلاحيات الرئيس

أظهرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي أجريت بالتزامن، أن الرئيس التركي يمكن أن يطلق عليه «محترف انتخابات»، كما أكدت أنه بارع في إدارة مشروعه السياسي، كونه يجيد تطبيق استراتيجيات إدارة الصراعات الانتخابية، وتكتيكات «تصفية الخصوم»، فقبل هذه الانتخابات وفي ١٦ أبريل (نيسان) ٢٠١٧. أجرت تركيا استفتاء صوتت فيه أغلبية الناخبين لصالح مشروع تعديل دستوري شمل ١٨ مادة، واستهدف تغيير النظام السياسي التركي. وكان من المقرر في البداية إجراء الانتخابات في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٩. غير أن الرئيس التركي أعلن عن إجراء انتخابات مبكرة في أعقاب اجتماع مع زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي.

وبإعلان نتائج هذه الانتخابات تدخل تركيا حقبة جديدة تقضي بنهاية ديمقراطية برلمانية عمرها قرن من الزمن، والانتقال إلى نظام رئاسي تنفيذي يمنح إردوغان سلطات جديدة واسعة، طالما كان يطمح إليها. فبمقتضى النظام السياسي الجديد سيقوم إردوغان باختيار معاونيه من الوزراء. وقد قال بشأنهم إنهم لن يتجاوزوا الـ١٣ وزيراً، وهو أقل من العدد الحالي البالغ ٢٦ وزيراً. كما سيحظى الرئيس التركي بصلاحيات تنفيذية، وسيضع أيضاً الميزانية، ويمكنه إصدار المراسيم بقوانين.

وسيكون من حق الرئيس التركي، الذي يبلغ من العمر ٦٤ عاماً - ويعد أشهر سياسي في التاريخ التركي الحديث، رغم كونه أكثرهم إثارة للجدل - حرية الحركة في تنفيذ برامج وأهدافه، وسيحق له أيضاً تعيين كبار الموظفين الحكوميين، واختيار نائب أو أكثر، وكذلك تعيين أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العموم الذي يتولى التعيينات والإقالات في السلك القضائي (سيعين الرئيس ٦ أعضاء، والبرلمان ٧ أعضاء).

ويحق للرئيس التركي إصدار المراسيم الرئاسية حول كل القضايا المتعلقة بصلاحياته التنفيذية، دون المسائل التي ينظمها القانون. وستكون ولاية الرئيس ٥ سنوات، ويجوز له الترشح لفترة ثانية فقط، وولاية ثالثة حالة الدعوة للانتخابات مبكرة قبل انتهاء ولايته الأخيرة. ويحتفظ الرئيس بصلته بحزبه السياسي. هذا فيما يُمنح البرلمان سلطة إقرار وتعديل وإلغاء القوانين والتشريعات، والإشراف على أعمال الرئيس.

وقد ارتفع بعد الانتخابات عدد نواب الجمعية الوطنية التركية من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ نائب، وذلك بعد أن تم خفض الحد الأدنى لسن الترشح للانتخاب من ٢٥ إلى ١٨ عاماً. وإذا أتهم الرئيس أو حامته حوله شبّهات بارتكاب مخالفات قانونية أو دستورية، فيجوز للبرلمان أن يطلب فتح تحقيق على أن يكون ذلك بأغلبية ثلاثة أخماس الأعضاء.

إضافة إلى ذلك فمن صلاحيات الرئيس إعلان حالة الطوارئ قبل عرضها على البرلمان، ولا يمكن فرض حالة الطوارئ لأكثر من ٦ أشهر في المرة الأولى، لكن يمكن تمديدها لـ ٤ أشهر على الأكثر في كل مرة. وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم الحكومة بكير بوزداغ إنه من الوارد إلغاء حالة الطوارئ المستمرة منذ نحو عامين. مشيراً إلى أن «الطوارئ» قد لا يتم تمديدها مرة أخرى في يوليو (تموز) ٢٠١٨. وفي السياق ذاته، قال إردوغان: «إن رفع حالة الطوارئ سيكون مهمتنا الأولى في حال استمراره بمنصبي بعد ٢٤ يونيو (حزيران) ٢٠١٨».

السياسات الداخلية.. المآلات والإجراءات

تبدو قدرة الرئيس التركي على وضع سياساته موضع التنفيذ وتبني برامجه على نحو كامل سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، ترتبط ليس بمحض مكاسبه الانتخابية، وإنما أيضاً بخسائره منافسيه السياسية، فعلى سبيل المثال كشفت نتائج الانتخابات عن معاناة قيادات المعارضة من مظاهر ضعف سياسي، وتراجع حاد في الحضور الجماهيري، فعلى سبيل المثال حصلت ميرال أكشنار، زعيمة حزب الخير على ٧,٣٥ في المائة من الأصوات، أما صلاح الدين ديمرتاش، زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، الذي خاض الانتخابات من محبسه، فقد حصل على المركز الثالث بنسبة ٨,٣ في المائة، وذلك في انتخابات شارك فيها أكثر من ٤٢,٥ مليون شخص، وهو رقم قياسي بلغ نحو ٨٧,٥ في المائة ممن يحق لهم التصويت.

وقد سلط الرئيس التركي الضوء على ملامح سياساته في المرحلة المقبلة، من خلال التأكيد على توجه إدارته الجديدة لتأسيس مديريات تتبعه مباشرة، وهي مديريات هيئة الأركان العامة، والاستخبارات الوطنية، وصناعة الدفاع، والأمن الوطني، والشؤون الدينية، والإشراف على الدولة، والاتصالات، ومديرية الميزانية.

كما ذكر تسعة مجالس سيتم إنشاؤها لتقديم مقترحات للسياسات. ومن بينها مجلس السياسات الاجتماعية، ومجلس سياسات الصحة والغذاء، ومجلس سياسات الثقافة والفن، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك إزالة كافة المعوقات التي اعترضت سبيل النظام البرلماني السابق، وحدت، على نحو مباشر، من إمكانية التمتع بالمرونة والكفاءة والفاعلية. وقال إردوغان، في هذا السياق، إن تباطؤ هياكل النظام الحالي (النظام البرلماني)، والذي أطلق عليه باستمرار «الأوليغارشية البيروقراطية»، تحتاج إلى التعاطي على نحو جاد لتجاوز كل المعوقات، في إطار إجراءات بناء النظام السياسي الرئاسي.

الوضع الاقتصادي.. مهام الرئيس الأولى

أشار إردوغان إلى أن ثمة تغييرات سيشهدها الاقتصاد التركي في ظل النظام الجديد، حيث «سيتم تبسيط إدارة الاقتصاد وستنخفض عدد الوزارات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي والقطاع المالي، من ٦ وزارات الآن، إلى ٣ وزارات. وقال إردوغان إن إدارة الاقتصاد ستستند إلى الإنتاج، والتمويل، والتجارة. وفي الثالث من يونيو (حزيران) ٢٠١٨، أكد الرئيس التركي على سعيه إلى إحكام قبضته على السياسة النقدية والاقتصاد بعد تطبيق النظام الرئاسي، وفوزه في انتخابات الرئاسة.

ويسعى إردوغان إلى مواجهة الكثير من التحديات التي ترتبط بالمرحلة السابقة، سيما فيما يخص ارتفاع معدل البطالة، وتدهور قيمة العملة التركية، وتزايد مستويات التضخم. وربما يتعلق التحدي الأكبر بتراجع سعر صرف الليرة، التي انخفضت خلال الشهور الأخيرة، على نحو متوالٍ، بما ضاعف من معوقات تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا، سيما مع تصاعد قلق قطاعات من المستثمرين بشأن هيمنة الرئيس التركي على السياسات النقدية، والتخوف من توسيع هذا الاتجاه عقب الانتخابات، وهو ما أكدته وكالات التصنيف الائتماني.

فقد حذر الكثير من هذه الوكالات من استمرار سياسات التدخل في عمل البنك المركزي، وخفضت تصنيفاتها للديون السيادية والبنوك التركية وتوقعات النمو الاقتصادي، ما يشكل إلى جانب العجز الكبير في الحساب الجاري عامل ضغط إضافي على العملة التركية، في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة صعوبة بالغة في كبح التضخم، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي تسبب العامل الرئيسي في ارتفاع التضخم الإجمالي.

وقد أظهرت معطيات رسمية صادرة عن بنك التسويات الدولية أن البنوك الأوروبية أقرضت تركيا نحو ٢٠٠ مليار يورو (٢٤٠ مليار دولار)، وسجلت البنوك الدائنة خسائر في أسواق الأسهم بنسب وصلت إلى ١٥ في المائة، عقب التدهور القياسي لليرة التركية لأدنى مستوياتها، لتسجل أسوأ أداء في الأسواق الناشئة. ويبلغ إجمالي قروض البنوك الإسبانية لتركيا نحو ٦٢ مليار جنيه إسترليني (٨٢,٣ مليار دولار)، متقدمة على فرنسا (٣٠ مليار دولار)، فيما بلغ إجمالي ديون بنوك إيطاليا، التي تشهد توتراً سياسياً واقتصادياً، نحو ١٨ مليار دولار، وألمانيا ١٣,٣ مليار دولار. واعتبر إردوغان وحكومته أن تركيا تتعرض لمؤامرة، ودعا المواطنين إلى المشاركة في إفساد ما سماها «المؤامرة الاقتصادية»، التي تحاك ضد تركيا، من خلال تحويل ما بحوزتهم من عملات أجنبية إلى الليرة التركية.

وعلى جانب آخر، يسعى الرئيس التركي إلى التوسع التقني في استخدام الفحم، الذي تنتجه تركيا، لمواجهة ازدياد اختلال التوازن التجاري بسبب اعتماد تركيا على استيراد الطاقة، حيث تستورد البلاد ما يقرب من ٧٥ في المائة من إجمالي استهلاكها للطاقة، وهو ما يمثل نحو نصف العجز التجاري الإجمالي لتركيا. سيما أن استخدام تركيا للطاقة قد تضاعف تقريباً خلال العقدين الماضيين تماشياً مع نموها الاقتصادي المرتفع.

سياسات الأحزاب بعد الانتخابات

على الرغم من فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، بحسبانه أنهى السباق البرلماني في المركز الأول، فإنه حُرِم من المقاعد اللازمة لتشكيله الأغلبية، وذلك بعد أن تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد «عتبة» الـ ١٠ في المائة المطلوبة لدخول البرلمان.

ومع ذلك، فقد فاجأ شريك حزب العدالة والتنمية، حزب العمل القومي، الجميع بفوزه بنسبة ١١ في المائة من الأصوات، بما يمثل ضعف النسبة التي مُنحت له بواسطة استطلاعات الرأي. وقد يزيد ذلك من أهمية التحالف بين «العدالة» و«الحركة القومية»، بحسبانه يعني سيطرة قوى اليمين السياسي على السلطة التشريعية. ذلك أن «تحالف الشعب» الذي يضم حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، حصد ٥٣,٦٢ في المائة من الأصوات، فيما حصل «تحالف الأمة» الذي يضم أحزاب الشعب الجمهوري، وحزب الخير، وحزب والسعادة على نحو ٣٤,٠٤ في المائة، وحزب الشعوب الديمقراطي على ١١,٦١ في المائة.

وحصل حزب العدالة والتنمية على نحو ٤٢,٥ في المائة، أي أقل بنسبة ٧ في المائة عن الانتخابات السابقة، وأصبح «العدالة» مضطراً إلى الاستمرار في استمالة القوميين على نحو قد يجعلهم في موضع يسمح باستخراج تنازلات مهمة. هذا يعني استمرار التحالف بين الحزبين، بما يشير إليه ذلك من أنه لن يكون هناك أي مراجعة للسياسات التركية تجاه القوى الكردية، محلياً أو إقليمياً.

وهذه النتيجة تكشف، على جانب آخر، تصاعد حضور التيارات القومية في تركيا، ذلك أن أحزاب العدالة والتنمية، والحركة القومية، والخير، كلها أحزاب قومية، وكذلك حزب الشعب الجمهوري، بدرجة ما. وبالتالي، تبقى التيارات القومية واحدة من أكثر القوى ديناميكية في السياسة التركية.

ولطالما كانت الانقسامات العرقية، والطائفية، والهوية، ديناميكية مهمة في الانتخابات التركية، ففيما كان حزب الشعب الجمهوري يهيمن على الأصوات العلوية – وإلى حد ما حزب الشعوب الديمقراطي – في آخر انتخابات، فقد تم تقاسم الأصوات الكردية في الغالب من قبل حزب الشعب الديمقراطي وحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة، هذا بينما واجهت بقية الأحزاب الأخرى صعوبة في مغازلة الصوت الكردي.

وينقسم القوميون الأتراك المحافظون تقليدياً بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، في حين أن القوميون العلمانيين والكماليين يدعمون حزب الشعب الجمهوري. وفي هذه الانتخابات، يجب أن يؤخذ «الوافد السياسي الجديد»، حيث حزب الخير في «المعادلة القومية».

وقد حاول المرشح الرئاسي لحزب السعادة، تيمل كارامول أوغلو، استعادة دعم بعض المحافظين الذين يشعرون أنهم مستبعدون أو مستاءون خلال ١٦ سنة من حكومة حزب العدالة والتنمية، غير أنه فشل على نحو كامل. وقد ينظر إلى التحالف الانتخابي بين حزب الشعب الجمهوري والسعادة، بحسبانه شكّل منذ البداية محاولاً يائسة من «الشعب الجمهوري» لمغازلة الناخبين المحافظين في تركيا. هذا فيما حاول المرشح الرئاسي عن «الجمهوري»، توسيع نطاق قدرته على جذب جمهور محافظ، غير أنه أيضاً لم ينجح في ذلك، بسبب سجل حزبه وسياساته السابقة.

بعد الانتخابات.. علاقات تركيا الإقليمية

قد تشكل نتائج الانتخابات نقطة تحول في سياسات تركيا الخارجية، بحسبائها أوضحت اتساع نطاق التأييد الذي يحظى به الرئيس التركي، والتماسك النسبي للجبهة الداخلية، وقدرة الرئيس على حشد مؤيديه وأنصاره لخدمة مشروعه السياسي، وفي هذا الإطار من المرجح استمرار العمليات العسكرية التركية في كل من سوريا والعراق. فقد كانت القوات المسلحة التركية قد أطلقت منذ أواسط شهر مارس (آذار) ٢٠١٨ عملية عسكرية، لـ«تطهير» جبال قنديل من عناصر تنظيم العمال الكردستاني، وتدمير مواقع ومخازنه ومراكزه ومعسكراته المنتشرة في هذه الجبال التي تقع في مثلث حدودي تركي عراقي إيراني.

وقد ارتبط ذلك بالقرار الاستراتيجي لمجلس الأمن القومي التركي، والذي كان قد أطلق من قبل عمليتي «درع الفرات»، و«غصن الزيتون» في شمال سوريا، حيث المناطق الحدودية غرب نهر الفرات. هذا فيما أشارت القيادة المركزية الأمريكية إلى أن التحالف الدولي والجيش التركي يخططان معا لتسيير دوريات مشتركة في مدينة منبج، في إطار الاتفاق الموقع بين الدولتين في يونيو ٢٠١٨. وأضاف البيان أن الجيش التركي وقوات التحالف الدولي بدأوا في تسيير دوريات منفصلة على طول حدود منبج.

وكان وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، قد أعلن أن الجيش التركي سييسّر دوريات بين منطقة «درع الفرات» التي يسيطر عليها «الجيش السوري الحر» المدعوم من تركيا، وبين منبج الخاضعة لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تشكل «وحدات حماية الشعب» قوامها الأبرز.

في غضون ذلك، نشرت وكالة «تسنيم» الإيرانية للأخبار تفاصيل اتفاق أبرمته تركيا وروسيا في شأن التعاطي مع ملف مدينة تل رفعت، وذلك على نحو يشير إلى قبول طهران بالانسحاب من المدينة بعد ضغوط مارستها موسكو. واعتبرت الوكالة أن اتفاق تسليم تل رفعت إلى تركيا «غير مسبوق في تاريخ الثماني سنوات من عمر الأزمة السورية، ويشكل نقطة انطلاق لعهد جديد من التعاون الروسي - التركي في سوريا». وأوضحت أن الاتفاق يقضي بتعهد روسيا إخراج القوات النظامية والقوات الموالية لها، والميليشيات الكردية من تل رفعت. على أن تتولى قوات عسكرية روسية وتركية مسؤولية الدفاع عن المدينة وإرساء دعائم الأمن فيها بشكل مؤقت.

بين التعاون والصراع.. تركيا والفواعل الإقليمية

فيما يخص العلاقات التركية - الخليجية، فقد تستمر العلاقات التركية مع المملكة العربية السعودية في نهجها الوسطي، الذي حددته المملكة منذ البداية، انطلاقاً من أسس وثوابت سياساتها الخارجية، بصرف النظر عن طبيعة الحكم والمعادلة السياسية داخل تركيا، تأسيساً على قاعدة دبلوماسية سعودية تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وقد هنأت المملكة إردوغان بإعادة انتخابه رئيساً لتركيا. هذا كما أرسل أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، برقية تهنئة لإردوغان عقب فوز حزبه بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وذكرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن الأمير أشاد بالعلاقات المتميزة والتاريخية بين البلدين، معرباً عن أمله في أن تغدو هذه العلاقات أعمق في الأيام القادمة. وقد قامت الإمارات بدورها بتهنئة الرئيس إردوغان بمناسبة فوزه في الانتخابات.

وعلى جانب آخر، فإن الشراكة التركية - القطرية ستكسب زخماً كبيراً بفوز إردوغان، بحسبانه أحد محركي السياسات التركية حيال دولة قطر، التي حرص أميرها في اتصال هاتفي، على تهنئة إردوغان على نجاحه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفيما يخص العلاقات التركية - المصرية، فمن غير المرجح أن تشهد تهدئة نسبية، بالنظر إلى سياسات تركيا الداعمة لجماعة الإخوان، واستمرار القنوات الإعلامية التي تهاجم الدولة المصرية، انطلاقاً من الأراضي التركية. وربما تتجه ملفات وقضايا العلاقات المصرية - التركية نحو مزيد من التعقيد بسبب تصاعد أوجه الصراع حول الطاقة في شرق المتوسط، وتباين رؤى الدولتين حيال الكثير من التطورات في هذا السياق.

وتشير بعض التقديرات إلى أن محاولة تعديل مسار العلاقات المصرية - التركية عبر المدخل الاقتصادي لم تحقق أي اختراق في جدار العلاقات الصلب، هذا على الرغم من أن الشركات التركية العاملة في مصر فقدت فرصاً استثمارية قدرت بنحو ثلاثة مليارات دولار، حسب تقديرات مصرية، بعد تجميد العلاقات بين البلدين. وكانت جمعية المستثمرين الأتراك في مصر تخطط لتعزيز الاستثمارات التركية لترتفع من ملياري دولار إلى ٥ مليارات بنهاية عام ٢٠١٨.

وفيما يخص العلاقات مع إسرائيل، فقد وصف وزير الاتصالات الإسرائيلي، أيوب كارا، فوز إردوغان بأنه «فرصة لتحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل». وذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية، أن احتفاظ إردوغان برئاسة تركيا يمثل الخيار الأمثل، مشيرة إلى أن الرئيس التركي يؤيد تحسن العلاقات المشتركة، كما أنه لم يتخذ رد فعل عملياً ضد إسرائيل بعد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

وقد أجمعت الصحف الإسرائيلية على أن صعود أي قيادة بديلة في هذه الانتخابات كان من شأنه أن يمثل تهديداً للعلاقات التركية - الإسرائيلية، سيما بعدما تعهد كل منافسي إردوغان بتجميد تنفيذ اتفاق «ما في مرمرة»، الذي أعاد تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، بعد ست سنوات من التوترات، على المستوى السياسي.

وكانت المعارضة التركية قد قدمت اقتراحاً برلمانياً قبل إجراء الانتخابات في ٢٤ يونيو ٢٠١٨، تطلب فيه إلغاء جميع الاتفاقيات التجارية والثقافية والأمنية مع إسرائيل، وهو ما عارضه نواب حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية.

بعد الانتخابات.. سياسات تركيا الدولية

من المرجح أن تتصاعد أوجه التعاون بين تركيا والكثير من الفواعل الدولية، فقد هنا الرئيس الأمريكي دونالد ترمب نظيره التركي رجب طيب إردوغان، بفوزه في الانتخابات الرئاسية. واتفق ترمب وإردوغان في اتصال هاتفي بينهما على تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال الأمن والدفاع. كما شدد الرئيسان على ضرورة تطبيق الخطة الخاصة بمدينة منبج السورية التي تقضي بانسحاب عناصر قوات حماية الشعب الكردية. ومن المقرر أن يلتقي ترمب وإردوغان في بروكسل على هامش قمة حلف الناتو التي تنعقد في ١١ و١٢ يوليو ٢٠١٨.

وكانت الولايات المتحدة قد سلمت تركيا أول طائرة حربية من نوع إف-٣٥. رغم معارضة مجلس الشيوخ الأمريكي، وخلال احتفال أقيم في فورت وورث بولاية تكساس، قامت المجموعة الدفاعية الأمريكية، لوكهيد مارتن، المصنعة للطائرة، بتسليم المقاتلة لمسؤولين أتراك، هذا على الرغم من معارضة الكونغرس الأمريكي لذلك، بسبب إعلان أنقرة رغبتها في شراء منظومة دفاع جوي روسية من نوع إس-٤٠٠ يفترض أن تكون طائرات إف-٣٥ قادرة على الإفلات منها.

وفي مشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي، ورد أن بيع هذه الطائرات سيلغى في حال مضت أنقرة قدماً في شراء منظومة إس-٤٠٠ التي تم التوقيع على عقد شرائها في ١٢ من سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧. ونص مشروع القانون على أن «أي جهد تقوم به تركيا لتعزيز علاقاتها مع روسيا سيمس بأمن حلف الناتو وبأمن الدول الأعضاء في الحلف».

وفي حال وافق مجلس النواب أيضا على مشروع القانون هذا، سيتوجب على الإدارة الأمريكية استبعاد تركيا عن برنامج إف-٣٥، وسحب القطع المصنعة في تركيا من الطائرة، ومنع خروج الطائرات من نوع إف-٣٥ التركية من الأراضي الأمريكية. وفي هذه الحالة، فإن الطائرة التي تسلمتها تركيا في احتفال ستبقى في أريزونا خلال تدريب الطيارين الأتراك على قيادتها، وهي عملية قد تستغرق «عاماً أو عامين»، حسب ما أفاد مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية.

وفيما يخص العلاقات التركية - الروسية، فتشهد بدورها تطورات إيجابية بفعل الانسجام الثنائي بين الرئيس التركي ونظيره الروسي، الذي اتصل بالرئيس إردوغان وهنأه على إعادة انتخابه، قائلاً إن نتيجة الانتخابات تمثل دليلاً على «شخصية إردوغان القوية وعلى السند الشعبي الذي يحظى به»، وعبر الرئيس الروسي عن استعداده لمواصلة «العمل المشترك والحوار مع إردوغان».

هذا فيما قالت المفوضية الأوروبية إنها «تأمل أن تبقى تركيا بزعامة إردوغان شريكا للاتحاد الأوروبي ملتزما في القضايا الكبرى من بينها الهجرة والأمن والاستقرار في المنطقة ومحاربة الإرهاب». كما هنأت الخارجية الصينية إردوغان بالفوز بفترة رئاسية جديدة، وقال المتحدث باسم الوزارة، غانغ شوانغ، إن «الصين تريد العمل مع تركيا من أجل دفع التعاون الاستراتيجي بينهما قدما خدمة لمصلحة الشعبين والبلدين».

وعبر الرئيس الإيراني، حسن روحاني، عن «تهانيه الحارة» للرئيس إردوغان، وقال إنه «يأمل أن تتطور العلاقات الثنائية بين البلدين المبنية على أسس تاريخية ودينية وحسن الجوار والاحترام المتبادل». ودعا روحاني إلى التعاون بين تركيا وإيران «للتعامل مع التطورات في المنطقة وفي العالم الإسلامي، وتحسين الظروف لحل الأزمات ودعم السلم والاستقرار ورفاهية شعوب المنطقة».

بيد أن ما أثار الانتباه، الدعوة المقدمة من المستشار الألمانية أنجيلا ميركل لإردوغان، لزيارة ألمانيا بعد الانتخابات، هذا على الرغم من أن ألمانيا ظلت على خلاف مع قيادة إردوغان على جملة من المواضيع الدولية والإقليمية، بما أُنذر، في بعض الأحيان، بالمقاطعة التامة في علاقات الدولتين.

وفيما يخص العلاقات مع بريطانيا، فمن المرجح أن تتصاعد أوجه التعاون في العلاقات بين الجانبين على نحو ملحوظ بعد الانتخابات، سيما بعدما قام الرئيس التركي قبيل الانتخابات بزيارة إلى بريطانيا التقى خلالها رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، وذلك من أجل إجراء محادثات حول قضايا العلاقات الثنائية. وتعمل تركيا وبريطانيا حاليا على تطوير أول طائرة مقاتلة تركية مع شركة BAE Systems، التي ستقوم بتطوير طائرات مقاتلة للجيش التركي كجزء من عقد طويل الأمد بين الجانبين، والذي سيشمل أيضاً نقل التكنولوجيا إلى تركيا.

وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين تركيا وبريطانيا نحو ١٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦. مما ساهم في زيادة بنسبة ٦,٣ في المائة مقارنة بالعام السابق، مع الآمال بأن يصل الرقم إلى ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠. واعتباراً من عام ٢٠١٦، عملت ٢٩٩٨ شركة بريطانية في تركيا، في مجموعة واسعة من القطاعات، وبلغت الاستثمارات المباشرة في تركيا بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٦ أكثر من ٩ مليارات دولار.

وتعد تركيا ثاني أكبر سوق للتصدير بالنسبة لبريطانيا، ذلك أنها تصدر إلى تركيا أكثر مما تصدر للهند أو روسيا أو البرازيل أو المكسيك. وقد أكدت الحكومتان البريطانية والتركية عزمهما على توسيع علاقاتهما التجارية والاستثمارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما يتيح فرصاً جديدة لتحسين العلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

مما سبق يتضح أن الانتخابات قد تشكل ترسيخاً لقاعدة حكم الرئيس التركي، وتوطيداً للحالة الإردوغانية التي جددت شبابها، وباتت تدفع القوى الغربية للتعاطي مع تركيا وفق سياسات الأمر الواقع القائم على ضرورات تعظيم المصالح المشتركة، والتجميد النسبي لملفات التوتر والصراع، في ظل تفهم متبادل لخصوصية العلاقات على المستويات المختلفة.

هل نحن جاهزون لاستقبال هذا اليوم العظيم؟

*فهمي كورو

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/٨

تتجه تركيا بدايةً من يوم الاثنين ٢٠١٨/٧/٩ نحو العمل بنظام جديد“ صار يُعرف باسم “النظام الحكومي الرئاسي”. وهذا يعني أن يوم الثامن من يوليو لعام ٢٠١٨ سيشهد الانطلاقة الحقيقية لحكم البلاد وفق هذا النظام الجديد. وسيقوم الرئيس رجب طيب أردوغان، المنتخب من قبل الشعب، وفق النظام الجديد، بحلف اليمين الدستورية أمام أعضاء مجلس النواب، الذين يمثلون أطياف الشعب التركي. وبالطبع ستنهال التهاني على الرئيس الجديد، الذي سيكشف النقاب في المساء عن أعضاء حكومته الجديدة المكونة من ستة عشر وزيراً، هو من قام باختيارهم جميعاً.

وسيقام لهذا الغرض حفل ضخم، سيحضره ضيوف من كافة أنحاء الدنيا، بالإضافة إلى وجهاء المجتمع التركي، وممثلي الطوائف اليهودية والرومية والأرمنية.

لن يكون الأمر هنا لأنه بانتهاء هذه المراسم سنكون قد طوينا صفحة نظام برلماني يضرب بجذوره إلى ١٥٠ عاماً من عمر الدولة التركية“ لنستبدله بنظام آخر جديد يتمتع الرئيس من خلاله بصلاحيات وسلطات واسعة كانت بحوزة مؤسسات الدولة وحدها.

وبحسب خطاب أردوغان، الذي ألقاه بالأمس أمام رؤساء حزب العدالة والتنمية في محافظات الجمهورية المختلفة، فإننا، من الآن فصاعداً، سنسير وفق نظام جديد وصفه بأنه الأفضل، وأنه هو الذي سيخلص تركيا من كل أزماتها ومشكلاتها، أو على حد قوله “سندخل إلى مرحلة جديدة بصورة تضمن لتركيا مكانتها وجدارتها، وسيصبح الرئيس العام لحزب العدالة والتنمية، وفق النظام الرئاسي، على رأس الحكومة”. وينطوي النظام الجديد -على حد قوله - كذلك على عدد كبير من التجديدات في بنية الدولة.

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ أعلن وزير الخارجية في ذلك الوقت، صفوت باشا، خلال ترؤسه لاجتماع دولي عقد في إسطنبول عن هذا الخبر “المبارك” على أصوات المدافع المتتالية: “أيها السادة، تستمعون الآن إلى أصوات المدافع، التي تؤذن بإعلان القانون الأساسي الذي أقره جلالته السلطان، والذي يتضمن تعليمات بشأن المساواة في الحقوق والحريات بين جميع الرعايا”.

جاء القرار ليضع نظاماً جديداً (عصر المشروطية)“ يعمل على تقليص سلطات السلطان وفق القانون، ويقوم هذا النظام على تأسيس هيئتين أو مجلسين (مجلس العموم ومجلس الأعيان) يضطلعان بأعمال التشريع والمراقبة على مؤسسات الدولة.

قامت الحكومة العثمانية، في ذلك الوقت، بدعوة بعض الشخصيات المعروفة في عدد من الدول المهمة لحضور مراسم افتتاح المجلس، الذي يعد الهيئة التشريعية الأولى في الدولة العثمانية. وقامت أشهر الصحف الموجودة في هذا الوقت مثل (تايمز، ولو تيمب، وليفتن هيرالد) بإيفاد مراسليها إلى إسطنبول لتغطية هذا الحدث الجلل. وبالفعل بدأ مجلس العموم في ممارسة مهامه في ١٩ مارس عام ١٨٧٧.

دعوني أحدثكم عن هذا اليوم من خلال النص الآتي:

"توقف العمل في هذا اليوم في كافة الدوائر الحكومية بأمر من السلطان، وأقيمت مراسم الافتتاح في قصر دولمه باهجه. ومن أجل هذا، قاموا بنقل العرش من قصر توب قابي إلى قاعة الاحتفالات الكبرى في قصر دولمه باهجه، ووضعوه في صدر القاعة. وبعد إتمام كافة الاستعدادات صعد السلطان عبد الحميد الثاني، وجلس على العرش. وجلس إلى جواره إخوته" ولي العهد محمد رشاد، وأحمد كمال الدين أفندي. وقام رئيس الكتبة في القصر بتلاوة خطبة الافتتاح باسم السلطان العثماني. وأثناء تلاوته لخطبة السلطان كانت المدافع تطلق قذائفها ابتهاجاً بهذا الحدث العظيم".

لم يكن أسلوب الإدارة القائم على مجلس تشريعي هو النظام الجديد الوحيد الذي لجأت إليه الدولة العثمانية للخروج من المشكلات التي تواجهها. فقد كان هناك نظام آخر سابق لذلك.

التاريخ ٣ نوفمبر عام ١٨٣٩: شهد هذا اليوم أيضاً بداية تطبيق تعديلات جديدة مهمة في تاريخنا" حيث رضخ الحاكم المطلق، الذي يحكم في أمور السلطنة بكلمة تخرج من فمه، لضغوط عدد من المقربين منه، وقبل بإقرار هذه الإصلاحات. وبالطريقة نفسها أعلن عن هذه الإصلاحات على العالم في احتفال مهيب.

دعوني أسوق إليكم بعض المعلومات عن هذه المراسم، التي أجريت قبل الإعلان عن فرمان التنظيمات (يطلق عليه أيضاً فرمان إصلاحات التنظيمات، وسمي بهذا الاسم لأنه يحمل أمراً مكتوباً بخط اليد من قبل السلطان العثماني إلى الصدر الأعظم لتنفيذ أمره)، الذي أطلق عليه كذلك اسم "فرمان جلاخانه" نسبة إلى قصر جلاخانه الذي أقيمت به مراسم الاحتفال:

"قام السلطان العثماني بتنظيم احتفالات ضخمة داخل قصر جلاخانه وتوب قابي في اليوم الذي سيقراً فيه فرمان التنظيمات. قرأ فرمان السلطاني مصطفى رشيد باشا (الذي كان يعمل سفيراً للدولة العثمانية في لندن، ويضطلع بمهام وزارة الخارجية). أما السلطان عبد الحميد، فكان يتابع مراسم الاحتفالات من قصر جلاخانه. شارك في هذا الاحتفال الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وكافة رجال الدولة والعاملون في القصر ولفيف من العلماء وممثلي الجمعيات الحرفية وبتريك الروم والأرمن وكبير الحاخامات، بالإضافة إلى ممثلي الدول الأجنبية في إسطنبول. يلخص لنا المؤرخ لطفى أفندي أحداث هذا اليوم على النحو التالي: 'أخذت استمع إلى فرمان جلاخانه (الخط الهمايوني) بعبارة الكاتب، الذي كان يقف بالقرب من المنصة. لم يكن بالشيء الذي نال استحسان الحضور" سواء بحسن القراءة أو ببيان الخطابة. وفي أعقاب ذلك، أخذت المدافع تطلق زخات البارود وتُحرّت الذبائح. ومنذ ذلك اليوم جرى العمل بهذه التعديلات الجديدة في كافة الممالك".

يقول لطفى أفندي إنهم وضعوا الخط الهمايوني في قاعة المقننات الشريفة في قصر توب قابي، التي عادة ما يُحتفظ فيها بالأمانات المقدسة، وإنهم فكروا حينها ببناء نصب تذكاري من المرمر في حديقة قصر جلاخانه، ولكنهم تراجعوا عن تنفيذ هذه الفكرة.

لا يفوتنا كذلك أن نضيف إلى هذين الحدثين حدثاً آخر ألا وهو يوم إعلان قيام الجمهورية التركية.

والآن هل أنتم مستعدون إلى خطبة الحدث العظيم؟.

*هذه المقالة مأخوذة عن مدونة شخصية للكاتب فهمي كورو.

هل استوعب أردوغان رسالة الناخبين؟

*يشارياكش

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/٨

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطاب النصر الذي ألقاه من شرفة مقر حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة إن حزبه استوعب الرسالة التي أراد جمهور الناخبين أن يوصلها وإن الحزب سيستخلص الدروس المناسبة من إخفاقاته. وهناك ثلاثة مجالات تبدو لها أولوية، وهي الاقتصاد ومحاربة الإرهاب والسياسة الخارجية.

وقالت كاتبة مؤيدة للحكومة تدعى ناغهان ألتنشي إنها علمت من "مصادر موثوقة" أن أردوغان الذي فاز في الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى في الرابع والعشرين من يونيو قد يعين الخبير الاقتصادي التركي الأمريكي ذي الأصول الأرمنية دارون عاصم أوغلو وزيرا للاقتصاد. ويعمل عاصم أوغلو في الوقت الحالي مدرسا بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وتحمل بعض مؤلفاته عناوين مثيرة مثل "الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية (٢٠٠٦)" و"لماذا تفشل الدول (٢٠١٢)"، وهو من أبرز الاقتصاديين في العالم. وكانت خطوة مماثلة قد اتخذت في عام ٢٠٠١ عندما دعا رئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد نائب رئيس البنك الدولي كمال درويش لتولي منصب وزير الاقتصاد. وجاء درويش بالفعل وأعاد ووصفته الإصلاحية تركيا إلى المسار الصحيح من جديد. ويعزي الكثير من المحللين نجاح حزب العدالة والتنمية في سنواته الأولى إلى حقيقة أنه استمر في تنفيذ وصفا درويش.

وبالعودة إلى عام ٢٠١١، نجد أن وزير الخارجية آنذاك أحمد داود أوغلو عرض على عاصم أوغلو أن يصبح ممثلا دائما لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. لكن عاصم أوغلو رفض العرض بكياسة "من أجل الاستمرار في عمله الأكاديمي".

هذه المرة سيكون العرض بالتأكيد مغريا أكثر، لكنه سيمثل تحديا أيضا لتركيا ولعاصم أوغلو، لأن معظم ما كانت تفعله تركيا في الآونة الأخيرة هو بالضبط ما ينتقده عاصم أوغلو في مؤلفاته. وإذا قبل بالعرض الظاهر، فستكون أمامه الفرصة لتنفيذ نظرياته وإثراء خبرته من خلال إجراء تعديلات إذ لزم الأمر، ولن يضر هذا بسمعته. وبالنسبة لتركيا، سيمثل التحدي في إسناد إدارة اقتصادها إلى شخص يصر على أن الصحيح هو عكس ما تفعله أنقرة.

على سبيل المثال، يقول عاصم أوغلو في كتابه "الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية" إن خلق مجتمعات ديمقراطية وتقويتها يعتمد على قوة المجتمع المدني، وهيكل المؤسسات السياسية وتركيبية الاقتصاد. وتبدو هذه البنود كما لو كانت قائمة بما كان على حزب العدالة والتنمية أن يفعله ولم يفعله.

منذ زمن الدولة العثمانية، اعتادت تركيا أن تعتبر جماعات المجتمع المدني حركات تحاول تقويض الدولة. وفي شأن استقلال المؤسسات، مثل البنك المركزي أو الهيئات التنظيمية، يعتقد أردوغان أن السلطات الخاضعة للمساءلة عن الفشل الاقتصادي للدولة ليست الطبقة البيروقراطية المعينة التي تدير هذه المؤسسات، وإنما السياسيين المنتخبين الذين يجب عليهم أن يقدموا كشف حساب لجمهور الناخبين. وعندما عبر أردوغان عن هذه الآراء خلال مقابلة مع تلفزيون بلومبرج في لندن، تساءل المستثمرون في تركيا عما إذا كان ينبغي عليهم عدم إعادة النظر في خططهم. واضطر أردوغان أن يرسل نائب رئيس الوزراء محمد شيمشك إلى لندن لكي يوضح لهم أنه لم يكن يقصد هذا المعنى.

ومن غير الواضح ما إذا كان ما سمعته السيدة ألتنشي هو فقط بالون اختبار أطلقه أردوغان ليستشعر نبض الرأي العام. وأردوغان زعيم براجماتي، وإذا اقتنع بإمكانية إنقاذ اقتصاد تركيا بأن يفعل عكس ما يفعله حزب العدالة والتنمية إلى الآن، فقد يتراجع عن توجهاته ويقتنع مؤيديه بأن هذا هو المسار الصحيح الذي ينبغي السير فيه.

وسيكون لإسناد ملف إدارة الاقتصاد لعاصم أوغلو تداعيات في مجالات أخرى أيضا. فخلال مقابلة على الهواء مباشرة في عام ٢٠١٤، اشتكى أردوغان من أن المعارضة تشن حملة ضده لتشويه سمعته عبر الادعاء بأنه ليس تركي الأصل. قال أردوغان آنذاك "لقد وصفوني بأبني جورجي. وسامحوني لقولي هذا، لكنهم قالوا أمورا أقبح من ذلك. لقد قالوا إنني أرمني".

وسيكون تعيين خبير اقتصاد بارز في أكبر منصب اقتصادي، بغض النظر عما إذا كان أرمنيا أم لا، مثلا واضحا على استيعاب حزب العدالة والتنمية للرسالة التي أراد جمهور الناخبين الأتراك إيصالها. وحتى إذا لم يصبح لتلك الشائعة مكان على أرض الواقع لرفض عاصم أوغلو العرض أو لأي سبب آخر، فإن تسريب مثل تلك الفكرة إلى وسائل الإعلام أمر يستحق التهئة.

تركيًا تطوي نظامها البرلماني وتدخل النظام الرئاسي

اردوغان: أقسم بشرفي وعرضي أن أحافظ على التمسك بالدستور وسيادة القانون والديمقراطية

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٧/٩

دخلت تركيا يوم الإثنين ٢٠١٨/٧/٩، النظام الرئاسي الجديد مع أداء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اليمين الدستورية أمام البرلمان الجديد، بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية، التي أجريت في ٢٤ يونيو/حزيران الماضي. وادى أردوغان، اليمين الدستورية أمام البرلمان، ليتبع ذلك إصداره المرسوم الأول الذي يعلن فيه عن تشكيلة حكومته في النظام الجديد، وهي حكومة برئاسته، مع إلغاء منصب رئيس الوزراء، على أن تجتمع الحكومة للمرة الأولى، الجمعة المقبلة، بحسب ما صرح أردوغان قبل أيام.

وأعلنت الهيئة العليا للانتخابات التركية، الأربعاء الماضي، بشكل رسمي نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي فاز بموجبها أردوغان، وتحالف حزبه (العدالة والتنمية) مع حزب "الحركة القومية"، تحت اسم "التحالف الجمهوري"، بالأغلبية البرلمانية.

وبعد أداء اليمين انتقل أردوغان لزيارة ضريح مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك. ولدى وصول أردوغان إلى البرلمان، استقبل عدد من المواطنين الأتراك رئيسهم الجديد بالأعلام وترديد الشعارات، كما ألقوا الورود على سيارته خلال مرور موكبه، وسط اجراءات أمنية مشددة.

وعقب استقباله من قبل نائب رئيس البرلمان المؤقت، حقي كوللو، وقف أردوغان أمام منصة البرلمان، وقرأ نص اليمين الدستورية أمام أعضاء البرلمان، ليبدأ رسمياً بمهامه كأول رئيس في ظل النظام الجديد.

بعد ذلك أدى الرئيس أردوغان اليمين بموجب المادة ١٠٣ من الدستور قائلاً: "بصفتي رئيساً للجمهورية أقسم بشرفي وعرضي أن أحافظ على بقاء الدولة واستقلالها ووحدة الوطن والشعب التي لا تقبل التقسيم، وصيانة سيادة الأمة بلا شرط أو قيد، والتمسك بالدستور وسيادة القانون والديمقراطية ومبادئ أتاتورك وإصلاحاته ومبدأ الجمهورية العلمانية، ولن أتخلى عن أصل تمكين الجميع من حقوق الإنسان والحريات الأساسية في إطار أمن ورفاهية الأمة والعدالة والتضامن الوطني، وسأبذل قصارى جهدي من أجل صون سمعة الجمهورية التركية وشرفها ومن أجل إعلانها وأداء هذه المهمة التي أتولاها بكل حياد".

ثم قرأ الرئيس أردوغان والنواب وكافة الحضور النشيد الوطني (نشيد الاستقلال). وخلال خروجه من البرلمان، أدلى أردوغان بتصريح متقضب للصحفيين، وعد فيها الشعب التركي بمستقبل "أفضل".

مراسيم التنصيب

وبمشاركة قادة ٢٢ بلداً ورؤساء حكومات وبرلمانات ٢٨ دولة، فضلاً عن أمناء ست منظمات دولية، إلى جانب مدعويين أتراك اقيمت مراسم تنصيب أردوغان، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة.

وفي كلمة ألقاها أردوغان خلال مراسم تنصيبه رئيساً للبلاد، أكد الرئيس التركي على ترك النظام البرلماني والبدء بالنظام الرئاسي، مبيناً أن النظام البرلماني قد كلف بلاده ثمناً باهظاً نتيجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عنه.

وأوضح أردوغان أن تركيا ستتقدم في المرحلة الجديدة القادمة في كافة المجالات لا سيما الديمقراطية والحريات والاقتصاد والاستثمارات.

وأضاف قائلاً: "سنعزز قدرات تركيا في كافة المجالات وفي مقدمتها الصناعات الدفاعية وأمن الحدود، وسنقوم بحملات كبيرة وضخمة في كافة المجالات وخاصة في الاستثمار والاقتصاد الكلي". وقال: "أتعهد بإعلاء شأن جمهوريتنا عبر مفهوم إدارة جديد".

وأكد أردوغان أن إدارته ستواصل تحسين وتطوير النظام الإداري الجديد. مشيراً أن ما يقع على عاتق الإدارة الجديدة بعد الآن، هو العمل الدؤوب من أجل إحياء حضارة تركيا وتلافي الوقت الضائع. وأردف قائلاً: "بعد الآن سينفذ الرئيس مهامه بشكل يتناسب مع سلطتي التشريع والقضاء، وسنسعى أن نكون على قدر ما يستحقه جميع أبناء شعبنا وليس فقط لمن صوت لنا في الانتخابات، فشحبتنا لم يتركنا وحدنا أبداً، واختارنا مجدداً في انتخابات ٢٤ يونيو (حزيران) لخدمته".

واستطرد قائلاً: "أدعو الله أن يكون تنصيبني للرئاسة خيراً لتركيا ولشعبها وللبنية، فهذه المرة وصلت إلى منصب الرئاسة مع كل صلاحيات السلطة التنفيذية بموجب النظام الجديد، وأسأل الله أن لا يخزيني أمام شعبي".

النظام البرلماني كلف البلاد ثمناً باهظاً

وأشار أردوغان إلى أن تركيا تركت وراءها النظام البرلماني الذي كلف البلاد ثمناً باهظاً نتيجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عنه.

وأوضح الرئيس التركي أن التجارب التي مرت بها تركيا خلال الأعوام الـ ١٦ الأخيرة، أظهرت أن الانتقال إلى النظام الرئاسي أمر لا مفر منه.

وتابع قائلاً: "أول امتحان يواجهنا اليوم بعد انطلاق مهامنا التي بدأناها بكلمة "بسم الله" هي تحقيق أهداف بلادنا لعام ٢٠٢٣، وفي الفترة المقبلة سنعمل على تعزيز مفهوم الدولة الاجتماعية أكثر في بلادنا". وأردف: "إحدى أهم أولوياتنا إنشاء أجيال واعية، تدرك من أين أتت وأين توقفت وإلى أين تريد الذهاب، وسنتيح الفرصة لكافة مواطنينا، للاستفادة من الحريات وموارد البلاد، بغض النظر عن أعراقهم ومذاهبهم ومعتقداتهم".

وعن عمل الحكومة الجديدة، صرح أردوغان أن أول اجتماع للحكومة الجديدة سيكون عقب صلاة يوم الجمعة القادم.

والمشاركون في مراسم التنصيب هم: أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ورؤساء بلغاريا، وجورجيا، ومقدونيا، ومولدوفا، ومجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وصربيا، وكوسوفو، وكذلك رؤساء باكستان، وجمهورية شمال قبرص التركية، وقرغيزستان، والسودان، وغينيا، وزامبيا، فضلا عن رؤساء غينيا بيساو، وغينيا الاستوائية، والصومال، وموريتانيا، والغابون، وتشاد، وجيبوتي، وفنزويلا.

كما حضر مسؤولون رفيعو المستوى من ٢٨ دولة، بينهم نواب رؤساء، ورؤساء برلمانات، ورؤساء وزراء ويشترك كذلك ممثلون عن ست منظمات دولية هم: الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، توماس غريمينغر، والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي، خليل إبراهيم آقجه، والأمين العام لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية، داتوك جعفر كو شاري.

كذلك سيحضر الأمين العام لمجلس الدول الناطقة باللغة التركية، راميل حسنوف، والأمين العام للمنظمة الدولية للثقافة التركية (توركسوي)، دوسان كاسينوف، ومفوض شؤون الهجرة في الاتحاد الأوروبي، ديميتريس أفرامبولوس، إضافة إلى رئيس حكومة إقليم كردستان ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نيجيرفان بارزاني.

صلاحيات أردوغان في النظام الرئاسي

تعيين الحكومة

- تعيين الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين واختيار نائب أو أكثر للرئيس.
- يعتزم أردوغان تقليص عدد الوزراء الجدد الذين سيصبحون مسؤولين أمامه وليس أمام البرلمان.
- امتلاك سلطة الرئيس ورئيس الحكومة**
- يتولى أردوغان مهام الرئيس ورئيس الحكومة ويملك اختصاصات وصلاحيات المنصيين.
- التعيينات والإقالات في السلك القضائي**
- يتولى مسؤولية تعيين أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة، كما يتولى التعيينات والإقالات في السلك القضائي.
- حالة الطوارئ**

سيكون من صلاحيات أردوغان إعلان حالة الطوارئ قبل عرضها على البرلمان عند الحاجة إلى ذلك.

المراسيم

يستطيع أردوغان إصدار المراسيم الرئاسية حول كل القضايا المتعلقة بصلاحياته التنفيذية دون العودة للبرلمان.

سلطة محكمة

ومنذ توليه السلطة في ٢٠٠٣ رئيساً للوزراء أولاً ثم رئيساً، هيمن أردوغان على المشهد التركي وأحكم قبضته على البلاد التي يقطنها ٨١ مليون نسمة فيما حجم مراكز القوى المنافسة بما في ذلك الجيش الذي أطاح بحكومات سابقة.

وبدأت أنقرة تحت قيادته محادثات للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي لكنها توقفت وسط انتقادات من الاتحاد لملف تركيا في مجال حقوق الإنسان.

كما تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين في حلف شمال الأطلسي.

البرلمان تحت السيطرة

سيتم إلغاء منصب رئيس الوزراء، فيما سيمسك الرئيس بكامل السلطة التنفيذية، وسيكون قادراً على إصدار مراسيم. كما إنه سيعين ستة من الأعضاء الـ١٣ في مجلس القضاة والمدعين المكلف تعيين عناصر النظام القضائي وإقالتهم.

وبما أن الرئيس يبقى أيضاً على رأس حزبه السياسي، "سيسيطر على نواب حزبه، ما يعني أنه سيسيطر على كل الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية في البلاد"، على حد قول أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيلغي في إسطنبول إمري إردوغان. أضاف أن "نظاماً كهذا يوجد مساحة واسعة من الفرص (...) ليحكم الرئيس البلاد بمفرده".

وخلال الانتخابات التشريعية، التي تزامنت مع الاقتراع الرئاسي، فاز حزب العدالة والتنمية (إسلامي محافظ) بزعامة إردوغان بـ٢٩٥ مقعداً من أصل ٦٠٠، فيما حصل حليفه الحزب القومي على ٤٩ مقعداً، ما يعني أن الحزب الحاكم لا يتمتع بالغالبية بمفرده، وعليه أن يعول على تأييد حليفه للسيطرة على البرلمان.

لكن آياتا حذر بأنه "مع الوقت، يمكن للحزب القومي أن يعيد النظر في موقفه، ويقدم مطالب"، مثل مناصب حكومية وتنازلات ووظائف. ويخشى العديد من الخبراء أن يؤدي التحالف القسري مع الحزب القومي إلى سياسة متشددة من جانب إردوغان، وخصوصاً حول القضية الكردية.

تقليص الحكومة

بعد أن يؤدي اليمين الاثني، يعرض إردوغان حكومته الجديدة، التي يتوقع أن تضم ١٦ وزارة، مقابل ٢٦ في الحكومة الحالية من دون احتساب رئيس الوزراء. وهذا يعني دمج وزارات عدة، مثل وزارة الشؤون الأوروبية، التي ستصبح جزءاً من وزارة الخارجية.

وستستعين الرئاسة أيضاً بـ"الجان" ومكاتب مخصصة لمختلف القطاعات، لكن تفاصيل صلاحياتها ليست معروفة بعد. وفي رده على انتقادات المعارضة لصلاحياته الرئاسية الموسعة، يردد إردوغان أن هذا النظام يوفر الفاعلية المطلوبة لخوض التحديات التي تواجه تركيا.

التحدي الأكبر هو الأزمة الاقتصادية مع ارتفاع نسبة التضخم وتدهور قيمة العملة وعجز كبير في الحسابات العامة رغم نمو متين. هذا الوضع يعود جزئياً إلى عدم ثقة الأسواق بالستراتيجية الاقتصادية للرئيس التركي، الذي يدعو باستمرار إلى خفض نسبة الفوائد لمكافحة التضخم، في حين يوصي معظم الخبراء الاقتصاديين بالعكس.

خمسة تحديات دبلوماسية

مع أدائه اليمين الدستورية الاثني لولاية جديدة من خمس سنوات بصلاحيات معززة، من المتوقع أن يواصل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان أسلوبه الصدامي في سياسة أنقرة الخارجية، ولو أن المراقبين لا يستبعدون أن يسعى إلى تسويات.

وشهدت الأشهر التي سبقت فوزه في الانتخابات الرئاسية في ٢٤ يونيو توتراً حاداً بين أنقرة والدول الغربية بالتوازي مع تقارب بين إردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

في ما يأتي أبرز التحديات الخمسة التي تواجه إردوغان خلال ولايته الجديدة:

العلاقات مع الولايات المتحدة

العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، اللتين تملكان أكبر جيشين في حلف شمال الأطلسي، معقدة بسبب الخلافات حول الملف السوري، ومصير الداعية فتح الله غولن، المقيم في المنفى في الولايات المتحدة، والذي تصر أنقرة على تسليمه إليها لاتهامه بالوقوف خلف الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦.

كما يؤدي دعم واشنطن لوحدة حماية الشعب الكردية إلى توتر في العلاقات مع أنقرة، التي تعتبر هذه المجموعة المسلحة منظمة "إرهابية" تهدد حدودها.

وقال الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى سونر كاغبتي إن إردوغان قد يبقى على خطه المتشدد في هذه القضية، إذ إنه بحاجة إلى دعم حلفائه القوميين المتطرفين للاحتفاظ بغالبية البرلمان.

مع ذلك، يرى محللون أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم تنازلات رغم التوتر، كما يتضح من تسليم أول طائرة من طراز إف ٣٥ إلى تركيا في نهاية يونيو.

روسيا

رغم قرون من التنافس الشديد بين القوتين التركية والروسية، أقام إردوغان والرئيس فلاديمير بوتين علاقة شخصية وثيقة في السنوات الأخيرة، وتخطيا أزمة دبلوماسية خطيرة في أعقاب إسقاط أنقرة مقاتلة روسية فوق الحدود السورية في ٢٠١٥.

وتوصلت أنقرة وموسكو إلى اتفاق بشأن شراء تركيا منظومة صواريخ إس-٤٠٠ الروسية التي لا تتماشى مع منظومة الدفاع الخاصة بالحلف شمال الأطلسي. وكان بوتين أحد أوائل الزعماء الأجانب الكبار الذين هنأوا الرئيس التركي على إعادة انتخابه.

لكن الباحث في برنامج الدراسات حول طريق الحرير غاريث جنكنز يعتبر أنه "سيتمتع على إردوغان الاختيار بين الولايات المتحدة وروسيا، وسيدفع ثمنًا، مهما كان خياره".

سوريا

منذ بداية الأزمة التي تحولت إلى نزاع دام في سوريا المجاورة عام ٢٠١١، دعمت تركيا بقوة المعارضين ضد الرئيس بشار الأسد، رافضة أي حوار مباشر مع دمشق. لكن بمواجهة اتساع بقعة النزاع لتصل إلى أراضيها مع تدفق أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ وتمركز جماعات مسلحة على حدودها، وخصوصًا من الكرد، تخوض أنقرة حاليًا حملة عسكرية في سوريا، وتسعى إلى تسريع عودة السوريين إلى بلادهم.

يقول آرون شتاين من مكتب "المجلس الأطلسي" (أتلانتيك كاونسل) إن تركيا توصلت إلى "صيغة" مع الأسد تمر عبر موسكو، متخفية عن أي مساع إلى تغيير النظام. أضاف "يقبل الأتراك بقاء النظام في السلطة، لكنهم مصممون على إقامة منطقة نفوذهم الخاصة على طول الحدود لتكون بمثابة فاصل".

الاتحاد الأوروبي

تمر العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بفترة صعبة، خصوصًا منذ محاولة الانقلاب على إردوغان في يوليو ٢٠١٦، مع قيام أنقرة بذلك بحملة تطهير واسعة، ما يثير قلق بروكسل. إلا أن الدبلوماسية التركية المخضرم أوزدم سانبرك مقتنع بأن عهدًا من التسويات سيبدأ، وأن "العلاقات سترتكز إلى أسس أكثر متانة". أبرمت أنقرة مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦ اتفاقًا حول الهجرة أدى إلى خفض كبير في أعداد المهاجرين الذين ينتقلون من تركيا إلى أوروبا. لكن إردوغان الذي لم يفاوض بشكل مباشر على الاتفاق هدد مرارًا بـ"إرسال ملايين المهاجرين" إلى أوروبا.

طموحات عالمية

يعتمد إردوغان منذ سنوات سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، فيسعى إلى إبراز نفسه بطلًا للقضية الفلسطينية ومدافعًا عن الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم. وعندما اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، جمع إردوغان قادة كبرى الدول المسلمة في محاولة لتنسيق الرد على هذه الخطوة.

وكدلالة على موقف أنقرة الدبلوماسي، كان الرئيسان الفنزويلي نيكولاس مادورو والسوداني عمر البشير بين أوائل المهنيين لإردوغان بفوزه في الانتخابات، وهما منبوذان من الغرب. ويعتبر جنكنز أن أنقرة باتت من حيث موقعها هذا معرضة لارتكاب أخطاء دبلوماسية. ويرى أن على إردوغان أن "يبدأ بتعيين أشخاص يفهمون السياسة الخارجية وعلى استعداد لقول الأمور كما هي بصراحة له".

أردوغان يبدأ ولاية رئاسية جديدة بصلاحيات معززة

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/٩

يبدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاثنين ولاية رئاسية جديدة من خمس سنوات بصلاحيات واسعة في ظل نظام رئاسي جديد ندد به منتقدوه باعتباره متسلطا، بعد عامين على محاولة انقلاب هزت حكمه. وحقق اردوغان (٦٤ عاما) الموجود في السلطة منذ ٢٠٠٣ كرئيس للوزراء أولا ثم كرئيس، انتصارا مريحا منذ الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٤ حزيران/يونيو، محققا ٥٢,٦ في المئة من الاصوات بفارق كبير على منافسيه. ويؤدي اليمين الدستورية الاثنين الساعة ١٣,٠٠ ت غ ثم يتأرض حفلا في القصر الرئاسي يكرس رسميا الانتقال الى النظام الرئاسي في ضوء تعديل دستوري تم تبنيه اثر استفتاء في نيسان/ابريل ٢٠١٧. وتبدأ هذه الولاية الرئاسية الواسعة الصلاحيات بعد حوالي عامين على محاولة انقلاب عسكري في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، تلتها حملات تطهير واسعة ولا سيما في صفوف القوات المسلحة والشرطة والإدارات الرسمية، وأدت إلى توقيف وإقالة عشرات آلاف الأشخاص. وطاولت آخر حملة تطهير أعلن عنها الأحد أكثر من ١٨ ألف شخص معظمهم من الجنود والشرطيين أقيلا بموجب مرسوم دستوري قدم على أنه الأخير في ظل حال الطوارئ التي أعلنت غداة محاولة الانقلاب. وقالت أستاذة العلوم السياسية في الجامعة التقنية للشرق الاوسط في انقرة ايسي اياتا إن اردوغان "سيحظى الان بدعم مؤسساتي وقانوني للسيطرة على كل شيء تقريبا".

البرلمان تحت السيطرة

وسيتم الغاء منصب رئيس الوزراء، فيما سيمسك الرئيس بكامل السلطة التنفيذية وسيكون قادرا على اصدار مراسيم. كما أنه سيعين ستة من الأعضاء الـ١٣ في مجلس القضاة والمدعين المكلف تعيين عناصر النظام القضائي وإقالتهم. وبما ان الرئيس يبقى أيضا على رأس حزبه السياسي، "سيسيطر على نواب حزبه ما يعني انه سيسيطر على كل الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية في البلاد"، على حد قول استاذ العلوم السياسية في جامعة بيلغي في اسطنبول إمري اردوغان. واضاف ان "نظاما كهذا يوجد مساحة واسعة من الفرص (...) ليحكم الرئيس البلاد بمفرده". وخلال الانتخابات التشريعية التي تزامنت مع الاقتراع الرئاسي، فاز حزب العدالة والتنمية (اسلامي محافظ) بزعامة اردوغان بـ٢٩٥ مقعدا من اصل ٦٠٠ فيما حصل حليفه الحزب القومي على ٤٩ مقعدا، ما يعني ان الحزب الحاكم لا يتمتع بالغالبية بمفرده وعليه ان يعول على تأييد حليفه للسيطرة على البرلمان. لكن اياتا حذر بأنه "مع الوقت، يمكن للحزب القومي ان يعيد النظر في موقفه ويقدم مطالب" مثل مناصب حكومية وتنازلات ووظائف. ويخشى العديد من الخبراء أن يؤدي التحالف القسري مع الحزب القومي الى سياسة متشددة من جانب اردوغان، وخصوصا حول القضية الكردية.

تقليص الحكومة

بعد ان يؤدي اليمين الاثنين، يعرض اردوغان حكومته الجديدة التي يتوقع ان تضم ١٦ وزارة مقابل ٢٦ في الحكومة الحالية من دون احتساب رئيس الوزراء. وهذا يعني دمج وزارات عدة مثل وزارة الشؤون الاوروبية التي ستصبح جزءا من وزارة الخارجية. وستستعين الرئاسة ايضا بـ"لجان" ومكاتب مخصصة لمختلف القطاعات، لكن تفاصيل صلاحياتها ليست معروفة بعد. وفي رده على انتقادات المعارضة لصلاحياته الرئاسية الموسعة، يردد اردوغان ان هذا النظام يوفر الفاعلية المطلوبة لخوض التحديات التي تواجه تركيا. والتحدي الأكبر هو الازمة الاقتصادية مع ارتفاع نسبة التضخم وتدهور قيمة العملة وعجز كبير في الحسابات العامة رغم نمو متين. وهذا الوضع يعود جزئيا الى عدم ثقة الاسواق بالستراتيجية الاقتصادية للرئيس التركي الذي يدعو باستمرار الى خفض نسبة الفوائد لمكافحة التضخم، في حين يوصي معظم الخبراء الاقتصاديين بالعكس.

اردوغان "الرئيس" المصمم على ترك بصمة على صفحات التاريخ

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/٩

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان خلال مهرجان انتخابي في اسطنبول في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٨ عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية المبكرة

خلال ١٥ عاما في السلطة، نجح رجب طيب اردوغان في إحداث تغييرات عميقة في تركيا. ومع بداية ولايته الجديدة ذات الصلاحيات المعززة الإثنى، سيتمكن من دخول التاريخ على قدم المساواة مع مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك.

فلا السجن ولا التظاهرات الحاشدة ولا حتى المحاولة الانقلابية نجحت في وقف صعود "الرئيس" كما يحلو لأقرب مؤيديه تسميته، والذي يحكم البلاد بقبضة تزداد حزماً منذ ٢٠٠٣.

وفي سن الرابعة والستين بات اردوغان قريبا من تحقيق هدفه مع انتصاره في الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٤ حزيران/يونيو وجعلته رئيسا يتمتع بصلاحيات واسعة فصلت على قياسه بموجب مراجعة دستورية أقرت العام الماضي.

وشهد الاقتراع منافسة حادة إلا أن اردوغان فاز من الدورة الأولى بنسبة ٥٢,٢٪ من الأصوات وحافظ على الأكثرية في البرلمان بفضل تحالف حزبه مع الحزب القومي، بحسب نتائج شبه نهائية نشرتها وكالة أنباء "الأناضول" الرسمية.

وأحدث اردوغان تغييرات عميقة في تركيا عبر اقامة مشاريع هائلة للبنى التحتية واتباع سياسة خارجية أكثر حزماً، مجازفا باغضاب الحلفاء الغربيين التقليديين.

بالنسبة لانصاره، يبقى اردوغان على الرغم من الصعوبات الحالية، رجل "المعجزة الاقتصادية" التي أدخلت تركيا الى نادي أغنى عشرين دولة في العالم، وبطل الاغلبية المحافظة التي تثير استياء نخبة المدن وحماة النظام العلماني.

لكن معارضي اردوغان يتهمونه بنزعة استبدادية، ولا سيما بعد المحاولة الانقلابية التي وقعت في تموز/يوليو ٢٠١٦ وتلتها حملات تطهير واسعة، وقد أوقف معارضون وصحافيون أيضا، ما أثار قلق أوروبا.

خطيب استثنائي

غالبا ما يصور اردوغان في الغرب كسلطان متمسك بالعرش، لكن الرجل الذي يحن الى الامبراطورية العثمانية، هو في الواقع سياسي محنك فاز في كل الانتخابات التي جرت منذ وصول حزبه، حزب العدالة والتنمية الى السلطة في ٢٠٠٢.

وفي مهرجاناته الانتخابية، يظهر موهبة خطابية استثنائية ساهمت الى حد كبير في استمراره سياسيا، مستخدما القوائد القومية والقرآن لاثارة حماسة الحشود.

ولد اردوغان في حي شعبي في اسطنبول وكان يتطلع الى امتهان رياضة كرة القدم التي مارسها لفترة قصيرة، قبل ان ينتقل الى العمل السياسي.

وتعلم أصول اللعبة السياسية داخل التيار الاسلامي الذي كان يقوده نجم الدين اربكان، ثم دفع الى الواجهة مع انتخابه رئيسا لبلدية اسطنبول في ١٩٩٤.

في ١٩٩٨، حكم عليه بالسجن مع النفاذ بعدما أنشد قصيدة دينية، في حادث لم يؤد سوى الى تعزيز موقعه.

وسنحت له الفرصة للانتقام عند فوز حزب العدالة والتنمية الذي شارك في تأسيسه، في انتخابات ٢٠٠٢. ففي السنة التالية أصبح رئيسا للحكومة وبقي في هذا المنصب حتى ٢٠١٤ عندما أصبح اول رئيس تركي ينتخب بالاقتراع العام المباشر.

ويبقى اردوغان المتزوج والأب لأربعة أولاد، السياسي المفضل لدى غالبية من الأتراك، وهو الوحيد القادر على "التصدي" للغرب وقيادة البلاد عبر الأزمات الإقليمية بدءا بالنزاع في سوريا. وسمحت له خطبه العنيفة ضد "كراهية الاسلام" المنتشرة على حد قوله في أوروبا ومواقفه المؤيدة للفلسطينيين باكتساب شعبية كبيرة في العالم الاسلامي.

"الأعمال باقية"

لكن منذ التظاهرات الكبيرة المعادية للحكومة والتي قمعت بعنف في ربيع ٢٠١٣، أصبح اردوغان الشخصية التي تواجه أكبر الانتقادات في تركيا حيث يتهمه معارضوه بالاستبداد والسعي لارساء حكم إسلامي.

وفي نهاية ٢٠١٣ هزت سلطته فضيحة فساد مدوية استهدفت الدائرة القريبة منه. رأى اردوغان في القضية "مؤامرة" وتم خنقها.

لكن "الرئيس" واجه اسوأ اختبار ليل ١٥ الى ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٦، خلال محاولة انقلابية دامية. وقد طبعت في الاذهان صورة اردوغان شاحب الوجه، وهو يطلق نداء الى الشعب في تلك الليلة عبر شاشة هاتف نقال، ثم بعد ذلك وصوله مظفرا الى مطار اسطنبول عند الفجر معلنا هزيمة الانقلابيين.

واتهم الرئيس التركي حليفه السابق الداعية فتح الله غولن بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية، وهو ما ينفيه غولن. وتلت الانقلاب الفاشل حملة تطهير واسعة.

وفي كل الاحوال يبدو اردوغان الذي يمجده مؤيدوه ويكرهه معارضوه، مقتنعا بأنه سيترك بصمة لا تمحى في تاريخ بلاده.

ويكرر الرئيس الذي أمر ببناء مسجد كبير في اسطنبول على غرار ما فعل السلاطين قبله "الرجل يموت وأعماله باقية من بعده".

تركيا من الاتاتورية الى اردوغانية

*صادق كاظم

صحيفة (الصباح) البغدادية : ٢٠١٨/٧/٩

بفوز الزعيم التركي رجب طيب اردوغان في الانتخابات الرئاسية بنسبة فاقت ٥٢ ٪ يكون اردوغان قد اسس لنفسه موقعا تاريخيا وسلطويا مؤثرا في التاريخ الحديث لتركيا ليصبح ثاني زعيم سياسي بعد كمال اتاتورك يجمع السلطتين التنفيذية والقضائية باستثناء التشريعية وينقل تركيا بذلك الى مرحلة جديدة بعد عهد اتاتورك المؤسس للجمهورية التركية الحديثة والذي فرض عليها طابعا علمانيا بحماية من الجيش الذي فرض نفوذه المؤثر والقوي في الحياة السياسية التركية لمدة فاقت ٨٠ عاما .

اردوغان بعد ان فرض حضوره القوي على الحياة السياسية في تركيا منذ ١٦ عاما نجح في ان ينتقل بتركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي الذي كل مطلبها وبرنامجا سياسيا ثابتا له منذ سنوات وتمكن من تحقيقه مؤخرا. لكن اردوغان يواجه بالمقابل تحديات كبيرة لا يستهان بها ابرزها تصاعد ونمو المعارضة لنفوذه السياسي في الداخل التركي والتي تضم طيفا واسعا من اليساريين والكرد، اضافة الى علاقاته المضطربة بالاتحاد الاوروبي. كما ان تحديات الاقتصاد تمثل اهم هواجس اردوغان، خصوصا ان الناخبين الاتراك صوتوا لاردوغان بناء على انجازاته الاقتصادية التي جعلت الاقتصاد التركي حاليا ضمن اكبر ٢٠ دولة في العالم بتطور اقتصادها مع نسبة نمو هي الأعلى عالميا بعد آيسلندا في العام الماضي، والتي وصلت إلى ٧,٤ بالمئة، فيما بلغ الناتج المحلي حوالي ٧٧٤ مليار دولار، مُقْتَرِبًا من حاجز التريليون دولار وهو ما يحدث للمرة الاولى في تاريخ تركيا.

كان قرار اردوغان بتبني النظام الرئاسي والغاء ثنائية رئاسة الحكومة- البرلمان واحدا من خطواته لتكريس نفسه زعيما مطلقا للاتراك، خصوصا وانه اراد ان يستغل نجاحاته السياسية والاقتصادية في تثبيت زعامته مع خلو الساحة من منافسين اقوياء يمكن ان يزاحموه على منصب الرئاسة، اذ تمكن بعد فشل الانقلاب العسكري عليه من تصفية خصومه في المؤسسة العسكرية وفي داخل التيار الاسلامي المؤيد والمنافس له والمتمثل في رجل الاعمال فتح الله غولان.

عمل اردوغان على تحويل تركيا من بلد تابع يطمح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ويعاني من انقسامات وخلافات داخلية ويواجه العقبات، إلى قوة إقليمية تؤثر في الازمات وتتطلع الى ممارسة دور الزعامة في المنطقة و هذا التقدم الذي حققه اردوغان وضع تركيا في مجموعة من الازمات والمشاكل فقد عانت تركيا من هجمات ارهابية، اذ توقف النمو الاقتصادي الذي كان متسارعا. كما أصبحت تركيا أكثر بلد يسجن الصحفيين ويقمع التعددية الحزبية. اضافة الى وجود ملايين اللاجئين السوريين والذي تسبب اردوغان في معاناتهم بتدخله في الازمة السورية. وبعد الانقلاب الفاشل، اعتقل نظام اردوغان عشرات الالاف من الأتراك أو قام بطردهم من وظائفهم، اضافة الى تلاشي الامال بنيل عضوية الاتحاد الاوروبي.

اردوغان بعد فوزه يرتب منذ الان لزعامته واستمرارها وليس مستبعدا ان يجعل من زعامته ابدية كما فعل الصينيون من قبل، اضافة الى محافظته على ثوابت سياساته في المنطقة، حيث سيحتفظ بنفوذه في سوريا مستفيدا من تحالفاته مع الايرانيين والروس مانعا اقامة الكيان الكردي هناك مع تأكيد دعمه لقطر في مواجهة السعوديين والاماراتيين.

هل يستوعب أردوغان رسالة الناخبين؟

*بشار ياكش

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/٩

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطاب النصر الذي ألقاه من شرفة مقر حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة إن حزبه استوعب الرسالة التي أراد جمهور الناخبين أن يوصلها وإن الحزب سيستخلص الدروس المناسبة من إخفاقاته. وهناك ثلاثة مجالات تبدو لها أولوية، وهي الاقتصاد ومحاربة الإرهاب والسياسة الخارجية.

وقالت كاتبة مؤيدة للحكومة تدعى ناغهان ألتشي إنها علمت من "مصادر موثوقة" أن أردوغان الذي فاز في الانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى في الرابع والعشرين من يونيو قد يعين الخبير الاقتصادي التركي الأمريكي ذي الأصول الأرمنية دارون عاصم أوغلو وزيرا للاقتصاد. ويعمل عاصم أوغلو في الوقت الحالي مدرسا بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وتحمل بعض مؤلفاته عناوين مثيرة مثل "الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية (٢٠٠٦)" و"لماذا تفشل الدول (٢٠١٢)"، وهو من أبرز الاقتصاديين في العالم.

وكانت خطوة مماثلة قد اتخذت في عام ٢٠٠١ عندما دعا رئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد نائب رئيس البنك الدولي كمال درويش لتولي منصب وزير الاقتصاد. وجاء درويش بالفعل وأعادت وصفته الإصلاحية تركيا إلى المسار الصحيح من جديد. ويعزي الكثير من المحللين نجاح حزب العدالة والتنمية في سنواته الأولى إلى حقيقة أنه استمر في تنفيذ وصفة درويش. وبالعودة إلى عام ٢٠١١، نجد أن وزير الخارجية آنذاك أحمد داود أوغلو عرض على عاصم أوغلو أن يصبح ممثلا دائما لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. لكن عاصم أوغلو رفض العرض بكياسة "من أجل الاستمرار في عمله الأكاديمي".

هذه المرة سيكون العرض بالتأكيد مغريا أكثر، لكنه سيمثل تحديا أيضا لتركيا ولعاصم أوغلو، لأن معظم ما كانت تفعله تركيا في الآونة الأخيرة هو بالضبط ما ينتقده عاصم أوغلو في مؤلفاته. وإذا قبل بالعرض الظاهر، فستكون أمامه الفرصة لتنفيذ نظرياته وإثراء خبرته من خلال إجراء تعديلات إذ لزم الأمر، ولن يضر هذا بسمعته. وبالنسبة لتركيا، سيتمثل التحدي في إسناد إدارة اقتصادها إلى شخص يصر على أن الصحيح هو عكس ما تفعله أنقرة.

على سبيل المثال، يقول عاصم أوغلو في كتابه "الأصول الاقتصادية للديكتاتورية والديمقراطية" إن خلق مجتمعات ديمقراطية وتقويتها يعتمد على قوة المجتمع المدني، وهيكل المؤسسات السياسية وتركيبه الاقتصادي. وتبدو هذه البنود كما لو كانت قائمة بما كان على حزب العدالة والتنمية أن يفعله ولم يفعله.

منذ زمن الدولة العثمانية، اعتادت تركيا أن تعتبر جماعات المجتمع المدني حركات تحاول تقويض الدولة. وفي شأن استقلال المؤسسات، مثل البنك المركزي أو الهيئات التنظيمية، يعتقد أردوغان أن السلطات الخاضعة للمساءلة عن الفشل الاقتصادي للدولة ليست الطبقة البيروقراطية المعينة التي تدير هذه المؤسسات، وإنما السياسيين المنتخبين الذين يجب عليهم أن يقدموا كشف حساب لجمهور الناخبين.

وعندما عبر أردوغان عن هذه الآراء خلال مقابلة مع تلفزيون بلومبرج في لندن، تساءل المستثمرون في تركيا عما إذا كان ينبغي عليهم عدم إعادة النظر في خططهم. واضطر أردوغان أن يرسل نائب رئيس الوزراء محمد شيمشك إلى لندن لكي يوضح لهم أنه لم يكن يقصد هذا المعنى.

ومن غير الواضح ما إذا كان ما سمعته السيدة ألتشي هو فقط بالون اختبار أطلقه أردوغان ليستشعر نبض الرأي العام. وأردوغان زعيم براجماتي، وإذا اقتنع بإمكانية إنقاذ اقتصاد تركيا بأن يفعل عكس ما يفعله حزب العدالة والتنمية إلى الآن، فقد يتراجع عن توجهاته ويُقنع مؤيديه بأن هذا هو المسار الصحيح الذي ينبغي السير فيه.

وسيكون لإسناد ملف إدارة الاقتصاد لعاصم أوغلو تداعيات في مجالات أخرى أيضا. فخلال مقابلة على الهواء مباشرة في عام ٢٠١٤، اشتكى أردوغان من أن المعارضة تشن حملة ضده لتشويه سمعته عبر الادعاء بأنه ليس تركي الأصل. قال أردوغان آنذاك "لقد وصفوني بأنني جورجي. وسامحوني لقولي هذا، لكنهم قالوا أمورا أقبح من ذلك. لقد قالوا إنني أرمني".

وسيكون تعيين خبير اقتصاد بارز في أكبر منصب اقتصادي، بغض النظر عما إذا كان أرمنيا أم لا، مثالا واضحا على استيعاب حزب العدالة والتنمية للرسالة التي أراد جمهور الناخبين الأتراك إيصالها.

وحتى إذا لم يصبح لتلك الشائعة مكان على أرض الواقع لرفض عاصم أوغلو العرض أو لأي سبب آخر، فإن تسريب مثل تلك الفكرة إلى وسائل الإعلام أمر يستحق التهنتة.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تركيا الآن ليست أكثر من شريك معاملات

(ذا أراب ويكلي) : ٢٠١٨/٧/٩

يافوز بايدار*: يبدو أن اللعبة الطويلة -مفاوضات العضوية بين تركيا والاتحاد الأوروبي- قد أتت أخيراً إلى نهايتها بشكل أو بآخر.

كان هذا من التدايعات الرئيسية للانتخابات التي أجرتها تركيا يوم ٢٤ حزيران (يونيو)، والتي انتهت إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الـ"أوتوغلوب" autogolpe المطولة التي أدارها الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان.

"أوتوغلوب" هو مصطلح نُحِت في أمريكا الجنوبية ليشير إلى شخصنة السلطة عن طريق "الانقلاب-الذاتي". وفي تركيا، تم تحقيق هذا المفهوم بالكامل.

لم تكن الأصوات التي ذهبت إلى أحزاب المعارضة كافية لفرض الضوابط على تحرك إردوغان نحو التمتع بسلطات كاسحة، وإيقاف مسيرة العودة إلى الأعراف الديمقراطية إلى أجل غير مسمى.

الآن، أصبح مصير تركيا معلقاً على عاتق حاكم واحد" يدعمه تحالف إسلاموي-قومي قوي، والذي يوصف أحياناً بأنه "تركيبة تركية-إسلامية"، ويصفه البعض بأنه نسخة إقليمية من الفاشية. ويقول آخرون إنه ببساطة "حكم رئاسي فوق-طبيعي".

مهما يكن ما يحدث على هذه الجبهة، فإن هناك نقطة واضحة تمام الوضوح: كانت الحكومة التركية تنزلق بوصة بعد بوصة مبتعدة عن معيار كوبنهاغن -مجموعة القواعد التي تحدد أهلية البلدان لكسب عضوية الاتحاد الأوروبي.

وتؤشر حالة الطوارئ التي فرضت على البلد بعد الانتفاضة الفاشلة في ١٥ تموز (يوليو) ٢٠١٦، على افتقار أنقرة إلى الالتزام بشروط عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وبعد كل شيء، يتطلب معيار كوبنهاغن أن تكون لدى الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي تلك المؤسسات التي تحافظ على الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

كانت الانتخابات التركية الأخيرة بمثابة المسامير الأخيرة التي دُقت في نعش مفاوضات العضوية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وكما يقول بعض المراقبين، فإن تركيا لم تعد الآن في مدار الاتحاد الأوروبي. ثمة نظام جديد يؤسس نفسه في آسيا الوسطى، والذي لا يستطيع أن يتصالح مع المعايير الأوروبية. كما لم يعد إردوغان وتحالفه الحاكم ينطوون على أي اهتمام بعضوية الاتحاد الأوروبي بدورهم أيضاً.

في تصريح سريع وصريح إلى حد غير متوقع، أكد مجلس الاتحاد الأوروبي كل المذكور أعلاه. وقال في بيان: "يلاحظ المجلس أن تركيا كانت تتحرك مبتعدة عن الاتحاد الأوروبي... ولذلك توقفت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد فعلياً، ولم يعد بالإمكان النظر في فتح أو إغلاق أي فصول جديدة، كما أنه لا مزيد من العمل نحو تحديث الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي في المدى المنظور".

لا يعني هذا ما يفترق كثيراً عما يبدو أنه يقوله. إنه في الأساس ينهي "الهمة" المستمرة منذ وقت طويل، وسياسات الاسترضاء وإغماض العينين عندما يتعلق الأمر بطلب تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي الحقيقة، قامت قمة الاتحاد الأوروبي الأخيرة في بروكسل بخفض مكانة تركيا، لكل الغايات العملية، من شريك مفاوض إلى مجرد شريك معاملات.

وهكذا، يقول بيان الاتحاد للأتراك: انسوا أمر العضوية تحت هذه الظروف. كما يقول بالدرامية نفسها التي تثير حنق أنقرة: يفضل أن تنسوا أمر تحديث الاتحاد الجمركي أيضاً. ما الذي يعنيه بيان الاتحاد الأوروبي؟ إنه يعني بكل وضوح أن بروكسل قرأت هيكلية النظام الجديد، الذي يفترض أن تكون الانتخابات التركية قد أضفت عليه الشرعية، وخلصت إلى أن الحقبة التي هيمنت عليها العقيدة الكمالية قد انتهت.

سوف تكون هذه، "الجمهورية التركية الرابعة"، في حالة تجاهل حتى للحد الأدنى من المعايير الديمقراطية، أو هذا ما يعتقد الاتحاد الأوروبي على الأقل. وحتى الآن، كانت كل جمهورية تركية سابقة - في ١٩٢٤، عندما تم تبني الدستور" وفي ١٩٦١ و ١٩٨٠ بعد الانقلاب العسكري - كانت قد سعت إلى الاحتفاظ ببعض المعايير الديمقراطية. ولكن في الجمهورية الرابعة، هناك غياب مدهش لفصل السلطات ووضع الضوابط والتوازنات وسيادة حكم القانون.

مع ذلك، ما يزال الاتحاد الأوروبي يقول إن تركيا تظل "شريكاً رئيسياً". ويعني هذا أن علاقة أنقرة مع عواصم الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأوروبي سوف تكون علاقة معاملات. وسوف تكون قائمة على قضايا الأمن والاستقرار والتجارة، التي لن تتضمن أي منها التزاماً بـ "القيم" الأوروبية. ولدى الطرفين مصلحة في إبقاء قيمة التجارة عالية، وبذلك لن يكون من المتوقع من أنقرة أن تقوم بإلغاء الاتحاد الجمركي من جانب واحد.

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى يد إردوغان الحديدية لكبح تدفق اللاجئين إلى دوله. بل إن هذه القضية أصبحت أكثر أهمية الآن، خاصة مع إمكانية أن يؤدي تصاعد القمع المحلي إلى التسبب بموجة جديدة من اللاجئين من المواطنين الأتراك أنفسهم.

سوف يظل موضوع مكافحة الإرهاب مهماً أيضاً، ويمكن توقع أن تستثمر العواصم الأوروبية في المزيد من التعاون الأمني مع إدارة إردوغان على هذا الصعيد.

ومع ذلك، ليست هناك أي نقطة في النظر إلى الحقبة الجديدة على أنها ستكون أقل توتراً. وسوف يتطلب الأمر من كل المنخرطين التعامل مع إدارة الغضب وسياسة حافة الهاوية. ولعل لدى جمهورية تركيا الرابعة سمة واحدة واضحة تماماً: أن الكوادر المسيطرة في جهاز الدولة هي معادية للغرب بشدة، وهو ما تعكسه أقوالهم وأفعالهم. ولذلك، يمكننا أن نتوقع المزيد من التشدد في الأوقات المقبلة.

*كاتب عمود تركي كبير، ومحلل أخبار. عضو مؤسس في منصة للصحافة المستقلة في إسطنبول، وكان يغطي شؤون تركيا ويراقب قضايا الإعلام منذ العام ١٩٨٠. وهو حائز على جائزة الصحافة الأوروبية في العام ٢٠١٤، وهو فائز أيضاً بجائزة "جورناليستبرس" الألمانية للعام ٢٠١٨ / الترجمة: الغد الأردنية.

ما الذي يخشاه أردوغان بعد الفوز المزدوج الذي حققه وحزبه ؟

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٧/٩

أعلنت السلطات التركية يوم الأحد إقالة ١٨٦٣٢ شخصاً من وظائفهم، بينهم تسعة آلاف من العاملين في جهاز الشرطة، وستة آلاف من رجال القوات المسلحة، ومدرسين وأساتذة جامعيين، وموظفين في وزارة العدل، وعلاوة على إغلاق صحف ومحطات تلفزة.

هذه الإقالات تأتي قبل أيام من بدء الرئيس رجب طيب أردوغان ولايته الرئاسية الجديدة، وتزايد الأنباء حول عزمه تنفيذ وعده الانتخابي بوقف العمل بقانون الطوارئ المعمول به في البلاد في محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة قبل عامين، وهي خطوة إيجابية تُعيد للديمقراطية التركية الكثير من مصداقيتها.

منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي أدانت "محنة" هذه الاعتقالات قالت أن أعداد المقالين من وظائفهم وصل إلى ١١٢٦٧٩ حتى الآن، ومعظمهم بثمة الانتماء إلى حركة الداعية التركي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة وتعتقد السلطات التركية الحاكمة أنه يقف خلف محاولة الانقلاب الفاشلة، ولكنه ينفي هذه التهمة، وكذلك الانتماء أو التعاطف مع الأحزاب والحركات الكردية.

الرئيس أردوغان الذي بات يتمتع بسلطات تنفيذية واسعة وغير مسبقة أراد أن يستخدم قانون الطوارئ، وربما للمرة الأخيرة، لـ"تطهير" المؤسسات الرسمية من جميع معارضيه، أو أولئك الذي يشك في ولائهم، خاصة العاملين في المؤسسات السيادية الثلاث في الدولة، الأمن والعسكر ووزارة العدل، والحجة التي يستخدمها لتبرير هذه الإقالات هي مكافحة "التهديد الإرهابي" داخل هذه المؤسسات في إشارة أيضاً إلى المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني الانفصالي.

في خطابه الذي ألقاه بعد إعلان فوزه، وحزبه، في الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل أسبوعين، وهو إنجاز غير مسبوق في تركيا يؤكد مدى شعبيته في أوساط الأتراك، أكد الرئيس أردوغان أنه سيكون رئيساً لكل الأتراك، وليس فقط لأنصار حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه، ولكن هذه الإقالات، وأعدادها الضخمة، تشير إلى غير ذلك، وتُضفي نوعاً من الشرعية على اتهامات خصومه له بتبني نزعات انتقامية ثأرية، وقيادة البلاد بطريقة غير ديمقراطية وغير دستورية.

الرئيس أردوغان فاز بنسبة ٥٢ بالمئة في الانتخابات الرئاسية، وبنسبة ٥٣ بالمئة في الانتخابات التشريعية، (بما في ذلك مقاعد الحزب القومي التركي)، الأمر الذي يعني أن هناك معارضة له حصلت على ما يقرب من نصف الأصوات، والمقاعد في البرلمان، ومن حق أنصار هؤلاء النواجد في مؤسسات الدولة التركية طالما يلتزمون بالقانون والدستور، مثلما هو الحال في جميع الدول الديمقراطية.

لا نشك مطلقاً في "الكاريزما" وحجم الشعبية اللتين يتمتع بها الرئيس أردوغان في أوساط الأتراك، أو قطاعاً عريضاً منهم، وهي "شعبية" تستند إلى سجل حافل من الإنجازات الاقتصادية التي وضعت تركيا في مصاف الدول العشرين الأقوى اقتصاداً في العالم، ولكن لا يمكن تبرير هذه الإقالات، وقطع أرزاق أكثر من ١١٣ ألف أسرة بالرجع بمعيها في الشارع بسبب مواقفه السياسية المعارضة استغلالاً لقوانين الطوارئ.

كنا نتوقع في هذه الصحيفة "رأي اليوم" أن يقدم الرئيس أردوغان نموذجاً بالتسامح والمصالحة الوطنية بعد فوزه الكبير في الانتخابات الأخيرة، ويبيض السجون بإطلاق سراح آلاف المعتقلين، ويخفف القيود على الحريات التعبيرية، ولكنه للأسف خيب آمالنا ولم يقدم على هذه الخطوات التي كانت ستعزز مكانته، وتجعل منه، وهو القوي، أباً لجميع المواطنين الأتراك، مع احترامنا لكل مخاوفه، وحرصه على أمن تركيا واستقرارها، وتجاوزها لكل المعوقات التي تقف في طريق نموها وازدهارها.

تركيا دخلت نفق الاستبداد القاتم

*أييف شفق

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/٧/٩

لا شك في أن المسار الذي سلكته تركيا أخيراً مولود من رحمها. ولكن أصداء قاتمة للحركات الشعبوية التي نبتت في الخارج تتردد فيه: انحسار طبقة النخب الجديدة بتبوء المراكز- وهي كانت متواضعة-، ورجحان كفة «القوة على كفة الحق» في مقارنة السلطة مقارنة ذكورية عدائية، وتآكل الفصل بين السلطات والهجومات اللاذعة على وسائل الاعلام، تقويض ثقافة التعايش، واستقطاب المجتمع- وهو استقطاب يصب في مصلحة الغوغاء الشعبويين.

وما حصل في تركيا قد يتكرر في أي بقعة من العالم. وحرى بالأنظمة الديمقراطية الاعتبار بدروس ما حصل فيها. ولا يخفى أن تركيا، شأن روسيا، تتحدر من إرث «الدولة القوية». ويعود هذا الإرث إلى السلطنة العثمانية. وفي مثل هذا البلد، الأولوية للدولة على حساب حريات الأفراد والمجتمع المدني، ومن اليسير على النخب السياسية الخلط بين «الديموقراطية» وحكم «الأكثرية» (الغلبة)، في وقت الفرق بينهما شاسع ولا تمت الأولى (الديموقراطية) إلى الثانية (غلبة «الأغلبية») بصلة. ولا تقتصر الديمقراطية على نتائج صناديق الاقتراع فحسب. فلا تقوم لها قائمة من دون حكم القانون، والفصل بين السلطات، والإعلام الحر والمتنوع، والاستقلال الأكاديمي، وحقوق النساء، وحرية التعبير. وفي تركيا، عناصر الديمقراطية أو مقوماتها كلها نزلت بها أضرار كبيرة وصارت مدمرة و«مكسورة» أو مقصومة الظهر، بعد ١٦ سنة من حكم حزب أردوغان، «العدالة والتنمية»، الاستبدادي أكثر فأكثر. ومن أين لنا في مثل هذه الحال وصف النظام التركي بالديموقراطي؟ فهو ليس على هذه الحال. ومنذ ترسيخ «حكم الأغلبية»، انزلت تركيا إلى الاستبداد. والاستبداد ينفخ في جو الخوف، والتخويف والترهيب، والرقابة الذاتية. وحين تغلب «أكثرية» على بنى الحياة اليومية والمؤسسات كلها، وتهيمن عليها، لا تغير السياسة وجهاز الدولة السياسي فحسب، بل تطال نسيج المجتمع ذاته. واليوم، صار النظام التعليمي في تركيا أكثر قومية، وغلبت عليه ميول الحزب الحاكم الدينية. فمنذ عام ٢٠٠٠، ارتفع عدد خريجي المدارس الدينية من ٦٠ ألف طالب إلى حوالي مليون ونصف طالب اليوم.

وبعد ما تقدم قوله، لا يجوز إغفال أن نصف المجتمع التركي، على أقل تقدير، يقاوم احتكار السلطة ويواصل السعي إلى الديمقراطية ويتمسك بها، على رغم صلاحيات أردوغان الكبيرة وصلاحيات المقربين منه. وفي هذا المنحى أو الجانب، تبين تركيا عن روسيا، وتبتعد من أوجه الشبه معها.

ووقعت محاولة الانقلاب وقع الكارثة والمفاجأة على ملايين الأتراك. ولم تكن في محلها، وليس ما يسوغها، ولا شك في أنها فاقمت تدهور الأمور. فعمليات تطهير تلتها. وفي هذه العمليات فصلت تعسفاً آلاف الأشخاص من أعمالهم، واعتقلوا وسجنوا أو اضطروا إلى سلك طريق المنفى. ولا ريب في أن قصص الضيم والظلم في

تركيا اليوم لم تُروَ بعد. فمواطنون عاديون اعتُقلوا أو لُطخت سمعتهم. وخسر أكاديميون أعمالهم ووثائق سفرهم، وفي بعض الحالات، سجنوا لأنهم وقعوا عريضة فحسب. وتتبوأ تركيا اليوم في صدارة سجناني الصحافيين، وتقدمت على الصين في هذا المجال.

وهذا كله لا يطاق وليس قبوله ممكناً. وجلي أن الليبراليين الأتراك والديموقراطيين لا يريدون طغمة عسكرية ولا استبداداً مدنياً. وما تمس الحاجة إليه هو ديموقراطية متنوعة. والمؤسف في بلاد مثل تركيا أن المجتمع المدني - أو الشطر الأعظم منه - متقدم على حكومته ولكنه يفتقر الى سلطة تتحدى النخب السياسية. وبعد الانتخابات الاخيرة، صارت الامور أكثر عسراً. فتركيا دخلت مرحلة قاتمة جديدة. وهي تتجه بسرعة الى احتكار السلطة. وأعلن مراسلون بلا حدود أن ٩٠ في المئة من التغطية الاعلامية في تركيا موالية للحكم. وكان المرشح محرم إنجه مصيباً حين حذر من انزلاق البلاد إلى حكم الرجل الواحد.

وفي دول تنحسر فيها حرية التعبير، لا شك في أن وسائل التواصل الاجتماعي هي منبر بارز في نقل المعلومات والجمع بين الناس وتحدي السردية الغالبة. وإلى وقت قريب، كانت وسائل الإعلام التركية مثل هذا المنبر، على رغم أنها لم تكن مستقلة تمام الاستقلال، ولكنها كانت على الأقل متنوعة وطوق الرقابة عليها غير محكم. ولكن القبضة أحكمت أكثر عليها. ويلاحق ناس أكثر فأكثر بتهمة نشر تغريدة أو تعليق على فايسبوك. ولكنني أرى أن النساء في تركيا، على اختلاف منابتهن، هن تربة واعدة. وحين يسير بلد ما القهقري ويقع في شرك الاستبداد، خسائر النساء تفوق خسائر الرجال. لذا، كانت التركيات في صدارة تجمعات المعارضة وحملاتها في بلد يغالي في الذكورية والتمييز الجنسي. وتتعاظم معدلات العنف ضد النساء في تركيا. والتضامن اليوم حيوي بينهن وبين شرائح المجتمع كله. والسؤال اليوم مداره على قدرة النساء على رص الصفوف ودعم قضايا مشتركة، على رغم الانتماءات الحزبية المختلفة؟ وهذا عسير.

والحق يقال لم تكن الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة انتخابات «عادية». فهي لم تلتزم معايير الشفافية ولا العدالة. وأبرز وجوه المعارضة، صلاح الدين دميرطاش، رئيس حزب الشعوب الديموقراطي، اضطر الى تنظيم حملته من زنارته. واعتقلت شخصيات كثيرة من «الشعوب الديموقراطي»، وسجنت، وقيّدت حريتها بقيد الرقابة. وبرز محرم إنجه، مرشح أبرز حزب معارض، «الحزب الجمهوري»، زعيماً سياسياً جذاباً. وللمرة الأولى منذ سنوات، رأى ملايين من العلمانيين والناشطين أن ثمة وجهاً معارضاً، واعداءً، على رغم أنه حرم من حصة ظهور عادلة في وسائل الاعلام. ولكن إنجه وسعه الرد على اقصائه. ودخول حزب الشعوب الديموقراطي - والكرد يغلبون عليه وعدد المرشحات فيه هو الأعلى قياساً على الاحزاب الاخرى - الى البرلمان هو انجاز لا يستخف به، فهو حاز أصوات مقترعين من غرب البلاد، وليس فحسب من شرقها (أكثرية كردية). ولكن هذه التطورات الايجابية لا تبدد القلق من إحكام أردوغان قبضته على السلطة وليس في الامكان غض النظر عن تحالفه مع القوميين المتطرفين. ومثل هذا التحالف لن يبادر إلى عملية سلام مع الكرد. وما ينتظر تركيا هو سياسة ارتياب شعبي وسياسة قبلية، والكلام سيدور لا محالة على «الماضي العثماني العظيم». فتركيا دخلت نفقاً مظلاماً.

* روائية تركية، كاتبة، صاحبة «لقيط(ة) اسطنبول»

أردوغان يعلن تشكيله حكومته

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٧/١٠

أعلن رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، أول رئيس للجمهورية وفق النظام الرئاسي، نائبه وأول تشكيله وزارية في ظل النظام الرئاسي الجديد.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بالمجمع الرئاسي في العاصمة أنقرة.

نوه الرئيس أردوغان، إلى أن تركيا اليوم أتمت بنجاح إحدى أهم التحولات الديمقراطية في تاريخها، وأضاف إن "تركيا الآن من بين البلدان القليلة في العالم التي تمكنت من تغيير نظام حكمها بطريقة ديمقراطية".

وتابع "أتوجه بجزيل الشكر لأكثر من ٥٠ مليون مواطن كل على حدة، توجهوا إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم بغض النظر عن أحزابهم أو مرشحيهم. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى ٢٦ مليوناً و٢٣ ألف مواطن اعتبروني جديرة بالرئاسة".

أكد الرئيس أنه سيؤدي واجب بصفته رئيساً لـ ٨١ مليون مواطن كما أعرب عن ذلك في مراسم تنصيبه رئيساً للجمهورية، وأضاف "سأكون سعيداً بالعمل مع أي شخص يحب هذا البلد بغية إنشاء تركيا العظيمة والقوية". وأعلن في إطار الهيكل الحكومي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ رسمياً، أن التشكيلة ضمت نائباً للرئيس و١٦ وزيراً.

وإليك أسماء الوزراء:

- فؤاد أوقطاي نائب الرئيس
- عبد الحميد غل وزير العدل
- زهراء زمرّد سلجوق وزيرة العمل والخدمات الاجتماعية والأسرة
- مراد قوروم وزير البيئة والتخطيط العمراني
- مولود جاويش أوغلو وزير الخارجية
- فاتح دونماز وزير الطاقة والموارد الطبيعية
- محمد قصاب أوغلو وزير الشباب والرياضة
- برأت ألبيراق وزير الخزانة والمالية
- سليمان صويلو وزير الداخلية
- محمد آرسوي وزير الثقافة والسياحة
- البروفيسور ضياء سلجوق وزير التربية الوطنية
- خلوصي آكار وزير الدفاع
- فخر الدين قوجه وزير الصحة
- مصطفى ورائك وزير الصناعة والتكنولوجيا
- بكر باك دميرلي وزير الزراعة والغابات
- روهصار بكجان وزيرة التجارة
- جاهد طوران وزير النقل والبنية التحتية

تعرف على أعضاء الحكومة

تولى «فؤاد أوقطاي»، الذي كان يعمل مستشاراً لرئاسة الوزراء التركية سابقاً، منصب نائب الرئيس التركي. وعمل «أوقطاي» البالغ من العمر ٥٤ عاماً، في العديد من المؤسسات التركية، أبرزها الخطوط الجوية التركية، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومؤسسة الاتصالات التركية. وعيّن «أردوغان»، «فاتح دونماز» المتخرج في كلية الهندسة الإلكترونية بجامعة يلدز التقنية بإسطنبول، وزيراً للطاقة والموارد الطبيعية. وشغل «دونماز» مناصب عدة في بلدية إسطنبول الكبرى، قبل أن يكون عضواً في هيئة تنظيم سوق الطاقة، عام ٢٠٠٨.

وفي ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تم تعيين «دونماز»، مستشاراً لوزارة الطاقة والموارد الطبيعية. وتولى «براءت أليبراق» حقيبة الخزانة والمالية في الحكومة الجديدة، بعد أن شغل منصب وزير الطاقة والموارد الطبيعية في الحكومتين السابقتين. وتخرج «أليبراق» في كلية إدارة الأعمال بجامعة إسطنبول، وتابع تحصيله العلمي العالي في جامعة «نيويورك بيس» الأمريكية. وسلم «أردوغان» وزارة الصناعة والتكنولوجيا لـ «مصطفى ورائك» المتخرج في كلية العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة الشرق الأوسط في أنقرة. وأكمل «ورائك» تحصيله العلمي في إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل منذ ٢٠١١، مستشاراً لـ «أردوغان» عندما كان رئيساً للوزراء، وبعد توليه رئاسة البلاد عام ٢٠١٤. وحافظ «عبدالحميد غل» المتخرج في كلية الحقوق بجامعة أنقرة، على منصبه كوزير للعدل في حكومة الرئيس «أردوغان».

وشغل «غول» عدة مناصب داخل حزب العدالة والتنمية، قبل اعتلائه منصب وزير العدل في الحكومة السابقة.

وزارة الدفاع

ومن رئاسة الأركان التركية، انتقل «خلوصي أكار» إلى حكومة «أردوغان»، ليتولى منصب وزير الدفاع. وتولى «أكار» عدة مهام رفيعة داخل الجيش التركي، قبل أن يصبح الرئيس الثاني لهيئة الأركان التركية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣.

وخلال الفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، تولى «أكار» قيادة القوات البرية، وأصبح بعد ذلك رئيساً للأركان التركية.

أما وزير النقل والبنية التحتية، فكانت من نصيب «محمد جاهد طوران»، الذي تخرج في كلية الهندسة المعمارية بجامعة البحر الأسود في ولاية طرابزون.

وشغل «طوران» وظائف عدة في مديرية الطرق البرية، قبل أن يعمل مستشاراً للرئاسة التركية خلال الأعوام القليلة الماضية.

وتخرج وزير الزراعة والغابات «بكر باك دميرلي»، في كلية إدارة الأعمال في جامعة بيلكنت الخاصة، وعمل إدارياً في عدد من الشركات الرائدة في مجالات الزراعة والسيارات والحاسوب.

فيما حافظ «مولود جاويش أوغلو»، على منصبه كوزير للخارجية في حكومة «أردوغان» الجديدة.

«جاويش أوغلو»، المولود سنة ١٩٦٨ بولاية أنطاليا جنوبي البلاد، تخرج في قسم العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة سنة ١٩٨٨.

وفي ١٩٩١، حصل على شهادة ماجستير من جامعة «لونغ آيسلاند» بمدينة نيويورك الأمريكية، في مجال الاقتصاد.

وشغل منصب وزير شؤون الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. أما حقيبة وزارة البيئة والتطوير العمراني، فكانت من حظ، «مراد قوروم»، المولود في العاصمة أنقرة سنة ١٩٧٦.

تخرّج «قوروم» في قسم هندسة العمارة من جامعة «سلجوق» بولاية قونية (وسط) سنة ١٩٩٩، وعمل في العديد من المؤسسات الخاصة، حتى عام ٢٠٠٥.

وعمل «قوروم» بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ خبيراً لدى رئاسة دائرة التطبيق في الإدارة الإسكان الحكومية. وزير الصحة «فخر الدين قوجة» المولود في ولاية قونية، وتولى مناصب طبية في العديد من المؤسسات الطبية وفي مقدمتها رئيس قسم صحة وأمراض الأطفال بكلية الطب في جامعة إسطنبول التي تخرجها فيها سنة ١٩٨٨.

وزارة الداخلية

حقيبة وزارة الداخلية، كانت للمرة الثانية من نصيب «سليمان صويلو» المولود في إسطنبول سنة ١٩٦٩. تخرج «صويلو» في قسم إدارة الأعمال من جامعة إسطنبول، وبدأ حياته السياسية سنة ١٩٨٧، وتولى رئاسة الفرع الشبابي في الحزب القويم.

وشغل منصب رئيس بلدية حي «غازي عثمان باشا» بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩. وتولى رجل الأعمال «محمد أرصوي» المولود في إسطنبول عام ١٩٦٨، حقيبة الثقافة والسياحة. ويتمتع «أرصوي» بخبرة في مجال السياحة، تفوق ٢٥ عاماً، ولديه شركة سياحية والعديد من الفنادق. وزيرة التجارة «روهصار بكجان» المولودة بولاية مانيسا، تخرجت في كلية هندسة الكهرباء بجامعة إسطنبول التقنية، وتولت منصب رئيس لجنة العمل التركي السوري بمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية ٣ مرات، إلى جانب رئيس لجنة العمل التركي الأردني بالمجلس ذاته.

وقبل تعيينها وزيرة للتجارة، كانت تتولى منصب نائب رئيس مجلس السيدات المستثمرات باتحاد الغرف والبورصات التركية.

وزارة العمل والخدمات الاجتماعية والأسرية، كانت من نصيب «زهراء زمرد سلجوق»، المولودة في ولاية أوردو شمالي البلاد سنة ١٩٧٩.

تخرّجت «سلجوق» ابنة وزير الثقافة والسياحة الأسبق «أتيل قوج»، في جامعة بيلكنت من قسم الاقتصاد، وحصلت على شهادة ماجستير في مجال المحاسبة وإدارة المعلومات من جامعة تكساس الأمريكية. وعلمت بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ كمساعدة أبحاث في جامعة تكساس.

وزير التربية «ضياء سلجوق» المولود في العاصمة أنقرة، تخرج في كلية العلوم التربوية بجامعة أنقرة، وتولى منصب عميد كلية التربية بجامعة غازي بالولاية ذاتها.

وخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦، مثل تركيا في المباحثات مع الاتحاد الأوروبي حول فصل العلوم والتربية، إحدى فصول مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد.

إلحاق أهم ١٢ مؤسسة تركية بأردوغان مباشرة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/١٠

نشرت الجريدة الرسمية التركية يوم الثلاثاء، مرسوماً رئاسياً يقضي بإلحاق عدد من مؤسسات الدولة إلى رئاسة الجمهورية.

والمؤسسات التي ألحقت برئاسة الجمهورية هي: رئاسة أرشيف الدولة، مجلس رقابة الدولة، رئاسة الشؤون الدينية، رئاسة الأركان التركية، رئاسة الاتصالات، والأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، وجهاز الاستخبارات، ورئاسة إدارة القصور الوطنية، ورئاسة الصناعات الدفاعية، ورئاسة الاستراتيجية، والميزانية، والصندوق السيادي التركي.

وستقوم هذه المؤسسات بأعمالها وفعاليتها تحت مظلة الرئاسة التركية.

وانتقل نظام الحكم في تركيا من البرلماني إلى الرئاسي، بموجب استفتاء شعبي أجري في أبريل ٢٠١٧ وحصل على أغلبية بسيطة جداً، أعقبه انتخابات رئاسية وتشريعية في ٢٤ يونيو الماضي، فاز بها أردوغان بنسبة ٥٢,٥٩ بالمئة.

وكانت الجريدة الرسمية التركية، نشرت الثلاثاء المرسوم الرئاسي رقم واحد، حول الإدارة الرئاسية، في ظل النظام الرئاسي الجديد، الذي دخل حيز العمل رسمياً الاثنين، مع أداء الرئيس رجب طيب أردوغان، اليمين الدستورية، في البرلمان.

وجاء في المرسوم أنه في حالة فراغ منصب الرئاسة بتركيا لأي سبب يتولى أكبر نواب الرئيس سناً المنصب بالوكالة لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد.

كما عين أردوغان قائد سلاح البر التركي الجنرال ياسر غولر رئيساً لهيئة أركان الجيش الثلاثاء في تركيا خلفاً للجنرال خلوصي آكار الذي عين وزيراً للدفاع.

وكانت الحكومة التركية أصدرت الأحد مرسوماً، بموجب حالة الطوارئ السارية، بفصل أكثر من ١٨٥٠٠ من موظفي الدولة، بينهم قوات من الشرطة والجيش ومعلمين وأكاديميين.

وأوضحت الجريدة الرسمية أن من بين ١٨٦٣٢ جرى فصلهم يوجد ٨٩٩٨ من قوات الشرطة، وذلك للاشتباه في صلتهم بمنظمات وجماعات إرهابية "تعمل ضد الأمن القومي".

ووفقاً للجريدة الرسمية فإنه جرى فصل ٣٠٧٧ من القوات البرية و١٩٤٩ من القوات الجوية و١١٢٦ من القوات البحرية. وأفاد المرسوم بأنه سيتم إغلاق ١٢ نادياً وثلاث صحف وقناة تلفزيونية. وتجدر الإشارة إلى أن من بين الصحف المغلقة صحيفة موالية للكرد.

"أوسع سلطات منذ أتاتورك"

صحيفة التايمز: ٢٠١٨/٧/١٠

ذكرت صحيفة التايمز في مقال لها لوسيندا سميث من أنقرة بعنوان "إردوغان ينضم إلى الاستبداديين بأوسع سلطات منذ أتاتورك". وتقول سميث إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أصبح رسمياً أقوى زعماء تركيا منذ كمال أتاتورك، حيث تولى الرئاسة لفترة جديدة وفق نظام معدل يسمح له بسلطة شبه مطلقة.

وتقول سميث إن أردوغان أدى اليمين القانونية أمام البرلمان وصاحب ذلك تصفيق حار، وذلك بعد ١٥ يوماً من انتخابات تمد رئاسته حتى ٢٠٢٣ وقد تمدها حتى عام ٢٠٢٨، وهو بالفعل قد تولى السلطة على مدى ١٥ عاماً، أولاً كرئيس للوزراء ثم كأول رئيس يتم انتخابه بصورة مباشرة.

وتقول سميث إن فوز أردوغان الأخير، الذي جاء بهامش ضئيل (٥٢,٥ في المئة) مثير للجدل. وتضيف أن أردوغان ييمن على تغذية الإعلام أثناء الدعاية للانتخابات، نظراً لأن الإعلام "تسيطر عليه الدولة أو رجال الأعمال المقربين من أردوغان".

وتقول الصحيفة إن زعماء مستبدين مثل فيكتور أوربان في المجر ونيكولاس مادورو في فنزويلا وفلاديمير بوتين سارعوا بتهنئة أردوغان. وكان رئيس باكستان ورئيس السودان ورئيس الصومال من أول المدعوين في الحفل المقام بمناسبة تنصيبه في القصر الذي بناه في بداية توليه الرئاسة.

وتقول سميث إن النظام التنفيذي الرئاسي الجديد يجعل أردوغان الحكم النهائي لأي قانون جديد يعرض على البرلمان وتمنحه السلطة لإعلان الطوارئ وحل البرلمان. كما يعتقد أنها تهدف للسطرة على الاقتصاد.

من هو فؤاد أوكتاي نائب رئيس الجمهورية في تركيا؟

زمان التركية: ٢٠١٨/٧/١٠

من هو فؤاد أوكتاي؟ بات السؤال الأكثر تداولاً في الشارع التركي منذ إعلان الرئيس رجب طيب أردوغان التشكيله الوزاري في النظام الجديد وتعيين فؤاد أوكتاي نائباً لرئيس الجمهورية.

وكان آخر منصب وصل له فؤاد أوكتاي هو عضوية مجلس إدارة الخطوط الجوية التركية، ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة التركية للاتصالات "ترك تيليكوم"، وهو يجيد اللغة الإنجليزية وأب لثلاثة أطفال.

ولد فؤاد أوكتاي عام ١٩٦٤ في بلدة تشيكيريك التابعة لمدينة يوزجات، تخرج في قسم الإدارة بجامعة تشوكور أوقا عام ١٩٨٥، ثم عمل كموظف الدراسات والأبحاث بالجامعة، عام ١٩٩٠، حصل على درجة الماجستير في مجالات الإدارة وهندسة التصنيع من جامعة "Wayne State" الموجودة في ولاية "Detroit" التي تعتبر مركز مجال تصنيع السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة الدكتوراة في مجال الهندسة الصناعية، وخلال فترة تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية تخصص في مجالات السيارات والاتصالات.

وفي مطلع الألفية الثالثة تخصص في إدارة الأزمات على مستوى الشركات خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا، وتولى منصب رئيس قسم الإدارة بجامعة بيبي كينت، ومنصب مساعد عميد الكلية. وعمل على تقديم الخدمات الاستشارية لبعض الشركات في القطاع الحكومي والخاص. وعمل في بعض هذه الشركات مديراً عاماً ونائب رئيس مجلس الإدارة، وعضو مجلس الإدارة.

وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٢ كُثف فؤاد أوكتاي اهتمامه بقطاع الطيران. وتولى مناصب نائب المدير العام المسؤول عن التخطيط الاستراتيجي وتطوير العمل، وتخطيط الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات، والبيع والتسويق بالخطوط الجوية التركية، وخلال تلك الفترة نفذ مشروعات متنوعة داخل الخطوط الجوية التركية.

وحصل على عضويات مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومجلس الأعمال التركي الإنجليزي، والتركي الألماني، والتركي الإسباني.

وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٦ تولى منصب رئاسة هيئة الإغاثة التركية التابعة لرئاسة الوزراء. وطبق تخصصه في مجال إدارة الأزمات والمخاطر في موضوعات إدارة الكوارث والحالات الطارئة، وعمل على تنسيق الأعمال بين الحكومة التركية وعدد من المؤسسات الدولية.

ومع تولي بن علي يلدريم رئاسة الوزراء تولى اعتباراً من ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٦ منصب استشاري في رئاسة الوزراء وهي وظيفة أتاحت له معرفة أسرار الدولة التركية والمشاركة في أبرز القرارات المتخذه.

وتدخل أوكتاي في إدارة الدولة خلال فترة مقاومة أحداث ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، وتولى التنسيق بين مؤسسات الدولة ضمن تنفيذ عمليتي غصن الزيتون ودرع الفرات التي انطلقت في شمال سوريا على مدار العامين الماضيين.

وخلال الفترة نفسها تولى عدداً من الأعمال من بينها حملات التحول الرقمي للخدمات الحكومية.

وتولى أوكتاي عضوية مجلس إدارة شركة الطيران والصناعات الدفاعية التركية. وآخر منصب وصل له فؤاد أوكتاي هو عضوية مجلس إدارة الخطوط الجوية التركية، ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة التركية للاتصالات "ترك تيليكوم".

أردوغان يعلن «الجمهورية الثانية»... ويتزعمها

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٧/١٠

أدى رجب طيب أردوغان اليمين الدستورية بصفته الرئيس التأسيسي لتركيا الجديدة التي يعتبرها أتباع أردوغان الجمهورية الثانية التي أسدلت الستار على الأولى (التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ بعد حرب الاستقلال ضد بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان حينما احتلت البلاد بعد هزيمة الدولة العثمانية وسقوطها). وقال أردوغان بعد أن أدى اليمين إنه لم يعد رئيس جمهورية، بل هو رئيس دولة. وبدأت مراسم اليمين بمجيء أردوغان إلى البرلمان وسط تدابير أمنية مشددة لم تشهدها العاصمة أنقرة من قبل، وشارك في تأمينة أكثر من ١٠ آلاف من عناصر الأمن والاستخبارات والجيش، كما رافقت المروحيات السيارة التي كانت تقله. وحضر حفل التنصيب عدد من الرؤساء ورؤساء الوزراء من عشرين دولة، فيما اصطف الآلاف من المواطنين على طول الطريق الذي مر منه الرئيس، بعد إغلاق عدد من الشوارع، علماً أن العشرات من الكاميرات في الهواء وعلى الأرض بثت تحركاته على الهواء مباشرة، فيما وضع المئات من القناصة على أسطح البرلمان والقصر الرئاسي والمباني المحيطة.

أما أعضاء البرلمان، عن حزب «الشعب الجمهوري» و«الشعب الديمقراطي»، فبقوا جالسين في مقاعدهم خلال دخول أردوغان البرلمان، إذ سبق لرعيم الحزب الأول، كمال كليجدار أوغلو، أن قال إنهم لن يحترموا «رئيساً ديكتاتورياً». ورفض أوغلو، وزعيمة حزب «الجيد»، مارال أكشانار، تلبية الدعوة للمشاركة في الحفل، فيما لم توجه الدعوة للزعميين المشتركين لـ«الشعب الديمقراطي» للمشاركة. في المقابل، حضر أفراد عائلة الرئيس، نجله بلال وابنته الكبرى سمية وزوجها سلجوق بايراقتار الذي يملك مصنع الطائرات العسكرية المسيرة، وابنته الصغرى أسرا الذي غاب زوجها وزير الطاقة، برات البايراك، إذ كان مكلفاً الاهتمام بالضيوف الأجانب. أيضاً غاب نجله الكبير براق من دون تفسير أو توضيح لذلك، بل تهربت وسائل الإعلام من التعليق على الأمر.

بعد ذلك، غادر أردوغان إلى ضريح أتاتورك ووضع إكليلاً من الزهور، وكتب في سجله الذهبي: «أتمنى من الله تعالى أن يوفقني من أجل خدمة الجمهورية التي أسستها ورفاقتك»، ثم شارك في الاحتفال الشعبي الكبير في القصر الجمهوري، الذي حضره أكثر من عشرة آلاف مواطن، مؤكداً من هناك عزمه وإصراره على «النضال من أجل بناء تركيا جديدة». أيضاً، أطلقت المدفعية ١٠١ طلقة تحية للرئيس الجديد خلال مجيئه إلى القصر، ويسميه أردوغان «الكلية الرئاسية»، إذ استخدم العثمانيون كلمة كلية بمعنى مجمع.

الرئيس المنتخب مجدداً أصدر العديد من المراسيم الرئاسية التي ستحدد مسار المرحلة المقبلة، إذ تم تقليص عدد الوزارات من ٢٢ إلى ١٦، وإلغاء «مجلس الشورى العسكري»، وهو أعلى هيئة عسكرية تقرر ترقيات وتعيينات القيادات. كما ألغي القانون الذي يحدد صلاحيات رئيس الأركان وأصبح تابعاً لأردوغان مباشرة، وتم تغيير اسم «مستشار الاستخبارات الوطنية» إلى رئيس الاستخبارات، وأيضاً تحديد صلاحيات «مجلس الأمن القومي» ومهامه و«المجلس الأعلى للقضاء»، فيما سيختار أردوغان معظم أعضاء المجلس، وأعضاء المحاكم العليا بما فيها «الدستورية».

جاء ذلك، عبرت أوساط المعارضة عن قلقها من السياسات المحتملة للرئيس، قائلة إنه سيكتف نشاطه لإحكام «سيطرته المطلقة على جميع مؤسسات ومرافق وأجهزة الدولة وأهمها الجيش والاستخبارات والأمن والقضاء والاقتصاد... والاستعجال في مساعيه لأسلمة الدولة والأمة التركية». وأضافت أن «أردوغان يخطط للحد من جميع الحريات الديمقراطية ومنع أي نشاط معادٍ له ولنظامه الفردي إن كان ذلك عبر العمل السياسي أو الإعلامي، خصوصاً إذا حاولت وسائل الإعلام انتقاد سياساته الداخلية والخارجية بهدف عرقلة مساعيه لإقامة دولة حزبية، إذ يتحول الجيش والأمن إلى جهازين عقائديين تكون قياداتهما من حزب العدالة والتنمية الحاكم». كما تتوقع المعارضة أن يصدر أردوغان خلال الأيام القليلة المقبلة سلسلة أخرى من المراسيم.

على أي حال، يتأسس أردوغان اليوم أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد بعد أن يصلي مع الوزراء في جامع حج بايرام التاريخي في العاصمة. ومن المتوقع أن يصل في اليوم نفسه الشطر الشمالي من قبرص ليفتح جامعاً كبيراً وكلية للشريعة على رغم اعتراض عدد من الأحزاب والتنظيمات اليسارية التي تتهمه بالعمل على أسلمة الدولة والمجتمع في جمهورية شمال قبرص التركية، وعدد سكانها نحو ٣٥٠ ألفاً. وسيشارك غداً في القمة الأطلسية في بروكسيل، في أول زيارة خارجية له بعد قسمه، حيث يلتقي زعماء الدول الأعضاء الذين لم يشارك أي منهم - وكذلك دول الاتحاد الأوروبي - سوى بلغاريا في حفل تنصيب أردوغان.

وكان الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، الرئيس الأهم الذي حضر الحفل، إذ وصف أردوغان في تغريداته على «تويتتر» بـ«زعيم العالم الجديد». ومن الدول العربية شارك في حفل التنصيب رؤساء السودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال وأمير قطر ورئيس وزراء الجزائر وفلسطين ورئيس البرلمان العراقي إلى جانب رؤساء البوسنة والإكوادور ومولدافيا وباكستان وجمهورية شمال قبرص التركية وغينيا وغينيا بيساو وجورجيا والبوسنة وصربيا وقرغيزيا وزامبيا وغينيا الاستوائية والغابون ومقدونيا وكوسوفو، إضافة إلى رؤساء وزراء وبرلمانات من نحو ٣٠ دولة منهم رئيس وزراء روسيا، ديميتري مدفيديف.

أكثر من ٢٤ مليون ناخب تركي صوتَ ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/١٠

يشكل حوالي ٢٤ مليون ناخب تركي صوتَ ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مصدر أرق وقلق متجددين له.

وتشير ملايين الأصوات التي صوتت لمرشحي المعارضة التركية ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية التي جرت ٢٤ يونيو الماضي في تركيا الذعر لدى أردوغان الذي تمكن من الفوز بنسبة ضئيلة. الأرقام لا تحابي أحداً، كما يقال، وهذه الملايين التي صوتت لمنافسي أردوغان ستوسع دائرتها وستتسبب بخياراتها وستبحث عن سبل لتحقيقها في استحقاقات انتخابية قادمة، بحسب ما يشير مراقبون للشأن التركي. وإذا ما أضيف إليها ما وصف بأنه تلاعب بنسبة ١,٥ في المائة من نسبة الأصوات فإن الوضع سيغدو محرّجاً كثيراً لأردوغان.

وقد بلغ عدد من صوت لمنافسي أردوغان ٢٣ مليون و٧٣٧ ألف و٨٠٤ ناخب في عموم تركيا، من إجمالي من أدلوا بأصواتهم وعددهم: ٥١ مليون و١٩٧ ألف و٩٥٩ ناخب.

وهناك أكثر من ٨ مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت لم يدلوا بأصواتهم في الانتخابات، فإذا ما تمّ تحريض بعضهم على التصويت، أو دفعهم وتشجيعهم لذلك، فإن النتائج قد تتغير بشكل كبير وملحوظ.

وتحظى الانتخابات المحلية والبلدية المزعم إجراؤها في العام القادم بأهمية كبيرة لدى الحكومة والمعارضة معاً، ذلك أن نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية الحاكم انخفضت من قرابة ٤٩ بالمئة إلى ٤٢,٥٦ بالمئة، ما يعني خسارته لعدد كبير من أصوات ناخبيه.

كما أن ملايين الناخبين الراغبين بالتغيير والساعين إليه سيلجؤون إلى بدلاء عن مرشحي حزب العدالة والتنمية الحاكم، ويمكن أن تلعب الانتخابات المحلية القادمة دوراً كبيراً في التهيئة لتوحيد الصفوف من قبل المعارضة، وإمكانية الاتفاق على مرشح واحد يواجه أردوغان وحتى أن يغلبه، باعتبار أن الفارق بين المصوتين له وضده قريب جداً. وقد سارع حزب العدالة والتنمية إلى محاولة تنظيم صفوفه، وعقد مؤتمر عام قريب له، ليتمكن من لملمة خسارته لنسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية.

وقد فاز الرئيس رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية في ٢٤ يونيو بأغلبية ٥٢,٥٩ في المائة، وفقاً لما ذكره سعدي غوفين رئيس اللجنة العليا للانتخابات أمس الأربعاء.

وقال غوفن إنه من أصل ٤٦٩,٣٦٧,٥٩ ناخباً مسجلاً، أدلى ٥١,١٩٧,٩٥٩ بأصواتهم للانتخابات الرئاسية، ما يعني أن نسبة المشاركة بلغت ٨٦,٢٤ بالمائة.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٨٦,٢٢ في المائة.

رجب طيب أردوغان، حصل على ٢٦ مليوناً و٣٣٠ ألفاً و٨٢٣ صوتاً ما نسبته (٥٢,٥٩ بالمائة) في الانتخابات الرئاسية، بحسب النتائج النهائية.

وحصل منافس أردوغان، محرم إينجه، بنسبة ٣٠,٦٤ في المائة، بأصوات من ١٥,٣٤٠,٣٢١ شخص.

وحصل زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي صلاح الدين دميرطاش على ٨,٤٠ في المائة من الأصوات من ٤,٢٠٥,٧٩٤ نسمة.

وصوت ما مجموعه ٣,٦٤٩,٠٣٠ شخصاً (٧,٢٩٪) لصالح زعيم حزب الصالح، ميرال أكشينا. كما حصل زعيم حزب السعادة تمل كرم الله أوغلو على ٠,٨٩ في المئة من ٤٤٣,٧٠٤ من الأصوات بينما حصل رئيس حزب الوطن دوجو برينجك على ٩٨,٩٥٥ من الأصوات (٠,٢٠ في المئة).

سارع حزب العدالة والتنمية إلى محاولة تنظيم صفوفه، ليتمكن من لملمة خسارته لنسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية.

سارع حزب العدالة والتنمية إلى محاولة تنظيم صفوفه، ليتمكن من لملمة خسارته لنسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية.

وقد أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات التركية سعدي غوفن، النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في ٢٤ يونيو المنصرم.

وأشار غوفن، في مؤتمر صحفي، إلى أن مرشح حزب العدالة والتنمية الحاكم، الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، حصل على ٢٦ مليوناً و٣٣٠ ألفاً و٨٢٣ صوتاً ما نسبته (٥٢,٥٩ بالمائة) في الانتخابات الرئاسية، بحسب النتائج النهائية.

وأضاف غوفن، أن مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض محرم إينجه، حصل على ما نسبته ٣٠,٦٤ بالمائة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، تلاه مرشح حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش، على ٨,٤٠ بالمائة، ثم مرشحة حزب "الصالح" مرال أكشينا، على ٧,٢٩ بالمائة، ومرشح حزب السعادة، تمل كرم الله أوغلو، على ٠,٨٩ بالمائة، وأخيراً مرشح حزب الوطن دوجو برينجك، على ٠,٢٠ بالمائة.

وأوضح أن "العدالة والتنمية" حصل على ٤٢,٥٦ بالمائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية بحسب النتائج النهائية، و"الحركة القومية" على ١١,١٠ بالمائة، و"الشعب الجمهوري" على ٢٢,٦٥ بالمائة، و"الشعوب الديمقراطي" على ١١,٧٠ بالمائة، و"الصالح" على ٩,٩٦ بالمائة.

ووفقاً للنتائج النهائية للانتخابات البرلمانية، حصد حزب "العدالة والتنمية" ٢٩٥ مقعداً في البرلمان (المؤلف من ٦٠٠ مقعداً)، و"الشعب الجمهوري" ١٤٦، و"الشعوب الديمقراطي" ٦٧، و"الحركة القومية" ٤٩، وحزب "الصالح" ٤٣، بحسب ما أعلنه غوفن.

كان تصويت ٢٤ يونيو بمثابة تحول في تركيا إلى نظام حكم رئاسي تنفيذي، مما أدى إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء، من بين تغييرات أخرى.

وقد نقلت الأناضول أمس تسلم رئيس البرلمان التركي إسماعيل قهرمان، أمس الأربعاء، وثيقة فوز الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية، من رئيس اللجنة العليا للانتخابات سعدي غوفن.

وجرى تسليم الوثيقة في مكتب قهرمان بمبنى البرلمان في العاصمة أنقرة.

واحتوت الوثيقة على عبارة، "انتخب رجب طيب أردوغان، الرئيس الـ١٣ لتركيا في الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١٨".

وخلال اللقاء، أوضح قهرمان أن البلاد تحولت إلى النظام الرئاسي عبر التعديلات الدستورية وأن أردوغان بات أول رئيس في هذا النظام، معرباً عن أمانيه لأردوغان بالنجاح في منصبه. وقال "سنواصل الطريق مع الديمقراطية، وستدار الجمهورية التركية بشكل أقوى ومستقر عبر النظام الجديد، وإن شاء الله سنصل إلى أهدافنا".

السلطان يثبت حكمه المطلق

النظام الرئاسي يُدخل تركيا عهد الحكم الفردي

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٧/١٠

بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رسمياً، الاثنين، ولاية رئاسية جديدة من خمس سنوات بصلاحيات واسعة في ظل نظام رئاسي جديد يمنح أردوغان صلاحيات مطلقة، إلا أنه مع ذلك يتطلع بقلق إلى الملايين من الأصوات التي ذهبت لمرشحي المعارضة التركية في الانتخابات الرئاسية كما الأصوات التي خسرها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية.

وبعد أن أدى اليمين عرض أردوغان حكومته الجديدة التي أسقط منها منصب رئيس الوزراء. ودمج وزارات عدة مثل وزارة الشؤون الأوروبية التي أصبحت جزءاً من وزارة الخارجية.

وبموجب هذه التعديلات الدستورية، التي نجح أردوغان في تمريرها بأغلبية ضعيفة خلال استفتاء أبريل ٢٠١٧، يُلغى منصب رئيس الوزراء ويختار الرئيس بنفسه حكومته وينظم الوزارات ويقلل موظفي الحكومة وكل ذلك دون موافقة البرلمان. ويشير خبراء ومحللون في موقع "أحوال تركية" إلى أنه لم يكن غريباً ولا مفاجئاً أن يحصل حزب العدالة والتنمية على مناصب مرموقة في الحكومة الجديدة، مشيرين إلى أن الأمر يتعلق بالمقرئين جدا من الرئيس وبالأخص صديقه الشخصي بن علي يلدريم، آخر رئيس وزراء لتركيا.

ونقلت وسائل الإعلام التركية أن أردوغان عوض يلدريم عن رئاسة الوزراء برئاسة البرلمان، حيث أعلن حزب العدالة والتنمية ترشيح رئيس الوزراء بن علي يلدريم، لمنصب رئاسة البرلمان التركي في دورته التشريعية الـ٢٧. وبالتزامن مع التعيينات الحكومية، انطلقت حملة اعتقالات جديدة، شملت إلى حد يوم الأحد الماضي أكثر من ١٨ ألف شخص معظمهم من الجنود والشرطة الذين أقيلا بموجب مرسوم دستوري قدم على أنه الأخير في ظل حال الطوارئ التي أعلنت غداة محاولة الانقلاب الفاشل في صيف ٢٠١٦.

ويثير استحواد أردوغان على كل السلطات مخاوف المتابعين في تركيا، حيث أكدت أستاذة العلوم السياسية في الجامعة التقنية للشرق الأوسط في أنقرة إيسي آياتا أن الرئيس التركي "سيحظى الآن بدعم مؤسساتي وقانوني للسيطرة على كل شيء تقريباً".

ورغم أريحية الصلاحيات الواسعة التي بيد أردوغان عقب الاستفتاء، فإنه سيصطدم حتماً بانزعاج ومعارضة الملايين من الأصوات التي ذهبت لمرشحي المعارضة التركية في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم ٢٤ يونيو الماضي في تركيا.

وفي الانتخابات التشريعية فاز حزب العدالة والتنمية بـ٢٩٥ مقعداً من أصل ٦٠٠ فيما حصل حليفه الحزب القومي على ٤٩ مقعداً، ما يعني أن الحزب الحاكم لا يتمتع بالغالبية بمفرده وعليه أن يعول على تأييد حليفه للسيطرة على البرلمان.

ويشير خبراء إلى أن الأرقام لا تحابي أحداً، والـ٢٤ مليون ناخب تركي الذين صوتوا لفائدة منافسي أردوغان سيوسعون دائرة المعارضة وسيدفعونها للتشبث بخياراتها وسيبحثون عن سبل لتحقيقها في استحقاقات انتخابية قادمة، بحسب ما يشير مراقبون للشأن التركي. وإذا ما أضيف إليهم ما وصف بأنه تلاعب بنسبة ١,٥ بالمئة من نسبة الأصوات، فإن الوضع سيغدو محرجاً كثيراً لأردوغان.

وبلغ عدد من صوت لمنافسي أردوغان ٢٣ مليوناً و٧٣٧ ألفاً و٨٠٤ من الناخبين في عموم تركيا، من إجمالي من أدلوا بأصواتهم وعددهم ٥١ مليوناً و١٩٧ ألفاً و٩٥٩ ناخباً. وهناك أكثر من ٨ مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت لم يدلوا بأصواتهم في الانتخابات، فإذا ما تم تحريض بعضهم على التصويت أو دفعهم وتشجيعهم على ذلك، فإن النتائج قد تتغير بشكل كبير وملحوظ.

وتحظى الانتخابات المحلية والبلدية بأهمية كبيرة لدى الحكومة والمعارضة معاً، ذلك أن نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية الحاكم انخفضت من قرابة ٤٩ بالمئة إلى ٤٢,٥٦ بالمئة، ما يعني خسارته لعدد كبير من أصوات ناخبيه.

كما أن الملايين من الناخبين الراغبين في التغيير والساعين إليه سيلجأون إلى بدلاء عن مرشحي حزب العدالة والتنمية الحاكم، ويمكن أن تلعب الانتخابات المحلية القادمة دوراً كبيراً في التهيئة لتوحيد الصفوف من قبل المعارضة، وإمكانية الاتفاق على مرشح واحد يواجه أردوغان وأن يغلبه حتى، باعتبار أن الفارق بين المصوتين له وضده قريب جداً.

حكومة أردوغان: مجلس إدارة شركة مساهمة

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٧/١١

حسني محلي - إسطنبول | بعد الحفل الكبير الذي أقيم في البرلمان وبعد ذلك في القصر الجمهوري وسط أجواء عثمانية ودينية، أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان تشكيلته الوزارية الأولى بعد تحول النظام إلى رئاسي. وكان التعليق المشترك لأوساط المعارضة أن «هذه ليست حكومة بل مجلس إدارة شركة مساهمة يملكها أردوغان ويتأسس هيئتها التنفيذية». فقد تم تعيين بيرات البيرق، زوج ابنة أردوغان، وزيراً للمالية والخزانة، ليكون المسؤول الوحيد والمطلق عن جميع الأجهزة والمؤسسات المالية والاقتصادية، بما فيها الخزانة والمصرف المركزي، فيما سيكون إعداد ميزانية الدولة من صلاحيات الرئيس مباشرة. كما تم تعيين محمد آرسوي وزيراً للسياحة والثقافة، وهو صاحب شركات وفنادق ومؤسسات سياحية وكازينو، في الشطر الشمالي من قبرص. وقالت وسائل الإعلام إن آرسوي مقرب من أردوغان ونجله بلال، وهو شريك ومساهم في العديد من الفعاليات التجارية والأنشطة التي يتبناها الرئيس. كذلك قام الأخير بتعيين فخر الدين كوبا وزيراً للصحة، وهو صاحب شركة «مديبول» التي تملك العديد من المستشفيات. وتقول الأوساط الإعلامية إن كوبا مقرب من السيدة الأولى أمينة أردوغان، وهو من أقاربها.

وتم تعيين زهراء سلجوق وزيرة للعمل والخدمات الاجتماعية وشؤون العائلة، وهي كانت رئيسة فرع أنقرة لجمعية «المرأة والدين والديموقراطية» التي تتأسسها ابنة أردوغان، سمية، وتتبناها السيدة الأولى أمينة. وتم اختيار روهسار باكجان وزيرة للتجارة، بعد أن شغلت العديد من المناصب، بما فيها رئيسة مجلس رجال الأعمال التركي - السوري، قبل عام ٢٠١١، وشغلت العديد من المناصب في اتحاد الغرف والروابط المهنية، المقرب جداً من الرئيس. وفوجئ الجميع بتعيين كبير باكمير وزيراً للزراعة، لكون شقيقه معتقلاً بتهمة العلاقة مع رجل الدين فتح الله غولن. وقدم رئيس الأركان خلوصي أكار استقالته من منصبه ليتم تعيينه وزيراً للدفاع، إذ ستتعلم له رئاسة الأركان فيما سيكون هو تابعاً بشكل مباشر لأردوغان، الذي منحه هذا المنصب بسبب موقفه الداعم له خلال محاولة الانقلاب الفاشلة، وذهابه بصحبة المتحدث باسم القصر الرئاسي إبراهيم قالن لزيارة الرئيس السابق عبد الله غول، لإقناعه بعدم الترشح لمنصب الرئاسة باسم أحزاب المعارضة.

وحافظ وزير الداخلية سليمان صويلو، ذراع أردوغان الطويلة داخل المؤسسة الأمنية على منصبه، وهو المعروف بعدائه الشديد لأحزاب المعارضة، وعلى رأسها «الشعب الجمهوري». وكان سبق لصويلو أن هدد وتوعد قيادات حزب «الشعوب الديموقراطي»، ووصفهم بأنهم إرهابيون لعلاقتهم بحزب «العمال الكردستاني» المحظور. ومعروف عن صويلو أنه كان حتى عام ٢٠١٦ من ألد أعداء أردوغان، حاله حال زعيم «الحركة القومية» دولت بهشتلي، الذي لولا دعم حزبه لأردوغان، لما فاز في انتخابات الرئاسة. كذلك بقي مولود جاويش أوغلو وزيراً للخارجية، وعبد الحميد غول وزيراً للعدل، وتم تعيين كبير مستشاري أردوغان، مصطفى وارانك، وزيراً للصناعة والتكنولوجيا، وضياء سلجوق، وهو صاحب مجموعة من المدارس الخاصة، وزيراً للتربية والتعليم، على أن يكون المنصب الأهم لفؤاد أوقطاي، الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، فهو صديق أردوغان منذ أن كان رئيساً لبلدية إسطنبول.

ولم يوفر الرئيس أردوغان وقتاً للبدء بإصدار مراسيم تشريعية، إذ تم تعديل أحد بنود نظام إدارة الجامعات، فلم يعد بالضرورة أن يكون رئيس الجامعة، المعين من قبل أردوغان، بروفيسوراً. كما لم يعد بالضرورة أن يكون قضاة المحاكم الإدارية من السلك القضائي. وتم إلغاء مديرية الإعلام التي كانت تابعة لرئيس الوزراء والمختصة بقضايا الإعلام الداخلي والخارجي، بما في ذلك منح البطاقات الصحافية، وتم ربطها باسم جديد، بالرئيس أردوغان مباشرة،

ليقرر بنفسه لمن ستمنح البطاقة الصحافية منذ الآن. وتتوقع أوساط المعارضة لأردوغان أن يتخذ قرارات ومراسيم تباعاً، ليحدد بها صلاحياته وصلاحيات الأجهزة التابعة له.

هذا ويشارك أردوغان، اليوم، بصفته الرئيس الجديد لتركيا الجديدة، في قمة «حلف شمال الأطلسي» في بروكسل، حيث سيلتقي مع قادة الدول الأعضاء، الذين لم يشارك أي منهم - باستثناء الرئيس البلغاري - في مراسم تنصيبه في أنقرة. ومن المتوقع لأردوغان أن يلتقي مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على هامش القمة، ويبحث معه الملف السوري، وبشكل خاص التنسيق والتعاون المشترك في منبج، ولاحقاً شرق الفرات، وسط معلومات تنقلها أوساط دبلوماسية، وتتوقع أن يعبر ترامب بشكل واضح لأردوغان عن اعتراضه على صفقة منظومة صواريخ «إس ٤٠٠» الروسية.

أردوغان.. الديمقراطية مثل القطار الذي تترجل منه بعد بلوغ وجهتك

صحيفة "ذا هيل" الأمريكية؛ ٢٠١٨/٧/١١

تشكل إعادة انتخاب أردوغان رئيساً لتركيا نبأً سيئاً لتركيا والغرب معاً. هكذا افتتح ماثيو هييمان، باحث زائر في معهد الأمن القومي التابع لكلية الحقوق في جامعة جورج مايسون في ولاية فيرجينيا، مقاله في صحيفة "ذا هيل" الأمريكية، مشيراً إلى أن أردوغان يملك اليوم صلاحيات أكبر مما تمتع به أي رئيس في التاريخ التركي الحديث، إذ بات بإمكانه إصدار مراسيم تنفيذية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعيين عدد من نواب الرئيس وقضاة المحكمة العليا.

على أمريكا الاعتراف بأن تركيا لم تعد حليفاً أهلاً للثقة، وهذا يعني أن يقتصر تعاون الولايات المتحدة مع تركيا على ميادين محدّدة، كمحاربة داعش والإرهاب الراديكالي الإسلامي وستسمح التعديلات الدستورية لأردوغان بالترشح مرة ثانية للانتخابات الرئاسية، الأمر الذي قد يخول له البقاء في منصبه حتى ٢٠٢٨. لقد استخدم أردوغان صناديق الاقتراع للحكم كمستبد. يجب ألا يكون ذلك مفاجأة لأن أردوغان شبه الديمقراطية بقطار تترجل منه حين تصل إلى وجهتك النهائية.

ماتت الصحافة الحرة في تركيا وأُسكت الإعلام المعارض. يُسيطر حزب العدالة والتنمية على الإعلام الرسمي الذي تصرف مثل متحدث رسمي باسمه خلال الحملة. لم يُسكت المعارضون السياسيون وحسب بل أودع عدد منهم السجن. حل زعيم حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكردي في المرتبة الثالثة وهو الذي خاض حملته من السجن. ويقول مع برلمانيين آخرين من الحزب نفسه إنهم معتقلين بناءً على تهمة سياسية.

حكم سيئ.. واقتصاد سيئ

نُظمت الانتخابات الرئاسية واستفتاء ٢٠١٧ في ظل حال الطوارئ التي بدأت بعد محاولة الانقلاب سنة ٢٠١٦. ومنذ ذلك الحين، سجن أردوغان ٥٠ ألف شخص وطرد أكثر من ١٠٠ ألف موظف.

يتزامن سوء حكم أردوغان مع سوء إدارة الاقتصاد. ومنذ انتخابه رئيساً للبلاد في ٢٠١٤ فقدت الليرة التركية ٥٦٪ من قيمتها مقابل الدولار. وتبلغ الأرقام الرسمية للتضخم ١٠,٢٪ سنوياً لكن الخبراء يعتقدون أن النسبة الحالية تبلغ ٣٩,٢٪ سنوياً.

ولحماية الليرة، ارتفعت نسب الفائدة إلى ١٧,٧٥٪. ومع أن تركيا تمتعت بنمو وصل إلى ٧٪ السنة الماضية، يقول محللون إن سبب ذلك يكمن في المشاريع الضخمة للبنى التحتية في وقت يبلغ فيه عجز الميزانية أرقاماً عالية.

إن تصرفات وخطابات أردوغان الشعبوية تُرجح رفض خطوات التكنوقراط لتحسين الوضع الاقتصادي الذي يدفع احتمال استمرار تدهوره إلى توقع أن يقوم أردوغان بما يقوم به جميع المستبدين، السعي إلى المزيد من السلطة.

تشكيكه في الغربيين

بغض النظر عن أن بلاده عضواً في حلف شمال الأطلسي، أظهر أردوغان القليل من الاهتمام بتحسين العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة. يعتقد أردوغان أن الاتحاد الأوروبي منع تركيا من الانضمام إليه بطريقة غير منصفة. ويمتعض أردوغان من الأمريكيين بسبب انتقاداتهم لحملة القمع التي شنّها بعد الانقلاب ورفضهم تسليمه الداعية فتح الله غولن وتنسيقهم مع الميليشيات الكردية التي تحارب داعش، والتي يصنّفها منظمة إرهابية. وبدل التطلع غرباً، بدت الجهود الدبلوماسية التركية منصبة على روسيا وإيران. فمن الأولى، وافق الرئيس التركي على شراء منظمة أس-٤٠٠ الصاروخية الدفاعية. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أول الرؤساء الأجانب الذين هنأوا أردوغان على فوزه.

تتفق تركيا وإيران على معارضتهما للکرد. وأرسلت تركيا قوات إلى قطر، بعدما عزلت السعودية وحليفاتها الدوحة دبلوماسياً بسبب دعمها لإيران. وتركيا زبون ضخم للنفط والغاز الإيرانيين، في خرق للعقوبات الأمريكية. لم تعد أهلاً للثقة

يؤكد هيمان أنه يجب على أمريكا الاعتراف بأن تركيا لم تعد حليفاً أهل ثقة، وهذا يعني أن يقتصر تعاون الولايات المتحدة مع تركيا على ميادين محددة، مثل محاربة داعش والإرهاب الراديكالي الإسلامي وربما اتفاقات شبيهة بتلك التي توصلنا إليها حول منبج. وأضاف أن على المقاربة الجديدة أن تتضمن رداً حازماً على خطوات تركيا السلبية، مثل تعليق مبيعات أف-٣٥ إذا أكملت تركيا شراء أس-٤٠٠ من روسيا. وعلى المدى الطويل، يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في تسليط الضوء على استبداد أردوغان ودعم منظمات المجتمع المدني التي تريد ديموقراطية حقيقية في تركيا.

وزير دفاع تركيا الجديد خلوصي أكار: نهدف لإنهاء المشاكل مع جيراننا

موقع صحيفة (زمان التركية)؛ ٢٠١٨/٧/١١

. استلم خلوصي أكار أول وزير الدفاع بالنظام الرئاسي مهامه من سلفه نور الدين جانكيلي. وقال خلوصي أكار إن تركيا ستتبع سياسة "عدم المشاكل" مع الجيران، وأوضح: "نحن نتمنى أن يعم جو السلم والصداقة مع جيراننا ونتمتع بعلاقات جوار حسنة." وتابع أكار حديثه قائلاً، لكن في الوقت نفسه سنقول في المستقبل كما كنا نقول في الماضي إننا لن نسمح بوقوع أي ضرر ضد شعبنا الأصيل. أشكركم على دعمكم لقواتنا المسلحة وجيشنا في القيام بمهمته على أحسن وجه. كما أنني أقدم تحياتي وتشكراتي لرئيس جمهوريتنا الموقر. وأبدأ مباشرة وظيفتي الجديدة، قائلاً كما قلت حينما بدأت مهام كرئيس الأركان عام ٢٠١٥ "أسأل الله ألا يجعلني أندم على ما أقوم بفعله." وأشكركم شكراً جزيلاً.

الجيش التركي.. من أتاتورك لأردوغان

dw : ٢٠١٨/٧/١١

يعتبر الجيش التركي من أقدم الجيوش في العالم، عرف تحولا مفصليا في أدواره إبان فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك الذي برز جنرالا قويا ومنتصرا مع رفاقه العسكر الذين صاغوا إطار الحياة السياسية للبلاد وفق مزاج الجيش بعقيدته الأتاتورية، التي تعني حماية النظام العلماني ضد كافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية، وعلى أساس قوي من الشعور القومي الذي كان الجيش رمزاً له. وقد التزم جنرالات الجيش بعد وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨ بنفس المبادئ، حيث كان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية خلال فترة حكم عصمت إينونو الذي خلف أتاتورك في رئاسة الجمهورية حتى عام ١٩٥٠، عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية بإذن من جنرالات الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل عند اللزوم، وضمن هذا السياق نفذ الجيش التركي عدة انقلابات عسكرية.

القدرات العسكرية

يبلغ عدد جنود الجيش التركي نحو ٦٧٠ ألفاً، وتشكل القوات البرية عموده الفقري، وتضم حوالي ٣١٥ ألف فرد، ويعد بذلك ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد الجيش الأمريكي. تتوفر القوات البرية على نحو ٤٣٠٠ دبابة، وحوالي ٧٥٥٠ ناقلة حربية، إلى جانب أنظمة إطلاق صواريخ إلى جانب مجموعة من القواعد العسكرية الجوية التركية.

وقد تأسست قواته الجوية عام ١٩١١، وتضم حوالي ستين ألف جندي، ويصل عدد طائراتها إلى أكثر من ٩٠٠ طائرة بينها طائرات قتال واعتراض، وطائرات هجومية، وطائرات نقل عسكري، وطائرات تدريب، إلى جانب مروحيات هجومية، وطائرات بدون طيار. أما القوات البحرية فتضم نحو ٤٨٦٠٠ فرد، ولديها ٢١٢ سفينة، و٥١ طائرة، إلى جانب فرقاطات وغواصات بحرية، إلى جانب كاسحات ألغام. يوجد مقر قيادتها قرب مدينة إزمير.

قوات موازية

لدى تركيا خفر للسواحل تأسس عام ١٩٨٢ ويضم حوالي ٥٥٠٠ فرد، ولديه حوالي ١٤ طائرة هليكوبتر، وثلاث طائرات حربية. أما قوات الدرك فقد أنشئت عام ١٨٤٦، وتضم حوالي ٢٧٦ ألف عنصر، ولديها نحو ١٥٠٠ عربة وتجهيزات مصفحة وحوالي ستين طائرة هليكوبتر.

وحرص الجيش التركي على إنشاء قوات خاصة منذ ١٩٩٢ وتتبع مباشرة لقائد الأركان العامة. وتضم تلك القوات نخبة الجنود. ويتلقى المرشحون لولوج صفوفها برنامجاً تدريبياً قاسياً ومكثفاً لمدة ثلاث سنوات.

انقلابات عسكرية

تورط الجيش التركي في عدة انقلابات عسكرية، كان أولها يوم ٢٧ مايو/أيار ١٩٦٠ عندما أطاح بحكومة عدنان مندريس الذي أعدم لاحقا.

وقاد انقلابا ثانيا في مارس/آذار ١٩٧١، وثالثا يوم ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠. كما نظم انقلابا رابعا في فبراير/شباط ١٩٩٧ أطاح بحكومة نجم الدين أربكان. وحاول الانقلاب على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦ إلا أن المحاولة فشلت بعد خروج الأتراك للشارع. حكومة أردوغان

عرفت علاقات الجيش مع المجال السياسي تحولا مفصليا بعد مجيء حكومة أردوغان التي أدخلت تعديلات جوهرية على دور الجيش، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- تقليص عدد العسكر داخل مجلس الأمن القومي إلى خمسة مقابل تسعة مدنيين.
- قرارات مجلس الأمن القومي لم تعد ملزمة.
- الأمين العام للمجلس مدني ويتبع لرئيس الوزراء.
- إخضاع تصرفات الجيش لمراقبة البرلمان.

وفي عام ٢٠١٣، أقر البرلمان التركي تعديلا على عقيدة الجيش يقضي بأن الجيش يدافع عن المواطنين ضد التهديدات الخارجية، وذلك عوضا عن العقيدة السابقة التي تقول إن الجيش يحمي العلمانية في تركيا.

استيراد وتصدير الأسلحة

يحصل الجيش التركي على أسلحته من دول بينها الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والصين، وروسيا، والنرويج، والسويد.

كما تصدر تركيا الأسلحة إلى دول من بينها إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا ورواندا.

وفي عصره الحديث، شارك الجيش التركي في الحرب العالمية الثانية، وحرب قبرص عام ١٩٧٤، إلى جانب معاركه الطويلة مع حزب العمال الكردستاني.

فمنذ ١٩٨٤ دخل الجيش التركي في حرب مفتوحة مع عناصر الحزب، وكانت سنوات الثمانينيات والتسعينيات الأكثر دموية بين الطرفين إذ سقط خلالها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى.

وبعد مفاوضات مكثفة بين الاستخبارات التركية وزعيم الحزب عبد الله أوجلان، نجح الطرفان في

مارس/آذار ٢٠١٣ في الوصول إلى اتفاق أعلن على إثره حزب العمال الكردستاني وقفا لإطلاق النار عقب دعوة وجهها إليه أوجلان.

تذكر تقارير إعلامية أن الميزانية السنوية للجيش التركي تبلغ حوالي ١٨ مليار دولار، ليحتل بذلك الرتبة ١٥ عالميا على مستوى الإنفاق العسكري.

الحرب ضد تنظيم الدولة

أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في أواخر أغسطس/آب ٢٠١٥ أن تركيا أصبحت جاهزة للمشاركة في الغارات الجوية التي يشنها التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. كما قال وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو أن أنقرة وقعت اتفاقا يتيح ضم الطائرات الحربية التركية إلى منظومة القيادة الجوية "إي تي أو" التي تشرف على غارات التحالف وتنسقها.

قائمة أعداء أردوغان يمكن أن تصبح بلا نهاية

روسيا اليوم : ٢٠١٨/٧/١١

تحت العنوان أعلاه، كتب إيغور سوبوتين، في "نيزافيسيميا غازيتا"، حول دخول تركيا رسميا تحت شكل الحكم الرئاسي، والتوجس من إفراط أردوغان في استخدام سلطاته الكبيرة الجديدة. وجاء في المقال: تنصيب رئيس الدولة التركية رجب طيب أردوغان، علامة على انتقال البلاد من شكل برلماني إلى رئاسي للحكم. عشية حفل تنصيب أردوغان، أفادت الصحافة التركية الرسمية بإقالة حوالي ١٨ ألفا من موظفي الخدمة المدنية التركية، من بينهم ٩٠٠٠ شرطي و ٦٠٠٠ عسكري و ١٠٠٠ من موظفي وزارة العدل.

في أوساط الخبراء التركية، يرون أن أردوغان بعد إعادة انتخابه، سيقوم بمزيد من تعزيز سلطته. "هذا يرجع إلى عدة عوامل"، كما قال دكتور العلوم السياسية، كريم هاس، لـ "نيزافيسيميا غازيتا". وأضاف: "فأولا، أظهرت نتائج الانتخابات أن جزءا كبيرا من المجتمع لا يشاطر قيادة البلاد نهجها في السياسة الداخلية والخارجية. بالنسبة أنقرة، هذا يعني الحاجة إلى "شيطنة" من المجتمع في نظر الجزء الآخر، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز السلطة في يد أردوغان" ثانيا، باتت لمفهوم "المعارضة" تفسيرات واسعة جدا في تركيا، تماما كما تجاوز مفهوم "الإرهاب" و "الإرهابي" معانيهما المعروفة بعد عامين من الانقلاب".

ووفقا لهاس، فالمعارضة في فهم السلطات التركية، اليوم، لا تنحصر في ممثلي القوى السياسية التي دخلت في جدال مفتوح مع أردوغان. فقال: "معارضة السلطات اليوم، هي أيضا ممثلو المجتمع المدني المشتبه في ضلوعهم في ما يسمى بالأنشطة الإرهابية- مشيرا إلى الاتهامات الأخيرة الموجهة ضد ١٨ ألف شخص- هؤلاء هم ممثلو الأوساط الأكاديمية والمعلمين والأطباء وموظفي البعثات الدبلوماسية والصحفيين، وكذلك العاملين في وكالات إنفاذ القانون والجيش والشرطة. فمنذ إعلان حالة الطوارئ في البلاد، بلغ عدد المواطنين المسرحين للاشتباه في صلاتهم بـ "الإرهابيين" قرابة ٢٠٠٠٠٠".

وختم الباحث التركي، بالقول: "صيغة الحكم الرئاسي نفسها ذات طبيعة نظام حالة طوارئ، بصرف النظر عن الحديث عن عدم تمديد الأخيرة. وهذا يمكن أن يشير إلى سياسة قادمة لتعزيز السلطة".

نافذة الحل في تركيا

*خليل حسن

pyd : ٢٠١٨/٧/١١

تكمّن الحقيقة في الاعتراف بأن القضية الكردية هي الأساس في التحول العام نحو الديمقراطية في السياسة التركية، من هنا فإن استمرار العزلة المفروضة على قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان منذ ١٩ عام من قبل النظام الفاشي في تركيا، لن تثمر في وضع أي حل للقضايا والأزمات التي تعصف بتركيا، فمنذ اعتقال المفكر والفيلسوف وصاحب نظرية الأمة الديمقراطية وعزله عن العالم الخارجي لم تخف وتيرة العنف تجاه الشعب الكردي سواء في تركيا أو في سوريا والعراق وايران، ومنذ استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا وإلى يومنا هذا وضع هذا الحزب في أولوياته القضاء على أي منبر ديمقراطي وسد كل المنافذ التي من شأنها أن تفسح المجال أمام مسار حل القضية الكردية وفق الأسس والمبادئ الديمقراطية، كونها الأساس في حل مجمل القضايا والأزمات المستعصية منذ عقود ليست في تركيا وحدها بل في عموم الشرق الأوسط، وبالرغم من أن الدولة التركية تعلم جيداً بأن القضية الكردية لا يمكن حلها من دون العودة إلى إمراي حيث خارطة الطريق، من هنا كان الأجدر بالنظام التركي البحث عن سبل التواصل حول وضع صيغة مناسبة لمناقشة خريطة الحل بدلاً من أن يسير بالاتجاه المعاكس بفرض العزلة وتشديدها على المفكر الكردي عبدالله أوجلان.

تفاعل الجميع خيراً وبخاصة الكرد بالوعود التي أطلقها أردوغان وبصعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا بداية "٢٠٠٩"، لكن ما إن تشبث الحزب ورئيسه بالحكم حتى تحول مساره إلى الانتقام والتنكيل، وما كانت وعود وتحركات أردوغان وداوود أوغلو سوى شعارات لكسب الرأي الكردي العام وغطاء لتمير سياسات السلطة واختار حزب العدالة والتنمية طريق سابقه لتثبيت قوته، وبعدها أحكم قبضته على الدولة متخذاً الاستبداد الناعم في البداية لينتقل فيما بعد بنظام ديكتاتوري قمعي أشد مكرراً وخداعاً من سابقه. لقد تبين بأنه -أي أردوغان- يعمل على إضعاف السيطرة العلمانية - العسكرية على البلاد منذ عقود، فالاعتقالات وتسريح ومحكمة قواد الجيش وحتى انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ كل ذلك هو جزء من سياسة بسط السلطة وتثبيت دعائم الديكتاتورية. مع بداية المرحلة الجديدة من الفوضى التي سادت المنطقة كان للدولة التركية الدور الأبرز فيها في وقت كان بمقدور النظام الحاكم النأي عن هذه الأزمة والفوضى العارمة بترتيب بيته وحل قضاياها الداخلية بالوسائل الديمقراطية لا أن يعمل على حبال الفوضى والأزمات الدولية والإقليمية وبالتالي فتح البلاد أمام وسائل الإرهاب والأزمات الاقتصادية والسياسية لدرجة لم يعد بمقدور النظام الحاكم التراجع، لا بل أقحم البلاد في عمق الأزمات التي تعصف بالمنطقة والعالم، والتي بدورها سيحدد مصير تركيا كدولة في المستقبل القريب خاصة وأنها تمر بمرحلة مفصلية.

على الحكومة التركية والعالم التيقن بفشل حكومة حزب «العدالة والتنمية» في سياساتها المتعلقة بالقضية الكردية لأسباب عديدة.

الحقيقة الجلية تكمن في عدم استطاعة أردوغان في التخلص من الذهنية الطورانية القومية الاسلامية التي تناوبت على حكم الجمهورية التركية منذ تأسيسها وحتى يومنا الراهن بكل بساطة.

إن عدم اعتراف حكومة العدالة والتنمية بفسلها وسوء إدارتها لمسار حل القضية الكردية عبر مسار السلام الذي انطلق من إمراي كان السبب الأبرز في التحول الاستبدادي كردة فعل انتقامية على عجزها في التخلص من ذهنية الإنكار والإبادة المتجذرة في العقل التركي الطوراني.

بهذه العقلية اتبع نظام العدالة والتنمية سياسات قومية وعسكرية لم تختلف عن تلك المتبعة خلال فترة العشرينات والستينيات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويوهم ديكتاتور أنقرة العالم المدرك تماماً لعمق القضية الكردية في تركيا، بأن المشكلة هي مشكلة أمن قومي أو مشكلة إرهاب أو منح بعض الحقوق الثقافية.

ومن هنا إن فكرة بناء تركيا جديدة وديمقراطية تأتي حصراً عبر بوابة إمراي حيث قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان، والتخلص من فوبيا الكرد المتلازمة والملاصقة للحكومات التركية المتعاقبة.

أردوغان وخمس سنوات أخرى في الحكم

*جهاد الخازن

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٧/١١

رجب طيب أردوغان فاز برئاسة تركيا مرة أخرى، وسيحكم بلده حتى عام ٢٠٢٣ بمساعدة برلمان، لحزب العدالة والتنمية الغالبية فيه.

محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦ أفادته كثيراً فقد سجن خصومه السياسيين أو طردهم من العمل، وكثيرون منهم لا يزالون يواجهون محاكمات بتهمة العمل للداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة. كتبت يوم إجراء الانتخابات في ٢٤ من الشهر الماضي متوقفاً أن يفوز أردوغان وهو فاز وعزز سلطته. منافسه الخاسر محرم انجي اعترف بالخسارة إلا أنه يرى أن الديمقراطية التركية في خطر، وكثيرون مثله يرون أن أردوغان سلطان جديد.

أنصار أردوغان في تركيا غالبية وهم مثله يرون أن هناك «مؤامرة» ضد حكم الإسلاميين الجدد في تركيا، وغالبية من الشعب تصدقهم، فقد أظهر استفتاء أن أربعة من كل خمسة أتراك مقتنعون بأن هناك مؤامرة ضد بلادهم. هناك مشكلات كثيرة يواجهها الرئيس العائد.

أولاً، تركيا تبتعد عن الديمقراطية في ممارستها السياسية والرئيس أردوغان اشتهر بأنه ينصب كمائن لخصومه السياسيين، فلا أرى أن الحكم في تركيا عبر السنوات الخمس المقبلة سيكون ديمقراطياً.

ثانياً، الاقتصاد يعاني كثيراً والليرة التركية هبطت أو سقطت. هو هدد في أيار (مايو) الماضي بفرض مزيد من السيطرة على البنك المركزي، ما أخاف المستثمرين وأدى إلى زيادة أسعار الأغذية.

ثالثاً، ما سبق لا يلغي أن رجب طيب أردوغان فاز بالرئاسة من دون تزوير، فهو يتمتع بشعبية كبيرة بين الناخبين، وغالبية منهم تؤيد قراراته ثم تبحث عن مبررات لها.

لاحظت في الأسابيع الأخيرة، قبل الانتخابات وبعدها، أن هناك تقارباً كبيراً بين روسيا وتركيا، خصوصاً في الموضوع السوري. لعل هذا التقارب يعيد السياح الروس إلى تركيا فالسياحة من أهم مصادر دخل الدولة.

أريد قبل أن أكمل أن أسجل هنا أنني أؤيد موقف أردوغان من الفلسطينيين، ولا أنسى «أسطول الحرية»، كما لا أنسى تأييده سكان قطاع غزة وإسرائيل تقتل منهم يوماً بعد يوم. هو دعا إلى مؤتمرات ضد إسرائيل حضرها ممثلو دول مسلمة، وأعتقد أن هذه السياسة ستستمر.

طبعاً هناك في المقابل فشل تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الذي قدم تنازلات إلى تركيا إلا أنها لا ترقى إلى درجة الانضمام. وقد سمعت من مصادر تركية أن الرئيس العائد غير رأيه ولا يريد الانضمام إلى الاتحاد.

في مثل هذا الموضوع لا أنسى عملاء إسرائيل في الميديا الأمريكية وبينهم أعضاء في كتابة افتتاحيات «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست». الجريدة الأولى أشارت إلى إن أردوغان لم يقتل الديمقراطية التركية حتى الآن. هي تحدثت عن أنه دكتاتور مثل فلاديمير بوتين وعبدالفتاح السيسي. أترك بوتين يدافع عن نفسه وأقول إن الرئيس المصري يواجه إرهاباً وراءه جماعات الإخوان المسلمين وهو يريد قهر هذا الإرهاب قبل المضي في كل سياسة أخرى. الجريدة الثانية زعمت أن أردوغان حصل على تفويض آخر للحكم المنفرد. هي رفضت أن ترى أن انتخابات الرئاسة التركية خلت من أي تزوير وأن غالبية من الأتراك تؤيد الرئيس وسياسته، خصوصاً الجانب الإسلامي منها. طبعاً مضى وقت كانت فيه تركيا حليفة لإسرائيل، إلا أن أردوغان وحزبه في الحكم منذ ١٥ سنة ستمتد إلى ٢٠ سنة مع نهاية الولاية الحالية لأردوغان. إذا استطاع الرئيس تحسين الاقتصاد التركي وبقي على تأييده للفلسطينيين، فسأغفر له كل أخطائه الأخرى.

«النظام الجديد» في تركيا

*د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٧/١٤

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن تركيا دخلت فعلياً النظام الرئاسي، فور أدائه القسم الدستوري أمام البرلمان في التاسع من تموز ٢٠١٨.

الخطوات التي أفضت إلى هذا اليوم كانت اثنتين. الأولى الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٦ نيسان ٢٠١٧ والتي كانت أقرب إلى إعداد دستور جديد، منها إلى مجرد تعديلات طالت ١٨ مادة من الدستور.

الخطوة الثانية كانت في الانتخابات الرئاسية في ٢٤ حزيران الماضي والتي فاز فيها أردوغان ب ٥٣ في المئة من الأصوات أمام أقرب منافسيه محرم إينجه الذي نال ٣١ ٪ تقريباً.

أما الخطوة الثالثة فكانت دخول التعديلات حيز التنفيذ مع أداء أردوغان يمين القسم أمام البرلمان.

تغيير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي، رغبة طالما راودت العديد من رؤساء الجمهورية في تركيا ومحطتها الأبرز كانت في عهد تورغوت أوزال، حيث إن الرئيس في النظام البرلماني كان محدود الصلاحيات وإن كان يستطيع الرئيس أن يكون لاعباً مؤثراً في الحياة السياسية.

فكرة الانتقال إلى نظام رئاسي في عهد حزب العدالة والتنمية، جاءت أيضاً بعد أن أصبح أردوغان رئيساً للجمهورية في آب ٢٠١٤ وتلمسه محدودية قدرة الرئيس على فعل أشياء كثيرة. ومن ناحية ثانية كانت انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤، الأولى التي ينتخب الرئيس فيها بالاقتراع الشعبي المباشر وليس كما كان يحصل من قبل من جانب أعضاء مجلس النواب.

وقد بادر أردوغان بعد انتخابه عام ٢٠١٤ إلى القول إن النظام تغير بمجرد أن الرئيس بات منتخبا من الشعب وهذا له حقوق ومرتبات.

تركيا اليوم أمام نظام سياسي جديد. كل الصلاحيات موجودة بيد رئيس الجمهورية، التنفيذية والقضائية والأمنية والعسكرية. لم تترك التعديلات للبرلمان من صلاحيات سوى بعض الهوامش.

ألغى «النظام الجديد» موقع رئيس الحكومة. وهذا حدث تاريخي يحدث للمرة الأولى ليس فقط في العهد الجمهوري منذ العام ١٩٢٣ بل منذ قيام الدولة العثمانية. فأول صدر أعظم (أي رئيس حكومة) كان في العام ١٣٢٠ وآخر صدر أعظم انتهت ولايته عام ١٩٢٢. وسيسجل أن ابن علي يلديريم كان آخر رئيس حكومة في تركيا وهو رفيق وشريك قديم لأردوغان في المجال السياسي والاقتصادي.

يمكن القول دون مبالغة، إن تركيا مع النظام الجديد دخلت في عهد «الجمهورية الثانية». وهذا تحول فعلي وليس مجرد تسميات تطلق هباءً. فمركز الثقل الآن ليس البرلمان أو الحكومة بل رئيس الجمهورية. وبذلك لم تعد القوى السياسية المعارضة أو المكونات الاجتماعية المعارضة، تشعر بحضور وازن لها في الحياة السياسية الذي كانت تمارسه من خلال البرلمان. وهذا ستكون له تداعياته على آليات التعبير عن مطالب المكونات المختلفة بعدما سدّت أمامها آليات التعبير في البرلمان بعدما فقد الكثير من صلاحياته. ولا يفتح بدء تطبيق النظام الرئاسي أمام نشوء آمال وتفاؤل بتغيير ما. فالذهنية التي يحملها أردوغان لن يغير منها فوزه بالرئاسة في نظام جديد، وضع كل تفصيلاته هو بنفسه. فالنزعة القومية المتشددة التي مارسها تجاه الكرد مثلاً، لن يغير منها شيئاً خصوصاً أنه جاء بفضل الأصوات القومية المتشددة، سواء المتمثلة بحزب العدالة والتنمية أو شريكه حزب الحركة القومية. وأردوغان لم يعدل في الدستور، إلا لكي يرسخ السيطرة القومية والدينية المتشددة في السلطة خارج أي محاسبة أثناء الولاية، وليس للمعارضة سوى انتظار انتخابات رئاسية جديدة لتجرب حظها من جديد.

يقلل النظام الرئاسي من أهمية مكسب التعددية السياسية التي بدأت في أيلول من العام ١٩٤٥، خصوصاً أن تركيا ستكون أمام حكم الفرد الواحد وليس الحزب الواحد وخارج مساءلة السلطات القضائية الخاضعة للرئيس في معظم التعيينات.

لقد قضى أردوغان على «الدولة العميقة» الشهيرة في تركيا القديمة لكنه أقام دولة عميقة جديدة اسمها «دولة أردوغان العميقة». وأصبح العسكر حتى إشعار آخر، طوع بنانه حيث عين رئيس الأركان الحالي خلوصي آقار وزيراً للدفاع في الحكومة الرئاسية الأولى التي شكلها وكان هذا التعيين مكافأة للقادة العسكريين الذين وقفوا معه بل بإمرته لتصفية جماعة فتح الله غولين والذين نفذوا أوامره بمحاولة تدمير الحركة الكردية العسكرية والسياسية. كما مارس حقه التشريعي الجديد بتعيينه كرئيس للجمهورية، رئيس أركان جديد هو يشار غولير بعدما كان مجلس الشورى العسكري هو الذي يعين رئيس الأركان ويصادق عليه رئيس الجمهورية.

نظام جديد وجمهورية ثانية ودولة عميقة جديدة، هي عناوين لتركيا الجديدة التي لا تزال مع كل ذلك تخفي الكثير من الأسرار.

حزب العمال الكردستاني يُصدر بياناً بمناسبة "يوم الكرامة القومية"

ANF : ٢٠١٨/٧/١٤

قالت اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني (PKK) إن مقاومة الرابع عشر من تموز تمثل "يوم الكرامة القومية" داعيةً إلى المقاومة الشاملة في مواجهة الفاشية. نشرت اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني بياناً بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٣٦ لـ "صيام الموت" الذي تم تنفيذه في الرابع عشر من شهر تموز من عام ١٩٨٢.

يوم الكرامة القومية

حيّاً حزب العمال الكردستاني مرةً أخرى مقاومة "صيام الموت" الذي تم في الرابع عشر من شهر تموز لعام ١٩٨٢ والذي عبّد درب مقاومة تحرير كردستان وقال في بيانه: "نبارك للقائد أبو ولجميع رفاقنا ولشعبنا بيوم الكرامة القومية، وبإجلال واحترام نستذكر رفاقنا الذين أُستشهدوا على درب الكفاح التحرري من خلال استنكار رواد المقاومة العظيمة محمد خيرى دورموش وكمال بير وعاطف يلماز وعلي جيجك، ومرةً أخرى نجدد العهد على مواصلة الكفاح على نهج مقاومة الرابع عشر من تموز وعلى خُطى شهدائنا حتى تحقيق النصر.

من المعلوم أنه تم اتخاذ قرار المقاومة التاريخية لأجل كفاح حرية كردستان في سجن آمد من قبل الرفاق مظلوم دوغان وخيري وكمال. منذ ٣٦ عاماً ونحن كشعب وحركة نسير على أساس هذه المقاومة التاريخية وننتصر. منذ ٣٦ عاماً يتم استحصال جميع مكتسبات الحرية والوجود الكردي على خُطى هذا النهج المكافح، لذلك يتجلى تأثير هذه المقاومة العظيمة حتى اليوم بكل حيوية. اليوم أيضاً يضيء نهج روح نصر الرابع عشر من تموز طريقنا.

هذه المقاومة أظهرت أن النصر ضد الفاشية ممكن

من المعروف أن المقاومة التي ظهرت في الإضراب الكبير "صيام الموت" الذي تم في سجن آمد في الرابع عشر من شهر تموز لعام ١٩٨٢ كانت أول مقاومة كبيرة ضد الانقلاب العسكري الفاشي في الثاني من شهر أيلول لعام ١٩٨٠ وهزمت الانقلاب في الجانب العقائدي، لذلك فإن المقاومة التي وقفت في وجه الفاشية تمثل روح ودرب وشجاعة وفدائية ونهج النصر. لقد كشفت لنا هذه المقاومة عن سُبُل مكافحة الفاشية وأرشدتنا إلى طريق النصر، وكشفت لنا عن نهج المقاومة الفدائي الذي يسير عليه حزبنا في مواجهة الفاشية، ولذلك فقد قال القائد أبو عن هذه المقاومة بأنها "عمل متكامل وموحدٌ يمثل نضال حزبنا".

كشعب وحركة، كما فعلنا من قبل، اليوم أيضاً سنقوم بمواجهة الفاشية ببطولة وسندافع عن أنفسنا. إن مقاومة سجن آمد تنير لنا درب هذا الكفاح التاريخي الذي نخوضه اليوم في سبيل حريتنا ووجودنا. الحقيقة هي أن الإضراب الكبير "صيام الموت" قد هزم الفاشية التركبية في مهدها وفي المرحلة الأولى لتكونها، واليوم

يحاول كل من أردوغان وبخجلي إحياء هذه الفاشية التي هزمتها مقاومتنا الثورية في الكثير من المرات ويهدفون إلى إخراجها من تحت الأنقاض وإطالة عمرها، لذلك نراهم يمارسون إرهاباً أعنف من إرهاب نظام الانقلاب الفاشي الذي وقع في الثاني عشر من أيلول ويرتكبون مجازر وضغوطاً فاشيةً أكثر وحشية من تلك التي مورست أيام نظام الانقلاب الفاشي، ولا يهتمون بالأخلاق والمعايير القانونية خلال عدوانهم الفاشي القاتل والشامل. وبعد انتخابات الرابع والعشرين من شهر حزيران المنصرم يحاولون تعزيز سياساتهم العدوانية ضد الشعب الكردي وزيادة وتيرة هجماتهم ومجازرهم بحق للکرد.

المقاومة الشاملة في سبيل الحرية

ما تم في سجن آمد في الرابع عشر من شهر تموز لعام ١٩٨٢ وفي الخامس عشر من شهر آب لعام ١٩٨٤ في جبال كردستان ضد الانقلاب الفاشي، يفعله اليوم شعبنا وقوانا الثورية والديمقراطية ضد فاشية تحالف حزب العدالة والتنمية (AKP) وحزب الحركة القومية (MHP) في كل ميدان. هناك مقاومة شاملة ضد الهجمات الفاشية والمجازر الشاملة. جميع فئات شعبنا بريادة من نساءنا وشبابنا في جميع أجزاء كردستان وفي خارج الوطن، وجميع مقاتلينا الأبطال، وسائر قوانا الديمقراطية وفي المقدمة القائد أبو وسائر رفاقنا الأسرى يواجهون النظام الفاشي والقاتل على نهج الخط الفدائي الذي تم رسمه في الرابع عشر من شهر تموز. كما حقق الإضراب الكبير "صيام الموت" الذي تم في الرابع عشر من تموز النصر العقائدي والتاريخي الكبير ضد الفاشية، ستحقق المقاومة الشاملة التي تنتهجها حركتنا وشعبنا النصر العسكري والسياسي التاريخي الكبير، لذلك يجب فهم نهج النصر وروح مقاومة الرابع عشر من تموز بشكل أفضل وينبغي تطبيق هذه المقاومة بروح خلاقية.

لقد تم تجاوز المرحلة الأصعب وتأمين النصر. لقد نجح "صيام الموت" في هزيمة الفاشية في الجانب العقائدي وفتح الطريق أمام القضاء على الفاشية بشكل كامل ووضع النهج وخلق الروح لذلك. وما يقع على عاتقنا هو أن نقوي أنفسنا من خلال هذه الروح ونفهم هذا النهج بشكل أعمق وندافع عن أنفسنا بشكل شامل على أساس هذه النهج لنقضي على فاشية أردوغان وبخجلي. من الواضح أن مقاومة كهذه ستحقق نصراً تاريخياً كبيراً.

تنظيم أكبر ونضال أقوى

على هذا الأساس، مرةً أخرى نوجه التحية لمقاومة الإضراب الكبير "صيام الموت" الذي نُفذه رفاقنا في الرابع عشر من تموز ونستذكر شهدائنا الأبطال باحترام وإجلال ونبارك للقائد أبو ولشعبنا بيوم الكرامة القومية وندعو جميع رفاقنا وأبناء شعبنا إلى تنظيم أنفسهم بشكل أكبر والنضال بشكل أقوى على خطى مقاومي الرابع عشر من تموز لتحقيق النصر في مواجهة التحالف الفاشي لحزبي العدالة والتنمية والحركة القومية".

توجه لإقرار تدابير جديدة لما بعد الطوارئ

إردوغان يناقش خطة أول ١٠٠ يوم من حكمه في أول اجتماع للحكومة

رويترز، فرانس برس، صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٧/١٤

تناول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع وزراء حكومته الجديدة التي شكلها الاثنين الماضي في أول اجتماع لها برئاسته (الجمعة) الإجراءات ذات الأولوية والإصلاحات وهيكل الدولة الجديد والخطوات الواجب اتخاذها من قبل الوزارات المختلفة فيما يتعلق بالنظام الجديد.

وركز أردوغان على أولويات الحكومة في أول ١٠٠ يوم من فترة رئاسته الجديدة. ووفقا للنظام الرئاسي الجديد، تم تخفيض عدد الوزارات من ٢٦ إلى ١٦ بعد دمج بعض الوزارات مع بعضها بعضا، من أجل إحداث مزيد من التنسيق وتقليل البيروقراطية.

في الوقت ذاته كشفت مصادر في «تحالف الشعب» المكون من حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية عزم الحزبين على تقديم مشروع قانون إلى البرلمان يتضمن استحداث قواعد أمنية لضمان استمرار «الكفاح ضد الإرهاب» بعد انتهاء حالة الطوارئ المستمرة منذ عامين على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦.

ومن المتوقع، بحسب المصادر، أن تتضمن هذه القواعد منح سلطة أوسع للولاة الذين تعينهم وزارة الداخلية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب وأن تدخل حيز التنفيذ بنهاية الشهر الجاري بعد موافقة البرلمان عليها. وكان أردوغان تعهد بعدم تمديد حالة الطوارئ عندما تنتهي فترة تمديدتها الأخيرة في ١٨ يوليو (تموز) الجاري.

وانتخب رئيس الوزراء السابق بن علي يلدريم، مساء أول من أمس، رئيسا للبرلمان التركي الجديد المؤلف من ٦٠٠ نائب من ٥ أحزاب سياسية، وتعهد في كلمة عقب انتخابه بأن يكون رئيسا لجميع النواب على حد سواء. وقال: «ليعلم الجميع أنني سأكون رئيسا لجميع النواب سواء الذين منحوا صوتهم لي أو لغيري».

وسلم يلدريم الرئيس رجب طيب أردوغان، في احتفال أقيم أمس في أنقرة ختم مجلس الوزراء وقلده أردوغان وسام الشرف للجمهورية التركية تقديرا للنجاحات التي حققها خلال رئاسته الحكومة. وأشاد أردوغان، في كلمة خلال الحفل، بيلدريم، قائلا إنه «حاز مكانا استثنائيا في قلوبنا جميعا، ولم يتركنا في رفقتنا على مدار ٤٠ عاما كما فعل البعض ممن ضل طريقه».

وأعرب أردوغان عن ثقته بأن نهج يلدريم التوافقي والصادق الذي تبناه خلال فترة توليه لوزارة المواصلات، وبعدها رئاسة الوزراء، سيتواصل خلال فترة رئاسته للبرلمان، قائلا: «إنني على ثقة بأننا سنواصل عملنا بانسجام خلال رئاسته للبرلمان على الشكل الذي كنا عليه خلال رئاسته للوزراء».

وأردف: «تركيا في هذه المرحلة تقود أنجح العمليات في تاريخها ضد التنظيمات الإرهابية، وأمام رجال حكومتنا الواعيين وصل تنظيم «غولن» نقطة النهاية، وضاق الخناق على حزب العمال الكردستاني (المحظور) وامتداداته (في إشارة إلى وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا).

وفي سياق متصل، عقد في أنقرة أمس بين مسؤولين أتراك وأمريكيين يمثلون وزارات العدل، والداخلية، والخارجية، لبحث التعاون الجنائي وعدد آخر من الملفات، بينها تسليم غولن لتركيا. وكانت تركيا والولايات المتحدة قررتا خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون لأنقرة في ١٦ فبراير (شباط) الماضي، تشكيل آلية بين البلدين بهدف إعادة الثقة المتبادلة، وإزالة الخلافات في وجهات النظر، وتم تشكيل ٣ لجان عمل لهذا الغرض.

ومن بين الملفات التي تبحثها فرق العمل، محاربة منظمة «غولن» الإرهابية، والمسائل القنصلية، وتأثيرات الدخول، والقضايا القانونية، والمواطنين الأمريكيين المعتقلين في تركيا، وفي مقدمتهم القس الأمريكي المتهم بدعم التنظيمات الإرهابية أندرو برونسون.

في السياق ذاته، أعلنت المخابرات التركية أنها تمكنت من إعادة شخصين يشتبه بأنهما من أنصار غولن بعد اعتقالهما في أوكرانيا وأذربيجان.

وذكرت وكالة أنباء الأناضول الرسمية أنه تم اعتقال عيسى أوزدمير وصلاح زكي يغيت في أذربيجان وأوكرانيا خلال عمليات نفذتها المخابرات التركية. وأضافت أنه تم نقلهما في طائرة خاصة إلى تركيا، حيث أوقفوا رسمياً بتهمة الانتماء إلى «منظمة إرهابية»، في إشارة إلى حركة غولن.

ونفذت المخابرات التركية في الأشهر الأخيرة عمليات عدة خلالها عشرات من أتباع غولن إلى تركيا، حيث جلبت ٥ مدرسين وطبيبا كانوا يقيمون في كوسوفو خلال عملية سرية أثارت أزمة سياسية في بريشتينا، حيث نددت وسائل الإعلام بـ«عملية خطف» المواطنين الأتراك. وأكدت الحكومة التركية في أبريل (نيسان) الماضي، أن المخابرات أعادت إلى البلاد ٨٠ من أتباع مفترضين لغولن من ١٨ بلدا.

بالتوازي، أعلن المستشار النمساوي، سيباستيان كورتز، أمس، حملة قد تؤدي إلى طرد عشرات الأئمة وإغلاق ٧ مساجد تمولها تركيا. وقال في مؤتمر صحافي: «لا مكان للمجتمعات الموازية والإسلام السياسي والتطرف في بلادنا». وقال وزير الداخلية هيربرت كيكل إن من بين من ستشملهم هذه التدابير نحو ٦٠ إماماً، وعائلاتهم، ما يعني في المحصلة أن ١٥٠ شخصاً قد يفقدون حق الإقامة في النمسا، وأن إجراءات الطرد بدأت بحق بعض الأئمة الممولين من تركيا. وعلق إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة التركية عبر «تويتر» قائلاً إن «إغلاق النمسا ٧ مساجد وطرده أئمة هو نتيجة الموجة الشعبوية والمعادية للإسلام والعنصرية والتمييزية في هذا البلد».

وأضاف أن «موقف الحكومة النمساوية الأيديولوجي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وسياسيات التماسك الاجتماعي وحقوق الأقليات وأخلاقيات التعايش.. يجب رفض تعميم القبول والاستخفاف بمعاداة الإسلام والعنصرية، بشدة».

وتترأس النمسا الدورة الحالية للاتحاد منذ بداية شهر يوليو (تموز) الجاري ولمدة ٦ أشهر، وأعلنت أنقرة أنها لا تنتظر في هذه الفترة حدوث أي تقدم في علاقتها مع الاتحاد.

تركيا تنهي الأربعاء المقبل العمل بحالة الطوارئ

هذا وأعلنت تركيا (الجمعة)، إنهاء العمل بحالة الطوارئ في البلاد اعتباراً من يوم الأربعاء المقبل. وقال إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة التركية، إن حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦ إثر محاولة انقلابية، لن يتم تمديدتها بعد مساء ١٨ يوليو (تموز) الحالي، الذي يوافق يوم الأربعاء المقبل، مضيفاً: "رئيسنا لا يريد تمديدتها". وأفاد كالين بأن "مكافحة الإرهاب ستستمر في إطار القوانين الحالية"، موضحاً مع ذلك أن حالة الطوارئ يمكن فرضها مجدداً "في حالات استثنائية". وكانت السلطات التركية أعلنت حالة الطوارئ في ٢٠ يوليو (تموز) ٢٠١٦ لثلاثة أشهر إثر محاولة انقلاب ثم جددت سريانها بلا انقطاع. ومنذ منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦ تم سجن نحو ٧٧ ألف شخص وطرده أو وقف أكثر من ١٧٠ ألف شخص عن العمل.

المؤيد ٧٢ متهماً في محاولة الانقلاب الفاشلة

في هذه الاثناء افادت وكالة «الأناضول» التركية الرسمية للأخبار بأن محكمة تركية أصدرت أحكاماً بالسجن المؤبد على ٧٢ شخصاً، بتهمة الضلوع في اشتباكات شهدتها محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦، وأدت إلى مقتل ٣٤.

ويُرتقب صدور مزيد من الأحكام على ٧١ آخرين في القضية ذاتها، بتهم القتل العمد لمدينين استجابوا دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالتصدي لمدبري محاولة الانقلاب، على جسر فوق مضيق البوسفور، بات يُعرف بـ «جسر شهداء ١٥ يوليو». علماً أن تركيا تستعد لإحياء هذه الذكرى الأحد المقبل.

وكانت السلطات التركية شنت منذ المحاولة الانقلابية، حملة «تطهير» طاولت أنصاراً مفترضين للداعية المعارض فتح الله غولن، المقيم في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٩، والذي تتهمه أنقرة بتدبير المحاولة الفاشلة. وأعلن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آذار (مارس) الماضي، أن السلطات التركية عزلت حوالي ١٦٠ ألف موظف، مشيراً إلى أن أكثر من ٥٠ ألفاً وُجّهت إليهم اتهامات رسمية وبقوا في السجون خلال محاكمتهم.

تعميق الانقسام السياسي في تركيا مع تولي أردوغان المزيد من الصلاحيات

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى : ٢٠١٨/٧/١٤

سونر جاغابتاي*: بعد فوزه في الانتخابات التركية في ٢٤ حزيران/يونيو، تولى الرئيس رجب طيب أردوغان في ٩ تموز/يوليو صلاحيات تنفيذية جديدة واسعة النطاق. فقد أصبح الآن رئيس الدولة والحكومة والجيش و«حزب العدالة والتنمية» الحاكم وقوات الشرطة الوطنية. المنظور الأوسع: مع تمتعه بصلاحيات تعيين أغلبية القضاة في المحاكم التركية العليا، وسيطرته على السلطة التشريعية للبلاد، أصبح أردوغان أكثر القادة الأتراك حصناً منذ أن أسس مصطفى كمال أتاتورك تركيا الحديثة كجمهورية علمانية في عام ١٩٢٣.

الخلفية:

بعد أن ترعرع في تركيا العلمانية وواجه الإقصاء الاجتماعي بسبب تقواه ووجهات نظره المحافظة، يعمل أردوغان الآن بدافع عداة متأصل نحو إرث أتاتورك. فمذ توليه السلطة، أعطى دوراً مهيماً للإسلام المحافظ في المجتمع والتعليم والسياسة، دون أن يلغي رسمياً الصيغة العلمانية للدستور. وتماشياً مع رؤية أردوغان، أصدر "مجلس التعليم الوطني" التركي توصية بشأن السياسة في عام ٢٠١٤ تقضي بتدريس مناهج الإسلام لجميع الطلاب اعتباراً من سن السادسة. وتعكس هذه السياسات الغرائز الثورية لـ«حزب العدالة والتنمية» كونه يتصرف في شكل حزب الأغلبية. والنتيجة هي ممارسة تركيا حالياً التمييز ضد مواطنين لا يتبعون الإسلام المحافظ الذي ينتمي إليه أردوغان.

نعم، ولكن:

تختلف تركيا عن غيرها من دول الحزب الواحد، حيث أن تصويت «حزب العدالة والتنمية» لم يتجاوز أبداً نسبة ٥٠٪. فبالكاد فاز أردوغان في انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو، حيث حصل على ٥٢٪ فقط من الأصوات. ويعود الفضل لفوزه إلى دعم «حزب الحركة القومية» الحليف. ويُذكر أن ما يقرب من نصف (سكان) البلاد يعارضه بشدة.

خلاصة الكلام:

على الرغم من هيمنته الانتخابية المحدودة، يعمل «حزب العدالة والتنمية» كما لو كان لديه دعم كاسح، ويتجنب بناء توافق في الآراء. وفي الوقت الذي يستمر فيه أردوغان في تأسيس نظام الحزب المسيطر على قاعدة انتخابية منقسمة، فقد يتجه المجتمع التركي نحو أزمة سياسية طويلة الأمد.

* زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن، ومؤلف الكتاب الجديد: "السلطان

الجديد: أردوغان وأزمة تركيا الحديثة".

تركيا تصب جام غضبها على أردهان بسبب الشعوب الديمقراطي

ANF: ٢٠١٨/٧/١٤

لا يوجد عضو واحد من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، في مدينة أردهان، لم يتم اعتقاله واصطحابه إلى المخفر واستجوابه.

رغم حصول حزب الشعوب الديمقراطي على ١٣ ألف صوت، في أردهان، إلا أنه في السنوات الأخيرة تم توقيف ألفي شخص ووضع ٣٠٠ آخرين في المعتقلات.

تمثل الأحداث التي تجري في أردهان، الواقعة شمال منطقة سرحد، مثال عملي على الإبادة السياسية، التي تُمارس ضد حزب الشعوب الديمقراطي، والذي تزايد عدد المصوتين له في هذه المدينة الصغيرة.

وبلغ عدد المصوتين في أردهان، التي يبلغ عدد سكانها ٩٧ ألف نسمة، ٦٠ ألف صوت انتخابي، وفي انتخابات ٢٤ حزيران حصل الشعوب الديمقراطي على ١٣ ألف صوت.

وكلما زداد عدد الأصوات في المدينة الصغيرة لصالح حزب الشعوب الديمقراطي تزايدت الضغوط عليه. وجرى منذ بداية العام الجاري اعتقال ١٥٠ شخص، وخلال السنوات الثلاث الماضية وصل ألفي شخص للمحكمة وحوكموا لأسباب سياسية، أما الآن فإن هناك ما يقارب ٣٠٠ ملف (عضوية التنظيم والدعاية له) في المحاكم و بانتظار الحكم فيها.

سياسة خاصة تتبع في أردهان

وصرح محامو قارس أنه تتم اتباع سياسة خاصة في أردهان ضد الكرد، لافتين إلى أن المدينة إضافة إلى كونها مدينة حدودية فهي تتميز بمكوناتها العالمية الخاصة، لذلك تتبع فيها سياسة خاصة. وأضافوا "أردهان مدينة الشعوب لأن شعبها يعمل بشكل مستمر، حكومة حزب العدالة والتنمية مستاءة من ذلك، لذلك أزلت جميع الحقوق، ويمكن القول بأن كل شخص أنتخب حزب الشعوب الديمقراطي في أردهان تم اعتباره مذنباً، وبعد توضيح وتثبيت تصويت هؤلاء الأشخاص لصالح حزب الشعوب الديمقراطي يتم توقيفهم دون سبب يذكر، المحكمة تبحث في القرار، في هذا المجال قدمنا جميع اعتراضاتنا الحقوقية، لكننا لم نخرج بعد من الضائقة التي نمر بها".

الموقف بعد انتخابات ٢٤ حزيران

وذكر عضو البرلمان السابق عن حزب الشعوب الديمقراطي "سلامي أوزياشار"، الذي قام بالأعمال الانتخابية في فترة سابقة، أن كل من يمارس العمل السياسي يتم اعتقاله.

وأضاف: "القرار شمل جميع مدراء حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الأقاليم الديمقراطي". وقال أوزياشار: "بعد نتائج انتخابات ٢٤ حزيران استمرت الضغوط، ولم يكن باستطاعة الشعب القيام بالأعمال الانتخابية، وكل شخص شارك في العملية تم توقيفه، وتحت مسمى (عمليات وسائل الإعلام الإجتماعية) يتم دوماً توقيفهم، فلا يوجد أي شخص قام بالمشاركة في العملية الانتخابية إلا وتم توقيفه واستجوابه".

تعويض دمرتاش بمبلغ ٢٠٦٠ دولاراً

Buyerpress : ٢٠١٨/٧/١٥

قررت محكمة آمد تعويض صلاح الدين دمرتاش الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطية بمبلغ ١٠ آلاف ليرة تركي ما يعادل " ٢٠٦٠ دولار أمريكي".

وأفادت وسائل إعلام تركية يوم السبت، إن المحكمة، أصدرت حكماً حول طلب دمرتاش بتعويضه مادياً ومعنوياً بسبب عدم محاكمته خلال المدة المحددة.

وما زال صلاح الدين دمرتاش الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطية في المعتقل بادرنة، وخاض حملته الانتخابية كمرشح للرئاسة التركية من السجن.

وأضافت: إن المحكمة قررت في جلستها التي حضرها محامي دمرتاش يوم الجمعة، بتعويض دمرتاش ١٠ آلاف ليرة تركية، لافتة إلى أن دمرتاش طلب تعويضاً مقداره ٧٥٠ ألف ليرة تركية نحو " ١٦٠ ألف دولار أمريكي".

اردوغان: "نحن في بداية مسار جديد"

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٧/١٥

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، "نحن فريق عمل بدأ مسيرته مع الشعب وتجاوز عقبات كثيرة حتى وصل إلى هذا اليوم مع الشعب أيضاً. استطعنا أن نحقق لتركيا نمواً بنسبة ٣,٥ أضعاف، فنحن عازمون على تحقيق نمو بمقدار ضعفين إضافيين في العهد الجديد، وتثبيت أركان دولتنا ورفع مستوى رفاه وسعادة شعبنا".

جاء ذلك في كلمة للرئيس أردوغان خلال أول اجتماع لمجلس رئاسة الجمهورية عُقد في المبنى القديم للبرلمان التركي بالعاصمة أنقرة.

لفت الرئيس أردوغان، في مستهل كلمته إلى أنهم اليوم يعقدون أول اجتماعاً للحكومة الأولى في ظل نظام الحكم الجديد، وذلك في مبنى البرلمان القديم على غوار ما حدث قبل ٩٨ عاماً.

وأكد أنه لا يعترف بأي قوة دنيوية فوق الإرادة الوطنية تماماً مثلما فعل الأجداد قبل ٩٨ عاماً، واستطرد قائلاً "نتذكر بالرحمة والتعظيم رئيس أول مجلس نواب، أول رئيس للجمهورية، مؤسس جمهوريتنا مصطفى كمال أتاتورك، وجميع النواب، والقادة العسكريين، والجنود، والأبطال من الرجال والنساء الذين عملوا من أجل استقلال تركيا". وتابع "بعد مرور ألف عام مازلنا ندافع بنفس العزم والتصميم عن أراضي الأناضول، التي دخلناها نحن كشعب بفضل شهدائنا ومصابي الحرب. إننا نواصل كفاحنا بعرق جبيننا وبأرواحنا إن اقتضت الضرورة من أجل ألا نفرط بأمانة أجدادنا وألا نسمح لأي شخص بانتهاك شرفنا، وتنكيس علمنا، وإسكات آذاننا".

"عازمون على رفع مستوى رفاه وسعادة شعبنا"

لفت الرئيس أردوغان، إلى أن مبنى البرلمان القديم شهد في السابق حقبة السعي في سبيل إنقاذ الدولة واستقلالها، ويشهد الآن الإصرار على تحقيق أهداف تركيا المنشودة لعام ٢٠٢٣، وجعلها على قائمة أعلى ١٠ اقتصادات في العالم، وأردف قائلاً: "سنعمل جميعاً بلا توقف إلى أن نبني تركيا يمكننا فيها أن ننظر إلى مستقبلنا بأمان".

وقال، "نحن فريق عمل بدأ مسيرته مع الشعب وتجاوز عقبات كثيرة حتى وصل إلى هذا اليوم مع الشعب أيضاً. استطعنا أن نحقق لتركيا نمواً بنسبة ٣,٥ أضعاف، فنحن عازمون على تحقيق نمو بمقدار ضعفين إضافيين في العهد الجديد، وتثبيت أركان دولتنا ورفع مستوى رفاه وسعادة شعبنا".

وتابع إن "قضيتنا هي قضية الشعب، ومشكلتنا هي مشكلة شعبنا. كما أن كفاحنا من كفاح شعبنا وغضبنا من غضبهم. لذا فإن الشعب هو من يقف إلى جانبنا".

كما قال الرئيس أردوغان، "حسناً، إذًا من يقف ضدنا؟ المنظمات الإرهابية والقوى التي تدعمها هي التي تقف ضدنا، وأولئك الذين يشعرون بالانزعاج من نمو وتطور بلدنا، ومنافسينا وخصومنا في الداخل والخارج على حد

سواء، الذين لا يستسيغوا استثماراتنا ويقومون بكل ما بوسعهم من أجل إيقافها. كما يقف ضدنا من يجن جنونهم من تعزيزنا ثقة الأمة بنفسها عبر الجسور التي نبنيها بين الماضي والمستقبل، فضلاً عن أولئك الذين يرون الإمكانيات الديمقراطية والاقتصادية الموجودة في بلدنا، والتي لا يستطيعون تزويد شعبهم بها، على أنها تهديد لمستقبلهم. لذا كما نقول دائماً، إن الله كاف لنا، إن الشعب كاف لنا. طالما نتمتع بمباركة الله تعالى ودعم شعبنا فليس هناك تهديد لا يمكننا التغلب عليه وليس هناك حرب لا يمكننا أن ننتصر بها. لذا سنواصل الدعاء لله تعالى ونقول أمة واحدة وعلم واحد ووطن ودولة واحدة".

كما شدد الرئيس اردوغان، على أن الأمة في بداية مسار جديد، وأضاف "نملك مستقبلاً مشرقاً سنتمسك به جميعاً ونحن على قلب رجل واحد دون إقصاء أن فرد من أفراد المجتمع".

إحياء الذكرى الثانية للانقلاب الفاشل

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/١٥

احتفلت تركيا الاحد، بالذكرى الثانية للانقلاب الفاشل على الرئيس رجب طيب اردوغان، الذي اعيد انتخابه بصلاحيات موسعة، ويواصل حملته بشراسة على كل من يشتبه بمشاركته في المحاولة الانقلابية. وقال اردوغان خلال غداء في انقرة مع عائلات نحو ٢٥٠ من ضحايا الانقلاب الفاشل، اعقب صلاة في احد مساجد العاصمة "الن ننسى ابدا الخامس عشر من تموز/يوليو (٢٠١٦) ولن نسمح بنسيانه". ومن المقرر ان يتوجه اردوغان الى اسطنبول حيث سيلقي خطابا في الساعة ١٨،٠٠ ت غ قرب جسر كان الانقلابيون سيطروا عليه وقتلوا عشرات المدنيين الذين كانوا يحاولون صدهم، بينهم صديق للرئيس. وفي انحاء البلاد قام عدد كبير من الاتراك بزيارة مدافن الضحايا، فيما اعادت محطات التلفزة بث ابرز المشاهد التي طبعت ليلة ١٥ الى ١٦ تموز/يوليو، على غرار النداء الذي وجهه اردوغان الى الاتراك داعيا اياهم الى المقاومة عبر شاشة هاتف محمول.

وبعد سنتين على المحاولة الانقلابية، بات اردوغان يمسك بمقاليد السلطة بيد حديد، وهو يبدو اليوم اقوى من اي يوم مضى منذ تسلمه الحكم عام ٢٠٠٣. فقد اعيد انتخابه الشهر الماضي لولاية جديدة من خمس سنوات، ولكن بسلطات رئاسية معززة جدا بعد تعديل الدستور عبر استفتاء شعبي. واستنادا الى هذه الصلاحيات الجديدة اصدر اردوغان صباح الاحد سبعة مراسيم لاعادة هيكلة عدد من المؤسسات، وواصل العمل على الامسك تماما بمؤسسة الجيش. وهكذا، باتت قيادة اركان الجيش تحت سلطة وزارة الدفاع، واعيدت هيكلة المجلس العسكري الاعلى المكلف خاصة بملء اعلى المناصب العسكرية ووضع الاولويات الاستراتيجية. وكان اردوغان اعتبر مرارا ان افشال الانقلاب هو "انتصار للديموقراطية"، الا ان حملات القمع التي اعقبت المحاولة، والاعتقالات وعمليات التسريح بعشرات الالاف، اثارت قلق الدول الاوروبية بشكل خاص، والمنظمات الحقوقية غير الحكومية.

واكد اردوغان في كلمته الاحد انه "الن تكون هناك هدنة" في ملاحقة كل من تورط في المحاولة الانقلابية. والمعروف ان اردوغان يتهم الداعية التركي المعارض فتح الله غولن الموجود في الولايات المتحدة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية، الا ان الاخير ينفي تماما اي دور له فيها. وجرت الملاحقات وعمليات التسريح في اطار حالة الطوارئ التي فرضت بعيد المحاولة الانقلابية. الا ان المتحدث باسم اردوغان اعلن قبل ايام انها سترفع مساء الاربعاء.

قرارات رئاسية بإعادة تشكيل مجلس الشورى العسكري

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/١٥

أصدر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأحد، مجموعة من القرارات منها إعادة تشكيل "مجلس الشورى العسكري الأعلى"، الذي يضم قيادات الجيش والأمن.

وذكرت وكالة الأناضول أن المجلس سيجتمع مرة واحدة على الأقل سنويا، برئاسة نائب الرئيس التركي.

ومن أبرز أعضاء المجلس، بحسب الوكالة، والذين تم الإعلان عنهم في إعادة التشكيل، نائب الرئيس التركي، ووزير الخزانة والمالية، إضافة إلى وزير التعليم.

ووجهه الرئاسة التركية بأن يجتمع المجلس مرة كل شهرين، وفي حال عدم تمكن الرئيس من حضوره، ينوب عنه نائبه.

كما أصدرت الرئاسة التركية مرسوما بإنشاء إدارة للطوارئ والكوارث تتبع وزارة الداخلية، وتتمثل مهامه، بحسب وكالة الأناضول، في الحد من مخاطر الكوارث ومواجهة الحالات الطارئة وتقديم اقتراحات لأعمال وسياسات وأولويات الكوارث والحالات الطارئة.

إلحاق رئاسة الأركان في تركيا بوزارة الدفاع

الى ذلك نشر في الجريدة الرسمية في تركيا سبعة مراسيم صادرة عن رئاسة الجمهورية، شملت تعيين عددا من رؤساء الجامعات، وتعيين تبعية عدد من المؤسسات.

وقد تم تعديل بنية مجلس الشورى العسكري العالي من جديد بمرسوم صادر من رئاسة الجمهورية.

وحسب المرسوم رقم ٨ سيجتمع مجلس الشورى العسكري العالي مرة في كل عام على الأقل بدعوة من نائب رئيس الجمهورية الذي سيعينه رئيس الجمهورية رئيسا للمجلس. كما أن لرئيس الجمهورية صلاحية دعوة المجلس للاجتماع عند اللزوم.

وسيكون من ضمن أعضاء مجلس الشورى العسكري العالي نواب رئيس الجمهورية وكل من وزير المالية، ووزير التربية والتعليم أيضا. أي سيكون صهر الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير المالية والخزانة برات ألبيراق من أعضاء المجلس. وبناء على ذلك، ألحقت رئاسة الأركان العامة بوزارة الدفاع.

كما ألحق برئاسة الجمهورية، كل من مؤسسة "تيكا" TİKA (الوكالة التركية للتعاون والتنسيق)، ورئاسة الأتراك والمجتمعات القريبة، والإدارة العامة للأوقاف لوزارة الثقافة والسياحة.

تعيين رؤساء لستة جامعات

نشر في الجريدة الرسمية مرسوم قرار رئاسي ينص على تعيين رؤساء لستة من الجامعات، بعد أن كان يتم انتخابهم في النظام البرلماني السابق.

وحسب القرار المنشور، عين البرفيسور نوري أيدين لرئاسة جامعة إسطنبول - جراح باشا. والبروفيسور أول أوزوار لرئاسة جامعة مرمرة.

وتم بقرار من رئيس الجمهورية اختيار نائب مدير "أسيلسان" البروفيسور محمد تشليك عضوا لمجلس التعليم العالي.

كما تم تأسيس رئاسة إدارة الكوارث والأوضاع الطارئة التابعة لوزارة الشؤون الداخلية.

أحدث تصريح من الرئاسة التركية بشأن موعد إنهاء حالة الطوارئ

(GNN) : ٢٠١٨/٧/١٥

في أحدث تصريح لها، الجمعة، كشفت الرئاسة التركية الموعد الذي ترجح فيه إنهاء حالة الطوارئ التي تشهدها البلاد منذ محاولة الانقلاب التي جرت في يوليو/ تموز ٢٠١٦. ونقلت وكالة الأناضول للأنباء، قول المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، إنه "من المرجح الإعلان عن إنهاء حالة الطوارئ في البلاد يوم ١٨ يوليو/تموز الجاري". وجاء تصريح قالن خلال مؤتمر صحفي عقده، عقب أول اجتماع لحكومة الرئيس، رجب طيب أردوغان، الجديدة. ولفت إلى "استمرار مكافحة الإرهاب في إطار القوانين المعمول بها"، في إشارة إلى مرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ. كما لفت إلى إمكانية إعادة إعلان حالة الطوارئ، حال واجهت البلاد تهديداً طارئاً يستدعي ذلك، حسب وكالة الأناضول.

أردوغان يجرّد الجيش من "استقلالته" .. ويمنح صهره منصبا جديدا

سكاي نيوز عربية: ٢٠١٨/٧/١٥

أصدر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مرسوما يقضي بوضع هيئة الأركان العامة تحت سلطة وزير الدفاع، وإعادة هيكلة مجلس الشورى العسكري الأعلى. وضم إلى مجلس الشورى العسكري أعضاء مدنيين، هم نواب رئيس الجمهورية ووزير التربية بالإضافة إلى وزير المالية بيرات ألبيرق، وهو صهر أردوغان. وبهذا التعديل، يصبح غالبية أعضاء المجلس من المدنيين، فيما يضم المجلس من العسكريين رئيس هيئة الأركان وقادة القوات البرية والجوية والبحرية. ويختص مجلس الشورى العسكري الأعلى باتخاذ عدد من الإجراءات، من بينها قرارات ترقية الضباط أو إحالتهم للتقاعد. وكان أردوغان أدى، الاثنين الماضي، اليمين في ظل النظام الجديد الذي يمنحه سلطات واسعة النطاق، ويسمح له بإصدار مراسيم بشأن أمور تنفيذية وبتعيين وإقالة كبار موظفي الدولة. وقال أردوغان إن الرئاسة التنفيذية ضرورية لزيادة كفاءة الحكومة ودفع النمو الاقتصادي وضمان الأمن.

ويندد منتقدون بما يقولون إنه نزوع نحو الشمولية وحكم الرجل الواحد. وكشفت وكالة أنباء الأناضول، الأحد، أن أحدث التغييرات شملت وضع هيئة الأركان العامة تحت سلطة وزير الدفاع، بعد تعيين أردوغان قائد الجيش خلوصي أكار وزيرا للدفاع. ونشرت الجريدة الرسمية في تركيا سبعة مراسيم في المجلد تتعلق بالعديد من مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي ومديرية الصناعات الدفاعية والمجلس الإشرافي. وتتزامن تلك التغييرات مع الذكرى الثانية لمحاولة انقلاب، قتل خلالها ٢٥٠ شخصا على الأقل، أغلبهم مدنيون عندما حاول جنود منشقون الإطاحة بحكومة أردوغان. وفرضت السلطات حالة الطوارئ في البلاد بعد الانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو ٢٠١٦، ومن المقرر أن ينتهي العمل بها هذا الأسبوع.

رئاسة مأزومة في تركيا؟

*مارك بييريني

مركز بروكينغز للسلام الدولي: ٢٠١٨/٧/١٥

هذه المرة، سيصبح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رئيساً يتمتع بصلاحيات تنفيذية خارقة. فسيتركز معظم السلطات في يده، وسيُلغى منصب رئيس الوزراء، وستغيب في شكل كامل تقريباً الضوابط والتوازنات المعمول بها في الديمقراطيات الليبرالية. بعبارة أخرى، ستصبح تركيا نظاماً سلطوياً مأساساً. لقد عمل أردوغان بتأنٍ، طوال سنوات، على دفع البلاد في صورة منهجية في هذا الاتجاه. لكن على رغم صلاحياته الواسعة، سيجد نفسه مضطراً إلى التعامل مع مسألتين غير مرغوب فيهما. تتمثل المسألة الأبرز في أزمة اقتصادية ونقدية تلوح في الأفق، وقد تسبب بها بنفسه إلى حد كبير بسبب السياسات النقدية لحكومته وتلك المتعلقة بمعدلات الفائدة، والتي أثارت قلقاً شديداً في الأسواق الغربية طوال أشهر، لا سيما حيال استقلال المصرف المركزي. المسألة الأخرى هي الأداء الانتخابي القوي الذي حققه حليف أردوغان في البرلمان، حزب الحركة القومية، الذي قد يرغب في التأثير في شؤون السياسة الخارجية انطلاقاً من ميوله المناهضة للغرب. نتيجةً لذلك، من الصعب توقُّع طبيعة السياسة الخارجية والأمنية التي سيتمكن أردوغان من تطبيقها. من شبه المؤكد أنه سيكون أمام فعل توازن دقيق، يحمل تداعيات واسعة بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط. ستشكل مشاركة أردوغان في قمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) في بروكسل في ١١ و١٢ تموز (يوليو) الجاري، الفرصة الأولى أمامه للكشف عن الاتجاه الذي ستسلكه السياسة الخارجية التركية.

مما لا شك فيه أن المسألة الأكثر حساسية في السياسة الخارجية والأمنية في الوقت الراهن تتعلق بحياسة تركيا، في صورة متزامنة، منظومة دفاع صاروخي روسية من طراز إس-٤٠٠، مع نظم الرادار المصاحبة لها، ومئة طائرة شبح أمريكية الصنع من طراز إف-٣٥. لقد أحيط الخبراء الأتراك علماً منذ فترة طويلة بعدم التوافق بين المنظومتين على المستوى التكنولوجي، لكن ربما لم تدرك القيادة السياسية سوى أخيراً أن المنظومتين لا يمكن أن تعمل في صورة متزامنة من دون تعريض المزايا التقنية العالية التي تتمتع بها الطائرة الشبح للخطر، وهي الطائرة التي تستخدمها الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد كبير من القوات الأوروبية. إذاً، بصريح العبارة، سيدفع شراء صواريخ إس-٤٠٠، في حال حدوثه، الولايات المتحدة والناطو إلى التساؤل: «في أي صف تقفون؟». المسألة الحساسة الثانية هي الحرب السورية والعملية السياسية الهادفة إلى إنهاء النزاع الدائر هناك. لقد تسببت سياسات أنقرة وتحركاتها العسكرية بصعوبات في العلاقات مع التحالف المناهض للدولة الإسلامية، وأيضاً مع الولايات المتحدة وروسيا والحركات الثورية على الأرض. وفي إطار هذه الصعوبات، لا تزال المسألة الكردية الأكثر حساسية إلى حد كبير. فالقوات الأمريكية والفرنسية المتمركزة شرق نهر الفرات تواصل الاعتماد على المقاتلين الكرد السوريين المنتمين إلى وحدات حماية الشعب، التي تعتبرها أنقرة فرعاً من فروع حزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه في خانة التنظيمات الإرهابية.

على الأرض، سترتدي التحركات المقبلة للقوات التركية حول منبج وفي محافظة إدلب، أهمية بارزة بالنسبة إلى علاقات أنقرة مع واشنطن وموسكو. ففي حين بذل أردوغان قصارى جهده لحشد الدعم في أوساط الرأي العام التركي والدولي لعملية درع الفرات وغصن الزيتون في شمال سورية، من غير المؤكد تماماً أن نشر مزيد من الجنود (وبالتالي التسبب بسقوط مزيد من الضحايا والإصابات على الأرجح) في المنطقة الواقعة بين نهري الفرات ودجلة، أو في جبال قنديل في العراق، سيحظى بتأييد شعبي.

في محيط تركيا الإقليمي، لا تزال التسوية الشاملة في المسألة القبرصية وعملية التطبيع مع أرمينيا متعثرتين بشدة. في حين أن من شأن قيام تركيا بخطوة لتحقيق تقدم ولو محدود في هاتين المسألتين، أن يقطع شوطاً كبيراً نحو تحسين صورة أردوغان في الغرب، إلا أن وجود حزب الحركة القومية في مجلس النواب سيحول على الأرجح دون ظهور أي مبادرة على هاتين الجبهتين.

أخيراً، تشكل العلاقة المتعددة الأوجه مع الاتحاد الأوروبي عائقاً كبيراً إضافياً سيواجهه أردوغان. لا تسود أي شكوك في أوروبا (وربما في أنقرة أيضاً)، بأن الجسور بين تركيا والاتحاد الأوروبي قد أُحرقت - في الجوهر، نظراً إلى التدهور الشديد لدولة القانون في تركيا، وعلى المستوى الشخصي أيضاً، على ضوء الهجمات المتكررة التي يشنها أردوغان على قادة الاتحاد الأوروبي منذ عام ونصف العام. لذا، لا يمكن توقع عناقات ودية على هامش قمة الناتو الأسبوع المقبل. فضلاً عن ذلك، غالب الظن أن الكلمات الأولى التي تلفظ بها أردوغان بعد انتخابات ٢٤ حزيران (يونيو)، ومفادها أن «تركيا أعطت درساً في الديمقراطية للعالم بأسره»، لم تُكسبه حظوة لدى القادة الأوروبيين الذين ربما فسروا تصريحه بأنه موجّه جزئياً، ولو في صورة ضمنية، ضدهم.

لكن لدى تركيا والاتحاد الأوروبي العديد من الأسباب الأساسية كي يواصل تبادل الكلام في ما بينهما. فعلى الجبهة الاقتصادية، يعتمد الاقتصاد التركي بشدة على الأسواق والتكنولوجيا وتدفقات الرساميل الأوروبية، والتي لا بديل عنها بكل بساطة. كذلك، من شأن انهيار الاقتصاد التركي، الذي يؤمن قاعدة إنتاجية قوية للمصنّعين الأوروبيين بموجب الوحدة الجمركية للاتحاد الأوروبي ويشكّل سوقاً واسعة لمقدمي الخدمات، أن يمارس تأثيراً سلبياً على الشركات الأوروبية. وعلى الجبهة الأمنية، فإن وجود ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جهادي عائد ومن الحائزين جوازات السفر الأوروبية على الأراضي التركية، يفرض على بعض البلدان الأوروبية التعاون مع أنقرة في شؤون مكافحة الإرهاب. هذا ويشكّل «الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا»، الذي ساهمت تركيا بموجبه في حماية أوروبا من تدفق موجات أكبر من اللاجئين، سبباً قوياً إضافياً كي يواصل الطرفان التعاون في ما بينهما.

من جهة أخرى، أصبحت عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أقرب إلى الضمور سياسياً. فعلى ضوء المواقف التي اتخذتها التحالفات النمساوية والهولندية والألمانية، وموقف الرئيس الفرنسي، وكذلك الخلاصات التي توصل إليها اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٦ حزيران، ليس هناك ببساطة من سبيل لإنعاش العملية مجدداً. وعلى رغم الاحتجاجات الرسمية، يمكن تلمس شعور بالارتياح في أنقرة، لأن الموقف السياسي للاتحاد الأوروبي يُجنّب الرئيس التركي شروطاً سياسية قوية.

بيد أن الأمور ليست بهذه البساطة، فتحديث الوحدة الجمركية والمفاوضات حول تحرير تأشيرات السفر لديهما شروطهما الخاصة. إذ، لن يكون التقاط الصور مع المسؤولين الأوروبيين ورفع حالة الطوارئ في تركيا كافيين كي تُصلح أنقرة ذات البين مع أوروبا.

ما بعد أردوغان.. لماذا لن تعود تركيا أبداً لنادي الديمقراطيات؟

< فورين بوليسي > : ٢٠١٨/٧/١٥

استهل الكاتب ستيفن كوك، الخبير في السياسة العربية والتركية، وكذلك في سياسة الولايات المتحدة والشرق الأوسط، مقاله المنشور بمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، بأن ضابطاً عسكرياً تركياً أوقفه للدرشة بعد محاضرة ألقاها في مؤتمر في واشنطن قبل زمن ليس بالقريب. خلال حديثه معه لاحظ أن المحللين الغربيين يميلون إلى المبالغة في أهمية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ويصر الضابط على أنه «مجرد رجل»، لكننا نحن القوات المسلحة موجودون منذ فترة طويلة، وسوف نبقي هنا عندما يرحل»، كان الاقتراح أن الجيش يستطيع انتظار أردوغان – وهذا كان قبل الانقلاب الفاشل في يوليو (تموز) ٢٠١٦ – عندما يغادر منصبه، إذ سيعود وضع تركيا إلى شيء يشبه ما قبل «حزب العدالة والتنمية».

هذه الفكرة – أنه إذا خسر أردوغان الانتخابات أو تقاعد أو مات، فإن السياسة التركية ستتغير تلقائياً – لا تقتصر على الضابط الذي التقى به الكاتب، فقد أعرب عدد من الأكاديميين والصحافيين وصانعي السياسات الأتراك عن اعتقادهم بأن تركيا ستعود إلى نظام ديمقراطي بما يكفي لإثارة الأمل في أن تركيا قد تنضم يوماً ما إلى نادي الديمقراطيات.

ويرى الكاتب في مقاله أن اقتناعهم له علاقة بالأمل والإيمان أكثر من الحكم التحليلي، لقد غير أردوغان وحزبه تركيا بشكل لا رجعة فيه، حيث لا مجال للتراجع الآن.

يمثل المسار السياسي لتركيا حالة مثالية لدولة ما تتراجع بشكل دائم عن الإصلاحات الديمقراطية، لكنها ليست الوحيدة، إذ يقوض كل من فيكتور أوربان رئيس وزراء المجر، وياروسلاف كاتشينسكي رئيس مجلس إدارة حزب القانون والعدالة في بولندا، حكم القانون والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في خدمة ما يصفونه بالموثوقية والأمن، هذه التطورات تسبق أزمة المهاجرين التي تقضي على أوروبا، على الرغم من أن العدد الكبير من الناس من أفريقيا والشرق الأوسط الذين يلتمسون اللجوء في الاتحاد الأوروبي قد جعلوا رسالة أوربان وكاتشينسكي أكثر قوة من الناحية السياسية، وبالتالي فإن إلغاء المؤسسات الديمقراطية وحل القيم الليبرالية مقبول سياسياً لأعداد كبيرة من المجرين والبولنديين.

ويكمل الكاتب أن المراقبين في كثير من الأحيان يصفون الطريقة التي قام بها هؤلاء القادة – بما في ذلك أردوغان – بتشكيل ديمقراطيات غير ليبرالية، أو في حالة تركيا لحكم استبدادي منتخب، كإثبات لسياسات القوة، ولكن هذه الأحاديث الانتقاصية لا معنى لها خارج افتتاحيات الصحف. وقد أوضحت رؤية أوربان، وكاتشينسكي، وأردوغان مستقبل مجتمعاتهم التي تنادي بأعداد كبيرة من الناس للاستفادة منهم، لقد فعلت القيادة المجرية والبولندية ذلك بشكل أساسي في معارضة المبادئ الليبرالية التي بُني عليها الاتحاد الأوروبي، يمكن تلخيص برنامج حزب العدالة والتنمية في حالة تركيا على أنه الصلاح والرخاء والسلطة، لقد قام الناخبون في الدول الثلاث بمكافأة هؤلاء القادة.

رغم كل نجاحهم الظاهر، فإن القادة الأتراك والمجريين والبولنديين لديهم معارضة. ويذكر الكاتب أنه خلال السنوات الخمس عشرة الماضية عارض حوالي نصف الناخبين في تركيا حزب العدالة والتنمية وأردوغان، ونظم أوربان استفتاءً في عام ٢٠١٦ يهدف إلى منع المهاجرين من دخول المجر، حيث حصل الإجراء المقترح على تأييد ٩٨٪ من الأشخاص الذين صوتوا، ولكن في ضربة سياسية كان ذلك أقل بكثير من نسبة الإقبال البالغة ٥٠٪، التي يتعين على الناخبين أن يصبحوا ملزمين بها، وانعطف حزب القانون والعدالة في بولندا بعيداً عن لجنة الدفاع عن الديمقراطية التي تمكنت من جلب أعداد كبيرة من الناس إلى الشوارع في أوقات مختلفة للاحتجاج على نظرة كاتشينسكي إلى العالم.

ويتطرق الكاتب في مقاله حول رد القادة في تركيا والمجر وبولندا على معارضتهم، يشرح الكاتب بأنهم أنشأوا مؤسسات جديدة، وتلاعبوا بالمؤسسات الموجودة بالفعل، وقاموا بإجبار الآخرين على مواجهة التحديات السياسية أو سد إمكاناتهم. تأتي المؤسسات الرسمية على شكل قوانين، وقواعد، وأنظمة، ومراسيم مصدرها الطعن السياسي، غالباً ما تعكس مصالح الفائزين في تلك الصراعات، فالمؤسسات العامة غير مقننة، لكن هذا لا يعني أنها أقل قوة من المؤسسات الرسمية. تكون هذه المعايير في بعض الأحيان التي تستند إلى الطريقة التي تمت بها الأشياء منذ فترة طويلة، أقوى من القواعد المكتوبة.

يعتقد الكاتب أن أحد أفضل الأمثلة على التلاعب المؤسسي هو الطريقة التي استخدم بها حزب العدالة والتنمية التركي أغلبيته في الجمعية الوطنية الكبرى لإلغاء تحقيق برلماني عام ٢٠١٤ في اتهامات بالفساد ضد أربعة وزراء حكوميين هدودا بتورط أردوغان وعائلته. لقد جعلت هذه العملية فكرة الرقابة البرلمانية لا معنى لها في الأساس، وأعطت الزعيم التركي فرصة للمجادلة – بمصداقية لناخبيه – بأن الادعاءات الأصلية كانت محاولة انقلاب. منذ إدعاء الفساد، تلاعب أردوغان بالمؤسسات لعكس نتيجة الانتخابات التي لم تعجبه عام ٢٠١٥، حاكم خصومه في المحاكم المكتظة بمؤيديه، وأخذ القوانين الانتخابية في تركيا لضمان تمرير استفتاء على التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تمنح الرئيس سلطات استثنائية.

لقد استخدم حزب العدالة والتنمية النظام القانوني لسجن الصحفيين – في أغلب الأحيان بتهم ذات صلة بالإرهاب – ولتغيير ملكية الإعلام. هذه الهجمات على الصحافة تكفلت بجمع الأخبار المستقلة، إلى جانب تحويل ملكية النشر والإذاعة والخدمات الإخبارية التي تديرها الدولة في ذراع حزب العدالة والتنمية.

في الانتخابات الأخيرة أعلنت وكالة «الأناضول» المملوكة للدولة أن الانتخابات الرئاسية لصالح أردوغان، قبل أن يتمكن المجلس الأعلى للانتخابات – المكون من أشخاص معينين من حزب العدالة والتنمية – من حساب الغالبية العظمى من صناديق الاقتراع، وقد دفع هذا أردوغان إلى الظهور على شاشات التلفاز بقبول فترة رئاسة أخرى“ مما جعل من المستحيل على لجنة الانتخابات أن تتناقض مع توقعات الأناضول، وبالتالي جعل المجلس مجرد دعم للمسرح الانتخابي في حزب العدالة والتنمية.

إن التلاعب المؤسسي والألاعيب خلال حقبة حزب العدالة والتنمية، التي استخدمت لخدمة أهداف أردوغان ستستمر بعد رحيله، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات تميل إلى الرسوخ – فهي تظل لفترة طويلة بعد اللحظة التي تكون ضرورية فيها، وغالباً ما تستفيد منها مجموعة جديدة من السياسيين لتحسين أجنداتهم. هذا لا يعني أن التغيير المؤسسي مستحيل، لكن التنقيحات تجري في سياق المؤسسات القائمة والألاعيب السابقة. على سبيل المثال: يمكن إرجاع أصول القوانين القمعية الحالية في مصر فيما يتعلق بالصحافة، ومنظمات المجتمع المدني، من خلال أي عدد من المراجعات، إلى الخمسينات والستينات. يميل الاستبداد بهذه الطريقة إلى البناء على نفسه. قد يعطي هذا نتيجة في نهاية المطاف، ولكن دون ثورة تفوض نظام سياسي واجتماعي متعاقد، سيكون للمؤسسة تأثير دائم على المجتمع. على الرغم من كل التغيير الواضح في مصر منذ أوائل عام ٢٠١١، لا تزال السياسة في البلاد تدور حول نظام أسسه جمال عبد الناصر والضباط الأحرار في الخمسينات.

تشير البيانات التي ولدها علماء الاجتماع إلى أن التحولات إلى الديمقراطية غالباً ما تفشل، تخسر بعض الدول ديمقراطيتها، وتلك التي لا تستعيدوها إلا في ظروف نادرة ومحددة للغاية. أصبحت فرنسا ديمقراطية مرة أخرى بعد هزيمة حكومة فيشي وألمانيا النازية، وكان من المفترض أن تكون المجر وبولندا أمثلة ساطعة على الانتقال إلى الديمقراطية، إذ قد ترقى تلك البلدان إلى المثل الديمقراطية التي يتقاسمها أعضاء الاتحاد الأوروبي ظاهرياً مع ديمقراطيات أخرى، ولكن بسبب ما فعله أوريان وكاتشينسكي، فإن الطريق إلى ذلك الهدف سيكون طويلاً وصعباً. ويختتم الكاتب مقاله بأنه بالنسبة لتركيا لا شك في أن الجيش سيظل راسخاً لما بعد أردوغان، لكن من غير الواضح ما إذا كان سيصمد لما بعد «الأردوغانية»!

تركيا الجديدة ومستقبل التحالفات الإقليمية والدولية

*ياسين اقطاي

صحيفة (يني شفق) الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٧/١٥

توجد مجموعة تفكير استراتيجية تشارك بها ٢٢ مؤسسة فكرية من عدة بلدان إسلامية، وكنت شخصياً واحداً من مؤسسيها. ويرأس محمد سالم الراشد، رئيس تحرير مجلة المجتمع الكويتية، هذه المجموعة التي تعقد اجتماعات دورية في إسطنبول لمناقشة وتثمين الأحداث التي يشهدها العالم الإسلامي بغرض تطوير أفكار وخبرات ومقاربات مشتركة بين المسلمين. وقد عقد آخر اجتماع للمجموعة أمس، الثلاثاء، لمناقشة النتائج الدولية للانتخابات التركية الأخيرة.

وكما قلت سابقاً، فإن تركيا تحظى حالياً بمتابعة الجميع باهتمام أكبر مما نتوقع. وإن الأفكار التي وضعها من ينظرون إلى تركيا بتعاطف كبير، مثل البعض في الداخل، تهدف لإيجاد وإنتاج استراتيجية مؤثرة ومعقولة من أجل تركيا. فهم يفكرون باسم تركيا ومن أجلها، لكنهم ربما يشعرون بجميع المخاطر والتهديدات التي تواجهها بقلق أكبر من القلق الذي يحمله الأتراك أنفسهم، ويرونها بشكل أفضل ويستطيعون التعبير عنها بأريحية أكبر. ومن جانبي أعتبر قدرتهم على التعبير بأسلوب لطيف عن المخاطر أو التهديدات أو حتى المصاعب الصادرة عن أنفسنا وكثيراً ما نراها لكن نخشى الاعتراف بها، أعتبرها -في حقيقة الأمر- فرصة في حد ذاتها يمكن استغلالها. فالواحد منا يرى أن وجهة النظر الجماعية هذه يمكن أن تكون مرآة متميزة تعكس عيوبنا.

ألقيت في هذا الاجتماع كلمة حول "تركيا الجديدة ومستقبل التحالفات الإقليمية والدولية". وأما السؤال الذي كان يوجه دفة هذا الكلمة فكان بشأن ما إذا كانت سنشهد تغييراً جذرياً في سياسة تركيا الخارجية مقارنة بالماضي مع انتقالها إلى النظام الرئاسي. هل سنشهد نقطة انطلاق جديدة أو مختلفة من نطاق العلاقات المتوترة نسبياً التي تربط دول المنطقة وكذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حالياً بتركيا التي يديرها حزب العدالة والتنمية الذي كان قد بدأ رحلته وهو يحمل فكرة "تصغير المشاكل" أو يبحث عن كيفية تطبيقها؟

لا شك أن هذا السؤال يتطلب ملاحظات طويلة، وأما جوابه فيستلزم إعادة النظر بجميع سياسات تركيا الخارجية" إذ يجب تقييم علاقة تركيا بإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الخليج ومصر وسوريا والعراق وروسيا كلا على حدة. وربما تكون العلاقات مع العديد من الدول تتطور بشكل مرتبط بالعلاقات مع دول أخرى. فالعلاقات مع مصر تؤثر في العلاقات مع دول الخليج. كما أن المسائل التي تتورط فيها الولايات المتحدة في سوريا والعراق تؤثر في علاقته بتركيا، ولهذا من المستحيل أن تعود العلاقات مع أنقرة إلى مجراها الطبيعي طالما لم تغير سياستها هناك.

أولاً، لقد ساهم تبكير الانتخابات قرابة عام ونصف العام في الحيلولة دون ظهور تركيا التي يقودها أردوغان بمظهر "البطة العرجاء"، لتتمكن أنقرة من تحقيق ميزة كبيرة للغاية في السياسة الخارجية. فهذه الوضعية ستضمن قيام الجميع في السياسة الخارجية بعمل حساباته وفق مخاطب قد حل مشكلة إدارة بلاده لخمس سنوات على الأقل ولا يعاني من أي مشاكل استقرار. ومن هذه الزاوية يمكن أن نرى جيداً إلى أي مدى كان قرار الانتخابات المبكرة صائباً بالرغم من كل المخاطر التي كان ينطوي عليها.

ثانياً، عدم تغيير وزير الخارجية في الوزارة التي أعلنها الرئيس أردوغان يمكن تفسيره بأنه رسالة تريد تركيا إيصالها مفادها أنها ستستمر في انتهاج السياسة ذاتها في السياسة الخارجية خلال المرحلة المقبلة (الأمر ذاته ينطبق على وزارة الداخلية). فمولود جاويش أوغلو هو شخصية تمثل الفكر الذي تتبناه أنقرة في السياسة الخارجية منذ البداية.

لقد قدمت تركيا، منذ البداية، نموذجاً استثنائياً في السياسة الخارجية يهدف لتحقيق التوازن بين مصالحها الشخصية ومبادئها الإنسانية

لقد قدمت تركيا، منذ البداية، نموذجاً استثنائياً في السياسة الخارجية يهدف لتحقيق التوازن بين مصالحها الشخصية ومبادئها الإنسانية. فهي من ناحية لم تتخل عن مبادئها من أجل مصالحها، ومن ناحية أخرى ربت على المستويات كافة من خلال موقفها المبني على المبادئ. وفي النهاية المطاف نقلت هذه السياسة تركيا إلى النقطة الحالية التي لا تعتبر نقطة يمكن الشكوى بحقها في أي تقييم خاص بتركيا. فنتيجة لهذه السياسة الخارجية أصبح الاقتصاد التركي رقم ١٧ بين أكبر اقتصادات العالم، وهو ما يعني أنه تضاعف ٤ أضعاف منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم قبل نحو ١٦ عاماً.

ترتبط تركيا بعلاقة تحالف مع الولايات المتحدة، لكن ثمة مشاكل كبيرة بين الدولتين. ولا شك أن هذه المشاكل وقعت بسبب واشنطن التي تعاون مع تنظيمات إرهابية تقاتل ضد حليفها تركيا، وهو ما أفضى إلى ظهور مشكلة ثقة خطيرة بين الجانبين. ستجبر تركيا الولايات المتحدة على تغيير هذا الموقف، وستتاح أمامها خلال العهد الجديد فرصة التعبير عن نفسها بشكل أفضل وتوجيه واشنطن إلى الطريق القويم.

ويجب على الجميع أن يتوقعوا أن تتخلى تركيا عن حقوق أفضل في مجال السياسة الخارجية إذا ما أصرت الولايات المتحدة على موقفها الحالي.

نرى جميعاً أن هناك مخاوف حول تشكل محور معاد لتركيا داخل واشنطن بسبب إقدامها على شراء منظومة صواريخ إس-٤٠٠ من روسيا. ولا يمكن للجانب التركي أن يفهم هذا الأمر. فبأي حق يمكن للولايات المتحدة الاعتراض على بحث تركيا عن طريقة جديدة للحصول على منظومة دفاع صاروخي تحتاج إليها في حين لم ترض واشنطن بيعها إياها بإصرار وحجج واهية؟ ومن الواضح أن البعض يتصورون صورة معلومة للعلاقات التركية - الأمريكية، لكن تركيا الجديد ترفض هذه الصورة.

ومن ناحية أخرى، ثمة عدة عوامل تؤثر في علاقة تركيا بدول الخليج، ومن بين هذه العناصر نذكر إيران ومصر وقطر وفلسطين والإخوان وإسرائيل والولايات المتحدة. فداخل شبكة العلاقات هذه العلاقات مع جانب تؤثر في العلاقات مع الجانب الآخر، ولهذا من المستحيل المحافظة على علاقات متميزة مع الجميع. فتركيا تهتم بإجراء حول مع جميع الأطراف من أجل عالم يربح فيه الجميع ويعيشون بسلام وتفاهم، لكن عالماً يعتبر دربا من دروب الخيال لأنه من المستحيل أن تتبنى جميع الأطراف المفاهيم ذاتها.

ولهذا السبب تحديداً يكون على المرء أحياناً أن يفاضل بين الأشياء. كما أنه ليس من السهل أبداً رعاية المصالح مع تجنب انتهاك المبادئ، بيد أن تركيا تسير في هذا الطريق الوعر.

إن تركيا الجديدة ستميز بنظامها الجديد وفعاليتها على اتخاذ القرار وتطبيقه بسرعة وسلاسة، إذ إنها ستحجز لنفسها مكاناً على الساحة الدولية كعنصر مؤثر في السياسة العالمية بفضل قوتها وطموحاتها ومبادراتها المتجددة على الدوام.

بعد «بيت المال».. صهر أردوغان مسؤول عن ترقية الجنرالات

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/٧/١٦

حسني محلي- إسطنبول: مع استمرار التحولات الاستراتيجية في البنية السياسية والدستورية، بما يتيح منح الرئيس رجب طيب أردوغان مزيداً من الصلاحيات، فوجئ الجميع بمرسوم رئاسي جعل من بيرات البيرق، صهر الرئيس، عضواً رسمياً في مجلس الشورى العسكري، وهو أعلى هيئة عسكرية تبحث في ترقية وتعيينات جنرالات الجيش التركي، ويتأهله أردوغان بطبيعة الحال. ويضم المجلس في عضويته قادة القوات البرية والبحرية والجوية والدرك ورئيس الأركان وجنرالات القوات المسلحة من رتبة فريق أول، ويجتمع مرة في السنة لبحث قضايا الجيش، بما فيها ترقية الضباط إلى رتب عليا وتعيينهم في المناصب العسكرية وإحالة البعض إلى التقاعد. واعتبرت أوساط المعارضة عضوية البيرق، الذي لم يخدم في الجيش لكونه دفع البديل النقدي، خطوة جديدة ومهمة من قبل الرئيس أردوغان، على طريق إحكام سيطرته على المؤسسة العسكرية، بعد الاقتصاد والمال، إذ قام بتعيين البيرق وزيراً للمالية والخزانة بصلاحيات مطلقة في مجمل شؤون المال، بما في ذلك البنك المركزي. وأتى ذلك وسط توقعات بأزمة اقتصادية ومالية خطيرة خلال الفترة المقبلة، بعد أن زادت ديون تركيا الخارجية على ٤٥٠ مليار دولار، منها نحو ١٩٠ ملياراً مستحقة حتى نهاية العام الجاري.

وقرر المرسوم الرئاسي ربط رئاسة الأركان بوزارة الدفاع مباشرة بعد أن تم تعيين رئيس الأركان السابق خلوصي آكار وزيراً، مكافأة له لدوره في إحباط محاولة الانقلاب الفاشلة قبل عامين، التي أتهم أتباع الداعية فتح الله غولن بتنفيذها. الرئيس أردوغان اعترف أكثر من مرة بتلبية جميع مطالب غولن وجماعته، الذين سيطروا على قطاعات واسعة من مؤسسات الدولة. وتبين بعد محاولة الانقلاب أن نصف جنرالات الجيش برتبة عميد وأعلى، وعددهم حوالي ٥٧٠، بالإضافة إلى ٧٠٪ من ضباط القوات المسلحة برتبة عقيد وما دون، ومعهم عدد كبير من كوادرات الأمن والمخابرات، محسوبون على جماعة غولن. وكان أردوغان قد استطاع خلال العام الماضي التخلص من الأغلبية الساحقة من أتباع غولن وأنصاره، بمن فيهم مستشاروه العسكريون الثلاثة. كذلك تم طرد أكثر من ٣٠ ألف عسكري من مختلف الرتب من القوات المسلحة. وشهدت جميع المدن التركية طيلة أمس (الأحد) فعاليات شعبية ورسمية كبيرة شارك فيها أردوغان، حيث تلا آيات من القرآن الكريم تخليداً لذكرى ضحايا الانقلاب، وعددهم ٢٦٠ بين عسكري ومدني. وقال إن «النضال ضد أتباع غولن سوف يستمر حتى يتم القضاء على آخر شخص فيهم، ولكن يبدو أنهم لن ينتهوا بسهولة».

وبينما تستمر الملاحقات الأمنية والقضائية لأتباع غولن، بعد أن زاد عدد الذين شملتهم مثل هذه التحقيقات على مليون شخص، تم وضع عدد كبير منهم في السجون وطرد آخرين من وظائفهم في مختلف أجهزة الدولة ومرافقها ومؤسساتها. كذلك صادرت الدولة مئات الشركات برساميل وصلت إلى عشرات المليارات من الدولارات، بحجة أن أصحابها من جماعة غولن. وكانت الحكومة، وبعد إعلان حالة الطوارئ في آب من عام ٢٠١٦، قد ألغت جميع الكليات والمدارس العسكرية، وتم إنشاء «جامعة الدفاع الوطني» التي تم تكليفها بتخريج الكوادرات العسكريين. وتم تعيين بروفيسور مختص بالتاريخ العثماني رئيساً لهذه الجامعة التي يتم قبول الشباب والشابات فيها، بعد امتحانات شفوية تتضمن أسئلة دينية. وترى أوساط المعارضة في مثل هذا التصرف محاولة من الرئيس أردوغان لتسييس المؤسسة العسكرية وبناء جيش عقائدي «قومي إسلامي» تابع له مباشرة.

وفي السياق ذاته، نصّ مرسوم تشريعي آخر على ربط جميع القصور التاريخية العثمانية في إسطنبول بالرئيس مباشرة، كما تم إلغاء الفرقة الوطنية للباليه والمسارح والفنون الجميلة. وتتوقع أوساط سياسية للرئيس أردوغان أن يصدر مجموعة من المراسيم التشريعية التي ستحدد ملامح المرحلة المقبلة، بحيث ستكون جميع مؤسسات ومرافق الدولة التركية تابعة مباشرة له.

"الـ ١٥ من تموز ما هو إلا تجسيد لتمسكنا باستقلالنا ومستقبلنا"

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٧/١٦

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، "سنعزز مكانتنا أكثر عبر تطوير ديمقراطيتنا واقتصادنا وعبر التشبث باستقلالنا ومستقبلنا. إن الـ ١٥ من يوليو/تموز ما هو إلا تجسيد لإيماننا وتصميمنا هذا".
جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس أردوغان، خلال مأدبة غداء أقامها في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، على شرف أقارب وأسر شهداء وجرحى ١٥ يوليو/تموز، في إطار إحياء البلاد للذكرى السنوية ليوم الـ ١٥ يونيو/تموز، يوم انتصار الديمقراطية والوحدة الوطنية.

أستهل الرئيس أردوغان، كلمته سائلاً الله تعالى الرحمة والمغفرة لشهداء الخامس عشر من يوليو/تموز وشهداء مكافحة الإرهاب، وتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

أشار الرئيس أردوغان، إلى أنه يرغب بالاجتماع مع كافة أسر الشهداء والمصابين على الدوام. وشدد على أنه عبر تغيير استراتيجية مكافحة الإرهاب أصبح التركيز ينصب على تجفيف المستنقع وليس على قتل البعوض، مضيفاً " أن الهدف الوحيد لعصابة تنظيم "غولن" الإرهابي هو تقويض وحدة ومستقبل تركيا، شأنها شأن المنظمات الإرهابية مثل "PKK" و"داعش". منذ أن بدأت تركيا باتخاذ قرارها بنفسها والمضي قدماً في تحقيق أهدافها المنشودة بدأنا في التغلب على العقبات التي تواجهنا بكل سهولة".

أكد السيد الرئيس أردوغان، أن الشعب التركي في ليلة الخامس عشر من يوليو/تموز، شعر بالخطر ودحر المحاولة الانقلابية على غرار ما فعله أبان معركة جناق قلعة، وقال "نحن كدولة وبلد كافحنا من منطلق إيماننا وعزمنا. من أراد اكتشاف أسرار البطولة التي أقدم عليها شعبنا ليلة الانقلاب، عليه النظر إلى كفاح هذا الشعب الممتد لعصور طويلة". وأوضح أن حجم كفاح الشعب التركي من أجل استقلاله ومستقبله سيتضح أفضل بمرور الزمن.

"سنعمل بجهود أكبر لبناء مستقبل أقوى وأكثر أمناً وإشراقاً"

قال الرئيس أردوغان، "سنعمل بجهود أكبر لبناء مستقبل أقوى وأكثر أمناً وإشراقاً لنا في ضوء الدروس التي استخلصناها من الأحداث الجارية ببلدنا ومنطقتنا في السنوات الأخيرة. وسنكون أكثر تصميماً بغية عدم إسكات صوت المآذن وعدم تنكيس علمنا وحماية وطننا ودولتنا".

وتابع "سنعزز مكانتنا أكثر عبر تطوير ديمقراطيتنا واقتصادنا وعبر التشبث باستقلالنا ومستقبلنا. إن الـ ١٥ من يوليو/تموز ما هو إلا تجسيد لإيماننا وتصميمنا هذا".

كما أكد الرئيس أردوغان، عزمه على صون المكتسبات التي جنيت بدماء الشهداء وكفاح الأمة، وعدم تعريضها للخطر، واستطرد قائلاً: "من أجل تحقيق هذه الغاية نتحرك بطريقة من شأنها أن توطد في الخارج النجاحات التي نحققها في الداخل. من هذا المنطلق نبني علاقاتنا مع كافة المؤسسات الدولية بدءاً من الاتحاد الأوروبي ووصولاً إلى حلف شمال الأطلسي "ناتو"، ونعمل على تشكيل أوسع تعاون ممكن مع القوى الصاعدة في جميع أنحاء العالم مثل روسيا والصين وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا".

لفت الرئيس أردوغان، الانتباه إلى جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها تركيا قائلاً: "ما عدا تركيا لا يوجد بلد آخر في العالم يستضيف أكبر عدد من اللاجئين ويواجه مشاكل قليلة وسطحية. لقد شهدنا جميعاً أن وجود بضع مئات من اللاجئين في أوروبا كاد يؤدي إلى الإطاحة بالحكومات وإحياء العنصرية. بالمقارنة بأولئك الذين يعيشون في رخاء ولكنهم يغضون الطرف عن المجتمعات الأخرى التي تصارع الفقر والعوز وحتى المجاعات، فأن مشاطرة رغيفنا مع الآخرين يبعث فينا السرور. هل تعرفون من هي الدولة التي تحتل المرتبة الأولى في تقديم المساعدات للمظلومين والمضطهدين حول العالم؟ تركيا هي التي تحتل المركز الأول في تقديم المساعدات الإنسانية في العالم بمقدار ٨ مليار دولار. كيف يحدث هذا؟ يحدث لأن هذا هو ما تستلزمه قيم حضارتنا. لطالما قدمنا يد العون وسنواصل القيام بذلك، وباعتبارنا أبناء حضارة تؤمن ببركة التقاسم سنحمل مكانتنا هذه إلى أبعد من ذلك".

إردوغان يواصل هيكلة مؤسسات الدولة لتثبيت النظام الرئاسي

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/١٦

أصدر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مجموعة جديدة من المراسيم لإعادة هيكلة مؤسسات سياسية وعسكرية وهيئات حكومية بارزة، في إطار إقرار النظام الرئاسي التنفيذي الذي انتقلت إليه تركيا عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي شهدتها في ٢٤ يونيو (حزيران) الماضي. ومن أبرز معالمها إعادة هيكلة مجلس الشورى العسكري الأعلى، وتغليب المدنيين على الجناح العسكري، وضم صهر أردوغان وزير الخزانة والمالية برات البيراق إليه، وإلحاق رئاسة هيئة أركان الجيش بوزارة الدفاع.

ونشرت الجريدة الرسمية في تركيا، الأحد، ٧ مراسيم تخص العديد من مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي ومديرية الصناعات الدفاعية ومجلس الشورى العسكري وغيرها من الهيئات والمؤسسات. وشمل أحدث التغييرات وضع هيئة الأركان العامة للجيش التركي تحت سلطة وزير الدفاع بعد تعيين أردوغان، رئيس الأركان السابق خلوصي أكار، وزيراً للدفاع، في واحدة من النوازل في تاريخ الجمهورية التركية.

ومن بين المراسيم التي أصدرها أردوغان، أمس، مرسوم يقضي بإعادة هيكلة مجلس الشورى العسكري الأعلى لتصبح غالبية أعضائه من المدنيين، كما أصدر قراراً بتعيين صهره وزير المالية والخزانة برات البيراق، في المجلس. وتزامن صدور هذه المراسيم مع الذكرى الثانية لمحاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦، وقُتل خلالها ٢٥٠ شخصاً على الأقل وأصيب نحو ٢٢٠٠ آخرين، غالبيتهم مدنيون، عندما حاولت مجموعة من العسكريين الإطاحة بحكم أردوغان، ونُسبت المحاولة إلى الداعية التركية فتح الله غولن المقيم في بنسلفانيا الأمريكية منذ عام ١٩٩٩ والذي نفى أي صلة له بها. وشهدت أنحاء تركيا أمس، مراسم احتفالية لإحياء الذكرى الثانية لمحاولة الانقلاب، التي فرضت السلطات حالة الطوارئ على أثرها، والتي من المقرر أن ينتهي العمل بها بعد غد (الأربعاء). وشارك أردوغان على مدى أمس وأول من أمس في العديد من المراسم، والتقى عائلات القتلى والمصابين على مأدبة غداء بالقصر الرئاسي في أنقرة أمس، قبل أن ينتقل إلى إسطنبول للمشاركة في مسيرة على جسر «شهداء ١٥ يوليو» (البسفور سابقاً)، مساء أمس.

وأدى أردوغان اليمين الدستورية، يوم الاثنين الماضي، بعد إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية ولكن بصلاحيات واسعة هذه المرة في ظل النظام الرئاسي الجديد. وأكد أن الرئاسة التنفيذية ضرورية لزيادة كفاءة الحكومة ودفع النمو الاقتصادي وضمان الأمن. بينما تحذر المعارضة ومنقدون في الغرب من أن هذا النظام سيعزز من الشمولية وحكم الفرد في تركيا.

وكان أردوغان قد نشر في اليوم الثالث لأدائه اليمين الدستورية أمام البرلمان الجديد، مرسوماً رئاسياً قضى بإلحاق عدد من مؤسسات الدولة برئاسة الجمهورية هي: رئاسة هيئة أركان الجيش، وجهاز المخابرات، والأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، ورئاسة مستشارية الصناعات الدفاعية، ورئاسة الاستراتيجية والميزانية، ورئاسة أرشيف الدولة، ومجلس رقابة الدولة، ورئاسة الشؤون الدينية، ورئاسة الاتصالات، ورئاسة إدارة القصور الوطنية، والصندوق السيادي التركي. وستقوم هذه المؤسسات بأعمالها وفعاليتها تحت مظلة الرئاسة التركية. كما صدر مرسوم رئاسي يقضي بأن يقرر رئيس الجمهورية الترقيات والتعيينات في قيادة الجيش، ودخل حيز التنفيذ مع تعيين الجنرال يشار غولار قائد القوات البرية السابق، رئيساً للأركان محل رئيس الأركان السابق خلوصي أكار.

ووفق التعديلات، ستتم ترقية الضباط في «يوم النصر» الموافق ٣٠ أغسطس (آب) من كل عام. وبذلك تدخل الترقيات من رتب العقيد إلى عميد، ومن لواء إلى رتبة أعلى، ضمن صلاحيات أردوغان. وبموجب ذلك يجري تعيين رئيس الأركان من بين قادة الجيش الذين يحملون رتبة فريق أول. وكانت ترقيات الجيش وفق النظام البرلماني السابق تتم من قبل مجلس الشورى العسكري الأعلى، الذي يلتزم برئاسة رئيس الوزراء (منصب ألغى بموجب النظام الرئاسي)، ويصدق عليها رئيس الجمهورية.

وحسب المراسيم الصادرة الأحد، سيجتمع مجلس الشورى بدعوة من نائب رئيس الجمهورية مرة على الأقل في السنة، ولرئيس الجمهورية صلاحية دعوة المجلس للاجتماع، عند اللزوم وتروّسه. وحسب المرسوم الجديد، فإنّ «المجلس يتكون من نواب رئيس الجمهورية، ووزراء العدل، والخارجية، والداخلية، والخزانة والمالية، والتربية، والدفاع، ورئيس الأركان، وقادة القوات المسلحة».

وعند غياب رئيس البلاد عن اجتماع المجلس، يخوّل لأحد نوابه رئاسة الاجتماع. وستكون مهمة المجلس تقديم الآراء حول القضايا المتعلقة بتحديد الفكرة الاستراتيجية العسكرية، والأهداف الرئيسية للقوات المسلحة، كما يقوم المجلس بتدقيق ومراجعة مشاريع القوانين ذات الصلة بالقوات المسلحة، وتنفيذ القرارات المتخذة. ووفقاً للمرسوم الرئاسي، فإنّ «المجلس يجتمع بحضور جميع الأعضاء، وعلى الذين يتعذر حضورهم، إبلاغ الأمانة العامة للمجلس، بالعدر الذي يعيق مشاركتهم قبل يوم الاجتماع». وسيتم اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الحضور، وفي حال تساوت الأصوات فإنّ صوت رئيس الاجتماع سيحدد الكفة الراجعة.

ويحق للأعضاء غير المشاركين في الاجتماع، إبلاغ المجلس بأرائهم حول الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، عبر رسالة مكتوبة.

وستدخل قرارات مجلس الشورى العسكري الأعلى حيّز التنفيذ، بعد توقيع رئيس الجمهورية. وستكون اجتماعات المجلس سرّية، ويحظر نشر الآراء المقترحة والقرارات المتخذة فيها، دون قرار المجلس، على أن تتولى وزارة الدفاع نشر ما يُسمح بنشره.

وشهدت القوات المسلحة التركية حملة تطهير واسعة في صفوفها بعد محاولة الانقلاب، وشهد الجيش أكبر عملية لإعادة الهيكلة في تاريخه. وبموجب المراسيم الصادرة، أمس، أيضاً تم إلحاق رئاسة إدارة الطوارئ والكوارث بوزارة الداخلية بعدما كانت تتبع رئاسة مجلس الوزراء التي ألغيت في ظل النظام الرئاسي. وأشار المرسوم إلى أن مجلس إدارة رئاسة إدارة الطوارئ والكوارث سوف يجتمع مرتين على الأقل كل عام، كما سيجتمع بشكل استثنائي بناءً على دعوة رئيس مجلس الإدارة.

وتتمثل مهام مجلس الإدارة في الحدّ من مخاطر الكوارث، ومواجهة الحالات الطارئة، وتقديم اقتراحات لأعمال وسياسات وأولويات الكوارث والحالات الطارئة، وتضمن المرسوم أيضاً إنشاء مديريات للكوارث والطوارئ في الولايات التركية.

كما نشرت الجريدة الرسمية، الأحد، مرسوماً رئاسياً يقضي باستحداث رئاسة شؤون الاتحاد الأوروبي وتتبع وزارة الخارجية. وذكر المرسوم أن رئاسة شؤون الاتحاد الأوروبي في الخارجية التركية، ستمتلك مكاتب تابعة لها داخل وخارج البلاد، وستعمل على متابعة مسيرة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. كما أشار المرسوم إلى أن الرئاسة ستتكون من الإدارة العامة للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والمديرية العامة للتعاون المالي وتنفيذ المشاريع، وإدارة الخدمات الإدارية، وإدارة تطوير الاستراتيجيات، ومكتب الاستشارات القانونية، والمكتب الصحافي والعلاقات العامة.

في غضون ذلك، قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إن الهدف من محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت منذ عامين كان تركيع تركيا، وإنّ بلاده هزمت الانقلابيين بفضل تضامن العسكريين الذين يحبون وطنهم، مع قوات الأمن والشعب.

ولفت، خلال لقاء مع عائلات ضحايا ومصابي محاولة الانقلاب في مدينة أنطاليا جنوب تركيا الليلة قبل الماضية، إلى أنّ «ذوي الضحايا ممتنون لمحاسبة (الخونة) المتورطين في المحاولة الفاشلة وملاحقتهم داخل تركيا وخارجها». وأضاف: «قبل يومين تمّ إحضار اثنين من الأعضاء المهمين في حركة غولن إلى تركيا، وتسليمهما للعدالة، ولم تكن هذه المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة». وتابع: «هؤلاء يخططون لمحاولة انقلابية في دولة أخرى»، مضيفاً: «مع الأسف سيطر هؤلاء بشكل كبير على دولة شقيقة لنا مثل قبرغيزيا».

تركيا تعيش عصراً جديداً بعد عامين من إفشال المحاولة الانقلابية

*بيرجي بورا

ميدل إيست آي: ٢٠١٨/٧/١٦

ترجمة وتحريّر: نون بوست: في ١٥ تموز/ يوليو سنة ٢٠١٦، شهدت تركيا أكثر محاولات الانقلاب دموية في تاريخها السياسي. وقد عمد فصيل في الجيش التركي خلال هذه المحاولة إلى إطلاق عملية منسقة في العديد من المدن الكبرى للإطاحة بالحكومة وإقالة رجل الدولة النافذ، رجب طيب أردوغان. ولعل ما حدث لاحقاً كان أكثر غرابة على نحو غير مسبوق، حيث خرج الآلاف من المواطنين الأتراك متسلحين بقبضاتهم العارية وأدوات المطبخ، للتصدي لمحاولة الانقلاب.

انتصار تاريخي

تصدت الحشود للذخيرة الحية ونيران الدبابات والضربات الجوية، وتمكنت من إفشال محاولة الانقلاب بعد ساعات فقط من إطلاقها، وذلك بفضل تلقيها للمساعدة من القوات الأمنية الموالية للحكومة. لكن، لم يكن هذا الانتصار التاريخي سهل المنال، حيث لقي أكثر من ٢٥٠ شخص حتفهم وأصيب آلاف آخرون. وضمت قائمة الضحايا العديد من مخططي الانقلاب وبعض المدنيين والضباط المخلصين. ونتيجة للمواجهات، تضررت بعض المباني الحكومية، على غرار مبنى البرلمان في أنقرة. علاوة على ذلك، وقع تنظيم العديد من التجمعات الوطنية التي حضرها أردوغان وممثلون عن الأحزاب المعارضة في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من هذه المساعي الحثيثة، سرعان ما حل مكان الشعور الوطني بالوحدة والفخر لدى الأتراك إحساس بالخوف والشك.

التطهير

فيما يتعلق بمحاولة الانقلاب الفاشلة، ألقت الحكومة التركية باللوم على الواعظ التركي وحليف أردوغان السابق، فتح الله غولن، الذي يعيش في منفاه الاختياري في الولايات المتحدة الأمريكية منذ وقت طويل. فيما بعد، أعلنت السلطات التركية حالة الطوارئ في البلاد، وتمت بموجب ذلك معاقبة أي شخص بدا أنه تربطه صلة بغولن أو أحد مؤيديه. وفي غضون أسابيع، تم اعتقال أو توقيف أو إقالة عشرات الآلاف من أفراد الجيش والشرطة والقضاء والخدمة المدنية والتعليم نظراً لوجود علاقات مزعومة بينهم وبين غولن.

لفترة قصيرة من الزمن، أجمع أغلب الأتراك، بما في ذلك بعض أكثر الأحزاب معارضة لأردوغان، على تأييدهم ودعمهم لهذه العمليات، واتفقوا على أن أفراد جماعة غولن كانوا مسؤولين عن واحدة من أحلك الليالي في التاريخ التركي. وقد سعى المواطنون الأتراك إلى القصاص من المتورطين في محاولة الانقلاب، وأكدوا أن الاعتقالات ضرورية لتخليص الدولة من هؤلاء المتآمرين.

عموماً، كانت ذكريات الانقلابات العسكرية السابقة، وآثارها المدمرة على السياسة والمجتمع ككل، لا تزال حاضرة في أذهان الكثيرين. وسرعان ما بات واضحاً، داخل تركيا وخارجها، أن رد الحكومة القوي على المحاولة الانقلابية كان في الواقع عملية تطهير واسعة النطاق لإسكات أصوات المعارضة من مختلف الأطياف السياسية ومعاقبتها. وشمل هذا التطهير العديد من الأحزاب التي لم تكن لها أي علاقة بمحاولة الانقلاب.

من جهتها، اتهمت المعارضة الحكومة بالاستفادة من الوضع ومحاولة قيادة انقلاب سياسي مضاد. لكن، واجهت هذه الاحتجاجات والشكاوى أذانا صماء نظراً لوجود دعم كبير من قبل الجماهير للرئيس التركي، فضلاً عن الجروح والصدمات التي خلفها العنف الناتج عن محاولة الانقلاب الأخيرة، التي لم تُشفى بعد.

كرد تركيا: ضحايا غير متوقعين

انضمت عملية السلام الكردية إلى قائمة ضحايا محاولة الانقلاب. وحتى مع تنامي الشعور السائد بالوحدة الوطنية في أعقاب أحداث ١٥ تموز/ يوليو، تم استبعاد الكرد ومثليهم من البرلمان التركي (حزب الشعوب الديمقراطي)، فضلا عن إقصائهم من المناقشات المتعلقة بتحديد مستقبل البلاد. علاوة على ذلك، امتنع أردوغان، الذي اجتمع مع قادة جميع أحزاب المعارضة الرئيسية في البرلمان، عن اللقاء بقيادة حزب الشعوب الديمقراطي، فضلا عن عدم دعوتهم لحضور تجمعات "الوحدة الوطنية".

بعد مرور سنتين، لم تنته عمليات التطهير ما بعد الانقلاب

الجدير بالذكر أن الحكومة كانت قد رفعت بالفعل الحصانة البرلمانية عن نواب حزب الشعوب الديمقراطي قبل شهرين من محاولة الانقلاب. وفي أعقاب هذه المحاولة، واستنادا إلى حالة الطوارئ التي تم إعلانها والشعور القومي الذي يصب في صالح الحكومة الحالية، كرر أعضاء الحكومة دعواتهم لمقاضاة أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي بسبب صلاتهم المزعومة بحزب العمال الكردستاني. ويتمثل هذا الحزب في جماعة مسلحة تشن حربا دموية ضد تركيا منذ أكثر من ثلاثة عقود.

خلال تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ٢٠١٦، تم اعتقال ١٣ عضواً من حزب الشعوب الديمقراطي، بما في ذلك قادة الحزب أنفسهم" صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ. بالإضافة إلى ذلك، تم عزل العشرات من رؤساء البلديات الكرد من مناصبهم لصلتهم المزعومة بحزب العمال الكردستاني واستبدالهم بأوصياء عينتهم الدولة بموجب قانون الطوارئ الذي بدأت العمل به بعد محاولة الانقلاب. كما تم إيقاف الآلاف من المعلمين المتهمين بدعم الانفصاليين الكرد.

تواصل الاعتقالات المثيرة للجدل

بعد مرور سنتين، لم تنته عمليات التطهير ما بعد الانقلاب. ففي ٢٩ حزيران/ يونيو الماضي، قبض على العضو السابق في حزب الشعب الجمهوري، أرمن أردم، بتهمة مساعدة جماعة غولن، وذلك خلال فترة عمله كمحرر لصحيفة معارضة، وهو ما نفاه حربه. وفي يوم الجمعة الماضي، سُجن ستة صحفيين آخرين لصلتهم المزعومة بمحاولة الانقلاب، وفق تهم قالت منظمة العفو الدولية إنها لا تستند إلا على مقالاتهم التي تنتقد الحكومة.

في حزيران/ يونيو من السنة الماضية، أُلقي القبض على رئيس منظمة العفو الدولية في تركيا، تانر كيليتش، ووجهت إليه تهمة تتعلق بصلته بجماعة غولن، الأمر الذي نفته المنظمة. ولطالما واجه العديد من الصحفيين والنشطاء والسياسيين البارزين خلال السنتين الماضيتين اتهامات مماثلة بموجب حالة الطوارئ.

وفقاً لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، احتجزت تركيا ١٦٠ ألف شخص وفصلت ما يعادل هذا الرقم تقريباً من موظفي الخدمة المدنية في السنتين اللتين تلتا المحاولة الانقلابية. وقد قال وزير الداخلية في نيسان/ أبريل إنه تم توجيه تهم رسمية لنحو ٧٧ ألف معتقل، الذين لا زالوا قابعين في السجون أثناء خضوعهم للمحاكمة. كما يقبع عشرات السياسيين والناشطين الكرد في السجون، بمن فيهم المرشح الرئاسي السابق، صلاح الدين دميرتاش.

في الحقيقة، أحدث الطريق، الذي اختارت الحكومة التركية السير عليه خلال السنتين اللتين تلتا المحاولة الانقلابية، شرخاً بين تركيا وحلفائها من الغرب. في هذا الصدد، لم تتهاون المفوضية الأوروبية مع أي خروقات أثناء توثيقها انتهاكات السلطات التركية للحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن جانبها، رفضت الولايات المتحدة مراراً تسليم غولن، مدعية أن تركيا لم تقدم أدلة كافية تثبت تورطه في المحاولة الانقلابية.

تركيا والصورة التسويقية الجديدة

على الرغم من الغضب المتزايد خارج تركيا بشأن السياسات الداخلية الاستبدادية لأردوغان، إلا أن غالبية الأتراك أشاروا بوضوح في ٢٤ حزيران/ يونيو الماضي إلى أنهم لا زالوا يقفون متحدين خلف رئيسهم. وفي ذلك اليوم، فاز أردوغان بأهم اقتراح رئيسي، ليصبح أول رئيس تنفيذي لتركيا. كما فاز تحالف الشعب، وهو تكتل يجمع بين حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي ينتمي إليه أردوغان، وبين حزب الحركة القومية، بأغلبية برلمانية في الانتخابات التشريعية، ليضمن للرئيس بقاءه على قمة هرم السلطة.

في الواقع، ربما كان تحول تركيا المثير للجدل إلى النظام الرئاسي، الذي زاد من سلطات أردوغان بشكل كبير، النتيجة الأكثر أهمية للانقلاب الفاشل. وقد كان معروفاً قبل محاولة الانقلاب في تركيا بأن نظام الحكم المفضل لأردوغان هو الرئاسة التنفيذية. خلال مسيرته السياسية، أكد الرئيس التركي مراراً وتكراراً على المشاكل التي تواجه النظام البرلماني، وأبرزها ضعف الحكومات الائتلافية، والصدمات التي تقع بين الرئيس والحكومة، بالإضافة إلى الافتقار لتوجه واضح عموماً.

مع ذلك، وإلى غاية وقوع محاولة الانقلاب، لم يجرؤ أي شخص في البلاد، بما في ذلك أردوغان، على أن يقترح رسمياً إجراء مثل هذا التغيير الجذري في طريقة حكم البلاد. لكن، وبعد تسعة أشهر، أعلن الرئيس التركي عن الحاجة لتغيير النظام من أجل مواجهة التحديات الأمنية. وفي كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠١٦، كشف حزب العدالة والتنمية عن مسودة دستور من شأنها أن تستبدل النظام البرلماني برئاسة تنفيذية "على الطراز التركي".

أثارت التعديلات المقترحة انتقادات قوية من قبل المعارضة. مع ذلك، كانت تركيا في ذلك الوقت قد مدت حالة الطوارئ، وكانت وسائل الإعلام تخضع لمراقبة أكثر صرامة من ذي قبل، كما كان يُنظر لأردوغان من قبل أنصاره على أنه بطل قومي ولا يمكن أن يخطئ. وفي ظل هذا الوضع، صوت الشعب التركي في ١٦ نيسان/ أبريل سنة ٢٠١٧ في استفتاء لتقرير مصير الدستور. وكانت نتيجة هذا الاستفتاء ٥١,٤ بالمائة من الأصوات المؤيدة للتعديلات، ومن هذا المنطلق، ولدت تركيا جديدة على خلفية محاولة انقلاب مدمرة.

ليس كل ما في الصورة عذاب وكآبة

من الصعب إنكار حقيقة أنه في أعقاب الانقلاب الفاشل، تعرضت الديمقراطية التركية لضربات قاسية، وليس فقط من قبل مدبري الانقلاب الذين أرادوا الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطياً. ولا تزال تركيا تعيش حالة الطوارئ، كما أن نظامها للضوابط والتوازنات ضعيف بشكل ملحوظ في ظل رئاسة تنفيذية تمنح قيادة واحدة سلطات غير مسبوقة، وإن كانت هذه القيادة مُنتخبة.

مع ذلك، ذهب ٨٧ بالمائة من جميع الناخبين الأتراك المسجلين إلى صناديق الاقتراع في ٢٤ حزيران/ يونيو ليقرروا مستقبل البلاد. وقد كان أبرز ثلاثة مرشحين للرئاسة، وإن خاض أحدهم الحملة الانتخابية من خلف القضبان، يمتلكون فرصة الطعن في حكم أردوغان. وعلى الرغم من أن السباق نحو الرئاسة ربما لم يكن عادلاً كما ينبغي، حيث لا تمنح وسائل الإعلام الرئيسية وقتاً كافياً لمنافسي الرئيس للتحديث في الشاشات، إلا أنه يظل سباقاً شريعياً.

بعد محاولة الانقلاب في ١٥ تموز/ يوليو، تغيرت تركيا بلا شك، لكن ليس نحو الأفضل بشكل كامل. مع ذلك، أثبت الأتراك في تلك الليلة أن عهد الانقلابات العسكرية والتدخلات الخارجية قد انتهى بالفعل. وعلى الرغم من كل ما حصل بعد ذلك، إلا أن النتيجة تبعث على الفخر والاحتفاء.

*صحفية تركية وباحثة في لندن، حاصلة على درجة الدكتوراه في الصحافة من جامعة سيتي بلندن

الصراع بين أحزاب المعارضة هو هدف أردوغان القادم

*ذو الفقار دوغان

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/١٦

قال سليمان صويلو وزير الداخلية التركية "إن حزب العمال الكردستاني حمل ممثليه السياسيين إلى البرلمان التركي"، وكان أصدر تعليماته إلى الولاة ألا يُسمح لرؤساء شُعبِ حزب الشعب الجمهوري بالولايات بأن يحضروا جناز الشهداء، فأشعل بتصريحه ذلك وتعليماته تلك فتيل تكتيك سياسي جديد، وذلك من أجل إخافة حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري، وعزل الأول سياسياً، وممارسة مزيد من الضغط على الثاني.

هذا النهج كثيراً ما يتكرر من قبل المتحدثين باسم حزب العدالة والتنمية، وكان رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان قد خاطب ناخبي حزب الشعب الجمهوري وأعضائه خلال الاجتماع الموسع الذي عقد لرؤساء شُعبِ حزب العدالة والتنمية في الولايات التركية، وهو ما كشف عن الاستراتيجية السياسية الجديدة التي ستتبع قبل الانتخابات المحلية.

وقد قال أردوغان في جزء مهم من تصريحاته مستهدفاً حزب الشعب الجمهوري:

"حزب الشعب الجمهوري، لقد وجه قسماً ممن يصوتون لصالحه كي يمكن الحزب الذي ترعاه منظمة إرهابية انفصالية من أن تتجاوز العتبة الانتخابية. والحقيقة أن هؤلاء لجأوا إلى مثل هذا في انتخابات ١٩٩١. وحينها وضع السياسيون الذين يخضعون لرعاية المنظمة الانفصالية أقدامهم في البرلمان للمرة الأولى. واليوم أيضاً سيأخذون أماكنهم فيه كنواب عن الشعب.

إنني أدعو كل إنسان محب لوطنه ممن يؤيدون حزب الشعب الجمهوري إلى محاسبة إدارة حزبه عن هذا العار. فإن لم يقم حزب الشعب الجمهوري بمحاسبة نفسه داخلياً فإن العلاقة ما بين المعارضة الرئيسية والمنظمة الانفصالية تخرج من كونها مجرد تكتيك وتتحول إلى أساس وقاعدة ثابتة. وإذا كان أصل هذا الشيء موجوداً فلا داعي إذن لنسخة منه. وفي موقف كهذا لن يبقى أي معنى لوجود حزب الشعب الجمهوري.

إن هذه الأمة والتاريخ أيضاً سوف يطلبان ممن جعلوا أحزاب تركيا لعبة في يد حفنة من العملاء في الغرب ومن يديرون المنظمة الإرهابية من الخارج أن يقدموا كشف حساب واضح وصريح عن ذلك. إننا لا نحذر هذا التحذير من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لحزب الشعب الجمهوري، وإنما وفاءً بمسؤوليتنا تجاه إخواننا الذين صوتوا لصالح المعارضة الرئيسية مثلما نفعل تجاه كل أفراد أمتنا. وفي النهاية فإن من يتخذ القرار في هذا الشأن هم المنتمون إلى هذا الحزب وقاعدة ناخبيه أنفسهم."

يشار إلى أنه قبل يوم واحد من تصريحات أردوغان هذه جاءت تصريحات عاجلة من حزبين في هذا التحالف تتعلق "بأن تحالف الأمة قد انتهى، وأتم عمره، وأن حزب الشعب الجمهوري خسر أصواتاً بسبب هذا التحالف". بينما رد حزب الشعب الجمهوري على هذه التصريحات قائلاً "كم هو محزن. يجب على من تسببنا في دخولهم الانتخابات عبر منحنا إياهم ١٥ نائباً من نوابنا ألا ينسوا أنهم حصلوا على ٩,٩٦ في المائة من الأصوات. الحقيقة أن الحزب الصالح وحزب السعادة الذي تسببنا في دخول ٢ من نوابه في البرلمان مدينان لنا بالوفاء." وكما تفتت تحالف الأمة تدريجياً فقد أصبحت المسافة فيما يتعلق بمسيرة "الاتفاق حول المبادئ" لاحقاً تتباعد بسرعة بسبب التصريحات المتبادلة.

إن التعاون مع حزب الشعب الجمهوري سواء خلال الحملة الانتخابية لأردوغان وحزب العدالة والتنمية أو ما بعد الانتخابات، والاتهامات الموجهة ضد صلاح الدين دميرتاش وحزب الشعوب الديمقراطي بالخيانة ودعمه للإرهاب وما إلى ذلك تبدو وكأنها قد أعطت النتيجة المرجوة على كلا الحزبين.

حدث ذلك في حين أنه قد قطعت وعود في البيان الخاص بتحالف الأمة، والمكون من ١٠ مواد، تقضي بأن تحالف الأمة قد تم تأسيسه بناء على "مبادئ"، وأنه سيتم التعاون من أجل العودة إلى نظام برلماني مطور وقوي، وإنشاء نظام قضائي وعدلي مستقل وحر، والتعاون من أجل تحقيق الديمقراطية.

ومع أن حزب الشعب الجمهوري كانت له ردود فعل قاسية على اتهامات حزب العدالة والتنمية وأردوغان له بـ "أنه منح من لهم صلات سياسية بالمنظمة الإرهابية وحزباً له علاقة بها فرصة دخول البرلمان التركي والتمثل فيه"، إلا أنه من الواضح أن أردوغان والمتحدثين باسم حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، بل وحتى التصريحات المشابهة لذلك من جانب الحزب الصالح سوف تستخدم ضد حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي.

وعلى الرغم من إعلان أردوغان أن التعاون مع حزب الحركة القومية سوف يظل قائماً في المرحلة الجديدة في البرلمان التركي، وأنه سيتم الإبقاء على تحالف الشعب، فقد تسنى تفريق تحالف الأمة ولما يبدأ البرلمان بعد، وإبعاد الحزب الصالح الذي كان ينظر إليه منذ البداية على أنه "حلقة ضعيفة" عن التعاون مع حزب الشعب الجمهوري بممارسة نوع من الضغط. أما الهدف الجديد للمرحلة الحالية والأولي بالنسبة لها فهو عزل حزب الشعوب الديمقراطي وإقصائه، وإغلاق السبل أمام تحقيق أي تعاون محتمل بينه وبين حزب الشعب الجمهوري.

من الواضح تماماً أن أردوغان وحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية سوف يتجهان بشكل دائم إلى استخدام استراتيجية إضعاف حزب الشعوب الديمقراطي عبر إظهار أنه على صلة بمنظمة إرهابية، وكذلك حزب الشعب الجمهوري عبر إظهار أنه على صلة بحزب مرتبط بمنظمة إرهابية، وتعزيز ذلك التصور حتى الانتخابات المحلية.

إن تكثيف محاولات إظهار أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي على أنهم على صلة بمنظمة إرهابية أو أعضاء في منظمة إرهابية يكشف عن أن سياسة عزل حزب الشعوب الديمقراطي ستكون لها الصدارة والأولوية في الممارسة السياسية عقب افتتاح البرلمان التركي.

من جانب آخر فإن العدد ٣٤٤ الذي حصل عليه تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية يمثل، بل إنه يتجاوز العدد المطلوب من أجل سرعة اعتماد القرارات والفدكات المحتمل إعدادها بشأن نواب حزب الشعوب الديمقراطي ورفع الحصانة عنهم. وسوف نشاهد في المرحلة المقبلة أن عديداً من الممارسات مثل رفع الحصانة عن نواب حزب الشعوب الديمقراطي الجدد، وعمليات الاعتقال، والقبض عليهم سوف تتحول إلى ممارسات روتينية عادية.

وسوف يتم الضغط على حزب الشعب الجمهوري أيضاً عن طريق حزب الشعوب الديمقراطي عبر أدوات مشابهة. وحين يوضع في الاعتبار أن مجموع الأصوات التي حصل عليها كل من محرم إينجه وصلاح الدين ديميرتاش وصل إلى ٤٠ في المائة في الانتخابات الرئاسية يتضح لماذا تعمقت المخاوف من الجولة الثانية وتم الاتجاه إلا إنهاء الانتخابات من الجولة الأولى.

وعلى الرغم من أن المتحدثين باسم محرم إينجه وحزب الشعب الجمهوري قبلوا بنتائج الانتخابات دون أي اعتراض، وبتغيير مفاجئ في الموقف، فإنه ينعكس على الأرقام التي حصل عليها أردوغان أنه فاز بالرئاسة في الحقيقة بتجاوزه نسبة ٥٠ في المائة زائد صوت واحد ما بين ٧٥٠-١,٥ مليون صوت.

لذلك فإن حظ محرم إينجه في الجولة الثانية كان سيكون أفضل بكثير مقارنة بأردوغان، حتى أن عدد الأصوات ٧٥٠-١,٥ مليون صوت يظهر أنه كان من الممكن أن تتحقق لأردوغان فرصة تجاوز نسبة ٥٠ في المائة، دون حاجة إلى الكثير من التلاعب، وذلك لدرجة تبدو وكأنها تكذيب لكلام إينجه "هل سرقت الأصوات. نعم، سرقت. ولكن ليس بدرجة تؤثر على النتيجة. إن الفارق هو ١٠ ملايين".

ويُفهم من تصريحات باريش يارقداش عضو مجلس الحزب في حزب الشعب الجمهوري أن صناديق الاقتراع التي تم استخدام حوالي ١-١,٥ مليون صوت اللازمة لأردوغان كي يتجاوز نسبة الـ ٥٠ في المائة في الجولة الأولى كانت خارج السيطرة والرقابة. وقد نقل يارقداش أن بولنت تزجان قال في اجتماع مجلس إدارة حزب الشعب الجمهوري إنه "لم يتم الحصول على أية بيانات من ٥٠ ألف صندوق، وأنه لم يكن هناك مراقبين للحزب عند ٢٠ ألف صندوق".

ووفقاً لبيانات اللجنة العليا للانتخابات فإن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في كل صندوق يتراوح ما بين ٣٠٠-٣٥٠. وفي هذه الحالة فإن عدد الأصوات المستخدمة في الـ ٥٠ صندوقاً التي تعذر الحصول على أية بيانات

بشأنها، وتعيين مراقبين عليها، وظلت خارج نطاق الرقابة والسيطرة كان حوالي ١٥ مليون صوت. وكون ١٠ في المائة من هذا العدد مزور أو مشكوك فيه أو حتى مكرر، وانتهاء الانتخابات في الجولة الأولى كافٍ لتجاوز أردوغان نسبة الـ ٥٠ في المائة.

ولذلك فإن التعاون من أجل "مرشح توافقي" الذي سيتم في محافظات مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير وديزلي وأضنه ومرسين وهطاي وأنطاليا على سبيل المثال، وبعيداً عن الولايات التي من المرجح أن يتولى حزب الشعوب الديمقراطي حكمها المحلي في الانتخابات المحلية مثل ولايات الشرق والجنوب الشرقي، ربما يكسب حزب الشعب الجمهوري أكثر من ١٠ رؤساء بلديات كبرى والعديد من رؤساء المناطق والمراكز حساسة.

وربما يحقق هذه النتيجة عدم ترشيح حزب الشعوب الديمقراطي مرشحين في مناطق البحر الأبيض وبحر مرمرة ودعم مرشحي حزب الشعب الجمهوري. ولهذا السبب فإن أردوغان يحاول منذ اليوم إغلاق جميع الطرق أمام تنفيذ أي تعاون محتمل، وذلك من خلال ممارسته ضغوطاً على حزب الشعوب الديمقراطي من أجل مزيد من الإضعاف والتأخير لحزب الشعب الجمهوري الذي قطع علاقاته بالحزب الصالح وحزب السعادة من جانب، ووصم حزب الشعب الجمهوري بالإرهاب من جانب آخر مخاطباً قاعدته الجماهيرية وناخبيه.

بالإضافة إلى أنه في حال فوز حزب الشعوب الديمقراطي برئاسة البلديات الموجودة في الشرق والجنوب الشرقي مرة أخرى فإن الباب سيكون مفتوحاً على مصراعيه لعزل الرؤساء المنتخبين بمرسوم رئاسي، وتعيين رؤساء أوصياء بدلاً منهم.

وإلى جانب "تبخر" تحالف الأمة في يوم واحد فإن ميل الحزب الصالح إلى التحلل بسرعة قد انعكس بشكل ملحوظ على صور مراسم أداء اليمين الدستورية. كما أن تقبيل بعض أعضاء الحزب الصالح يد دولت بهجلي، وانحناء نواب رئيس الحزب الصالح وأركانه مثل كوراي أيدين ومسافات درويش وأغلو أمام دولت بهجلي، وأحوالهم التي تكشف عن احترامهم إياه، وأحاديثهم المطولة والممتعة معه، وتسليم بعض النواب على الجمعية العمومية على منصة أداء اليمين باستخدام شارة الذئب الأغر الخاصة بحزب الحركة القومية" كل ذلك يمثل الأمارات الأولى على التحلل والتغيير وعمليات التحول الحزبي المستقبلية.

وقد أبدت ميرال أكشينر أول ردود فعلها القاسية على هذه المناظر في الاجتماع الأول لمجموعتها الحزبية لدرجة أنها بدت وكأنها تقول "إما أن تحب الحزب وتتبناه وإما أن تتركه"، وبدت وكأنها تطرد من قبلوا يد دولت بهجلي بقولها "إنني على وعي تام بأداب السياسة. إلا أن ما حدث ليس ظرفاً ولا من آداب السياسة. إن احترام من اتهموا حزينا بأنه تابع لمنظمة فتح الله غولن الإرهابية، وأنه لا أصل ولا أساس له، بل وبدلوا من الكلام ما شوّه شرف رئيسه العام ليس من المجاملة والظرف السياسي قط. إن من سيلتزمون بمبادئنا يمكنهم أن يكونوا ويظلوا معنا. أما من لا يلتزمون بها فعليهم أن يتركوا الحزب الصالح فوراً."

إلا أن مشاركة ميرال أكشينر من الخارج في مجموعتها الحزبية من الثلاثاء إلى الثلاثاء "نظراً لأنها لم تصبح نائباً برلمانياً، يشكل عائقاً خطيراً من حيث التحكم في مجموعتها البرلمانية ويجعل قدرتها على منع توجه حزب الحركة القومية إلى حزب العدالة والتنمية أمراً محدوداً.

ومع تأكيد أسماء نواب رئيس الجمهورية الأصليين وتحديد الوزراء الذين سيعملون في الحكومة الرئاسية هذا الأسبوع، تتضح ويتجسد الرؤية والنهج السياسي الجديد الذي سيتبعه أردوغان. ومن الأسماء التي يترد في الكواليس أنها ستكون ضمن التشكيلة الحكومية رجال أعمال مثل أدهم صانجك، ونائل أويلاك، وبيروقراطيين أمثال واسيب شاهين والي إسطنبول، وبخلاف هؤلاء ثمة فرصة قد تكون من نصيب بعض كوادر القصر الرئاسي مثل إبراهيم كالين وفخري كاصيرغ. وبعد ٢٤ ساعة من تأكيد أردوغان تشكيلة "وزارية بدون انتماءات حزبية" خلال اجتماع رؤساء الولايات تسبب قوله "يمكنني أن آخذ وزيراً من البرلمان التركي ضمن التشكيلة الوزارية" في الإشارة إلى أسماء من مجموعة حزب العدالة والتنمية مثل سليمان صويلو وبراءت آلبيراك ومولود جاويش وأغلو.

التجربة السورية نموذجاً.. تركيا، من طوارئ مؤقتة إلى قانون أبدي للإرهاب

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/١٧

يبدو أن نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعود دوماً للاستفادة من تجربة نظيره في سوريا، وإن كان يتخذ لنفسه موقع المنتقد بشدة لسياسات الرئيس بشار الأسد منذ العام ٢٠١١.

وبعد أن هاجم الساسة الأتراك إصدار النظام السوري لقانون مكافحة الإرهاب في يوليو ٢٠١٢ بديلاً لقانون الطوارئ الذي تم إلغاؤه بعد عقود طويلة من العمل به في البلاد، فقد طرح حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الاثنين، في البرلمان مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، وذلك مع اقتراب انتهاء حالة الطوارئ المطبقة في البلاد وبالتحديد في ١٨ يوليو عقب أحداث الانقلاب الفاشل قبل عامين. ويقترح نص القانون السماح للسلطات المحلية بتقييد تنقلات الأفراد الذين يشكلون خطراً على "الأمن العام" أو تمديد فترة توقيف المشتبه بهم. وكان الرئيس التركي قد صرح قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ٢٤ يونيو إن مهمته الأولى في حال إعادة انتخابه سوف تكون رفع حالة الطوارئ. وفرضت حالة الطوارئ في البلاد بعد أيام من محاولة انقلاب قام بها فصيل من الجيش في ١٥ يوليو ٢٠١٦. وتم تمديد حالة الطوارئ سبع مرات، كل منها لمدة ثلاثة أشهر.

لكن القانون المقترح لمكافحة الإرهاب هو قانون أبدي بدون نهاية، ولا حاجة لتمديده كل فترة. وستنتهي فترة التمديد الحالية للطوارئ في الساعة الواحدة من صباح يوم ١٩ يوليو بالتوقيت المحلي (٢٢:٠٠ بتوقيت جرينتش في ١٨ يوليو). وقال نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "العدالة والتنمية" بولنت توران إنه يجري العمل على رفع حالة الطوارئ، وأكرر: سيتم رفع حالة الطوارئ من أجندة تركيا اعتباراً من ١٨ يوليو.

وتابع توران قائلاً إن مشروع القانون المؤلف من ٢٨ مادة يستند إلى القوانين الدولية والأوروبية، مضيفاً أنه تم عرضه على أحزاب المعارضة قبل تقديمه إلى البرلمان. واستطرد توران قائلاً إن هناك خيارين: إما أن يمرر البرلمان مشروع القانون هذا الأسبوع، أو في غضون ١٥ يوماً. ومضى توران قائلاً "لا يجوز أبداً أن نضطر مرة أخرى إلى تطبيق في ظل نظام دستوري حالة الطوارئ". وشنت تركيا بموجب حالة الطوارئ حملة قمعية ضد منتقدي الحكومة ووسائل الإعلام المعارضة. وقد تم اعتقال أكثر من ٨٠ ألف شخص فيما يتعلق بمحاولة الانقلاب، وتعرض أكثر من ١٥٠ ألف شخص للفصل من الخدمة المدنية والجيش، وفقاً لوسائل إعلام رسمية.

في حين أن حزب العدالة والتنمية لم يحقق أغلبية برلمانية عقب انتخابات يونيو، فقد تمكن من تأمين ذلك عبر تحالفه مع حزب الحركة القومية اليميني المتطرف.

وأشار توران: "بدعم من المعارضة، نريد أن يتم تقنين هذا المشروع في أقرب وقت ممكن لمواصلة حربنا ضد الإرهاب، وفي غياب حالة الطوارئ، دون أي مشاكل".

وقبل الانتخابات، كان أردوغان قد حذر من أن حالة الطوارئ يمكن إعادة فرضها في أي وقت إذا ظهر خطر الإرهاب مرة أخرى. وقد أصبح أردوغان الآن رئيس الدولة والحكومة بعد تحول تركيا الجذري من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، حيث يتمتع أردوغان في ظل هذا النظام بصلاحيات واسعة، بما في ذلك السيطرة على السلطة القضائية والقدرة على حكم البلاد بموجب مرسوم. وتتهم أنقرة الداعية الإسلامي التركي الذي يعيش حالياً في الولايات المتحدة فتح الله غولن، والذي كان ذات يوم حليفاً لأردوغان، بتدبير محاولة الانقلاب التي وقعت في ١٥ يوليو ٢٠١٦. وكان إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قد قال الأسبوع الماضي في أول اجتماع للحكومة إنه "ينبغي ألا يقلق أحد من أن تضعف (الحرب ضد الإرهاب)" أو تتوقف أو تتباطأ، مضيفاً أنه بعد إلغاء حالة الطوارئ، سوف تستمر المعركة باستخدام قوانين مكافحة الإرهاب.

تركيا والولايات المتحدة خطوة نحو النفق المسدود

الاهرام ويكلي: ٢٠١٨/٧/١٧

رسالة أنقرة- سيد عبدالمجيد: ما ان أعلن فوزه برئاسة الجمهورية التركية لفترة أقلها خمس سنوات، إلا وتهيات وسائل الإعلام التابعة له مقروءة ومرئية ومسموعة لبث « فيض التهاني الذي سيأتي حتما»، ولكنها مع الأسف منيت بخيبة أمل قوية، إذ بدت البرقيات ومعها اتصالات عبر الأثير شحيحة خصوصا مع تحفظ (إن لم يكن رفض) القارة العجوز التي قالت بعض مؤسساتها ذائعة الصيت «إن الانتخابات الرئاسية البرلمانية لم تكن نزيهة وغير حرة».

والثابت أن المقربين من الرئيس رجب طيب أردوغان الذي رفض = يبعث على التشاؤم، توقعت مسبقا إحجام الأوروبيين، وقبلتهم في ذلك عاصمة اتحادهم بروكسل، عن مباركة « الفوز الأردوغاني الزائف».

لكن ما كان يهمهم هو الجالس في المكتب البيضاوي، في البدء تصوروا رغم الخلافات - التي باتت عميقة، أنه سيهم ويهاطف زعيمهم لتنهئته، لن يعبا بما تكتبه صحف بلاده وتردده من أكاذيب وتحليلات مغلوطه ومغرضة، ومبرهم في ذلك أن رئيسهم سبق وانبرى قبل عام دفاعا عنه، وقال آنذاك ردا على المتهورين في حق «سيد البيت الأبيض» إن دونالد ترامب ليس ديكتاتورا، سبب آخر عضد هذا الاعتقاد وهو أن الأخير أبدى دعمه غير المباشر لأردوغان لنجاحه في الاستفتاء الذي جرى في إبريل العام الماضي على التعديلات الدستورية التي مهدت له السلطة بصلاحيات مطلقة

الشيء اللافت في هذا السياق، أن الجوقة الدعائية التي دشنها حزب العدالة والتنمية، ظهرت أمام متلقيها وهي تبحث باستماتة على مدى الساعات التي تلت «إعلان النصر على الحاقدين» عن تعليق رسمي لواشنطن شريطة أن يتسم بالإيجابية، وهكذا جاء بيان خارجيتها كطوق نجاة، مع أنه أحجم عمليا عن تقديم تهنئة، وركز على قوله «نحترم قرار الناخبين الأتراك ونتطلع أن نكون ضمن علاقات بناءة مع اردوغان» وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، إن ترامب سيجري اتصالا هاتفيا بأردوغان لتقديم التهنئة له بفوزه في الانتخابات.

لكن الأمل في مزيد من الرضا الأمريكي يهب عبر ضفة الأطلسي ظل قائما يتوق له صانع القرار، عكس ما يقوله علنا من عبارات شعبية: لا للإملاءات ولا بد من تنفيذ المطالب التركية ولا تراجع عن صفقة الصواريخ الروسية.

المثير في الأمر أنه بخطواته هذه، التقى دون أن يدري، مع عدوه اللدود الداعية الديني فتح الله جولين المقيم بولاية بنسلفانيا منفيًا، والمتهم بالوقوف وراء الانقلاب الفاشل بمنصف يوليو ٢٠١٦ الذي استهدف نظامه، كونه يقوم بذات الأفعال. وسرعان ما انطلقت الأصوات المنددة بما آل إليه اقتراع الرابع والعشرين من يونيو الفائت، وقال نيت شنكان، وهو مدير مشروع في مؤسسة فريدوم هاوس للديمقراطية، أثناء حلقة نقاشية استضافتها مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بواشنطن «أنا شخصياً، كنت متفاجئاً بعض الشيء من البحث عن جوانب إيجابية في إجراء الانتخابات».

في السياق نفسه أشار سنان جيددي، الأستاذ في جامعة جورج تاون، إلى إن المجلس الانتخابي الأعلى في تركيا تعرض لضغوط في ظل حكم أردوغان الاستبدادي ومع افتراض أنه نفذ الوعد الذي قطعه على نفسه خلال الحملة الانتخابية بإنهاء حالة الطوارئ، فسوف يحتفظ بسلطة كاسحة فئمة رئاسة تنفيذية خارقة، ونظام رئاسي وشخصي بشكل مفرط.

لكن يظل ما نسب إلى السناتور الجمهوري جيمس لانكفورد حينما شدد على ان تركيا كانت حليفة لحلف شمال الأطلسي لكننا «لا نعرف بذلك بعد الآن» هو الأخطر والأهم إذ انه يعيد دعوات طالبت بإعادة النظر في عضوية أنقرة.

وعقب المراثون التشريعي والرئاسي، غير المتكافئ المتخّم بالثغرات، بخمسة أيام التقى أردوغان بمقر حزبه مع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة مغلقة استمرت زهاء الساعة، خلالها طرح الضيوف هواجسهم التي هي ليست بالجديدة، لكنهم على ما يبدو لم يتلقوا إجابات شافية، وهو ما يعني لا تهنئة على فوز لا يبدو أنه مستحق، وإمعانا في الموقف المساند لقوات سوريا الديمقراطية زار اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي مدينة منبج شمال سوريا وقاما بجولة في المدينة بصحبة ميليشيات تعتبرها أنقرة إرهابية. ويالها من مفارقة ان ما يزيد على المليون دولار وهو المبلغ الذي أنفق في الستة أشهر المنصرمة لتلميع النظام التركي أمريكي لم تفلح في اثناء الصقور من المشرعين الأمريكيين عن معارضتهم بل زادتهم إصرارا على مواقفهم. فلا تنازل عن الإفراج الفوري غير المشروط عن القس برونسون - المسيحي الإنجيلي المخلص وفق تعبير مايك بنس نائب ترامب - وإلغاء صفقة الدفاع الصاروخي طراز أس ٤٠٠ الروسية، وإلا فلا لبيع الاسلحة الى تركيا وعلى رأسها مقاتلات أف - ٣٥ التي دفعت أنقرة ٨٠٠ مليون دولار للشركة المصنعة لوكهيد مارتن ثمنا لها.

إذن هي خطوة بعدها تتجه العلاقات بين أنقرة وواشنطن إلى نفق مسدود غير أن مراقبين أجزموا أن تركيا التي سيحكمها الرجل الفرد لا تريد قطعا هذا المصير السوداوي صحيح أن العاصمتين حليفتان لكن البون شاسع بينهما ولا مجال للمقارنة، ومن ثم فالاناضول وانطلاقا من داخله غير المستقر، وحتى لا يتجه إلى مزيد من التفاقم والتردي فربما يبدي قدرا من التراجع عن ما اعتبره ثوابت.

أردوغان وغولن.. معركة الدولة والتنظيم

الجزيرة نت: ٢٠١٨/٧/١٧

أمين محمد حبلا: بينما يملأ المواطنون الأتراك الشوارع والطرق على وقع الأهازيج الحماسية والأناشيد الوطنية احتفاء بالذكرى الثانية لفشل المحاولة الانقلابية، تواصل مؤسسات وأجهزة تركية عديدة معركة "الوجود" التي بدأتها قبل سنتين ضد جماعة الداعية التركي فتح الله غولن. حفلات بهيجة في الشوارع والإعلام وجلسات تحقيق وحرب مفتوحة تقودها الدولة التركية ضد منظمة غولن مؤسسات وأفراد، هكذا تبدو الصورة بعد عامين من المواجهة بين الدولة والتنظيم.

فجر الانقلاب

مع انبلاج فجر السادس عشر من يوليو/تموز ٢٠١٦ كانت العلاقة الوثيقة التي نسجت خيوطها عبر سنوات عديدة بين حزب العدالة والتنمية والرئيس رجب طيب أردوغان وحليفه السابق غريم اليوم فتح الله غولن قد وصلت إلى أعنف مراحلها بعد سنتين أو أكثر من الترشق الإعلامي والسياسي، ومع فجر ذلك اليوم انطلق الانقلاب العسكري ساعيا إلى وضع حد نهائي وفاصل لنظام أردوغان ومسيرة العدالة والتنمية. استطاعت جهود شعبية وأخرى عسكرية إفشال الانقلاب العسكري، وكتب الأتراك لوحة جديدة من الالتفاف حول أردوغان. وخرج أردوغان كأسد جريح ليوافقه ما يصفه بالمؤامرة الكبيرة للإطاحة بنظامه. وسارع المسؤولون الأتراك في الساعات الأولى للمحاولة الانقلابية الفاشلة إلى توجيه أصابع الاتهام إلى جماعة غولن بالوقوف وراء المحاولة الفاشلة التي هزت تركيا وكادت تسقط النظام وتعيد خلط الأوراق بعد سنوات من الاستقرار السياسي والاقتصادي. ولم يتأخر الأمر كثيرا حتى أعلن عن فرض حالة الطوارئ وبشرت السلطات التركية في المواجهة الداخلية الكبرى في تاريخها لمحاولة استئصال ما تحسبه وجودا عميقا ومتغلغلا لمنظمة غولن في مختلف الأجهزة والمؤسسات التركية وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية.

المحنة الأخيرة

وبعد عامين من المواجهة المفتوحة يحاول المسؤولون الأتراك إعطاء انطباع باقتراب وصول قطار الملاحقات والاعتقالات إلى محطاته الأخيرة، رغم أن الصفحة الأخيرة في هذا الملف لن تطوى قريبا على الأرجح، بحكم أن زعيم الجماعة والمتهم الرئيسي بتدبير المحاولة ما زال بعيدا عن يد العدالة التركية، ثم إن القضاء لم يقل بعد كلمته بشأن آلاف وربما عشرات آلاف المعتقلين على ذمة هذا الملف. ورجح المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن رفع حالة الطوارئ التي فرضت بعد فشل المحاولة الانقلابية، وتوقع أن يعلن عن ذلك في الثامن عشر من يوليو/تموز الجاري (أي بعد يومين)، وهو مؤشر قوي على اطمئنان السلطات التركية لتراجع وربما تلاشي خطر المنظمة ذات الحضور القوي في المؤسسات التركية. ونقلت صحيفة العرب القطرية عن السفير التركي في الدوحة فكرت أوزر قوله إنه "تم تطهير مؤسسات الدولة من نسبة ٨٠٪ تقريبا من عناصر تنظيم فتح الله غولن الإرهابي الذين تسللوا في مختلف المؤسسات وهيكل الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك الجيش والشرطة والقضاء، ولم يعد بإمكانهم القيام بمحاولة انقلاب عسكري مماثلة، لكن لا بد من الحيطة والحذر".

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إن تركيا نجحت في جلب أكثر من ١٠٠ من قيادات المنظمة. وقال في مقابلة مع قناة سي أن أن تورك المحلية "أستطيع القول إننا جلبنا خلال عامين أكثر من ١٠٠ من قيادات منظمة غولن من العديد من البلدان".

ويرفض زعيم جماعة الخدمة فتح الله غولن الاتهامات جملة وتفصيلا، ودعا أكثر من مرة لفتح تحقيق دولي في المحاولة الانقلابية الفاشلة.

ورغم نفيه المطلق لأي علاقة له بالمحاولة الانقلابية فقد اعترف العام الماضي في حوار مع فرانس ٢٤ -حسب ما ودر في موقع القناة- أنه التقى رجلا له صلة بالانقلاب على الرئيس أردوغان، ولكنه نفى أي تورط في العملية نفسها.

اضطراب أمريكي

رغم ضغوط أنقرة المستمرة ما زالت واشنطن ترفض تسليم غولن لتركيا، ولكن الأشهر الأخيرة حملت تطورات لافتة في تعاطي واشنطن عموما مع هذا الملف.

ففي يونيو/حزيران الماضي، قال جاويش أوغلو في تصريح لقناة محلية إن واشنطن أبلغتنا بمعلومات حول قيام مكتب التحقيقات الفيدرالي، بفتح تحقيقات تتعلق بتنظيم غولن الإرهابي في حوالي ٢٠ ولاية أمريكية. ولكنه قال لاحقا "نريد أن تكون هذه التحقيقات قطعية وتأتي بنتائج".

كما أفردت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر يوم ١٥ يوليو/تموز الجاري، صفحة كاملة للحديث عن منظمة غولن. وأفادت وكالة أنباء الأناضول أن هذه الخطوة جاءت بناء على طلب اللجنة التوجيهية التركية الأمريكية (غير حكومية)، التي تضم نحو ١٥٠ منظمة مدنية تحت مظلتها.

وقال وزير الخارجية التركي إن بلاده شكّلت ٣ مجموعات عمل مع الولايات المتحدة، مبيّنا أن مجموعة العمل المتعلقة بالشؤون القنصلية والقانونية التي تضم أيضا منظمة غولن اجتمعت بأنقرة الجمعة الماضي.

معتقلون ومفصولون

وتمثل الاعتقالات والملاحقات التي استهدفت المتهمين بالعلاقة بالمنظمة أحد أهم فصول وعناوين المواجهة بين "الدولة" و"التنظيم"، وتتفاوت التقديرات التي تنشرها مؤسسات إعلامية وحقوقية حول طبيعة وأعداد هذه الاعتقالات.

وتفيد بعض التقديرات أنه قد أُلقي القبض على عشرات آلاف الأشخاص، ثم أفرج عن أكثر من نصفهم بعد انتهاء التحقيقات. وتقول منظمات حقوقية إن الاعتقالات شملت عسكريين بينهم عدد من أصحاب الرتب العسكرية العالية، بالإضافة إلى معلمين وأكاديميين وأطباء وموظفين حكوميين.

وبلغت أعداد الذين فصلوا من وظائفهم ١٨٦٣٢ شخصا، بينهم أكثر من ٩٠٠٠ من العاملين في جهاز الشرطة، و٦٠٠٠ من عناصر القوات المسلحة، حسب ما جاء في مرسوم قانون نشر قبل أيام في الجريدة الرسمية.

بينما تفيد منظمات حقوقية أن أكثر من ١٠٠ ألف شخص أقيلا من وظائفهم، بينهم أكثر من ٨٠٠٠ عنصر في القوات المسلحة، و٣٣ ألفا من العاملين في وزارة التركية، و٣١ ألفا من العاملين في وزارة الداخلية.

للعام الثاني، لا يزال ملف الانقلاب التركي مفتوحا في صفحاته الخارجية على احتمالات عديدة، ولا يزال غولن المطلوب الأول لدى نظام أردوغان، كما لا يزال أبرز عقبة أمام تطبيع أكثر بين أنقرة وعدد من العواصم الغربية في مقدمتها واشنطن.

أردوغان بمزاجيته وانتقاميته عدو نفسه

*ياوز بيدر

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/١٧

"ليس لدي أي مخاوف على الإطلاق. كل تلك المؤسسات والمجالس تعمل الآن تحت قيادتي".
بهذه الكلمات بدأ رئيس تركيا رجب طيب أردوغان الذي أعيد انتخابه في الآونة الأخيرة أكثر ثقة من أي وقت مضى عندما سئل عن أي صدام محتمل مع مراكز القوى في البلاد. هو على صواب. بعد أن أعاد تأكيد مفهوم الثقافة السياسية الأبوية المتجذرة في تركيا، قام أردوغان بتجميع كل سلطة ممكنة تقريباً في شخصه. لقد اكتسب نوعاً من القوة المطلقة يمكن مقارنتها ربما فقط بالزعماء البعثيين السابقين أو بالأحرى بأولئك الذين يحكمون بقبضة حديدية في جمهوريات آسيا الوسطى. أدى أردوغان اليمين رئيساً لتركيا خلال مراسم تركت باقي المؤمنين بالفكر الكمالي العلماني في حالة من الصدمة والرعب. فقد كانت هناك تلاوة قرآنية ومراسم تعيد العثمانيين إلى الأذهان. بعد ذلك، لم يهدر أردوغان أي وقت للتأكيد على سلطته. كان وابل المراسيم مبهراً حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم ولو فكرة عن ما يمكن توقعه.
ألغت المراسيم الهياكل الإدارية القائمة منذ ما يقرب من ١٠٠ عام، ونقلت سلطة هائلة إلى الرئيس الأعلى. يستطيع أردوغان، في أي وقت وبأي طريقة ممكنة، إدارة التفاصيل الدقيقة لكل جوانب الحياة في تركيا.
حملة التطهير يمكن مقارنتها قوتها فقط بفترة حكم ستالين. وتعمق الحملة في الهياكل الأمنية للدولة، مع التركيز على طرد ما يقرب من ٢٠ ألفاً من ضباط الشرطة والجيش من خلال مراسيم لا رجعة فيها على ما يبدو.
وبشكل عام، يمكن للمرء أن يجادل بأن الانتخابات وتوابعها، مع كل مزاعم تزوير الأصوات والتلاعب المنهجي، هي بمثابة انقلاب مدني، أو على الأقل، ثورة كانت تستهدف الاستيلاء على السلطة على نطاق واسع.
بطريقة أو بأخرى، أظهر أردوغان للعالم أنه من الممكن القيام بما فشل ألبرتو فوجيموري في إدارته في بيرو ذات يوم. في هذه العملية، وضع سوابق للمعجبين به، مثل نيكولاس مادورو في فنزويلا أو فيكتور أوربان في المجر.
وفي الوقت الذي أعلن فيه أردوغان للعالم أن عهداً جديداً في الجمهورية التركية قد بدأ، كان أتباعه المخلصون بشدة يشعرون بالحماس من ثقة الرئيس بنفسه. في معسكر أردوغان، لا يوجد هناك أدنى شك في أن الجمهورية الجديدة، تحت سلطة رجل واحد، ستكون ملائمة لتطبيق السياسات التي يقررها هو فحسب ولا تخضع للمساءلة من أي شخص على الإطلاق. وكما كتب برهان الدين دوران، المدير العام لمؤسسة الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية الممولة من الحكومة التركية "في ظل هذا النموذج الجديد... يمكن للحكومة التركية التركيز على التخطيط الاستراتيجي والتنسيق. يمكن أن تعزز نهجاً نشطاً وفعالاً للمخاطرة بين القيادة العليا." وأضاف دوران "يمكن أن يكون تحويل مفهوم الحكومة، وليس هيكلها فقط، على جدول أعمال الأمة. إذا سلط النظام الجديد الضوء على التنافس بين الأطراف المختلفة في عملية تطوير السياسة، فيمكن تغيير بيروقراطية تركيا الثابتة والبطيئة والمعرضة للوصاية والقائمة على الأداء والجدارة."
وتابع قائلاً "لقد حان الوقت لتطوير سياسات شاملة لبناء مستقبل أفضل ولمنع الاضطرابات."
أما بالنسبة للروح الهادئة فإن التراكم المفرط للسلطة يعني ببساطة كارثة تركيا المعقدة اجتماعياً. منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، اعتادت تركيا على إجراء انتخابات حرة والإيمان المعقول بسيادة القانون. على خلفية كهذه، فإن ما سيفعله أردوغان يسبب قلقاً عميقاً. من الناحية العملية، يمكن لأردوغان تعيين وإقالة المسؤولين التنفيذيين في الدولة. وفي حالة غيابه، سيمثله نائب للرئيس عينه بنفسه. ويمكنه إصدار المراسيم وإعلان حالة الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية. وسوف يتمتع بحصانة شبه كاملة ويكون من المستحيل محاسبته.
وستكون السيطرة البرلمانية على السلطة التنفيذية باطلة ولاغية، لأن القصر الرئاسي يتمتع بالقدرة على السيطرة على السلطة التشريعية. وسوف يعين تقريباً جميع كبار القضاة ومجلس القضاة والمدعين العموم. وستكون سيطرته على وسائل الإعلام شبه مطلقة. باختصار، سيكون أردوغان رئيس الدولة في تركيا ورئيس الحكومة ورئيس الحزب الحاكم ورئيس السلطة القضائية والحكم الرئيسي لحرية وسائل الإعلام.
ونظراً للطبيعة المزاجية والانتقامية للزعيم الأعلى الجديد لتركيا وحالة الاستقطاب في البلاد، فمن الغباء توقع أن يتحلى النظام باللين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانتصار السياسي لأردوغان، فإن الاقتصاد المتدهور يشكل تهديداً لسلطته. ثمة احتمال دائم بأن تكتسب الاضطرابات الاجتماعية قوة.
يواجه أردوغان في الوقت الراهن ألد الخصوم ألا وهو نفسه. إذا أصبحت تركيا خارجة على السيطرة سريعاً، فلا أحد يتحمل المسؤولية سواه.

تركياء على مفترق طرق.. الانقسامات تهدد بانفجار

أثبت أكثر من ٤٠ عاماً من القتال أن لا حل عسكرياً للأمال الكردية من أجل كسب حقوقهم السياسية والثقافية

صحيفة "واشنطن تايمز" ٢٠١٨/٧/١٨

قبيل الانتخابات التركية الأخيرة في ٢٤ يونيو (حزيران)، أوقف حزب العمال الكردستاني (PKK) إطلاق النار من جانب واحد. ورغم تعرضه لهجمات متكررة من قوات مسلحة تركية في جبال قنديل، شمال العراق، رفض الوقوع في الفخ فقد أدرك الحزب بأن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، سوف يستفيد من تجدد القتال من أجل حشد أنصاره من القوميين، ولتبرير عملية قمع أشد ضد الكرد.

الانتخابات التركية الأخيرة لم تشف جروح الكرد في تركيا، بل زادت من الانقسامات ورأى ديفيد فيليبس، مدير برنامج بناء السلام والحقوق في معهد لدراسات حقوق الإنسان تابع لجامعة كولومبيا، أن كرد تركيا فضلوا خياراً سلمياً بإظهار قوتهم عبر صناديق الاقتراع. وتمنوا حرمان أردوغان من الحصول على غالبية في انتخابات الرئاسة، ومن ثم إجباره على الدخول في جولة انتخابية ثانية. وعلاوة عليه، سعى حزب الشعوب الديمقراطي المناصر للكرد (HDP) لتجاوز عتبة أساسية من أجل الدخول إلى البرلمان التركي، بحصوله على أكثر من ١٠٪ من أصوات الناخبين. نتيجة غير مفاجئة

ووفق ما كتبه فيليبس في صحيفة "واشنطن تايمز"، لم تكن نتيجة الانتخابات مفاجئة. فقد فاز أردوغان بنسبة ٥٢٪، فيما حصل مرشح HDP للرئاسة، صاحب الكاريزما، صلاح الدين دميرطاش، على أقل من ٩٪. ورغم صعوبات وعراقيل أمام HDP، فقد حصل على ١٢٪ من الأصوات. وفي حال جرت انتخابات حرة ونزيهة، لكان HDP قد توج بنتيجة أفضل بكثير.

حملة من داخل المعتقل

ويشير كاتب المقال لإدارة دميرطاش حملته من داخل معتقله، حيث يقبع بموجب تهمة باطلة بدعمه للإرهاب. وقد تواصل مع ناخبيه بواسطة محاميه ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفيما خصصت وسائل إعلام تركية رسمية لحملة أردوغان تغطية مدتها ١٨١ ساعة، في مدة ستة أسابيع قبل يوم الانتخاب، حظي دميرطاش على أقل من ساعة واحدة. وأعلنت الحكومة عن حالة طوارئ، ما منع تنظيم حشود انتخابية. ودقق رجال شرطة في بطاقات هوية عند مراكز انتخاب. وأدى وجود مجموعات شبه عسكرية موالية للحكومة لترهيب ناخبين كرد، وردع عدد منهم عن المشاركة في الانتخاب.

منع مراقبين

وحسب فيليبس، منع مراقبون دوليون من الوصول إلى مناطق كردية. كما أبطل أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ صندوق انتخابي في المنطقة الكردية، جنوب شرق تركيا. من جهة ثانية، فقدت قيادات تركية الأهلية المدنية. فبالإضافة إلى دميرطاش، سجنّت الحكومة التركية ١٢ نائباً كردياً، وسيطرت على ٨٢٪ من البلديات الكردية، واعتقلت مسؤولين منتخبين. كما سجنّت حكومة أنقرة أكثر من ٥٠٠٠ ناشط كردي.

استقطاب لا مصالحة

ويقول كاتب المقال إن الانتخابات التركية الأخيرة لم تشف جروح الكرد في تركيا، بل زادت من الانقسامات بسبب كيفية إجرائها، وكانت بمثابة عجلة ساعدت أردوغان في تشديد قبضته على السلطة.

وفيما وعد الرئيس التركي باتباع حل أممي للصراع الكردي، فقد تعهد تجفيف "ذلك المستنقع" عبر استهداف مناطق كردية.

وحسب فيليبس، أثبت أكثر من ٤٠ عاماً من القتال أن لا حل عسكرياً للأمال الكردية من أجل كسب مزيد من الحقوق السياسية والثقافية. ويتمتع PKK بدعم شعبي واسع لأن صراعه يمنح الكرد شعوراً بالكرامة والعزة.

تحذير

وحذر قادة كرد من عزم PKK على تجديد تمردہ بسبب الانتخابات التركية الزائفة، فضلاً عن خطاب أردوغان العدائي. وسوف يؤشر استئناف صراع مسلح لبدائية مرحلة جديدة من حرب أهلية تركية ستكون لها تبعاتها الإقليمية، وخاصة لأن مجموعات كردية في سوريا والعراق لا بد أن تشارك في القتال دعماً لإخوتهم الكرد. وبرأي كاتب المقال، تقف اليوم تركيا عند مفترق طرق، فإما أن يشدد أردوغان حكمه التسلطي ويعزز القتال ضد الكرد، أو يسعى لحكم يضم جميع فئات المجتمع، ويحل الصراع العرقي في تركيا عبر مفاوضات. وتكمن مخاطر جمة في حال تجنب أردوغان الدخول في محادثات سلام مع PKK، واندلعت موجة عنف جديدة قد تتسع لتصل إلى جميع الأراضي التركية.

مشروع قانون يبقي تدابير «الطوارئ» لمدة ٣ سنوات

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٧/١٨

أنقرة: سعيد عبد الرازق: قدم حزب العدالة والتنمية (الحاكم) في تركيا، بدعم من حزب «الحركة القومية»، شريكه في «تحالف الشعب»، مشروع قانون إلى البرلمان التركي يتضمن استحداث قواعد أمنية لضمان استمرار «الكفاح ضد الإرهاب» بعد رفع حالة الطوارئ المستمرة منذ عامين على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في منتصف يوليو (تموز) ٢٠١٦. يتضمن مشروع القانون ٢٨ مادة، بعضها موجود في قانون الطوارئ المعمول به حالياً، ويسمح للسلطات المحلية (الولاية) بتقييد تنقلات الأفراد الذين يشكلون خطراً على الأمن العام، أو تمديد فترة توقيف المشتبه بهم حتى ١٥ يوماً، ومنع الدخول إلى بعض المناطق ومنع نقل الأسلحة والذخيرة.

ويتوخى مشروع القانون إبقاء بعض التدابير في قانون الطوارئ لمدة تصل إلى ٣ سنوات أخرى. وبموجب مشروع القانون المقترح سيتم إضافة مادة مؤقتة لقانون مكافحة الإرهاب تتعلق بفترات الاحتجاز على الجرائم المرتكبة ضد سلامة الدولة والجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية بشكل مختلف خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبحسب المقترح، يمكن احتجاز المشتبه به من دون تهمة لمدة ٤٨ ساعة أو حتى ٤ أيام في حالة المخالفات الجماعية. ويمكن تمديد هذه الفترة مرتين كحد أقصى، أو حتى ١٢ يوماً، إذا كانت هناك صعوبة في جمع الأدلة، أو إذا اعتبرت القضية ضخمة، بشكل خاص.

كما يقضي مشروع القانون بفصل عناصر القوات المسلحة والشرطة وقوات الدرك والموظفين العموميين والعاملين في مؤسسات الدولة إذا ثبت ارتباطهم، لمدة ٣ سنوات، بالمنظمات أو الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن القومي، أو حال قيامهم بتنفيذ إجراءات ضد الأمن القومي للدولة، ولا يسمح بتوظيفهم مرة أخرى في الخدمة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وإذا قررت المحكمة إعادتهم إلى العمل فسيتم تجميعهم وإلزامهم بالتوقيع في «مراكز بحث» تابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

وقال رئيس الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية بولنت توران، إن مشروع القانون أرسل أيضاً إلى أحزاب المعارضة من أجل الاطلاع عليه، وإبداء الرأي فيه، وإن حزبه يرغب في تصويت النواب عليه في البرلمان خلال الأسبوع المقبل. وجاء تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في الوقت الذي تنتهي فيه اليوم (الأربعاء) حالة الطوارئ المعلنة في البلاد منذ ٢٠ يوليو ٢٠١٦ عقب محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في منتصف الشهر نفسه، ولم تقدم الحكومة طلباً للبرلمان لتجديدها مرة أخرى بعد أن سبق تمديدتها ٧ مرات كل منها لمدة ٣ أشهر. وقال وزير العدل التركي عبد الحميد غل إن حالة الطوارئ ستنتهي «لكن هذا لا يعني أن محاربتنا للإرهاب ستنتهي». وأضاف غل في تصريح أمس (الثلاثاء) أن رفع حالة الطوارئ في البلاد، لن يؤثر على سير مكافحة التنظيمات الإرهابية، خصوصاً ما سماه «منظمة فتح الله غولن الإرهابية» (في إشارة إلى حركة الخدمة التي يتزعمها داعية فتح الله غولن المقيم في أمريكا منذ ١٩٩٩ وتتهمها السلطات بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة)، وحزب العمال الكردستاني (المحظور).

وشدد على أن المتهمين بالتورط مع حركة غولن والمشاركين في المحاولة الانقلابية الفاشلة، سينالون عقابهم، وأن محاكمتهم أوشكت على الانتهاء في المحاكم التركية المختلفة. وأشار إلى أن السلطات التركية ستواصل ملاحقة العناصر الإرهابية التي تستهدف أمن البلاد، سواء كانوا في الداخل أو خارج تركيا.

ويثير قانون مكافحة الإرهاب، حتى قبل تعديله، خلافاً بين تركيا والاتحاد الأوروبي الذي وضع تعديله شرطاً لإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة دخول دول الاتحاد الأوروبي (شنغن) على اعتبار أن السلطات تستغله في التضييق على المعارضة، لكن تركيا لا تزال ترفض هذا الشرط.

في سياق متصل، أصدرت محكمة تركية، أمس الثلاثاء، أحكاماً بالسجن مدى الحياة بحق ٣١ شخصاً، بينهم عسكريون سابقون، لاتهامهم بأنهم على صلة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة، ما يرفع عدد أحكام السجن المؤبد الصادرة في هذا الإطار إلى أكثر من ١٠٠ في غضون أسبوع واحد.

ومن بين من صدرت ضدّهم أحكام في القضية التي تتعلق بحوادث وقعت في مدرسة تابعة لقوات الدرك في أنقرة، جنرال سابق أدين بـ«انتهاك الدستور». كانت محكمة في إسطنبول أصدرت الأسبوع الماضي أحكاماً بسجن ٧٢ عسكرياً سابقاً مدى الحياة على صلة بمقتل ٣٤ شخصاً على واحد من بين الجسور الثلاثة الممتدة على مضيق البوسفور خلال المحاولة. وجرى توقيف أكثر من ٧٧ ألف شخص، من بين أكثر من ١٦٠ ألفاً تم اعتقالهم، لاتهامهم بالصلة بالمحاولة الانقلابية، كما جرى فصل أكثر من ١٦٠ ألف شخص من وظائفهم الحكومية ومن الجيش.

تركيا بعد عامين على ١٥ تموز

*سمير صالحه

العربي الجديد: ٢٠١٨/٧/١٨

يقول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن الستار أسدل في بلاده على موضوع الانقلابات إلى ما لا عودة. ولكن، ليس معروفا عدد الذين ندموا على فعلتهم ليلة ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، وهل سيكرّون المحاولة إذا ما سنحت لهم الفرصة؟ يرى أردوغان أن تركيا نجحت في تقطيع أذرع الأخطبوط الذي كان يستهدفها من بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هناك من يخالفه الرأي، لأن قيادات "الكيان الموازي"، الاسم الآخر لجماعة فتح الله غولن، ما زالت تحظى بالدعم والحماية والرعاية في عواصم غربية، ولأن خلايا التنظيم، حسب خبراء أمنيين أتراك، ما زالت متمركزة بنسبة ٧٠٪ داخل المؤسسة العسكرية، وأن ٥٪ فقط هم الذين تم الكشف عن ارتباطاتهم بالجماعة في المؤسسات الرسمية والحكومية.

على الرغم من مرور عامين على المحاولة الانقلابية، ما زالت تسمع وتقرأ في تركيا تحليلات تردّد أن الهدف الحقيقي هو أبعد من أن يكون مجرد عملية انقلابية كلاسيكية في تركيا، تعودنا عليها كل عقد تقريبا، بل هي مؤامرة لإشعال الفتنة الداخلية والحرب الأهلية، عبر تحريك ورقة جماعة فتح الله غولن التي تحتمي بعواصم وأجهزة استخباراتية عديدة، وأن المحاولة لو تكللت بالنجاح، لكننا اليوم أمام حالة من الفوضى العارمة في تركيا، عبر رمي آلاف من القيادات السياسية والحزبية في السجون، واغتيال وتصفية مئات من الشبان الحزبيين، وحكومة تدار من الخارج بلباس عسكري تركي.

ما الذي يعنيه تحريك الطائرات والمصفحات وإخراج آلاف الجنود من ثكناتهم لقصف مبنى البرلمان والقصر الجمهوري، وإعطاء الأوامر بمطاردة الرئيس التركي وتصفيته، وتحويل المدنيين إلى أهداف حية لقناصة بلباس عسكري، من المفترض أن تكون مهمتهم تماما غير ذلك؟

تذكر الأتراك ثانية ما جرى ليلة ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦. في العنن هي محاولة انقلابية لا

"عملية استهداف إقليمي دولي لتركيا عبر خطة تدار من عواصم ومدن عديدة"

تختلف عن محاولات كثيرة اختبرها الأتراك مرات، منذ الستينيات، في تاريخهم السياسي، لكنها في الحقيقة عملية استهداف إقليمي دولي لتركيا، عبر خطة تدار من عواصم ومدن عديدة، بينها بنسلفانيا وواشنطن ولندن وبروكسيل واسطنبول وأنقرة، بهدف توجيه رسالة ليس إلى ثمانين مليون تركي فقط، بل إلى مليار مسلم في العالم، عبر تركيا التي تطوعت لتكون نموذجا إقليميا صاعدا جامعا وموحدا.

لو لم ينجح أردوغان في توجيه رسالته عبر الهاتف النقال في اللحظة المناسبة، ولم يتحرك قائد الجيش الأول، الجنرال أوميد دوندار، ليعلن رفضه ما يجري، وتأكيد وقوفه إلى جانب السلطة السياسية في مواجهة العملية، ربما كان قدر تركيا والأتراك غير ما هو عليه اليوم. ولكن هناك حقيقة أخرى، هي أن الشارع التركي لم يثبت قدرته فقط على التصدي للمحاولة الانقلابية، بل أثبت رشده في الذود عن الديمقراطية والإنجازات الاقتصادية والإنمائية التي وفرها له حزب العدالة والتنمية، الحاكم منذ عام ٢٠٠٢ في تركيا.

القيادات التركية ملتزمة حتى اليوم بعدم الكشف عن تفاصيل ومعلومات كثيرة بشأن ما جرى ليلة المحاولة الانقلابية، لكن هناك رسائل مكررة توجه إلى أسماء غربية معروفة، أمريكية في غالبيتها، عن دورها المباشر في المخطط وتنفيذه. في المقابل، هناك من يتحدث عن "خدمات" قدمتها أجهزة الاستخبارات الروسية والإيرانية إلى أنقرة في اللحظة المناسبة، لتساهم في التحرك والمواجهة. وقد دفع السفير الروسي في أنقرة، ألكسندر كارلوف، حياته ثمن ذلك قبل عامين، عندما استهدفه تنظيم غولن مباشرة في العاصمة التركية.

يضمم أحد المزارعين الأتراك النار بمحصوله القريب من مطار أنقرة العسكري لعرقلة حركة الطيران، وأحد الشبان يفتش الأرض أمام مصفحة تتقدّم، لعرقلة مسيرتها نحو سحق ما أنجزته الديمقراطية التركية في الأعوام

القليلة الماضية. ٢٥١ شهيدا ومئات الجرحى في مواجهة الأسلحة الثقيلة، وأوامر أعطيت للوحدات بإطلاق الرصاص الحي على المدنيين، وهي ليست مناورة عسكرية.

من لا يعرف معنى الديمقراطية ولم يمارسها من قبل لن يفهم ما جرى ليلة ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ في تركيا. والانقلابات العسكرية في هذا البلد يخطط لها وينفذها كبار ضباط المؤسسة العسكرية من العلمانيين والأتاتوركين المتشددين بمعرفة عواصم غربية، في مقدمتها واشنطن، الحليف والشريك الأمريكي المفترض لتركيا. المحاولة الانقلابية الفاشلة قبل عامين هي الخامسة بين محاولات نجح بعضها، وفشل بعضها الآخر بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١٦. يواصل القضاء محاكمة عشرات من المتورطين، والذين أقرّوا بدور جماعة غولن في المؤامرة، وهو ما قاله أيضا تقرير برلماني مفصل، صدر قبل عام، ويتحدث بالتفصيل حول حجم اختراق أنصار غولن، وتمركزهم أكثر من نصف قرن في المؤسسات التركية الرسمية والخاصة، وانتظار هذه الفرصة للانقضاض بدعم (وتشجيع) جهات خارجية، ما زالت توفر له الحماية.

ما جرى باختصار أن جماعة عرفناها عقودا حركة خدماتية في تركيا وخارجها، تقود عملية انقلاب عسكري، وتتركنا أمام امتحان سياسي وأمني واجتماعي، بالكاد بدأنا نلملم جراحه العميقة، فعلى الرغم من أن المحاولة تم إفشالها خلال ساعات، فإن تداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية ما زالت قائمة.

كان ما فعلته جماعة غولن في منتصف شهر يوليو/ تموز ٢٠١٦ قاسيا، لأنه أساء إلى صورة الجماعات والقوى الإسلامية الكثيرة، الناشطة خدماتيا وإنسانيا في تركيا، وتركها أمام حالة من الشك الدائم، ثم لأنه ضرب مباشرة في أسس العلاقات الإسلامية الإسلامية وبناها في تركيا، وترك أخيرا آلاف الأتراك الذين اقتربوا من هذا التنظيم، ووثقوا به أمام تهم الخيانة والإهانة والتعرض للملاحقة والتهميش.

محاولة انقلابية بغطاء عسكري، وبالتنسيق مع أجهزة وقوى خارجية، لجماعة زعمت أنها تخدم الوطن، مؤتمنة على الأبناء، فحولتهم إلى مجندين، يقاتلون باسمها، ويحققون لها ما تريد بعدما "الملفت تحرك القواعد الشعبية، لحماية الإنجازات السياسية والاقتصادية التي وصلت إليها تركيا في السنوات الأخيرة"

ألحقته بالمرافق والمراكز الحكومية والمناصب الحساسة. ربما لذلك، يردّد أردوغان أن تركيا لم تعد تبحث عن خطط دفاعية لمواجهة "أسراب" البعوض التي تهاجمها، بل هي قرّرت التحرك نحو المستنقعات والمياه الراكدة التي توفر لها التكاثر.

الملفت في قرار التصدي للانقلابيين، هذه المرة، والذي جاء مختلفا عن مواجهات سابقة، هو تحرك القواعد الشعبية، لحماية الإنجازات السياسية والاقتصادية التي وصلت إليها تركيا في السنوات الأخيرة، والإصرار على عدم تعريضها للخطر أو إطاحتها. كان الرد السياسي والشعبي سريعا وعفويا، لكنه كان كافيا لإفشال المؤامرة. هي عملية احتلال على شكل انقلاب، فجاء الرد التركي، بعد أسابيع فقط، عبر تحريك الجنود في شمال سورية في عملية "درع الفرات"، ولاحقا في "غصن الزيتون"، ثم منبج، لرد التحية. نتائج انتخابات ٢٤ يونيو/ حزيران المنصرم، حسب قواعد حزب العدالة والتنمية، هي عملية استكمال للرد على المحاولة الانقلابية قبل عامين، لكن تصفية الحسابات لم تكتمل بعد.

في اللحظة التي كان يعلن خلالها الرئيس التركي أسماء وزرائه الجدد في النظام الرئاسي، كانت وكالة التصنيف الائتماني العالمية، موديز، تعبر عن قلقها إزاء المساس باستقلالية البنك المركزي التركي، وكانت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني تعلن عن تخفيضها تصنيف الديون السيادية التركية درجة واحدة، وتغيير نظرتها المستقبلية إلى الوضع الاقتصادي في البلاد من "مستقرة" إلى "سلبية". الرئيس التركي رد بالقول "إننا نركز على أعمالنا، وليس على تصريحات تلك الوكالات.. تركيا تسير في الطريق الصحيح". نجاح تركيا وحزب العدالة والتنمية في التصدي للمحاولة الانقلابية وإفشالها حرم لاعبين إقليميين ودوليين كثيرين من فرص إبعاد أنقرة عن ملفات سياسية وأمنية حساسة. ولذلك يرى كل هذا الغضب والانفعال والتصعيد والاستهداف الاقتصادي والمالي لتركيا اليوم في محاولة لتعويض ما فقدته هذه القوى قبل عامين.

تركيّا تنهي «الطوارئ».. وأوروبا قلقة من إعادتها عبر «أبواب خلفية»

اعداد: الانصات المركزي: ٢٠١٨/٧/٢١

أنهت تركيا العمل بحالة الطوارئ، فجر الخميس، بعد عامين من فرضها على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، ونسبتها الحكومة إلى حركة الخدمة التابعة للداعية فتح الله غولن المقيم في أمريكا منذ عام ١٩٩٩.

وأعلن الرئيس التركي حالة الطوارئ في ٢٠ يوليو ٢٠١٦، ووافق البرلمان على مذكرة بشأنها قدمتها الحكومة في اليوم التالي، ثم تم تمديدها ٧ مرات، منذ ذلك الحين.

وبموجب الدستور، فإنه في حال عدم تقديم أي مذكرات للبرلمان من أجل إعادة تمديد حالة الطوارئ، حتى تاريخ انتهاء العمل بها، فإنها ترفع من تلقاء نفسها، وهذا هو ما حدث هذه المرة.

وتعرضت تركيا لانتقادات واسعة من المعارضة ومن حلفائها في الغرب بعد أن توسعت السلطات في الحملات الأمنية التي استهدفت من قالت إنهم على صلة بحركة غولن، لكن المنظمات الحقوقية الدولية رصدت توسع الحملة لتتجاوز معارضي إردوغان إلى أن وصل عدد من ألقى القبض عليهم إلى نحو ١٧٠ ألفاً، مع فصل عدد مماثل من وظائفهم في مختلف قطاعات الدولة من هذه الحملة التي قالت الحكومة إنها كانت ضرورية من أجل القضاء على التهديدات، وتطهير المؤسسات المختلفة وفي مقدمتها الجيش والشرطة والقضاء والتعليم والإعلام من أنصار غولن المتغلغلين فيها.

ويمكن لإردوغان، بحسب النظام الرئاسي الجديد أن يعيد فرض حالة الطوارئ إذا كانت هناك حاجة لإعادتها، أو في حال وجود مؤشرات خطيرة قد تتداخل مع البيئة الديمقراطية أو الحقوق والحريات الدستورية الأساسية للمواطنين.

وقبل يومين من إنهاء حالة الطوارئ، قدم حزب العدالة والتنمية (الحاكم) في تركيا، بدعم من حزب «الحركة القومية»، شريكه في «تحالف الشعب»، مشروع قانون إلى البرلمان التركي يتضمن استحداث قواعد أمنية لضمان استمرار «الكفاح ضد الإرهاب» بعد رفع حالة الطوارئ يتضمن ٢٨ مادة، بعضها موجود في قانون الطوارئ، ويسمح للسلطات المحلية (الولاية) بتقييد تنقلات الأفراد الذين يشكلون خطراً على الأمن العام، أو تمديد فترة توقيف المشتبه بهم حتى ١٥ يوماً، ومنع الدخول إلى بعض المناطق ومنع نقل الأسلحة والذخيرة.

ويتوخى مشروع القانون إبقاء بعض التدابير في قانون الطوارئ لمدة تصل إلى ٣ سنوات أخرى. وبموجبه سيتم إضافة مادة مؤقتة لقانون مكافحة الإرهاب تتعلق بفترات الاحتجاز على الجرائم المرتكبة ضد سلامة الدولة والجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية بشكل مختلف خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وبحسب المقترح، يمكن احتجاز المشتبه به من دون تهمة لمدة ٤٨ ساعة أو حتى ٤ أيام في حالة المخالفات الجماعية. ويمكن تمديد هذه الفترة مرتين كحد أقصى، أو حتى ١٢ يوماً، إذا كانت هناك صعوبة في جمع الأدلة، أو إذا اعتبرت القضية ضخمة، بشكل خاص.

كما يقضي مشروع القانون بفصل عناصر القوات المسلحة والشرطة وقوات الدرك والموظفين العموميين والعاملين في مؤسسات الدولة إذا ثبت ارتباطهم، لمدة ٣ سنوات، بالمنظمات أو الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن القومي، أو حال قيامهم بتنفيذ إجراءات ضد الأمن القومي للدولة، ولا يسمح بتوظيفهم مرة أخرى في الخدمة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذا قررت المحكمة إعادتهم إلى العمل فسيتم تجميعهم وإلزامهم بالتوقيع في «مراكز بحث» تابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

واستقبلت أوروبا رفع تركيا حالة الطوارئ بحذر، واعتبر الاتحاد الأوروبي أن رفع تركيا حالة الطوارئ «خطوة غير كافية» بسبب الصلاحيات الاستثنائية المسندة إلى السلطات، والإبقاء على العديد من الإجراءات التي تضيق على الحريات.

وقالت المتحدثة باسم وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، في بيان أمس: «نعتقد أن تبني مقترحات تشريعية جديدة يمنح السلطات صلاحيات استثنائية والإبقاء على العديد من قيود حالة الطوارئ، من شأنه ضرب كل أثر إيجابي لرفع حالة الطوارئ»، في إشارة إلى مشروع قانون مكافحة الإرهاب المقدم إلى البرلمان.

ورحّب مجلس أوروبا، بإنهاء حالة الطوارئ. وقال دانيال هولتجن، المتحدث باسم الأمين العام لمجلس أوروبا: «نشعر بالارتياح من عدم تمديد حالة الطوارئ لفترة إضافية وإنهاء العمل بها»، لافتاً إلى أن مجلس أوروبا دعا بشكل مستمر إلى إنهاء حالة الطوارئ في تركيا.

وأشار إلى أن مجلس أوروبا، على علم بمشاريع القوانين التي تم إعدادها في إطار مكافحة الإرهاب بتركيا، ويؤكد ضرورة أن تكون القوانين في هذا الإطار ملائمة لاتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية.

من جانبه، اعتبر وزير الخارجية الألماني هايكو ماس إنهاء حالة الطوارئ في تركيا «إشارة مهمة»، إلا أنه «حذّر في الوقت ذاته من حدوث تمديد لها عبر الأبواب الخلفية». ولفت إلى أن التعديلات الدستورية بشأن النظام الرئاسي تمنح الحكومة التركية سلطات كبيرة، والأمر الحاسم الآن هو أن تستخدم الحكومة هذه الصلاحيات بطريقة مسؤولة. من جانبه، قال نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق: «إننا ندرس الأمر، ونعتقد أنه أمر طيب أن نرى الظروف مواتية لصون الحقوق الأساسية في البلاد».

في سياق قريب، طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب نظيره التركي رجب طيب إردوغان بالعمل من أجل إطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برونسون، المعتقل في تركيا منذ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٦ بتهمة القيام بأنشطة إرهابية.

وكتب الرئيس الأمريكي على «تويتر»: «من العار تماماً ألا تُفرج تركيا عن قس امريكي محترم هو أندرو برونسون. لقد تم اعتقاله فترة طويلة... على إردوغان أن يفعل شيئاً لتحرير هذا الزوج والأب المسيحي الرائع». وأمرت محكمة في مدينة إزمير (غرب تركيا)، أول من أمس، بتمديد احتجاز القس برونسون رغم ضغوط السلطات الأمريكية للإفراج عنه. وتتسبب قضية القس الذي كان يدير كنيسة بروتستانتية في إزمير في توتر بالعلاقات بين واشنطن وأنقرة. وكانت هذه ثالث مرة يتم فيها رفض الإفراج عنه، إذ رفضت المحكمة في جلسات استماع في ١٦ أبريل (نيسان) و٧ مايو (أيار) الماضيين طلبات دفاع القس بالإفراج عنه. وأرجئت المحاكمة إلى ١٢ أكتوبر المقبل. ووجهت إلى برونسون اتهامات بالقيام بنشاطات مؤيدة لحركة غولن المتهمه بتدبير محاولة الانقلاب والعمال الكردستاني (المحظور)، وهي تهم يمكن أن تصل عقوبتها إلى السجن ٣٥ عاماً «حال إدانته». في السياق ذاته، قال جاي سيكولو، المحامي الشخصي للرئيس دونالد ترمب، إن الولايات المتحدة ستتخذ «إجراء وشيكاً» رداً على قرار المحكمة التركية بتمديد حبس القس برونسون، لكنه لم يحدد طبيعة هذا الإجراء.

وأضاف سيكولو في برنامج إذاعي أن لديه معلومات قليلة بشأن الجهود الدبلوماسية، لكنه على علم بالإشارات المتعددة التي تلقته الحكومة الأمريكية والحكومة التركية فيما يتعلق ببعض الإجراءات الوشيكّة، وأن الرئيس ونائبه ووزير الخارجية على اطلاع تام على هذه القضية. ويتولى المركز الأمريكي للقانون والعدالة الذي يرأسه سيكولو مهمة الدفاع عن القس الأمريكي. وأجرى وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، اتصالاً هاتفياً مع نظيره الأمريكي، مايك بومبيو، مساء أول من أمس، عقب جلسة المحكمة، لم يتم الكشف عن فحواها.

من ناحية أخرى، قضت محكمة تركية أمس بحبس صحافية تعمل لدى صحيفة «جمهورية» (يسارية معارضة) لمدة أكثر من عامين بتهمة جعل ممثل الادعاء العام هدفاً محتملاً للجماعات المتشددة من خلال تغطيتها.

وتعود القضية إلى مقال كتبه جنان جوشكون، في سبتمبر (أيلول) الماضي، عن استجواب ممثلي الادعاء لمحامين محتجزين يدافعون عن معلمين مضرين عن الطعام، تردد أنهما على صلة بمنظمة حزب التحرير الشعبي الثوري اليسارية التي أعلنتها تركيا منظمة إرهابية.

إلى ذلك، قرر القضاء التركي الخميس، حبس شرطي سابق في إطار التحقيقات في حادث اغتيال السفير الروسي السابق في أنقرة أندريه كارلوف، الذي وقع في ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦. وتقرر حبس الشرطي السابق «ه. ت.» على ذمة القضية، بتهمة «الانتماء إلى تنظيم إرهابي» بعد النظر في إفادته أمام النيابة العامة المعنية بالتحقيقات. ورفض الشرطي الاتهامات الموجهة ضده. وسبق أن أصدر القضاء التركي قراراً بسجن ٧ أشخاص، في إطار التحقيقات ذاتها، بينهم ٣ أفراد من الشرطة، ومنظم معرض للصور في أنقرة كان يفتحه كارلوف، عندما اغتيل على يد الشرطي مولود مارت الطنتاش، الذي قُتل بعد ذلك في اشتباكات مع الشرطة.

مسؤول أمريكي: بحثنا في أنقرة العقوبات ضد إيران وانعكاساتها على تركيا

في خضم هذه التطورات، قال مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، إنه بحث في أنقرة عدداً من الملفات، بينها مكافحة تمويل الإرهاب، والعقوبات الأمريكية على إيران وانعكاساتها على الاقتصاد التركي.

وأوضح بيلينغسلي في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة التركية، اليوم الجمعة، أن مباحثاته "جرت وسط أجواء إيجابية"، مضيفاً "تناولت (المباحثات) العديد من الملفات اليوم، وأقمنا تعاوناً جيداً ووثيقاً بين وزارتي خزانة البلدين حول ملف مكافحة تمويل الإرهاب".

كذلك أشار إلى أن ملف مكافحة تمويل الإرهاب حاز على الجزء الأكبر من مباحثاته، إلى جانب مشاركة المعلومات الاستخبارية في مكافحة الإرهاب، والمسعبي المبدولة ضد منظمة حزب العمال الكردستاني وتنظيم "داعش" والتنظيمات الإرهابية الأخرى.

ولفت إلى أن "الهدف الرئيسي لزيارتنا هو إيران، أكبر راع للإرهاب في العالم، إذ بحثنا القرارات الأمريكية ضد الأنشطة المتنوعة للنظام الإيراني، التي تشكل تهديداً مباشراً على الولايات المتحدة وتركيا وبقية الحلفاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو)".

واعتبر المسؤول الأمريكي أن "الأنشطة الإيرانية تتمثل بدعم حزب الله (اللبناني) وحركة طالبان وتنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى"، على حد قوله.

وأضاف أنه بحث أيضاً الأنشطة الإيرانية ضد اليمن والسعودية والعراق، وأنه شرح للمسؤولين الأتراك أسباب المخاوف الأمريكية من الاتفاق النووي، وأسباب قرارها فرض عقوبات على طهران.

وقال المتحدث "تركيا دولة جارة لإيران، و ملف التجارة مع إيران هو أحد الملفات التي يجب أن نبحثها مع تركيا. نحن نبدي حساسية تجاه انعكاسات ذلك على الاقتصاد التركي، لذا نبحث بأدق التفاصيل مخاوف البلدين".

حزمتا عقوبات على إيران

في سياق مواز، كشف المسؤول الأمريكي عن أن بلاده ستفرض حزمتي عقوبات على إيران، الأولى خلال أغسطس/ آب المقبل، والثانية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

ودعا الشركات والمصارف التركية إلى إنهاء استثماراتها في إيران قبل فرض العقوبات عليها، مضيفاً "يجب أن نشاهد خطوات ملموسة، فهذه الخطوات سوف تؤثر على قرارنا".

ورداً على سؤال حول موقف المسؤولين الأتراك من العقوبات ضد إيران والطريق الذي ستسلكه الولايات المتحدة في حال أعلن الجانب التركي عدم تطبيقه العقوبات، قال بيلينغسلي "أجرينا مباحثات إيجابية للغاية، ولم يكن هناك أي خلاف أو شقاق".

وشدد بيلينغسلي على أن العقوبات الجديدة على طهران ستكون مختلفة، موضحاً أنها "ستكون أشمل وأشد صرامة، وسبب ذلك هو قلقنا من خطر اندلاع أزمة في منطقة الشرق الأوسط بسبب الموقف الإيراني".

وأضاف "نحن على قناعة بأن العقوبات الاقتصادية أفضل طريق لمواجهة هذه المشكلة، لذا سنتحرك بنشاط أكبر من ذي قبل، و نعتقد أن الحكومة التركية أدركت موقفنا هذا".

إلى ذلك، طالب الشركات التركية بالحد من أنشطتها في إيران تدريجياً، وقال "للشركات أن تتخذ قرارها، ولا نفرض عليها ما ستفعله، لكن يجب عليها اتخاذ قرارات واعية في المجالات التي ستشملها العقوبات".

وأضاف "في حال استمرار أعمالها هناك، فإنها لن تستطيع العمل في الأسواق المالية والاستفادة من النظام المالي التابع لها".

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد أعرب عن معارضة بلاده للعقوبات في الشروط العادية، وأكد أن موقف الولايات المتحدة المتمثل باتخاذها قراراً أحادياً ومطالبتها ببقية الدول بالامتثال له بأنه غير صائب.

تطبيع العلاقات مع هولندا

الى ذلك أعلنت لاهاي وأنقرة استئناف علاقاتهما الدبلوماسية، بعد قطيعة منذ آذار (مارس) ٢٠١٧ إثر رفض هولندا السماح لوزيرين تركيين بالمشاركة في تجمّع انتخابي.

وورد في إعلان مشترك نشرته الخارجية الهولندية أن وزيرَي الخارجية الهولندي ستيف بلوك والتركي مولود جاويش أوغلو «اتفقا على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين هولندا وتركيا، وعلى إعادة السفيرين إلى أنقرة ولاهاي قريباً». وقال بلوك: «أمر جيد أن تطوي تركيا وهولندا الصفحة معاً وأن نعيد علاقاتنا. التعاون بينهما أساسي حول عدد كبير من المسائل المهمة، مثل التصدي لتنظيم داعش، وخطر عودة المسلحين (من سورية)، وأيضاً اهتماماتنا المتعلقة بسيادة القانون ووضع حقوق الإنسان في تركيا». ووجه رسالة إلى البرلمان الهولندي، مبلغاً إياه بإعادة السفيرين.

وأعلنت الخارجية التركية أن القرار اتخذ خلال اتصال هاتفي بين جاويش أوغلو وبلوك، مشيرة إلى أنهما «اتفقا خلاله على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين هولندا وتركيا، وإعادة السفيرين إلى أنقرة ولاهاي قريباً». وقال جاويش أوغلو إن بلوك سيزور تركيا في غضون شهرين.

ووصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الهولنديين بأنهم من «بقايا النازيين»، بعدما منعت لاهاي في آذار ٢٠١٧ طائرة جاويش أوغلو من الهبوط على الأراضي الهولندية، للمشاركة في تجمّع للجالية التركية في روتردام، دعماً لاستفتاء اقترحه أردوغان لتحويل النظام رئاسياً في بلاده.

وبعد وصول وزيرة العائلة التركية الى روتردام بسيارة، آتية من ألمانيا، اندلعت صدامات إذ علقت على بعد أمتار من القنصلية، قبل أن ترافقها السلطات الهولندية الى الحدود الألمانية. وفرقت الشرطة حوالي ألف متظاهر، فيما طالبت تركيا رئيس الوزراء الهولندي مارك روتي باعتذار عن معاملة الوزيرة، ورفضت عودة السفير الهولندي الذي كان خارج أراضيها.

على صعيد آخر، أعلنت الشرطة التركية انها اعتقلت خلال عملية لمكافحة الإرهاب في اسطنبول هذا الشهر، أرملة أبو عمر الشيشاني، «وزير حرب» تنظيم «داعش» وأحد المستشارين المقربين من زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي. وقتل الشيشاني، وهو من أصل جورجي، أثناء اشتباكات في مدينة الشرقاط جنوب الموصل في العراق، في تموز (يوليو) ٢٠١٦. وأشارت الشرطة إلى أنها أوقفت الزوجة ضمن ٥ أشخاص اعتقلتهم، خلال حملات دهم متزامنة في إسطنبول ليلة الرابع من الشهر الجاري، استهدفت أشخاصاً يُعتقد بصلتهم بمناطق نزاع وبسعيهم إلى تنفيذ هجمات. وأضافت أنها اكتشفت أن المرأة هي أرملة الشيشاني بعد استجوابها لأيام، إذ تبين أن جواز سفرها مزيف. وتابعت أن محكمة في إسطنبول أصدرت أمراً رسمياً باحتجازها في ١٧ الشهر الجاري، لافتة إلى أن لديها ابنين من الشيشاني، لكن مكانهما مجهول.

وولد الشيشاني في جورجيا عام ١٩٨٦ عندما كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي، وحارب مع المسلحين الشيشان ضد الجيش الروسي. وقال مسؤولون امريكيون إنه انضم إلى الجيش الجورجي عام ٢٠٠٦ بعد استقلالها، وشارك في حربها المحدودة مع موسكو بعد سنتين، قبل تسريحه لأسباب طبية. وأوقف عام ٢٠١٠ لامتلاكه أسلحة وقضى أكثر من سنة في السجن، قبل أن يغادر جورجيا عام ٢٠١٢ إلى إسطنبول ثم إلى سورية.

وقرر عام ٢٠١٣ الانضمام إلى «داعش» وبائع البغدادي. وقبل مقتله كان من أبرز المتشددین المطلوبين، وفق برنامج امريكي رصد ٥ ملايين دولار في مقابل الإدلاء بمعلومات تساهم في القضاء عليه.

في السياق ذاته، أعلنت وزيرة الخارجية الاسترالية جولي بيثوب أن محكمة تركية رفضت طلباً بترحيل مواطنها نيل براكاش الذي يُعتقد بأنه من أبرز المسؤولين عن تجنيد مسلحين لـ «داعش»، واشتبه في تخطيطه لهجمات في أستراليا، كما ظهر في تسجيلات مصورة ومجلات تابعة للتنظيم.

وقالت بيثوب: «نشعر بخيبة بعدما رفضت محكمة جنائية في تركيا طلب ترحيل نيل براكاش إلى أستراليا. سنستمر في التواصل مع السلطات التركية، فيما تبحث هل ستستأنف ضد القرار في شأن ترحيله».

من جهة أخرى، أعلنت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي أن ٦ أعضاء في المجلس قدّموا مشروع قانون لفرض قيود على القروض التي تحصل عليها تركيا من المؤسسات المالية الدولية، إلى أن «تنتهي اعتقالاً ظالماً لمواطنين امريكيين». يأتي ذلك بعدما قررت محكمة تركية الأربعاء الماضي إبقاء القس الامريكي أندرو برانسون محبوساً على ذمة محاكمته بتهم تتعلق بالإرهاب والتجسس.

جون بولتون.. محور السياسة الأمريكية تجاه تركيا

*إدوارد جي ستافورد

(بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٧/٢١

شكل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فريقا رفيعا لشؤون السياسة الخارجية يعكس رؤيته العالمية ل(١) جعل أمريكا أولا، و(٢) تجنب الترتيبات متعددة الأطراف، و(٣) لعدم إشغال نفسه بالشؤون الداخلية للدول الأخرى (ما دامت لا تؤثر على المصالح الأمريكية).

ورغم أنهم يحملون وجهات نظر مختلفة تجاه العلاقات الخارجية، إلا أن المسؤولين الكبار الثلاثة المعنيين بالعلاقات الخارجية الأمريكية – وهم وزير الدفاع جيم ماتيس، ووزير الخارجية مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي جون بولتون – يشاركون ترامب في معظم وجهات نظره بشأن السياسة الخارجية. ومن بين هؤلاء الثلاثة يبرز بولتون كمنسق بين الوكالات الاتحادية، وكأقرب مستشار للرئيس الأمريكي بشأن العلاقات مع الآخرين.

ويقوم بولتون، الذي كان سفيرا سابقا لبلاده في الأمم المتحدة ونائب وزير الخارجية السابق لشؤون الحد من التسليح والأمن الدولي في إدارة جورج دبليو بوش، بدور المحور الذي يحافظ على التزام السياسة الخارجية برؤية ترامب.

وساعد بولتون في الأسابيع القليلة الماضية في تسليط الضوء على رؤية الإدارة الأمريكية الحالية، وسياستها الخارجية تجاه تركيا.

وفي الفترة التي سبقت الانتخابات التركية التي توصف بأنها الأهم خلال جيل كامل، تجنبت الولايات المتحدة الانجرار إلى الشؤون الداخلية التركية، وتفادت بحذر أي تلميحات بشأن من تفضل فوزه بها.

ورغم أنها ممارسة أمريكية مترسخة منذ عقود، إلا أنه يمكن رصد تفضيلات واشنطن المستترة في هذا الشأن. وبولتون، شأنه شأن ترامب، لا يرى فائدة للولايات المتحدة في أن توصف بأنها تقف في جانب طرف ضد الآخر داخل صراع داخلي. وفي الواقع يملك بولتون سجلا في معارضة التدخلات.

ورغم ذلك، إذا وجد بولتون فرصة حقيقية لإزالة نظام يهدد الولايات المتحدة أو مصالحها، أو دعم طرف ثبت تأييده للولايات المتحدة، فإنه سيدعم على الأرجح أي تدخل علني أو مستتر في الشؤون الداخلية لدول أخرى مثل إيران.

وبافتراض أنه لو لم يفز الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالانتخابات التركية في الجولة الأولى يوم ٢٤ يونيو، فإن تأييد الولايات المتحدة لخصوم أردوغان ما كان سيخدم مصالح الولايات المتحدة. لكن نهج بولتون بالابتعاد عن العملية الانتخابية لن ينطبق على قضايا أخرى أكثر صعوبة بين الولايات المتحدة وتركيا.

ومن هذه القضايا تسليم رجل الدين التركي فتح الله غولن الذي تتهمه تركيا بتدبير محاولة الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦، والعلاقات الأمريكية مع الجماعات الكردية المسلحة، والأمريكيون المحتجزون في تركيا، وشراء أنقرة منظومة دفاعات جوية من روسيا، والعقوبات على إيران جار تركيا.

وعارض بولتون الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعته إدارة أوباما وخمس دول أخرى، ولعب دورا في إقناع ترامب بتنفيذ ما يراه صحيحا والانسحاب من الاتفاقية.

وزاد تفضيله الصريح بتطبيق عقوبات قوية على الشركات التي تباشر استثمارات مع إيران احتمال تأجيل التوتر بشأن استيراد تركيا النفط والغاز الإيراني، وبيعها سلعا تركية إلى إيران.

ورغم بقاء عدة شهور قبل شروع الولايات المتحدة في تطبيق عقوبات على الدول التي تستورد النفط والغاز الطبيعي الإيراني، فمن الصعب أن نتصور أن تقدر تركيا على إنهاء وارداتها من المواد الهيدروكربونية الإيرانية نظرا لما سيتبع ذلك من ضرر مالي خطير.

وربما ينصح بومبيو وماتيس بعدم اتخاذ موقف صدامي مع تركيا بشأن النفط الإيراني بهدف إضفاء سلاسة على العلاقات الدبلوماسية والعسكرية، لكن من المتوقع أن يتبنى بولتون نهجا أشد، ويطلب الكثير مقابل استثناء الشركات أو البنوك التركية من العقوبات.

وازدراء بولتون للمنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرهما من المنظمات الإقليمية، لا يمتد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويرى بولتون الحلف أداة قيمة في دعم أهداف السياسة الأمريكية، وينتظر من أعضاء الحلف الوفاء الكامل لحلف الأطلسي ودعم الولايات المتحدة داخله.

ولا يفي شراء تركيا المقترح لمنظومة الدفاع الجوي الروسية إس-٤٠٠ بأي من هذه التوقعات.

ومن المرجح أن ينصح بولتون الرئيس الأمريكي بتوجيه رسالة قوية لأردوغان في قمة الأطلسي مفادها أن الماضي قدما في إتمام الصفقة لن يحظى بتقدير، وقد يسبب ضررا خطيرا لوضع تركيا في الحلف، ولقدرتها في الاعتماد على الدعم الأمريكي. وبالطبع رسالة كهذه لن تنقل إلا في اجتماعات مغلقة.

وبخلاف نص الاتصال الهاتفي بين أردوغان وترامب عقب الانتخابات، فإن من المستبعد أن يكشف بولتون للبيت الأبيض تفاصيل الاتصالات بين ترامب وأردوغان، وسيفضل إبقاء مثل هذه المحادثات سرية.

وفيما يخص الأمريكيين المحتجزين في سجون تركية، أضاف بولتون بعدا تاريخيا مشوقا للقضية.

وعندما كان نائبا لوزير الخارجية، صاغ بولتون تحفظات على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ثم تولى الإشراف على مفاوضات بشأن البند ٩٨ اتفقت خلالها الأطراف الخارجية على عدم تسليم مسؤولين أو متعاقدين أميركيين إلى المحكمة.

ولا يتعاطف بولتون مع من يخترقون القانون لكن تشككه بشأن استقلال الهيئات القضائية الأجنبية دفعه للنظر في أن يكون احتجاج وسجن المواطنين الأمريكيين مرتبطين بالسياسة أكثر من كونه يتعلق بأنشطة غير قانونية.

وقضية القس الأمريكي أندرو برانسون المحتجز في تركيا مثال لما يراه الكثير من الأتراك قضية داخلية لكن بولتون يعتبرها معاملة غير نزيهة لمواطن أمريكي.

وسيوصل بولتون سياسة سابقه في التمييز بين ما يراها جماعات كردية مسلحة سيئة (حزب العمال الكردستاني وبعض الأفرع التابعة له) والجماعات الكردية المسلحة الطيبة (حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب في سوريا وقوات البشمركة في العراق).

وتقبل تركيا بوجود البشمركة في العراق كقوة شرعية غير معادية لكنها ترفض تماما التمييز الأمريكي بين وحدات حماية الشعب الكردية وحزب العمال.

وحتى الآن يبدو أن الجهود العسكرية والدبلوماسية لمنع نشوب صراع بين الولايات المتحدة وتركيا داخل وحول مدينة منبج السورية نجحت في تخفيف التوتر.

لكن في ظل تعزيز قوات الرئيس السوري بشار الأسد سيطرتها على سوريا، وانحصار التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية نتيجة التعاون بين واشنطن ووحدات حماية الشعب، يتوقع أن تطالب تركيا بوقف كامل للدعم الأمريكي إلى عناصر ووحدات حماية الشعب.

وفي ظل مطالبة ترامب علنا بسحب كل القوات الأمريكية من سوريا، يفضل بولتون بالتأكيد سحب القوات طالما أن ذلك لن يزيد من قوة عملاء إيران.

وفيما يخص غولن، لا يملك بولتون أي دور تقريبا في هذا الشأن سواء تم الوفاء بشروط معاهدة التسليم التي حددتها وزارتا الخارجية والعدل أو لا.

ويتصور المرء أن بولتون سيفضل أن يقتصر دوره على تقديم المشورة للرئيس بشأن آثار عملية التسليم دون أن يلعب دورا في عملية صنع القرار.

وباختصار، سيتولى بولتون تنسيق شؤون السياسة الخارجية الأمريكية وسيشمل ذلك العلاقات مع تركيا بهدف وضع المصالح الأمريكية في المقدمة، وتحريرها من أي قيود، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى عندما يتعلق الأمر بمصالح أمريكية فقط.

وفي ظل اقتناعه بضرورة وقوف الولايات المتحدة وحلفاءها في وجه المساعي الإيرانية لتطوير أسلحة نووية ونشر الاضطرابات في الشرق الأوسط، فإن تحسن العلاقات بين البلدين العضوين في حلف الأطلسي سيتوقف على التعاون التركي مع السياسة الأمريكية تجاه إيران، كما سيكون للقضايا الأخرى سألفة الذكر أثر أيضا لكن يتوقع أن يكون محدودا.

الجمهورية السلطانية

*شيرزاد اليزيدي

ايلاف: ٢٠١٨/٧/٢١

كما كان متوقعا فاز رجب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة بالتحالف مع حزب الحركة القومية الفاشي وزعيمه دولت باخجلي في فوز ليس كأى فوز فتركيا من الآن وصاعدا دخلت مرحلة النظام الرئاسي السلطاني اذ كل شيء تقريبا بات في يد الرئيس الأوحده بما في ذلك تشكيل الحكومة وحل البرلمان وتعيين الوزراء حيث لن يكون هناك رئيس وزراء بل رئيس الجمهورية هو بمثابة رئيس الحكومة... هو الدولة والدولة هو يختزل جل السلطات في نكوص خطير عن النظام البرلماني والمؤسساتي لصالح صعود النزعة الامبراطورية الشعبوية التي تتجسد في شخص الزعيم الملهم الذي أبتعثته العناية الالهية ولعل الأغاني المتغنية بأردوغان خلال هذه الحملة خير مثال على مدى استفحال حال تضخم الأنا الأردوغانية.

فالتحالف القوموديني المنتعش على وقع سياسات التوسع والاحتلال والابادة ضد الكرد بالدرجة الأولى ها هو يبدئن بدء العصر السلطاني قانونيا ورسميا وبالتفويض الشعبي ومهما قيل وبحق عن حصول عمليات التزوير الواسعة وحملات التهيب بل والابادة السياسية ضد الكرد خصوصا وضد مختلف التيارات العلمانية والديمقراطية على ضعفها وهوانها وتوظيف وتسخير سلطات الدولة ومقدراتها لخدمة الحملة الانتخابية الأردوغانية لكن ثمة حقيقة مرة مفادها أن غالبية الأتراك أختارت مجددا أردوغان بما يحمله من سياسات ومشاريع قاتلة ومن سجل أسود ومن بصمات دموية في عموم المنطقة سيما في سورية فضلا عن شروعه في تأميم الحياة البرلمانية والصحافية والأكاديمية وحتى الاقتصادية في تركيا عبر اعتقال وحبس وفصل عشرات كى لا نقول مئات آلاف الموظفين والمعلمين والاعلاميين والأكاديميين والبرلمانيين ورؤساء البلديات والفنانين حتى في سياق تكريس النظام الأحادي الفردي الذي يعمل على بسط سيطرته على مختلف مفاصل الاجتماع والفضاء العام.

ليس سرا أن أهم عوامل ودوافع التعجيل بالانتخابات الأخيرة هو استثمار احتلال عفرين والاتفاق مع واشنطن في منبج والذي أعلن عنه قبل بضع أيام من الاقتراع في دعاية انتخابية فاضحة لحزب العدالة والتنمية من قبل التحالف الدولي ضد الارهاب وفي مقدمه واشنطن فالنصر الأردوغانى هذا أتى والحال هذه على الحراب وظهور الدبابات وعلى جماجم وعذابات مئات آلاف العفرينيين ممن يعيشون الآن في مخيمات العراء ومن بقى منهم يتعرضون لشتى صنوف الاعتداء والامتهان في سياسة مبرمجة وهو قد نجح في ذينك التوظيف والاستثمار وفي تدشين النظام الفردي وتقمص لبوس السلطان العثماني الجديد.

فنحن والحال هذه حيال فاشية عارية تماما ستزداد تغولا وتوغلا في بلدان الجوار سيما من بوابتي باشور وروج آفا (كردستاني العراق وسورية) وانفلاتا من كل عقال وكما جاري العادة التاريخية التركية على امتداد الحقب العثمانية والكمالية والأردوغانية فان الكرد ليس فقط في حدود الجمهورية السلطانية بل في مختلف الدول المقتسمة لهم هم ميدان تجاربها وتطبيقاتها الأثر.

٤٥ دعوى اعتداء جنسي بينها ١٧ اعتداء على أطفال ضد الداعية التركي أوكتار

وكالات متعددة: ٢٢/٧/٢٠١٨

تتوالى الأنباء التي تزعم الكشف عن ما كان يجري داخل شبكة الداعية التركي المعتقل حاليا عدنان أوكتارالذي ألقته الشرطة القبض عليه وعلى العشرات من أتباعه يوم ١١ يوليو/تموز ٢٠١٨.

فقد رفعت حتى الآن ٤٥ دعوى اعتداء جنسي واغتصاب ضد أوكتار ومن بينها دعاوى من عدد كبير من الأطفال. وخلال جلسة الأولى أمام المحكمة أصدر القاضي قراراً بحبسه بينما نفى أوكتار التهم الموجهة له والتي تشمل تشكيل عصابة إجرامية والتزوير والاستغلال الجنسي واغتصاب أطفال والخطف والتهرب الضريبي وانتهاك قانون محاربة الإرهاب.

كما أمرت المحكمة باستمرار حبس ١٦٠ رجلاً وامرأة أعضاء في الشبكة التي كان يديرها أوكتار الذي يحمل أيضاً اسم يحيى هارون.

وقالت وكالة الأناضول التركية الرسمية إن هناك أفراداً آخرين من الشبكة لا يزالون قيد التحقيق. وقال أوكتار أمام القاضي يوم ١٩ يوليو/تموز ٢٠١٨ إنه ضحية مؤامرة وهو "أتاتوركي وطني"، وأضاف "الكل يعرف أين أعيش، أنا بين الناس على شاشة التلفزيون وكل الأماكن التي أتواجد فيها معروفة تماماً". وخلال حملة المداومة والاعتقال التي شملت عشرات الشقق والمنازل في عدد كبير من المدن التركية صادرت الشرطة حمولة ست شاحنات من التحف الأثرية و٤٠٠ قرص ذاكرة و٧٠ قطعة سلاح وسيارات فخمة وكميات من العملات النقدية. وصادرت السلطات بناء على قرار المحكمة ممتلكات ٢٣٥ عضو في الشبكة وعينت أوصياء على الشركات والمنظمات والجمعيات التي كان هؤلاء يمتلكونها.

وشملت الشكاوى ضد أوكتار ست دول قامت المدعيات برفع شكاويهن في السفارات التركية في هذه الدول. ومازالت الشرطة التركية تبحث عن ٤٥ شخصاً إضافياً في إطار هذه القضية.

وقالت السلطات التركية إن ١٥ طفلة تعرضن لانتهاكات جنسية من أعضاء هذه الشبكة بينهن فتيات في الحادية عشر من العمر وأشارت إلى حالة فتاة كانت بهذا العمر قليل إن والدتها أحضرتها لتنضم إلى هذه الجماعة وتعرضت لانتهاكات جنسية. وفتحت السلطات التركية تحقيقاً بحق الأم.

ما قصة "الداعية" التركي الذي كان يظهر في برنامجه محاطاً بنساء شبه عاريات؟

وقالت وسائل الاعلام التركية إن أفراد هذه الشبكة يدخلونها بملاء إرادتهم لكنهم يتعرضون لشتى أشكال التهيب والضيق وحتى الاعتداء عندما يحاول ترك الشبكة ويجبرون على العودة إليها. فقد جرت حلقة شعر وحواجب بعض العضوات اللواتي فكرن بترك الشبكة وبعضهن تعرضن للضرب.

وأظهر التحقيق الذي قامت به الشرطة أن سبب تشابه الفتيات العضوات في الشبكة والتي يسميهن أوكتار "القطط الصغار" أن أوكتار يفضل النساء ذوات الوجنات العالية والخصر النحيف والأرداف الكبيرة، بحيث أن كل عضوات الشبكة خضعن لعمليات جراحة تجميلية لهذا الغرض. وألقت الشرطة القبض على الطبيب الذي كان يقوم بعمليات الجراحة التجميلية لأعضاء الشبكة وهو أيضاً أحد مساعدي أوكتار. ونقلت وكالة أنباء الأناضول عن عضوة سابقة في الشبكة قولها: "الشبكة قذرة جداً من الداخل، يتم الاعتداء على أطفال تتراوح أعمارهم ما بين سبعة إلى سبعة عشر عاماً، وبعض الفتيات يتعرضن للاغتصاب المتكرر".

إلى أين تمضي تركيا بعد انتقالها إلى النظام الرئاسي؟

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٧/٢٢

عمر كوش*: أداء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اليمين الدستوري، في التاسع من تموز (يوليو) الجاري، أمام البرلمان الجديد دشّن دخول تركيا الرسمي في مرحلة النظام الرئاسي، الذي يؤسس لمرحلة مفصلية جديدة من التاريخ التركي الحديث، تُذكر في أهميتها بمرحلة التأسيس الأول للجمهورية عام ١٩٢٣، التي عرفت نظام الحزب الحاكم الواحد، وصولاً إلى عام ١٩٤٥ الذي أقرت فيه التعددية الحزبية، وأعلن عن انعطافه كبرى دخلت معها تركيا مرحلة النظام البرلماني، الذي بات اليوم بحكم الماضي.

وأحدث الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي نقاشات وسجلات، كما أحدث انقساماً سياسياً عكسته نتائج الاستفتاء الشعبي في العام الماضي، ثم نتائج الانتخابات المزدوجة الأخيرة، إذ تبين أن عدد المعارضين عليه ليس بسيطاً، لكن بعد أن تمّ الانتقال، بات السؤال يطاول طبيعة هذا النظام الرئاسي الجديد، وماذا سيقدم لتركيا، وكيف يمكنه النهوض بها؟

وفيما تصفه أحزاب المعارضة بنظام أو حكم الرجل الواحد، الديكتاتور، يعتبره مناصروه نظام وحدة الإرادة الشعبية، أي أنه نظام يقوم على إرادة الشعب وليس إرادة الفرد، ويجسد الديمقراطية بركائزها الثلاث: السلطة التنفيذية الممثلة بالرئيس وبالحكومة، والسلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب، والسلطة القضائية التي ينتخبها النواب والحكومة معاً، بمعنى أن هناك ثلاث سلطات مستقلة، العلاقة بينها متوازنة.

ويذهب بعض أعضاء «حزب العدالة والتنمية»، ومن بينهم إيهان أوغان رئيس منظمة التعاون المدني في تركيا وأحد مهندسي النظام الرئاسي، إلى اعتبار هذا النموذج ديموقراطياً وحقيقياً لن يتسنى فيه لأي وزير الانفراد باتخاذ القرارات، لأن هناك هيئات ومكاتب وطنية تضم أعضاء من مختلف الأحزاب والقوى السياسية تشارك الوزير في اتخاذ القرار، حيث ستشكل تسع لجان، هي: لجنة سياسات الإدارة المحلية، ولجنة السياسات الاجتماعية، ولجنة سياسات الصحة والغذاء، ولجنة سياسات الثقافة والفن، ولجنة سياسات القانون، ولجنة سياسات الأمن والخارجية، ولجنة سياسات الاقتصاد، ولجنة سياسات التربية والتعليم، ولجنة سياسات العلوم والتكنولوجيا والحدثة. كما سيتم تأسيس ٤ مكاتب ستعمل مع رئيس الجمهورية مباشرة، هي: مكتب الموارد البشرية، ومكتب الاستثمار، ومكتب التمويل، ومكتب التحول الرقمي، وتهدف إلى إدارة اقتصاد البلاد وتطويره في شكل كبير، إلى جانب تعزيز التحول الرقمي. إضافة إلى ذلك جرى تقليص عدد الوزارات إلى ١٦، وسيعمل الوزراء مع الهيئات الوطنية بعقلية الشركة التجارية، التي لا يمكن لمديرها اتخاذ أي قرارات من دون الرجوع إلى الهيئة الاستشارية التي تتشكل من ٣ إلى ١٥ خبيراً. لكن المعارضة في المقابل لا تقيم أي اعتبار لمثل هذه الخطوات، لكونها ترى المشكلة في الصلاحيات الواسعة التي يمتلكها الرئيس أردوغان، لأنه سيجمع في يديه، وفي الوقت نفسه، سلطات رئاسة الجمهورية والحكومة وحزب العدالة والتنمية، وفي وسعه إصدار مراسيم تشكيل الوزارات وإقالة موظفين حكوميين، من دون موافقة البرلمان، فضلاً عن تبعية قيادة أركان الجيش له، وإدارة المصرف المركزي، وهو وحده من يرسم محددات ووجهة السياسة الخارجية.

وفي السياق نفسه، يعتبر مناصرو ومنتسبو الحزب الحاكم وحليفه حزب الحركة القومية، أن نظام الحكم الرئاسي يهدف إلى هدم البيروقراطية، بوصفها المعبر الذي تتخذه القوى الدولية والاستعمارية، كي تتحكم في مصائر الدول، وتمارس وصايتها وهيمنتها من خلال البيروقراطيين، الذين يبقون مع كل رئيس أو كل حزب يتولى الحكومة، ويتسببون في عرقلة التنمية بحكم سيطرتهم على مفاصل الدولة، وسوف يستطيع الحزب الذي يشكل الحكومة في هذه المرحلة تحقيق برامج التنمية بفرق البيروقراطيين المنتخبين معه.

ويجادل المنحازون إلى النظام الرئاسي الجديد بأن من يعارضون هذا النظام ينتمون إلى النخبة السياسية أو الفئة المتعالية، الذين لا تزيد نسبتهم عن ٥ في المئة من الشعب التركي، وكانوا من أكبر المستفيدين من الدولة، ولا يريدون أن يستفيد الشعب من خيرات بلاده، وما يغضبهم جداً هو امتلاك الشعب إرادته، منهم ينظرون إليه بوصفه مجموعات من الغوغاء والجهلة، ويتعاملون معه بمنتهى التعالي، ويتمسحون بمختلف الأيديولوجيات، وعادة ما يشكلون ما يسمى «الدولة العميقة» أو «الحرس القديم».

ويسود اعتقاد خاطئ لدى الإسلاميين، خصوصاً منتسبي ومناصري حركات الإسلام السياسي، الذين يعتبرون نجاح تركيا في الانتقال إلى النظام الرئاسي تحت قيادة الرئيس أردوغان وحزبه هو نجاح للإسلاميين عموماً، وهذا خطأ وغير حقيقي، حسبما يقول أردوغان، لكونه يرجع هذا النجاح إلى الشعب التركي، الذي استطاع صياغة نموذج الديمقراطية الشعبية الحقيقي، بل يذهب إلى حدّ استهجان ما يسود من اعتقاد لدى بعض النخب العربية الذين يعتبرون «حزب العدالة

والتنمية» الحاكم حزباً إسلامياً، فهو يعتبر هذا الحزب حزباً تركياً شعبياً، يمثل كل أطراف المجتمع التركي وفئاته، وأن من فاز بالأغلبية البرلمانية هو «تحالف الجمهور»، الذي يضم ثلاثة أحزاب، هي «العدالة والتنمية» و «الحركة القومية» و «الوحدة الكبرى»، ولها ممثلون من أطراف المجتمع التركي كلها وليس من الإسلاميين فقط أو القوميين.

غير أن النظر في نتائج الانتخابات المزدوجة، الرئاسية والبرلمانية، التي جرت في ٢٤ حزيران (يونيو) الماضي، يشير إلى أنها وضعت اللبنة الأولى في طريق التأسيس لشريعة جديدة للرئيس أردوغان وحزبه، وسيترتب عليها استحقاقات وتحديات عدة، تتعلق بطبيعة الحكم في تركيا وتركيباتها، وكيفية توزيع السلطات، وهوية الدولة في ظل النظام الجديد، إلى جانب علاقاتها الخارجية، الإقليمية والدولية، خصوصاً أن النصر الانتخابي الذي حققه «حزب العدالة والتنمية» الحاكم شاركه فيه حليفه «حزب الحركة القومية»، المختلف في الإيديولوجيا والتوجهات عنه، الأمر الذي قد تنشأ عنه مشكلة التعامل مع الحليف والشريك الانتخابي.

ولعل التغيير المهم الذي أحدثته الانتخابات البرلمانية، كون خريطة البرلمان الجديد توزعت بين خمسة أحزاب، حيث حصل «حزب العدالة والتنمية» الحاكم على نسبة ٤٢,٥٦ في المئة من أصوات الناخبين، بعدد مقاعد ٢٩٥ من إجمالي عدد مقاعد البرلمان البالغ ٦٠٠، وحصل حزب «الشعب الجمهوري» على نسبة ٢٢,٦٥ في المئة بعدد مقاعد ١٤٦، و «حزب الشعوب الديمقراطي» على ١١,٧٠ في المئة من الأصوات بعدد مقاعد ٦٧، يليه «حزب الحركة القومية» على نسبة ١١,١٠ في المئة بعدد مقاعد ٤٩، و «الحزب الصالح أو الجيد» بنسبة ٩,٩٦ في المئة من الأصوات بعدد مقاعد ٤٣. ولعل هذه التركيبة الجديدة للبرلمان تؤشر إلى أن المعارضة ستكون أقوى بكثير مما كانت عليه في البرلمان السابق.

ويضاف إلى هذه التشابكات والانقسامات السياسية مشكلة التباطؤ الاقتصادي، وارتفاع نسب التضخم والبطالة بين الشباب، والتراجع في سعر صرف الليرة التركية أمام العملات الأجنبية، وما يسببه من ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤكد وجود تحديات في وجه الرئيس التركي وحزبه الحاكم، تضاف إلى الصراع السياسي الذي تشهده تركيا، وأفضى إلى انقسامات عميقة واستقطابات حادة، حول مجمل السياسات والممارسات الداخلية والعلاقات التركية مع الخارج.

وفيما يخص علاقات تركيا وسياساتها الخارجية، ثمة تحديات إقليمية معقدة في دول الجوار، سواء في سورية والعراق، أم في ما يتعلق بعلاقات تركيا مع بلدان الخليج ومصر وعلاقتها مع إيران وروسيا، والتردي الذي اعترى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة.

ولعل القضية السورية هي الهم الأساسي لتعامل تركيا مع الجوار الإقليمي، في وقت تحاول فيه تحسين علاقاتها مع الإدارة الأمريكية، بعد الخلافات حيال التعامل مع الوضع في سورية، والتي أدت إلى تغيير وجهة السياسة التركية نحو المحور الروسي - الإيراني عبر مسارات أستانة وسوتشي. ولعل نموذج التفاهات التركية الأمريكية حيال مدينة منبج السورية سيكون المعيار الذي يقيس مدى التحسن في علاقات البلدين، إذ يدرك الساسة الأتراك أن تفاهاتهم مع الروس وساسة ونظام الملاي حيال الملف السوري قابلة للارتكاس والنسف، دفعت موسكو وطهران نظام الأسد، بعد استكمال سيطرته على المنطقة الجنوبية، إلى شن هجوم على إدلب، حيث تنشر تركيا ١٢ نقطة مراقبة عسكرية. وسبق أن تحدثت السياسة الروس عن ضرورة سحب كل القوات الأجنبية من سورية، فإذا طاول الأمر القوات التركية، فسيفضي إلى نسف كل ما تمّ بناؤه من تفاهات بين تركيا وروسيا ونظام الملاي الإيراني. تضاف إلى ذلك المناطق التي تسيطر عليها ميليشيات الحماية الكردية، التي تعتبرها تركيا بوصفها جيلاً إرهابياً، فيما تريد موسكو وواشنطن منحها خصوصية ذاتية في أي تسوية مقبلة، الأمر الذي يثير حفيظة الأتراك.

وفي ما يخص العلاقات مع بعض الدول العربية، فهي ليست في أفضل حالاتها، خصوصاً مع بعض دول الخليج ومصر. ولعل تطبيعها يشكل تحدياً كبيراً أمام راسمي السياسة الخارجية الجديدة، الحكومة بمنظومة التحالفات التركية، إذ المطلوب هو البحث عن شركاء جدد في الإقليم وتطبيع وإصلاح العلاقات الفاترة والمتوترة مع عدد من الدول العربية، بما يفضي إلى التصدي لمشروع الهيمنة الإيراني على المنطقة، لكن السياسة الأتراك يبدون غير مكرثين به، بالنظر إلى حجم العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران.

ممكناً وحدود التغيرات في السياسة الخارجية التركية قد تطاول جميع الملفات، وهي محكومة بالتنازلات والحلول الوسط التي تقدمها جميع الأطراف، ذلك أن تغيرات السياسة الخارجية، تحددها المصالح، قبل كل شيء، الاقتصادية والجيوستراتيجية، من منطلق فهم دور تركيا وواقعها وتشابك علاقاتها مع دول الإقليم والعالم، والابتعاد عن العزلة إقليمياً، وبالتالي، لن تحصل تغييرات جذرية وسريعة في المنظور القريب، نظراً إلى تعقيدات الأوضاع في المنطقة ومقتضيات الأمن القومي التركي.

* كاتب سوري مقيم في تركيا

الحقيقة وثقافة القطيع. تركيا انموذجاً محمد أرسلان

* محمد أرسلان

صداى البلد: ٢٢/٧/٢٠١٨

التطور التكنولوجي والمعلوماتية أظهرت معها ثقافة جديدة ومجتمع جديد يختلف نوعاً ما عما تمت معاشته قبيل هذه الثورة التي غيرت الكثير من المفاهيم التي كنا نعتقد بها على أنها الحقيقة المطلقة. منذ الثورة العلمية والفلسفية التي قام بها انيشتاين والتي دحض بها نظرية نيوتن في الحقيقة المطلقة، تغيرت معظم الحقائق العلمية والمعرفية. انيشتاين الذي يرجع له الفضل في التوصل للنظرية النسبية وأنه لا شيء مطلق أبداً، اعتمد على نباهته الفكرية ووعيه المرتبط بالطبيعة للتوصل إلى الحقيقة العلمية في النسبية.

تختلف العلوم وكذلك السياسات والفلسفات والحقائق وحتى الأخلاق من مجتمع لآخر وذلك وفق الجغرافيا والتوقيت والتي وسمها العلماء بمصطلح جديد ألا وهو "الزمان". أي أن كل شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان وهذا الذي اعتمد عليه العلماء لإثبات أن الحقيقة المطلقة غير موجودة سوى في الكون المطلق. وبما أن الانسان لم يصل بعد إلى معرفة الكون المطلق، فهذا يعني أننا ما زلنا في مسيرتنا النسبية والبعيدة عن المفاهيم والآراء الجاهزة والمسبقة التي نعرفها أو التي تم تلقينها لنا، لأنها ربما تختلف في المستقبل وهي ليست بالمطلق.

الحقيقة مرتبطة بشكل وثيق بالوعي والحرية بشكل مضطرب، ولا يمكن إثبات الحقيقة بعيداً عن الوعي والحرية. فكلما زاد مستوى الحرية عند الإنسان والمجتمع، اقترب أكثر من الحقيقة المجتمعية والعكس صحيح في نفس الوقت.

اليوم ونحن نعيش الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل ما تحمله لنا من معرفة وإدراك وعلوم تؤثر بشكل أو بآخر على فكرنا وشعورنا وحتى أحاسيسنا. على هذا الوتر يعلب في حاضرنا السياسيين للتأثير على الناس والمجتمع في السير خلفه لأنه يمتلك الحقيقة المطلقة. معرفة الحالة السوسيلوجية للمجتمع لها أهمية قصوى في تسييرهم والتأثير عليهم. وهذا ما نجح فيه أردوغان خلال سنوات حكمه.

حينما يشتري أردوغان كل وسائل الإعلام ويوجهها وفق سياساته ويقوم بقمع واعتقال وحتى اغتيال كل من لا يسير خلفه ويخرج من القطيع، حينها ندرك أننا أمام حاكم مستبد جعل من شعبه يعيش في مجتمع نمطي ويسير خلف "مرياع" الإعلام. لكن تبقى المشكلة الأساسية ليست في الداخل التركي الذي يدرك نوعاً ما أنه في طريق المواجهة مع دوجمائية أردوغان الذي احتكر الحقيقة المطلقة وجعل من نفسه نمود زمانه. المشكلة الأساسية تكمن في الخارج. الشخصيات التي من المفترض أن تكون مثقفة ومسؤولة أمام شعبها وكذلك بعض المجتمعات من الشعوب تسير خلف أردوغان وكأنه المهدي المنتظر.

بعض "رجال الدين" الذين وصفوا أردوغان بالخليفة وسلطان المسلمين الذي سيحرر فلسطين، يسعون من وراء ذلك الحفاظ على سلطتهم على الشعوب تحت عباءة الدين والتجارة باسم الدين، والتي باتت التجارة الرئيسية في زيادة رأس المال السياسي. والطامة الكبرى هي أنه هناك من يصدق ذلك ويعتبره من الحقائق التي يؤمن بها.

هذا ما نقصده حينما نقول مجتمع القطيع، الذي ليس له علاقة بالحقيقة ولا الوعي والحرية مطلقاً. إذ، أنه مجتمع أو انسان مخدر فكرياً ولا يزال عبداً ونحن في القرن الحادي والعشرين. ونتوصل إلى حقيقة أن العبودية ليست لها علاقة بالتقسيم الزمني الذي وصفه لنا ماركس في أنه مرحلة تاريخية وهي من الماضي. بل هي عملية مستمرة مرتبطة بالوعي والبحث عن الحقيقة.

كل من فرح لنجاح أردوغان وراح يطبل ويذمر وكأنه السلطان المنتظر، ما هم في حقيقة الأمر سوى عبارة عن قطيع يسيرون خلفه حتى يحين دورهم كي يتم نحرهم على مقصلة المصالح، والتي برع فيها أردوغان في حالة المعارضة السورية.

أردوغان باع قطيع المعارضة السورية في bazارات المصالح وقضى على كرامة الشعوب التي انتفضت يوماً ما من أجل حريتها. وما تزال هذه المعارضة جالسة في احضان أردوغان ولم تتعظ من الحالة المزرية التي وصل إليها هذا القطيع.

وهناك قطيع آخر من الفلسطينيين الذين ينتظرون أردوغان كي يقضي على اسرائيل ويحررهم، ولا يدرك هذا القطيع أن السبب الرئيس في قيام ما تسمى اسرائيل هي تركيا والسلطين العثمانيين والدور الكبير الذي لعبوه في وضع اللبنة الأولى لهذا الكيان، قبل انكلترا وما يسمى وعد بلفور. وأنه لولا تركيا أتاتورك وتركيا اردوغان لما بقيت اسرائيل حتى الوقت الحاضر. لكنه القطيع الذي يعيش كما النعمة يطمر رأسه في الرمال كي لا يرى الحقيقة المؤلمة ويفضل أن يعيش في معتقداته الخاطئة على أن يرى الحقيقة. وليعلم أن كل من يناضل من أجل الحرية لنفسه ولا يرضاها لغيره، هو ليس إلا عبداً.

ويبقى قطيع الاخوان الذين ما زالوا مؤمنين أن أردوغان سيرجعهم إلى ما كانوا عليه قبل سنوات، ونسوا أو تناسوا أن اردوغان سوف يبيعهم في أقرب بازار سياسي كما فعل بالمعارضة السورية، حينما تقتضي المصالح. لأنه في عقلية النظم الحاكمة والمتسلطة لا شيء مهم سوى المصالح البعيدة عن الأخلاق. وهذا هو مبدأ امريكا و "الذي يتغذى بأمريكا عريان" كما يقول المصريين، وكذلك هو مبدأ روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي الاشتراكية سابقاً، لا تبحث سوى عن مصالحها ولتذهب أخلاق الاشتراكية في "ستين داهية".

وتبقى الحقيقة المجتمعية المبنية على أساس أخلاقي هي الأساس في بناء المجتمع السياسي الاخلاقي والذي من خلاله يمكن التوصل إلى معرفة الحقيقة المجتمعية والمرتبطة بالوعي التاريخي للفلسفة المجتمعية. فلا حرية من دون وعي ولا وعي من دون أخلاق ولا أخلاق من دون مجتمع فلسفي يبحث عن الحقيقة بعيداً عن ثقافة القطيع.

تركيا والحقبة الديكتاتورية الجديدة

*دوست ميرخان

٢٠١٨/٧/٢٢:PYD

للمرة الثانية يُنتخب رجب طيب أردوغان رئيساً للجمهورية التركية بعد أن نال نسبة ٥٢,٧٪ من الأصوات بشتى الوسائل في الانتخابات التي جرت في ٢٤ حزيران من العام الجاري والتي اعتبرت منعطفاً مفصلياً في الحياة السياسية داخل الدولة التركية. وبهذه النتيجة يكون أردوغان قد حصل على ما كان يحلم به ويردده في جل خطابه ليغيّر ملامح النظام السياسي في البلاد لأول مرة منذ قيام الجمهورية التركية.

لا شك بأن أردوغان وبكل السلطات والقوانين التي كانت في متناول يديه قد خاض هذه الانتخابات ولا سيما تحالفه مع حزب الحركة القومية ليرسخ بذلك معظم السلطات التنفيذية "صلاحيات الرئاسة" في شخصيته بعد الإعلان عن النظام السياسي الجديد الذي أقر في تركيا خلال التعديلات الدستورية التي أُجريت في نيسان ٢٠١٧. وشملت تلك التعديلات إلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين كبار المسؤولين من وزراء ونواب الرئيس من قبل الرئيس نفسه ومنحه حق التدخل في النظام القانوني للبلاد وفرض حالة الطوارئ وإلى ما ذلك من تعديلات يضع البلاد بيد شخص رئيس البلاد.

لاشك وبعد أن حسم أردوغان الانتخابات لصالحه بأي وسيلة كانت فإنه سيمضي مدعوماً بأغلبية نواب حزبه في البرلمان وحليفته الحركة القومية في توطيد أركان النظام الرئاسي الذي تعجّل أردوغان في تحقيقه.

أردوغان الذي برز على الساحة السياسية التركية منذ ١٦ عاماً كرئيس للوزراء أولاً ثم رئيساً للجمهورية بعد ذلك مدد سيطرته على الساحة السياسية في تركيا اليوم لخمس سنوات أخرى.

السؤال كيف سيواجه أردوغان تلك القضايا الكبيرة التي تعاني منها البلاد خاصة وإن أغلب القضايا قد تأزمت في عهده وكان السبب في تفاقمها، كالقضية الكردية، واحتلاله لأراضٍ في شمال سوريا والعراق، وتعاونه وعلاقاته مع تنظيمات القاعدة والمجموعات الإرهابية، وأزمات أخرى تحيق بتركيا خارجياً وداخلياً.

إلى جانب علاقته المتوترة مع الأوربيين، والأمريكيين و دول الخليج (الرياض وأبو ظبي).

مع انتقال تركيا للنظام الرئاسي، فإن تغييرات كبيرة ستطرأ على البلد البالغ عدد سكانه ٨٢ مليون نسمة، لاسيما فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، وصلاحيات الرئيس، ومسؤوليته الجزائية، وصلاحيات البرلمان في الرقابة والتفتيش، وآلية عمل السلطة التنفيذية.

وفيما يأتي أبرز التعديلات التي ستعيشها تركيا بعد الانتقال للنظام الرئاسي:

الانتخابات والبرلمان

قضت التعديلات الدستورية، التي جاءت بالنظام الرئاسي لتركيا، برفع عدد نواب البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠، وخفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من ٢٥ إلى ١٨ عاماً.

وستُجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في تركيا مرة كل خمس سنوات، وفي نفس اليوم، على خلاف ما كانت عليه سابقاً، إذ كان الشعب التركي يتوجه إلى صناديق الاقتراع كل أربع سنوات لاختيار ممثليهم في البرلمان.

صلاحيات أردوغان الجديدة

يتولى أردوغان الصلاحيات التنفيذية وقيادة الجيش، وهو صاحب القرار باستخدام القوات المسلحة التركية. ويقوم بتغيير القوانين المتعلقة بتغيير الدستور.

وإعلان حالة الطوارئ، وتعيين نوابه والوزراء وإقالتهم أيضاً.

وسيتمكن الرئيس والبرلمان (٥٣٪) معاً من اختيار أربعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين، وبالتالي سيكون المجلس القضائي بيد أردوغان وحليفه" كما أن هذا النظام يتيح له تقليص عدد الوزارات إلى (١٦) وزارة.

أما القضايا الداخلية الأساسية التي تواجهها أردوغان فهي الاقتصاد التركي الضعيف حيث وصل العجز الاقتصادي إلى ٩٪ ووصلت الديون على ٢٧٠ مليار دولار هبوط الليرة التركية أمام الدولار، والتضخم الداخلي الحاد، بسبب ضعف الصادرات، واستيراد كميات كبيرة من السلاح من موسكو ودول أوروبية عدة، وهذا ما سبّب تراكم الديون على الدولة التركية.

أردوغان يعمل على بناء نظام ديكتاتوري استبدادي على مقاساته، وكما يشير أغلب المحللين فإن الجمهورية الثانية ستكون على خلاف وقطيعة مع الأتاتورية والتحول سيكون باتجاه الاخوانية وأسلمة المؤسسات خاصة المؤسسة العسكرية، وبالتالي فإن تركيا أمام حقبة جديدة تتصف بطابع الديكتاتورية الاسلامية التسلطية على غرار الطابع القومي لكنعان أفارين.

أستاذ قانون: تركيا انتقلت إلى نظام حكم طبقه صدام حسين

زمان التركية / جماعة غولن: ٢٢/٧/٢٠١٨

شبه البروفيسور متين جونداي، الذي يعد من أبرز أساتذة القانون الإداري في تركيا، نظام الحكم الرئاسي الجديد في تركيا بالنظام الرئاسي في العراق إبان فترة حكم الرئيس الأسبق صدام حسين، وقال إنه يشبه أيضا نظام حكم بشار الأسد في سوريا.

وأرجع جونداي سبب مهاجمته نظام الحكم الرئاسي إلى كون رئيس الجمهوري رئيسا لحزب سياسي في الوقت نفسه، وليس للوزراء ورئيس الوزراء أي صلاحية، معتبرا أن الرئيس رجب طيب أردوغان أصاب حينما قال "ستصفونني بالرئيس".

وفي تعليق منه على التشكيل الوزاري الجديد أوضح جونداي أنه ليس هناك تشكيل وزاري فعلي في تركيا قائلا: "مجلس الوزراء كان منظومة تجتمع من حين لآخر وتتخذ قرارات مشتركة، أما الآن ليس هناك رئيس وزراء ولا مجلس وزراء وبالتالي ليست هناك حكومة. هناك فقط وزراء ولا يتمتعون بصلاحيه الاجتماع واتخاذ القرارات كمنظومة".

كيف كان دور البرلمان في نظام صدام حسين؟

أفاد جونداي أن صدام حسين كان ينجح بأكثر من ٩٠ في المئة من الأصوات، وكان البرلمان يصدر القوانين التي يرغب فيها صدام، مشيرا إلى أن الرئيس العراقي الأسبق كان يكفي له أن يقول "لا" على أي قانون لا يعجبه، غير أنه على الرغم من كل شيء فإن المجتمع التركي يختلف عن المجتمع العراقي والسوري.

وأضاف جونداي أن الاستفتاء الدستوري جرى في ظل حالة الطوارئ وتم تخوين كل من صوتوا بالرفض واتهموا بالإرهاب مؤكدا أنه على الرغم من ذلك تمكنت أنصار أردوغان من تجاوز الخمسين في المئة عقب احتساب ٣ مليون صوت باطل.

ذكر جونداي أيضا أن الانتخابات عقدت في ظل حالة الطوارئ أيضا، وقد حظرت وسائل الإعلام على المعارضة خلال فترة الدعاية الانتخابية، قائلا: "انظروا للوقت الذي خصصه التلفزيون للسلطة والوقت الذي خصصه للمعارضة والوقت الذي خصصه لمعارض المعارضة حزب الشعوب الديمقراطي الكردي. وعلى الرغم من ذلك هل حصل أردوغان على ٩٠ في المئة أو ٨٠ في المئة أو ٧٠ في المئة من الأصوات؟ لا. بل كان لن يتجاوز الأربعينات لولا دعم حزب الحركة القومية".

وأوضح جونداي أن النتيجة جاءت ٥٢ في المئة مقابل ٤٨ في المئة وبلغت نسبة المشاركة ٨٠ في المئة ما يعكس اختلاف المجتمع التركي عن غيره مفيدا أن التشبيه بنظام الأسد وصدام ليس ناجم عن البنية المجتمعية بل ناجم عن الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية أو من يرغب وصفه بعد الآن بـ "رئيسنا".

وأشار جونداي إلى إلحاق المكتبات الوطنية وإدارة القصور بالرئاسة وإلغاء استقلالية المسارح وإلحاقها أيضا بالرئاسة وإلحاق الإدارة العامة للصحافة والمعلومات والمخابرات والشؤون الدينية وكل شيء بالرئاسة بموجب أولى المراسيم الرئاسية.

هذا وذكر جونداي بتعهد العدالة والتنمية عند توليه الحكم في عام ٢٠٠٢ بإقرار الديمقراطية في تركيا وإنهاء نظام الوصاية العسكرية وإلغاء دستور الانقلاب والانضمام للاتحاد الأوروبي ومنح تركيا كل ما يتمتع به الاتحاد الأوروبي مفيدا أن تركيا اليوم أصبحت تدار بنظام حكم على طريقة الأسد وصدام، وقد ابتعدت عن الاتحاد الأوروبي والديمقراطية ويحظى فيه أردوغان بكل الصلاحيات.

"حراس القرى" كيان أردوغان الموازي للفتك بالکرد

*نورجان بايسال

موقع أحوال التركية: ٢٢/٧/٢٠١٨

لعبت ميليشيا حراس القرى التركية دورا مهما في مساعدة الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه على الفوز في انتخابات الشهر الماضي.

وحراس القرى ميليشيا يجندها كرد موالون للحكومة لمساعدة قوات الأمن في محاربة مقاتلي حزب العمال الكردستاني. وكان أحد الدلائل على أن المجموعة شبه العسكرية ستلعب دورا محوريا هو قرار المجلس الأعلى للانتخابات بنقل الآلاف من صناديق الاقتراع إلى "قرى الحراس"، وهي أماكن إما يسيطر عليها الحراس أو تُفرض مسلحين ينتمون لهذه الميليشيا.

وقاد أكثر من ثلاثة عقود من الصراع بين قوات الأمن الحكومية وحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية إلى مساجلات مريرة على الجانبين. وكان من شأن وضع صناديق الاقتراع في قرى يسيطر عليها الحراس أن أدى على الأرجح الكثير من منع مؤيدي المعارضة عن التصويت.

في يوم الانتخابات، في الرابع والعشرين من يونيو، كانت هناك تقارير عن أن الحراس أغلقوا الطرق المؤدية إلى قراهم ودخلوا مراكز الاقتراع بأسلحتهم وهددوا بقتل مراقبي الانتخابات التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد. وبعد الانتخابات، في السادس والعشرين من يونيو، قال رئيس اتحاد حراس قرى الأناضول وأسر الشهداء ضياء سوزن إن حراس القرى وأسر الشهداء والمحاربين القدامى عملوا جاهدين ولعبوا دورا مهما في النصر الذي حققته الحكومة في المنطقة.

تأسست ميليشيا حراس القرى عام ١٩٨٥ وكانت توصف في البداية بأنها مجموعة من "حراس البلاد أو الغابات. مدنيون يساعدون قوات الأمن في الريف". لكن خلال وقت قصير جرت الاستعانة بهم لمساعدة القوات المسلحة على محاربة حزب العمال الكردستاني في الجبال بالاستفادة من معرفتهم بطبيعة الأماكن التي يتواجدون فيها. وزادت مخالفات الحراس مع لجوء الكثيرين منهم للقوة لتصفية حسابات داخلية.

وبعد انهيار وقف إطلاق النار الذي استمر عامين ونصف العام بين الدولة وحزب العمال الكردستاني في يوليو ٢٠١٥، أجرت الحكومة تعديلات جوهرية في تكوين حراس القرى.

أما حزب أردوغان الذي وعد بإلغاء حراس القرى قبل ١٦ عاما، فقد زاد التجنيد في الميليشيا وعزز ارتباطها بالجيش من خلال تغييرات هيكلية في التنظيم.

وجرى تغيير الاسم ليصبح "حراس الأمن" وتخفيض سن التقاعد ليصبح ٤٥ عاما في محاولة لاستبدال حراس شباب بالمقاتلين الأكبر سنا. وتقاعد أكثر من ١٨ ألف عنصر من حراس القرى ليتم تعيين ٢١ ألف حارس شاب بدلا منهم، وبالتالي انخفض متوسط أعمار الأعضاء إلى ٣٢ عاما من ٤٤. وتولت القيادة العامة لقوات الدرك مهمة إمداد الحراس بالملابس والدروع والمعدات.

وحصل الحراس على بدلات يومية ومكافآت وأجر عن المشاركة في العمليات، فضلا عن التصريح لهم بحمل السلاح خارج أوقات الخدمة. وأصدرت وزارة الداخلية بطاقات هوية جديدة عالية التأمين للحراس ووزعت أكثر من ألف و ٥٠٠ هاتف محمول عليهم. وجرى ربط مرتباتهم بأجور موظفي العموم.

وتُظهر رحلة قصيرة إلى المنطقة نتائج هذه القرارات، فليس الزي هو الشيء الوحيد الذي تغير، ولكن أيضا صارت نقاط ارتكاز الحراس على أعلى مستوى.

بيد أن أحد التغييرات الأكثر أهمية هو تأكيد الدولة على الحماية من الملاحقة القضائية عن ارتكاب مخالفات جنائية. وفي حالة وجود شكوى جنائية ضد أحد أفراد الميليشيا، يدفع مكتب حاكم المحافظة الرسوم القانونية.

وفتح القانون الجديد الباب أمام حراس القرى للالتحاق بالقوات المسلحة أو حتى الارتقاء إلى رتبة ضابط. وقد تحول التنظيم الجديد الذي تأسس في العامين الأخيرين إلى وحدة شبه عسكرية كردية موالية للحكومة. والآن، يقاتل الحراس الجدد إلى جانب الجيش التركي في المدن، بل وحتى عبر الحدود مع سوريا والعراق. وتعتمد قوة هذه الرابطة على "الرغبة في حماية الدولة" كما قال وزير الداخلية سليمان صويلو في إحدى كلماته. وهذا يعني بعبارة أخرى استعدادهم للتخلي عن هويتهم الكردية.

أردوغان.. آخر قياصرة البوسفور

*علي أنجاكولو

موقع أحوال تركية: ٢٢/٧/٢٠١٨

مرت على بلاد الأناضول أربع حقبة من الزمن تدخلت فيها الدولة بشكل مباشر في الشؤون الدينية واستخدمت الدين كأداة لتحقيق أهدافها. وفي كل حقبة من هذه الحقبة الأربع، كان هناك قيصر روماني يتربع على عرش البوسفور، وهو المضيق الذي يفصل أوروبا عن آسيا في إسطنبول.

الأول هو ثيودوسيوس الأول، الذي نُصب إمبراطورا للدولة الرومانية في الفترة بين ٣٧٩ و ٣٩٥ قبل الميلاد ويعود له الفضل في إنهاء النزاعات الطائفية بين أتباع الديانة المسيحية من خلال إعلان الأرثوذكسية الديانة الرسمية للدولة وحظر جميع المعتقدات والمذاهب والأديان الأخرى. كما رفض ادعاء الكاهن الإسكندري أريوس بأن "السيد المسيح ليس خالدا وأبديا مثل الله الذي خلقه رجلا لينقذ العالم".

وبعد تفكك الإمبراطورية الرومانية، انضوت الممالك المركزية التي تأسست في أوروبا الغربية تحت جناح الكنيسة الكاثوليكية. أما في الإمبراطورية البيزنطية، فقد أصبحت المسيحية الأرثوذكسية مؤسسة رسمية وباتت الكنيسة مرتبطة بالدولة. وأضحى الدين أحد الأدوات المستخدمة في حماية وحدة أراضي الإمبراطورية البيزنطية، بل وتوسعتها كذلك.

ويمكن القول إن الدولة العثمانية قامت على التراث المادي والثقافي للإمبراطورية البيزنطية حيث لم يكتفِ العثمانيون بفرض سيطرتهم على الأراضي البيزنطية، بل واقتبسوا منهم أيضا الفلسفة الحاكمة لإمبراطوريتهم السابقة لكي يقيموا دولة قوية وراسخة. وبعدها أتم انتصاره على الإمبراطورية البيزنطية عام ١٤٥٣، عكف محمد الثاني الفاتح، الذي أضاف إلى ألقابه الرسمية لقب "القيصر الروماني"، على تحديث أسلوب إدارة الدولة العثمانية عبر إصدار لائحة لقواعد الحكم. ونص هذا القانون الإداري الجديد على إدماج القادة الدينيين في الجهاز البيروقراطي للدولة، تماما مثلما كانت تفعل الإمبراطورية البيزنطية، وأصبحت أعلى مؤسسة دينية في البلاد، تتمثلة في منصب شيخ الإسلام، على رأس العلماء المسلمين في أنحاء الإمبراطورية، وهو ما منحها بالتالي صفة رسمية في الدولة، بينما فقد رجال الدين استقلاليتهم وأصبحوا بالأحرى موظفين مدنيين.

وعلى مدار تاريخ الدولة العثمانية الذي استمر لـ ٦٠٠ عام، لم تكن العلاقة بين الدين والدولة على نفس الوتيرة من الثبات دائما. ويمكن تقسيم الاختلافات بين الجانبين إلى ثلاث فترات.

الفترة الأولى، التي استمرت حتى ما يسمى بإصلاحات التنظيمات العثمانية في عام ١٨٣٩، تجسد وحدة الدين والدولة أو ما يمكن تصنيفه على أنه زمن "عمل الدولة لصالح الدين". وذلك لأن العلاقة بين الدين والدولة حينئذٍ يمكن وصفها بأنها كانت أحد دواعي المصلحة العليا للدولة العثمانية. وفي إطار هذه المدرسة الفكرية، كان من واجب الإدارات العثمانية ضمان الحفاظ على الإسلام ونشره. وعلى الرغم من أن هذا التفاهم يعترف بأهمية الدين باعتباره أساسا لوجود الدولة، إلا أنه في نفس الوقت لا يزال يعطي الأولوية لها. وذلك لأن الدولة إذا لم تكن موجودة، فإن الدين سيختفي معها.

وأدت إصلاحات التنظيمات إلى بزوغ الفترة الثانية، والتي شهدت تصدع الروابط بين الدين والدولة وصعود إدارة مركزية علمانية على النمط الأوروبي الغربي. وفي هذه الفترة، جرى تأسيس نظام مزدوج يقبل فصل الدين عن الدولة، لكن هذا النظام لم يدم طويلا.

ومع انتهاء حقبة التنظيمات، جاء ثاني القياصرة الرومان الذين نحن بصددهم في هذا المقال وهو عبد الحميد الثاني الذي وصل إلى سدة الحكم في عام ١٨٧٦. واعتمد عبد الحميد منذ البداية على انتهاز سياسة تروج للوحدة الإسلامية بهدف استغلال المشاعر الدينية وتأمين بقاء الدولة. ووفقا لشهادات من علماء إسلاميين عاصروا فترة حكمه، فهو لم يكن متمسكا بالقيم الإسلامية بقدر ما كان يستخدم الإسلام لأهدافه السياسية الخاصة. وكان هذا هو رأي العديد من المفكرين الإسلاميين البارزين مثل محمد عاكف ومحمد حمدي يازير وسعيد نورسي. لكن إسماعيل حقي ذهب إلى أبعد من ذلك في شهادته عن عبد الحميد التي أصدرها بعد الإطاحة به.

إن قال "يا له من شيطان ملعون! كان سيحرق كل شيء بالكامل دون أي اكتراث بالبشر. كما كان على وشك أن يقضي على أصدقائه ممن يتمتعون بحس سليم حتى يتمكن من حكم البلاد كما يحلو له ويرتكب الفضائح ويجني ما زرعه بالاستبداد. كانت هذه هي خطته".

وفي الفتوى التي أدت لخلع عبد الحميد من منصبه، اتهم اثنان من الموقعين، شيخ الإسلام محمد زياد الدين والمفتي حجي نوري، السلطان بمخالفة الشريعة الإسلامية. وكان على رأس انتقادات الإسلاميين لعبد الحميد تهميشه للفقهاء وتدهور

المستوى التعليمي في المدارس الدينية. كما تضمنت قائمة الاتهامات ضد عبد الحميد أنه معارض للدين وللحياة الدينية بشكل عام. وعلى الرغم من كونه الخليفة، أي زعيم العالم الإسلامي بأسره، فقد تم اتهامه بخيانة دينه وبأنه عدو للإسلام والجماعات الإسلامية.

وعلى النقيض من إسلامي اليوم، كان للإسلاميين في ذلك الوقت آراء سلبية عن عبد الحميد. وفي إثبات واقعي للنظرية التي تقول إن تباعد المسافة الزمنية والمكانية يساعد على تشويه الحقيقة، نجد أن المؤرخين والمفسرين الأيديولوجيين الذين يتناولون سيرة عبد الحميد اليوم يغدقون عليه بالثناء. ومع ذلك، كان لدى معاصريه صورة أكثر واقعية عن دوافعه وأفعاله. فعبد الحميد لم يكن يوما قائدا إسلاميا، وإنما كان زعيما يستخدم الدين لتحقيق أهدافه السياسية. ونتيجة للأزمات المتواصلة، انهارت الإمبراطورية العثمانية لتفسح المجال للجمهورية التركية في صورتها المعاصرة. لكن روح القياصرة التي اعتقد كثيرون أنها ماتت ودفنت في أعماق التاريخ كانت لا تزال حية بقوة في إرث بلاد الأناضول، لتسكن وقتها جسد مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة والقيصر الثالث في هذا التحليل. وقد حرص مصطفى كمال لدى إنشائه نظام حكومته الجديدة على رسم دور مهم للدين داخل الدولة.

يقول المؤرخون إن أتاتورك تأثر بالفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي بزغت أفكاره في القرن الثامن عشر، وكان روسو وأسلافه من الفلاسفة الأوروبيين مثل مكيافيللي وهوبز ومونتيسكيو متأثرين بالتجارب التاريخية لثيودوسيوس. واهتم الفلاسفة مثل روسو بتأثير الدين على المجتمع ودوره في تشكيل وعي أفراده، ونظروا إلى الدين باعتباره عاملا يمكن أن يساعد الحكومة على إدارة شؤون الدولة. ووفقا لروسو، فإن من المهم أن يكون للمواطنين دين رسمي يتم تحديده من جانب الدولة ومن أجلها، على أن يعمل هذا الدين على تعزيز احترام المواطنين للواجبات المدنية والمساعدة في تأمين النظام الاجتماعي. ويجوز بالتالي للدولة إجبار جميع المواطنين على اعتناق هذا الدين الرسمي ومعاينة غير المؤمنين به. وشكلت هذه الآراء، التي وضعها روسو في كتابه (العقد الاجتماعي)، أساس علاقة كل من أتاتورك وتركيا بالدين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أتاتورك استهل جهوده الإصلاحية بإنشاء وزارة للشؤون الدينية. وفي إطار جهوده الإصلاحية كذلك، تم إغلاق الجمعيات والمنظمات الإسلامية، وأصبح وزير الشؤون الدينية مسؤولاً عن إدارة جميع الأنشطة والمنظمات الدينية. وقد قيل بالفعل إن الغرض من هذه الوزارة هو غلق الباب أمام تعدد التفسيرات الدينية واختلافها.

واعتمدت تركيا المذهب الحنفي السني من بين مذاهب الفقه الإسلامي، وأعدت تشكيل خدماتها الدينية بما يتماشى مع هذا المذهب، فيما تم إجبار غير المسلمين خارج إسطنبول على الخروج من تركيا من خلال عمليات لتبادل السكان، وأفضل مثال على تلك السياسة هم الأتراك المسيحيون من مدينة كارامان في وسط الأناضول والذين تم طردهم إلى اليونان. أما المسيحيون الذين كانوا يعيشون في منطقة البحر الأسود فتحولوا إلى الإسلام بشكل تدريجي وممنهج. كما يذكر التاريخ أن المذابح التي ارتكبتها الدولة ضد أفراد طائفة المسلمين العلويين الذين كانوا يسكنون مدينة ديرسم بجنوب شرق البلاد كانت نتيجة مباشرة لانحراف العلويين عن الدين الذي حددته الدولة. وللمفارقة فقد ارتكبت مذابح مماثلة ضد العلويين في عهد السلطان سليم الأول في القرن السادس عشر استنادا إلى نفس النهج في التفكير: فكرة الدين الرسمي.

وبعد فترة فاصلة قصيرة، بدأت روح ثيودوسيوس تجوب تركيا مرة أخرى لتستقر بعد حين في رجب طيب أردوغان، آخر القياصرة الرومان في بلاد الأناضول. فلسنوات عدة، استخدم أردوغان ولا يزال يستخدم الدين لأغراضه السياسية الخاصة. والنظام الذي قدم من أجل تأسيسه العالي والنفيس لا يمت للفكر السياسي الإسلامي بصلة، إذ أن الفكر السياسي الإسلامي يركز على مبدأ إرساء العدل من خلال انتهاج الشورى في العمل. لكن للأسف، في عهد أردوغان، تمت الإطاحة بالنظام البرلماني الذي كان يعتمد إلى درجة ما على هذا المبدأ، وعضوا عنه عمد إلى ترسيخ سلطته بشكل عنيف من خلال بناء إمبراطورية في صورة نظام رئاسي على الطراز التركي. أما المؤسسات القضائية، التي يؤكد الفكر السياسي الإسلامي على ضرورة فصلها عن السلطة التنفيذية، بل وحياتها لسلطة تقديم السلطة التنفيذية للمحاكمة عند الضرورة، فقد خضعت لسيطرة القصر الرئاسي، مما وجه ضربة قاضية للنظام القضائي في البلاد. وأصبح مما لا شك فيه الآن هو أن النظام الجديد لا يعدو سوى كونه مملكة لا أساس لها في الإسلام.

وما يؤكد هذه النظرية هو الطريقة التي يتعامل بها أردوغان مع أولئك الذين يرفضون الدين الرسمي للدولة، حيث لم تسلم من بطش الدولة بعض الجماعات الدينية التي لا تشاركها نفس الديانة، وتختار بدلا من ذلك أن تعيش وفقا لتفسيراتها الدينية الخاصة، فتعرضت عقابا لذلك لمصادرة ممتلكاتها وإغلاق مؤسساتها ووسائل الإعلام الخاصة بها والزج بأتباعها في السجون.

وهذا كله من فعل آخر قياصرة البوسفور.

فمن سيكون التالي؟

نتانياهو: اردوغان يقتل السوريين والكرد ويتهمنا بالفاشية !

فرانس بريس : ٢٤/٧/٢٠١٨

قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو الثلاثاء، إن تركيا تحولت الى "ديكتاتورية ظلامية"، وذلك ردا على الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الذي وصف اسرائيل بالدولة "الاكثر فاشية وعنصرية في العالم".

واكد في بيان ان "اردوغان يذبح السوريين والكرد ويزج بعشرات الالاف من مواطنيه بالسجون (...). تحولت تركيا الى ديكتاتورية ظلامية في ظل حكم اردوغان، بينما تحافظ إسرائيل على حقوق متساوية لجميع مواطنيها، قبل القانون وبعده".

واضاف نتانياهو "حقيقة ان الديمقراطية العظيم اردوغان يهاجم قانون الدولة القومية للشعب اليهودي، فهذا اعظم اطراء لهذا القانون".

ووصف اردوغان إسرائيل الثلاثاء بأنها "الدولة الاكثر فاشية وعنصرية في العالم"، بعد أن صادق البرلمان الاسرائيلي الأسبوع الماضي على قانون يعرف البلاد على انها "الدولة القومية للشعب اليهودي".

وأقرّ البرلمان الاسرائيلي الخميس الماضي قانوناً ينص على ان اسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"، وأن "حق تقرير المصير فيها حصري للشعب اليهودي فقط"، ما اثار جدلاً واتهامات بأن هذا القانون عنصري تجاه الاقلية العربية التي تعيش داخل اسرائيل.

ولا يوجد قانون ينص على المساواة بين المواطنين في اسرائيل، ويرفض نتانياهو وحكومته تشريع قانون بهذا الخصوص، بحسب نواب عرب في الكنيست.

المعارضة التركية تدخل في أزمة إعادة حساباتها لفشلها بإزاحة أردوغان

العربي الجديد : ٢٤/٧/٢٠١٨

دخلت المعارضة التركية في الأيام الأخيرة في أزمت جديدة داخلية، بعد فشلها في تحقيق النصر على الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية للسنة الـ ١٦ على التوالي، ليعلن حزب "الجيد" الجديد عقد مؤتمره العام الاستثنائي قريباً، في حين يشهد أكبر أحزاب المعارضة، حزب الشعب الجمهوري، مساعي مشابهة، لعقد اجتماع طارئ للحزب وانتخاب قيادة جديدة.

وتفاجأت الأوساط التركية، الأحد، بقرار رئيسة الحزب "الجيد"، ميرال أكشنر، التي توصف في الخارج التركي بالمرأة الحديدية، بذهاب الحزب إلى اجتماع طارئ مبكراً لترشح فيه لقيادة الحزب، وذلك بعد ان وُجّهت لها انتقادات واسعة من قبل قيادات في الحزب، في اجتماع عقد الأحد، لتستقيل بداية، قبل أن تعود عن استقالتها وتعلن انعقاد الاجتماع الطارئ وعدم ترشحها لقيادة الحزب.

وتركزت الانتقادات الموجهة لأكشنر حول القوائم الانتخابية البرلمانية، وأنها لم تكن ناجحة. ونتيجة الانتقادات الكبيرة التي وجهت لها في اجتماع للحزب بولاية أفيون، أعلنت أكشنر أن قرارها يعود إلى وجود ديمقراطية في الحزب، على أن تتيح الفرصة لغيرها لتولي دفة الحزب، موضحة أنه سيتم تنظيم المؤتمر خلال شهر، وهي لن تكون مرشحة فيه. ومعلوم أن الحزب "الجيد" دخل البرلمان التركي عقب تحالفه مع حزب الشعب الجمهوري، وحصل على ٤٢

مقعداً في خامس أكبر كتلة برلمانية وفق الانتخابات التي جرت في ٢٤ يونيو/حزيران الماضي. وبقي الحزب تحت عتبة ١٠ في المائة التي تخوله لدخول البرلمان منفرداً، لكن تحالفه مع أكبر أحزاب المعارضة خوله دخول البرلمان. وتشير أوساط متابعة إلى أن الحزب "الجيد" لن يكون بخير، وهو الذي عولت عليه أطراف خارجية كثيرة، وعلى رئيسته، إذ إن غياب أكشنر سيساهم في حل الحزب الذي تجمع من انشاقات جرت في حزب الحركة القومية اليميني، وبانضمام أطراف يسارية ليبرالية. وإن صدقت التوقعات بانحلال الحزب، فإن أعضاء البرلمان سيتوزعون ما بين "الحركة القومية" و"الشعب الجمهوري"، وفي هذه الحالة سيكون المستفيد حزب العدالة والتنمية، عبر زيادة عدد النواب في "التحالف الجمهوري" مع "الحركة القومية".

وعلى جبهة حزب الشعب الجمهوري المعارض، يسعى مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، محرم إنجه، للانقلاب على رئيس الحزب، كمال كلجدار أوغلو، المتمسك برئاسة الحزب، عبر جمع التواقيع اللازمة من مندوبي الحزب لعقد اجتماع طارئ والذهاب لانتخابات داخلية، إذ تمكن إنجه من جمع أكثر من ٦٠٠ صوت مقرباً من الوصول للعدد الكافي والذهاب لاجتماع طارئ، إذ تبقى له عشرات الأصوات التي يسعى لجمعها ليصل إلى ٦٣٤ صوتاً. وتشير التوقعات إلى أن إنجه، الذي يتحجج بضرورة عقد الاجتماع بسبب اقتراب انتخابات الإدارة المحلية، يسعى للحصول على رئاسة الحزب، مستفيداً من تجاوز أصواته في الانتخابات الرئاسية حاجز ٣٠ في المائة، وهو حاجز لم يسبق أن وصل له حزب الشعب الجمهوري في كل الانتخابات السابقة، ليكون هو العنصر المؤثر في أي انتخابات مقبلة. وإذا فشل في الوصول لرئاسة الحزب، فإن التوقعات تشير إلى أنه قد يؤسس حزباً جديداً يستقطب فيه مؤيدين من حزب الشعب الجمهوري من جهة، والمنشقين من الحزب "الجيد" في حال شهد انشاقات أيضاً، ويكون منافساً جديداً في حزب علماني ليبرالي. ومقابل ذلك يستمر كلجدار أوغلو في مقاومة إلحاح إنجه لعقد اجتماع طارئ للحزب، بحجة أن الانتخابات المحلية قريبة جداً، إذ إنها ستجرى في مارس/آذار المقبل كما هو مقرر، ولا توجد مؤشرات لتقديم الانتخابات، والأحزاب بالفعل دخلت في مرحلة التحضير لها، معتبراً أن هذا الوضع لا يتطلب عقد اجتماع طارئ وإجراء انتخابات داخلية مبكرة.

وفي ظل كل هذا التخبط في صفوف المعارضة، يسير حزب العدالة والتنمية بخطى ثابتة نحو المؤتمر الطارئ الاستثنائي المتوقع أن يعقد الشهر المقبل، من أجل ترتيب الحزب لصفوفه، بعد أن اعتبر أنه خسر في الانتخابات رغم حلوله أولاً، بحصده ٢٩٠ مقعداً من أصل ٦٠٠، وهو يملك مع حليفه الحركة القومية ٣٣٩ مقعداً، إلا أنه فقد الأغلبية في البرلمان لوحده. وكان أردوغان أعلن، عقب الإعلان الأولي لنتائج الانتخابات، أن الرسالة وصلته من الشعب الذي صوت له في انتخابات الرئاسية، وامتنع عن ذلك في انتخابات البرلمان، فبقي تحت حاجز ٤٣ في المائة من الأصوات. ويرغب أردوغان في ضخ دماء جديدة في الحزب، من خلال أسماء جديدة، كما فعل في حكومته التي أدخل فيها أسماء جديدة من القطاع الخاص والتكنوقراط.

ويحاول أردوغان استرجاع شعبيته في تركيا استعداداً لاستحقاقات الإدارة المحلية، خصوصاً البلديات الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة وبورصة. وبانتظار الإعلان عن الموعد النهائي للانتخابات المحلية المقبلة، ربما تشهد الساحة التركية حراكاً محموداً إضافياً، وصيفاً ساخناً مع التحالفات الجديدة وترتيب الأوراق والأولويات بين الأحزاب المختلفة، في حين أن الاقتصاد لا يزال حتى الآن الخاسر الأكبر من التخبط السياسي وعدم حصول الاستقرار السياسي بعد.

«امرأة تركيا الحديدية» أكششار تغادر رئاسة حزبها بعد الإخفاق الانتخابي

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٤/٧/٢٠١٨

أعلنت ميرال أكششار رئيس «الحزب الجيد» التركي المعارض، استقالته من رئاسة الحزب بعد إخفاقها الكبير وحزبها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة التي أُجريت في ٢٤ يونيو (حزيران) الماضي. وخاضت أكششار الملقبة بـ«المرأة الحديدية» و«المرأة الذئب» انتخابات الرئاسة، منافسةً للرئيس رجب طيب إردوغان، لكنها حصلت بالكاد على نحو ٨٪ من أصوات الناخبين، وحصل حزبها بالكاد على نسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين، وهي العتبة الانتخابية لدخول البرلمان، على الرغم من النظر إليها قبل الانتخابات على أنها ستكون أكبر تحدياً لإردوغان قبل أن يسحب مرشح حزب الشعب الجمهوري، حزب المعارضة الرئيسي، محرم إينجه، البساط من تحت قدميها، وقد فشل هو الآخر في الفوز بالانتخابات لكنه حصل على نحو ٣١٪ من الأصوات.

وأُسست أكششار، وهي وزيرة داخلية ونائبة سابقة عن حزب الحركة القومية، «الحزب الجيد» في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٧، عقب انفصالها عن حزب الحركة القومية لخلافات مع رئيسه دولت بهشلي بسبب دعمه لإردوغان وحزبه العدالة والتنمية الحاكم. وتزايدت الضغوط على أكششار داخل حزبها للاستقالة والتنحي بعد الأداء المخيب للأمال في الانتخابات، ما اضطرت معه إلى الدعوة إلى مؤتمر طارئ ينتخب فيه الحزب رئيساً جديداً، بعد اجتماع دام يومين لمسؤولي الحزب لتقييم نتائج الانتخابات. وكتبت أكششار على «تويتر» أمس: «عملاً بالسلطة التي حولها لي النظام الأساسي للحزب، قررت أن أدعو إلى مؤتمر مع إجراء انتخابات. لن أترشح في المؤتمر، وأتمنى النجاح لزملائي الذين سيترشحون».

وجاء قرار أكششار في أعقاب انتقادات متزايدة داخل الحزب في ما يتعلق بأداء حزبها في الانتخابات، وتعالى أصوات بعض قيادات الحزب لمطالبتها بإعادة النظر في موقف حزبها تجاه حزب «العدالة والتنمية» الحاكم الذي يتزعمه إردوغان، وضرورة فتح صفحة جديدة بعد أن انتهت الانتخابات وانفض «تحالف الأمة» المعارض الذي انضمت إليه بحزبها مع أحزاب الشعب الجمهوري والسعادة والديمقراطي، وعدم وجود مبرر للتباعد بين حزبين («العدالة والتنمية» و«الجيد») يتلاقيان في القضايا الجوهرية التي تهم البلاد.

وكشفت تسريبات في الفترة الأخيرة عن لقاءات واتصالات جرت داخل البرلمان بين نواب حزب الحركة القومية وزملائهم السابقين الذين انشقوا وانضموا إلى حزب أكششار، لتبادل الآراء بشأن المرحلة المقبلة في البرلمان، ورجحت أنباء أن يكون إردوغان أعطى إشارات لاستمالة نواب «الحزب الجيد» لدعم «تحالف الشعب» المكون من حزبه وحزب الحركة القومية، نظراً إلى حاجة حزبه إلى مزيد من الأصوات الداعمة في مرحلة التكيف القانوني مع النظام الرئاسي الجديد.

وشغلت السياسة التركية المخضمة ميرال أكششار مساحة كبيرة من الاهتمام على الساحة السياسية وفي الشارع التركي بعد خلافها في عام ٢٠١٦ مع رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشلي، إذ سعت، ومعها مجموعة من قيادات الحزب، الذي كان في موقع نائب رئيسه في ذلك الوقت، إلى عقد مؤتمر عام للحزب استهدف الإطاحة بالسياسي العجوز، الذي بات إلى جانب مرضه يثير التساؤلات بتحوله المفاجئ من رجل اللات إلى رجل التوافق والانسجام مع الرئيس رجب طيب إردوغان وحزب العدالة والتنمية في جميع الاستحقاقات المؤثرة، وأكبرها تأييد التعديلات الدستورية للانتقال إلى النظام الرئاسي التي أُجريت عليها استفتاء شعبي في ١٦ أبريل (نيسان) ٢٠١٧ فتح الطريق أمام إردوغان للبقاء في مقعد رئيس تركيا حتى عام ٢٠٢٩ بصلاحيات واسعة أو شبه مطلقة.

حاولت أكششار، وهي سياسية قومية يمينية تولت حقيبة وزارة الداخلية ومنصب نائب رئيس البرلمان، خلق نوع من التحدي لرجل تركيا القومي (إردوغان) بإعلانها تأسيس حزب جديد باسم «الحزب الجيد» في أكتوبر ٢٠١٧، معلنةً من البداية أن رفاقها في العمل السياسي وفي «الحزب الجديد» طالبوها بالترشح في الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١٩.

أكششار، التي وُلدت عام ١٩٥٦ في مدينة إزميت (كوجالي) في شمال غربي تركيا بالقرب من إسطنبول لأبوين هاجرا من سالونيك في اليونان، حصلت على الدكتوراه في التاريخ وتدرجت أكاديمياً في عدد من الجامعات، ثم تركت الجامعة لتخوض غمار العمل السياسي مرشحة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، ثم اختيرت وزيرة للداخلية من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧ في عهد رئيس الوزراء الإسلامي الراحل نجم الدين أربكان مؤسس الإسلام السياسي في تركيا، لتكون أول وآخر امرأة تتولى هذه

الحقبة التي يتعاقب عليها الرجال، وأظهرت خلال وجودها في هذا المنصب صلابة في مواجهة حزب العمال الكردستاني المحظور، وكذلك في مواجهة قادة الجيش الذي كان يتمتع بمهابة كبيرة وثقلاً سياسياً يفوق أي حكومة وبوضع لا يقارن بما هو عليه الآن، وأعلنت رفضها تدخل الجيش في السياسة ووقفت بصلابة خلف رأيها، ما كلفها منصبها الوزاري بعد تدخل الجيش في تغيير حكومة أربكان في ٢٨ فبراير (شباط) عام ١٩٩٧ فيما عُرف آنذاك بـ«الانقلاب الأبيض» أو «الانقلاب ما بعد الحداثي».

وبعد فترة حظر، عادت أكشنار إلى البرلمان ليتم انتخابها أكثر من مرة وتصبح وجهاً برلمانياً معروفاً محسوباً على اليمين، وانضمت إلى حزب العدالة والتنمية الذي أسسه إردوغان مع عبد الله غول رئيس الجمهورية السابق، وبولنت أرنتش، وعدد آخر من رفاقهم، في بداياته، ثم تركته بعد ٤ أشهر فقط، بعدما اكتشفت أنه لم يقدم جديداً في طروحاته عن الأحزاب الإسلامية السابقة التي أسسها أربكان.

التحقت أكشنار بصفوف حزب الحركة القومية اليميني برئاسة السياسي المخضرم دولت بهشلي عام ٢٠٠٧، كونه الحزب الملائم لايدولوجيتها القومية وظلت في صفوف الحزب نائبة بالبرلمان وقيادية في صفوفه إلى أن وقع الخلاف مع بهشلي، الذي اختار بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، السير في ركاب إردوغان وتأييد خطته لتحويل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، فأعلنت التمرد وقادت مجموعة من المنشقين في الحزب وأطلقت حملة جماهيرية للتصويت بـ«لا» في الاستفتاء على تعديل الدستور للانتقال إلى النظام الرئاسي في أبريل ٢٠١٧، بعد أن بدأت التحضير لمرحلة سياسية جديدة بعد أن رفضت المحكمة مساعيها لعقد مؤتمر عام للحزب للإطاحة بهشلي من رئاسة حزب الحركة القومية ووصول الشقاق معه إلى نقطة اللاعودة. وكانت أكشنار أيضاً سبباً في عرقلة خطة أحزاب المعارضة للاتفاق على مرشح رئاسي واحد ينافس إردوغان في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بإصرارها على الترشح للرئاسة وتأكيدها أنها ستفوز بها.

ويعتزم «الحزب الجديد» عقد مؤتمر استثنائي، في سبتمبر (أيلول) المقبل، لانتخاب رئيس جديد له بعد أن أعلنت أكشنار أنها لن تترشح مجدداً لرئاسة الحزب. وكتب نائب رئيس المجموعة البرلمانية للحزب، لطفي توركان، عبر حسابه على «تويتر»، أن أكشنار، دعت خلال اجتماع للحزب في ولاية أفيون كاراحصار (وسط) لعقد مؤتمر استثنائي يتضمن انتخاب مسؤولي الحزب. وقال نائب رئيس فرع الحزب في ولاية أفيون كاراحصار، جلال بورصالي أوغلو، إن الحزب سيعقد في سبتمبر المقبل مؤتمراً استثنائياً، لوضع خريطة جديدة للفترة المقبلة.

في سياق آخر، كشف مسؤول أمريكي عن أن وزارة العدل في بلاده أمضت وقتاً طويلاً في دراسة طلب تركيا تسليم الداعية فتح الله غولن المقيم في أمريكا منذ ١٩٩٩، والذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة انقلاب فاشلة وقعت منذ عامين ضد حكم إردوغان. واعتبر المسؤول، الذي تحدث إلى صحيفة «حرييت» التركية شريطة عدم ذكر اسمه، أن مسؤولين في وزارة العدل الأمريكية أخبروه بأنهم أمضوا آلاف الساعات في دراسة طلب تسليم غولن، ما اعتبره تأكيداً لزيادة التعاون بين مسؤولي إنفاذ القانون في البلدين خلال الأشهر القليلة الماضية.

وأشار إلى أنه مع ذلك فإن المحاكم الأمريكية تتطلب معياراً عالياً جداً لتسليم المطلوبين، موضحاً أنه في نظام الولايات المتحدة تقوم وزارة العدل بمراجعة طلب التسليم وإذا اعتقدوا أنه مفصل بما فيه الكفاية فإن المحكمة ستقبله، ثم يرسلونه إلى المحكمة. وقال إن وزارة العدل الأمريكية تعمل بشكل وثيق مع وزارة العدل التركية للتأكد من أنه عندما يتم تقديم الطلب أخيراً أمام القاضي، سيكون «مفصلاً» بما يكفي للحصول على فرصة للنجاح. ولفت إلى أن المسؤولين الأتراك قدموا كمية كبيرة من المعلومات حول «حركة الخدمة» التابعة لغولن وعن محاولة الانقلاب التي يتهمون الحركة بتدبيرها. لكن تبقى المسألة هي ما إذا كان هناك دليل واضح بما فيه الكفاية على تورط غولن شخصياً في محاولة الانقلاب من أجل الحصول على حكم في المحكمة الأمريكية. والمسألة ليست ما إذا كان الشخص العادي في الشارع سيعتقد على الأرجح أنه مذنب، ولكن هناك معيار مرتفع للغاية للأدلة. وانتقدت السلطات التركية، مراراً، الإدارة الأمريكية لعدم تسليمها غولن على الرغم من الطلبات الرسمية المتعددة التي قدمتها وزارة العدل التركية. وزار وفد أمريكي من ممثلي وزارات عدة، بينها العدل والخارجية، تركيا الأسبوع الماضي للتباحث حول هذا الملف. وقال المسؤول الأمريكي: «في الأشهر الأخيرة هناك زيادة في الحوار والتواصل الأكثر فاعلية بين التطبيق التركي والأمريكي، وينطبق ذلك على دراسة أنشطة حركة غولن في الولايات المتحدة».

دلالات ربط رئاسة الأركان بمؤسسة الرئاسة في تركيا

مركز الشرق للسياسات: ٢٠١٨/٧/٢٤

جلال سلمى*: في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٦، صرح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في لقائه على قناة أ خبر، بأن المستقبل سيشهد اتباع مؤسستي الاستخبارات القومية والأركان العسكرية لرئيس الجمهورية. ربما كان تصريح الرئيس أردوغان آنذاك نوعاً من ضرب الخيال، فالاستفتاء على الدستور لم يكن مطروحاً في حينها، ولم يكن هناك تلك الدعاية حول صورته كقائد عام قوي يحمي حامي تركيا أمام التهديدات الخارجية، كما كان المواطن التركي لا زال يعتقد أن للجيش، على الرغم من إقدام مجموعة منه على تنفيذ انقلاب فاشل، استقلالته التي لا يمكن المساس بها.

لكن بظهوره القوي خلال عمليتي "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، وبتمريره الاستفتاء الشعبي، ومن ثم نجاحه في تحويل شكل نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى رئاسي، وبغيرها من التحركات، التي ساهمت في إكساب إرادته وقدرته السياسية زخماً، تمكن الرئيس أردوغان من تحقيق ما كان يصرح به مسبقاً. وربما يتساءل المتابع العربي عن أسباب هذه الخطوة، وماهية تداعياتها الممكنة. ولعله من المفيد قبل كل شيء الإطلاع على هيكلية مؤسسة الرئاسة التركية.

هيكلية مؤسسة الرئاسة:

أظهرت الهيكلية الجديدة لمؤسسة الرئاسة تغييرات كبيرة في آلية اتخاذ القرار التركي، حيث باتت الوزارات مجرد مؤسسات تنفيذية، بعدما كان لها رصيد نسبي من رسم السياسات، وأضحت مؤسسة الرئاسة مطبخ صناعة واتخاذ القرار.

وقد رُسمت الهيكلية الجديدة لمؤسسة الرئاسة على النحو الآتي:

. الرئيس:

يُمثل السلطة التنفيذية الأعلى في البلاد. يحق له صناعة سياسات البلاد على جميع الأصعد، واتخاذ القرارات التنفيذية بتفويض دستوري يظهر جلياً في المادة ١٠٤ و١٠٥ و١٠٦ من الدستور، والتي كانت ضمن المواد المعروضة للاستفتاء في ١٦ نيسان/أبريل. وطبقاً لهذه المواد لا يحق للبرلمان مساءلة الرئيس ومتابعة أعماله إلا في حالة تصديق الاتفاقيات الدولية والتصديق على الميزانية.

. نائب الرئيس: يُعد مستشار الرئيس الأول. كما ينوب عنه في الاجتماعات والمناسبات الرسمية.

. السكرتير الأول: يُنظم مواعيد وأعمال الرئيس.

. المكاتب: هي المؤسسات الرقابية في مؤسسات الرئاسة، حيث تُعد المهمة الأساسية لها هي متابعة أعمال اللجان والوزارات، والحرص على حيويتها وتفاعلها مع متطلبات اللحظة.

وتحوي مؤسسة الرئاسة ٥ مكاتب هي:

١. مكتب التنسيق والمسؤولية: يُعد المسؤول الأول أمام الرئيس. تقوم مهمته الأساسية على التنسيق بين خطط وأهداف الرئيس وعمل المكاتب ومؤسسات الدولة الأخرى.

٢. مكتب التمويل: يُنيط بهم مهمة متابعة قطاع التمويل والتعامل المصرفي على الصعيدين المحلي والدولي، وتحليل تطورات، وإعدادها في تقارير. كما يقوم بمهمة إعداد السياسات والخطط التي تجذب السيولة الدولية لتركيا.

٣. مكتب الاستثمار: انطلقاً من اسمه، هو مكتب يعمل على رفع مستوى الخطط المعروضة من أجل صياغة مشاريع استثمارية مُثمرة في تركيا. وفي إطار ذلك، يتبوء مهمة تنسيق الخطط الاستثمارية المطروحة من قبل القطاعين الخاص والعام، والعمل على تطبيقهما بعيداً عن التضارب. ويُنتظر إدارة العمل مع المؤسسات الاستثمارية الدولية.

٤- مكتب التحول الإلكتروني: يعمل على تطوير المشاريع الخاصة بالتنمية التكنولوجية، ومشاريع الذكاء الاصطناعي، والأخرى المتعلقة بالأمن السيبراني.

٥- مكتب الموارد البشرية: يضطلع بتنفيذ مهمة تطوير الموارد البشرية التركية بما يتناسب مع متطلبات العصر، بالإضافة على التركيز على اكتشاف المواهب واستغلالها في سبيل خدمة الرؤية التركية للتنمية، واستقطاب الموارد البشرية ذات المواصفات العالية، مع مراقبته لمدى تنفيذ مؤسسات الدولة آلية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

اللجان:

بينما المكاتب تضطلع بمهمة المراقبة والإشراف، ترسم لجان المؤسسة الرئاسية السياسات التخصصية التي تعرض على الرئيس عدة خيارات. وعقب موافقة الرئيس على الخيار الأنسب، تعرض اللجان سياساتها على الوزارات من أجل التنفيذ. وهذا يدل على أنها أعلى مرتبة من الوزارات التي باتت تنفيذية، ويمكن لها تقديم الاستشارات غير النهائية.

هذا وقد جاءت لجان المؤسسة الرئاسية على النحو الآتي:

. لجنة سياسات العلوم والتكنولوجيا والتجديد.

. لجنة سياسات التعليم.

. لجنة سياسات الاقتصاد.

. لجنة سياسات الأمن والسياسة الخارجية.

. لجنة سياسات الحقوق.

. لجنة سياسات الثقافة والفن.

. لجنة سياسات الصحة والتغذية.

. لجنة السياسات الاجتماعية.

. لجنة سياسات الإدارة المحلية.

. الرئاسات:

هي مؤسسات يقع تصنيفها ما بين اللجان والوزارات، فيألى جانب طرحها سياسات مقترحة، تُعد مؤسسات تنفيذية لسياسات مؤسسات الرئاسة. وفي المرسوم الرئاسي الأول، تم ربط عدد واسع من الرئاسيات لمؤسسة الرئاسة، بل للرئيس بشكل مباشر ومستقل عن الوزارات والمكاتب واللجان. وهذه الرئاسيات هي:

. رئاسة الأرشيف العمومي.

. رئاسة مراقبة الدولة.

. رئاسة الشؤون الإعلامية.

. رئاسة الشؤون الدينية.

. رئاسة الاستخبارات القومية.

. رئاسة إدارة قصور الدولة.

. رئاسة الصناعات الدفاعية.

. رئاسة الميزانية والاستراتيجية.

. صندوق أوقاف تركيا.

. رئاسة الأركان.

الوزارات:

هي الأجهزة التنفيذية في البلاد. وقد تم تقليص عددها من ٢٦ إلى ١٦.

. وزارة الداخلية.

. وزارة الخارجية.

. وزارة الزراعة والغابات.

. وزارة العدل.

. وزارة الخزانة والمالية.

. وزارة العمل والخدمات الاجتماعية والعائلة.

. وزارة التمدن والبيئة.

. وزارة الطاقة والمصادر الطبيعية.

. وزارة الدفاع.

. الرياضة والشباب.

. الثقافة والسياحة.

. وزارة التعليم.

. وزارة الصحة.

. وزارة الصناعة والتكنولوجيا

. وزارة التجارة.

. وزارة المواصلات والبنية التحتية.

وبتتبع الهيكلية أعلاه، يُلاحظ أن اتباع رئاستي الاستخبارات بمؤسسة الرئاسة، والأركان بوزارة الدفاع، ومن ثم مؤسسة الرئاسة، هو بيت القصيد في الهيكلية.

الاستخبارات:

يُعد جهاز الاستخبارات الوطني أهم جهاز أمني بالنسبة لأي دولة قومية حول العالم. فهو مصدر المعلومات التي ترى به الدولة النور أمام الكم الهائل من التهديدات والمخاطر التي تُحيط بها. فتزويد الاستخبارات صنّاع القرار بالمعلومات السرية، يرفع من قدراتهم على اتخاذ القرار الصحيح، واتخاذ الإجراءات الوقائية الاستباقية التي تخفف العواقب الوخيمة قدر الإمكان.

لقد أفضى استفتاء ١٦ نيسان/أبريل على بعض المواد الدستورية، إلى ظهور ما بات يُعرف باسم "عملية المواءمة" التي تعني ربط عدد من مؤسسات الدولة بالمؤسسة الرئاسية، في سبيل الوصول إلى نظام حكم رئاسي في تركيا، يكون بديلاً للنظام البرلماني الذي اتسمت فيه المؤسسات، عادةً، بالعمل المستقل القائم على التنسيق البيروقراطي الذي يتسبب في بطئ عملية اتخاذ القرار.

وفي ضوء عملية المواءمة، عمدت مؤسسة الرئاسة إلى ربط عدد كبير من مؤسسات الدولة بها، وكان من ضمنها ربط جهاز الاستخبارات فعلياً في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، ورسمياً من خلال المرسوم الرئاسي الأول.

في مقال سابق لي، أشرت إلى أن دلالات ربط جهاز الاستخبارات بمؤسسة الرئاسة تقوم على النحو التالي:

. توسيع صلاحيات الرئيس على نحوٍ يمكنه من رفع مستوى رقابته وحكمه في البلاد، بحيث بات بإمكانه توجيه جهاز الاستخبارات بشكلٍ مباشر نحو إجراء تحقيقات سرية أو علنية داخل الوزارات والجيش ومؤسسات الدولة الأخرى دون الرجوع إلى البرلمان. وبهذه المعادلة، تميل كفة الميزان القوى داخل تركيا من الجيش إلى الاستخبارات، بحيث سيصبح بإمكان جهاز الاستخبارات اتخاذ الإجراءات الوقائية الاستباقية الذي يرغب فيه ضد الجيش، في أي وقت، ومن دون إذن مسبق من النيابة. الأمر الذي يزيد من قبضة مؤسسة الرئاسة "المدنية" على الجيش الذي

سيتحول، بفعل هذه التحركات، إلى مؤسسة تحكمها الشفافية، بعدما كان عبارة عن "صندوق مغلق" وجهاز مستقل بقراراتها وتحركاتها عن أجهزة الدولة المدنية. ويحمل عنصر تجاوز الإجراءات القضائية والنيابية أهمية عالية في قدرة الاستخبارات على تجاوز الإجراءات البيروقراطية التي كانت تعيق اكتشاف حالات التمرد داخل الجيش قبل وقوعها.

- تحصين الإرادة السياسية لمؤسسة الرئاسة على الصعيدين الداخلي والخارجي بمصدر حيوي للمعلومات. وهذا ما يعني تسريع عملية اتخاذ القرار بناءً على معلومات استخباراتية تجعل القرار المتخذ أقرب ما يكون للصواب على الصعيدين الداخلي والخارجي، لا سيما في ظل الدور الحيوي الذي يقوم به جهاز الاستخبارات التركي في محاربة عناصر وهياكل جماعة غولن التي تتهمها تركيا "بالإرهاب" داخل أجهزة الدولة، وفي الدول الأخرى. عكس صورة عزم مؤسسة الرئاسة نحو إجراءات عدد من التغييرات التكتيكية التي اتخذتها تركيا نحو تطبيق نظام رئاسي قوي على صعيد استراتيجي.

وفي ربط الاستخبارات بمؤسسة الرئاسة مباشرة، وربط الأركان بوزارة الدفاع التابعة بدورها لمؤسسة الرئاسة، دلالة كبيرة تعكس، على الأرجح، عزم مؤسسة الرئاسة في إعلاء شأن الاستخبارات المراقب لجميع مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش، على حساب الأركان، في سبيل إعلاء شأن الحكم المدني في البلاد. رئاسة الأركان:

من بين الرئاسيات التابعة لمؤسسة الرئاسة، رئاسة الأركان هي الرئاسة الوحيدة التي تم ربطها بوزارة مدنية. وعلى الأرجح، يأتي ذلك في إطار مسعى الرئيس الدولي لحصر استقلالها وتحركاتها تحت حكم سياسي مدني. وتكمن أهمية اتباع رئاسة الأركان بالمؤسسة الرئاسية في بروز ارتباط عضوي فعال وحيوي بين مؤسسات الدولة، يكفل اتخاذ قرار سريع ومتفاعل مع تغييرات الواقع. وقد أدى العمل العضوي المتناسق بين رئاستي الأركان والاستخبارات إلى تحقيق عملية "غصن الزيتون" نجاحاً ملموساً خلال فترة زمنية قصيرة، بحسب ما أشارت إليه صحيفة "ستار" الموالية للحكومة، في تقريرها "عمل مشترك بين الاستخبارات ورئاسة الأركان في عملية غصن الزيتون". ويشار أيضاً إلى النجاح الذي يحققه العمل المشترك في عملية "قنديل" الجارية شمالي العراق في الوقت الحالي.

أيضاً، في اتباع رئاسة الأركان بمؤسسة الرئاسة، إلى جانب إعادة هيكلة المجلس العسكري الأعلى، المناط به قرارات التعيينات العسكرية، ومجلس الأمن القومي الذي يُعد أعلى هيئة أمنية في البلاد، بما يتضمن تواجد وزرين مدنيين، وبما يُبقيها تحت سيطرة الرئيس، دلالة على أن الوصاية العسكرية أصبحت من الماضي، وأضحى هناك حكم مدني شبه كامل.

فالرئيس المدني هو من بات يتخذ القرار العسكري، ووزير الخزانة المالية بات يُدير الميزانية العسكرية بشكل مباشر، ووزير التربية التعليم سيقوم بتأسيس معايير عملية ونوعية للالتحاق بالجيش، وسيعمل على تغيير منهج التعليم الذي غرس في عقل ابن المؤسسة العسكرية التركية أنه هو "حامي المبادئ التأسيسية للوطن القائمة على العلمانية الأتاتورية ضد الأعداء الخارجيين والخصوم الداخليين الذين يتبوؤن مناصب عليا في البلاد، ويسعون للخروج عن أطر المبادئ التأسيسية". هذه القاعدة وغيرها مُستقاة من المنهج التعليمي للجيش الذي يشكل "خطاب أتاتورك للشباب" أهم قاعدة فيه. ولتغييره أهمية عالية في مواجهة تحدي انقلاب جديد.

في النهاية، منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم عام ٢٠٠٢، وهو يسعى لرفع شأن الحكم المدني أمام الحكم العسكري. وبعد دسترة الحكم المدني الذي بات متفوقاً على الحكم العسكري، نتيجة استفتاء ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، صار من الطبيعي أن نرى تغييرات تكتيكية دورية تحصن الحكم المدني على الحكم العسكري

* خريج علاقات دولية وعلوم سياسية جامعة توب بأنقرة، يعمل حالياً في مركز الشرق للسياسات.

قوانين أردوغان لمكافحة الإرهاب تمدد حالة الطوارئ

موقع احوال تركية: ٢٠١٨/٧/٢٥

شيرازان اومت: انتهت في منتصف ليل يوم ١٨ يوليو حالة الطوارئ التي فرضت في تركيا عقب محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦، لكن المعارضة تقول إن قوانين مكافحة الإرهاب (التي قدمت إلى البرلمان الأسبوع الماضي وتمت الموافقة عليها يوم الثلاثاء) ستمدد حالة الطوارئ لأجل غير مسمى.

وقال أيهان بيلغين نائب الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد إن ثلاث مواد في قانون مكافحة الإرهاب، الذي سيسري لمدة ثلاث سنوات، تحاكي إجراءات مطبقة بموجب حالة الطوارئ.

وقال "الاعتقال لفترات طويلة، السلطة التعسفية للمحافظين، وفصل الموظفين العموميين هي إجراءات كانت ستنتهي مع انتهاء حالة الطوارئ. تلك الأمور الثلاثة يتم تقنينها الآن، ولن يكون هناك أي فرق عما كان عليه الحال خلال سريان حالة الطوارئ. أقرت الحكومة بالفعل كل القوانين التي تريدها خلال حالة الطوارئ".

ويقترح قانون مكافحة الإرهاب أيضا تغييرا على فترة الاحتجاز دون اتهام.

وقال أوزتورك ترك دوغان رئيس جمعية حقوق الإنسان إن الدستور ينص على ألا تزيد مدة الاحتجاز دون اتهام على أربعة أيام، لا يمكن زيادتها إلا من خلال قاض. ويقترح القانون إمكانية تمديد الفترة مرتين إلى ١٢ يوما بحد أقصى، وقال ترك دوغان إن هذا يتناقض مع الدستور.

كان وزير الداخلية سليمان صويلو قد قال في أبريل إن ٧٧٠٨١ شخصا سجنوا في اتهامات بالارتباط بحركة غولن، التي تتهمها الحكومة بالضلوع في محاولة الانقلاب العسكري في ٢٠١٦ للإطاحة بالرئيس رجب طيب أردوغان. وقتل أكثر من ٢٠٠ شخص في الانقلاب الفاشل.

وبموجب التشريع الجديد المقترح، سيكون من صلاحيات المحافظين منع الناس من دخول أو خروج مدينة بسبب الأوضاع الأمنية. وقال ترك دوغان إن هذه الصلاحيات كانت تُمنح فقط للمحافظين أثناء حالة الطوارئ.

ويقترح قانون مكافحة الإرهاب أيضا الفصل من العمل لأي موظف عمومي، بما في ذلك مسؤولو الجيش وضباط الشرطة والمعلمون وأي موظفين عموميين آخرين يعتقد أنهم على صلة بمنظمات إرهابية. وحتى هذا الأسبوع، تم فصل أو وقف أكثر من ١٥٠ ألفا من الموظفين العموميين والمعلمين وضباط الشرطة والقضاة عن العمل منذ يوليو ٢٠١٦.

وقال بيلغين "من الواضح أن المنطق الحاكم هو تجريم كل المعارضة حتى وإن لم تكن لها علاقة واضحة مع أحداث ١٥ يوليو. هذا المنطق لا يتوافق مع الديمقراطية وسيادة القانون".

وأضاف أنه إذا تم إقرار قوانين مكافحة الإرهاب فيمكن تمديدها بعد فترة الثلاث سنوات، وهو ما سيجعل حالة الطوارئ دائمة.

وقال "حتى اللوائح المتعلقة بعودة موظفي الدولة إلى العمل أو بالفصل من العمل غير محدودة بثلاث سنوات، وإنما يمكن أن تستمر تلك اللوائح مع استمرار العملية. فبالإضافة إلى العودة إلى النظام القائم، هم يتخذون خطوات لجعل الإجراءات المؤقتة دائمة وبالتالي خلق نظام جديد".

وقال ترك دوغان إن القانون الجديد سوف يتنافى مع الدستور.

وقال "بموجب المادة ١٥ من الدستور، يتعين إعلان حالة الطوارئ من أجل فعل كل تلك الأمور، لكن الإدارة تسعى لنقل كل تلك الصلاحيات إلى السلطة التنفيذية من خلال تغيير القانون دون إعلان حالة الطوارئ".

وأضاف "إذا نظرنا إلى الدستور الحالي، نرى أنه يجب أن تكون هناك أعمال عنف واسعة من أجل إعلان حالة الطوارئ. كلنا عارضنا محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو قبل نحو عامين، وتم قمع الانقلاب". وقال إنه بعد انهيار الانقلاب لم يحدث أي عنف يستدعي إعلان حالة الطوارئ.

وقال بيلغين إن تركيز السلطات في نظام الرئاسة التنفيذية الجديد ينطوي على مخاطر في الوقت نفسه.

وأضاف "عندما يكون النظام مركزيا، تزداد مخاطر الانقلاب ويكون عمل مدبر الانقلاب أسهل. إذا كانت كل منطقة تسقط بمجرد أن يشغل شخص ما منصب شخص آخر، فهذا سيتيح ميزة كبيرة فيما يتعلق بالنظام الذي يريدون إقامته بعد الانقلاب".

أردوغان: إيران جار وحليف استراتيجي

وكالات متعددة: ٢٥/٧/٢٠١٨

أدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتصريحات بخصوص العقوبات الأمريكية التي سيعاد فرضها على إيران، قبل مغادرته اليوم إلى جنوب أفريقيا للمشاركة في القمة العاشرة لمجموعة "بريكس". وقال أردوغان، إن إيران جار وحليف استراتيجي لتركيا.

وقال أردوغان في صدد تعليقه على العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، "إن إيران حليفنا الاستراتيجي كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أيضا حليفنا الاستراتيجي".

وتابع أردوغان قائلا: "إن قطع علاقاتنا بـحلفائنا الاستراتيجيين الآخرين في العالم بطلب من الخارج لا يتوافق مع استقلاليتنا".

وقال أردوغان أيضا: "ستكون لي لقاءات ثنائية أثناء القمة، كما أنني سأجتمع مع رجال الأعمال وممثلي الفكر خلال زيارتي".

وقال أردوغان فيما يتعلق بالنظام الجديد في تركيا: "قد يحدث في هذا النظام أي شيء في أي وقت، وليس هناك ضمان لأي شيء. ومن الممكن عزل من تم تعيينهم في المناصب أيضا. ليس لنا خيار سوى النجاح، وسننجح لا محالة".

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أكد في وقت سابق على موقف بلاده الرافض للعقوبات الأمريكية التي سيعاد فرضها على إيران.

وقال وزير خارجية تركيا في تصريحات، عقب تحذير وفد أمريكي زار البلاد مؤخرا من تعرض الشركات التركية لمخاطر تجارية كبيرة إذا استمر تعاملها مع إيران بعد تطبيق العقوبات: "قلنا للوفد القادم من الولايات المتحدة الأمريكية إننا لن نشارك في العقوبات المفروضة على إيران. نحن لا نرى أن هذه العقوبات صحيحة".

وأوضح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن بلاده ستتضرر إذا قاطعت إيران، قائلا: "نحن نحصل منهم على البترول، وبشروط مناسبة لنا. من أين سنحصل على البترول إذا؟ ما هو الخيار؟ أنتم تتحدثون من بعيد، ونحن لن ننصاع لذلك. وأوضحنا لهم أن تركيا لن تطبق هذه العقوبات. وقلنا إننا لا نرى العقوبات على إيران صحيحة".

يذكر أن العاصمة التركية أنقرة استقبلت الجمعة وفداً أمريكياً برئاسة نائب وزير الخزانة المسؤول عن مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بلينجسليا، الذي أعرب عن أمله في أن تنهي الشركات التجارية التركية علاقاتها التجارية مع إيران في ظل العقوبات الأمريكية التي من المقرر أن تبدأ التطبيق خلال الأشهر المقبلة، محذراً من أن استمرارهم في التعاون التجاري مع إيران سيعرضهم لمخاطر تجارية كبيرة. وأكد أنهم لم يأتوا إلى تركيا من أجل تقديم فرص استثنائية وإعفاءات خاصة بتركيا.

كما علق جاويش أوغلو على الأسئلة المتعلقة بأولويات السياسات الخارجية التركية في الفترة المقبلة، في ضوء النظام الرئاسي الجديد، مؤكداً على أهمية العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي. وقال: "ربما لن يتم اتخاذ الكثير من الخطوات في ملف مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي" ولكننا يمكننا أن نقوي تعاوننا في الموضوعات الأخرى. على الأقل سنتنقل العلاقات من سلبي إلى محايد، ومن ثم إلى إيجابي. وهذا يصب في مصلحة الطرفين".

وأضاف جاويش أوغلو: "سنبذل المزيد من الجهد من أجل حل المشاكل في الفترة المقبلة" سواء فيما يتعلق بدول الجوار أو في موضوع الوساطة أو إعادة إعمار العراق. أما هولندا فقد بدأت علاقاتنا معها تتحسن مرة أخرى. وعلاقاتنا مع ألمانيا تسير بشكل جيد. ولدينا حوار جيد مع فرنسا. وستشهد الفترة المقبلة اجتماعات ثلاثية ورباعية داخل أوروبا".

الكونغرس الأمريكي يجمد ويشترط لتوريد "F-35" إلى تركيا

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/٢٥

قرر الكونغرس الأمريكي، الأربعاء، تعليق توريد الطائرات من الجيل الخامس "F-35" الأمريكية، إلى أنقرة، إلى أن يقدم البنتاغون تقريراً عن العواقب المحتملة لإلغاء توريدها على العلاقات الأمريكية التركية. وأشارت صحيفة "The Washington Times"، إلى أن تعديلات الكونغرس سيتم إدخالها على ميزانية الدفاع الأمريكية لعام ٢٠١٩.

كما طالب الكونغرس، بالإفراج الفوري عن القس الأمريكي أندرو برونسون المعتقل، إلى جانب المعتقلين الأمريكيين بشكل قانوني وغير قانوني في تركيا.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، هاجم تركيا، الخميس، على خلفية قضية القس الأمريكي المحتجز في البلاد منذ نحو شهرين ويواجه اتهامات بالتجسس.

وكانت محكمة تركية في ولاية أزمير رفضت الأربعاء الماضي، طلب الإفراج عن القس الأمريكي الذي يواجه تهماً بالتجسس و"ارتكاب جرائم لصالح منظمتي "غولن" و"بي كا كا" الإرهابيتين"، بحسب تعبير وكالة الأناضول للأخبار.

وأفادت الصحيفة، إلى أن مشرعي الكونغرس، يتطلعون إلى الضغط على تركيا لوقف شراء منظومة "أس ٤٠٠" الدفاعية من روسيا.

وكان مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية، حذر تركيا، من أن شراء طائرات (إف-٣٥ جوينت سترايك) المقاتلة التي تنتجها لوكهيد مارتن معرض للخطر ما لم تتخذ عن خطة لشراء منظومة (إس-٤٠٠) للدفاع الصاروخي من روسيا. وأفاد ويس ميتشل مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية وشؤون أوروبا وآسيا، في ٢٦ حزيران/يونيو الماضي، بأنه إذا اشترت تركيا المنظومة فستخضع لعقوبات بموجب مشروع قانون وقعه الرئيس دونالد ترامب قانوناً الصيف الماضي.

ويسعى قانون العقوبات الشامل، والمعروف باسم (قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات)، إلى معاقبة الشركات التي تتعامل مع صناعة الدفاع الروسية.

يذكر أن تركيا، تسلمت مؤخراً أول مقاتلة من طراز "F-35" من الولايات المتحدة، والتي أنجزت بمساهمة فاعلة من قبل الصناعات الدفاعية التركية.

الراتب الشهري للوزراء الجدد

Gazeteciler : ٢٠١٨/٧/٢٥

. مع حلف نائب رئيس الجمهورية والوزراء الجدد اليمين الدستوري أمام البرلمان، بدأت تركيا مرحلة نظامها الرئاسي الجديد“ لم يمض طويلاً حتى تبين الراتب الشهري للوزراء ونائب رئيس الجمهورية فؤاد أوكتاي والذي قُدِّر بـ٢١ ألف و١٥٠ ليرة شهرياً و٥٨٩ ليرة و٧٠ قرشاً مقابل التمثيل، بالرغم من أن من الوزراء الـ١٦ أصحاب شركات ذات رؤوس أموال ضخمة.

فقد تم تغيير اسم القانون رقم ٣٠٥٥ الذي ينظم بدلات ورواتب الوزراء ورئيس الوزراء، بموجب المرسوم الرئاسي الذي يعيد تشكيل البلاد وفقاً للنظام الرئاسي الجديد، وأصبح بعنوان “قانون الرواتب والبدلات الخاصة بممثلي الرئيس”.

وحسب القانون يحصل نواب رئيس الجمهورية على رواتب وبدلات مساوية للوزراء ونواب البرلمان، على أن يدخل القانون حيز التنفيذ في ١٠ يوليو/ تموز الجاري مع بدء الوزراء مهامهم، ليكون راتب الوزراء ٢١ ألف و١٥٠ ليرة تركية، بالإضافة إلى بدل تمثيل يقدر بـ٥٨٩ ليرة تركية و٧٠ قرشاً، ليكون الإجمالي ٢١ ألفاً و٧٣٩ ليرة و٧٠ قرشاً.

وينص القانون على أن يحصل كل وزير على راتبه ومخصصاته المالية من ميزانية الوزارة التي يقوم بإدارة شؤونها“ ويحصل نائب رئيس الجمهورية فؤاد أوكتاي على راتبه من رئاسة الجمهورية. وبالنسبة للوزراء الأربعة الذين تركوا عضوية البرلمان وتولوا حقائب وزارية سيحصلون على ٥٨٩ ليرة و٧٠ قرشاً إضافياً عن سائر الوزراء.

كما أنه من المقرر أن يحصل الوزراء الذين يمتلكون شركات مليارية ضخمة على الراتب نفسه“ إذ يمتلك وزير السياحة محمد أرسوي مالك شركة “ETS”، ووزير التعليم ضياء سلجوق مالك سلسلة مدارس “MAYA” الشهيرة، ووزير الصحة فخر الدين كوجا مالك مستشفيات ميديبول، ووزير التجارة سيدة الأعمال المستثمرة روهصار باكجان على الراتب نفسه للوزراء المقدر بـ٢١ ألف ليرة تركية تقريباً.

تركيا لم تعد بلداً آمناً

*د. سليم الحميد

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٥/٧/٢٠١٨

انتهت الفعالة التركية التي يستند إليها بعض المطبّلين لحكم الإسلام السياسي، الذي يتلوّن حسب مصالحه، ولا يتردّد للحظة في استغلال العرب واختراق أمنهم، وتوظيف التيار الإخواني المتطرف وتمويل الخونة وإتاحة المنابر الإعلامية لهم للنيل من أوطانهم. هذه الحقائق تمثّل بداية العد العكسي لتراجع شعبية رجب طيب أردوغان وجماعته. بل إن التراجع بدأ منذ فترة طويلة، وبالتحديد منذ أن أدمن أردوغان لعبة القبض على المعارضين وملء سجون تركيا بمن يرفضون سياسته، وكلما زاد التوجس لديه من قرب انتهاء حكمه ارتكب حماقات جديدة داخل وخارج تركيا. لذلك كلما استمر حكم أردوغان وجماعته تزداد فرص انهيار مشروعهم واقتضاحه، في دلالة على أن ذلك المشروع البائس قام بالارتكاز على تصورات ركيكة مشابهة لمشروع الترابي في السودان، الذي ظل يستهلك شعارات ميتافيزيقية عاطفية أنتجت، حتى الآن، الفقر والانفصال والحروب الداخلية المتفرقة ومشاريع الانقلابات المتكررة. وعندما تصل أي سلطة إلى مرحلة المواجهة المستمرة مع الانقلابات المتوقعة أو المنتظرة، فإنها تكون ممتلئة بالخطايا والأوهام وصناعة الشعبية الزائفة.

وبعيداً عن الماضي الاستعماري السيء للدولة العثمانية التي اجتاحت المنطقة العربية باحتلالها المتخلف، فقد قامت تركيا أثناء عهد أردوغان أيضاً بصياغة علاقتها بالعرب بالتركيز على عدة محاور، أولها محو الذاكرة العربية تجاه جرائم الاحتلال العثماني الذي كان يتصف بالغباء والجهل والهمجية. لأن بقاء الذاكرة العربية مستيقظة وفي حالة إدراك لما ارتكبه العثمانيون باسم الخلافة لن يكون في صالح تركيا الجديدة، التي تريد إحياء خلافة إخوانية تخلط بين الولاء للماضي العثماني والحاضر الإخواني الذي يستأثر به أردوغان، وهو أكثر الحكام الأتراك انتفاخاً وشعوراً بالعظمة الزائفة. لدرجة أنه قام بإقصاء كل الشخصيات المؤثرة في حزبه ممن يتوقع أن لديهم شعبية أو أفكاراً نقدية لسلكه المتعجرف. ومن أسس النظام القائم في تركيا حالياً تقديس شخصية أردوغان واعتباره من الثوابت، ويسري تقديس أردوغان كذلك على العملاء الذين تأويهم تركيا في فنادقها وتدفع قطر فواتيرهم. حيث من الواضح من خلال تصريحاتهم أن تقديس أردوغان مفروض عليهم. وبذلك أصبح جزاء خيانتهم لأوطانهم مضاعفاً، فألى جانب العمالة والخيانة يتظاهرون رغماً عنهم بحبهم للسلطان التركي الحالم باستعادة زمن السلاطين البائد. في إطار المخاوف الدولية من تصرفات تركيا وسياستها الداعمة للمتطرف وأدوات الإرهاب، أظهر تقرير إعلامي مخاوف دول غربية من مرحلة ما بعد تمتع أردوغان بصلاحيات واسعة.

كما أن استراتيجية تركيا تجاه العرب منذ صعود المتأسلمين، قامت أيضاً على استغلال نقاط الضعف والأزمات لاختراق الأمن القومي العربي بأكثر الوسائل همجية وأنانية، بما فيها توظيف واستخدام الإرهابيين الدوليين الذين التحقوا بداعش. حيث لعبت تركيا دوراً محورياً في تسريب آلاف المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق. ولم يكن هدف تركيا الوقوف إلى جانب الشعب السوري كما تدّعي، بل دليل أن علاقاتها مع النظام السوري إلى ما قبل انفجار الساحة السورية في وجه النظام بفترة وجيزة كانت في أحسن حالاتها، بل إن التنسيق الاقتصادي التركي السوري وصل إلى أفضل مستوياته قبل أحداث الفوضى في سوريا، بما في ذلك تفاهات تركية سورية بشأن إعادة تأهيل السكة الحديدية لإطلاق رحلات القطار بين حلب وتركيا.

بعد ذلك استغلت تركيا الحرب السورية والفوضى الشاملة ونهبت كل معامل ومصانع حلب الصغيرة والكبيرة، وقامت بتصدير الإرهابيين إلى المناطق السورية. ثم عملت على تأمين حدودها، وسمحت أمام الكاميرات فقط بدخول مجموعات من اللاجئين السوريين الذين فرّ معظمهم عبر رحلات بحرية خطيرة من تركيا إلى أوروبا، بينما لم يتم تصوير مشاهد كثيرة تفضح أساليب تعامل السلطات التركية البشعة مع من يرغبون في دخول تركيا، هرباً من جحيم

الحرب، التي أسهمت أنقرة نفسها في إطالة أمدها، عبر تزويدها لمناطق الصراع بالأسلحة والمواد والعناصر المتطرفة القادمة عبر تركيا وموانئها ومطاراتها وحدودها. ولن ينسى من يتابعون ملف الإجرام التركي في سوريا حجم الدعم التركي المقدم للإرهابيين، بما في ذلك استضافة أجنحتهم السياسية وإيواء الناطقين الإعلاميين والمبررين لجرائم داعش والقاعدة في الأراضي السورية.

أحدث عملية استغلال تركي لاخترق الأمن القومي للمنطقة العربية، تتمثل في قيام تركيا باستثمار الأزمة مع قطر، وعرض خدماتها غير المجانية على الدوحة، إلى أن وصل الحال إلى إرسال قوات تركية إلى قطر. فوقعت الدوحة في الشرك التركي الذي لجأ إلى الانتهازية المطلقة، وهذا ما تجيده تركيا التي توجه للعرب خطاباً عاطفياً في الظاهر، بينما تريد أن تستعيد مجدها الاستعماري القديم الذي تم القضاء عليه، منذ أن تم طرد الدولة العثمانية غير مأسوف عليها من الأراضي العربية، وهي التي كان احتلالها الأكثر تخلفاً وهمجية على مر التاريخ.

الجديد في انهيارات النظام التركي بدأ مع تفكك الجبهة الداخلية التركية، وسببه أكاذيب أردوغان وطموحاته التي تجاوزت مشروع الإسلام السياسي التركي إلى بناء مشروع سلطاني، خلاصته صناعة دكتاتور متسلط مستعد لخداع الجميع من أجل الاستمرار في السلطة، ويتم تبرير ذلك التسلط بانتخابات متكررة، لكن نتائجها كما حدث في الانتخابات الأخيرة تحولت إلى إنذار صريح لأردوغان بأنه تمادى في الذاتية والنرجسية. لذلك ظهرت النتائج ضعيفة جدا ولم يعد هناك أي مجال للحديث عن شعبية أو اكتساح. فهذه المفردات انتهت بعد أن اختبر الأتراك أردوغان ووصلوا معه إلى طريق مسدود.

قامت تركيا أثناء عهد أردوغان أيضاً بصياغة علاقتها بالعرب بالتركيز على عدة محاور، أولها محو الذاكرة العربية تجاه جرائم الاحتلال العثماني

الدليل على أن بريق التجربة التركية انطفأ وأصبح الظلام يخيم عليها، أن الأوروبيين لا يهتمون بكذبة الانتخابات التركية، لأن الليبرالية والديمقراطية والانفتاح والعلمانية تعتبر حزمة متكاملة، بينما لم يعد نظام أردوغان يلبي أي نسبة معقولة تعكس التكامل المطلوب بين تلك العناصر المذكورة، أما الانتخابات وحدها فإنها لا تقنع الأوروبيين، لأنها مسألة شكلية ويتم استغلالها في النهاية من قبل أردوغان كل مرة، بهدف تمرير قرارات وإجراءات تقضي بشكل تدريجي على علمانية تركيا وتخطط لانسفها بشكل جذري.

حتى السائح العربي البسيط يعلم جيدا من خلال شكاوى متكررة عن العنف والانفلات الأمني في شوارع تركيا أنها لم تعد بلداً آمناً، ولم تعد جاذبة سياحياً. وأجمعت التحليلات التي عالجت هذه النقطة على أن سبب الانفلات والفوضى الأمنية في تركيا يعود إلى أن السلطات تركز على الأمن السياسي وعلى حماية النظام، بينما تهمل أمن المجتمع وحمايته من المجرمين واللصوص.

الملفات السوداء لتركيا تتضخم، وكل فترة تظهر تحليلات وأخبار ومواقف دولية ضد سلوك النظام التركي، الذي فقد القدرة على إخفاء دوره في حماية الروافد البشرية لإرهاب تنظيم داعش. أحدثت المؤشرات ظهرت في تصريح لوزيرة الخارجية الأسترالية جولي بيثوب، حيث قالت إن محكمة تركية رفضت طلباً بترحيل رجل أسترالي يعتقد أنه من أبرز المسؤولين عن تجنيد مقاتلين لتنظيم داعش الإرهابي، في انتكاسة لجهود كانت تسعى إلى محاكمة المتهم في أستراليا. والغريب حسب أخبار صحافية أن القضاء التركي أمر في البداية بإطلاق سراح الداعشي الذي تطالب أستراليا بترحيله.

وفي إطار المخاوف الدولية من تصرفات تركيا وسياستها الداعمة للتطرف وأدوات الإرهاب، أظهر تقرير إعلامي مخاوف دول غربية من مرحلة ما بعد تمتع أردوغان بصلاحيات واسعة، وتقوم المخاوف على القلق من توظيف النظام التركي للمساجد في أوساط الجاليات التركية في المهجر للحشد السياسي والتجسس "المخيف" على المعارضين.

لذلك لم يكن مرحباً بأردوغان من قبل الحكومات الغربية عندما كان يتجول في أوساط الجاليات التركية المهاجرة. وبعد تزايد الإجماع الدولي الذي يحذر من تمادي النظام التركي وعلاقته بالتطرف، يجب على من يقصدون أردوغان أن يعيدوا النظر في مراهنتهم، لأنهم يراهنون على الحصان الخاسر.

محامي أوجلان: نضالنا ضد العزلة المفروضة عليه مستمر

ANF: ٢٠١٨/٧/٢٨

لم ير "مظلوم دينج" محامي القائد "عبدالله أوجلان" رغم محاولاته منذ ٧ سنوات، مؤكداً أنه رغم منعه من مقابلة موكله، وهو أمر مخالف للقانون، إلا أن نضاله ضد العزلة المفروضة عليه ستستمر. العزلة المفروضة على القائد أوجلان مستمرة، فمنذ ٢٧ تموز عام ٢٠١١ منع محاميه من رؤيته ومقابلته وبعد ١١ أيلول عام ٢٠١٦ مُنعت عائلته أيضاً من مقابلته، حتى أنه ومنذ ما يقارب العامين لم يتم الحصول على أي معلومات عنه، وهذا الأمر يزيد من الخوف والقلق بشأن وضعه داخل السجن. وقام المحامون حتى الآن بـ٧٧٤ محاولة لمقابلة أوجلان لكن جميعها قوبلت بالرفض، وتراجع عائلته ومحاموه السلطات أسبوعياً بغرض الحصول على فرصة المقابلة ولكن في كل مرة يتم رفض الطلب. وكالة أنباء فرات (ANF) التقت المحامي مظلوم دينج، للحديث عن العزلة المفروضة على القائد أوجلان وعن الرفض الذي يقابل به طلبهم فيما يخص مقابلته.

سبع سنوات والمحامون ممنوعون من زيارة إيمرالي

وقال المحامي دينج إن جزيرة إيمرالي تعيش حالة عزلة قوية منذ المؤامرة الدولية التي تمت في ١٥ شباط عام ١٩٩٩ وحتى الآن. وأضاف "العزلة تزداد يوماً بعد يوم والخناق يضيق على فرص الحصول على مقابلة، فمنذ ٢٧ تموز عام ٢٠١١ منع المحامون من زيارة القائد أوجلان بشكل كامل وهذا الأمر مخالف للقانون".

وأوضح دينج أنه لا توجد أي قوانين تمنع الحامي من رؤية موكله بأي ظرف من الظروف. وأكد: " فيما يخص بتضييق الخناق على المقابلات التي تتم بين أي سجين وعائلته أو محاميه لا يوجد قانون يمنع المقابلة بأي شكل من الأشكال".

وذكر دينج أن قرار منع المقابلة كان يطبق على السجناء في حالة الطوارئ ولكن حين أصبح الأمر متعلقاً بالقائد أوجلان وثلاثة من السجناء الآخرين داخل سجن إيمرالي بات ينظر إلى الوضع على أنه قرار يجب العمل به.

أوجلان ممنوع من ممارسة حقه في المكالمات الهاتفية والمراسلات

وأكد دينج أن حالة العزلة لم يتم رفعها على الرغم من رفع حالة الطوارئ، لافتاً إلى أنهم يناضلون من أجل رفع حالة العزلة منذ سنوات وسيبقون على ذلك النضال حتى نيل المطلوب.

وقال: "بتطبيق القانون الداخلي والدولي نتابع نضالنا ولم نحصل حتى الآن على نتيجة إيجابية، لأن المسألة تحولت إلى مسألة سياسية، حرية القائد أوجلان وحقوقه الأساسية تؤخذ كبضاعة يتم المتاجرة بها، جميع حقوق القائد أوجلان في المقابلات والمكالمات الهاتفية يتم انتهاكها".

لجنة مناهضة العنف لا تحرك ساكناً

وأشار دينج إلى أنهم من أجل رفع حالة العزلة والحصول على فرصة مقابلة القائد أوجلان قاموا بزيارة المؤسسات الدولية ویرسلوا تقارير بشكل شهري إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ولجنة مناهضة العنف.

ولفت دينج إلى أن لجنة مناهضة العنف لم تقم حتى الآن بمهامها بما يخص العزلة المفروضة على أوجلان. وتابع: "قبل عام ٢٠١١ كانت لجنة مناهضة العنف تكشف عن تقاريرها بشأن الزيارات إلى جزيرة إيمرال وكانت تقوم بانتقاد الزيارات الأسبوعية، تعمل من أجل رفع العقوبات أمام المقابلات التي تتم في السجن، لكنها (لجنة مناهضة العنف) لم تحرك ساكناً فيما يتعلق بمنع المقابلات منذ ٧ سنوات مع القائد أوجلان".

وأضاف "لا تقوم لجنة مناهضة العنف بمهامها بالشكل المطلوب فيما يخص حقوق الإنسان الأساسية وتطبيق القانون". وتابع: "هذا الوضع يثبت أنهم يتصرفون خلافاً للتوازن السياسي وهذا الأمر سيفقد المصداقية في موثوقيتهم وموثيق جميع المؤسسات المماثلة للجنة مناهضة العنف، القيام بمنع العنف والأعمال غير الأخلاقية مهمة رئيسية لهذه اللجنة وسبب أساسي لوجودها ولكننا لا نرى أبداً أنها تقوم بهذه المهام".

أشياء ممنوعة

وأشار إلى أن العزلة المفروضة على القائد أوجلان ليس لها مثيل في أوروبا أو في العالم أجمع، مضيفاً: "مع العلم أنه يتم انتهاك حقوق الإنسان في أعلى مستوياتها بهذا الشكل إلا أننا لا نجد من يحرك ساكناً حيال هذا الموضوع".

وأوضح دينج أنه من أجل الحصول على فرصة للقاء أوجلان يقومون بمراجعة الإدعاء العام في بورصة إلا أنه يجري رفض زيارتهم باستمرار.

وحول هذا الرفض الذي يتم على مطلبهم قال: "قبل حالة الطوارئ كان يقابل طلبنا بالرفض لأسباب عملية، وكانوا دائماً يقولون: "القارب معطل" وبعد ٢٠ تموز عام ٢٠١٦ وبعد إعلان حالة الطوارئ تم تطبيق القرار على القائد أوجلان.

وأصدرت محكمة الجنايات التابعة لبورصة وفي ٢١ تموز ٢٠١٦ قرار بمنع مقابلات المحامين وعائلات السجناء المقيمين في سجن إيمرال ومنع المكالمات الهاتفية والمراسلات الكتابية في ظل حالة الطوارئ، نحن سنقف في وجه هذا القرار، فعليا ليس هناك أي أساس قانوني لهذا القرار.

وأوضح المحامي دينج أن مراجعاتهم مستمرة، مضيفاً: "العزلة في إيمرال لم تبدأ مع حالة الطوارئ، حالة العزلة ومنع مقابلة المحامين تتفاقم منذ ٧ سنوات ولا نظن أن هذا الأمر سيتغير بعد حالة الطوارئ محاولتنا القانونية ستستمر في الساحة الوطنية والدولية، كفاحن من أجل رفع حالة العزلة سيستمر".

تركيا والالتفاف حول العقوبات الأمريكية على إيران

الإهرام: ٢٠١٨/٧/٢٨

أنقرة- سيد عبدالمجيد: كم هي المواجهات والعراقل التي باتت تقف كجدار صلد بين البلدين المفترض أنهما حليفان؟ ومن ثم يصبح السؤال هل هما في حاجة إلى المزيد؟ هذا ما يثار حاليا في الداخلين التركي والأمريكي معا، وذلك على خلفية الضغوط التي يمارسها البيت الأبيض على حلفائه بحتمية التزامهم بالعقوبات التي سيتم إعادتها من جديد على إيران.

وتأتي تركيا في المقدمة والرافضة لما وصفه كتاب موالون لحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان على سبيل السخرية بـ « سياسة الإملاءات البيضاوية»، ولديها من الأسباب الكثير التي يمكن اختصارها في الآتي :

أولا: تركيا جار متاخم للدولة « المارقة في المنظور الأمريكي » بحدود تتجاوز الخمسمائة كيلو متر، وثانيا أنها، أي تركيا، سبق وتحاللت «حرصا على» تلبية متطلبات حياتية ملحة لشرائح عريضة من شعبها» على نسق مشابه، ومازالت تداعياته مستمرة حتى اللحظة رغم المحاكمة « الهزلية في نيويورك» للمصرفي البارز والمقرب من حكومة أردوغان، وحاليا يمكث في السجون الأمريكية لتنفيذ العقوبة التي صدرت بحقه ومدتها ٣٢ شهرا.

وثالثا: وهذا سبب مفصلي، حاجات أنقرة الماسة والتي لا تنتهي من الوقود، ويشار إلى أن ما يتجاوز نصف احتياجاتها يأتيها من الجمهورية الإسلامية، أحد مصادرها الرئيسية للنفط بسبب قربها وجودة خامتها وأسعارها التفضيلية، فـ « كيف لها أن ترضخ لترامب وتقول له سمعا وطاعة فهذا لن يحدث أبدا » هكذا انبرى الإعلام الرسمي إجمالا ومازال يعزف على وتر « لا » غير المنقوصة لترامب.

فالعلاقات مع إدارته على شفا الهاوية، وليس هناك في الأفق ما يشير إلى محاولات ترميم ورأب الصداع معها، خاصة وأنها لم تتقدم خطوة واحدة نحو الاستجابة لنداءات الأناضول المتكررة طوال العامين المنصرمين تحديدا، وفيها دعت إلى ضرورة وقف دعم واشنطن لوحدات حماية الشعب الكردية السورية التي تنعتها أنقرة بالإرهابية، إضافة إلى ذلك تسليمها الداعية فتح الله جولين المتهم بتدبير المحاولة الانقلابية الفاشلة منتصف يوليو ٢٠١٦ والتي أستهدفت الاطاحة بنظام أردوغان.

وما إن حط عدد من الخبراء الأمريكيين رحالهم على الأراضي الاناضولية إلا وبدا فضاء العاصمة التركية ملبدا بالغيوم مستنفرا لما هو قادم وعزز ذلك أن النقاشات بين البيروقراطيين الأتراك ونظرائهم الأمريكيين احتدمت وكانت على أشدها، ووفقا للتسريبات فلا تقدم يذكر مع إصرار أنقرة على عدم الانصياع وتأكيدا على استمرار التعاون مع الإيرانيين ومسئول أمريكي مشارك يقر بالخلاف بين الحكومتين».

وفي خضم هذا حدث تطوران لافتان، أولهما تصريح نسب إلى الرئيس دونالد ترامب، أكد أنه لا بد من استثناء بعض البلدان من مسألة العقوبات على إيران، حتى لا تقع فريسة للدب الروسي، صحيح لم يسمها، إلا أن الشواهد اتجهت على الفور إلى وريثة الإمبراطورية العثمانية فهي بالفعل توطد - عزوفا عن الغرب - علاقاتها مع موسكو ليس الآن فحسب بل منذ سنوات ليست بالبعيدة. والكرملين بدوره تجاوز عثرات سببها أصدقاؤه الترك، وبالطبع ليس

ولعا بهم بل نكاية في واشنطن وما هو فلاديمير بوتين يبدي مرونة أثارت الدهشة من أجل تقارب أكثر حميمية مع نظيره على الضفة الأخرى بالبحر الأسود، وطبقا لما ذهب إليه متخصصون روس فقد استثمرت روسيا بكثافة كي تستفيد من الانشقاق الحاصل والذي يتسع حتى الآن على الأقل بين الولايات المتحدة وتركيا والهدف هو جذب الأخيرة إلى فلكها وفصلها في نهاية المطاف عن الهيكل الأمني الغربي».

أما التطور الثاني فقد أظهرته بيانات « توبراش » أكبر مستورد للنفط في الأناضول، إذ تم خفض مشترياتها من الخام الإيراني منذ شهر مايو الماضي، وكانت قد استوردت في المتوسط أكثر من ١٨٧ ألف برميلاً يومياً في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي منها ٨ شحنات بما يعادل حوالي ٢٤٠ ألف برميل يومياً في شهر إبريل وحده، ونقلت وسائل إعلام محلية عن خبراء قولهم إنه من المرجح أن تواصل الشركة الحكومية خفض المشتريات في الأشهر المقبلة.

وتفسير ذلك لم يكن عصيا على المتابعين الذين أشاروا إلى أن صانع القرار التركي لا يرغب في أن يصل التصعيد في تلك القضية الشائكة إلى مدى أبعد، وما هي بادرة حسن نية منه تعكس رغبة جادة لدى أنقرة في التوصل إلى نقطة توازن.

ولم يأت هذا من فراغ، ففي المقابل وهذا ما أدركته الدبلوماسية التركية، يميل كل من وزير الخارجية الأمريكيين مايك بومبيو والدفاع جيمس ماتيس إلى عدم اتخاذ موقف صدامي مع تركيا بشأن النفط الإيراني، فمن الصعب، والكلام هنا للاكاديمي الأمريكي «إدوارد جي. ستافورد» تصور أن تقدر تركيا على إنهاء وارداتها من المواد الهيدروكربونية الإيرانية نظرا لما سيتبع ذلك من ضرر مالي خطير»، وبالتالي سيكون مفيدا استثناء الشركات أو البنوك التركية من العقوبات.

وبالطبع كان هناك توجيه رسائل قوية إلى أنقرة، وهذا ما حدث خلال الاتصال الهاتفي الذي أجراه ترامب مع أردوغان عقب الانتخابات التركية التي جرت الشهر الماضي والذي لم يتضمن تقديم تهنئة للأخير لفوزه بولاية رئاسية ثانية وإنما انصب على مناقشة جملة من القضايا وفي قمة الأطلسي الأخيرة اعيد التأكيد على ما تم بحثه هاتفيا والذي سيبقى سريا.

ولا يستبعد أن يكون من بينها مشكلة القس أندرو برانسون المحتجز في أحد سجون إزمير المطللة على بحر ايجه والتي اعتبرها مستشار الأمن القومي جون بولتون معاملة غير نزيهة لمواطن أمريكي. وربما تم التوصل لصيغة ما بخصوص منظومة الدفاع الجوي الروسية إس-٤٠٠ والتي يبدو أن إتمامها سيأخذ وقتا طويلا وقد لا تتم !

وتبقى معضلة الميليشيات الكردية التي لا يضعها صقور البيت الابيض كلها في خانة الإرهاب، فهناك الجماعات المسلحة السيئة كمنظمة حزب العمال الكردستاني والأفرع التابعة لها وأخرى طيبة مثل الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في سوريا وقوات البشمركة في العراق، الأخيرة تقبلها تركيا لكنها ترفض تماما التمييز الأمريكي فليس هناك سيئ وطيب فجميعها إرهابية. ورغم هذا التباين إلا أنه سيكون بعيدا عندما يتم استثناء تركيا من العقوبات الإيرانية..

تحليل: الغضب وسوء التفاهم يغذيان أزمة تركيا وأمريكا

وكالة رويترز: ٢٨/٧/٢٠١٨

أي آمال تركية في أن تخف حدة الأزمة مع الولايات المتحدة بفعل العلاقة الشخصية بين زعميي البلدين تبذدت في الأسبوع الماضي عندما حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تركيا مباشرة بفرض عقوبات بسبب احتجازها لقس أمريكي.

ومع تزايد العداء لأنقرة في الكونجرس بسبب خلافات تشمل مصير القس المسيحي أندرو برانسون وعقوبات إيران وخطط تركيا لشراء نظام دفاع صاروخي روسي، كان ينظر المسؤولون الأتراك لترامب على أنه يمثل حماية محتملة في مواجهة أسوأ تداعيات لانهايار العلاقات.

لكن في علاقة تعاني من تبادل الاتهامات وسوء التفاهم المتبادل وسياسات الشرق الأوسط التي لا يمكن التوفيق بينها فيما يبدو، قد يتبين أن تعليق الآمال على ترامب قد يكون خطأ في التقدير.

حينما علق الأتراك الآمال في أن يقود ترامب العلاقة إلى أجواء هادئة، وجه الرئيس نفسه ونائبه مايك بنس تحذيرا مباشرا للرئيس التركي رجب طيب إردوغان يوم الخميس بعقوبات تلوح في الأفق.

وقال سنان أولجن الدبلوماسي التركي السابق والمحلل في مركز كارنيجي أوروبا "تغريدة ترامب عن برونسون تظهر أن ثمة نقاط ضعف في هذه الاستراتيجية".

ولم يكشف ترامب عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه العقوبات، لكن مشروع قانون في مجلس الشيوخ الأمريكي لتقييد القروض إلى تركيا من المؤسسات المالية الدولية وافقت عليه لجنة يوم الخميس، وهي خطوة مبكرة مهمة لإقرار التشريع.

وفي الآونة الأخيرة، بات القس برانسون محور التركيز المعلن للغضب الأمريكي من تركيا، التي كانت ذات يوم واحدة من أقرب حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن الثقة بين البلدين الحليفين في حلف شمال الأطلسي ظلت تتآكل منذ سنوات.

كانت اللحظة الأسوأ لتركيا عندما قررت واشنطن في عام ٢٠١٧ تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، التي تعتبرها أنقرة جماعة إرهابية، لقيادة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا.

* أمن حلف الأطلسي

ثم قالت تركيا إنها بصدد إبرام اتفاق لشراء نظام دفاع جوي روسي في خطوة قالت واشنطن إنها ستضر أمن حلف شمال الأطلسي وتجازف بخطط تركية لشراء مقاطلات أمريكية من طراز إف-٣٥.

تفاقت الأزمة عندما احتجرت السلطات التركية موظفين بالقنصلية الأمريكية بزعم صلاتهم بمحاولة انقلاب في يوليو تموز عام ٢٠١٦. وقالت تركيا إن العقل المدبر لمحاولة الانقلاب رجل دين إسلامي يقيم في ولاية بنسلفانيا منذ نحو ٢٠ عاما.

وخلال الأزمات المتتالية، وصف كل طرف نفسه بأنه الطرف المظلوم الذي تعرض للخيانة من قبل شريك طويل الأمد يتجاهل وجهة نظره عن عمد.

وقال هوارد ايسنستات الأستاذ في تاريخ الشرق الأوسط بجامعة سان لورانس "كانت هذه سلسلة من حالات سوء التفاهم أضرت بالثقة حتى نقطة الانهيار". وأضاف "هذا يشبه الطلاق البغيض حقا حيث فقد الجانبان الثقة ببساطة في بعضهما البعض. إنهما يشعران بالإساءة، ولأنهما يشعران بالإساءة يشعران بالحق في التجني على حقوق الآخرين".

وتصر تركيا على أن محاكمة برانسون في تهم تتعلق بالإرهاب مسألة تقررهما المحاكم وينفي القس الاتهامات. وقد وصفته واشنطن بأنه رهينة وطالبت بالإفراج الفوري عنه وعن اثنين من موظفي القنصلية الأمريكية المحتجزين بالإضافة إلى موظف قنصلي ثالث رهن الإقامة الجبرية.

كان احتجاز برانسون أحد الأسباب التي دفعت مجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع قبل الماضي للمطالبة بفرض حظر على مبيعات مقاتلات من طراز إف-٣٥ إلى تركيا ما لم يثبت ترامب أن تركيا لا تهدد حلف شمال الأطلسي أو تشتري معدات دفاعية من روسيا أو تحتجز مواطنين أمريكيين.

* من التصافح إلى الخلاف

هونت تركيا من شأن أي تهديد من الكونجرس، قائلة إن ترامب سيقدر في نهاية المطاف الأمور. وقال إردوغان للبرلمان التركي في الأسبوع الماضي "هذا شيء يعود تماما إلى تقدير الرئيس الأمريكي"، مشيرا إلى مبيعات مقاتلات إف-٣٥. وقال إردوغان "ليس لدينا أدنى قلق في هذه النقطة".

وتحدث مسؤول تركي عن تفاهم أفضل آخذ في الحدوث. وربط التحسن الملحوظ بما قال إنها سيطرة ترامب المتزايدة على السياسة الأمريكية على النقيض من "عقلية بعض أعضاء الكونجرس".

لكن مسؤولين أمريكيين ومحللين يقولون إن التركيز على ترامب، الذي تصافح مع بوتين بقبضة اليد في قمة حلف شمال الأطلسي في أوائل يوليو تموز، كان سوء تقدير كبيرا من تركيا.

وقال آرون ستاين الزميل المقيم في المجلس الأطلسي بواشنطن "المشكلة في تفكير الحكومة التركية هي أنهم ما زالوا يعتقدون أن هذا الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية. الكونجرس هو الذي يحدد الأجندة الآن... يجب أن يمثل ذلك تحذيرا".

* خلافات جديدة

تملك تركيا نفوذا في الشرق الأوسط وما وراءه وذلك بثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي وقواتها في سوريا والعراق وقاعدة جوية لحلف شمال الأطلسي في جنوب البلاد.

وكان ينظر إلى تركيا لسنوات على أنها نموذج يمزج بين الإسلام والديمقراطية لا سيما في السنوات الأولى لحكم إردوغان المستمر منذ ١٥ عاما.

لكن واشنطن انتقدت حملة القمع التي أعقبت المحاولة الفاشلة لبعض ضباط في الجيش للإطاحة بإردوغان ويقول منتقدون غربيون إنه يدفع تركيا نحو حكم الفرد.

وإردوغان الذي أعيد انتخابه الشهر الماضي بسلطات جديدة يرفض الانتقادات ويقول إن تركيا يجب أن تكون قوية للتعامل مع تهديدات الصراع الإقليمي وأنصار رجل الدين فتح الله كولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب. وينفي كولن ذلك.

وقدمت تركيا طلبات متكررة دون جدوى من أجل تسليم كولن. وتقول واشنطن إن المحاكم تطلب أدلة كافية قبل أن تتمكن من تسليم رجل الدين.

وفي تركيا، يتزايد العداء للولايات المتحدة وفي حين تتباعد المشاعر الشعبية، تتباعد كذلك السياسات التي تتبعها أنقرة وواشنطن في المنطقة لا سيما بشأن سوريا وإيران.

ومع تمركز القوات الأمريكية إلى جانب مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، حذر إردوغان في وقت سابق من هذا العام من أن الجنود الأمريكيين قد يقعوا في مرمى نيران أي عمل عسكري تركي ضد المقاتلين الكرد قرب مدينة منبج.

وتلوح في الأفق خلافات جديدة بشأن إيران. وأعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران ودعا إلى فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية.

وتقول تركيا، التي تشتري قدرا كبيرا من نفطها من إيران المجاورة، إن واشنطن لا تستطيع أن تملّي شروطها فيما يتعلق بالتجارة مع الدول الأخرى.

وقال المسؤول التركي "ثمة شيء واحد كان دائما نقطة الخلاف في هذه العلاقة... عندما يتخذ الأمريكيون قرارا بشأن شيء، يريدون من الجميع الانصياع لهم. يعتقدون أن قرارهم ملزم دوليا وهو ليس كذلك".

أمريكا تهدد بفرض عقوبات على تركيا ما لم تفرج عن قس أمريكي

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/٢٨

هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض "عقوبات كبيرة" على تركيا ما لم تفرج عن قس أمريكي أدى احتجازه إلى زيادة التوتر في العلاقات بين البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي.

وكتفت إدارة ترامب حملة الضغط على أنقرة بعد يوم من سماح محكمة تركية بنقل القس أندرو برانسون إلى الإقامة الجبرية بعد أن قضى ٢١ شهرا رهن الاحتجاز. وتجري محاكمة برانسون في تهم تتعلق بالإرهاب.

وقال ترامب في تغريدة على تويتر "ستفرض الولايات المتحدة عقوبات كبيرة على تركيا بسبب احتجازها لفترة طويلة للقس أندرو برانسون وهو مسيحي عظيم ورب أسرة وإنسان رائع".

وأضاف ترامب "هو يعاني كثيرا. يجب إطلاق سراح رجل الدين البريء هذا على الفور!"

وفي وقت سابق لوح نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس وهو مسيحي متدين بتهديد مماثل وجهه مباشرة إلى الرئيس التركي.

وقال بنس في فعالية عن حرية الأديان استضافتها وزارة الخارجية الأمريكية "إلى الرئيس (طيب) إردوغان والحكومة التركية، لدي رسالة نيابة عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية: أطلقوا سراح القس أندرو برانسون أو استعدوا لمواجهة العواقب".

وأدى التهديد بالعقوبات إلى تراجع في الأسواق المالية التركية.

وتراجعت الليرة لفترة وجيزة إلى ٤,٨٩ مقابل الدولار عقب تصريحات بنس لكنها تعافت فيما بعد إلى ٤,٨٤٢٠ ليرة للدولار الساعة ١٥٠١ بتوقيت جرينتش.

من جهته قال وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو يوم الخميس إن تركيا لن تقبل أبدا التهديدات من أي طرف بعد أن حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من فرض "عقوبات كبيرة" على أنقرة إذا لم تفرج عن قس أمريكي يحاكم في تركيا بتهم مرتبطة بالإرهاب. وكتب تشاوش أوغلو على تويتر "لا يملني أحد أوامره على تركيا. لن نقبل أبدا التهديدات من أي طرف. حكم القانون يسري على الجميع بلا استثناءات".

هل العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في مفترق طرق؟

*بشار ياكش

موقع أحوال تركية: ٢٨/٧/٢٠١٨

أقر مجلسا الكونغرس الأمريكي منذ شهرين تعديلين متوازيين على قانون تفويض الدفاع الوطني يحظران تسليم الطائرات المقاتلة المتطورة من طراز إف-٣٥ لتركيا.

وكان وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس قد أرسل خطابات إلى الكونغرس محاولاً ثني أعضاء الكونغرس عن إقرار التعديلين. وشرح ماتيس قائلاً إن تركيا استثمرت ١,٢٥ مليار دولار أمريكي في تطوير الطائرة وإن بعض المكونات يتم تصنيعها في تركيا. وإذا لم تقدم تركيا هذه المكونات، فإن العثور على مصنعين آخرين واستئناف الإنتاج سيستغرق قرابة العامين. وسيؤدي هذا إلى تأخير تسليم ما بين ٥٠ إلى ٧٠ طائرة.

وتخطط تركيا لشراء ١٠٠ طائرة من الطائرات المقاتلة إف-٣٥، وتؤكد بالفعل شراء تركيا ٣٠ طائرة. وتم تسليم أول طائرة من هذه الطائرات المقاتلة إلى القوات الجوية التركية الشهر الماضي، وبدأ الطيارون التدريب عليها في ولاية أريزونا. ولم تغير التبريرات من موقف الكونغرس والتعديلين الذين تم دمجها الآن في تعديل واحد.

وبرر أعضاء الكونغرس مبادرتهم بالقول إنه إذا ما تم بيع الطائرات المقاتلة من طراز إف-٣٥ لتركيا، فإن روسيا يمكنها الحصول على أسرار الطائرة. وحذر الخبراء لأشهر أنه بشراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي الصاروخية (إس ٤٠٠) ونشرها، فإن الخبراء الروس سيكون بإمكانهم التجسس على الطائرات المقاتلة إف-٣٥ بصورة فعالة.

وبعد الموافقة على النص المدمج في مجلسي الشيوخ والنواب، سيتم تقديمه للحصول على موافقة الرئيس. ويشترط التعديل بأن تقدم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تقريراً للكونغرس في غضون ٩٠ يوماً من تمرير مشروع القانون لتقييم العلاقات الاستراتيجية الأمريكية مع تركيا، بما في ذلك تأثير شراء منظومة الدفاع الجوي الصاروخية (إس ٤٠٠)، ويغطي جميع المبيعات العسكرية قيد التسليم لتركيا وتأثيراتها إذا ما أوقفت تركيا برنامج الطائرات المقاتلة إف-٣٥. وسيظل تسليم الطائرات المقاتلة إف-٣٥ لتركيا معلقاً حتى يتم إرسال التقرير إلى الكونغرس. ومنذ أن نقل وزير الدفاع بالفعل معارضته لهذه الخطوة، فبمكنا أن نفترض أن نعمة التقرير الذي سيتم تقديمه للبنتاغون سيكون في صالح الإفراج عن التسليم، ومن ثم فإن التدريب يبدو وكأنه مناورة تسويقية أكثر من كونه محاولة حقيقية لوقف التسليم. وفي الحقيقة، وحتى بعد الإفصاح عن أنباء موافقة الكونغرس، بدت شركة لوكهيد مارتن المصنعة للمقاتلة واثقة في أن تسليم الطائرات المقاتلة من طراز إف-٣٥ لتركيا لن يتم منعه.

ومن جانبه، رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الثلاثاء تقارير تحدثت عن المبادرة، وقال إنه أشار هذه القضية خلال المحادثات التي أجراها مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في قمة حلف شمال الأطلسي (النااتو)، وإن ترامب قال له إنه يعارض إيقاف التسليم. وبغض النظر عما إذا كان ترامب سيوافق على إيقاف التسليم أم لا، فإن هذه المشاعر العدائية ضد تركيا ستظل كامنة داخل الكونغرس وقد تظهر في أي لحظة. فعلى سبيل المثال، قد يُصر الكونغرس على قصر استخدام تركيا للمقاتلات إف-٣٥ بدون تقديم التحديثات الضرورية لنظام الاتصالات المعقد للمقاتلة. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة التصعيد في انعدام الثقة المتبادلة بين الحليفين.

وأولى علامات انعدام الثقة هذه هي نقل القس الأمريكي أندرو برانسون قيد الإقامة الجبرية، وربما تظل تركيا تحافظ على هذه الورقة الرابحة في يدها لحين الحاجة إليها. وربما يؤثر انعدام الثقة أيضاً على التعاون التركي الأمريكي في سوريا الذي يهدف إلى طرد مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية من منبج في شمال سوريا.

واستخدمت أنقرة لغة تصالحية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ثنائي يتعلق بهذا الموضوع، لكن ما يزال عدد مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية الذي سيغادر منبج يمثل لغزاً. وتقول التقارير إن الكثير مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية سيعود من خلال طرق أخرى.

ومع زيادة تعقد التوترات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة، فإن الجانبين يبحثان عن فرص لإيقاع الضرر بمصالح الجانب الآخر. وللجانبين مصالح أكبر في محاولة العثور على طرق مبتكرة لنزع فتيل التوترات. وبطريقة أخرى، فإن العلاقات التركية الأمريكية ستظل تدخل في صراعات غير ضرورية، وستكون هناك آثار سلبية واسعة لهذه الصراعات غير الضرورية على العلاقات بين تركيا والجماعة الأوروبية الأطلسية. وإذا اختارت تركيا الابتعاد عن هذه الجماعة، فلن يفوز أي طرف من الطرفين.

أردوغان يحذر واشنطن من فرض عقوبات

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/٢٩

حذر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الولايات المتحدة من ان فرض عقوبات لن يجبر انقرة على "التراجع" بعد أن هدد الرئيس دونالد ترامب بمعاقبة تركيا في حال لم تطلق سراح قس امريكي، وذلك في تصريحات نشرت الاحد.

وقال اردوغان في اول تصريحات له منذ توتر العلاقات في اعقاب تهديد ترامب الخميس، باتخاذ تدابير ما لم يطلق سراح القس اندو برانسون "لا يمكنكم ان تجعلوا تركيا تتراجع من خلال فرض عقوبات".
ونقلت عنه صحيفة حرييت قوله "على الولايات المتحدة ان لا تنسى انها يمكن ان تخسر شريكا قويا ومخلصا مثل تركيا ما لم تغير موقفها".

وتوترت العلاقات بين الدولتين العضوين في حلف شمال الاطلسي في اعقاب سجن القس برانسون، الذي كان يشرف على كنيسة بروتستانتية في مدينة ازير المطل على بحر ايجه.

وسجن لسنتين تقريبا بتهمة الارهاب، لكنه وضع قيد الإقامة الجبرية الاربعاء.
ورد ترامب الخميس على قرار المحكمة مطالبا باطلاق سراحه فورا ومحذرا من ان الولايات المتحدة ستفرض "عقوبات شديدة على تركيا لاعتقالها الطويل" لبرانسون.

وكانت العلاقات قد توترت بين الدولتين على خلفية عدد من القضايا منها دعم واشنطن لفصيل كردي سوري تعتبره تركيا مجموعة اهابية، وعدم قيامها بتسليم الداعية فتح الله غولن المقيم في بنسلفانيا.
تتهم انقرة غولن بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشل للاطاحة باردوغان، وهو ما ينفيه بشدة.
واوردت صحيفة واشنطن بوست الجمعة تقريرا حول صفقة بين انقرة وواشنطن للافراج عن تركية مسجونة في اسرائيل، مقابل اطلاق سراح برانسون.

وسجنت التركية ابرو اوزكان (٢٧ عاما) لاكثر من شهر في اسرائيل بتهمة نقل مئات الدولارات لصالح منظمة "ارهابية"، لكنها عادت الى تركيا في ١٦ تموز/يوليو.
وقالت الصحيفة الاتفاق "أبرم شخصيا" من جانب ترامب، لكنه انهار عندما تقرر وضع برانسون قيد الإقامة الجبرية.

ورد اردوغان على تقرير الصحيفة مؤكدا ان تركيا "لم تجعل القس برانسون أبدا ورقة مقايضة".
غير انه قال ان انقرة طلبت مساعدة واشنطن في ضمان عودة اوزكان.
وأكد اردوغان في تصريحات للصحافيين خلال زيارة لجنوب افريقيا "لم نقل: +مقابل هذا سنعطيك برانسون+.
لم تتم مناقشة اي شئ كهذا".

ويواجه برانسون حكما بالسجن يصل الى ٣٥ عاما في حال ادانته بالقيام بانشطة لصالح مجموعتين تعتبرهما انقرة منظمين اهابيين - شبكة غولن وحزب العمال الكردستاني.

ويرفض برانسون التهم فيما يشدد المسؤولون الامريكيون على براءة القس.
وقال اردوغان في ايلول/سبتمبر ان تركيا يمكن ان تطلق سراح برانسون في حال قامت الولايات المتحدة بتسليم غولن - وهو مقترح رفضته واشنطن.

الرئاسة التركية: إنقاذ العلاقات مع واشنطن ممكن.. لكن بشروط

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٧/٢٩

رأت أنقرة أن هناك إمكانية لإنقاذ العلاقات مع واشنطن وتجاوز الأزمة الأخيرة، التي نجمت عن تهديدات امريكية بفرض عقوبات على خلفية قضية القس أندرو برونسون، المحتجز في تركيا منذ نحو عامين. وقال إبراهيم كالين، المتحدث باسم الرئاسة التركية، إن بإمكان تركيا والولايات المتحدة إنقاذ العلاقات بينهما، بعدما هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض عقوبات على أنقرة، إثر تفاقم التوتر بين البلدين الحليفيين في «الناو».

وأضاف كالين في مقال بصحيفة «صباح» القريبة من الحكومة أمس، إنه «يمكن إنقاذ العلاقات وتحسينها إذا نظرت الإدارة الأمريكية بعين الجدية لمخاوف تركيا الأمنية»، معتبراً أنه «قد يكون لدى الرئيس الأمريكي نيات حسنة تجاه العلاقات مع الرئيس رجب طيب أردوغان وتركيا، وسيكون هناك رد على ذلك عندما تستند العلاقة إلى الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة».

وتوترت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة على خلفية كثير من القضايا، من بينها الدعم الأمريكي للمليشيات الكردية في سوريا، وعدم الاستجابة لمطالب تركيا بتسليم الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة منذ ١٩٩٩، الذي تتهمه أنقرة وحركة الخدمة التابعة له بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى قضية نائب مدير بنك «خلق» الحكومي المحبوس بتهمة انتهاك العقوبات الأمريكية على إيران، والتحايل على النظام المصرفي الأمريكي في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، ورفض امريكا احتجاج القس أندرو برونسون وموظفين محليين بالقنصلية الأمريكية في إسطنبول بدعوى التعاون مع حركة غولن، ودعم الإرهاب والتجسس.

والخميس الماضي، هدد ترمب صراحة بفرض «عقوبات شديدة» على تركيا إذا لم تطلق سراح القس أندرو برونسون، الذي وضعته محكمة تركية في إزمير (غرب) يوم الأربعاء الماضي قيد الإقامة الجبرية في منزله، عوضاً عن الحبس الذي استمر ٢١ شهراً منذ القبض عليه في ٩ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، مع استمرار محاكمته لاتهامه بدعم الإرهاب والتجسس. وقد سعدت الإدارة الأمريكية حملتها لإطلاق سراح برونسون بعد قرار المحكمة، الذي يرى كثيرون أنه قد يسهم في تخفيف التوتر بين البلدين الحليفيين.

في السياق ذاته، كشفت مصادر بالخارجية التركية عن فحوى اتصال أجراه وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو مع نظيره الأمريكي مايك بومبيو عقب تغريدة ترمب، التي هدد فيها بفرض العقوبات، والتي سبقها تصريح لنائبه مايك بنس حمل التهديد نفسه.

وقالت المصادر إن جاويش أوغلو أبلغ بومبيو بأن تركيا لن ترضخ لتهديدات أحد، مشدداً على أن قواعد القانون تنطبق على الجميع.

ومن جانبه، اعتبر كمال كليتشدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، أن رسائل التهديد التي وجهها ترمب وفريقه ضد تركيا تتعارض مع قانون التحالف، مبرزاً أن مواطني تركيا لن يقبلوا أبداً بتلك الرسائل.

ويواجه القس أندرو برونسون لائحة اتهامات طويلة، تتعلق بقضايا تجسس وإرهاب، وارتكاب جرائم لمصلحة حركة غولن وحزب العمال الكردستاني، اللذين تصنفهما تركيا منظمين إرهابيين. وقد اعتقل برونسون، الذي قدم إلى تركيا عام ١٩٩٣، وأنشأ في مدينة إزمير «كنيسة ديريليش» الإنجيلية للبروتستانت، وتم توقيفه بتهمة ارتكاب جرائم باسم حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني، وفي أغسطس (آب) ٢٠١٧، أضيفت ضده اتهامات بالحصول على معلومات سرية خاصة بالدولة لأهداف التجسس السياسي، أو العسكري، ومحاولة القضاء على النظام الدستوري.

وفي مارس (آذار) الماضي، قبلت المحكمة الجنائية العليا الثانية في إزمير، لائحة الاتهام التي أعدتها نيابة إزمير العامة ضد برونسون. وطالبت النيابة بمعاقبته بالسجن ٣٥ عاماً على خلفية اتهامه بارتكاب جرائم باسم حركة غولن و«العمال الكردستاني» والتجسس، ومثل أمام المحكمة للمرة الأولى في ١٦ أبريل (نيسان) الماضي، وفي الجلسة الأولى، قال إنه جاء إلى تركيا لإعداد تلاميذ للمسيح.

وأنكر برونسون جميع الاتهامات الموجهة إليه، وقال إنه ليست لديه أي علاقة بحركة غولن أو «العمال الكردستاني»، ونفى معرفته ببيكر باز الذي يتولى منصباً كبيراً في حركة غولن والهارب خارج تركيا حالياً.

ورود في لائحة الاتهام ضد برونسون أنه كان يعرف الأسماء المستعارة لقياديين من حركة غولن والتقاها، وألقى خطابات تحرض على الانفصالية، وتتضمن ثناءً على حزب العمال الكردستاني وحركة غولن في كنيسة ديريلش بإزمير. كما وجهت له اللائحة تهمة «إجراء دراسات ممنهجة في المناطق التي يقطن فيها الكرد خصوصاً»، وتأسيس «كنيسة المسيح الكردية» التي استقبلت مواطنين من أصول كردية فقط في إزمير.

كما تضمنت اللائحة العثور على صور ضمن مواد رقمية تخص برونسون، تظهر حضوره اجتماعات لحركة غولن، وأخرى فيها رايات ترمز إلى «العمال الكردستاني»، كما توجه مراراً إلى مدينة عين العرب (كوباني) شمال سوريا، التي تنشط فيها «وحدات حماية الشعب» الكردية، وقضاء سوروج في شانلي أورفا المحاذي لتلك المدينة السورية، وذلك في إطار الاستراتيجية العامة لحزب العمال الكردستاني.

تركيا تريد عقد قمة مع فرنسا وألمانيا وروسيا

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٧/٢٩

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ان تركيا تريد تنظيم قمة في اسطنبول في السابع من ايلول (سبتمبر) المقبل مع فرنسا وألمانيا روسيا من أجل بحث المسائل الاقليمية بما فيها النزاع في سورية، بحسب صحيفة «حرييت» اليوم (الاحد).

وأضاف اردوغان: «سنحدث بما بوسعنا القيام به معا في المنطقة»، من دون اعطاء تفاصيل حول القمة أو المواضيع التي ستتناولها.

وتابع اردوغان الذي تحدث الى صحافيين اترك خلال رحلته الى جنوب افريقيا بين ٢٥ و ٢٧ تموز (يوليو) الجاري، ان بلاده تواصل الحوار مع روسيا «خارج هذا الإطار الرباعي».

وكان أردوغان أجرى محادثات الخميس في جوهانسبورغ مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على هامش قمة دول بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا) التي دُعي اليها الرئيس التركي مع قادة آخرين لدول غير أعضاء. وقال اردوغان: «سنعقد قمة على حدة في اسطنبول في السابع من ايلول (سبتمبر) مع روسيا وألمانيا وفرنسا وتركيا»، بحسب ما نقلت عنه الصحف التركية.

ولم يصدر أي تأكيد على الفور من موسكو أو باريس أو برلين.

ومن المتوقع ان يتصدر النزاع في سورية المستمر منذ سبع سنوات جدول أعمال هذه القمة بينما ترعى روسيا وتركيا وايران محادثات استانا التي أدت إلى خفض حدة المعارك، لكنها لم تتح تحقيق تقدم ملموس على المسار السياسي. ومنذ بدأت المفاوضات في شأن سورية في استانا مطلع ٢٠١٧، تركزت في معظمها على محاولات تخفيف حدة المعارك بين قوات النظام السوري المدعومة من روسيا وايران، وفصائل المعارضة.

وكان اردوغان استقبل بوتين في انقرة في نيسان (ابريل) الماضي وايضا نظيره الايراني حسن روحاني.

وتابع اردوغان ان الرؤساء الثلاثة سيلتقون قريباً في طهران من دون تحديد موعد بحسب صحيفة «حرييت».

والمفترض ان تعقد مفاوضات تقنية حول تسوية النزاع في سورية الاثنين والثلاثاء في منتجج سوتشي الروسي.

خلافات متزايدة تُطيح بالعلاقات التركية الأمريكية

موقع احوال تركية: ٢٠١٨/٧/٢٩

تبددت منذ أيام أيّ آمال تركية في أن تخفّ حدة الأزمة مع الولايات المتحدة بفعل العلاقة الشخصية بين زعيمة البلدين، وذلك عندما حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تركيا مباشرة بفرض عقوبات بسبب احتجازها لقس امريكي.

ومع تزايد العداء لأنقرة في الكونغرس بسبب خلافات تشمل مصير القس المسيحي أندرو برانسون وعقوبات إيران وخطط تركيا لشراء نظام دفاع صاروخي روسي، كان ينظر المسؤولون الأتراك لترامب على أنه يمثل حماية محتملة في مواجهة أسوأ تداعيات لانهايار العلاقات.

لكن في علاقة تعاني من تبادل الاتهامات وسوء التفاهم المتبادل وسياسات الشرق الأوسط التي لا يمكن التوفيق بينها فيما يبدو، قد يتبين أن تعليق الآمال على ترامب قد يكون خطأ في التقدير.

حينما علق الأتراك الآمال في أن يقود ترامب العلاقة إلى أجواء هادئة، وجه الرئيس نفسه ونائبه مايك بنس تحذيرا مباشرا للرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الخميس بعقوبات تلوح في الأفق.

وقال سنان أولجن الدبلوماسي التركي السابق والمحلل في مركز كارنيجي أوروبا "تغريدة ترامب عن برونسون تظهر أن ثمة نقاط ضعف في هذه الاستراتيجية".

ولم يكشف ترامب عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه العقوبات، لكن مشروع قانون في مجلس الشيوخ الأمريكي لتقييد القروض إلى تركيا من المؤسسات المالية الدولية وافقت عليه لجنة يوم الخميس، وهي خطوة مبكرة مهمة لإقرار التشريع.

وفي الآونة الأخيرة، بات القس برانسون محور التركيز المعلن للغضب الأمريكي من تركيا، التي كانت ذات يوم واحدة من أقرب حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن الثقة بين البلدين الحليفيين في حلف شمال الأطلسي ظلت تتآكل منذ سنوات.

كانت اللحظة الأسوأ لتركيا عندما قررت واشنطن في عام ٢٠١٧ تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، التي تعتبرها أنقرة جماعة إرهابية، لقيادة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا.

ثم قالت تركيا إنها بصدد إبرام اتفاق لشراء نظام دفاع جوي روسي في خطوة قالت واشنطن إنها ستضر أمن حلف شمال الأطلسي وتجاوزت بخطط تركية لشراء مقاتلات امريكية من طراز إف-٣٥.

تفاقت الأزمة عندما احتجزت السلطات التركية موظفين بالقنصلية الأمريكية بزعم صلاتهم بمحاولة انقلاب في يوليو عام ٢٠١٦. وقالت تركيا إن العقل المدبر لمحاولة الانقلاب رجل دين إسلامي يقيم في ولاية بنسلفانيا منذ نحو ٢٠ عاما.

وخلال الأزمات المتتالية، وصف كل طرف نفسه بأنه الطرف المظلوم الذي تعرّض للخيانة من قبل شريك طويل الأمد يتجاهل وجهة نظره عن عمد.

وقال هوارد ايسنستات الأستاذ في تاريخ الشرق الأوسط بجامعة سان لورانس "كانت هذه سلسلة من حالات سوء التفاهم أضرت بالثقة حتى نقطة الانهيار".

وأضاف "هذا يشبه الطلاق البغيض حقا حيث فقد الجانبان الثقة ببساطة في بعضهما البعض. إنهما يشعران بالإساءة، ولأنهما يشعران بالإساءة يشعران بالحق في التجني على حقوق الآخرين".

وتصرّ تركيا على أن محاكمة برانسون في تهم تتعلق بالإرهاب مسألة تقررها المحاكم وينفي القس الاتهامات. وقد وصفته واشنطن بأنه رهينة وطالبت بالإفراج الفوري عنه وعن اثنين من موظفي القنصلية الأمريكية المحتجزين، بالإضافة إلى موظف قنصلي ثالث رهن الإقامة الجبرية.

كان احتجاج برانسون أحد الأسباب التي دفعت مجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع قبل الماضي للمطالبة بفرض حظر على مبيعات مقاتلات من طراز إف-٣٥ إلى تركيا، وذلك ما لم يثبت ترامب أن تركيا لا تهدد حلف شمال الأطلسي أو تشتري معدات دفاعية من روسيا أو تحتجز مواطنين امريكيين.

هوّنت تركيا من شأن أيّ تهديد من الكونغرس، قائلة إن ترامب سيقرّر في نهاية المطاف الأمور. وقال أردوغان للبرلمان التركي في الأسبوع الماضي "هذا شيء يعود تماما إلى تقدير الرئيس الأمريكي"، مشيرا إلى مبيعات مقاتلات إف-٣٥.

وقال أردوغان "ليس لدينا أدنى قلق في هذه النقطة".

وتحدث مسؤول تركي عن تفاهم أفضل آخذ في الحدوث. وربط التحسن الملحوظ بما قال إنها سيطرة ترامب المتزايدة على السياسة الأمريكية على النقيض من "عقلية بعض أعضاء الكونغرس".

لكنّ مسؤولين امريكيين ومحللين يقولون إن التركيز على ترامب، الذي تصافح مع بوتين بقبضة اليد في قمة حلف شمال الأطلسي في أوائل يوليو، كان سوء تقدير كبيرا من تركيا.

وقال آرون ستاين الزميل المقيم في المجلس الأطلسي بواشنطن "المشكلة في تفكير الحكومة التركية هي أنهم ما زالوا يعتقدون أن هذا الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية. الكونغرس هو الذي يُحدّد الأجندة الآن... يجب أن يمثل ذلك تحذيرا".

تملك تركيا نفوذا في الشرق الأوسط وما وراءه وذلك بثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي وقواتها في سوريا والعراق وقاعدة جوية لحلف شمال الأطلسي في جنوب البلاد.

وكان ينظر إلى تركيا لسنوات على أنها نموذج يمزج بين الإسلام والديمقراطية لا سيما في السنوات الأولى لحكم أردوغان المستمر منذ ١٥ عاما.

لكنّ واشنطن انتقدت حملة القمع التي أعقبت المحاولة الفاشلة لبعض ضباط في الجيش للإطاحة بأردوغان ويقول منتقدون غربيون إنه يدفع تركيا نحو حكم الفرد.

وأردوغان الذي أعيد انتخابه الشهر الماضي بسلطات جديدة يرفض الانتقادات ويقول إن تركيا يجب أن تكون قوية للتعامل مع تهديدات الصراع الإقليمي وأنصار رجل الدين فتح الله غولن الذي اتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب. وينفي غولن ذلك.

وقدمت تركيا طلبات متكررة دون جدوى من أجل تسليم غولن. وتقول واشنطن إن المحاكم تطلب أدلة كافية قبل أن تتمكن من تسليم رجل الدين.

وفي تركيا، يتزايد العداء للولايات المتحدة وفي حين تتباعد المشاعر الشعبية، تتباعد كذلك السياسات التي تتبعها أنقرة وواشنطن في المنطقة لا سيما بشأن سوريا وإيران.

ومع تمركز القوات الأمريكية إلى جانب مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، حذر أردوغان في وقت سابق من هذا العام من أن الجنود الأمريكيين قد يقعوا في مرمى نيران أي عمل عسكري تركي ضد المقاتلين الكرد قرب مدينة منبج.

وتلوح في الأفق خلافات جديدة بشأن إيران. وأعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران ودعا إلى فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية.

وتقول تركيا، التي تشتري قدرا كبيرا من نفطها من إيران المجاورة، إن واشنطن لا تستطيع أن تملي شروطها فيما يتعلق بالتجارة مع الدول الأخرى.

وقال المسؤول التركي "ثمة شيء واحد كان دائما نقطة الخلاف في هذه العلاقة... عندما يتخذ الأمريكيون قرارا بشأن شيء، يريدون من الجميع الانصياع لهم. يعتقدون أن قرارهم ملزم دوليا وهو ليس كذلك".

إيران والقس برانسون يغذيان الخلافات المتصاعدة بين أنقرة وواشنطن

الثقة المتبادلة في منعرج الانهيار

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٩/٧/٢٠١٨

أنقرة - حميرة باموق ودومينيك ايفانز: أيّ آمال تركية في أن تخفّ حدة الأزمة مع الولايات المتحدة بفعل العلاقة الشخصية بين زعميي البلدين تبدّدت الأسبوع الماضي عندما حدّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تركيا مباشرة بفرض عقوبات بسبب أزمة احتجازها لقس امريكي، وبالإضافة إلى خلافات بشأن عدد من القضايا من بينها سياسة واشنطن في سوريا ومطالبة أنقرة بترحيل رجل الدين فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي تتهمه تركيا بالمسؤولية عن محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦ ومخاوف واشنطن بشأن احتجاز امريكيين وموظفين بالسفارة الامريكية في تركيا.

مع تزايد العداء لأنقرة في الكونغرس بسبب خلافات تشمل مصير القس المسيحي آندرو برانسون وعقوبات إيران وخطط تركيا لشراء لنظام دفاع صاروخي روسي، كان المسؤولون الأتراك ينظرون للرئيس الأمريكي دونالد ترامب على أنه يمثل حماية محتملة في مواجهة أسوأ تداعيات لانهييار العلاقات. لكن، في علاقة تعاني من تبادل الاتهامات وسوء التفاهم وسياسات الشرق الأوسط التي لا يمكن التوفيق بينها في ما يبدو، يتبيّن أن تعليق الأتراك الآمال على ترامب قد يكون خطأ في التقدير.

قضية القس برانسون

كثّف ترامب ونائبه مايك بنس وسط الأسبوع الماضي من سلسلة التهديدات الموجهة لتركيا عبر التحذير بفرض عقوبات كبرى على أنقرة إذا لم تطلق سراح القس الأمريكي آندرو برانسون. وكانت السلطات التركية قرّرت وضع برانسون تحت الإقامة الجبرية عقب سجنه لمدة ٢١ شهرا بتهمة دعم جماعة فتح الله غولن، المتهمة من قبل نظام أردوغان بالوقوف وراء محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو عام ٢٠١٦، الأمر الذي ينفيه غولن.

ويرى الكثير من المحللين أن الجدل الجديد يشي بأن العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة أخذت منحى الانهيار. وقال ترامب عبر حسابه على تويتر إن "الولايات المتحدة ستفرض عقوبات كبرى على تركيا بسبب احتجازها طويل المدى للقس آندرو برانسون، وهو مسيحي عظيم ورب أسرة وإنسان رائع". وطالب بوجوب إطلاق سراح القس الذي يقول إنه رجل بريء ويعاني بشدة لذلك من الضروري على أنقرة أن تفرج عنه فوراً.

ووجه نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس تحذيراً مباشراً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال فيه "إلى الرئيس رجب طيب أردوغان والحكومة التركية، لديّ رسالة نيابة عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أطلقوا سراح القس آندرو برانسون أو استعدوا لمواجهة العواقب".

لم يكشف ترامب عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه العقوبات، لكن هناك مشروع قانون في مجلس الشيوخ الأمريكي لتقييد القروض إلى تركيا من المؤسسات المالية الدولية وافقت عليه لجنة الخميس الماضي، وهي خطوة مبكرة مهمة لإقرار التشريع.

وفي الآونة الأخيرة، بات القس برانسون محور التركيز المعلن للغضب الأمريكي من تركيا، التي كانت ذات يوم واحدة من أقرب حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن الثقة بين البلدين الحليفيين في حلف شمال الأطلسي ظلت تتآكل منذ سنوات.

وكانت اللحظة الأسوأ لتركيا عندما قرّرت واشنطن في عام ٢٠١٧ تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، التي تعتبرها أنقرة "جماعة إرهابية"، لقيادة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا.

ثم قالت تركيا إنها بصدد إبرام اتفاق لشراء نظام دفاع جوي روسي في خطوة رأت واشنطن أنها ستضر بأمن حلف شمال الأطلسي وتجازف بخطط تركية لشراء مقاتلات أمريكية من طراز أف ٣٥. وتفاقت الأزمة عندما احتجرت السلطات التركية موظفين بالقنصلية الأمريكية بزعم صلاتهم بمحاولة انقلاب في يوليو عام ٢٠١٦. وقالت تركيا إن العقل المدبر لمحاولة الانقلاب هو رجل الدين الإسلامي فتح الله غولن الذي يقيم في ولاية بنسلفانيا منذ نحو ٢٠ عاما. وكانت تركيا قد قدمت طلبات متكررة دون جدوى من أجل تسليم غولن، لكن ردت واشنطن بأن المحاكم تطلب أدلة كافية قبل أن تتمكن من تسليمه.

وقال هوارد إيسنستات، الأستاذ في تاريخ الشرق الأوسط بجامعة سان لورانس، "كانت هذه سلسلة من حالات سوء التفاهم أضرت بالثقة حتى نقطة الانهيار". وأضاف "هذا يشبه الطلاق البغيض حقا حيث فقد الجانبان الثقة ببساطة في بعضهما البعض. إنهما يشعران بالإساءة، ولأنهما يشعران بالإساءة يشعران بالحق في التجني على حقوق الآخرين".

وتصرّ تركيا على أن محاكمة القس برانسون في تهم تتعلق بالإرهاب مسألة تقررها المحاكم. وينفي القس الاتهامات. ووصفته واشنطن بأنه رهينة وطالبت بالإفراج الفوري عنه وعن اثنين من موظفي القنصلية الأمريكية المحتجزين بالإضافة إلى موظف قنصلي ثالث رهن الإقامة الجبرية.

وكان احتجاج برانسون أحد الأسباب التي دفعت مجلس الشيوخ الأمريكي الأسبوع قبل الماضي إلى المطالبة بفرض حظر على مبيعات مقاتلات من طراز أف ٣٥ إلى تركيا ما لم يثبت ترامب أن تركيا لا تهدد حلف شمال الأطلسي أو تشتري معدات دفاعية من روسيا أو تحتجز مواطنين أمريكيين.

من التصافح إلى الخلاف

تراهن تركيا على مزيد لعب أدوار هامة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية منذ القمة التي عقدت بين الرئيسين أردوغان و ترامب في جو ودي للغاية منذ ديسمبر ٢٠١٧. إلا أن التحسّن في العلاقات الشخصية بين زعميي البلدين لم ترافقه من الناحية السياسية تنازلات أو تلبّيات لتطلعات بعضهما البعض.

وبتقليلها من شأن أي تهديد من الكونغرس مازالت أنقرة تراهن على قوة ترامب، بتأكيد أنها سيقدر في نهاية المطاف الأمور.

وقال أردوغان للبرلمان التركي الأسبوع الماضي "هذا شيء يعود تماما إلى تقدير الرئيس الأمريكي"، مشيرا إلى مبيعات مقاتلات أف ٣٥. وتحدث مسؤول تركي عن تفاهم أفضل آخذ في الحدوث. وربط التحسن الملحوظ بما قال إنها سيطرة ترامب المتزايدة على السياسة الأمريكية على النقيض من "عقلية بعض أعضاء الكونغرس".

لكن مسؤولين أمريكيين ومحللين يقولون إن التركيز على ترامب، الذي تصافح مع بوتين بقبضة اليد في قمة حلف شمال الأطلسي في أوائل يوليو، كان سوء تقدير كبير من تركيا. وقال آرون ستاين، المقيم في المجلس الأطلسي بواشنطن، "المشكلة في تفكير الحكومة التركية هي أنها مازالت تعتقد أن هذا الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية. الكونغرس هو الذي يحدد الأجندة الآن، يجب أن يمثل ذلك تحذيرا".

ويتزايد في تركيا العداء للولايات المتحدة على وقع تباعد السياسات التي تتبعها أنقرة وواشنطن في المنطقة لا سيما بشأن سوريا وإيران. ومع تمركز القوات الأمريكية إلى جانب مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، حذر أردوغان في وقت سابق من هذا العام من أن الجنود الأمريكيين ربما يقعون في مرمى نيران أي عمل عسكري تركي ضد المقاتلين الكرد قرب مدينة منبج.

وتلوح في الأفق خلافات جديدة بشأن إيران. وأعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران ودعا إلى فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية. وتقول تركيا، التي تشتري قدرا كبيرا من نبتها من إيران المجاورة، إن واشنطن لا تستطيع أن تملي شروطها في ما يتعلق بالتجارة مع الدول الأخرى.

تعدد الآمال التركية في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٧/٣٠

منذ ترؤسه البيت الأبيض ضرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالأعراف الدبلوماسية عرض الحائط، ليخلق لنفسه دبلوماسية جديدة قائمة على التهديد والوعيد، طالت القاصي والداني لتضع بلاده وجها لوجه مع أقرب حلفائها.

وظالت دبلوماسية التهديد التي يتبعها ترامب العديد من المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (ناتو) إلى جانب دول حليفة لبلاده كبريطانيا وألمانيا وكندا تسببت بزعة العلاقات مع هذه الدول، ليضيف على هذه القائمة مؤخرا، تركيا الحليفة لبلاده في حلف الناتو.

تزايد الخلافات

أطلق ترامب تهديدات بفرض عقوبات واسعة على تركيا في حال لم تطلق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون، المتهم بالتجسس لصالح منظمتي "بي كا كا" و"غولن" اللتين تصنفهما أنقرة كمنظمتين إرهابيتين.

هذه التهديدات قوبلت برد قاس من أنقرة. وحذر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأحد، الولايات المتحدة من أن فرض عقوبات لن يجبر أنقرة على "التراجع".

وقال أردوغان في أول تصريحات له منذ توتر العلاقات في أعقاب تهديد ترامب، الخميس الماضي، باتخاذ تدابير ما لم يطلق سراح القس أندرو برانسون "لا يمكنكم أن تجعلوا تركيا تتراجع من خلال فرض عقوبات". ونقلت عنه صحيفة حرييت قوله "على الولايات المتحدة ألا تنسى أنها يمكن أن تخسر شريكا قويا ومخلصا مثل تركيا ما لم تغير موقفها".

وتوترت العلاقات بين الدولتين العضوين في حلف شمال الأطلسي في أعقاب سجن القس برانسون، الذي كان يشرف على كنيسة بروتستانتية في مدينة إزمير المطلّة على بحر إيجه.

وسجن لسنتين تقريبا بتهمة الإرهاب، لكنه وضع قيد الإقامة الجبرية الأربعة الماضي. وكانت العلاقات قد توترت بين الدولتين على خلفية عدد من القضايا منها دعم واشنطن لفصيل كردي سوري تعتبره تركيا مجموعة إرهابية، وعدم قيامها بتسليم الداعية فتح الله غولن المقيم في بنسلفانيا.

وبعد هذه التصريحات وتوتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن بشكل مفاجئ، تبددت أي آمال تركية في أن تخف حدة الأزمة مع الولايات المتحدة بفعل العلاقة الشخصية بين زعمي البلدين.

ومع تزايد العداء لأنقرة في الكونغرس الأمريكي بسبب خلافات تشمل مصير القس المسيحي أندرو برانسون وعقوبات إيران وخطط تركيا لشراء نظام دفاع صاروخي روسي، كان ينظر المسؤولون الأتراك إلى ترامب على أنه يمثل حماية محتملة في مواجهة أسوأ تداعيات لانهايار العلاقات.

وحسب ما ذكره موقع أحوال التركي، في علاقة تعاني من تبادل الاتهامات وسوء التفاهم المتبادل في سياسات الشرق الأوسط، التي لا يمكن التوفيق بينها في ما يبدو، يتبين أن تعليق الآمال على ترامب قد يكون خطأ في التقدير.

وحيثما علق الأتراك الآمال في أن يقود ترامب العلاقة مع بلدهم إلى أجواء هادئة، وجه الرئيس نفسه ونائبه مايك بنس تحذيرا مباشرا للرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعقوبات تلوح في الأفق.

وقال سنان أولجن الدبلوماسي التركي السابق والمحلل في مركز كارنيجي أوروبا "تغريدة ترامب عن برونسون تظهر أن ثمة نقاط ضعف في هذه الاستراتيجية".

ولم يكشف ترامب عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه العقوبات، لكن مشروع قانون في مجلس الشيوخ الأمريكي لتقييد القروض إلى تركيا من المؤسسات المالية الدولية وافقت عليه لجنة الخميس الماضي، وهي خطوة مبكرة مهمة لإقرار التشريع.

وفي الأونة الأخيرة، بات القس برانسون محور التركيز المعلن للغضب الأمريكي من تركيا، التي كانت ذات يوم واحدة من أقرب حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لكن الثقة بين البلدين الحليفين في حلف شمال الأطلسي ظلت تتآكل منذ سنوات.

وكانت اللحظة الأسوأ لتركيا عندما قررت واشنطن في عام ٢٠١٧ تسليح وحدات حماية الشعب الكردية، التي تعتبرها أنقرة جماعة إرهابية، لقيادة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا.

وحاولت تركيا أن تهون من شأن أيّ تهديد من الكونغرس، قائلة إن ترامب سيقرّر في نهاية المطاف الأمور. وقال أردوغان للبرلمان التركي في الأسبوع الماضي "هذا شيء يعود تماما إلى تقدير الرئيس الأمريكي"، مشيرا إلى مبيعات مقاتلات إف-٣٥.

وقال أردوغان "ليس لدينا أدنى قلق في هذه النقطة". فيما تحدث مسؤول تركي عن تفاهم أفضل آخذ في الحدوث. وربط التحسن الملحوظ بما قال إنها سيطرة ترامب المتزايدة على السياسة الأمريكية على النقيض من "عقلية بعض أعضاء الكونغرس".

لكن مسؤولين أمريكيين ومحللين يقولون إن التركيز على ترامب، الذي تصافح مع بوتين بقبضة اليد في قمة حلف شمال الأطلسي في أوائل يوليو، كان سوء تقدير كبير من تركيا.

وقال آرون ستاين الزميل المقيم في المجلس الأطلسي بواشنطن "المشكلة في تفكير الحكومة التركية هي أنها مازالت تعتقد أن هذا الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية. الكونغرس هو الذي يُحدّد الأجندة الآن... يجب أن يمثل ذلك تحذيرا".

ملفات المنطقة

تملك تركيا نفوذا في الشرق الأوسط وما وراءه وذلك بثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي وقواتها في سوريا والعراق وقاعدة جوية لحلف شمال الأطلسي في جنوب البلاد. وكان ينظر إلى تركيا لسنوات على أنها نموذج يمزج بين الإسلام والديمقراطية لا سيما في السنوات الأولى لحكم أردوغان المستمر منذ ١٥ عاما.

لكنّ واشنطن انتقدت حملة القمع التي أعقبت المحاولة الفاشلة للبعض من الضباط في الجيش للإطاحة بأردوغان ويقول منتقدون غربيون إنه يدفع تركيا نحو حكم الفرد. وأردوغان الذي أعيد انتخابه الشهر الماضي بسلطات جديدة يرفض الانتقادات ويقول إن تركيا يجب أن تكون قوية للتعامل مع تهديدات الصراع الإقليمي وأنصار رجل الدين فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب. وينفي غولن ذلك.

وقدمت تركيا طلبات متكررة دون جدوى من أجل تسليم غولن. وتقول واشنطن إن المحاكم تطلب أدلة كافية قبل أن تتمكن من تسليم رجل الدين. وفي داخل تركيا، يتزايد العداء للولايات المتحدة وفي حين تتباعد المشاعر الشعبية، تتباعد كذلك السياسات التي تتبعها أنقرة وواشنطن في المنطقة لا سيما بشأن سوريا وإيران.

ومع تمركز القوات الأمريكية إلى جانب مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، حذر أردوغان في وقت سابق من هذا العام، من أن الجنود الأمريكيين قد يقعون في مرمى نيران أي عمل عسكري تركي ضد المقاتلين الكرد قرب مدينة منبج.

وتلوح في الأفق خلافات جديدة بشأن إيران. وأعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران ودعا إلى فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية.

وتقول تركيا، التي تشتري قدرا كبيرا من نفطها من إيران المجاورة، إن واشنطن لا تستطيع أن تملّي شروطها في ما يتعلق بالتجارة مع الدول الأخرى. وقال المسؤول التركي "ثمة شيء واحد كان دائما نقطة الخلاف في هذه العلاقة... عندما يتخذ الأمريكيون قرارا بشأن شيء، يريدون من الجميع الانصياع لهم. يعتقدون أن قرارهم ملزم دوليا وهو ليس كذلك".

تداعيات اقتصادية

من شأن توتر العلاقات بين تركيا وأنقرة أن يؤثر على مصير العلاقات الاقتصادية المتجذرة بين البلدين، والتي تبلغ ٢٠ مليار دولار. ومثلت الولايات المتحدة، العام الماضي، خامس أكبر سوق للمنتجات التركية، إذ صدرت إليها أنقرة ٥,٥ بالمئة من إجمالي صادراتها.

وبدأ عجز ميزان التجارة الخارجية لتركيا مع الولايات المتحدة يتضاءل خلال آخر ثلاث سنوات. وقال رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، رئيس مجلس العمل التركي الأمريكي، محمد علي يالتشين داغ، إن "العالم يمر بمرحلة الكل فيها بحاجة إلى الكل".

وأضاف يالتشين، في تصريح صحفي، أن "الدول المتحالفة والصديقة يجب أن تحل المشكلات بينها دون فرض عقوبات على بعضها". وشدد على "ضرورة بقاء قنوات الاتصال بين البلدين مفتوحة، والابتعاد عن التصريحات التي لا يمكن الرجوع عنها".

ويخلص متابعون إلى أن ترامب يتعامل مع تركيا ضمن دبلوماسية التواعد والتهديد التي ينتهجها منذ وصوله البيت الأبيض وهو ما يرجح مزيد تأزم العلاقات، ويستشهد هؤلاء بسيل تهديدات ترامب على دول "الناطو" بسبب عدم التزامها بتخصيص ٢ بالمئة من ناتجها القومي لدعم الحلف، مرددا عبارة "لن ندافع عن أوروبا" مرارا وتكرارا، الأمر الذي تسبب باهتزاز العلاقات بين أوروبا وواشنطن.

كما خصص ترامب انتقادات واسعة لألمانيا، قائلا "يدفعون (الألمان) المليارات والمليارات لروسيا ثمنا للغاز والنفط، ويريدون الحماية منها".

وبعد القمة التي جمعت ترامب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاصمة الفنلندية هلسنكي، في وقت سابق من الشهر الجاري، انتقد ترامب في تصريحات لقناة "فوكس نيوز" سياسة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل في استقبال اللاجئين، قائلا "كانت ميركل في وقت من الأوقات سوبر ستار، إلى أن سمحت بقدوم الملايين من اللاجئين إلى ألمانيا".

أما القشة التي قصمت ظهر البعير في زعزعة العلاقات بين واشنطن وبرلين فهي تصريحات ترامب بفرض رسوم جمركية إضافية على واردات الألمنيوم والفولاذ.

وواصل الرئيس الأمريكي عبر حسابه في "تويتر" توجيه تهديداته إلى دول الاتحاد الأوروبي، حتى وصل به الأمر لأن يصنف الاتحاد على أنه من الدول "العدوة" لبلاده. كما ضرب ترامب بالاتفاقيات الدولية عرض الحائط.

عامان من «الطوارئ» في تركيا

* د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٠١٨/٧/٢٠

انتهت تركيا في ١٩ من الشهر الجاري تطبيق حالة الطوارئ التي أعلنت في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٦. وكان إعلان الطوارئ فرض قبل سنتين بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي حدثت في ١٥ تموز/يوليو بعد اجتماع مشترك لمجلس الأمن القومي والحكومة أوصى خلالها بتفويض الحكومة إعلان حالة الطوارئ وفقاً لبعض المواد في الدستور. وقد عارضت أحزاب المعارضة ذلك وطالبت بالتعاون مع البرلمان لمواجهة تداعيات الانقلاب العسكري. وبموجب قانون حالة الطوارئ يمكن منع التجول وإغلاق الصحف ووسائل الإعلام ومصادرة ممتلكات ومنع التجمعات والتظاهرات وتقييد الحركة التجارية وغير ذلك من الإجراءات التي تجعل الحكومة وصية على كل شيء. كانت الأرقام المتداولة عن نتائج تطبيق حالة الطوارئ تتغير مع كل يوم يمر وتلامس أرقاماً فلكية ما كان أحد ليصدق أنها حقيقية في حين كانت فعلاً كذلك. والسبب أن ذريعة إعلان حالة الطوارئ لم تقتصر على استهداف جماعة فتح الله غولن المتهم بالوقوف وراء الانقلاب العسكري، بل طالت كذلك كل الجماعات المعارضة لسياسات السلطة وحزب العدالة والتنمية.

وكان حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الضحية الأكبر بعد جماعة غولن. حيث اعتقل رئيسه صلاح الدين ديميرطاش وتسعة من نواب الحزب وأقيل العشرات من رؤساء البلديات المؤيدة للحزب الكردي وعيّنت الحكومة بدلاً منهم رؤساء موالين لحزب العدالة والتنمية. كذلك استهدفت الإجراءات تنظيمات يسارية فضلاً عن عدد كبير جداً من المثقفين.

بعد مرور سنتين ليس من أرقام نهائية لمحصلة إعلان حالة الطوارئ. وقد نشرت الصحف التركية ومنظمات مجتمع مدني بهذه المناسبة تقارير أجمعت على أن المحصلة كانت مخيفة وتجاوزت بكثير ما حصل بعد انقلاب الجيش في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بل إن قائد انقلاب ١٩٨٠ كنعان إيفرين يحسد من قبه السلطة الحالية على هذه المحصلة. كانت الحصاة الأكبر من التصفيات داخل الجيش والقوى الأمنية والمؤسسات التعليمية والجامعات. حيث قدر عدد الذين طردوا من وظائفهم بأكثر من ١٥٤ ألفاً من بينهم خمسون ألفاً من القوى الأمنية التابعة لوزارة الداخلية وأكثر من أربعين ألف مدرس في المدارس الرسمية وأكثر من عشرين ألفاً بين ضابط وجندي في الجيش وأكثر من ٨ آلاف قاضي. وقدر عدد الدعاوى القائمة بعد سنتين من إعلان حالة الطوارئ بأكثر من مئة ألف دعوى وفتحت ملفات قضائية بحق حوالي نصف مليون شخص. أما المعتقلون فكانوا بعشرات الآلاف.

وتمت تصفية أكثر من نصف الضباط من ذوي الرتب العالية وألغيت المدارس الحربية واستبدلت بجامعة الدفاع الوطني لتخريج الضباط. ونال الأكاديميون في الجامعات نصيبهم البارز بطرد أكثر من سبعة آلاف منهم خصوصاً من بين أولئك الذين وقعوا ببيان السلام مع الكرد قبل الانقلاب في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وانتقاد الممارسات القمعية لحكومة حزب العدالة والتنمية.

واعتقل عدد كبير جداً من المثقفين والصحفيين المعروفين بتهم شتى مثل محمد ألتان وأحمد ألتان وممتازير توركينيه وعلي بولاتش وشاهين ألباي ونازلي إيليجاق وقدري غورسيل ومصطفى أونال، وهرب الكثير منهم إلى الخارج. واعتقل الآلاف من رجال الأعمال وصودرت ممتلكات الكثير منهم. وأغلقت عشرات الصحف ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. وتجاوزت أعداد المعتقلين والمطرودين بكثير أعداد نظرائهم خلال مرحلة انقلاب ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. أما على الصعيد الاقتصادي وبعد سنتين من انتهاء حالة الطوارئ فقد تراجع سعر صرف الليرة من ٣ إلى ٥ ليرات مقابل الدولار وارتفعت نسبة التضخم من ٧ إلى ١٥ في المئة وارتفع الدين الخارجي من ٤٢٣ إلى ٤٥٣ مليار دولار.

بالقدر الذي أرخ فيه الباحثون لمرحلة ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ووصفها بالمرحلة القائمة جداً من تاريخ تركيا الحديث فإن تركيا في مرحلة ما بعد انقلاب ١٥ تموز/يوليو العسكري وقعت ضحية ممارسات إقصائية واسعة أسست لتميرير النظام الرئاسي على حساب النظام البرلماني. وبعد البدء بتطبيق النظام الرئاسي بعد انتخابات ٢٤ حزيران/يونيو الماضي لم يعد هناك حاجة لاستمرار إعلان حالة الطوارئ لأن الصلاحيات التي كانت الحكومة تمتلكها من إعلان الطوارئ باتت بكاملها وأوسع بكثير بيد رئيس النظام الرئاسي الجديد في استمرار مقونن حالة الطوارئ والعمل على إعادة هندسة النظام والدولة والمجتمع.

ماتت الديمقراطية في تركيا.. والأمل يتبدد سريعاً

*أوليفر رايت

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/٣٠

في مكان ما ثمة تركيا أخرى، دولة لديها محاكم محايدة، دولة يمكن لمواطنيها التعبير بحرية عن آرائهم، مكان تلقى فيه الأقليات قبولاً.

في مكان ما ثمة تركيا حيث تكون الانتخابات حرة ونزيهة، حيث يمكن للمواطنين الوصول إلى المعلومات واتخاذ قرارات مستنيرة، تركيا التي يقبل قاداتها سيادة القانون ويتحملون المسؤولية عن قراراتهم.

في مكان ما ثمة بلد حيث يتلقى الأطفال تعليماً بدلاً من التلقين.

في مكان ما ثمة تركيا تشرق بالنور.

في مكان ما فوق قوس قزح، في مكان بعيد جداً.

تركيا ليست أي شيء من هذه الأشياء اليوم.

أولئك الذين يبحثون عن ذلك يتلمسون طريقهم في الظلام بلا مصباح. أولئك الذين أناروا الطريق حينما

تجمع الظلام هم الآن، معظمهم، في المنفى أو السجن أو جرى ترويعهم حتى التزموا الصمت.

في تركيا، ليست الديمقراطية هي التي ماتت فحسب. بل أن الأمل يتبدد سريعاً.

أولئك الذين ما زالوا يحلمون يفقدون أحلامهم، واحداً تلو الآخر ويغلقون أعينهم ويسمحون للظلام

بالتسلل.

ربما، في الديمقراطيات الغربية، ثمة حزن وقلق على انحدار تركيا. لكن الغرب لديه ما يكفي من مشكلاته

الخاصة ولا يملك رغبة تذكر أو تفويضاً في واقع الأمر للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

هذه الدول التي تفتقر إلى الروح ربما تلوح بالجزرة الغربية في اتجاه تركيا، دون الكثير من التهديد بأي

عصي تحت تصرفها. لكن تركيا في هذه الأيام ذئب وليست أرنباً، والغرب أقل تنسيقاً وأقل توحداً وأقل

تركيزاً على تركيا من أن يجعلنا نصدق فيلق أصحاب نظريات المؤامرة، الذين يتصرفون نيابة عن الحكومة

التركية. لن يفعل الغرب أي شيء ما لم تكن تركيا غيبية بما فيه الكفاية لتضرب بقوة.

لذلك، لا يوجد فرسان لإنقاذ تركيا. لم يكن هناك أبداً. وإذا كان هناك، أقترح: فهل من الممكن ألا تكون

القوى التركية المصابة بجنون العظمة على حق، هذه المرة فحسب، لتطلق عليهم اسم الصليبيين؟

ينبغي على الأتراك الذين يتطلعون إلى بلد يحترم القيم المدرجة في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق

الإنسان أن يعرفوا ذلك. الاعتقاد بخلاف ذلك هو للاستمتاع بأمل كاذب. لكنهم يحتاجون أيضاً إلى معرفة أن

الآمال التي يتشبثون بها، مهما كانت غير مستقرة ومجردة وغير ملموسة، قد تكون هذه الآمال جديرة بالثقة. فهم بحاجة إلى معرفة أن الأحلام يمكن أن تتحقق.

إذا كان أكثر ما يمكن للغرب تقديمه عملياً هو الأمل، فإنه لا يزال يستحق تقديمه. كل تغيير يبدأ بالأمل. عندما يموت الأمل، يتم إخماد جذوات الأمل الأخيرة وبعد ذلك، عندما تهب الرياح، لا شيء يشتعل. لا يمكنك أن تشعل النار دون شرارة. حتى شرارة صغيرة سوف تفعل ذلك.

ويعرف رئيس تركيا العبقري القوي رجب طيب أردوغان ذلك أيضاً. وإلا كيف يمكن أن نفسر سحق أنصاره بقوة للمجتمع التركي؟ إنهم يبحثون عن الأحجار الأخيرة، ويستأصلون الرماد الساخن ويسحقونهم. يجب على الديمقراطيات الغربية من جانبها أن تدرك أنها من خلال غض الطرف عن إساءة استخدام أردوغان للسلطة في خدمة مصالحهم على المدى القصير، فإنهم يكتفون فقط بتأجيل حل المشكلات. إنهم يأملون في الأفضل، ولكن في جميع الاحتمالات، توفر تصرفاتهم مساحة ووقتاً لتزيد هذه المشاكل.

اتفاق اللاجئين الذي وقعته تركيا والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ يضرب مثلاً على ذلك. فقد كان الهدف منه في المقام الأول منع اللاجئين السوريين من الوصول إلى أوروبا. ولكن مع تدهور الاقتصاد التركي وتفاقم الأوضاع الاجتماعية، فإن الأعداد القليلة من الأتراك الذين فروا من غضب أردوغان الانتقامي قد يتحولون إلى سيل لا يقتصر على أولئك الذين يفلتون من غضب الاستبداد، بل يضم أيضاً أولئك الذين يفرون من بلد حولها ذلك المستبد نفسه إلى إيران أخرى، فنزويلا أخرى ولكن دون النفط.

إذا حدث ذلك، فإن اتفاق اللاجئين سيبدو مثل الحجامة على غرار العصور الوسطى وهي طريقة يتم خلالها علاج الأعراض، وليس المرض، ومن خلال القيام بذلك يظهر مرض جديد، أقرب إلى القلب من المرض الأول.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المأساة الحقيقية لتركيا الحديثة ليست ما هي عليه ولكن ما قد يحدث. عندما جاء أردوغان إلى السلطة لأول مرة في العام ٢٠٠٣، كان ينظر إليه، لسبب وجيه، كمصدر للأمل - ليس فقط من قبل الجماهير السنوية الوديعة، ولكن من قبل كثيرين من هؤلاء الأشخاص أنفسهم الذين تبددت آمالهم الآن.

نفس الأيدي التي شكلت هذه الآمال وحملتها هي التي بددتها. ومن المثير للسخرية أيضاً أنه بينما تنطفئ الأنوار في تركيا، فإن رمز حزب أردوغان السياسي هو المصباح الكهربائي. كان الظلام أفضل.

العلاقات التركية الامريكية.. لمن ستكون الغلبة في نهاية المطاف؟

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٧/٣٠

يعشق الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الازمات، خاصة اذا كانت مع الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبية أخرى، وضعت عقبات امام انضمام بلاده الى الاتحاد الأوروبي، ولذلك لم يكن غريبا ان تتوتر العلاقات التركية الامريكية على أرضية شرائه صفقة صواريخ "أس ٤٠٠" المتطورة من روسيا كبديل على صواريخ "الباتريوت" التي رفضت أمريكا بيعها لأنقرة.

أحدث حلقات الازمة التركية الامريكية تتمثل في اصدار الكونغرس الأمريكي قرارا بعدم بيع تركيا طائرات "اف ٣٥" التي تعتبر أحدث ما انتجته صناعة الطائرات الامريكية احتجاجا على صفقة صواريخ "أس ٤٠٠" الروسية لتركيا. الرئيس اردوغان يشعر باستياء من جراء هذا القرار، وكذلك من تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "الوقحة" بفرض عقوبات على بلاده في حال استمرار احتجاجها للقس الأمريكي اندرو برونسون "المتهم بتقديم دعم الى منظميتين اراهبيتين هما حزب العمال الكردستاني، و"الخدمة" التي يتزعمها الداعية فتح الله غولن".

صحيفة "الواشنطن بوست" تحدثت قبل أيام عن صفقة يتم بمقتضاها إطلاق سراح القس روبنسون مقابل افراج إسرائيل عن الناشطة التركية ابرو اوزكان، المتهممة بنقل أموال الى حركة "حماس" الفلسطينية.

الرئيس اردوغان نفى وجود هذه الصفقة، وهذا رفض منطقي، لانه يريد صفقة تبادل أخرى أكثر ثقلا، أي الافراج عن القس روبنسون مقابل تسليم أمريكا للداعية فتح الله غولن الموجود حاليا في بنسلفانيا، والمتهم بالوقوف خلف الانقلاب العسكري الأخير قبل عامين، وهو اتهام ينفيه الأخير.

الكونغرس اتخذ قرار حظر بيع الطائرات "اف ٣٥" الامريكية لتركيا استجابة لضغوط اللوبي الإسرائيلي الذي لا يريد بيع هذا النوع من الطائرات لأنقرة، بعد توتر العلاقات التركية الإسرائيلية على أرضية اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها اليها.

التوتر في العلاقات التركية الامريكية مرشح للتصاعد في الاشهر المقبلة، وعندما تبدأ إدارة الرئيس ترامب فرض عقوبات على ايران تتضمن وقف استيراد أي من منتوجاتها النفطية، وتتوقع من تركيا الالتزام بهذا الحصار باعتبارها حليفة لواشنطن وعضوا في حلف الناتو.

حتى كتابة هذه السطور ترفض تركيا وقف استيراد النفط الإيراني، وقطع العلاقات التجارية مع طهران، وهي العلاقات التي تعهد اردوغان والرئيس حسن روحاني برفع قيمتها السنوية من عشرة مليارات دولار حاليا الى ٣٠ مليارا في السنوات القليلة المقبلة.

السيد مولود جاويش اوغلو، وزير الخارجية التركي أكد في تصريحات ادلى بها امس "ان بلاده لن تقطع علاقاتها التجارية مع ايران لصالح احد"، وازاف "نحن مع أمريكا في كل ما يحقق السلام والاستقرار، لكننا لسنا ملزمين بالانصياع لكل قراراتها".

الرئيس اردوغان يلتقي مع نظيره الأمريكي في مسألة مهمة، وهي تصعيد التهديدات الى اكبر درجة ممكنة لإجبار الطرف الآخر على التنازل على مائدة المفاوضات، واسقاط بعض الشروط، ولا نستبعد ان تستمر مواجهة لي الذراع بين الطرفين حتى تتهيأ هذه المائدة، ويلتقي الزعيمان التركي والامريكي في مؤتمر قمة على غرار قمة سنغافورة حفاظا على تحالف استمر ٥٠ عاما.

ما يجعلنا نصل الى هذه النتيجة ان تركيا دخلت في مفاوضات مع وفد امريكي زائر لأنقرة حول شرائها صفقة صواريخ "باتريوت"، وهذا يعني ان التزامها بشراء صواريخ "أس ٤٠٠" الروسية ليس نهائيا، اما في الجانب الأمريكي فان وزير الدفاع جيم ماتيس حذر بأن عدم بيع تركيا لطائرات "اف ٣٥" قد يؤدي الى خسارة كبيرة لصناعة الطائرات الحربية الامريكية، بما في ذلك توقف انتاج هذا النوع من الطائرات بشكل نهائي.

هناك ازمة متشعبة في العلاقات الامريكية التركية، و صفقة الطائرات "اف ٣٥" هي قمة جبل جليدها، وستظل هذه الازمة موجودة ومتصاعدة حتى يتبين الخيط الأبيض من الأسود على صعيد موقف تركيا من امرين حاسمين، الأول علاقاتها التجارية مع ايران، والثاني صفقة صواريخ "أس ٤٠٠"، وما علينا الا المراقبة والانتظار، وهو انتظار لن يطول أكثر من ثلاثة اشهر في جميع الأحوال.

أردوغان يستعد لإجراء أكبر تغيير داخل حزب العدالة والتنمية

موقع (زمان عربي) - جماعة كولن: ٢٠١٨/٧/٣١

من المنتظر أن يشهد حزب العدالة والتنمية (الحاكم) تغييرات كبيرة في تشكيله الداخلي خلال الاجتماع العام للحزب الذي من المقرر أن يعقد في ١٨ أغسطس/ آب المقبل.

وكانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة التي أجريت في ٢٤ يونيو/ حزيران الماضي، أسفرت عن حصول أردوغان على ٥٢,٦٪ من الأصوات، بينما حصل حزب العدالة والتنمية على ٤٢,٦٪ من الأصوات فقط، بفارق ١٠٪ بينه وبين حزبه، ما يشير إلى تراجع في قاعدة الحزب الشعبية.

وعلق أردوغان على هذه النتيجة في خطابه الجماهيري عقب إعلان النتائج، قائلاً: "قد استوعبنا الرسالة التي بعثها المواطنون إلينا من خلال الصناديق الانتخابية. وتأكدوا أننا سنكمل ما ينقصنا، ثم سنقف أمامكم مرة أخرى كما عهدتمونا".

وتشير تسريبات إلى أن أردوغان قد يقدم على إجراء تغيير في لجنة الإدارة المركزية للحزب المكونة من ٥٠ عضواً، وقد يشمل التغيير نصف هذا العدد.

يشار إلى أن حزب العدالة والتنمية أجرى اجتماعين عامين لحزبه منذ عام ٢٠١٢، أجرى خلالهما تعديلات على أعضاء اللجنة، ولكن بالرغم من ذلك احتفظ بعض الأعضاء بمناصبهم حتى اليوم. بينما كان من بين الأسماء التي نجحت في الدخول إلى قائمة اللجنة عبد الحميد جول (وزير العدل)، وبكير بوزداغ، وتشيفغيم أرسلان، وحياتي يازيجي، ومصطفى شينتوب، وسليمان صويلو (وزير الداخلية).

أردوغان: عدنان أوكتار رجل "عديم الأخلاق"

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٧/٣١

أدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتصريحات لأول مرة حول الحملة الأمنية ضد عدنان أوكتار المعروف باسم "هارون يحيى" وجماعته.

ومؤخراً أصدرت النيابة العامة في تركيا قراراً بحبس عدنان أوكتار و ١٥٧ شخصاً من انصاره على خلفية التهم الموجهة لهم. وأوضح الرئيس أردوغان أن أوكتار كان جاراً له خلال الفترة التي مكث فيها بمنطقة أسكودار في إسطنبول قائلاً: "لا أعرفه شخصياً. كان رجلاً عديم الأخلاق، ولم يكن سوياً". وأثناء اصطحاب أوكتار لمركز الشرطة قبيل حبسه زعم أوكتار للصحفيين أن أردوغان ليس على علم بالحملة التي تحاك ضده وأن هذه الحملة من تدبير الدولة الإنجليزية العميقة.

ووجهت النيابة العامة لأوكتار وجماعته تهم "تشكيل تنظيم"، و"الاستغلال الجنسي للأطفال"، و"التجسس" وغيرها من التهم.

وخلال تصريحاته التي أعقبت زيارته إلى جنوب أفريقيا، أوضح أردوغان أن أوكتار كان رجلاً عديم الأخلاق وغير سوي وكان شخصاً يعاني من نقاط ضعف من الناحية الأخلاقية.

وأضاف أردوغان أن أوكتار يقوم بتربية الأبناء والشباب الذين يتسلمهم وفقاً لرغباته ومن ثم يتسللون إلى مؤسسات الدولة ويعملون على السيطرة عليها.

جدير بالذكر أنه قبل بضعة أشهر من اعتقاله أفاد أوكتار خلال كلمته على قنواته التلفزيونية الخاصة A9 أنه سيقضي على من يلحق الضرر بشعرة من شعر أردوغان، مشدداً على مساندته لأردوغان حتى النهاية.

وكانت السلطات في تركيا قررت مؤخراً هدم الفيلا التي كان يقيم بها عدنان أوكتار وستون شخصاً آخرين بمنطقة قنديللي الراقية بمدينة إسطنبول. وجاء قرار الهدم بعد أن أصدرت السلطات التركية قراراً بمصادرة شركات أوكتار وممتلكاته وكذلك القناة التلفزيونية التابعة له.

أيام حاسمة تُقرّر مصير القس الأمريكي في تركيا

موقع أحوال تركية : ٢٠١٨/٧/٣١

قال محامي قس أمريكي يُحاكم في تركيا بشأن اتهامات تتعلق بالإرهاب إنه طعن أمام محكمة تركية على حكم بوضعه قيد الإقامة الجبرية وطلب الإفراج عنه ورفع حظر السفر المفروض عليه.

وأكد المحامي جيم الايورت أنه "وجه نداء لرفع الإقامة الجبرية عن برانسون والسماح له بمغادرة الأراضي".

وتدهورت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة وتحولت إلى أزمة كاملة بسبب محاكمة القس أندرو برانسون الذي ظل محتجزاً ٢١ شهراً في سجن تركي قبل نقله إلى منزله ووضعه قيد الإقامة الجبرية الأسبوع الماضي.

وهدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأسبوع الماضي بفرض "عقوبات كبيرة" على تركيا إذا لم تفرج عن برانسون المتهم بمساعدة جماعة تقول أنقرة إنها وراء تدمير محاولة انقلاب عسكري في عام ٢٠١٦. ويواجه برانسون حكماً بالسجن لمدة تصل ٣٥ عاماً إذا ثبتت إدانته في التهم المنسوبة إليه والتي ينفيها.

وأفادت وثيقة الطعن التي اطلعت عليها رويترز إنه رغم خروجه من السجن مازال مقيد الحرية وغير قادر على العودة لحياته الطبيعية ومباشرة مهامه الدينية، حيث كان يشرف على كنيسة بروتستانتية.

وقال محاميه إسماعيل جيم هالافورت إن المحكمة التركية في أزمير التي تحاكم برانسون ستحتاج ما بين ثلاثة وسبعة أيام للفصل في طلب الطعن. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في محاكمته في أكتوبر.

ووجهت لبرانسون تهمة مساندة أنصار رجل الدين فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي تتهمه تركيا بتدمير محاولة انقلاب ضد الرئيس رجب طيب أردوغان قتل فيها ٢٥٠ شخصاً. ووجهت لبرانسون كذلك تهمة دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور.

وينفي غولن أي دور له في محاولة الانقلاب.

وقال أردوغان للصحفيين خلال زيارة لجنوب أفريقيا إن تركيا ستتمسك بموقفها في مواجهة تهديدات ترامب بفرض عقوبات.

ولم تتضح بعد طبيعة العقوبات التي هدد ترامب بفرضها لكن واشنطن تعمل حالياً على مشروعات قوانين متعلقة بتركيا على صلة بأمور أخرى ذات أهمية.

وطلب مجلس الشيوخ الأمريكي وقف مبيعات طائرات إف-٣٥ إلى تركيا ما لم يشهد ترامب بأنها لا تشكل تهديداً لحلف شمال الأطلسي أو تشتري معدات دفاعية من روسيا أو تعتقل مواطنين أمريكيين.

وأكد مجلس الأمن الوطني الذي عُقد في أنقرة برئاسة أردوغان، في بيان نشر مساء الاثنين أن "لهجة التهديد" التي استخدمتها الولايات المتحدة كانت "غير مقبولة" و"لا تحترم علاقات التنسيق" بين البلدين.

وصرّح مسؤول تركي لوكالة فرانس برس أنه من المفترض أن يلتقي وزير الخارجية التركية مولود تشاوش أوغلو نظيره الأمريكي مايك بومبيو على هامش قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التي تُعقد هذا الأسبوع في سنغافورة. وهناك مواضيع خلافية عديدة بين تركيا والولايات المتحدة لا سيما مسألة الدعم الذي تقدمه واشنطن إلى قوات سوريا الديمقراطية التي تعد الوحدات الكردية عمودها الفقري وتعتبرها أنقرة "إرهابية"، إضافة إلى مطالبات تركيا بتسليمها غولن، والتي لم تلق أي تجاوب من جانب الولايات المتحدة.

كما تعتقل أنقرة في الوقت الراهن عاملين محليين اثنين من البعثة الأمريكية لديها وتضع آخر في الإقامة الجبرية.

برلمان بلا صلاحيات في نظام رئاسي جديد

*بيرو كاستيلانو

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٧/٢١

كانت الانتخابات التي شهدتها تركيا في الرابع والعشرين من يونيو الماضي بمثابة انتصار للرئيس رجب طيب أردوغان، ومكنته من تطبيق دستور جديد أقره الشعب بأغلبية طفيفة في استفتاء العام الماضي. وبموجب القوانين الجديدة، لم تعد تركيا - فعلياً - جمهورية برلمانية وانتقلت إلى نظام يمنح سلطات - تكاد تكون غير محدودة - للرئيس المنتخب بشكل مباشر من قبل الشعب. ولم يتأخر أردوغان في استخدام سلطاته الجديدة ليصدر سيلاً من المراسيم الرئاسية بقوة القانون. ويملك الرئيس كذلك سلطات تشريعية هائلة تجعل من البرلمان مجرد صدى لقراراته. يقول أيكان إردمير الأستاذ الزميل بمؤسسة الدفاع عن الديمقراطية والعضو السابق بالبرلمان التركي "هناك مخاوف قانونية وإجرائية تتعلق بالحزمة الأولى من المراسيم التي أصدرها أردوغان لإعادة تنظيم شكل الدولة التركية". وأضاف "لكن البرلمان أصبح بلا أي سلطات لممارسة أي رقابة على الشكل الاستبدادي الذي يعمل به الرئيس، وهو ما يثبت أن البرلمان فاقد الأهلية في ظل النظام الجديد". وحتى بعد الانتخابات، ثارت مزاعم بأن البرلمان قد يحقق توازناً مطلوباً مع سلطة الرئيس. وتعهد دولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية وهو الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم - في خطاب انتصاره - بممارسة دور رقابي على سلطات أردوغان الجديدة. لكن في ظل النظام الجديد، يبدو أن نظام الحكم في تركيا يتفرد بخصائص لا يرجح أن تفرض أي قيود على السلطات الرئاسية. وقالت مجدالينا كيرشنر أستاذة العلوم السياسية والباحثة المتخصصة في الصراعات وبخاصة تركيا وبلاد المشرق "بالمقارنة مع الأنظمة الرئاسية التنفيذية الأخرى، كالولايات المتحدة أو المكسيك على سبيل المثال، لا يمنح النظام التركي أي سلطات رقابية دستورية. في بعض الأنظمة الرئاسية، قد يتم هذا من خلال نظام اتحادي وسلطات محلية لا مركزية". وأضافت "لكن تركيا ليس بها غرفة ثانية للبرلمان، وشهدنا في السنوات الأخيرة كيف عُزل عدد كبير من رؤساء البلديات والمسؤولين المحليين وحل محلهم آخرون بقرارات تعيين من قبل الحكومة". بل إن النظام التنفيذي نفسه لا يعدو أكثر من أداة في يد الرئيس. وأضاف إردمير "على عكس وزراء الحكومة في الحقب السابقة، لا يتمتع وزراء أردوغان إلا بقليل من حرية الحركة، وبالتالي لا استقلالية لهم". وأوضح مستشار مقرب من الرئيس أن الحكومة الجديدة لا مجال فيها للاعتراض، وقال إن أي اعتراض سينتهي بعزل صاحبه. ولم يخف أردوغان يوماً ازدياداً لمبدأ فصل السلطات. وقال إردمير "في ظل النظام الجديد، يتمتع أردوغان بالقدرة على تخطي دور البرلمان وأن يقوم - بصورة كبيرة - بالتشريع من تلقاء نفسه من خلال المراسيم".

نظريا، وبما أن الرئاسة والبرلمان باتا ذراعين تشريعيين، فإن الفرصة قائمة للخلاف، وهو أمر ينبغي حسمه من خلال المحكمة الدستورية.

في تلك الحالة، فإن الفرص كبيرة لأن تنحاز المحكمة للرئيس، الذي يقوم من خلال القوانين الجديدة بترشيح نصف أعضائها، وكذلك أعضاء المجلس الأعلى للقضاء والادعاء، وهو الجهة الأساسية المنوط بها إدارة عمل السلطة القضائية.

وقال إردومير "السلطة القضائية الآن خاضعة تماما لأردوغان. الأمل ضعيف في وجود أي شكل من أشكال المراجعة القضائية الهادفة لتجاوزات أردوغان."

وأضاف "لن تهتم المعارضة كثيرا - في رأيي - بعرض القضايا على القضاء، وهي تعرف جيدا أن من المستحيل تقريبا على أي قاض الحكم ضد رغبات أردوغان." وتقول مجدالينا كيرشندر إن الأمر ذاته ينطبق على أعضاء البرلمان.

وتضيف "من غير المرجح حدوث خلاف حقيقي بين البرلمان والرئاسة طالما ظل الرئيس قادرا على ضمان تأييد أغلبية نسبية، على الأقل، من أعضاء البرلمان، وهو أمر أصبح سهلا في ظل احتفاظ الرئيس بموقعه كزعيم لحزب سياسي."

إن غياب الحياد عن منصب الرئيس يعني ببساطة عدم وجود فارق جوهري بين الحاكم التنفيذي وحزب الأغلبية، على الأقل طالما بقي الرئيس مسيطرا على حزبه.

وأقر البرلمان قوانين جعلت نظام الطوارئ واقعا فعليا بمجرد الإعلان عن انتهاء مدة تطبيقها التي استمرت لعامين، بعد موافقة النواب على تشريع شديد القسوة لمكافحة الإرهاب.

وقالت كيرشندر "يبدو أن الدستور الجديد والمراسيم التي تصدر بموجبه قد عززت من سيطرة الرئيس على حزب العدالة والتنمية الحاكم وعلى الجهاز الإداري للدولة، بما في ذلك الجيش، ومنحته وضعاً فوقياً لا يمكن مراجعته فيما يتعلق بشؤون الاقتصاد."

وتابعت "لقد تمت عملية الانتقال إلى ما يمكن تسميته بتركيا الجديدة أو الجمهورية الثانية. لكن بالمقارنة بالجمهورية الأولى، تفتقر الدولة الجديدة إلى إطار ثابت للسياسة الخارجية. وبما أن مفاهيم أتاتورك ومبدأ الدولة العلمانية لا يزالان حاضرا في المشهد، فإننا أمام تحول كامل في المجتمع التركي."

كما أن الإبقاء على البرلمان، ولو كسلطة شكلية بلا أي قوى فعلية، له معنى كبير لدى الأتراك. فتأسس البرلمان في أنقرة عام ١٩٢٠، رغم معارضة السلطة الاستعمارية في اسطنبول، كان قرارا ثوريا أشعل فتيل حرب الاستقلال.

وأصبح هذا اليوم الذي يوافق الثالث والعشرين من أبريل عيدا قوميا تحتفل به تركيا كل عام. لقد ترسخ وضع البرلمان بشكل غير مباشر كسلطة شعبية مستقلة في ليلة محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام ٢٠١٦، حين قصف منفذو الانقلاب مبنى السلطة التشريعية في أنقرة.

ووقع الهجوم، الذي أذهل المراقبين لكون المجلس منزوع السلطة بشكل حقيقي، بعد أن أدان النواب من مختلف الأحزاب المحاولة، وأظهروا شكلا نادرا من أشكال الوحدة سيظل ماثلا في الأذهان باعتباره أبرز ما أظهره هذا البرلمان من لقطات.

وقال إردومير "في ظل ما يسميه أردوغان بالنظام الديمقراطي، فإن البرلمان لم يعد يقوم حتى ولو بدور المنفذ، بل أصبح ببساطة أداة لإضفاء شرعية على حكم الرجل الواحد."

أنقرة وواشنطن: هل تغيرت قواعد اللعبة؟

*سعيد الحاج

عربي ٢١: ٢١/٧/٢٠١٨

حتى قبل أيام قليلة فقط، سادت تفاؤلات بانفراجة نسبية في العلاقات التركية - الأمريكية التي تعاني من أزمات متعددة ومتزامنة في السنوات الأخيرة، حيث عيّنت واشنطن أخيراً سفيراً جديداً لها في أنقرة بعد شهر من شغل المنصب وسلمت أنقرة أولى طائرات F35 رغم معارضة الكونغرس فضلاً عن اتفاق الطرفين بخصوص منبج. إفراج السلطات التركية قبل يومين عن القس الأمريكي أندرو برونسون، المعتقل منذ ٢٠١٦ بتهمة التعاون مع الكيان الموازي المتهم بالمسؤولية عن المحاولة الانقلابية الفاشلة، ونقله إلى إقامة منزلية إجبارية (حبس منزلي) صبّ في نفس معنى الانفراجة وتوافقات الطرفين.

لكن مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي، أطاح بكل ذلك فيما يبدو حتى الآن حين اعتبر ما حدث "غير كاف" وهدد أنقرة بعقوبات اقتصادية إن لم تفرج عنه سريعاً.

المعنى ذاته كرره ترمب في تغريدة له على موقع تويتر مهدداً تركيا بـ "عقوبات كبيرة" بسبب الاعتقال طويل الأمد لبرونسون مطالباً بـ "الإفراج الفوري" عنه، وهي تصريحات رفضتها تركيا على السنة عدد من المسؤولين في مقدمتهم الناطق باسم الرئاسة ورئيس البرلمان ووزير الخارجية وبمعنى واحد تقريباً هو "رفض الإماءات" والتهديدات.

مبدئياً، ينبغي الإشارة إلى أن التقييمات التي ذهبت إلى استشراق القطيعة والمواجهة بين الطرفين فيها مبالغة كبيرة ولا تعكس واقع العلاقات في الفترة الأخيرة ولا الأسس التي تقوم عليها.

ما زالت أنقرة غير قادرة على (ولا راغبة في) الانفكاك تماماً عن حلفائها الغربيين والاتجاه شرقاً بالمعنى الدقيق للكلمة، متأثراً باحتياجاتها العسكرية والأمنية والاقتصادية - وغيرها - معهم.

صحيح أن الأزمات بين الطرفين عديدة ومركبة ومتفاقمة، حيث تطالب أنقرة وواشنطن بتسليم كولن ووقف دعم الفصائل الكردية المسلحة في سوريا في حين تطالبها الأخيرة بوقف مسار التقارب والتعاون - لا سيما عسكرياً - مع موسكو، إلى جانب ملفات خلافية أخرى، إلا أن ذلك لا يعني بحال أن الطرفين على شفا مواجهة أو على أبواب قطيعة. فالمصالح المشتركة بين البلدين أكبر بكثير من أن يتمكن أي منهما من تجاوزها بسهولة. ذلك أنه إضافة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، فالعلاقات السياسية والأمنية والعسكرية قائمة وراسخة ومتنامية منذ عشرات السنين، وبني عليها مصالح ومؤسسات وأدوار وتأثيرات ومسارات لا يمكن النكوص عنها بجرة قلم.

ما زالت تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناطو) وقاعدته المتقدمة والبلد الفاصل/العازل لأوروبا عن الشرق الأوسط الملتهب بالأزمات، ولا يمكن تخيل استراتيجية أمريكية أو غربية أو أطلسية في سوريا أو المنطقة عموماً أو حتى بخصوص ملف اللجوء والهجرة دون تعاون وثيق من أنقرة.

في المقابل، ما زالت أنقرة غير قادرة على (ولا راغبة في) الانفكاك تماماً عن حلفائها الغربيين والاتجاه شرقاً بالمعنى الدقيق للكلمة، متأثراً باحتياجاتها العسكرية والأمنية والاقتصادية - وغيرها - معهم.

ذلك أن التوجه التركي نحو روسيا والصين وإيران يعبر عن رغبة في التوازن والاستقلالية النسبية من خلال تنويع العلاقات وتعديدها بما يقلل من إمكانية الاحتكار والضغط عليها أكثر مما يعبر عن تحول كامل لبوصلة سياستها الخارجية.

وهذا ما يفسر رغبة أنقرة وقدرتها على بلورة تفاهات وتوافقات مع أطراف متناقضة إلى حد كبير مثل روسيا والولايات المتحدة وإيران والسعودية وغيرهم، ما يضيفي على سياستها الخارجية شيئاً من المرونة والدينامية.

صحيح أن هذا اللعب على المساحات الرمادية والخلافات بين مختلف الفرقاء أمر بالغ الصعوبة وتكتنفه بعض المخاطر وقد لا يظل ممكناً و/أو آمناً على المدى البعيد، على الأقل في ظل احتمال توافق تلك الأطراف ثنائياً أو تواجهها أحياناً، إلا أنها تبدو حتى الآن سياسة تركية معتمدة بالتوازي مع تعظيم القدرات الذاتية والبحث عن شراكات.

بالعودة إلى قضية القس الأمريكي، يمكن القول إنها ذريعة أكثر منها سبباً للتصعيد الأمريكي الأخير، خصوصاً وأنه أتى بعد خطوة إيجابية نسبياً من أنقرة وفق تعبير وزير الخارجية الأمريكي، ما يعني أن الأسباب الحقيقية مختلفة عن تلك المعلنة.

أنقرة تبدو مصرة على السير في طريق التوازن - قدر الإمكان - الذي رسمته لنفسها والذي أفادها حتى الآن كما أسلفنا، ولا تريد العودة للاحتكار الغربي لبوصلة سياستها الخارجية، كما أنها تدرك أيضاً خطورة التقارب الشديد مع موسكو

ويبدو أن واشنطن لا تريد الاكتفاء بمشاهدة استمرار التقارب بين أنقرة وموسكو، وترغب بموقف تركي أكثر تعاوناً معها في ملف العقوبات على طهران، الأمر الذي رفضته أنقرة بدعوى أنه قرار أمريكي - لا أممي - ويضر بمصالحها. فإلى أين تسير الأمور؟

التزام الرئيس التركي بالصمت حتى كتابة هذه السطور إزاء التصريحات الأمريكية، وعدم تكرار ترمب تغريدات تصب في ذات السياق، وتواصل وزيرَي خارجية البلدين أكثر من مرة هاتفياً، تفاصيل توحى بأن باب التفاوض لم يغلق تماماً بين الطرفين، وإن كان بات أصعب بطبيعة الحال.

صحيفة "ديلي صباح" التركية الناطقة بالانكليزية تحدثت عن مفاوضات استمرت شهوراً بين أنقرة وواشنطن لمقايضة برونسون بالنائب السابق لبنك خلق التركي "محمد أتيللا" وعدم ملاحقة أي مسؤولين أتراك آخرين، وأنها وصلت لمراحل متقدمة بدليل نقل برونسون للحبس المنزلي.

هذه السردية، التي تبدو منطقية ومقنعة إلى حد بعيد، تدعم رؤية أنقرة التي عزت التصريحات الأمريكية المتضاربة إلى خلافات بين بعض المسؤولين خصوصاً بومبيو وبنس، رغم أن السياق يحتمل أيضاً معنى تبادل الأدوار لإحراج تركيا والضغط عليها بطبيعة الحال.

في كل الأحوال، فباب التفاوض ما زال مفتوحاً كما سبق ذكره، وهو مسار يفيد الطرفين ويخدم مصالحهما رغم أنه لن يكون من المنطقي انتظار حلحلة الأمر بالسرعة المتوقعة والمتفق عليها وفق الاتفاق السابق.

لكن أصل الملف يبقى على حاله: إفراج متبادل وفق خريطة طريق متفق عليها تنهي التوتر وتصب في صالح مسار التقارب والتفاهات الذي بدأ بين البلدين مؤخراً، والذي يعول عليه الطرفان لأسباب مختلفة تخص كل طرف منهما على حدة.

بيد أن تركيا قد تطلب - منطقياً - تعديلاً في تزامن الخطوات وترتيبها، بحيث تكون الخطوة الأولى أمريكية لئلا تظهر وكأنها خضعت لإملاءات واشنطن وضغوطها.

لكن كل ذلك، في النهاية، لا يعني عودة العلاقات بين الجانبين لما كانت عليه خلال الحرب الباردة ولا بعدها، الأمر الذي بقي في طيات الماضي.

فأنقرة تبدو مصرة على السير في طريق التوازن - قدر الإمكان - الذي رسمته لنفسها والذي أفادها حتى الآن كما أسلفنا، ولا تريد العودة للاحتكار الغربي لبوصلة سياستها الخارجية، كما أنها تدرك أيضاً خطورة التقارب الشديد مع موسكو، ما يرشح سياستها الخارجية للبقاء ضمن استراتيجيتها الحالية، مع نقلات تكتيكية تناسب كل ملف على حدة وفق الظروف والمعطيات المتوفرة له في حينه.

الربع الثالث أغسطس 2018

على العالم الحرّ الوقوف بوجه أردوغان

مجلة "نيوزويك" ٤/٨/٢٠١٨

عمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال حملته الانتخابية لإعادة تنصيبه رئيساً مطلق الصلاحيات، على شيطنة الكرد الأتراك بهدف تأجيج مشاعر قومية وكسب مزيد من الأصوات. أردوغان أنهى فترة حكم طوارئ فرضها قبل عامين عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة ضده، لكنه ما يزال يحكم قبضته على تركيا خلال الاضطرابات، يميل الناس لتقديس القادة المتعاليين والفخوريين بأنفسهم، كحالة أردوغان الذي صور نفسه زعيماً سوف "يحيي الإمبراطورية العثمانية". وفي هذا السياق لفت، في مجلة "نيوزويك"، كل من جوناثان واتشيل، صحفي سابق ومتحدث باسم البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وألبرت واتشيل، أستاذ في كلية بيتزر إلى وصف كان يطلق سابقاً على الكرد في تركيا باعتبارهم "أتراك الجبل"، بسبب سكنهم في مناطق جبلية في جنوب شرق تركيا. ويشكل الكرد أكثر من ٢٠٪ من مواطني تركيا، ويطالب معظمهم بالاستقلال. ولكن في ١٩٩١، دعا عبد الله أوجلان، زعيم حزب PKK المحظور، لتحقيق السلام. وقد لبى معظم الكرد نداءه، ولكن عدداً منهم لا يزالون يحملون بالتوحد مع جيوب كردية في سوريا والعراق وإيران، لأجل إعادة تأسيس كردستان القديمة. وعود زائفة

ويشير كاتب المقال لوعود، ثبت أنها زائفة، قدمها أردوغان، في ٢٠١٣، للاعتراف بالهوية واللغة الكردية، وتوفير مساحة من الحريات للكرد. وأعقب ذلك هدنة، ولكن في ٢٠١٥، تجدد القتال بين الكرد والحكومة التركية. وقال أردوغان إنه يحارب إرهاب PKK. وزعم PKK بأن أردوغان خرق الهدنة عبر بنائه سدوداً ومواقع أمنية في مناطق كردية. وفي جميع الأحوال، استمرت الحرب، وقصف أردوغان مناطق كردية، وقتل آلاف، وشرد ٣٣٥ ألف كردي. ووصف تقرير للأمم المتحدة قري كردية مدمرة بأنها أصبحت أشبه بصحراء قاحلة.

خطر وجودي

ويقول كاتب المقال إن أردوغان أنهى فترة حكم طوارئ فرضها قبل عامين عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة ضده، لكنه ما يزال يحكم قبضته على تركيا. وهو يتهم قسا أمريكي، أندرو جوانسون الذي يعيش في مدينة إزمير التركية منذ ٢٠ عاماً، بالتبشير للمسيحية وبدعم الانقلاب وحزب PKK والكرد، باعتبارهم يمثلون "خطراً وجودياً" على تركيا.

إرسال جهاديين

وفي سياق سعيه للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، سمح أردوغان لجهاديين ومقاتلين أجانب بعبور تركيا نحو سوريا، ما ساعد في تشكيل تنظيم داعش وانطلاق حملة وحشية ضد كل غير المتطرفين. وفي ظل صمت الجيش التركي، دمر داعش مدينة كوباني الكردية. لكن وحدات حماية الشعب الكردي (YPG) تمكنت لاحقاً بدعم قوة أمريكية جوية من تحرير كوباني.

تغيير ديموغرافي

ويشير الكاتبان إلى عملية تغيير ديموغرافي يجريها اليوم أردوغان في مدينة عفرين الكردية، حيث يقوم بإحلال لاجئين سوريين معارضين للأسد مكان سكانها الكرد. كما هدد بمهاجمة كرد في مدينة منبج السورية، متفاخراً بقدرته على مواجهة قوات أمريكية متواجدة هناك. وبعدها وضع الكرد في سوريا تحت قبضته العثمانية، يرغب أردوغان بالانضمام إلى إيران في قتل قوميين كرد يقيمون في جبال قنديل المحاذية للحدود بين إيران وتركيا.

دعم أصوليين

ورغم تحالفه مع إيران الشيعية، ينظر أردوغان لنفسه باعتباره زعيم السنة في المنطقة. وهو يدعم تنظيم الإخوان المسلمين الأصولي وجناحه الفلسطيني المتمثل في حركة حماس، ما أغضب مصر والسلطة الفلسطينية في رام الله.

وبرأي الكاتبين، من واجب العالم الحر عدم استرضاء طغاة من أمثال أردوغان. وتستطيع أمريكا بوصفها أقوى دولة تقديم المساعدة في احتواء أردوغان عبر استهداف اقتصاد بلاده الذي يعاني حالة انكماش وركود، وخاصة بعد تدهور قيمة الليرة مقابل الدولار بأكثر من ثلث قيمتها. ويختم الكاتبان مقالهما بدعوة العالم الحر للإسراع في الوقوف في وجه أردوغان كي يكون العالم أكثر أماناً واستقراراً.

واشنطن وأنقرة: تصعيد ومحادثات «بناءة»... لكن لا حل

إعداد: الانصات المركزي؛ ٢٠١٨/٨/٤

بعد يومين على فرض الولايات المتحدة عقوبات على وزيرَي العدل والداخلية التركيين، في خطوة أثارت سخط أنقرة، لم ينجح وزيراً خارجية البلدين، في حلّ الخلاف الدبلوماسي المتصاعد بشأن قضية القس الأمريكي الموقوف في تركيا والتي باتت تهدد الشراكة الاستراتيجية بين الحليفتين في «حلف شمالي الأطلسي».

وبعيد لقاء جمع وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، ونظيره التركي، مولود جاويش أوغلو، على هامش قمة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في سنغافورة، حذّر الوزير التركي من أن التهديدات والعقوبات بحقّ بلاده لن تجدي. جاءت تصريحات جاويش أوغلو رداً على بومبيو الذي أعلن قبل لقائه نظيره التركي أن واشنطن «مصمّمة» على التوصل إلى إطلاق سراح القس أندرو برانسون.

«أبلغ الأتراك أن الوقت نفذ»، تابع بومبيو، وأن «الوقت حان لإعادة القس برانسون، وآمل أن يدركوا أن ذلك دليل على تصميمنا الكبير». وشدد الوزير الأمريكي أيضاً على أن برانسون «يجب أن يعود إلى بلاده» والأمر نفسه «بالنسبة إلى جميع الأمريكيين الذين تحتجزهم الحكومة التركية... منذ فترة طويلة وهم أبرياء». وأوضح جاويش أوغلو، بدوره، أن أنقرة «تقول منذ البداية إن لهجة التهديد والعقوبات لن تحقق نتيجة. وكرّرنا ذلك اليوم».

من جهة ثانية، صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية بأنها لا تزال تؤيدّ المساعي الدبلوماسية، لكن المتحدّثة باسمها، هيزر نوپرت، قالت أمام صحافيين في مطلع الأسبوع، إن توقيف القس «طال أكثر من اللازم». وأوضحت المتحدّثة اليوم أن بومبيو وجاويش أوغلو أجريا «محادثات بناءة»، و«اتفقا على مواصلة الجهود لحل المسائل بين بلدينا». في المقابل، وفيما أكد جاويش أوغلو أن المحادثات كانت «بناءة جداً»، إلا أنه حذّر في تصريحاته لوسائل الإعلام التركية من أن كل المسائل لن تُحل «بعد لقاء واحد».

كيف تفاقم الخلاف التركي – الأمريكي؟

منذ الأسبوع الماضي، وبعد إعلان محكمة تركية أن القس الأمريكي، أندرو برانسون، سيبقى محتجزاً في منزله في أزمير، ردّ الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بتغريدة تقول إن بلاده «ستفرض عقوبات كبيرة على تركيا بسبب اعتقالها، منذ وقت طويل، القس أندرو برانسون»، مضيفاً أنه «رجل مسيحي عظيم وإنسان رائع، يعاني كثيراً. يجب إطلاق سراح هذا الرجل البريء على الفور!».

مع تصعيد النبرة الأمريكية، في مقابل إصرار أنقرة على عدم «التراجع»، وفق ما قال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الأسبوع الماضي، وأشار أيضاً إلى أن واشنطن يمكن أن تخسر حليفها أنقرة.

غير أنّ الموقف التركي الذي خفّف من أهمية التهديد الأمريكي، قابلته واشنطن، أول من أمس، بعقوبات على وزير العدل التركي عبد الحميد غول ووزير الداخلية سليمان صويلو، وقالت إنهما أديا دوراً بارزاً في مؤسسات مسؤولة عن احتجاج برانسون الذي يعيش في تركيا منذ أكثر من عقدين. وشدّدت واشنطن في أكثر من مناسبة على أن إطلاق سراح برانسون هو أولوية بالنسبة إليها.

وتوعّدت أنقرة بالرد على العقوبات الأمريكية، منددةً بـ«الخطاب المرفوض» من جانب واشنطن، فيما سارعت وزارة الخارجية التركية إلى التأكيد أنه «سيكون هناك ردّ فوري على هذا الموقف العدائي».

مع هذا التصعيد المتبادل، لا يزال أفق حلّ الخلاف الدبلوماسي الأسوأ بين البلدين منذ الأزمة التي أثارها احتلال تركيا للقسم الشمالي من جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، بعيداً، مع الإصرار الأمريكي على إطلاق سراح برانسون.

يأتي ذلك في ظلّ خلافات أخرى بين الحليفتين مرتبطة بالأزمة السورية وبوجود الداعية فتح الله غولن في الولايات المتحدة، وهو الذي يتهمه إردوغان بتدبير محاولة الانقلاب عليه في صيف ٢٠١٦.

بماذا يُتهم برانسون؟

الأسبوع الماضي، وُضع القس برانسون الذي يشرف على كنيسة صغيرة في أزمير قيد الإقامة الجبرية بعد اعتقاله عاماً ونصف عام لاتهامه بـ«الإرهاب» و«التجسس». أوقف برانسون أساساً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ في إطار حملة التطهير التي شنتها السلطات بعد الانقلاب الفاشل في تموز/ يوليو ٢٠١٦ بتهمة القيام بنشاطات لحساب غولن. ينفي برانسون هذه الاتهامات ويقول محاموه إنها تستند إلى شهادات مشكوك بها، لكنه يواجه حكماً لمدة ٣٥ عاماً في حال إدانته، علماً بأن الجلسة المقبلة لمحاكمته مقررة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر المقبل.

ما هو دافع تركيا؟

برونسون واحد من ٢٠ أمريكي وجهت إليهم الاتهامات بعد الانقلاب الذي وقع قبل عامين، وفقا لصحيفة نيويورك تايمز. واعتقل اردوغان أكثر من ٥٠ ألف شخص في تركيا، بعدما أنحى باللائمة في محاولة الانقلاب على رجل الدين وحليفه السياسي السابق، فتح الله غولن، المقيم في بنسلفانيا بالولايات المتحدة، لكن غولن ينفي أي تورط له.

وتريد تركيا الضغط على الولايات المتحدة لتوافق على تسليم غولن، إذ أشار إردوغان إلى أنه سيفرج عن القس مقابل غولن.

كما أثار دعم الولايات المتحدة للقوات الكردية في سوريا غضب الرئيس إردوغان الذي يعدها امتدادا لحزب العمال الكردستاني.

أردوغان يتحدى ترامب بفرض عقوبات على وزيرين أمريكيين

من جهته وفي تحد للرئيس الأمريكي، أمر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بتجميد أي أصول في تركيا لوزير الداخلية والعدل الأمريكيين، ردا على عقوبات مماثلة فرضها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ضد وزيرين تركيين، بسبب استمرار اعتقال قس أمريكي تتهمه أنقره بدعم حركة فتح الله غولن المحظورة.

وقال أردوغان إن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة بشأن القس أندرو برنسون "لا تليق بشريك ستراتيجي، وهي إهانة لتركيا".

وأضاف أردوغان في خطاب بثه التلفزيون إنه لم يكن يريد تصعيد الأزمة إلى عقوبات اقتصادية شاملة "يكون فيها ضرر للبلدين".

من جهتها، قالت وزارة الخارجية الأمريكية، إن بومبيو ونظيره التركي، اتفقا خلال الاجتماع في سنغافورة، اليوم الجمعة، على مواصلة المساعي الرامية لتسوية قضايا عالقة بين البلدين.

وقالت المتحدث باسم الخارجية هيدز ناوورت "بحثا عدداً من القضايا وأجريا حديثاً بناء. اتفقا على مواصلة المساعي لتسوية القضايا بين البلدين".

وخلال الـ١٥ يوماً الأخيرة، جرت ٤ اتصالات هاتفية بين جاوش أوغلو وبومبيو، كان آخرها الأربعاء الماضي.

وتطرقت المباحثات الهاتفية، بحسب ما ذكرت "الأناضول"، إلى قضايا متعددة، في مقدمتها التطورات في سورية، وتسليم رئيس "حركة الخدمة" فتح الله غولن، وتسليم مقاتلات "إف-٣٥" إلى تركيا، وقضية القس الأمريكي أندرو برانسون، الذي يُحاكم بتركيا في قضايا تجسس وإرهاب.

ويوم الخميس، ندد جاوش أوغلو، بقرار واشنطن حول فرض عقوبات على وزير الداخلية التركي عبد الحميد غل، والداخلية سليمان صويلو، قائلاً، في تغريدة على "تويتر"، إن "سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات على وزيرنا لن يبقى دون رد".

وكانت وزارة الخزانة الأمريكية، قد قالت في بيان، الأربعاء، إنها أدرجت غل وصويلو على قائمة العقوبات "بسبب إدارتهما لمؤسستين لعبتا دوراً في حبس القس أندرو برانسون".

ووفقاً للقوانين الأمريكية، يتم تجميد الأصول المالية المحتملة بالولايات المتحدة للأشخاص المدرجين في قائمة العقوبات، ويحظر عليهم إقامة علاقات تجارية مع الأمريكيين.

وأثارت قضية برانسون توتراً بين واشنطن وأنقرة، بعد أن هدد في وقت سابق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في تغريدة على "تويتر"، بأن "الولايات المتحدة ستبدأ بفرض عقوبات واسعة ضد تركيا"، بسبب خضوع القس برانسون للمحاكمة في تركيا بتهم التجسس ودعم الإرهاب.

وقرر القضاء التركي، الأربعاء الماضي، فرض الإقامة الجبرية، عوضاً عن الحبس، على القس برانسون، الذي يُحاكم بتهم "التجسس وارتكاب جرائم لصالح "حركة الخدمة" بزعامة فتح الله غولن، و"حزب العمال الكردستاني"، المصنّفين "منظمة إرهابية" من قبل أنقرة.

وفي ٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦، تم توقيف برانسون بتهمة ارتكاب جرائم، وتضمنت لائحة الاتهام ارتكاب جرائم باسم الحركة والحزب، تحت غطاء رجل دين، وتعاونه معهما رغم علمه المسبق بأهدافهما.

ه ملفات خلافية تعقد التحالف بين أنقرة وواشنطن

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٨/٤

تصاعدت حدة التوتر بين واشنطن وأنقرة مع القرار الأمريكي، الأربعاء، بفرض عقوبات على وزيرين تركيين على خلفية اعتقال قس أمريكي في تركيا، وتوعدت أنقرة بالرد.
وهذه القضية هي آخر تطور في سنتين من العلاقات المتوترة بين الحليفين الأطلسيين.
في ما يلي الملفات الخلافية الرئيسية بين البلدين:

<فتح الله كولن>

وجود الداعية «فتح الله كولن» في الولايات المتحدة حيث يقيم في المنفى منذ ١٩٩٩ هو ربما أكثر ما يثير غضب أنقرة.
وتتهم تركيا هذا الحليف السابق للرئيس «رجب طيب أردوغان» بتدبير محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦ وهي تلاحق أنصاره منذ ذلك الحين.
وطالبت تركيا مرارا بتسليم «كولن» الذي ينفي أي ضلوع له في الانقلاب الفاشل.
غير أن واشنطن لم تستجب حتى الآن لهذه الطلبات وقال مسؤول أمريكي كبير في نهاية يوليو/تموز: «السؤال المطروح هو هل هناك أدلة جلية بما يكفي على ضلوع فتح الله كولن شخصياً؟».

أمريكيون معتقلون في تركيا

كان اعتقال القس الأمريكي «أندرو برونسون» لعام ونصف العام ثم فرض الإقامة الجبرية عليه الأسبوع الماضي، القضية التي تسببت باندلاع الأزمة الحالية بين أنقرة وواشنطن.
وتتهم أنقرة القس «برونسون» الذي كان يشرف على كنيسة بروتستانتية في إزمير، بالتجسس والتحرك لحساب شبكة «كولن» وكذلك «حزب العمال الكردستاني»، وهما منظماتان تعتبرهما تركيا إرهابيتين.
وإذ دعت واشنطن إلى إطلاق سراحه فوراً، هددت تركيا بعقوبات، قبل أن تنفذ وعيدها مساء الأربعاء.
وإلى جانب «برونسون»، تعتقل أنقرة موظفين محليين في بعثات أمريكية في تركيا، كما تفرض الإقامة الجبرية على ثالث.

قضية «بنك خلق»

حكمت محكمة أمريكية في مايو/أيار على «محمد هكان أتيل» مساعد المدير العام السابق لمصرف «بنك خلق» التركي الحكومي بالسجن ٣٢ شهراً لإدانته بالاحتيال المصرفي والتآمر لانتهاك العقوبات الأمريكية على إيران، في قضية تطال مليارات الدولارات.
واستأنف المصرفي السابق الحكم واحتجت أنقرة بشدة على إدانته.

وقد تؤدي القضية إلى فرض غرامة باهظة على «بنك خلق»، ما يثير مخاوف السلطات التركية. واستند قرار الإدانة إلى شهادة أدلى بها رجل الأعمال التركي الإيراني «رضا ضراب»، وأشار فيها إلى تورط «أردوغان» ووزراء من حكومته في قضية الالتفاف على العقوبات الأمريكية. ووصفت أنقرة المحاكمة بأنها مؤامرة دبرها «فتح الله كولن».

الفصائل الكردية في سوريا

تأخذ تركيا على الولايات المتحدة تقديمها الدعم لـ«وحدات حماية الشعب الكردية في قتالها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية».

وتعتبر أنقرة «وحدات حماية الشعب الكردية» امتدادا لـ«حزب العمال الكردستاني» الذي تصنفه أنقرة وكذلك الولايات المتحدة منظمة «إرهابية».

وبعد هجوم أول على المقاتلين الكرد والجهاديين في ٢٠١٦، شنت تركيا هذه السنة عملية لطرد عناصر «وحدات حماية الشعب الكردية» من مدينة عفرين الكردية في شمال غرب سوريا.

وهددت تركيا بتوسيع هذا الهجوم والتقدم باتجاه منبج حيث ينتشر جنود أمريكيون، غير أن أنقرة وواشنطن اتفقتا على «خارطة طريق» تنص على انسحاب المقاتلين الكرد من منبج وتسيير دوريات مشتركة.

وأكدت تركيا في مطلع الأسبوع أن التوتر الحالي لن يؤثر على هذا الاتفاق، لكن الباحثة في المجلس الأوروبي للعلاقات الدولية «أصلي آيدنطاشباش» قالت: «لا أرى كيف يمكن أن تعمل (خارطة الطريق) مع العقوبات المفروضة على تركيا».

التقارب بين أنقرة وموسكو

تتعاون أنقرة وموسكو بشكل وثيق حاليا في الملف السوري، لكن واشنطن متخوفة بصورة خاصة من الاتفاق الذي أبرمته تركيا لشراء أنظمة دفاع جوي روسية من طراز «إس-٤٠٠» لا تتوافق مع أنظمة الحلف الأطلسي الدفاعية.

وصادق الكونغرس الأمريكي، الأربعاء، على ميزانية تحظر على البنتاغون تسليم تركيا أي طائرة مقاتلة من طراز «إف-٣٥» طالما أن أنقرة لم تتعهد بعدم إنجاز صفقة شراء أنظمة «إس-٤٠٠».

لكن المتحدث باسم الرئيس التركي «إبراهيم قالين» أكد هذا الأسبوع أن أنقرة تملك وسائل قانونية للتصدي لهذا الحظر.

أردوغان: "التحالف مع تركيا أقوى بكثير من الحسابات الداخلية لأمريكا"

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/٨/٤

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان في كلمة ألقاها خلال المؤتمر الخامس للفرع النسوي لحزب العدالة والتنمية: "لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية جعل تركيا أداة للسياسات الداخلية كما فعلت أوروبا. كما أن تكرار الولايات المتحدة أخطاء الأوروبيين في التعامل مع تركيا لن يعود بالفائدة على الأمريكيين. إن قوة التحالف والتعاون الاستراتيجي مع تركيا أكبر بكثير من الحسابات السياسية الداخلية لأمريكا".

وألقي الرئيس أردوغان كلمته خلال المؤتمر الاعتيادي الخامس للفرع النسوي لحزب العدالة والتنمية الذي أقيم في العاصمة أنقرة.

"لن نترك الذين يمجّدون الإرهابيين دون حساب"

أضاف الرئيس أردوغان أن الجمهورية التركية دولة عظيمة، وهي تعرف جيداً مع من تتعامل بالشفقة ولمن تتحول يدها الناعمة إلى قبضة حديدية. إننا لن نترك أبداً الذين يمجّدون الإرهابيين دون حساب. فمهما اختبأوا ومهما هربوا ومهما احتموا بمن أرادوا فبكل تأكيد سنحاسبهم على دماء الأطفال الأبرياء التي سفكوها".

"المشاكل التي يريد البعض نقلها إلى تركيا فضلنا حلها في مكانها"

وتابع الرئيس: "كلما قويت تركيا ونهضت وارتقت كلما جن جنون من تعودوا على تركيا الضعيفة والقديمة التي كانت تسلم نفسها لهم. إذا نظرتم إلى أسباب الاعتداءات الموجهة إلى بلدنا لن تجدوا أي سبب منطقي أو قانوني أو سبب يفهمه العقل. كافة الإجراءات والتصريحات الموجهة لتركيا من قبل البعض تهدف إلى إضعاف سياسة واقتصاد تركيا وإلى تراجعها وإخافتها. ولكننا لم ولن نمنحهم هذه الفرصة".

وأضاف: "إن المشاكل التي أراد البعض نقلها إلى تركيا فضلنا حلها في مكانها ولم نتركها تصل إلى بلدنا وذلك من أجل عدم التأثير بما يحدث في منطقتنا وجوارنا. إننا نقوم بما يلزم لمواجهة التهديدات التي تستهدف وحدة أمتنا وسيادة أراضيها وبقاء دولتنا. ومن أهم الأمثلة على ذلك العراق وسوريا. وفي هذا الشأن أكد أننا لن نتراجع حتى يحل الأمن والاستقرار على حدودنا وفي الدول المجاورة".

"لن ننحني بتاتاً أمام الضغوطات"

أوضح الرئيس أردوغان أن تركيا تسعى دائماً لإقامة علاقات مشتركة مع كافة الدول على أساس "الربح المشترك" وستواصل العمل بهذا المبدأ. وأنها تؤمن أن حل الأزمات يأتي بالطرق الدبلوماسية والحوار وليس بتصعيد الأزمة بطرق غير سياسية. مستطرداً بالقول: "لذلك سنواصل جهودنا والسير في الطرق الاستراتيجية أمام العوائق التي تظهر أمامنا".

وقال أردوغان: "إن من يظنون أن بإمكانهم ردعنا باستخدام لغة التهديد أو فرض عقوبات لم يعرفوا هذا الشعب بتاتاً. من الواضح أن من يتهموننا بعدم معرفتنا بحيثيات النظام الأمريكي لا يعرفون شيئاً عن تاريخ أمتنا. ونحن لن ننحني بتاتاً لهذا النوع من الضغوطات. وهنا أكد أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية جعل تركيا أداة للسياسات الداخلية كما فعلت أوروبا. كما أن تكرار الولايات المتحدة أخطاء الأوروبيين في التعامل مع تركيا لن يعود بالفائدة على الأمريكيين. إن قوة التحالف والتعاون الاستراتيجي مع تركيا أكبر بكثير من الحسابات الداخلية لأمريكا".

خطة عمل حكومته خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى

الى ذلك أعلن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، في مركز "بيش تبه" للثقافة والمؤتمرات في المجمع الرئاسي، عن خطة عمل حكومته خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى، بحضور نائبه فؤاد أوقطاي وكافة الوزراء. وقال السيد الرئيس أردوغان، إن "تركيا حققت تحولاً تاريخياً ناجحاً في الانتقال إلى نظام إدارة يناسبها بعد سعي دام ١٥٠ عاماً. وجاء هذا التحول في إطار الديمقراطية بصورة كاملة على عكس النماذج السابقة".

وتابع "أعتقد أن نظام إدارتنا الجديد الذي تم تبنيه بإرادة أمتنا المتمثلة بمجلس الأمة التركي الكبير (البرلمان) والسلطة السياسية، يشكل ذروة تاريخنا الديمقراطي. وأنا أعتبر وصولنا إلى هذه المرحلة من النضج الديمقراطي إحدى أهم مكاسبنا، وذلك عقب لانقلابات العسكرية والمذكرات والتدخلات المختلفة التي تركناها خلف ظهورنا، فضلاً عن العديد من الحوادث المؤلمة التي أدمعت عيوننا".

"بدأنا العمل من أجل الخطط الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣"

قال الرئيس أردوغان: "أنا شخصياً وكافة وزرائنا عملنا بشكل مكثف منذ اعتماد النظام الجديد بحكم أداء اليمين في البرلمان بتاريخ ٩ يوليو/ تموز".

وتابع "إننا نعمل على وضع أسس بنية الإدارة الجديدة من جهة، واعداد البرامج والمشاريع التي سنتمكن من خلالها الإيفاء بالوعود التي قطعناها لأمتنا من جهة أخرى. ونقوم بكل هذا دون التسبب بأدنى خلل في أداء الدولة أو في الخدمات المقدمة للشعب. وبالتوافق مع التعديل الدستوري ألغينا القوانين التي يجب إلغاؤها كشرط للانتقال إلى نظام الحكم الجديد وأصدرنا المراسيم الرئاسية التي ستحل محلها".

وأضاف بالقول "اليوم سنعلن عن خطة عملنا خلال المئة يوم الأولى، ونهدف للإعلان عن البرنامج متوسط الأمد حتى نهاية هذا الشهر. كما بدأنا العمل من أجل الخطط الاستراتيجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، ونهدف إلى وضع اللامسات الأخيرة عليها بحلول نهاية شهر نوفمبر. تم تنسيق خطة العمل لمدة ١٠٠ يوم من قبل نائب الرئيس فؤاد أوقطاي. وقام كل واحد من وزرائنا بمراجعة شاملة للمشروعات والخطط المتعلقة بمجالات مسؤولياتهم وكذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في البيان الرئاسي والإعلان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية. حيث تم إدراج ما سنفعله في المئة يوم الأولى على القوائم إلى جانب الميزانية اللازمة لتحقيقها. في الواقع يتجاوز عدد المشاريع المراد إكمالها في الأيام المائة الأولى الألف مشروع. ومع ذلك، فإننا نذكر في البرنامج الذي سنعلنه لشعبنا اليوم ٤٠٠ مشروع فقط، وهي التي نعتبرها أكثر أهمية وألوية".

كما شدد الرئيس أردوغان، على أن المؤسسات التابعة للرئاسة والوزارات ستنفذ ٤٠٠ مشروع في ١٠٠ يوم بميزانية إجمالية تبلغ حوالي ٤٦ مليار ليرة تركية، والتي ستكون بمثابة عامل محفز في العهد الجديد، مضيفاً "حرصنا أثناء إعداد هذه المشاريع على ألا تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية وأنه يمكن إجراؤها بميزانياتها المتاحة".

"أنشأنا هيكلًا يمكن رئاسة الجمهورية من إدارة أنشطتها بشكل أفضل وأكثر فعالية"

قال الرئيس أردوغان، "أثناء وضعنا لأسس بنية الإدارية الجديدة، أولينا اهتماماً خاصاً لجمع كافة المؤسسات تحت مظلات الوزارات المعنية. وستواصل جميع المؤسسات باستثناء هيئة الأركان العامة، ورئاسة الشؤون الدينية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، ومجلس الأمن القومي، والصناعات الدفاعية، أنشطتها داخل وزاراتها ذات الصلة. وهكذا، أنشأنا هيكلًا يمكن رئاسة الجمهورية وجميع الوزارات والمؤسسات من إدارة أنشطتها بشكل أفضل وأكثر فعالية، وأبقينا الأنشطة التي ستجريها الرئاسة بشكل مباشر محدودة للغاية".

"لن نتنازل على مشاريع الصناعات الدفاعية"

أشار الرئيس أردوغان، إلى أنهم يولون أهمية لمشاريع الصناعات الدفاعية مؤكداً على أن هناك ٤٨ مشروعاً في هذا المجال من بين المشاريع الـ ٤٠٠.

وأردف قائلاً: إن "كل حادثة شهدناها في السنوات الخمس الماضية أظهرت لنا مجدداً مدى أهمية مشاريع الصناعات الدفاعية. إن امتلاك جيشاً كبيراً من حيث العدد والعدة ومجهز بأحدث الأسلحة ليس له أدنى أهمية في حد ذاته. إن امتلاك جيشاً قوياً يعني أن يكون كافياً من ناحية العدد، فضلاً عن كونه تحت سيطرتك بمركباته وذخيرته وبرمجيته. ولتحقيق ذلك نعمل على إنشاء صناعات دفاعية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المجالات من جهة، والانتقال إلى تعيين موظفين على أساس الخبرة في الوحدات الحيوية للجيش من جهة أخرى. ويسعدنا أن نرى إلى أي مدى وصلنا في السنوات الـ ١٦ الماضية، ولكننا نعرف أيضاً أنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه. لذلك لن نتنازل على مشاريع الصناعات الدفاعية".

كما تطرق الرئيس أردوغان، إلى المشروعات المدرجة في خطة العمل التي سيتم إنجازها خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى بشكل مفصل.

توقيع قرارات مجلس الشورى العسكري الأعلى

هذا ووقع رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان قرارات مجلس الشورى العسكري الأعلى التي اتخذت خلال اجتماع عقد برئاسة السيد أردوغان في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة. وعقب الاجتماع الذي يعد الأول لمجلس الشورى العسكري في ظل النظام الرئاسي الجديد عقد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السيد إبراهيم كالن مؤتمراً صحفياً أعلن فيه قرارات المجلس. وقال السيد كالن إن اجتماع مجلس الشورى العسكري جاء في وقت تواجه فيه تركيا اختبارات حرجة.

وقال متحدث الرئاسة إن مجلس الشورى العسكري الأعلى تناول قضايا ترقية وتمديد خدمة وتقاعد ضباط في الجيش التركي، وذلك في وقت تواصل فيه القوات المسلحة التركية كفاحها ببسالة ومهارة وتفانٍ مضيئاً: "وقع السيد الرئيس رجب طيب أردوغان قرارات ترقية ٩ جنرالات و٤١ عقيداً إلى رتب أعلى، وتمديد خدمة ١٢ جنرالاً لعام إضافي، وتمديد خدمة ٣٨٣ عقيداً لعامين إضافيين، وإحالة ١٢ جنرالاً إلى التقاعد".

وأوضح السيد كالن أن عدد الجنرالات في الجيش التركي سيبلغ بذلك ٢٤٤ جنرالاً، وأن القرارات ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٣٠ أغسطس/آب الجاري، مستطرداً بالقول: "أتمنى أن تجلب قرارات الترقية والتمديد الخير لأمتنا وقواتنا المسلحة. كما أقدم شكري الجزيل إلى رفقاء السلاح الذين سيغادرون الجيش وأتمنى لهم حياة سعيدة مع عائلاتهم".

وفي المساء عقب انتهاء الاجتماع أقام السيد الرئيس أردوغان مأدبة عشاء لأعضاء مجلس الشورى العسكري الأعلى في المجمع الرئاسي.

حول تصاعد التوترات الأمريكية - التركية

صحيفة (الشعب) الصينية: ٢٠١٨/٨/٤

تصاعدت التوترات بين الولايات المتحدة وتركيا بدرجة أكبر يوم الأربعاء بعدما انتقدت أنقرة العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على اثنين من كبار الوزراء الأتراك بسبب احتجاج قس أمريكي.

وتعهدت وزارة الخارجية التركية في بيان بـ"الانتقام" من "العدوان" المتعلق بقضية أندرو برانسون "دون تأخير"، ودعت واشنطن إلى العدول عن قرارها. وذكرت أنه "لا شك في أن هذا القرار، وهو تدخل سيئ في نظامنا القانوني يتعارض مع علاقاتنا مع الولايات المتحدة وهذا سيلحق ضررا كبيرا بالجهود البناءة الجارية لحل المشكلات بين البلدين".

فقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية يوم الأربعاء، عقوبات على وزير العدل التركي عبد الحميد غول ووزير الداخلية التركي سليمان صويلو، قائلة إنهما "لعبا أدوارا أساسية لدى المنظمات المسؤولة عن اعتقال القس برانسون واحتجازه".

وأدان وزير الخزانة ستيفن منوشين هذه الخطوة ووصفها بأنها "غير عادلة وظالمة"، قائلا إن احتجاز برانسون ومواصلة محاكمته من قبل مسؤولين أترك هو أمر "غير مقبول" تماما وإن الولايات المتحدة تأمل في أن تطلق تركيا سراحه على الفور.

ونتيجة لهذه العقوبات، تم تجميد ممتلكات أو مصالح في ممتلكات تخص هذين الوزيرين التركيين وتقع تحت السلطان القضائي الأمريكي، كما يحظر عموما على الأشخاص الأمريكيين الدخول في معاملات معهما.

وفي نفس اليوم، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة هوكابي ساندرز في مؤتمر صحفي إن الرئيس دونالد ترامب ناقش مسألة برانسون في "مناسبات عدة" مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان وقال "إنه غير سعيد بقرار تركيا عدم الإفراج عن القس برانسون".

وذكرت أن "الرئيس يتابع عن كثب الوضع الحالي في تركيا والمتعلق بالقس أندرو برانسون"، مضيفة أن العقوبات الأمريكية كانت بتوجيه من ترامب.

فقد تم توجيه الاتهام إلى برانسون بشأن ما تردد عن صلته بحزب العمال الكردستاني المحظور ورجل الدين التركي فتح الله غولن الذي يعيش في المنفى وقيل إنه مدبر محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت عام ٢٠١٦ للإطاحة بأردوغان.

وكانت محكمة تركية قد وافقت في الأسبوع الماضي على نقل برانسون من السجن إلى الإقامة الجبرية بسبب مخاوف صحية، ولكن لم يُسمح له بعد بالعودة إلى الولايات المتحدة.

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في وقت لاحق إن هذه الخطوة "التي تأخرت كثيرا" "غير كافية"، داعيا السلطات التركية إلى "حل قضيته على الفور بطريقة شفافة ونزيهة".

غير أن المحكمة رفضت الطعن الذي قدمه برانسون لكي يفرج عنه من الإقامة الجبرية.

وقال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في الشهر الماضي إن الولايات المتحدة ستقوم بتوقيع عقوبات "كبيرة" على تركيا ما لم تفرج عن برانسون "على الفور".

كما ذكر ترامب في وقت سابق أن احتجاز برانسون "وصمة عار كبيرة" ودعا أنقرة إلى الإفراج عنه فورا.

وقدم مجلس الشيوخ الأمريكي تشريعا من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يوم ١٩ يوليو لتقييد القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية لتركيا "حتى تقوم الحكومة التركية بإنهاء الاحتجاز الظالم لمواطنين أمريكيين".

وردت تركيا ببيان شديد اللهجة. وقال مجلس الأمن القومي التركي يوم الاثنين إن لغة التهديد التي تتحدث بها الولايات المتحدة "غير مقبولة وسيئة".

وإلى جانب قضية برانسون، هناك بالفعل العديد من القضايا بين البلدين التي تقف في طريق تحقيق تقارب بينهما، هكذا قال واين وايت النائب السابق لمدير مكتب الاستخبارات الخاص بمنطقة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية لوكالة أنباء (شينخوا) في وقت سابق.

واستشهد من بين أشياء أخرى بالخلاف الأمريكي - التركي بشأن احتجاز عدد من المواطنين الأمريكيين، وتسليم غولن، والوجود العسكري الأمريكي في سوريا.

كما صار شراء تركيا لمنظومة الدفاع الصاروخي الروسية "أس-٤٠٠" نقطة اشتعال جديدة، حيث قدم الكونغرس الأمريكي مشروع قانون آخر لمنع تسليم مقاتلات طراز "ف-٣٥" أمريكية الصنع إلى تركيا، قائلا إن الأنظمة الروسية لن تكون قابلة للتشغيل المتبادل مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ويمكن أن تؤثر على أمن الطائرات الأمريكية وحلفاء الناتو ككل.

لا بد أن يتنازل أردوغان..

كيف يمكن إنقاذ علاقات أمريكا وتركيا ؟

< فورين أفيرز > : ٢٠١٨/٨/٤

استهلت الكاتبة أمانادا سالوت مقالها المنشور في مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية -حول أوضاع العلاقة بين أمريكا وتركيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، وكيف يمكن إدارة المشاكل بينهما وما يتوجب على ترامب فعله مع أردوغان والعكس أيضاً، وبالفعل بدأت أمريكا في اتخاذ عقوبات شديدة تجاه تركيا من ضمنها فرض عقوبات على وزير العدل والداخلية التركيين، بأن العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وتركيا وصلت إلى نقطة انعطاف، حاولت واشنطن ممارسة الصبر الاستراتيجي وإشراك القيادة التركية في حل الخلافات بين البلدين، في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة التركية موقفاً استبدادياً بشكل متزايد -بحسب سالوت - وجعلت خيارات السياسة الخارجية مشكوكاً فيها في السنوات الأخيرة.

تقول الكاتبة إن صبر واشنطن بدأ ينفد، حيث لم تلتفت أنقرة إلى قلق واشنطن حول سجن أندرو برونسون، القس المسيحي من ولاية كارولينا الشمالية، المتهم بالإرهاب زيفاً. إن التعامل مع قضية برونسون، التي وصلت إلى ذروتها الأسبوع الماضي عندما تم نقله إلى الإقامة الجبرية بدلاً من الإفراج عنه، سيؤثر على مستقبل العلاقات الثنائية. قد تشعر الولايات المتحدة بأنها مضطرة لتغيير توجهها بعيداً عن الدبلوماسية والنفوذ الاقتصادي إذا فشلت المفاوضات، وقد يجبر الاقتصاد التركي المتعثر في ظل لعبة السياسة الخارجية هذه الرئيس رجب طيب أردوغان على الانسحاب أولاً.

وتكمل الكاتبة أن الولايات المتحدة وتركيا جمعت قوائم طويلة من المظالم ضد بعضهما البعض خلال السنوات القليلة الماضية، تشعر الحكومة التركية أن الولايات المتحدة فشلت في أخذ تحدياتها الأمنية على محمل الجد، لقد أحبطت الولايات المتحدة دعمها لفصيل من الكرد السوريين «وحدات حماية الشعب» في القتال ضد «داعش». وبالنظر إلى صلات المجموعة بالمنظمة الكردية الإرهابية المحلية «حزب العمال الكردستاني» - بحسب المقال - فإن هدف أنقرة الأساسي في سوريا هو منع وحدات حماية الشعب من إنشاء منطقة كردية مستقلة على طول الحدود التركية، والتي تخشى أن تؤدي إلى محاولة استقلال أو أن تستخدم لشن هجمات على تركيا، تذكر الكاتبة أن أنقرة ضغطت على هذه النقطة من خلال شن عمل عسكري ضد قوات حماية الشعب في يناير (كانون الثاني) عام ٢٠١٨، والتي حولت مسار بعض المقاتلين بعيداً عن العمليات التي تقودها الولايات المتحدة ضد عناصر داعش المتبقية.

قوات حزب العمال الكردستاني

لا يزال العديد من الأتراك يتضررون من الفشل المتصور للقادة الغربيين في فهم الصدمة الناجمة عن محاولة الانقلاب في يوليو (تموز) ٢٠١٦، والتعبير عن الدعم الفوري للزعيم المنتخب ديمقراطياً في البلاد، على الرغم من معارضة جمهور الناخبين لأردوغان، إلا أن شتى الأطياف السياسية أجمعت بأن الإطاحة العسكرية لم تكن الحل. يقيم المتهم والعقل المدبر، رجل الدين الإسلامي فتح الله كولن، بشكل قانوني في ولاية بنسلفانيا، وقدمت أنقرة مستندات إلى وزارة العدل الأمريكية في محاولة لإثبات التهم، ولم تجد واشنطن الأدلة كافية لإقناع القاضي الفيدرالي بقضية محتملة تستحق التسليم، وفي محاولة لمعالجة هذا المأزق، عقد المسؤولون الأمريكيون العديد من الاجتماعات مع نظرائهم الأتراك لمناقشة الأدلة المقدمة، كما وصلوا التحقيقات المنفصلة، والتي سبقت الانقلاب، ووجدوا أن هناك مدارس مستأجرة مقرها الولايات المتحدة يديرها أتباع كولن.

وتسرد الكاتبة في مقالها أن الولايات المتحدة بدأت في الاستطلاع عن ما إذا كانت تركيا لا تزال حليفاً موثوقاً به، إذ يشعر الأمريكيون بالقلق من رد الحكومة التركية الشديد على محاولة الانقلاب، فقد تحولت الجهود الأولية لاعتقال المشتبه من المدافعين عن الانقلاب، إلى تطهير متطرف للكولانيين، ومطاردة المعارضين السياسيين. جدير بالذكر أن حالة الطوارئ فرضت لمدة ثلاثة أشهر فور وقوع الانقلاب، وتم تمديدتها مراراً وتكراراً، ولم ترفع إلا في منتصف يوليو عندما أقر البرلمان تشريعاً لمكافحة الإرهاب يكرس العديد من تدابير الطوارئ في القانون التركي، وأدت التعريفات المرنة للإرهاب في ظل حالة الطوارئ إلى سجن العديد من المواطنين الأمريكيين، وكذلك الموظفين الأتراك من قنصليتين أمريكيتين، بتهمة لا أساس لها -بحسب الكاتبة- تتمحور حول التواصل مع حزب العمال الكردستاني وكولن. كما أثارت قضية برونسون الغضب في الولايات المتحدة، وحظيت باهتمام عالي المستوى عبر الحكومة، يصر المسؤولون الأتراك على أن القضية لا تقع إلا ضمن اختصاص القضاء المستقل، لكن تصريحات أردوغان تشير إلى خلاف ذلك، حيث أعلن في سبتمبر (أيلول) الماضي أنه سيسلم برونسون مقابل كولن.

تشعر الولايات المتحدة بالقلق من خطط أنقرة لشراء نظام الدفاع الصاروخي (إس-٤٠٠) من روسيا، وبحسب ما ورد في مقال الكاتبة لن يكون هذا النظام قابلاً للتشغيل، ويمكن أن يضر بأمن مقاتلات (إف-٣٥) التي تبيعها الولايات المتحدة إلى تركيا، باعتبار ذلك جزءاً من اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وأثارت هذه الخطط أسئلة أوسع حول ما إذا كانت تركيا تحول توجهها الاستراتيجي بعيداً عن هذا التحالف.

فات الأوان

عندما تولى ترامب منصبه، كان أردوغان يأمل في تصحيح مسار عهد أوباما من خلال اتخاذ خطوات مثل تسليم كولن، وإيقاف التعاون مع وحدات حماية الشعب، ومع ذلك، لم تحيد الإدارة الجديدة بشكل كبير عن السياسات الأمريكية السابقة بشأن تركيا، ذلك على الرغم من المخالفات التي ارتكبتها مايكل فلين، مستشار حملة ترامب السابق ومستشار الأمن القومي الأمريكي لفترة وجيزة -بحسب المقال- الذي زعم أنه قدم ١٥ مليون دولار لممثلي الحكومة التركية لإعادة كولن إلى تركيا، من بين خدمات أخرى.

تصاعدت حدة التوتر في خريف ٢٠١٧ عندما قامت السفارة الأمريكية، رداً على اعتقال موظفيها المحليين، بتعليق تأشيرات غير المهاجرين، واتخذت تركيا على الفور إجراءات متبادلة، ثم رفعت الولايات المتحدة التعليق بعد أن تعهدت أنقرة ألا يتم التحقيق مع أي موظفين محليين آخرين، وأن الموظفين لن يتم القبض عليهم بسبب قيامهم بواجبات رسمية، وسيتم تقديم إشعار مسبق قبل أي اعتقالات في المستقبل. لكن أنقرة لم تفرج عن الموظفين المسجونين، بل إنها وضعت موظفاً آخر تحت الإقامة الجبرية.

واجهت العلاقات الثنائية ضغوطاً إضافية في يناير ٢٠١٨، عندما قاد الجيش التركي عملية عسكرية تحت اسم غصن الزيتون في منطقة عفرين بشمال غرب سوريا، وأثارت أنقرة تهديدات بتوسيع هذه العملية التي تقع على بعد ٦٠ ميلاً إلى الشرق من منبج، حيث تركز مقاتلو قوات حماية الشعب الكردية، التي تدعمها الولايات المتحدة والقوات الخاصة الأمريكية، واحتمال التوجيه المقلق والمتبادل للأسلحة بين الأتراك والأمريكيين.

سعت إدارة ترامب إلى تحسين العلاقات من خلال المشاركة الدبلوماسية، إذ اجتمع مستشار الأمن القومي ووزير الدفاع ووزير الخارجية مع نظرائهم الأتراك في فبراير (شباط) الماضي. أدى حوار مطول بين وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون وأردوغان في أنقرة إلى إنشاء العديد من مجموعات العمل لحل المشاكل بين الطرفين، كانت إحدى المجموعات تناقش الأحكام القضائية، بما في ذلك قضايا السجناء السياسيين الأمريكيين، وقبل زيارة تيلرسون، أسقط مكتب المدعي العام الأمريكي التهم بسبب عدم كفاية الأدلة ضد ١١ من ١٥ من حراسه الرئيسيين الذين وجهت إليهم الاتهامات بعد مشاجرة مع المحتجين خلال زيارة أردوغان في مايو (أيار) إلى واشنطن.

ركزت مجموعة أخرى على القضايا العسكرية من أجل إبعاد أنقرة عن شراء المقاتلات الحربية من روسيا، حسّنت إدارة ترامب العرض القديم لبيع نظامها الدفاعي الصاروخي، من خلال معالجة الرغبة التركية لتقديم المزيد من التطورات التكنولوجية وقدرات الإنتاج المشترك، كما طوّر الجانبان خريطة طريق لمعالجة الوجود المستمر لقوات وحدات حماية الشعب في منبج، والتي انتهكت وعد إدارة أوباما بأن تنسحب بعد القضاء على مقاتلي داعش، على الرغم من أن إقالة تيلرسون تسببت في تأخير الأمر، إلا أن خليفته مايك بومبيو قد واصل هذه الجهود.

امتنع ترامب عن انتقاد تراجع تركيا الديمقراطي، كما هنا ترامب فوز أردوغان في استفتاء دستوري مثير للجدل في أبريل (نيسان) ٢٠١٧ لنظام رئاسي شديد المركزية، وهناك مرة أخرى بفوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخراً في يونيو (حزيران) الماضي، والاستثناء الوحيد لصمت ترامب كان حول حالة أندرو برونسون، التي أثارها هو ونائبه مايك بنس مراراً وتكراراً، وتقول الكاتبة أن إثارتهما لهذه القضية مدفوع في جزء كبير منه باحتجاج المسيحيين الإنجيليين في قاعدة المصوتين الجمهوريين، ويؤكد المسؤولون في إدارة ترامب أنهم يعملون أيضاً على حل قضايا المسجونين بشكل خاطئ في القنصليات.

تزايدت مجموعة من المظالم في الكونجرس الأمريكي ضد تركيا ولا تتخذ إجراءات عقابية، فيما فرض بعض أعضاء الكونجرس تدابير تستهدف الاقتصاد التركي، وهو أكبر مواطن ضعف في الداخل بالنسبة لأردوغان، لكنهم مارسوا أيضاً صبراً استراتيجياً، وأجلوا الحلول الدبلوماسية. على سبيل المثال، شارك كل من السيناتور جيبين شاهين وجيمس بول لانكفورد في رعاية حظر تأشيرات الدخول على الأتراك المسؤولين عن احتجاز المواطنين الأمريكيين بشكل غير قانوني.

قام أعضاء مجلس الشيوخ في مارس (آذار) الماضي بإسقاط العقوبات عندما طلبت الإدارة منحهم الوقت الكافي وذلك لجهود تيلرسون الدبلوماسية الجديدة، زار كل من السناتور شاهين ولنديسي جراهام ٢٩ يونيو تركيا ونقلوا إلى أردوغان مخاوفهما مباشرة والعواقب المترتبة على عدم معالجة تلك المخاوف. بعد أسبوعين، عندما ظل برونسون مسجوناً بعد جلسة المحكمة المقررة، قدمت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين مشروع قانون من شأنه تقييد القروض من المؤسسات المالية الدولية إلى تركيا حتى تطلق سراح المواطنين الأمريكيين. بالإضافة إلى ذلك أدت المخاوف بشأن شراء تركيا المقاتلات الحربية من روسيا، إلى تضمين بند في قانون تفويض الدفاع الوطني الذي يخلق طريقة لتمكين إزالة تركيا من برنامج الدفاع الأمريكي.

عندما نقلت الحكومة التركية برونسون إلى الإقامة الجبرية في ٢٥ يوليو، اعتبرت واشنطن أن هذا أمر لا يغتفر، وفي اليوم التالي، أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ مشروع قانون القيود المفروضة على القروض، في حين غرد ترامب وبنس عبر موقع تويتر بفرض العقوبات. نقاط الاشتعال الإضافية تلوح في الأفق - تقول الكاتبة - ولا يزال تنفيذ خريطة طريق منبج في البداية، وتوجد أمامهم مفاوضات صعبة بشأن ترتيبات الحوكمة والأمن.

إذا قامت تركيا بشراء المقاتلات الحربية الروسية، فقد تكون عرضة للعقوبات الحالية بموجب قانون مكافحة العدوان الأمريكي، الذي يحظر التعامل مع الكيانات الدفاعية الروسية وإمكانية الإبعاد من برنامج الدفاع الأمريكي، وقد تؤدي الإجراءات التي تقوم بها وزارة المالية إلى الإضرار بالاقتصاد التركي، على سبيل المثال قد تقرر وزارة المالية غرامة على بنك «هالك» المملوك للدولة بتهمة الاحتيال والتآمر لانتهاك عقوبات إيران في عهد أوباما، وفرض عقوبات جديدة على الدول التي لا توقف جميع واردات النفط الإيراني، وهو أمر يصعب على تركيا نظراً لعدم وجود بديل للموردين.

يد أردوغان الضعيفة

ترى الكاتبة أنه إذا فشلت واشنطن في التوصل إلى اتفاق تفاوضي مع أنقرة بشأن السجناء السياسيين، فسوف تشعر بأنها مجبرة على اتخاذ موقف أكثر صرامة، وفي الوقت نفسه فإن الجغرافيا الاستراتيجية لتركيا، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، ومركزيتها تجاه العديد من الأهداف الإقليمية للولايات المتحدة، تجعل العلاقة جديرة بالحفاظ عليها، بينما تستفيد روسيا ومنافسون أمريكيون آخرون من التوترات مع تركيا. وتقول الكاتبة إنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة في نهاية المطاف التخلي عن حلفائها، فأي استجابة سياسية للأزمات الدبلوماسية الحالية يجب أن تحرص على إعطاء الأولوية لإمكانات العلاقة على المدى الطويل.

يمكن للولايات المتحدة أن تتعلم من المواقف السابقة والمثابرة، فقد شهدت ألمانيا علاقة مشابهة مع تركيا في السنوات الأخيرة، واتهم أردوغان السلطات الألمانية بالممارسات النازية بعد أن منع الوزراء الأتراك من عقد تجمعات استهدفت ناخبي الشتات خلال حملة الاستفتاء، رفضت الحكومة التركية السماح للوفد الألماني بزيارة القوات العسكرية في القاعدة الجوية التركية، كما اعتقلت العديد من المواطنين الألمان بتهمة لا أساس لها.

وردت برلين بتنفيذ سياسات بتكاليف اقتصادية مع الحفاظ على خطوط الاتصال مع أنقرة، وهي الاستراتيجية التي أثبتت نجاحها حتى الآن، كما قامت بتحديث نصائح السفر الخاصة بها لتحذير المواطنين الألمان من خطر الاحتجاز التعسفي وقدرتها المحدودة على المساعدة، وأعلنت برلين عن مراجعة ضمانات الدولة الألمانية لتمويل الصادرات إلى تركيا وقالت إنه لم يعد بإمكانها ضمان صادرات الشركات الألمانية، وسحبت دعمها للترقية على المدى القريب للاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. أعلنت برلين عن رفع تلك العقوبات، بعد إطلاق تركيا سراح السجناء السياسيين الألمان في وقت سابق من هذا العام من بينهم صحفي، وقرارها الأخير برفع حالة الطوارئ. حققت روسيا أيضاً نتائج مشابهة في علاقتها مع تركيا باستخدام الإجراءات الاقتصادية، بعد أن أسقط الجيش التركي طائرة روسية انتهكت مجالها الجوي في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥، إذ أصدرت موسكو عقوبات وفرضت قيوداً على السفر أدت في النهاية إلى تقديم اعتذار من أردوغان في الصيف التالي.

يعتبر الاقتصاد التركي أكثر عرضة للصدمات الخارجية مما كان عليه في ذلك الوقت، مما يجعله نقطة قوة محتملة هامة للولايات المتحدة، في أوائل شهر يوليو بلغ التضخم ١٥٪، وهو أعلى مستوى له منذ ١٥ عاماً، وفقدت الليرة التركية ثلث قيمتها مقابل الدولار منذ بداية حالة الطوارئ في يوليو (تموز) ٢٠١٦ وانخفضت بنسبة ٢٠٪ منذ بداية العام الحالي.

تطورات السياسة الخارجية تسببت في مزيد من التقلبات، إذ استمر الاقتصاد التركي بالائتمان الرخيص، مما يزيد من الاستهلاك والإنفاق الحكومي، العديد من الشركات القابضة الكبرى على وشك الإفلاس، في حين أن البنوك تعاني من سلسلة من التخلف عن السداد، هناك نقاط ضعف هيكلية بما في ذلك العجز في الحسابات الجارية، ومخزون الديون الخارجية، والبطالة المتزايدة.

تضيف الكاتبة أن البيئة السياسية التي لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك تدهور سيادة القانون، وإضعاف الإجراءات القانونية، والاستقلال القضائي المحدود، قد أخاف المستثمرين. إن حكومة الرئيس الجديدة، التي تفضل الولاء على المعرفة وسط الجهود الرامية إلى جعل السلطة مركزية تفتقر إلى الخبرة المالية، كما يتضح من تعيين أردوغان لصهره لإدارة الأزمة الاقتصادية.

نظراً للتحديات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه تركيا، فقد بالغ أردوغان في مد يده الضعيفة مع الولايات المتحدة -بحسب المقال- إذ تجلس الحكومة الأمريكية بهدوء على خط مستقيم خلال عام من الجهود لتحسين العلاقات، وتقديم الحلول الدبلوماسية بدلاً من الاقتصادية، لكن استنفدت إدارة ترامب والكونجرس صبرهما الاستراتيجي، فقد تم اتخاذ خطوات تهدف إلى إلحاق ضرر اقتصادي بتركيا.

تختتم الكاتبة مقالها بأنه لا يزال هناك وقت لحل دبلوماسي إذا عاد الطرفان إلى المحادثات الهادئة بدلاً من الكلام الغاضب، إذا لم يكن الأمر كذلك فهناك خطر حقيقي للعلاقات بينهما، والتي يمكن أن يكون لها تأثير مدمر على الاقتصاد التركي، وتعقيد السعي وراء أهداف الولايات المتحدة في المنطقة، وتشجيع أولئك الذين لا يريدون أن يروا تركيا تواجه الغرب.

واشنطن وأنقرة.. تصعدان الخلافات وتبادلان التهديدات والتغريدات

مجلة (المجلة) اللندنية: ٢٠١٨/٨/٥

أنقرة: محمد عبدالقادر خليل*: اختبار جديد تجابه العلاقات بين واشنطن وأنقرة بعدما هدد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، تركيا بفرض «عقوبات قاسية»، ما لم تنتهج سياسات مغايرة حيال قضية القس، أندرو برانسون، الذي يخضع للمحاكمة في تركيا بدعوى التورط في المحاولة الانقلابية، والارتباط بعلاقات مع عناصر من حركة فتح الله غولن. هذه القضية أفضت إلى تداعيات دراماتيكية على العلاقات التركية – الأمريكية، ولاسيما أنها لم تأت بمعزل عن التوترات المتصاعدة بين الجانبين بسبب سياسات تركيا حيال كل من روسيا وإيران، ذلك أن واشنطن تعترض، من جانب، على إقدام أنقرة على شراء منظومة S-400 الروسية، وتتشكك، من جانب آخر، في طبيعة التوجهات التركية المحتملة بشأن العقوبات الأمريكية ضد إيران، والتي من المفترض أن تدخل حيز النفاذ في نوفمبر (تشرين الثاني) القادم.

كتب ترامب، في هذا الإطار، تغريدة على «تويتر» قال فيها إن «الولايات المتحدة ستتجه إلى فرض عقوبات قاسية على تركيا بسبب اعتقالها لشهور طويلة القس أندرو برانسون، وهو مسيحي راعٍ ورب عائلة. إنه يعاني كثيرا. هذا الإنسان المؤمن البريء ينبغي الإفراج عنه فوراً». وقبل ذلك، أعلن نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، أن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات على تركيا، ما لم تتخذ «تدابير فورية للإفراج» عن برانسون.

الموقف الأمريكي الصادم للأتراك، والمتناقض مع طبيعة العلاقات بين الدولتين الحليفيتين في حلف الناتو، لم تفوته تركيا من دون الإعلان عن رفض التصريحات الأمريكية، حيث ردت أنقرة على تغريدة ترامب، عبر تغريدة وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، على «تويتر»، والتي قال فيها: «لا أحد يمكنه إصدار أمر لتركيا. لن نقبل أبداً التهديدات مهما كان مصدرها. إن دولة القانون تنطبق على الجميع، من دون أي استثناء». كما قال متحدث باسم الرئيس التركي، إبراهيم كالمين، إن الولايات المتحدة لن تحقق الأهداف التي ترجوها بتهديد أنقره. ودعا واشنطن إلى «إعادة تقييم مقاربتها».

هذا فيما أشار الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى أن بلاده لن تُعيد صياغة مواقفها، كما أن الصداقة بين الولايات المتحدة وتركيا على المحك في هذا الخلاف. ويتزايد في تركيا العداء للولايات المتحدة على وقع تباعد السياسات التي تتبعها أنقرة وواشنطن في المنطقة، وبسبب تعقد الكثير من قضايا العلاقات الثنائية. هذا وقد نفى مسؤول تركي ما تردد بشأن صفقة مع واشنطن للإفراج عن القس مقابل إطلاق السلطات الإسرائيلية سراح مواطنة تركية ألقى القبض عليها مؤخرا في إسرائيل.

من جانبه، قال رئيس البرلمان التركي، بن علي يلدريم إن «التهديد لا يفلح مع الشعب التركي، لذلك على الولايات المتحدة أن تكف عن هذه اللغة إذا كانت تريد تطوير علاقاتها مع تركيا على المدى الطويل». وأضاف أنه على واشنطن أن تحترم «الأحكام القضائية»، داعيا إلى التوقف عن «لغة التهديد الرخيصة».

تركيا.. محاولات تحديد نطاق التوتر

بدا من ذلك أن تركيا تحاول التصعيد من حدة تصريحاتها في مواجهة مواقف واشنطن التي بدت متشددة، وفق الرؤية التركية، غير أنها، في ذات الوقت، حاولت تلجيم التوتر وتحجيمه عبر أدوات كثيرة، منها قيام وزير الخارجية التركي بالاتصال بنظيره الأمريكي، لبحث سبل إدارة التوتر من أجل التوصل لصيغة يمكنها خفض منسوب الاهتزاز في العلاقات المشتركة، سيما بعدما تصاعدت قضية القس الأمريكي، لتحظى بقدر متزايد من اهتمام الرأي العام الأمريكي، بما أفضى إلى قيام نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس بالتحدث مع القس أندرو برانسون، وقال أمام ابنته التي شاركت في اجتماع في وزارة الدفاع: «أعدك كما وعدت والدك البارحة، بأن الرئيس ترامب وأنا معه، سنواصل العمل لضمان إطلاق سراح والدك».

اتصال بنس برانسون جاء بعد أن أمرت محكمة تركية، بنقل برانسون، الذي قضى في السجن ٢١ شهراً، ووضعه قيد الإقامة الجبرية. وقال بنس خلال اجتماع وزاري في واشنطن حول تعزيز الحرية الدينية إن الإقامة الجبرية «خطوة أولى مرحب بها لكنها غير كافية»، مضيفاً أن القس برانسون الذي تتهمه تركيا بـ«الإرهاب والتجسس يستحق أن يكون حراً».

القرار التركي بإخراج أندور برانسون من السجن ووضعه قيد الإقامة الجبرية، جاء على خلفية بدء استعدادات الكونغرس لمناقشة مشروع قانون مقدم من ستة من أعضاء مجلس الشيوخ، لفرض عقوبات مالية على تركيا من خلال تقليص حجم القروض المقدمة من البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، وصندوق النقد الدولي.

وكان الرئيس التركي، قد استقبل في ٢٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٨. السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام، والسيناتورة الديمقراطية جين شاهين. وقالت شاهين إن الرئيس التركي كان متقبلاً لدواعي قلق الأمريكيين بشأن احتجاج برانسون. وشاركت شاهين، إلى جانب السيناتورين، جيمس لانكفورد، وتوم تيليس، في إعداد مشروع قرار في مجلس الشيوخ يتضمن منع تركيا من تسلم مقاتلات f-35 الأمريكية، بسبب شراء تركيا منظومة الدفاع الجوي الروسية S-400 واعتقال مواطنين أمريكيين. وفي هذا السياق، قال هوارد إيسنستات، الأستاذ في تاريخ الشرق الأوسط بجامعة سان لورانس: «تتوالى سلسلة من الأحداث التي تجسد سوء التفاهم بين البلدين، بما أضر بالثقة المتبادلة وأوصلها حتى نقطة الانهيار». وأضاف: «هذا يشبه الطلاق البغيض».

المقايضة المرفوضة بين فتح الله غولن وبرانسون

تدرك واشنطن أن تركيا تحاول ممارسة ضغوط عبر اعتقال برانسون من أجل دفع الإدارة الأمريكية إلى الاستجابة إلى المطالب الخاصة بتسليم فتح الله غولن. وقد سبق للرئيس التركي القول: «إنهم يقولون لنا أعطونا القس، لكن أنتم عندكم رجل دين أيضاً، سلموه لنا وسنحاكم القس ونعيده إليكم». وفي هذا الإطار قالت مصادر أمريكية: «هناك حالتان متباينتان ضمن منظومة قانونية مختلفة. إن المسألة ليست بهذه البساطة مثل القول: خذوا رجل دين وأعطونا رجل دين آخر».

وأشارت تقديرات إلى أن واشنطن ترفض الربط بين الإفراج عن القس الأمريكي المسجون في تركيا وتسليم الداعية، فتح الله غولن، المتهم من جانب أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة. وتصل العقوبات في الاتهامات الموجهة إلى برانسون، الذي ولد عام ١٩٦٨، وهو والد طفلين ولدا في تركيا، وكان يتأهب للتقدم بطلب إقامة دائمة في تركيا، إلى السجن لمدة ٣٥ عاماً حال إدانته. وعمقت قضيته من التوتر بين واشنطن وأنقرة، وأصبحت محل مساومات لمقايضته بغولن المقيم في بنسلفانيا منذ العام ١٩٩٩. وفي إطار سعيها لإعادة برانسون إلى وطنه، أسقطت السلطات الأمريكية جميع الاتهامات التي وجهتها إلى ١١ حارساً من الحراس الشخصيين لإردوغان اتهموا بمهاجمة محتجين خلال زيارة الرئيس التركي لواشنطن في عام ٢٠١٧.

ورد في لائحة الاتهام ضد برانسون أنه كان يعرف الأسماء المستعارة لقياديين من حركة غولن والتفاهم، وألقى خطابات تحرض على الانفصالية، وتتضمن ثناءً على حزب العمال الكردستاني وحركة غولن في كنيسة ديريلش بإزمير. كما وجهت له اتهامات بـ«إجراء دراسات ممنهجة في المناطق التي يقطن فيها الكرد»، وتأسيس «كنيسة المسيح الكردية» التي استقبلت مواطنين من أصول كردية فقط في إزمير.

وقد أشارت لائحة الاتهام إلى العثور على صور ضمن مواد رقمية تخص برانسون، تظهر حضوره اجتماعات لحركة غولن، وأخرى فيها رايات ترمز إلى «العمال الكردستاني»، كما توجه مراراً إلى مدينة كوباني شمال سوريا، التي تنشط فيها «وحدات حماية الشعب» الكردية، وقضاء سوروج في شانلي أورفا المحاذي لتلك المدينة السورية، وذلك في إطار الاستراتيجية العامة لحزب العمال الكردستاني.

واحتوت «اللائحة» على رسالة بعثها برانسون إلى أحد المسؤولين العسكريين الأمريكيين، يعرب فيها عن حزنه لفشل محاولة الانقلاب في تركيا. وينفي برانسون الاتهامات التركية. وقد أشارت اتجاهات إعلامية غربية إلى أن

التصعيد الأمريكي ضد أنقرة على خلفية استمرارها في اعتقال القس برانسون يعكس وجود أزمة ثقة كبيرة بين البلدين، وأن الأمر نتاج لتراكم من الخلافات حول ملفات مختلفة، لافتين إلى أن ما هو واضح أن العلاقات الأمريكية التركية في أسوأ أحوالها، وأن إردوغان يراكم الأزمات التي تهدد مصالح بلاده. كما أنه يخلق رأياً عاماً أمريكياً يتشكك في صداقته للولايات المتحدة.

ويعتبر المحلل السياسي التركي، إلهان تنير، أن قضية برانسون كانت كارثية بالنسبة إلى العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، قائلاً: «صار الملايين من الأمريكيين المتدينين، وغالبيتهم من الجمهوريين والمحافظين الذين لا يولون الكثير من الاهتمام للشؤون الخارجية، يؤمنون الآن إيماناً راسخاً بأن إردوغان ديكتاتور إسلامي يحتجز أحد قساوستهم رهينة». مضيفاً أن برانسون قد يحصل على البراءة بحلول شهر أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٨، لكن «الضرر الذي ألحقته القضية بالعلاقات التركية - الأمريكية سيكون من الصعب إصلاحه»، وأن «إردوغان سيصبح معروفاً في أذهان الكثير من الأمريكيين من الآن فصاعداً بحسابه شخصاً يحتجز رهائن».

ملفات التوتر مع تركيا.. تباينات الإدارة الأمريكية

ثمة تباين واضح داخل واشنطن بشأن الإجراءات الواجب تبنيها في إطار إدارة الخلاف مع القيادة التركية، ففيما يتشدد الكونغرس، تبدي الخارجية ووزارة الدفاع حرصاً على الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية المشتركة مع أنقرة، وكان الكونغرس قد وافق على حظر توريد مقاتلات f-35 إلى تركيا، بسبب إقدامها على شراء منظومات S-400 الروسية للدفاع الجوي، حتى يقدم البنتاغون تقريراً يقيم فيه العقد الروسي - التركي. ومن المقرر أن يتلقى الكونغرس من البنتاغون في غضون ٩٠ يوماً تقريراً بشأن الارتدادات المحتملة على العلاقات الأمريكية - التركية إثر إقصاء أنقرة من برنامج إنتاج مقاتلات f-35.

وقال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إن نظيره الأمريكي، دونالد ترمب، أطلعته على تصريحه الخطي المتعلق بتسليم واشنطن المقاتلات لتركيا، وأن تركيا ليس لديها قلق بهذا الخصوص. وأضاف أن تركيا تسلمت مقاتلتين من الطراز المذكور وستظلان في الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٢٠ لتدريب الطيارين الأتراك في إطار الدفعة الأولى. وفي سياق متصل، أبدى وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، معارضته مقترح الكونغرس، إبعاد تركيا من برنامج تصنيع مقاتلات من طراز f-35.

ترمب ونائبه مايك بنس يهددان بفرض عقوبات على تركيا

دونالد ترمب: «ستفرض الولايات المتحدة عقوبات كبيرة على تركيا بسبب اعتقالها القس أندرو برونسون لوقت طويل، وهو رجل مسيحي عظيم ورجل عائلي وإنسان رائع. إنه يعاني كثيراً. يجب إطلاق سراح رجل الدين البريء على الفور».

مايك بنس: «فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات اقتصادية قاسية على تركيا وستستمر إلى أن يفرج الرئيس إردوغان والحكومة التركية عن القس برونسون ويعيدان رجل الدين البريء إلى الولايات المتحدة».

مايك بنس: «فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات اقتصادية قاسية على تركيا وستستمر إلى أن يفرج الرئيس إردوغان والحكومة التركية عن القس برونسون ويعيدان رجل الدين البريء إلى الولايات المتحدة».

مولود جاويش أوغلو، وزير الخارجية يقوم بالرد على التهديدات الأمريكية مولود أوغلو: «لا أحد يملئ على تركيا. لن نتقبل التهديدات مطلقاً مع أي شخص. يطبق القانون على الجميع ودون استثناء».

وكشفت وسائل إعلام تركية، رسالة بعث بها في ٧ يوليو (تموز) ٢٠١٨ إلى لجنتي العلاقات الخارجية في مجلسي الشيوخ والنواب، بخصوص موازنة الدفاع، قال فيها ماتيس: «في هذه المرحلة، أنا ضد استبعاد تركيا من برنامج

مقاتلات f-35. تأسيساً على أن ذلك سيؤدي إلى تخريب سلسلة الإمداد الدولي لتصنيع المقاتلات». وأضاف أن تركيا استثمرت في البرنامج المذكور ١,٢ مليار دولار، وتسهم في سلسلة الإمداد به، وتخطط لشراء ١٠٠ مقاتلة، لافتاً إلى أنه في حال ما تم تخريب سلسلة الإمداد الدولي للتصنيع من خلال إبعاد تركيا عن البرنامج، فإن تصنيع المقاتلات سيتوقف، وهذا سيؤخر تسليم من ٥٠ إلى ٧٥ مقاتلة، وسيستغرق تعديل الوضع وتوفير إمدادات القطع التي تصنعها تركيا من ١٨ إلى ٢٤ شهراً. وتسلمت تركيا في ٢١ يونيو ٢٠١٨ أول مقاتلة من طراز f-35، التي تصنعها شركة «لوكهيد مارتن»، في مشروع تشارك فيه تركيا. وقال ماتيس إنه «يجب أن لا نفرض العقوبات على الدول التي تميل لاقتناء أسلحة روسية لتجنب دفع تلك البلدان إلى فلك روسيا بشكل نهائي».

وثمة اتجاهات يتسع تدريجياً نطاق تأثيرها في تركيا تعتقد أن واشنطن تصر على إضعاف التحالف الأمريكي - التركي. عبّر عن ذلك أستاذ العلوم السياسية في جامعة العلوم الاجتماعية بأنقرة، رسول ياتشين، حول تأثير صفقة S-400. على مسار روابط واشنطن بأنقرة، حيث قال إن «ثقة أنقرة بالولايات المتحدة اليوم، أقل مما كانت عليه من عدة سنوات. تركيا، عازمة على شراء منظومة S-400، وموجة استياء الولايات المتحدة من تركيا على هذه الخلفية لن تهدأ».

وأضاف أنه قبل اللجوء إلى روسيا لشراء منظومة S-400، تواصلت أنقرة مع الدول الأعضاء في الناتو مثل فرنسا وإيطاليا، لإنشاء نظام دفاع صاروخي، ولكن، كما قال الرئيس إردوغان: «تركيا فشلت في الحصول على دعم من حلف شمال الأطلسي لاقتناء نظام دفاع صاروخي» لذلك، اتجهت إلى شراء منظومة دفاع صاروخي من خارج إطار دول حلف الناتو.

القلق الأمريكي من سياسات تركيا حيال إيران

تمثل السياسات التركية حيال إيران إحدى أهم القضايا التي تدفع بتصاعد حدة التوتر في العلاقات التركية - الأمريكية، وذلك في ظل القناعة الأمريكية بأن تركيا قد تعيد استنساخ سياسات الماضي، والتي ارتبطت بالقيام بأنشطة تجارية استهدفت تخفيف حدة العقوبات على طهران عبر «بنك الشعب» التركي، من أجل تحقيق مكاسب تجارية مؤقتة، وهي القضية التي تشكل مسارا آخر للتوتر بسبب محاكمة رجل الأعمال، رضا ذراب، ونائب مدير بنك الشعب التركي، محمد هاكان آتيللا، في واشنطن، لدورهما في خرق العقوبات الأمريكية السابقة على إيران.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس ترمب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، ودعوته إلى فرض عقوبات على طهران، فإن تركيا، التي تعتمد في تلبية جزء من احتياجاتها من الطاقة على شراء النفط من إيران، تعتبر أن واشنطن لا يجب أن تملّي شروطها فيما يتعلق بالتجارة مع الدول الأخرى. وأشار الرئيس التركي في هذا الإطار إلى أن «واشنطن لا يمكن أن تجعل تركيا تتراجع، من خلال فرض عقوبات. فعلى الولايات المتحدة أن لا تنسى أنها يمكن أن تخسر شريكاً قوياً ومخلصاً، مثل تركيا، إن لم تغير موقفها. تبديل الموقف مشكلة ترمب، لا مشكلتي». ووصف التهديدات الأمريكية بأنها ليست أكثر من «حرب نفسية».

وقال إردوغان إن تركيا أكدت سياساتها الثابتة حيال طهران بشكل واضح في عهد الرئيس السابق، باراك أوباما. وتابع: «إننا نأسف حيال إقحام تركيا في المنافسات السياسية المتعلقة بهذه القضية، سواء داخل مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، ولكن الرئيس ترمب أبدى موقفاً جيداً في هذه القضايا حتى الآن، وأنا واثق من أن هذا الموقف سيستمر في المرحلة القادمة».

وكان المسؤولون الأتراك قد التقوا مؤخراً وفداً أمريكياً زار أنقرة لإجراء مباحثات مع المسؤولين بخصوص الملف الإيراني، وفي هذا الإطار قال مساعد وزير الخزانة الأمريكي لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، في مؤتمر صحفي في تركيا، عقب انتهاء المباحثات المشتركة إنه بحث مع المسؤولين الأتراك عدداً من الملفات بينها مكافحة تمويل الإرهاب، والعقوبات الأمريكية على إيران وانعكاساتها على الاقتصاد التركي. وأوضح

أن تركيا دولة جارة لإيران، وملف التجارة مع إيران يمثل أحد الملفات التي يجب أن نبحثها مع تركيا. وقال: «نحن نبدى حساسية تجاه انعكاسات ذلك على الاقتصاد التركي، لذا نبحث، بأدق التفاصيل، مخاوف البلدين».

وحذر وفد أمريكي زار تركيا منذ أيام من تكرار أنقرة لأخطائها ومخالفة العقوبات المفروضة على إيران بمجرد دخولها حيز النفاذ بحلول نوفمبر ٢٠١٨. وقال مارشال بيلينغسلي مساعد وزير الخزانة الأمريكي لمكافحة تمويل الإرهاب خلال زيارة الوفد إلى تركيا، إن على الشركات التركية أن تختار بين التجارة مع إيران والتجارة مع الولايات المتحدة. ويمثل تصريح بيلينغسلي تحذيرا للشركات والمؤسسات المالية التركية، ومنها بنك الشعب المملوك للدولة، الذي أدين بتورطه في مخطط للالتفاف على جولة العقوبات الأمريكية السابقة على إيران في عام ٢٠١١.

وأضاف: «من المؤكد أننا سنشعر بالقلق للغاية بشأن محاولة التجارة في الذهب مع إيران.. إننا نتعقب مشتريات كبيرة من الذهب في تركيا هذه الأيام، ونحن نحاول أن نفهم لماذا يحدث هذا؟». وتابع قائلا: «لكنني أعتقد أن بعضا من ذلك يتعلق بقضايا العملات وغيرها من الأمور، لكن من المؤكد أنها ستكون فكرة سيئة للغاية أن نعتقد أن شخصا ما سيتاجر مع إيران في الذهب ويتجنب الإجراءات الأمريكية إذا حدث ذلك».

ووفق بعض التقديرات الغربية، فإن لجوء الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات جادة على تركيا سيدفع بالرئيس التركي إلى مراجعة خطابه التصعيدي تماما مثلما حصل مع روسيا في نوفمبر ٢٠١٥ على خلفية إسقاط أنقرة مقاتلة روسية، وذلك حين اضطر إردوغان، لتجنب التصعيد، إلى الاعتذار العلني لنظيره الروسي، فلاديمير بوتين، وربما يرتبط ذلك بتراجع الأداء الاقتصادي التركي.

وحسب بعض الاتجاهات الرائجة، فإن العقوبات التي لوح بها ترمب قد تصيب القطاعين المصرفي والعسكري بشكل أساسي. لذلك، فلم تمر ساعات عقب تهديد ترمب إلا وسجلت الليرة التركية تراجعا، أمام الدولار الأمريكي. وتعاني تركيا منذ شهور من تراجع حاد في سعر العملة المحلية.

وكانت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي مررت مؤخرا مشروع قانون يدعو المدير التنفيذي للبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي إلى تجميد جميع القروض المقدمة إلى تركيا إلى حين توقفها عن احتجاز المواطنين الأمريكيين. ويقول كبير الاستراتيجيين بشركة «بي إتش إتش» للاستشارات الاقتصادية بنيويورك، وين ثين، إن العقوبات ستطول على الأرجح القطاع المصرفي التركي، خاصة البنوك الحكومية. ويضيف ثين أن العقوبات «قد تشمل تعليق الولايات المتحدة لبعض الصفقات العسكرية لتركيا، لكن ليس من الواضح إذا ما كانت ستقوم الولايات المتحدة بهذا أم لا، فالوقت ما زال مبكرا لاتخاذ مثل تلك القرارات».

يأتي ذلك وسط تحذيرات من مواجهة تركيا أزمة عملة بعد أن هوت الليرة إلى أدنى مستوياتها وفقدت نحو ٢٥ في المائة من قيمتها منذ مطلع العام الجاري، مع ارتفاع التضخم إلى ١٥,٤ في المائة، وزيادة العجز في الميزانية إلى ٦ مليارات دولار خلال شهر يونيو ٢٠١٨، واستمرار اتساع العجز التجاري. ويقدر صندوق النقد الدولي الدين الخارجي لتركيا بـ ٥٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات الرسمية إلى أن نحو ثلث القروض المصرفية المقدمة للمستثمرين الأتراك هي بالعملة الأجنبية.

وحسب تقديرات، فإن الشركات التركية المعتمدة على واردات أمريكية قد تكون المتضرر من فرض العقوبات الأمريكية، مثل شركات السيارات، وبعض المنتجات البتروكيمياوية، والمعدات الآلية، والفحم، والورق، والمكسرات، والأرز. يذكر أن العلاقات التجارية بين تركيا والولايات المتحدة في عهد ترمب شهدت زيادة بمعدل ١٦,٦ في المائة. وبلغت صادرات الولايات المتحدة إلى تركيا في العام الماضي نحو ٩,٧ مليار دولار، فيما قدرت الصادرات التركية إلى أمريكا بـ ٩,٤ مليار دولار. ويبدو أن العقوبات الأمريكية لن تكون ذات تأثير كبير «إلا إذا لجأت الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات تؤثر على الشركات التجارية التركية مع دول أخرى».

مسارات العلاقات التركية – الأمريكية

قال المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، إن العلاقات التركية الأمريكية يمكن إنقاذها وتحسينها، شريطة أن «تأخذ الإدارة الأمريكية مخاوف تركيا الأمنية على محمل الجد». وفي مقال بعنوان «القاعدة الأساسية للعلاقات التركية الأمريكية: الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة»، نُشر في صحيفة «ديلي صباح» التركية، قال كالين إن الولايات المتحدة اتخذت سلسلة من الخطوات في السنوات الأخيرة لتقويض شراكتها الاستراتيجية مع تركيا وإضعاف علاقات كانت قوية ومثمرة للجانبين». وأضاف: «تركيا لديها ما يبرر توقع فك الارتباط الأمريكي مع مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية، الذين يجرون حالياً محادثات مع نظام الأسد، دون تأخير».

وقال كالين إن «عدم رغبة إدارة ترمب في اتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها منظمة فتح الله الإرهابية على الأراضي الأمريكية وملاحقتها قضائياً كانت مخيبة للآمال، على أقل تقدير، بالنسبة لتركيا». وأضاف كالين: «ربما يكون لدى الرئيس ترمب نوايا حسنة تجاه العلاقات مع الرئيس إردوغان وتركيا. سيكون هناك رد على ذلك عندما تستند العلاقة إلى الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة». وأشار في مقاله إلى أن التهديدات الموجهة لتركيا لن تجدي، مشيراً إلى أنها ستضر العلاقات بين البلدين.

ومع ذلك، فإن أغلب المؤشرات تشير إلى أن العلاقات التركية - الأمريكية قد تشهد المزيد من التوترات، غير أنها توترات لن تتحول إلى صدام مفتوح بين الجانبين. فعلى الرغم من تصاعد حدة التصريحات المتبادلة فإن إخراج برانسون من السجن ووضعه رهن الإقامة الجبرية، ربما يشير إلى أن أنقرة تعي جيداً مخاطر التصعيد ضد واشنطن، والتي تدرك، بدورها أن العلاقات بين البلدين تستند على ميراث تاريخي يسمح باستيعاب التوتر وتخفيف حدته، فمنذ عام ١٩٤٧. تضطلع الولايات المتحدة بأدوار مباشرة في ضمان أمن الدولة التركية، كما تعتمد واشنطن في تحركاتها العسكرية في الشرق الأوسط على الكثير من القواعد العسكرية التركية، استناداً إلى الاتفاق المشترك الموقع عام ١٩٨٠، والذي يسمح للولايات المتحدة باستخدام ٢٦ منشأة عسكرية تركية، مقابل حصول أنقرة على معدات عسكرية أمريكية.

وتعي واشنطن أهمية تركيا كأحد المفاتيح الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والبلقان، وآسيا الوسطى. وتتزايد الهواجس الأمريكية بسبب تصاعد مظاهر التقارب التركي - الروسي، والذي قد يأخذ دفعة جديدة حال تصاعد أوجه الخلافات التركية - الأمريكية. ولا ينفصل ذلك عن التحسن الذي بدأت تشهده علاقات تركيا بالكثير من البلدان الأوروبية، فقد قررت هولندا إعادة سفيرها لأنقرة، وقابلتها أنقرة بالمثل، ثم جاءت تصريحات الأمين العام لحلف الناتو في الذكرى السنوية الثانية لمحاولة الانقلاب العسكري في تركيا على النحو الذي يرضي أنقرة. هذا فيما أفادت صحيفة «بيلد» الألمانية، أن الرئيس التركي سيقوم بزيارة رسمية إلى ألمانيا، في أواخر سبتمبر (أيلول) المقبل. وذكرت الصحيفة أن هذه الزيارة ستكون أول زيارة رسمية له إلى ألمانيا منذ عام ٢٠١٤. والأولى أيضاً منذ توليه رئاسة تركيا.

ربما يعكس ذلك أن الدول الغربية في الوقت الذي تمارس فيه ضغوطاً على تركيا، فإنها تفتح للعلاقات المشتركة معها مسارات جانبية لتبقى دون ضرر يصل بها حد القطيعة. قد يفسر ذلك عرض واشنطن بيع منظومة صواريخ باتريوت لأنقرة، رغم اشتراط الأخيرة شراء المنظومة مع تقنيات تصنيعها. هذا إضافة إلى مستجدات الموقف الأمريكي حيال التعاون مع أنقرة في مدينة منبج السورية، وقبلها حيال عملية «غصن الزيتون» بمدينة عفرين السورية. وربما يرتبط ذلك أيضاً بإدراك واشنطن والكثير من الدول الغربية الأخرى أن استقرار جبهة تركيا الداخلية، سيما بعد الانتخابات الأخيرة، يدفع إلى اتباع استراتيجية «التحالفات المرنة»، التي تسمح بإدارة الخلاف على نحو لا يجعله يؤثر سلباً على مصالح مختلف الأطراف.

القضية ليست قضية راهب، فالحساب كبير للغاية.. (رؤية تركية)

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (بني شفق) الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٨/٥

نحن دولة وحيدة صاحبة كبرياء ونعيش في منطقة صعبة للغاية. دولة وحيدة لكنها مقاومة وصاحبة طموح، لكننا الأمة الوحيدة القادرة على إحياء هذه المنطقة الصعبة. نحن أمة وحيدة، لكنها أمة تواصل وستواصل جيناتها السياسية القوية ودورها التاريخي البناء وطموحاتها التي لا حد لها. ومن المعلوم بالضرورة أن الأمم المقاومة هي التي تصمد وتعيش في المناطق الصعبة، وهي التي تحييها وتخوض كفاحات عظيمة وتصفية حسابات كبيرة.. فهي لا تتوسل أو تبكي أو تنحني أو ترقع، لا تفضل البقاء على قيد الحياة برجاء رحمة الآخرين..

نحن حراس هذا الوطن والمنطقة، نحن قادة التاريخ

وكذلك فإنهم صمدوا بقلوبهم وعلمهم وقوتهم وكفاحهم وطموحاتهم وحساباتهم ومسيراتهم الكبرى. ولقد رأينا بصمات تلك الأمم دائما في كل التحولات التاريخية. كما أن شخصيتها لا تتغير أبدا حتى وإن دفعت ثمنا غاليا وواجهت ظروفًا في غاية الصعوبة. ذلك لعلمها بأنها لو تغيرت ستختفي من الوجود، وستصبح من الماضي، وتعلم أن لا الجغرافية ولا الأمة زائلة لا محالة.

ولهذا السبب تحديدا فنحن حراس هذا الوطن وهذه المنطقة، نحن قادة التاريخ، كنا كذلك على مدار مئات السنين، وسنكون كذلك، فهذا قدرنا ومسؤولية علينا جميعا تحملها، وهو لا يختلف بغض النظر عن ما إذا كنتم قادة هذا البلد أو موظفيها أو مفكرها أو حتى حرفيها أو فنانيها.

مخطط إيقاف "الصعود الكبير الثالث":

وها هو الآن ذلك القدر والجنات السياسية تناديننا إلى مكان ما، تدعونا للنهوض ووضع هذا الوطن في المقدمة وتعزيز قدراته وإعادة رسم ملامح المنطقة ووضع بصمتنا على هذا التحول التاريخي الجديد، تدعونا لنخوض كفاحات جديدة وكبيرة للغاية وإلى الدخول في تصفية حسابات ذات أبعاد عالمية. ولا أريد من أحد أن يفهمني بشكل خاطئ، فلو لم نرد ذلك، فإننا سنشهد تصفية الحسابات هذه ما حيينا، وسنخوض ذلك الكفاح، وسيكون الأناضول بيتنا لحقبة "الصعود الكبير الثالث".

وهذا هو سبب الهجمات المتتالية التي تتعرض لها تركيا... سبب الهجمات التي يشنونها منذ أربعة عقود عبر تنظيم بي كا كا الإرهابي، سبب مخططات أسرنا وتدميرنا من خلال تنظيم غولن الإرهابي، سبب مخططات حصارنا من حدودنا الجنوبية وتحويل تلك المنطقة إلى جبهة قتال، سبب جميع العمليات الداخلية ومحاولات تحريض بعض الأوساط ضدنا، سبب استهداف القادة والكوادر والأوساط التي تقود تركيا إلى ذلك الصعود التاريخي الجديد، وبالتالي استهداف هذا الشعب.

هكذا انتقموا منا

ظنوا أنهم دمرونا

لكن أخطأوا وصدموا

لقد خسرنا مع الحرب العالمية الأولى مساحات شاسعة" إذ خططوا ونفذوا مخططا تدميريا حتى ظنوا أنهم أخرجونا تماما خارج عجلة التاريخ. فهم يعتقدون أنهم انتقموا للدولة البيزنطية والحملات الصليبية ووصولنا إلى قلب أوروبا، ظنوا أنهم انتقموا عن طريق الحرب لألف عام من التاريخ.

لقد دخلوا القدس بهذه العقيدة، دخلوا إسطنبول بهذه العقيدة، وهكذا نهبوا كل شبر من أرض هذه المنطقة، مزقوا الأناضول بهذا المخطط. كانوا ياملون بهذه الطريقة أيضا وضعنا تحت الوصاية طيلة القرن الحادي والعشرين كما فعلوا طوال القرن الماضي. كنا نشكل "خطرا" بالنسبة لهم، لأننا شعب يصنع التاريخ ويرسم ملامح الجغرافيا. لقد ظنوا أنهم قضوا على هذا الخطر للأبد، ووفقا لهذا خططوا ونفذوا عملية الوصاية من الخارج والداخل.

لكنهم أخطؤوا الظن... كما صدموا بتحريك تلك الجينات السياسية. حاولوا السيطرة من خلال أوروبا، سيطروا من خلال الولايات المتحدة، ضربونا من العراق وسوريا وجنوب شرق الأناضول، استهدفونا من داخل أراضينا ليلة ١٥ يوليو/تموز، لكنهم فشلوا فشلا ذريعا في منع صحوة هذا الشعب واستفاقته وإعادة اكتشافه لذاكرته التاريخية وإنعاشها.

إنها تصفية حسابات كبرى!

إن القرار الأخير الذي أصدرته الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات على وزيرى العدل عبد الحميد غل والداخلية سليمان صويلو، ذلك الابتزاز المشين، لم يكن حجته الأساسية هو الراهب برونسون! فواشنطن لم تستهدف وزيرين تركيين فحسب، بل استهدفت تركيا بأكملها!

فلو لم يكن ذلك القس محتجزا، لكانوا قد أوجدوا حجة أخرى أو لكانوا فعلوا ذلك حتى دون حجة. وهل كان من حجج لمحاولة انقلاب ١٥ يوليو/تموز؟ لقد حاولوا تمزيق تركيا وجرحها إلى حرب أهلية بأيدي أولئك الخونة، ولما فشلوا في ذلك، هربوهم ووضعوهم تحت حمايتهم.

فتصفية الحسابات الكبرى التي حاولت توضيحها أعلاه هي تغيير وتحرر من القيود، هي تحريك العقلية الإقليمية التركية التي يرجع تاريخها لألف عام، تخلص تركيا من كونها دولة جبهة غربية، محاولتها رسم ملامح طريقها بنفسها، تقربها إلى القوى العالمية الصاعدة، تحويل وجهتها للمرة الأولى باتجاه قارة آسيا، انطلاقها في مسيرة كبرى. ذلك أن أحدا لن يستطيع إيقاف تركيا التي انطلقت من أجل ذلك الحساب الكبير. ولهذا فهم ينتقمون منا. فتصفية الحسابات أكبر بكثير مما تظنون، ذلك أنها سترسم ملامح القرون المقبلة.

قطع يديّ الولايات المتحدة داخل تركيا

إننا نقطع يديّ الولايات المتحدة داخل تركيا، نصفي بي كا كا وغولن الإرهابيين، نخوض كفاح شرس ضدهما. وهذا هو سبب قرار العقوبات الأخير. ولا شك أنهم سيصدرون المزيد من القرارات، وعلينا الاستعداد لذلك. ولو سلمناهم برونسون اليوم، فإنهم سيفتحون صفحة جديدة ويختلفون أزمة أخرى. إنهم لا يتورعون عن حماية كل من فتح النار على بلدنا وشعبنا وارتكب الجرائم بحقنا وقصف برلماننا وسحق أبناءنا بالدبابات، بل إن الولايات المتحدة تطلق تهديدات بهذه المهجة من أجل عميل استخباراتي متخفي تحت عباءة قس تعاون مع التنظيمات الإرهابية وقدم لها الدعم. ولهذا فإن واشنطن صارت تعتبر تهديدا معلنا بالنسبة لتركيا وشعبها.

وإذا كان الأمر كذلك، فلقد بدأ كفاح جديد وكبير للغاية في إطار محور الوطن والمنطقة بغض النظر عن هوياتنا السياسية أو العرقية أو المذهبية.

أمريكا هي التهديد الواضح، ينبغي لكل من يشعر أنه ابن هذه الأرض أن يتحرك!

سنتحرك سويا وسنخوض هذا الكفاح معا، وعلى كل وطني يشعر بأنه ينتمي إلى هذا البلد وهذه الأرض وذلك التاريخ السياسي العميق أن يتحرك. لقد ولى عهد الانزواء تحت راية تركيا القديمة، انتهت حقبة النظر إلى هذه التطورات بتلك اللغة السياسية أو التحيز لطرف على حساب آخر.

لأن هذه ليست مسألة سياسة داخلية، لأننا سنعرض لهجمات جديدة، وستشند تصفية الحسابات أكثر. لقد خسر الغرب احتكاره للسلطة العالمية بعد ٤ قرون، ودخل مرحلة من الركود. وإنهم لن يستطيعوا بعد اليوم إدارة شؤون العالم بمفردهم. فتصفية الحسابات هذه لا تحدث عندنا فقط، بل في كل مكان بالعالم. ولقد بدأت تركيا مسيرتها التاريخية الجديدة في عصر التحويل الكبير هذا، ولا شك أنها ستجني ثمار هذه المبادرة. فبهذه الاختلالات في التوازن صارت الولايات المتحدة تمثل تهديدا مشتركا لجميع دول العالم.

المسألة ليست مسألة قس، ألم نفهم بعد؟!

ستتوالى هجماتهم، لكن تركيا لن تتراجع قيد أنملة. كما أن "الكفاح الشرس" لن يكون قاصرا على الأناضول، بل سيكون في كل مكان بالمنطقة. فالمناخ يزيد قساوة، وقبضتنا تزيد قوة، وفي الوقت الذي يتراجعون فيه فإن صعودنا على وشك أن يبدأ.

لا تنسوا، لا تنجح المسيرات الكبرى والتحويلات التاريخية وفترات الصعود والتأسيسيات العظمى سوى من خلال كفاحات كبيرة. ولا يفعل ذلك سوى الأمم التي تصنع التاريخ. فالأمر واضح ليس به أدنى لبس.

المسألة ليست مسألة قس، ألم نفهم بعد؟!

حزب الشعوب الديمقراطي يدين اتهامات اردوغان لمؤيديه

ANF: ٢٠١٨/٨/٦

أصدر حزب الشعوب الديمقراطي HDP بياناً باسم الرئاسة المشتركة للحزب بروين بولدان وسيزاي تيميلي بياناً ادن فيه وبشدة تهديدات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لمؤيدي حزبهم.

باسم الرئاسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP بروين بولدان وسيزاي تيميلي اصدر الحزب بياناً رداً على تهديدات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لأنصار حزبهم والذي قال "كل من صوت لحزب الشعوب الديمقراطي وكان السبب بدخوله إلى البرلمان سيدفعون الثمن".

وجاء في البيان: "نحن كحزب نرفض تماماً هذه التهديدات التي وجهها اردوغان لحزبنا. حزبنا وخلال الانتخابات الأخيرة حصل على ٦ مليون صوت بالإضافة إلى أن التهديدات التي يطلقها اردوغان بحق مؤيدينا لا علاقة لها بالثقافة السياسية الديمقراطية".

وتابع البيان: "الذين يحاولون حكم بالبلاد بالقوة وترهيب الشعب والمجتمع، عليهم أن يدركوا أولاً أنهم يسيرون في الطريق الخاطي. حزب الشعوب الديمقراطي دخل البرلمان وتمكن من حصد ٦٧ مقعداً في البرلمان وبهذا تمكن من منع تحالف حزبي حزب العدالة والتنمية AKP و حزب الحركة القومية MHP من تغيير الدستور وفق ما يشتهي. كما أظهرت نتائج الانتخابات أن حزبنا قادر على الفوز بالكثير من البلديات في مختلف المدن والنواحي خلال انتخابات الإدارة المحلية وبهذا يكون قادراً على هزيمة السلطة الحاكمة.

"السلطة الحاكمة وحتى تخفي هزائمها على الصعيد الاقتصادي والسياسة الخارجية يتجه نحو أنصار ومؤيدي حزبنا، لكن المؤكد أن شعبنا قادر على إفشال هذه المخططات".

وختم البيان بالقول: "حزب الشعوب الديمقراطي ومؤيدوه مصرون على مواصلة النضال الديمقراطي وتحقيق السلام ضد تهديدات واستفزازات اردوغان".

بعد شهر من ولايته الرئاسية الجديدة.. عقوبات ضد تركيا و"حرب اقتصادية" في الأفق

موقع أحوال تركية: ٢٠١٨/٨/٦

بعد فشل لقاء وزير الخارجية الولايات المتحدة وتركيا، الجمعة، في احتواء الأزمة الدبلوماسية بين البلدين على خلفية اعتقال تركيا لقس أمريكي واحتجاز آخرين، بدت الولايات المتحدة اليوم مصممة على مطالبتها ومحذرة لتركيا من خطورة التمادي في احتجاز رعاياها.

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على إطلاق سراح القس الأمريكي "أندرو برونسون" المعتقل لدى تركيا منذ ٢٠١٦، وهو الأمر الذي كشف عنه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، اليوم السبت، معبراً عن أمل بلاده في حل عاجل للخلاف مع تركيا حول قضية القس الموقوف في تركيا.

ودعا بومبيو إلى ضرورة إلى حل قضية القس وأمريكيين آخرين محتجزين في تركيا "خلال الأيام القادمة".

وجاءت تصريحات "بومبيو" على هامش الاجتماع الـ٥١ لوزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" بسنغافورة، والتي التقى خلالها أمس بنظيره التركي مولود جاويش أوغلو.

وكان بومبيو أعلن قبل لقائه بـ"أوغلو"، أن واشنطن مصممة على التوصل إلى إطلاق سراح برانسون، وقال إن العقوبات على الوزيرين التركيين دليل على التصميم الكبير لواشنطن على إطلاق سراحه.

وأضاف "يجب أن يعود برانسون إلى بلاده والأمر نفسه بالنسبة إلى جميع الأمريكيين الذين تحتجزهم الحكومة التركية، إنهم يحتجزونهم منذ فترة طويلة وهم أبرياء".

ويرى الدكتور أحمد أبو زيد الباحث في إدارة الأزمات والأمن الإقليمي في تصريح لوكالة فرات للأنباء ANF، أن الأزمة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وتركيا، تعكس استمرار حالات التوتر الموسمية التي مرت بها علاقات البلدين خلال السنوات الأخيرة، وتصميم الإدارة الأمريكية على مطالبتها من تركيا التي امتدت إجراءاتها القمعية لتشمل مواطنين أمريكيين، وليس فقط ضد المعارضين لسياسة أردوغان.

وأوضح أبو زيد أنه رغم التوتر الراهن إلا أن هناك استمرار في التفاهم في ملفات أخرى، وهو ما يشير إلى صعوبة وصول أردوغان إلى مقايضة مع الولايات المتحدة تشمل إطلاق سراح القس مقابل إطلاق أيادي أردوغان في الشمال السوري مثلا، حيث تصمم واشنطن على كبح جماحه وإجباره على الاستجابة لمطالبها للإفلات من العقوبات المحتملة والقائمة، وهو ما تؤكد الإجراءات العقابية الأخيرة.

عقوبات تجارية جديدة تتزامن مع انهيار العملة التركية

وتأتي العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية تزامناً مع انهيار العملة ووصول البلاد إلى أعلى درجة تضخم تمر بها البلاد منذ ١٤ عاماً.

وتراجع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التجارة التركية المعفاة من الضرائب في أسواق الولايات المتحدة بموجب ما يعرف بنظام الأفضلية المعمم، بعد أن فرضت أنقرة رسوما انتقامية على سلع أمريكية قيمتها ١,٧٨ مليار دولار رداً على رسوم واردات الصلب والألمنيوم الأمريكية، حسبما أفاد موقع قناة سكاى نيوز عربية اليوم. وحسب رويترز، فإن المراجعة قد تؤثر على سلع قيمتها ١,٦٦ مليار دولار تصدرها تركيا إلى الولايات المتحدة واستفادت من برنامج الأفضلية العام الماضي، وعزا مكتب الممثل التجاري الأمريكي إجراء المراجعة إلى بواعث قلق بشأن التزام تركيا بالبرنامج بعد أن استهدفت سلعا أمريكية فحسب وليس من دول أخرى.

وبلغ التضخم في تركيا أعلى مستوياته في أكثر من ١٤ عاماً، ليلاص نحو ١٦٪ على أساس سنوي، مع ارتفاع أسعار الغذاء. ودفعت عمليات بيع الليرة، التي فقدت خمس قيمتها مقابل الدولار هذا العام، أسعار الوقود والمواد الغذائية والإيجارات للارتفاع، وأظهرت بيانات من معهد الإحصاء التركي أن التضخم بلغ ١٥,٨٥٪ على أساس سنوي في يوليو، مدفوعاً بزيادات في خانة العشرات لأسعار النقل والسلع المنزلية والمواد الغذائية. وأثار امتناع البنك المركزي التركي عن زيادة أسعار الفائدة أكثر، قلق المستثمرين الذين يرون أنه يتعرض لضغوط من الرئيس رجب طيب أردوغان.

وتؤكد الدكتورة نورهان الشيخ، أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن الاقتصاد التركي بات يواجه صعوبات نتيجة لسياسة أردوغان وعلاقته المضطربة بالولايات المتحدة حالياً نتيجة لاعتقال القس الأمريكي وكذلك لرفضه تنفيذ العقوبات المفروضة على إيران، إضافة إلى الإجراءات القمعية التي اتخذها بحق المعارضين.

وأوضحت "الشيخ" في تصريح خاص لوكالة فرات للأنباء ANF، أن أردوغان استطاع خلال فترة حكمه تكوين طبقة من رجال الأعمال الموالين له بشكل أو بآخر، ويعتمد عليهم في الخروج من كبوته الحالية.

وأكدت أن هناك إجراءات تصعيدية من جانب الولايات المتحدة ضد تركيا، لا سيما بعد فرض عقوبات ضد وزيرى الداخلية والعدل التركيين، فضلا عن العقوبات التجارية المنتظرة حالياً، بعد فشل لقاء وزيرى خارجية البلدين في سنغافور.

أردوغان يخشى حرباً اقتصادية.. ويحذر من مؤامرة

وكانعكاس لاستمرار تراجع قيمة العملة التركية بعد العقوبات الأمريكية، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال مؤتمر جماهيري، اليوم، في مدينة أرض روم شمال شرق تركيا، الأتراك لاستبدال مدخراتهم من العملة الأجنبية بالليرة التركية، لإنقاذ العملة المحلية من الانهيار الذي تشهده.

وكرر أردوغان دعوته للمواطنين الأتراك بتحويل الدولارات الموجودة "تحت الوسائد" إلى الليرة التركية لدعم الاقتصاد.

وأوضح أردوغان أن تركيا لن تتراجع عن اقتصاد السوق الحر، قائلاً: "أرى أن هناك من يحاولون تركيع بلدنا. مثلما حدث أثناء مظاهرات "حديقة جيزي" في ٢٠١٣. فإن لوبي الفائدة يستهدف بلدنا. لن تفلح خطواتكم. أنا أوجه كلامي لأخوتي الذين لديهم دولار أو يورو "تحت الوسائد"، أذهبوا وحولوا أموالكم إلى الليرة التركية" حتى نبطل هذه المؤامرة معاً".

وسجل الدولار الأمريكي رقماً قياسياً جديداً من خلال تجاوز حاجز ٥ ليرات تركية للمرة الأولى، وذلك عقب العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية على وزيرى الداخلية سليمان صويلو ووزير العدل عبد الحميد جول، على خلفية استمرار اعتقال القس الأمريكي أندرو برونسون.

وأعلنت واشنطن الأربعاء، إدراج وزيرى العدل والداخلية التركيين، على قائمة العقوبات، نتيجة عدم الإفراج عن القس الأمريكي برانسون الذي تتواصل محاكمته في تركيا.

ووفقاً للقوانين الأمريكية، يتم تجميد الأصول المالية المحتملة بالولايات المتحدة للأشخاص المدرجين في قائمة العقوبات، ويحظر عليهم إقامة علاقات تجارية مع الأمريكيين.

واعتقلت السلطات التركية برانسون في أكتوبر ٢٠١٦، لاتهامه بمساعدة تنظيم أتباع الداعية التركي المعارض فتح الله جولن الذي تعتبره الحكومة التركية العقل المدبر لمحاولة الانقلاب المزعومة الفاشلة في منتصف يوليو من العام ذاته.

وحبس "برانسون" في ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، على خلفية عدة تهم تضمنت ارتكابه جرائم باسم منظمته "جولن" و"بي ك ك" تحت مظلة رجل دين، وتعاونه معها رغم علمه المسبق بأهدافهما، قبل أن يصدر قرار قضائي بفرض الإقامة الجبرية عليه.

مجلة أمريكية تعرض ضد تركيا

موقع (زمان التركية) - جماعة كولن: ٢٠١٨/٨/٦

دعت مجلة نيوز ويك الأمريكية (Newsweek) إلى شن عملية ضد تركيا لجعل العالم أكثر أمناً. ووردت عبارات ملفتة في تقرير المجلة الصادر في ٣١ يوليو/ تموز بعنوان "أردوغان يسعى لتحطيم الكرد وإحياء الامبراطورية العثمانية"، إذ تطرق الخبر إلى السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة.

وأوضحت المجلة أن تركيا تتبع موقفاً عدائياً في السياسة الخارجية في عهد رجب طيب أردوغان واستغلت الكرد في السياسة الداخلية مشيرة إلى اتباع أنقرة سياسة عدائية أيضاً تجاه الكرد في الآونة الأخيرة على الرغم من مفاوضات "عملية السلام" مع الكرد في عام ٢٠١٣.

وتناولت المجلة أيضاً في تقريرها اتجاه تركيا لـ"نظام الحكم الإرهابي" بعدما كانت دولة ديموقراطية معتدلة في مرحلة ما، حيث زعمت الصحيفة أن تركيا تقضي على الكرد خلال العمليات العسكرية في المنطقة في ظل حديثها عن الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد.

وأضافت المجلة في خبرها أن أردوغان يتعامل بصفته "زعيم السنة" ويثير الفوضى في الشرق الأوسط مفيدة أن تركيا تتمتع بعلاقات ثنائية مع روسيا وأمريكا وأن السياسة الخارجية لأردوغان تتضمن ازدواجية وغير منطقية.

يجب على العالم الحر التحرك ضد تركيا

وفي ختام خبرها ذكرت المجلة أن تركيا تشكل تهديداً للعالم بأسره وأن أقوى دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة قد تقدم مساعدات مهمة جداً.

ودعت المجلة في خبرها إلى شن حملة ضد تركيا مفيدة أنه في حال تحرك العالم الحر بسرعة فإن العالم سيصبح آمناً.

استنكار المتحدث باسم الرئاسة التركية

من جانبه وصف المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين المقال المشار إليها كأحد أسوأ المقالات المتعلقة بتركيا.

وعبر حسابه بموقع تويتر نشر كالين تغريدة زعم خلالها أن المقال الذي يطرح دعايا تنظيم العمال الكردستاني وحركة الخدمة على أنها حقائق وهوس أيديولوجي يعد أحد أسوأ المقالات بحق تركيا. هذا وتساءل كالين ما إن كانت المجلة تدعو إلى محاولة انقلابية جديدة بعد مرور انتخابات ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٨.

٤٠ ألف عسكري برتب مختلفة فصلوا من العمل خلال عامين

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٨/٦

بلغ عدد المفصولين من وحدات وفروع القوات المسلحة التركية بما في ذلك المدارس العسكرية نحو ٤٠ ألف تقريباً منذ محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦.

وحسب الإحصاءات فقد شهدت القوات البرية أعلى نسبة فصل بين الأفرع المختلفة للقوات المسلحة التركية بعدد ٨ آلاف و٢٠١ عسكري من رتب ودرجات مختلفة، وسجل عدد حالات الفصل في القوات الجوية ٤ آلاف و٢١٥ عسكري من رتب ودرجات مختلفة، أما القوات البحرية فقد بلغ عدد المفصولين منها ألفين و٥٩٢ عسكري من رتب ودرجات مختلفة.

كما صدرت مراسيم بموجب حالة الطوارئ بفصل ٤ آلاف و٩٠ من المدارس العسكرية الثانوية، و٦ آلاف و١٤٠ من طلاب المدرسة العليا الفنية لضباط الصف، و٦ آلاف و١٧٩ من طلاب الجامعات العسكرية (المدارس الحربية للقوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وأكاديمية جول خانة للطب العسكري، والمدرسة العسكرية العليا للممرضات، والكلية العسكرية)، بإجمالي ١٦ ألف و٤٠٩ طالب عسكري مفصول. ويبلغ الإجمالي مع إضافة المفصولين من قوات الجاندرما (الدرك) التابعة لوزارة الداخلية نحو ٤٠ ألف عسكري برتب ودرجات مختلفة.

وحسب الأخبار المتداولة في وسائل الإعلام الموالية لحكومة أردوغان، فقد شهدت القوات البرية فصل ٨٧ جنرالاً، و٤ آلاف و١٧٩ ضابطاً عسكرياً، وألفين و٦٧٧ ضابط صف، وألف و١٦٥ ضابط صف متخصص. ومع إضافة عدد ٩٣ آخرين من موظفي الدولة والعاملين يكون إجمالي عدد المفصولين من قيادة القوات البرية منذ ١٥ يوليو/ تموز ٨ آلاف و٢٠١ عسكرياً من رتب ودرجات مختلفة.

أما قيادة القوات البحرية، فقد بلغ إجمالي عدد المفصولين منها ألفين و٥٩٢ شخصاً، منذ عامين، من بينهم ٣١ أميرال، وألف و٣٦٤ ضابطاً، وألف و٧٤ ضابط صف، و٣٠ ضابط صف متخصص، و٨٤ موظف بالدولة. بينما بلغ عدد المفصولين من القوات الجوية ٤ آلاف و٢١٥ من رتب ودرجات مختلفة، من بينهم ٣٢ جنرالاً، وألفين و٥٩ ضابطاً، وألف و٩٩٣ ضابط صف، و٧٣ ضابط صف متخصص، و٥٨ موظف حكومي. وبلغ عدد المفصولين من الجنرالات ٢٣ من قيادة رئاسة أركان الجيش، و٢١١ من وزارة الدفاع، ليصل الإجمالي منذ ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، نحو ١٥ ألف و٢٤٢ "١٥٠ منهم برتبة جنرال وأميرال.

أما عدد المعتقلين من قوات المسلحة فقد بلغ ٥ آلاف و٧٨٣ من جميع وحدات وقيادات القوات المسلحة التركية، من بينهم ٣ آلاف و٤٣٤ من القوات البرية، و٨٨١ من القوات البحرية، وألف و٤٦٨ من القوات الجوية. بينما اقترب عدد المحتجزين من القوات البرية نحو ٦٠٠ من رتب ودرجات مختلفة. وفيما يتعلق بالهاريين، فقد بلغ عددهم ٢٢٣ من القوات البرية، و١٤٣ من القوات البحرية، و١٠٠ من القوات الجوية.

تركيا وأمريكا.. من التحالف إلى العداء

*مصطفى السعيد

مركز الأهرام للدراسات: ٢٠١٨/٨/٦

دخلت العلاقات التركية الأمريكية مرحلة حرجة، ولم يكن القرار الأمريكي بفرض عقوبات على وزيرى العدل والداخلية التركيين إلا مجرد نقطة صغيرة من فيضان غيظ مكتوم من الجانبين، ويكاد السد يتهاوى، فالقس الأمريكي الذي طالب ترامب بالإفراج الفوري عنه معتقل منذ عام ونصف العام، ولم يكن سوى ذريعة للتصعيد الأمريكي ضد أردوغان، فما هي الأسباب الحقيقية التي أوصلت العلاقات إلى هذه المرحلة؟

ترى الولايات المتحدة أن تركيا قد ذهبت بعيدا في معارضتها السياسة الأمريكية، وأنها تجاوزت نقطة اللاعودة، وماضية في تعميق علاقتها بخصوم الولايات المتحدة وفي مقدمتهم روسيا وإيران والصين، فقد أعلنت تركيا الأسبوع الماضي رفضها طلب الولايات المتحدة بالمشاركة في فرض عقوبات على إيران، وفي التوقيت نفسه كانت تركيا تشارك في الجولة العاشرة في مباحثات سوتشي، وتعدت تركيا بأن تلعب دورا رئيسيا في احتواء معظم المعارضة السورية المسلحة، وأن تسلم سوريا المناطق الواقعة تحت سيطرتها والجماعات الموالية لها، لتكون قد شاركت في دق المسمار الأخير في نعش الجماعات المسلحة في سوريا، وتعلن دمشق انتصارها النهائي والكامل دون أن تحقق الولايات المتحدة وحلفاؤها شيئا من تلك الحرب الطويلة والمكلفة، بل مضت تركيا في اتفاق شراء منظومة صواريخ إس ٤٠٠ من روسيا، لتكون الدولة الوحيدة في حلف الناتو التي تشتري أسلحة متطورة من روسيا، وفشلت كل المحاولات الأمريكية في إلغاء تلك الصفقة.

الضغائن التي يحملها أردوغان لا تقل عن ضغائن الإدارة الأمريكية، وكانت نقطة التحول الأولى في سياسات أردوغان عندما أسقطت تركيا طائرة سوخوي روسية في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، وهدد الرئيس الروسي بوتين بإسقاط أي طائرة تركية تقترب من السماء السورية، فاستغاث أردوغان بحلف الأطلنطي والولايات المتحدة، وجاءت الإجابة صادمة بأن الناتو لا ينوي التدخل، ليجد نفسه وحيدا في مواجهة روسيا، لكن التحول الأكبر كان محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان في ١٥ يوليو ٢٠١٦، والتي يعتقد أردوغان أن الولايات المتحدة ضالعة فيها، على الأقل بشكل غير مباشر، واتهم غريمه فتح الله كولن المقيم في الولايات المتحدة بتدبير محاولة الانقلاب، ورفضت الولايات المتحدة طلب أردوغان بتسليمه، هنا كانت الطامة الكبرى، فقد شعر أردوغان أن الولايات المتحدة تستهدف وجوده الشخصي، وأنها عازمة على تصفيته.

وتعززت المخاوف مع الدعم العسكري الأمريكي للقوات الكردية في شمال سوريا، والتي يراها أردوغان أكبر خطر يهدد وحدة تركيا، ولم يتمكن أردوغان من إثناء الولايات المتحدة عن زيادة اعتمادها على كرد سوريا وتدريب عشرات الآلاف منهم على أسلحة متطورة، وأخذ يلوح أردوغان بأنه سيغير وجهته بتعزيز علاقته مع روسيا، والتي بدأت بتوقيع عدد من الاتفاقيات، من بينها إقامة خط غاز السيل الجنوبي من روسيا إلى جنوب ووسط أوروبا مروراً بتركيا بدلا من أوكرانيا، إلى جانب بناء محطات نووية وزيادة حجم التبادل التجاري، كما يعتقد أردوغان أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين وراء الأزمة الاقتصادية الأخيرة، والتي أدت إلى تدهور سعر الليرة التركية، وأخذت الهواجس تزداد، ومع ذلك كانت العلاقات الاقتصادية والعسكرية الوطيدة بين تركيا وكل من الولايات المتحدة وأوروبا تحول دون انفلات الغضب إلى أمد لا يمكن السيطرة عليه، لأن الطرفين سيخسران كثيرا، فالاقتصاد التركي يعتمد بصورة كبيرة على الاستثمارات الأمريكية والأوروبية، وفي المقابل هناك مخاوف أوروبية من الجالية التركية الكبيرة وأهم خطوط دفاعها من جهة الشرق..

كل هذه السدود حجبت الغضب لسنوات، لكن الشروخ اتسعت والهواجس تراكمت وأصبحت أضخم من أن يتم كبتها، وجاءت سياسة ترامب التصادمية لتوسع من حجم الصدع، فقد طلب ترامب من أردوغان إما أن يكون معه أو ضده، فتقلصت مساحة المراوغة أمام أردوغان الذي كان يريد كسب المزيد من الوقت، واستمراره في وضع قدم مع روسيا وأخرى مع الولايات المتحدة، وأن يقفز بين الحبال، معتمدا على مهاراته والوضع الجغرافي المتميز لتركيا وأهميتها لحلف الناتو، وهكذا وجدت كل من تركيا والولايات المتحدة أن ساعة الحساب قد اقتربت..

من يرى الحالة الخطيرة التي تمر بها العلاقات الأمريكية التركية لا يتصور أن أردوغان راهن قبل سنوات قليلة على أنه سيقود الشرق الأوسط الجديد، الذي خطط له ورعته الإدارة الأمريكية، وأنه انطلق إلى حكم تركيا بدعم أمريكي وأوروبي وبفضل المؤسسات التعليمية والإعلامية التي أنشأها وأدارها فتح الله كولن، وأن الاقتصاد التركي حقق قفزات في عهد أردوغان بفضل الدعم الأمريكي والأوروبي، لكن انهيار مشروع الشرق الأوسط الجديد قد أحدث هزات ارتدادية قوية، على وشك أن تدفع الغضب المكتوم، وقد تدمر الروابط بين الحلفاء القدامى، وتقلبهم إلى خصوم وأعداء.

المعارضة التركية تتفكك بعد آمال كبيرة

مجلة "فورين بوليسي" : ٢٠١٨/٨/٧

منذ الإنتخابات التركية الرئاسية والتشريعية التي أجريت في يونيو (حزيران) الماضي، دبت الفوضى في أوساط أحزاب المعارضة، الأمر الذي جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من دون منافس. منذ الإنتخابات، انهار التحالف الإنتخابي الواسع الذي تجمع حول إنجي. ونفذ صبر ناخبي المعارضة وعن هذا الموضوع كتب الباحث سليم ساجاك في مجلة "فورين بوليسي" أنه منذ احتفل أردوغان بفوزه الثالث عشر على التوالي في الانتخابات، بدأ خصومه يعانون السقوط الحر، وصارت وضعهم مشكلة أساسية للسياسة التركية، إذ تفتقر المعارضة إلى الأفكار ويعوزها الإلهام وقادتها يهتمون بالحفاظ على مقاعدهم أكثر من اهتمامهم بوطنهم.

الديمقراطية في محطتها الأخيرة

وأضاف ساجاك أن المعارضة التركية ذهبت إلى انتخابات يونيو الرئاسية والبرلمانية شعور بالإلحاح. وفي ١٧ أبريل (نيسان) ٢٠١٧، فاز أردوغان بفارق ضئيل في الاستفتاء على الدستور الذي جعل من دور البرلمان ثانوياً وفتح الباب أمام رئاسة واسعة الصلاحية طالما كان يطمع إليها. وعندما كان أردوغان رئيس بلدية شاباً، شبه بنوع من الخبث، الديمقراطية الذي تركبه إلى أن تنزل منه عندما تصل إلى محطتك. ومع فوزه الأخير يبدو أن قطار الديمقراطية قد وصل إلى محطته الأخيرة.

ومع انطلاق موسم الحملة الإنتخابية هذا العام، كان لدى الكثير من الأتراك شعور بأن التغيير قاب قوسين أو أدنى. وقاومت المعارضة محاولة أردوغان لدفعها خارج المنافسة، بأن ضمت إلى صفوفها حزب الخير (آي. واي. آي). برئاسة ميرال آكسندر، التي انشقت عن حزب الحركة القومية اليميني بعد تحالف الأخير مع حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان. وفي الأشهر التي سبقت الإنتخابات، تمكن تحالف المعارضة من الإرتقاء فوق الخلافات ورس صفوفه حول رغبة مشتركة في طرد أردوغان.

وجمع التحالف العلمانيين والقوميين والمحافظين والليبراليين الذين في الظروف العادية، لم يكونوا ليوحدوا قواهم معاً. حتى إنهم عثروا على داود الذي سيتحدى جوليات أردوغان على هيئة مرشح حزب الشعب الجمهوري محرم إنجي، مدرس الفيزياء السابق، الذي أثبت بسحره وحنكته الحادة وأسلوبه المستقيم أنه يستطيع مواجهة الذكاء السياسي لإردوغان. ووفرت حملة إنجي التي لا تعرف الكلل، وخطبه الحماسية ورسائله لبناء الجسور، الكثير من المعجبين. وتفاعل الكثيرون بأن النصر كان قريباً جداً.

ولكن مع ظهور نتائج أولى استطلاعات الرأي للناخبين عند خروجهم من مراكز الاقتراع، تلاشت آمال المعارضة التي كانت واثقة بأنها ستبقي أردوغان دون ٥٠٪ من الأصوات وتجبره على خوض جولة إعادة. وعوض ذلك فاز أردوغان بنسبة ٥٢,٥ ٪ من الأصوات. وحصل إنجي على ٣١٪ واثنان من المرشحين مجتمعين على أقل من ١٦٪.

انهيار التحالف الانتخابي

ولاحظ الباحث أنه منذ الإنتخابات، انهار التحالف الإنتخابي الواسع الذي تجمع حول إنجي. ونفذ صبر ناخبي المعارضة. وباتوا يريدون رؤية الرؤوس تتدحرج من أعلى الهرم. وبالنسبة إلى العلمانيين فإن حزب الشعب الجمهوري يخسر انتخاباته التاسعة تحت قيادة كمال كليتشدار أوغلو. ويبدو أنه قد فقد التعاطف في نهاية المطاف. والأمور ليست أفضل حالاً لدى حزب الخير (آي. واي). وتقدمت أكسندر باستقالتها من زعامة الحزب بعد خلاف مع قائد أحد أجنحة الحزب عثمان إريتورك أوزيل.

تحرير برانسون لا يمر بالمجازفات الأخلاقية لريغان وأوباما

(واشنطن بوست) و (بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٨/٧

تعليقاً على فرض الإدارة الأمريكية عقوبات على وزيرى الداخلية والعدل التركيين بسبب رفض أنقرة إطلاق سراح القسيس الأمريكي أندرو برانسون، ذكر المحلل السياسي إيلاي لايك أنه للمرة الأولى، تعاقب أمريكا مسؤولي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي. من حق ترامب تخفيف العقوبات على المصارف التركية في مفاوضاته مع أردوغان، لكن المشكلة أنه حين يفعل ذلك لصالح الأمريكيين، قد يقوم بخلق النوع نفسه من المجازفة الأخلاقية التي أسسها موفدو رونالد ريغان حين كانوا يرسلون الأسلحة إلى إيران مقابل تحرير الرهائن وكتب في مقال ضمن شبكة "بلومبيرغ" أن الولايات المتحدة تعامل تركيا الآن كأنها إيران بسبب اعتقال برانسون، قسيس أمريكي إنجيلي أوقف سنة ٢٠١٦ لاتهامه بالتورط في الانقلاب الفاشل. يرى لايك أن الاتهامات ضد برانسون تثير الضحك إذ إنها تعتمد على شهود سريين ونظريات مؤامرة. يشير المدعي العام على سبيل المثال إلى أن برانسون ظهر في إحدى الصور مرتدياً وشاحاً بألوان صفراء وحمراء وخضراء، ألوان مفضلة لدى أحد التنظيمات الكردية الإرهابية. تحرير برانسون هو هدف يستحق العناء لكن هنالك خطر أكبر في مقاربة إدارة ترامب لأسلوب تحقيق هذا الهدف. من خلال التفاوض على إطلاق سراح برانسون، تعلم الولايات المتحدة تركيا بأن دبلوماسية الرهائن على الطريقة الإيرانية تنجح.

لقد اعتقد ترامب أنه توصل إلى اتفاق مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يشمل مصرف خلق الحكومي الذي ساعد إيران على تفادي العقوبات الأمريكية بحسب التحقيقات الأمريكية. وأشار لايك إلى أن زميله في "بلومبيرغ" بنجامين هارفي كتب الأسبوع الماضي أنه في مقابل حرية برانسون، كانت إدارة ترامب ستوصي بغرامة مخففة ضد مصرف خلق وإرسال أحد مديره التنفيذيين المسجونين في أمريكا إلى تركيا لقضاء ما تبقى من عقوبته هناك. لكن مسؤولاً أمريكياً قال للايك إن ترامب قدّر شخصياً أن أردوغان لم يكن ليلتزم بالاتفاق، لذلك تم الإعلان عن فرض العقوبات. تحتجز تركيا عدداً من الرهائن إضافة إلى برانسون. هنالك أيضاً سيركان غولج، تركي-أمريكي يعمل في ناسا وقد اعتُقل بناء على اتهامه بالمشاركة أيضاً في انقلاب ٢٠١٦. في ٢٠١٧، أوقف الأتراك موظفين محليين في بعثة دبلوماسية أمريكية داخل تركيا. وسأل لايك: "هل سيسمح ترامب للأمر بالعودة إلى طبيعتها إذا أطلق سراح برانسون وبقي غولج والمواطنون الأتراك في السجن؟". ليس هذا وحسب. فبرانسون هو بيدق في لعبة أكبر.

يدعي الأتراك أن الداعية فتح الله غولن الذي كان في يوم من الأيام أقرب شريك سياسي إلى أردوغان هو من دبر الانقلاب. وفيما يطالب الأتراك السلطات الأمريكية بتسليمه إليهم، ترد الأخيرة بالمطالبة بأدلة مقنعة على تورطه بالانقلاب. لم تكتمل أنقرة بممارسة سياسة خطف الرهائن على الأمريكيين فقط، بل بحسب تقرير صادر عن مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية، أوقف الأتراك ٣٠ مواطناً غريباً لتورطهم بالانقلاب الفاشل. وقال معد التقرير أيكمان إردمير للايك إن السياسة التركية في خطف الرهائن هي عارض لمشكلة أكبر وهو انزلاق أردوغان نحو الاستبداد: "المسألة أكبر بكثير من القسيس برانسون، إنها أيضاً أكبر من الرهائن. هذه دولة عضو في الناتو تبتعد عن الحلف وقيمه".

لقد راح أردوغان يعزز تدريجياً سلطته ويجرم معارضيهِ لسنوات وقد تسارع هذا المسار بعد الانقلاب الفاشل. ولم تقتصر ملاحقة أردوغان على المتورطين في الانقلاب داخل تركيا، بل اعتقلت أنقرة ٨٠ متهماً في ١٨ دولة بحسب ما قاله نائب رئيس الوزراء التركي خلال مقابلة إعلامية في شهر أبريل (نيسان) الماضي. وتظهر هذا المسار في السياسة الخارجية التركية نفسها. لقد تقرب أردوغان من روسيا التي تسيطر على معظم المجال الجوي لسوريا وعلى الرغم من دعمها أطرافاً مختلفة في النزاع السوري. لقد اتفق الأتراك مع الروس أيضاً على شراء أنظمة دفاعية جوية روسية وبناء محطة كهربائية تعمل على الطاقة النووية. وتقول حكومة أردوغان إنها لن تلتزم بمنع واشنطن للدول والشركات من شراء النفط الإيراني. يضيف لايك أن من حق ترامب تخفيف العقوبات على المصارف التركية في مفاوضاته مع أردوغان، لكن المشكلة أنه حين يفعل ذلك لصالح الأمريكيين، قد يقوم بخلق النوع نفسه من المجازفة الأخلاقية التي أسسها موفدو رونالد ريغان حين كانوا يرسلون الأسلحة إلى إيران مقابل تحرير الرهائن. فمنذ ذلك الوقت، والإيرانيون يختطفون رهائن غربيين. يعلم ترامب جيداً هذه المجازفة الأخلاقية. لقد وقف خلال حملته الانتخابية ضد دفع إدارة أوباما الأموال للإيرانيين من أجل إطلاق سراح الأمريكيين سنة ٢٠١٦. لذلك على ترامب تذكر وجوب ألا تؤدي جهوده بإطلاق سراح برانسون إلى خطف تركيا لمزيد من الرهائن في المستقبل.

تركيًا تفاهم خلافاتها مع واشنطن بخرق العقوبات على إيران

*بشير عبدالفتاح

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٨/٧

فيما يعد سكباً للمزيد من زيت الخلافات على نيران التوترات المشتعلة بينهما، أبت أنقرة إلا مواصلة استراتيجية استثمار العقوبات على دول الجوار بما يشكل تحدياً مستفزاً للإرادة الأمريكية، حينما جدد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو رفض بلاده قطع علاقاتها التجارية مع إيران أو وقف استيراد النفط والغاز منها على خلفية أي قرار أمريكي أحادي بمنأى عن مجلس الأمن الدولي لاستئناف معاقبة إيران وفرض عقوبات جديدة عليها بحلول الرابع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وارتكز موقف أنقرة على معطيات شتى: أولها، أمن الطاقة التركي، فتركيا دولة غير منتجة لمصادر الطاقة التي يتزايد طلبها عليها في شكل مطرد حتى أضحت تستورد ما يربو على ٩٠ في المئة من احتياجاتها منها، فيما لم تتوسع تركيا في مشاريع استخراج النفط والغاز مع تأكيد الدراسات المسحية الجيولوجية الطبقيّة تواضع فرص وجود احتياطات محتملة منهما، في الوقت الذي يئن الاقتصاد التركي من وطأة التكاليف الباهظة لعمليات الدراسة والبحث والتنقيب غير المجدية. وبينما تحاول تركيا معالجة هذا الخلل عبر السعي للعب دور الممر الجيوستراتيجي لمصادر الطاقة، تأتي جهود واشنطن لإجهاض مشروع نقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا بمثابة ضربة قاضية بهذا الصدد، خصوصاً بعدما أرجع رئيس شركة «روس نفط» الروسية إصرار واشنطن على هذا التوجه، بالتوازي مع تجديد العقوبات على طهران وإجبار عملاق الطاقة الفرنسي «توتال» على الانسحاب من أكبر مشروع لتطوير حقول الغاز في إيران، إلى رغبة إدارة ترامب في استبعاد الغاز الإيراني والروسي من المنافسة في السوق العالمية، بخاصة الأوروبية منها، توطئة لإفساح المجال أمام الغاز المسال الأمريكي.

وبناء عليه، عمدت أنقرة إلى استثمار الضغط الأمريكي الهائل على إيران في مجال الصادرات النفطية لتعظيم المكاسب التركية عبر الحصول على الخام الإيراني بأقل من السعر العالمي، مستفيدة من فارق التقدير الرسمي الإيراني بموازنة العام المالي الفارسي الذي بدأ في ٢١ آذار (مارس) الماضي. وفي ٨ أيار (مايو) الماضي، أعلن وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبقجي، أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني يمثل فرصة مثالية لتركيا، كونه يتيح لتركيا استغلال موقف إيران المضطرب سوقياً وحاجتها الملحة إلى تصدير نفطها بأي طريقة وبتسهيلات ائتمانية ومالية وأسعار أدنى من السعر الدولي. ففي العام ٢٠١٨، أصبحت إيران المصدر الأول الذي تحصل منه تركيا على الطاقة، بواقع ٥٠ في المئة من مجموع الإمدادات النفطية و٢٠ في المئة من إجمالي واردات الغاز، ومن ثم لم يعد بمقدور أنقرة تجنب وقف التعامل مع إيران تلافياً لارتفاع مؤشر العجز في الحساب الجاري إثر زيادة التضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، لأن كل زيادة بمقدار ١٠ دولارات في أسعار النفط العالمية، تزيد التضخم في تركيا بنسبة ٠,٥ في المئة وتقلص النمو بنسبة ٠,٣ في المئة.

وجاءت رغبة أنقرة في إظهار عدم التبعية لواشنطن في قراراتها الاستراتيجية لتشكيل ثاني المعطيات، ففي بيانها الذي أصدرته تعليقاً على زيارة الوفد الأمريكي لأنقرة بغية التباحث في شأن مدى تأثر تركيا بالعقوبات الأمريكية الجديدة على صادرات النفط الإيرانية، أكدت الخارجية التركية مواصلة النشاط التجاري، خصوصاً في مجال الطاقة، مع إيران على رغم الصراعات التاريخية والخلافات الحالية بينهما، وكذا العقوبات، التي وصفها وزير الاقتصاد التركي السابق نهاد زيبقجي بـ «الفرصة»، مؤكداً أن بلاده ستتصرف بهذا المضمون وفقاً لمصالحها. فإلى جانب تفاهماتهما في الملفين السوري والعراقي واتفاقهما على رفض إقامة دولة كردية مستقلة، فضلاً عن انخراطهما مع

موسكو في آلية آستانة لتسوية الأزمة السورية، تتطلع طهران وأنقرة لرفع حجم التبادل التجاري بينهما من ١٠ إلى ٣٠ بليون دولار سنوياً. وفي تجاهل متعمد منه لاختلاف وضع بلاده عن كل منهما، استشهد وزير الخارجية التركي بتمسك الدول الخمس الكبرى (روسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا) بالاتفاق النووي الإيراني على رغم انسحاب إدارة ترامب منه، فضلاً عن رفض الهند الالتزام بأي قرار أمريكي أحادي الجانب في شأن فرض عقوبات على إيران، مراعاة لمصالحهم مع الأخيرة.

أما ثالث المعطيات، فيكمن في المخاوف التركية من تأثير ما يجري داخل إيران على استقرار تركيا والمنطقة برمتها، فبينما حذر وزير الخارجية التركي من تداعيات أية خطوات تصعيدية متهورة تجاه إيران على مستقبل الإقليم ككل، يستبد بأردوغان هلع من أن تمتد مساعي إدارة ترامب لإسقاط النظام الإيراني الحالي لتطال نظامه القلق منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ٢٠١٦، خصوصاً مع تفاقم أزمة الثقة وازدياد وتيرة التأزم في العلاقات التركية- الأمريكية خلال الآونة الأخيرة.

فاقم الإصرار التركي على خرق العقوبات الأمريكية على إيران مستوى التوتر في العلاقات التركية- الأمريكية في شكل لافت، فقبل عامين، اتهم رجل الأعمال التركي الإيراني رضا ضراب، الرئيس رجب طيب أردوغان، بالتورط شخصياً في خرق العقوبات على إيران من خلال الإشراف على تحويل أموال برنامج لتفادي العقوبات الأمريكية على إيران، والتورط في نظام لغسل الأموال الإيرانية حول العالم بالمشاركة مع المصرفي التركي محمد هakan لتسهيل دخول إيران الأسواق العالمية على رغم العقوبات المفروضة عليها. كذلك، أوردت تسريبات «ويكيليكس» أن أردوغان كان يعلم بعلاقات ضراب مع بنك «خلق» الحكومي لمساعدة إيران على الالتفاف على العقوبات عبر خطط معقدة لتبييض العائدات الناجمة عن مبيعات النفط والغاز الإيرانية، كما سمح لبنك «ملة» الإيراني باستخدام العملة التركية في تجارته، وفتح الموانئ التركية لتصدير البضائع الإيرانية، وغض الطرف عن نقل شحنات الأسلحة من إيران بالقطارات عبر تركيا إلى سورية ومن هناك إلى حزب الله اللبناني.

وبينما أكد رئيس الوزراء التركي السابق بن علي يلدريم أن دوافع سياسية تكمن وراء محاكمة أمريكا لنائب رئيس بنك «خلق» التركي السابق محمد هakan، مشدداً على أن المحاكمة الجنائية التي تجري في نيويورك تهدف إلى محاصرة تركيا وتقويض اقتصادها، تزداد قضية خرق تركيا للعقوبات الأمريكية على إيران تعقيداً جراء التزامها مع تصاعد التوتر التركي الأمريكي بجريرة ملفات خلافية بين أنقرة وواشنطن، كمنهج السورية، التي هدد الأتراك باستهداف الجنود الأمريكيين فيها، وإصرار أنقرة على إتمام صفقات صواريخ أس-٤٠٠، ومقاتلات سو ٥٧ مع موسكو، ثم قضية القس الأمريكي الذي تحتجزه أنقرة. وعلى رغم تشعب الخلافات وتصاعد وتيرتها بينهما، لا تزال واشنطن وأنقرة حريصتين على كبح جماحها حتى لا تؤثر سلباً على شراكتها الاستراتيجية، التي ما برحا يعولان عليها في مناح مصلحة شتي، خصوصاً لجهة الحيلولة دون انطلاق أنقرة أبعد من اللازم في تقاربها الاستراتيجي المريب مع موسكو.

فبالتوازي مع محاولات الاحتواء والتفاهات التي تتم داخل الغرف المغلقة والمساومات التي تجري تحت الطاولة، تلوح في الأفق إشارات التهدئة وإجراءات بناء الثقة، ففي الوقت الذي كانت أنقرة تستضيف وفداً أمريكياً قبل أيام للتباحث في شأن مخاوف أنقرة من التداعيات السلبية المحتملة على اقتصادها جراء استئناف العقوبات على إيران، كانت محكمة تركية تصدر قراراً مفاجئاً بنقل القس الأمريكي المعتقل من محبسه الذي قضي فيه ٢١ شهراً، ليبقى قيد الإقامة الجبرية في منزله توطئة لإطلاق سراحه في أقرب فرصة.

* كاتب مصري

دبلوماسية السجناء بين الأتراك والأمريكان

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٨/٧

هناك نحو ١٨ أميركياً في سجون تركيا، وفي المقابل، وفي أحد سجون أمريكا يقبع مسؤول مصرفي تركي كبير تتهمه واشنطن بعملية غسل أموال إيرانية. وفي الشهر الماضي حذر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونائبه، كلٌّ منهما في تغريدة له، بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا ما لم تطلق سراح القس المسجون عندها. ورغم الخلافات إلا أن هذا لم يمنع ترامب من التوسط لدى إسرائيل وإطلاق سراح تركية اتهمت بإيصال أموال لحركة «حماس»، الأمر الذي لم يعجب الصحافة الإسرائيلية فاتهمت نتنياهو بأنه رضخ لطلب ترامب عندما كلمه هاتفياً في يوم ١٤ يوليو (تموز) الماضي، وفي يوم ١٦ أطلق سراح المتهم التركي وسمح لها بالسفر من دون مقابل. والفصل الأكثر إثارة في أزمة المساجين إسقاط واشنطن الأحكام والإفراج عن ١١ من حراس إردوغان الذين اتهموا بضرب المتظاهرين خلال زيارته لواشنطن في مايو (أيار) الماضي.

ويبقى المطلوب الأول تركيا، الشيخ فتح الله غولن الذي تريد الحكومة التركية من واشنطن تسليمه لها، وحالياً يقيم في ولاية بنسلفانيا. المتهم بتدمير محاولة الانقلاب، غولن، هو زعيم جماعة إسلامية مماثلة لـ«الإخوان المسلمين»، كانت حليفة للحزب الحاكم حتى اختلفا في الآونة الأخيرة.

الدبلوماسية في أزمة ولا تخرج أزمة المساجين المؤقتة عن خلافات أعمق وأكثر استراتيجية، كمشتريات تركيا من صفقة طائرات متقدمة F35، فالبيت الأبيض، رداً على غزل الأتراك للروس لشراء منظومة صواريخ S400، وضع شرطاً صعباً على الصفقة، ولا يزال على خلاف حول الحل في سوريا.

لم أرَ علاقات تزداد تعقيداً مثل الأمريكية التركية، مع أنه يفترض أن تكون سهلة بحكم رابطة حلف الناتو الذي يجمع بينهما. الخلافات المؤقتة يمكن أن تحل بسهولة، خصوصاً منذ أن صار إردوغان حاكماً بصلاحيات واسعة، بعد التعديلات الدستورية، التي لم يحظ بمثلها أي زعيم تركي منذ زمن الحكم العسكري.

وموقف أنقرة، برفضها إطلاق سراح القس الأمريكي، مفيد للرئاسة الأمريكية في حملتها الانتخابية، التي تعهدت لناخبها من المتشددون الإنجليبين بأنها لن تسكت عن تركيا حتى تطلق سراحه. وحتى عندما قدمت السلطات التركية تنازلات محدودة، حيث نقلت القس المسجون من الحبس ووضعت في منزل تحت الرقابة، جاء الرد على «تويت» من الرئيس الأمريكي، وكذلك من نائبه الذي قلما نسمع صوته في خلافات العلاقات الدولية، وحذر الاثنان، تركيا، من عقوبات اقتصادية كبيرة إن لم تطلق سراحه. والأزمة التركية مؤهلة لأن تتطور وتكون جزءاً من الحملة الانتخابية النيابية التي تجرى في نوفمبر (تشرين الثاني)، أي أن الثلاثة الأشهر المقبلة قد تشهد المزيد من العقوبات الأمريكية الموجهة ضد الاقتصاد التركي الذي يعتمد بشكل كبير في تجارته على الغرب. وزادت العلاقات الدبلوماسية تعقيداً معاقبة الأمريكيين لوزيرين تركيين بوضعهما على قائمة العقوبات، وتم تجميد حساباتهما في أمريكا. وربما يساوم الأتراك في سبيل إطلاق سراح مصرفي تركي كبير في واشنطن مقابل القس الإنجليزي الذي أفرج عنه ويعيش تحت الإقامة الجبرية في أزمير.

المصرفي المسجون، محمد هاكان أتيل، كان يشغل نائب رئيس بنك «خلق» المملوك للحكومة، يقضي مدة حكوميته ثلاث سنوات في الحبس الأمريكي بتهمة غسل أموال إيرانية، والمشكلة الأكبر لتركيا عزم واشنطن على إيقاع غرامة ضخمة بمليارات الدولارات على البنك، الذي سيشوه سمعته ويهدد نشاطاته.

هذه نتيجة العلاقة المتأزمة بين واشنطن وأنقرة. وقد فقد الأتراك أهم صديقين لهم في الحكومة الأمريكية، مايكل فلين مستشار الأمن القومي، واستقال في فضيحة مرتبطة بتلقي أموال من تركيا، والثاني تيلرسون، وزير الخارجية المقرب من قطر، حليفة تركيا الذي استقال هو الآخر.

alrashed@asharqalawsat.com

"ترامب" يعلنها حربا اقتصادية على تركيا و"أردوغان" يتعهد بالانتصار

الخليج الجديد: ٢٠١٨/٨/١١

لم تنجح زيارة الوفد التركي إلى واشنطن في وضع حد للحرب الاقتصادية الشرسة التي تشنها الولايات المتحدة ضد أنقرة بهدف إخضاعها أمام الشروط الأمريكية التي يأتي على رأسها الإفراج عن القس الأمريكي "أندرو برانسون"، والالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران.

آثار تلك الحرب ظهرت جلية في الانخفاض الحاد الذي شهدته قيمة الليرة التركية التي فقدت أكثر من ٤٠٪ من قيمتها منذ بداية العام الجاري.

وجاءت زيارة الوفد التركي إلى أمريكا بعد أيام من إعلان إدراج الأخيرة وزير العدل والداخلية بالحكومة التركية على قائمة العقوبات، متذرة بعدم الإفراج عن القس الأمريكي" ما دفع أنقرة إلى استخدام حقها في المعاملة بالمثل وتجميد الأصول المالية لوزير العدل والداخلية الأمريكيين.

وقرر القضاء التركي حبس "برانسون"، في ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، على خلفية عدة تهم تضمنت ارتكابه جرائم باسم منظمي "غولن" و"بي كا كا" تحت مظلة رجل دين، وتعاونه معهما رغم علمه المسبق بأهدافهما، قبل أن يصدر قرار قضائي بفرض الإقامة الجبرية عليه.

ويبدو أن الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لا ينوي الخضوع للإملاءات الأمريكية" حيث وعد بأن تخرج بلاده منتصرة من هذه الحرب الاقتصادية.

وأكد "أردوغان"، الجمعة، أن بلاده تدرك جميع المؤامرات التي تحاك ضد بلاده، قائلا: "الشعب التركي الذي لا يخشى الدبابات والطائرات والمدافع والرصاص، لن يخشى مثل هذه التهديدات، ومن يظن عكس ذلك فإنه لم يعرف هذا الشعب إطلاقا". وتابع: "أولئك الذين يسعون وراء حسابات صغيرة مجازفين بالتضحية بتركيا، تأكدوا أنهم سيندمون كثيرا". وأضاف قائلا: "أقول للوبيات الفائدة لا تتحمسوا عبثا، فلن يمكنكم التكسب على حساب هذا الشعب وإخضاعه". وقال "أردوغان": "إذا كان لديهم الدولار، فنحن لدينا شعبنا وربنا الله"، مضيفا "نحن نعمل بكد بالغ". ودعا "مواطني بلاده إلى عدم الالتفات للحملات التي تستهدف تركيا واقتصادها"، مضيفا: "اليوم نحن أفضل من ذي قبل، وسنكون غدا أفضل من اليوم، كونوا على ثقة من ذلك".

مضاعفة الرسوم الأمريكية

في المقابل، أمر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بمضاعفة الرسوم على الواردات التركية من الألومنيوم والصلب" حيث أصبحت رسوم استيراد الألومنيوم ٢٠٪ والصلب ٥٠٪.

وقال "ترامب"، في تغريدة على "تويتر" صباح اليوم: "أصدرت للتو أمرا بمضاعفة رسوم الصلب والألومنيوم فيما يتعلق بتركيا في الوقت الذي تتراجع فيه عملتهم، الليرة التركية، تراجعنا سريعا أمام دولارنا القوي جدا". وأضاف: "علاقاتنا مع تركيا ليست جيدة حاليا!".

وهوت الليرة التركية بنسبة ١٤٪ لتصل إلى مستوى قياسي جديد بعد قرار الرئيس الأمريكي.

وسجل الدولار في تعاملات اليوم ٦,٣٩ ليرات، فيما وصل سعر اليورو إلى ٧,١ ليرات.

وأفادت تقارير إعلامية بأن مستثمرين أجانب في تركيا جمدوا قراراتهم الاستثمارية لحين استقرار العملة المحلية.

على صعيد متصل، قالت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية، الجمعة، إن البنك المركزي الأوروبي يشعر بقلق

متزايد بشأن انكشاف بنوك منطقة اليورو على تركيا.

وقالت الصحيفة إن المركزي الأوروبي -الذي امتنع عن التعقيب على تقريرها- قلق بشكل رئيسي بشأن بنك "بي أن بي باريبا" الفرنسي و"بي بي في آيه" الإسباني و"أوني كريديت" الإيطالي. ولدى البنوك الثلاثة عمليات كبرى في تركيا، رغم أن مساهمة الوحدات المحلية التابعة لها في إجمالي ميزانياتها متواضعة نسبياً. وانخفضت أسهم البنوك الثلاثة بنحو ٣٪.

وكشفت وسائل إعلام تركية، الجمعة، نقلاً عن نظيرتها الأمريكية، أن فشل مهمة الوفد التركي إلى الولايات المتحدة تعود إلى الشروط المجحفة التي فرضتها إدارة البيت الأبيض وفي مقدمتها الإفراج عن القس "أندرو برانسون" حيث أمهلت أنقرة حتى الأربعاء المقبل، وإلا ستفرض عليها عقوبات أشد قسوة، إلى جانب الالتزام بالعقوبات على إيران.

وقالت الصحف إن الوفد كان يفترض أن يجري مباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين على مدى يومين، لكن تم اختصارها في ٥٠ دقيقة فقط بالخارجية و٣٥ دقيقة بالخزانة، الأمر الذي دعا الوفد إلى مغادرة واشنطن والعودة إلى بلاده.

وفي نهاية الأسبوع، قال الممثل التجاري الأمريكي إن الولايات المتحدة تراجع إعفاء تركيا من الرسوم الجمركية في السوق الأمريكية، وهي خطوة قد تؤثر على صادرات تركية بقيمة ١,٧ مليار دولار.

إجراءات تركية

في المقابل، حاولت تركيا اتخاذ إجراءات للحد من الآثار السلبية لتلك الأزمة، حيث عدل البنك المركزي التركي، قبل أيام، قواعد احتياطي النقد لزيادة كميات النقد الأجنبي المتاحة لدى البنوك التجارية، في محاولة لدعم العملة التركية المتراجعة.

وشمل ذلك خفض الحد الأعلى للتسهيلات المتعلقة بتداول العملات الأجنبية ضمن آلية خيارات الاحتياطي بمقدار ٥٪ ليصبح ٤٠٪ عوضاً عن ٤٥٪.

وأشارت وكالة بلومبرج إلى أن تعديل قواعد الاحتياطي النقدي الإلزامي، عادة ما يكون أول خيار يلجأ إليه البنك المركزي التركي لتعزيز قيمة الليرة التركية.

وحذر بنك الاستثمار "جولدمان ساكس" من أن مزيداً من التراجع في الليرة التركية إلى ٧,١ مقابل الدولار قد يمحو بدرجة كبيرة فائض رؤوس أموال بنوك البلاد.

وقدرت مذكرة لمحلي البنك أن كل تراجع بنسبة ١٠٪ في الليرة يؤثر على مستويات رؤوس أموال البنوك بواقع ٥٠ نقطة أساس في المتوسط.

وبغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بالنموذج الجديد للاقتصاد التركي، تظل الأنظار متوجهة إلى تطورات الأزمة الحالية بين واشنطن وأنقرة بما تحمله من تداعيات داخلية في تركيا، وما قد يصاحبها من تغييرات على التنسيق التركي الأمريكي في عدد من القضايا الإقليمية والدولية، وأبرزها القضية السورية.

وبينما يرى محللون أن نبرة "ترامب" فيما يخص قضية القس الأمريكي تأتي بدوافع انتخابية قبل نحو ٣ أشهر من انتخابات التجديد للكونغرس، يرى مراقبون أن لغة الأخير تضيق الخيارات أمام تركيا التي يصعب على رئيسها أن يتخذ قراراً يظهره أمام شعبه بمظهر الخاضع للتهديدات الأمريكية.

شراكتنا مع امريكا تتعرض للخطر

*رجب طيب اردوغان

صحيفة (نيويورك تايمز) : ٢٠١٨/٨/١١

على مدار العقود الستة الماضية، كانت تركيا والولايات المتحدة شريكتين ستراتيجيتين وحليفين في الناتو، ووقفنا جنبا إلى جنب ضد التحديات المشتركة خلال الحرب الباردة وفي أعقابها.

وعلى مر السنين، هرعت تركيا إلى مساعدة أمريكا عند الضرورة، وقدم جنودنا دماءهم في كوريا. وفي عام ١٩٦٢، تمكنت إدارة "كيندي" من إقناع السوفييت بإزالة صواريخهم من كوبا عن طريق إزالة صواريخ "جوبيتر" من إيطاليا وتركيا. وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية حين اعتمدت واشنطن على أصدقائها وحلفائها للرد على الشر، أرسلنا قواتنا إلى أفغانستان للمساعدة في إنجاز مهمة الناتو هناك.

ومع ذلك، فشلت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا في فهم واحترام اهتمامات الشعب التركي. وخلال الأعوام الأخيرة تم اختبار شراكتنا عبر العديد من الخلافات، ولسوء الحظ، ثبت أن جهودنا لعكس هذا الاتجاه الخطير عقيمة. وما لم تبدأ الولايات المتحدة في احترام سيادة تركيا وتثبيت أنها تدرك المخاطر التي تواجهها أمتنا فإن شراكتنا قد تكون في خطر.

في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦، تعرضت تركيا للهجوم من قبل أعضاء مجموعة غامضة بقيادة "فتح الله غولن" الذي يقود منظمته، المصنفة رسميا من حكومتي كحركة إرهابية، من مجمع في ريف ولاية بنسلفانيا. وحاول أنصار "كولن" تنظيم انقلاب عسكري ضد حكومتي، ولكن في تلك الليلة، هرع الملايين من المواطنين العاديين إلى الشوارع انطلاقا من الإحساس بالوطنية، على غرار ما فعله الشعب الأمريكي بلا شك بعد بيرل هاربور وهجمات ١١ سبتمبر.

ودفع ٢٥٠ شخصا من الأبرياء بمن فيهم مدير حمليتي وصديقي العزيز "إيرول أولكوك"، وابنه "عبدالله طيب أولكوك"، الثمن الباهظ لحرية أمتنا. ولو نجحت فرقة الموت التي طاردتني وأسررتي في تحقيق هدفها لكنت قد لحقت بهما يومها.

وتوقع الشعب التركي أن تدين الولايات المتحدة الهجوم بشكل لا لبس فيه وأن تعرب عن تضامنها مع قيادة تركيا المنتخبة، ولكنها لم تفعل ذلك ولم يكن ردها مرضيا. وبدلاً من الانحياز إلى الديمقراطية التركية، دعا مسؤولو الولايات المتحدة بحذر إلى "الاستقرار والسلام داخل تركيا"، ولجعل الأمور أسوأ، لم يحدث أي تقدم فيما يتعلق بطلب تركيا تسليم "فتح الله كولن" بموجب معاهدة ثنائية.

ويعد حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وهي مجموعة مسلحة مسؤولة عن مقتل الآلاف من المواطنين الأتراك منذ عام ١٩٨٤ والتي تم

تصنيفها كمجموعة إرهابية من قبل الولايات المتحدة، مصدرا آخر للتوتر في العلاقات بين البلدين. ووفقا لتقديرات السلطات التركية، استخدمت واشنطن ٥٠٠٠ شاحنة و ٢٠٠٠ طائرة لنقل الأسلحة إلى وحدات حماية الشعب في السنوات الأخيرة.

شاركت حكومتي مراراً وتكراراً مخاوفنا مع المسؤولين الأمريكيين حول قرارهم بتدريب حلفاء حزب العمال الكردستاني في سوريا، ولكن كلماتنا وقعت على آذان صماء، واستخدمت الأسلحة الأمريكية في استهداف المدنيين وأفراد قواتنا الأمنية في سوريا والعراق وتركيا.

وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الخطوات لتصعيد التوتر مع تركيا، رداً على اعتقال الشرطة التركية للمواطن الأمريكي "أندرو برونسون" بتهمة مساعدة منظمة إرهابية. وبدلاً من احترام العملية القضائية، أصدرت الولايات المتحدة تهديدات صارخة ضد دولة صديقة وشرعت في فرض عقوبات على العديد من أعضاء حكومتي، وكان هذا القرار غير مقبول وغير عقلاني وأضر في نهاية المطاف بصداقتنا الطويلة.

ولنبرهن أن تركيا لا تسجيب للغة التهديدات، قمنا بالرد من خلال فرض عقوبات على العديد من المسؤولين الأمريكيين وسوف نلتزم بالمبدأ نفسه مستقبلاً: إن محاولة إجبار حكومتي على التدخل في العملية القضائية لا تتماشى مع دستورنا أو قيمنا الديمقراطية المشتركة.

وأثقت تركيا مراراً وتكراراً أنها قادرة على رعاية مصالحها بنفسها إذا رفضت الولايات المتحدة الاستماع.

في السبعينيات، تدخلت الحكومة التركية لمنع مذابح عرقية ضد القبارصة الأتراك من قبل القبارصة اليونانيين على الرغم من اعتراضات واشنطن.

وفي الآونة الأخيرة، أدى فشل واشنطن في إدراك خطورة مخاوفنا بشأن تهديدات الأمن القومي القادمة من شمال سوريا إلى قيام تركيا بعمليات عسكرية هدفنا إلى قطع طريق تنظيم الدولة الإسلامية على حدود الناتو وإبعاد مسلحي الكرد عن بلدة عفرين. وكما هو الحال في تلك الحالات، فإننا سنواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا الوطنية.

وفي الوقت الذي يستمر فيه الشر في بث سمومه حول العالم، فإن التصرفات الأحادية الجانب ضد تركيا من قبل الولايات المتحدة، حليفنا لعقود، لن تؤدي إلا إلى تقويض مصالح الولايات المتحدة وأمنها.

وقبل أن يفوت الأوان، يجب على واشنطن التخلي عن الفكرة المضللة التي مفادها أن علاقتنا يمكن أن تكون غير متوازنة، وأن تتصالح مع حقيقة أن لدى تركيا بدائل، مع العلم أن الفشل في عكس هذا الاتجاه الأحادي وعدم الاحترام في العلاقات يتطلب منا البدء في البحث عن أصدقاء وحلفاء جدد.

*الترجمة: الخليج الجديد

فشل الدبلوماسية في نزع فتيل الأزمة التركية - الأمريكية

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٨/١١

بعد مهمة عاجلة قام بها مساعد وزير الخارجية التركي سادات أونال بزيارته واشنطن يبدو ان لا نتائج مرضي عنها او يعول عليها في ترميم العلاقات المتداعية بين الولايات المتحدة وتركيا.

المشهد الذي ازداد قتامة وخطورة دفع المسؤولين الاتراك الى التعويل على الحل الدبلوماسي والتفاهات الثنائية بعدما تيقنت الحكومة التركية ان الإدارة الأمريكية جادة في إجراءاتها العقابية.

فشل مهمة الوفد الذي رأسه نائب وزير الخارجية التركي سادات أونال في التوصل الى اتفاق مع واشنطن حول عدد من القضايا بينها اعتقال القس الأمريكي اندرو برانسون الذي تسبب في أزمة في العلاقات يبدو انه سوف يزيد الأوضاع تعقيدا.

وكان البلدان قد تبادلوا فرض عقوبات على وزراء من الجانبين بسبب الخلاف على سجن القس بتهم الإرهاب منذ نحو عامين.

والحقت التوترات ضررا كبيرا بالعملة التركية التي خسرت أكثر من ٤٠٪ من قيمتها هذا العام.

ولم يصدر تعليق من المسؤولين الأمريكيين أو الاتراك حول نتائج المحادثات التي جرت الأربعاء واكتفت وزارة الخارجية الأمريكية بالقول أن أونال ونائب وزير الخارجية جون سوليفان "ناقشا مجموعة من القضايا الثنائية بينها قضية القس برانسون".

الاعلام الأمريكي من جانبه، قال أن واشنطن لم تستطع الحصول على تطمينات من تركيا بالافراج عن القس الذي لا يزال حاليا قيد الإقامة الجبرية.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مسؤولين امريكيين أن الجانبين الأمريكي والتركلي "لم يتمكنوا من التوصل إلى انفراج" ما يزيد المخاوف من اتخاذ واشنطن مزيدا من الاجراءات العقابية.

ويشير مراقبون ان جهودا دبلوماسية حثيثة تبذلها الحكومة التركية لحل الخلاف الا ان النتائج بدت ضعيفة حتى الان.

على صعيد متصل، قالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيدز نويرت، إن الاتصالات الهاتفية واللقاءات الثنائية بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو وأمريكا مايك بومبيو، تحمل دلالات مهمة بالنسبة لقضية القس أندرو برانسون.

جاء ذلك في تصريحات أدلت بها نويرت حول القس برانسون الموقوف في تركيا على خلفية اتهامه بقضايا تجسس وإرهاب.

وأضافت نويرت في معرض تعليقها على الاتصالات الهاتفية بين جاويش أوغلو وبومبيو، إن "إجراء اتصال هاتفي إشارة مهمة. تبادلها أطراف الحديث لا يضر أبدا. لهذا نحن نثق بأهمية الحوار".

وتعليقا على سؤال حول ما إذا تم اتفاق بين البلدين من عدمه، أوضحت نويرت أن "لو تم الاتفاق لكان القس برانسون وبقيّة الأمريكيين هنا في منازلهم"، وهي إشارة واضحة الى فشل الجهود الدبلوماسية حتى الان.

وأكدت نويرت أنهم "بذلوا جهودا كبيرة" بشأن برانسون.

معضلة الاقتصاد التركي.. الأسباب والتداعيات

*كرم سعيد

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٨/١١

يواجه الاقتصاد التركي تراجعاً منذ تحول البلاد إلى النظام الرئاسي، إذ فقدت الليرة التركية ما يقرب من ٢٥ في المئة من قيمتها أمام العملات الأجنبية، وارتفعت نسب التضخم والبطالة، ناهيك عن أن عبء الدين الخارجي يفوق ٤٠٠ بليون دولار.

وارتبط تراجع الليرة قبل أيام، بمخاوف المستثمرين من تداعيات عقوبات امريكية على أنقرة طاولت وزيرين تركيين، تقرر تجميد حساباتهما في امريكا، ناهيك عن مراجعة الإعفاءات الجمركية المقدمة إلى أنقرة، وهي خطوة قد تضر واردات تركيا التي يصل حجمها إلى ١,٧ بليون دولار.

وعلى رغم سلسلة إجراءات عاجلة للتحايل على التباطؤ الاقتصادي، من بينها قرار البنك المركزي التركي تعديل سياسة الاحتياط بهدف تعزيز القطاع المصرفي في البلاد إضافة إلى قرار إرسال وفد تركي إلى واشنطن لمعالجة الملفات الشائكة. كما روجت نخب الحكم في تركيا لفكرة وجود مؤامرة خارجية لضرب الاقتصاد التركي.

في غضون ذلك وصل العجز في الميزان التجاري التركي وفق تقرير المفوضية الأوروبية إلى ٨,٨ في المئة في نهاية أيار(مايو) الماضي مقارنة بـ ٥,٦ في المئة في العام ٢٠١٧، كما حلت تركيا محل الأرجنتين كونها السوق الأسوأ أداءً للسندات بالعملة المحلية، بعد تراجع الليرة إلى مستوى قياسي، وفقاً لمؤشرات «بلومبيرغ باركلينز».

في هذا السياق، طالب الرئيس التركي مواطنيه بتحويل مدخراتهم بالعملات الأجنبية إلى الليرة، بعد رفع سعر الفائدة، وتحجيم فاتورة الاستيراد.

وتقترب تركيا من تشكيل وكالة تصنيف ائتمانية محلية، بعد أن أنشأت أخرى دولية، في ظل نشر وكالات أجنبية مؤشرات سلبية حول الاقتصاد التركي.

غير أن ذلك لا يبدو كافياً للقفز على التباطؤ الاقتصادي "لاستمرار تنامي الصراع بين الرئيس، والبنك المركزي، وإصرار أردوغان على التدخل في رسم السياسة النقدية بعد فوزه في الانتخابات. ويشار إلى أن الرئيس التركي تعهد قبيل العملية الانتخابية ببسط سيطرة أكبر على البنك المركزي، ما أدى إلى انهيار في سعر صرف الليرة، وتوجه قطاع كبير من المستثمرين الأجانب إلى سحب أموالهم من الأسواق التركية.

كما توجه أردوغان نحو تقليص المجموعة الاقتصادية، وقصرها على أهل الثقة بهدف تحقيق مزيد من السيطرة على مفاصل السياسة النقدية، وفي ذلك السياق جرى تعيين صهر الرئيس بيرات البيراق وزيراً للمال، فتراجعت قيمة الليرة التركية بنحو ٣ في المئة بعد يوم فقط من توليه هذا المنصب، كما تراجع

البورصة وارتفع سعر الفائدة على سندات الخزينة إضافة إلى تصاعد قلق المستثمرين نتيجة غياب وجوه معروفة من مؤيدي اقتصاد السوق، ومنهم نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية محمد شيمشك. خلف ما سبق، ثمة ضعف للمركز الخارجي لتركيا ومتطلبات الاستدانة ناهيك عن تركيز السلطات النقدية التركية على إجراءات قصيرة الأجل على حساب سياسة نقدية فعالة وإصلاح اقتصادي جوهري، وهو ما أدى إلى إخفاق الحكومة في علاج تفاقم معدل التضخم وتراجع الليرة. وحذر خبراء من أن حكومة تركيا قد تلجأ إلى فرض قيود على رؤوس الأموال إذا زادت أوضاع الاقتصاد سوءاً، ويمثل هذا التوقع أمراً مخيفاً في بلد يعاني عجزاً متزايداً في الحساب الجاري، ويعتمد بشدة على التمويل الخارجي.

وهناك كذلك تراجع ملحوظ في ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد التركي، وبدا ذلك في تحذير صندوق النقد، من أخطار ارتفاع معدل التضخم نتيجة عدم رفع سعر الفائدة. ويضاف إلى ما سبق عامل التوترات الإقليمية، وآليات تعاطي الحكومة التركية معها. وهناك أيضاً استمرار التصعيد ضد الكرد في جنوب شرقي تركيا، وغياب المشاريع التنموية، ما فاقم الفقر والبطالة، ووفّر بيئة خصبة لتنامي العنف. صحيح أن تقلبات سعر الليرة لا تعكس بدرجة كبيرة حال الاقتصاد التركي، الذي حقق نمواً بنسبة ٧,٤ في المئة في العام ٢٠١٧ ليتجاوز توقعات المؤسسات العالمية، كما أن السوق التركية لم تتوقف عن جذب استثمارات أجنبية مباشرة في كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية على رغم تباطؤ النمو العالمي والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، إلا أن الاستمرار في تراجع قيمة الليرة قد يؤدي إلى تآكل في قدرات البلاد الاقتصادية.

القصد أن الإجراءات التركية العاجلة للتحايل على الأزمة الاقتصادية قد لا تكون كافية، حيث يتوقف تحقيق الاستقرار والقفز على التباطؤ الاقتصادي على مجموعة من العوامل أولها معالجة حالة الاحتقان السياسي، وتفعيل دور المؤسسة القضائية تجاه قضايا المعتقلين والمفصولين منذ الانقلاب الفاشل في تموز (يوليو) ٢٠١٦، من دون سند قانوني. وثانيها رفع رئيس الدولة الوصاية عن سياسات البنك المركزي، وعودة الوجوه التي تحظى بثقة المستثمرين الأجانب.

أما العامل الثالث فيتوقف على مدى اتجاه الحكومة الجديدة نحو تطبيق سياسات اقتصادية يمكن أن تفرض تداعيات إيجابية وتوفّر بيئة حاضنة للاستثمارات من جهة، ومن جهة ثانية تمنح المؤسسات الاقتصادية في الداخل أريحية في اتخاذ إجراءات سليمة تعزز الثقة الدولية في بيئة التشغيل في تركيا.

أما العامل الأخير فيرتبط بإعادة تركيا النظر في توجهات سياستها الخارجية، والبعد عن التدخل في شؤون دول الجوار.

* كاتب مصري

ترامب يعلن حرباً اقتصادية على تركيا، وكيف نرى المخرج من الأزمة ؟

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/٨/١١

صعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحرب الاقتصادية التي يشنها ضد تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان إلى مرحلة جديدة أكثر شراسة عندما أعلن أمس أنه أمر بمضاعفة رسوم الحديد والصلب والألمنيوم التركيين، في محاولة لتدمير الاقتصاد التركي، ومضاعفة أزمة انخفاض الليرة التركية.

نشر الرئيس ترامب تغريدة على حسابه على "التويتر"، تعكس حالة من التشفي والحقد في الوقت نفسه قال فيها "لقد سمحت للنو بمضاعفة التعريفات الجمركية على الصلب والألمنيوم من تركيا في حين تنزلق عملتهم، الليرة التركية، متراجعة بسرعة مقابل دولارنا القوي جداً، علاقتنا مع تركيا ليست جيدة في هذا الوقت".

هذه التغريدة، وما احتوته من كلمات تنضح بالعنصرية، والروح الانتقامية، تؤكد حقيقة المؤامرة الأمريكية ضد تركيا، الدولة المسلمة، التي تركز على ضرب الاقتصاد التركي، وتقويضه، لحرمان الرئيس أردوغان من أبرز إنجازات حكمه التي مكنته من الفوز في جميع الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي خاضها منذ عام ٢٠٠٢.

إنه حصار أمريكي "غير مباشر" على تركيا، لا يقل مفعوله عن الحصار المفروض على إيران، إن لم يكن أخطر، فالليرة التركية سجلت تدهوراً اليوم الجمعة هو الأكبر في يوم واحد منذ عامين، زادت نسبته عن ١٠ بالمئة لتتخطى قيمتها حاجز الـ ٦ ليرات النفسي مقابل الدولار، ومن غير المستبعد أن يتواصل هذا الانهيار بعد خطوة الرئيس ترامب برفع الرسوم على الصادرات التركية من الصلب والألمنيوم. الرئيس أردوغان حاض الأتراك اليوم الجمعة على تحويل أموالهم ومدخراتهم بالعملة الأجنبية لدعم الليرة التركية، معلناً الكفاح الوطني في وجه الحرب الاقتصادية التي تشن على بلاده، مؤكداً أن تركيا لن تخسر هذه الحرب، قائلاً "إذا كانت لهم دولاراتهم فنحن لنا شعبنا، ولنا الله". ربما تنجح هذه الدعوة بدفع بعض الأتراك إلى الذهاب إلى المصارف واستبدال ما لديهم من دولارات و عملات أجنبية بالليرة التركية، مثلما فعلوا تجاوباً مع دعوة مماثلة قبل ثلاثة أشهر، ولكن تأثير هذه الخطوة ربما يكون محدوداً للأسف. ويعتقد خبراء في الاقتصاد التركي أن الجانب الأقوى في هذه الأزمة التي ضربت قيمة الليرة، يعود إلى القلق من عجز الشركات التركية المثقلة بالديون عن سداد القروض المصرفية التي استدانتها من البنوك بعملة أجنبية، مثل اليورو والدولار، أثناء الطفرة العقارية التي شهدتها تركيا تحت حكم الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه، مما قد يؤدي إلى انهيار بعضها.

الرئيس ترامب يريد أن ينتقم من الرئيس أردوغان بسبب تمرده على السياسات والإملاءات الأمريكية، ويمكن تلخيص أسباب الأزمة في أربعة:

١. أولاً: رفض الرئيس أردوغان الإفراج عن القس الأمريكي أندرو برانسون المعتقل حالياً ويواجه تهماً بدعم الإرهاب، أي جماعة الداعية التركي فتح الله غولن، والذي تشترط الحكومة التركية مبادلته به.

٢. ثانياً: إصرار الرئيس أردوغان على شراء صفقة صواريخ "إس ٤٠٠" الروسية المتطورة كبديل عن صواريخ "الباتريوت" الأمريكية.

٣. ثالثاً: معارضة الرئيس أردوغان لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، والاعتراف بالمدينة المقدسة كعاصمة لدولة إسرائيل، ودعمه، أي الرئيس أردوغان، لحركة "حماس"، وإدانتها للحصار المفروض على قطاع غزة.

٤. رابعاً: إعلان الرئيس أردوغان معارضته للحصار الأمريكي ضد إيران، وتأكيد عدم الالتزام به، انطلاقاً من مصالح تركيا، وحفاظاً على ميزان تبادل تجاري بين البلدين تصل قيمته حوالي عشرة مليارات دولار حالياً.

هذا الابتزاز المالي الذي يمارسه الرئيس ترامب ضد تركيا سيدفعها للمضي قدماً في تقاربها مع روسيا وإيران، ومن غير المرجح أن تنجح هذه الضغوط في دفع الرئيس أردوغان للركوع عند أقدام ترامب، وإملاءاته بالإفراج عن القس الأمريكي المعتقل مجاًناً ودون مقابل، أو الالتزام بالحصار ضد إيران.

أيام الاقتصاد التركي، وليس الليرة التركية فقط، تبدو صعبة جداً في المستقبل المنظور، خاصة أن تركيا محاصرة بأعداء، وأن حلفاءها الروس والإيرانيين يواجهون عقوبات أمريكية في الوقت نفسه.

إنها حرب سياسية بوجهة اقتصادية تعلنها أمريكا وحلفاؤها في حلف "الناطو" ضد تركيا، والرد عليها يجب أن يكون بتجميد تركيا لعضويتها في هذا الحلف، والدخول في كتل سياسي وعسكري جديد مع المحور الروسي الصيني الإيراني الهندي، والنوصل إلى حل سياسي سريع للأزمة السورية يضع حداً للحرب.

هل يفعلها الرئيس أردوغان؟ نأمل ذلك؟

العلاقات التركية الأمريكية لا تزال قابلة للإنقاذ

*بشار ياكيش

موقع "أحوال تركية": ٢٠١٨/٨/١١

انتقلت علاقات تركيا والولايات المتحدة من سيئ إلى أسوأ. لا تزال الآفاق المستقبلية غير واضحة، لكن الجانبين يدركان الحاجة إلى الحذر.

كانت نقطة التحول عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على وزيرين تركيين. العقوبات المفروضة على وزيرى حكومة حليفة تتناقض بالطبع مع روح التحالف. ومع ذلك، فإن العقوبات لم تحدث فجأة دون تحذيرات. يكتب المحللون السياسيون، سواء في الولايات المتحدة أو دول حلف شمال الأطلسي الأخرى، منذ سنوات عن أن تركيا أصبحت مسؤولة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي. قدمت لجننا الخدمات المسلحة في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين قوانين لمعاقبة تركيا بعدم تسليم مقاتلات متقدمة من طراز إف-٣٥. جاء تحذير قوي يوم ٢٦ يوليو من نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس الذي قال في اجتماع حول الحرية الدينية في وزارة الخارجية "إلى الرئيس أردوغان والحكومة التركية لدي رسالة نيابة عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية: أطلقوا سراح القس أندرو برانسون الآن أو استعدوا لمواجهة العواقب!"

لم تأخذ تركيا هذه التحذيرات على محمل الجد. قالت معظم التعليقات في وسائل الإعلام التركية إن هذه مجرد تهديدات لفظية وإن تنفيذها ضد دولة حليفة سيكون خطأ جسيماً من قبل الولايات المتحدة.

في الواقع، ارتكبت الولايات المتحدة هذا الخطأ الفادح عندما أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض في الأول من أغسطس أن وزارة الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على وزيرى العدل والداخلية التركيين، وقد لعب الاثنان دوراً ريادياً في اعتقال واحتجاز القس برانسون. ونتيجة لذلك، تم تجميد أي ممتلكات أو أصول للوزيرين داخل الولاية القضائية للولايات المتحدة. ورد الرأي العام التركي بغضب. واقترح كتاب الأعمدة والمعلقون في الإعلام على تركيا أن ترد بالمثل. اقترح البعض منع الجنود الأمريكيين من دخول قواعد عسكرية مشتركة في تركيا.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي لا يريد أن يبقى غير مكترث بهذه الدعوات، قال في نسخة بالكربون من بيان البيت الأبيض إنه أمر السلطات التركية بفرض عقوبات على وزيرى العدل والداخلية الأمريكيين وتجميد أصولهما في تركيا، إذا كان لديهما أي أصول.

وفي إشارة إلى وزير الداخلية الأمريكي، لم يحدد أردوغان ما إذا كان يقصد كيرستين نيلسن، وزيرة الأمن الداخلي المسؤولة عن الأمن القومي والهجرة، أو ريان زينك، وزير الداخلية، المسؤول عن إدارة وحفظ الأراضي الاتحادية والموارد الطبيعية. والآن بعد أن تطور الموقف في أعقاب القرارات، يبحث الطرفان عن سبل يمكن تقديمها على أنها نصر سياسي في كل من البلدين. وعلى الرغم من تعقل تركيا في عدم تصعيد التوتر، يبدو أن الولايات المتحدة مصممة على تأمين إطلاق سراح برانسون. أشاد وزير الخارجية مايك بومبيو، بعد اجتماع مع نظيره التركي في سنغافورة، على النحو الواجب بأهمية استمرار التعاون مع تركيا، لكنه لم يخفف من كلماته. وقال بومبيو "لقد أوضحت أن الوقت قد حان لإطلاق سراح القس برانسون، والسماح له بالعودة إلى الولايات المتحدة". في ضوء هذا البيان، من غير الواقعي أن نتوقع أن تطوي الولايات المتحدة الصفحة أولاً. بعد أن بلغ التوتر ذروته وتراجعت الليرة التركية إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار الأمريكي، استيقظت تركيا على حقيقة أنه لا فائدة في المزيد من التشاحن مع الولايات المتحدة. وأعلنت أنه تم التوصل إلى اتفاق مبدئي مع واشنطن. وقد تم إيفاد وفد رفيع المستوى من تسعة رجال على عجل إلى واشنطن في الثامن من أغسطس.

وقالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيدز نويرت في ذلك اليوم "أعتقد أن قدرًا من التقدم الذي نريده هو أن يعود القس برانسون والموظفون المحليون لدينا والمواطنون الأمريكيون الآخرون إلى الوطن". يشير هذا البيان إلى أن الولايات المتحدة تعتبر عودة برانسون إلى الوطن شرطاً مسبقاً.

لا تزال العلاقات التركية الأمريكية قابلة للإنقاذ، ولكن هناك حاجة إلى جهد حقيقي ومتسق على كلا الجانبين. قد يجد القضاء التركي "المستقل وغير المتحيز" حلاً لهذه القضية المعقدة، لكن الضرر الذي لحق باقتصاد تركيا سيبقى.

أمريكا أصبحت تهديدا للعالم كله

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٨/١١

إنهم يهددوننا عيانا بيانا. يهددنا الرئيس الأمريكي ترامب، يهددنا مساعدوه، تهددنا أوساطه المالية والدفاعية والخارجية، إذ أطلقت الإدارة الأمريكية على تركيا المرحلة الرابعة من الحرب التي أعلنتها ضد روسيا والصين وإيران. إننا نشهد اليوم عودة تحرك كل الأشخاص والسيارات وتلك المقرات السرية وأولئك الشركاء الخفيون الذين هاجموا هذا الوطن ليلة ١٥ يوليو/تموز وسحقوا أبناءه تحت عجلات الدبابات وأمطروهم بوابل من الرصاص وجعلوا هذا الوطن يواجه الاحتلال والحرب الأهلية.

إنهم يهاجمون تركيا دفعة واحدة. هذه حرب اقتصادية، عملية تركيع تركيا وإجبارها على الاستسلام في المجال الاقتصادي. لكنها ليست مسألة مقتصرة على قضية القس برونسون، كما أنها ليست شيئا قاصرا على ابتزازنا كوننا نخلصنا من عناصر تنظيم غولن الإرهابي الذين في الداخل من عملاء الاستخبارات الأمريكية.

القضية ليست مقصورة على القس الأمريكي.. إننا نخوض كفاحا عظيما

إن هذا - في الوقت ذاته - هجوم سياسي، تحرك الإدارة الأمريكية وجميع حلفائها المقربين من أجل "إيقاف مسيرة تركيا"، محاولة تنفيذ المهمة التي فشلوا في تنفيذها ليلة ١٥ يوليو/تموز. إنها محاولة استهداف صريحة لتركيا التي فشلوا في تركيعها وتكميم فمها وعزلها إقليميا والحيلولة دون نمو قدراتها وقواها.

إنها محاولة معاقبة تركيا التي ولت وجهها شطر القوى الصاعدة في آسيا ورفضت التبعية الأمريكية والأوروبية وأطلقت حملة جديدة من حملات الصعود بعد مائة عام من الغفلة وبدأت تلعب في "دوري الكبار" على مستوى القوى العالمية التي تتبدل مواقعها في الوقت الراهن.

أمريكا أصبحت تهديدا للعالم كله

إن ما يحدث هو محاولة للانتقام من تركيا التي نقلت استمرارية الدول عقب الدولتين السلجوقية والعثمانية والجمهورية التركية إلى عصر جديد لتغير مجرى التاريخ وتصنع تاريخا جديدا. فما نشهده هو المرحلة التركية من جر الولايات المتحدة العالم بأسره نحو الجنون بعدما تم عزلها على مستوى تبادل القوى العالمية وزادت عدوانيتها بزيادة عزلتها، وهو ما جعلها تمثل تهديدا ليس بالنسبة لتركيا فحسب، بل للعالم بأسره. إنها محاولة هجوم يتعرض لها كل من يسعى لإنشاء قوة جديدة من قبل من فقدوا القدرة على إدارة العالم من جانب واحدة بعد ٤ قرون من السيطرة الكاملة، وقد صار مستحيلا أن يستعيدوا هذه القدرة مرة ثانية. حرب اقتصادية ضد روسيا والصين وإيران وتركيا. وقريبا سيعلمون الحرب الاقتصادية كذلك على ألمانيا وسائر دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

بدء تنفيذ مخطط سلب ونهب عالمي جديد

لقد بدأوا تنفيذ مخطط سلب ونهب جديد على المستوى العالمي. إننا ما يفعلونه ضد تركيا اليوم هو محاولة لسلب ما حققته من تنمية وثروة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. لقد بدأ عهد جمود، بل قل تراجع، في الولايات المتحدة وأوروبا، وفشل النظام الاقتصادي الذي يقودونه وصار عاجزا عن الحركة، لقد انهار بالفعل. ولهذا فقد بدأوا يهاجمون بجنون من أجل سلب موارد العالم وثرواته. إنهم يهددون البشرية جمعاء، وما نراه الآن ما هو إلا الجزء الخاص بالجانب الاقتصادي، وسنشهد قريبا ما سيفعلونه في الجانبين السياسي والعسكري، إذ إننا أمام عاصفة تقترب، وعلى جميع دول العالم التحرك والتعاون للتصدي لحملة السلب والنهب هذه.

الولايات المتحدة فقدت صوابها

ذلك أن الولايات المتحدة أعلنت الحرب على جميع دول العالم، وفقدت مصداقيتها وصدقتها للجميع. لقد بدأ العالم بأسره، من أمريكا اللاتينية غربا إلى الشرق الأقصى شرقا، يشعر بالتوتر حيال واشنطن التي فقدت صوابها وصار مستحيلا التوقع ماذا ستفعل.

إن أسباب الغضب الأمريكي الحالي هي التبادل التجاري بالعملية المحلية والتحرك من أجل عملة جديدة أو مشتركة تكون ضد الدولار وطرح الأسئلة حول النظام العالمي الذي تقوده واشنطن والتقارب مع الدول التي تعترض على الهيمنة الغربية على العالم. فكل هذه المواقف تعتبر تحديا للسيادة الأمريكية ورفضاً لها وعدم الاعتراف بها. بيد أن هذه النزعة بدأت بالصعود مؤخرا في مختلف بقاع العالم.

لا يريد أحد أن يذكر اسمه مع الولايات المتحدة أو يظهر وهو يدعمها. يقول رئيس الوزراء الروسي مدفيديف "ما تفعله واشنطن يعني إعلان للحرب الاقتصادية. وعليه، فإننا سنرد كذلك، بخلاف المجال الاقتصادي، في المجال السياسي وسائر المجالات الأخرى". ماذا يعني هذا؟ أي يعني ردود عسكرية؟ فهذا هو الوضع الخطر الذي صار عليه العالم.

أنستسلم؟ هذا انتحار

هذا تدمير لأنفسنا وخروج خارج عجلة التاريخ

ماذا سنفعل إذن؟ هل سنستسلم؟ هل سنتوسل لهم بحجة أنهم ضغطوا علينا من خلال الدولار الذي ارتفع بشكل جنوني؟ هل سننطأ برؤوسنا لأنهم رفعوا الضرائب المفروضة على البضائع التركية محاولين تدمير اقتصادنا؟ هل سنمهد أيدينا لتسول؟ هل سنتخلى عن صناعة التاريخ وحساباتنا المستقبلية ومسيرة شعبنا العظيمة؟ فإذا كنا سنفعل هذا، فلماذا إذن خضنا كفاح ١٥ يوليو/تموز؟ لماذا صمدنا في وجه إرهاب متنزه غيزي؟ لماذا قاومنا الإرهاب؟ لماذا وقفنا أمام مخططاتهم لحصارنا من الجانب السوري؟ إن العودة عن هذا الطريق هي انتحار بكل ما تحمله الكلمة من معان، تدمير لأنفسنا، خروج خارج عجلة التاريخ، تقليص لقدراتنا، خسران القرن الحادي والعشرين وما بعده. ولن نفعل هذا أبدا. وكما خضنا كفاحا من أجل الوطن، فسنبخس هذه المرة كذلك كفاحا من أجل الاقتصاد، ولن نستسلم أمام هذه الذئاب الجائعة من النهابين الذين يهاجمون كل ما هو وطني.

ليس أمامنا خيار سوى المقاومة!

ليس أمامنا - حقا - أي خيار آخر سوى المقاومة وخوض كفاح كبير وتصفية حساباتنا مع هؤلاء. يكذب كل من يقول إن هناك خيارا آخر، فأولئك الجهلة إما أنهم ليسوا مدركين لتصفية الحسابات الكبرى التي يشهدها العالم أو أنهم شركاء في هذا الهجوم.

لقد قاوم هذا الشعب الحملات الصليبية، استطاع حكم المنطقة بأسرها من داخل الأناضول، وصل إلى قلب أوروبا. إن الشعب التركي يمتلك ثراء سياسيا استثنائيا، فهو يصنع التاريخ فقط في هذه المنطقة منذ ألف عام، فلا يستخف أحد بهذه الحقائق" إذ نجح شعبنا في تحطيم أصعب الظروف وعاد إلى الحياة من جديد في اللحظة التي قالوا فيها "لقد زالوا". سنفعل الأمر ذاته هذه المرة. فنحن نسير في هذا الطريق أصلا منذ ١٥ عاما، وسنكمل المسيرة دون تردد أو أن ترتعش أقدامنا، سنواصل بتضامن كبير. لا يمكن تحقيق النصر بدون حسابات كبيرة، ولا يمكن لدولة أن تصبح دولة عظمى قبل أن تدفع الثمن، كما لا يمكن إنشاء المنطقة وكتابة التاريخ دون أن نبقي دولة عظمى.

لا داعي للذعر، إننا نخوض كفاحا عظيما

هذا ليس ادعاء مجضا، فنحن من سيربح

لن نخاف أو نقلق، لن نصمت أمام هذه التهديدات الصريحة والابتزازات وحملات الاحتقار الموجهة لبلدنا وشعبنا. وبينما نفعل هذا لن نسامح أبدا من حاولوا ضربنا من الداخل لصالح الولايات المتحدة، ولن نسمح أبدا لمن وضعوا حسابات خبيثة في الداخل مستغلين الظروف الحالية.

نحن من سيربح، فهذا ليس ادعاء مجضا. إن العالم كله تقريبا، وليس تركيا فقط، يخوض حربا اقتصادية مع الولايات المتحدة، فهذه تصفية حسابات جيوسياسية كبيرة للغاية، تبادل سلطات القوى العالمية. إنها ليست حرب تركيا وحدها، فإذا نظرتهم إلى ما يحدث مع تركيا فقط فلن تروا الصورة كاملة.

إن من سيخسر هي الولايات المتحدة نفسها، فالبشرية ومعظم دول العالم ستنتقم منها. والآن قد حان وقت الكفاح المشترك، انطلقوا إلى هذه المسيرة المباركة بعد أن تنحوا جميع أجناداتكم وحساباتكم جانبا.. إننا في عهد الكفاح الاقتصادي الوطني!

العلاقات التركية الأمريكية: من الحرب الباردة إلى المواجهة المباشرة

العربي الجديد: ٢٠١٨/٨/١٢

إسطنبول- جابر عمر: منذ وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض قبل نحو عامين، انشغل العالم بعلاقاته المضطربة مع حلفائه التقليديين في أوروبا، خصوصاً بعد أن وجّه سهامه باتجاه الدول الكبرى، وانسحب من الاتفاق النووي مع إيران، رغم اعتراض الحلفاء، وشنّ حرباً اقتصادية على دول كبرى منها الصين. كذلك انشغل العالم بتطبيع العلاقات الأمريكية مع كوريا الشمالية، وفرض عقوبات على إيران، إلى أن وصلت المواجهة إلى الحليف التقليدي تركيا، مع تصدّر الحرب الأمريكية التركية المباشرة المشهد منذ أيام، التي طغت على العقوبات الجديدة المفروضة على إيران.

هذه الحرب، وإن بدت أنها تحولت إلى مباشرة في الوقت الحالي، بسبب قضية القس الأمريكي أندرو برانسون، المعتقل منذ عامين في تركيا، إلا أنها كانت حرباً باردة ممتدة لنحو ١٥ عاماً، تراكمت خلالها التباينات بين البلدين بسبب العديد من القضايا. وإن كانت أنقرة وواشنطن قد استطاعتا ضبط الخلافات والحفاظ على العلاقات بينهما، إلا أن الوضع تفاقم في الآونة الأخيرة، أخذاً بعين الاعتبار التطورات الجديدة في الولايات المتحدة من جهة، خصوصاً ما يتعلق بسيطرة تحالف المحافظين الجدد مع الإنجيليين، فضلاً عن التحولات التي حدثت في تركيا في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو/ تموز ٢٠١٦، إلى جانب موقف تركيا المتباين مع أمريكا حول أبرز القضايا الإقليمية، بدءاً من "صفقة القرن" وإسرائيل ودعم الفلسطينيين، مروراً بسورية والعراق.

أما مآلات الحرب بين البلدين، فتبدو غير محسومة، في ظل تمسك الطرفين بالمضي قدماً في المواجهة، خصوصاً بعدما أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس السبت، أنه سيتصدى للتهديدات الأمريكية، مستنداً على ما يبدو إلى عدد من نقاط القوة/ الضغط، بما في ذلك التلويح بالتخلي عن الشراكة مع الولايات المتحدة، كما ألمح صراحة.

وجرى التأكيد على هذه الحرب على لسان زعمي البلدين، فترامب أعلن عن رفع التعرفة الجمركية على بعض المنتجات الواردة من تركيا بشكل مهين الجمعة الماضية عبر "تويتر"، مؤكداً أن العلاقات مع أنقرة ليست جيدة. ولم يتأخر رد أردوغان، الذي أكد أمس أن تركيا لن تخضع للتهديدات. وقال "إنهم يهددوننا (الولايات المتحدة)، لا يمكنهم إخضاع هذه الأمة عبر لغة التهديد إطلاقاً، نحن نفهم لغة القانون والحق". وأعلن أردوغان أن بلاده تستعد لاستخدام العملات المحلية في التبادلات التجارية مع الصين وروسيا وإيران وأوكرانيا وغيرها من الدول. وشدد على أن "المسألة ليست مسألة دولار أو يورو أو ذهب، وإنما حرب اقتصادية ضدنا، واتخذنا التدابير اللازمة لمواجهة". وأضاف: "مهما فعلتم لن نتخلى عن أهدافنا الاقتصادية، ولن نتوقف عن سحق الإرهابيين أو تراجع عن سياساتنا المتعلقة بسورية والعراق".

ولاقى رئيس البرلمان التركي بن علي يلدريم، رئيس البلاد بقوله في تغريدة على "تويتر": "نرى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة تتحول إلى حرب اقتصادية عالمية"، قبل أن يلفت إلى أن "المواقف العدائية التي استهدفت إيران ثم روسيا والآن تركيا في منطقة أوراسيا الواعدة، لن تعيق التعاون والتضامن بين دولنا". وتابع قائلاً "على أمريكا التي لا حليف لها سوى الدولار، أن تعلم ذلك".

وقبلها بساعات نشر أردوغان مقالا في صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، حذر فيه الولايات المتحدة، مانحاً إيها مهلة لتصحيح العلاقات. وقال الرئيس التركي في مقاله إن الخطوات أحادية الجانب التي تتخذها الولايات المتحدة ضد تركيا تلحق الضرر بمصالح أمريكا وأمنها فقط، وإن على "واشنطن أن تتخلى عن فكرتها الخاطئة بأن العلاقات بين الطرفين يمكن أن تكون مخالفة لمبدأ الند للند، وأن تتقبل وجود بدائل أمام تركيا"، مؤكداً أنه "في حال لم يبدل المسؤولون الأمريكيون هذه النزعة أحادية الجانب والمسيسة، فإن أنقرة ستبدأ بالبحث عن حلفاء جدد"، مؤكداً بأن بلاده "هرعت لمساعدة الولايات المتحدة في كل وقت على مدى أعوام".

ولفت أردوغان إلى أن "الشراكة بين البلدين واجهت في الآونة الأخيرة اختباراً بسبب خلافات سببت الولايات المتحدة، وأبدى أسفه لأن جهود بلاده "لتصحيح هذا التوجّه الخطير ذهبت أدراج الرياح، وإن لم تستطع الولايات

المتحدة إثبات أنها بدأت باحترام السيادة التركية، وتفهم المخاطر التي يواجهها شعبنا، فإن شراكتنا قد تكون عرضة للخطر".

وفي استعراض للمآخذ التركية على الولايات المتحدة، اتهم أردوغان واشنطن بعدم إدانة المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام ٢٠١٦، واكتفائها بلغة متحفظة بالدعوة إلى "استمرار الاستقرار والسلام في تركيا". وشدد الرئيس التركي على أن الولايات المتحدة أقدمت في الأيام الماضية على خطوات كثيرة من أجل تصعيد التوتر مع بلاده، متذرة بحبس مواطنها أندرو برانسون المتهم بتقديم المساعدة لمنظمة إرهابية. وأشار إلى أنه "نَبّه نظيره ترامب إلى ضرورة احترام عمل القضاء، إلا أن الولايات المتحدة عوضاً عن ذلك نشرت تهديدات تتجاوز الحدود ضد شعب صديق، وفرضت عقوبات على عدد من الوزراء الأتراك"، قائلاً إن "تركيا حددت مهلة زمنية، وإن لم تصغ الولايات المتحدة إليها، فإنها سوف تحل مشاكلها بنفسها".

وإذا كان مقال أردوغان قطع الشك باليقين بأن هناك مواجهة مباشرة بين الطرفين عبر ملفات متعددة، فإن شكل المواجهة يتخذ أبعاداً عديدة، تحضر فيها عوامل سياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية، خصوصاً أن هذه العوامل ساهمت في تطور المواجهة التركية الأمريكية خلال السنوات الماضية.

الاحتلال الأمريكي للعراق

يمكن اعتبار الاحتلال الأمريكي للعراق بداية المواجهة الممتدة لأكثر من ١٥ عاماً، هي فترة حكم أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية". وقتها رفض البرلمان التركي الذي يسيطر عليه هذا الحزب، المذكرة المعدة بين الجيشين التركي والأمريكي للتعاون في حرب إسقاط حكم صدام حسين. وفي تلك الفترة كان حزب "العدالة والتنمية" حديث العهد في الحكم، وكان أردوغان يعاني من صراعات داخلية مع المؤسسات الأخرى، خصوصاً المؤسسة العسكرية المرتبطة بشكل وثيق مع الجانب الأمريكي.

وشكّل رفض البرلمان للمذكرة في مارس/ آذار ٢٠٠٣ ضربة موجعة للحليف الأمريكي، وحرمه من استخدام القواعد التركية وموائها وأراضيها لشنّ هجمات على العراق، ما أربك القيادة الأمريكية وجعلها تعيد حساباتها قبيل شنّ الهجمات على العراق، وساهم في تأخر إسقاط نظام صدام حسين. هذا الأمر فتح المجال لأول الخلافات بين الطرفين، وما رافق ذلك لاحقاً من أزمة اعتقال أترك في مدينة كركوك العراقية على يد القوات الأمريكية، وتصاعد التهديد التركي بتحريرهم بالقوة إذا لم يُطلق سراحهم، وهو ما تم، بعد تبادل الحليفين رسائل حادة في تلك الأزمة. ورغم ما حصل، فإن البلدين استمرا في علاقاتهما، وتمكنا من تجاوز الأزمة، مؤقتاً على ما يبدو، لتدخل تركيا إلى العراق بقوة عبر بوابة الشمال، وتعمل على تحويل الدعم الأمريكي لحزب "العمال الكردستاني" وفصائل كردية في شمال العراق، إلى علاقات إيجابية مع مسعود البرزاني، في مسعى لاستيعاب "الخطر الكردي".

العلاقة التركية الإسرائيلية

أدى الموقف التركي من القضية الفلسطينية دوراً بارزاً في تحديد توجّه السياسة الخارجية الأمريكية، المنحازة لإسرائيل، تجاه أنقرة التي اصطدمت أكثر من مرة مع الاحتلال. فقد اتخذ حزب "العدالة والتنمية" القضية الفلسطينية مبدأً أساسياً له في سياسته الخارجية، بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

ومع الحصار على قطاع غزة، ما كان من أنقرة إلا الدفاع عن الفلسطينيين المحاصرين هناك ومحاولة تقديم الدعم لهم، واستناداً إلى ذلك، وقعت حادثة "ون منت" الشهيرة في منتدى دافوس الاقتصادي في بداية عام ٢٠٠٩، حين قاطع أردوغان جلسة حوارية كان فيها الرئيس الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز، فهاجم الرئيس التركي، بيريز بشدة، واتهمه بقتل الأطفال. وحاول مدير الحوار إيقاف أردوغان وقاطع الجلسة بعبارة الشهيرة "ون منت"، ما أدخل العلاقات التركية الإسرائيلية في عنق الزجاجة، وبالتالي العلاقة مع واشنطن.

ولم يكتف وقتها داعمو إسرائيل بممارسة الضغط الاقتصادي على تركيا، ومحاولة التأثير على صرف سعر الليرة التركية، بل وصل الأمر في عام ٢٠١٠ إلى استهداف قافلة "أسطول الحرية" المتجهة من تركيا إلى قطاع غزة

لكسر الحصار المفروض، وما رافق ذلك من قتل وإصابة عشرات الناشطين الأتراك والأجانب، وحصول أزمة دبلوماسية بين البلدين وتهديدات متبادلة أسفرت عن قطع العلاقات بين الطرفين. وكالعادة وقفت أمريكا إلى جانب إسرائيل.

وعلى الرغم من محاولة حزب "العدالة والتنمية" تجاوز الأزمة بمبادرة إسرائيلية، إلا أن العلاقات لم ترجع لسابق عهدها، وتعرضت لانتكاسات مع كل عملية عسكرية كانت إسرائيل تشنها على قطاع غزة، فضلاً عن تراجع العلاقة أخيراً مع قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة وإعلان واشنطن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

"صفقة القرن"

جاءت "صفقة القرن" التي تروج لها أمريكا بدعم دول عربية، منها الإمارات والسعودية ومصر، لتعزز الخلاف بين أنقرة وواشنطن، خصوصاً أن الصفقة التي جرى تسريب بعض تفاصيلها تتضمن تجاهل حقوق الفلسطينيين، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ما استدعى رد فعل تركيا مضاداً تجلى بعقد قمتين طارئتين للدول الإسلامية، واتخاذ قرارات حولها.

ولعل الموقف من هذه الصفقة، والترويج لها من قبل محور الإمارات والسعودية ومصر، وهي على خلاف مع تركيا جراء دعمها ثورات الربيع العربي، ومعارضتها الانقلابات المضادة في مصر وليبيا على وجه الخصوص، جعلت من مصالح هذه الدول العربية تتلاقى مع المصالح الأمريكية، فعملت على تخريب العلاقات أكثر بين واشنطن وأنقرة. هذا المحور تتلاقى مصالحه كذلك مع المحافظين الجدد في أمريكا، الذين يرون حماية أمن إسرائيل استراتيجية أمريكية.

دعم الكرد في سورية

شكل الصراع بين الجيش التركي وحزب "العمال الكردستاني" حرب استنزاف كبيرة لأنقرة، ورغم مساهمة أمريكا في القبض على عبدالله أوجلان في عام ١٩٩٩، وتبرئة نفسها من دعم الحزب، إلا أن هذا الملف بقي من أكبر القضايا الخلافية بين البلدين. وبينما كانت صفحة الصراع هذه تقترب من نهايتها، تارة عبر مسيرة السلام التي قادها حزب "العدالة والتنمية" بقيادة أردوغان، وتارة بالعمليات العسكرية، أدت التطورات في سورية إلى عودة هذه الخلافات، خصوصاً مع الدعم الأمريكي لـ "وحدات حماية الشعب" الكردية، بحجة مكافحة تنظيم "داعش". وأعدت أمريكا الدعم على هذه القوات، فيما استغل "العمال الكردستاني" الوضع الميداني في سورية وبنى قواعد له، وانطلق منها لتنفيذ عمليات في تركيا، في حين ظهرت مخططات لتشكيل كيان كردي شمال سورية يمتد من حدود العراق وصولاً إلى البحر المتوسط. وفي خضم هذه التحولات، تدخلت تركيا مرتين عبر "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، رغم الاعتراضات الأمريكية.

كما أن الدعم الأمريكي للكرد لم ينحصر في المناطق الكردية بسورية، بل شمل مناطق العرب والتركمان. وبحجة قتال "داعش" مسحت أمريكا بالقصف الجوي مدناً سورية بالكامل، وفتحت المجال لـ "وحدات الحماية" الكردية بالسيطرة عليها. يضاف إلى ذلك المماطلة الأمريكية في معركة منبج شمال سورية، وعدم الوفاء بالتعهدات بالانسحاب من المنطقة إلى شرق الفرات. هذه العوامل ساهمت في تراجع العلاقات الأمريكية-التركية، وظهرت حرب باردة بين الطرفين، على الساحة السورية وكذلك العراقية، حيث دمرت مناطق عراقية ذات أغلبية سنية بذريعة الحرب ضد "داعش" أيضاً.

المحاولة الانقلابية الفاشلة

تشكل المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تتهم تركيا جماعة "الخدمة" بقيادة داعية فتح الله غولن، بالوقوف وراءها، الدافع الذي نقل المواجهة التركية الأمريكية إلى العلن. فالجماعة التي يقيم زعيمها في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، حاولت من خلال تغلغلها في أجهزة الدولة، الانقلاب عبر سلك القضاء والأمن بداية، عبر اتهامات لمسؤولين بالفساد، وتأليب الشارع التركي مرات، منذ عام ٢٠١٣، بحسب اتهامات السلطات لها. وجاءت محاولة الانقلاب منتصف عام ٢٠١٦، التي أدت إلى مقتل ٢٥١ شخصاً بين مدني وعسكري، لتعزز الصراع بين الجماعة وأنقرة.

وخلال المحاولة الانقلابية، وصفت السفارة الأمريكية المحاولة بداية بأنها ربيع تركي. ومع الموقف الأمريكي الضبابي، عمدت السلطات التركية إلى قطع التيار الكهربائي عن قاعدة أنجريك الاستراتيجية ليلية الانقلاب، التي هي من أهم القواعد الأمريكية في المنطقة، ما اعتُبر من الأمور التي ساهمت في فشل الانقلاب. ولاحقاً صدرت تصريحات أمريكية تعتبر أن الضباط الأتراك الذين جرى عزلهم من قبل أردوغان أصدقاء لأمريكا.

ولم تدن واشنطن بشكل واضح المحاولة الانقلابية، ورفضت تسليم غولن رغم المطالب التركية المتكررة وتقديم أنقرة ما قالت إنها وثائق تثبت مسؤوليته عن المحاولة الانقلابية. ورغم أن اعتقال القس الأمريكي أندرو برانسون الذي تتهمه تركيا بأن لديه علاقات مع "الخدمة"، قد تم قبل عامين، لكن بدا أن الولايات المتحدة وجدت في ذلك ذريعة لإعلان الحرب المباشرة على تركيا، وهو ما تجلّى بفرض عقوبات على وزير الداخلية سليمان صويلو، والعدل عبد الحميد غل. ورغم عدم تأثير العقوبات مادياً، لكن الأزمة انعكست على الاقتصاد التركي فهوت الليرة التركية.

العقوبات على إيران

شكل رفض أنقرة الانصياع للعقوبات المشددة التي فرضتها واشنطن على طهران سبباً إضافياً لتصاعد الخلاف بين البلدين. ومن المعروف أن نحو نصف ما تستورده تركيا من الغاز الطبيعي يأتي من إيران، وبالتالي فإن أي عقوبات على الأخيرة وعلى الدول التي تتعامل معها، ستتسبب بأزمة في تركيا، خصوصاً في الشتاء، مع اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي للتدفئة، وبالتالي فإن العقوبات الأمريكية على طهران كانت سبباً إضافياً لتوتر متصاعد بين أنقرة وواشنطن.

صيف ساخن

يُعتبر أكبر نجاح لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا هو في الجانب الاقتصادي، ففي عام ٢٠١٣ أنهت تركيا ديونها لصندوق النقد الدولي، وفكّت ارتباطها بدول الفوائد التي كانت تحدد سياساتها على مدار عقود، فدفعت أنقرة نحو ٢٨ مليار دولار ديوناً للصندوق على مدار ١٠ سنوات تولى فيها "العدالة والتنمية" الحكم. وشهد العام نفسه الكشف عن مشاريع كبرى وتوقيع اتفاقيات مهمة مع دول خارجية، ما حقق أرباحاً كبيرة للبلاد، ودفع وكالات التصنيف الدولية لرفع التصنيف الاقتصادي لتركيا.

ولكن بعد نجاح أردوغان في إفشال المحاولة الانقلابية عام ٢٠١٦، ثم فوزه بالانتخابات الرئاسية الأخيرة، ونجاحه في الانتقال بالبلاد إلى النظام الرئاسي في يونيو/حزيران الماضي، وفي الوقت الذي كانت فيه الأمور تجري بهدوء مع الولايات المتحدة وتوقيع خارطة الطريق حول مدينة منبج في يونيو/حزيران، فاجأت الولايات المتحدة الجميع بتصعيد مع تركيا، واجهه أردوغان بالتصرف من الند للند.

وتحوّل الملف الاقتصادي الذي كان يشكل نجاحاً لحزب "العدالة والتنمية" ولأردوغان، إلى مسرح للمواجهة مع أمريكا، فانخفضت العملة التركية خلال فترة قصيرة من ٤,٥ مقابل الدولار إلى ٦,٤، مسجلة انخفاضاً قياسياً، بما يعني ذلك من انعكاس على الاقتصاد، ليبدو أن الصيف الحالي سيكون ساخناً على تركيا، والاقتصاد سيكون مسرحاً أساسياً للصراع الذي اتخذ شكل المواجهة المباشرة.

وكانت حكومات تركية عدة على مدار عقود تسقط تحت تأثير الوضع الاقتصادي وتراجع قيمة الليرة وتأثير الفوائد والديون الخارجية، ولكن أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية" عملاً منذ عام ٢٠١٣ على فك ارتباط البلاد بهذه القيود الاقتصادية. واليوم تبدو ثقة الرئيس التركي بالاقتصاد كبيرة، مع إصراره على عدم الاستسلام. ويأتي مقاله في صحيفة "نيويورك تايمز" مؤشراً على ذلك، بتأكيد أنه يبحث في خيارات الخروج من الحلف مع أمريكا، مهدداً باللجوء لخصوم الولايات المتحدة، وهم روسيا والصين وإيران والهند والمكسيك. أمام هذا الواقع، من المنتظر أن يستمر الصيف الساخن وضغط واشنطن لحين تحقيق مطالبها، التي يبدو أنها تتجاوز قضية القس الأمريكي المعتقل.

التهديد الأمريكي بالعقوبات يمكن أن يعدل سلوك تركيا السياسي

*ديفيد ل. فيليبس

موقع صحيفة (زمان عربي) - جماعة كولن - ٢٠١٨/٨/١٢

أقدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الرد بالمثل ضد اثنين من أعضاء الحكومة الأمريكية انتقاماً من قرار إدارة دونالد ترامب بمعاقبة وزير العدل التركي عبد الحميد جول ووزير الداخلية سليمان سوليو لدورهما بحكم وظيفتيهما في استمرار سجن القس أندرو برونسون.

قضية برونسون ليست سوى واحدة من القضايا التي تسبب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. يقبع حالياً في سجون تركيا أكثر من ٥٠ ألف شخص، بمن فيهم برونسون، بتهمة دعم الإرهاب بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو / تموز ٢٠١٦. وسبق أن سجنّت تركيا ثلاثة مسؤولين أمريكيين في القنصلية الأمريكية "خطأ" بتهمة دعم الإرهاب أيضاً. ويشكل شراء تركيا للصواريخ الروسية من طراز S-400 انتهاكاً لمبدأ الناتو الأساسي المتمثل في العمل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، ساعد أردوغان إيران على تجنب العقوبات المفروضة عليها من أجل الحد من أنشطتها النووية.

وكذلك هناك عديد من الشكاوى لأردوغان من الولايات المتحدة. فهو يعترض على دعم الولايات المتحدة للكرد في سوريا. وهو غاضب من رفض واشنطن تسليم فتح الله غولن الذي يتهمه بأنه "العقل المدبر للانقلاب". لذا يدين أردوغان ما وصفه بـ"العقوبات الأمريكية السخيفة"، ويؤكد قائلاً: "لم نركع حتى اليوم أمام مثل هذه الضغوطات ولن نفعل ذلك أبداً".

لا شك أن العقوبات الذكية هي أداة للدبلوماسية يمكنها أن تفرض على تركيا تغييراً في سلوكها وموقفها. والتهديد بالعقوبات أكثر فاعلية من العقوبات نفسها. بناءً على ذلك إذا كانت إدارة ترامب تريد من تركيا أن تغير مسارها فعليها أن تضع خطاً بحذر ودقة لفرض عقوبات على أفراد عائلة أردوغان كبلال أردوغان ابنه "رجل الأعمال"، وبرات البايلاق، صهره ووزير المالية.

لقد تورط كل من بلال وبرات في أنشطة يمكن اعتبارها ضمن قانون "ماغنيتسكي" العالمي من القانون العام (القانون العام ١١٤-٣٢٨). ويستهدف قانون "ماغنيتسكي" العالمي الذي اعتمده الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠١٦ الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان أو يتورطون في الفساد.

تشير المزاعم إلى أن بلال أردوغان حقق ثروة هائلة من خلال أنشطة فاسدة، مثل الابتزاز والرشوة وغسيل الأموال. كما أنه متهم بالضلوع في تمويل الإرهاب عن طريق نقل نفط داعش من سوريا.

وكشفت عمليات التنصت لإدارة الجرائم المالية للشرطة في إسطنبول (١٧ و ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣) على المكالمات الهاتفية عن حصول بلال أردوغان على ملايين الدولارات من الشركات التركية التي تلقت عقوداً ومناقصات ثرية من الحكومة التركية. لقد تلقى بلال أموالاً مقابل تقديم تراخيص البناء أو البناء نيابة عن بعض الشركات كشركة "جنكيز" للإنشاءات. كما حصل على مدفوعات من شركة (SOM) العاملة في مجال النفط ونقل الطاقة، وشركة "تورانج إنرجي" التي تدير خط أنابيب الغاز الطبيعي من إيران. ونال فيلا تبلغ قيمتها ١,٧٥ مليون دولار من شركة تدعى "بلفي" والتي تغسل الرشاوى لعائلة أردوغان بحسب المزاعم.

وفقاً للتنصتات القانونية لقسم التحقيق في الجرائم المالية في شرطة إسطنبول في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣، فإن بلال كان يتحدث إلى والده عن ضرورة التخلص من الأموال غير الشرعية المخبأة في الطابق السفلي من

منزله. وكان أردوغان يطالب ابنه للتخلص من النقود التي تجاوزت ١ مليار دولار وفقاً للمكالمات الهاتفية المسربة، وذلك بالتنسيق مع برات ألبايراق. ثم قامت الشاحنات بالفعل بنقل الأموال من منزل بلال إلى أربعة مواقع مختلفة.

برات ألبايراق مسؤول أيضا بموجب قانون ماجنيتسكي العالمي عن دوره المزعوم في أنشطة إجرامية، كالفساد، بما في ذلك مصادرة الأصول الخاصة والعامّة لتحقيق مكاسب شخصية، والرشوة، والفساد المتعلق بالعقود الحكومية والموارد الطبيعية. وكذلك لعب دوراً كبيراً في الهجوم المنظم على وسائل الإعلام المستقلة في تركيا.

كما قام الوزير برات ألبايراق بتنظيم الاستحواذ على مجموعة صباح-ATV الإعلامية ومنحها مجموعة "تشاليك هولدينجز" التي شغل هو منصب الرئيس التنفيذي فيها حتى عام ٢٠١٣. وكانت البنوك الحكومية التركية كـ"خلق بنك" و"واقف بنك" قامت بتمويل هذه المجموعة بقيمة ١,١ مليار دولار للاستحواذ على المجموعة الإعلامية. ثم تم بيع مجموعة "صباح" إلى مجموعة توركواز الإعلامية المملوكة لجمال كاليونجو والتي يشرف على إدارتها شقيق برات ألبايراق. وكاليونجو هو الآخر تلقى مليارات الدولارات في عقود البناء من الحكومة التركية، بما في ذلك عقد بناء مطار إسطنبول الجديد.

ووفقاً لتسجيلات الشرطة الهاتفية، كان برات ألبايراق اقترح التخلص من أموال بلال عن طريق شراء عقارات في مشروع فلل "سيهريزار" الفخمة. وتظهر تلك السجلات أن ثمانى فيلات تم شراؤها نقداً من قبل برات ألبايراق.

من جانب آخر، تؤكد المحادثات الهاتفية دور برات ألبايراق في ترتيب بيع نفط داعش من العراق وسوريا عبر شركة باور ترانس (Powertrans) لنقل الطاقة بدءاً من عام ٢٠١١.

وطلب كل من بلال وبرات أموالاً من الشركات التركية مقابل عقود ومناقصات حكومية من أجل تقديمها للجمعيات الخيرية الإسلامية المتورطة في جرائم منظمة، مثل وقف الشباب وخدمات التعليم "توركيف" (TUR-GEV)، ووقف "أنصار" ووقف "معاريف". كما أن رضا ضراب، رجل الأعمال التركي الإيراني الأصل الذي أدانته محكمة أمريكية بتهمة غسيل الأموال نيابة عن إيران والحرس الثوري الإيراني، ساهم بمبلغ ٤,٦٥ مليون دولار في مؤسسة "توغيم-دير" الخيرية التي أسستها زوجة أردوغان.

وساعد ضراب أيضاً وقف توركيف (TUR-GEV) في تحقيق مكاسب وجمع أموال عن طريق الاستحواذ غير المشروع على الأراضي والممتلكات والأصول الأخرى.

لقد استخدمت إدارة ترامب قانون "ماجنييتسكي" العالمي لمعاقبة الوزيرين التركيين عبد الحميد جول وسليمان سويلو، لكنهما من المسؤولين الذين لا يساؤون شيئاً عند أردوغان ويمكنه التخلي عنهما بكل سهولة.

أعتقد أن التهديد بفرض عقوبات على بلال وبرات سيثير اهتمام أردوغان. وكما نعلم أن أردوغان سياسي براغماتي، وإذا ما واجه عقوبات قانون "ماجنييتسكي" العالمي ضد أسرته فقد يعدّل سياسات تركيا ويعيد العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا إلى المسار الصحيح.

* ديفيد ل. فيليبس هو مدير برنامج بناء السلام والحقوق في معهد دراسات حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا. خدم كمستشار أول لوزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارات الرؤساء كلينتون وبوش وأوباما. كتابه الأخير يحمل عنوان: "حليف غير مؤكد: تركيا تحت دكتاتورية أردوغان".

أردوغان يبحث عن حلفاء جدد

*حسين الشيخ

شبكة العين: ٢٠١٨/٨/١٢

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان واضحا في رسالته أو ما قيل إنه مقال صحفي نشره في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، بأن مرحلة الثنائية الأمريكية التركية وصلت إلى نهاية لم تكن في حسابان المسؤولين الأتراك قبل نظرائهم الأمريكيين الذين لا يستطيعون إيجاد البديل فحسب، وإنما صناعته أيضا بما يملكون من نفوذ عسكري واقتصادي في الوقت ذاته.

لا شك أن السياسة الأمريكية قائمة على المصالح ولا تتعدى ذلك ولكن السلوك الذي انتهجه الرئيس التركي في الداخل والخارج جلب له الكثير من الأعداء، وبات الشعب التركي المسالم يدفع ثمن هذا التخبط بدءا من المحاكمات غير النزيهة للمعارضين وكذلك كتم الأفواه واعتقال الصحفيين وإغلاق وسائل التواصل الاجتماعي وغير ذلك.

باتت الولايات المتحدة، التي يتهمها أردوغان بالمساهمة وإن بطريقة غير مباشرة بمحاولة الانقلاب عليه، غير مقتنعة بسلامة علاقتها مع شكل الحكم الجديد الذي وصل في تركيا، لذلك هي الأخرى باتت تبحث عن حلفاء استراتيجيين جدد وليس تركيا فحسب، والتي سترضخ في النهاية للنفوذ الأمريكي مكرهة.

في الواقع إن الضغوط الأمريكية على تركيا لم يكن سببها القس أندرو برانسون المحتجز في أنقرة بتهم التجسس لصالح واشنطن، فالأمور ليست وليدة اللحظة وحتى لو أفرجت تركيا عن القس إلا أنها ستتعامل بذات الطريقة لأن فكر الإدارة الأمريكية الجديدة مبني على لغة لم تكن معتادة عليها تركيا في السنوات السابقة وهي لغة أكثر حزما وشدّة.

الوضع الاقتصادي في تركيا يسوء أكثر والليرة تنهار مقابل الدولار الأمريكي لتصل إلى مستويات غير مسبوقة، وما زاد الوضع تعقيدا هو تصريحات الرئيس دونالد ترامب الذي أصدر أوامر بزيادة الضريبة الجمركية على المنتجات التركية، بما فيها الصلب، المادة الأساسية التي تعود على تركيا بنحو مليار ومائتي مليون دولار سنويا، وهذا ما ستكون نتائجه كارثية دفعت مستشاري الحكومة للشؤون الاقتصادية إلى نصحتها بالاستدانة من الشعب، وهذا ما يفسر دعوة أردوغان الأتراك لتحويل مدخراتهم من الذهب والدولار إلى الليرة التركية.

لا شك أنها مرحلة خطيرة بالنسبة لحكومة الرئيس التركي أردوغان الذي عدل الدستور ليعطيه صلاحيات أوسع وتحقق له ذلك، واستطاع خلال الفترة الماضية التخلص من جميع معارضيه متذرعا بمحاولة الانقلاب الفاشلة، متخذا منها شماعة يعلق عليها التهم للصحفيين والسياسيين وضباط الجيش غير المقتنعين بسياسته، لتخلو الساحة له تماما ويصل بذلك إلى مبتغاه باستلام زمام الأمور وقيادة تركيا وفق أيديولوجيته، ومع أنه استطاع داخليا تمرير مشاريعه وأفكاره ونظريته لشكل الحكم في تركيا بات الخارج العقبة الأخطر بوجه الرئيس كامل الصلاحيات، والسؤال إلى أين سيتجه أردوغان في ظل ما تشهده بلاده من سوء الأوضاع الاقتصادية وانهايار الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي والضغوط الأمريكية التي لا يبدو أن نهايتها قريبة؟

في الواقع، دولتان يقع عليهما نظر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهما روسيا والصين لملء الفراغ الذي تسببت به حالة التوتر في العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة.

صحيح أن العلاقات الروسية التركية وصلت إلى مرحلة متقدمة من التنسيق بين البلدين وتخطت بكثير المسألة السورية وما عاد الملف السوري يشكل أهمية كبيرة للجانب التركي، بل بات الرئيس رجب طيب أردوغان مستعداً لإرضاء نظيره الروسي فلاديمير بوتين ولو على حساب مَنْ كان يدافع عنهم بالأمس، ولكن لن يكن بمقدور زعيم الكرملين إنقاذ حليفه المرحلي لسببين اثنين.

الأول: أن روسيا مكبلة هي الأخرى وتعاني اقتصادياً بسبب العقوبات الأمريكية والأوروبية الناتجة عن ملف جزيرة القرم وتسعى لفك عزلتها بالمراوغة واللعب على المتناقضات بين واشنطن والعواصم الأوروبية للوصول إلى حالة استقرار سياسي واقتصادي في آن واحد .

ثانياً: الملف السوري الذي لم ينجز فيه أردوغان ما هو مطلوب منه من قبل الروس لصالح التسليم بشكل الحل الذي تعمل موسكو على تسويقه ببقاء حكومة الرئيس بشار الأسد في السلطة، وهذا ما يتطلب أثماناً كبيرة قد يقدمها أردوغان لحليفه بوتين من أجل البدء بمرحلة أكثر تماسكاً وارتباطاً، ولعلّ إدلب ومعركتها المقبلية الثمن الأسهل الذي تقدمه أنقرة لموسكو وعندها يمكن للروس المساهمة بدعم الأتراك والوقوف إلى جانبهم كما حدث إبّان محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ حين رفضت موسكو المحاولة، وهذا لن يصل بالطبع لمستوى الطموح التركي الباحث عن حليف يضاهاى الولايات المتحدة“ لأنّ بوتين رجل مخابرات ويعرف تماماً أنّه ليس من مصلحة بلاده المضي مع تركيا إلى مجابهة الولايات المتحدة.

أما الصين الدولة الصناعية الكبيرة فهي تلعب دور السياسة الهادئة البعيدة عن المحاور باستثناء التنسيق مع روسيا للجم التحركات الأمريكية في العالم والسعي لتخليصه من سياسة القطب الواحد، وهذا ما لن تجده في تركيا التي لا تشكل ثقلاً كبيراً لا على الصعيد العالمي في الأمم المتحدة ولا في حسابات الدول الخمس الكبرى، فالإتجاه نحو الصين محاولة محكوم عليه بالفشل مسبقاً، لأنّ الأخيرة تحكمها علاقات تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٥ إلى ٥١٩,٦ مليار دولار، وعليه فإنّه من غير المرجح تضحية بكين بكل هذا من أجل إنقاذ حكومة أردوغان.

نعم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حليفتين ستراتيجيتين وكانتا تشكلان ثقلاً كبيراً في حلف الناتو منذ انضمام تركيا قبل نحو نصف قرن، حينها لم تكن تركيا على ما هي عليه الآن، ولم يكن الرئيس رجب طيب أردوغان ينقل السياسة الخارجية التركية من هذه الضفة ويضعها في أخرى، لذلك باتت الولايات المتحدة، التي يتهمها أردوغان بالمساهمة وإن بطريقة غير مباشرة بمحاولة الانقلاب عليه، غير مقتنعة بسلامة علاقتها مع شكل الحكم الجديد الذي وصل في تركيا.

لذلك هي الأخرى باتت تبحث عن حلفاء ستراتيجيين جدد وليس تركيا فحسب، والتي سترضخ في النهاية للنفوذ الأمريكي مكروهة.

أسباب ومآلات توتر العلاقات التركية- الأمريكية

*إبراهيم ناصر

وكالة سياسة بوست: ٢٠١٨/٨/١٢

ملفات كثيرة عالقة بين أنقرة وواشنطن تسببت في تأزيم العلاقات الثنائية بين البلدين، منها ملف دعم واشنطن لكردي سوريا، بمعدات عسكرية ولوجستية، وتقديم استشارات وتدريبات عسكرية في إطار مساعيها في مكافحة «تنظيم داعش» ما جعلت منهم رقماً يصعب تجاوزه في معادلات الساحة السورية، وهذا ما اعتبرته أنقرة تهديداً مباشراً لأنها القومي من طرف حليفها في حلف «الناطو».

فضلاً عن احتضان أمريكا لزعيم مجموعة تعتبرها أنقرة إرهابية، قامت بمحاولة انقلابية فاشلة في العام ٢٠١٦، حيث استشهد على إثرها ما يقارب الـ ٢٥٠ مواطناً تركيا، وجرح ما يزيد عن ١٤٠٠، ونقصد بها مجموعة فتح الله كولن المقيم في بنسلفانيا الأمريكية، والتي تعرف في وسائل الإعلام التركية بتنظيم «فتو الإرهابي».

وكذلك من الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة بين البلدين، اعتقال أنقرة للقس الأمريكي أندرو برانسون، والمتهم بدعمه لتنظيمات إرهابية كالمجموعة السالفة الذكر، أي تنظيم فتو الإرهابي، وتنظيم الـ«بي كاكا الإرهابي»، وقيامه أيضاً بعمليات تجسس على تركيا لحساب الولايات المتحدة الأمريكية.

وإضافة لما تقدم هناك قضية قضائية رفعت ضد مصرف خلق بنك، الذي اتهم بخرق العقوبات الأمريكية ضد إيران، والاحتيايل المصرفي، وبموجب هذه الدعوة حكم على نائب مدير المصرف، المدعو هاكان أتيل بالسنج في أمريكا، حيث تعتبر أنقرة بأن الدعوة خرجت عن سياقها، واستخدمت لأغراض سياسية لممارسة الضغط عليها، في حين أنها دعوة إدارية.

وفيما يتعلق بالدعوة القضائية أعلاه، شاركني بعض المهتمين بالشأن التركي بمعلومات يجدر ذكرها هنا، وهي بأن أنقرة كانت قد طلبت من واشنطن تحويل القضية إلى دعوة إدارية، وفقاً لإجراءات مكتبة مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، والمعروف اختصاراً بـ(أوفاك)، مقابل إطلاق أنقرة سراح القس برانسون، وهذا ما رفضته واشنطن ما دفع أنقرة إلى تأجيل إطلاق سراح برانسون، وحكمه بالإقامة الجبرية إلى حين الفصل في دعوته في الفترة القادمة.

وفي تقديري يرجع السبب الرئيس في التوتر بين واشنطن وأنقرة إلى تغيرات جذرية في السياسة الداخلية والخارجية التركية، تسببت في انزعاج الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يلاحظ أن تركيا تحت قيادة الرئيس أردوغان تحاول الاستقلال في قرارها الخارجي، ونسج علاقات مع من تراه مناسباً، في إطار خدمة مصالحها القومية، ومن أجل تحقيق ذلك تسعى إلى إزالة العقبات الداخلية المتمثلة في القوى التي تعتبر أذبال القوى الغربية، والخادمة لمصالحها في تركيا، حسب بعض المتنفذين الأتراك.

ونقصد بالتغيرات، تزايد نفوذ التيار القومي والإسلامي المناهض للإمبريالية الغربية في تركيا هو السبب الرئيس الذي أزعج كثيراً الدول الغربية كما ذكرنا في أعلاه، لذلك اتهمت أنقرة بعض الدول الغربية الوقوف وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة، حيث صرح زعيم حزب وطن دوغو برنك بأن المحاولة الانقلابية وراءها الولايات المتحدة الأمريكية.

مآلات التصدمات في العلاقات التركية الأمريكية

نظراً للتطورات والمعطيات المتوفرة، يمكننا القول إن مآل العلاقات بين البلدين تسير نحو مزيداً من التفاهم، وما دام الجانب الأمريكي بدأ في فرض العقوبات على شخصيات ومؤسسات تركية، سيكون رد أنقرة مماثلاً، وذلك في سياق التعامل بالمثل، لأن تركيا لم تصبح الدولة التابعة للغرب في سياستها الداخلية والخارجية.

ولكن هنا تجدر الإشارة إلى أن أنقرة لا تريد تأزيم علاقاتها مع واشنطن، وذلك لتفهمها التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في حال تازيم العلاقات معها، وبالتالي ستقوم بعقد لقاءات ثنائية تسعى من خلالها إلى بحث السبل الدبلوماسية من أجل إيجاد حلول للمفات العالقة بين البلدين. وخصوصاً كانت قد أرسلت أنقرة وفد دبلوماسي من أجل بحث الأزمة مع الطرف الأمريكي، وبعد عملية التفاوض بين الطرفين كان من المتوقع بأن يحصل نوعاً من الانفراج في بعض القضايا على سبيل المثال، قضية القس برانسون، وقد يطلق سراحه في الفترة القادمة.

ولكن بعد أن عاد الوفد إلى تركيا، لم تصدر أي تصريحات تخص اللقاءات التي أجريت مع القادة الأمريكيين ما يؤشر بعودة الوفد خالي الوفاض، وأن الأزمة متواصلة في تأزمها، وإذا ما افترضنا جدلاً استمرار الأزمة بين الطرفين، فستكون التداعيات متفاوتة على البلدين، وقد تتأثر تركيا في بعض الصعد، حيث يمكن تفاهم الأزمة الاقتصادية بالتدريج، وتراجع قيمة الليرة الحاد أمام الدولار، وفي حال تفاهم الأزمة الاقتصادية ستقل فاعلية تركيا في السياسة الدولية لانشغالها بوضعها الداخلي ومحيطها القريب، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فستفقد حليفاً مهماً في استراتيجيتها الشرق أوسطية ما سيقوي وضعية الفاعلين الآخرين كروسيا في الساحة الإقليمية.

أردوغان: واشنطن تريد طعننا في الظهر!

تركيا تعلن خطة اقتصادية لمواجهة "المؤامرة الأمريكية"!

وكالة فرانس برس: ٢٠١٨/٨/١٣

أعلنت تركيا الغارقة في أزمة مالية تثير القلق في العالم، الاثنين، مجموعة من التدابير لدعم عملتها التي تنهار بقوة على خلفية التوتر مع الولايات المتحدة وعدم الثقة بالسياسة الاقتصادية للرئيس رجب طيب اردوغان. وسعيًا لضمان الأسواق، قال البنك المركزي التركي إنه سيؤمن السيولة اللازمة التي تحتاج إليها المصارف وسيتخذ "كافة التدابير اللازمة" لضمان الاستقرار المالي. ويأتي الإعلان بعد أن شهدت الليرة التركية التي خسرت هذا العام أكثر من ٤٠٪ من قيمتها مقابل الدولار واليورو، هبوطًا حادًا الجمعة ما أثار هلعًا في أسواق المال العالمية. وتراجعت بورصتا طوكيو وهونغ كونغ الإثنين بسبب آثار "الجمعة الأسود" بعد أن خسرت الليرة التركية أكثر من ١٦٪ من قيمتها مقابل الدولار. وشهدت البورصات الأوروبية الرئيسية حالة من انعدام الاستقرار. ووصلت الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها التاريخية وتخطى الدولار لأول مرة سبع ليرات قبل أن تتحسن مع إعلان البنك المركزي التركي.

وتم التداول بها بسعر ٦,٨٧ ليرات للدولار الواحد في الساعة ١٥,١٥ ت غ الاثنين بتراجع ٦,٩٪. وراجع البنك المركزي التركي معدلات الاحتياطي الإلزامي للمصارف تفاديا لأي مشكلة سيولة وذكر أنه سيتم ضخ سيولة بقيمة ١٠ مليارات ليرة وستة مليارات دولار وثلاثة مليارات دولار من الذهب، في النظام المالي. ويسجل هبوط العملة التركية وسط تصاعد التوتر بين أنقرة وواشنطن بسبب عدد من القضايا في صلبها احتجاجا القس الأمريكي أندرو برانسون الذي يحاكم في تركيا بتهمة "الإرهاب" و"التجسس"، وقد وضع في نهاية تموز/يوليو قيد الإقامة الجبرية بعد اعتقاله لعام ونصف.

أردوغان يرى "مؤامرة"

وكان أردوغان كثف انتقاداته لواشنطن وحذر الأحد بأنه سيرد على ما وصفه بـ"مؤامرة سياسية" أمريكية ضد تركيا، بالبحث عن شركاء جدد وأسواق جديدة. وصرح أردوغان الأحد "نواجه مؤامرة سياسية جديدة. وسنتخطاها بإذن الله". واتهم أردوغان الذي ينسب تراجع الليرة التركية إلى "مؤامرة" أمريكية، الإثنين واشنطن بالسعي الى طعن تركيا "في الظهر".

وقال في خطاب في أنقرة "من جهة أنتم معنا في الحلف الأطلسي ومن جهة أخرى تحاولون طعن شريككم الاستراتيجي في الظهر. هل هذا مقبول؟" وكان ألمح إلى أن التحالف برمته بين تركيا التي انضمت إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢ بدعم أمريكي، والولايات المتحدة على المحك.

والإثنين قال وزير الخارجية التركي مولود تشاوش اوغلو "نتوقع أن تبقى الولايات المتحدة مخلصه لعلاقتنا التقليدية وعضويتنا لحلف شمال الأطلسي".

إضافة الى التوترات أعرب خبراء الاقتصاد عن القلق لهيمنة أردوغان المطلقة على الاقتصاد بعد أن عزز سلطاته إثر إعادة انتخابه في حزيران/يونيو.

وتطالب الأسواق البنك المركزي بتحسين معدلات الفائدة لدعم الليرة والسيطرة على تضخم متزايد بلغ نحو ١٦٪ في تموز/يوليو على أساس سنوي، لكن الرئيس يرفض.

ملاحقة رواد الإنترنت

والأحد وصف أردوغان معدلات الفائدة بـ"أداة استغلال تزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى". في إعلانه الإثنين لم يتطرق البنك المركزي التركي إلى معدلات الفائدة.

وقال كوستانتينوس أنثيس المحلل لدى "أي دي أس سيكيوريتيز" أن "رفض أردوغان زيادة معدلات الفائدة يوحى بأن الوضع لن يتحسن قريباً".

كما لم تستقبل الأسواق جيداً نبأ تعيين براءة البيرق صهر الرئيس في تموز/يوليو، وزييرا للمال. من جهة أخرى أعلنت وزارة الداخلية الإثنين أنها فتحت تحقيقات بحق مئات رواد الإنترنت يشتبه بانهم تناقلوا تعليقات اعتبرت "استفزازية" بهدف إضعاف الليرة.

وقال ابراهيم كالين المتحدث باسم أردوغان على تويتر "إن الاقتصاد التركي متين. لا يعير أحد أي اهتمام بالشائعات".

ورغم حجم الأزمة المالية لا تغطي الصحف الرئيسية وشبكات التلفزيون في تركيا كثيراً الأنباء عن وضع الليرة وتنشر فقط خطاب الرئيس.

والإثنين عنونت الصحف الرئيسية عبارة لأردوغان أشارت الى "التلاعب" بالعملة التركية.

هذا وأعلنت تركيا الإثنين عن مجموعة من التدابير سعياً إلى طمأنة الأسواق بعد إنهاء الليرة، فيما يتهم رئيسها رجب طيب أردوغان واشنطن بتدبير "مؤامرة سياسية" ضد بلاده.

وأعلن البنك المركزي التركي الإثنين أنه سيتخذ "كل التدابير الضرورية" لضمان الاستقرار المالي، في وقت يسجل هبوط حاد في قيمة الليرة التركية. وأكد المركزي أنه سيوفر "كل السيولة الضرورية للمصارف"، في وقت تسارع تراجع الليرة التركية في الأيام الأخيرة إلى مستويات تاريخية على خلفية التوتر مع واشنطن.

سمح هذا الإعلان بالتعويض جزئياً عن الخسائر التي سجلتها الليرة التركية في الأسواق الآسيوية، حيث تم التداول بها بسعر ٦,٦٥ ليرات للدولار بعيد الساعة ١٩:٥٠ ت غ، بعدما تراجعت إلى أدنى مستوياتها التاريخية مسجلة ٧,٢٣٦٢ ليرات للدولار الأحد الساعة ١٩:٥١ ت غ. وخسرت الليرة ١٦٪ من قيمتها إزاء الدولار الجمعة.

وكان وزير المال التركي براءة البيرق، وهو صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، أعلن في مقابلة أجرتها معه صحيفة "حرييت" الواسعة الانتشار مساء الأحد أن "مؤسساتنا ستتخذ التدابير الضرورية اعتباراً من الإثنين لتخفيف الضغط عن الأسواق".

تقلبات مستمرة

وقال وزير المال التركي براءة البيرق، وهو صهر الرئيس، في مقابلة أجرتها معه صحيفة "حرييت" الواسعة الانتشار إن "مؤسساتنا ستتخذ التدابير الضرورية اعتباراً من الإثنين لتخفيف الضغط عن الأسواق".

تابع الوزير الواسع الصلاحيات: "وضعنا خطة عمل لمصارفنا وللشركات الصغرى والوسطى، وهي القطاعات الأكثر تضرراً جراء التقلبات الحالية في العملة"، مؤكداً "كما سبق وقلت، كل حُططنا جاهزة" للتحرك وإتخاذ تدابير حيال الوضع الراهن.

تراجعت الليرة التركية مرّة جديدة في الساعات الأولى من يوم الإثنين في آسيا إلى أدنى مستوياتها التاريخية حيث تمّ التداول بها بسعر ٧,٢٣٦٢ ليرات للدولار الواحد في الساعة ٤:٥١ (الأحد الساعة ١٩:٥١ ت غ)، بعدما كانت تدنّت إلى ٦,٨٧ ليرات للدولار الجمعة. غير أنها عادت وارتفعت قليلاً ليتم التداول بها بحوالى ٧ ليرات للدولار قرابة الساعة ٢:٠٠ ت غ.

وبعد تقلبات مستمرة منذ أسابيع عدة، شهدت الليرة التركية الجمعة هبوطاً حاداً خسرت معه أكثر من ١٦٪ من قيمتها مقابل الدولار.

وحذر اردوغان الأحد بأنه سيرد على ما وصفه بـ "مؤامرة سياسية" أمريكية ضد تركيا، بالبحث عن شركاء جدد وأسواق جديدة.

مؤامرة سياسية

يسجل هبوط العملة التركية وسط تصاعد التوتر بين أنقرة وواشنطن بسبب عدد من القضايا في صلبها احتجاج القس الأمريكي أندرو برانسون الذي يحاكم في تركيا بتهمة "الإرهاب" و"التجسس"، وقد وضع في نهاية يوليو قيد الإقامة الجبرية بعد اعتقاله عاما ونصف عام.

لا يعتزم اردوغان تقديم أي تنازلات. وقال خاطباً في أنصاره المتجمعين في طرابزون على البحر الأسود (شمال شرق) "هدف هذه العملية هو إستسلام تركيا في جميع المجالات من المالية وصولاً إلى السياسية. ونحن نواجه مرة أخرى مؤامرة سياسية. وبإذن الله سنتغلب عليها".

وتوعد بأنه إن كانت واشنطن على إستعداد للتضحية بعلاقتها مع أنقرة، فإن تركيا سترد بـ"التحول إلى أسواق جديدة، وشراكات جديدة وتحالفات جديدة (ضد) من شأن حرياً تجارية على العالم بكامله وشمل بها بلدنا".

التحالف على المحك

أضاف اردوغان الذي عمل في السنوات الأخيرة على تعزيز علاقاته مع دول من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا "البعض يغلق الأبواب والبعض الآخر يفتح أبواباً جديدة".

والمح إلى أن التحالف برمته بين تركيا التي إنضمت إلى الحلف الأطلسي عام ١٩٥٢ بدعم أمريكي، والولايات المتحدة على المحك.

تستضيف تركيا قاعدة أمريكية كبيرة في مدينة إنجريك في جنوب البلاد، تستخدم حالياً مركز عمليات في الحرب على تنظيم داعش.

وتأخذ تركيا على الولايات المتحدة الدعم الذي تقدمه لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا التي تقاتل داعش وتعتبرها أنقرة "إرهابية".

وقال اردوغان "لا يسعنا سوى أن نقول وداعاً لكل من يقرّر التضحية بشراكته الاستراتيجية وبنصف قرن من التحالف مع بلد عدد سكانه ٨١ مليوناً، من أجل علاقاتها مع مجموعات إرهابية". وتابع "هل تجرؤون على التضحية بتركيا البالغ عدد سكانها ٨١ مليوناً من أجل قس يرتبط بجماعات إرهابية؟".

وتطالب الولايات المتحدة بالإفراج الفوري عن القس الذي يواجه عقوبة بالسجن لفترة تصل إلى ٣٥ عاماً، فيما تطالب تركيا بتسليمها الداعية فتح الله غولن المقيم منذ نحو عشرين عاماً في الولايات المتحدة، والذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦.

أنقرة فعلت ما يكفي لإصلاح العلاقات مع واشنطن

من جهته قال وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو يوم الاثنين إن بلاده فعلت ما يكفي لإصلاح علاقتها بالولايات المتحدة مضيفاً أن واشنطن تصرفت بما يتعارض مع تحالفهما فيما يخص القضايا الأمنية الأساسية.

وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو خلال مؤتمر صحفي في نيقوسيا يوم ٢٤ يوليو تموز ٢٠١٨. تصوير: يانيس كورتوجلو - رويترز

وأدى تشاوش أوغلو بالتصريحات خلال كلمة ألقاها أمام سفراء في أنقرة.

وقال أيضاً إن على الولايات المتحدة أن تعرف أنها لن تحقق أي نتائج بتهديد تركيا.

«أزمة برونسون» بين واشنطن وأنقرة

* د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٨/١٣

فتحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الحرب على تركيا. فرض ترامب عقوبات مالية على وزيرى الداخلية سليمان صويلو، والعدل عبد الحميد غول، بسبب عدم إطلاق تركيا القس الأمريكي أندريه برونسون المعتقل في تركيا بسبب اتهامه بالتجسس لدولة خارجية، علماً بأن برونسون يعيش في تركيا منذ أكثر من عشرين سنة. وفي المقابل ردت تركيا على الإجراء الأمريكي بفرض عقوبات مماثلة على وزيرى الداخلية والعدل الأمريكيين.

وطرحت «أزمة برونسون» العديد من الأسئلة والتساؤلات حول خلفيات القرار الأمريكي، كما عن مستقبل العلاقات التركية-الأمريكية. فالقس الأمريكي اعتقل في تركيا بعد محاولة الانقلاب العسكرية في ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ ومع ذلك فإن واشنطن لم تثر الموضوع بهذه الطريقة، وتجعل منه مشكلة. الأرحح أن ترامب يريد تحقيق أكثر من مكسب: داخلي من خلال إطلاق سراح برونسون عشية الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ، وكسب أكثر من مليون صوت من أتباع المذهب الذي ينتمي إليه برونسون. ولكن السبب الأكثر ترجيحاً متصل بالعقوبات الأمريكية الجديدة على إيران التي بدأت يوم الثلاثاء الماضي. وترامب لا يريد هذه المرة أن تكرر أنقرة خرق العقوبات كما فعلت قبل سنوات، واستمرت في التعامل مع إيران.

لا شك في أن الولايات المتحدة تبدو أكثر جموحاً بكثير في سياساتها الخارجية، في ما يتعلق بقضية القدس وفلسطين وفي قضية الاتفاق النووي وفي مسألة اتفاق باريس للمناخ والعلاقات التجارية مع أوروبا والصين. أما كيف ستنتهي أزمة برونسون فهذا متروك للأيام، بل الأسابيع المقبلة، مع احتمال ألا يخرج أحد خاسراً منها عبر تبادل معتقلين أترك في أمريكا مع القس برونسون، على ما تلمح بعض الأوساط التركية.

أما تأثير هذه الأزمة في مستقبل العلاقات التركية-الأمريكية فهذا يفترض مقارنة الموضوع من أكثر من زاوية. تاريخياً، مرت العلاقات بين الطرفين في أكثر من أزمة كان البلدان يتخطيانها بعد فترة. ففي العام ١٩٦٤ حصل توتر في الجزيرة القبرصية بسبب الخلاف بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، بل إن تركيا هدت بالتدخل العسكري يومها إذا لم يوقف الطرف القبرصي اليوناني، تعدياته على الطرف القبرصي التركي. لكن المفاجأة جاءت من الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في رسالة إلى رئيس الحكومة التركي عصمت إينونو، مهدداً إياه من أن تركيا لا يحق لها استخدام الأسلحة الأمريكية من دون التوافق مع الإدارة الأمريكية ومن أنه في حال استخدمت تركيا هذه الأسلحة وتدخلت في قبرص أوفي حال، تعرض تركيا لهجوم سوفيييتي، فإن حلف شمال الأطلسي لن يدافع عن تركيا. لقيت رسالة جونسون غضباً شديداً من إينونو، ومن الجيش التركي، وقد بدأت تركيا تقارباً من بعدها مع الاتحاد السوفيييتي. لكن العلاقات بين تركيا وأمريكا عادت إلى طبيعتها بعد فترة. وفي العام ١٩٧٤ كانت تركيا تغزو جزيرة قبرص، وتقوم بتدخل عسكري واسع النطاق احتلت في إثره نصف الجزيرة التركي. وقد واجهت واشنطن الغزو بإجراءات غير مسبوقة، في رأسها وقف بيع السلاح لتركيا. علماً بأن رئيس الحكومة التركية حينها بولنت أجاويد، يقول إن الحظر لا علاقة له بقبرص، بل بضغط أمريكي لوقف زراعة الخشاش في تركيا. غضبت تركيا، وأعلنت في خطوة مضادة استقلال جمهورية شمال قبرص التركية الشمالية في مطلع العام ١٩٧٥ كما أوقفت استخدام كل القواعد والمراكز العسكرية، بما فيها إينجيليك، على الأراضي التركية من جانب الولايات المتحدة. كذلك انفتحت تركيا على منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت ممثلاً لها لزيارة أنقرة في العام ١٩٧٥. ومع ذلك، تجاوز البلدان هذه الأزمة الكبيرة بعد فترة، وعادت تركيا عضواً طبيعياً ومركزياً في حلف الأطلسي، وزعيمته الولايات المتحدة. وبعد ذلك تكررت الأزمات بين أنقرة وواشنطن، ولا سيما في العراق.

تتشابه أزمة برونسون مع الأزمات السابقة. لكن بعض الظروف متغيرة. فتركيا اليوم على علاقات جيدة مع روسيا، ومع إيران. وهي على خلاف كبير مع واشنطن بسبب تورط واشنطن في محاولة الانقلاب قبل سنتين، ورفض أمريكا تسليم فتح الله غولين لتركيا، وبسبب دعم الأمريكيين لقوات الحماية الكردية في شمال سوريا. مع ذلك، فليس من المحتمل أن تتدهور العلاقات أكثر، فالحاجة متبادلة بين البلدين في إطار حلف شمال الأطلسي، كذلك لا يستطيع الاقتصاد التركي تحمل الضغوط الأمريكية الكبيرة التي بدأت تأثيراتها السلبية بتدهور سعر صرف الليرة بصورة كبيرة بعد انفجار أزمة برونسون، ولا يريد الرئيس التركي أيضاً التخلي عن الغطاء الغربي في ظل عدم اتضاح الحلول النهائية في سوريا. وما دامت تركيا ليست عضواً بنويوا في حلف مشرقى جديد فلن تغادر مربعها الأول الغربي.

العلاقات الأمريكية- التركية لن تعود كالسابق

(بلومبيرك نيوز سيرفز) : ٢٠١٨/٨/١٣

ترجمة- آية سيد: توجد طريقتان فقط يمكن أن ينتهي بهما الخلاف الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وتركيا: حل وسط ينقذ العلاقة قدر الإمكان، أو قطع كامل للعلاقات بعواقب مدمرة لكل من اقتصاد تركيا والمصالح الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية. في كلتا الحالتين، لن تعود الأمور إلى سابق عهدها.

لقد أدى اعتقال تركيا للقس الأمريكي أندرو برونسون منذ عامين تقريباً إلى خلاف دبلوماسي والذي يهدد بانتهاء اقتصادي كامل في تركيا. برونسون، إلى جانب الكثير من المواطنين الأجانب الذين اعتقلوا في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل في ٢٠١٦، وُجّهت إليه اتهامات بـ"دعم الإرهاب." "بدا الاتفاق على إطلاق سراح برونسون مرجحاً عندما سافر المسؤولون الأتراك إلى واشنطن هذا الأسبوع، لكنه انهار على ما يبدو بسبب المطالب التركية في اللحظة الأخيرة.

في هذه الأثناء، تصاعدت التوترات. فرضت إدارة ترامب عقوبات على وزيرَي الداخلية والعدل التركيّين. هدد أردوغان بالرد وحصل على دعم معظم المعارضة التركية. يوم الأربعاء، أوردت صحيفة ستارز أند سترايبس، أن مجموعة من المحامين المواليين للحكومة في تركيا وجّهوا اتهامات لعدة ضباط أمريكيين في قاعدة أنجريك الجوية، متهمين إياهم أيضاً بوجود علاقات تجمعهم بالجماعات الإرهابية. إنهم يطالبون بتعليق الرحلات الجوية المغادرة من القاعدة بصورة مؤقتة وتنفيذ أمر التفتيش.

هذه الأزمة هي جزئياً تراكم لسنوات من الاستياء، برغم ادّعاءات الشراكة المخلصة. لقد ضعف الدعم المنيع الذي كانت تحظى به تركيا لدى قادة السياسة الخارجية الأمريكية، وفي الكونجرس، بسبب سنوات من الزحف الاستبدادي، وسجل حقوق الإنسان المتدهور والتعاون مع روسيا وإيران في سوريا. إن خطط تركيا لشراء منظومات دفاع إس-٤٠٠ الروسية بقيمة ٢ مليار دولار، والتي قال الناتو إنها غير متوافقة مع نظم الحلفاء والقيود المفروضة على الاستخدام الأمريكي لقاعدة أنجريك الجوية، لم تنل الاستحسان.

هذا الشعور متبادل. لم يتعافَ أردوغان بعد من غضبه من الطريقة التي بدا بها حلفاؤه وإنهم على الحياد في الساعات التي أعقبت محاولة الانقلاب التي وقعت في يوليو ٢٠١٦.

الزعيم التركي غاضب أيضاً من الدعم الأمريكي للميليشيا الكردية التي تحارب تنظيم الدولة الإسلامية في شمال سوريا. في وقت سابق من هذا العام، هدد القوات الأمريكية بتوجيه "صفعة عثمانية" إذا حاولت الولايات المتحدة منع التوغل العسكري التركي في شمال غرب سوريا.

كان أحد المصادر الرئيسية للخلاف هو الرفض الأمريكي لتسليم رجل الدين المقيم في بنسلفانيا فتح الله جولن، الذي كان حليفاً لأردوغان وأصبح الآن عدوه، والذي يزعم الرئيس التركي أنه يقف وراء محاولة الانقلاب والمحاولات الأخرى التي تهدف لتقويضه. ويُعد تخلي ترامب عن الاتفاق النووي الإيراني نقطة أخرى مثيرة للخلاف "تأتي نصف واردات النفط التركية تقريباً من إيران، وإعادة فرض العقوبات على إيران يضر باقتصاد تركيا.

قضية برونسون جعلت كل هذه الأمور من المستحيل تجاهلها، حيث تبني الإنجلييون الأمريكيون القضية.

لكن هذا لا يعني القول بأن إدارة ترامب أصبحت مدافعاً ذا مبادئ عن حقوق الإنسان في تركيا. إنها بعيدة كل البعد عن ذلك. ترامب، الذي يزين اسمه ممتلكات فاخرة في تركيا، أعرب عن مدحه لأردوغان عندما التقيا في ٢٠١٧. عندما هاجم مؤيدو أردوغان وحراسه المتظاهرين في واشنطن، عولجت المسألة بهدوء.

الترمت الإدارة الصمت حول الاعتقالات الأخرى لمواطنين أمريكيين وأجانب في تركيا. لكنها كانت مستعدة لعقد صفقة من أجل إطلاق سراح برونسون. كانت الولايات المتحدة قد طلبت من إسرائيل إطلاق سراح إبرو أوزكان، المواطنة التركية التي اعتقلت هناك للاشتباه في مساعدة حماس (قامت إسرائيل بترحيلها في اليوم الذي أعقب اتصال ترامب ببنيامين نتنياهو). قيل أيضاً إن إدارة ترامب كانت مستعدة للسماح لها كان آتيللا، المسئول البارز السابق في بنك خلق المملوك للدولة، المتهم بمخالفة العقوبات على إيران، بقضاء المدة الباقية من عقوبته في تركيا. لكن الصفقة ألغيت عندما أرادت أنقرة تخفيف الغرامة المقدرة بمليارات الدولارات على بنك خلق وضماناً بإسقاط أية تحقيقات.

تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب مباراة أطول. ربما عززت انتخابات ٢٤ يونيو سلطة أردوغان، لكنه لم يربح بهامش كبير مثل بوتين. (ربح أردوغان بنسبة ٥٢٪، وهذا إذا اتفقنا على تجاهل المخالفات التي وقعت والتي عززت الأصوات التي حصل عليها). إن تركيا منقسمة سياسياً، وكلما حكم أردوغان بالقمع لفترة أطول، أصبح أكثر ضعفاً، لا سيما إذا استمر اقتصاد تركيا في المعاناة. ولكونها المقياس الرئيسة للثقة في الدولة، يخبرنا انخفاض الليرة بالكثير.

ومع ذلك، الحل الدبلوماسي مفضل على التصعيد المتواصل. يضحى أردوغان بالاقتصاد التركي لكي يُبقي برونسون كورقة مساومة. إن العلاقة المتوترة مع الولايات المتحدة ستفرض ضغطاً أيضاً على علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، وسوف تعطي المستثمرين، القلقين بالفعل، فترة توقف أطول.

لن ينهار الدعم الأمريكي لتركيا بين عشية وضحاها. إن العلاقة تنطوي على روابط على مستويات متعددة، داخل وخارج الحكومة، ولسبب وجيه. مثلما يقول أسلي آيدينتاسباس وكمال كيريشي في مقال لمعهد بروكنجز في أبريل ٢٠١٧، مهما بدت سيئة، تركيا مهمة:

"بدون تركيا، من الصعب رؤية كيف يمكن الحفاظ على النظام العالمي الذي تقوده أمريكا في المنطقة، وكيف يمكن تصور سياسة ناجحة لاحتواء الفوضى في الشرق الأوسط. بصورة مماثلة، لا توجد دول ذات أغلبية مسلمة باستثناء تركيا يمكنها العمل كجسر مع العالم الغربي أو تحقيق المعايير الديمقراطية، التي اعتاد عليها الأتراك ولا يزالون، بقصد أو بغير قصد، يتوقعونها."

ومع هذا، تغيرت بالتأكيد، ليس بفضل المصالح القومية، وإنما بسبب إخفاقات القيادة. سيتعين على الولايات المتحدة القبول بشيء أقل ولاءً، ولا يشبه التحالف، وإنما علاقة قائمة أكثر على المعاملات. لكن هذا يبدو وإنه يعرف هذه الأوقات على نحو ملائم تماماً.

العقوبات الأمريكية على تركيا وأثرها على العلاقة بين البلدين

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: ٢٠١٨/٨/١٣

مقدمة: أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، يوم الأربعاء ١ أغسطس/آب ٢٠١٨، فرض عقوباتها على وزير العدل والداخلية التركيين، وقالت الوزارة في بيان لها: "إن العقوبات الأمريكية فرضت بطلب من الرئيس دونالد ترمب" رداً على اعتقال السلطات التركية القس الأمريكي أندرو برانسون"، فيما أوضحت المتحدثة باسم البيت الأبيض، في بيان منفصل، أن وزير العدل التركي عبد الحميد غل، ووزير الداخلية سليمان صويلو، كان لهما الدور البارز في توقيف القس الأمريكي واعتقاله.

فما أسباب اعتقال القس (برانسون)؟ وما الموقف التركي تجاه هذا القرار؟ وما مصير العلاقة بين البلدين في ظل التأزم الحاصل؟

التهمة التركية للقس والموقف الأمريكي

يعيش القس الأمريكي (برونسون) في مدينة إزمير التركية منذ ٢٣ عاماً، ويرعى كنيسة إنجيلية صغيرة هناك، وقد ألقى القبض عليه قبل سنتين، ويواجه تهماً تتعلق بعلاقته بحزب العمال الكردستاني وجماعة (فتح الله غولن) اللذين تعدهما تركيا منظمات إرهابية، في حين ينفي برونسون والولايات المتحدة الأمريكية التهم نفياً قاطعاً. محكمة العقوبات المشددة بإزمير، في جلستها الثالثة في ١٨ يوليو/تموز الماضي، وفي إطار المحاكمة، قضت باستمرار حبس القس، وحددت جلسة ١٢ أكتوبر/تشرين الأول المقبل لاستكمال المحاكمة، في حين اعترض محامي القس، إسماعيل جم هالافورت، على القرار بحجة تردي حالة القس الصحية، وبعد النظر في الاعتراض المقدم من هيئة الدفاع، قررت المحكمة إخلاء سبيل القس ووضعه تحت الإقامة الجبرية.

مؤخراً تصاعدت حدة التوتر بين واشنطن وأنقرة بسبب بدء السلطات التركية بمحاكمة القس بتهمة الإرهاب، حيث قال الرئيس الأمريكي ترمب، في تغريدة له على تويتر: "ستفرض الولايات المتحدة عقوبات كبيرة على تركيا بسبب احتجازها للقس برانسون مدة طويلة، وهو مسيحي عظيم ورب أسرة وإنسان رائع". وفي وقت سابق لوح نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، بتهديد مماثل ووجهه مباشرة إلى الرئيس التركي، وقال (بنس)، وهو السياسي الأمريكي المعروف بتوجهاته الدينية المتطرفة، في مقابلة تلفزيونية: "إذا لم تطلق تركيا سراح القس وترسله إلى بلاده ستفرض الولايات المتحدة عقوبات كبيرة عليها إلى أن يتحقق ذلك".

وفي الأول من أغسطس/آب الحالي أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية بياناً أعلنت فيه فرض عقوباتها على وزير العدل والداخلية التركيين لدورهما في اعتقال واحتجاز القس، وقالت الخزانة الأمريكية في بيانها: "هذان المسؤولان يقودان منظمات تابعة للحكومة التركية، وهي مسؤولة عن انتهاكات تركيا الصريحة لحقوق الإنسان". ويشمل القانون الذي تم تجهيزه بموجب قانون (ماجنييتسكي) لعام ٢٠١٦ مصادرة أصول المستهدفين داخل الولايات المتحدة، وحظر دخولهم البلاد، ومنعهم من الانخراط في أعمال تجارية مع كيانات أو شركات أمريكية.

الموقف التركي تجاه العقوبات

موقف الحكومة التركية من تهديدات ترمب كان واضحاً ومتطابقاً حيث قال الرئيس التركي أردوغان: "ليس من اللائق أبداً استعمال لغة تهديد كهذه تجاه تركيا، ويجب أن يعلموا أننا لا نقبل أبداً لغة التهديد النابعة من العقلية الإنجيلية الصهيونية من الولايات المتحدة الأمريكية"، ثم جاء بعد ذلك الموقف الرسمي للحكومة التركية في بيان وزارة الخارجية التركية التي أعربت عن "احتجاجها الشديد" على العقوبات الأمريكية، متوعدة بالرد بالمثل، ووصفت في بيان لها الموقف الأمريكي بالعدائي، مطالبة الإدارة الأمريكية بالتراجع عن هذا القرار الخاطي، حسب البيان، ليأتي بعد ذلك الرد المماثل على لسان الرئيس التركي نفسه، الذي قال أثناء تجمع نسوي لحزب العدالة والتنمية، يوم السبت ٤ آب / أغسطس ٢٠١٨: "سنجمد ممتلكات ووزير العدل والداخلية الأمريكيين إذا وجدت".

أما موقف الوزيرين اللذين شملتهما العقوبات فجاء في نفس الإطار، حيث قال وزير العدل التركي، في تغريدة له على تويتر، إنه "لا يملك قرشاً واحداً في الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى خارج بلاده"، وأكد أيضاً أن هذا القرار يعد "تدخلًا في القضاء التركي". وقريباً من موقف وزير العدل جاء موقف وزير الداخلية، الذي كتب في حسابه على تويتر: "نعم، توجد لدينا شركة في الولايات المتحدة، وهي (فيتو). لن نتركها هناك، بل سنرجعها"، يشير بذلك إلى منظمة (فيتو) وزعيمها (غولن)، المتهم بتدبير المحاولة الانقلابية في تركيا والذي ترفض واشنطن تسليمه. وقريباً من الموقف الرسمي كان موقف المعارضة التركية، حيث أكدت أربعة أحزاب تركية رفضها للقانون الأمريكي، وأكدت في بيانها الصادر عن الكتل النيابية لأحزاب (العدالة والتنمية، والشعب الجمهوري، والحركة القومية، وإيي) أن أمريكا تدعم تنظيمات إرهابية معادية لتركيا، وتقيم معها علاقات عسكرية، كما أنها تتحفظ على (غولن) وترفض تسليمه.

الأسباب الفعلية وراء القرار الأمريكي

تعد أزمة العقوبات الأمريكية على الوزيرين التركيين من أعقد الأزمات في تاريخ العلاقة بين واشنطن وأنقرة، وهذا ما يدعونا للبحث عن الأسباب الحقيقية وراء هذا التصعيد، خصوصاً أن القرار أتى بعد ما يقارب السنتين من اعتقال (القس)، وفي ظل تفاهات بين خارجي البلدين، وتحسن واضح في القضية أدى لنقل (القس) من السجن إلى الإقامة الجبرية في منزله، وكذلك في ظل تحسن شبه ملحوظ في عدد من القضايا التي تهم البلدين كقضية (منبج) السورية، إضافة إلى تسلّم أول طائرة F35، وهذا ما يوحي بأن هناك أسباباً أخرى وراء هذا القرار. يرى البعض أن من بين تلك الأسباب الأخرى محاولة ترامب الحصول على أصوات ولايات (الحزام الإنجيلي) في الانتخابات النصفية المقبلة في نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك لتعويض الخسائر المتوقعة للرئيس، وهذا ما يفسر رد الرئيس التركي (أردوغان) على القانون بأنه نابع من العقلية الإنجيلية الصهيونية، إضافة إلى الرفض التركي للعقوبات الأمريكية على إيران، ومن هنا ندرك أهمية التوقيت الأمريكي في فرض العقوبات على تركيا "إذ جاءت قبل موعد تطبيق العقوبات على إيران، التي كان لتركيا موقف واضح منها، حيث قال وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو: "قد تعلن دول أخرى وقف تجارتها مع إيران، لكن تركيا لن تقطع تعاونها التجاري مع هذه الدولة. الدولة التي تفرض العقوبات لا تستطيع معاقبة الدول الأخرى التي لا تنضم إليها، العالم غير قائم على هذا المنوال، ولن يكون". ومن الأسباب المهمة في الموضوع الموقف التركي تجاه صفقة القرن، وتبني تركيا للتوجه المعارض للصفقة. ومما يوحي بوجود أسباب أخرى وراء القرار، تعدد الملفات المتشابكة بين البلدين، والتي لا يزال الخلاف حولها قائماً، ومنها الخلاف حول صواريخ (S400) التي تسعى تركيا لشراؤها من روسيا، والدعم الأمريكي لـ(بي كاكا) التي تعد بالنسبة لتركيا منظمة إرهابية، وما يتعلق بـ(غولن)، وغيرها من الملفات المفتوحة التي قد تنذر بتفاقم الأزمة، إضافة إلى انزعاج أمريكا بشكل كبير من المشاريع التركية، وعلى رأسها مطار إسطنبول الجديد، وقناة إسطنبول المائية، والجسور الحديثة، والطرق التي تعمل على جذب استثمارات تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار أمريكي حسب موقع (بيني شفق)، وهذا ما يفسر وجود أسباب اقتصادية أخرى وراء القرار.

السيناريوهات المحتملة

الوصول إلى هذا المستوى من العلاقة بين البلدين، والتهديد المتبادل باتخاذ كل منهما إجراءات ضد الأخرى، يعد علامة على التدهور غير المسبوق في العلاقة، فعلى الرغم من أن هناك نية مشتركة لدى البلدين تتمثل في عدم تخلي أي منهما عن الأخرى فإن هناك تآكلاً متزايداً للعلاقة، وفي نفس الوقت تشق أنقرة طريقها بعيدة عن المظلة الأمريكية كلما حصل تصعيد أمريكي أو فتور في العلاقة، في حين تراجع واشنطن بشكل فعلي أسس هذا التحالف، ولهذا من الصعب الجزم بأن العلاقة بينهما دخلت في خط الاعدودة، ومن الصعب كذلك الجزم بعودة العلاقة إلى ما كانت عليه قبل ٢٠١١، وهذا ما يضعنا أمام عدد من السيناريوهات المحتملة للأيام القادمة:

- السيناريو الأول: المواجهة

وهذا السيناريو الأكثر احتمالاً إذا حصل هناك توافق جزئي في بعض الملفات، ويتمثل في بقاء الحالة على ما هي عليه من الترنح من دون تصعيد يصل إلى حد القطيعة أو تحسن لافت، وذلك لوجود عدد من الملفات المتوترة والمعقدة، وفي نفس الوقت وجود عدد من المصالح المشتركة بين البلدين، ومما يؤيد هذا السيناريو:

١- زيادة الضغط على تركيا معناه المزيد من التقارب مع روسيا، وهذا ما لا تريده أمريكا.

٢- القناعة التركية بعدم العودة إلى مربع الاحتكار الغربي، والمحافظة على سياسة التوازن في العلاقة بين أمريكا وروسيا.

٣- إشادة وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بتركيا، واعتبار العلاقة معها وثيقة للغاية.

٤- التواصل المستمر بين وزير الخارجية البلدين، وقناعة الطرفين بضرورة الحل الدبلوماسي، ومن ثم فإن باب التفاوض لا يزال مفتوحاً، وهذا ما يوحي بأن الأمور لن تصل إلى حد القطيعة، يؤكد ذلك عزم أنقرة على إرسال وفد دبلوماسي إلى أمريكا برئاسة مساعد وزير الخارجية سادات أونال لمناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل حل الخلافات الراهنة.

- السيناريو الثاني: زيادة التدهور

وهذا السيناريو يتمثل في زيادة التصعيد، وفرض مزيد من العقوبات الأمريكية على تركيا، التي قد تصل إلى منع حصول تركيا على قروض من المؤسسات المالية الدولية، ورفض بيع السلاح أو تسليم طائرات F35، وفرض عقوبات أكبر على شركات تركية كبرى، وخصوصاً تلك المسؤولة عن المشاريع التركية، وإعادة النظر في إعفاء تركيا من الرسوم الجمركية، وهذا السيناريو سيؤدي إلى خنق الاقتصاد التركي وتضاعف هبوط الليرة التركية مقابل الدولار.

وهذا السيناريو وارد في ظل سياسة ترامب المتهورة، ووجود عدد من الأسباب المعقدة وراء التصعيد الأخير، وحرص ترامب في نفس الوقت على كسب ولاء الإنجليين في الانتخابات النصفية القادمة، ومما قد يضاعف الأزمة أكثر الحرص التركي على الماضي في استكمال صفقة منظومة الصواريخ الروسية التي ترى فيها أمريكا انتهاكاً من دولة حليفة لها للعقوبات المفروضة على روسيا، أو إصرار تركيا على الماضي في طريق محاكمة القس، أو التعامل التركي مع طهران في ظل العقوبات التي فرضت عليها مؤخراً، أو تأزم المشهد على الساحة الفلسطينية.

- السيناريو الثالث: التحسن

وهذا هو السيناريو الأقل احتمالاً، وهناك بعض المؤشرات التي تعززه، خصوصاً إذا كانت هناك تفاهات جديدة وتسويات متفق عليها تتعلق بالقضايا المتأزمة بين البلدين، ومما يدفع في هذا الاتجاه:

١- وجود عدد من الملفات المشتركة التي تتطلب نوعاً من التفاهم المتبادل.

٢- قدرة أنقرة على تأخير ما يقرب من ٧٥ طائرة أمريكية حال امتنعت الشركات التركية عن توريد مكونات الطائرة، لأن بعض قطع هذه المقاتلة تصنعها أنقرة، وهو ما سيؤدي إلى توقف إنتاجها مؤقتاً، وهذا ما تخشاه أمريكا.

٣- قدرة تركيا على منع الوصول الأمريكي إلى قاعدة (إنجريك) الجوية.

٤- ما تمثله تركيا من أهمية جيوسياسية تجعل من الصعب توقع أي استراتيجية أمريكية أو غربية في المنطقة دون تعاون وتنسيق متبادل مع أنقرة.

في ذكرى قفزة ١٥ آب:

"العمال الكردستاني": ماضون في مسيرة نضال الحرية

ANF : ٢٠١٨/٨/١٤

باركت اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني PKK الذكرى السنوية الـ ٣٤ لقفزة ١٥ آب المجيدة، وقالت "مع بداية العام الـ ٣٥ للحرية، فإن أملنا بالنصر وإرادتنا في المعارك هي أعلى من أي وقت مضى". وأصدرت اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني PKK، بياناً كتابياً إلى الرأي العام بمناسبة الذكرى السنوية لقفزة ١٥ آب عام ١٩٨٤، أكدت فيه أن "الحاجة بالروح المسار الذي تمثله قفزة ١٥ آب، هي أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر".

وقالت اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني PKK في بيانها "إننا الآن نعيش الذكرى الـ ٣٤ لقفزة الكريلا الثورية ١٥ آب التي تعتبر ميلاداً للشعب الكردي. وما نحن نبدأ بالسنة الـ ٣٥ لهذه القفزة البطولية الكبيرة. إننا كحركة وشعب، مستمرين بنضال الحرية منذ ٣٤ عاماً بشكل متواصل دون انقطاع على الطريق الذي أناره لنا القائد عبدالله أوجلان، ومع بداية العام الـ ٣٥ للحرية، فإن أملنا بالنصر وإرادتنا في المعارك هي أعلى من أي وقت مضى".

وعلى هذا الأساس نبارك يوم الانبعاث الوطني ويوم الكريلا ١٥ آب، على القائد آبو، كافة الرفاق وبشكل خاص قوات الكريلا، وشعبنا الوطني والإنسانية عامةً. ونتمنى لهم تحقيق النصر في السنة الـ ٣٥. وفي شخص القيادي الخالد لهذه القفزة التاريخية الرفيق عكيد «معصوم قورقمان» نستذكر كافة شهداء النضال التحرري، ونعاهد مرة أخرى بأننا في العام الـ ٣٥ لقفزة ١٥ آب، سنتبنى قيم شهداءنا أكثر وسنحقق أهدافهم.

مرة أخرى نريد أن نوضح هذه الأشياء: نادراً ما تلاحظ في التاريخ استمرار القتال بأسلوب الكريلا على مدى ٣٤ عاماً بشكل متواصل من أجل نيل الحرية. لذا على شعبنا الوطني وأصدقائنا، أن يكونوا فخورين بهذه الإرادة، الجسارة والفدائية. منذ ٣٤ عاماً في كردستان، ما تم تحقيقه من حرية، ديمقراطية، وطنية وإنسانية يعود الفضل فيها إلى قفزة ١٥ آب عام ١٩٨٤.

إن جيش الكريلا الذي حمى شعب كردستان خلال العام الثالث لقفزة ١٥ آب، أطلق في السنة السادسة للقفزة، ثورة الانبعاث الوطني. وعلى هذا الأساس بدأ ثورة حرية المرأة، وأظهر الكرد كأمة ديمقراطية مرة أخرى. والآن بات جيش الكريلا، قوة تحمي الإنسانية كلها من فاشية داعش وحزب العدالة التنموية - حزب الحركة القومية التركيين. وبهذا ظهرت قوة الإبداع الانتصار والحماية للكريلا، وبات واضحاً أن كافة المظلومين الذين يناضلون بأسلوب الكريلا قادرون على تحقيق النصر المؤكد.

وبدون شك أن هذا تحقق بناء على الآراء الحرة للقائد عبد الله أوجلان. والقائد عبد الله أوجلان استند على هذه التجارب الكبيرة ووضع نظرية الأمة الديمقراطية. وبذلك وضع طريق الحرية والتحرر أمام كافة المستعبدين. هذه الأيديولوجية اتحدت مع التأثير الكبير لنضال الكريلا وانتشرت في الشرق الأوسط والعالم أجمع. لذا فالمستقبل هو مستقبل نظرية الأمة الديمقراطية التي أبدعت من خلال قفزة ١٥ آب.

كما يقول القائد عبد الله أوجلان: إن قفزة الكريلا الثورية في ١٥ آب، هي قفزة إيمان وإرادة. وإثبات ذلك هو أن أي شعب يتخذ القرار بالنضال من أجل الحرية فإنه يستطيع اجتياز الصعوبات والعوائق التي تعترض طريقه. قفزة ١٥ آب هي روحٌ ثورية، وروح تحقيق النصر، روح عكيد وزيلان. وتمثل خط المقاومة والنصر الذي ظهر في شخص شهداءنا الأبطال. هذه الروح والخط تمثلها قفزة ١٥ آب. الحاجة بالروح والخط التي تمثلها قفزة ١٥ آب، هي أكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر.

وفي السنة الـ ٣٥ لقفزة ١٥ آب، فإننا كشعب وحركة نعرف جيداً هذه الحقائق. عدو الآن لا يختلف عن العدو قبل ٣٤ عاماً. وواضح جداً أن فاشية حزب العدالة والتنمية – حزب الحركة القومية (AKP-MHP) تتخذ من نظام الفاشية – العسكرية لـ ١٢ أيلول أساساً لها، وتريد عبر ترميمها، أن تستمر بدكتاتوريتها الفاشية القاتلة والمستعمرة. عدائهم للکرد ليس أقل من عداء "جونته" ١٢ أيلول. نشروا الحرب الخاصة الشاملة للفاشية القاتلة في أجزاء كردستان الأربعة. لذلك كما الأعوام الـ ٣٤ الماضية فإننا بحاجة إلى خطوات جديدة، بحاجة إلى روح انتصار قفزة ١٥ آب. ويجب علينا أن نتحرك لنحقق هذه الحاجة من كافة النواحي.

وعلى هذا الأساس يجب علينا الانتفاض ضد فاشية حزب العدالة والتنمية – حزب الحركة القومية (AKP-MHP) التي لا تقل عن فاشية "جونته" ١٢ أيلول، الاستنفار بروح قفزة ١٥ آب، وأن نتابع نضال الحرية في كردستان من أجل هزيمة الفاشية (AKP-MHP). يجب على كافة فئات المجتمع وفي كافة الساحات، وبشكل خاص حركات المرأة والشبيبة، من الكريلا حتى السياسة الديمقراطية، النضال من أجل هزيمة وإسقاط فاشية حزب العدالة والتنمية – حزب الحركة القومية. وعلى قوات الكريلا أن تعي أن الوظيفة الأساسية في هذا السياق تقع على عاتقهم.

١٥ آب هي قفزة للكريلا. ومع انتهاء العام الـ ٣٤ فإن مقاومة الكريلا واضحة جداً، وجلي أن حقيقة العام الـ ٣٥ للقفزة ستكون بهذا الشكل. لذلك فإن قوات الكريلا ستتحرر بهذا الإيمان وسيناضلون في العام الجديد بناء على النضال الذي قدموه خلال ٣٤ عاماً مضوا. من أوجد الكريلا ويدعمها هم شبيبة كردستان. الكريلا هي التنظيم الأكثر فعالية وديناميكية للشبيبة. هذه الشبيبة الكردية تقوم بدورها الريادي الفعال عبر الكريلا. إن الشبيبة الكردية ستعلم هذه الحقيقة أكثر مع العام الـ ٣٥ لقفزة ١٥ آب، وسيبدأون النفير من أجل تقوية وتدعيم صفوف الكريلا.

إن الأعمال التي قمنا بها كشعب وحركة خلال ٣٤ عاماً، هي مرآة عملنا للعام الـ ٣٥. وسنصعد النضال الشامل بروح قفزة ١٥ آب ضد فاشية حزب العدالة والتنمية – حزب الحركة القومية (AKP-MHP)، وسنحقق نتائج نستطيع من خلالها تحرير كردستان والقائد أبو، وعلى هذا الأساس رفع الظلمات عن الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس نبارك مرة أخرى قفزة ١٥ آب التي تدخل عامها الـ ٣٥، ونستذكر شهداءنا ونناشد شعبنا وأصدقائنا وخصوصاً شبيبة كردستان وكريلا الحرية أن ترفع من نضال الحرية والديمقراطية ضد نظام الفاشية.

أردوغان ينقلب على الهاتف الذي أنقذه من الانقلاب

سكاي نيوز عربية: ٢٠١٨/٨/١٤

عندما كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يشاهد جحافل من الجنود وقد ملأت شوارع أنقرة وإسطنبول في انقلاب مفاجئ على سلطته في ليلة ١٥ يوليو عام ٢٠١٦، كان الزعيم التركي في موقف خطير ولا يسعه سوى انتظار ما سيحدث لاحقاً، بينما كان لا يفصل القوات المتمردة عنه سوى وقت قصير. وفي هذا الوقت لم يملك الرئيس أي شيء سوى هاتف آيفون.

في هذه الليلة بدأت وحدات عسكرية من الجيش بالانتشار في العاصمة، وفور تحديد مكان الرئيس، كانت وحدة تابعة للانقلابيين تتجه إلى الفندق الذي كان يقضي فيه أردوغان عطلة مع أسرته.

وبينما فقد أردوغان السيطرة على الأمور والثقة في قادة جيشه، كان هاتفه من طراز آيفون هو وسيلته الوحيدة للتواصل مع وسائل الإعلام في وقت كان المستحيل الوصول فيه إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

وعبر تطبيق "فيس تايم" الذي يتيح آيفون حصراً، تمكن أردوغان من إجراء اتصال هاتفي مع مذيعة قناة أخبار سي أن أن ترك، وأطلق دعوة تطمينية بأنه لا يزال في مأمن، ويدعو الشارع إلى النزول لمواجهة الانقلاب.

وساهمت المكالمات التي بثت على الهواء مباشرة عبر هاتف المذيعة في تشجيع الأتراك على النزول والتصدي لوحدات الجيش، ليتمكن الرئيس في صبيحة يوم ١٦ يوليو من العودة إلى إسطنبول وإعلان القضاء على المحاولة التي لم تكن لتفشل إلا بعدما نجح أردوغان في الظاهر عبر خدمة "فيس تايم" التابعة لأبل.

انقلاب على آيفون

وبعد عامين، أعلن الرئيس التركي في خضم أزمة بين أنقرة وواشنطن، عن مقاطعة البضائع الإلكترونية الأمريكية، مستهدفاً هواتف آيفون بالتحديد، لينقلب على الهاتف الذي أنقذه يوماً من الانقلاب.

ويتميز هاتف آيفون عن مثيله من الهواتف الأخرى، بدرجة الحماية الأمنية العالية نسبياً وصعوبة فك الحماية الخاص به، فضلاً عن تطبيق "فيس تايم" ذو الجودة العالية والذي يتيح التواصل الصوتي والمرئي بين مستخدمي آيفون فقط.

والرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي فرض إجراءات عقابية على تركيا بسبب رفضها إطلاق سراح القس أندرو برانسون، يستخدم أيضاً هاتف من نوع آيفون منذ توليه الرئاسة بناءً على نصيحة أخذت شكلاً إلزامياً من أجهزة الاستخبارات، ليتخلى بذلك عن هاتفه الذي أحبه من طراز سامسونغ.

وفي إطار مواجهته للإجراءات الأمريكية التي شملت زيادة الرسوم الجمركية وفرض عقوبات على وزيرين تركيين، رأى الرئيس التركي أن الدعوة لمقاطعة المنتجات الإلكترونية الأمريكية ومن بينها هواتف آيفون قد يشكل رداً ملائماً.

وقال أردوغان في خطاب ألقاه في أنقرة إن تركيا ستتوقف عن شراء أجهزة "آيفون" الأمريكية، وستشتري هواتف "سامسونغ" الكورية و"فيستل" التركية بدلاً من ذلك.

لكن تصريحات الرئيس تثير تساؤلاً بشأن قدرته عن التخلي شخصياً عن هاتف آيفون الخاص به، واستبداله بهواتف تعمل بنظام أندرويد.

وتتصاعد الأزمة بين أنقرة وواشنطن على خلفية احتجاز القس الأمريكي، بينما تعاني الليرة التركية من انزلاق تاريخي أثر بشكل واضح على الخطاب الرسمي التركي فجعله غاضباً وانفعالياً وممتلئاً بالتهديدات.

إغلاق قاعدة إنجريك الأمريكية قد يكلف أنقرة غالبا

وكالة فرانس برس : ٢٠١٨/٨/١٤

مع اشتداد التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا، يحذر محللون بأنه في حال إغلاق قاعدة إنجريك، القاعدة الجوية الرئيسية للحلف الأطلسي في تركيا والتي تشكل مركزا لعمليات التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، فإن أنقرة هي التي ستدفع الثمن غالبا.

فمع تراجع العلاقات بين الحليفين الأطلسيين في الأسابيع الأخيرة إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، حذر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان واشنطن بأنه قد يضطر إلى البحث عن 'أصدقاء جدد وحلفاء جدد'. وجاء هذا التحذير بعدما أجرى اردوغان مكالمة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحثا خلالها مسائل اقتصادية وتجارية إضافة إلى الأزمة في سوريا.

وكشفت وثائق نشرتها وسائل إعلام أمريكية الأسبوع الماضي أن مجموعة من المحامين القريبين من الحكومة التركية قدمت مذكرة إلى محكمة أضنة، أقرب مدينة إلى قاعدة إنجريك، للمطالبة بتوقيف ضباط أمريكيين لاتهامهم بالمشاركة في محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا في تموز/يوليو ٢٠١٦.

ويذكر المحامون تحديدا بين المسؤولين العسكريين الأمريكيين الذين يطالبون بتوقيفهم قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط الجنرال جوزف فوتيل. وسعى وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس للطمأنة مؤكدا أن العلاقات بين قوات البلدين لم تتغير. وصرح للصحافة مؤخرا 'إننا نواصل العمل بتعاون وثيق'.

لكن القائد السابق لقوات الحلف الأطلسي جيمس ستافريديس يرى أن الوضع مقلق وقال الاثنين متحدثا لشبكة 'إم إس إن بي سي' إن 'خسارة تركيا ستكون خطأ جيوسياسيا هائلا' مضيفا 'يجدر بنا أن نتأكد من وقف ذلك، لكن يعود لتركيا في المرحلة الراهنة القيام بالخطوة الأولى'.

وعبر مدير مركز الدراسات حول الشرق الأوسط جوشوا لاندیس عن رأي مماثل مؤكدا أن 'تركيا هي التي ستعاني الأكثر' جراء الأزمة مع واشنطن. وقال لوكالة فرانس برس 'أعتقد بقوة أن إنجريك ستبقى' مضيفا 'إن طرد الولايات المتحدة سيشكل انتكاسة كبرى لتركيا، ولا أظن أن إردوغان يريد ذلك'.

وشيدت الولايات المتحدة قاعدة إنجريك بجنوب تركيا عام ١٩٥١، في أشد حقبة من الحرب الباردة. وهي تستخدم قاعدة خلفية للعمليات الأمريكية في المنطقة وتُخزن فيها خمسون رأسا نووية من ضمن قوة الحلف الأطلسي الرادعة، تضمن منذ عقود أمن تركيا. ومنذ اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، تؤمن القاعدة القسم الأكبر من المساعدة اللوجستية لعمليات الحلف الأطلسي في أفغانستان، كما تلعب دورا كبيرا منذ ٢٠١٥ في عمليات التحالف الدولي في العراق وسوريا. لكن في وقت يزداد الوضع اضطرابا في تركيا، يدعو بعض الخبراء إلى الحد من اعتماد القوات الجوية الأمريكية على هذه القاعدة. وقال ستيفن كوك من مجلس العلاقات الخارجية مؤخرا 'لست أقول أن علينا قطع علاقاتنا مع تركيا، لكن (...). العنصر الذي يميل الأتراك إلى التلويح به أكثر من سواه، الوصول إلى قاعدة إنجريك، يفقد من أهميته أكثر وأكثر'. ونشر مركز 'بايبارتيزان بوليسي سنتر' للأبحاث الذي يشجع على التسويات بين الجمهوريين والديموقراطيين، على موقعه خارطة للمنطقة أدرج عليها كل الحلول البديلة الممكنة عن قاعدة إنجريك للعمليات الأمريكية في الشرق الأوسط، ولا سيما قواعد جوية في الأردن والكويت. كما أن الأزمة مع الولايات المتحدة قد تكلف تركيا غالبا على صعيد البرامج العسكرية.

وحظر الكونغرس الأمريكي على البنتاغون تسليم تركيا أي طائرة مقاتلة من طراز إف ٣٥ طالما أن أنقرة لم تتعهد بعدم المضي قدما في محادثاتها مع روسيا من أجل شراء منظومة صواريخ اس-٤٠٠ المضادة للطائرات التي يفترض ألا تتمكن من رصد طائرة إف ٣٥. كما أن أنقرة الشريكة منذ ٢٠٠٢ في الكونسورسيوم الدولي الذي مول طائرة إف ٣٥، قد تخسر عقدا مربحا بقيمة ١,٥ مليار دولار مع باكستان لبيعها ٣٠ مروحية هجومية تركية الصنع من طراز تي ١٢٩ أتاك.

المعارضة التركية تكرر أخطاءها السابقة

موقع زمان عربي : ٢٠١٨/٨/١٤

بدأت الأحزاب السياسية التركية تكثف حملاتها الانتخابية، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المبكرة المزمع إجراؤها في ٢٤ حزيران/ يونيو القادم، في ظل الانقسام إلى معسكرين: أحدهما "تحالف الجمهور" الذي شكله حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير، والثاني "تحالف الأمة" الذي يضم أربعة أحزاب، وهي: حزب الشعب الجمهوري، وحزب السعادة، والحزب الصالح، والحزب الديمقراطي.

تقديم موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أربك أحزاب المعارضة وقلب حساباتها، وضاعت أيام في البحث عن مرشح مشترك للانتخابات الرئاسية، إلا أن كافة تلك المساعي باءت بالفشل. واضطر حزب الشعب الجمهوري لترشيح أحد نوابه، بعد أن تهرب رئيسه من الترشح ومنافسة مرشح "تحالف الجمهور"، رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان.

وفي المانيستو الذي عرضه أردوغان يوم الأحد في إسطنبول، أعلن حزب العدالة والتنمية آراءه وتعهداته، وأعاد إلى الأذهان ما حققته تركيا في عهده من إنجازات كبيرة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى لفت الانتباه للمخاطر التي مرت بها البلاد، والتحديات التي ستواجهها في المرحلة المقبلة. وبعبارة أخرى، قال للناخبين إنه كفيل بحفظ الأمن والأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي، وبتحقيق مزيد من التنمية والتقدم.

أما المعارضة، فبدأت تكرر الأخطاء التي ارتكبتها في الماضي، وتلجأ إلى ذات الأساليب التي ثبت فشلها الذريع في الانتخابات السابقة. ويبدو أنها لم تستفد من التجارب المرة، ولم تتعلم أي درس من خسارتها المتكررة. وبالتالي، لا يتوقع أن تكون نتائج هذه الانتخابات مختلفة عن نتائج سابقتها.

أحزاب المعارضة الأربعة التي شكلت "تحالف الأمة" الانتخابي، كل واحد منها أصبح فجأة يتصرف وكأنه ليس ذاك الحزب الذي يعرفه الشارع التركي. فمرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إنجه، يصلي الجمعة في مسجد حجي بيرم ولي الشهير في العاصمة أنقرة، فيما يرفع رئيس حزب السعادة ومرشحه للانتخابات الرئاسية، تمل كارا مللا أوغلو، شعارات يسارية ثورية. إلا أن مثل هذه الحركات يكاد يستحيل أن تغير توجهات الناخبين قبيل الانتخابات، لأن سير الأحزاب محفوظة، ولا تنسى ذاكرة المجتمع ما فعله كل حزب وما قاله منذ تأسيسه.

أحزاب "تحالف الأمة" الانتخابي لا تقدم للناخبين أي برنامج لتحقيق مزيد من التنمية والرفاهية. بل كل ما تعد به هو أن تعيد "تركيا القديمة" المليئة بالانقلابات والأزمات السياسية والاقتصادية. وهذه اللغة السلبية التي تشير إلى الهدم والتراجع إلى الوراء، بدلا من التقدم، من شأنها أن تثير قلق الناخبين الباحثين عن الاستقرار، وتؤدي إلى تنفيرهم من التحالف المعارض.

المعارضة تقول للناخبين إنها ستغير النظام في تركيا من الرئاسي إلى البرلماني، إلا أن ذلك ليس بأمر هين. لأن الانتقال إلى النظام الرئاسي تم بموافقة الشعب التركي في الاستفتاء، وأن التغيير يحتاج إلى تعديل الدستور. كما أن هناك سؤالا يطرح نفسه وهو: "هل حزب الشعب الجمهوري، أو أي حزب آخر من أحزاب المعارضة، يمكن أن يتخلى عن امتيازات النظام الرئاسي وحكم البلاد إن فاز مرشحه في الانتخابات؟".

هناك إشكالية تكبل أحزاب "تحالف الأمة" الانتخابي، وهي أنها لا تستطيع أن تتعهد بمكافحة الانقلابيين وخلايا الكيان الموازي، ولا بمحاربة المنظمات الإرهابية كحزب العمال الكردستاني "لأن الكيان الموازي الذي قام بمحاولة الانقلاب الفاشلة يدعم التحالف بقوة، ويراه فرصة لاستعادة نفوذه في البلاد، كما أن التحالف بحاجة إلى دعم حزب الشعوب الديمقراطي، الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني، ولا يرغب في إغاظه أنصار هذا الحزب.

الخطأ الأكبر الذي ترتكبه المعارضة هو اللجوء إلى أساليب التضليل، ومحاولة الضحك على الرأي العام عبر وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي "لأن الفوز أو الخسارة في الانتخابات الديمقراطية يحددان فرز الأصوات التي تخرج من صناديق الاقتراع، لا التغريدات التي تنشرها عشرات الحسابات المزورة في موقع "تويتر".

الحملة الإلكترونية التي تقوم بها المعارضة حاليا ضد أردوغان، تخدم حملة مرشح "تحالف الجمهور" لأنها تعطي الناخبين صورة يظهر فيها تحالف الكيان الموازي وحزب العمال الكردستاني مع أحزاب "تحالف الأمة"، كما أن مشاركة الأجانب من دول غربية مختلفة في هذه الحملة، تؤدي إلى إثارة المشاعر الوطنية لدى الناخبين، وتقول للأتراك إن بلادهم مستهدفة من قبل الأعداء.

بولتون يلتقي السفير التركي لبحث قضية القس الأمريكي

رويترز: ٢٠١٨/٨/١٤

ذكر البيت الأبيض أن مستشاره للأمن القومي جون بولتون التقى (الاثنين)، السفير التركي لدى الولايات المتحدة من أجل بحث احتجاج أنقرة القس الأمريكي أندرو برانسون.

وقالت الناطقة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز: «بناء على طلب السفير التركي، التقى السفير جون بولتون بسفير تركيا سردار كيليش في البيت الأبيض. بحثا استمرار احتجاج تركيا للقس أندرو برانسون ووضع العلاقات الأمريكية - التركية».

وعلى رغم التقارير التي تفيد بتحديد الولايات المتحدة موعداً نهائياً لتركيا من أجل تسليم برانسون، قال مسؤولون أمريكيون إنه لا توجد مهلة في هذا الصدد.

ولا يوجد ما يشير إلى استعداد الولايات المتحدة للتفاوض مع تركيا في شأن برانسون، في ظل قناعة ترامب حتى الآن فيما يبدو بترك ضغوطه الاقتصادية تلقي بظلالها على الاقتصاد التركي.

وكانت واشنطن فرضت هذا الشهر عقوبات على أكبر مسؤولين في حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان في محاولة جديدة لحمل تركيا على تسليم برانسون، المتهم بمساندة محاولة الانقلاب على أردوغان قبل عامين.

وقال ترامب على «تويتر» الأسبوع الماضي: «علاقتنا مع تركيا ليست جيدة في هذا التوقيت»، مضيفاً أنه أجاز رفع الرسوم على واردات الصلب والألومنيوم من تركيا إلى المثليين.

أصدقاء تركيا الآخرون.. خيارات "أردوغان" في مواجهة أمريكا

واشنطن بوست: ٢٠١٨/٨/١٤

ريك نواك: أثار الرئيس الأمريكي "ترامب" الشكوك حول عدد من "الصداقات" الأمريكية مع عدد من الأطراف الدولية هذا العام، منتقدا الاتحاد الأوروبي واليابان والآن تركيا.

ومن خلال فرض تعريفات جديدة على صادرات أنقرة للولايات المتحدة من الصلب والألمنيوم، دفع "ترامب" الليرة التركية إلى مستويات قياسية من الانخفاض خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وكما كان الحال مع الاتحاد الأوروبي، أثارت تحركات "ترامب" رد فعل شديد اللهجة من قبل الحكومة التركية، ولكن على عكس الاتحاد الأوروبي، قد لا يكون حديث الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، عندما قال إن لديه بدائل حقيقية للصداقة مع الولايات المتحدة، مخادعا.

وكتب "أردوغان"، في مقال بصحيفة "نيويورك تايمز"، تم نشره يوم الجمعة: "قبل أن يفوت الأوان، يجب على واشنطن أن تتصالح مع حقيقة أن لدى تركيا بدائل أخرى".

ولم تكن الفجوة بين تركيا والولايات المتحدة غير متوقعة على الإطلاق، بعد أعوام من الخلاف حول سوريا والتغيرات الديمقراطية والسياسات الاقتصادية.

وحتى الآن، لا تزال الدول الغربية مسؤولة عن غالبية الاستثمارات في تركيا، ولكن مع تزايد الخلافات مع أوروبا والولايات المتحدة، عملت تركيا على تعزيز شراكاتها مع البلدان الأخرى في الأعوام الأخيرة، وعلى وجه الخصوص روسيا والصين وقطر.

روسيا

لم تكن علاقات تركيا القوية مع روسيا سرا عن دوائر السياسة الخارجية في واشنطن، ولطالما كان لتركيا روابط أكثر شمولا مع الكرملين مقارنة بغيرها من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام ٢٠١٦، صعد "أردوغان" من معاداة الولايات المتحدة، واستخدم الخطاب المناهض للغرب لحشد مؤيديه.

وقد اتهم الزعيم التركي مرارا وتكرارا الولايات المتحدة بالتواطؤ مع متآمري الانقلاب، وهي اتهامات تزامنت مع تحسن العلاقات مع موسكو.

وعلى مدى العامين الماضيين، شارك مسؤولون أتراك أيضا في اجتماعات مع نظرائهم الروس والإيرانيين لمناقشة ملف سوريا، وتشير حقيقة استبعاد الولايات المتحدة من المحادثات إلى مدى تباعد الحليفين في حلف "الناطو". وقال "أيكان إرديمير"، العضو السابق في البرلمان التركي، لصحيفة "واشنطن بوست"، عام ٢٠١٦: "إن انجراف تركيا بعيدا عن تحالف الناتو والتحرك نحو روسيا وإيران كان يختمر ببطء لفترة طويلة، فقد أصبحت الدول داخل التحالف غير ذات صلة، واقتصر نشاطها في الشرق الأوسط على الخطابة وحتى واشنطن قدمت كلاما أكثر بكثير من الفعل". وأدى الغضب التركي من تراخي الولايات المتحدة في منع إقامة دولة كردية موحدة إلى تحول "أردوغان" من كونه خصما قويا للزعيم السوري "بشار الأسد" إلى قبوله الفعلي بالدعم الروسي له. وقد يتحول التعاون في سوريا قريبا إلى شراكة أوسع، وبعد أن اقترحت تركيا خلال عطلة نهاية الأسبوع أنها كانت تخطط للالتفاف على التعريفات الأمريكية بالتخلي عن الدولار والتداول مع دول مثل الصين أو روسيا بالعملة المحلية، أشار الكرملين إلى أنه على استعداد لقبول الاقتراح. وتكمن المشكلة في هذه الفكرة في أن إنشاء مثل هذه الآلية لا يحدث بين عشية وضحاها، وعلى الرغم من أن نزاعها الحالي مع الولايات المتحدة قد يجعل موسكو شريكا أكثر جاذبية لتركيا، فإن تراجع الاعتماد على الدولار الأمريكي سيستغرق بعض الوقت.

قطر

ولطالما كانت قطر مرتبطة بعلاقات عميقة مع تركيا، مع التزام رسمي متجدد بتوسيع علاقتهما. وتتمركز بعض القوات التركية في قطر، وقد وافقت الدولتان على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة. ويُنظر إلى العلاقات العسكرية بين تركيا وقطر بتشكك من قبل دول أخرى في المنطقة، وكان تعليقها مطلباً أساسياً من قبل تحالف الدول العربية الذي أطلق حصاراً ضد قطر العام الماضي. غير أن الحصار المتواصل حقق حتى الآن نتائج عكسية، فبعد أن أوقفت المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى تسليم المواد الغذائية وغيرها من السلع إلى قطر، أرسلت تركيا على الفور طائرات شحن في خطوة ذكرت البعض بجسر برلين الجوي بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، حين قامت الطائرات الأمريكية بتوريد البضائع إلى الأجزاء الغربية من المدينة، بعد قطع السوفييت جميع طرق الإمداد لها. وقد قامت قطر في المقابل بتوسيع استثماراتها في تركيا، لكن مع الكفاح الذي تخوضه قطر في أزمتها، من غير الواضح مدى قدرة الدولة الخليجية الصغيرة على مساعدة صديقتها المضطربة.

الصين

في البداية، لا يبدو أن الصين هي الشريك المثالي لتركيا ذات الأغلبية المسلمة، بالنظر إلى قمع بكين للأقلية من "الإيغور" المسلمين. لكن الصين تعد تركيا بما سعت إليه لفترة طويلة دون جدوى مع الغرب. ولم تتقدم أبدا جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن الصين أشارت إلى أن تركيا قد تتمكن في النهاية من الانضمام إلى منظمة "شنغهاي" للتعاون، وهي بديل مقابل للاتحاد الأوروبي في آسيا. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت تركيا والصين عن توسيع العلاقات العسكرية، في وقت أصبح مستقبل الناتو فيه أقل يقينا من أي وقت مضى. وكانت بكين متحمسة لملء الفراغ العالمي في السلطة الذي خلفته الولايات المتحدة، خاصة بعد انسحاب "ترامب" من الاتفاقات التجارية، وإثارة تساؤلات حول مستقبل الناتو. وكجزء من جهودها الرامية إلى إنشاء نظام اقتصادي وسياسي بديل في إطار مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، زادت التجارة التركية الصينية إلى ٢٧ ضعفا على مدى الأعوام الـ١٥ الماضية، حيث تصل الآن إلى نحو ٢٧ مليار دولار سنويا. وبينما تسعى تركيا إلى توثيق العلاقات مع الصين، يبدو أن هذا السعي متبادل. وقد كتب المحلل الآسيوي "فار كيم بين"، في مقال أخير له لصحيفة "ساوث تشاينا مورنينج بوست": "إذا فشلت تركيا، فسوف يسقط العالم معها".

لا حل في الأفق للأزمة بين واشنطن وأنقرة

موقع "ذا أتلانتيك" ٢٠١٨/٨/١٤

قبل بضعة أيام، أمر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمضاعفة التعريفات الجمركية على مستوردات تركية من الألومنيوم والفولاذ، ما أدى لتوتر العلاقات مع حليف في الناتو برهن، خلال السنوات الأخيرة، بأنه مشاكس وعنيد. على أمريكا وتركيا أن تتفقا على الاختلاف حيال الكرد في سوريا والعراق، مع وقف تركيا تكرار روايتها بأن الولايات المتحدة وقفت وراء الانقلاب الفاشل وكما يلفت كريشنايدف كالامور، كاتب سياسي لدى موقع "ذا أتلانتيك"، كتب ترامب على تويتر "أمرت بمضاعفة التعريفات على الفولاذ والألومنيوم التركي مع تزامن تدهور قيمة ليرتهم في مقابل دولارنا القوي. علاقاتنا مع تركيا ليست جيدة، في الوقت الحالي".

لكن حسب أوزغور آنلوهورسارجكلي، خبير في العلاقات عبر الأطلسي لدى صندوق مارشال الألماني في أنقره: "سأت العلاقات بين أمريكا وتركيا منذ بعض الوقت. وتعد رسوم ترامب الجديدة بمثابة ضربة جديدة للعلاقات التركية - الأمريكية ليس على المدى القصير والمتوسط، بل على المدى البعيد أيضاً". ويقول آنلوهورسارجكلي أعتقد أن أثر ذلك سيظهر على الاقتصاد التركي بصورة مباشرة. وفي المدى المتوسط، ستواجه تركيا تحديات أمنية تؤثر على خيارات أنقره. ولكن الأثر الحقيقي سيظهر في المدى البعيد، لأنه سيبعد تركيا عن الغرب. وقد لا يكون هذا مرغوباً لكل من الولايات المتحدة وتركيا عند هذه اللحظة. لكن قد يتحول إلى حلقة مفرغة يصعب الخروج منها بسهولة".

ويعزو كالامور أسباب النزاع الأخير العلني بين الدولتين لقضية القس أندرو برانسون، الذي اعتقل في تركيا عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو (تموز) ٢٠١٦، بتهمة التجسس. وطالب ترامب بإطلاق سراحه، ولكن تركيا لم تستجب. كما تطالب تركيا أمريكا بتسليمها فتح الله غولن، رجل دين مقيم في ولاية بنسلفانيا تتهمه أنقره بتدبير الانقلاب الفاشل.

وحسب كاتب المقال، وقعت خلافات إقليمية كبرى بين الجانبين. فقد انتقدت تركيا بشدة موقف إدارة أوباما من الصراع السوري، وحيث دعم أردوغان مجموعات قاتلت ضد الجيش السوري، فيما تحفظت الإدارة السابقة عن تزويد معارضين سوريين بالسلاح. كما جرى انقسام بين الجانبين حيال الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بسبب هجمات إسرائيل ضد قطاع غزة.

ويلفت الكاتب لتفاقم تلك الخلافات في عهد ترامب رغم وعده (خلال حملته الانتخابية) بإحداث تقارب بين البلدين. ويقول آنلوهورسارجكلي: "ما يجري ليس في صالح تركيا ولا أمريكا، بل يصب في مصلحة أعداء الناتو، خاصة روسيا".

وفيما يتعلق بتغريدات ترامب بحق تركيا، فقد خاطب أردوغان أنصاره قائلاً: "تشن علينا حملات عدة. لا تنساقوا وراءها. فإن كان لديهم الدولار، نحن عندنا شعبنا وربنا. ونحن اليوم أفضل من أمس، وغداً سنكون أحسن حالاً". من ثم دعا أردوغان الأتراك الذين "يخبئون الدولارات أو الذهب تحت الوسادة لمبادلته بالليرة في بنوكنا. هذه معركة وطنية ومحلية". ولكن، حسب كاتب المقال، لم يأت انهيار الليرة التركية بسبب نزاعها مع الولايات المتحدة فقط. فقد أبدى مستثمرون قلقهم حيال خطط تركيا الاقتصادية.

وبرأي كالامور، لا يزال أردوغان يملك ما يستطيع المساومة عليه. فمن جهة، تبقى تركيا لاعباً مهماً في الشأن السوري. ومن ناحية ثانية، ما زالت تعتقل برانسون. وثالثاً، وربما هو الأهم، هناك قاعدة إنجيليك الجوية في جنوب تركيا التي تنطلق منها طائرات أمريكا وحلفائها لضرب أهداف داعش.

وأشار آنلوهورسارجكلي لاحتمال توصل الجانبين إلى تفاهم، لكنه قال: "على كل من تركيا وأمريكا خفض توقعاتهما حيال الآخر".

وأضاف "على أمريكا وتركيا أن تتفقا على الاختلاف حيال الكرد في سوريا والعراق، مع وقف تركيا تكرار روايتها بأن الولايات المتحدة وقفت وراء الانقلاب الفاشل".

كذلك، يدعو آنلوهورسارجكلي إدارة ترامب للعمل على تحسين صورة تركيا في واشنطن، وأن تراعي أثناء تعاونها مع مقاتلين كرد المصالح الأمنية لحليفها في الناتو.

إردوغان في مواجهة ترمب

*عبدالرحمن الراشد

صحيفة (الشرق الاوسط) : ٢٠١٨/٨/١٤

لم تقف دولة ضد الولايات المتحدة إلا وخسرت، وإن طال الزمن. هذه حقيقة في معظم الحالات، وأقوى أسلحة الأمريكيين ليست عسكرية بل اقتصادية. وتركيا ليست أقوى من ألمانيا ولا الصين، البلدين اللذين فضلا عدم مواجهة إدارة ترمب، واختارا التفاوض وتقديم تنازلات، والابتعاد عن التصعيد والحرب الكلامية. ما هي المشكلة؟ واشنطن تتوقع جملة مطالب من تركيا، أهمها وقف المتاجرة مع إيران، وأقلها شأنًا إطلاق سراح قس أمريكي تتهمه تركيا بالتجسس.

في حصار إيران، هناك ثلاث دول رئيسية مجتمعة أو منفردة يمكن أن تلعب دور الموازن للنظام في طهران، باكستان وتركيا والسعودية. الثلاث ترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، إلا أن تركيا هي الممر الرئيسي للتجارة الإيرانية. وتركيا دولة مهمة في المنظومة الغربية، الدولة الإسلامية الوحيدة في حلف الناتو ومهمة في أي مواجهة مقبلة مع روسيا مع تصاعد الخلاف الروسي الأمريكي وربما عودة الحرب الباردة. ترمب يريد من تركيا إما أن تلعب دورها الطبيعي كحليف أو لا. لن تقبل واشنطن من تركيا أن تشتري أسلحة دفاعية استراتيجية من روسيا، والانفتاح تجارياً على إيران وفي نفس الوقت تجلس معها في حلف الناتو وتعتبر نفسها دولة حليفة.

إنما للتأزم في العلاقات بين واشنطن وأنقرة حدود ضمن العلاقة الاستراتيجية بين العاصمتين. رغم الضجيج الذي صاحبها فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب فرض «عقوبات» محدودة على تركيا، رمزية بهدف الضغط على الرئيس أردوغان. جمد حسابات بنكية لوزيرين تركيين، وفرض رسوماً على سلعتين تركيتين فقط. طبعاً آثار هاتين الخطوتين هائلة على تركيا، خسفت بالليرة ودبّ الذعر في سوقها، والسبب بالدرجة الأولى سياسي، حيث غلب التشاؤم على العلاقة ومستقبلها.

في واجهة الأزمة شيخ تركي وقس أمريكي. أردوغان يتهم حكومة ترمب بأنها تعطي اللجوء لزعيم المعارضة، غولن، وهي معارضة قضي عليها في عمليات التصفية التي أعقبت محاولة الانقلاب. وترمب يربط رفع العقوبات بإطلاق سراح القس الأمريكي المعتقل في تركيا. في نظري، لا غولن ولا القس المشكلة وإن كانا العذر المطروح في الإعلام. فالخلاف يتصاعد منذ فترة ويشمل قضايا مختلفة، من بينها الخلاف داخل سوريا، والعلاقة مع روسيا، وضد علاقة أنقرة القوية تجارياً مع إيران. وهذا السبب تحديداً قد يكون أخطر أسباب التأزم مع ترمب الأكثر إصراراً على خنق إيران تجارياً، الأمر الذي لا يرضي تركيا الشريك التجاري الرئيسي للإيرانيين.

ترمب ليس متعجلاً ولا متهوراً رغم الأضرار الضخمة التي تسبب بها قراره مضاعفة الرسوم على صادرات تركيا من الحديد والألمونيوم. الحقيقة أن ترمب أظهر تقديراً خاصاً لإردوغان ضد رغبة السياسيين الأمريكيين الآخرين. فقد تدخل وضغط على حكومة إسرائيل فأطلقت سراح سيدة تركية اتهمت بأنها كانت تمول حركة حماس، وأفرج عن حراس أردوغان الذين اتهموا بضرب المتظاهرين في واشنطن. وترمب كان من أول الرؤساء في العالم الذين هاتفوا أردوغان وهنّوه بفوزه بالرئاسة. وهناك علاقة جيدة بين البلدين تبعد فرضية المؤامرة التي تحدث عنها أردوغان.

تركيا ليست دولة ثورية مثل إيران، وقيمة تركيا من اقتصادها وليس من حرسها الثوري ونشاطاتها الإرهابية مثل إيران. وقيمة تركيا أيضاً بسبب وجودها ضمن منظومة الغرب السياسية والعسكرية.

هل تجرؤ الحكومة التركية على المواجهة مع الولايات المتحدة؟ أمر مستبعد. فتركيا دولة تفاخر بأنها ناجحة اقتصادياً، واقتصادها يقوم على التجارة مع الغرب وليس مع إيران أو العرب. وتركيا لا تستطيع أن تتحدى العقوبات الاقتصادية على إيران، فقد فعلت ذلك في فترة رئاسة باراك أوباما، لكن إدارة ترمب أرسلت الكثير من التحذيرات إلى كل الدول المتعاملة مع إيران بأنها ستعاقبها. أيضاً، لا يستحق موضوع هامشي، مثل اعتقال القس، وسبق أن أطلق سراحه ووضع في منزل تحت الإقامة الجبرية في أزمير التركية، أن يكون سبباً في تخريب الاقتصاد التركي. ترمب يستخدم القس ورقة في لعبة الضغط، لأنه يعلم إن أطلقت تركيا سراحه فسيكون له الفضل وإن لم تطلق سراحه فسيستخدمه ورقة انتخابية لصالحه بأنه وقف إلى جانبه، ويعاقب تركيا على اعتقالها له. أما تركيا فإنها الخاسر على الجانبين، إذا تركت المشكلة مفتوحة.

alrashed@aawsat.com

ما ينبغي على الشعوب الديمقراطي فعله في تركيا؟

*إرغون باباهان

موقع (احوال تركية) : ٢٠١٨/٨/١٥

تنزلق تركيا سريعا جدا نحو أخطر أزمة مالية في تاريخها في وقت تُحكم بقبضة نظام ديكتاتوري. تعرض المجتمع برمته لعملية إسكات ممنهجة من خلال الضغط وممارسات التهيب. وفي بيئة تراجع فيها سعر الصرف ليصل سعر عملتها (الليرة) إلى سبع ليرات أمام الدولار، لن تجد حتى رجل أعمال يجرؤ على الجهر بالشكوى.

وسائل الإعلام أيضا أصبحت بمثابة لسان يتحدث باسم الحكومة ويخفي الحقائق عن الشعب. في هذا الوقت، تردى وضع المعارضة السياسية لحالة مزرية. فتجد حزب الشعب الجمهوري، الحزب اليساري الأكبر بين أحزاب المعارضة، منشغلا بالاقتتال على زعامته. وبالتالي فلن يتيسر لنا معرفة ما أصاب حزب الشعب الجمهوري من انهيار قبل حلول موعد الانتخابات المحلية العام المقبل.

من هنا يتحول الانتباه بشكل تلقائي نحو حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد، لكنه بدوره غارق حتى أذنيه في محاولات مسرحية داخل البرلمان. وفي الواقع ليس هذا الوقت المناسب للتظاهر بأن البرلمان التركي يؤدي دوره، وليس هذا الوقت المناسب لبدء استجابات برلمانية لا طائل من ورائها.

بل هذا هو وقت التراجع للوقوف في صف الجماهير، فكثير منهم لم يلمسوا حتى الآن مدى ضخامة الأزمة، لكنهم سيشعرون بوطأتها حتما حين تبدأ المصانع في التوقف عن العمل فيخسرون وظائفهم ويعجزون عن تدبير ثمن قوت يومهم.

في وضع كهذا، قد يتحول حزب الشعوب الديمقراطي في تركيا إلى كيان أشبه بحزب سيريزا في اليونان. ولعل الأمر كان سيختلف لو أن زعيمه صلاح الدين دميرطاش، صاحب الشخصية الجذابة، لم يكن قابعا في السجن. لعل الحزب كان سيؤدي دوره بقدر أكبر من الفعالية.

قد تتحول أزمة مالية كتلك التي تعيشها تركيا إلى نقطة فاصلة. وسنرى كيف سيكون رد فعل أنصار أردوغان، الذين خرجوا بالآلاف للمشاركة في مسيرات مؤيده له، حين يواجهون شخف العيش بوجهه الحقيقي. ستتحوّل هذه المسيرات إلى عمليات للبحث عن الأمل، وربما تكون الفرصة مواتية لحزب الشعوب الديمقراطي وعليه أن يحسن التعامل مع ذلك الأمل.

قد يفلح الحزب الموالي للأكرد في ذلك، ليس فقط من خلال مخاطبة الأقلية الكردية في تركيا، بل أيضا من خلال إقناع بقية الناخبين بأنه سيحمل صوتهم، وسيتعامل مع الأزمة المالية وي طرح حلولاً ذكية لتخفيف معاناتهم.

بوسع الحزب الانخراط مع العمال الذين يفقدون وظائفهم، ومع المصابين الذين يعجزون عن تدبير ثمن العلاج. يمكنه تنظيم صفوف الفقراء والمحتاجين والمهمشين ليحمل صوتهم مطالباً بحقوقهم.

ليس هذا الوقت المناسب للوجود في البرلمان، بل هو الوقت المثالي ليكون الحزب في الشارع. هذا هو وقت العودة لصفوف الجماهير، من قرية لقرية، هذا هو الوقت المناسب للسفر في مختلف أنحاء البلاد وإخبار الناس بالحقيقة.

لا تزال في تركيا فرصة للتغيير وللديمقراطية. وبعد الدمار، سيكون علينا جميعاً تنظيم صفوفنا والقيام بعمل جاد.

وهنا تبرز أهمية بيان ديميرطاش:

"القضية الحقيقية هي أننا لم نكن مستعدين، وفي وضع هش، ولم نعمل من خلال خطة صالحة بشأن ما كان يتعين علينا فعله بعد الانتخابات. إن أكبر مأزق يواجه حزبنا هو أننا لم ندرك أن تلك الانتخابات لم يكن مقدراً لها أن تكون انتخابات عادية ولم ندرك أنها مهما حملت من نتائج، فلن تكن لتحمل سوى المزيد من الفاشية لهذا البلد. لم تتوفر لدينا (خريطة طريق) قابلة للتطبيق لاستراتيجيتنا بعد الانتخابات.

"بعد الانتخابات، تقف المعارضة بعيدة كل البعد عن امتلاك القدرة على إشعال حماس الناس وبت الأمل فيه نفوسهم. وفي مواجهة الفاشية، يبدو وكأن المعارضة تظن أنها فعلت الشيء الممكن الوحيد، وهو خوض الانتخابات وبالتالي لم يعد لديها شيء لتقوم به. وهذا منهج لا يمت للسياسة بأي صلة، بل يترك الناس تحت رحمة الفاشية."

ويضيف البيان "لكن أول شيء يتعين على القادة القيام به هو تشكيل جبهة جديدة للمقاومة. إن الاستمرار في هذه الممارسات المسرحية في البرلمان وكأنها ديمقراطية حقيقية هو بالضبط ما يريده التكتل الفاشي لحزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية.

"ولهذا السبب على وجه التحديد، سيكون من المهم أن يعود حزب الشعوب الديمقراطي من حالة السكون التي يعيشها حالياً وبأسرع وقت ممكن. فكيف يتسنى لأي حزب معارض منح الأمل للشعب لا يستخدم حقه في الاحتجاج، حين يتعمدون إبطال دستور البلاد، حين تفرغ القوانين من مضمونها ويتم تجريد البرلمان من سلطاته؟

"يحتاج قادة الحزب لأن يكونوا أكثر جرأة وأشد تصميمًا. لا يمكنهم قيادة جموع الشعب بينما هم في بحث مستمر عن تسويات وحلول وسط مع الفاشية. لا يمكن أن تتوقع من أحد دفع ثمن لا تدفعه أنت نفسك. وإن خلصت إلى أن هذه المرحلة الفاشية من عمر هذا البلد - حيث يتعرض الدستور للانتهاك - تحتاج لمعارضة ديمقراطية فعالة، فمن الضروري في هذه الحالة أن توافق ممارستك ما تؤمن به.

"إن أفضل طريق أمام أحزاب المعارضة لمواصلة هذا النضال تتمثل في تنظيم الصفوف من القاع. ينبغي على المعارضة أن تركز القدر الأكبر من طاقاتها لتنظيم أنشطة وممارسات ديمقراطية. نحن مطالبون بقيادة الجموع للاحتجاج ضد هذا النظام الظالم اللا قانوني وضد ممارساته."

التغيير حتمي إذاً ولا مفر منه في بلد يمر بأزمة كهذه. ووحده حزب الشعوب الديمقراطي يملك المؤهلات اللازمة لقيادة هذا التغيير، عليه فقط أن يوسع رؤيته وتوفر لديه العزيمة والإصرار للقيام بكل ما تتطلبه المرحلة الراهنة.

تركيا تطالب بإنهاء «زمن البلطجة»

صحيفة (الشرق الأوسط) : ٢٠١٨/٨/١٥

أنقرة: سعيد عبد الرازق: أبدت أنقرة تصميماً على مواجهة العقوبات الأمريكية والرد عليها فيما يرجح احتمالات أن تطول الأزمة التي اندلعت مع واشنطن على خلفية الكثير من الملفات وزادت اشتعالاً بسبب قضية القس الأمريكي أندرو برانسون، الذي يحاكم في تركيا بتهم دعم الإرهاب والتجسس. وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن بلاده ستقاطع المنتجات الإلكترونية من الولايات المتحدة التي فرضت عقوبات، وزادت رسوماً جمركية على أنقرة ما أدى إلى هزة اقتصادية عنيفة انعكست في انهيار سعر الليرة التركية إلى حدود غير مسبوقة. وأضاف أردوغان، في كلمة أمس ضمن فعالية أقيمت في أنقرة بمناسبة الذكرى الـ١٦ لتأسيس حزب العدالة والتنمية الحاكم، إن تركيا تتخذ الإجراءات الضرورية فيما يتعلق بالاقتصاد، في ظل انخفاض الليرة التركية الذي تفاقم بسبب خلاف مع واشنطن، لكنه أضاف أن «من المهم التمسك بموقف سياسي قوي» واعتبر أيضاً أن قيام البعض بتحويل الليرة إلى عملة أجنبية «يعني الاستسلام للعدو». وقال أردوغان، إن تركيا ستقاطع المنتجات الإلكترونية الأمريكية، وستصنع وتصدر منتجات بجودة أفضل من تلك التي تستوردها بالعملة الأجنبية، مشيراً إلى أن بلاده عازمة على تقديم مزيد من الحوافز لرجال المال والأعمال الراغبين في الاستثمار فيها. وقال أردوغان «إن كان لديهم (آيفون)، فهناك في المقابل (سامسونغ)، ولدينا كذلك (فيستل)»، في إشارة إلى هاتف شركة «آبل» الأمريكية، وهاتف «سامسونغ» الكوري الجنوبي، والعلامة الإلكترونية التركية «فيستل».

وارتفعت أسهم «فيستل» ٧ في المائة في بورصة إسطنبول بعد تصريحات أردوغان. وتنتشر أجهزة «آبل» بكثرة في تركيا، وظهر أردوغان نفسه وبجانبه هاتف «آيفون» أو جهاز «آيباد». وخلال محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو (تموز) ٢٠١٦، دعا أنصاره إلى النزول إلى الشوارع من خلال تطبيق «فيس تايم» الخاص بـ«آبل». وأصبح الأمر موضعاً للتعليقات بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، قائلين إن تدهور الليرة يجعل أجهزة «آبل» تفوق قدرة الأتراك في أي حال. وتفاقم انهيار الليرة التركية، الذي بدأ قبل أسابيع، يوم الجمعة الماضي مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مضاعفة التعرفة الجمركية على الصلب والألمنيوم التركيين.

وأعلنت الخطوط الجوية التركية على «تويتر»، أنها ستنضم إلى حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحمل وسماً يدعو إلى عدم بيع الإعلانات لأمريكا. وكتب يحيى استون، المتحدث باسم الخطوط التركية على «تويتر»، «نحن، بصفتنا الخطوط الجوية التركية، نقف إلى جانب دولتنا وشعبنا. لقد تم توجيه التعليمات اللازمة حول المسألة لوكالاتنا». وقال أردوغان، إن تركيا تواجه «هجوماً اقتصادياً» و«عملية أكبر وأكثر عمقاً»، وتابع «إنهم لا يترددون في استخدام الاقتصاد سلاحاً»، مضيفاً «ما الذي تريدون فعله؟ إلى أين تريدون أن تصلوا؟» متوجهاً إلى الولايات المتحدة.

أقر أردوغان بأن الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات، منها العجز الكبير في الحساب الجاري، وتضخم بنسبة ١٦ في المائة تقريباً، لكنه أضاف «الحمد لله، اقتصادنا يعمل كالساعة».

غير أن الليرة عوضت بعضاً من خسائرها في الأسواق المالية للمرة الأولى بعد أيام من التدهور، إذ خسرت نحو خمس قيمتها مقابل الدولار الأمريكي منذ الجمعة. وتابع أردوغان «بعد أن فشلوا في إرغامنا على تنفيذ ما يريدونه على الأرض لم يترددوا في استخدام السلاح الاقتصادي ضدنا... بلادنا تمتلك أحد أقوى الأنظمة المصرفية في العالم، ولم تُغلق بنوكنا كما حدث في أزمات اقتصادية في آسيا وأوروبا في ١٩٩٤ و٢٠٠١».

ولفت إلى وقوع «هجمات اقتصادية» استهدفت تركيا سابقاً، وقال «كانت هذه الأمور تجري في الماضي بشكل محبوك، ومستتر، وفي صورة غير مباشرة، لكننا نشهدها الآن في صورة مباشرة». وأضاف، أنه سيتم العمل على صعيدين اثنين للتعامل مع هذه الإجراءات، الأول اقتصادي، والآخر سياسي... مؤسساتنا المسؤولة عن القطاع الاقتصادي وعلى رأسها وزارتا الخزانة والمالية، تعمل على مدار الساعة لاتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة، ونحن

نتابع ذلك عن كثب... نحن لا نغفل حقيقة وجود بعض المشكلات الواجب حلها، وعلى رأسها عجز الحساب الجاري، والتضخم، ونسب الفائدة. وتابع «ورغم ذلك، هناك ضرورة للحفاظ على موقفنا السياسي في صورة متينة، ولا سيما ونحن نعلم أن هذه الهجمات لا تتعلق بالوضع الحقيقي للاقتصاد».

وأضاف إردوغان، أن تركيا لم تتعرض إلى كارثة تمنعها من الإنتاج والتجارة، ولم تدخل حرباً، ولم تتعرض لاحتلال، بل على العكس غالبية قطاعات الأعمال في البلاد تعمل بصورة طبيعية، ولا سيما مجالات التصدير والسياحة وخلق فرص عمل جديدة. واعتبر إردوغان أن الولايات المتحدة لا تستهدف تركيا وحدها من الناحية الاقتصادية، بل تقف أيضاً ضد الصين وروسيا وأوروبا، ودول أخرى، حتى جارتها كندا، لكن الهجمات ضد تركيا أكبر وأكثر عمقاً، فقد حققنا طفرة اقتصادية مهمة للغاية بنمو لثلاثة أضعاف خلال الـ١٦ عام الماضية، ونعي أنه من الطبيعي وجود أطراف منزعة من ذلك.

وأضاف «نحن نشق في أنفسنا، وندرك جيداً ما ينقصنا، ولا نبالغ في تقدير حجمنا، وسنواصل العمل بجد، وسنزيد من إنتاجنا وصادراتنا»، مشيراً إلى أن بلاده كانت تقدمت منذ سنوات بطلب للولايات المتحدة لشراء طائرات من دون طيار، لكنها قوبلت برد مفاده أن «الكونغرس لا يسمح بذلك». وأضاف، ها نحن اليوم ننتج هذه النوعية من الطائرات، ولا نواجه أي مشكلات في ذلك، ومنتج بالقدر الذي نريده، وحتى شرعنا في تصديرها، هذا ما في الأمر.

من جانبه، قال وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، إن «زمن البلطجة يجب أن ينتهي»، معتبراً أنه «إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تبقى دولة معتبرة فلا يمكن أن يكون ذلك عبر الإملاءات».

وتطرق جاويش أوغلو، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في العاصمة أنقرة، أمس، إثر مشاركتهما في مؤتمر السفراء الأتراك العاشر، إلى التطورات المتعلقة بقضية القس الأمريكي أندرو برانسون، وقال إن القائم بأعمال السفارة الأمريكية في أنقرة زار برانسون الذي يخضع للإقامة الجبرية في منزله في إزمير غرب تركيا أمس.

بدوره، اعتبر لافروف العقوبات الأمريكية الجديدة على بلاده و تركيا غير مشروعة وتعد وسيلة أمريكية لتحقيق أفضلية تنافسية غير عادلة في التجارة العالمية. وقال لافروف، إن «الإجراءات الأحادية من جانب الولايات المتحدة ضد الدول مرفوضة وتخالف كل القوانين الدولية»، لافتاً إلى أن «هناك مساعي لتداول العملة الوطنية في التعاملات التجارية بين تركيا وروسيا وإيران».

في السياق ذاته، تقدم محامي برانسون بطعن على قرار محكمة تركية فرض الإقامة الجبرية وحظر السفر على موكله. وتوجه إسماعيل جيم هالافورت، محامي برانسون، إلى محكمة إزمير أمس لتقديم طعن ثان على قرار صادر من القضاء التركي بفرض الإقامة الجبرية وحظر السفر على القس الأمريكي الذي يحاكم في تركيا بتهم «التجسس والإرهاب» بعد رفض طعن آخر مماثل.

من جانبه، قال رئيس البرلمان التركي بن علي يلدريم، إن بلاده «لا ترضخ للإملاءات الاقتصادية المدفوعة بحسابات سياسية، وعلى الجميع، أصدقاء وأعداء، أن يعرفوا ذلك».

وأكد يلدريم، أن التقلبات في سعر صرف الليرة التركية خلال الأيام الماضية، ليس انعكاساً لوضع الاقتصاد التركي، وأن هذه التقلبات مدفوعة بالسياسة، وليس لها أي أساس اقتصادي».

وأضاف في كلمة أمام اجتماع سفراء تركيا بالخارج «أعلن مرة أخرى، أن البرلمان التركي بجميع أحزابه مستعد لاستصدار أي قوانين تحتاج إليها الحكومة»، قائلاً إنه «بدلاً عن أن تحاول الإدارة الأمريكية تحقيق ما تريده عن طريق التصريحات والعقوبات والتفريعات غير المسؤولة لرئيسها، عليها البحث عن حل في إطار احترام قوانيننا». وأعرب عن اعتقاده بوجود فرصة للحل، قائلاً إن الإدارة الأمريكية هي الطرف الذي عليه أن يخطو الخطوة الأولى في سبيل الحل.

الأزمة الأمريكية التركية.. إدارة ما لا يمكن إدارته

*هنري باركي

صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) : ٢٠١٨/٨/١٥

تواجه الحكومة التركية أزمة غير مسبقة نتيجة سياساتها“ فهي أمام انهيار في قيمة عملتها المحلية يُنذر بإلحاق ضرر طويل الأمد بقطاعها الخاص، في الوقت الذي تنخرط فيه في حرب كلامية مع أهم حلفائها، الولايات المتحدة.

وهذه الأزمة هي أزمة اقتصادية فضلا عن كونها سياسية، وهي تأبى الحلول السهلة. لكن ما زالت هناك حاجة للوصول إلى حل، لأن الانهيار التام في الاقتصاد التركي – وهو من بين أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم – ليس في مصلحة أحد. وسيتعين أن يشتمل هذا الحل على خصائص اقتصادية وسياسية“ لكن الأهم أنه سيستلزم عقد لقاء على غرار اجتماع القمة مع جيم يونغ أون زعيم كوريا الشمالية بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والتركي رجب طيب أردوغان في مسعى للتصالح. وقتها سيكون الأداء المسرحي لا يقل أهمية عن المحتوى، إن لم يكن أكثر أهمية.

تتعرض الليرة التركية لضغوط كبيرة منذ فترة لأسباب في مقدمتها أن المستثمرين فقدوا الثقة في إدارة أردوغان للاقتصاد. فنظامه الرئاسي الجديد يركّز جميع السلطات في مكتبه، وينسف مبدأ الفصل بين السلطات. وقد أحاط أردوغان نفسه بمجموعة من المتملقين والمستشارين غير المُجربين لمساعدته في إدارة أمور الدولة. والشخص الأهم من بين هؤلاء هو وزير الخزانة والمالية الجديد بيرات البيرق الذي يبدو أن أهم مؤهلاته أنه صهر الرئيس. وأردوغان الذي يروج لأفكار مثيرة للجدل مثل قوله إن رفع أسعار الفائدة يتسبب في إحداث تضخم، وضع استقلال البنك المركزي أيضا محل شك. وجاءت معظم الضغوط على الليرة من زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية، فضلا عن الارتفاع الرهيب في معدلات التضخم وخسارة الثقة في النظام القضائي الذي يقوم بدور منفذ أوامر القصر.

وقد تفاقمت أزمة العملة بفعل خلاف مع الإدارة الأمريكية (ويجب هنا أن نضيف الكونغرس أيضا) التي تشعر بالإحباط من عدم التحرك في ملف القس الأمريكي المنتمي للطائفة الإنجيلية أندرو برانسون، والمسجون منذ نحو عامين بتهم ملفقة، فضلا عن ثلاثة من الأتراك العاملين في السفارة الأمريكية موجهة لهم اتهامات غريبة أيضا تهدف إلى إعاقة قدرة السفارة على تنفيذ أعمالها في تركيا.

وقد نفذ صبر الإدارة الأمريكية أخيراً بعد أن واجهت انتقادات بتكاسلها الشديد فيما يتعلق بسجن مواطنيها وموظفيها، في ما يبدو بشكل متزايد على أنه محاولة من جانب الحكومة التركية لاستخدام هؤلاء كرهائن. كما توصل ترامب أخيراً – تحت ضغط من قاعدته الجماهيرية المنتمية للطائفة الإنجيلية – إلى صفقة لإطلاق سراح برانسون، لكنه فوجئ في اللحظة الأخيرة بأن الحكومة التركية اكتفت بنقل القس إلى الإقامة الجبرية في منزله. وبعدها أحس ترامب – الذي يميل إلى شخصنة الأمور – أنه تعرض لخداع، رد بفرض رسوم جمركية عقابية على واردات الصلب والألومنيوم القادمة من تركيا.

ولا يختلف أردوغان عن ترامب“ فهو أيضا يميل إلى شخصنة الأمور وينظر إلى العالم بنظرية المؤامرة، ومن غير المرجح أن يستسلم في قضية برانسون وغيرها. وقد اقتصر رد فعله إلى الآن على الحرب الكلامية، لكن هذه ليست حرباً عادية“ كما أن الصحافة التركية التابعة – والمنغمسة حالياً في موجة معاداة للولايات المتحدة تسير باتجاه تسميم العلاقة مع واشنطن – تُضخّم هذه الحرب الكلامية.

والمخاطر هنا مرتفعة“ ففضلاً عن تدهور العلاقات، ستكون هناك أصداء أيضاً في الأسواق الناشئة. ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تحتوي التدايعات السلبية التي قد تكون مدمرة.

لكن، ما الذي يمكن فعله؟ فالاقتصاد التركي في ورطة، لكنه أيضا يتميز بخصائص محددة يمكن أن تساعد في النجاة من العاصفة حتى تهدأ. أحد تلك المميزات انخفاض نسبة الدين الحكومي مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن الاقتصاد العام بإمكانه تحمل حجم ديون الشركات الكبير.

بيد أن فداحة الأزمة وحاجة الأترك إلى الوقت لتهدئة الأسواق وترتيب البيت من الداخل تستلزمان إشارات رمزية كبيرة. ويمكن تحقيق هذا فقط من خلال اجتماع مباشر وجها لوجه بين ترامب وأردوغان، سيكون من شأنه تسهيل إطلاق سراح برانسون وغيره. وعلى الرغم من أنه إذا أثارت الولايات المتحدة القضية الكبرى – والمتمثلة في انتهاكات حقوق الإنسان والصحفيين المسجونين وقادة المنظمات غير الحكومية من أمثال عثمان كافالا – سيحقق ذلك مستوى أعلى من الرضا، فإن حقيقة الأمر هي أن إدارة ترامب لم تبدِ رغبة في مثل تلك القضايا في تركيا ولا غيرها.

ويستعذب ترامب مذاق الأزمات الدبلوماسية ومثل هذه اللقاءات، لأنها تجعله يظهر بمظهر المسيطر الذي يدير المشاكل بطريقته من دون مساعدة الطبقة البيروقراطية المحيطة به، كما أنها تصرف الأنظار عن المشاكل اليومية في الداخل. وقد بلغ الأمر به أن أشار إلى ترحيبه بعقد لقاء مع الرئيس الإيراني حسن روحاني على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن فرض عقوبات شديدة القسوة على طهران.

وبالنسبة لأردوغان، الذي بات في دائرة الضوء، فإن مثل هذا اللقاء سيعطيه الغطاء اللازم لإطلاق سراح السجناء.

ويجب أن يقتصر مثل هذا الاجتماع على خلق مناخ يشمل الوقف الفوري للخطاب المعادي للولايات المتحدة. وقد يغري الاجتماع بحل جميع القضايا العالقة بين البلدين، ومن بينها شراء تركيا المنتظر لأنظمة صواريخ روسية من طراز إس-٤٠٠، أو الخلاف بشأن شمال شرقي سوريا والدعم الأمريكي للكرد هناك. وسيكون ذلك خطأ، لأنه سيصرف الأنظار عن السبب الرئيسي، ومن المحتمل أن يقوِّض القمة. وسيكون من شأن عقد قمة محدودة وسريعة تنقية الأجواء والسماح للدبلوماسية بمعالجة القضايا الأخرى في حينها.

السياسة الخارجية التركية: ملفات شائكة وتغيير كبير في الأدوات

*محمود سمير الرنتيسي

مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨/٨/١٥

مقدمة: انتقلت تركيا للنظام الرئاسي بشكل كامل بعد تشكيل الحكومة الرئاسية الجديدة بموجب نتائج انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨، وما زالت الترتيبات والتغييرات المتعلقة بهذا الانتقال والتي بدأت منذ إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية، في ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٧، تتم في أروقة الدولة التركية. وعلى سبيل المثال، أصبحت الحكومة بما فيها وزارة الخارجية تابعة للرئيس وليس لرئيس الوزراء وهو المنصب الذي تم إلغاؤه في النظام الجديد، وقد تم دمج وزارة الاتحاد الأوروبي بوزارة الخارجية التي تمت إعادة صياغة القوانين المنظمة لهيكليتها هي الأخرى، كما تم استحداث هيئات جديدة تابعة للرئاسة ستكون ذات دور مهم في صناعة قرار السياسة الخارجية مثل هيئة السياسات الأمنية والخارجية(١).

وبينما انتقلت تركيا للنظام الرئاسي فإن هناك شبه إجماع على أن النظام الجديد يوفر سرعة وفعالية في عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية ومتابعة تنفيذه وفقاً لتوجه صانع القرار بشكل أكبر مما سبق. ومع هذا، فإن الكثير من القضايا والأزمات الحقيقية التي كانت تواجهها تركيا على الساحة الدولية والإقليمية بقيت كما هي بل وربما تطورت للأسوأ.

لقد بدأت الحكومة الرئاسية الجديدة عملها بأزمة جديدة مع قوة عظمى حيث بدأت الولايات المتحدة بتنفيذ عقوبات على تركيا بحجة استمرار الأخيرة في اعتقال القس أندرو برانسون والمتهم بالتجسس كما أن هناك قضايا خلافية مستمرة سواء في سوريا أو من الموقف تجاه السياسات الإسرائيلية أو في الصفقات العسكرية أو في علاقة الطرفين بقوى وفاعلين آخرين. وعلى مستوى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ما زالت العلاقات تعيش حالة من تراجع الثقة.

ومن زاوية أخرى، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الليرة التركية منذ قبيل الانتخابات، فسوف يكون هناك ارتباط واضح للاقتصاد بالسياسة الخارجية للفترة المقبلة. وقد أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مطلع أغسطس/آب الحالي ٢٠١٨، أهداف الحكومة الرئاسية الجديدة خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى من عملها، وبالنظر إلى هذه الأهداف فسوف نجد العديد منها متعلقاً بالسياسة الخارجية سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر من قبيل إيلاء أهمية خاصة بالصناعات الدفاعية، والاتجاه إلى السوق الصينية للاقتراض الخارجي لتجاوز المصاعب الحالية، وجعل أولويات التصدير هي أسواق الصين والمكسيك وروسيا والهند، والاستمرار في البحث عن مصادر الطاقة داخل البلاد وفي المياه الإقليمية التابعة لتركيا بالرغم من وجود اعتراضات(٢). وفي ضوء ما تقدم، نسلط الضوء على مجموعة مهمة من ملفات السياسة الخارجية.

العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وملفات الخلاف

وفقاً لدراسة سابقة نُشرت في مركز الجزيرة للدراسات، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قد شهدت، منذ أبريل/نيسان ٢٠١٧ وحتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧، أزمة واحدة على الأقل شهرياً وكان هناك توقع بالاستمرار في هذا المسار لولا قيام واشنطن بتهدئة التوتر قبل الوصول لنقطة حرجة جداً من خلال التوصل لاتفاق على مستقبل منبج وهو ما أصبح انهياره محتملاً بعد التطورات الأخيرة (التصعيد

الأمريكي الذي ارتبط بتطبيق عقوبات أمريكية على تركيا(٣). كما ظهرت اختلافات جديدة في المواقف بين البلدين على قضايا مثل تجديد العقوبات على إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع طهران. وبالرغم من أن الولايات المتحدة ربطت موضوع العقوبات على تركيا بقضية اعتقال القس أندرو برانسون، المتهم بالتجسس في تركيا، فإن هذا يعتبر اختزالاً لخلافات أساسية عديدة في ملف واحد، وهو ما قد يصعب الوصول إلى حل قريب، فبالإضافة إلى هذا الملف يوجد مجموعة أخرى من الملفات لها دور كبير في مسار العلاقات الحالي، ومنها: ملف صفقة إس ٤٠٠ مع روسيا وربطها بمحاولة التراجع الأمريكي عن صفقة طائرات إف ٣٥. الدعم الأمريكي لحزب العمال الكردستاني واستمرار الخلافات حول منطقة شمال سوريا. تزايد التعاون التجاري والعسكري التركي مع الصين وروسيا. رفض تركيا المشاركة في العقوبات الأمريكية على إيران. الصفقات العسكرية التركية مع دول تعتبر أسواقاً للسلاح الأمريكي (أوكرانيا-باكستان-قطر) مثلاً. التحدي التركي للهيمنة الأمريكية وخطاب "العالم أكبر من ٥". الانتقاد المستمر للدعم الأمريكي للسياسات الإسرائيلية ومجابهة الخطط الأمريكية الجديدة بشأن القضية الفلسطينية.

رفض واشنطن التجاوب في ملف تسليم فتح الله غولن لتركيا. قضية رضا صراف واعتقال هاكان أتيل، نائب رئيس مصرف "هالك بنك" التركي. محاولة ترامب كسب أصوات الإنجلييين في الانتخابات النصفية المقبلة في الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، فإن تركيا حاولت تبني سياسة واقعية مع الولايات المتحدة حيث ارتكزت القيادة على انتصارها في الانتخابات الأخيرة في إظهار سيادتها برفض التهديد وقامت بالرد بالمثل على قرار فرض عقوبات على وزير العدل والداخلية وفي نفس الوقت عملت على إنهاء الخلاف بالوسائل الدبلوماسية حيث قامت بإرسال وفد من وزارة الخارجية يتأسسه سيدات أونال، المساعد الجديد لوزير الخارجية، للعمل على حل خلافات متعلقة بقضية القس وقضية مصرف هالك بنك التركي كما حاولت إبراز سلبيات خسارة واشنطن لحليف مهم مثل تركيا والتلويح بتوجه تركيا لحلفاء جدد(٤).

كما حاولت تركيا التفرقة بين أعضاء في الإدارة مثل نائب الرئيس الأمريكي، مايك بنس، الذي توجد قناعة بوقوفه بقوة ضد تركيا، وبين وزير الخارجية، مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي، جون بولتون، اللذين تتحدث معهما أنقرة لحل الخلاف، ولكن ما زالت هذه المحاولات لم تؤت أكلها، وفي حال لم يتم التوصل لصيغة ما خلال الشهر الحالي فمن المتوقع أن تدخل العلاقات في منحنى أخطر خاصة في حال دخلت قضية مصرف هالك بنك التركي في غرف القضاء الأمريكي، وقد عبّر إبراهيم كالن، الناطق باسم الرئاسة التركية، عن الموقف في حال استمرت الحال بقوله: "تركيا لن تستسلم للتهديدات أو الضغوط أو العقوبات أو العمليات ضد عملتها وأسواقها المالية، ولن تخضع لمطالب الآخرين على حساب متطلباتها الأمنية"(٥).

مرت العلاقة بين واشنطن وأنقرة بعدة أزمات في عهد الرئيس دونالد ترامب لكن الأمر المختلف والخطير هذه المرة هو الانتقال من حالة الانتقاد المتبادل إلى حالة تطبيق العقوبات على دولة كانت تعتبر حليفة ولعل الأزمة هذه المرة أظهرت بوضوح أنه لا يوجد معنى حقيقي للتحالف، ومن خلال ملفات الخلاف التي استعرضناها يتضح أن تركيا تخوض معركة على استقلالية قرار سياستها الخارجية.

العلاقة مع إسرائيل: المصالح التجارية والمواقف السياسية

بالرغم من تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل وعودة السفراء في ٢٠١٦ إلا أن آفاق العلاقة لم تكن مباشرة بتحسن وقد تأكد ذلك في مسار العلاقات لاحقاً. ولم يكن انتقاد تركيا الشديد لقانون القومية العنصري الذي سنّه الكنيست الإسرائيلي سوى محطة جديدة من محطات التصعيد بين تركيا وإسرائيل التي شملت اعتقال إسرائيل السائحة التركية، إبرو أوزكان، في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٨، وقبلها دعوة السفير الإسرائيلي للخروج من تركيا بعد مجزرة نفذتها قوات الاحتلال في غزة في مايو/أيار ٢٠١٥. وفي سياق النقد التركي لإسرائيل، وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إسرائيل بالدولة الفاشية وجاء هذا كله بعد قيادة تركيا لحملة دولية خلال الأشهر الماضية لرفض اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وقد لوحظ أن الحكومة الإسرائيلية التي لم تغفل الرد على تركيا لم ترد بشدة على النقد التركي وكان ردها حذراً مما يفسر حرصها على استمرار العلاقة (لعدة اعتبارات منها موضوع تصدير الغاز المكتشف وأنه لا يوجد بديل جدي يمكن أن يعوض تركيا وملفات اقتصادية أخرى، وأيضاً حاجة إسرائيل للتنسيق مع تركيا في سوريا وفي ملفات أخرى لاحقاً).

ولكن مع ذلك، فقد أثير العديد من التوصيات الإسرائيلية بالتعامل مع تركيا كعدو من ضمنها الشروع في حملة دبلوماسية لإقناع العالم بعزل تركيا، وإقناع ممثلي الحزبين الجمهوري والديمقراطي بفرض عقوبات على تركيا، وسنّ تشريعات تقلص من قدرة تركيا على تحويل الأموال إلى القدس الشرقية، والبحث عن طرق إبداعية لمواجهة السياحة الدينية التركية في القدس، والعمل على فرض قيود على منظمة تيكا التركية التي تقدم مساعدات إغاثية للفلسطينيين (٦). وعلى المستوى الإقليمي، يظهر أن هناك تقارباً بين إسرائيل وبعض دول الخليج ومصر وهو ما يعتبر خطأً معادياً لتركيا إضافة إلى سعي إسرائيل لتطوير حالة التنسيق مع كل من قبرص واليونان ومصر في محاولة لإيجاد بديل عن تركيا أو ما سماه المدير السابق لمركز أبحاث الأمن القومي، عويد عيران: "التعود على التعايش من دون العلاقة مع تركيا" (٧) وهذا من شأنه أن يزيد من الفجوة الموجودة أصلاً.

وقد يضاف لهذا بالتأكيد عوامل مهمة، مثل التوتر الواقع في العلاقات التركية-الأمريكية والاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني (وقد كان أحد الملفات القليلة التي أشار إليها الرئيس أردوغان في برنامج حكومته للـ ١٠٠ يوم الأولى هو مواصلة دعم الشعب الفلسطيني)، إضافة لتراجع حضور الجيش في السياسة التركية وهو ما كان عاملاً مهماً في تطبيع العلاقات. ووفقاً لدراسات إسرائيلية، فإن فوز الرئيس أردوغان يزيد من احتمال تراجع فرص إسرائيل في تصدير الغاز إلى أوروبا عبر تركيا.

وأمام هذه الصورة المتدهورة سياسياً فإن التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل قد وصل إلى ٤,٣ مليارات دولار في ٢٠١٧ بزيادة ١١٪ على عام ٢٠١٦، وقد ذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن هناك قلقاً إسرائيلياً من وقف العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية كان موجوداً بعد تهديد الرئيس أردوغان بذلك قبيل انتخابات ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٨، وأن هذا سيكبد الشركات الإسرائيلية خسائر كبيرة ولكن هذا القلق لم يكن كبيراً بسبب أن تركيا يمكن أن تتضرر بشكل أكبر في حال أوقفت العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل خاصة في ظل الأزمة الحالية التي تعيشها تركيا بسبب تراجع عملتها (٨). لا شك أن العلاقات السياسية تفتقر تماماً إلى أية ثقة ومن المرجح أنها سوف تبقى كذلك، أما العلاقات الاقتصادية -وفي ظل تراجعها على المستوى الحكومي- فإنها تكتسب زخماً وتُدار بطريقة

براغماتية في ظل حاجة الطرفين لها على المستوى الاقتصادي وتضررها من تراجعها ولكن العلاقات الاقتصادية قد تشهد تراجعاً كبيراً في حال استمرت الأزمة.

العلاقة مع روسيا

تتمتع العلاقات التركية-الروسية بمسار جيد نسبياً منذ التغلب على أزمة إسقاط طائرة سوخوي ٢٤، في عام ٢٠١٥، ومروراً بالموقف الروسي من محاولة الانقلاب الفاشلة والضوء الأخضر الروسي لعملياتي درع الفرات وغصن الزيتون التركيتين شمال سوريا ووصولاً إلى الاتفاقيات الكبيرة مثل محطة أك كويو النووية، والاتفاقية الأهم وهي توقيع صفقة منظومة إس ٤٠٠ الروسية.

وهناك تطور في معظم أنواع العلاقات حيث ازداد حجم التجارة بنسبة ٤٠٪ ووصل ٦ ملايين سائح روسي إلى تركيا. وفي ٢٠١٨، قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في لقائه في قمة البريكس مع بوتين: "أشكال التضامن بين تركيا وروسيا تثير الغيرة لدى البعض" (٩). وقد كان ما ميّز روسيا على الدول الغربية أن روسيا تعاملت مع تركيا من منطلق مراعاة المخاوف الأمنية للأخيرة.

ولكن هذا التطور الإيجابي لا يعني أن الأمور سليمة تماماً فبالرغم من التواصل المستمر بين الرئيسين فهناك ملفات خلاف في أوكرانيا وسوريا وقد حذر أردوغان مؤخراً بوتين من انهيار مسار آستانة في حال هاجم النظام السوري المدعوم من روسيا مدينة إدلب (يعتبر هذا الأمر اختباراً حقيقياً لمسار العلاقات)، كما أن علاقات روسيا مع وحدات حماية الشعب عبر النظام يقلق أنقرة، ويُعتقد حتى الآن في أنقرة أن روسيا مهتمة بشكل كبير بعدم حدوث تطورات سلبية في العلاقة مع روسيا من هذه الزاوية. ومن زاوية أخرى، فإن تركيا بتاريخ حروبها السابقة مع روسيا تعتبر منافساً استراتيجياً لروسيا في الشرق الأوسط ولدى الشعوب الناطقة بالتركية والمحيطة بروسيا فضلاً عن أن الطرفين يدعمان أطرافاً متصارعة في الأزمة السورية. ومن زاوية ثالثة، تنامت بعض الشكوك التركية من موقف روسيا بعد قمة هلسنكي التي جمعت بين ترامب وبوتين.

وبما أنه بات واضحاً أن الخلاف الموجود بين أنقرة وواشنطن -حتى لو تركز- لن يجعل أنقرة تتجه إلى تحالف استراتيجي مع موسكو فإن الصورة الأقرب هو أن تدير أنقرة علاقاتها مع الطرفين بالشكل الأفضل لمصالحها مرحلياً، وقد تتعمق العلاقات أكثر مع روسيا لكنها لن تصل إلى حالة التحالف.

العلاقة مع إيران

لم تشهد المرحلة الأخيرة منذ تشكيل الدولتين التركية والإيرانية الحديثتين أية مواجهة مباشرة بين البلدين بالنظر إلى تاريخ التنافس والصراع الطويل بينهما كإمبراطوريتين ولكن التنافس ما زال مستمراً إلى اليوم. وبالرغم من وجود علاقات تجارية قوية بين البلدين وتزايد التنسيق بينهما فيما يتعلق بسوريا إلا أن الاحتياجات الأمنية لكل منهما تجعل التنافس على ذات الأهداف وذات مناطق النفوذ خاصة في سوريا والعراق محموماً بينهما وبالتالي فإن استمرار التقارب أو التوافق بينهما لفترات طويلة ليس مرجحاً.

وفيما يتعلق بقضية العقوبات المفروضة على إيران، فقد كان تعامل تركيا التفاضلياً على العقوبات الأولى التي سبقت الاتفاق النووي عن طريق تحويل الأموال الناتجة عن عوائد النفط الإيراني عبر شراء الذهب وشحنه إلى إيران مما مكنها من الاستفادة من العوائد، وما زالت هذه القضية ماثلة أمام القضاء الأمريكي في قضية رضا صراف والتي اعتُقل فيها نائب رئيس هالك بنك التركي.

وبعد انسحاب الولايات المتحدة الأخير من الاتفاق النووي مع إيران الذي أعادت واشنطن بموجبه فرض عقوبات شاملة على طهران، حذر ترامب الأفراد أو الكيانات التي تنتهك هذه العقوبات من مواجهة "عواقب وخيمة". وابتداء من ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، ستواجه الدول والشركات التي لن تتوقف عن استيراد النفط والغاز من إيران عقوبات صارمة.

وفي هذا السياق، فقد تم إرسال هيئة من وزارة المالية الأمريكية إلى أنقرة أيضاً لتحذير مسؤولي "اتحاد الغرف والتبادل السلعي في تركيا". ولكن تركيا أكدت استمرار تجارة الطاقة مع إيران وفقاً للاتفاقات المبرمة حيث تشتري تركيا سنوياً نحو ٩,٥ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي من إيران، وأن الاتفاق مستمر حتى ٢٠٢٦. كما قال وزير الخارجية التركي: إن القرار الأحادي للولايات المتحدة ومطالبتها للدول الأخرى بالامتنثال لهذا القرار أمر غير صائب. ومن هنا يتضح أن عدم تجاوب أنقرة مع العقوبات سيرتكز على أحادية القرار الأمريكي كما سيرتكز على أن عدداً من دول الاتحاد الأوروبي ما زالت ملتزمة بالاتفاقات حيث أصدر وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ومسؤولو العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً يقول: إن الاتفاق النووي ما زال سارياً، وهو "حيوي" للأمن العالمي. وفي التعامل مع هذا الأمر، ستحاول تركيا العمل مع الاتحاد الأوروبي خاصة أن الاتحاد كشف عن تفعيل قانون المنع الذي يحمي الشركات الأوروبية التي تتعامل مع إيران من العقوبات الأمريكية (١٠).

وتأتي العقوبات الأمريكية على إيران متزامنة مع عقوبات أمريكية أخرى على تركيا وهو ما سيجعل تجاوب تركيا مع مطالب واشنطن بتنفيذ عقوبات على إيران أمراً صعباً خصوصاً مع وجود اتفاقيات تجارية مع إيران للحصول على النفط والغاز الإيراني لا تريد تركيا أن يحدث تضرر منها خاصة في هذا الوقت، كما أن تجاوب تركيا مع أي مطالب لواشنطن لا بد أن يكون له مقابل وهذا أيضاً أمر صعب حالياً في ظل وجود عدد كبير من المطالب لدى تركيا منها التخلي عن دعم واشنطن لوحدة حماية الشعب في سوريا وتسليم فتح الله غولن (١١).

وبهذا، فإن إعلان تركيا الصريح لرفضها الامتنثال للعقوبات الأمريكية على إيران والخلاف التركي-الأمريكي الحالي والعلاقات التجارية القائمة مع إيران ورفض دول الاتحاد الأوروبي للانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاقية والتصريحات التركية والإيرانية بعد لقاء مدير مكتب الرئاسة الإيرانية، محمود واعظي، بالمسؤولين في أنقرة قبل أيام، كلها عوامل تشير إلى ترجيح صمود تركيا أمام ضغوط واشنطن عليها فيما يتعلق بالاشتراك في العقوبات على إيران.

خاتمة

يبدو أن ملف السياسة الخارجية بعد انتقال تركيا للنظام الرئاسي سيشهد تغييراً كبيراً في الأدوات كما سيكون أكثر مركزية وارتباطاً بالرئيس أردوغان على مستوى صناعة القرار وتنفيذه الذي سيكون أكثر سرعة وفعالية من قبل، وسوف ينعكس هذا على فعالية مسار "إيجاد البدائل" في ظل الأزمة مع واشنطن وعدم القناعة بالانتقال إلى روسيا. وفي ظل حالة التنافس الإقليمي الكبيرة، فإنه من غير المتوقع تبدد الأزمات في المدى المنظور، كما أنه من غير المتوقع حدوث تحول جذري في العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا. وبالنظر إلى ضرورات الواقع الاقتصادي، ستحاول تركيا تخفيف التوتر مع واشنطن والتركيز بشكل عام على سياسة خارجية تخدم عملية إعادة هيكلة الاقتصاد في تركيا. ويبقى أن نشير أيضاً إلى أن إلغاء وزارة الاتحاد الأوروبي في تركيا ودمجها في وزارة الخارجية يشير إلى تراجع في طموحات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن ما زالت تركيا تريد الشراكة مع الاتحاد حيث تربطها به مصالح تجارية يمكن أن تكون عاملاً مهماً في حرص أوروبا على استمرارها وكذلك ترتبط أوروبا مع تركيا بمصالح أمنية هي أكثر حرصاً عليها وهو ما تدركه تركيا وتحاول الاستفادة منه.

*محمود سمير الرنتيسي - باحث مختص بالشأن التركي.

ترامب يستبعد تقديم أي تنازلات لتركيا ويهدد بالتصعيد

وكالات متعددة: ٢٥/٨/٢٠١٨

عبر الامريكى دونالد ترامب عن خيبة امله من سلوكيات الرئيس التركى رجب طيب اردوغان، وردوده فيما يتعلق بقضية القس اندرو برانسون المحتجز في تركيا منذ اكثر من ٢١ شهراً.

وقال ترامب إنه لن تكون هناك أية تنازلات لتركيا فيما يتعلق بقضية برانسون، وإن اردوغان لم ينفذ الشق الخاص به لإطلاق سراح برانسون، بعد أن كان قد اتفق معه على أنه سيطلب من إسرائيل إطلاق سراح المواطنة التركية إبرو أوزكان التي كانت قد اعتقلتها إسرائيل واتهمتها بالإرهاب في منتصف تموز.

وقد استبعد الرئيس الامريكى دونالد ترامب الاثنين تقديم أي تنازلات لتركيا لإطلاق سراح القس الامريكى اندرو برانسون المحتجز لدى أنقرة، وقال إنه غير قلق من أن يكون للرسوم الجمركية الانتقامية التي فرضها أثر يضر بالاقتصاد الأوروبى.

ولفت ترامب إلى أن علاقة بلاده بتركيا "لا يمكن أن تمضي في اتجاه واحد، ولن يستمر الأمر على هذا النحو بالنسبة للولايات المتحدة"، في إشارة حملت إمكانية التصعيد من قبله، وإلى نفاذ صبر بلاده على ممارسات الحكومة التركية وسياساتها.

وقال ترامب في مقابلة مع رويترز في المكتب البيضاوي، إنه ظن أنه أبرم اتفاقاً مع الرئيس التركى رجب طيب اردوغان عندما ساعد في إقناع إسرائيل بإطلاق سراح مواطنة تركية محتجزة. وأضاف أنه كان يعتقد أن اردوغان سيرد على ذلك بإطلاق سراح القس اندرو برانسون.

وقال "أعتقد أن ما تفعله تركيا مؤسف للغاية. أعتقد أنهم يرتكبون خطأ فادحاً. لن تكون هناك تنازلات".

وفرض ترامب رسوماً جمركية على واردات الصلب والألومنيوم التركية رداً على رفض اردوغان إطلاق سراح برانسون مما أثار مخاوف من أضرار اقتصادية في أوروبا.

ورداً على سؤال عن الأضرار المحتملة لتلك الرسوم على اقتصاد بلدان أخرى "لا يعنيني بالمرّة. لا يعنيني. هذا هو ما ينبغي فعله".

وأضاف أن اردوغان طلب أن تعود المواطنة التركية من إسرائيل.

وكان مسؤول كبير في البيت الأبيض قد ذكر أن ترامب التقى مع اردوغان خلال اجتماع لحلف شمال الأطلسي في بروكسل في منتصف يوليو مضيفاً أنهما ناقشا قضية برانسون والسبيل إلى إطلاق سراحه.

وأضاف المسؤول أن تركيا طلبت مساعدة الولايات المتحدة في إقناع إسرائيل بإطلاق سراح امرأة تركية كانت محتجزة في إسرائيل. وفي المقابل كان على تركيا إطلاق سراح برانسون وغيره من الامريكىين المحتجزين لديها.

وقال الرئيس الامريكى إنه نفذ الشق الخاص به من الاتفاق.

وأضاف "أخرجت ذلك الشخص من أجله. أتوقع منه أن يخرج هذا الرجل البريء تماماً والرائع والأب العظيم والمسيحي العظيم من تركيا".

ورحلت إسرائيل، التي كانت قد أكدت أن ترامب طلب إطلاق سراح التركية إبرو أوزكان، في منتصف يوليو. ونفت أنقرة أن تكون وافقت بأي صورة على إطلاق سراح برانسون في المقابل.

وقال ترامب "أحب تركيا. وأحب الشعب التركي كثيرا. وحتى الآن لدي علاقة جيدة للغاية مثلما تعلمون مع الرئيس التركي. واتفق معه كثيرا. حافظت على علاقة جيدة للغاية معه. لكن لا يمكن أن تمضي العلاقة في اتجاه واحد... لن يستمر الأمر على هذا النحو بالنسبة للولايات المتحدة".

يشار إلى أن الليرة التركية انخفضت إلى مستويات قياسية تاريخية على وقع التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات جديدة على تركيا ما لم تفرج عن القس أندرو برانسون، وتوعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قبل أيام تركيا قائلاً: "لن ندفع شيئاً من أجل إطلاق سراح رجل بريء، لكننا سنخفق تركيا". وكان أردوغان بدوره قد توعد بالتصدي لمن يتآمرون على اقتصاد بلاده.

وقال "يسعى بعض الناس لتهديدنا عبر الاقتصاد ومعدلات الفائدة وسعر الصرف والاستثمار والتضخم... لهؤلاء نقول: رأينا تآمركم ونحن نتحداكم".

وأضاف "البعض يعتقد أن بإمكانه تهديدنا عبر الاقتصاد، العقوبات، أسعار الصرف، معدلات الفوائد والتضخم. لقد كشفنا خدعكم ونحن نتحداكم".

بولتون لتركيا: أطلقوا القس، تنتهي الأزمة

التردي في العلاقات بين البلدين انعكس بشكل سلبي وحاد على الاقتصاد التركي كان من أهم علاماته الهزة الاقتصادية التي اثمرت عن تدهور حاد وغير مسبوق في قيمة الليرة التركية.

في وسط ذلك كانت قضية القس الأمريكي أندرو برانسون المحتجز في تركيا بتهم تتعلق بالإرهاب، في جوهر السجل المتصاعد بين البلدين فالولايات المتحدة لن ترضى دون إطلاق القس وتركيا متمسكة باحتجازه ومحاكمته.

وفي آخر التطورات، قال مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، إنه يمكن لأنقرة إنهاء الأزمة التي تمر بها الليرة بإطلاق سراح القس الأمريكي المحتجز في تركيا أندرو برانسون.

وأضاف بولتون خلال مقابلة أجرتها رويترز معه أثناء زيارته للقدس أن ضخ أموال قطرية لن يساعد الاقتصاد التركي.

وتابع "ارتكبت الحكومة التركية خطأ كبيرا بعدم إطلاق سراح القس برانسون".

وقال بولتون "مع كل يوم يمر يستمر هذا الخطأ، يمكن أن تنتهي هذه الأزمة فوراً إذا فعلوا الصواب باعتبارهم حليفاً في حلف شمال الأطلسي وجزءاً من الغرب، وأطلقوا سراح برانسون دون شروط".

ورداً على سؤال بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تثير مسألة عضوية تركيا في الحلف بسبب الأزمة، قال بولتون "هذه ليست قضية مطروحة في هذه اللحظة. نركز على القس برانسون والأمريكيين الآخرين الذين تحتجزهم الحكومة التركية بشكل غير مشروع ونتوقع أن تُحل المسألة".

وأعلن أمير قطر هذا الشهر عن بعض الوعود الاستثمارية بقيمة ١٥ مليار دولار.

وأبدى بولتون تشككاً إزاء تدخل قطر التي كانت السعودية والإمارات ومصر، حلفاء واشنطن بالشرق الأوسط، قطعت العلاقات الدبلوماسية وروابط النقل والتجارة معها العام الماضي متهمة إياها بتمويل الإرهاب وهو اتهام تنفيه قطر.

وقال "أعتقد أن ما تعهدوا به غير كاف إطلاقاً لإحداث تأثير على اقتصاد تركيا. إنه ليس نافعاً بالتأكيد لكن سنرى ما سينتج فعلاً عن تعهدهم".

KNK: جهات متأسلمة وترى نفسها قدوة الإسلام تعدي على الشعب الكردي

روج نيوز: ٢٥/٨/٢٠١٨

هنا المؤتمر الوطني الكردستاني الشعب الكردي وجميع الشعوب الإسلامية بحلول عيد الأضحى، فيما اشار الى قيام الجهات التي تعتبر نفسها مسلمة بل وقدوة العالم الإسلامي بالاعتداء على الشعب الكردستاني. وأصدر المؤتمر الوطني الكردستاني بياناً بمناسبة عيد الأضحى هنا فيه الشعب الكردي وجميع الشعوب الإسلامية بهذه المناسبة. اشار مطلع بيان المؤتمر الوطني الكردستاني إلى الظروف التي يعيشها أبناء الشعب الكردي في جميع أجزاء كردستان وبشكل خاص اعتداءات وهجمات الدولة التركية ضد أهالي شمال كردستان وكذلك اعتداءاتها المتكررة على روج آفا بهدف الحد من ترسيخ مشروع الفدرالية الديمقراطية.

وأضاف المؤتمر في بيانه "نحن نستقبل عيد الأضحى في حين تقوم الجهات التي تعتبر نفسها مسلمة بل وقدوة العالم الإسلامي، بالاعتداء على شعبنا. وخلال أيام العيد سوف يظهر هؤلاء أمام شاشات التلفاز ويدعون كذباً وبهتاناً بانهم مسلمون صالحون ويتغاضون عن الظلم الذي يمارسونه بحق شعبنا." و أكد المؤتمر الوطني الكردستاني على إن "الشعب الكردي لم يعد كما كان، بل بات يخوض الآن نضالاً وطنياً وديمقراطياً مشرفاً."

وهنا المؤتمر الوطني الكردستاني في ختام بيانه جميع أبناء الشعب الكردي وجميع الشعوب الإسلامية والمعتقلين والمقاتلين من اجل الحرية بمناسبة عيد الاضحى وتمنى أن "يكون هذا العيد مناسبة لتحقيق السلام والاستقرار والحرية."

حزب بارزاني يكثف من تشهيره للعمال الكردستاني

٢٥/٨/٢٠١٨: xeber24.net

كثف حزب الديمقراطي الكردستاني العراق، والتي يتزعمها مسعود بارزاني، من أخبارها التشهيرية بحق حزب العمال الكردستاني، وخصص أغلب أخبار موقعه الرسمي للتشهير بها. ونشر الحزب عشرات التقارير الاخبارية التشهيرية والتهمجية عبر موقعها الرسمي، في الآونة الأخيرة بحق حزب العمال الكردستاني التي تخوض كفاح مسلح ضد الدولة التركية قرابة ٤٠ عاماً. وقد ركز موقع حزب بارزاني في أخبارها على وجود العمال الكردستاني في شنكال، مدعية بأنها لازالت تتمسك بزمام الأمور هناك. ولحظ في تقاريرها بالتهجم المباشر على وجود الحزب في المنطقة، مستضيفاً الموقع كل من يهاجم الحزب بعبارات تعتبر رسائل الى تركيا، الحليف القديم لحزب بارزاني.

موقع الحزب وعبر تقاريرها تحاول قدر الامكان تبرير الهجوم التركي على مدينة شنكال واستهدافها للقيادي الإيزيدي زكي شنكالي، وتتهمها بإدارة المدينة بمشاركة الحشد الشعبي. حزب الديمقراطي الكردستاني العراق، بزعامة مسعود بارزاني، يحاول إعادة العلاقات القديمة مع تركيا بأي ثمن كان، وحسبها وحسب تركيا فلا يوجد أثن من حزب العمال الكردستاني واستهداف قيادات حزب العمال الكردستاني فكلاهما يعتبران العمال الكردستاني عدواً لدوداً لهما، فبارزاني الذي لم ينطق بكلمة إيجابية عن روج آفا وتجربتها طيلة ٧ سنوات الماضية، حفاظاً على شعور القيادة التركية، لا بل كانت الادارة الذاتية دائماً عرضة لتصاريف بارزاني السلبية بحقها، كون الإدارة موالية لحزب العمال الكردستاني حسب إدعائه.

والجدير ذكره فقد شهد إقليم كردستان تراجعاً كبيراً في علاقاتها وفي اقتصادها، كما أنها خسرت نصف أراض الإقليم، نتيجة عملية الاستفتاء، تحت قيادة بارزاني.

تركيا: تصعيد في العلق وطلب مساعدة في السر؟

صحيفة (الاعبار) اللبنانية : ٢٥/٨/٢٠١٨

بعبارات دينية ووطنية، صعد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، هجومه على من يعتبر أنهم السبب في انهيار عملة تركيا، واصفاً أزمة الليرة بأنها «هجوم على الاقتصاد التركي» وعلى «علم البلاد، وكذلك «هجوم على الأذان». في خطاب مسجل بُث للشعب التركي، تابع أردوغان أن الهدف من أزمة العملة الأخيرة هو «تركيع تركيا وشعبها». لم يذكر أردوغان اسم أي دولة أو مؤسسة بشكل مباشر لكنه أنحى باللوم في الماضي على جماعة ضغط لرفع سعر الفائدة ووكالات التصنيف الائتماني والممولين في عمليات بيع العملة. وتابع أن «من يعتقدون أنهم سيجعلون تركيا تخضع من خلال سعر الصرف سيدركون قريباً أنهم مخطئون».

بموازاة ذلك، قدمت تركيا شكوى إلى منظمة التجارة الدولية ضد الرسوم الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على وارداتها من الصلب والألمنيوم، وفق ما قالت المنظمة اليوم.

عرض تركي!

في الأثناء، على رغم رفض القضاء التركي، حتى الآن، الإفراج عن القس أندرو برانسون، أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية إلى رفض إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عرض تركيا الإفراج عن القس أندرو برانسون لقاء وقف ملاحقة بنك خلق التركي المههد بغرامات أمريكية بمليارات الدولارات. ذكرت الصحيفة أن تركيا طلبت وقف التحقيق الجاري في بنك خلق الذي قد تفرض عليه غرامات بتهمة «مساعدة إيران» على تجنب العقوبات الأمريكية.

لكن الإدارة الأمريكية قالت إنها لن تبحث مسألة الغرامات ومسائل أخرى موضع خلاف بين الجانبين قبل إطلاق برانسون، وفق ما نقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في البيت الأبيض. المسؤول رأى أن «حليفاً حقيقياً في حلف شمال الأطلسي ما كان سيوقف برونسون من الأساس».

ألمانيا لن تساعد

يأتي ذلك في وقت أعلنت وزارة المالية الألمانية اليوم أن أزمة العملة التركية تشكل خطراً إضافياً على الاقتصاد الألماني علاوة على الخلافات التجارية مع الولايات المتحدة واحتمال ترك بريطانيا الاتحاد الأوروبي من دون التوصل إلى اتفاق.

أوضحت الوزارة، في تقريرها الشهري، أن «الأخطار ما زالت موجودة، لا سيما في ما يتعلق بالغموض في شأن كيفية نجاح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى السياسات التجارية الأمريكية في المستقبل». وأضافت أن «التطورات الاقتصادية في تركيا تمثل خطراً اقتصادياً خارجياً جديداً»، علماً أن ألمانيا هي ثاني أكبر مستثمر أجنبي في تركيا التي يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شركائها التجاريين.

مع ذلك، أكد ناطق باسم الحكومة الألمانية اليوم، أن ألمانيا لا تدرس تقديم دعم مالي لتركيا لمساعدتها على التغلب على أزمة انهيار قيمة العملة. وقال الناطق شتيفن زايرت، في مؤتمر صحافي دوري للحكومة، إن «مسألة تقديم مساعدة ألمانية لتركيا ليست على جدول أعمال الحكومة في الوقت الراهن». يأتي ذلك بعدما أثارت زعيمة «الحزب الديمقراطي الاشتراكي»، أندريا ناليس، الأمر، في مطلع الأسبوع.

ورأى زايرت أيضاً أن الأمر يرجع لتركيا في تقرير ما إذا كانت تريد طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، مضيفاً أن مسألة المساعدة المالية ليست هي محور المحادثات بين قادة تركيا وألمانيا.

٦ آلاف قضية بتهمة إهانة أردوغان في عام واحد فقط

جريدة الزمان التركية : ٢٥/٨/٢٠١٨

كشفت تقرير لوزارة العدل في تركيا أن ٦ آلاف و٣٣ قضية رفعت بتهمة إهانة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان خلال عام ٢٠١٧ فقط، ونفذت الأحكام في ألفين و٩٩ منها. وعلق البروفيسور "يامان أكدنيز"، عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة "بيلجي" التركي، على تقرير إحصائيات وزارة العدل التركية لعام ٢٠١٧، واصفاً رفع ٦ آلاف دعوى قضائية بتهمة إهانة الرئيس أردوغان جزء من سياسات تكميم أفواه المواطنين. وسلط أكدنيز الضوء على القضايا المرفوعة والتحقيقات المفتوحة بتهمة إهانة أردوغان، مؤكداً أن هذه القضايا هي جزء من سياسات تكميم الأفواه التي أصبحت أمراً مقلقاً ومنهجاً لا يمكن غض النظر عنه في سياسات حزب العدالة والتنمية للترهيب. وبحسب التقرير فقد رفعت ٦ آلاف و٣٣ قضية بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، خلال عام ٢٠١٧ فقط، ونفذت الأحكام في ألفين و٩٩ منها. أما عام ٢٠١٦ فقد رفعت ٤ آلاف و١٨٧ قضية بتهمة إهانة أردوغان، حكم في ٨٨٤ منها خلال عام ٢٠١٦.

تغيير كبير في إدارة الحزب

أردوغان رئيساً لحزب العدالة والتنمية للمرة السادسة بـ ١٣٨٠ صوتاً

جريدة الزمان التركية : ٢٥/٨/٢٠١٨

اختير رجب طيب أردوغان رئيساً لحزب العدالة والتنمية للمرة السادسة، بـ ١٣٨٠ صوتاً، بينما كان هو المرشح الوحيد لرئاسة الحزب. وعقب ذلك، تم الكشف عن الأسماء التي ستتولى المهام في لجنة اتخاذ القرار والإدارة للحزب (MKYK) والمجلس التنفيذي (MYK) خلال الاجتماع السادس للأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وتم اختيار ٤٢ نائباً برلمانياً، و٨ أعضاء غير برلمانيين، و٢٩ عضواً آخر. وشارك في الاجتماع عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية الأوائل ومؤسسيه، ولكن غاب عن الاجتماع رئيس الجمهورية السابق عبد الله جول، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داوود أوغلو. كما شارك في الاجتماع ٨٧ ضيفاً من ١٠ دول مختلفة. وكشف الستار عن قائمة مجلس إدارة حزب العدالة والتنمية الجديدة في المؤتمر العام للحزب الذي أقيم بالأمس وكان أردوغان خلاله المرشح الوحيد لرئاسته. والتحق ٢٩ شخصية جديدة بلجنة الإدارة المركزية للحزب الحاكم التي تضم ٥٠ عضواً من بينهم ٤٢ نائباً برلمانياً وثمانية أعضاء ليسوا نواب برلمانيين. وفاز أردوغان برئاسة الحزب للمرة السادسة، بـ ١٣٨٠ صوتاً، بينما لم يكن هناك أي منافس له. ولم تتضمن القائمة قيادات بارزة في الحزب مثلما ورد في قائمة العام الماضي أمثال بن علي يلدريم وعبد الحميد جول وبكر بوزداغ وبرات ألبيرك وبرهان كوزو وأفقان آلا وأدهم سانجك ومحمد مهدي أكر ومصطفى شينتوب وروضة كافاكتشي كان وسليمان صويلو وزيد أسلان. جدير بالذكر أن تقارير تحدثت عن تغيير كبير في الحزب، حيث لمح أردوغان قبيل انتخابات ٢٤ يونيو/ حزيران إلى التغيير بحديثه عن وجود تآكل في هيكل الحزب. وفي كلمته خلال المؤتمر الذي أقيم بالأمس أوضح الرئيس أردوغان أن حزيه يهدف للفوز بالمدن الكبرى خلال انتخابات المحليات التي ستشهدا تركيا الفترة المقبلة. وشارك في الاجتماع عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية المؤسسون، ولكن غاب عن الاجتماع رئيس الجمهورية السابق عبد الله جول، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد داوود أوغلو. كما شارك في الاجتماع ٨٧ ضيفاً من ١٠ دول مختلفة. يشار إلى أن بعض أعضاء الحزب ارتدوا قمصان مكتوب عليها "الليرة التركية" دعماً منهم لليرة التي فقدت كثيراً من قيمتها أمام الدولار. وكانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة التي أجريت في ٢٤ يونيو/ حزيران الماضي، أسفرت عن حصول أردوغان على ٥٢,٦٪ من الأصوات، بينما حصل حزب العدالة والتنمية على ٤٢,٦٪ من الأصوات فقط، بفارق ١٠٪ بينه وبين حزيه، ما يشير إلى تراجع في قاعدة الحزب الشعبية. وعلق أردوغان على هذه النتيجة في خطابه الجماهيري عقب إعلان النتائج، قائلاً: "قد استوعبنا الرسالة التي بعثها المواطنين إلينا من خلال الصناديق الانتخابية. وتأكدوا أننا سنكمل ما ينقصنا، ثم سنقف أمامكم مرة أخرى كما عهدتمونا".

الاقتصاد التركي والأزمة مع واشنطن

*د. محمد نور الدين

صحيفة (الخليج) الاماراتية : ٢٥/٨/٢٠١٨

قام مشروع حزب العدالة والتنمية عندما جاء إلى السلطة عام ٢٠٠٢ على رافعتين أساسيتين: مشروع الإصلاح الداخلي ومشروع الانفتاح على الخارج.

في النقطة الأولى كان لتعزيز الحريات والديمقراطية والانفتاح على المكونات العرقية والدينية أثر مباشر لبدء الاتحاد الأوروبي مفاوضات العضوية المباشرة مع تركيا في العام ٢٠٠٥. وفي النقطة الثانية كانت لسياسة «صفر مشكلات» نتائج مهمة على نمو الاقتصاد التركي حيث انفتحت الأسواق للمنتجات التركية وتعززت السياحة والاستثمارات في تركيا.

ولكن عندما انكسر مشروع الإصلاح الداخلي وعندما تحولت سياسة «صفر مشكلات» إلى سياسة «مئة بالمئة مشكلات» وعداوات مع الجيران ولم يبق لتركيا صديق في المنطقة كلها سوى قطر، فقد انعكس ذلك تراجعاً للاقتصاد التركي حتى إذا هبت رياح خارجية تأذى الاقتصاد التركي بهذه النسبة أو تلك.

مع انفجار أزمة القس اندريه برانسون في مطلع آب/أغسطس الجاري، انكشف الاقتصاد التركي على بعد جديد هو الضغط الأمريكي على الليرة التركية عندما أذّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تركيا بأنه إذا لم تطلق سراح القس برانسون فإنها ستعرض لعقوبات بل صعد لاحقاً بالقول إنه سيخنق تركيا.

تراجعت الليرة التركية بمقدار ٤٠ في المئة خلال أيام قليلة وبعدها كان الدولار يساوي خمس ليرات أصبح يساوي سبع ليرات قبل ان تتحسن الليرة التركية لاحقاً بعض الشيء.

حتى الآن لم يطرأ أي تطور يفتح على القول أن الأزمة في طريقها للحل. مع ذلك يمكن القول إن العلاقات التركية-الأمريكية محكومة بالحل والتوصل إلى تفاهات جديدة تعيد إرساء العلاقات على أسس جديدة تبقي في النهاية تركيا جزءاً من المعسكر الغربي. وهذه رغبة تركية وأمريكية وأوروبية في الوقت نفسه.

فتركيا تدرك أن علاقاتها مع الغرب هي أساس تطورها الحديث على مختلف الصعد ، ولو أخذنا فقط الناحية الاقتصادية لأشرفنا إلى أن ٤٥ في المئة من حجم التجارة الخارجية التركية هو مع الاتحاد الأوروبي و٦ في المئة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي فإن تركيا لا تستطيع حتى لو أرادت أن تتخلى أو تحوّل اقتصادها فجأة إلى دول وأسواق أخرى قد لا تستطيع استيعاب الوافد الاقتصادي الجديد.

كذلك ، فإن دعوة أردوغان إلى تحويل التعامل بالعملة إلى الليرة التركية أو عملات الصين وروسيا هي دعوة افتراضية غير واقعية إذ إن ٤٨ في المئة من تجارة تركيا هي باليورو و٤٢ في المئة هي بالدولار وبالتالي لا فكاك لتركيا من استمرار التعامل بالدولار واليورو.

في المقابل ، فإن تركيا تبقى حاجة استراتيجية لأوروبا والولايات المتحدة فهي تشكل حاجزاً جغرافياً وأمنياً واجتماعياً بين الغرب ودول الشرق الأوسط والقوقاز المتفجرة حتى إذا انتفت الوظيفة التركية هذه بانتقالها إلى معسكر آخر روسي- صيني- إيراني مثلاً فإن أوروبا والغرب سيكونان منكشفين على كل أنواع المخاطر. من هنا مسارعة ألمانيا وكذلك فرنسا ودول أوروبية أخرى إلى دعم تركيا ضد الولايات المتحدة واعتبار استقرار الاقتصاد التركي في صالح الاقتصادات الأوروبية. وعلى هذا فإن تركيا تستفيد أكثر من شبكة مصالح كبيرة مع الاتحاد الأوروبي أكثر من مصالحها مع روسيا وإيران في معركتها الحالية مع واشنطن.

وإذا انطلقنا من بعض السوابق التاريخية فإن أزمات أكبر قد حصلت بين أمريكا وتركيا وانتهت إلى مصالحتات وتسويات ولو بعد عدة سنوات.

لذلك ، فإن التصعيد بين أطراف الأزمة الحالية لا أفق له. فتركيا لا تملك بدائل واقعية عن وضعها الحالي ، والولايات المتحدة، كما أوروبا، لا يمكن أن يذهب بعيداً جداً لدرجة خسارة تركيا وتسليمها لقمة سائغة إلى روسيا في معركة الصراع على زعامة النظام العالمي. لذا فالأزمة الحالية محكومة بالتفاهات والتسويات وتغيير السلوكيات، ولو طال بعض الوقت.

*أكاديمي وكاتب لبناني متخصص في العلاقات العربية التركية

السلطان مفلس

*حسين عبد الحسين

شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن): ٢٥/٨/٢٠١٨

في كراسات التاريخ التي عممها مصطفى كمال أتاتورك على شعبه، أن الحلفاء فشلوا في احتلال تركيا بسبب انتصاره الأسطوري والمحوري في معركة غاليبولي. صحيح أن انتصار أتاتورك جنب السلطنة انهيارا كاملا في وقت كانت الحكومة العثمانية تستعد لإخلاء العاصمة اسطنبول، إلا أن الحلفاء لم يبذلوا جهدا مماثلا للذي بذلوه في احتلال مناطق عثمانية أخرى اعتبروها استراتيجية، مثل العراق، الذي غرقت القوات البريطانية في مستنقعاته الجنوبية، لكنها لم تتراجع، بل كررت حملاتها العسكرية حتى فرضت سيطرتها عليه بالكامل.

أما سبب تلك الحلفاء في احتلال تركيا، فيعود لقلّة أهميتها الاستراتيجية، إذ بعد شق قناة السويس وقيام الكويت بحماية بريطانية، لم تعد تركيا على طريق الهند. ومع استيلاء الحلفاء على الولايات العثمانية العربية، استولوا على حقول النفط العراقية وعلى المساحات المطلوبة، في سورية ولبنان وفلسطين، لوصول هذه الحقول بموانئ المتوسط.

مع اقتراب موعد الانفجار الاقتصادي، وبدلا من العودة إلى الإصلاح، راحت السلطنة العثمانية تشعل الشعور القومي والإسلامي

بقيت تركيا الجريحة خارج الحرب العالمية الثانية، لكنها انضمت للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة في الحرب الباردة، ربما ليس حبا بأمريكا والديموقراطية، بل خوفا من أن يبتلعها الاتحاد السوفياتي، الذي جاورها بضمه جورجيا وأرمينيا في الشرق، وهيمنته على بلغاريا في الغرب. هكذا، صارت تركيا في عداد "تحالف الأطلسي" للديموقراطيات، مع أن أحوالها بقيت على حالها: ديكتاتورية عسكرية محاطة بفاسدين، بلا حرية ولا ديموقراطية ولا اقتصاد.

وفيما شهد مطلع القرن العشرين تحول الإمبراطورية العثمانية إلى ديكتاتورية تركية هامشية عالميا، شهدت نهاية القرن صعود الجيل الأول من الإسلاميين الأتراك، الذين قدموا أداء في الحكم أفضل اقتصاديا من العسكر، وزاحموهم على السلطة. فأطلق الجيش ماكينة القمع لكنه خسر المعركة، فسيطر الإسلاميون بالكامل، خصوصا بعد فشل انقلاب ٢٠١٦.

لم تكن نجاحات الإسلاميين الاقتصادية ثابتة، فتعرضت تركيا لاهتزازات كبيرة مع بداية الألفية، وخرجت منها بدعم المنظمات الاقتصادية الدولية، التي فرضت إصلاحات. وراحت تركيا تحقق نموا باهرا مع حلول النصف الثاني من العقد الماضي.

لا تزال ماهية الصعود الاقتصادي التركي غير مفهومة. هل دفعت الصناعات الخفيفة نمو تركيا؟ أم هل مولت تركيا نهضتها الاقتصادية بالدين الحكومي؟

تجاوز دين تركيا ٢٣٠ مليار دولار بالتزامن مع تضخم خارج عن السيطرة وربط الحكومة شرعيتها بنمو صار يبدو مصطنعا وممولا بالاستدانة، يبدو أنها كلها عوامل دفعت البلاد إلى حافة الانهيار. وهو الانهيار الذي يبدو أن بوادره بدأت تلوح مع تهاوي الليرة التركية وخسارتها أكثر من ٤٠ في المئة من قيمتها منذ مطلع هذا العام. وما زاد الطين بلة تفشي الرعيية والمحسوبية والمحاباة والفساد، وإنفاق الحكومة أموالها على قطاعات مفيدة سياسيا، وغير منتجة اقتصاديا.

هكذا، يبدو أن الفقاعة التركية قاربت الانفجار، وبات أن ما خاله العالم انتقال تركيا من مصاف الدول الراكدة اقتصاديا إلى واحدة من أكبر ٢٠ اقتصادا في العالم، كان أقرب لمجرد وهم ممول بالدين ومعززا بالدعاية.

مطلع القرن الماضي، عانت السلطنة العثمانية من فساد مالي واسع واضطرابات سياسية داخلية، فثبتت على نفسها لقب "الرجل المريض". لكن بدل أن يبحث السلطان المفلس عن حلول جذرية متمثلة بإصلاحات سياسية واقتصادية، علق السلطان عبد الحميد الدستور، ونسف الحريات، واستدان لبناء مرافق عامة وتمويل نهضة اقتصادية. لكن الأساس الاقتصادي العثماني بقي ضعيفا، على الرغم من نموه المدفوع سياسيا. ويقول المؤرخ يوجين روغان إن السلطنة العثمانية لم تكن تخيفها جيوش الأوروبيين، بل مصارفهم، التي كانت أدانت اسطنبول الكثير.

الحقيقة تبقى أنه في تركيا اليوم، كما في تركيا قبل مئة عام، لا مفر من الإصلاحات الحقيقية الجذرية مع اقتراب موعد الانفجار الاقتصادي، وبدلا من العودة إلى الإصلاح، راحت السلطنة العثمانية تشعل الشعور القومي والإسلامي، وخالت أنه يمكنها الخروج من أزمته بانقلابها على شراكة تجارية مع بريطانيا كان عمرها أكثر من ثلاثة قرون، ودخلت اسطنبول في تحالف مع برلين ضد التحالف الغربي.

وبدلا من أن تخفي الحرب الكونية الأولى عورات السلطان، كشفتها، ومضى مقاتلو الجيش التركي حفاة جائعين إلى معاركهم، حسب المؤرخة ليلي فواز. وعلقت اسطنبول المشانق للمعارضين السياسيين من بيروت إلى يريفان. لكن استعراض القوة عالميا عجل من انهيار السلطنة داخليا، بدلا من أن يؤجله، وبانت الأمور على حقيقتها: السلطان مفلس، ولا بديل لديه غير الإصلاح الحقيقي، الاقتصادي والسياسي. وهو إصلاح لم يأت، فانهارت السلطنة.

اليوم، بعد قرن على انهيار السلطنة على المسرح العالمي، تعود تركيا إلى محاولة تشتيت الأنظار عن داخلها الضعيف بتظاهرها وكأنها قوية وماكرة دوليا. تغازل روسيا لاعتقادها أنها تثير غيرة امريكا. تشعل شعور معاداة الإمبريالية والغرب وامريكا. تصرخ. تهدد. تثير الشعور الإسلامي بقولها إن "الله معنا".

لكن الحقيقة تبقى أنه في تركيا اليوم، كما في تركيا قبل مئة عام، لا مفر من الإصلاحات الحقيقية الجذرية: إطلاق الحريات السياسية، دعم استقلال القضاء ونزاهته، التمسك بالديموقراطية بما في ذلك تداول السلطة، ومحاربة الفساد والمحاباة. كل ما عدا ذلك لن يغير في مجرى الأحداث التركية، ولن يسمح للأتراك بتفادي الانهيار، فالمشكلة المزمنة لا تزال نفسها على مدى قرن: السلطان مفلس.

الاتحاد الأوروبي يحذر من آثار القومية المدمرة.. فهل يتعظ أردوغان؟

موقع صحيفة (زمان التركية) : ٢٦/٨/٢٠١٨

تناول الاتحاد الأوروبي "القومية" وآثارها المدمرة على الشعوب، وشبهها بإدمان الخمر، معتبراً أن القومية تزيد الدول فقراً وتضعفها وتشعرها بانعدام الأمن.

وحذرت المفوضية الأوروبية من التأثيرات المدمرة للقومية على المجتمعات خلال الرسالة التي نشرتها بمناسبة ذكرى ضحايا الأنظمة الاستبدادية بالقارة. وأكدت الرسالة التي نشرت في فترة يتنامى فيها التيارات الشعبوية اليمينية في أوروبا، أن القومية -التي لجأ إليها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تركيا "كحل أخير"- تجعل الدول فقيرة وضعيفة وغير آمنة أخلاقياً.

جيران قتلوا بعضهم ويرقدون معا في المقبرة

عبر حساباته بمواقع التواصل الاجتماعي نشر الاتحاد الأوروبي الرسالة التي يعدها خصيصاً من أجل ذكرى ضحايا النازية والستالينية في أوروبا الذين يحيي الاتحاد الأوروبي ذكراهم في حفلات منذ عام ٢٠٠٩. وخلال الرسالة أشار نائب رئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانس إلى المقبرة التي يرقد بها الألمان والفرنسيون الذين لقوا حتفهم أثناء الحرب العالمية الأولى، قائلاً: "كانت الحرب طريقة حل الأوروبيين لمشكلاتهم منذ مئات السنين، وفي القرن العشرين أقدمنا - الأوروبيون - على انتحار جماعي للمرة الثانية وكانت هذه هي النتيجة. إن تمكن الخوف من مجتمع وأصبحت كراهية الغير قاعدة فإن نهايتنا ستكون هكذا" جيران قاتلوا بعضهم البعض في الحرين العالميتين يرقدون بجوار بعضهم في نفس المقبرة".

أشبه بإدمان الخمر

أضاف تيمرمانس أن أوروبا تعلمت الدرس وأصبح هذا الأمر خطأ يتوجب عليهم تجنبه، مؤكداً أن هذا الأمر بات خطراً يظهر في كل تحد، وأن القومية ليست الرد المناسب عليه. وشدد تيمرمانس على ضرورة عدم الانخراط في جاذبية كراهية الآخرين أثناء حل المشكلات مثل الإرهاب الجهادي الذي تتعرض له أوروبا، على حد قوله. ولاحقاً ظهر تيمرمانس في متحف المحرقة اليهودية في موقع مخيم حشد ميكلين الذي أقيم في بلجيكا أثناء الحكم النازي وأقدم على تشبيهه القومية بإدمان الخمر، مفيداً أنها نشوة قصيرة يعقبها صداع يدوم طويلاً.

القومية ليست حبا للوطن

وزعم تيمرمانس أن القومية تزيد البلاد فقراً نظراً لأن توأمها سياسة الحماية تدمر السوق الداخلية وتشل التجارة الدولية، مشيراً إلى أن القومية تضعف البلاد لأن بحثها الدائم عن عدو وازدراءها الآخرين وحاجتها للشعور بالسيادية يجعل التعاون مع الشعوب الأخرى لضمان الحريات والأمن أكثر صعوبة. ذكر تيمرمانس أيضاً أنه في حال ما إن كانت القومية تزيد الدول فقراً وتضعفها وتشعرها بانعدام الأمن أخلاقياً فكيف يمكن ادعاء كون الشخص محباً للوطن قائلاً: "أزعم أن القومية ليست حبا للوطن. فحب الوطن يعني أن تكون أوروبياً وأن تكون أوروبياً يعني حب الوطن".

لماذا الآن؟

اللافت في الأمر هو ارتكاز رسالة الاتحاد الأوروبي في ذكرى ضحايا النازية والستالينية في أوروبا لهذا العام على القومية، إذ إن القارة العجوز تشهد مرة أخرى نمواً للتيارات القومية والشعبوية واليمينية المتطرفة. وعقب حملة رفض المهاجرين قررت إنجلترا الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، بينما وصلت الأحزاب اليمينية والشعبوية إلى سدة الحكم في إيطاليا والنمسا والمجر.

المأزق التركي

*د. محمد نور الدين

مبادرات : ٢٦/٨/٢٠١٨

تواجه تركيا تحديات كبيرة على أكثر من صعيد، وفي أكثر من مكان. «الحرب» الأمريكية على تركيا هي واحدة من تجليات الأزمات التي تواجه أنقرة.

بعض الخطوات التركية في السياسة الخارجية استثارت واشنطن التي نفذ صبرها في الآونة الأخيرة مع دونالد ترامب. ولا يختلف اثنان على أن التقارب التركي مع روسيا، وإبرام صفقة بيع صواريخ إس ٤٠٠ خرق خطير لمنظومة الدفاع الأطلسية. ومن هنا كان قرار الكونجرس، وتوقيع ترامب، يوم الاثنين الماضي، على قرار بتجميد تسليم طائرات «إف ٣٥» المتطورة إلى تركيا لمدة ٣ أشهر الأقل.

اعتقال القس الأمريكي ادوار برانسون، ومن ثم فرض زيادة ٢٥ في المئة على مستوردات الحديد والألمنيوم التركية، ليسا سوى حلقة من حلقات التحذير الأمريكي. ومع أن المسألة لا تقتصر على تركيا، فترامب يخوض حروباً ضد العالم كله، بمن فيه حلفاء مثل فرنسا وألمانيا، وأوروبا عموماً، لكن لأمريكا تصفية حساب مختلفة مع تركيا.

لا نذهب بعيداً في التاريخ الحديث، لكن منذ غزو العراق وواشنطن مستاءة من تركيا التي رفضت المشاركة في الحرب، ومن ثم رفضت الانخراط في السياسات الأمريكية الخاصة بأكراد سوريا. فضلاً عن أن سعي أردوغان للقبض على منطقة الشرق الأوسط كان تهديداً لسياسات الهيمنة الأمريكية.

إعلان أنقرة أنها لن تلتزم بعقوبات أمريكا على إيران كانت القشة التي قصمت ظهر البعير. فبدأت حرب الدولار على الليرة التركية التي فقدت ٤٠ في المئة من قيمتها خلال أسبوعين. هذا أمر غير مسبوق حتى في ذروة الأزمة الاقتصادية في ١٩ فبراير/ شباط ٢٠٠١ في عهد حكومة بولنت أجاويد التي استفاد منها حزب العدالة والتنمية ليفوز في انتخابات نهاية العام ٢٠٠٢.

من مفارقات الحرب الأمريكية - التركية الاقتصادية أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال إنه «إذا كانت أمريكا عندها الدولار، فنحن عندنا الله».

هذا من كلاسيكيات حزب العدالة والتنمية التي برع أردوغان في استخدامها. هذا لا يعني أن على الدول التي تعترض على سلوكيات أردوغان ألا تستفزها حتى لا يعزز سلطته.

في كل مرة كانت سلطة أردوغان تواجه مشكلة كان الخيار الذهاب إلى خطاب شعبي يعزف على الحساسيات الدينية، أو القومية، ويحوّلها إلى مشكلة وطنية. الأكثر مفارقة أن أردوغان كان يستغل الأزمات «الوطنية» ليس من أجل تحصين البلاد ضد التدخلات الخارجية، بل من أجل تعزيز سلطة الرجل الواحد.

وبعد انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ ذهب أردوغان إلى تعديلات دستورية جذرية لإقامة نظام رئاسي، وهو ما حصل، ملغياً كل الآخرين.

اليوم، مع الضغوط الأمريكية على تركيا يدعو أردوغان إلى التخلي عن التعامل بالدولار، واللجوء إلى العملة الوطنية. وفي هذا التوجه تجاوز للنظام المالي العالمي المعتمد الذي لا تتجرأ حتى روسيا والصين على تجاوزه.

ما تواجهه تركيا من تحديات أنها اعتمدت سياسة اللعب على التناقضات، خصوصاً في سياستها الخارجية. فقد اعتمدت تركيا سياسات تنسجم مع مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي دعت إليه إدارة جورج دبليو بوش، وأعلن أردوغان في العام ٢٠٠٥ أنه الشريك الموازي في ترؤس هذا المشروع.

لكن بموازاة ذلك كان أردوغان يحضّر مع احمد داود أوغلو، وعبدالله جول لمشروع العثمانية الجديدة التي تريد الهيمنة على المنطقة عبر أنظمة موالية لها، عمادها تنظيمات الإخوان المسلمين. لكن فشل المشروع في مصر وتونس وليبيا والخليج العربي، كما في سوريا، أوقع تركيا بين فكي كماشة لا تزال تكابر لكي تخرج منها سالمة.

فالتقارب مع روسيا وإيران لم يكن بالنسبة لتركيا سوى خطوة تكتيكية لتقطيع الوقت إلى حين عودة العلاقات سوية مع الولايات المتحدة والغرب. وليس تهديده روسيا بإنهاء مسار أستانة في حال حصل هجوم على إدلب سوى مثال على سياسة المراوغة التركية مع روسيا. يكابر أردوغان لكي يبقي مشروعه العثماني نابضاً، ولو في حده الأدنى، وباتت خياراته محدودة.

إما التقارب الجدي مع روسيا وإيران والصين كما يلوح في خطبه، وإما العودة إلى بيت الطاعة الأمريكي. أما الاستمرار في منزلة بين المنزلتين فله كلفته الباهظة التي بدأنا نشهدها الآن والتي لها ما بعدها.

الأزمة التركية بوصفها «سقطه الشاطر»

*صالح مسلم

صحيفة (الحياة): ٢٦/٨/٢٠١٨

تصدرت الأنباء العالمية «أزمة تركيا الاقتصادية» وانخفاض قيمة العملة التركية في مواجهة العملات الأجنبية، وعزا كثير هذه الأزمة إلى الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما يحلو للمسؤولين الأتراك إظهارها على هذا النحو لإضفاء صفة البطولة على الرئيس التركي كونه يتصدى لأعنى قوة في العالم. بينما الحقيقة هي أن الأزمة ليست طارئة بل كانت متوقعة، حتى إن عقد تحالف بين جميع الأحزاب التركية الشوفينية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية والأحزاب الأخرى الصغيرة، واتخاذها قرار الانتخابات المبكرة التي أجريت في حزيران (يونيو) كان هدفهما الاستعداد لمرحلة صعبة جداً من النواحي الاقتصادية أولاً، ثم السياسية والعسكرية. لهذا، فإن جذور هذه الأزمة عميقة وتعود إلى سنوات خلت من الفساد والاحتيايل والنصب.

قبل كل شيء، فإن وصول تحالف «أردوغان - غولن» إلى دفة الحكم في عام ٢٠٠٢، لم يكن بريئاً، بل كان مدعوماً من بعض الأطراف الخارجية التي دعمت هذا التحالف بشتى الوسائل والتوجيهات، ومنها الاقتصاد، للتحكم بمفاصل السلطة والمجتمع كافة. وتركيا التي كانت المستفيد الوحيد اقتصادياً على صعيد المنطقة من حربي الخليج الأولى والثانية، كانت تسوّق كل ما لديها من سلاح ومواد إلى الطرفين المتحاربين، وبتلك الشطارة استطاعت تجنب أزمات اقتصادية عدة أمت بكثير من الدول على صعيد العالم والمنطقة.

ومن خلال علاقاتها الحميمة مع سورية، بل الشخصية بين أردوغان وبشار استطاعت تحويل سورية مستعمرة اقتصادية لتركيا. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق استطاعت التسرب إلى مفاصل جنوب كردستان كلها لتجعلها مستعمرة اقتصادية أيضاً بما في ذلك نهب البترول من خلال الأنابيب التي أنشأتها. ومن خلال جنوب كردستان، جعلت من كل العراق سوقاً لتصريف منتجاتها.

كذلك استغلّت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران منذ عقود لتفتّح أبواب تجارتها على إيران بشتى السبل المشروعة وغير المشروعة في السر والعلن. والبنوك التركية تورطت حتى الأعناق في العمليات المشبوهة، إلى درجة أنها كانت تمول كل عمليات الالتفاف على العقوبات، بخاصة تجارة الذهب بدلاً من الدولار، كل هذه العمليات كانت تجرى مع شخصيات من بطانة أردوغان، والقضية الموضوعة أمام القضاء الأمريكي بحق نائب مدير «خلق بانك» ورضا ضراب فيها كثير من التفاصيل التي تكشف تفاصيل شطارة أردوغان والدولة التركية.

مع ثورات ربيع الشعوب في المنطقة، استطاعت تركيا بشطارتها أن تظهر نفسها الراعي الأول لحقوق الشعوب والديموقراطية، وبشطارتها أقنعت جميع الأطراف بأنها الشريك الأفضل الصادق لكل مخططاتها، وبذلك أخفت نواياها ومخططاتها الخاصة بها. فكانت في تونس ثم ليبيا ثم مصر وأخيراً سورية. وقبل أن تبدأ العمليات العسكرية في سورية قامت بتهيئة معسكرات اللاجئين وإقامتها، ومعسكرات التدريب وتكفلت بصرف الأموال من الأطراف الممولة، فعندما يعترف بن جاسم بأنهم صرفوا مبلغ ١٣٧ مليار دولار لتمويل العمليات في سورية، فإن هذا المبلغ صرف من طريق تركيا طبعاً لشراء السلاح والتدريب والتمويل، ما عدا المبالغ المدفوعة من الممولين الآخرين.

كما جعلت تركيا مركزاً لكل أطراف المعارضة الخارجية، لاستضافتهم والتحكم بكل دولار يصرف عليهم.

اللاجئون الذين فروا من جحيم الحرب في سورية تحولوا إلى بقرة حلب لتركيا: تقوم الأمم المتحدة بصرف أموال طائلة لهم من طريق المؤسسات التركية، وهناك كذلك الأموال التي يمنحها المانحون من دول العالم كافة. فقد اشترطت تركيا أن تكون جميع المعونات الإنسانية من طريق مؤسساتها مثل «آفاد» و «أي إتش إتش». كما جعلت من مدينة غازي عينتاب مركزاً لكل المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني تحت إشراف الاستخبارات التركية ورخصتها. فلا بد لكل مؤسسة أو منظمة أن تحصل على موافقة الاستخبارات حتى لو أرادت توزيع سلة غذائية واحدة.

خلال هذه المرحلة، استطاعت تركيا تأسيس أدواتها والوسائل الخاصة بها وسط هذه المعمة لتمير مخططاتها الخاصة بها وعلى رأس هذه الأدوات كان «داعش» الذي حقق الإبادة التي تريدها الدولة التركية من جانب، وحقق لها تجارة البترول مباشرة، وكذلك كل أشكال التجارة الممنوعة. وبدأت هذه الألاعيب تنكشف مع هزيمة «داعش» في عين العرب/ كوباني، تلك الهزيمة التي أصبحت نقطة تحول في مسار الشطارة التركية. فقد كشفت الهزيمة عن العلاقات الوثيقة بين «داعش» وتركيا، وكذلك عن السياسات التركية المخفية ومخططاتها.

عند انكشاف هذه الألاعيب والمخططات لجأت تركيا إلى سياسات الابتزاز على جميع الأطراف المعنية بسورية، فهددت أوروبا بموجات من اللاجئين إذا لم تنصع لشروط تركيا الاقتصادية والسياسية. وهكذا بدأت تمارس الابتزاز والتهديد والوعيد لكل من حاول لجمها أو طالبها بتغيير سياساتها نحو سورية والمنطقة عموماً. وهذا إلى أن تصادمت مع الولايات المتحدة عندما اتهمتها بالتورط في الانقلاب المزعوم ولدى مطالبتها بتسليم غولن، وألقت القبض على القس والعاملين في السفارة الأمريكية بهدف مقايضتهم بغولن ونائب مدير البنك، وإسقاط دعوى ضراب، لما لهذه الفضيحة من علاقة مباشرة ببطانة أردوغان.

لهذا، يمكننا الحكم بأن الأزمة التي تشهدها تركيا عميقة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي معاً. فعلى الصعيد الاقتصادي، السبب الرئيسي يكمن في نضوب مصادر الأموال التي كانت تأتيها من ممولي الإرهاب والمعارضة السورية أولاً، ثم ضياع فرص تأمين أسواقها وتجارها غير الشرعية مع الفصائل الإرهابية، والأمر الأهم ما سيحدث بعد افتضاح أمرها في خرق العقوبات المفروضة على إيران سابقاً وتحذير الولايات المتحدة من خرق العقوبات الجديدة.

كل العوامل التي أشرنا إليها خارجية، علماً أن هناك عوامل داخلية أهم من العوامل الخارجية، وهي أن الحرب الدائرة في الداخل على أشدها منذ سنوات، وهذه الحرب شلت الإنتاج والتجارة الاعتيادية، فقد تطورت الصناعات الحربية بدلاً من الصناعات المدنية، وأصبح هناك اقتصاد الحرب في الداخل التركي، وتولدت طبقة «تجار الحروب» وسماستها الذين لا يهمهم المجتمع ولا الاقتصاد الطبيعي للدولة.

لهذه الأسباب التي ذكرناها باقتضاب، يمكننا القول إن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا هي «وقعة الشاطر» التي تكون مؤلمة جداً، وستكون مضاعفاتها كبيرة جداً على الشعوب في تركيا أولاً، ثم دول الجوار ثانياً، وكذلك على الأطراف التي تتعامل مع تركيا اقتصادياً وسياسياً.

هل يلوح إردوغان لأمريكا وخصومها بمناورة مزدوجة؟

*قاسم عز الدين

موقع قناة الميادين: ٢٠١٨/٨/٢٦

الرئيس التركي الذي يهدده انهيار الليرة وتفاقم الأزمة الاقتصادية، يلوح لأمريكا بالبحث عن شراكات وتحالفات جديدة، في الإشارة إلى الصين وروسيا وإيران. لكن هذا التلويح قد يكون مناورة مزدوجة للسعي إلى تخفيف الضغوط الأمريكية من جهة، ومراهنة على جذب الصين وروسيا وإيران إلى عملية انقاذ اقتصاده من جهة أخرى. فلماذا تبدو هذه المناورة في الاتجاهين عديمة الجدوى؟

محاولة الرئيس التركي إخماد العاصفة التي أطلقها انهيار العملة، تأخذ أشكال المبالغة في الوعود والتلميحات أملاً ببث الاطمئنان إلى إمكانية تجاوز الأزمة المستفحلة بأقل خسائر ممكنة، مما يتيح أن يصبغه إردوغان بانتصارات افتراضية.

بالغ إردوغان وحزب العدالة والتنمية في الترويج لقوة الاقتصاد التركي، من دون سند حقيقي وثابت. وفي هذا الإطار أشاع إردوغان العام الماضي أمام الجمهور التركي، أن البنك الدولي طلب قرضاً من تركيا بحدود ٥ مليارات من الدولارات، لكن الخبر غير الصحيح هدفه نشر الانطباع بتحقيق المعجزات.

بين إردوغان وترامب توتر دبلوماسي على خلفية اعتقال القسّ أندرو برونسون وفرض الخزانة الأمريكية عقوبات على وزير العدل والداخلية في تركيا. وبينهما خلافات سياسية كثيرة تصاعدت مؤخراً بسبب رفض العقوبات الأمريكية على إيران وتوطيد العلاقات بين موسكو وأنقرة.

لكن ترامب لم يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا كالعقوبات المالية والتجارية التي فرضها على إيران وروسيا. إنما فرض على أنقرة زيادة التعرفة الجمركية على الحديد والصلب، كما فرضها على الصين ودول الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك. وكانت زيادة التعرفة الجمركية كافية لزعزعة الثقة بالليرة التركية وانكشاف خلل الاقتصاد التركي في الأزمة.

تركيا تستورد من الخارج ضعفي ما تنتجه من الصادرات" تبلغ قيمة صادراتها بعد أن ارتفعت مؤخراً ١٥٧,١ مليار دولار، بينما تبلغ قيمة وارداتها ٢٣٤,٢ مليار دولار. وبحسب مستشارية الخزانة في تركيا، تتجاوز ديون تركيا ٤٣٨ مليار دولار بينما يبلغ الدين الحكومي ٨٣٦ مليار دولار. وفي الوقت الراهن تحتاج أنقرة بشكل ملح إلى حوالي ١١٧ مليار دولار بالعملة الصعبة من روسيا والصين وإيران لتقطيع الوقت ووقف انهيار سعر الليرة.

ما أشار إليه إردوغان في مخاطبة أنصاره أمام طرابزون على البحر الأسود، يحمل معاني طمأننة الأنصار بأن ترامب "يشن حرباً تجارية على العالم بأسره وشمل بها بلادنا". ويحمل معاني العتب على الحليف الأمريكي الذي يدفع تركيا إلى "البحث عن شراكات وتحالفات جديدة". ويحمل أيضاً إشارات التودد إلى الصين وروسيا وإيران باتهام واشنطن "بتدبير مؤامرة سياسية".

وما يبدو في خطاب إردوغان تهديداً بالتحوّل في اتجاه تحالفات جديدة، شدّبه وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو بالدعوة إلى حل الخلافات في الحوار والدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إردوغان الذي بنى صرحه في الاعتماد على روسيا والصين وإيران بعد محاولة الانقلاب الفاشلة قبل عامين، لم يعمد إلى تفكيك أو اصر ارتباطه بواشنطن وحلف الناتو. إنما يعتقد بتراكم المكتسبات من أمريكا وخصومها على السواء إلى مدى بعيد. وفي هذا الاتجاه يطمح إلى تنفيذ "مشروع وسط قزوين" مع الصين وهو أحد أهم أقسام مشروع باكو - تليبيسي - قارص للسكك الحديدية وطريق الحرير. لكن بعدما أصبح بحر قزوين بحيرة مغلقة ممنوعة على واشنطن وحلفائها، لا تستطيع تركيا أن تبقى حليفة واشنطن في الناتو وصديقة دول بحر قزوين على السواء.

أزمة إردوغان مع ترامب، لا تدفع الدول الثلاث لإنقاذ إردوغان من أجل استمراره في حلف الناتو، بل ربما يدفعها هذا الأمر إلى زيادة الخناق على إردوغان أملاً بسلخ تركيا عن حلف الناتو، وانضمامها إلى منظمة شانغهاي للتعاون التي تنضم إليها إيران بصفة مراقب ولم يرغب إردوغان بالتعاون مع المنظمة لارتباطه بحلف آخر.

يبرع الرئيس إردوغان بلعبة البيضة والحجر، على ما يقول المثل الشعبي في مصر، بالإشارة إلى البراعة في التآرجح بين الشيء وعكسه، لكن في اللحظات الحرجة على مفترق الطرق لا مناص من اختيار وجهة الطريق" نحو الغرب أو في اتجاه الشرق.

الازمة المالية التركية، الاسباب والدوافع والنتائج ومن المستفيد منها ؟

*أ. عمير الصمادي

المركز الديمقراطي العربي: ٢٠١٨/٨/٢٦

عندما نتحدث عن أي أزمة مادية، سياسية أو اقتصادية فإنها مرهونة بأسباب ودوافع ونتائج قد تكون عكسية أولا عكسية أي مرهونة بأسباب ونتائج حتمية. فعندما نتحدث عن المنهجية والآلية التي سنشخص بها الأزمة أي كان نوعها لا بد لنا من أن نتبع الإستقراء والاستنباط والمتابعة والملاحظة والتحليل للوقائع في الميدان أو من وراء السطور حتى تقودنا الى نتيجة واضحة قبل أن نتوقع السبب والدافع المرتبط بالأزمة. الأزمة المادية الحالية التي تمر بها تركيا هي نتيجة لأسباب ودوافع عدة، يمكن أن نتطرق لها وأن نوجزها بعدة نقاط:

- اولا: سلوكيات النظام السياسي التركي ورمزية القرار.
- ثانيا: توتر العلاقات بينها وبين وحدات النظام الدولي.
- ثالثا: الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا في الشرق الاوسط.
- رابعا: الية الانتاج والمنافسة الخارجية.
- خامسا: تغير شكل النظام السياسي للجمهورية التركية والنظرة الغربية له.

أولا: سلوكيات النظام السياسي التركي:

عندما نستدرج سلوكيات النظام السياسي في تركيا وبالاخص خلال فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا منذ العام ٢٠٠٢ ولغاية هذه اللحظة نجد بان هناك تناقضات في خطابات النظام السياسي التركي الموجهة الى الانظمة الاخرى وهنا نتحدث عن ما قام به النظام السياسي التركي بمخاطبة شعوب العالم من فوق انظمتهم ومحاولة استمالتهم نحوه، وعلى سبيل المثال لا الحصر العلاقات الروسية التركية الثنائية، نجد ان هناك مد وجزر فيما بينهما رغم المصالح التي تربط البلدين وفق اتفاقية الغاز وانايبب السلام من جهة والتوتر الذي نشب اثر اسقاط الطائرة الروسية على الحدود المتاخمة لتركيا وسوريا وهذا بمجمله ينعكس على الاستقرار السياسي مما يؤدي الى حدوث مشاكل اقتصادية مرتبطة بين الطرفين، و تلك نتيجة واضحة لزعزعة السياسة الاقتصادية.

ثانيا: توتر العلاقات بينها وبين وحدات النظام العالمي:

عندما نتحدث عن النظام العالمي فان تركيا هي جزء من هذه المنظومة العالمية في تفاعلاتها مع وحدات النظام العالمي، فان لتركيا كأي دولة اخرى مصالح قد تكون متطابقة او متكاملة او متناقضة وفق منهج هانس مورغانو في نظرية تفاعل السلوك الدولي، فعلى سبيل المثال لا الحصر الموقف التركي تجاه الازمة السورية فان تفاعل تركيا مع هذه الازمة كان له الاثر البالغ وانعكاساته السلبية على الاقتصاد في تركيا مما تسبب بدايات لظهور الازمة المادية في تركيا.

ثالثا: الموقع الجيوبوليتيكي لتركيا في الشرق الاوسط:

في نظرية العلاقات الدولية ان الدول تقسم الى دول عظمى ودول كبرى ودول اقليمية فعندما نتحدث عن تركيا في الشرق الاوسط فاننا نتحدث عن دولة لها دور وقرار في ملفات الشرق الاوسط خاصة وانها ترى ان لديها المقومات والموارد والمحددات لأن تكون القائدة في الشرق الاوسط هذا بحد ذاته خلق لتركيا صراعا مع قوى اخرى في الشرق الاوسط مما انعكس سلبا على علاقاتها الاقتصادية مع تلك القوى ونتج عن ذلك منافسة على القيادة وزعامة المنطقة.

رابعاً: آلية الانتاج والمنافسة الخارجية:

هنا لا بد من التطرق الى النظام الاقتصادي التركي مقوماته ومحدداته واليات الانتاج ووسائله، فعندما نتحدث عن الاقتصاد التركي فإنه من بين الاقتصادات الاكثر نمواً في العالم بحسب المؤشرات الدولية، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي الى ٧,٥ أي حل بالمرتبة الثالثة عالمياً بعد الصين والهند، لكن عندما نتحدث عن العقبات التي تواجه الاقتصاد التركي فإن من اهم هذه العقبات النفط والطاقة لاسيما ان الانتاج يعتمد بشكل كبير على الصناعات التحويلية المرتبطة بالمواد الخام التي تعتمد على التصدير والاستيراد. فعندما نتطرق الى ميزان التجارة الدولية نجد بأن الواردات تزيد عن ٢٥٠ مليار دولار بينما الصادرات تجاوزت الـ ٣٠٠ مليار دولار، وهنا يحتم على تركيا شراء المواد الخام بالعملة الاجنبية مما ينعكس سلباً في حال حدوث اي توتر بينها وبين الدول المصدرة للمواد الخام.

خامساً: تغير شكل النظام السياسي للجمهورية التركية والنظرة الغربية له:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم أثبت للعالم أن بإمكان تركيا ان تنهض وتنافس عالمياً على المستوى الاقتصادي وخاصة بعد نجاح الحزب في تغيير الدستور التركي وفقاً للنظام الرئاسي وفوزه بالانتخابات للمرة الرابعة على التوالي، مما اثار حفيظة المنافسين في الداخل والخارج ممن لا يتوافقون مع توجهات هذا الحزب أمثال الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية. وهنا بدأت القوى المنافسة بتضييق الخناق على تركيا ونظامها السياسي بافتعال الازمات الواحدة تلو الاخرى بدءاً من العمليات الارهابية التي طالت بعض المدن الكبرى مثل اسطنبول وانقرة ودعمهم للفصائل المسلحة المعارضة أمثال حزب العمال الكردستاني ومنظمة فتح الله كولن وصولاً الى محاولة الانقلاب الفاشلة المدعومة من تلك القوى الخارجية، ودليلاً على ذلك ما قامت به العدالة التركية باحتجاز القس الامريكي برانسون المتهم بالتجسس لصالح الولايات المتحدة الامريكية، كل هذه الامور بمجملها انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي في تركيا.

نتائج الأزمة المادية على الاقتصاد التركي ومن المستفيد منها:

ربما تكون هذه الازمة حافزاً للاقتصاد التركي نحو تحقيق الانتاج الحقيقي وخاصة ان توجهات الحزب الحاكم في تركيا تريد أن تنهض بالاقتصاد والانتاج الحقيقي وليس الوهمي المرتبط بالسندات والارصدة الوهمية في البنوك وقد تحدث عن هذا الامر رأس النظام التركي رجب طيب اردوغان عندما قال عن ان رفع سعر الفائدة في البنوك هي أم الشهور وهو يعلم تماماً ان هذا النظام الرأسمالي التي تعد تركيا جزءاً منه لا يسمح لأي دولة إلا وان تدور في فلكه وأن ترتبط بمنظوماته التجارية وعملاته الرسمية كالدولار واليورو.

نعم قد تنخفض قيمة عملة الليرة التركية امام العملات الاجنبية مما سيدفع بضخ الاموال الاجنبية في السوق التركي بسبب انخفاض سعر العملة فضلاً عن تعاون دول اخرى مثل روسيا وايران وقطر وتقطب الاقتصاد العالمي الجديد، هذا بمجمله سيؤدي بتعافي قيمة وسعر صرف العملة التركية كما حدث تماماً مع الاقتصاد الياباني اثناء انخفاض سعر الين امام الدولار، كما ان هذه النتائج ترتبط بقوة الانتاج في تركيا والذي يعتمد على التعاون مع الدول الصديقة ليوفر للسوق المنتجات والسلع التركية. إن جملة هذه الامور مرتبطة بالعرض والطلب على الليرة التركية مما ستحقق استقراراً في المستقبل القريب امام العملات الاجنبية ولعل العلاقات القطرية التركية لخير دليل على ذلك.

تركيا من الحرب الباردة إلى الحرب الساخنة

صحيفة (الوفاق) الإيرانية الرسمية: ٢٦/٨/٢٠١٨

بقلم: عبير بسام: يبدو أن معركة ادلب باتت على الأبواب، والشباب تنتظر اليوم في جورين بانتظار ساعة الصفر. ولكن ماذا عن القوات التركية وما الذي يمكن أن يتوقع من تركيا، خصوصاً وأن تركيا لم تصرح بعد عن استعدادها للتخلي عن دورها في الحرب على سوريا إلى جانب حلفائها الغربيين، وذلك على الرغم مما تشهده العلاقات التركية - الأمريكية من تدهور.

قامت تركيا بالانفتاح على سوريا في حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٠، أي بعد تحرير الجنوب بشهر واحد. فهل كانت تركيا تلعب أحد أدوارها كعضو في حلف الأطلسي عندما اتخذت هذه الخطوة، والتي لم تتوقع نتائجها بأن تكون إحدى الدول التي رعت المنظمات الإرهابية في سوريا. ولكن نظرة إلى الخلف وإلى الواقع الحالي يمكننا أن نجعلنا نفهم الدور التركي في المنطقة منذ الحرب الباردة وحتى اليوم.

انضمت كل من تركيا واليونان إلى الحلف الأطلسي في العام ١٩٥٢، لما لهما من موقع هام على أطراف دول حلف وارسو والإتحاد السوفياتي، لتكونا دولتي مواجهة كجزء من حلف الناتو في مواجهة وارسو، وخصوصاً بسبب أهميتها بعد أن نصبت فيها الصواريخ الموجهة للصواريخ بالستية الروسية. وازدادت الحاجة إلى التواجد التركي في الحلف بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، في العام ١٩٧٩، وبعد خروجها كداعم أساس لأمريكا والغرب على حدود الإتحاد السوفياتي وفي وجه المد الشيوعي الذي وصل إلى حدود إيران وتركيا.

عند سقوط الإتحاد السوفياتي، كان يأمل التركي في أن يتعاضد دوره من أجل السيطرة على دول البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، بحسب تصريحات داوود أوغلو، وأن تصبح تركيا دولة لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة لحلف شمال الأطلسي. ولكن ما يحدث اليوم مع الأمريكيين يفصح عن عكس ذلك وذلك لسببين، أولهما أن تركيا لم تعد الدولة الوحيدة التي تقع على الحدود الروسية والتي يمكن للأمريكي أن يستفيد من موقعها القريب من أجل تهديد الروس، كما كانت تؤدي هذا الدور من قبل. فاليوم انضمت دول المعسكر الشرقي السابق لتصبح جميعها ضمن منظومة الحلف الأطلسي والتي هي على قرب أو تماس مع روسيا. واليوم تتصاعد الأصوات في الصحافة الغربية والأمريكية بالذات، من أجل طرد تركيا من الحلف الأطلسي، والتي تعكس صورة تزود بها القيادات الغربية الصحافة إما من أجل التبليغ، أو من أجل التهديد.

والسبب الثاني أن تركيا لم تقرأ بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، أو لعلها قرأت ولكنها ماطلت، وأن الحاجة إليها ضمن حلف الأطلسي لم يعد له الأهمية الجغرافية ذاتها، التي كانت تتمتع بها قبل سقوط الإتحاد السوفياتي والمنظومة الشيوعية في شرق أوروبا. ولعل وجود معامل السلاح الأمريكي فيها جعل القيادات السياسية المتعاقبة تقتنع أن لا غنى لأمريكا وأوروبا عن العلاقة الاستراتيجية معها، ولعلها اعتقدت أن الغرب سينظر إليها على أنها جزء من المنظومة التي تمثلها أوروبا والولايات المتحدة.

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي بأربع سنوات تأسس الإتحاد الأوروبي، في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٩٣، وبعد أن اتخذت دول المعسكر الشرقي شكلها النهائي، بعد عدة سنوات من الحروب والصراعات التي دامت فيها لأكثر من أربع سنوات والتي حصدت فيها الكثير من الضحايا، والتي توافقت مع التدخل الأممي من أجل وقف القتال والتناحر في دول أوروبا الشرقية تحت البند السابع والذي تشكل بموجبه قوات الأمم المتحدة والتي استطاعت التدخل عسكرياً من أجل وقف النزاعات والحروب.

ابتدأت الدول المتفككة عن المنظومة الشرقية بالإنضمام بالتتالي إلى الإتحاد الأوروبي. مع أن انضمام هذه الدول شكل عبئاً اقتصادياً، إذ أنها خرجت من الحروب والصراعات باقتصاد مفكك ومنهار ووقع على عاتق الدول الكبرى في أوروبا مثل ألمانيا وانكلترا وفرنسا والدول الإسكندنافية ترميم هذه الإقتصاديات المنهارة. وبالتالي كان استقطاب هذه الدول لبنة أساسية في بناء جدار في وجه روسيا التي ابتدأت قوتها بالتصاعد.

غير أن الحلم التركي بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كان يدغدغ أحلام أردوغان كمن قبله وفي الحقيقة هو حلم صعب المنال، إن لم يكن مستحيلاً! ولسببين الأول، هو أنه لن يقبل الأوروبيون بوجود دولة مسلمة داخل منظومتها. وهذا ما كانت تركيا تأمل أن يحدث منذ العام ١٩٩٣. والثاني أن هناك أكثر من ٥٠٠ عام من العداوة ما بين الدولة العثمانية، وأوروبا المستعمرة.

واليوم، تأمل تركيا بالوصول إلى العام ٢٠٢٣ إلى انتهاء العمل باتفاقية لوزان مما يحق لها عند ذلك بالمطالبة بأية أراض تحتلها، وهذا ما كانت تخطط له باحتلال ادلب وعفرين واللذان تقعان على حدود لواء اسكندرون، وهو ما كانت تأمله بالإمتداد نحو حلب. لتعود فتطالب بمساحة أكبر بعد أن تتحرر من معاهدة لوزان التي قسمت بموجبها الدولة العثمانية. أضف إلى تلك، عندما تأسست الجمهورية التركية الحديثة بناء على معاهدة لوزان، والتي وقعت مع الحلفاء المنتصرين وهم: بريطانيا، وإيرلندا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا. نفي الخليفة العثماني إلى الخارج بعد أن صادرت بريطانيا أمواله، وتم إعلان علمانية الدولة، ومنعت تركيا من التنقيب عن البترول، واعتبر مضيق الفوسفور ممراً دولياً لا يحق لتركيا تحصيل رسوم من السفن المارة فيه.

بحلول ٢٠٢٣ يكون قد مر على المعاهدة ١٠٠ عام، وبحسب تصريحات أردوغان، إذ ستدخل تركيا عهداً جديداً، وستشرع في التنقيب عن النفط، وحفر قناة جديدة تربط بين البحرين الأسود وممرمة تمهيدا للبدء في تحصيل الرسوم من السفن المارة. كما أن اليونان تشعر بالتهديد من تلميحات أردوغان حول انتهاء صلاحيات معاهدة لوزان، والتي يمكن أن تعيد الخلافات حول بعض الجزر اليونانية. ومن هنا يمكننا أن نفهم أكثر نقاط الخلاف ما بين تركيا وأوروبا. وبالتأكيد فإن تركيا كانت وما تزال لها أطماع تريد أن تحققها من خلال تقسيم سوريا، ولكن جميع النتائج تنتظر معركة ادلب الأخيرة في الحرب الساخنة على سورية، والتي باتت على قاب قوسين أو أدنى.

ما هي قصة "أمهات السبت" في تركيا؟

BBC: ٢٧/٨/٢٠١٨

إذا تصادف وجود أي سائح في تركيا يوم السبت، لا بد له أن يشاهد أثناء تجوله وسط اسطنبول آلاف المعتصمين المدنيين ومعظمهم من النساء، وهم يحملون القرنفل الأحمر وصور شخصيات عديدة بشكل سلمي في وسط ساحة "غلاطة سراي" الشهيرة.

لم يكن هناك أي قرار يمنع هذا التجمع في الأسابيع الماضية، إلا أن احتجاج السبت الذي صادف ٢٥ أغسطس/آب من هذا العام، وهو الاحتجاج السبعمئة، اتسم بالعنف ووجود مكثف للشرطة التي فرقته الاعتصام بالقوة، مستخدمة خرطوم المياه والغاز المسيل للدموع واعتقال العشرات من المشاركين. وبررت السلطات التركية ذلك بأن دعوة الاعتصام كانت منشورة على صفحة حزب العمال الكردستاني في مواقع التواصل الاجتماعي.

من هن "أمهات السبت"؟

هي مجموعة من الأمهات الكرديات اللواتي أُعتقلن وُخطفن أبناءهن على يد السلطات التركية منذ ثمانينات القرن الماضي. وبدأت الأمهات في تنظيم حركتهن في عام ١٩٩٥ ليخرجن في احتجاجات دورية أسبوعية كل يوم سبت، في ساحة "غلاطة سراي" وسط مدينة اسطنبول، لمطالبة الحكومة بالكشف عن مصير أبنائهن المعتقلين منذ عشرات السنين، ولم يُعرف مصيرهم ويطالبن الحكومة بمحاسبة المسؤولين عن ذلك. وتقول "أمهات السبت" "أنهن استلهمن فكرة تنظيم حركتهن من مايو دي بلازا، أي "أمهات ساحة مايو" في الأرجنتين اللواتي فقدن أبنائهن في زمن "الدكتاتور" الأرجنتيني خورخي فيديلا. واعتقلت الشرطة نحو ٥٠ شخصاً ممن شاركوا في احتجاجات السبت الماضي بمن فيهم شابات ونساء معمرات.

كما أدانت جماعات حقوق الإنسان القمع الذي تعرض له الاعتصام السلمي دون مبرر واصفين ذلك بـ "المخزي".

وقالت إيما ويب من منظمة هيومن رايتس ووتش "إنه لأمر مخجل أن تعامل السلطات بشكل وحشي، اعتصاماً سلمياً يطالب بالعدالة والتحقيق في جرائم الدولة".

وقالت السلطات المحلية في بيان لها: "لقد حظرت الاحتجاج لأنه كان منشوراً على موقع حزب العمال الكردستاني الإرهابي".

ويقول النشطاء في تركيا إن السلطات لم تحقق في حوادث اختفاء المعتقلين على مدار السنوات الماضية. وكانت السلطات التركية قد منعت احتجاجات أمهات المعتقلين في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٩، لكن هذه المرة تدخلت الشرطة بشكل مكثف وفرقت الاحتجاج واعتقلت العشرات بطريقة "عنيفة".

وظهرت صورة أمينة أوجاك، المرأة الأم البالغة من العمر ٨٢ عاماً وهي تعتقل من قبل رجال الشرطة، وهي ليست المرة الأولى التي تعتقل فيها. وهي أم لأحد المفقودين الذين اعتقلتهم السلطات في الثمانينات ولم يظهر منذ ذلك الحين.

احتجاج "أمهات السبت" الذي تعرض للتفريق من قبل الشرطة التركية برشاشات المياه والغاز المسيل للدموع. اسطنبول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٨

وقال عبدالله زيتون، رئيس جمعية حقوق الانسان في ديار بكر: "إن التغييب والإخفاء القسري، سياسة تتبعها الدولة للتستر على المسؤولين عن خطف آلاف الأشخاص وإخفائهم قسرياً، وإن تدخل الشرطة ضد فعالية أمهات السبت في اسطنبول، يعني حماية المسؤولين عن حالات التغييب".

من هم المفقودون؟

نشطت مجموعة من الشباب التي كانت تضم كرداً وأتراكاً يساريين في تركيا في أواخر سبعينات القرن الماضي، وأخذت بعداً عسكرياً في منتصف الثمانينات، بعد أن لاحقت السلطات أعضاء تلك المجموعة، التي أطلقت على نفسها اسم "حزب العمال الكردستاني" الذي كان يقوده عبدالله أوجلان، أثناء دراسته في كلية العلوم السياسية، والذي ترك الجامعة وتفرغ للعمل الحزبي والعسكري.

اتسع نشاط الحزب وازداد عدد مؤيديه في كل من العراق وسوريا وإيران إلى جانب تركيا وكرد المهجر. وانضم إليه العديد من الشباب الأتراك ذوي التوجهات اليسارية الماركسية.

لم يتخذ هذا الحزب أي صفة شرعية طوال ٤٠ عاماً، وكانت فترة التسعينيات من أكثر الحقب اضطراباً وأكثرها عنفاً في تاريخ تركيا الحديث بسبب مطالب الحزب بدولة كردية.

ولاحقت السلطات أعضاء الحزب وصنفته حزباً "إرهابياً"، وبالتالي كل من يثبت انتماءه للحزب، يقتاد إلى السجن.

وتمكنت السلطات التركية من اعتقال زعيم الحزب عبدالله أوجلان بمساعدة الانتربول عام ١٩٩٩، وهو منذ ذلك الحين مسجون في زنزانة منعزلة في جزيرة مرمرة النائبة في تركيا.

واتسعت قائمة المخطوفين والمعتقلين لتصل الآلاف، وبقي مصير الكثيرين منهم مجهولاً إلى يومنا هذا. وخرجت أمهات المفقودين والمعتقلين بتنظيم حركة باسمهن (أمهات السبت) للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهن.

ونتيجة الصراع المستمر على مدار أربعين عاماً، لقي أكثر من ٤٠ ألف شخص حتفهم، من الجانبين الكردي والتركي، ودُمرت آلاف القرى الكردية في تركيا، مما اضطرت مئات الآلاف من الكرد للنزوح إلى مدن تركية أخرى. غير أن حزب العمال تراجع عن مطلبه الأولي باستقلال المناطق الكردية داخل تركيا، وصار يدعو إلى حصول كرد تركيا على حكم ذاتي، لكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وصف هذا المطلب أيضاً بـ "الخيانة".

اردوغان: إن لم ننجح في إحياء روح ملاذكرد سنفقد ماضينا ومستقبلنا

موقع الرئيس التركي: ٢٧/٨/٢٠١٨

قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان خلال فعاليات إحياء الذكرى الـ ٩٤٧ لمعركة ملاذكرد: "إن الأناضول قرة أعيننا منذ آلاف السنين، كلما نجحنا في الحفاظ على قوتها كلما تمكنا من حماية زخمها التاريخي والحضاري. فهي سد شامخ لو انهار لن تبقى إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز على حالها".

ألقى الرئيس أردوغان كلمة خلال مشاركته في فعاليات إحياء الذكرى الـ ٩٤٧ لمعركة ملاذكرد التي تمكن فيها السلطان السلجوقي ألب أرسلان عام ١٠٧١ من هزيمة جيش بيزنطي جرّار بعدد قليل من الفرسان. وأقيمت الفعاليات في بلدة ملاذكرد بولاية موش.

"أعلننا منطقة معركة ملاذكرد حديقة وطنية"

أكد الرئيس أن حوض بحيرة "وان" التي تشمل منطقتي أخلاط في ولاية بتليس وملاذكرد في ولاية موش تعتبر من أهم معالم الميراث التاريخي في البلاد، قائلاً: "يجب علينا أن نهتم كثيراً بهذه المنطقة التي تمثل رمزاً للوحدة والتضامن والتعاقد والانسجام بين كافة الألوان المكونة لأمتنا من أتراك وكرد وعرب وباقي الأعراق. ومن هذا المنطلق نعلن أننا سنحوّل منطقة حرب ملاذكرد إلى حديقة وطنية".

وهنا الرئيس العالم الإسلامي بهذا النصر العظيم قائلاً: "مرة أخرى أهني أمتنا وإخوتنا في كافة أنحاء المنطقة المجاورة لنا بهذا النصر المجيد، وأتمنى أن يجلب لهم الخير والبركة. وأقدم شكري وثنائي إلى السلطان العظيم ألب أرسلان وجميع الأبطال الذين شاركوا معه في المعركة وتركوا لنا هذا الوطن الجميل، ومن استشهد أو جرح خلال مسيرته على دربهم طوال العصور الماضية".

"حضارتنا حضارة فتح"

قال الرئيس أردوغان "إن كلمة الفتح تطلق على الوقوف في وجه الظلم. إن الفتح هو مزج الأراضي والمجتمعات بخميرة العدل والحق والإيمان والشجاعة. لذلك تعتبر حضارتنا حضارة فتح. وأكبر فتح لنا هو بلا شك فتح القلوب. ولأننا نفتح القلوب قبل الأراضي فإن آثارنا ومعالمنا وبصماتنا في المناطق التي فتحناها باقية على مر العصور".

وأضاف: نحن لا نعتبر انتصار ملاذكرد انتصاراً عادياً. لقد أظهرنا خلال المعركة وجهنا الحقيقي. وعقب انتصار ملاذكرد تغلبنا على الحملات الصليبية والاحتلال المغولي وكافة الاعتداءات التي هاجمتنا من جميع الجوانب. وإن لم ننجح في إحياء روح ملاذكرد سنفقد ماضينا ومستقبلنا. لذلك عندما ستنظرون إلى الحديقة الوطنية التي ستقام في منطقة المعركة لن تروا حجارة وتراب بل سترون قلب حضارتنا يخفق".

"تركيا ليست مجرد بقعة جغرافية داخل حدودها"

قال الرئيس أردوغان: "إن تركيا ليست مجرد بقعة جغرافية أو مواطنين داخل حدودها الحالية بل هي قمة بارزة لجبل جليدي يحمل في أعماقه مسؤولية كبيرة تجاه تاريخها المجيد وحضاراتها العريقة والتزاماتها الإنسانية".

وتابع: "لقد شعرنا بمسؤولية كبيرة لمقابلة على أكتفانا منذ بدأنا الاهتمام بقضايا دولتنا والعالم. وتحركنا بهذا المفهوم منذ اليوم الأول الذي قررنا فيه تنفيذ أهدافنا ورؤيتنا النموذجية عبر خوض معترك السياسة".

"الأناضول هي العامل الأهم في مستقبل الإنسانية"

قال الرئيس أردوغان إن منطقة الأناضول ليست مجرد ملتقى قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا التي تعتبر الأقدم في العالم، بل هي في الوقت نفسه تمثل العامل الأهم في مستقبل الإنسانية. لذلك سعى كافة الزعماء والمجتمعات والدول والإمبراطوريات القديمة إلى السيطرة على منطقة الأناضول. وشهد العالم على مر السنين العديد من المعارك وسقط الكثير من الشهداء من أجل هذه الأرض".

وأكد الرئيس أن هذا التاريخ يقف خلف السيناريوهات التي كتبت وأعدت من أجل المؤامرات ضد بلادنا. إن الأناضول قرة أعيننا منذ آلاف السنين، كلما نجحنا في الحفاظ على قوتها كلما تمكنا من حماية زخمها التاريخي والحضاري. فهي سد شامخ لو انهار لن تبقى إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز على حالها".

"لو لم نكن أقوياء فلن يسمحوا لنا بالتنفس في هذا العالم"

أوضح رئيس الجمهورية أن المناطق التي حلّ فيها الأمن والاستقرار في سوريا هي المناطق التي تحت السيطرة التركية وأن هذا ليس غريباً. قائلاً: "إن أمننا ليس على حدودنا. بل يبدأ من كل منطقة يشعر فيها إخواننا بالتهديد والخطر والظلم. لذلك علينا أن نكون أقوياء في السياسة والدبلوماسية. وعلينا أيضاً أن نكون أقوياء في الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا. كما يجب علينا أن نكون أقوياء بجيشنا وجامعاتنا ومؤسساتنا الصناعية وكافة الجوانب. ولو حدث عكس ذلك فلن يتركوا لنا مكاناً للعيش في العالم وليس في بلدنا أو جوارنا فقط. لو لم نكن أقوياء فلن يسمحوا لنا بأخذ نفس واحد أو شرب رشفة ماء واحدة أو تناول لقمة واحدة في هذا العالم".

وأضاف الرئيس أردوغان أن الجميع رأى كيف حاول البعض الانقضاض كالنسور على تركيا عندما اعتقدوا أنها ضعيفة أو أن اقتصادها يهتز. مستطرداً بالقول: "بعض الغافلين بيننا يعتقد أن القضية هي رجب طيب أردوغان أو حزب العدالة والتنمية. لا ليس كذلك. القضية هي تركيا والإسلام المتمثل في أمتنا".

"تركيا تمثل أمل كافة المسلمين"

قال الرئيس أردوغان: "من يعرف الغرب ولو قليلاً يدرك أنهم ينظرون إلى الأتراك على أنهم مسلمون وإلى تركيا على أنها حامية العالم الإسلامي وأمله. إن تركيا هي الدولة الوحيدة التي حافظت على هويتها وحرمتها وشخصيتها رغم تقاربها الشديد وتداخلها مع الدول الغربية في كافة المجالات. ولهذا السبب تقدّرنا المجتمعات المظلومة ولا تنسانا دوماً من الدعاء".

وعقب كلمة الرئيس أردوغان رفع المشاركون أياديهم إلى السماء مستمعين إلى دعاء رئيس الشؤون الدينية علي أرباش. غرس بعدها السيد الرئيس شجيرة في ذكرى هذه المناسبة العظيمة.

باحث فرنسي يرسم ٤ ملامح لأزمة أردوغان.. ويحذر: القادم أسوأ

شبكة العين: ٢٧/٨/٢٠١٨

هايدي صبري: لاتزال حالة التصعيد بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ونظيره الأمريكي دونالد ترامب مستمرة، على خلفية احتجاج أنقرة للقس الأمريكي أندرو برانسون، في أزمير منذ يوليو/تموز الماضي، بدون محاكمة عادلة، الأزمة التي فاقمت من وضع تركيا الاقتصادي الحرج في ظل انهيار عملتها.

مارك بييريني، الباحث الفرنسي بمركز "كارنيجي أوروبا"، التابع لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (مقرها بروكسل) والسفير الأوروبي السابق في تركيا وسوريا، رجح سيناريو للنتائج المترتبة على التصعيد بين أنقرة وواشنطن. ويرى بييريني أن "هذه التقلبات في المزاج والتصادم بين زعيمين من المفترض أنهما حليفان يثير حتماً تصعيداً" له عواقب وخيمة للغاية على المستوى السياسي والاقتصادي"، بحسب ما نقلت صحيفة "لوريان لوجور" اللبنانية الناطقة بالفرنسية.

استحالة الانضمام للاتحاد الأوروبي

أوضح الباحث الفرنسي أن "أهم عواقب ذلك التصعيد، هو صعوبة بل استحالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، موضحاً أن تلك الأزمة الاقتصادية والسياسية قضت على الحلم التركي بالانضمام إلى الاتحاد، مع غياب الأمل في تحسين نظام الحكم في تركيا".

تآكل شعبية أردوغان

لفت الباحث الفرنسي أنه في ظل عدم توقع تحسن الوضع في تركيا والذي أصبح بعيد المنال، فإنه على المدى القصير "ستشهد البلاد أزمة كبيرة من انهيار الليرة التركية وأزمة اقتصادية على نطاق أوسع" ما سيشكل تحديات كبيرة للمصارف الكبرى والشركات الأوروبية النشطة في تركيا"، مشيراً إلى أن التطورات تؤدي إلى تآكل شعبية أردوغان و"تهدد حلم السلطان".

انتهاء التدخل التركي في سوريا

أوضح الباحث الفرنسي أن إحدى أهم النتائج المتوقعة من ذلك التصعيد والتي تعد إيجابية، هي انتهاء التدخل التركي في سوريا، لأسباب تتعلق بالمتطرفين الكرد في تركيا من حزب العمال الكردستاني.

وأوضح أن "أنقرة تعهدت بالقضاء على القوات الكردية في سوريا المدعومة من الولايات المتحدة، إلا أنه في الوقت الراهن بعد تلك الأزمات ستحاول أنقرة التهدئة مع حلفاء الولايات المتحدة لرفع الضغوط عليها". وتابع أنه "على الرغم من التقارب المزعوم بين أنقرة وموسكو" فإن الأهداف التركية في سوريا تتعارض نهائياً مع الأجندة الروسية"، موضحاً أنه "في نهاية المطاف سيقع القادة الكرد بين شقي الرحي للأهداف الأمريكية والروسية في سوريا".

ولفت الدبلوماسي السابق، إلى أن "التطور السياسي الداخلي في تركيا أدى إلى خلافات مع العديد من الحلفاء التقليديين ومصالحها الاقتصادية، والتعامل مع هذا الوضع يتطلب جهد أكبر من السلطات التركية بدلاً من نظريات المؤامرة المعتادة".

تحديات عسكرية واقتصادية

لفت بييريني "مؤلف كتاب إلى أين تذهب تركيا"، إلى أنه هناك عدة مؤشرات تنذر باستمرار الانقسام العميق بين واشنطن وأنقرة، أبرزها "في مجال الدفاع، بلجوء تركيا لروسيا لشراء مقاتلات روسية (إس ٤٠٠) في سبتمبر/أيلول الماضي، في حين أنها مشتركة في برنامج التدريب الأمريكي المشترك لمقاتلات الشبح الأمريكية إف ٣٥". وأوضح الباحث الفرنسي أن "المشكلة هنا أنه لا يمكن امتلاك هذين النوعين تحديداً معاً إذ أن رادار (إس ٤٠٠) الروسي قادراً على تسجيل بيانات حول خصائص قدرات المناورة لمقاتلات (إف ٣٥)، وهو قلب منظومة الدفاع العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها وأعضاء في الناتو". وأوضح أن نظام الرادار الروسي، سيشكل تهديداً استراتيجياً غير مسبوق للغرب، حتى لو تم تسليم نسخة معدلة إلى تركيا من مقاتلات (إف ٣٥) لن تُحل المشكلة، وبالتالي، فإن أنقرة في مأزق لأنها في منطقة "ولاء مزدوج" (لروسيا والناتو)، وذلك الأمر مستحيل سياسياً، مشيراً إلى أن "أنقرة أصبحت في طريق مسدود".

وأشار بييريني إلى أن "التحدي الذي يواجهه تركيا، هو عدم التوافق بين الرئاسي الجديد الذي يترك جميع الصلاحيات في يد رجل واحد وبين اقتصاد البلاد الليبرالي، في دولة لا تمتلك النفط أو الغاز مع انخفاض معدل الادخار وهروب المستثمرين، ما يتعين على تركيا اقتراض مبالغ كبيرة من الأسواق المالية قصيرة الأجل يومياً وجذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة".

وأشار الباحث الفرنسي إلى أنه "من الضروري الحصول على ثقة الأسواق المالية والمصارف الدولية والمستثمرين والمحافظة عليها من الذين فروا من البلاد" نتيجة التدهور الخطير في سيادة القانون في تركيا منذ عام ٢٠١٦

حزب العدالة والتنمية التركي يجدد نفسه ليحكم قبضته الحديدية

يشارياكش:

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٧/٨/٢٠١٨

جاء نظام الحكم الرئاسي الجديد بنموذج مختلف للمناصب الوزارية، فلم يعد ممكنا اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان، وإن وقع الاختيار على أحد النواب لشغل منصب وزاري فإنه يفقد صفته وامتيازاته البرلمانية.

نحو ترسيخ الأقدام أكثر في المستقبل

لا يزال حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مستمرا في عملية الإحلال والتجديد من الداخل، فلطالما كان زعيم الحزب -وهو رئيس البلاد رجب طيب أردوغان- مؤيدا للتناوب الدائم بين الأعضاء على المناصب داخل الحزب. وبهذه العقيدة عمد أردوغان في المراحل التأسيسية للحزب إلى إدخال قاعدة في لوائحه الداخلية تنص على منع نواب الحزب في البرلمان أو رؤساء البلديات المنتمين إليه من الترشح للمنصب ذاته لأكثر من ثلاث دورات متتالية.

لا يوجد حزب آخر في تركيا يضع مثل هذا القيد على أعضائه، رغم أنه ربما يعاني من نقص العناصر في عمليات الاختيار. لكن هذه القاعدة تتيح لحزب العدالة والتنمية اختبار أعضاء آخرين في مناصب تنفيذية والحفاظ على مستويات أداء أفضل. ويمثل هذا إحدى أهم الميزات التي ينفرد بها حزب العدالة والتنمية عن غيره من الأحزاب السياسية في تركيا.

لا شك في أن أردوغان قد رصد تمسك الساسة بالمناصب التي يصلون إليها في الهيكل الإداري للحزب أو في الحكومة فيبقون فيها فترات طويلة ويمنعون ضخ دماء جديدة، كما أن التغيير المستمر في هيكل الحزب أمر محمود لدى الناخبين المؤيدين له، والذين يسعدون برؤية وجوه جديدة.

وقد دارت مناقشات مستفيضة داخل الحزب حولها مسألة ما إذا كان من الضروري الإبقاء على هذه القاعدة وذلك مع اقتراب نهاية فترة بقاء المسؤولين في المنصب لثالث مرة (مدة كل فترة أربع سنوات).

وأبقى أردوغان على القاعدة الأساسية الخاصة بالبقاء في المنصب ثلاث فترات متتالية فقط وهو الآن يجني ثمار ذلك، لكن الحظ كان حليفا لنواب البرلمان من أعضاء حزب العدالة والتنمية ممن شغلوا المنصب ثلاث فترات متتالية" فالفترة الرابعة لم تستمر أكثر من خمسة أشهر بسبب حلول موعد الانتخابات وبذلك بات من حقهم الترشح مرة أخرى لثلاث فترات متتالية أخرى.

ويتيح هذا لأردوغان مرونة كافية لإعادة توزيع المناصب التنفيذية على أعضاء الحزب من أصحاب الأداء الجيد.

لقد جاء نظام الحكم الرئاسي الجديد بنموذج مختلف للمناصب الوزارية“ فلم يعد ممكنا اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان، وإن وقع الاختيار على أحد نواب البرلمان لشغل منصب وزاري، فإنه يفقد صفته وامتيازاته البرلمانية، وبالتالي يُغلق الباب على أعضاء البرلمان لشغل المناصب الوزارية الستة عشر وهي أهم المناصب في الإدارة الحكومية.

لكن حزب كالعادلة والتنمية، بهيمنته على جميع أركان الدولة التركية يملك سيلا من الفرص لإرضاء أولئك الذين تطبق عليهم قاعدة الحزب تلك ويرحلون عن المناصب التنفيذية بعد ثلاث فترات متتالية، بطريقة أو بأخرى. فحسب درجة النجاح التي يحققها كل من هؤلاء خلال فترة عضويته في البرلمان، يتم تعيينهم نوابا للوزراء أو مدراء عامين في الشركات التابعة للدولة أو وزراء أو مستشارين لرئيس الجمهورية، أو في العديد من المناصب الرفيعة داخل الهيكل الإداري.

فالكثير من الوزراء السابقين، الذين يُعاد انتخابهم لأنهم لم يشغلوا المنصب ثلاث فترات متتالية، يُعينون رؤساء للجان نوعية داخل البرلمان. وهذا هو ثاني أرفع مستوى في الهيكل الوظيفي للبرلمان بعد رئيسته ونوابه. وعادة ما يثير هذا خيبة أمل لدى غيرهم من أعضاء البرلمان ممن يطمعون في شغل تلك المناصب. وفي الأسبوع الماضي ضح أردوغان دماء جديدة في هيكل حزبه إذ تم استبدال ثمانية وخمسين بالمئة من أعضاء المجلس الإداري المركزي، وهي أرفع هيئة لصنع القرار داخل الحزب. وبهذا أصبح المجلس أكثر هيئات الحزب تأثرا بعملية تجديد الدماء.

ومرر حزب العدالة والتنمية قوانين جديدة، الواحد تلو الآخر، لخفض سن السماح بعضوية البرلمان من ثلاثين إلى خمسة وعشرين عاما. وقبل هذا التعديل كانت تركيا واحدة من الدول ذات المعدلات العمرية المرتفعة لعضوية البرلمان.

وبعد ذلك، جاء قانون جديد ليخفض ذلك المستوى العمري مرة أخرى إلى ثمانية عشر عاما. وسعى الحزب من خلال هذا القانون لجذب الشباب إلى التصويت لصالحه، لكن نسبة الشباب الذين منحوا أصواتهم لأحزاب معارضة كانت مرتفعة.

الآن تتجه الأنظار إلى انتخابات المحليات المقرر عقدها في الرابع والعشرين من مارس ٢٠١٩. ولا يزال غير واضح ما إذا كانت عملية الإحلال والتجديد ستمتد لتشمل هذه الانتخابات“ فالخبرة والأداء من بين أهم المواصفات المطلوبة في انتخابات المحليات.

يمكننا ببساطة القول إن رئيس بلدية ما يملك سلطات تتجاوز ما لدى عضو في البرلمان. ويجب هنا التذكير بأن رؤساء البلديات في المدن الكبرى التي يسكنها ما بين عشرة وخمسة عشر مليون نسمة يعاملون معاملة قادة الدول أو رؤساء الحكومات في العديد من دول الاتحاد الأوروبي.

ربما يُفضل أن يكون المرشح صغير السن، لكن لا يمكن استبعاد الخبرة وتجربة الأداء السابقة من الحسابات حين يجري اختيار شخص لمنصب رئيس بلدية. كما أن عملية الإحلال والتجديد تمثل استثمارا قيما من أجل مستقبل الحزب. ولعل أردوغان يدرس إجراء مثل هذه العملية بغرض ضخ المزيد من الديناميكية في هيكل الحزب وترسيخ أقدام كيانه في المستقبل.

ما مغزى احتفال تركيا بالانتصار على بيزنطة ؟

افتتاحية "القدس العربي" ٢٧/٨/٢٠١٨

شهدت ولاية بتليس التركية الأحد، فعالية شارك فيها الرئيس رجب طيب أردوغان بنفسه إحياء للذكرى الـ ٩٤٧ لمعركة ملاذكرد التي تمكن فيها السلطان السلجوقي ألب أرسلان من هزيمة جيش بيزنطي كبير وتمكن من أسر الإمبراطور رومانوس ديجانوس، الأمر الذي فتح الطريق أمام الأتراك للانتشار في آسيا الصغرى التي باتت تعرف حالياً باسم تركيا.

كان لافتاً في خطاب أردوغان بالمناسبة قوله إن "تركيا ليست بقعة جغرافية داخل حدودها" وأنها "سد شامخ لو انهار لن تبقى إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز على حالها"، وهذه الأقوال تحمل رسالتين متناظرتين:

- الأولى تحاول أن تؤكد حقيقة جغرافية سياسية ودينية راسخة أدى إليها سقوط الإمبراطورية البيزنطية وكانت نتيجتها ظهور السلطنة العثمانية وبعدها تركيا الحديثة،

- الثانية تريد استخدام هذا الرأسمال الرمزي التاريخي لمعركة ملاذكرد لتحشيد الأتراك والمسلمين لمواجهة التحدي المعاصر الذي تعيشه تركيا، مع إبدال الإمبراطورية البيزنطية، بأعداء كثيرين، تقف الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة رئيسها دونالد ترامب على رأس هؤلاء حالياً.

ورغم الطابع الديني الذي يفترض أن تحمله هذه المعركة فإن مقصودات السياسة التركية الحالية تتجاوز هذا الطابع (الموجه لجمهورها العام التركي) بالتأكيد.

فالأزمة التي تواجهها تركيا مع إدارة ترامب الأمريكية جعلت أنقرة تتقرب من أوروبا وروسيا (المسيحيتين)، رغم أن الأتراك خاضوا في تاريخهم عشرات الحروب السابقة ضد هاتين المنطقتين.

وما تزال آثار هذه الحروب موجودة وبعضها معاصر، كما حصل في ضم روسيا قبل سنوات لشبه جزيرة القرم التي كانت يسكنها التتار الأتراك المسلمون والتي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وفي علاقة تركيا القديمة بالقوقاز والشيشان، كما يحتفظ الأتراك بذكرىات مريرة لمحاولة أوروبا احتلال بلادهم وتقسيمها خلال الحرب العالمية الأولى.

أهمية ملاذكرد عملياً في أنها كانت نقطة تأسيسية في تاريخ الأمم التركية التي تمتد على مساحة هائلة في آسيا الكبرى والصغرى، وكانت نقلة كبرى في تاريخ العالم، أوقفت إلى ما يقرب من ألف عام الخطر البري والبحري القادم من سهوب أوروبا.

وهو ما كلف جيوش التحالف المهاجمة لتركيا في الحرب العالمية الأولى هزيمة أدت لمقتل أكثر من ٥٥ ألف جندي وسقوط مئات آلاف الجرحى في حملة الدردنيل، وكان أن التفّ الحلفاء على تركيا من المشرق العربي فاحتلوا العراق وفلسطين وسوريا، وهو ما أسس لأغلب المآسي العربية والإسلامية اللاحقة.

لقد حلم كثيرون من الساسة والمؤرخين أن تؤدي العولمة إلى تقارب الأمم والأديان والحضارات، لكن ما نراه حالياً في أمريكا وأوروبا وحتى في الهند والصين وميانمار، هو صعود هائل للعنصريّات المؤسسة على الأديان والقوميّات، والمؤسف أن المسلمين يدفعون في مشارق الأرض ومغاربها الثمن الأكبر لهذه العنصريّات.

وهو ما يدفعهم، بالضرورة، إلى استدعاء أحداث تاريخية كمعركة "ملاذكرد" لتذكيرهم بدورهم العظيم السابق، إضافة إلى تذكيرهم أيضاً بتشتتهم الحالي وحصارهم لبعضهم البعض وتنافسهم في خدمة الأجنبي الذي يستغلهم ويسخر منهم.

إهانة أمهات المفقودين الأتراك والاستخفاف بجراحهن

افتتاحية موقع "أحوال تركية": ٢٠١٨/٨/٢٨

شهدت تركيا تآكلاً مطرداً للحقوق الأساسية والحريات المدنية خلال السنوات العشر الماضية. تدهور الوضع بشكل ملحوظ مع فرض حالة الطوارئ في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦. تمكنت الحكومة التركية من خفض المعايير بشأن حقوق الإنسان ولا تزال تخفضها أكثر بما فعلته في يوم ٢٥ أغسطس ٢٠١٨.

في ذلك اليوم، وبعد قرار حظر إقامة وقفة أسبوعية كل يوم سبت لسنوات من قبل مجموعة من النساء التركيات المعروفات باسم أمهات السبت، للمطالبة بالمساءلة عن أبناءهن المختفين، تدخلت الشرطة التركية باستخدام الغاز المسيل للدموع وبنادق مكافحة الشغب والهرات. وقد تم احتجاز أكثر من ٢٠ متظاهرة. وأصيبت أخريات كثيرات.

في تركيا.. صب الإهانة على الجرح

الصورة التي التقطها هايري تونك خلال الواقعة كانت مهمة ورمزية. تظهر الصورة امرأة تبلغ من العمر ٨٢ عاماً تُدعى إيمين أوجاك. فقدت أوجاك ابنها حسن، الذي يعمل مدرساً في أحد المدارس، في عام ١٩٩٥. علمت أوجاك في وقت لاحق أن حسن لقي حتفه أثناء تعرضه للتعذيب وقد تم دفنه في مقبرة للضحايا المجهولين. ليست إيمين أوجاك سوى واحدة من الأمهات اللاتي يكافحن من أجل اكتشاف مصير أبنائهن، والوصول إلى أولئك الذين يتحملون المسؤولية.

تشابه الصورة التي التقطها هايري تونك مع صورة أخرى، تظهر مرة أخرى أوجاك حيث يتم القبض عليها في نفس المكان في عام ١٩٩٧، يجعلها رمزية. بالنظر إلى الصورتين، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن مدى التقدم الذي حققته تركيا من حيث الشفافية أو المساءلة.

سرعان ما انتشرت الصور العنيفة ليوم ٢٥ أغسطس في جميع أنحاء العالم، وتتجاوز أهمية الصور الحدث نفسه. كانت دائماً مظاهرات أمهات السبت جلسة هادئة واحتجاجاً بالقراءة. ويبرهن الحظر المفروض على هذا الاحتجاج السلمي وتدخل الشرطة على تجاهل الحكومة التركية لحرية التجمع في تركيا. لا تخدم صور تدخل الشرطة سوى في تعزيز المفاهيم عن تركيا باعتبارها "دولة بوليسية".

لا تكشف صورة أوجاك فقط كيف أصبحت تركيا التي تعيش حالة من الاستقطاب مع مرور الوقت، ولكنها تظهر أيضاً عدم أهلية المعارضة.

وتقول موسوعة ويكيبيديا، المحظورة في تركيا، ما يلي عن أمهات السبت:

"أمهات السبت مجموعة من النساء تجتمع في الساعة ١٢ ظهراً كل يوم سبت لمدة نصف ساعة في منطقة غلطة سراي في إسطنبول يحملن صوراً لأحبائهن "المفقودين". تتألف المجموعة بشكل رئيسي من أمهات الضحايا، وتشتهر المجموعة بأنها نموذج للعصيان المدني، ويجمع بين الاعتصام الصامت والوقفة الاحتجاجية الجماعية كوسيلة للاحتجاج على حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل السياسي في تركيا خلال حقبة الانقلاب العسكري في ثمانينات القرن الماضي وحقبة حالة الطوارئ في تسعينيات القرن الماضي."

"بعد أن واجهن هجمات الشرطة العنيفة كل أسبوع تقريباً، في ١٣ مارس عام ١٩٩٩، أُجبرن على وقف احتجاجهن بعد سلسلة من الهجمات القاسية من قبل الشرطة. واستأنفن احتجاجاتهن في ٣١ يناير عام ٢٠٠٩."

تشمل أهدافهن ومطالبهن الرئيسية ما يأتي:

- زيادة الوعي بالعنف الذي ترعاه الدولة فضلاً عن زيادة الوعي بإضفاء الطابع العسكري وسيطرة العسكر في تركيا.

- فتح محفوظات وثائق الدولة للمراجعة العامة للجرائم السياسية التي ترعاها الدولة.

- إجراء تغييرات على قانون العقوبات التركي تقضي بإلغاء قانون التقادم على جرائم القتل السياسية وحالات الاختفاء القسري.

- أن توقع تركيا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

ما حاولت "أمهات السبت" الحفاظ عليه حياً طوال أكثر من ٢٣ عاماً و٧٠٠ احتجاج صامت المطالبة بإغلاق هذا الملف والرغبة في محاسبة الحكومة.

كانت جرائم القتل دون الكشف عن مرتكبيها والإعدام خارج نطاق القضاء مشكلة في السياسة التركية. لم تتعاس حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة خلال العقد ونصف العقد الأخيرة فحسب عن حل هذه المشكلة، بل منذ انتهاء عملية السلام الكردية رسمياً في يوليو عام ٢٠١٥، أضافت المئات إلى أكثر من ألفي عملية قتل مماثلة في الفترة ما بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠١١. وبعبارة أخرى، فإن تكتيكات الحرب المظلمة والقدرة في تسعينيات القرن الماضي قد عادت من جديد.

طالبت أمهات السبت بمحاكمة المسؤولين عن اختفاء أبنائهم عندما احتجوا لمدة ٧٠٠ أسبوع. ومع ذلك، وبغض النظر عن محاكمات بعض الضباط من أصحاب الرتب الدنيا في المحاكم المحلية، لم تقدم أي قضية قتل لم يكشف فيها عن الجاني إلى المحاكم منذ ربع قرن تقريباً. أدت تقريباً جميع المحاكمات على جرائم القتل المماثلة خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى تبرئة المتهمين. في حين انتهت التحقيقات الأخرى دون إجراء محاكمات.

ثمة سبب آخر لاحتجاجات أمهات يوم السبت هو تسريع التحقيقات قبل أن ينطبق قانون التقادم على القضايا. وطلبت منظمة هيومن رايتس ووتش إلغاء قانون التقادم في هذه القضايا في تقرير شامل في عام ٢٠١٢، لكن وسائل الإعلام التركية التقليدية الخاضعة للرقابة الذاتية وأحزاب المعارضة فشلت في متابعة المسألة.

الوضع اليوم مثير للقلق. ربما أدى استمرار دعوات أمهات السبت إلى اتخاذ إجراء وطني وعالمي ضد هذا الوضع غير القانوني إلى إرباك الإدارة الحالية. بالطبع، قد تلعب الأزمات الاقتصادية والمالية التي تلوح في الأفق دوراً في قرار حظر الاحتجاج.

ومن ثم، ليس من غير المعقول الافتراض أن حظر مظاهرات الأمهات الأخيرة سيكون دائماً. لا نعرف كيف سترد الأمهات وأقاربهن إذا كان هذا الحظر دائماً.

لكن هذا واضح. إن العقلية الصارمة والمقيدة والمقصورة للحكومة التركية تكرر الأخطاء التي أدت إلى تفاقم مشكلة الديمقراطية في تركيا في الماضي.

"أمهات السبت" تؤكد مواصلة تظاهراتها رغم القمع

وكالات متعددة: ٢٨/٨/٢٠١٨

قال منظمو إحدى التظاهرات التي فرقها الشرطة التركية في إسطنبول، خلال عطلة نهاية الأسبوع، إنهم يعتزمون مواصلة القيام بمسيرات منتظمة في المستقبل.

واعتقلت شرطة مكافحة الشغب أكثر من ٢٠ شخصا واستخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريق عشرات آخرين تحذوا حظرا على وقفة احتجاجية كان مخططا لها يوم السبت.

وتتجمع أسر النشطاء السياسيين الذين اختفوا خلال حقبة الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي في تركيا - وهي مجموعة تعرف باسم "أمهات السبت"، كل يوم سبت منذ مايو ١٩٩٥، في وقفة احتجاجية رمزية، بحي بايوغلو وسط إسطنبول.

وهذا الأسبوع يمثل الوقفة الاحتجاجية رقم ٧٠٠.

ونظم المتظاهرون مسيرة في وقت مبكر من يوم السبت إلى ساحة غلطة سراي في منطقة التسوق بحي بايوغلو، لكن الشرطة أغلقت المنطقة المؤدية إلى غلطة سراي بعربات مدرعة بها مدافع مياه ودفعت المتظاهرين إلى الشوارع الجانبية.

ونقلت صحيفة "جمهورية" التركية عن أحد المشاركين في المؤتمر الصحفي الذي عقد الاثنين، والذي فقد أحد أقاربه لمدة ٣٨ عاما، قوله: "ليس لدينا مدافع أو أسلحة. لدينا مطالب للدولة. نريد العدالة". وكان رئيس حي بايوغلو حظر الوقفة الاحتجاجية هذا الأسبوع، معللا ذلك بالحاجة إلى تصريح رسمي، بالإضافة إلى مزاعم حول علاقة المنظمين بالإرهاب.

وأضاف أن الدعوة إلى الوقفة الاحتجاجية انتشرت عبر "حسابات بمواقع التواصل الاجتماعي، برعاية حزب العمال الكردستاني (PKK).

وتنفي هذه المجموعة أي صلة لها بحزب العمال الكردستاني، الذي يعتبره الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وتركيا منظمة إرهابية.

وبرر وزير الداخلية سليمان صويلو تحرك السلطات الاثنين، بقوله إن حزب العمال الكردستاني يتلاعب بمجموعة "أمهات السبت".

وسُجّلت حالات الاختفاء لمواطنين أتراك في أوج تمرد حزب العمال الكردستاني للمطالبة بحكم ذاتي في جنوب شرق البلاد حيث الغالبية الكردية في نزاع مستمر منذ ١٩٨٤ أدى إلى عشرات آلاف القتلى.

كما شهدت تركيا حقبة اضطرابات سياسية وأعمال عنف على خلفية الانقلاب العسكري في ١٩٨٠ واعتقال عدد كبير من النشطاء السياسيين، فضلا عن اعتقال عشرات الآلاف من الأتراك في أعقاب المحاولة الانقلابية ضد الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان في يوليو ٢٠١٦.

ويقول نشطاء إن الدولة لم تُجر تحقيقات جديّة لكشف مصير المفقودين الذين اعتقلتهم السلطات.

ومنعت الشرطة تحرك مجموعة أمهات السبت على مدى عشر سنوات من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٩، إلا أن السلطات عادت وسمحت بالتحرك في ظل مراقبة أمنية مشددة، علما أنها أول عملية قمع للتظاهرة منذ سنوات عديدة.

ويأتي تفريق التظاهرة بالقوة بعد شهرين من فوز أردوغان بولاية رئاسية جديدة موسعة الصلاحيات يخشى نشطاء استغلالها لقمع حرية التعبير في تركيا.

ويعتقد أن المجموعة استوحت تحركها من أمهات بلازا دي مايو (ساحة مايو) وهي مجموعة والذات أرجنتينيات نظمن تظاهرات بعد فقدان أبنائهن في عهد الحكم العسكري في البلاد.

وتطالب أمهات السبت بفتح كامل أرشيف الدولة لكشف مصير أبنائهن ومحاكمة المرتكبين وإبطال مرور الزمن على انتهاكات ارتكبتها قوات الأمن.

ماكرون: تركيا أردوغان ليست تركيا أتاتورك

(زمان التركية) : ٢٠١٨/٨/٢٨

قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه يرجح عقد شراكة استراتيجية مع تركيا، عوضاً عن انضمامها للاتحاد الأوروبي، متذرعاً بما وصفه "مشروعات أردوغان الإسلامية المناهضة لأوروبا" لكنه أكد في الوقت نفسه على أهمية هذه الشراكة.

وقال إيمانويل ماكرون في كلمته خلال الاجتماع السنوي الذي يعقده مع السفراء الفرنسيين في قصر الإليزيه في العاصمة الفرنسية باريس: "في ضوء إعادة انتخاب الرئيس التركي الذي أجريت معه حوارات بشكل مستمر حول مشروعاته الإسلامية المناهضة لأوروبا، هل حقاً تفكرون في أننا سنستمر في الحديث حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي؟ يجب أن نقيم شراكة استراتيجية مع تركيا بدلا من عضويتها في الاتحاد الأوروبي".

وتعرضت مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبي لحالة جمود في السنوات الأخيرة بسبب عدم تنفيذ تركيا إصلاحات فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان.

وأشار ماكرون إلى أن تركيا كانت تقف في صف الدول الأوروبية خلال فترة الحرب الباردة، إلا أن الظروف تغيرت، قائلاً: "لقد تجاوزنا فترة الحرب الباردة، والآن تركيا أردوغان ليست هي تركيا أتاتورك، علينا أن نستخرج النتائج اللازمة من هذا الواقع والتحرك وفقاً لذلك".

وأكد ماكرون أن تركيا وروسيا من الدول التي شغلت مكاناً في التاريخ الأوروبي، قائلاً: "إن تاريخ هؤلاء الناس جاء مع تاريخ أوروبا. لذلك علينا ان نبني المستقبل أيضاً سوياً".

شراكة استراتيجية مع تركيا وروسيا

وشدد ماكرون على استعداد بلاده التام للتدخل مرة أخرى في سوريا في حال استخدام الرئيس السوري بشار الأسد الأسلحة الكيماوية مرة أخرى ضد معارضيه، موضحاً أنه ينتظر من روسيا وتركيا فعل المزيد فيما يتعلق بملف سوريا.

كما أكد على أهمية وضرورة إقامة شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وكل من روسيا وتركيا، قائلاً: “لا يمكننا أن ننشئ أوروبا لأمد طويل دون إعادة النظر في العلاقات مع روسيا وتركيا”. وفيما يتعلق بالملف السوري، حذر ماكرون من أن بقاء الأسد على رأس السلطة يعتبر “سيناريو مفرج”، قائلاً: “من تسبب في تهجير ولجوء الملايين من الأشخاص؟ من قتل شعبه؟ إن مهمة الرموز التي ستقوم بإدارة سوريا في المستقبل، ليس من مهام فرنسا، كما أنه ليس من شأن أي دولة أخرى. وإنما مهمتنا ومصالحنا أن نجعل الشعب السوري في وضع يسمح له بأن يقوم بذلك بنفسه”.

يجب ألا تكون أوروبا معتمدة على أمريكا

وأوضح ماكرون أن الفترة الأخيرة شهدت تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لخسائر كبيرة فيما يتعلق بملفات الأمن على وجه الخصوص، قائلاً: “لا يجب أن تكون أوروبا معتمدة على الولايات المتحدة الأمريكية فقط فيما يتعلق بملفات الأمن. من المهام الواقعة على عاتقنا اليوم تحمل مسؤولية توفير أمن واستقلالية أوروبا”. وأفاد أنهم يبحثون عن شركاء جدد فيما يتعلق بملف الأمن، مشيراً إلى أنه تم تسجيل تقدم مهم وملحوظ مع روسيا فيما يتعلق بالملف السوري.

وأكد في نهاية خطابه على ضرورة إطلاق أوروبا حواراً مع روسيا فيما يتعلق بملفات الأمن المعلوماتية والأسلحة الكيميائية والأمن الجوي.

وكانت تركيا أبدت انزعاجها من تقرير الاتحاد الأوروبي الأخير الذي ذكر أن أنقرة “تبتعد كثيراً” عن مسار عضوية الاتحاد وأن محاولتها نيل عضويته ضمن مرحلة “الجمود”.

وكان رئيس وزراء النمسا سيباستيان كورز الذي تتولى بلاده رئاسة الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي قال إنه يجب عليه إنهاء مفاوضات العضوية مع تركيا في أقرب وقت دون تماطل و”البحث عن خيارات مختلفة في علاقاتنا مع تركيا على أساس علاقات الجوار”.

أمر رسمي بتعليق صورة أردوغان في مداخل المؤسسات الحكومية

وكالات متعددة: ٢٨/٨/٢٠١٨

أصدرت وزارة الداخلية في تركيا تعميماً إلى جميع المؤسسات التابعة للوزارة، أمرت فيه بتعليق صورة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان على مداخل المؤسسات.

وصدر التعميم بتاريخ ٣١ يوليو/ تموز المنصرم من المديرية العامة للمدن التابعة لوزارة الداخلية بتوقيع وزير الداخلية سليمان صويلو، يحتوي أمراً بتعليق صورة الرئيس أردوغان على مداخل مقرات الولايات، ومديريات الأمن، ومراكز الشرطة.

وأرسل التعميم إلى كل من الوحدات المركزية التابعة للوزارة، والقيادة العامة للدرك، والمديرية العامة للأمن، وقيادة أمن السواحل، والمديرية العامة لإدارة الهجرة، ورئاسة إدارة الكوارث والطوارئ، وولايات ٨١ مدينة. وحسب التعميم يجب على المسؤولين في المؤسسات المذكورة تعليق صور ملونة للرئيس بأبعاد ٥٠ في ٧٠ سم على مداخل المباني.

يذكر أن الرئيس السابق للبرلمان إسماعيل كهرمان أشار إلى لزوم تعليق صور أردوغان في جميع المؤسسات الرسمية بصفته رئيس الدولة التركية.

اليوم أيضاً نواجه روما والبيزنطيين مجدداً وهذا هو الصراع !

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٨/٢٨

سنعود إلى كل ما هو وطني وحقيقي ومملوك لنا، إلى جيناتنا السياسية وإدراكنا للمنطقة وراثنا التاريخي. سننقل إلى اليوم جميع خبرات ماضيها والكفاحات التي خضناها في هذه المنطقة والنجاحات التي حققناها والدروس التي استفدناها لنطلق العنان من هنا كياناً وإحياء وصعوداً جديداً. سنعود إلى السلاجقة العظام والدولة السلجوقية في الأناضول والدولة العثمانية. ونحن نحمل وعياً بأن الجمهورية التركية هي حلقة جديدة في سلسلة تلك الدول وأنها الخطوة التي تلت الدولة العثمانية، سنعرف أن تحولاً تاريخياً قد بدأ من جديد بعد قرن من الزمان، وأن ذلك التحول سيفتح أمامنا مجالات جديدة، وأنه يطرح أمامنا فرصة إطلاق العنان لتلك الجينات السياسية، وأن باباً جديداً للغاية قد فتح كالذي فتح يوم معركة ملاذكرد.

سنبدأ من المكان ذاته بعد ٩٤٧ عاماً

سنعلم أننا اليوم أمام باب جديد من الأبواب التي فتحها علينا نصر ملاذكرد عام ١٠٧١ ميلادية، وأن تحولاً مشابهاً يشهده العالم حالياً، وأتينا أصبحنا أمام تغيير مثير في موازين القوى العالمية، وأتينا نشهد تحولاً تاريخياً كبيراً.

سنعلم كيف أن التفكير من منظور ضيق وحساب الأمور بأفق ضيق والتسلي بتوقعات ضئيلة يعني الخسارة في هذا الحساب الكبير. سنعلم أن فحاً قد نصب لنا، وأن ما يحدث هو حساب من أجل تقليص قدراتنا أكثر، وأتينا نرى ذلك عياناً ببيانياً في المنطقة المحيطة بنا.

سنعلم أننا لن تعود علينا أي فائدة من وراء التحالفات والماور الدولية ووصاية الغرب وخرائط الطرق السياسية التي ترسم باللجوء إلى تلك القوى العالمية، سنعلم أننا لن نستفيد من تعريفات القيم الاستراتيجية لكل هذه الأمور ومشاريعهم السياسية والاقتصادية، سنعلم أنه حان وقت التخلص من كل هذا، وأن ما يحدث على الساحة العالمية في الوقت الراهن فتح باباً استثنائياً لتركيا من أجل أن تتحرك في هذا الطريق، سنعلم أننا بخطوات ذكية للغاية يمكن أن نحول هذا الفراغ إلى أساس لقوة عظمى وطفرة مثلى.

قدرنا أن نواجه أعتى الأعداء وأدمى الهجمات

سنعرف من الآن فصاعداً كيف نتخلص من تأثير حكام الوصاية وتوجيهاتهم للصواب والخطأ والزعماء والكوادر السياسية المدفوعة من الخارج والعقول والأوساط الثقافية الغريبة على بلدنا والكوادر الأمنية المعادية لبلدنا وشعبنا و"الجماعات" أو الكيانات المشابهة التي دعموها لعشرات السنين للتدخل في شؤون وطننا، سننقل كيف نقضي على تلك الجينات والكيانات التي أصبحت منذ قرنين من الزمان أداة بيد الغرب للتدخل في شؤوننا.

سنعرف كيف نتبنى عقلية وخط مقاومة وخطاب عدل ولغة سياسية محلية ووطنية مملوكة لنا .
لقد ورثنا التقليد السياسي الذي كافح على مر التاريخ ضد أعتى الأعداء وأكبر الأزمات وأشدّ الخيانات
وقاوم أدمى الهجمات، لكنه نجح دائما في التصدي لكل هجوم، بل وبدأ عهد صعود عظيم بعد ذلك. ولهذا
فإننا نعلم أن قدرنا هو أن نواجه مجددا أكبر الأعداء ونصفي حساباتنا مع قوى العالم المركزية، وهو ما
سيدفعهم إلى الاصطفاف في مواجهتنا تواليا ومحاولة إضعافنا بشتى الطرق والهجمات.

انتصرنا على القوة المركزية العالمية في ملاذكرد

لقد تعرضنا لثلاث صدمات كبرى على مدار تاريخنا الذي يمتد لألف عام في الأناضول“ إلا وهي الاحتلال
الصليبي والاحتلال المغولي واحتلال الحرب العالمية الأولى، فنجحنا في التغلب على أول احتلالين لنصنع
مستقبلا باهرا، لكننا لا نزال نواجه تأثيرات الصدمة الثالثة. بيد أننا سننتصر كذلك في هذه المعركة
وسنتغلب على هذه التأثيرات لنغلق بوابة القرن العشرين بأيدينا .
لقد كان في ملاذكرد عقلية وحماسة سحقت البيزنطيين وقوة وقيادة دمرت روما العظيمة. لقد غيرت تلك
المعركة ملامح المنطقة وقلبت خريطة القوى العالمية آنذاك رأسا على عقب، بل وغيرت خريطة الإسلام. لقد
استمرت هذه المسيرة دون توقف على مدار قرون حتى وصلت إلى قلب أوروبا، وحاولت الوصول إلى سواحل
الأطلسي.

إنهم قادمون لينتقموا لما حدث للبيزنطيين في ملاذكرد

لم يغلق الباب الذي فتح في ملاذكرد إلا في فيينا لتراجع إلى الأناضول بهجوم مضاد شنته جميع قوى
العالم آنذاك. لقد استمرت مسيرتنا نحو الغرب وتراجعنا تجاه الشرق لقرون. لقد احتمينا نحن وكل سكان
المنطقة ومسافري هذه الرحلة بأراضي الأناضول.
لكنهم أرادوا كذلك إخراجنا من الأناضول، أرادوا الانتقام للبيزنطيين وما حدث لهم في ملاذكرد، أرادوا
نفينا إلى ما وراء القوقاز ومحو تاريخ الألف عام من الذاكرة. لقد نهبوا تقريبا جميع أراضي الإسلام، وأسسوا
في كل مكان دويلات تابعة لهم عندما انهارت السلطة السياسية المركزية وصارت المنطقة بلا صاحب.

القلعة الأخيرة والوطن الأخير: لقد فشلوا في نفينا إلى ما وراء ملاذكرد

لقد قاومنا وأنقذنا الأناضول الذي اتخذناه من جديد وطننا لنا وحددنا المركز مجددا وأعلنناه قلعة
المقاومة الأخيرة للإنسانية جمعاء. حاولنا حمايته على مدار القرن العشرين، ونجحنا في ذلك.. لقد فشلوا في
نفينا إلى ما وراء ملاذكرد، فشلوا كذلك في إغلاق ذلك الباب في ملاذكرد حتى بعد مرور مئات السنين.
لقد شكلت مقاومتنا هذه وإعلاننا للأناضول القلعة الأخيرة أساس تاريخ الصعود اليوم. لقد انعكس
مجرى التاريخ وغيرت الرياح اتجاهها وعدنا نحن كذلك إلى التاريخ مجددا. ولهذا السبب نهتم اليوم بنصر
ملاذكرد ونذكر أن بابا جديدا قد فتح وأننا نطلق بداية جديدة.

نهتم لأن من هزم في ملاذكرد كانت الدولة البيزنطية أعظم قوة في زمانها، نهتم لأننا نواجه اليوم الظروف ذاتها وصورة القوة عينها، لأنها تحكي لنا الكثير والكثير من أجل ما يحدث اليوم، لأننا في نقطة تحول مشابهة اليوم وأن القرارات التي سنتخذها ستفرز نتائج مشابهة.

اعتدنا تحدي أكبر قوى العصر

إن من تقاليدنا السياسية أن نتحدى أكبر قوى العصر، إنها خاصية تصنع التاريخ لهذا الشعب، إنها ريادته وروحه المكافحة. إنها طريقة كفاح شريفة يسير على هديها الناس من كل دين وقومية في عدل ورحمة جنباً إلى جنب من أجل خوض كفاح عظيم. إنها طريق لا يتغير سرنا فيه منذ نصر ملاذكرد، واليوم نثبت أنفسنا من جديد على هذا الطريق ونتحرك من أجل مسيرة عظيمة للغاية. إن اليوم لا يمثل تغيراً لكل شيء بالنسبة لتركيا وحسب، بل للمنطقة والعالم بأسره. فمن يسير اليوم في أي طريق عليه أن يعلم أن خطواته سترسم ملامح مستقبله لقرون مقبلة. ينبغي لتركيا أن تنجح في تخطي مقاومة ما بعد الحرب العالمية الأولى والإرادة التي جعلت من الأناضول القلعة الأخيرة، وأنا واثق من أنها ستنجح في ذلك. فهذه هي الرحلة التي انطلقنا من أجلها.

علينا إحسان فهم الهجمات المتوالية ضدنا! لقد جاؤوا ليغلقوا ذلك الباب

إن هذا هو سبب الهجمات المتتالية التي تستهدفنا بلدنا اليوم والمسعى الرامية لفض الناس من حولنا وعزلنا عن العالم. لقد كان هذا كذلك هو سبب ١٥ يوليو/تموز وأحداث الإرهاب ومخططات الحصار من شمال سوريا، لقد كان سبب في استهدافنا سرا من داخل الناتو وتعاون واشنطن مع الإرهاب ومحاولاتها لقصم ظهر أنقرة، وهو أيضاً سبب العداء الأوروبي الجماعي لتركيا. سننجح في بناء مستقبلنا بقدر إدراكنا لهذه الحقيقة، سننجح بهذه الطريقة في رسم ملامح حقبة الصعود تلك. إنهم لا يزالون يستهدفوننا من أجل نفينا إلى ما وراء ملاذكرد وإغلاق هذا الباب إلى الأبد والانتقام من أجل إسطنبول وفيينا. يحاولون تصفية حسابات الألف عام. بيد أنهم عاجزون عن رؤية حساباتنا وأهدافنا وخططنا المستقبلية وإلى أين سيمتد هذا التحول التاريخي. ولن يستطيعوا كذلك رؤية ذلك مستقبلاً، لن يقدروا على فهم هذا الصعود الكبير لأنهم سينشغلون بالصراع وتصفية الحسابات فيما بينهم.

اليوم أيضاً نواجه روما والبيزنطيين

لا تنسوا أننا واجهنا البيزنطيين في ملاذكرد، واليوم كذلك نواجههم، نواجه الإمبراطورية الرومانية. لكن أمثال ألب أرسلان لا ينتهون على هذه الأرض. لقد فشلوا في تعلم هذا الدرس على مدار مئات السنين، بل إنهم اليوم لا يزالون يواصلون السير والعمى نفسه يغطي أعينهم. إنهم لا يستطيعوا إغلاق تلك الأبواب أبداً حتى لو جاؤوا بأقوى الجيوش وأطلقوا أعتى الحملات الاستيلائية. لأنهم سيتعلمون ذلك مرة ثانية في القرن الحادي والعشرين...

تركيا تستفز جيرانها بقاعدة عسكرية فى المتوسط

وكالات متعددة؛ ٢٩/٨/٢٠١٨

فى استفزاز تركى جديد، تدرس أنقرة إمكانية إعادة استخدام قاعدة جيتشيتكالا الجوية قرب قبرص، التى كان يستخدمها الطيران العسكرى التركى فى السابق، من أجل حماية مصالحها فى البحر المتوسط. وكشفت صحيفة «ينى شفق» التركية عن أن الجيش التركى يعتزم إنشاء قاعدة عسكرية بحرية قرب قبرص من أجل حماية مصالح أنقرة فى البحر المتوسط، وهو ما يمثل استفزازا لليونان.

وقد تدهورت العلاقات بين أنقرة وأثينا بعد أن فر ٨ جنود أتراك إلى اليونان فى يوليو ٢٠١٦، خوفا من الملاحقة من قبل السلطة بعد محاولة انقلاب فاشلة.

وفى ظل التوترات بين واشنطن وأنقرة على خلفية وضع القس الأمريكى أندرو برانسون قيد الإقامة الجبرية منذ عامين، قال مولود تشاويش أوغلو وزير خارجية تركيا إن بلاده، سيكون لها رد آخر فى حالة إصرار واشنطن على التعامل معها بمنطق «أفلام الكابوي».

أردوغان: "نحن على أعتاب تحقيق انتصارات ونجاحات جديدة"

موقع الرئيس التركى؛ ٢٩/٨/٢٠١٨

قال رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان فى رسالة نشرها بمناسبة عيد النصر ٣٠ أغسطس/ آب: "وكما فعلنا عبر التاريخ فإننا نكافح اليوم من أجل كافة المظلومين والمضطهدين الذين علقوا آمالهم علينا. وإن هذا التواضع العظيم ليس ضعفاً لبلدنا بل هو يمثل أكبر مصدر قوة لنا. إن وصول تركيا لأهداف عام ٢٠٢٣ سيحدد وجهة مستقبل كافة منطقتنا".

ونشر الرئيس أردوغان رسالة بمناسبة عيد النصر الذى يوافق ٣٠ أغسطس/ آب من كل عام، وهنأ فيها الشعب التركى بهذا النصر المجيد. مستطرداً بالقول: "بهذه المناسبة أترحم على قائد حرب الاستقلال مصطفى كمال أتاتورك وكافة منسوبي جيشنا العظيم الذين أهدونا هذا النصر المجيد، كما أدعو بالرحمة لشهادتنا الأبرار وأستذكر مصابي الحرب وأدعو لهم".

قال الرئيس أردوغان: "إن هذا النصر الذى يعتبر آخر حلقات انتصارات شهر أغسطس/ آب دخل التاريخ كرمز هام لعزيمة الأمة التركية فى الحفاظ على استقلالها ومستقبلها. خلال حرب جناق قلعة التي واجهنا فيها العالم كله أعلننا أن كفاحننا الذى بدأ فى ملاذكرد ومنح لنا الأناضول وطناً لنا، لن ينتهي بتاتاً. إن نصر ٣٠ أغسطس/ آب يمثل تحول عظيمنا إلى انطلاقة جديدة نحو القمة".

وأضاف: "لقد أثبت الشعب التركى فى ١٥ يوليو/ تموز عزمته وإصراره على حماية استقلال ومستقبل البلاد من الهواجس الإمبريالية. وأظهر ذلك جلياً للعالم كله. وكما فعلنا عبر التاريخ فإننا نكافح اليوم من أجل كافة المظلومين والمضطهدين الذين علقوا آمالهم علينا. وإن هذا التواضع العظيم ليس ضعفاً لبلدنا بل هو يمثل أكبر مصدر قوة لنا. إن وصول تركيا لأهداف عام ٢٠٢٣ سيحدد وجهة مستقبل كافة منطقتنا".

"نحن على أعتاب تحقيق انتصارات ونجاحات جديدة"

وتابع السيد الرئيس فى رسالته: "إن نصر ٣٠ أغسطس/ آب مثل الانتصارات الباقية يؤكد أن هناك طريقاً مفتوحاً للوصول لنجاحات رغم كافة الصعوبات والمعوقات. كما أن ما وصلنا له خلال السنوات الـ ١٦ الأخيرة يؤكد أن بإمكاننا تحقيق الإنجازات. أنا على ثقة أننا على أعتاب تحقيق انتصارات ونجاحات جديدة. حتماً سنحقق الإنجازات مع الذين وثقوا فى تركيا وسننجح فى كفاحننا. مرة أخرى أدعو بالرحمة لشهادتنا والشفاء العاجل لكافة جرحانا. أهنيكم بعيد النصر ٣٠ أغسطس/ آب".

كيف سيؤثر الصّدء الأمريكي- التركي على سياسة تركيا في الشرق الأوسط؟

مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن

مركز كارنيفي لسلام الشرق الأوسط، ٢٩/٨/٢٠١٨

ابراهيم وردة | أستاذ مساعد في النشاطات التجارية الدولية في كلية فليتشر، جامعة تافتس، حيث تتناول أبحاثه الاقتصاد التركي:

عندما حقق حزب العدالة والتنمية فوزاً كاسحاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كانت تركيا تمضي قدماً في تطبيق الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية التي شهدتها البلاد في العام ٢٠٠١. لكن السنوات اللاحقة التي نعمت تركيا خلالها باستقرار مالي ومعدلات نمو غير متقطعة، محت ذكريات اللااستقرار المالي وحزم الإنقاذ العديدة التي تلقتها البلاد. كما كانت الانتصارات الانتخابية المتوالية كفيلة بإبقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السلطة، وأتاحت له توطيد أركان حكمه وتأدية دور فعال على المستويين الإقليمي والدولي. وهكذا، لم يتورّع "سلطان" تركيا متقلب المزاج عن استعراض عضلاته العسكرية في سورية وخارجها، وعن استخدام القوة الناعمة في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. يُضاف إلى ذلك أن المشاريع العملاقة التي أطلقتها تركيا لجعل اقتصادها واحداً من أكبر عشر اقتصادات في العالم، جذبت إليها المصارف الأجنبية والمستثمرين الدوليين.

ومع أن التوترات تعتمل منذ أشهر عدة، إلا أن الأزمة التي اندلعت بين تركيا والولايات المتحدة كانت بمثابة صدمة مفاجئة. وفيما يتداعى الاقتصاد التركي، سيعاد على الأرجح تقييم سياسات وضعت في مراحل الازدهار الاقتصادي. فالاضطرابات المالية تولد رابحين وخاسرين، وتعيد بالتالي صياغة النظام السياسي. كذلك، ستخضع قدرة "نمور الأناضول" على التكيف والاستمرار - والتي تشكل مدعاة فخر وتعدّ إحدى ركائز دعم أردوغان - إلى الاختبار، كما سيُتسَع الاقتصاد غير الرسمي واقتصاد السوق السوداء، الأمر الذي من شأنه تعزيز الشبهات حول أنصار فتح الله كولن والكرد وسائر الجهات المُشْتَبِه بأنها تكنّ العداء للنظام، ناهيك عن مفاجمة التوجّهات السلطوية.

يتردّد رهنأ صدّى هذه الاضطرابات في مختلف أنحاء المنطقة. فهي أجبّت التوترات التي يشهدها الشرق الأوسط وزادت تعكير مياه المستنقع السوري العكرة أصلاً، وفاقت تدهور العلاقات التي تجمع تركيا بكل من المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، والتي كانت تشوبها أصلاً مشاكل عديدة بسبب دعم تركيا للإخوان المسلمين. وقد حدا كل ذلك بالحكومة التركية إلى الاقتراب أكثر من قطر وإيران.

ستيفن كوك | باحث أول في دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية، حائز على منحة Eni Enrico Mattei:

منذ صدور قرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات على وزيرين تركيين في أواخر تموز/يوليو على خلفية ضلوعهما في احتجاج أندرو برونسون، وهو قس أمريكي من ولاية نورث كارولينا، اتقدت جذوة الخلاف الأمريكي- التركي

باطراد. فقد أعلن الرئيس دونالد ترامب (عبر تويتر) أن واشنطن ستضاعف الرسوم على واردات الألومنيوم والصلب من تركيا، وهدد مستشاروه بفرض المزيد من العقوبات في حال لم يتم الإفراج عن برونسون. في المقابل، اتهم الرئيس رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة بشن "حرب اقتصادية" على بلاده.

كل ماسبق يثير المخاوف في أوساط دوائر السياسة الأمريكية حيال مستقبل السياسة الخارجية التركية، ولاسيما في الشرق الأوسط. ويخشى منتقدو ترامب من أنه يدفع بتركيا بعيداً عن الإجماع في حلف شمال الأطلسي، لكن أنقرة كانت في الواقع قد بدأت منذ فترة بالابتعاد عن حلفائها التقليديين. ففي الشرق الأوسط، تحرك الأتراك والامريكيون نحو أهداف متباينة في سورية وإيران وإسرائيل-فلسطين ومصر. ومن المستبعد أن يتغير أي من هذا إثر تداعيات قضية برونسون. ويخشى بعض المحللين من أن يشكّل وجود تركيا "خارج الدائرة" تحدياً أكثر من بقائها داخلها، ولو كحليف عنيد. فقد تعمل تركيا على تكثيف علاقاتها مع الدول والمجموعات المدرجة في خانة أعداء الولايات المتحدة، وإن بشكل محدود. معروف هنا أن أنقرة سبق أن ساعدت إيران على التملص من العقوبات، وعمدت إلى تعقيد المعركة ضد الدولة الإسلامية في سورية، وباتت راعية لحماس، وسعت إلى نزع الشرعية عن الحكومة المصرية من خلال دعمها للإخوان المسلمين.

مارك بيريني | باحث زائر في كارنيغي أوروبا، بروكسل:

احتل الصّدع القائم بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب أردوغان حيزاً كبيراً من الأخبار على الساحة الإعلامية باعتباره مواجهة نادرة بين قائدين حليفيين. وبما أن الرجلين حريصان، هما الاثنان على السواء، على التعبير عن مشاعرهما الشخصية علناً، تصاعدت حدّة الخلاف بسرعة. بيد أن الوقائع والمصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط تُعتبر أعمق بكثير من المشاعر.

في نهاية المطاف، ستكون سياسة تركيا في سورية مرهونةً بهدف روسيا المتمثل في السماح لبشار الأسد باستعادة السيطرة على كامل البلاد. وفي حين أعطت موسكو الضوء الأخضر مؤقتاً لسيطرة الجيش التركي على عفرين، ستكون المعركة في محافظة إدلب هي الاختبار التالي. وفي وقت لاحق، سيشكّل القتال من أجل السيطرة على المناطق الواقعة شمالي شرقي نهر الفرات المواجهة النهائية بين تحالف دمشق-موسكو-طهران من جهة، والتحالف المناهض للدولة الإسلامية الذي تقوده الولايات المتحدة، ويضمّ وحدات حماية الشعب الكردية السورية من جهة أخرى. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة: إلى جانب أي تحالف ستقف تركيا؟

على الصعيد الاستراتيجي، يبرز عامل تعقيد يتمثل في عدم التوافق بين قرارين اتخذتهما تركيا في ما يتعلّق بالمشتريات العسكرية: فشراؤها لأنظمة صواريخ أس-٤٠٠ الروسية وفي الوقت نفسه المقاتلة الشبح من طراز أف-٣٥ الأمريكية الصنع لا يمكن أن يمرّ مرور الكرام، من دون أن يشكّل تهديداً كبيراً للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وهنا لا بدّ من القيام ببعض التوضيحات.

الأزمة بين تركيا وأمريكا في طريقها للتصعيد

أحوال تركية، ٢٩/٨/٢٠١٨

يرى المحلل السياسي نيكولاس دانفورث أن أمام الولايات المتحدة و تركيا فرصة حقيقية لحل الخلاف الكبير بينهما فيما يتعلق باحتجاز أنقرة للقس أندرو برانسون، غير أن الرجل تنبأ في مقابلة مع الصحفية مويرا كوركوران من دورية (نيو امريكا) بأزمة أشد بين البلدين الحليين بسبب تنامي المشاعر المعادية لأمريكا وإيمان تركيا بضرورة صعودها على المسرح العالمي.

الولايات المتحدة فرضت سلسلة من العقوبات على تركيا بسبب احتجازها لبرانسون ومواطنين وموظفين امريكيين آخرين يعتقد كثير من المراقبين أنهم محتجزون على أساس اتهامات جوفاء ويعتبرونهم رهائن دبلوماسيين. وأثار رفض تركيا تلبية المطالب الأمريكية بإطلاق سراح برانسون والآخرين والعقوبات التي فرضتها ردا على العقوبات الأمريكية تساؤلات بشأن مستقبل التحالف بينهما المستمر منذ ما يزيد على خمسة وسبعين عاما.

وقال دانفورث "لا أزال متفائلا بوجود حل سريع للأزمة. لكن القلق على العلاقات الأمريكية التركية لن يتبدد ما إن تحل الأزمة الحالية. فعلى الأرجح ستنشأ أزمة أخرى أشد."

وأضاف "خلال العامين الماضيين، لم يتوقف التراجع في مستوى العلاقات الأمريكية التركية. والأزمة الحالية بالتأكيد هي الأصعب منذ أزمة قبرص عام ١٩٧٤، وربما الأسوأ منذ بداية العلاقات بين البلدين في أعقاب الحرب العالمية الثانية."

ويذكر دانفورث أن جذور الأزمة تعود لأبعد من احتجاز مواطنين امريكيين. فالنسبة له، الأمر يتعلق بتفشي مشاعر معادية لأمريكا بين الكثير من الأتراك.

وقال إن أعضاء الكونغرس الأمريكي إن مضوا في طريق، هو الأرجح، بفرض مزيد من العقوبات على تركيا، فإن هذا من شأنه تأجيج هذه المشاعر وزيادة احتمالات حدوث قطيعة دائمة في العلاقات.

في تقديمها للمقابلة ذكرت كوركوران بما تشهده تركيا منذ الاستفتاء على دستور جديد في عام ٢٠١٧ والذي ربحه أردوغان وحزبه الحاكم بفارق بسيط. وتذكر الكاتبة كيف ألغي منصب رئيس الوزراء لتتحول تركيا من ديمقراطية نيابية إلى نظام رئاسي قلّت فيه إلى حد كبير أنظمة الرقابة والمحاسبة.

وفي النظام الجديد، تحول رئيس الجمهورية من منصب شرقي إلى تنفيذي يتولى أيضا قيادة الحكومة ويملك سلطات تتيح له إصدار مراسيم دون الرجوع للبرلمان وإعلان حالة الطوارئ بل وحل البرلمان.

ويعبر دانفورث عن دهشته من وجود اعتقاد قوي لدى من يتصدون للكتابة عن السياسة الخارجية في تركيا بأن بلدهم على شفا لعب دور قيادي قوي في نظام عالمي متغير.

ويقول "يمكنك أن ترى هذا الاعتقاد في كثير من الأشياء. يمكنك أن تراه مثلا في يقين أردوغان بأنه قادر على أن يكون زعيما للعالم الإسلامي وأن يدفع باتجاه توسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي علاقة الصداقة الناشئة بينه وبين نيكولاس مادورو رئيس فنزويلا وفي رغبته للترويج لعلاقة راسخة مع روسيا وإيران.

وتابع "أعتقد أن هناك يقينا متجذرا ليس فقط في أوساط الحكومة التركية بل لدى الشعب التركي بأن الولايات المتحدة معادية بالأساس لتركيا، وهو أمر يجعل من الصعب للغاية توفر علاقة ناجحة بين البلدين. ويفسر دانفورث وجهة نظره مشيرا إلى عمق المشاعر المعادية للولايات المتحدة في تركيا" ويقول إن الأمر غير مقتصر على أنصار أردوغان.

ويضيف "لقد قطع أردوغان خطوات كبيرة لاستغلال المشاعر المعادية للولايات المتحدة لتحقيق أغراضه السياسية. وأعتقد أن من المهم القول إن الرئيس التركي، على مستوى معين في قرارة نفسه تسيطر عليه بعض نظريات المؤامرة، بينها على سبيل المثال رفض الولايات المتحدة ترحيل غريمه رجل الدين التركي فتح الله غولن، الذي تتهمه تركيا بتزعم محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي جرت في يوليو عام ٢٠١٦". ويعتبر دانفورث أن قضية برانسون، القس الامريكى الذي أدار كنيسة صغيرة في تركيا، هي قضية صادمة. ويقول إن الحكومة التركية، لأسباب لم تتضح حتى الآن، قررت أنه متورط بشكل أو بآخر في محاولة الانقلاب. وتابع بالقول "لا غرابة في أن هذا الأمر تسبب بالتبعية في رد فعل مضاد داخل الولايات المتحدة. وبالتالي تعمق في تركيا الاعتقاد بأن برانسون يلعب دورا محوريا في المخططات الامريكية ضد تركيا.

يعتبر دانفورث أن رفض الولايات المتحدة تقديم جميع التنازلات التي طلبها أردوغان، وقرارها الرد من خلال التهديد بفرض عقوبات، قد تسبب في صنع الأزمة التي نشهدها الآن في العلاقات الامريكية التركية". يذكر دانفورث من يتابعون السياسات التركية بأن أردوغان لم ينجح فقط في تحقيق انتصار في الانتخابات الأخيرة، بل انتصر بطريقة لم تجد المعارضة نفسها مفرا من الاعتراف بشرعيتها.

وقال "رغم كل إحباطات القوى المعارضة، فإنها تبدو مستعدة للاستمرار في اللعب على الأسس التي وضعها أردوغان. أعتقد أن هذا أمر يضع الرئيس في موقف بالغ القوة، ويضمن لتركيا، على أقل تقدير، شكلا من أشكال الاستقرار الداخلي.

وينتقل دانفورث لتوقع ما قد تحمله الأيام المقبلة لعلاقة تركيا بالغرب. ويرى المحلل السياسي أن كثيرين من الأتراك يرون بلدهم قوة صاعدة على أتم استعداد للاضطلاع بدور قيادي أكبر على الصعيد العالمي، وهي رغبة قد تظهر لتتخطى الخط النفعي الذي قد ينجح في الإبقاء على تركيا في صف الولايات المتحدة.

لكنه يعتبر، على الجانب الآخر، أن هناك توجهات مضادة في أنقرة للعمل بطريقة نفعية، وتقديم تنازلات تكتيكية حين تدعو الضرورة من أجل الحفاظ على علاقات فعالة مع الولايات المتحدة. ويتابع "بالنظر للموقف الراهن، لا يمكننا في هذه اللحظة التنبؤ بالتوجهات التي ستنتصر في هذا الصراع الداخلي. لكن هذا القرار سيكون جوهريا في تقرير مصير سياسات تركيا، الخارجية منها والداخلية".

في كارثة أردوغان الاقتصادية.. «قوارب الإنقاذ» لا تكفي

*شريف سمير

الإهرام: ٢٩/٨/٢٠١٨

< الأزمة المالية التركية إلى أين ؟

تتوقف شعبية أى حاكم على حجم إنجازاته وقدرته على توفير الراحة النفسية والمادية لمن وضعوا فيه الثقة، ولذلك يظل الاقتصاد التركي هو الحماية الوحيدة لنظام الرئيس رجب طيب أردوغان ليراهن عليه دائماً في توسيع صلاحياته وتغذية شرايته للسلطة، إلى أن ظهر الرئيس الأمريكي «التاجر» دونالد ترامب ليعمق من «الشروخ» في حصن السلطان العثماني الجديد، ويواجه رصيده الشعبي مزيداً من الاستنزاف!

وبمجرد أن استهدفت العقوبات الأمريكية مضاعفة رسوم واردات الولايات المتحدة من منتجات الصلب والألومنيوم التركي، دخل اقتصاد أنقرة مرحلة شديدة الخطورة والحرج في ظل تسارع انهيار الليرة أمام الدولار، ليجد أردوغان نفسه متهماً من الجميع بأنه «المشكلة الرئيسية» في وقوع الأزمة من خلال «تدخلاته غير المحسوبة» في الاقتصاد، ومحاولته السيطرة على السياسة النقدية، ومعارضته رفع أسعار الفائدة، مما دفع المستثمرين للخروج من السوق التركية، وسط مخاوف من عدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها لهم.

وتجسدت أبرز التوابع في هبوط الليرة التركية أمام الدولار بمعدل بلغ ٤٩٪ منذ بداية العام، وسط تفاقم المديونيات التركية، التي بلغت بحسب البنك المركزي التركي أكثر من ٤٥٢ مليار دولار، تمثل ٥٣,٢٪ من الناتج الإجمالي، منها ٥٧٪ قروضاً على الشركات، والتي يهدد انهيار الليرة مراكزها المالية وقد يعرضها للإفلاس.

ورصد الخبراء الاقتصاديون ٣ عقبات تهدد انتعاش الاقتصاد التركي، أولها وضع الأسواق الناشئة بصفة عامة ومعاناتها بسبب قوة الدولار الأمريكي، وثانيها تتعلق بهيكل الاقتصاد ذاته لمعاناته من ارتفاع كبير لحجم الدين الخارجي للقطاع الخاص، وانعكاس ذلك على أوضاع البنوك التي ستحتاج إلى زيادات في رءوس أموالها، وما قد ينتج عن ذلك من إفلاس عدد من المصانع خاصة المنسوجات والحديد، بينما العقبة الثالثة تفضح سياسة وفلسفة نظام أردوغان المعتمدة على الأفراد بالسلطة وفتح خزائن الدولة أمام حاشيته من الوزراء والمسؤولين مما أدى إلى اختلال الموازين الخارجية ويدور عجز الميزان التجاري (الفارق بين الواردات والصادرات) حول مستوى ٨٥ مليار دولار سنوياً.

ولمواجهة شبح الانهيار مع تخفيض مؤسسة «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني لتركيا إلى مستوى متدنٍ متوقعة أن يؤدي ضعف الليرة إلى انكماش الاقتصاد التركي في ٢٠١٩، بات على أردوغان أن يسير في عدة اتجاهات متوازية لتفادي غرق السفينة.. وبمنتهى السرعة!

وردت تركيا في الجولة الثانية من الصراع بالرد على العقوبات الأمريكية بعقوبات مماثلة ضاعفت من التعريفات على عدد من المنتجات الأمريكية، إذ رفعتها على السيارات لتصبح ١٢٠٪، والمشروبات الكحولية إلى ١٤٠٪، فضلاً عن التهديد بسحب الاستثمارات التركية في أمريكا بما قد يضر بحزمة المصالح الاقتصادية الكبرى التي تربط بين البلدين.

اتجاه آخر سار فيه نظام أردوغان عندما ألقى بثقله على العلاقات التجارية مع دول أوروبا وآسيا والخليج العربي لجلب رءوس الأموال البديلة لتعويض خسائر الحليف الأمريكي، وتمتص الصدمة التي حلت بالاقتصاد التركي، علاوة على تجديد آفاق التعاون مع روسيا وإيران للاستفادة من خصومتهما ضد الولايات المتحدة واستغلالها في استعادة الانتعاش الاقتصادي، وكانت قطر الأسرع في الاستجابة لمطالب الأتراك ولم تتردد في مساندة أهم حلفائها، وعرفانا بالجميل في محنة المقاطعة العربية، ضخّت الدوحة ١٥ مليار دولار استثمارات مباشرة في تركيا لمنع أردوغان من السقوط.

كما أدرك النظام التركي خطأ الرهان الكامل على الروافد الخارجية دون «العمود الفقري» في الداخل، فيسابق الزمن حالياً من خلال وعود البنك المركزي التركي بتوفير السيولة النقدية وبكل الكميات المطلوبة للبنوك المحلية، وخفض نسب متطلبات احتياطي الليرة بالنسبة للبنوك التجارية، وصولاً إلى إمكان استخدام العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» لدعم احتياطي الليرة إلى جانب الدولار، حتى لا تحظى العملة الأمريكية بالتحكم والسيطرة على مفاتيح الاقتصاد التركي.

هذه هي قوارب الإنقاذ التي ينتظرها أردوغان للخروج من المأزق الأخير في مواجهة الملياردير ترامب.. ولكنها تظل غير كافية ومفعولها مؤقتاً إذا ما استمر الرئيس التركي مُدمناً فكرة التدخل المطلق في عجلة الاقتصاد وإدارتها بألية يشوبها الفساد ومنطق التبرج وتبديد الثروات، وبما يكلف الدولة والشعب الكثير من الفواتير الباهظة.. إن أجلاً أو عاجلاً!

الربع الثالث سبتمبر 2018

أمهات تركيات: نريد رفات أبنائنا وأزواجنا المختفين

*نورجان بايسال

موقع "أحوال تركية": ٢٠١٨/٩/١٠

"أن تكون قادراً على أن تحتضن أجسادهم التي فارقتها الروح، أن تعانق تلك الأجساد، فهذا أمر مختلف. لا بد أنه شعور له مذاق خاص أن تعانق ذلك الجسد غير النابض بالحياة، أن تحمله في رحلته الأخيرة إلى مثواه.. أو من بأن وجود قبر يسكنه الجسد يوفر قدراً من الاحتواء والسكينة" أن تعرف أن الجسد يرقد في هذا المكان "تزور القبر فتحكي همومك لمن قد رحل عن عالمنا، وتبكي لساعات عند ذاك القبر. كل تلك أمور لم تتسن لنا. في النقاشات التي تدور حول الاختفاء القسري، يقول بعض الناس إنهم لا يهتمون لما سيحدث لهم بعد الموت، وإن مسألة أين سترقد أجسادهم بعد الموت ليست بالأمر المهم" لكنها في الحقيقة مسألة مهمة. من المهم أن تكون لأحبائنا الذين فارقوا عالمنا قبوراً نزورهم فيها. ومن يفتقدون هذا منا يفتقدون السكينة والاحتواء".

كانت تلك كلمات زينب، تلك المرأة الكردية التي وقع زوجها ضحية للاختفاء القسري في تركيا خلال تسعينيات القرن الماضي. نشرت كلماتها في تقرير بعنوان "رُفَع الصورة الفوتوغرافية" نشره مركز ذاكرة العدالة للحقيقة في إطار جهود هي الأولى من نوعها للتركيز على زوجات المختفين قسرياً من أجل بحث موضوع انتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة في الاختفاء القسري من منظور يتعلق بالمرأة.

يركز هذا التقرير الذي قرأته عدة مرات على الزوجات اللائي تركها ضحايا الاختفاء القسري وراءهم في تسعينيات القرن الماضي، حيث كان معظم هؤلاء الضحايا رجال. يسلط التقرير الضوء على معنى أن تكون امرأة ما زوجة لرجلٍ مختلفٍ. كيف تمكنت تلك النسوة من الصمود بعد أن ترملن وتُركن وحدهن لمسؤولية رعاية أطفالهن" وكيف كن يبحثن عن أزواجهن المختفين وأحبتهن، إن كن قد تمكّن أصلاً من البحث عنهم" وكيف مرت بهن الأيام" وما الثمن الذي دفعنه.. ثم كيف تأقلمن مع كل مشاعرهن المكبوتة".

وبصفتي من بين من فقدوا أحبة، وإن كانوا من غير الأقارب المقربين، وكان ذلك في تسعينيات القرن الماضي، تعلمت بمرور الزمن أن الكلمات لا يمكنها أبداً أن تكفي لوصف الشعور تجاه المختفين. في التسعينات، كان شبابنا مقروناً بالحزن والأسى في عيون من فقدوا أحبتهم. وهناك من لم يقبلوا بالتعازي، وواصلوا البحث وحملوا الجراف وانطلقوا يبحثون في الأنهار والجبال.

يمر الوقت، لكن كل شيء في المنزل يظل على ما هو عليه، بحيث إذا عادوا يكون كل شيء مألوفاً لهم. الأطفال يكبرون والعجائز يرحلون، لكن الحياة تظل واقفة عند تلك اللحظة. إن الدنيا دار شقاء" وقد تصل فيها إلى مرحلة يكون غاية أمنياتك أن تحصل على قطعة من رفات.

كان ذلك هو ما قالت نازي لي ولصديقي الطيب طاهر أوشي عندما استضيفناها لدى عودتنا من بروكسل إلى ديار بكر في مايو عام ٢٠١٤. تحدثت نازي عن زوجها حكمت شيمشك ووالد زوجها حمدو شيمشك، اللذين اختفيا قسرياً في عام ١٩٩٣. وقالت "نريد اعتذاراً عن جميع جرائم القتل التي لم يُكشف عن ملابساتها، وكيساً فيه رفات". ولم تعثر نازي على رفات زوجها وأبي زوجها، ولم تتلق أيضاً اعتذاراً من الحكومة. وبعدها انضم طاهر، وكان محامياً كردياً معنياً بحقوق الإنسان، إلى قائمة ضحايا جرائم القتل التي أغلقت التحقيقات فيها دون معرفة ملابساتها، فقدت نازي كل الأمل في هذا البلد، ولم تعد تريد أن تطأ قدميها هذه الأرض مرة أخرى.

وهناك اثنتان أخريان عزيزتان على قلبي، وهما شقيقتان اسمهما ياشيم وداريا. جاءت الأختان من النرويج حاملتين مجارف في صيف عام ٢٠١٤ للبحث عن رفات أبيهما. وقد تحدثتا إلى سكان القرية لتحديد الأماكن التي من المرجح أن تكون رفات أبيهما مدفونة فيها" ونظراً لأنهما لم تعودان تثقتان في الحكومة التركية، فقد كانتا تحفران من تلقاء نفسهما عندما التقيت بهما. قلت لياشيم "لا نهاية لهذه التربة التي تحفرون فيها"، وردت قائلة "الحياة على هذا النحو صعبة. على مدى العشرين سنة السابقة، لم يمر يوماً من دون أن نفكر في أبينا.

"كنا نفكر دائماً في أنه ربما يكون حياً، وأنه قد يعود في يوم من الأيام. إذا عثرنا على رفاتنا ونقلناه إلى مثواه الأخير في مكان لطيف، سيرقد في سلام وسنرتاح نحن. هل يمكنك أن تصدقي السعادة التي تبعثها فينا رفات موتانا؟ سنجد الكثير من السعادة إذ كان باستطاعتنا أن نجد رفاتنا". وقد فقدت الأمل أيضاً في هذا البلد.

وعلى الرغم من أن أحداً لا يريد أن يتحدث عن الأمر، ففي السنوات الثلاث الماضية، أضيفت رفات جديدة إلى رفات تسعينات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن أحداً لا يتحدث، أو يكتب عن ذلك، أو يُقر به، هناك العديد من المقابر التي لا تحمل اسماً في جبانة جيزري. وعلى الرغم من أن ثلاث سنوات قد مرت، لم تتحدد هوية أصحاب الرفات. وفي غازي عنتاب، وأرضروم وديار بكر.. جنوب غربي تركيا، كانت الأمهات تنتظر خارج منشآت الطب الشرعي للحصول على خُصلة من شعر أطفالهن.

التقيت قبل عامين في جيزري بواحدة من هؤلاء الأمهات، وكانت تنحدر من إسكي شهر. كانت السيدة تبحث عن أي شيء من أثر ابنها الذي كانت آخر مرة تسمع فيها صوته عندما اتصل بها عبر الهاتف وقال لها "أسألكم أهل جيزري في كفاحهم". تريد تلك الأم أن تحصل على رفات ابنها إن كان قد مات. ولم يسمع الناس توسلات أمه ولا توسلات غيرها من الأمهات، ولا يريدون أن يسمعون.

يعيش في هذا البلد آلاف الأشخاص الذين ينتظرون لأسابيع، وحتى لسنوات، لكي يحصلوا على حفنة من العظام. وعلى مدى ٧٠٠ أسبوع، كانت أمهات السبت يلتقين كل يوم سبت في وسط إسطنبول ليرفعن أصواتهن على أمل أن يجدن رفات أطفالهن وأزواجهن وأمهاتهن وأبائهن. طوال ٧٠٠ أسبوع تملأ احتجاجاتهم الفراغ الذي خلفته أجساد أحبتهن الغائبة.

ويتعرض أقارب الأشخاص الذين اختفوا في الحرب التي ظلت دائرة طوال السنوات الثلاث الأخيرة للكثير من الضغط حتى يتمكنوا من تنظيم هذا الاحتجاج" ويجري تجاهل جثامين أحبتهم واعتبارها لا شيء.

فإلى الآن، تلك الجثامين - أو الرفات - لا وجود لها، وهي مختفية لن يراها أحدٌ أو يسمعها. ولا تُلق وسائل الإعلام - سواء التابعة للحكومة أو المعارضة - بالاً لهؤلاء الأمهات. وتجاهل هؤلاء الأمهات اللاتي يبحثن عن أثر لأطفالهن، وتجاهل هذه الجثامين المفقودة، يعد تجاهلاً لمر يشفي صدور الأمهات الثكالي " وأي شخص يمس رفات المختفين سينكوي بالنار جزاء بما اقترفته يدها. تلك الأجساد والرفات تهمس في آذاننا" تهمس من جبانة جيزري أحياناً "وتهمس من تحت بناية جديدة تُقام في سور في أحيان أخرى" وفي بعض الأوقات، قد تهمس تلك الأجساد والرفات من رأس رافعة في نصيبين.

في تسجيل مصور جرى إعداده للأسبوع السبعمئة، تقول سيدة من أمهات السبت تُدعى صبرية مالتو "إذا كانوا موتى، فنحن نريد رفاتهم. هذا كل ما في الأمر".

وهذا هو كل ما في الأمر!

أمهات السبت.. مثال على الوحدة في تركيا

*أحمد كولوسوي

موقع "أحوال تركية" ٢٠١٨/٩/١٠

كان يوم السبت الموافق الخامس والعشرين من شهر أغسطس الجاري هو الذكرى رقم ٧٠٠ لأمهات السبت، اللائي يتجمعن كل أسبوع منذ ثمانينيات القرن الماضي في احتجاج صامت على الاغتيالات السياسية وحالات الاختفاء القسري على أيدي الدولة في تركيا.

وبصورة نمطية، حملت أمهات السبت صوراً لأحبائهن "المفقودين" واحتججن بصمت خلال اعتصام ووقفة احتجاجية. وتلتقي الأمهات أيام السبت في ميدان غلطة سراي، قبالة الشارع الرئيسي للسير في إسطنبول وهو شارع الاستقلال، وذلك منذ يوم السابع والعشرين من مايو من عام ٢٠١٥. وكان الخامس والعشرين من أغسطس هو الذكرى رقم ٧٠٠ للاعتصام.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أمهات السبت تعد جماعة الاحتجاج الذي لا ينطوي على أي عنف الأطول في تركيا، وحظرت تركيا الوقفات الاحتجاجية في أيام السبت. واستخدمت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لتفريق أمهات السبت لدى محاولتهن التجمع. واعتقلت السلطات ما لا يقل عن عشرين من الناشطات.

وأدان أونورسال أديجيزال، عضو حزب الشعب الجمهوري العلماني والنائب عن إسطنبول في البرلمان التركي، رد الشرطة قائلاً إن الناس - والنواب في البرلمان - لا يتمتعون بحرية في بلد يفرض قيوداً على الحقوق الديمقراطية. وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها أمهات السبت عقبات للعصيان المدني الذي يقمن به بشكل أسبوعي. ويرى المؤلف التركي فكرت باشكيا أن أمهات السبت يكافحن ضغط الشرطة وهن "فخر مجتمعا".

ومن بين الأهداف الرئيسية لأمهات السبت في تركيا تحديد أماكن جثامين أولئك الذين اختفوا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ومثول أولئك المسؤولين عن ذلك للمحاكمة. وطبقاً لرابطة حقوق الإنسان التركية، التي تساعد عائلات أولئك الذين اختفوا في تركيا والداعم الرئيسي لأمهات السبت، فإن العدد المؤكد للمفقودين في تركيا يبلغ ٨٠٠ شخص.

ويقول مركز ستوكهولم للحرية إنه تم تسجيل عشرين حالة اختفاء قسري فقط خلال الفترة من ثلاثينيات حتى أواخر ثمانينيات القرن المنصرم. لكن عدد حالات الاختفاء القسري التي تؤكدتها الحكومة ارتفع في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٨٠ وخلال الصراع المسلح الذي وقع بين الانفصاليين الكرد والحكومة التركية خلال تسعينيات القرن الماضي.

وقالت سيبلا أرجان، عضو لجنة الأشخاص المفقودين في رابطة حقوق الإنسان التركية، إن من الصعب حساب عدد الأشخاص المختفين بدقة. وأضافت "يمكنني أن أقول بكل اطمئنان أننا نتحدث عن قرابة مئات الأشخاص. إن اختفاء شخص واحد فقط يمثل جريمة خطيرة".

وتوجه الكثير من هذه العائلات إلى المحاكم الدولية سعياً للحصول على العدالة. ويقول سيزغين تانريكولو محامي حقوق الإنسان وعضو حزب الشعب الجمهوري والنائب عن إسطنبول في البرلمان، إنه يعتقد أن ستين من أقارب ٧٥٧ شخصاً يعتقد أنهم مفقودون قد أقاموا عدد من الدعاوي في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ويقول تانريكولو إنه في ٥٥ قضية من هذه القضايا، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سلمت تركيا عقوبات صارمة. لكن على الرغم من هذه الإدانات، لم يتم إحراز تقدم في التوصل إلى الجناة، مما يعني أنه لا يمكن تحقيق العدالة. ويقول "بغض النظر عن الحكومة، فإن هذا الموقف السياسي يوضح أن فقدان أشخاص عن عمد" أسلوب يتم توظيفه حسب الحاجة".

ويزعم الكثير أن الحكومة لم تُجر قط تحقيقات مناسبة لمعرفة ما الذي حدث لأولئك الذين اختفوا بعد اعتقالهم. ومع وجود الفجوة الناتجة عن المحاكم المحلية، فإن أمهات السبت تسعين لأن يتم سماع أصواتهن خارج أجهزة الدولة. ويريد الكثير من العائلات معرفة ماذا حدث، حتى إذا كان قد تم العثور على أحبائهم قتلى. ومن بين هذه العائلات عائلة أوجاك. فقد فقدت العائلة ابنها حسن في عام ١٩٩٥ عندما كان يعيش في حي غازي ذي الأغلبية العلوية.

وكان حسن قد نظم احتجاجاً بعدما قتلت قوات إنفاذ القانون اثني عشر مدنياً. واحتجزته السلطات في الحادي والعشرين من شهر مارس في عام ١٩٩٥. وتقول عائلته إن حسن تعرض للخناق بقطعة من السلسلة أو قطعة حبل بعدما تعرض للتعذيب لمدة خمسة أيام.

وعندما سئمت عائلة حسن من البحث عنه، لم تحرز تقدماً حتى تلقت العائلة اتصالاً يخبرهم بأنه تم العثور على جثمان. وتقول ماسيدي أوجاك، أخت حسن، إنهم عندما توجهوا للتعرف على الجثمان "كان أحد جانبي وجهه قد تهشم لذا لم يمكن التعرف عليه". وهناك مزاعم بأن أمينة أوجاك أم حسن كانت من بين من ألقت السلطات القبض عليهن يوم السبت الماضي في ميدان غلطة سراي.

أمينة أوجاك

وتابعت بالقول "نحن نتضامن مع حسن وأشخاص آخرين تعرضوا للاغتيال.. ففي عام ١٩٩٤، تعرض إسماعيل باهجيشي للاغتيال. وقال حسن إنه ينبغي أن يكون هناك رد ديمقراطي للعثور على قتلة إسماعيل". وتعمل أمهات السبت كمنصة تمنح أولئك من أمثال عائلة أوجاك صوتاً. ولضمان الرسالة الديمقراطية للاحتجاج، طالبت أرجان الناس بالتخلي عن انتماؤاتهم السياسية قبل النزول إلى الميدان للمشاركة في الاحتجاج. وقالت أرجان "لا تأتي جماعة أو حزب إلى غلطة سراي وهم يحملون وجهات نظر سياسية.. كل شخص يتجمع جنباً إلى جنب مع هوية أمهات السبت. يجب أن تكون أمهات السبت مثالاً للوحدة في تركيا. قد تكون لدينا آراء مختلفة، لكن يجب أن نتحد معاً باسم الإنسانية".

وتانريكولو هو الممثل القانوني للكثير من العائلات التي اختفت أقاربها خلال فترة وجودهم في السجن ويعرض تجربة أمهات السبت قائلاً "بالنسبة لأسر المفقودين، فإن المعاناة والصدمة مستمران. فإذا كان هناك قبر، فمن ثم يمكنك أن تحزن لبضعة أيام، وسيخفف دعم الأصدقاء المقربين من ألمك، وستتحسن. وعلى الرغم من ذلك، فلا يوجد شيء مثل هذا لأمهات السبت. إن حزنهم لا ينتهي".

وكفاح أمهات السبت أبعد ما يكون عن الانتهاء أيضاً. وعندما سُئلت عن متى تنتهي احتجاجات أمهات السبت، قالت أرجان: "إن مطالبنا ليست فقط مطالب أمهات السبت، لكنها مطالب تتعلق بكل أوجه المجتمع أيضاً. تحتاج تركيا للديمقراطية. وتحتاج إلى دولة القانون. كما تحتاج إلى وجود حقوق الإنسان. وهناك حاجة للأحكام المستقلة. وبالنسبة لنا، فإن تخلينا عن التظاهرات يعني تقديم من ارتكبوا هذه الأفعال إلى المحاكمة، ولا بد من العثور على المفقودين".

مجموعة "أمهات السبت" تتحدى القمع وتواصل الاحتجاج والتظاهر

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٩/١

تحدث مجموعة "أمهات السبت" قرارات السلطة التركية بمنعها من الاحتجاج والتظاهر، وتعهدت بأنها ستواصل تظاهرها كعادتها كل أسبوع برغما القمع والمنع. وقد تعهدت مجموعة "أمهات السبت" بالاستمرار في تقليد تنظيم وقفة احتجاجية، المستمر منذ أكثر من عقد من الزمن في إسطنبول للأقرباء الذين اختفوا، على الرغم من حملة صارمة شنتها الشرطة ضدهم مطلع الأسبوع الماضي. وقالت المجموعة في مؤتمر صحفي يوم الجمعة "مثل كل سبت، سنكون نحن أقرباء المفقودين مرة أخرى في نادي (غلطة سراي) وسط إسطنبول، في أسبوعنا رقم ٧٠١".

ومنذ مايو ١٩٩٥، تلقت "أمهات السبت" كل سبت للمطالبة بالعدالة للأقرباء الذين اختفوا قسرياً في تركيا، خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. لكن في ٢٥ أغسطس، استخدمت شرطة مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لتفريق ووقفهم الاحتجاجية.

وتم احتجاز أكثر من ٢٠ شخصاً بعد أن ذكرت السلطات أنهم تحدوا حظراً على تنظيم اعتصام.

وكان وزير الداخلية، سليمان صويلو قد ذكر أوائل هذا الأسبوع أن الجماعة يتم التلاعب بها من قبل حزب العمال الكردستاني المحظور. وذكرت الجماعة أنها لن توقف بحثها عن العدالة حتى تعرف ما حدث لكل شخص مفقود. وكانت الشرطة التركية قد منعت تحرك مجموعة أمهات السبت على مدى عشر سنوات من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٩، إلا أن السلطات عادت وسمحت بالتحرك في ظل مراقبة أمنية مشددة، علماً أنها أول عملية قمع للتظاهرة منذ سنوات عديدة. وتعد مجموعة "أمهات السبت" جماعة الاحتجاج الأطول الذي لا ينطوي على أي عنف في تركيا، وحظرت تركيا الوقفات الاحتجاجية في أيام السبت. واستخدمت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لتفريق أمهات السبت لدى محاولتهن التجمع. واعتقلت السلطات ما لا يقل عن ٢ شخصاً منهم.

خيارات أردوغان محدودة لتجنب انهيار سياسي

مجلة "فورين بوليسي" ٢٠١٨/٩/١٤

كتب خليل كارافيلي، زميل بارز لدى "معهد وسط آسيا - القوقاز"، في مجلة "فورين بوليسي" أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يتصرف كسلطان، يجد نفسه محاطاً بقوميين دعموه، ولا يريدون أن يتقارب بشدة مع روسيا، وإن يكن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو وصف موسكو أخيراً بأنها "شريك استراتيجي". لكن كارافيلي يعتقد أن ذلك كلام فارغ لأن أردوغان قد يكون غاضباً من واشنطن، لكن في نهاية المطاف، ستبذل أنقره كل ما في وسعها لاستعادة علاقاتها مع الغرب. وقد لا يكون ذلك كافياً لإخراج تركيا من أزمته الاقتصادية، ولكن ليس أمام أردوغان خيارات عديدة أخرى إذا كان يريد تفادي انهيار سياسي. فهو يعتمد بصورة كبيرة على قوى في الدولة التركية ستجد صعوبة في هضم تحول دائم نحو روسيا وبعيداً عن الولايات المتحدة.

مشكلة قديمة

ويشير كاتب المقال لتصريح الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في منتصف أغسطس (آب) بأن "تركيا تمثل مشكلة قديمة". وهو أمر حقيقي، ولكنه يعود في أقله، لكون الولايات المتحدة تعتبر أيضاً مشكلة بالنسبة لتركيا. وتشمل سلسلة شكاوى واشنطن من أنقره اعتقالها للقس الأمريكي أندرو جونسون، ولمعارضتها محاربة الكرد في سوريا، ومن ثم تعميق علاقتها مع روسيا، بما فيها عزم تركيا على شراء أربعة بطاريات لصواريخ S-400 للدفاع الجوي في عام ٢٠١٩. ولكن من المنظور التركي، يبدو أن جميع تلك المواقف مبررة.

تبريرات

وبالإشارة لقضية برانسون، الذي اعتقل في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد أردوغان، يقول كاتب المقال إن القس اتهم بارتباطه بحركة دينية وسياسية يقودها فتح الله غولن، واعظ إسلامي تركي متهم بتدبير الانقلاب. ومن جهة أخرى، ثار غضب تركيا بسبب دعم الولايات المتحدة لكرد في شمال العراق خلال تسعينيات القرن الماضي. واليوم، تخشى أنقره أن تدعم واشنطن إقامة كيان كردي مستقل ذاتياً، روغوفاً، في شمال سوريا، مرتبط بحزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

عمل يائس

ويرى كاتب المقال أن نقطة الخلاف الثالثة بين أنقره وواشنطن تعود إلى توجه تركيا الأخير نحو روسيا، ولكن يمكن اعتباره على أساس أنه عمل يائس. فقد وجدت تركيا في دعم الولايات المتحدة لسياسات كردية في سوريا بمثابة تهديد وجودي، ولم تعد ترى بديلاً عن طلب عون روسيا وإيران (وحليفهما النظام السوري) لتقويض طموحات كردية.

ويلفت الكاتب إلى وجود شخصيات رئيسية ضمن النخبة السياسية في أنقره، من الذين يعتمد عليهم أردوغان لممارسة سلطته، وهم يمثلون تقليداً سياسياً معادياً لموسكو. وينظر أولئك اليمينيون الأتراك إلى روسيا كعدو قديم للإمبراطورية العثمانية استعبد شعوباً تركية. وكان هؤلاء دوماً موالين لأمريكا، ولولا دعم الولايات المتحدة للكرد في سوريا، لبقوا على ولائهم المطلق. ومن بين هؤلاء دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية، والذي تحالف سنوات مع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان. ولولا دعوة بهجلي أنصاره لانتخاب أردوغان، لما حقق الرئيس التركي هدفه في كسب سلطات تنفيذية مطلقة.

ويختم الكاتب رأيه بالإشارة لعدم قدرة أردوغان على مخالفة القوميين والابتعاد كلياً عن أمريكا والغرب، لصالح التوجه نحو روسيا.

الأزمة التركية تأخذ بعدا عالميا مع تراكم الديون

*مارك بنتلي

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٩/١

تجعل الليرة المحاصرة، التي استمرت في الانخفاض، الشركات الأوروبية معرضة للاضطرابات في تركيا بما يصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، سواء من خلال ملكيتها لمؤسساتها المالية أو الأموال التي أقرضتها إلى القطاع الخاص الذي كان نابضا بالحياة ذات يوم.

وأظهرت الأرقام التي قدمها أحد المصرفيين الخليجين أن البنوك في إسبانيا معرضة لقروض وأسهم بقيمة ٨٣ مليار دولار في تركيا، وذلك جزئيا من خلال ملكية بنك بيلباو فيزكيا أرجينتاريا لبنك غارانتى التركي، الذي كان في يوم من الأيام مفضلا للمستثمرين الأجانب في تركيا. وتليها فرنسا بمبلغ ٣٨ مليار دولار ثم المملكة المتحدة بمبلغ ١٩ مليار دولار وتليها الولايات المتحدة بمبلغ ١٨ مليار دولار. وقال المصرفي الخليجي إن تعرض إيطاليا، التي يملك أكبر بنك فيها وهو بنك يونيكريديت بنك يابى كريدي التركي، يبلغ ١٧ مليار دولار.

وتزيد قيمة القروض طويلة الأجل بالعملة الأجنبية للشركات على ٢٢٠ مليار دولار. وقد تتعرض كل البنوك الأجنبية مع المقرضين المحليين، بما في ذلك تلك المملوكة من قبل كيانات أجنبية، لضربة.

خلال الشهر الماضي، سعت بنوك "يونيكريديت الإيطالي وبيلباو فيزكيا أرجينتاريا الإسباني وبي.أن.بي باريبا الفرنسي، الذي يملك بنك الاقتصاد التركي تي.إي.بي وهو بنك متوسط الحجم، إلى التقليل من تأثير ذلك على أموالها الخاصة بتخفيض أصولها في تركيا، وقالت إنها غير ذات قيمة نسبية، وإن الأموال هناك للتعامل، وإن الكيانات تشكل نسبة صغيرة من ميزانياتها العمومية.

لكن البنوك في تركيا، مثل بعض نظيراتها في الأسواق الناشئة، تحملت مخاطر متزايدة في السنوات الأخيرة، حيث أدى التيسير الكمي من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) والبنك المركزي الأوروبي إلى تدفق الأموال الرخيصة على الاقتصادات النامية.

ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى ما يقرب من ١٢٠ في المئة مقارنة بما يزيد قليلا عن ١٠٠ في المئة قبل خمس سنوات. وهذا يعني أن المقرضين الآن لديهم موارد سائلة أقل نسبيا للاستدعاء في حال فشل المقترضين في الوفاء بسداد القروض أو سحب المودعين نقدا. علاوة على ذلك، فإن عدم التطابق بشكل كبير في تواريخ الاستحقاق في البنوك التركية بين القروض والودائع، ٢٠ شهرا في المتوسط بالنسبة للقروض مقابل ثلاثة أشهر بالنسبة للودائع، يجعلها أيضا عرضة للخطر في حالة وصول عدم الاستقرار المالي في تركيا إلى نقطة الأزمة.

ووفقا لبول ماكنمارا، وهو أحد أبرز المستثمرين في مجال العملات والسندات في الأسواق الناشئة ويعمل في مؤسسة إدارة الأصول السويسرية (جام)، إن الوضع الاقتصادي في تركيا أصبح الآن خطيرا بما فيه الكفاية بالنسبة لآلية الإشراف الفردية، وهي جناح البنك المركزي الأوروبي التي تأسست لمراقبة البنوك في القارة، للنظر بشكل أوثق في علاقات المقرضين مع تركيا.

وفي حين أن آلية الإشراف الفردية لا ترى حتى الآن الوضع على أنه حرج، فإنها تعتبر بنوك بيلباو فيزكايا أرجيننتاريا الإسباني ويونيكريديت الإيطالي وبي. أن. بي باريبا الفرنسي معرضة بشكل خاص، حسبما ذكرت صحيفة فايننشال تايمز في تقرير هذا الشهر.

ويتمثل مبعث القلق الرئيسي لآلية الإشراف الفردية في أن المقترضين الأتراك لم يتحوطوا بشكل كاف في مواجهة ضعف الليرة وسيشرعون في التخلف عن سداد القروض بالعملة الأجنبية. وتشكل هذه القروض حوالي ٤٠ في المئة من أصول الصناعة المصرفية التركية، وفقا لبيانات هيئة الرقابة المالية في تركيا.

وحذرت مؤسسة غولدمان ساكس الأمريكية من أن رؤوس أموال البنوك آخذة في الاختفاء مع استمرار ضعف الليرة، مما يعني أن لديها قوة مالية أقل تحت تصرفها للتعامل مع القروض المتعثرة. وأشارت غولدمان ساكس إلى بنك يابي كريدي المملوك لبنك يونيكريديت باعتباره البنك الأضعف بين المؤسسات المالية التي تغطيها المؤسسة في تركيا. وأظهرت البيانات التي نشرتها أن رأس المال الزائد من بنك يابي كريدي وبنك إيش سيختفي إلى حد كبير إذا انخفضت الليرة إلى ٦,٣ مقابل الدولار.

وبموجب أحدث القواعد المصرفية لاتفاقية بازل الثالثة، يتعين على البنوك أن تحقق نسبة رأسمال حملة الأسهم العادية بحد أدنى ٨,٥ في المئة في عام ٢٠١٩. هذه النسبة، التي يتم حسابها بتقسيم رأس مال البنك الأساسي على الأصول المرجحة بالمخاطر، مصممة لحماية أي مؤسسة مالية في مواجهة خسائر غير متوقعة، مثل تلك التي حدثت خلال الأزمة المالية عام ٢٠٠٨. ويمكن للهيئات التنظيمية أن تطلب ٢,٥ نقطة مئوية من رأس المال الإضافي في أوقات النمو المرتفع للائتمان.

كانت النسبة للبنوك التركية ١٢,٢ في المئة في بداية يونيو، وهو ما يتجاوز هذه الحدود. ولكن بالنسبة لكل انخفاض بنسبة ١٠ في المئة في قيمة الليرة، تنخفض النسبة ٠,٥ في المئة في المتوسط، حسبما قالت مؤسسة غولدمان ساكس. على سبيل المثال، أدى انخفاض الليرة بنسبة ١٢ في المئة خلال شهر يوليو إلى خفض النسبة بمقدار ٦٠ نقطة أساس أخرى، أو ٠,٦ في المئة، إلى ١١,٦ في المئة. ويعني انخفاض العملة بنسبة ٢٠ في المئة في شهر أغسطس أن النسبة الآن وصلت إلى ١٠,٦ في المئة.

وعلى النقيض من تحذيرات غولدمان ساكس، فإن وزارة المالية والخزانة التركية، التي يديرها بيرات البيرق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، تجادل بأن لدى البنوك الكثير من رأس المال وأن ميزانياتها متينة.

وتشير الحكومة إلى النسبة الإجمالية للقروض المعدومة مقارنة بإجمالي القروض في البنوك التركية، التي يبلغ مجموعها حوالي ثلاثة في المئة، وهي منخفضة نسبيا حسب المعايير العالمية. لكن المسؤولين تجاهلوا الحديث عن كومة متزايدة من القروض المعاد هيكلتها والقروض الخاضعة للرقابة الصارمة، والتي تتجاوز ١٠ في المئة من إجمالي القروض في بعض البنوك.

وفي مؤتمر عبر الهاتف مع أكثر من ألفي مستثمر أجنبي قبل أسبوعين، قال البيرق إن نسب كفاية رأس المال للبنوك كانت حوالي ١٦ في المئة، وهذا يعني أن البنوك لديها الكثير من الذخيرة في حالة حدوث صدمة مالية. ومع ذلك، يبدو أن الرقم الذي استشهد به البيرق جاء من تقرير سنوي أصدرته الهيئة التنظيمية المصرفية في العام الماضي، وتم نشره قبل انهيار الليرة بنسبة ٤٠ في المئة.

*كاتب في موقع أحوال تركية

أن أوان دفن العلاقة الأمريكية التركية

* لا شيء مميزاً فيها.

مؤسسة "إذا ناشونال إنترست" ٢٠١٨/٩/٢

"مات التحالف الأمريكي-التركي". هكذا، افتتح الباحث في معهد "كايتو" دوغ باندو مقاله في مؤسسة الرأي الأمريكية "إذا ناشونال إنترست". وبقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السلطة يؤكد بالنسبة إليه هذه الواقعة التي ستستمر حتى في فترة ما بعد رحيله عنها. يسيطر الخلاف الأمريكي-التركي حول احتجاز القس أندرو برانسون على عناوين الأخبار.

يتوجب على أنقرة طرح مسألة عضوية تركيا في الناتو لأنّ خروقاتها العديدة لحقوق الإنسان والديموقراطية كانت لتجعلها غير مؤهلة لدخول الحلف اليوم لكن الأهم هو التباعد المتزايد بين الدولتين في ما يخص المصالح الجيوسياسية. إنّ تركيا بقيادة أردوغان لا تقاسم الولايات المتحدة القيم ولا المصالح المشتركة وهذا ما يساعد ربما على تفسير الأزمة المتدهورة في العلاقات الثنائية والتي تسبب بها احتجاز أنقرة لحوالي ١٥ مواطناً أمريكياً وأبرزهم برانسون.

إنّ فرض العقوبات والرسوم المتبادلة مسّ هيبة الدولتين. في هذه المرحلة، لا تستطيع أي منهما تحمل التراجع. طرح أحد الاقتراحات إطلاق سراح مدفوعاً بعامل الرأفة لبرانسون بسبب تدهور صحته النفسية الناتج عن احتجازه. لكن هذا الحل أمكن أن يكون أسهل لو جرى في وقت أبكر. إنّ الحل المتوقع سيتطلب إجراء تبادل بما أنّ حكومة أردوغان تريد إطلاق سراح هاكان أتيل، مصري مقرب من الرئيس التركي، وقد أدين في الولايات المتحدة بخرق العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

اقتراح أردوغان المعيب

بالمقابل، إنّ مقايضة القس بالداعية والتي اقترحها أردوغان بشكل معيب من أجل تسليم أمريكا للداعية فتح الله غولن الذي يتهمه بتدبير الانقلاب ضده، ليست طرحاً يمكن بدء المفاوضات من خلاله. فتسليم واشنطن غولن لأنقرة يتطلب دليلاً كافياً على تورط الداعية بالانقلاب وهو لم تؤمنه أنقرة طوال سنتين. ويتطلب كذلك موافقة من القضاء الأمريكي. لكن حتى مع إطلاق سراح برانسون، سيترك أكثر من ١٢ أمريكياً في السجون التركية بمن فيهم عالم الناسا سيركان غولج. ويتلقى هؤلاء أيضاً معاملة "غير منصفة وغير محقة" بحسب ما وصف به ترامب احتجاز برانسون.

لا تستحق الإنقاذ

مهما كانت النتيجة، سيخلق هذا الخلاف خصومات دائمة. حتى النجاح الأمريكي في التغلب على الأتراك سيجعل العلاقات المستقبلية أكثر صعوبة إذ ستشعر أنقرة بالاستياء لفترة طويلة وسيترك الزوار الأمريكيون يتساءلون عما إذا كانوا سيُخطفون لخدمة أهداف تركيا الدولية. عوضاً عن محاولة تغطية الشقوق المتسعة

في العلاقة، على واشنطن إنهاء وهم أن هنالك شيئاً مميزاً في هذه العلاقة كي تستحق الإنقاذ. يجب على إدارة ترامب أن تتحرك قدماً على افتراض أن الدولتين خسرتا أي ادعاء بوجود أهداف ليبرالية مشتركة وأنهما ستنتهيان عند طرفي نقيض حول عدد من المسائل الجيوسياسية المهمة للولايات المتحدة. طالما أن أردوغان رئيس لتركيا ستكون أمريكا واحدة من أكباش فدائه.

الخطوة الأولى

على الولايات المتحدة اتخاذ مقاربة جديدة نحو تركيا. ينبغي أولاً أن تدرك أنها قوة عظمى وليست في موقع المستجدي. تتمتع تركيا بموقع جغرافي رائع لكنّه يفيد العمليات الهجومية الأمريكية عوضاً عن الإجراءات الدفاعية. على الصعيد الجيوسياسي، إن تحول تركيا إلى دولة محايدة أو مناوئة هو تطور غير مناسب لكنه ليس مدمراً. بوتين ليس بديلاً للاتحاد السوفياتي وموسكو لا تهدد أوروبا بالحرب كما أنها ليست في موقع السيطرة على الشرق الأوسط، مع أو بدون مساعدة أنقرة. حين تتبع حكومة أردوغان سياسات مناقضة لمصلحة واشنطن مثل إطلاق مواقف عدائية ضد إسرائيل أو مهاجمة الكرد السوريين أو التسامح مع نشاطات داعش وتجارته عبر حدودها أو شراء أسلحة من موسكو، تكون في موقع السعي نحو ما تعتقد أنه مصلحتها.

مجرد أمنية

سيكون أفضل للأمريكيين إذا تبنت تركيا أهدافهم. لكن مجرد تمني أن تكون أنقرة شريكاً استراتيجياً لن يحقق لهم أمنيتهم. إن السعي وراء إرضاء أردوغان سيعطيه نفوذاً أكثر مما يستحق. ضمن مقال رأي له في صحيفة "نيويورك تايمز" هدد أردوغان بـ "البدء بالبحث عن حلفاء وأصدقاء جدد". يعلق بانندو على هذا التهديد كاتباً: "دعوه يفعل. في الواقع، لقد سبق أن بدأ بذلك".

وحذر ماثيو بريزا الباحث في المجلس الأطلسي من أن التخلي عن تركيا الآن سيضعف منظمة حلف شمال الأطلسي ويضعف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ويهدد التحالف الذي يحارب داعش. لكن بانندو يرد بأن هذه الأمور الثلاثة تحدث اليوم حتى مع مواصلة واشنطن اليوم محاولة تحسين العلاقة الثنائية وسط السلوك التركي السيئ.

خطوتان أخريان

سيتوجب على أنقرة طرح مسألة عضوية تركيا في الناتو لأن خروقاتها العديدة لحقوق الإنسان والديموقراطية كانت لتجعلها غير مؤهلة لدخول الحلف اليوم. وكعضو في هذا الحلف، يبدو أن تركيا ستؤدي على الأرجح دوراً خبيثاً بشكل متزايد. وقد تخلص أردوغان من الضباط المقربين من الناتو عقب انقلاب يوليو، وسيستخدم الحلف لعرقلة مصالح الغرب في المستقبل بدلاً من تعزيزها. كذلك، ينبغي لواشنطن سحب أسلحتها وأفرادها غير الأساسيين من تركيا وخصوصاً في قاعدة إنجريك. والأسلحة النووية الموجودة هناك ليست محمية ويجب إرجاعها إلى الأراضي الأمريكية. رأى بانندو أنه آن وأوان الطلاق داعياً إلى أن يكون حبيباً قدر الإمكان.

خطابات أردوغان النارية تُفاقم تعثر الاقتصاد

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٢

يستعين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بلغة شعبية في كل خطاب يلقيه، ويكثر الحديث عن المؤامرات التي تستهدف تركيا، من دون أن يركز على الحقائق الاقتصادية التي تسببت بالأزمة الخانقة التي تمر بها تركيا. ويكرر أردوغان خطابه الحماسية التي لا تؤمن أي علاج حقيقي للاقتصاد التركي المتعثر. وقال الرئيس أردوغان إن الاقتصاد التركي قادر على صد الهجمات التي يوجهها، مستخدماً خطاباً حماسياً في الوقت الذي يحاول فيه علاج الاقتصاد التركي المتعثر.

وذكر أردوغان في كلمته أثناء الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من طلبة إحدى الكليات العسكرية في إقليم باليق أسير شمال غربي تركيا إن "سعر الصرف تحول إلى رصاصة صرف" في إشارة إلى تذبذب أسعار الصرف التي اعتبرها الرئيس التركي "عملية ضد بلادنا".

وقال أردوغان "إذا كانت معهم دولاراتهم، فالله معنا". كما وصف وكالات التصنيف الائتماني قائلاً إنهم "دجالون ومبتزون" وحث الأتراك على عدم الاكتراث لتقييمات تلك الوكالات.

كان توتر العلاقات التركية الأمريكية على خلفية اعتقال تركيا للقس الأمريكي أندرو برونسون بدعوى تورطه في أعمال إرهاب وتجسس قد أدى إلى تدهور العملة وأسعار السندات والأسهم التركية يأتي ذلك فيما ارتفع سعر الليرة التركية اليوم الجمعة بعد قرار الرئاسة التركية، خفض الضريبة على الودائع بالليرة التركية، وزيادتها على الودائع بالعملة الأجنبية، لزيادة جاذبية وداخ العملات المحلية للمستثمرين.

وأنتهت الليرة التركية أربعة أيام من التراجع بعد قرار الحكومة زيادة الضرائب على وداخ الدولار التي تصل مدتها إلى عام مع إلغاء ضريبة نسبتها ١٠٪ على وداخ الليرة التي تزيد مدتها عن عام.

وتراجع الدولار أمام الليرة صباح اليوم بنسبة ١,٤٪ إلى ٦,٥٦٣٣ ليرة لكل دولار، وذلك بعد تراجع بنسبة ٣,٩٪ في وقت سابق.

في الوقت نفسه فإن العملة التركية فقدت حوالي ٩٪ من قيمتها خلال تعاملات الأسبوع الحالي ككل وهو أسوأ أسبوع لليرة خلال العام الحالي، في حين فقدت الليرة حوالي ٤٠٪ من قيمتها منذ بداية العام الحالي.

وقال أردوغان "مالم يستطيعون تحقيقه بالجماعات الإرهابية وعصابات الخونة بيننا يحاولون تحقيقه بسلاح الاقتصاد.. ولكن بمشيئة الله وحكمة شعبنا.. ستتغلب تركيا على هذا الهجوم أيضاً. ستمر (الأزمة) أيضاً".

يذكر أن التعديلات الضريبية التي تم إعلانها اليوم هي أحدث حلقة في سلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية خلال الشهر الحالي بهدف الحد من تراجع العملة المحلية.

يأتي ذلك في الوقت الذي يواجه فيه البنك المركزي التركي ضغوطاً قوية من جانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لعدم زيادة أسعار الفائدة التي يتوقعها المستثمرون في ظل ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من ١٠٪.

وينص القرار على خفض الضريبة على الودائع بالليرة التركية، وتصفيها على الودائع التي يتجاوز أجلها السنة، بحسب وكالة الأناضول للأنباء التركية الرسمية. ويتضمن القرار زيادة الضريبة على الودائع بالعملة الأجنبية، وخصم ٢٠ في المئة على الحسابات التي يصل أجلها ٦ شهور.

ونقلت الأناضول عن وزير الخزانة والمالية التركي، بيرات البيروق، إن بلاده ستواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الليرة.

وأضاف البيروق أنه "يتعين علينا تنفيذ خطط عملية قصيرة جداً، وقصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأمد، لتجنب وقوع تقلبات في الاقتصاد أمام كل التطورات المحتملة". ولفت إلى أن "الاقتصاد التركي يتعرض منذ يوليو الماضي إلى هجمات اقتصادية تستهدف رفاهية الشعب التركي".

ولفت إلى أن الحكومة بدأت باتخاذ خطوات تتعلق بالسياسات المالية لبلاده، واصفاً تلك السياسات بـ"القوية أكثر من أي وقت مضى".

وشدد البيروق على أن جميع المؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الحقيقي، والبنوك في تركيا متضامنة ضد الهجمات الاقتصادية. مؤكداً أن "تركيا مدركة جيداً تلك الهجمات وستنتصر في النهاية".

وقال البيروق إن وكالات التصنيف الائتماني الدولية تبذل جهوداً حثيثة لإيجاد رأي متشائم بشأن بنوك تركيا، لكنه أضاف أن الحكومة تعهدت بمساندة مؤسساتها المالية.

كما نقلت الأناضول عن وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان تأكيدها أن تقلبات الأسعار تحدث دائماً في الأسواق الحرة، وهذا أمر طبيعي.

وقالت بكجان "نراقب التطورات (الاقتصادية) لحظة بلحظة ونواصل اتخاذ تدابير وقائية لمنع تدهور الأسواق".

وأكدت بالقول إن "تركيا تملك الاقتصاد والسكان الأكثر ديناميكية في أوروبا".

وأردفت "مهما فعل المضاربون، فسوف نستمر في النمو بروح التضامن الموجودة في تركيا، وخلق العمالة والتصدير".

لم يفهم أردوغان بعد خطورة الوضع في بلاده

روسيا اليوم : ٢٠١٨/٩/٢

"لا مخرج: كيف يُخضعون تركيا عبر أوروبا"، عنوان مقال ليوبوف ستيبوشوفا، في "برافدا رو"، حول اضطراب تركيا للخضوع لشروط البنوك الأوروبية هرباً من صندوق النقد الدولي.

وجاء في المقال: تعتزم أوروبا دعم الاقتصاد التركي بعد الهجوم عليه من خلال الرسوم الأمريكية على الفولاذ والألمنيوم. تعاني تركيا الآن من نقص حاد في العملة الصعبة لخدمة الديون، التي تبلغ ٤٦٦ مليار دولار، في حين أن الاحتياطيات المتوفرة لدى البنك المركزي لا تتجاوز ٨٠ مليار دولار.

تخشى الحكومة الألمانية من أن تتعرض البنوك الأوروبية المقرضة للأعمال التركية للهجوم، وأن تتدفق على الاتحاد الأوروبي موجة جديدة من المهاجرين من الشرق الأوسط. وقد خُصص لتركيا أكثر من خمسة مليارات يورو على مدى السنوات الأربع الماضية لإيواء المهاجرين، حسبما كتبت صحيفة وول ستريت جورنال.

وقالت الصحيفة ان الإنفاق الأوروبي في تركيا يمكن أن يأتي على شكل قروض لمشاريع من خلال بنوك تسيطر عليها الدولة أو في إطار اتفاق حكومي دولي. يتم النظر في خيارات المساعدة المنسقة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن توفيرها من خلال قنوات بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وفقاً لمصادر وول ستريت جورنال.

لكن تركيا لا تريد اللجوء إلى مساعدة صندوق النقد الدولي، حيث تباهى رجب أردوغان مراراً بأنه أعاد الاقتصاد بعد أزمة العام ٢٠٠١ الشديدة وحرر تركيا من التبعية الاقتصادية للغرب. فإذا ما لجأ الآن إلى صندوق النقد الدولي، فإن هذا سيكون بمثابة اعتراف بأنه كان يخدع السكان.

ولذلك، وبدلاً من رفع سعر الفائدة وتحويل نظام الادخار إلى الحد من التضخم، بدأ المصرف المركزي التركي بطباعة العملة ووعده باستثمارها في البنية التحتية، كما حدث في العام ٢٠٠١. ولكن، في ذلك الحين كانت الليرة مستقرة، ودعم المستثمرون المحليون تعهدات أردوغان، أما الآن فيتعين عليهم سداد ديونهم.

وفقاً للمحللين الغربيين، لم يفهم الرئيس التركي بعد خطورة الوضع وخسائره في صراعه مع ترامب. وسيكون عليه الوفاء بمتطلبات البنوك الأوروبية إن لم يكن صندوق النقد الدولي.

شخصيات عامة تُظهر تضامناً مع احتجاجات أمهات السبت السلمية

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٢

استخدمت الشرطة التركية الغاز المسيل للدموع لتفريق احتجاج أسبوعي على حالات اختفاء قسري تعود إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، واعتقلت ٥٠ شخصاً، بينهم امرأة في الثمانينات من عمرها. كان من المقرر أن يكون الاعتصام هو المظاهرة رقم ٧٠٠ في منطقة بيوغلو في إسطنبول لمجموعة يطلق عليها اسم "أمهات السبت"، التي تجتمع كل يوم سبت منذ عام ١٩٩٥، باستثناء فترة ١٠ سنوات تم حظر احتجاجاتها فيها من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩.

وقالت السلطات التركية إن حزب العمال الكردستاني المحظور الذي خاض حملة مسلحة من أجل حكم ذاتي كردي منذ عام ١٩٨٤ كان وراء الاحتجاج.

وتساءل وزير الداخلية التركي سليمان صويلو "هل يجب أن نخض الطرف عن استغلال الأمومة من قبل منظمة إرهابية؟" وقتل عشرات الآلاف في المعارك بين قوات الأمن وحزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا الذي تقطنه أغلبية كردية. ولكن، اختفى آلاف آخرون لا سيما خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي فيما أطلق عليها اسم الحرب القذرة من قبل قوات أمن الدولة التي تعمل بالاقتران مع قتلة من اليمين المتطرف والجماعات الإسلامية التي عذبت وقتلت ضحاياها. كما أحرقت قوات الأمن مئات القرى في انتهاج لسياسة الأرض المحروقة في مواجهة حزب العمال الكردستاني. بدأت "أمهات السبت" وقفاتهن الاحتجاجية الأسبوعية في أوج المعارك، وحملن في صمت صور بناتهن وأبنائهن الذين اختفوا خلال احتجازهم لدى الشرطة.

التقى الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي كان رئيساً للوزراء آنذاك، مع أمهات السبت في عام ٢٠١١ وتعهد بتقديم الدعم لهن. في ذلك الوقت، كانت الحكومة تبحث عن سبل لإنهاء القتال المبرر مع حزب العمال الكردستاني بطريقة سلمية. لكن وقف إطلاق النار الذي استمر لعامين وانتهى في نهاية المطاف، انهار في عام ٢٠١٥، ومنذ ذلك الحين اندلع القتال مرة أخرى، على الرغم من أن المعارك باتت على نطاق أصغر في الآونة الأخيرة.

قال الصحفي التركي والكاتب الإسلامي عبد الرحمن ديلي باك، الذي كان ضمن مجموعة من المثقفين الذين جاءوا لإظهار دعمهم في الاحتجاج رقم ٧٠٠ لأمهات السبت، لموقع (أحوال تركية) إن هذا التجمع هو "أطول نضال من أجل الحقوق لم يلجأ إلى العنف في بلدنا".

وقال الصحفي والكاتب أوميت كيفانش لموقع (أحوال تركية) في مقابلة إن مجموعة "أمهات السبت" كانت مصدر "الأمل لأناس مثل الأمهات والآباء والأزواج والأطفال وغيرهم من الأقارب الذين لم يتخلوا عن الناس الذين كانت الدولة وراء اختفائهم".

وتابع كيفانش قائلاً "من العار على هذا البلد أن المجموعة التي نسميها أمهات السبت تجتمع في هذه الساحة كل أسبوع للبحث عن أحبائهم المفقودين... أن يستمر الناس في حياتهم وكأن شيئاً لم يكن في أعقاب هذا المصدر الهائل للعار وكذلك الأشخاص الذين يمرون على الأمهات... دون معرفة قصتهم أو حتى الاهتمام بالتعلم، هو انعكاس مخيب للآمال على البشرية".

وعلق الكاتب والأكاديمي مراد بلج أيضاً لموقع (أحوال تركية) قائلاً إن التجمع رقم ٧٠٠ كان "إظهاراً جدياً للتصميم". وأضاف بلج "في الوقت نفسه، قد يشير هذا أيضاً إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها لم تكن فعالة حتى الآن. إن ملف الحوادث المصنفة على أنها جرائم قتل لم يتم التوصل إلى مرتكبيها ممتلئ للغاية. وحتى اليوم، هل يمكننا أن نقول بأمان أن هذه الأيام السيئة قد حدثت، لكن الآن هل انتهت هذه الفترة؟ يجب أن ننتظر حتى تقول الأمهات إن القضية قد أغلقت". الكاتب فكرت باشكايها هو شخصية عامة بارزة أخرى تحدث إلى أحوال تركية، ووصف أمهات السبت بأنهن مصدر فخر. وقال باشكايها "هذا نظام يرى الأفكار المختلفة خيانة والمعارضة أعداء".

وتابع باشكايها قائلاً إن الدولة عندما ترتكب جريمة قتل، فإن القضية يجري تصنيفها إما على أنها جريمة قتل لم تُحل بعد، أو في عداد المفقودين أثناء الاحتجاج، وهو مصطلح اعترض عليه بشدة. وتساءل "التناقض هو في العبارة نفسها، لأن من في الحجز لا يختفون. هل اختفوا أو تبخروا أمام عينيك؟" وقال إن شعار الحكومة "أنا أقتل، ومن ثم أنا موجود".

تركيا.. دولة الخوف والسخرية

*جنكيز اكنار

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٩/٢

المسار الذي تتجه تركيا صوبه ليس بالأمر الجديد، فقد وضع مسار شبيهه في الغالب عام ٢٠١٣، لكن هذه المغامرة تجتذب مستويات متزايدة من الخوف. ومع فرض الرئاسة التنفيذية الجديدة في الآونة الأخيرة، بدأت البلاد في جذب السخرية بالإضافة إلى هذا الخوف.

ومع ذلك، فكر في تركيا في العقد الأول من هذا القرن. فقد كانت النجم الصاعد في المنطقة وحتى في العالم. كانت تركيا عضواً محتملاً في الاتحاد الأوروبي، وتملك أساساً اقتصادياً قوياً ومؤشرات اقتصادية كلية متوازنة واستثمارات رأسمالية أجنبية كبيرة وسياحة مزدهرة ورؤية في الدبلوماسية الرسمية والعامّة، ومنبراً مع دول تمتد من البلقان إلى القوقاز ومن وروسيا إلى أفريقيا، وبالطبع في الشرق الأوسط. قدمت غصن الزيتون الممتد لجيرانها وأظهرت ثقة لم يسبق لها مثيل بين شعبها، ومستقبلاً مشرقاً في كل مناحي الحياة، على الرغم من كونها دخيلة. لم تظهر هذه المكاسب من فراغ.

لقد كانت نتيجة العودة في عام ١٩٨٣ إلى السياسة العامة، بعد انقلاب عام ١٩٨٠، للجماعتين الرئيسيتين اللتين تم نبذهما منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣: المسلمون السنة والكردي. في هذه الفترة الجديدة من الشمول والتمكين في بداية الألفية، نفذت حكومة الائتلاف الحاكم إصلاحات مؤسسية كانت تشتد الحاجة إليها، والتي أثرت على كل جانب من جوانب الحياة الفردية والعامّة.

كانت "إصلاحات درويش"، التي سميت على اسم مهندسها الخبير الاقتصادي التركي كمال درويش، فعالة في إعادة تقويم التوازنات الاقتصادية الكلية التي كانت قد انقلبت بالكامل بسبب الأزمات الاقتصادية في الأعوام ١٩٩٤ و٢٠٠١. ولم تكن تلك الإصلاحات مجرد تعديلات روتينية.

نصت الإصلاحات في القانون على مبادئ الاستقلال والشفافية والمساءلة كأساس للمؤسسات التنظيمية، ومهدت الطريق لنهج حديث للحكم للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية.

زادت الجهود مع تسارع محادثات العضوية في الاتحاد الأوروبي، وامتدت لتشمل ما هو أبعد من الاقتصاد. ومع تطور الآليات التنظيمية الأفقية والرأسيّة، بدأت الإصلاحات في تحويل النظام بالكامل. تم اقتلاع المؤسسات الموروثة من تركيا القديمة. خضعت جميع العادات الموروثة للمساءلة.

حظيت أول حكومة لحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان من عام ٢٠٠٣ بدعم من المعارضة في إصلاح مجموعة القوانين المتداعية في تركيا لتتناسب مع المعايير الحديثة، مع الحفاظ على اتفاقيات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وبدأت في تنفيذ معظم اللوائح الجديدة. شجعت هذه المعايير والمبادئ واللوائح على حقبة إدارية وقانونية واجتماعية لم يسبق لها مثيل في البلاد.

وبفضل الإصلاحات، بدأت محادثات العضوية في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، توقفت المحادثات مباشرة بعد ذلك، ولم تمتد المكاسب أكثر من ذلك. بدلاً من ذلك، ضاعت واحدة تلو الأخرى. إن المؤسسات العامة الرئيسية التي بدأت تتقدم في الاتجاه الصحيح في عام ٢٠٠١، الأكاديميات والجيش والإدارة المدنية والشؤون الخارجية والعدل والخزانة، قد فقدت مصداقيتها وتم محو ذاكرتها المؤسسية، وفقدت وظيفتها كمؤسسات تدريجياً. مع فشل الإصلاح الدستوري الرئيسي، تم وضع الديمقراطية في المؤسسات على الرف. وفي الوقت نفسه، ونتيجة لمخصصات الحكومة ومزاعم الفساد واسع النطاق، أصبحت المؤسسات خاضعة مباشرة للحزب الحاكم. باتت الحكومة والدولة شيئاً واحداً. بعد تغيير النظام الرسمي أو النظام القانوني، أصبح الرئيس، اللقب المعطى لأردوغان، في الواقع، الدولة.

خلال هذه الحقبة من الجمود، عاش الحزب الحاكم، وبقية تركيا أيضاً، على مكاسب الحقبة السابقة. منذ عام ١٩٤٥، كانت هذه هي ستراتيحية البلد للحفاظ على السياسة الخارجية من خلال عائدات الوضع الجغرافي الاستراتيجي. ولكن الآن، البئر قد جف في كل الجوانب.

والآن بعد عطلة عيد الأضحى الطويلة الأسبوع الماضي، تنتظر بلادنا حلوى لا نهاية لها.

حتى لو تم إطلاق سراح القس الأمريكي برانسون، في المستقبل المنظور، لا يبدو أن البلاد قادرة على حل إخفاقاتها المتصاعدة بسبب الحملة الاستبدادية المدعومة بشدة من الجماهير، والمشكلة الكردية المنهكة، والاقتصاد غير المتسق والمضطرب، والمؤسسات الفاشلة، والعلاقات الخارجية المروعة، وثقافتها التدميرية التي تستهدف البيئة.

على الرغم من أن المشاكل واضحة، إلا أنه لا توجد محاولات جادة لمعالجة جذور القضايا القديمة التي تأتي من الحكومة أو المعارضة أو خبراء الاستراتيجية. بدلاً من ذلك، يحتل الكثير من وقتنا الاستغراق في التفكير الحالم والعصا السحرية والمعجزات السياسية ومظاهر الجغرافية الاستراتيجية. توضح الأمثلة في الاقتصاد والسياسة الخارجية هذه النقطة بشكل جيد.

تنشر وسائل الإعلام الشائعات التي تقول إن تركيا تقترب من الاتحاد الأوروبي بعد تداعياتها مع الولايات المتحدة. بالنسبة للمبتدئين، لا يقتصر سبب التداعيات بين تركيا والولايات المتحدة على قضية القس الأمريكي المعتقل في السجن أندرو برانسون. الأسباب الجذرية هي انتهاكات العقوبات من قبل بنك خلق في تركيا، ودعم الولايات المتحدة للقوات الكردية السورية، وقضية رجل الدين فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، وشراء تركيا لصواريخ إس-٤٠٠ الروسية، وعلاقاتها الوثيقة مع روسيا.

التوتر في العلاقات واضح بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بسبب فرض واشنطن عقوبات إضافية على إيران، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الاتحاد الأوروبي سيصبح مؤيداً لتركيا. علاوة على ذلك، أعلنت أعلى سلطات الاتحاد الأوروبي أنها لن تفعل أي شيء لمساعدة تركيا على الخروج من أزمتها الاقتصادية الحالية.

بالنسبة للغربيين، الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء، أصبحت تركيا منذ فترة دولة تتراجع بسرعة عن التحالف الذي تشكل بعد عام ١٩٤٥. تختلف المخاوف الأوروبية عن تلك الأمريكية، من حيث أنها تركز على أمن القارة وقضية اللاجئين السوريين الذين سيغادرون تركيا على الأرجح ويطلبون اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

وبالمثل، فإن إعلان تركيا عن شراكة استراتيجية مع روسيا يتعارض مع المخاوف الأمنية القارية. القضية الثالثة هي المستقبل غير المؤكد للشركات الأوروبية التي تجني الأموال في تركيا.

هناك قضية أخرى في الوقت المناسب تتمثل في حقيقة أنه مهما كانت نواياهم الأولية، فإن حفنة الجهاديين الوحشيين الذين رعتهم أنقرة في سوريا قد فقدوا طاقتهم في الاستمرار في إدلب، وهي نتيجة كان من السهل توقعها.

كان من الاستهتار الاعتقاد بأن تقديم التنازلات لروسيا سيعفي هذه المجموعة من القتل. الوضع الحالي لم يعد مقبولاً، لذا فإن وزير الدفاع خلوصي أكار ورئيس المخابرات هاكان فيدان يتسولان في موسكو، في محاولة لشراء مزيد من الوقت. ومع ذلك، من الجهل القاتل أن نتوقع من الحكومة السورية، التي تعمل على التوسط في صفقة مع الكرد السوريين، إظهار التسامح في إدلب، أو بالمثل أن نتوقع أن تبدي روسيا التسامح مع مواطنيها الجهاديين الذين يقاتلون في المحافظة الواقعة بشمال سوريا.

لمعالجة الأزمة، انتشر خبراء في قراءة النوايا في وسائل الإعلام. هؤلاء الخبراء كانوا دائماً هناك، لكنهم الآن توحدوا مع النظام في الدوران حول الحلول الحقيقية والإعلان عن حلول خيالية مثل "لن تتزحزح الولايات المتحدة، ولنذهب إلى الاتحاد الأوروبي" و"الاتحاد الأوروبي لا يعمل، دعونا نذهب إلى روسيا" أو "لا يعمل أي منهم، فلنذهب إلى الصين وقطر".

والحقيقة هي أن تركيا قد هبطت إلى محيط العالم. تلاشى الفضول العالمي والمصالح البحثية في تركيا منذ فترة طويلة. قد أفسح الفضول المجال للخوف والسخرية. الآن الحساب هو "متى؟ وما هو مقدار الضرر الذي يمكن أن تفعله تركيا؟"

تركيا هي الأرض التي تحولت من قصة نجاح إلى بطل العجز، من الشراكات القيمة إلى عزلة لا قيمة لها، من مورد للحلول، إلى جزء من المشكلة.

والسؤال هو ما إذا كان الأمر مستداماً. الإجابة هي نعم، تماماً مثل فنزويلا، بفقدان قيمتها، وإضعافها، وتجفيفها، وتعفننها، تصبح منبوذة..

يا للأسف!

خامنئي يستبعد وقوع حرب ويطالب الجيش بالاستعداد

وكالة رويترز : ٢٠١٨/٩/٢

نقل الموقع الرسمي للزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي عنه قوله يوم الأحد إن الحرب غير مرجحة ولكنه طالب القوات المسلحة بتعزيز قدراتها الدفاعية فيما تواجه البلاد توترا متصاعدا مع الولايات المتحدة. وأعلنت إيران يوم السبت، أنها تعتزم تعزيز قدراتها المتعلقة بالصواريخ الباليستية والصواريخ الموجهة وكذلك امتلاك جيل جديد من المقاتلات والغواصات لتعزيز دفاعاتها.

وذكر الموقع "يؤكد آية الله خامنئي أنه وفقا للحسابات السياسية من غير المحتمل نشوب حرب عسكرية لكنه أضاف أن على القوات المسلحة أن تكون يقظة... وأن ترفع من قدراتها في الأفراد والعتاد".

وأوضح الموقع أن خامنئي كان يتحدث مع قادة قوات الدفاع الجوي الإيراني. وأضاف الموقع في تقريره عن اللقاء الذي عقد بمناسبة يوم الدفاع الجوي "الزعيم الأعلى قال... إن وحدات الدفاع الجوي جزء حساس من القوات المسلحة وفي طبيعة مواجهة الأعداء وأكد على ضرورة رفع مستوى الاستعداد والقدرات الدفاعية".

وجاءت أنباء خطط التطوير العسكري يوم السبت بعد يوم من رفض إيران دعوة فرنسية للتفاوض بشأن خطط طهران النووية في المستقبل وترسانتها من الصواريخ الباليستية ودورها في الحريين الدائرتين في سوريا واليمن.

وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني الشهر الماضي إن قوة جيش الجمهورية الإسلامية هي ما ردعت واشنطن عن مهاجمة البلاد.

وفي تطور منفصل ذكرت وكالة الجمهورية الإسلامية للأخبار أن دبلوماسيا إيرانيا بارزا التقى وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطانية أليستر بيرت وحث على اتخاذ إجراءات أوروبية سريعة فيما يتعلق بحزمة من الإجراءات الاقتصادية للتعويض عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرضها عقوبات على طهران.

ونقلت الوكالة عن رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية كمال خرازي قوله لبيرت "فرض العقوبات (الأمريكية) والضغط والافتقار إلى سرعة التحرك من أوروبا للوفاء بالتزاماتها سيكون له تبعات خطيرة".

وقال مسؤولون إيرانيون إنهم سيتخذون قرارا بشأن الانسحاب من الاتفاق النووي مع القوى العالمية بعد دراسة حزمة الإجراءات الاقتصادية الأوروبية المقترحة.

وقال خرازي "الدول الأوروبية لم تتمكن بعد من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين مصالح إيران بموجب الاتفاق النووي".

ونقلت الوكالة الرسمية عن بيرت قوله "موقف بريطانيا مختلف عن موقف الولايات المتحدة ونحن نبحث عن آلية أوروبية لإنجاح الاتفاق النووي".

وأجرى بيرت في وقت سابق محادثات مع نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في أول زيارة يقوم بها وزير بريطاني لإيران منذ انسحاب ترامب من الاتفاق.

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يوم السبت إن المحادثات مع بيرت تضمنت "الوصول لموارد مصرفية ومبيعات النفط".

وتسعى إيران للحصول على تعهد من جانب الموقعين على الاتفاق النووي من الدول الأوروبية بأن تظل قادرة على الوصول إلى النظام المصرفي الغربي وعلى مواصلة بيع النفط على الرغم من العقوبات الأمريكية.

وقال بيرت في بيان قبل زيارته "ما دامت إيران تلتزم بتعهداتها بموجب الاتفاق سنظل ملتزمين به إذ نعتقد أنه أفضل سبيل لضمان مستقبل يسوده السلم والأمن في المنطقة".

الخارجية الإيرانية: هناك تصرفات عراقية خاطئة وإيران ستعلن موقفها

وكالة "سبوتنيك" الروسية: ٢٠١٨/٩/٢

أجرت "سبوتنيك" حواراً مع المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، أكد من خلاله أن الأمن والاستقرار في العراق أمر مهم جداً ومؤثر على الأمن الداخلي في إيران، وأن هناك بعض التصرفات العراقية الخاطئة التي تم التصريح بها أو القيام بها، وإيران ستعلن في الأيام المقبلة موقفها مما يجري وستتخذ الإجراءات المطلوبة.

* ما هو تعقيب إيران على إقالة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لرئيس الحشد الشعبي فالح الفياض؟

- إن موقف إيران الدائم والمستمر اتجاه العراق هو دعم هذا البلد للوصول للاستقرار والأمن، ومازلنا مستمرين في تقديم المساعدة لبغداد لمحاربة الإرهاب، نحن نرصد كافة التصريحات والمواقف التي تخرج من الأطراف العراقية وهناك بعض التصرفات الخاطئة التي تم التصريح بها أو القيام بها وفي الأيام المقبلة سنعلن عن موقف إيران حول ما يجري وستتخذ الإجراءات المطلوبة.

* يعني هل تعتبر إيران أن التطورات الأخيرة في العراق شأن داخلي ولن تتدخل به أم ماذا؟

- إن ما يجري في العراق من تطورات يهم إيران بشكل غير عادي خاصة أن العراق دولة جارة لإيران ولها حدود طويلة معها، ويربطنا معها تاريخ وثقافة مشتركة، إن إرساء الأمن والاستقرار في العراق أمر مهم جداً ومؤثر على الأمن الداخلي في إيران، ونتمنى أن تتخذ الحكومة العراقية مواقف تصب في مصلحة الشعب العراقي وتعبّر عن إرادته وتواصل محاربتها للإرهاب وتمنع التدخل الأجنبي ونحن نرصد ونتابع كل ما يجري في العراق بدقة عالية.

* إلى أين وصلت مفاوضات إيران مع الدول الأوروبية وماذا عن الحزمة الاقتصادية التي ستقدم إلى إيران وعلى ماذا تحتوي؟

- مفاوضاتنا كما كانت مستمرة وكان لدينا مفاوضات مطولة لكن حتى اللحظة لم نحصل على ضمانات حقيقية، لكن بشكل عام وصلنا لاتفاقيات جيدة وهناك إرادة إيجابية لدى الدول الأوروبية باستمرار الاتفاق النووي لكن المواقف الإيجابية والتصريحات الإيجابية ليست كافية لنا ونحن ننتظر أفعال على الأرض.

* لكن المفاوضات أخذت وقتاً طويلاً وكان هناك مدة حدتها إيران وانتهت هذه المدة هل هناك جدول زمني محدد لو تضعنا في صورة هذا الأمر؟

- لقد أخذت المفاوضات وقت صحيح وتوقفت لفترة وهناك أسباب لهذا التأخر أحدها العطلة الصيفية وبعض الأمور الفنية لكن سنستأنف هذه المفاوضات قريباً وفي أقرب وقت ستقدم الدول الأوروبية المعنية بالاتفاق النووي حزمة اقتصادية مفصلة وعملية لإيران وأعتقد أننا نسير في الطريق الصحيح وحين تقديم هذه الحزمة المتكاملة سنتخذ الإجراءات المناسبة حيالها.

* بما يخص مكان انعقاد الاجتماع الثلاثي بين رؤساء إيران وروسيا وتركيا هل سيتم في طهران أم في مدينة إيرانية أخرى خاصة أنه كان من المقرر أن يعقد في تبريز ومن ثم اتخذ قرار آخر بانعقاده في طهران؟

- المهم هو زمان انعقاد هذا الاجتماع وتم الاتفاق على انعقاده في ٧ سبتمبر في إيران أما عن المكان فاختياره ليس بالأمر المعقد سيتم الإعلان عن المكان في أية مدينة إيرانية اليوم أو غداً.

* ماهي الملفات التي سيبحثها هذا الاجتماع وماهي أهمية هذا اللقاء في هذه الظروف التي تمر بها المنطقة والتطورات الأخيرة في سوريا خاصة في مدينة إدلب وفي العراق وفي تركيا وخلافها مع أمريكا؟

- طبعاً أحب أن أؤكد أن طهران ستستضيف الاجتماع المقبل للدول الضامنة لمسار أستانا هذا العام، وبطبيعة الحال فإن الاجتماع الثلاثي الذي سيعقد في إيران بعد أيام سيناقش الملف السوري وتطورات اجتماع أستانا، وسيبحث الاجتماع عودة اللاجئين السوريين، واللجنة الدستورية، وسيبحث الاجتماع دون شك العلاقات بين الدول الثلاث وسبل تحسينها وتطويرها، يضاف إلى هذا بحث آخر التطورات التي جرت في الفترة الأخيرة، وأعتقد أن هذا الاجتماع سيكون فرصة مناسبة للحوار بصورة ثلاثية بين الرؤساء وبصورة ثنائية بين إيران وروسيا وتركيا، وسيبحث قادة الدول الثلاث التصرفات الأمريكية الأخيرة اتجاههم واتجاه المنطقة.

اتفاق يمنح إيران مهلة وأمريكا نصرا

*واي جيه فيشر

الفائنانشال تايمز: ٢٠١٨/٩/٢

ترجمة قاسم مكي : يتواصل احتدام التوترات بين إيران والولايات المتحدة. ففي الأسبوع الماضي حذر جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي، من أن إدارة الرئيس دونالد ترامب خطت لفرض «أقصى قدر من الضغط» على إيران. بل حتى الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي يعرف عنه بأنه يفضل الحوار مع الغرب أكد أن بلاده ستعزز من جاهزيتها العسكرية، معلنا في الأثناء عن إنتاج إيران طائرة مقاتلة جديدة. من المفهوم أن تستشيط طهران غضبا من الرئيس الأمريكي لانسحابه من الاتفاق النووي الذي أبرم في عام ٢٠١٥ على الرغم من عدم وجود أي دليل على خداع إيراني فيما يتصل بالوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاق. لقد قال المرشد الأعلى للجمهورية الاسلامية الإيرانية آية الله على خامنئي إنه يأسف للتفاوض مع الولايات المتحدة. لكن إطلاق التهديدات والتصعيد لن يخدم إيران على نحو جيد، (حسبما تقول الكاتبة).

هنالك مقاربة أفضل بالنسبة لها، تتمثل في النظر في عرض الرئيس ترامب الذي قدمه عبر رسالة تويتر باستعداده للقاء روحاني في أي وقت وبدون شروط. وعلى الإيرانيين التخلي عن ارتيابهم، (حسبما تقول الكاتبة). فهم ليس لديهم ما يخسرونه ومن الممكن أن يفيد الجانبين كليهما التوصل إلى اتفاق جديد ينطوي على «مهلة مقابل مهلة». السؤال : لماذا يعرض الرئيس ترامب احتمال إجراء محادثات مع إيران، دون أية شروط بعد أن رمى جانبا بالاتفاق النووي وأحاط نفسه بمتشددين من أمثال «بولتون» الذي دعا ذات مرة إلى تغيير النظام في إيران ثم عاد ونفي ان بلاده تنوي ذلك ؟ ربما أن الرئيس ترامب يريد التعويض عن افتقاره إلى انجاز في المفاوضات مع كوريا الشمالية التي تواصل تطوير برنامج أسلحة نووية على الرغم من دعاويه بإحراز نجاح دبلوماسي هناك. وربما أن ترامب ببساطة يريد أن يجعل من نفسه شخصا لا يمكن التنبؤ بما سيصدر عنه. أو ربما يعتقد أن في مقدوره التفاوض حول اتفاق مع إيران أفضل من اتفاق الرئيس السابق باراك أوباما معها. لكن هذا السيناريو أي (نجاحه في ذلك) بعيد الاحتمال. ومهما كانت أسباب ترامب إلا أن على إيران الموافقة على التفاوض، (من وجهة نظر الكاتبة). فاقتصادها في حالة يواجه فيها مشكلات عدة. وعملتها تدنت إلى مستوى قياسي وثمة احتجاجات جرت في بعض المدن الإيرانية مع خروج عدد من الشركات الدولية العاملة فيها في أعقاب فرض العقوبات الأمريكية. ولا تزال إيران تتطلع إلى أوروبا لإنقاذ الاتفاق النووي وإنقاذ الاقتصاد معه. لكن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ الخطوات الضرورية، للإبقاء على الشركات الأوروبية في إيران.

ربما لا تحب إيران ذلك، لكن تفاهما جديدا مع الولايات المتحدة من شأنه دعم الاقتصاد الإيراني. ولا تكاد توجد فرصة تقريبا في أن يتراجع ترامب عن قراره بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني أو أن يكون هنالك احتمال لعقد اتفاق جديد شامل. لكن من الممكن أن يكون هنالك ترتيب يجعل كلا الطرفين في وضع أفضل ويسمح لكل جانب بحفظ ماء الوجه. فترامب في مقدوره توجيه وزارة خزانته بإصدار تعليمات تشمل إعفاءات فردية لعدد من الشركات الدولية من العقوبات مما يمكنها من ممارسة نشاطها في إيران بدون دخولها في مشاكل مع القانون الأمريكي. لكن في مقابل ذلك سيلزم إيران تقديم شيء يتيح لترامب الزعم بأنه انتصار له. لقد أوقفت طهران سلفا برنامجها النووي. لذلك لا يوجد الكثير الذي يمكن أن تقدمه في هذا المجال. كما ان إيران لم تطلق صاروخا باليستيا متوسط أو طويل المدى منذ أكثر من سنة. وهذا شيء مهم بالنظر إلى القيمة الكبيرة التي توليها لبرنامجها الصاروخي. فقد رفضت طهران مناقشة مسألة صواريخها الباليستية في المفاوضات مع إدارة أوباما. وبعد التوقيع على اتفاق عام ٢٠١٥ أجرت على الأقل ٢٣ اختبارا صاروخيا متنوعا ثم كفت عن ذلك في هدوء.

ربما أن إيران أوقفت الاختبارات للحيلولة دون تصاعد التوتر الدولي حينما كان مصير الاتفاق النووي غير معروف. وهي الآن تشرع في استئناف هذا البرنامج وقيل إنها تفعل ذلك بإجراء اختبار صاروخ قصير المدى هذا الشهر. ومن الممكن أن يكون وقف إطلاق صواريخها المتوسطة والطويلة المدى مقابلا طبيعيا لوقف تطبيق العقوبات الأمريكية.

إن مثل هذا التفاهم من شأنه تمكين إيران والبلدان الأخرى من التمسك بالاتفاق النووي حتى بدون مشاركة الولايات المتحدة. كما سيسمح أيضا لترامب بإعلان تحقيقه انتصارا من خلال وضع حد لواحدة من المسائل المثيرة للضيق والأكثر استفزازا من جانب إيران من وجهة النظر الأمريكية. وسيتيح مثل هذا الترتيب للقادة الإيرانيين فسحة من الوقت لالتقاط الأنفاس. ربما أنهم سيفضلون تجاهل عرض ترامب. لكن من مصلحةهم الذهاب إلى طاولة المفاوضات (حسبما تقول الكاتبة).

• الكاتبة دبلوماسية سابقة بوزارة الخارجية الأمريكية في الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٦ وشغلت في أثناء ذلك وظيفة مساعد منسق تطبيق الاتفاق النووي الإيراني.

الحكومة التركية تواجه بالعنف الأم ومعاونة أمهات السبت

*أرطغرل غوناي

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٣

"الأمهات هن من يصنعن الرجال
هن أضواء تسطع على طريقنا
يا من تقتلون الأمهات بلا رحمة!
ألم تلدكم أيضاً أم مثلنا؟"

الشاعر ناظم حكمت

**

صارت مقاومة الأمهات، اللاتي فقدن أبناءهن مثل الصرخة المكتومة " صرخة اكتوت بنارها قلوب أصحاب
الفراسة والضمير، وكل من شعر بمرارة فقدان الأم لابنها.

شاركتُ في اجتماعٍ لمجلس النواب التركي، عُقدَ في عام ٢٠٠٣ من أجل مناهضة الحرب في بانديرما، في ذات اليوم
الذي تقدمت فيه الحكومة بطلب يتيح لها إرسال القوات المسلحة التركية إلى خارج البلاد، أو السماح بقوات أجنبية
بالتحكم داخل الأراضي التركية. وبينما أن أنتظر نتيجة الاقتراح على طلب الحكومة، إذا بأحد الحضور، وقد بدت
عليه علامات التقدم في السن، يبدأ في الحديث بقراءة أبيات طويلة من الشعر. كان العجوز يكرر المقطع التالي كلما
انتهى من قراءة أربعة أبيات:

"لم تكن أُمي تكف عن البكاء"

مر على هذا الأمر ١٥ عاماً، لم أنس خلالها يوماً تلك اللحظات، وذلك المقطع الذي كان يكرره العجوز.
اغرورقت عيناى بالدموع حينها، وأنا أستمع إلى كلماته، وقد جال بخاطري ذكرى أُمي، ولحظات الألم والجراح
والمعاونة التي عاشتها " تلك اللحظات التي أعياها جيداً" فقد مات عنها والدها، وهي لم تتخط العاشرة من عمرها، ثم
ما لبثت أن فقدت إخوانها، وهم في سن الشباب، ولم يمهلها القدر طويلاً حتى فقدت أخي، الذي توفي-هو الآخر- في
سن الشباب. من أجل هذا " لم تكن أُمي تكف عن البكاء".

وفي الأسبوع الماضي فقط، تدخلت الشرطة التركية بعنف غير متكافئ وغير مبرر" كي تسكت الصرخة المكتومة
المحملة بالأم، وآمال كادت تخبو مع مرور الزمن، تلك الصرخة التي ظلت تطلقها هؤلاء الأمهات، اللاتي فقدن
أبناءهن قبل سنوات، ولم تشعر أي منهن بكلل أو ملل من الخروج كل يوم سبت للبوخ بالأمهن.

قامت الشرطة بالاعتداء على تلك الأمهات، وأغلبهن كبيرات السن، وقامت بسحلهن على الأرض، فيما تعرضت
البقيات لعنف ودفع شديدين من جانب قوات الأمن أثناء إلقاء القبض عليهن.

والأدهى من ذلك كله، تلك التصريحات التي صدرت عقب ذلك من قبل أحد المسؤولين السياسيين، الذي من
المفترض أن يعمل، بدلاً من ذلك، على إنهاء آلام تلك السيدات، والتوصل لما حدث للمفقودين، وأن يعاقب الجاني،
حيث راح يكيل لهن الاتهامات، كمن يضع الملح على الجرح، بدلاً من أن يشاطرهن آلامهن، ويعبر عن أسفه لما
تعرضن له من عنف من جانب الشرطة.

كان يتحدث، وكأننا نعيش في بلد آخر لم يشهد انقلابات في ١٢ مارس و ١٢ سبتمبر، كأنهم لم يتوعدوا الكرد بالخراب والدمار في التسعينيات، كأن إدارة الاستخبارات العسكرية ومكافحة الإرهاب لم تتسبب في جراح من الصعب أن تندمل.

هذا في حين أن أردوغان نفسه قد خرج في فبراير من عام ٢٠١١ وأدلى بتصريح قال فيه إنه التقى في مقر عمله في قصر دولمة بهجة مجموعة من "أمهات السبت" المكلمات، وذكر أنه استمع لشكواهن، وأنه يشاطرهن أحزانهن، وأكد أنه سيسعى لحل مشكلاتهن.

وكان من بين الأمهات اللاتي التقين أردوغان حينها السيدة بيرفو قيرباير، التي شارف عمرها على المائة عام، ولم تكل من البحث عن ابنها جميل قيرباير، الذي اختفى عقب أحداث ١٢ سبتمبر قبل ٣٠ عاماً، بالإضافة إلى عدد آخر من الأمهات اللاتي لا يختلف حالهن كثيراً عن حال الأم بيرفو.

وفي الأسبوع نفسه تحدث أردوغان مرة أخرى في اجتماع للكتلة البرلمانية لحزبه في البرلمان عن آلام الأم بيرفو، ومن على شاكلتها من الأمهات، اللاتي يسعين للوصول إلى أي خبر عن أبنائهن، حتى لو كان هذا الخبر هو خبر وفاتهم، وأكد على ضرورة تقصي حقيقة الأمر فيما يخص من يفتقون وراء هذه الحوادث المريعة، وتبرئة جبهة الدولة من ارتكاب عمل قبيح كهذا. كان حديثه مؤثراً للغاية حينها.

كانت دولتا تشيلي والأرجنتين أول دول العالم التي شهدت هذا النوع من المقاومة الصامتة لأمهات فقدن أبناءهن أثناء فترات الانقلابات. فقدت الأرجنتين خلال فترة الحكم العسكري عقب الانقلاب بين ١٩٧٦-١٩٨٣ آلاف من مواطنيها، اختفوا في ظروف غامضة دون إبداء أي أسباب لهذه الحوادث.

وبدأت أمهات المفقودين في مقاومة صامتة استمرت خلال فترة الانقلاب العسكري من أجل البحث عن أبنائهن. صمدت هؤلاء الأمهات أمام ما تعرضن له من عنف وهجمات ظالمة واتهامات بالخيانة، وبدأن في التجمع في كل يوم خميس، اعتباراً من عام ١٩٧٧ في ميدان بلازا دي مايو (ميدان مايو) في العاصمة الأرجنتينية.

استمرت تلك الأمهات المكلمات على هذا المنوال طوال ٢٥ عاماً، دون أن تشعر أي منهن بكلل أو ملل "ليتمكن في النهاية من إسماع أصواتهن للعالم. وكانت النتيجة أنهن نجحن في تقديم الفئة الحاكمة في تلك الفترة للمحاكمة ليضربن بهذا نموذجاً يُحتذى أمام العالم أجمع.

ولعل ما يحدث في تركيا اليوم هو امتداد لما شهدناه في الأرجنتين" حيث بدأ أقارب الأشخاص، الذين فقدوا عقب انقلاب ١٢ سبتمبر وخلال فترة التسعينيات، وكذلك أمهاتهم في التجمع يوم السبت من كل أسبوع بميدان غلاطة سراي بمدينة إسطنبول اعتباراً من عام ١٩٩٥.

استمر هؤلاء الأشخاص على تكاتفهم ما يقرب من ٢٠ عاماً "ليتحول تكاتفهم هذا إلى صرخة مكتومة" صرخة اكتوت بها قلوب أصحاب الفراسة والضمير وكل من شعر بمرارة فقدان الأم لابنها.

وفي الأسبوع الماضي داهمت الشرطة التركية التجمع رقم ٧٠٠ لـ "أمهات السبت" زاد من آلام هؤلاء الأمهات ومعاناتهن.

لا يمكن لأية سلطة سياسية ذات بصيرة على مستوى العالم أن تستخدم القوة المفرطة ضد جماعة محقة في مطالبها، والأكثر من هذا أنها لم تسبب ضرراً لأي أحد طوال ٧٠٠ أسبوع تجمعت فيها، ثم تعلل هذا التصرف بقولها "إن هؤلاء السيدات يتم استغلالهن من قبل أشخاص آخرين من سيئي النية"، مع أنه من الوارد للغاية أن يتسلل أناس، ممن لهم أهداف أخرى من المحرضين والمخربين، بين أي حشد من الناس.

إن الطبيعي -في مثل تلك الأحوال- أن يقوم المسؤولون عن الأمن في هذه المنطقة بمنع هؤلاء المحرضين وأصحاب النوايا السيئة من الاندساس بين هذا الحشد" كي نفوت عليهم فرصة إفساد هذا الحشد، لا أن نلقي القبض على هؤلاء الأمهات المكلمات وسجلهن على الأرض في مشهد يدمي القلوب" لأن قوة الدولة إنما جعلت لحماية الحقوق ومنع الظلم وليس لقهر المظلومين والأبرياء.

ومع هذا، فالواضح هو أن المسؤولين عن هذه الموضوعات في السلطة التنفيذية لا يفهمون هذا الحديث، وبالتالي فهم لن يتألموا لأجل هؤلاء" فهم يسعون جاهدين لنشر فكرة المؤامرة بين أفراد الشعب" لتغذية مفهوم العدو الداخلي لديهم، وإخفاء الحقيقة عن أعينهم. ولم يبق من التجربة الأرجنتينية سوى أن يعلنوا هؤلاء الأمهات "خائنات للوطن".

لا يكفي منع هذه التجمعات لحل المشكلة، والتصرف بلا مبالاة، كأن شيئاً لم يكن" للتخلص من آلام هؤلاء الأمهات والتملص من وعود قطعوها على أنفسهم في الماضي.

يبدو أن الذين حولوا هذا التجمّع البريء، الذي تكرر ٧٠٠ مرة من قبل، دون أن تحدث أي من تلك الأمهات أي نوع من المشكلات، لبركة من الدماء قد نسوا أو تناسوا أن رئيس الجمهورية قد فتح بابه بالأمس القريب لتلك السيدات، وشاطرهن أحزانهن، وأعطى الوعود حينها بأنه سيعمل على رفع سبب مشكلاتهن.

ربما يعرفون هذا الأمر جيداً، ولكنهم يحاولون الآن التهرب من موقف السابق لهم ربما لم يستوعبوه في حينه. وقد رأينا في الماضي القريب الكثير من النماذج المشابهة.

ذكر أردوغان في حديثه عن الأم بيرفو في عام ٢٠١١ أنها لم تغلق باب بيتها طيلة ٣٠ عاماً، ونقل عنها قولها "تركته مفتوحاً، حتى إذا عاد ابني لا يضطر للانتظار خارج المنزل". كان الكثيرون يستمعون لحديثه عن رقة فؤاد هذه الأم المكلمة، وأعينهم تفيض بالدمع، وكنت أنا أيضاً من بين هؤلاء الذين استمعوا لهذا الحديث. لقد عاصرت أحداث ١٢ مارس و١٢ سبتمبر، وتعرضت لظلم تلك الفترات، وكنت شاهداً على النفاق وحالة الضبابية والظلم خلال فترة التسعينيات. لهذا السبب، وقفت ضد عملية ٢٨ فبراير أو ما تسمى ثورة ما بعد الحداثة وأحداث ٢٧ إبريل.

كنت أعرف أكثر مما كان يتحدث به أردوغان" فقد شعرتُ وسمعتُ وعشتُ ورأيتُ بنفسي.

لقد عانى المواطنون والأمهات لفترات طويلة في هذا البلد.

حزنت كثيراً، وفاضت عيني حزنًا عندما علمت بما حدث في الأسبوع الماضي.

عشت من جديد نفس الحزن الممزوج بخيبة الأمل.

لن ينجح القائمون على حكم تركيا اليوم في تخفيف آلام تلك الأمهات ما لم يستمعوا إليهن ويحاولوا فهمهن.

وإلا سيظل الحزن رفيقهم في المستقبل.

وا أسفاه، وا حسرتاه!

هل ينتظرنا ما هو أسوأ من هذا؟

حديث أردوغان عن انتهاك المبادئ يثير سخرية معارضيه

موقع (زمان عربي): ٢٠١٨/٩/٣

أثار حديث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن انتهاك المبادئ والقواعد والأعراف الدولية، أثناء مشاركته في كلمته في الدورة السادسة لقمة مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي)، التي تنعقد اليوم الاثنين، في قيرغيزستان، سخرية معارضيه الذين يصفونه بأنه أكثر من انتهاك المبادئ والقواعد والأعراف في سياساته الإقصائية.

ويواصل الرئيس أردوغان إطلاق تصريحاته التي يحاول فيها ارتجال خطط لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بلاده، وتراه بعد أن يتحدث عن المؤامرات الخارجية التي تستهدف تركيا من بوابة الاقتصاد، يقترح آليات لمقاومة ما يصفها بحرب اقتصادية تشنها الولايات المتحدة على تركيا وتحاول تركيعها عبر ذلك. وفي آخر خطبه المرتجلة البعيدة عن العلمية والموضوعية أوصى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بتنفيذ التبادلات التجارية بواسطة العملات المحلية، بدلاً من الدولار الأمريكي. جاء ذلك في كلمته في الدورة السادسة لقمة مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي)، التي تنعقد اليوم الاثنين، في قيرغيزستان.

وأضاف أن "اعتماد التجارة الدولية على الدولار بدأ يتحول إلى عبء يعيق عملنا". كما عبّر أردوغان عن أسفه من أن العالم شهد مؤخراً فترة سادها انتهاك المبادئ والقواعد والأعراف الدولية. وأشار الرئيس التركي، بحسب الأناضول، إلى أن بعض الدول (لم يذكرها) تمارس التهديد والضغط والابتزاز عوضاً عن الدبلوماسية والحوار والتعددية في حل القضايا الدولية. وأوضح أنه يمكن للاتفاقيات، التي هي ثمرة سنوات طويلة، أن تصبح بلا معنى في لحظة، من خلال أدوات مثل القيود التجارية والرسوم الجمركية والعقوبات. وقال أردوغان، إن تركيا ستواصل الدفاع عن الحوار والدبلوماسية والعدالة والقانون، متضامنة مع المجتمع الدولي.

وأعلن أردوغان عن رغبة بلاده في اكتساب المجلس التركي، صفة مراقب في الأمم المتحدة، ودعم تركيا لتعزيز الدول الأعضاء في المجلس علاقاتها مع المؤسسات الأوروبية والأطلسية. ويشترك أردوغان، إلى جانب رؤساء قيرغيزستان سورونباي جنبكوف، وأذربيجان إلهام علييف، وكازاخستان نور سلطان نزارباييف، وأوزبكستان شوكت ميرزياييف، اليوم الاثنين، في أعمال الدورة السادسة لقمة مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي). كما يشارك رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان في القمة بصفة مراقب. ويرافق أردوغان في أعمال القمة وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو. ويضم "المجلس التركي"، الذي تأسس في ٣ أكتوبر ٢٠٠٩، في مدينة نخجوان الأذربية، تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان.

وتعتمد ٧ دول، التركية ولهجاتها لغة رسمية لها، هي تركيا وأذربيجان، وجمهورية شمال قبرص التركية، وتركمانستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وتمتلك تلك الدول لغة وتاريخاً وحضارة مشتركة. وكان أردوغان قد عقد أمس في بيشكك، لقاءً مع رئيس وزراء قيرغيزستان، محمد قالي أبي الغازييف. وعقد اللقاء الأحد، في دار الضيافة التابعة لرئاسة الجمهورية في قيرغيزستان.

وشارك في اللقاء، نجل الرئيس التركي بلال أردوغان، ووزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ووزير الدفاع خلوصي أكار، ووزيرة شؤون الأسرة زهراء زمرد سلجوق.

كما حضر اللقاء، وزير الشباب والرياضة محمد محرم قصاب أوغلو، ووزير التجارة روهصار بيكجان، ووزير النقل والبنية التحتية جاهد طورهان، إلى جانب رئيس مركز الاتصالات في الرئاسة التركية، فخر الدين ألتون.

وشارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، أمس الأحد، في افتتاح بطولة العالم لألعاب البدو في جمهورية قرغيزستان.

وتتعلق البطولة بأنواع رياضات كانت تمثل تقاليد لدى الشعوب البدوية والرعوية، مثل الرماية وركوب الخيل والمصارعة، ويشارك فيها نحو ٢٠٠٠ رياضي من ٨٠ دولة، ويتبارون في ٣٧ تخصصا رياضيا.

وكانت قرغيزستان قد نظمت هذه البطولة ثلاث مرات، ومن المنتظر أن تنظم تركيا البطولة المقبلة في ٢٠٢٠، كما أعلن أردوغان خلال زيارته.

البيانات الرسمية التركية تظهر "مخاطر كبيرة" .. والمركزي قلق

سكاي نيوز عربية: ٢٠١٨/٩/٣

واصلت الليرة التركية التراجع، الاثنين، مع وصول التضخم إلى مستوى قياسي، مع زيادة المخاوف بشأن السياسة النقدية للرئيس رجب طيب أردوغان الذي لا يتصرف بالسرعة الكافية لوضع حد للأزمة الاقتصادية مع خروجها عن السيطرة.

وأظهرت بيانات رسمية، الاثنين، أن معدل التضخم في تركيا ارتفع إلى ١٧,٩ في المئة على أساس سنوي في أغسطس، مسجلا أعلى مستوى منذ ٢٠٠٣، مما يسלט الضوء على توقعات تقلب الأسعار، مع تفاقم أزمة العملة.

وقال البنك المركزي إن التطورات الأخيرة في آفاق التضخم أظهرت "مخاطر كبيرة" على استقرار الأسعار، مضيفا أنه سيضبط سياسته النقدية في اجتماعه المقبل في ١٣ سبتمبر، بما يتوافق مع أحدث التوقعات.

وأكد، في بيان نشره في أعقاب صدور بيانات التضخم، "سيتخذ البنك المركزي الإجراءات الضرورية لدعم استقرار الأسعار".

وفور صدور البيانات تراجع الليرة، فبطلول الساعة ٠٧:٢٢ بتوقيت غرينتش، سجلت العملة المحلية ٦,٦٥٠٠ ليرة مقابل للدولار، متراجعة أكثر من ١,٥ في المئة عن الإغلاق السابق.

وبحسب بيانات معهد الإحصاء التركي، قفزت الأسعار ٢,٣ في المئة مقارنة مع الشهر السابق، وهي نسبة أعلى من توقعات البنك المركزي التركي.

ورغم أن البنك المركزي رفع أسعار الفائدة بمقدار ٧٠٠ نقطة أساس هذا العام، لكن ذلك لم يكن كافيا لحماية الليرة من الهبوط القياسي، بعدما تراجعت بنسبة ٤٢ في المئة مقابل الدولار هذا العام.

وأدى الخلاف المتصاعد بين الولايات المتحدة وتركيا إلى رفع تكاليف الاستيراد، وزيادة الضغوط على الشركات التركية التي اقتضت بالعملات الأجنبية، لا سيما الدولار.

وتراجعت الليرة نحو ٤٠ في المئة منذ بداية العام، وهو ما أدى لارتفاع أسعار كل السلع من الغذاء إلى الوقود، على خلفية أزمة دبلوماسية بين أنقرة وواشنطن، أساسها القس الأمريكي المحتجز في تركيا أندرو برانسون.

تركيا تزيد عدد سفنها الحربية في البحر المتوسط

موقع (زمان عربي): ٢٠١٨/٩/٣

رفعت تركيا حالة الاستعداد لدى أسطولها في البحر المتوسط تحسباً للعملية العسكرية المحتملة على إدلب السورية التي توعد بها النظام“ كما دعمت قواتها في البحر المتوسط واتخذت كافة التدابير الأمنية اللازمة لضمان حماية حقوقها ومصالحها في شرق المتوسط.

يأتي ذلك في الوقت الذي تسربت فيه أنباء عن تحريك الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من السفن الحربية المحملة بصواريخ توماهوك إلى شرق البحر المتوسط استعداداً لضرب أهداف للنظام في سوريا، أعلنت الصحف ووسائل الإعلام الروسية تحريك ٢٥-٣٠ قطعة بحرية روسية إلى شرق البحر المتوسط.

وكان رئيس النظام السوري بشار الأسد أعلن عن مساعية لإستعادة السيطرة على جميع الأراضي التي توجد بها الفصائل المعارضة، وقال إن “إدلب” التي تسيطر عليها فصائل مسلحة تتبع تركيا، ستكون أولى المحافظات المخطط لإستعادتها.

وبدأت منطقة البحر المتوسط تشهد زيادة كبيرة في التوترات مع الزعم الأمريكي بوجود نوايا لاستخدام أسلحة كيميائية من قبل النظام في معركة إدلب، الأمر الذي دفع القوات البحرية الروسية لتدعيم قواتها في شرق المتوسط البالغة ٩ سفن حربية وغواصتين، وبدأت وسائل الإعلام الروسية الحديث عن أن روسيا تنوي تنظيم مناورات بحرية هي الأضخم في شرق المتوسط مستعينة بـ ٢٥ قطعة بحرية، و ٣٠ طائرة حربية، على أن تستمر إلى ٨ سبتمبر/ أيلول الجاري، ما لم يتم تمديدها.

ومن المقرر أن تشارك كل من تركيا وروسيا وإيران في مفاوضات أستانا المقرر عقدها في مدينة تبريز في ٧ سبتمبر/ أيلول الجاري.

على الجانب الآخر تبقي كل من أمريكا وإنجلترا وفرنسا قطعها البحرية في شرق المتوسط على أهبة الاستعداد“ بينما زعمت روسيا أن واشنطن ستقوم بتجهيز المدمرتين كارني وروس استعداداً للهجوم على سوريا خلال ٢٤ ساعة. كما كشفت مصادر أن القطعة البحرية الأمريكية USNS Carson City T-EPF-7 البالغ طولها ١٠٣ متراً عبرت مضيق جاناق قلعة قبل يومين في طريقها إلى شرق البحر المتوسط. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت صواريخ على سوريا في الهجوم الأخيرة من قطع بحرية في كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج البصرة.

من جانبها دفعت تركيا بأكثر من ١٠ قطع بحرية إلى شرق المتوسط للقيام بدوريات مراقبة وتأمين لمنطقة شرق المتوسط. وكشفت مصادر مطلعة زيادة تركيا لأعداد قطعها البحرية في المنطقة اعتباراً من اليوم أيضاً.

وحسب مصادر عسكرية فإن منطقة شرق المتوسط تضم قطعاً بحرية تركية بنفس عدد القطع البحرية الروسية، دون الكشف عن أعداد هذه القطع، موضحة أن التعزيزات التركية في البحر المتوسط ليست من أجل إدلب فقط، وإنما من أجل حماية مصالح تركيا في المياه الإقليمية في البحر المتوسط وحقوقها في مصادر الطاقة.

وزير خارجية تركيا: مفاوضات العضوية بالاتحاد الأوروبي مسيئة

موقع (زمان عربي): ٢٠١٨/٩/٣

قال وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو إن بلاده اختارت الانضمام للاتحاد الأوروبي كهدف استراتيجي، معتبراً أنه "تم تسييس مفاوضات العضوية بشكل مبالغ فيه".

وتعرضت مفاوضات تركيا مع الاتحاد الأوروبي لحالة جمود في السنوات الأخيرة بسبب عدم تنفيذ تركيا إصلاحات فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان، كما طرحت عدد من الدول الأوروبية بإقامة شراكة استراتيجية مع تركيا بدلا من منحها عضوية كاملة.

وذكر جاويش أوغلو في تصريحات نشرتها صحيفة Ta Nea اليونانية، أن مفاوضات عضوية الاتحاد الأوروبي تشكل عصب علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وأضاف قائلاً: "نرى مستقبلنا في الاتحاد الأوروبي. للأسف تم تسييس مفاوضات العضوية بشكل مبالغ فيه، ومن حين لآخر نسمع أصواتاً في الاتحاد الأوروبي مؤيدة لعلاقة خاصة".

وأكد جاويش أوغلو أن تركيا تجمعها علاقة خاصة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي وأن هدفهم يكمن في العضوية الكاملة بالاتحاد، مشيراً إلى أن تحقيق مستقبل أفضل لأوروبا يستوجب أن تصبح تركيا وأوروبا أكثر من مجرد طرفين متعاونين.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانول ماكرون رأى في تصريح له مؤخراً ضرورة إقامة شراكة استراتيجية مع تركيا بدلا من عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي. وقال ماكرون "لا يمكننا أن ننشئ أوروبا لأمد طويل دون إعادة النظر في العلاقات مع روسيا وتركيا".

وأضاف جاويش أوغلو أن الأولوية تمنح للحوار والمفاوضات لحل المشكلات في العلاقات الدولية وأن لغة التهديد أمر مرفوض بين الحلفاء، معرباً عن آماله بحل المشكلات بالمنطق وحسن النية، كما أوضح جاويش أوغلو أن علاقات تركيا وأمريكا ليست مهمة لمصالح البلدين فقط بل مهمة أيضا لأجل السلام والاستقرار الدولي.

وشدد جاويش أوغلو على أن العلاقات ليست في أفضل مستوياتها وأضيفت مشاكل جديدة على المشاكل القائمة منذ فترة، وأن التقدم بشكاوى للرأي العام والطرف الثالث ليس أسلوباً بنّاء في العلاقات الثنائية، وأنه من المهم تحقيق ثقة متبادلة، مفيداً أنه يتوجب مواصلة الحوار بدون شروط أولية.

اللافت في الأمر هو تجديد تركيا فتح ملف عضوية الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة القائمة مع أمريكا. يُذكر أنه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أربعة وزراء أتراك، من بينهم وزير المالية والخزانة برات ألبيرك، الأسبوع الماضي لمح الوزراء إلى عزم تركيا مواصلة مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي.

وكان وزير الخارجية الألماني سيجمار جبريال قد ذكر في تصريحات إلى صحيفة بيلد الألمانية العام الماضي أن تركيا لن تتمكن أبداً من نيل عضوية الاتحاد الأوروبي طالما حكمها الرئيس رجب طيب أردوغان.

كذلك كان رئيس وزراء النمسا سيباستيان كورز الذي تتولى بلاده رئاسة الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي قال إنه يجب إنهاء مفاوضات العضوية مع تركيا في أقرب وقت دون تماطل و"البحث عن خيارات مختلفة في علاقاتنا مع تركيا على أساس علاقات الجوار".

برلماني تركي لأردوغان: نهايتنا مجهولة والشعب على شفا التمرد

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٣

انتقد البرلمان التركي المعارض عبداللطيف شنر، الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تشهدها بلاده في الآونة الأخيرة قائلاً: "نحن جميعاً في ظل هذه الأوضاع في طريقنا لنهاية مجهولة".

واعتبر شنر في تغريدة له على "تويتر"، أن النظام الحاكم حصل على كل ما يريد من سلطات وصلاحيات ولم يف للشعب بوعوده التي قطعها على نفسه.

وذكر شنر أن أزمة الليرة التركية، وفقد قيمتها بشكل كبير على خلفية التوتر مع الولايات المتحدة، أثرت بشكل كبير في كافة مناحي الحياة بالبلاد، وأن الشعب التركي بات على شفا التمرد بسبب تداعيات الأزمة من زيادة أسعار، وارتفاع لمعدلات التضخم.

وأضاف شنر مخاطباً الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وصهره براءت البيرق، وزير الخزانة والمالية "هناك حما، وهناك صهره، والمحصلة إدارة سيئة ليس لديها أي مهارة للقيام بالأمور الصائبة، أي أن مشكلتنا إدارة ليس أكثر". وتابع في ذات التغريدة قائلاً: "كما أن لدينا وسائل إعلام (في إشارة للإعلام المحسوب على النظام) تحرم الشعب التركي من حقه في معرفة الحقائق وهناك موالون يعدون إسداء النصح درباً من السباب".

وفي تغريدة ثانية وجه شنر سؤالاً للرئيس أردوغان قائلاً: "أي شيء طلبته من هذا الشعب ولم يعطه لك؟ طلبت الأصوات فأعطاك، وضرائب فأخذت، وصلاحيات فنلت. أردت أن تكون الرجل الواحد الذي يدرى البلاد فكان لك ما طلبت".

واستطرد شنر قائلاً: "أردت أن يكون لك أسطول من القصور، والطائرات، والسيارات فحصلت على كل ذلك. فبعد كل هذا بالله عليك ماذا قدمت لهذا الشعب الذي تسعى لسلبه لقمة عيشه، مزيداً من الإنصاف يا رجل".

وتعيش تركيا على وقع أزمة اقتصادية كبيرة خسرت خلالها عملتها المحلية، خلال العام الجاري نحو ٤٠٪ من قيمتها مقابل الدولار. وتسبب الرئيس أردوغان في تقويض الثقة في العملة التركية من خلال تصريحاته المتكررة التي اعتبرها بعض اللاعبين في السوق بأنها مربكة.

وفي الأشهر الأخيرة، حذر محللون من أن الاختلالات الاقتصادية تعني أن الاقتصاد التركي سيواجه مشاكل كبيرة، حتى قبل العقوبات التي أعلنها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ضد أنقرة، وأدت لانخفاض حاد في سعر الليرة التركية.

وقبل أيام، حذرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية من أن تركيا تخوض معركة اقتصادية خاسرة، لأنها تلقي باللائمة على واشنطن في مشكلاتها المالية، لكنها في الحقيقة تقاتل العدو الخاطئ لأن جذور انهيار الليرة تكمن في سياسات الرئيس أردوغان.

نهاية أردوغان الوشكة

*د. سالم حميد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية: ٢٠١٨/٩/٣

لم يبق للإسلام السياسي سوى تجربة تركيا، فكان من الصعب على أتباع هذا التيار أن تصارحهم بحقيقة النهاية الوشكة لتجربة أردوغان.

يميل جمهور الإسلام السياسي بين فترة وأخرى إلى تشكيل لوبي للدفاع المستميت عن رموز وأيقونات تخصه وتمثل له القشة التي يتعلق بها الغريق. وخلال العقود الماضية تمت مواجهة الإسلاميين في مناسبات مختلفة بحقيقة عجزهم عن إنتاج برامج اقتصادية ناجعة تتجاوز الشعارات العاطفية. لذلك تجدهم يتعلقون بال نماذج الفاشلة لتعويض ذلك العجز البنيوي العميق الذي انطبعت به تجربتهم.

ومنذ فترة تحول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد انهيار الليرة التركية إلى ضحية في نظر الإسلاميين، وبدأوا ينسجون قصصاً خيالية عن مؤامرات تستهدف تركيا، بينما الأزمة التركية ناتجة عن أخطاء سياسية واقتصادية متراكمة. وخاصة أن الاقتصاد التركي هو اقتصاد خدمي في معظمه وليس إنتاجياً. كما أن القروض الخارجية رغم فوائدها المرتفعة هي التي كانت تغطي العجز، وفي الوقت ذاته تؤسس للكارثة الراهنة المتمثلة في انهيار سعر الليرة أمام الدولار، وبالتالي لا توجد مؤامرات من أي نوع تستهدف تركيا، بل إن أخطاء أردوغان وسياساته هي التي أدت إلى حدوث انهيار العملة، بالإضافة إلى الصدام مع الولايات المتحدة، مع تشابك مجموعة معطيات أدت إلى زعزعة الثقة بالعملة التركية وبالاقتصاد التركي بشكل عام.

من الكوارث التي أصابت تركيا أن الكثيرين وقعوا في فخ النجاحات الوهمية لتجربة حزب العدالة والتنمية، وتجاهلوا أنها ارتكزت على الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد التركي بفوائدها العالية واستحقاقاتها العاجلة، وأصبحوا يعتقدون أن أي تراجع تحدث لتلك التجربة تتم بفعل فاعل، وهذا غير صحيح، بل إن تقديس التجربة التركية من قبل الإسلاميين هو الذي جعلها بعيدة عن النقد والمراجعة، وعندما بدأت بالسقوط حدثت الصدمة غير المتوقعة لدى جمهور الإسلام السياسي الذي يشتهر بالانفعال والتشكيك في التحليلات المنطقية التي تعتمد لغة الأرقام وليس العواطف والانحيازات المتعصبة وغير العلمية.

لا يريد الإسلاميون أن يسقط نموذج آخر كانوا يعلقون عليه آمالا كبيرة بعد أن سقط النموذج السوداني، وبعد أن دخلت تجربة الحركات الإسلامية في أفغانستان في نفق مظلم. وكذلك سقوط نموذج حماس في غزة التي تحولت إلى إقطاعية إخوانية تعرقل المصالحة الفلسطينية وتستأثر بأموال المساعدات الدولية.

هكذا لم يبق للإسلام السياسي سوى تجربة تركيا، فكان من الصعب على أتباع هذا التيار أن تصارحهم بحقيقة النهاية الوشكة لتجربة أردوغان. حتى لو استمر في واجهة المشهد التركي بصورة شكلية فإنه قد سقط معنوياً، ولم يعد لانتفاخه وخطاباته المنفصلة أي قيمة تذكر. ولا ننسى الاستحقاقات الداخلية وتأثير الأزمة الاقتصادية على الشارع التركي وانعكاساتها على شعبية حزب العدالة والتنمية وحظوظه المستقبلية التي سوف تتناقص بالتأكيد. وسيكون الدرس المستفاد من بالونة الإسلاميين الجدد في تركيا معززاً للنقد المستحق الذي يلاحق الإسلام السياسي إجمالاً، ويكشف ثغراته البرمجية والفكرية وكل ما يتصل بتصورات أقطابه لإدارة الشأن العام.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو من سيخبر لوبي الإسلاميين وعشاق التجربة التركية بأن تعثر اقتصاد تركيا حدث بفعل ممارسات اقتصادية خاطئة، مثل الاعتماد المبالغ فيه على الاقتراض من البنوك الدولية، والصدام السياسي مع القوى البارزة ذات التأثير الجوهري في الاقتصاد العالمي، وهذا من أبرز ما وقعت فيه تركيا، بالإضافة إلى التناقض الذي أظهر القيادة التركية بشكل مرتبك ومشوش" مثل قيامها ببحث مسائل عسكرية ومفاوضات تسليح مع روسيا، في حين أن تركيا محسوبة على حلف الأطلسي، فكيف تكون محسوبة على حلف دولي صلب وعنيد ثم تتواصل مع أحد أشهر خصومه؟

كما أن الدليل أيضا على عدم وجود مؤامرة ضد الاقتصاد التركي يتمثل في إدراك حجم الديون الخارجية. هناك مصادر متخصصة تشير إلى أن تركيا مطالبة بتسديد ١٧٩ مليار دولار قبل شهر يوليو ٢٠١٩، وذلك بناء على تقدير اقتصادي لبنك "جيه. بيمورجان". والرقم المذكور لحجم الدين يكاد يقترب من ربع الناتج الاقتصادي لتركيا، ما يعني أن أزمة الليرة التركية سوف تتضاعف وأنها حتى الآن تعتبر في بداياتها الكارثية المفتوحة على احتمالات أكثر سوءاً مما تم الإعلان عنه.

النظام التركي نقل تركيا من الدولة الجاذبة للاستثمار والمبشرة بالاعتدال والعلمانية، إلى خانة تفقد فيها تركيا بريقها بفعل سلسلة طويلة من الانحيات والتصرفات غير المتزنة

بلغت الأرقام أيضا، وتفنيدياً لأوهام المشككين الذين تروق لهم نظرية المؤامرة، يتوقع خبراء أن يؤدي حجم الدين الخارجي التركي إلى الوقوع في مخاطر حدوث انكماش حاد في الاقتصاد بفعل الأزمة. واستكمالاً لتقديرات بنك جيه. بيمورجان فإن معظم الدين الخارجي التركي والذي يمثل نحو ١٤٦ مليار دولار، مستحق على القطاع الخاص، وفي مقدمته البنوك. وبشهادة من داخل تركيا كشف معهد الإحصاءات التركي أن مؤشر الثقة الاقتصادية تراجع في شهر أغسطس ٩ بالمئة، مقارنة بشهر يوليو، مسجلاً ٨٣,٩ نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ مارس ٢٠٠٩.

وتبقى ملامح الكارثة التي هزت الاقتصاد التركي وأثارت الذعر لدى المستثمرين متمثلة في هبوط الليرة بنسبة ٤٠ بالمئة خلال هذا العام. وما يضاعف من المخاوف هو قيام الوكالات العالمية بخفض التصنيف الائتماني لعدد كبير من المؤسسات المالية التركية.

قد لا يتذكر الكثيرون أحد الإجراءات المضحكة التي اتخذت في تركيا عام ٢٠٠٤ عندما تم حذف ستة أصفار من العملة التركية، حيث كان المليون يساوي دولاراً واحداً. وتمت معادلة المليون لكي يساوي ليرة واحدة فقط، في ظل طموح ناشئ آنذاك وآمال بانتعاش الاقتصاد التركي. ودعماً لتلك الخطوة التي تعتبر مغالطة كبرى بدأت سلسلة الاقتراض من البنوك الخارجية كأحد أهم وأخطر أسباب الأزمة الحالية.

من أخطاء النظام التركي كذلك محاولته الجمع بين الاستفادة من قواعد الاقتصاد العالمي الحر وفي الوقت ذاته تحدي تلك القواعد، مثل الضغط على البنك المركزي التركي وسياساته المتعلقة بسعر الفائدة، مما أدى إلى اهتزاز ثقة المستثمرين الأجانب نتيجة لمحاولات أردوغان استخدام سلطاته للضغط على البنك المركزي بتعديل سعر الفائدة، وعندما يحدث مثل هذا الأمر في أي بلد من الطبيعي أن يلجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى حماية ثروتهم وإلغاء استثماراتهم. وكلما حدث تدخل سياسي في الشأن الاقتصادي في دولة تدعي أنها تعتمد قواعد الاقتصاد الحر يبدأ التناقض والإرباك وخروج المستثمرين من البلد، وهذا من ضمن ما حدث في تركيا. كما قام أردوغان بالهجوم على مؤسسات التصنيف الدولية التي تطلق مؤشرات بناء على معايير محددة. وهذه المؤسسات لها صوت مسموع وتؤثر تصنيفاتها على سمعة البنوك والمؤسسات المالية وتقييمها يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المستثمرين. وبمجرد حديثها عن المخاطر الاقتصادية في تركيا بدأ النظام التركي يهاجمها لفظياً، وهو يعلم أنه لا يستطيع التأثير على قراراتها المبنية على استقراء الواقع الاقتصادي بشفافية في كل البلدان. كما ارتكب أردوغان خطأ آخر عندما هاجم صندوق النقد الدولي، ضمن تصريحات أثارت استغراب الاقتصاديين نتيجة لتعارضها مع بديهيات الاقتصاد العالمي.

على المستوى السياسي انتقلت تركيا من مرحلة الاستقرار النسبي ومن استراتيجية "صفر مشاكل" مع الداخل ومع المحيط الإقليمي والعالمي، إلى مرحلة بلغت فيها صدمات تركيا السياسية المحلية والخارجية مؤشراً خطيراً، وصولاً إلى الصدام مع إدارة ترامب وما ترتب عليه من عقوبات أمريكية وتعقيدات مالية تمثلت في التعرف الجمركية الأمريكية على واردات الصلب والألومنيوم.

ختاماً يبدو أن النظام التركي برئاسة أردوغان نقل تركيا من خانة الدولة الجاذبة للاستثمار والمبشرة بالتسامح والاعتدال والعلمانية، إلى خانة أخرى تفقد فيها تركيا بريقها بفعل سلسلة طويلة من الانحيات والتصرفات غير المتزنة التي جلبت الضرر لسمعة تركيا واقتصادها.

أردوغان يتحدى: تركيا ستعود إلى "خانة الأحاد"

سكاي نيوز عربية: ٢٠١٨/٩/٤

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأربعاء، أن معدل التضخم في البلاد، الذي ارتفع إلى نحو ١٨ بالمائة، سيتراجع من جديد إلى خانة الأحاد، لكنه، لم يوضح ما الذي سيدفع التضخم للانخفاض.

وذكر أردوغان في تصريحات نقلتها صحيفة "حرييت" أن تركيا ستتجاوز أزمة العملة التي شهدت هبوط الليرة بنحو ٤٣ بالمائة مقابل الدولار في العام الحالي.

ونقلت الصحيفة عن أردوغان قوله للصحفيين على متن الطائرة في رحلة العودة من قرغيزستان هذا الأسبوع "سنعود إلى خانة الأحاد مجدداً. سنتخطى ذلك". ويرى أردوغان أن أسعار الفائدة المرتفعة تعزز التضخم.

وأضاف الرئيس التركي "بالنسبة لقضية الاستثمارات، لا يعزف المستثمرون الأجانب عن دخول تركيا. نحن في وضع جيد بالنسبة للصادرات. ليس لدينا مشكلة. سنتخطى ذلك، وسننجح".

وأظهرت بيانات رسمية أن معدل التضخم قفز إلى ١٧,٩ بالمائة على أساس سنوي في أغسطس بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، ليسجل أعلى مستوى له منذ أواخر ٢٠٠٣.

وفي بيان صدر بعد فترة وجيزة من إعلان بيانات التضخم قال البنك المركزي إنه سيعدل سياسته النقدية في اجتماع لجنة السياسات النقدية يوم ١٣ سبتمبر.

ويبلغ سعر الفائدة الرئيسي حالياً ١٧,٧٥ بالمائة، وهو ما يقل بقليل عن معدل التضخم في أغسطس.

وتصريحات أردوغان تتناقض مع تقارير تتحدث عن نظرة تشاؤمية لمستقبل الاقتصاد التركي نشرتها وكالات عالمية عدة، بينها "بلومبيرغ".

وكانت بلومبيرغ قد تساءلت في أحدث تقرير لها، فيما إذا كانت تركيا قد تأخرت أو فقدت الفرصة المناسبة لاحتواء أزمته الاقتصادية الحادة، بعد تدهور سعر الليرة وارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات غير مسبوقة.

لن ننفذ <مطالب غير قانونية> في قضية القس الأمريكي

إلى ذلك نقلت تقارير صحافية عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قوله في ساعة مبكرة من صباح اليوم (الأربعاء) إنه لا يمكن لتركيا تنفيذ «مطالب غير قانونية» في ما يتعلق بقضية القس الأمريكي أندرو برانسون.

وتأتي قضية برانسون، الذي يحاكم في تركيا بتهم الإرهاب، في قلب أزمة دبلوماسية بين أنقرة وواشنطن ساهمت في هبوط الليرة التركية. وذكرت صحيفة «حرييت» أن أردوغان قال للصحفيين إن تركيا تتبع سيادة القانون، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة لن تحقق تقدماً في القضية باستخدام التهديدات.

من جهة ثانية نقلت الصحيفة عن أردوغان تحذيره من أن شنّ هجوم على نطاق واسع على إدلب، آخر محافظة لا تزال تسيطر عليها المعارضة في سورية، قد يتسبب في «مجزرة».

وقال أردوغان للصحفيين على متن طائرته عقب زيارة أجراها إلى قرغيزستان: «قد تحصل مجزرة خطيرة في حال انهالت الصواريخ هناك».

وتأتي تصريحاته في وقت ترسل فيه قوات النظام السوري تعزيزات إلى منطقة إدلب في شمال غربي البلاد استعداداً لعملية واسعة تزيد المخاوف من وقوع كارثة إنسانية على نطاق لم تشهده البلاد بعد خلال نزاعها المستمر منذ سبعة أعوام.

وعاودت روسيا، حليفة نظام الرئيس السوري بشار الأسد، الثلاثاء شنّ غارات جوية على إدلب بعد توقفها لمدة ٢٢ يوماً.

سارة كايا.. رئيسة بلدية كردية في تركيا تواجه محاكمة بأدلة مزورة

احوال تركية: ٢٠١٨/٩/٤

نورجان بايسال: عندما التقيت بها للمرة الأولى، كانت تنزل على درجات سلم حجرية جميلة في مبنى البلدية في نصيبين، وهي مدينة صغيرة تقطنها أغلبية كردية في جنوب شرق تركيا وتقع في مواجهة الحدود السورية. أتذكر ذلك اليوم بشكل واضح لأنه كان هناك احتفال في القامشلي، مباشرة عبر الحدود التي تقسم المدينتين.

في ١٢ مارس عام ٢٠٠٤، خلال مباراة كرة قدم في القامشلي، تحولت التوترات بين المشجعين الكرد للفريق المحلي والمشجعين العرب للفريق الزائر من دير الزور إلى أعمال شغب، وردت قوات الأمن السورية بإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين. وقتل ٥٢ شخصاً معظمهم من الكرد واعتقل المئات في مؤشر نادر في ذلك الحين على الاستياء الكردي في سوريا الخاضعة للقبضة المشددة للرئيس بشار الأسد.

يقوم السكان المحليون بإحياء ذكرى المتظاهرين في كل عام. كانت الذكرى الحادية عشرة لذلك العام، ١٢ مارس ٢٠١٥. كان ذلك أيضاً في نفس الوقت تقريباً الذي كنت أساعد فيه في تنظيم مخيم للاجئين الإيزيديين الذين فروا من المذابح وجرائم الاغتصاب التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في الأقلية الدينية في العراق المجاور.

زرت نصيبين في طريق عودتي من معسكر للإيزيديين وتوقفت في بلدية نصيبين لمقابلة رئيسة البلدية. كانت المرأة المبتسمة التي استقبلتني، ترتدي سروالاً من الجينز الأزرق وشاحاً كردياً، رئيسة البلدية سارة كايا كانت مرتبطة بموعد في مكان ما، ولكن عندما اكتشفت أنني كنت أقوم بالزيارة، قامت بتغيير جدول أعمالها. وقدمت لي سارة على الفور كوباً من الشاي وبدأت بالحديث عن الوضع في نصيبين. وقالت "نحن في حالة حداد".

وقالت سارة "ليس اليوم فحسب، كل يوم لدينا جنازة أخرى لمن ماتوا في قتال داعش".
وقالت رئيسة البلدية في اليوم السابق إنها أقامت جنازة للمواطنة الألمانية إيفانا هوفمان، التي قتلت في المعارك ضد داعش. وقالت سارة إن هوفمان كانت ابنة وحيدة.

وأضافت سارة "ظلت أمها تفتح النعش، ربما ٣٠ مرة أو أكثر لتقبيل ابنتها المتوفاة... ذهبت إلى المنزل في الليل، نظرت إلى أطفالي، لم أستطع النوم طوال الليل".

وقالت سارة وهي تدخن سيجارة تلو الأخرى "رأينا كل شيء، القتال، الصراع، شهد جيلنا الكثير".
ثم كان القتال في مكان قريب في سوريا والعراق. لكننا لم نكن نعرف أن حرباً جديدة كانت على وشك أن تبدأ بعد بضعة أشهر، مما أجبر سكان نصيبين على حضور جنازات أشخاص قتلوا على الجانب التركي من الحدود. وبالطبع، لم يكن لدينا أي فكرة عن الدمار الهائل الذي كان سيحدث في نصيبين الجميلة عندما اندلع القتال بين قوات الأمن التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في نوفمبر من عام ٢٠١٥. تم تدمير أجزاء كبيرة من المدينة بينما كانت القوات المسلحة تستخدم الدبابات والمدفعية لسحق المتمردين وقامت الجرافات بتجريف الكثير مما بقي بعد ذلك.

بعد اجتماعنا الأول، جمعنا جنازات ووفيات أخرى مع سارة. اجتمعنا في بعض الأحيان بين أنقاض نصيبين. في الأيام الأخرى التي لم نتمكن فيها من دخول المدينة، التقينا خارج المدينة. على الرغم من كل الألم، كانت في كل مرة تمنح القوة والأمل لمن حولها.

قابلت سارة في سبتمبر عام ٢٠١٦، في حديقة السلام في نصيبين خلال فترات حظر التجول التي فرضت نتيجة للاشتباكات. تم إغلاق ستة أحياء في المدينة خلف الأسلاك الشائكة. انتظر الناس أجساد أحبائهم خلف الأسلاك الشائكة.

نظرنا في الدمار الذي لحق بمدينة نصيبين، وزارنا فيما بعد بضع عائلات فقدت أطفالها. عندما كنت أمشي مع سارة، رأيت بأعين عيني كم أحبها الناس. كل من رآها كان يتشبهت بها ويتحدث معها عن بواعث قلقه.

أخبرها رجل مسن قابلناه في بازار مدمر أن منزله قد نهب أثناء حظر التجول. بدأ صوت سارة يرتجف. كانت الدموع في عينيها وهي تتحدث إلى الرجل المسن.

قال الرجل العجوز "ما ينتابني من شعور سيئ حقاً بسبب مهر ابنتي... كانت والدتها قد أعدت المهر قبل وفاتها". عانقت سارة الرجل وقالت له "سنقوم بتحضير مهر أفضل لابنتك".

تم إلقاء القبض على سارة، السياسية والزعيمة المحلية المحبوبة، في ١٣ يناير من عام ٢٠١٧، وظلت رهن الاحتجاز منذ ذلك الحين.

وكان سبب اعتقالها رسالة يزعم أن سارة كتبتها للقائد المحلي لحزب العمال الكردستاني. قام ضابط شرطة بتسجيل عملية التفتيش. حتى دون فتح الحقيبة، صاح أحد الضباط قائلاً "مذهل!" يبدو أن الشرطة تعرف إلى من تم توجيه الرسالة حتى قبل فتحها وقراءتها. بدت الوثيقة التي يفترض أن عمرها عام ونصف العام جديدة بشكل ملحوظ.

ومنذ ذلك الحين، ألقى القبض على الضابط الذي أجرى التحقيق بتهمة تزوير الأدلة واعترف بأن الشرطة قامت بتزوير الوثائق. لكن سارة لا تزال قيد الاحتجاز.

وقال كاموران تانهان محامي سارة إن الشرطة ألقوا القبض عليها حتى تضع مكتب رئيسة البلدية تحت سيطرة مسؤول حكومي معين من قبل الحكومة المركزية.

وقال تانهان "في نصيبين، تعمل الشرطة تقريباً مثل أي عصابة. وقد أنتجت قوة الشرطة أدلة مزيفة ليس لسارة كايا فحسب ولكن لغيرها أيضاً، وضابط الشرطة هذا قيد الاعتقال حالياً بتهمة تزوير الأدلة والابتزاز والتعذيب". قضية سارة ما هي إلا مجرد مثال واحد فقط. وقد تم القبض على العديد من رؤساء البلديات الكرد على أساس أدلة واهية. هؤلاء الناس هم أيضاً آباء وأمهات وأبناء وبنات. أحبائهم ينتظرونهم، تماماً مثل زوج سارة وأطفالها الأربعة الصغار.

ومع ذلك، أقول هذا مع الأسف، لا يولي الجمهور التركي، ولا أحزابه السياسية، أي اهتمام بهؤلاء المعتقلين ومحاكماتهم. ستجرى محاكمة سارة يوم ٢١ سبتمبر في ماردين. كما قالت لي، يجب علينا أن ندعم بعضنا البعض كي نعيش أياماً أفضل.

زعيم سرياني في تركيا: كنائسنا في أورفة تحولت إلى مساجد

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٤

شيرازان اومت: تجمع ممثلون عن المجتمعات الدينية التركية غير المسلمة خلال هذا الصيف في إسطنبول لتوقيع بيان مشترك يُنكر أن تكون الأقليات تتعرض لأي ضغوط في البلاد. فضلاً عن الزعماء الدينيين من المجتمعات اليهودية والأرمنية واليونانية، كان أورهان تشانلي - وهو بطريرك الكنيسة الكاثوليكية السريانية في تركيا بين الموقعين على البيان.

وعندما أجرى موقع أحوال تركية مقابلة مع رئيس اتحاد الجمعيات السريانية إفجيل توركار في مدينة ماردين جنوب شرق تركيا، كانت لديه رسالة مختلفة كثيراً.

قال توركار "أختلف تماماً مع البيان. الجمعية السريانية في إسطنبول تدعي أنها تشعر بالارتياح، لكنهم بحاجة لزيارة ماردين. هنا يجري الاستيلاء على ممتلكاتنا. قد تكون الحكومة لا تستهدفنا بشكل شخصي، لكن الاستيلاء على أصول مؤسساتنا ما زال يشكل ضغطاً كبيراً علينا. حقيقة أن الجمعيات في ماردين ومديات وإيدل لم توقع على هذا الإعلان تُظهر أننا لدينا مشكلة هنا".

عاش السريان في منطقة بلاد الرافدين، التي تضم جنوب شرق تركيا، على مدى خمسة آلاف سنة. ويقول توركار إن "تاريخ السريان في هذه الأرض يمتد إلى حقبة الإمبراطورية الأكديّة.. بعد ميلاد المسيحية، كان السريان من بين أوائل الناس الذي قبلوا بالدين الجديد. وبعد اعتناقهم هذه الديانة، نشرها أولاً في هذه المنطقة، ثم توسعوا في نشرها باتجاه الشرق الأقصى". وللأسف يمتد تاريخ اضطهاد السريان هناك أيضاً.

"فالحروب الصليبية ألحقت الكثير من الأذى بالسريان. بدأ المسلمون في المنطقة بالحط من قدر السريان، الذين كانوا يتعرضون لضغوط ومذابح بشكل مستمر".

وفي مواجهة هذا الاضطهاد، كافح السريان من أجل الحفاظ على ثقافتهم وحمائتها. "على مدى ٢٨٠ عاماً، حافظ السريان على مملكة لهم في أورفة" لكن اليوم لا يُنطق اسمنا حتى في المدينة. كنائسنا في أورفة تحولت إلى مساجد أو مستودعات للتخزين. مسجد خليل الرحمن في باليكليغول هو في واقع الأمر كنيسة مريم العذراء. وبرج الناقوس القديم ما زال سليماً لم يُمس إلى اليوم". أضاف توركار أن الزعماء الأتراك كانوا متواطئين أيضاً في أعمال الاضطهاد تلك، خاصة في نهاية الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من أن السريان كانوا يستهدفون في مناطق بعينها طوال معظم تاريخهم، نادراً ما كان الاضطهاد يؤثر على السكان بأكملهم. لكن هذا تغير في عام ١٩١٥: "كانت الإبادة الجماعية في عام ١٩١٥ المذبحة الأكثر مأساوية بين ما عايناه. بدأت المذبحة بالأرمن وانتهت بالسريان. لقد غيرت ديموغرافية المنطقة ودمرت ثلثي عدد سكاننا. لقد مُحي السريان من على وجه الأرض في أجزاء كبيرة من المنطقة. لم تكن أجسادهم فقط هي ضحية الإبادة وإنما ثقافتهم أيضاً".

وبالنظر إلى التاريخ الثري للشعب السرياني، يرى توركار أن الحديث عن التسامح مع الأقليات يعد نوعاً من الاستخفاف بالعقول. يقول توركار "لقد حطوا من شأننا وقلصوا عدداً حتى صرنا أقلية. هذا مصطلح مؤذ. ما زلنا نعاني من صدمة عام ١٩١٥، لأن هذه الإبادة الجماعية محتنا من على وجه الأرض التي كنا نسكنها في يوم من

الأيام. والآن نحن خاضعون للتسامح. التسامح كلمة مُهينة في واقع الأمر... السريان من أقدم سكان هذه الأرض، ولقد أهدوا العالم حضارة عظيمة – وهم الآن ممنونون ومدينون بالفضل لهذا التسامح. ما الذي تقوله تلك الكلمة في الواقع 'أنتم قلة، ونحن نحسن لكم'".

كما استهدفت السريان محاولات ضم المسيحيين في تركيا خلال الأسلمة القسرية. ففي عام ١٩١٥، أُجبر الكثير من الأسر على اعتناق العادات الإسلامية، وكانت الفتيات يُختطفن وتجرى تربيتهن كمسلمات متدينات.

زعيم سرياني بارز في تركيا يقول "كنائسنا في أورفة تحولت إلى مساجد ومخازن" وبسبب هذه الضغوط الكبيرة، فضلا عن الضرائب التي فرضتها الحكومة لاستهداف غير المسلمين، فر الكثير من السريان هرباً من البلاد. يقول توركار إن كل السريان الذين يعيشون في مدينة الحسكة السورية اليوم تقريباً هم من الأسر التي فرت من ماردين وضواحيها لتعيش تحت الحماية الفرنسية. والكثير منهم يفرون الآن من تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من التنظيمات الجهادية وينتقلون إلى أوروبا. ويعيش نحو ثلاثة آلاف سرياني في أوروبا، معظمهم ينحدرون من تركيا.

أمضى توركار نفسه ٢٤ عاماً في الخارج، ويقول إن تجربة العيش بعيداً عن الوطن كانت مؤلمة جداً. "لا أحد يريد أن يرحل عن أرضه. يقول الناس إن الهجرة كانت نتاجاً للمشاكل الاقتصادية" لكن السريان صنعاً مهرة، والسبب الحقيقي في هجرتهم هي المصاعب التي كان عليهم أن يتحملوها. وقد اضطرت السياسات القومية للحكومة الجمهورية التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى السريان إلى الرحيل".

ولد الأمل لدى السريان في عام ٢٠١٣ عندما بدأت الحكومة التركية عملية سلام مع الكرد في المنطقة، حتى إن الكثيرين عادوا إلى تركيا وأعادوا بناء بلداتهم. لكن تجدد القتال بين القوات التركية والكردية في صيف عام ٢٠١٥، فضلاً عن حالة الطوارئ التي أُعلنت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦، جددت المخاوف من العودة. "في وجود حالة الطوارئ، لا يمكن لأحد أن يعبر عن أفكاره وآرائه بحرية.. إحدى القضايا التي تثير قلقنا على وجه الخصوص هي قضية الاستيلاء على ممتلكات السريان. وعلى الرغم من أنه كان واضحاً أن الكيانات الخاصة كانت لديها مطالبات بالملكية، تعاملت الحكومة مع الأصول كما لو كان ليس لها صاحب، وجرى تحويل ملكيتها إلى وزارة الشؤون الدينية والخزانة.. أُعيدت بعض الممتلكات التي كانت قد صُودرت، لكن بعض تلك الممتلكات ما زالت خاضعة لسيطرة الحكومة".

بيد أن توركار ما زال عنده أمل في المستقبل. ويحدو توركار الأمل في إمكانية إطلاق عملية سلام جديدة، بحيث تصبح العملية الديمقراطية ممكنة من جديد. وبعد ميلاد أجيال منذ أن أُجبر أسلافهم على التخلي عن ثقافتهم، يلتمس اليوم أحفاد السريان الذين خضعوا للأسلمة مساعدة توركار لكي يعودوا إلى جذورهم. "حالما يتقرب أحد لنا، يصبح من الصعب عليه العودة. ولوهلة يقول 'أنا سرياني وأريد أن أكون مسيحياً'. يقطع علاقته بمجتمعه الحالي وليس لديه أي ضمانات لقبوله في مجتمعه الجديد".

لكنه أوضح أيضاً أن خلفياتهم لم تعد تهم كثيراً.

أضاف "ما يهم هو أن يمثل الناس الوحدة والأخوة بين الشعوب التي تعيش على هذه الأرض" أن يحموا الإرث الثقافي الذي تركه السريان وغيرهم من الشعوب. هذه الأراضي تنتمي للسريان والأرمن والكرد وكل الناس الذين يعيشون هنا. ما يهم هو أنهم يستطيعون العيش سوياً في عدل وألفة".

ظلال المواجهة التركية الأمريكية

*منى عبد الفتاح

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/٩/٤

تبدل الحال بتركيا في مشهدٍ وكأنه قطعة مكثفة من الدراما التركية المبالغ في حبكتها المأساوية. منذ نهاية يوليو/ تموز، بدأ النذير الإعلامي جَلَبَتَه، ناعياً النموذج التركي للنمو، ومصوراً حالة مثول تركيا على حافة الانهيار، والتي لو استمر بها الحال على هذا النحو ستعمل السطوة الإعلامية على دقّ أول مسمار سياسي في نعش المشهد التركي. ما يجري في تركيا تتابعه بشكلٍ خاص الدول التي ربطت استثماراتها القليلة بزيارات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وكأنها التمسّت بركاته في محاولةٍ منها أن تخطو نحو النموذج التركي. أما الدول الغربية فهي على قناعةٍ بأنّ أردوغان يقود تركيا نحو الهاوية، ويتمنّون لو تعود إلى ما قبله. كما بدا واضحاً أنّ دول الاتحاد الأوروبي تتحفّظ على إدارة أردوغان لاقتصاد البلاد، وإطلاقه الاستراتيجية المالية، المتعلقة باستخدام مشاريع البنية التحتية الضخمة وضخّ أموال الدولة للحفاظ على استمرار الاقتصاد، فقد تم تشبيه هذه الاستراتيجية ببرنامج الإصلاح "بريسترويكا - إعادة البناء" و"غلاسنوست - الدعاية القصوى والشفافية" التي أطلقها ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٨٥، وهي الشعارات التي عجّلت بنهاية الاتحاد السوفييتي، بوصفه قوة في مواجهة الولايات المتحدة نسبة لنتائجها الكارثية.

أعدت قصة العداء المعلن بين أمريكا وتركيا إلى الأذهان الجدل القائم حول هذه العلاقة ما بين العداء الحقيقي والتشكيك فيها، فالمواجهة، في جانبها الحقيقي، تتمثل في رفض السلطات "سيصبح من العسير على ترامب اتخاذ إجراءات إضافية ضد تركيا، إذا لعبت على عامل الزمن" الأمريكية تسليم المعارض والداعية التركي، فتح الله غولن، المقيم في الولايات المتحدة، والذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة منتصف يوليو/ تموز ٢٠١٦. بالإضافة إلى خلاف مهم آخر بين الجانبين، هو أنّ تركيا ترى أنّ الولايات المتحدة تدعم حزب العمال الكردستاني والقوات الكردية في سورية. واستمرت عملية التصعيد إلى أن تدهورت العلاقات بينهما، بسبب رفض تركيا الإفراج عن القس الأمريكي، أندرو برانسون، المحتجز منذ عام ٢٠١٦، والذي تتهمه تركيا بالتجسس والإرهاب.

أما ظلال المواجهة فقد نشأت على أمل تأسيس تعاون أمريكي تركي قوي، وظهر ذلك في اللقاء بين الرئيسين أردوغان ودونالد ترامب في واشنطن في ١٦ مايو/ أيار ٢٠١٧، كما أصبح أقرب إلى التأكيد في اللقاء الثاني بينهما في ٢١ سبتمبر/ أيلول من العام نفسه على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى أنّ ترامب صرّح بأنّ أردوغان أصبح صديقاً له، وصار أقرب كما لم يكن عليه أبداً. وبعد ذلك، تكشّفت هشاشة التعاون المحتمل، فالولايات المتحدة أرادت من تركيا لعب دور رئيسي إلى جانبها في تحجيم النفوذ، الروسي والإيراني، داخل سورية. ولكن لعدم إبداء ترامب أي نيات حسنة، ما كان من أردوغان إلّا أن سعى إلى التقارب مع روسيا وإيران، ما استلزم من الولايات المتحدة أمراً لم يُسعفها الزمن للقيام به. كان ذلك هو استخدام أدواتها من أجل استعادة تركيا حليفاً لها، وتوسيع الدعم الاقتصادي لها، وزيادة التعاون معها في المجالين، العسكري والاستخباراتي، في سورية.

معلوم أنّ الاستراتيجية الأمريكية نحو تركيا تهدف إلى إضعافها، بوصفها حليفاً قوياً لعددٍ مقدّرٍ من دول الشرق الأوسط، خصوصاً مع شعبية أردوغان المتزايدة هناك، من خلال العمل على عوامل داخلية وخارجية. كما أنّ هذه الاستراتيجية تقابلها أخرى تركية، تهدف إلى صمود تركيا على المدى المتوسط، بانتظار انتهاء ولاية ترامب. واللافت أنّ هذه الاستراتيجية تنتهجها قوى دولية محورية، مثل إيران والصين وروسيا، في تعاملها مع أمريكا.

يحمل واقع الحال إشارات إلى استمرار المواجهة في العلاقات التركية الأمريكية. وهذا الأمر رهين بالاستمرار المحتمل للأزمات الإقليمية، كما في العراق وسورية، فحتى لو تم إطلاق سراح القس أندرو برانسون، فإنّ هناك مشكلات قائمة، من الصعب غضّ الطرف عنها. في الواقع، ردة الفعل الأمريكية بفرض تعريفات جمركية مضاعفة على الواردات من الصلب والألومنيوم هي تصعيد لإحداث أعلى مستوى من الضرر ضد دولة حليفة، لا تتناسب مع رفض تركيا إطلاق سراح أندرو برانسون الذي ذهبت المفاوضات بشأنه خطواتٍ قبل اشتعال الأزمة. وسيضرّ هذا القرار، لا محالة، بالاقتصاد التركي، ولكن سيمتد الضرر إلى الاقتصاد العالمي. وإزاء هذه الاحتمالات، بادر أردوغان إلى رفض لغة التهديدات الأمريكية بقوله في

"لعدم إبداء ترامب أي نيات حسنة، ما كان من أردوغان إلّا أن سعى إلى التقارب مع روسيا وإيران" مؤتمر حزبه، العدالة والتنمية، في أنقرة، في ١٨ أغسطس/ آب ٢٠١٨م بعدم الرضوخ للذين يقدمون أنفسهم شركاء تركيا الاستراتيجيين، في حين أنهم يعملون على جعلها هدفاً استراتيجياً.

ربما يجني أردوغان فائدةً مؤقتةً بأن تغطي هذه المواجهة على مظاهر العجز الداخلية، مثل ارتفاع التضخم والديون، نتيجة اعتماد الاقتصاد التركي على الاستثمار الأجنبي، ما يجعل السخط الشعبي يتوجه بكامله إلى الولايات المتحدة. وقد بدأت تتحوّل الحملة الشعبية بالفعل إلى تظاهرة قام بعضهم خلالها بتدمير المنتجات الغذائية وإطلاق النار على الأجهزة الإلكترونية التي تحمل العلامات التجارية الأمريكية، تعبيراً عن معارضتهم موقف واشنطن من زيادة الرسوم الجمركية على الواردات التركية. ومع أنّ أردوغان لا يفتقر للشعبية، وقد كانت الفرصة مواتية أمامه لتخفيف سيطرته على الجهاز البيروقراطي والإعلام والقضاء، إلّا أنّه عوضاً عن ذلك أصدر أخيراً الأمر الرسمي بضرورة تعليق صورهِ في مداخل المؤسسات الحكومية جنباً إلى جنب مع صور مصطفى كمال أتاتورك، أول رئيس للجمهورية التركية، وقائد الحركة الوطنية.

على الرغم من أنّ مواقف ترامب لا يمكن التنبؤ بها، إلّا أنّ تراجع التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة يجعل مستحيلاً تجاهل مزيد من التغيّرات. سيصبح من العسير على ترامب اتخاذ إجراءات إضافية ضد تركيا، إذا لعبت على عامل الزمن، لتجد طريقة ترفع عنها الحرج، وتجد المخرج المناسب للإفراج عن القس أندرو برانسون. وإذا فعلت ذلك، ستقطع الطريق على ترامب الذي يلعب على وتر الإنجليبين الداعمين له. وبما أنّ الدول المحيطة بتركيا من غير الدول الغربية يصعب عليها إنقاذها من العجز المالي، فإنّ مناطحة الحلفاء الغربيين التقليديين ستعمل على مزيدٍ من الانهيار، ما يستلزم توجه تركيا صوب الاتحاد الأوروبي، خصوصاً فرنسا وألمانيا، إذا زادت الولايات المتحدة في تعنّتها.

أمهات السبت: مأساة تتجدد في الحياة التركية

احوال تركية: ٢٠١٨/٩/٤

اسطنبول - لم يكن منظر غريبا ان تهاجم قوات الشرطة جمعا من النساء المنهكات اللاتي يحملن صور اعزائهن المفقودين وليس لديهن من مطلب لدى السلطات التركية سوى معرفة مصيرهم.

شاهدت حنيفة يلديز ابناها الوحيد مراد للمرة الاخيرة في ١٩٩٥ حين كان في التاسعة عشرة من عمره وهو يدخل مركزا للشرطة التركية في إزمير استُدعي إليه لأنه أطلق عيارات نارية في الهواء خلال شجار في مقهى.

ومن حينها لم يعد. ثم أخبرت الشرطة أن مراد قد هرب لدى نقله إلى اسطنبول لكن السيدة يلديز لا تصدق هذه الرواية على الإطلاق. لذلك، ومن أجل المطالبة بالحقيقة، انضمت الى مجموعة "أمهات السبت" اللواتي يتظاهرن كل أسبوع منذ أكثر من عشرين عاما، في سبيل ابنائهن المفقودين بعد أن تسلمتهم السلطات.

وقالت الأم البالغة اليوم من العمر ٦٦ عاما، "إذا لم تبحث أم عن ابنها، فما معنى أن تكون أما".

وكل أسبوع منذ ٢٧ مايو ١٩٩٥، تجتمع أمهات السبت اللواتي غطى الشيب شعرهن بمرور السنين، أمام ثانوية غلطة ساراي الفرنسية، وسط اسطنبول، ملوحات بصور ابنائهن المفقودين المائلة إلى اللون الأصفر.

ومنعت الشرطة الأمهات من تنظيم الوقفة الاحتجاجية لعشر سنوات من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ استأنفن بعدها التحرك دون تدخل، حتى الشهر الماضي عندما منعن من تنظيم تظاهرتهن السلمية الرقم ٧٠٠. وبالقوة تم تفريق أمهات السبت ومؤيديهن. ففي ٢٥ أغسطس، فرقت الشرطة أمهات السبت مستخدمة الرصاص المطاطي وخراطيم الماء وقنابل مسيلة للدموع، واعتقلت لفترة وجيزة نحو خمسين منهن بينهن نساء مؤسسات للتحرك، مثل أمينة أوجاك (٨٢ عاما)، مما أثار الاستنكار. وعرقلت الشرطة منذ ذلك الحين تنظيم التجمع.

وعلى رغم منعهن من التحرك الأسبوعي، تؤكد السيدة يلديز أنها ستستمر في النضال. وقالت لوكالة فرانس برس "لن نتخلي عن معركتنا إلا عندما تكشف لنا السلطات عن قبور أبائنا".

استوحيت حركة أمهات السبت من حركة "أمهات ساحة مايو" في الأرجنتين، حيث يتظاهر كل أسبوع أقارب ضحايا "عمليات الاختفاء القسري" خلال فترة الديكتاتورية (١٩٧٦-١٩٨٣) للمطالبة بمعلومات عنهم.

وشهدت تركيا فترة مضطربة جدا في الثمانينات والتسعينات، لأن قوى الأمن واجهت مقاتلي حزب العمال الكردستاني في الجنوب الشرقي ومجموعات من اليسار المتطرف في أنحاء البلاد.

وتتهم منظمات غير حكومية حكومات تلك الفترة بارتكاب عدد كبير من الانتهاكات في أثناء الاعتقالات أو في معاملة الاشخاص الموقوفين، عبر اللجوء في كثير من الأحيان الى التعذيب.

واليوم، تتخوف أمهات السبت من ألا يكون الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان مستجلا لنبش هذا الماضي.

وفي الشهر الماضي، برر وزير الداخلية سليمان سويلو منع هذه التجمعات بحجة ان حزب العمال الكردستاني استحوذ على هذا التحرك. وقال آنذاك "ماذا كان يجب ان نفعل؟ أن نغض النظر فيما تستغل مجموعات إرهابية مشاعر الأمهات؟" وقالت مسيده أخت المفقود حسن أوجاك "نحن في حالة حداد مستمر على من فقدوا لدى اعتقالهم. ولن ينتهي هذا الحداد إلا عندما نحصل على قبر يمكننا أن نلتم حوله".

واضافت مسيده التي تُشاهد شقيقها حسن منذ ٢١ مارس ١٩٩٥ بعد توقيفه كما تقول عائلته، "نحن نعيش حالة صدمة مستمرة". ويؤكد وزير الداخلية أن حسن أوجاك كان عضوا في مجموعة يسارية متطرفة وأنه قتل في إطار تصفية حسابات بين عناصر المجموعة. وقالت مسيده اوجاك "حتى لو ان ما حصل عملية قتل داخلية في اطار المجموعة، كما يقول سويلو، فإننا نطالب بمعاقبة المجرمين". ووافقت "شاهدت صورا لجثة حسن التي تعرضت للتعذيب في تقرير عن عملية التشريح. ومنذ ذلك الحين، لم تفارقني هذه الصورة". وأكدت "طالما استمرت هذه الجريمة من دون عقاب، سنواصل البحث عن القاتل. عندما نتذكر أحبائنا لا ينبغي أن نتخيل جثة مشوهة". وفي ٢٠١١، التقى اردوغان حين كان رئيسا للوزراء، مجموعة من أمهات السبت التي تطالب بانشاء لجنة تحقيق مستقلة. وكانت حنيفة يلديز موجودة في الاجتماع وهي لا تزال اليوم تتطلع لمعرفة الحقيقة، على رغم منع التظاهر.

وقالت "لن نسمح بأن تتقلب جثث أبائنا في قبورها. سنواصل السعي في أثر أبائنا المفقودين".

الحكم بالسجن على دمرتاش وأوندرا: «قرار منحاز»

الشعوب الديمقراطي: حكما > بسبب دفاعهما عن السلام <

ANF: 2018/9/8

قضت محكمة تركية، بسجن الرئيس السابق لـ«حزب الشعوب الديمقراطي»، صلاح الدين دمرتاش، بالسجن أربع سنوات وثمانية أشهر بتهمة «الترويج لدعاية إرهابية»، في أول محاكمة له منذ سجنه قبل عامين. إلى جانب دمرتاش، قررت المحكمة سجن عضو البرلمان عن «حزب الشعوب الديمقراطي»، سري ثرييا أوندرا، ثلاث سنوات ونصف في اتهامات مماثلة في القضية نفسها.

وأعلن حزب «الشعوب الديمقراطي على «تويتتر»، أن دمرتاش وأوندرا حكما بالسجن «بسبب دفاعهما عن السلام»، مندداً بـ«سياسة حرب» تنتهجها الحكومة التركية. ومن سجن إدريين حيث يقبع منذ توقيفه، أعلن دمرتاش، في مؤتمر عبر الفيديو، أنه لن يتراجع و«سنواصل الدفاع عن السلام»، وفق ما نقل عنه حزيه.

كذلك، طالب دمرتاش، الذي شارك بالمحاكمة من خلال نظام سمعي - بصري، بإرجاء الجلسة من أجل تحضير الدفاع، لكن المحكمة رفضت طلبه. واتهم دمرتاش المحكمة بعدم الاستقلالية، معتبراً أن قرارها منحاز وجاء بناءً على آرائه السياسية هو وأوندرا. تابع بأن المحكمة لم تطلع حتى على ملفهما، موضحاً أيضاً أنها حتى الآن رفضت كل محاولات الاستئناف التي قدمها هو ومحاميه.

الحكم الصادر على دمرتاش المسجون منذ عام 2016 يأتي على خلفية كلمة له في آذار عام 2013، وهو للمفارقة، الأسبوع نفسه الذي بدأت فيه الحكومة محادثات سلام مع مسلحين كرد، توقفت لاحقاً في عام 2015.

قبل شهرين، ترشح دمرتاش، وهو محام سابق مختص بحقوق الإنسان، للانتخابات الرئاسية، التي أجريت في 24 حزيران/يونيو، وقاد حملته الانتخابية من داخل السجن، ليحوز 8,4 في المئة من الأصوات، فيما هو ملاحق في عدة ملفات ويواجه عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى 142 عاماً في إطار القضية الرئيسية، وهي دعم «حزب العمال الكردستاني».

يتهم أردوغان «حزب الشعوب الديمقراطي» بأنه الواجهة السياسية لـ«العمال الكردستاني» الذي تعتبره أنقرة وحلفاؤها الغريبيون إرهابياً. وتعرض الحزب، صاحب ثالث أكبر كتلة نيابية، لحملة قمع من الحكومة على خلفية الانقلاب الفاشل الذي شهدته البلاد في تموز/يوليو 2016، إذ إن العديد من قادته مسجونون أو ملاحقون قضائياً.

وكان صلاح الدين دمرتاش قد نافس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في انتخابات الرئاسة التركية 24 يونيو الماضي، وخاض المنافسة من سجنه، وأقلق راحة أردوغان وحذر من انزلاق البلاد إلى الفاشية. وقال حينها إن "ما يعنيني هو الدفاع عن الديمقراطية ضد حكم الفرد".

ولم تكن لدى دمرتاش إمكانيات كثيرة، وكان يصل إلى الناخبين عبر رسائل صغيرة يبعثها عبر محاميه. وقد حل دمرتاش في الترتيب الثالث في الانتخابات الرئاسية التركية بعد الرئيس أردوغان الذي حلّ أولاً، ومحرم إينجه الذي حلّ ثانياً. وحصل دمرتاش على 8,4 من أصوات الناخبين، فيما حصل حزبه الشعوب الديمقراطي على أكثر من 10 بالمئة وهي النسبة التي تؤهله لدخول البرلمان.

يذكر أن دمرتاش ظل يقبع في السجن على ذمة التحقيق مع نواب آخرين من حزب الشعوب الديمقراطي منذ نوفمبر عام 2016 على خلفية اتهامات بالإرهاب.

وينفي دمرتاش الاتهامات. ويعتبر أردوغان حزب الشعوب الديمقراطي الذراع الطولى لحزب العمال الكردستاني المحظور. ودميرتاش (45 عاماً) متهم بالانتماء إلى حزب العمال الكردستاني المحظور والترويج للجماعة المدرجة على اللائحة السوداء للمنظمات الإرهابية من قبل أنقرة وحلفائها في الغرب. وكان يواجه عقوبة بالسجن قد تصل إلى 142 عاماً. وفاز المحامي السابق المدافع عن حقوق الإنسان بنحو عشرة بالمئة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية عام 2014 حيث كرس نفسه كخصم قوي لأردوغان.

ومن زنزانتته في السجن الواقع في محافظة أدرنة (شمال غرب) التي يتشارك فيها مع نائب آخر من حزب الشعوب الديمقراطي، كان دمرتاش ينشر تغريدات بشكل يومي عبر محاميه تتراوح بين رسائل سياسية وتعليقات على الأخبار وأحياناً حتى الدعابات.

إدب ونهايات العثمانية الجديدة

*د. محمد نور الدين

صحيفة (الخليج) الإماراتية : ٢٠١٨/٩/٨

فشل المشروع التركي في المنطقة بعد قليل على بدء ما سمي ب«الربيع العربي». سياسة «صفر مشكلات» التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى السلطة كانت فرصة كبيرة لاستعادة تركيا علاقات طبيعية مع العالم العربي، على الأقل.

ذلك أن تاريخ علاقة تركيا بالدول العربية كان مملوءاً بالسلبيات، ومعاداة المصالح العربية. لا نقف فقط عند كون تركيا أول دولة مسلمة ولوقت طويل اعترفت ب«إسرائيل» عام ١٩٤٩، بل نسجت معها أقوى العلاقات بعد ذلك، ولا سيما في فترة الحزب الديمقراطي في الخمسينات، بقيادة عدنان مندريس الذي أعطى «إسرائيل» والغرب، ما لم يعطه زعيم تركي آخر. بل يمكن الملاحظة أن الفترات التي كانت تشهد تعزيز العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» هي تلك التي كان الحزب الحاكم في تركيا إما منفتحاً على الإسلاميين، وإما إسلامياً، من مندريس إلى طورغوت أوزال، إلى رجب طيب أردوغان الذي يكفي أنه أول زعيم تركي يدعو الرئيس «الإسرائيلي» شمعون بيريز لإلقاء كلمة أمام البرلمان التركي عام ٢٠٠٧.

من دون إطالة، فإن وصول «العدالة والتنمية» إلى السلطة خالف كل التوقعات، أو الآمال بأن تفتح صفحة جديدة من العلاقات تطوي الحساسيات التركية-العربية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى، واستمرت عقوداً. في ظل السنوات الأولى من حكم «العدالة والتنمية»، ومع الانفتاح الكبير على كل الدول العربية، كانت «تتسلل» إلى الرأي العام من حين لآخر مواقف من مسؤولين أتراك تدعو إلى «عثمانية جديدة»، انطلاقاً من الروابط المشتركة بين الأتراك والعرب خلال الفترة العثمانية. ووصل الأمر بوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في بداية ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠ إلى الدعوة في حوار مع صحيفة «الواشنطن بوست» إلى إقامة كومونولث عثماني بزعامة تركيا في الأراضي العثمانية السابقة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، على غرار الكومنولث الانجليزي الذي تقوده بريطانيا.

العثمانية الجديدة لم تكن مجرد أفكار ترد على البال من باب الترف الفكري، بل كانت مشروعاً استراتيجياً لحزب العدالة والتنمية، يدعو إلى إعلاء شأن النزعة القومية التركية والإسلامية. ومن هنا فهو ذهب أبعد في التاريخ لجهة اعتبار السلاجقة، ومنذ السلطان الب أرسلان وانتصاره على البيزنطيين في معركة ملازكرد عام ١٠٧١، مرجعية فكرية وسياسية وعسكرية إضافية للعثمانية الجديدة.

وبعد أكثر من ثمانين عاماً على خروجها من المنطقة العربية عادت تركيا إليها من باب الرغبة في الهيمنة من جديد. كأنها لم تتعلم من دروس المرحلة العثمانية، ولا مرحلة ما بعد انهيار الدولة، ولا من المتغيرات الإقليمية. حتى إذا لاحت بوادر «الربيع العربي» المشؤوم أشهر حزب العدالة والتنمية سكين الهيمنة، ومضى في تعاون مع قوى مختلفة، عقائدية ومسلحة، من أجل إسقاط الأنظمة العربية القائمة، وإقامة أنظمة جديدة تشكل أذرعاً لترجمة مشروع العثمانية الجديدة إلى أمر واقع للهيمنة الجديدة.

ولم تكن تلك «النجاحات» سوى الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه قادة حزب العدالة والتنمية الذي أيقظ العرب على خطورة هذا المشروع.

لقد سقطت العثمانية الجديدة بعدما انتفض على أدواتها الجميع، من مصر والخليج وتونس وليبيا، إلى سوريا والعراق. حتى إذا تراكمت أخطاء الحزب الحاكم في تركيا كانت النتيجة ليس صفر مشكلات، بل صفر أصدقاء، وصفر علاقات.

مع ذلك، هذا المشروع لا يعترف بالموت. وما دام ربابنته أحياء فإن لعبتهم المفضلة في المناورة لن تتوقف. واليوم يمارس الأتراك لعبتهم الأخيرة في إدلب في انتظار الحصول على مكاسب من حفلتهم الأخيرة في الساحة السورية. والخطر الأكبر أن يتمكنوا من تحصيل بعض المكاسب في لحظة الانكسار الكامل لمشروعهم بعدما فشلوا في تحقيق أي مكسب في ذروة اندفاعته.

تركيا تنام وتصحو على سلسلة من القرارات المفزعة

*ذو الفقار دوغان

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٨

الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان خلال عودته من رحلته التي أجزاها مؤخراً إلى قيرغيزيا، أدلى وهو على متن الطائرة التي أقلته بتصريحات لعدد من الصحفيين الذين رافقوه على الطائرة، قيّم خلالها آخر التطورات التي يشهدها القطاع الاقتصادي في البلاد.

وقال أردوغان في تصريحاته المذكورة "معدلات التضخم ستعود مجدداً لخانة واحدة. ولدينا القدرة على تجاوز الأزمة التي تشهدها البلاد. وهأنتم ترون بأعينكم الخطوات التي نتخذها في قطاع السياحة، فهدفنا جذب ٤٠ مليون سائح. وفي قطاع الاستثمار أؤكد لكم أن المستثمرين الأجانب لم يعزفوا عن القدوم إلى تركيا. كما أننا نمتلك وضعية جيدة في مجال التصدير. ولا توجد لدينا أدنى مشكلة. سنتجاوز كل هذه الصعاب، وسننجح في ذلك جميعاً".

لكن في خطوة مغايرة لما قاله الرئيس، وفي اليوم الذي نشرت فيه وسائل الإعلام التركية المختلفة هذه التصريحات المثيرة الصادرة عنه على متن الطائرة، نشرت الجريدة الرسمية للدولة تعميماً موقعاً باسم أردوغان رفع به نسبة الفائدة على التأخر في دفع الديون العامة المستحقة على المواطنين للدولة. إذا ارتفعت هذه النسبة من ١,٤ في المئة إلى ٢ في المئة، وذلك وفق التعميم الرئاسي. أي أن الفائدة السنوية البسيطة التي ستطبق على تأخير سداد الديون، ستكون ٢٤ في المئة سنوياً، أما الفائدة المركبة ستكون ٣٠ في المئة.

وإذا فكرنا في كافة الأبعاد، نجد أن هذه الزيادة تعتبر في ذات الوقت إشارة واضحة على أن أردوغان، واللجنة الاقتصادية التي شكلها من قبل، وكذلك وزارة المالية والخزانة، لا يتوقعون على المدى القريب أو المتوسط أن تنخفض معدلات التضخم "لخانة واحدة" كما قال الرئيس التركي في تصريحاته المذكورة آنفاً. ولا شك أن رفع نسبة التأخر في دفع الديون العامة، كان للحفاظ على عدم تآكل هذه الديون أمام التضخم الذي زادت معدلاته مؤخراً. كما أن هذه الزيادة تعني أن معدلات التضخم ستصل إلى حد الـ ٢٠ في المئة وأكثر على أساس سنوي.

والاثنين الماضي، أظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي الحكومي، أن معدل التضخم في البلاد قفز إلى ١٧,٩٠ في المئة بنهاية شهر أغسطس الماضي، وذلك على أساس سنوي، ليصل بذلك مؤشر أسعار المستهلكين التركي لأعلى مستوياته في قرابة ١٥ عاماً، في ظل التدهور الكبير الذي تعرضت له الليرة الشهر الماضي. كما أن البنك المركزي أبقى في يوليو الماضي على أسعار الفائدة عند ١٧,٧٥ في المئة.

ومن ثم فإن أردوغان يعلن بالتعميم الرئاسي الخاص، رفع نسبة الفائدة المستحقة على التأخر في سد الديون للدولة، لـ ٧ نقاط على الأقل أكثر من معدلات التضخم، وكذلك أسعار الفائدة.

وهذا يوضح أن ارتفاع فائدة تأخير سداد الديون إلى ٣٠ في المئة على أساس سنوي، يعتبر بمثابة تهديد لآلاف الشركات، ولملايين الأشخاص ممن عليهم ديون أقساط لهيئة التأمينات الاجتماعية (SGK)، فضلاً عما عليهم من ضرائب بمئات مليارات الليرات كانت قد أعيدت هيكلتها بحزمة تشريعات أصدرها البرلمان قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها البلاد في ٢٤ يونيو الماضي.

وبموجب التعميم الرئاسي المذكور الذي دخل حيز التنفيذ بمجرد نشره في الجريدة الرسمية للدولة، فإنه ستطبق بشكل آلي زيادة قدرها ٢ في المئة فائدة شهرية على من سيعجزون عن دفع أول قسط مستحق عليهم والذي يبدأ تاريخ سداه في ١٥ سبتمبر الجاري. ولا يخفى على الجميع أن هناك حالياً من يعجزون عن دفع الضرائب الشهرية الروتينية المستحقة عليهم، ويتنوع هؤلاء بين شركات كبيرة، وأخرى صغيرة، بالإضافة إلى صغار الحرفيين. وبالتالي سيكون من غير الممكن قدرتهم على دفع الضرائب المتراكمة عليهم إلى جانب أقساط الديون المستحقة.

أي أنه عند تطبيق فائدة عقوبة التأخر في سداد الديون، ستزداد أعداد المتعثرين المستحقة عليهم ديون للدولة. سيواجهون حتماً مخاطر الحجز على شركاتهم، ومصادرة ممتلكاتهم، وحساباتهم المصرفية. أصدرت حكومات العدالة والتنمية المتعاقبة على فترات مختلفة سلسلة من التشريعات لإعادة هيكلة الديون والأقساط التي عجز أصحابها عن سدادها، وبلغ عدد هذه التسويات ٨، صدرت كما قلنا في فترات مختلفة تحت مسمى "المصالحة مع الضرائب".

وفي الفترة التي تولى فيها الوزير محمد شيمشك وزارة المالية التركية، بدأ تطبيق نظام "الحجز الإلكتروني" على الحسابات المصرفية المستحقة عليها ديون ضريبية، لكن هذا الإجراء بدأ يكبل الاقتصاد ويقيده. ومن ثم بدأ التساهل في تطبيق هذا النظام في الفترات التي شهدت استحقاقات انتخابية مختلفة.

وهكذا نجد أن أبعاد الذعر الذي هيمن على الإدارة الاقتصادية بتركيا، باتت واضحة بشكل جلي من خلال زيادة فوائد الديون التي جاءت مباشرة بعد التصريحات الأخيرة لأردوغان، وكذلك من خلال قانون جديد صدر قبل هذه الزيادة بيوم واحد، فرضته وزارة الخزانة والمالية، وأجبر المصدّرين والمقاولين الذين يعملون خارج تركيا على التعامل عبر بنوكها، وإيداع ٨٠٪ من قيمة صفقاتهم في البنوك لمدة ستة أشهر بالليرة التركية بعد تحويلها من النقد الأجنبي.

وشاهدنا كذلك أن صهر أردوغان، وزير المالية والخزانة، بيرات البيراق، دأب خلال الآونة الأخيرة على تكذيب العديد من الشائعات التي تنتشر في الأسواق منذ فترة طويلة، ومن هذه الشائعات "أن هناك اتجاهًا صوب إجراءات أصولية متعلقة بنظام التبادل، وأن الدولة تعتزم مصادرة النقد الأجنبي لدى البنوك، وتقييد تحركات تلك العملات والسيطرة عليها".

وفي أغسطس الماضي، أعلن الوزير البيراق، عن "النموذج الاقتصادي الجديد" الذي شدد من خلاله على استقلالية البنك المركزي التركي. وفي يوم الإعلان عن ذلك النموذج، قلب الرئيس أردوغان الأمور رأساً على عقب بتصريحات بدت غريبة قال فيها "لا يهاجم أحد العملة الصعبة هنا أو هناك. ولتعلموا أن هناك خطتين (ب) و(د) سننفذها لمواجهة ذلك".

وفي هذه الليلة لم يغمض جفن للوزير البيراق، ولا للمسؤولين عن رئاسة الاتصالات برئاسة الجمهورية، إذ وصلوا نشر التغريدات تبعاً للتأكيد على أن "قصد الرئيس بالخطتين (ب) و(د)، لا يعني مصادرة الحسابات المصرفية، ولا يعني أيضاً التخلي عن السوق الحرة". وذلك في مسعى منهم لتهدئة الأوضاع، ولملمة شتات الأمور.

لكن فيما بعد صدر القانون الجديد الذي دخل حيز التنفيذ يوم ٤ سبتمبر الجاري، والخاص بإجبار المصدّرين والمقاولين الذين يعملون خارج تركيا على التعامل عبر بنوكها، وإيداع ٨٠٪ من قيمة صفقاتهم في البنوك لمدة ستة أشهر بالليرة بعد تحويلها من العملة الأجنبية. هذه القانون زاد من "المخاوف المتعلقة باحتمال شروع الدولة في تقييد رؤوس الأموال وسوق العملات الصعبة".

ومن الجدير بالذكر أن إجبار المصدرين على جلب النقد الأجنبي الخاص بعمليات التصدير إلى تركيا، كان أمراً مرفوضاً من قبل حكومة أردوغان حينما كان الأخير رئيساً للوزراء عام ٢٠٠٨. ومن ثم فإن العودة بعد ١٠ سنوات كاملة إلى فرض قيود على إيرادات النقد الأجنبي، يعني أن هناك انكماشاً في حرية التبادل.

من جانبهم شدد المصدرون على أن القرار الذي تم اتخاذه بحقهم "خطأ"، وسيتسبب في إلحاق ضرر وخسارة مزدوجة بأسعار الصرف أثناء القيام بتحويل العملة الصعبة لليرة، وبالعكس".

وفي الوقت الذي سبق وأن أكد فيه وزير المالية والخزانة، البيراق، أن أية قرارات يتخذونها سواء بشأن "الخطة متوسطة الأجل" أو التدابير الاقتصادية المختلفة، "لا تتم إلا من خلال التشاور مع المعنيين، والتحرك من هذا المنطلق بعقلية مشتركة"، نجد على الطرف الآخر أن رئيس مجلس المصدرين الأتراك، إسماعيل غوللا، قد قال إنهم تفاجؤوا بالقرار المتخذ بحق المصدرين، والذي تحدثنا عنه آنفاً. بل وأكد الرجل أنه لم يتم الرجوع إليهم في أي نقطة أثناء إجراء التعديلات من قبل المسؤولين المعنيين داخل الدولة.

وأضاف رئيس مجلس المصدرين قائلاً: "تركيا الآن لم تعد كتلك التي كانت في السابق. أي أنه من الخطأ إجراء أية تعديلات على السياسات المتعلقة بالتصدير بشكل إلزامي كما كان يتم الأمر من قبل. وفي حقيقة الأمر هناك بعض المصدرين الذين يحضرون أموالهم إلى تركيا. لكن هذا الأمر يتسبب في أزمة كبيرة للمصارف. ومن الممكن أن تحدث العديد من الأزمات بسبب الإجراءات المتبعة في بعض البلدان".

بدورهم قال رؤساء وحدات المصدرين بالقطاعات المختلفة المنضوية تحت سقف مجلس المصدرين الأتراك، إن التصدير التركي مرتبط بذات الوقت في جزء كبير من أنشطته بالاستيراد. وأشاروا إلى أن القرار المذكور لا يتواءم مع حقائق التجارة الخارجية، والاقتصاد.

المصدرون ذكروا كذلك أنه بسبب حتمية تحويل ٨٠ في المئة من النقد الأجنبي إلى الليرة التركية، فإن البنوك ستشتري العملة الأجنبية بأقل سعر، ثم يرجع المصدر ثانية ويحول الليرة لذات العملة وحينها سيشتري البنك بأعلى سعر يؤمن له مكسباً، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة مزدوجة للمصدرين، على حد قولهم.

وهناك من يقولون أيضاً إن التصدير يتأثر حتماً بشكل سلبي، ويتضرر بشكل كبير جراء ما تشهده أسواق صرف النقد الأجنبي من تقلبات سريعة، وتغيرات مستمرة في اليوم الواحد، وهذا أيضاً يؤدي إلى تعاضم الضرر بالنسبة للمصدرين.

وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن القرار المذكور سيخلق أزمة في خطاب ضمان التصدير والاستيراد، وفي المعاملات الائتمانية، كما أن الإجبار على ضرورة سحب قيمة الصادرات بالكامل "سيؤدي إلى حدوث مشكلة ثقة لدى المشتريين الأجانب والبنوك.

وهكذا يمكننا أن نستنتج بشكل جلي معاناة الإدارة التركية في مسألة الليرة والدولار. إذ نجد أن الرئيس أردوغان من جهة يصدر مرسوماً رفع فيه من فائدة التأخر في سداد الديون المستحقة للدولة، ومن جهة أخرى أصدر قراراً آخرًا اشترط فيه على المصدرين جلب النقد الأجنبي الخاص بهم في الخارج، وتحويل ٨٠ في المئة منه إلى العملة المحلية الليرة.

العام الماضي كان الرئيس التركي، قد أصدر قانوناً يسمى بـ"قانون المصالحة مع الثروات" وبموجبه يسمح للمواطنين بجلب ثرواتهم من نقد أجنبي، وذهب، ومجوهرات، وأية ممتلكات منقولة إلى البلاد، ولن تسألهم الجهات المختصة عن مصدرها، ولن تجنى ضرائب منهم. ولما رأت إدارة أردوغان أن أحداً لم يأت بشيء إلى البلاد اضطرت لتمديد هذا القانون لسنة أشهر إضافية للمرة الثالثة.

وبحسب التعديلات الإضافية على القانون المذكور، تعهدت وزارة المالية والخزانة التركية بأنها لن تستفسر عن تخصصه الثروات التي ستجلب للبلاد حتى نهاية شهر يونيو ٢٠١٩، ولن تشتترط أن يكون الشخص المرسل لهذه الثروات من الخارج هو نفس الشخص الذي ستودع في حسابه داخل الوطن.

وبالتأكيد كافة هذه التعديلات تتعارض كلياً مع قواعد اتفاقية فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية بشأن غسل الأموال (فاتف)، المنضوية تحت سقف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تعرف اختصاراً باسم "OECD". ولقد أصبحت تركيا عضوة في هذه الفرقة بعد توقيعها على اتفاقيتها. وبالتالي فإن هذه التعديلات الخاصة بشأن إدخال الثروات لتركيا دون السؤال عن مصدرها، لمؤشر جديد على أن إدارة أردغان تعاني في مسألة النقد الأجنبي، ومصادر التمويل الخارجية.

وبعبارة أخرى يمكن القول إن تعهد دولة بالسماح لكافة الثروات بالدخول إليها دون السؤال عن صاحبها، ومصدرها، وطرق كسبها، ودون أخذ ضرائب عليها، لإجراء مثير للدهشة لم نجد له من قبل أي مثيل في العالم أجمع.

وآخر بيان بخصوص إجراءات الدولة بذات الخصوص، سيمكن تلك الثروات من الدخول إلى تركيا حتى العام ٢٠١٩ دون النظر إلى ضرورة أن يكون الذي حول الأموال من الخارج، هو صاحب الحساب الذي ستحول له الأموال، وهذا في حد ذاته أرضية تسهل عملية غسيل الأموال عن طريق تركيا أيّاً كان مصدر تلك الأموال، سواء أكانت تجارة مخدرات، أم دعارة، أم تجارة سلاح أو بشر أو أعضاء بشرية أو أي تجارة مشبوهة أخرى.

وبسبب هذه الإجراءات، سبق وأن تم تحذير تركيا من قبل فرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية بشأن غسل الأموال (فاتف)، ومنظمة الشفافية الدولية. ومن الممكن إدراجها في "القائمة السوداء" في أي وقت.

إذن فإن القرارات التي اتخذتها الإدارة الاقتصادية، والمراسيم التي نشرها رئيس الجمهورية، توضح لنا أن الصورة المنبثقة عن اللوحة التي تشكلها هذه الإجراءات، ما هي إلا نوبة زعر ليس إلا.

في ذات الصدد كما يعلم الجميع، سبق لوزارة الخزانة والمالية التركية بأن أعلنت أن اتحاد المصارف سيواصل تقديم قروضه الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص المتعثرة في دفع ديونها، في خطوة مضادة لوقف المصارف الأخرى عن منح قروض لتلك المؤسسات. وبعد صدور ردة فعل غاضبة من المصارف، وسيطرة أجواء من القلق على القطاع الخاص، صدر في ذات اليوم بيان آخر عن ذات الوزارة، أكدت فيه أن هذه الخطوة لا تعد تدخلاً في شؤون المصارف، وأن البيان الأول الصادر عنها فهم بشكل خاطئ.

وعلى نحو مشابه كان قد صدر مرسوم رئاسي استثنى رؤساء الجامعات من الحصول على درجة الاستاذية، لكن بعد الانتقادات التي وجهت للمرسوم من المجلس الأعلى للجامعات، والجامعات نفسها، تم إيقاف هذا المرسوم، وأعيد ثانية شرط الحصول على الاستاذية لمن يرغب في أن يكون رئيس جامعة.

ومن هذا نستخلص أن الإجراءات الإلزامية - التقييدية التي اتخذت بخصوص النقد الأجنبي الخاص بالتصدير التي ذكرناها في مقدمة المقال، قد يتم تغييرها مرة ثانية في عدة أيام بعد أن تظهر سلبياتها، وتتوالى ردود الأفعال الراضية لها. ليعاد بعد ذلك إعداد ضريبة فوائد التأخير في سداد الديون.

وبذلك نرى أن المشهد البادي أمامنا، يوضح لنا أن الدولة، والاقتصاد، ونموذج الإدارة الجديد، لم يفلحوا في إدارة الأمور، والسبب في ذلك يرجع إلى محاولة شخص واحد السيطرة على كل شيء، والاستئثار بإدارة كل شيء. ذات المشهد يؤكد أيضاً أن آلية المشورة معطلة في الدولة، وأنه لم تعد هناك أية قيمة لأهل الخبرة والاختصاص في مجالاتهم. وأن كافة القرارات تتخذ بمبدأ التجربة والخطأ.

محكمة تركية: وصف أردوغان للزعيم الكردي بالإرهابي "حرية تعبير"!

موقع (زمان عربي): ٢٠١٨/٩/٩

أصدرت محكمة تركية قراراً برفض الدعوى المقدمة من قبل الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، ضد رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان بسبب وصفه له بالإرهابي، وأوضحت في حيثيات حكمها أن الأمر يدخل ضمن "حرية التعبير".

وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تدخل ضمن بند "حرية تعبير المدنيين"، مشيرة إلى ضرورة أن يتقبل صلاح الدين دميرتاش المعتقل بسبب انتقاد أردوغان وسياسات حزبه، الانتقادات اللاذعة من أردوغان.

وكان رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان قد وصف في رد على أحد الأسئلة الصحفية في مؤتمر صحفي نظم في ٨ يوليو/ تموز ٢٠١٧، عقب قمة "G20" التي شارك فيها في مدينة هامبورج الألمانية، الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي المعتقل صلاح الدين دميرتاش، بأنه "إرهابي". الأمر الذي دفع المحامين عن صلاح الدين دميرتاش لفرع دعوى قضائية ضد أردوغان في أغسطس/ آب ٢٠١٧، بتهمة الهجوم على الحقوق الشخصية لموكلهم والحقوق الشخصية للناخبين الذين يمثلهم ويبلغ عددهم ٦ ملايين و٥٨ ألف و٤٨٩، مطالبين بتعويض قرش واحد عن كل ناخب.

وخلال شهر يوليو/ تموز الماضي، ردت المحكمة طلب التعويض المقدم من قبل محامو دميرتاش، وأوضحت سبب قرار الرد الذي أصدرته في قضية التعويضات المرفوع ضد أردوغان.

وأشارت المحكمة في حيثيات حكمها إلى القرارات المتعلقة بحرية التعبير للسياسيين في كل من المحكمة الدستورية ومحكمة حقوق الإنسان، لافتة إلى تصريحات دفاع أردوغان الذي قيل فيه: "إنه أمر ضروري أن يتم التصريح بمثل هذه التصريحات في وجه الداعمين للإرهاب".

ومع ذلك رفعت ما يزيد على ٦ آلاف دعوى قضائية ضد أشخاص بتهمة إهانته الرئيس أردوغان في عام ٢٠١٧ فقط دون اعتبار أي منها يدخل ضمن "حرية التعبير"، وتعد تهمة إهانة الرئيس جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى أربع سنوات.

ويوم الجمعة الماضي، أصدرت محكمة تركية حكماً ضد صلاح الدين دميرتاش ونائبة بالحزب الكردي سورية أوندار بالسجن لمدة ٤ و٨ سنوات لكل منهما.

وصلاح الدين دميرتاش هو الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد، وموقوف منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي إطار القضية ذاتها، يخضع سري ثريا أوندر، النائب السابق عن الحزب للمحاكمة مع دميرتاش في محكمة سيليفري قرب إسطنبول.

وقد رشح "الشعوب الديمقراطي" دميرتاش للانتخابات الرئاسية، التي أجريت في ٢٤ حزيران/يونيو، والتي فاز فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية ثانية معززة الصلاحيات.

وخاض دميرتاش الانتخابات الرئاسية الأخيرة في مواجهة أردوغان وحصل على ٨,٤ بالمئة من الأصوات فقط. ودميرتاش الموقوف منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ على خلفية اتهامه بممارسة أنشطة "إرهابية" ملاحق في عدة ملفات أخرى ويواجه عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى ١٤٢ عاماً في إطار القضية الرئيسية.

تجدد الإشارة إلى أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يتهم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بأنه الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره أنقرة وحلفاؤها الغربيون إرهابياً.

وخلف النزاع المستمر منذ ١٩٨٤ بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية أكثر من ٤٠ ألف قتيل.

مؤتمر المجتمع الديمقراطي يندد بالعزلة والهجمات التي يشنها الاحتلال التركي

ANF: ٢٠١٨/٩/٩

نددت الهيئة العامة لمؤتمر المجتمع الديمقراطي (KCD) بالعزلة التي يفرضها الاحتلال التركي في إيملالي وهجمات الإبادة التي يشنها الاحتلال ضد الشعب الكردي، وقال عن ذلك: "سنهزم الفاشية".
عقد مؤتمر المجتمع الديمقراطي (KCD) الاجتماع الأول لهيئته العامة ضمن فعاليات المؤتمر الثامن في صالة فدات أيدين للمؤتمرات التابعة لمنظمة آمد لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP).
ويستمر اجتماع الهيئة العامة يومين، حيث بعثت الرئيسة المشتركة العامة لـ (KCD) ليللى كوفن برسالة من معتقلها في السجن نموذج (أ) في آمد.

بدأ المؤتمر تحت شعار "سنحل أزمة الشرق الأوسط عبر نموذج الأمة الديمقراطية والروح القومية".
عُلمت في الصالة لافتات عن العزلة المفروضة على القائد أبو والوحدة الكردية والحرائق التي تلتهم غابات كردستان، كما تم عرض مشاهد عن أعمال وفعاليات مؤتمر المجتمع الديمقراطي.
بدأ المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء وبعدها تم انتخاب الديوان. من ثم قرأ عضو رئاسة مؤتمر المجتمع الديمقراطي صالحة أيدينيز الكلمة الافتتاحية وحيّت الحضور واستذكرت عضو مؤتمر المجتمع الديمقراطي ديلك آسان.

صالحة أيدينيز: يتم فرض عزلة خاصة على الكرد من خلال فرض العزلة على أوجلان
وقالت صالحة أيدينيز أنه يتم فرض عزلة خاصة على الشعب الكردي وتأجيج الصراع العالمي من خلال العزلة المفروضة على أوجلان. وأضافت أيدينيز أن كل شعوب روجافا يكافحون ضد الحرب وضد تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الذي يشن منذ ٣ أعوام حرباً خاصة وتجريداً استثنائياً ضد أوجلان. سنقوم في الفترة المقبلة بالقيام بفعاليات متنوعة لكسر العزلة المفروضة على أوجلان".

بدران أورتورك: الحل يكمن في بناء الأمة الديمقراطية

كما لفت الرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي بدران أورتورك النظر إلى أهمية فكر الأمة الديمقراطية مؤكداً على أن حل المعضلات يكمن في بناء الأمة الديمقراطية. وأضاف أورتورك أن الحرب في الشرق الأوسط تستهدف الشعوب، وتابع قائلاً: "ليس لقوى الحرب حق البقاء في الشرق الأوسط. القوى الإمبريالية باقية هنا لخدمة مصالحها. كان بناء الجمهورية التركية حتى الآن سبباً في تنفيذ المجازر بحق الكرد. الشعب الكردي يطالب بالقيم الإنسانية فقط، لكن بالرغم من ذلك فإنهم يريدون القضاء على الإرادة الكردية. العزلة المفروضة على أوجلان لا تقتصر عليه فحسب، لكنها تتعداه إلى عزلة مفروضة الشعب الكردي. حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري والدولة العميقة قرروا معاً إبادة الكرد. سنبنّي الوحدة القومية الكردية" الوحدة الكردية شرط أساسي للنصر".

من جانب آخر، ندّدت الرئيسة المشتركة للمؤتمر الديمقراطي للشعوب "كلستان كلج كوجيغيت" بالحكم الصادر بسجن صلاح الدين دميرتاش وسري سوريا أوندر، وقالت في ذلك: "هذا الحكم صادر ضد مسيرة الحل والسلام. القضاء في تركيا يسير وفق رغبة تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. لقد حولت الفاشية القضاء إلى أداة لسياستها. للأسف، في تركيا، يحرق المرء نفسه بسبب الجوع. يجب أن نعلن برنامجنا الكفاحي في مواجهة هذا الواقع، ويجب أن نبني وحدتنا القومية في كردستان ووحدة الشعوب في روجافا. محاولتنا وجهودنا مستمرة في هذا الإطار. الهجمات التي تستهدفنا هي هجمات فكرية، لذلك يجب أن يكون كفاحنا فكرياً".

"كفي!"

كما تحدّثت "كفي إشيك"، عضو مجلس أمهات السلام، وانتقدت موقف الكرد الذي يبتعد حتى الآن عن الوحدة، وقالت في ذلك: "كان يجب أن يبني الكرد وحدتهم القومية" كفي! أدعو الشعب الكردي وأقول له أن ترابنا يُسقى بدماء أبنائنا، كفي! يجب أن نكون متحدين، إن لم نتحد فإن تشييع جثامين أبنائنا سيستمر. أنا كأم أدعو ثانية إلى الوحدة الكردية، وأقول السلام... السلام... السلام".

طيران الاحتلال التركي يقصف محيط مدينة أميدي

ANF : ٢٠١٨/٩/٩

شن طيران الاحتلال التركي غارات جوية على محيط مدينة أمدية في جنوب كردستان الآن. وذكرت مصادر محلية لوكالة فرات للأنباء (ANF) قيام طائرات الاحتلال التركي بقصف محيط مدينة أميدي في جنوب كردستان. هذا وشنت طائرات الاحتلال التركي غارات جوية أخرى على محيط مدينة أميدي في وقت سابق.

الشرطة التركية تحاصر أمهات السبت

أحوال تركية : ٢٠١٨/٩/٩

قامت الشرطة التركية بفرض حصار حول ميدان غلطة سراي الموجود على شارع استقلال في إسطنبول، وذلك قبل التظاهرة التي ستنفذها أمهات السبت في أسبوعهن الـ ٧٠١. ولم تسمح الشرطة بتنفيذ التظاهرة هذا الأسبوع أيضاً.

وقد اعتقل حسن أوجاك بعد أحداث حي "غازي" التي كانت وقعت في ٢١ مارس ١٩٩٥. وقد بحثت "أمينة أوجاك" والدته وأسرته وأصدقائها عن حسن لمدة ٥٥ يوماً. وراجعوا جميع الأماكن بما في ذلك الجهات الرسمية كلها، ولكن مراجعاتهم كلها لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية. وبعدها في ١٥ مايو تم العثور في مقبرة المشردين على جثة حسن وقد ظهرت عليها علامات التعذيب والتنكيل.

وفي نهاية كفاح دام ٥٥ يوماً رأت عائلة أوجاك أنها لم تكن وحيدة في هذا. لقد كان المتعرضون لمثل هذا كثيرين فقد كان "خير الدين أرُن" مفقوداً. ومثله "رضوان قره كوج"، وأيضاً "أليف إيشيك". وقد اعتصموا للمرة الأولى في ميدان غلطة سراي في مجموعة مكونة من ١٥-٢٠ شخصاً في ٢٧ مايو ١٩٩٥ من أجل السؤال عن مصير أقاربهم الذين اختفوا في أثناء الاحتجاز. وقد وجدت صرختهم الصامتة إجابة وصدى، حتى أنهم أصبحوا بمثابة "ضمير" المجتمع.

وقد مُنعت المتظاهرون واعتقلوا عدة مرات منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. حتى إنهم اضطروا إلى وقف فعالياتهم بسبب ممارسات الشرطة ضدهم والتي استمرت لمدة سبعة أشهر في إحدى المراحل. غير أنهم لم يتخلوا عن المطالبة بـ "العثور على المفقودين ومعاقبة الجناة". وعلى الرغم من كل مراحل الانقطاع والتوقف عن المظاهرات إلا أنهم وصلوا حتى الأسبوع ٧٠٠ في هذا النضال.

لكنه لم يتسن لهم في ذلك الأسبوع أن يعتصموا في ميدان غلطة سراي من جديد حاملين في أيديهم صور من فقدهم وزهور القرنفل، فقد تدخلت الشرطة، وتم احتجاز الأمهات العجائز اللاتي في العقد الثامن من العمر. لأنه كان محظوراً التظاهر. وقد اتخذ قرار الحظر من قبل سليمان صويلو وزير الداخلية التركية.

وبعد الأحداث ظهر سليمان صويلو أمام الكاميرات وبدأ يتحدث قائلاً "العاهرات"، وتابع: "إنهم يتحدثون باسم المنظمة الإرهابية بشكل مباشر، ويدافعون عنها. إن المنظمات الإرهابية اليوم تركض وراء ميدان آخر لاستغلاله بأيدي هذه البؤر، إنه استغلال الأمهات. من الواضح جداً ما هو المطلوب فعله وتنفيذه. إنهم يسعون إلى خلق حالة من الظلم من خلال استغلال مفهوم الأمومة، وإظهار الإرهابيين بالمظلومين، ومحاولة تمزيق المجتمع أيضاً."

الشرطة التركية تحاصر أمهات السبت

وبعد هذا التصريح أعلنت الأمهات أنهن سيجتمعن ويعتصمن في ميدان غلطة سراي في الأسبوع الـ ٧٠١ أيضاً، وقلن: "لن نترك الميادين"، وهذا ما حدث بالفعل.

إن أمهات السبت قد فقدن أولادهن لأسباب سياسية مختلفة، وقد اجتمعن صباحاً عند فرع جمعية حقوق الإنسان في إسطنبول. لم يكن بمفردهن، تماماً مثل الأسبوع الماضي، فقد كان هناك هذا الأسبوع أيضاً عدد من نواب حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وبينما كانوا ينتظرون ساعة بدء التظاهر عند مبنى جمعية حقوق الإنسان وفي محيطها كانت الشرطة قد أغلقت الطرق المؤدية إلى ميدان غلطة سراي بالفعل منذ الصباح الباكر، فقد انتشرت الشرطة في كل مكان، وامتألت بالحواجز كل الأنحاء المحيطة. وبالطبع كانت ترافقها مدرعات فض المظاهرات الاجتماعية أيضاً.

ومع اقتراب الساعة من الـ ١٢ ظهرًا تمت إذاعة تصريح قصير يحمل تحذيراً للصحافيين الموجودين في مبنى جمعية حقوق الإنسان وأولئك الذين توافدوا إلى المكان تقديمًا للدعم: "إننا نشكر جميع من دعمنا شكرًا جزيلاً. إننا نريد أن نسير هذا الأسبوع أيضاً إلى ذلك الميدان في صمت ودون إلقاء للشعارات ولا تصفيق كما نفعل كل أسبوع. وننتظر منكم الدقة والحذر في هذا الصدد."

ومن شارع "بويوك برماك كابي" بدأت مسيرة باتجاه ميدان غلطة سراي يرافقها النواب. كانت هادئة. كانوا يحملون في أيديهم صور من فقدوهم وزهور القرنفل أيضاً. إلا أن الطريق قُطع عليهم ولم يصلوا حتى إلى أول الشارع. وبدأ التفاوض مع الشرطة. لقد كان الموقف متوترًا. وأصر نواب حزب الشعب الجمهوري وقادته على المسير. فقالت الشرطة "لقد تلقينا تعليمات من حاكم المنطقة". ثم أضافت الشرطة جملة أخرى قائلة إلى أعضاء حزب الشعب الجمهوري "هناك من أصدر لكم الأوامر. ولذلك أنتم متواجدون هنا".

لم تستطع الأمهات الذهاب إلى ميدان غلطة سراي أمام منع الشرطة لهن. ولذلك فقد اعتصمن في شارع جمعية حقوق الإنسان وتساءلن عن فقدوهم. وقد كان للأمهات المعتصمات بيان صحفي قرأته "ماسيدة أوجاك" أخت حسن أوجاك الذي قُتل أثناء احتجازه: "منذ ٧٠١ أسبوع ونحن نبحث عن أحبائنا الذين اختفوا أثناء احتجازهم، نحن نطالب بمحاسبة المتسببين في ذلك." وواصلت قائلة: "إننا هنا اليوم في ميدان غلطة سراي لأنه لم يتم حتى الآن الكشف عن عاقبة من فقدناهم منذ ٧٠١ أسبوع، وتم إخفاء قبورهم، ولم يتم معاقبة الجناة بالرغم من أنهم معروفون. إننا هنا في ميدان غلطة سراي لأننا لم نستطع الوصول إلى الحقيقة والعدالة والقانون في ظل مناخ الإنكار والضغط والعنف الذي خلقته بنفسها الدولة المكلفة في الأساس بتوفير العدالة للمطالبين بحقوقهم منذ ٧٠١ أسبوع والقضاء على كل أشكال العنف الموجهة إليهم. إننا هنا في ميدان غلطة سراي بحزننا الذي لا يتناقص منذ ٧٠١ أسبوع، وانتظارنا الذي لا ينتهي، وأملنا الذي لا ينفد، وزهور القرنفل التي لا تذبل."

وقرب انتهاء التصريح الصحفي جاء التحذير الشرطي المعهود: تفرقوا، وانصرفوا... والواقع أن قرار المنع هذا وهذا التحذير مخالف للقانون.

وتشرح "زليخة غولوم" المحامية والنائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي سبب ذلك قائلة: "إنه يحظر ميدان غلطة سراي، ولكنه يشمل فعالية التظاهر التي هنا أيضاً. إنهم يحاولون التدخل في هذا أيضاً. الواقع أنه ليس هناك قرار بالتدخل في فعالية التظاهر الموجودة هنا ولكنهم وبالرغم من هذا يحاولون حظرها."

وقد تحدثت "إقبال أرُن" أخت خير الدين أرُن إلى موقع "أحوال تركية"، فقالت "لم نندعش، ولكننا اعتصمنا. لن نتخلى عن قضيتنا مهما كان القرار الذي سيتخذونه. لن نتخلى أبداً عن البحث عنهم، ولن ننسأهم، ولن نستسلم."

وقد كان حسن "قره كوج" شقيق "رضوان قره كوج" الذي اختفى في إسطنبول عام ١٩٩٥ مصمماً وعازماً على فعل الشيء نفسه مثل "إقبال أرُن" تماماً. وقد قال لموقع "أحوال تركية": "نبحث عن فقدناهم منذ ٢٣ سنة. لقد كان من واجب الدولة أن تكشف عن عاقبة هؤلاء المفقودين، وتقديم القتلة إلى العدالة. غير أن الدولة تفعل العكس تماماً" إنها تحاسبنا نحن، وتمنعنا نحن. وبالرغم من كل أشكال المنع والحظر هذه إلا أننا هنا منذ ٢٣ سنة. لم نستطع الاعتصام في ميداننا الحقيقي هذا الأسبوع أيضاً، ولكننا ألقينا بياننا. سوف نواصل الكفاح والنضال."

من المعروف أن رجب طيب أردوغان التقى ببعض الأسماء من هؤلاء الأمهات حين كان رئيساً للوزراء قبل سنوات مضت، ووعدهن بأنه سيتم حل مشكلاتهن. لكن المشهد مختلف اليوم. لقد تم تحويل أمهات السبب من الأمومة إلى "العهر والبغاء". ولقد كان لسانة حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي رد فعل في الميدان على هذه

اللغة السياسية. فقد تحدثت "جنان قفطانجي أوغلو" رئيسة فرع حزب الشعب الجمهوري بإسطنبول إلى موقع "أحوال تركية" وقيمت الوضع قائلة: "إنني لا أريد ولو حتى مجرد التعليق على هذه الكلمة. إنني أجد هذه الكلمة تليق بقائلها. لأن الجميع يعلم من هم أولئك الذين تناسبهم تلك الأوصاف والهويات."

أما "صاروخان أولوج" نائب الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي فيرى أنه لا علاقة لهذا الأسلوب بالسياسة. حسن، فكيف وصل الأمر إلى هذا الحال؟

إن أمهات السبت يسألن عن عاقبة من فقدنهم، وهن عازمات على مواصلة فعالياتهن. غير أنه يبدو أننا سنظل نشاهد لفترة طويلة الشرطة والحواجز ومدركات فض المظاهرات الاجتماعية المنتشرة في ذلك الميدان بدلاً من أمهات السبت أو حتى يتم إلغاء هذا "الحظر" على الأقل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة أقرت في عام ٢٠٠٧ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وبدأت تنفيذها عام ٢٠١٠.

ويعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من حالات الاختفاء القسري، والذي اعتمده الجمعية العامة للمنظمة في عام ١٩٩٢، بأن الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية.

ويستخدم مصطلح "الاختفاء القسري" الوارد في الاتفاقية بهدف شرح وبيان معنى احتجاز الأفراد من قبل العاملين باسم الدولة أو المكلفين من الدولة، أو من قبل أشخاص أو مجموعات تتحرك بدعم من الدولة ويعلمها، واعتقالهم، وخطفهم أو حرمانهم من حريتهم بأي شكل آخر، ثم إنكار أولئك الأشخاص المعنيين قيامهم بأفعالهم الشخصية، أو منع الشخص المختفي من الحماية القانونية. وتذكر الأمم المتحدة بموجب هذه الاتفاقية أن حق الحياة هو أبسط حقوق الإنسان الأساسية، وأن الدولة ملزمة باحترام هذه الحقوق.

أمهات السبت.. نضال مستمر منذ ٢٣ عاماً بوجه الديكتاتوريات التركية

ANHA: ٢٠١٨/٩/٩

ميديا حنان: يتظاهر كل أسبوع في شمالي كردستان وتركيا أقارب ضحايا "عمليات الاختفاء القسري" خلال الفترة ما بين (١٩٧٦-١٩٨٣) للمطالبة بمعلومات عنهم. هذه الفعالية التي دخلت أسبوعها الـ ٧٠١، تتجمع فيها الأمهات بساحة غلاطة سراي وسط مدينة استنبول ولكن السلطات التركية المتعاقبة دائماً ما تقمع هذه الاعتصامات ولم تكشف حتى الآن عن مصير المختطفين والمختفين قسراً.

وبدأت أمهات السبت بتنظيم فعالياتهن عام ١٩٩٥ وهي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا، حيث يخرجن في احتجاجات دورية أسبوعية كل يوم سبت حاملات صور أبناءهن وبناتهن المعتقلين والمفقودين وزهرة القرنفل، مطالبات بالكشف عن مصير أبناءهن المعتقلين منذ عقود ومحاسبة المسؤولين.

من أين جاءت فكرة أمهات السبت؟

استمدت أمهات السبت تنظيم احتجاجهن من حركة (أمهات ساحة مايو بالأرجنتين)، ففي عام ١٩٧٦ قام جنرال عسكري في الأرجنتين يدعى خورخي فيديلا بانقلاب عسكري وخلال ثلاثة أشهر اختفى الآلاف من المواطنين ولم تُعرف أماكنهم، وتباينت الروايات في حصر أعداد من اختفوا قسراً خلال هذا الانقلاب العسكري وتحدث البعض عن أكثر من ٣٠ ألف مواطن أرجنتيني اختفوا قسراً.

وفي ظهيرة أحد أيام الخميس تحركت مجموعة من الأمهات بحثاً عن أبناءهن المختفين منذ فترة واتجهن نحو قصر الرئاسة بساحة مايو في بيونيس إيرس العاصمة الأرجنتينية، وكانت هناك إشارة تجمعهن ببعضهن والتي هي غطاء رأس أبيض وكتبت عليها كل واحدة من أمهات ساحة مايو اسم ولدها أو ابنتها المختطفين والمفقودين وكانوا يقفون يوماً واحداً كل أسبوع دون أية هتافات.

وكانت حركة أمهات ساحة مايو، فريدة من نوعها للنساء في الأرجنتين، ولم تكن الأمهات تعرفن إلى أين تسير الحركة أو إلى متى ستستمر هذه التجمعات، لكنها في حقيقة الأمر أسست لسلسلة من التظاهرات استمرت لعشرات السنين التالية، ناضلت خلالها الأمهات من أجل عودة أبناءهن وبناتهن المختطفين، وعليه لجأت أمهات المعتقلين والمختطفين في شمالي كردستان وتركيا إلى اللجوء للاحتجاجات في ساحة غلاطة سراي وسط استنبول والمطالبة بالكشف عن مصير أبناءهن.

٧٠١ أسبوع دون كلل أو ملل رغم القمع والتهديد بالاعتقال

ودخلت احتجاجات أمهات السبت في تركيا أسبوعها الـ ٧٠١ رغم السياسات التعسفية للأنظمة التركية المتعاقبة وخصوصاً حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية المتعاون معه حالياً. ورغم كل محاولات الإعاقة والمنع إلا أن الأمهات لم يتخلفن عن الذهاب إلى ساحة غلاطة سراي في كل يوم السبت وفي نفس الموعد غير أبهات بالأوضاع الجوية سواء كان مطراً أم شمساً حارقة.

ولا يجمع أمهات السبت سوى بعض المطالب مثل زيادة الوعي بالعنف الذي مارسه وتمارسه الحكومات التركية المتعاقبة وفتح السجلات التي توثق جرائم القتل والاختطاف القسري التي قامت بها الشرطة وإدخال تعديلات على قانون العقوبات التركي لإلغاء قانون التقادم على جرائم القتل والاختفاء والتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

السلطات التركية تمنع أمهات السبت من التجمع من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٩ وهو العام الذي اعتقل فيه قائد الشعب الكردي عبد الله أوجلان بتاريخ ١٥ شباط، منعت السلطات التركية أمهات السبت من التجمع والقيام بفعاليتهن السلمية المطالبة بالكشف عن مصير أولادهن وبناتهن المخطوفين حتى عام ٢٠٠٩ ومنذ ذلك الحين والأمهات يجتمعن كل يوم السبت في الساعة الـ ١٢,٠٠ لمدة ساعة ولكنهن خلال توجههن إلى الساحة وأثناء الاعتصام كن يتعرضن لهجمات الشرطة التركية..

السلطات تستخدم العنف مع الأمهات المسنات

وفي كل يوم السبت تتوجه فيه الأمهات إلى ساحة غلاطة سراي للاعتصام، تكثف قوات الأمن التركية من تواجدتها في الساحة ومدخلها، ولكن في ٢٥ آب/أغسطس الماضي، هاجمت الشرطة التركية "أمهات السبت" مستخدمة الرصاص المطاطي وخرائطيم الماء وقنابل مسيلة للدموع، واعتقلت لفترة وجيزة نحو خمسين منهن بينهن نساء مؤسسات للتحرك، مثل أمينة أوجاك.

وأظهرت اللقطات كيف أن قوى الأمن التركية تسوق الأمهات إلى حافلات صغيرة، كما ظهرت صورة الأم أمينة أوجاك، المرأة الأم البالغة من العمر ٨٢ عاماً وهي تعتنق من قبل رجال الشرطة، وهي أم لأحد المفقودين الذين اعتقلتهم السلطات في الثمانينات ولم يظهر منذ ذلك الحين، ولم تكن الأم أمينة أوجاك المرأة الوحيدة التي اعتقلتها السلطات التركية التي استخدمت أساليب العنف ضد أمهات مسنات يطالبن بحقوق مشروعة.

وفي ظل سلطة حزب العدالة والتنمية أيضاً تنتشر عمليات الاختفاء القسري دون أن تكشف السلطات عن مصير المخطوفين، إلى جانب اعتقال كافة الساسة والمعارضين لسياسات رجب طيب أردوغان؟

حملة الحرب التركية: سياسة الاغتيالات والتصفيات بحق السياسيين والكوادر الكرد!

*طارق حمو

المركز الكردي للدراسات: ٢٠١٨/٩/١٠

جاء حادث اغتيال الطائرات التركية لعضو اللجنة القيادية في منظومة المجتمع الكردستاني وأحد أهم المسؤولين الأيزيديين في منطقة شنكال في ٢٠١٨/٨/١٥ زكي شنكالي، ليشير إلى استمرار الحكومة التركية في سياسة تصفية واغتيال الشخصيات القيادية والسياسيين والنشطاء العاملين في حركة التحرر الكردستانية، وذلك في إطار حملة الحرب والتدمير التي تطال الشعب الكردي في داخل وخارج تركيا، والتي توسعت بشكل أكثر دموية في السنوات الخمس الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية، وهي السنوات التي شهدت تراجع شعبية الحزب وزعيمه رجب طيب أردوغان، جراء فتح ملفات الفساد العائلي، وقضايا دعم الإرهاب الإسلامي في سوريا، وحملات مطاردة المعارضين، وتكميم أفواه الإعلاميين، وتقييد الصحافة والحريات العامة.

وتصاعدت سياسة الحرب والقتل بشكل خاص بعد خروج "أردوغان" وحزبه مهزومين من انتخابات حزيران/يونيو ٢٠١٥، وقرار إعادة الانتخابات بعد الرهان، هذه المرة، على الإرهاب والشحن القومي، والتحالف مع حزب الحركة القومية العنصري، لضمان الأغلبية البرلمانية ومن ثم توسيع حملات الحرب ضد الكرد، والتي جاءت في كردستان الشمالية على شكل تفجير المظاهرات والاعتصامات السلمية لترويع المواطنين، وتدمير المدن والقرى على رؤوس ساكنيها وتهجير المدنيين واعتقال البرلمانيين والمسؤولين في حزب الشعوب الديمقراطي، وتشديد العزلة على الزعيم الكردي عبدالله أوجلان السجين منذ عام ١٩٩٩. وفي مناطق فيدرالية شمال سوريا، على شكل حملات الاحتلال المباشر ودعم المجموعات الإرهابية الجهادية، وتنفيذ سلسلة من الاغتيالات وأعمال التخريب. وفي إقليم كردستان العراق، عبر توسيع العمليات العسكرية، وبناء القواعد ونقاط المراقبة والتجسس، وتكثيف طلعات القصف الجوي، ودعم "داعش" في شنكال وغيرها.

ويتضح من سياسة الحرب والتدمير التي ينتهجها "أردوغان" واستخباراته، على أكثر من صعيد وبأكثر من شكل وطريقة، مدى رغبة الحكومة التركية في إحداث أكبر قدر ممكن من الدمار والتخريب في مناطق كردستان، وإلحاق ضربات قوية بالشعب الكردي ومكتسباته، سواء عبر تدخل الجيش التركي نفسه، أو بواسطة المجموعات الجهادية المرتبطة به، كما حدث في شنكال وكوباني وعفرين. ولعل من أحد أساليب الحرب الدموية القذرة التي أطلقها "أردوغان" والتحالف الذي يقوده مع شركائه العنصريين والجهاديين الإرهابيين، هي أعمال الاغتيالات والتخريب التي نفذتها استخباراته والمجموعات الجهادية الإرهابية المرتبطة بها ضد الشخصيات القيادية الكردية (سياسية وعسكرية) والكوادر والعاملين في الميدانين الاجتماعي والخدمي في داخل وخارج كردستان.

وكانت من أولى الاغتيالات، جريمة اغتيال السياسي الكردي عيسى حسو في مدينة القامشلي في ٢٠١٣/٠٧/٣٠ وذلك عبر تفجير سيارته عن بعد. وكان "حسو" يعتبر من الشخصيات الكردية التي ساهمت في بناء (الهيئة الكردية العليا) وترتيب البيت الكردي عبر الحوار والتفاهم، بالإضافة إلى نضاله الطويل في صفوف حركة التحرر الكردستانية، وتعرضه للسجن والاعتقال لأكثر من مرة. وقد أثبتت التحقيقات تورط أحد عملاء المجموعات الإرهابية الجهادية في الجريمة، وتبين بأن العملية وقعت بتوجيه وإشراف من الاستخبارات التركية.

أما الاغتيالات في الخارج، فقد بدأت بجريمة نفذتها الاستخبارات التركية في الخارج، وذلك عندما اغتال عميل تابع لهذه الاستخبارات في العاصمة الفرنسية باريس في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ كل من القيادية في حزب العمال الكردستاني ساكنة جانسن، والناشطتين فيدان دوغان وليلى شايلمز. وقد أثبتت التحقيقات التي أجرتها السلطات الفرنسية لاحقاً تورط عنصر تابع لاستخبارات "أردوغان" يسمى عمر غوناي في الجريمة، واتضح أن هذا العنصر

كان مجندا من قبل الاستخبارات التركية لتنفيذ عملية الاغتيال. والغريب أن "غوناي" توفي في السجن الفرنسي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قبل بضعة أيام فقط من محاكمته بتهمة قتل الناشطات الكرديات الثلاثة بتكليف من جهاز الاستخبارات التركي.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أقدمت عناصر من الاستخبارات التركية على اغتيال المحامي الكردي طاهر ألجي في وسط مدينة آمد/ ديار بكر. وكان "ألجي" معروفا بمواقفه الوطنية ودفاعه عن القضية الكردية والنشطاء والسياسيين الكرد المعتقلين، وانتقاده الدائم لسياسة الحكومة التركية ورهانها على الحرب والحسم العسكري. وأظهرت التحقيقات التي قامت بها لجنة خاصة شكلها حزب الشعوب الديمقراطي، تورط عناصر تابعين للاستخبارات التركية والشرطة السرية في عملية التصفية.

وفي ٢٢/٠٨/٢٠١٦، أقدم عملاء الاستخبارات التركية على اغتيال عبدالستار الجادر رئيس المجلس العسكري لـ "جربلس" التابع لقوات سوريا الديمقراطية، وذلك بعيد تشكيل المجلس وإعلانه خطة تحرير المدينة من المجموعات الإرهابية، ورفضه الاحتلال والتدخل التركي في المنطقة. وكان "الجادر" ينتمي إلى عشيرة "الجادر"، وهي من أكبر العشائر العربية في المنطقة وتتمتع بعلاقات وطيدة مع الشعب الكردي.

وتواصلت الاغتيالات وأعمال التخريب، حيث استشهد العشرات من القيادات الميدانية والسياسية والاجتماعية في شمال سوريا في كمائن وأعمال قنص وتفجير، مثل خالد كوتي وأحمد كوماني والمحامي إبراهيم محمد الطيار، رئيس لجنة العدالة في "مجلس الرقة المدني" التابع لقوات سوريا الديمقراطية. كما تمكن عملاء الاستخبارات التركية من اغتيال الشخصية الوطنية عمر علوش مسؤول العلاقات العامة في "مجلس الرقة المدني" في منزله بمدينة تل أبيب في ١٥/٠٣/٢٠١٨. وكان "علوش" معروفا بعلاقاته الطيبة مع العشائر العربية، حيث كان له دور مهم في عقد المصالحات وتفعيل المجالس الشعبية لإشراك المواطنين العرب وكل أبناء المكونات في آليات صنع القرار وإدارة المناطق المحررة من تنظيم "داعش" والمجموعات الإرهابية المرتزقة. وأوضحت التحقيقات التي جرت عقب جريمة الاغتيال، تورط عناصر تابعين للاستخبارات التركية في عملية الاغتيال.

ويتضح من خلال النظر في هوية ومكانة الشخصيات التي تستهدفها الدولة التركية، دور هذه الشخصيات في المجتمع ومساعدتها من أجل إحلال السلام الاجتماعي ومشاركة الجميع في الإدارة والاهتمام بالشؤون الحياتية العامة بعيدا عن خطاب الكراهية والشحن القومي والرهان على المجموعات الإرهابية الوافدة أو التدخل العسكري الاقليمي، فهذه الشخصيات تقوم بدور محوري في تفعيل الحوار ونزع فتيل المواجهات وتوطيد روح الاخوة والمحبة بين الجميع. وهذا الكلام ينطبق بشكل كامل على كل من شخصيتي زكي شنكالي وعمر علوش، اللذين قاما بدور كبير في إرساء روح التفاهم والاخوة بين الجميع، ومنعا المواجهات والصراعات القبلية والحزبية والجهوية في كل من مناطق شنكال والرقة وتل أبيب. لذلك جاء قرار تصفيتهما، لأن الدولة التركية تراهن على الحرب الأهلية بين العرب والكرد، وتراهن على الاقتتال الداخلي بين الكرد أنفسهم، وتحريض المكونات ضد بعضها. وحزب العدالة والتنمية، ولكي يمنع أي تقارب عربي - كردي في مناطق فيدرالية شمال سوريا، فهو يلجأ إلى الاغتيالات والتصفية بحق كل الشخصيات العربية والكردية التي تلعب دورا محوريا في توطيد التفاهم ونشر ثقافة أخوة الشعوب والتعايش السلمي المشترك، ورفض المشاحنات القومية والمذهبية والعمل كبنادق للإيجار لصالح الأطراف الإقليمية.

وفي الخارج، حيث الاستخبارات التركية تنشط بشكل كبير، وخاصة في ألمانيا التي تقول السلطات إن هناك أكثر من ٦٠٠٠ عنصر من عناصر الاستخبارات التركية يتجسسون على المعارضين والسياسيين والنشطاء الكرد واليساريين الأتراك. وكانت السلطات الألمانية قد ألقت القبض على أحد عملاء الدولة التركية، كان مكلفا بتصفية

السياسي الكردي يوكسل كوج. وقد دخل هذا العميل بهيئة صحفي بين أوساط الجالية الكردية، وكان يراقب في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشكل دقيق "كوج" وسياسيين كرد آخرين في منطقتي هامبورغ وبريمن، ويتحين الفرص لارتكاب جرائم تصفية واغتيالات بتوجيه ومشاركة من عناصر آخرين في الاستخبارات التركية العاملة على الأراضي الألمانية. وقد نشرت الصحافة الألمانية حيثيات القضية، مطالبة حكومة "ميركل" بملاحقة عملاء الدولة التركية وتقديمهم للمحاكمة وعدم التهاون في حماية المعارضين السياسيين والنشطاء من بطش الاستخبارات التركية. كما ظهرت تقارير عن تغلغل أصابع استخبارات "أردوغان" داخل جهاز حماية الدستور والشرطة الألمانين، حيث تستهدف هذه العناصر الفعاليات الكردية وتعمل على تزييف التقارير والتأثير في الوقائع، من أجل خلق مواجهات بين الشرطة الألمانية والمتظاهرين الكرد، أو إصاق الصفة الجنائية بالفعاليات الكردية السلمية، وتحريض الشارع الألماني على الكرد بصفة عامة، وعلى حركة التحرر الكردستانية بصفة خاصة.

وكان حزب العمال الكردستاني قد ألقى القبض قبل عام في مدينة السليمانية في إقليم كردستان الجنوبي، على ضباط كبار في الاستخبارات التركية، كلفوا بمهمة اغتيال شخصيات قيادية في حركة التحرر الكردستانية. وقد تم الكشف عن هوية خلية الاغتيالات، وتم اعتقال كل أعضائها في كمين محكم، واقتيادهم إلى قواعد الحزب في جبال قنديل. وتبين فيما بعد أن الضباط الأتراك دخلوا إقليم كردستان بجوازات مزورة على هيئة تجار، بهدف التحضير لعملية اختطاف أو اغتيال شخصيات قيادية في حركة التحرر الكردستانية. وكانت هذه العملية بمثابة ضربة كبيرة لحكومة "أردوغان"، كشفت عن الأساليب القذرة التي تلجأ إليها في تصفية المعارضين، ودفعتها إلى سحب ممثليتها من السليمانية والطلب من ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني مغادرة "أنقرة".

الدولة التركية بقيادة كل من حزب "العدالة والتنمية" و"الحركة القومية" ستواصل سياسة التخريب والقتل والاغتيالات في كردستان وخارجها. إنها حملة حرب شاملة يستخدم فيها "أردوغان" وشريكه في الحكم كل الأساليب والطرق، ولا يتوانيان عن فعل أي شيء، بما في ذلك خرق القانون الدولي وسيادة الدول، والتعاون مع الإرهاب الجهادي الملاحق عالمياً، من أجل النيل من الكرد وتخريب مناطقهم ودفعهم إلى الهجرة. وما حدث خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، يُبين مدى حجم التخريب والدمار الذي أحدثه إرهاب الدولة الذي يمارسه "أردوغان" وطغمته ضد الشعب الكردي داخل وخارج تركيا. وحركة التحرر الكردستانية تعي أبعاد هذه الحرب، لذلك فقد احتاطت وأعلنت التعبئة العامة على كافة الأصعدة، وعملت على رفع مستوى الجاهزية العسكرية للدفاع عن الشعب الكردي والرد على حملات القتل والتخريب التركية.

المنتبع للعمليات العسكرية النوعية في كردستان الشمالية وخارجها، سوف يعي مدى التطور الكبير في قدرات حركة التحرر على الرد والتأثير المباشر في الآلة العسكرية التركية. كذلك تصاعدت العمليات النوعية في مقاطعة "عفرين" المحتلة ضد قوات الجيش التركي والمجموعات الإرهابية المرتزقة التابعة لها، والرهان الآن أصبح على حماية الشعب الكردي ورد القتل والتخريب بحقه، عبر إلحاق أكثر الضربات إيلا ما لحكومة "أردوغان" وشريكه التي تمارس إرهاب دولة منظم وسياسة الأرض المحروقة ضد الكرد في داخل وخارج تركيا.

* من فريق المركز الكردي للدراسات

مستقبل أردوغان في ظل التوازنات الداخلية والإقليمية والدولية

*محمد عبيدالله

موقع (زمان عربي): ٢٠١٨/٩/١٠

أحاول متابعة الشأن التركي منذ عام ٢٠٠٢ حيث وصل زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان إلى الحكم. حتى أتذكر أنني كنت كتبت تقريراً عن النجاح الذي حققه أردوغان في انتخابات ٢٠٠٢ البرلمانية لمجلة تصدر في البوسنة والهرسك. وأسعى منذ عام ٢٠٠٩ لكتابة مقالات في هذا الشأن من حين لآخر في مسعى لرصد الأحداث وتداعياتها الداخلية والخارجية.

لذا أستحضر جيداً مئات المقالات التي حذرت السلطة الحاكمة في تركيا بقيادة أردوغان من المصير الراهن الذي قاد البلاد والمنطقة القريبة إلى الفوضى والاضطرابات التي تمثلت بصفة رئيسية في الأزمة السورية. لكن كلما دعا كتاب ومفكرون وعلماء مخلصون أردوغان وجماعته، سراً وعلانية، إلى التؤدة والتأني والحيطة والحذر واستشراف عواقب الأمور والتحسب لمنازلاتها، جعلوا أصابعهم في آذانهم لئلا يسمعوا، واستغشوا ثيابهم لئلا يروا، واستكبروا استكباراً لا يقبلون رأياً من أحداً!

“أردوغان ممثلاً للتنظيمات الإرهابية في قمة طهران”

لقد بدأت الأشواك التي زرعها أردوغان بسياساته الهوجاء في الداخل التركي والمنطقة توجهه أيضاً. فوضعه أمام كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني حسن روحاني كان موقفاً لا يحسده عليه أحد. إذ قدم أردوغان نفسه في قمة طهران “ممثلاً” للتنظيمات الجهادية عندما دعا إلى وقف إطلاق النار في محافظة إدلب محذراً من أن يؤدي هجوم وشيك للحكومة السورية على المتشددين هناك إلى مذبحه، ورد عليه نظيره الروسي بوتين بأنه يعارض أي هدنة مع “الجماعات الإرهابية”، ولا يمكن توجيه دعوة للأطراف التي ليست حاضرة في القمة! كما أن وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية تعمدت اختيار صورة مذلة لأردوغان لنشرها في الإعلام يظهر فيها وهو ينحني لنظيره الإيراني روحاني، في رسالة تشير إلى خضوعه للمطالب الإيرانية أو المشاريع الفارسية!

ويتفق معظم المراقبين على أن أردوغان هو الخاسر الأكبر في قمة طهران، وبدأوا يتساءلون ما إذا كان هذا الفشل سيدفعه إلى الارتقاء في الحاضنة الأطلسية مجدداً أو الخضوع للشروط الأمريكية على أقل تقدير.

هل يتصدع التحالف بن أرجنكون وأردوغان؟

اختطاف تركيا من حلف شمال الأطلسي عبر السيطرة على أردوغان كان ستراتيجية طبقها في الداخل التركي المجموعة التي تتبنى “الفكرة الأوراسية” من عناصر جماعة “أرجنكون” والمحور الروسي الإيراني في الخارج. فهؤلاء المجموعة وحلفاؤهم الإقليميون والدوليون أقنعوا أردوغان بشكل أو آخر بضرورة الاستعانة بالمجموعات الإسلامية الراديكالية المسلحة لإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، الأمر الذي لقي صدى إيجابياً في نفس أردوغان.

لم يكن بوسع أردوغان أن يستشرف الخطر المحدق به وبتركيا جراء تعاونه مع التنظيمات المصنفة إرهابية وفق التصنيفات الدولية، إذ كان إسقاط الأسد، ومن ثم الصلاة في الجامع الأموي، يداعبه ليعلم نفسه خليفة للمسلمين، ما جعله يصم آذانه لكل النداءات المحذرة. هذا الحلم حمله على إعلان الحرب على كل من يعترض على الاقتحام في الأزمة السورية من المدنيين والعسكريين، بعد أن تحالف مع جنرالات “أرجنكون” الموالين للمعسكر الأوراسي، في أعقاب الكشف عن فضائح الفساد والرشوة عام ٢٠١٣. فقام بتصفية البيروقراطيين في أجهزة الأمن والقضاء بذريعة “مكافحة منظمة فتح الله كولن...”، تبع ذلك تصفية الجنرالات والضباط في الجيش الذين كانوا يعارضون التدخل العسكري في سوريا بصورة قاطعة، بما فيهم وزير الدفاع الحالي رئيس الأركان السابق “خلوصي أكار”، وذلك من خلال تدبير انقلاب محكوم عليه بالفشل واستخدام الذريعة ذاتها.

نجحت مجموعة أرجنكون وحلفاؤها في إقحام أردوغان، بما يوافق رغبته المذكورة، في الملف السوري، وأصبح اسمه، ومعه اسم تركيا، لصيقاً بالتنظيمات الإرهابية، خاصة من خلال عمليتي “درع الفرات” و”غصن الزيتون” التي نفذها مع المجموعات الراديكالية المعارضة في سوريا. وفي نهاية المطاف أصبح أردوغان عالقاً أو مذبذباً بين جماعته الإسلامية الراديكالية ومجموعة أرجنكون العلمانية المعادية للدين في الداخل، وفي الخارج بين الولايات المتحدة التي تهدده بفرض عقوبات اقتصادية هائلة بسبب اختراقه عقوباتها على إيران والمحور الروسي الإيراني الذي يلوح دائماً في وجهه بورقة الإرهاب.

“دوغو برينتشاك” يهدد أردوغان!

في أعقاب قمة طهران يوم الجمعة الماضي، كرّر زعيم حزب الوطن “دوغو برينتشاك”، الداعم للفكرة الأوراسية، ما قاله بوتين في وجه أردوغان هناك، وبعبارات شديدة اللهجة للغاية بحيث لم يستخدمها منذ التحالف بينهما. إذ قال في مقاله بصحيفة “أيدينيك” منتقداً أردوغان وداعماً بوتين: “وضع أردوغان في ختام قمة طهران لا بد أن يكون درساً يتعظ منه الجميع! تصوروا أن المشاركين في القمة قد وافقوا على نشر بيان مشترك للتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، غير أن رئيس تركيا لا يزال يدلي بتصريحات مخالفة لما ورد في هذا البيان المشترك، ويتحدث عن لزوم وقف إطلاق النار في إدلب. غير أن التنظيمات الإرهابية التي تريد الهدنة لم تحضر هذه القمة. أصيب الجميع بالدهشة والصدمة! لم تأت تصريحات أردوغان هذه في إطار القواعد الدبلوماسية وإنما هي من قبيل السعي لبعث رسائل إلى الأوساط الأمريكية والإسرائيلية. الأمر الذي يدل على أن أردوغان حضر هذه القمة لا باعتباره رجل الدولة بل باعتباره ممثلاً مسرحياً يقدم عرضاً! فالحل في سوريا ليس في الهدنة وإنما يكمن في ترك التنظيمات الإرهابية السلاح، كما قال الرئيس حسن روحاني.”

ورفع برينتشاك الذي سبق أن خضع للمحاكمة في إطار قضية أرنكون حدة لهجته بعد يوم من هذا المقال وهاجم أردوغان وهدده قائلاً: “أردوغان لا يستطيع التخلي والانفصال عن المجموعات التي دعمها في سوريا لإسقاط الأسد، لكن إذا لم يستطع أن يحقق ذلك فإن تركيا ستتحلى عنه قريباً!”

ولا شك أن هذه التصريحات تهديد مباشر من عصابة أرنكون التي دبرت الانقلاب الفاشل بالتواطؤ مع أردوغان في عام ٢٠١٦ وبسطت سيطرتها على الجيش الوطني بذريعة “مكافحة منظمة فتح الله كولن...”، بعد أن فرغت من السيطرة على أجهزة الأمن والقضاء والأجهزة الأخرى بحجة “مكافحة الكيان الموازي” في أعقاب ظهور فضائح الفساد والرشوة عام ٢٠١٣. جاء الرد على تصريحات برينتشاك الراضة لدعوة أردوغان إلى الهدنة في محافظة إدلب من صحيفة “يني عقد”، إذ وصفته بـ “المتملق والموالي للأسد قاتل الأطفال” و “الراغب في سفك مزيد من الدماء في سوريا.”

يا لها من تناقض! هل لاحظتم الآن أن برينتشاك وجماعته موالون للأسد وإيران وروسيا، مع أن الرجل يدافع عن هذه الفكرة منذ ثمانينات القرن الماضي! طالما أنكم تعلمون هذه الحقيقة فلماذا تنامون في السرير نفسه مع مجموعة أرنكون منذ خمس سنوات وتتبعون خطواتهم وتنفذون مشاريعهم يا ترى!؟

“تجاوزنا أيام انقلاب ١٩٩٧ في مكافحة جماعة كولن”

والحقيقة أن برينتشاك الذي يعتبر المتحدث باسم جماعة أرنكون اعترف قبل بضعة أيام على قناة “خبر ترك تي في” كيف أنهم نجحوا في وضع كل الجنرالات والضباط الوطنيين غير المرغوبين فيهم في سلة “المنتقلين إلى جماعة كولن” وتصفيتهم جميعاً في أعقاب الانقلاب المدبر. إذ قال وكأنه الرئيس الذي يحكم في البلاد: “لقد قطعنا أشواطاً عريضة في مكافحة الرجعية الدينية ووصلنا إلى مستوى غير مسبوق فيها. فنحن اليوم تجاوزنا المرحلة التي كنا وصلنا إليها في عملية ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٧ (الانقلابية) في مكافحة جميع الجماعات والطرق الإسلامية، وفي مقدمتها جماعة فتح الله كولن. تركيا اليوم تواصل المسيرة التي بدأت في ٢٨ شباط ١٩٩٧.”

واعترف برينتشاك بأن هدف الانقلاب “الناعم” في ١٩٩٧ كان حركة الخدمة، وأكد أنهم تعاملوا مع هذه الحركة بـ “أسلوب ناعم” في ذلك الوقت، ثم استدرك قائلاً: “أما اليوم فنحن تجاوزنا كثيراً ما حققناه في ذلك الوقت” إذ تم طرد ٣٠ ألفاً من الجيش، و١٤ ألفاً من جهاز الأمن، واعتقال ٤ آلاف من القضاة والمدعين العامين، وفصل ١٢٠ ألف موظف من المؤسسات الأخرى. لذلك لا شك أننا تقدمنا على ما تحقق في عملية ٢٨ شباط بكثير في مكافحة جماعة كولن.”

ولما تدخل محمد متينر، المسؤول في حزب العدالة والتنمية، في البرنامج المذاع على قناة “خبر ترك” بقوله: “لقد شهدت تركيا محاولات لإغلاق حزب أردوغان”، رد برينتشاك قائلاً: “لو عارض أردوغان اليوم النظام الحالي في البلاد، ووقف إلى جانب جماعة كولن مجدداً، فإنه لا ريب أن حزبه سيتم إغلاقه أيضاً.”

بالله عليكم من هو رئيس هذه البلاد هو أردوغان أم برينتشاك؟ وكيف يسكت أردوغان المعروف بعنترياته على هذه التصريحات المهينة له؟

ليس من المستبعد أن نرى قريباً أردوغان وهو يعضّ على يديه ويقول في حسرة وندامة: “يا ليتني اتخذت مع الناصحين سبيلاً. يا ويلتي ليتني لم أخذ أرنكون خليلاً!”

خبراء يرونه مرهوناً بسياسات أردوغان

الاقتصاد التركي مرشح للمزيد من التدهور

إيلاف: ٢٠١٨/٩/١٠

يرى خبراء أن الاقتصاد التركي مرشح للمزيد من التدهور، بسبب ما وصفوه بـ"الغباء السياسي" والممارسات العدائية والاستعلائية" للرئيس رجب طيب أردوغان، بالإضافة إلى شيوع مناخ القمع وانتشار الاعتقالات منذ محاولة الانقلاب العسكري ضده في ١٥ يوليو ٢٠١٦، أدى إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمارات من تركيا. وقال رشاد عبده، الخبير الاقتصادي، إن عملية انهيار الليرة التركية جاءت على مرحلتين، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى بدأت مع تدخل أردوغان في السياسة النقدية وشؤون البنك المركزي بشكل مباشر، وانتهت برئيس البنك، واتهامه للمسؤولين عن الاقتصاد بالفشل، وتهديدهم بالعزل، مشيراً إلى أن ذلك خلق حالة من الغضب في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى حالة من عدم المصادقية لدى رجال الأعمال، وعدم استقرار في الاقتصاد التركي. وأضاف أن هذه الحالة من عدم الاستقرار، ولأن رأس المال بطبيعته "جبان"، أديا إلى احجام رجال الأعمال الأجانب عن ضخ المزيد من الاستثمارات، بل وسحب بعضها، ما أسفر عن قلة المعروض من العملة الأجنبية، وزيادة الطلب عليها، وانهيار الليرة. وأوضح لـ "إيلاف" أن السبب الرئيسي وراء الانهيار، يرجع إلى سياسة أردوغان، مشيراً إلى أنه "بلع الطعم"، وتصور أنه أقوى من أمريكا وأوروبا والعالم كله، وبعد أن نقض اتفاقه مع الإدارة الأمريكية بالإفراج عن القس الأمريكي المحتجز لديه، "أخذته العنترية"، ورفض اتمام الاتفاق، وسجنه مرة أخرى أو وضعه رهن الإقامة الجبرية.

العقوبات الأمريكية

ولفت إلى أن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب واجه هذا "الغباء السياسي" من قبل أردوغان بقوة، وفرض رسوماً مضاعفة على صادرات الصلب والحديد التركية، منوهاً بأن العقوبات الأمريكية أدت إلى تسريع وتيرة انهيار الليرة، وشح العملات الأجنبية، ولاسيما الدولار. وأشار إلى أن تصريحات ترمب التي قال فيها إن "العلاقات مع تركيا في أسوأ حالاتها"، ساهمت أيضاً في هروب رأس المال الأجنبي من تركيا وسحب بعض الودائع بالعملة الأمريكية، كما أن مناقشة أردوغان الأتراك بوضع الدولارات في البنوك، جاءت بنتائج عكسية، وأظهرت الأزمة بقوة، وزادت من الطلب على الدولار، مشيراً إلى أن الاقتصاد يحتاج إلى الاستقرار. وحول تأثير الأزمة إيجابياً على مصر، قال عبده، إن الفرصة مواتية حالياً لجذب الاستثمارات التي هربت من تركيا، وتنشيط حركة السياحة، لكن للأسف المسؤولين في مصر ليسوا على قدر المسؤولية. وأوضح أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قام بجولات كثيرة في مختلف دول العالم، ويعقد لقاءات واجتماعات مستمرة في الداخل والخارج مع وزراء استثمار واقتصاد ورؤساء شركات عملاقة، لكن للأسف الشديد الوزراء المسؤولين عن الملف الاقتصادي لم يستمروا بجهود الرئيس بشكل جيد لجذب الاستثمارات إلى مصر أو تنشيط حركة السياحة. وكانت الليرة التركية قد فقدت نحو ٤٠٪ من قيمتها مقابل الدولار واليورو منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٨.

أسباب سياسية واقتصادية

وحسب وجهة نظر يمن الحماقي، الخيرة الاقتصادية، فإن هناك أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى انهيار العملة التركية، مشيرة إلى أن سياسة القمع التي يتبعها الرئيس أردوغان أثرت بالسلب على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي وخاصة الأوروبي وفرص النمو، وأدت إلى انهيار الليرة. وأوضحت أن الأزمة بدأت مع محاولة الانقلاب العسكري ضد أردوغان في ١٥ يوليو ٢٠١٦، مشيرة إلى أن الرئيس التركي بدأ في حملات اعتقال واسعة طالعت موظفين مدنيين وعسكريين، ورجال أعمال ورموزا في المجتمع التركي، وتحولت الدولة إلى النظام القمعي، مما انعكس على المناخ الاقتصادي بشكل سلبي، لاسيما أن تركيا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية.

وأضافت لـ "إيلاف" أن العقوبات الأمريكية ساهمت بقوة في التردّي الاقتصادي سريعاً وانهايار العملة، منوهة بأن مناشدة أردوغان للشعب التركي التخلي عن الدولار وغيرها من العملات الأجنبية، وإيداعها بالبنوك بعد استبدالها بالليرة، كانت مؤشراً خطيراً على أن الاقتصاد التركي يواجه أزمة حقيقية، وزادت من حالة الذعر لدى المستثمرين الأجانب، وحائزي العملات الأجنبية من الأترك، وقالت إن هذه المناشدة جاءت بنتائج سلبية وعكسية.

وكان الرئيس التركي قد ناشد الأترك تسليم الدولار واليورو والذهب إلى البنوك، وقال: "إن كانت لديكم أموال بالدولار أو اليورو أو ذهب تدخرونه، اذهبوا إلى المصارف لتحويلها إلى الليرة التركية، إنه كفاح وطني". وأضاف: "إذا كانت لديهم دولاراتهم، فنحن لنا ربنا وشعبنا".

ونبّهت إلى أن "النبرة العدائية والإستعلائية" التي تعامل بها أردوغان مع دول أوروبية وعربية، كان لها دور أيضاً في الأزمة الاقتصادية وانهايار العملة المحلية، منوهة بأنه مستمر في التعامل بتلك الطريقة، ويهدد أوروبا وأمريكا بالإتجاه إلى الشرق نحو الصين وروسيا ودول شرقية، وهذه الدول لن تعوض تركيا عن الأسواق الأوروبية التي تعتبر شريكاً أساسياً في نهضتها الاقتصادية.

وأشارت الحمّاقى إلى أن الأزمة الاقتصادية في تركيا وانهايار الليرة، سوف يؤثّران بالسلب على التبادل التجاري مع مصر، مشيرة إلى أن هناك استثمارات تركية في مصر، و العكس سوف تتأثر أيضاً.

وقال الدكتور علي الأدريسى، الخبير الاقتصادي، إن الاقتصاد التركي يدفع ثمن الغباء السياسي للرئيس رجب أردوغان، مشيراً إلى أنه اتخذ الكثير من المواقف العدائية سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً من بعض الدول العربية، بل والأوروبية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أقوى دول العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

وأضاف لـ "إيلاف" أن الليرة التركية انخفضت بنسبة أكثر من ٣٠٪، بسبب الغباء السياسي، لافتاً إلى أن فاتورة الاستيراد بالنسبة للاقتصاد التركي سوف ترتفع، لاسيما أنه يعتمد على استيراد الغاز وغيره من المواد الخام والسلع الضرورية.

الانفاق العسكري

وأفاد بأن زيادة الانفاق العسكري، بسبب التدخل في سوريا، أنهكت الاقتصاد التركي أيضاً، ومن المتوقع في العجز من ١٪ إلى ١,٥٪، منوهاً بأن العقوبات التي اتخذتها أمريكا ضد تركيا، سوف تؤدي إلى مزيد من العقوبات من دول أخرى أوروبية وعربية وعربية، أو الشركاء التجاريين المهمين، بشكل غير مباشر، لاسيما أن أردوغان لديه خلافات مع دول كثيرة.

ولفت إلى أن الاقتصاد التركي سوف يمضي في طريق الانهيار، ما لم يتوقف أردوغان عن ممارسة الغباء السياسي، مشيراً إلى أن لديه خلافات ومشاكل سياسية مع العديد من الدول العربية، وفي مقدمتها مصر والإمارات والعراق وألمانيا وهولندا، بالإضافة إلى مشاكل مع أمريكا، وهذه الأزمات السياسية تؤثر بالطبع على تدفق رؤوس الأموال وحجم التبادل التجاري.

وحول انعكاسات الأزمة التركية على الاقتصاد المصري إيجابياً، قال الإدريسى، إن هناك فرصاً استثمارية كثيرة يمكن أن تستفيد منها مصر، لاسيما أن المناخ الاستثماري المصري يتسم حالياً بالانفتاح والاستقرار، وهناك بنية تحتية ومشروعات قومية كبرى بالإضافة إلى أكثر من ١٤ مدينة جديدة، مشيراً إلى أن الاستفادة من الأوضاع الراهنة في المنطقة تعتمد على مدى قدرة المسؤولين في الحكومة على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، بالإضافة إلى الترويج للسياحة المصرية، لاسيما أن فترة عدم الاستقرار والتدهور في تركيا ستؤدي إلى هروب السائحين واستعادة حصة مصر من السياحة الدولية.

النضال المشترك وحده سبيل الحرية والديمقراطية

ANF: 2018/9/12

أصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) بياناً في ذكرى الانقلاب العسكري بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٨٠ في تركيا مشددة على أهمية ودور النضال المشترك في مناهضة حكم العسكر. وقال البيان: "مضى ٣٨ عاماً على الانقلاب العسكري (انقلاب ١٢ أيلول) في تركيا، في هذه المناسبة ندين تلك العقلية التي نفذت الانقلاب، ونستذكر جميع الضحايا الذي قضوا حياتهم في النضال ومناهضة منفاذي الانقلاب، كما ندين جميع الجرائم التي ارتكبتها الانقلابيين من عمليات قتل، تعذيب مئات الآلاف من المناضلين، الكادحين والمتقنين، اعتقال عشرات الآلاف ونؤكد أن نضالنا من أجل تركيا ديمقراطية وكردستان وشرق أوسط حر ديمقراطي مستمر.

وأشار البيان إلى أن الانقلاب العسكري الذي تم بدعم من الجنرالات الفاشية في الناتو والقوى الفاشية المتعصبة نفذ بهدف إبادة الشعب الكردي.

وتابع البيان: "كان الهدف من هذا الانقلاب القضاء على حركة نضال الشعوب في تركيا والقوى الكادحة من أجل الحرية والديمقراطية في تركيا وبناء نظام يعمل على القضاء الشعب الكردي وبهذا يتمكن من احتلال عموم كردستان ويحكمها بقبضة من حديد. ومارست تلك الحكومة الضغوط وارتكبت ابشع أنواع التعذيب بحق المناضلين الكرد، الأتراك ومن جميع مكونات شعوب تركيا. بهدف ضرب النضال الاشتراكي الثوري نفذ الانقلاب ليقوم حكم يقمع المناضلين ويسكت الأصوات حتى لا تقوم له قائمة حتى بعد خمسين عاماً على الانقلاب".

وأضاف البيان: "هذا النظام الذي تأسس على جرائم بشعة خلال الانقلاب وفي صيف عام ١٩٨٢ اصطدم بجائط مقاومة السجون (إضراب حتى الموت في ١٤ تموز/يوليو ١٩٨٢) ليتحطم من الناحية الإيديولوجية. المقاومة التي انطلقت بقيادة كمال بير وخيري دوغموش اللذان استشهدا في السابع والثاني عشر من شهر أيلول ١٩٨٢، أفضلت مساعي الحكومة الفاشية الرامية إلى القضاء على الشعب الكردي والحراك الشعبي. وإذا ما قلنا اليوم أن انقلاب ١٢ أيلول فشل في تحقيق كامل أهدافه فعلياً أن نشيد بمقاومة سجن آمد /٥/ التي كانت أساس إفشال مخطط انقلاب ١٢ أيلول. وكذلك استمرار المقاومة والنضال إلى يومنا هذا فهو بفضل تلك المقاومة".

وأشار البيان إلى أن "مقاومة السجون التي خاضها كوادر حزب العمال الكردستاني PKK وبعد عامين تحولت إلى مرحلة جيدة مرحلة الكفاح المسلح انطلقت مع حملة ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ ومنذ ٣٥ عاماً والمقاومة مستمرة ضد النظام الفاشي ومحاولات تثبيت الاحتلال، لكن ولأن النضال الثوري للشعب التركي تلقى ضربة عنيفة من فاشية الانقلاب لا يزال يواجه صعوبات في النهوض من جديد ومثقل بالأخطاء. مهما كان نضال الشعب التركي ضد الفاشية قوياً اليوم لم يرقى إلى ذلك المستوى قبل انقلاب ١٢ أيلول.

سبب هذا الضعف هو عدم القدرة على تحديث وتطوير النضال وقدرة الفكر الانقلابي إلى التغلغل داخل جسد النضال ككل. وبالنظر إلى واقع الحال وإثباتاً لفكره، فإن مواقف لا حيال هجمات الفاشية على الشعب الكردي ومحاولات الإبادة لا ترقى إلى المستوى المناهض للفاشية لا الداعم للحقوق، الحريات والديمقراطية".

وأوضح البيان: "قبل انقلاب ١٩٨٠ كان النضال ضد الفاشية والحكم الاستبدادي قوياً جداً في تركيا، وكانت مواقف المناضلين ماهر جايان، دنيز كزميش وإبراهيم كاياكيا مشرفة وواضحة جداً تجاه ممارسات الحكومة بحق الشعب الكردي حينها. وتحولت تلك المواقف إلى حراك شعبي جماهيري قوي ظهر تأثيرها على حركات الشبيبة ومختلف فئات الشعب" لكن في ظل ضغوط فاشية ١٢ أيلول ولأن المواقف ضد فاشية الانقلاب فيما يمس القضية الكردية لم تكن موحدة ومناهضة ولم تتمكن من رص الصفوف بشكل جيد لم يظهر الحراك الجماهيري بالشكل القوي ضد الفاشية". وتابع البيان: "إن عدم وحدة المواقف وتشنتها بين منفعية وتذبذب ساهم في تشتيت الحراك

الشعبي وأضعفه. وهذا ما انعكس على الحراك الشبابي والجماهيري. وفي ذكرى هذا الانقلاب علينا البحث في التاريخ وملاحظة تأثير التشتت على الحركة الثورية في تركيا، فهي اليوم بحاجة إلى مواقف، نضال ومقاومة ماهر جايان، ايراهيم كايباككيا ودينيز كزميش". وأكد البيان أنهم "بحاجة إلى أشخاص ساروا على نهجهم المناضل واستشهدوا، خاصة الذين يناهضون الفاشية والاستبداد، من المهم جداً اليوم خلق صيغة من التحالف بين نضال الشعب الكردي ونضال الشعب التركي من أجل الديمقراطية والحرية ضد الفاشية والاستبداد.

ما لم يتم إدراك حقيقة أهمية النضال، الموقف والمقاومة المشتركة فلن يكون هناك نضال فعال ضد فاشية حكومة العدالة والتنمية والحركة القومية التي تحكم البلاد في ظل نظام مستبد".

وأضاف "أيضاً ما لم يتم تصعيد النضال فإن الفاشية ستتمكن من فرض فكرها الفاشي من جديد على الشعب والمجتمع وتتمكن من فرض دكتاتوريتها واحتلالها بالقوة".

وشدد البيان أنه في ذكرى انقلاب ١٢ أيلول نستذكر مرة أخرى جميع المناضلين والشهداء الذي قارعوا الفاشية، ونعاهدهم على تصعيد النضال حتى تحقيق أهدافهم من أجل الحرية، الديمقراطية والاشتراكية في تركيا، كردستان والشرق الأوسط.

أردوغان يتوعد مجدداً بإفراق أوروبا باللاجئين السوريين

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٩/١٢

قالت صحيفة "ديلي تليغراف" البريطانية إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يحذر من أن الهجوم على إدلب سيدفع اللاجئين السوريين إلى أوروبا.

الخريطة التي نشرتها صحيفة "ديلي صباح" التركية ترمي إلى تشجيع السوريين على التوجه إلى أوروبا وتركيز انتباه الاتحاد الأوروبي على موجة جديدة من الواصلين ونقلت عنه تحذيره من أن الهجوم الروسي المنتظر على إدلب شمال غرب سوريا سيساهم في زيادة تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا ما يعني أزمة أمنية كبرى للقارة. وتوضح الصحيفة أن الرئيس التركي يحاول لفت أنظار العالم إلى الكارثة في حال مهاجمة معاقل المعارضة المسلحة في سوريا والتي يعيش فيها نحو ٣,٥ ملايين شخص.

وكتب أردوغان مقالاً في جريدة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، قال فيه إن على المجتمع الدولي أن يعرف مسؤولياته جيداً في هذه الأوقات الصعبة التي تخيم فيها الحرب على إدلب.

وتضيف الصحيفة أن تركيا تستضيف أكثر من ٣ ملايين لاجئ سوري على أراضيها، وأكدت أكثر من مرة أنها لا تستطيع استضافة المزيد. وسبق لأنقرة أن حذرت أوروبا من أنها لن تمنع لاجئين جديداً من التوجه إلى أوروبا، وهو ما يثير احتمال تكرار أزمة اللاجئين التي حصلت عام ٢٠١٥. وفي محاولة لتعزيز تهديدات أردوغان، نشرت صحيفة حكومية خريطة باللغة العربية تظهر الطرق التي قد يسلكها اللاجئون السوريون عبر تركيا إلى أوروبا.

خريطة لتشجيع السوريين

ويبدو أن الخريطة التي نشرتها صحيفة "ديلي صباح" التركية ترمي إلى تشجيع السوريين على التوجه إلى أوروبا وتركيز انتباه الاتحاد الأوروبي على موجة جديدة من الواصلين.

وأفادت الأمم المتحدة أن نحو ٣٠ ألف شخص نزحوا حتى الآن نتيجة الاقتتال في إدلب وحماه المجاورة، منذ الأول من سبتمبر (أيلول).

وقال وكيل الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، إن "ثمة حاجة لإيجاد طرق للتعامل مع هذه المشكلة التي قد تحول الأشهر المقبلة في إدلب إلى الكارثة الإنسانية الأسوأ مع الخسارة الكبرى للأرواح في القرن الحادي والعشرين.

أردوغان يعين نفسه رئيساً لصندوق الثروات وصهره نائباً له

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٩/١٢

نشرت الجريدة الرسمية التركية قراراً رئاسياً بتوقيع رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، بتعيين نفسه رئيساً لصندوق الثروات التركية، وتعيين صهره وزير الخزانة والمالية براءت ألبيراق نائباً له. وكان البرلمان التركي أصدر في نهاية عام ٢٠١٦، قراراً بإنشاء صندوق الثروات التركي بقيمة موجودات تصل إلى ١٠٠ مليار ليرة تركية، مع ضم عدد كبير من المؤسسات الحكومية تحت سيطرة الصندوق“ وواجه القرار انتقادات كبيرة خاصة لا يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة. وكان منصب رئيس الصندوق قد أصبح شاغراً عقب فصل محمد بوستان الرئيس السابق من عمله في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧.

وبحسب القرار الأخير المنشور صباح اليوم في الجريدة الرسمية، فقد عين رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان نفسه رئيساً للصندوق، وكذلك عين صهره وزير الخزانة والمالية براءت ألبيراق نائباً له، بينما عين فائق سونماز مديراً عاماً.

يشار إلى أن الصندوق تم تشكيله في أغسطس/ آب ٢٠١٦، بقيمة ٥٠ مليار دولار أمريكي، وتم نقل ملكية ٤٦ عقار له حتى اليوم.

كذلك تم نقل ملكية الحصص الحكومية في البنوك والشركات وبعض الاستثمارات الاقتصادية العامة، وتراخيص سباقات الخيل وألعاب الحظ إلى سلطة الصندوق لمدة ٤٩ عاماً.

ويستحوذ الصندوق الآن على حصص الدولة في عدد من الأصول الأخرى، مثل شركة الخدمات النفطية “تياو” وشركة “بوتاس” للغاز وشركة الاتصالات “ترك تليكوم”، إلى جانب حصص من “بنك خلق” (بنك الشعب) التركي وحصص من الخطوط الجوية التركية.

وبحسب التقديرات التركية وصلت قيمة الأصول التي يديرها الصندوق إلى حوالي ١٦٠ مليار دولار منها حقوق ملكية قيمتها ٣٥ مليار دولار.

يأتي ذلك في الوقت الذي تتوقع تقارير دولية أن الاقتصاد التركي مُقبل على مرحلة لا تقل صعوبة عن المرحلة التي مرّ بها في الأسابيع الماضية، ولا سيما بعد الانخفاض الكبير لليرة، والتضخم الذي اقترب من الـ١٨ بالمئة، ناهيك عن ارتفاع الأسعار، ومُغادرة المستثمرين للأسواق للتركية نتيجة تخوّفهم من عدم الاستقرار الذي يجتاحها، ما يزيد القلق لديهم. وقد وصلت السندات السيادية التركية المقومة بالدولار انخفاضها منذ يوليو/ تموز في أعقاب تعزيز الرئيس أردوغان سلطته عبر تنصيب صهره وزيراً للمالية مما أثار قلق المستثمرين.

كما ويواجه بنك خلق، الحكومي، عقوبات تصل إلى مليارات الدولارات بسبب اتهامه بمخالفة عقوبات مفروضة ضد إيران، وهي خطوة من شأنها الإجهاز على أي فرصة لصندوق الثروة السيادي التابع للدولة للاقتراض من الخارج. وفي غياب المقرضين الغربيين يرى خبراء أن الصندوق التركي سيحتاج على الأرجح للتواصل مع مؤسسات تديرها حكومات لتنفيذ عمليات الاقتراض الثنائي أو المبادلة مع البنوك الصديقة.

وتقوم الحكومة التركية بالعديد من المحاولات التي تبدو يائسة من أجل تلافي أية عقوبات أمريكية محتملة على بنك خلق المتهم بالتعامل مع إيران، والالتفاف على العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. وفي هذا السياق كلّفت الحكومة التركية شركة قانونية أمريكية من أجل فحص معاملات بنك خلق الحكومي مع إيران، وقالقت إن الشركة أكدت أن البنك لم ينتهك العقوبات الأمريكية.

وأجرت شركة (كينغ أند سبالدينغ) القانونية وشركة (إكسيغر) للبيانات الفحص بعد اتهام مسؤول تركي تنفيذي في بنك خلق في نيويورك العام الماضي بالمشاركة في مخطط لمساعدة إيران على تفادي العقوبات الأمريكية. وأدين المسؤول التنفيذي وحكم عليه في مايو بالسجن ٣٢ شهراً في قرار قالت تركيا إن دوافعه سياسية.

أزمة تركيا أعمق من قيمة الليرة

*د. وحيد عبد المجيد

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية: ٢٠١٨/٩/١٢

لا تقتصر الأزمة التي تمر بها تركيا الآن على انخفاض قيمة الليرة، هذا الانخفاض أحد أعراض أزمة كبيرة مزدوجة اقتصادية سياسية. لذلك لا يساعد الانغماس في متابعة التغير في قيمة الليرة، من يوم إلى آخر، على فهم طبيعة الأزمة وأبعادها. انخفاض قيمة العملة ليس مؤشراً سلبياً في كل الأحوال. كما أن أضراره، حين يكون دالاً على أزمة اقتصادية وليست مالية نقدية فقط، تتفاوت من حالة إلى أخرى. قد يكون انخفاض قيمة العملة مؤشراً إيجابياً في بعض الحالات، كما يحدث في الاقتصادات القائمة على التصدير، أي التي تملك قدرات وطاقات إنتاجية هائلة، وتتجه منتجاتها إلى الخارج بمعدلات غير عادية. حالة الصين هي الأبرز في هذا المجال، إذ يمنح انخفاض قيمة اليوان صادراتها ميزة تنافسية أكبر في السوق العالمية، ويُزعج الدول التي تستورد الجزء الأكبر منها. وكم عانت الولايات المتحدة من تفوق واردات صينية في السوق الأمريكية بسبب فروق الأسعار المترتبة على انخفاض قيمة اليوان. كما يوجد فرق بين انخفاض قيمة العملة رغماً عن إرادة صانعي السياسة النقدية والاقتصادية عموماً، وخفضها بموجب قرارات سياسية في إطار جهود لتحقيق إصلاحات مالية أو اقتصادية على نطاق واسع. لذلك تبدو في غير محلها المقارنة بين انخفاض قيمة الليرة، وتعويم الجنيه المصري جزئياً في نوفمبر ٢٠١٦.

كان قرار التعويم في مصر ضرورياً ضمن خطة متعددة الجوانب لتحقيق إصلاح مالي ونقدي، في إطار مشروع لتطوير الاقتصاد في مجمله. وفي مثل هذه الحالة، يتحمل المستهلكون أعباء إضافية لفترة من الزمن. غير أنها تقل تدريجياً كلما حدث تقدم في عملية الإصلاح. لكن الأمر ليس كذلك عندما تنخفض قيمة العملة نتيجة أزمة اقتصادية سياسية. وأهم ما ينبغي الانتباه إليه، هنا، أن أي ارتفاع في قيمة العملة، التي تنخفض بسبب أزمة عميقة، لا يعني بالضرورة التعافي من الأزمة، لأن هذا الانخفاض ليس إلا مؤشراً واحداً عليها، لكنه يبدو الأكثر وضوحاً.

وفي بعض الحالات، تتخذ سلطات البلاد التي تنخفض قيمة عملتها نتيجة مثل هذه الأزمة إجراءات لوقف التدهور، كأن تضخ البنوك المركزية المزيد من العملات الأجنبية (الدولار أساساً) سعياً إلى سد الطلب عليها، من دون أن يحدث ارتفاع جديد في قيمتها، أو لإعطاء انطباع للجمهور بأن صانع القرار قادر على حل الأزمة. وقد يصاحب هذا الإجراء تقييد عمليات بيع العملة المحلية أو زيادة فوائدها المصرفية، وشراء عملات أجنبية أو تصفير فوائدها المصرفية. لكن بعض هذه الإجراءات تسبب استنزافاً للاحتياطي النقدي، وتترك أثراً سلبياً على حالة السوق والثقة في التعاملات، ما لم تكن مصحوبة برؤية واضحة تتيح إدراك عوامل الأزمة، والإقرار بأخطاء حدثت، وبلورة سياسات محددة لحلها. وهذا هو جوهر معضلة تركيا اليوم. فرغم وضوح عوامل الأزمة، فإن الإجراءات التي تم اتخاذها منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦، دفعت البلد في اتجاه ينطوي على أخطار كبيرة. فقد غيرت هذه الإجراءات الظروف التي حققت تركيا في ظلها مقداراً معتبراً من النجاح الاقتصادي خلال العقد الماضي. حرمت حركة «التطهير» المهولة تركيا من أعداد ضخمة من الكوادر التي أسهم عملها في تحقيق هذا النجاح، وخلقت حالة عدم ثقة أثرت في سوق الاستثمار. وفي مثل هذه الظروف، تزداد الأخطاء السياسية التي تنعكس على الاقتصاد، وتقل الثقة تدريجياً في مستقبله، مما يؤدي إلى خسارة مستثمرين محتملين، وآخرين يستثمرون فيه بالفعل. ويكون المستثمرون في الأسهم والسندات المحلية أول الهاربين عادة، كما حدث في تركيا خلال الأشهر الأخيرة، ويتبعهم آخرون يستثمرون في قطاعات متنوعة.

وربما يكون اتجاه وكالات دولية موثوقة إلى خفض التصنيف الائتماني لتركيا أخطر على مدى أبعد من انخفاض قيمة العملة. كما أسهمت قرارات غير مدروسة في تصعيد الخلافات مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة، مثل قرار محاكمة القس أندرو برونسوني، وقرار تحدي العقوبات على إيران، وربما أيضاً قرار شراء منظومة صواريخ روسية على نحو غير مألوف في دولة أطلسية.

الأزمة التركية، إذن، أعمق من انخفاض قيمة الليرة. لذلك فحتى إذا استعادت قيمتها، لن يعني هذا حل الأزمة التي قد تزداد بسبب التداعيات السلبية لبعض الإجراءات التي تهدف إلى إنقاذ الليرة، لأن التركيز على علاج الأعراض يؤدي غالباً إلى تفاقم المرض.

عندما يستغيث أردوغان بترامب !

*د. محمد نورالدين

صحيفة (الخليج) الاماراتية: ٢٠١٨/٩/١٥

كان مفاجئاً بعض الشيء فشل «قمة طهران» في الأسبوع الفائت بين رؤساء روسيا وتركيا وإيران. فالقمة أعلن عنها قبل حوالي الشهر من انعقادها وهي مدة طويلة نسبياً لكي تتوصل الأطراف إلى حلول للمشكلة، التي انعقدت من أجلها أي مستقبل محافظة إدلب. فشل القمة يعني أن المشكلات كبيرة ومعقدة، وتتجاوز حتى مجرد العمل على إنهاء وجود التنظيمات المتطرفة هناك.

أظهرت القمة، التي نُقلَ جانب كبير من نقاشاتها على الهواء مباشرة، دون علم الرئيس الروسي بوتين والرئيس التركي أردوغان، أن هناك تبايناً كبيراً بين أردوغان من جهة، وبوتين والرئيس الإيراني حسن روحاني من جهة أخرى.

أظهرت القمة، أن أردوغان يتكلم باسم جميع التنظيمات المسلحة المتواجدة في إدلب، بما فيها المصنفة إرهابية مثل: «النصرة» و«داعش». وقد اقترح أردوغان أكثر من مرة وقفاً للنار لكن بوتين قال: «إن الإرهابيين كما جيش النظام ليسوا هنا ليتفوقوا على وقف النار». موقف أردوغان شكل إحراجاً كبيراً له أمام الرأي العام، ولاسيما الغربي. وهو يؤكد أن تركيا هي الممسكة بكل شاردة وواردة في كل محافظة إدلب، حتى الطائرات من دون طيار، التي كانت تضرب قاعدة روسيا في حميميم من وقت لآخر، كانت تنطلق من إدلب، بما يشكل اعتداءً تركياً على روسيا، ومن هنا امتعض بوتين من موقف أردوغان. أما الرئيس روحاني، فقد حاول أن يقيم جسراً اتصالاً بين أنقرة ودمشق دون نجاح.

رفض أردوغان الاتفاق على حل عسكري يقضي بضرب جبهتي «النصرة» و«داعش» مع تحييد للتنظيمات، التي تصفها أنقرة وموسكو بـ«المعتدلة». والرفض التركي جاء على خلفية أن تركيا تريد الاتفاق مسبقاً على وضع إدلب بعد تحريرها من جميع النواحي العسكرية والأمنية والإدارية والمالية.

تولي أنقرة لإدلب أهمية كبيرة كونها آخر المعارك الكبرى في حال حصلت، بينها وبين قوات النظام، وهي لا تريد تمكين النظام من تحقيق انتصار مشابه لما حصل في حلب والغوطة ودير الزور ودرعا وغيرها فإدلب تقع على الحدود التركية المباشرة، وأنقرة تريد لإدلب أن تنضم إلى جرابلس وعفرين في طبيعة النظام، الذي سيحكم إدارتها وأمنها بحيث تكون المنطقة الممتدة من جرابلس إلى حدود إدلب الجنوبية داخل سوريا منطقة نفوذ لها إما مباشرة أو عبر القوى، التي تصفها بالمعتدلة، وتمنع النظام بالتالي أن تكون له السيطرة خصوصاً على حدود إدلب مع الإسكندرون.

وتنقل صحيفة «حرييت» الموالية للنظام التركي، أن أردوغان اقترح على بوتين وروحاني، انسحاب «جبهة النصرة» و«داعش» إلى مناطق عفرين وجرابلس، وإحلال مسلحين تابعين للتنظيمات، التي تعدها تركيا معتدلة مكانهما بحيث تكون أولى أولويات تركيا منع تواجد الجيش السوري في منطقة إدلب. وما لم تحصل تركيا على مثل هذه المطالب من روسيا وإيران، فلن توافق على عملية عسكرية منسقة معهما ضد إدلب وهذا بالطبع قد يضعها في مواجهة مباشرة مع مثلث (موسكو- طهران - دمشق) في أية عملية عسكرية هناك، وهو ما له وعليه الكثير من التداعيات، التي يحسب لها كل الحساب من قبل كافة الأطراف. تمضي تركيا الآن في سباق مع الوقت لمنع انفجار الوضع في إدلب، الذي مهما فعلت تركيا لن يكون في النهاية لمصلحتها.

والمفارقة أن أردوغان، الذي دخل في سجال حاد مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الآونة الأخيرة بسبب القس الأمريكي المعتقل أندريه برانسون لم يجد سوى في ترامب والولايات المتحدة ملاذاً لمثل هذا الاستجداد. ففي مطلع الأسبوع الجاري، وعلى مقربة من البيت الأبيض لكي تصل الكلمة بصورة أقوى، نشر أردوغان مقالة في «وول ستريت جورنال» بعنوان «على العالم أن يوقف الأسد».

جاءت المقالة رداً " بل جاءت تهديداً لكل من روسيا وإيران" بعد فشل «قمة طهران».

استغاث أردوغان بأوروبا والولايات المتحدة، داعياً إياهما إلى التدخل " لوقف أي هجوم على إدلب يشكل كارثة عليهم جميعاً. وتحدث أردوغان عن أي حل مع الأسد سيكون مزيفاً، وأن ظهور «داعش» كان نتيجة وليس سبباً. ولم يشر إلى «جبهة النصرة» كتنظيم إرهابي. وحمل روسيا وإيران مسؤولية أي كارثة تصيب إدلب.

لعب أردوغان كثيراً في السنتين الأخيرتين بين الغرب وبين روسيا وإيران. وحيثما كانت له مصلحة كان ينحاز ويدور مثل دولا ب الهواء. فهل يُسقط دولا ب الهواء ممتطيه هذه المرة، ويكون أردوغان مثل المستجير من الرمضاء بالنار؟.

تميم يهدي أردوغان "القصر الطائر" بنحو نصف مليار دولار

وكالات متعددة: ٢٠١٨/٩/١٥

أهدى أمير قطر، تميم بن حمد، طائرة خاصة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يقترب سعرها من نصف مليار دولار، ويُطلق عليها "القصر الطائر" لفخامتها، بحسب صحف تركية موالية ومعارضة.

وفيما يدعو الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مواطنيه إلى شد الأحزمة والتكشف بسبب الأزمة المالية التي تعصف ببلاده، قالت وسائل إعلام تركية إن أردوغان تلقى هدية خاصة، تقترب قيمتها من نصف مليار دولار، مقدمة من أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وذكر الموقع الإخباري التركي "Kokpit.aero" أن تميم قدم هذه الهدية لإظهار "حبه لأردوغان والثقة بتركيا"، بعد أن أبدى الرئيس التركي اهتماماً بالطائرة، وهي من طراز VIP 747-8.

إلا أن النائب التركي المعارض غامز تاشير، قال في بيان مكتوب إلى نائب الرئيس، إن أنقرة اشترت الطائرة بـ ٤٠٠ مليون دولار. وقال إن "القصر الرئاسي يدعو الشعب التركي إلى الادخار في كل شيء تقريباً، ولكن الأشخاص أنفسهم الذين يدعون إلى إجراءات التكشف لا يستطيعون التخلي عن الرفاه والترف. ملايين الأشخاص يعيشون في الفقر واليأس في الوقت الذي يشتري سيد أنقرة قصوراً طائرة".

وكانت الطائرة، المزودة بسبع غرف نوم وقاعتين للاستقبال، معروضة للبيع بسعر ٤٠٠ مليون دولار تقريباً، قبل ٣ سنوات فقط من شراء قطر لها في عام ٢٠١٥.

ولم يقدم الموقع التركي مزيداً من المعلومات عن هذه الهدية الفاخرة، التي تقدمها قطر في وقت تعاني فيه أزمة مالية ضخمة، خاصة بعد أن أوقعت وكالة "ستاندرد آند بورز"، في آخر تقرير لها، على نظرتها السلبية للاقتصاد القطري عند مستوى "AA-".

وأثار وصول الطائرة إلى مدينة إسطنبول، صباح الأربعاء، انتقادات للحكومة بسبب المصاريف التي ستستنفذها من خزينة الدولة جراء صيانتها.

وجاء وصول الطائرة بعد فترة ليست طويلة من إعلان وزير المالية والخزانة التركي، بيرات البيروق، صهر أردوغان، إجراءات تكشف تشمل قائمة السيارات الضخمة التابعة للدولة والمستخدمة من قبل الموظفين العموميين.

وستضاف VIP 747-8 إلى أسطول الطائرات الحكومية البالغ عددها ١١ طائرة. ويضم الأسطول أيضاً ٣ طائرات هليكوبتر.

وكانت إحدى هذه الطائرات، وهي إيرباص A340 VI، مملوكة سابقاً للرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، واشترتها تركيا بمبلغ ٧٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦.

القادة الأتراك على مر العصور يصورون البلاد معرضة لمؤامرة

الترويج لقائد لتوحيد الأمة هي فكرة قديمة

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٩/١٥

أور ديرين*: عندما خسرت الليرة التركية نحو ٤٠ في المئة من قيمتها مقابل الدولار هذا العام، تمكن الرئيس رجب طيب أردوغان ومعظم وسائل الإعلام التركية من تصوير الأزمة الاقتصادية على أنها "مؤامرة عملة" تنفذها قوى خارجية. هذا النوع من الخطاب ليس جديداً. ففي العام ١٩٨٩، قال تورغوت أوزال، الذي سيطر على السياسة التركية في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي للرئيس للوزراء ثم كرئيس، "كلما أصبحت تركيا قوية، تشرع دوائر معينة في ممارسات شائنة". عندما سئل أوزال عن هوية تلك الدوائر المعنية، قال "يعرفها الجميع.. ولا توجد حاجة لإعطاء أسماء". هذا الموقف من إلقاء اللوم على القوى الخارجية للأشياء التي تسير على نحو خاطئ له تاريخ طويل.

منذ أواخر العهد العثماني حتى الوقت الحاضر، لم يكن لدى تركيا فترة واحدة دون "أعداء داخليين وخارجيين". بدءاً من عام ١٨٨٠، وقد بلغ الأمر ذروته خلال الإبادة الجماعية لهم في عام ١٩١٥ عندما جرى توجيه الاتهام للأرمن بالتعاون مع الروس. خلال السنوات الأولى من الجمهورية، كانت الثورات الكردية مرتبطة بالمؤامرات البريطانية. حتى الآن يتم تصوير زعماء المتمردين الكرد في عشرينات القرن العشرين مثل الشيخ سعيد في التاريخ الكمالي باعتبارهم عملاء بريطانيين. خلال الحرب الباردة، جرى وصف أي نوع من المعارضة للدولة التركية بأنه تهديد شيوعي، وشعر تيار اليسار السياسي برد فعل عنيف.

غالباً ما يضاف إلى نظريات المؤامرة وإلقاء اللوم على القوى الخارجية عبارة "لقد فعلوا ذلك في الماضي أيضاً". عقد أردوغان أحد أحدث تجمعاته ضد "مؤامرة العملة" في ٢٦ أغسطس، في ذكرى انتصارين لتركيا، أحدهما ضد البيزنطيين في عام ١٠٧١ م، والآخر ضد اليونانيين في عام ١٩٢٢. بهذه الطريقة، يتم تذكير المجتمع بأن المؤامرات الحالية من قبل القوى الخارجية ليست سوى استمرار لاعتداءاتهم السابقة.

وعلى الرغم من أنها لم تظهر في خطابات أردوغان الأخيرة، إلا أن أحد العناصر المهمة في هذا الخطاب هو معاهدة سيفر عام ١٩٢٠، التي اقترحت تقسيم الإمبراطورية العثمانية وتنازلت عن الأرض للأرمن واليونان والكرد، الذين يعتبرون بصورة تقليدية أعداء تركيا الثلاثة الأوائل.

جميع أطراف الطيف السياسي، من اليسار أو اليمين، من المحافظين أو الليبراليين، أشاروا جميعاً في وقت واحد إلى معاهدة سيفر كدليل على أن القوى الخارجية تريد إضعاف تركيا وتدميرها، وهي وجهة نظر تُعرف باسم متلازمة سيفر.

من الأمور المهمة ملاحظة هنا أنه على الرغم من أن إلقاء اللوم على المؤامرات الدولية وجعل المراجع التاريخية غير ذات صلة أمر شائع في كل طبقة من طبقات السياسة، إلا أن الأيديولوجيات المختلفة تلقي الضوء على تهديدات مختلفة. فعلى سبيل المثال، أشار نجم الدين أربكان، وهو أول رئيس وزراء إسلامي في البلاد من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧، إلى معاهدة سيفر على أنها "مشروع إسرائيلي الكبير". تحظى نظريات المؤامرة المعادية للسامية بشعبية كبيرة لدى الإسلاميين. في المقابل، يتهم الكماليون العلمانيون الإسلاميين بالتواطؤ مع إيران.

إن فكرة وممارسة إلقاء اللوم على قوى خارجية شريرة في كل العلل والترويج لقائد لتوحيد الأمة هي فكرة قديمة. لكن هناك نقطة مثيرة للاهتمام وهي أن العديد من الناس في تركيا، بمن فيهم الحكام، يدركون مغالطة هذا التقليد، لكنهم ما زالوا يستخدمونه. ويظهر تسجيل مصور قديم لأردوغان من وقت لآخر حيث يتحدث عن "إشكالية تقليد إلقاء اللوم على القوى الخارجية عندما تسوء الأمور". ما لم يتم التخلي عن هذا التقليد، فإن معالجة مشاكل تركيا الحقيقية أمر مستبعد.

* أكاديمي تركي

قطر وتركيا.. علاقة من ملح

*حسين الشيخ

شبكة العين: ٢٠١٨/٩/١٥

منذ أجهزت قطر على خيط الأخوة مع شقيقاتها الخليجيات، ومصر كذلك، وهي تمضي بعلاقاتها مع تركيا نحو مزيد من التقارب“ ظلنا منها أن أنقرة ستكون البديل لذلك.

بالفعل من الممكن أن تكون تركيا بزعامة رئيسها الحالي رجب طيب أردوغان بديلا، لكن ليس للشعب القطري، وإنما لحكام الدوحة بعيدا عن شعبهم الذي يدفع ثمن سياسة لم يكونوا لاعيين أساسيين فيها، بدءا من دعم الجماعات المتطرفة ك"النصرة وأخواتها" وليس انتهاء برعاية "تنظيم الإخوان المسلمين" واستقبال قياداته، وتأمين الحماية لهم، وتقديم مايلزم ليستمر هؤلاء في تحريض الشعوب ودفع الشباب نحو التهلكة، كما فعل يوسف القرضاوي من خلال فتاويه المحرصة على القتل والكراهية.

المال القطري يستطيع شراء الولاءات والصدقات هنا وهناك ولكنه لن يتمكن من استرجاع قلوب أشقائه العرب المتوجعين كثيرا من تصرفات الحكومة القطرية وسعيها الدائم لنشر الفوضى في مصر وسوريا وليبيا والسعودية والإمارات ماجري بين قطر وتركيا من "علاقات قوية" بزعم الطرفين حدث مشابه له في الماضي، حين وثق الرئيس السوري بشار الأسد بنظيره التركي وفتحت دمشق أبوابها عريضة لأردوغان وحكومته، حتى أن الأخير بات تستهويه كثيرا زيارة حلب ليتناول طبقها المشهور عالميا "القول الحلي"، لم يقف الأمر عند هذا فحسب، بل قامت دمشق بفتح أسواقها أمام البضائع التركية" مما زاد مؤشر الحركة الاقتصادية لدى أنقرة، وانعكس ذلك استقرارا كانت تركيا بحاجة له، في ظل اقتصاد ليس له مقومات تحميه حال تعرضه للأزمات، وهذا ما يحدث الآن (لاحظ استمرار انخفاض قيمة الليرة التركية، وعدم مقدرة الحكومة التركية على إيجاد حلول ناجعة).

في الواقع لم ينتظر الرئيس التركي طويلا ليغدر بحليفه الأسد، ويُغرق سوريا بالعناصر المتطرفة التي كانت تأتي من كل حذب وصوب لتخلص السوريين من الظلم كما كانت تقول، لم يتأثر الأسد كثيرا على الصعيد الشخصي، لكن السوريين دفعوا ثمن سياسة الانفتاح على تركيا دما مازال ينزف حتى هذه اللحظة.

ما فعله أردوغان في سوريا سيكرره في قطر حين تأتيه الفرصة المناسبة لذلك. الرجل يلعب دور السياسي المؤمن حقا بأنه في السياسة ليس هناك عدو دائم أو صديق دائم، هناك مصالح دائمة، وعلى هذا الأساس تتبدل مواقف الرئيس التركي من حين إلى آخر بشكل ما عاد المرء يعرف وجهها حقيقيا للسياسة التركية، ولا إلى أين ستنتجه وترسو، وهذا ما حدث واقعا في علاقته مع روسيا عقب إسقاط الطائرة الروسية فوق الأراضي السورية، حينها هدد وتوعد وأزيد وأرعد بأنه لن يسمح لموسكو بتجاوز حدودها وهذا ما لم يكن صحيحا، فلم تكد تمر أشهر قليلة حتى حطت طائرة أردوغان في روسيا معتذرا لنظيره الروسي فلاديمير بوتين، طالبا السماح والقبول بما يقرره زعيم الكرملين فيما يخص الملف السوري.

من الظلم القول بأن القطريين راضون عما تمارسه حكومتهم ولا تزال" فهم لاشك تواقون للعودة إلى حاضنتهم العربية" لما رأوه في الفترة الماضية من عزلة، ستؤثر عاجلا أو آجلا على الأجيال القادمة، لسبب واحد فحسب وهو أن المال القطري يستطيع شراء الولاءات والصدقات هنا وهناك، لكنه لن يتمكن من استرجاع قلوب أشقائه العرب المتوجعين كثيرا من تصرفات الحكومة القطرية، وسعيها الدائم لنشر الفوضى في مصر وسوريا وليبيا والسعودية والإمارات. لا بد للشعب القطري إدراك خطورة ما ترتكبه سياسة حكومته المكابرة والمتعالية على الاعتذار، والاعتراف بالأخطاء قبل فوات الأوان، وإن ظننت بأن توجهها إلى تركيا سينقذها مما هي فيه" فهي واهمة" فالتجارب الماضية أثبتت عدم صدقية أردوغان وغدره بأعز أصدقائه في الداخل والخارج، وهذا ما فعله مع أستاذه نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء التركي الأسبق الذي وصف أردوغان عام ٢٠١٠ بعميل الصهيونية عقب استثماره للعلاقة مع أربكان، وحصد شعبية كبيرة بين الأتراك لم تكن لولا ادعائه بأنه -أي أردوغان- تلميذ أربكان، وكذلك إبعاده صديقيه المقربين الرئيس التركي السابق عبدالله غل، ووزير خارجيته ومهندس سياستها السابق أحمد داود أوغلو، وحصده ما نجح به على مستوى العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، والصعود على كتفهما لنيل مبتغاه، والسيطرة على البلاد منفردا، وهذا ما كان له حين غير الدستور وبات الحاكم مطلق الصلاحيات.

لا يمكن للشعب القطري التعويل كثيرا على رجل متلون يغير جلده في اليوم مرتين أو أكثر، ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والعهد التي يقطعها على نفسه، فهو يقول ما لا يفعل، ويفعل ما لا يقول، وهذا لن يكون في صالح القطريين الراغبين بالاستقرار في محيط عربي آمن بعيد عن المنغصات، لذلك لا توصف العلاقة بين قطر وتركيا بالستراتيجية، وإنما مرحليه يستثمر كل طرف الآخر حين نفاذ صلاحيته، حينها يمكن القول بأن ما يجمع أنقرة والدوحة علاقة من ملح، ستنتهار لحظة مرور الماء عليها.

قبل أن يتحول شرق المتوسط إلى ساحة حرب عالمية

*إبراهيم قراغول

ستكون معركة أكبر من احتلال العراق والحرب السورية

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لاردوغان: ٢٠١٨/٩/١٥

عندما نركز على ما يحدث في إدلب سندرك أن أكبر أزمة في تاريخ منطقة شرق البحر المتوسط على وشك أن تندلع. إن إدلب في طريقها للخروج من كونها قضية سورية والتحول إلى قضية شرق متوسطة، كما أن الحرب السورية كذلك في طريقها للخروج من كونها قضية سورية والتحول إلى تصفية حسابات في شرق المتوسط. فمصير إدلب يندمج مع "ممر الإرهاب" الذي يحاولون فتحه في الشمال السوري، ليتحول إلى منطقة شرق المتوسط بكل ما تحمل الكلمة من معان.

ثمّة صراع يقترب من أراضينا شيئاً فشيئاً، صراع على تقسيم كعكة حقول غاز تقدر بتريليون دولار بين القوى العالمية. فجميع دول العالم وأساطيلها تحتشد غربي سوريا وجنوبي تركيا. وفي الوقت الذي يتعرض هذا الكنز العملاق للهجوم من قبل حاملات الطائرات والسفن الحربية وسفن الصواريخ والتتقيب والدول وشركات الطاقة والشركات المترابطة وحتى العداوات، فإن صراعا إقليميا، بل حتى دوليا، كبيرا للغاية يقترب بمرور الوقت.

سيكون أكبر من حرب سوريا واحتلال العراق

ستكون هذا الأزمة أكبر من حرب سوريا واحتلال العراق، فهي أزمة باعثة على القلق بالنسبة لتركيا بقدر كل تلك الأزمات "إذ إن منطقة شرق المتوسط تعتبر مركز الأمن الإقليمي بالنسبة لنا. فهذا الخط يبدأ من حدود إيران وجبال قنديل ويعبر من شمال العراق حتى يصل إلى البحر المتوسط مروراً بشمال سوريا، ولهذا فإن هذا الخط سيفسد جميع حسابات تركيا للقرن الحادي والعشرين، لأنه وضعت مخططاته لتكون "جبهة" تحتجز تركيا داخل حدود الأناضول.

لقد كانت عمليات قوة المطرقة التي بدأت مباشرة عقب حرب الخليج عام ١٩٩١ هي أولى خطوات التهديدات التي نواجهها اليوم. كما كان احتلال العراق عام ٢٠٠٤ ومخطط شمال العراق الذي وضع بعد ذلك هو خطوات هذا المشروع الكبير. وأما الحرب السورية التي أشعل فتيلها بعد احتلال العراق بسنوات فكانت المرحلة الثالثة من مخططات الخرائط الإقليمية.

خريطة "الحاميات" من أفغانستان وحتى البحر المتوسط

إن مخطط "ممر الإرهاب" الذي يطمحون لإقامته في شمال سوريا هو مشروع لتوحيد شمال العراق مع شمال سوريا. كما أن استقرار تنظيم PKK / بي د والولايات المتحدة في المنطقة والاستفتاء الذي أجري في شمال العراق جميعها أجزاء من هذا المخطط. والآن فهم بصدد تنفيذ مرحلة شرق المتوسط عبر هذا المشروع.

ولننظر إلى المسألة بشكل أوسع: تمّ احتلال أفغانستان مباشرة عقب هجمات ١١ سبتمبر تحت ذريعة تنظيمي طالبان والقاعدة، وهي حجة كاذبة تماماً. فأفغانستان هي أهم بوابة في آسيا الوسطى. احتلت أفغانستان في الشرق والعراق في الغرب، وكانوا سيمزقون إيران في المنتصف.

كانوا سيقومون خطأ وحزماً وخريطة حاميات عسكرية على طول المسافة الواقعة من أفغانستان حتى البحر المتوسط، ثم يزعزعون استقرار جميع الدول المحيطة بالخليج العربي، وبعدها الدول الواقعة في محيط البحر الأحمر.

هم من أرسلوا بعناصر PKK إلى البحر الأسود

لقد كان حتى انقلاب السيسي في مصر جزءاً من هذه الاستراتيجية الكبرى. والحال نفسه ينطبق على المحور الجديد الذي أقامته أمريكا وإسرائيل مع دول كالسعودية والإمارات. كما كان الهجوم الكبير الذي استهدف تدمير تركيا ليلة ١٥ يوليو/تموز عبر محاولة الانقلاب الفاشلة" كذلك جزءاً من هذا المخطط الإقليمي.

ذلك أن دولتين، هما تركيا وباكستان، كانتا للمرة الأولى في تاريخهما يبتعدان عن المحور الغربي، والسبب أنهما أدركتا الخطر. وللحيلولة دون الانحراف عن ذلك المحور، حرصوا كل العناصر الداخلية للسيطرة على تركيا على وجه الخصوص.

وكان من بين تلك العناصر الداخلية تنظيمات إرهابية مثل غولن وPKK، وكان هناك غيرهم، ولا يزالون موجودين.

إن جميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط هي جزء من هذا المخطط الكبير. كما أن محاولة اقتراب PKK من البحر الأسود هي كذلك مخطط وضعته القوى ذاتها. هذا فضلاً عن تزامن ذلك مع نشاط ديموغرافي من تركيا وإيران نحو الشمال ناحية بحر الخزر، وهو ما يدخل في نطاق هذا المخطط.

تركيا تكبد المخطط خسائر فادحة

لقد فشل الجزء الخاص بتركيا من المخطط، فشل تنظيميا غولن وPKK الإرهابيين. وقد كانت أحداث متنزه غيزي و١٧-٢٥ ديسمبر و١٥ يوليو/تموز هجمات في هذا السياق. كما كان ممر الإرهاب مخططاً لخريطة رسمت في هذا الإطار" إذ كانوا سيقومون "جبهة تركيا" لمئات الكيلومترات. لكن تركيا قاومت وتصدت للهجمات وكبّدت ذلك المخطط خسائر فادحة. لقد كانت عمليتا درع الفرات وغصن الزيتون جزءاً من هذه التطورات، الأمر نفسه ينطبق على مشروع معبر أوفاكوي الحدودي والطرق الموصل الجديد إلى بغداد، كذلك التيقظ التركي ضدّ استفتاء الانفصال الذي أعلنه بارزاني. فكل من عارض كل هذه المبادرات من الداخل، كل تلك الأوساط، كانوا شركاء في الهجمات التي تعرضت لها تركيا وموجات الاحتلال التي أصابت دول المنطقة. ولا ريب أن هؤلاء سيتحركون وسيحددون مواضعهم مستقبلاً كذلك وفق ذلك "المخطط الكبير".

لو انهار جدار إدلب ستنهار عفرين و"جدار هاتاي" ويطرح الأناضول للتفاوض لا يزال المخطط مستمرا، ولهذا السبب تحديداً فإدلب تعتبر مشكلة كبيرة. فلعجزهم عن الوصول إلى المتوسط عبر عفرين وهاتاي، فإنهم يريدون هدم جدار تركيا في إدلب. ولو انهار هذا الجدار، فستنهار عفرين وكذلك هاتاي، وهو أمر في منتهى الوضوح. ولهذا يجب البدء بعمليات تدخل جديدة وعاجلة في شرق الفرات حتى وإن كان هذا يعني "الانتحار"، ذلك أنه ليس أمامنا خيار آخر للحل.

إن كل مبادرة سنؤجلها ولا نقوم بها اليوم ستسهل عملية طرح أراضي الأناضول على طاولة المفاوضات. ولو فشلنا في ذلك، فيستمر المخطط الكبير الذي بدأ منذ أيام قوة المطرقة، ليكون إقامة "جبهة تركيا" هي المحطة المقبلة في طريقه.

الأمر أشبه بالاستعداد لمعركة القيامة

إننا اليوم أمام تصفية حسابات في منطقة شرق المتوسط تأتي بعد احتلال العراق وحرب سوريا. فالمنطقة تضم بعضاً من أغنى حقول الغاز الطبيعي في العالم، ولهذا فنجد الجميع متمركزاً هنا، الولايات المتحدة ودول أوروبا وآسيا. الأمر أشبه بالتجهيز لمعركة يوم القيامة. ولهذا فإن جمهورية شمال قبرص التركية ستلعب دوراً حيوياً لإنقاذ تركيا، فالمكاسب الجيوسياسية التي حققتها عملية السلام عام ١٩٧٤ بدأت تظهر اليوم.

إن كل ما يحدث هو صراع من أجل الطاقة وتصفية حسابات جيوسياسية، حسابات مستقبلية كبيرة. لقد أصبحت تركيا دولة لاعبة كبرى، وصارت طموحاتها ودفاعها وكذلك غضبها كبيراً، كما أن إمكانياتها وقوتها الرادعة أيضاً أصبحت عظيمة.

لم تعد هناك قضية داخلية.. لن يعمي أبصارنا أحداً!

والأهم من ذلك أن العقل السياسي لتركيا صار قويا للغاية وأصبحت نظرتها للمنطقة تتمتع بهذا القدر من الصبغة المحلية للمرة الأولى. لقد مزقت خريطة جميع القوى الإقليمية، وبدأت خطوط الصدع كافة بالتحرك. لم تعد هناك أي قضية داخلية محلية، ولا ينطبق الأمر على إدلب فحسب.

إن وجودنا في إدلب هو موقع مهم للغاية في تصفية حسابات شرق المتوسط. لكن لو قلنا إدلب فقط، فنكون قد أعمينا أبصارنا. ذلك أن علينا أن ننظر إلى مساحة أوسع ونتخذ تدابير أشمل ونستعد بشكل أكبر ونتمركز في المنطقة على المدى الطويل.

إن التركيز على كل قضية بمفردها سيجعلنا نواجه نتائج وخيمة. فهناك البعض داخل تركيا يحاولون حبس البلاد في مساحات ضيقة. ولهذا فهنا تحديداً تكمن الخيانة وأكبر أوهامنا.

الوحشية التي لا حدود لها في السجون التركية

أحوال تركية : ٢٠١٨/٩/١٦

نورجان بايسال: "أصيبت رئتاي بهبوط، ولم يمنحوني حتى قطرة ماء. أخرجوني من هنا. أنظروا إلي. ربطوني. أنقذوني من هؤلاء البرابرة. إنهم ليس لديهم أي دين أو معتقد." كانت هذه هي الكلمات الأخيرة التي نطق بها سجين يُعاني من مرض خطير ويبلغ من العمر ٦٥ عاماً ويدعى كوشر أوزدال. وتوفي أوزدال في مستشفى تركي الأسبوع الماضي بينما كانت يداه وقدماه مكبلتين. وسُجن أوزدال في عام ٢٠١٤، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٨، تم تشخيص حالته بأنه مصاب بمرض السرطان، لكن مُنع عنه العلاج. ودشنت منظمات حقوق الإنسان حملة لإطلاق سراحه أو لكي يتلقى العلاج، لكن وزارة العدل رفضت إطلاق سراحه. ومات أوزدال الأسبوع الماضي في ظروف غير إنسانية، ولم تُتَح له الفرصة ليودع أسرته. وكانت يداه وقدماه مكبلتين في السلاسل عندما فقد الوعي. وكان أفراد شرطة يقفون بجواره عندما مات. لكن الوحشية لم تنته عند هذا الحد. فقد نظمت أسرته مراسم دفن في قريته بويلو الواقعة في إقليم موش الواقع في جنوب شرق البلاد. لكن قوات الأمن لم تسمح لأقاربه، أو أصدقائه، أو الساسة حضور جنازته. فقد ذهب وحيداً إلى متواه الأخيرة.

وأوزدال ليس الحالة الوحيدة. فالكثير من السجناء السياسيين في تركيا، وبشكل خاص الكرد، يواجهون نفس الأعمال الوحشية. ويقول تقرير صادر عن رابطة حقوق الإنسان التركية إن ٢٣٠٠ معتقل وسجين مُدان ماتوا في السجون خلال السنوات الثمانية الأخيرة.

ويوجد قرابة ١٥٠٠ سجين مريض في السجون التركية، بينهم ٤٠٢ سجين يعانون من أمراض عضال. ويرجع سجن معظم هؤلاء السجناء إلى أسباب سياسية. وتُعد رابطة حقوق الإنسان التركية تقارير بصورة منتظمة عن موقف هؤلاء السجناء المرضى وحذرت مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من المتطلبات القانونية، فإن الدولة ما تزال غير مبالية للمطالبات المتكررة من الأسر، ومسؤولي الصحة، وروابط حقوق الإنسان.

وكشخص غالباً ما يتلقى خطابات من سجناء سياسيين، يمكنني أن أقول بكل سهولة أن الموقف في السجون التركية بغيبض. وكتب أحد أصدقائي ويدعى نديم تورفنت، وهو صحفي حُكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات وتسعة أشهر بسبب عمل صحفي، يصف لي زنزانته الصغيرة التي يتشاركها مع الفئران والحشرات. وعلمت فيما بعد أن الدولة لا تسلمه الخطابات والكتب. وخلال مقابلة معه الأسبوع الماضي، علمنا أنه مريض منذ أشهر، لكن الحراس لم ينقلوه إلى المستشفى الذي يبعد ٢٠ دقيقة فقط عن السجن.

وهناك صحفي آخر يدعى متين دوران، يعاني من إعاقة شديدة، مسجون لأكثر من أربعة أشهر. وكان دوران يعمل في راديو رنغين، وهي محطة إذاعية تتخذ من إقليم ماردين الواقع جنوب شرق البلاد مقراً وأغلقت بمرسوم حكومي. وفقد دوران ذاكرته بالإضافة إلى قدرته على السير والحديث في أعقاب سكتة دماغية أصابته في أعقاب أزمة قلبية ألمت به. وعلى الرغم من مرضه، فقد احتجز وأُخذ من أسرته في نصيبين.

وسُجن بتهمة "ارتكاب جرائم بالنيابة عن منظمة إرهابية بدون أن يكون عضواً فيها" وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر. ويرافقه أحد أخواته في السجن لأنه لا يستطيع رعاية نفسه. والأسبوع الماضي، دشنت

أصدقاء دوران الصحفيين حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تُطالب بالإفراج الفوري عنه. لكن الدولة رفضت مرة أخرى، الاستماع لهذه الالتماسات.

ونقلت وكالة أنباء ميزوبوتاميا عن أخت سجين مريض آخر يدعى مهدي بوز قولها إن حراسه حاولوا خنق أباها وهددوا بقتله.

ويترك المئات من السجناء المرضى ليموتوا في السجون التركية. ولا يمكنهم تلقي العلاج، أو الدواء، أو الغذاء المناسب. وفي الكثير من السجون، لا يمكنهم حتى الحصول على كتب أو صحف. وفي سجون كثيرة، يتشارك سجينان أو ثلاثة سجناء سريرًا واحدًا بسبب التكدس. والسجون مملوءة بالساسة، والنشطاء، والمفكرين، والصحفيين، والكتاب.

وتقول مزحة تركية حزينة:

ذهب سجين إلى مكتبة السجن ليستعير كتابًا. فقال له أمين المكتبة "الكتاب غير متوافر لدينا، لكن مؤلف الكتاب موجود هنا".

جميع هؤلاء الأشخاص مواطنون أتراك. وسوء معاملتهم ليست جريمة دولية فقط، لكن جريمة يُعاقب عليها القانون التركي أيضًا. وترفض الدولة أن ترى أو تسمع مواطنيها.

رئيس تحرير جمهوريت السابق يطالب بمحاكمة أردوغان

زمان عربي: ٢٠١٨/٩/١٦

عبر الصحافي التركي المعروف جان دوندار الذي كان رئيس تحرير صحيفة جمهوريت السابق عن رأيه بأنه كانت أمام تركيا فرصة كبرى لتعلم الديمقراطية، وكان يمكن أن تكون مثالاً في العالم الإسلامي، بدل أن تصبح أشبه "بقطر".

واعتبر جان دوندار في مقابلة مع فرانس برس أن الغربيين "تخلوا عن تركيا" التي تحولت "سجنا كبيرا" "تكافئ" فيه الحكومة من يوجهون اتهامات الى المعارضين.

يقيم دوندار الذي بات رمزاً للنضال من أجل حرية الصحافة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، منذ عامين في "منفى صعب" في ألمانيا "بعيدا من عائلته ومن البوسفور والبحر".

ترأس تحرير صحيفة جمهوريت التركية المعارضة التي عرفت بتحقيقاتها المرحجة للسلطة، وتعتبره أنقرة "خائنا" لكشفه في ٢٠١٥ أن الاستخبارات التركية سلمت أسلحة لجهاديين في سوريا. ويؤكد أن أردوغان "دعم الإسلاميين على الدوام".

يقول بمرارة إن "تركيا هي أسوأ سجن في العالم بالنسبة إلى الصحافيين، ف ١٥٥ من هؤلاء داخل السجون فيما الآخرون في سجون غير منظورة لأن كل ما يمكن أن يكتبوه قد يتحول سلاحا ضدهم"، مضيفا "لم يعد ثمة مكان لوسائل الإعلام الحرة في تركيا".

وتحتل تركيا المرتبة الـ١٥٧ على قائمة من ١٨٠ بلدا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠١٨ بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

يؤكد دوندار أن "مجرد تغريدة" على تويتر يمكن "أن تؤدي" إلى سجن صاحبها لأن "الشرطة تكافئ من يوجهون اتهامات قوية"، لافتا إلى أن "الرقابة الذاتية باتت موجودة حتى داخل المنازل".

من جهتها، تنفي أنقرة أي اعتداء على حرية الصحافة مؤكدة أن الصحافيين الموقوفين مرتبطون بـ"منظمات إرهابية"، وهي عبارة تستخدمها السلطات للإشارة إلى حزب العمال الكردستاني أو الشبكات القريبة من الداعية فتح الله غولن.

تحتل تركيا المرتبة الـ ١٥٧ على قائمة من ١٨٠ بلدا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠١٨ بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

تحتل تركيا المرتبة الـ ١٥٧ على قائمة من ١٨٠ بلدا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠١٨ بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

يرى دوندار الذي التقى الثلاثاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يرافقه وفد من "مراسلون بلا حدود" أن "الغربيين يغضون النظر عن تركيا. أنهم يقبلون بابتزاز أردوغان الذي يهدد بأن يرسل إليهم ثلاثة ملايين لاجئ سوري".

ويضيف "على الغربيين أن يكونوا الى جانبنا لأن إرساء الديمقراطية في تركيا ضرورة.. لكنهم يلقون بها في أحضان طهران وموسكو. الغربيون يضحون بقيمهم، وهذه خيبة أمل كبيرة لاننا ندافع عن حرية الصحافة والعلمنة". اتهم دوندار (٥٧ عاما) مع رئيس مكتب جمهورييت في أنقرة بـ"كشف أسرار دولة"، وسجن في ٢٠١٥ قبل أن تفرج عنه أعلى محكمة تركية مثيرة غضب أردوغان.

حكم عليه أمام محكمة البداية بالسجن أكثر من خمسة أعوام. وقبيل النطق بالحكم، تعرض لإطلاق نار قرب المحكمة ونجا بفضل تدخل زوجته ديليك وتمكنها من السيطرة على مطلق النار.

ويقول "لم تتمكن زوجتي من مغادرة تركيا. لقد صادروا جواز سفرها في المطار. يحاول أردوغان أن يتصدى لأنشطتي عبر استخدام زوجتي، إنها أساليب مافيوية".

لا يستطيع التواصل مع زوجته راهنا "سوى عبر سكايب". أما "في السجن فكان ذلك يتم عبر الزجاج". يطالب "بمحاكمة أردوغان بتهمة الفساد وانتهاك حقوق الإنسان والقوانين الدولية"، معتبرا أن "الحكم نفسه أفسد أردوغان.. حين تخلص من الجيش عند توليه السلطة، أصبح هو الجيش". ويشدد على أنه لن "يستعيد سلامه الداخلي إلا مع عودة الديمقراطية إلى تركيا"، مؤكدا أنه "شعر بخوف كبير في تركيا وخصوصا أنه واجه قاتلا وقد يتكرر هذا الأمر مرة أخرى".

يقيم في ظل حماية في برلين حيث الجالية التركية كبيرة. ويتعاون مع صحيفة "دي تساييت" الألمانية محاولا "الجمع بين الصحافة والدفاع عن حقوق الإنسان".

في رأيه إن تركيا "لم تكن الجنة قبل أردوغان، ولكن كان ثمة فرصة كبرى للصغار هناك لتعلم الديمقراطية. كان يمكن أن تكون مثلا في العالم الإسلامي" بدل أن تصبح أشبه "بقطر".

يفتقد دوندار زوجته وعائلته ومكتبته. مضى على وجوده في ألمانيا عامان ويصف الأمر بأنه "تجربة مرة". صحيح أن وضعه الراهن "أفضل من السجن، لكنني أشعر بالتهديدات نفسها. حتى أن الظروف في السجن كانت أفضل إذ كنت أستطيع رؤية عائلتي وزملائي".

ولا يخفف من وطأة حنينه سوى "أمسيات السكايب" مع زوجته وابنه.

تركيا تواجه "أزمة قس" جديدة

سكاي نيوز: ٢٠١٨/٩/١٦

حكم القضاء التركي على جندي سابق في الجيش البريطاني بالسجن ٧ سنوات ونصف في تركيا بعد اتهامه بالقتال مع وحدات حماية الشعب الكردية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي في سوريا. وذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، أن جو روبنسون (٢٥ عاما) من مدينة لانكشاير البريطانية، تلقى عقوبة بالسجن ٧ سنوات و٦ أشهر. وحكمت تركيا أيضا على خطيبة روبنسون الكردية، ميرا روخان، بالسجن مع وقف التنفيذ بتهمة نشر "دعاية إرهابية" بسبب نشرها صوراً للعلم الكردي وروابط لأغاني كردية. وكان روبنسون وروخان يقضيان عطلة في جنوب غرب تركيا عندما تم احتجازهما في ٢٢ يوليو، عندما داهمت الشرطة أحد المنتجعات في ديديم، على بعد ١٠٠ كم من مدينة بودروم، حيث كان الشابان في ضيافة والدة ميرا روخان. وسبق لروبينسون أن خدم في أفغانستان عام ٢٠١٢، قبل أن يقاتل إلى جانب قوات حماية الشعب الكردية في سوريا ضد تنظيم داعش. ويهدد سجن الجندي البريطاني السابق في تركيا بتفجير أزمة بين لندن وأنقرة، شبيهة بأزمة القس الأمريكي الذي تعتقله تركيا أيضا بتهمة لها علاقة بالإرهاب حسب تصنيفها. ونقلت الصحيفة بيانا لوزارة الخارجية البريطانية تقول فيه إنها تقف مستعدة لتقديم المساعدة القنصلية للمواطن البريطاني المحتجز في تركيا.

أردوغان منع اعتقال نجله في إطار تهم الفساد ثم أطيح بالقضاة

ANHA: ٢٠١٨/٩/١٦

قال الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاة في تركيا والمعتقل منذ عامين: "إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حينما كان رئيساً للوزراء تدخل بشكل مباشر في عمل القضاء من أجل إنقاذ ابنه بلال من الاعتقال، في إطار فضائح فساد ضربت تركيا في ٢٠١٣". ذكر مركز ستوكهولم للحريات في تقرير له، الخميس، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حينما كان رئيساً للوزراء طلب من إبراهيم أوكور، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاة، وقف تنفيذ أمر قضائي باعتقال بلال، على ذمة التحقيق بقضايا فساد، بحسب سكاي نيوز. ونقلت صحيفة "جمهورية" التركية اليومية عن أوكور قوله: "إن رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان، اتصل به وطلب منه منع المدعين من ملاحقة ابنه بلال، وذلك أثناء التحقيق بفضائح فساد في كانون الأول ٢٠١٣". وأضاف أوكور، خلال جلسة استماع في الدائرة التاسعة في محكمة النقض: "قال لي رئيس الوزراء (أردوغان) عبر الهاتف إن زكريا أوز، نائب المدعي العام في إسطنبول آنذاك، يقوم بأشياء غير قانونية". ومضى يقول: "ووفقاً للمعلومات التي حصلوا عليها، كان أوز يحضر مذكرة لإجراء عملية تستهدف منزل أردوغان من أجل إلقاء القبض على بلال أردوغان". وأكد أوكور، الذي لا يزال محتجزاً منذ أكثر من عامين بتهمة الانتماء إلى حركة فتح الله غولن، أن أردوغان طلب مساعدته في إيقاف هذه الأعمال التي وصفها بأنها "غير قانونية". وأوضح أوكور أن أردوغان اتصل به في ١٨ كانون الأول من رقم هاتف مشفر خاص بمساعده حسن دوغان، بينما كان في مكتب بيرول أرديم، وكيل وزارة العدل. ولاحقاً اتصل أوكور بتوران تشولاكادي، المدعي العام السابق في إسطنبول، وأبلغه بضرورة ألا يقوم زكريا أوز بأي إجراء، وإذا لزم الأمر، يمكنه أن يأمر الشرطة بعدم تنفيذ أي أمر لا يحمل توقيعه. واعتقلت الشرطة التركية أبناء ثلاثة وزراء و٤٩ آخرين من بينهم سليمان أصلان، مدير بنك "خلق" بنك المملوك للدولة، ورجل الأعمال الإيراني رضا ضراب، خلال حملة في ١٧ كانون الأول ٢٠١٣، ضد الفساد والرشوة والاحتيايل وغسل الأموال وتهريب الذهب. وعقب حملة الاعتقالات، أطيح بأردوغان العديد من المدعين العاميين في هذه القضية، وأجرى حركة تنقلات في صفوف ضباط الشرطة، بزعم أنهم يسعون لمساعدة خصومه السياسيين، مما أدى إلى إسقاط التحقيق وعدم تنفيذ أمر المدعي العام باعتقال نجله بلال، حسب الصحيفة.

تركيا أردوغان و تركيا عبدالحميد.. ظلم وديكتاتورية

*ارغون باباهان

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/١٦

هؤلاء رجال السلطان عبد الحميد عديمو الخبرة والكفاءة. فإذا كان عبد الحميد لاعب شطرنج، فأردوغان لاعب طاولة عادي يستطيع أن يحرز التقدم إذا حالفه الحظ ليس إلا. أي ليست لديه مهارات سوى إلقاء النرد بطريقة معينة ويترك الأمور للحظ يفعل بها ما يشاء.

لكن السوء في الأمر هو أن تركيا أصبحت مجدداً "رجل أوروبا المريض...". فالاقتصاد قد انهار، وبتنا دولة تحوم الشكوك حول قوتها العسكرية لا سيما بعد المحاولة الانقلابية التي شهدتها البلاد يوم ١٥ يوليو ٢٠١٦. وحينما وصفت الدولة العثمانية في السابق بـ"رجل أوروبا المريض"، كانت الإمبراطورية العثمانية منتهية تماماً عن بكرة أبيها. وعلى إثر ضعفها أضحت الدولة العثمانية سبب صراع بين دول بريطانيا، وفرنسا، وروسيا من أجل تقاسم ثرواتها. لتأتي اتفاقية "سايكس-بيكو" وتضع حداً لهذا الوضع. فالاتفاقية هذه أبرمت في ١٦ مايو عام ١٩١٦ وكانت عبارة عن تفاهم سري بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام منطقة الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهوي الدولة العثمانية، المسيطرة على هذه المنطقة في الحرب العالمية الأولى، لتحصل بذلك كل من بريطانيا وفرنسا على ما يريدون تقريباً.

ليأتي بعد ذلك فلاديمير ألييتش أوليانوف المعروف بلينين، ذلك الثوري الروسي الماركسي قائد الحزب البلشفي، والثورة البلشفية، ويوقف الروس الذين عاثوا في الأناضول فساداً حتى قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، واحتلوا الميناء الذي كانوا يرغبون فيه بالبحر الأسود، وكانوا على وشك احتلال مدينة إسطنبول.

نعم، كان ثمة تمرد وعدم استقرار على الجبهة الغربية للروس، إذ وصل الجنود الروس لمرحلة ترك السلاح لعجزهم عن الحصول على الذخيرة والطعام، لكن هذا الأمر لم يكن موجوداً على الجبهة الشرقية. وحينها جاء لينين، وأنهى الحرب على جميع الجبهات، وسحب الجنود ليكتب بذلك مصيراً جديداً لتركيا.

وإذا نظرنا إلى التاريخ لوجدنا أن هناك حادثان مهمان غيراً مصير الحرب، أولهما قرار رئيس الوزراء البريطاني سينسر تشرشل بخصوص حملة غاليبولي أو حملة الدردنيل أو معركة جناق قلعة وهي حملة عسكرية شنتها قوات بريطانية وفرنسية مشتركة خلال الحرب العالمية الأولى بهدف احتلال العاصمة العثمانية إسطنبول، دارت معارك الحملة في شبه الجزيرة غاليبولي على مضيق الدردنيل عام ١٩١٥. أما الحادث الثاني الذي غير مصير الحرب، هو الثورة البلشفية في روسيا. وحتى تلك الفترة التي نتحدث عنها، تمكن العثمانيون من البقاء والصمود من خلال استخدام القوى الغربية ضد بعضها البعض، بما في ذلك الألمان أيضاً. وخشية من سيطرة الروس على المضائق، هبت القوى الغربية لطلب المساعدة من الدولة العثمانية.

وفي الوقت الحاضر، يحاول أردوغان أن يسيّر نفس اللعبة لكن في ظل شروط مختلفة وأكثر فظاظة. فعندما حدث الخلاف مع الولايات المتحدة على خلفية الأزمة السورية، وقضية رجل الأعمال التركي من أصل إيراني، رضا ضراب، على الفور يمم أردوغان وجهه صوب روسيا. ولديه أمل في أن يحصل على دعم من الاتحاد الأوروبي لمواجهة أمريكا. وهو الاتحاد الأوروبي الذي اتهمه أردوغان ذاته بـ"النازية" لمجرد رغبة الاتحاد في وقف حزام الفاشية الذي يطوقه أردوغان حول تركيا.

وكان الطرح الذي قدمته الدولة في هذا الصدد كان مضمونه "الولايات المتحدة اتخذت قرار عقوبات بحق تركيا، والعلاقة مع ترامب ليست بالجيدة، فهيا بنا نقرب من الاتحاد الأوروبي...". وكما يبدو فإن هذه مقاربة فظة، وضحلة ولا قيمة لها. ومن المؤكد أن الاتحاد الأوروبي يدرك حقيقة هذه المواقف، لكنه يظهر الأمر وكأنه لا يعلم شيئاً، وذلك لأن موضوع اللاجئين لا زال يقف كأحد عناصر التهديد الكبيرة المحدقة به، و لتركيا دور كبير في إثارة هذا الموضوع. ومن ثم يصمت الاتحاد كي لا تشهر أنقرة في وجهه ورقة اللاجئين للضغط عليه.

لكن السؤال الآن، هل سيسفر عن هذه المواقف المتبادلة بين الجانبين، تجديد اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، أو رفع تأشيرة دخول أوروبا بالنسبة للمواطنين الأتراك، أو حتى حصول تركيا على دعم اقتصادي من الاتحاد؟ على ما أعتقد هذه الأمور من غير الممكن أن تتحقق.

غير أنه لا ينبغي أن ننسى أن أوروبا لديها القدرة على التعامل مع دولة فاشية كتركيا. هي فقط تتحكم في كل شيء من خلال ترديد معسول الكلمات بين الحين والآخر لتتجنب ورقة اللاجئين كما قلنا، ولأنها تعلم أن وقوع أية فوضى في الأناضول من شأنها أن تهز أركان الاتحاد بأكمله. أي أنها ترى بأن استقرار تركيا من استقرارها.

لكن في ظل هذه التطورات، نجد أن اردوغان لا يرى أن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة عنصران يكملان بعضهما البعض، والعلاقات الجيدة معهما أمر بالغ الأهمية. هذه حقيقة يجب أن يدركها جيداً قبل أي شيء. غير أنه يعتقد أن خلافات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وإدارته معه، ستجعل أوروبا تلبية على الفور كافة طلبات تركيا.

إذا ما الشيء الذي ينبغي فعله في هذا الصدد من وجهة نظر النظام؟ هو وضع قليل من المكياج والزينة. وهذا يكون من خلال عقد اجتماع عاجل لمجموعة العمل التركية المعنية بالإصلاح. وإطلاق سراح المعتقلين الأوروبيين داخل تركيا، وتخفيف نبرة أصوات الإعلام والسياسة المناهضة لأوروبا بشكل عام، وألمانيا على وجه الخصوص.

وبالفعل انعقد الاجتماع الرابع للمجموعة المعنية بالإصلاح في ٢٨ أغسطس الماضي، بعد ثلاث سنوات كاملة من آخر اجتماع لها والذي انعقد في العام ٢٠١٥. ومن هنا نرى أن تفكير النظام في أن المشاكل القائمة مع تركيا يمكن حلها من خلال اجتماع للمجموعة التي عجزت عن الاجتماع لثلاث سنوات، إما سداجة من النظام أو مكرّ منه.

كما يعلم الجميع فإن لدى الاتحاد الأوروبي صندوق يقدم من خلاله الدعم المالي والاقتصادي اللازم للدول المرشحة لعضويته. لكن ثمة نوع من الخلاف بين الدول الأعضاء بالاتحاد بشأن تقديم هذا الدعم لتركيا بسبب النظام الفاشي الذي يحكمها. وبالتالي لم تعد هناك نقود لإنقاذ الاقتصاد التركي الذي أعلن إفلاسه.

ومن المنتظر أن تقال كل هذه الحقائق في وجه اردوغان خلال زيارته المرتقبة لألمانيا في وقت لاحق من سبتمبر الجاري. سيطلب منه بشكل صريح الابتعاد عن النظام الديكتاتوري، والعودة إلى مسار عملية إصلاح ديمقراطية حقيقية.

ومن ثم فإذا كان لدى اردوغان ورقة اللاجئين، فإن لدى المستشارية الألمانية، أنجيلا ميركل، ورقة الرأي العام الألماني، والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي الذين لن يوافقوا مطلقاً على مساعدة دولة فاشية إسلامية. وليس من الممكن أن يقبل اردوغان بهذه الشروط، وكذلك شركاؤه الجدد في الحكم (في إشارة لحزب الحركة القومية).

والآن ثمة مشكلة كبيرة بانتظار اردوغان، ألا وهي أن حليفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يثق فيه كثيراً سيدخل محافظة إدلب السورية، ضارباً بتوسلاته عرض الحائط.

فبوتين كما هو واضح للعيان أعلن موقفاً داعماً لتحقيق سيادة النظام السوري على الأراضي الواقعة غربي الفرات على الأقل، وكذلك أعلن نفس الرجل دعمه، لبشار الأسد، وليس اردوغان الذي باع له منظومة الدفاع الروسية "إس-٤٠٠"، وعقد معه العديد من الاتفاقيات الكبيرة في مجال الطاقة، بل وفازت بلاده بمناقصة إنشاء محطة للطاقة النووية في تركيا.

هذا إن دلل على شيء، فإنما يدل على أن بوتين ينظر للأمور نظرة استراتيجية، ويولي أهمية كبيرة للقواعد الجوية والبحرية العسكرية الموجودة في أراضي زعيم (في إشارة للأسد) يدين له بالولاء التام في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتتصرف من ناحية وكان لها علاقات عسكرية جيدة مع تركيا، لكنها على الجانب الآخر تستعد لتعزيز قواعدها العسكرية الموجودة في سوريا، وتسعى لإنشاء قواعد جديدة في كل من اليونان وقبرص.

ومن ثم فإن التصريحات التي دأبنا على سماعها من قبل النظام التركي، من قبيل "الولايات المتحدة لا يمكن أن تستغني عنا"، قد أثبتت ضعفها بمرور الوقت. بالطبع حلف شمال الأطلسي "الناتو"، لا يرغب في خسارة تركيا لصالح روسيا" لكن إذا كان سيخسرهما حتماً فلن يتركها دولة سهلة الاستخدام من قبل موسكو.

ومن يرون أن الأسد سيتجه إلى شرقي الفرات بعد إدلب، وتسوية مسألة الكرد هناك، فغالباً لا يرون أن الولايات المتحدة تستعد الآن لجعل تلك المنطقة المذكورة منطقة يحظر الطيران فيها بواسطة أنظمة الدفاع الصاروخية، والرادارات المنتشرة.

نحن هنا نتحدث عن قوة تمكنت بمئة جندي نعم مئة جندي فقط من التصدي لتقدم روسيا جنوبي سوريا، وتمكنت كذلك من شل حركة القوات المسلحة التركية، ولم تجعلها تبرح منبج التي رفعت عليها تلك القوات العلم بواسطة ثلاث مدرعات.

وإذا أردنا تلخيص مجمل ما ذكرته، فكما قلت نحن الآن نشهد بأعيننا نسخة من الدرجة الثالثة لعهد السلطان عبد الحميد، وأخشى ما أخشاه أن تكون فترة السلطان وحيد الدين محمد السادس (الذي تولى العرش بعد السلطان عبد الحميد) قد أتت. ولعل أكبر مؤشر على ذلك أن صهر اردوغان، بيرات البيروق، قد حل محل الداماد فريد باشا زوج شقيقة السلطان عبد الحميد الذي كان هو الآخر رئيساً للوزراء في عهد السلطان وحيد الدين محمد السادس.

وهكذا يتأكد لنا أن التاريخ يكرر نفسه باستمرار على هذه الأراضي. يكرر نفسه بكل ما به من ديكتاتورية، وقمع، وظلم، وإبادات عرقية، لكن النهاية دوماً واحدة، ألا وهي الانهيار والسقوط.

محامي "أوجلان": ما يحدث في امرالي احتراماً للتعذيب

ANF: ٢٠١٨/٩/١٧

للمرة الـ ٧٧٩ يرفض الادعاء التركي طلبات الزيارة او اللقاء من قبل محامي القائد اوجلان ضاربة عرض الحائط كل القوانين الدولية الخاصة بالسجناء السياسيين. وتتم الممارسات اللا إنسانية في ظل صمت دولي مخجل حول ما يحدث للقائد من عزلة وصفت من قبل احد محاميه بانها تجاوزت العزلة ليصبح القائد في حالة "المفقود".
الحقوقي والمحامي "محمد امين النعيمي" تحدث لوكالة فرات للأنباء ANF عن اهم القوانين الخاصة بالسجناء السياسيين وعن الوضع المفروض على القائد اوجلان في جزيرة إمراي.

* كيف تنظر الى وضع وظروف اعتقال القائد اوجلان من الناحية القانونية كسجين سياسي؟

لابد من التنويه الى تنوع حقوق الانسان من حيث مضمون الحق وصاحب الحق فمن حيث المضمون تصنف الحقوق الى حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومن حيث صاحب الحق يمكن تصنيفها بحسب الفئات التي يراد حمايتها كالمفكرين والمبدعين الذين لا يخدمون جغرافيا طبيعية او بشرية محدودة وحسب وانما البشرية والجغرافية جمعاء ومن هذا المنطلق يمكن الحكم على ظروف اعتقال القائد اوجلان بانعدام قانونيتها ووصفها بالمؤامرة الكبرى على الفكر والابداع والحقوق الديمقراطية وبالتالي الامن والسلم العالميين سيما وان نهجه السياسي كان ولا يزال متلازما مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان كمثل اعلى والمواد التي تسعى الأمم المتحدة الى تحقيقه اذا ما حصل بحق الفيلسوف اوجلان كان فعلا جريمة بحق الإنسانية.

* لننتقل الى الناحية الإنسانية حيث يقال بان القانون أحيانا يراعي او يأخذ بالاعتبار الأمور الإنسانية ليست ظروف سجن القائد منافية تمام لحقوق الانسان؟

كل قانون يخالف الإعلان العالمي لحقوق الانسان كمثل اعلى للبشرية والمواد التي تسعى الأمم المتحدة الى تحقيقها لايعتبر إنسانيا اما فيما يتعلق بظروف سجن القائد فهي عرفية وغير قانونية ومنافية للإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ وهو الاحتجاز التعسفي والذي تم منذ يو ١٥ شباط ١٩٩٩ وتم بموجبه الإطاحة بحكم المادة رقم ٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كخطوة أولى من مسلسل الإطاحة بكل مرجعية شرعية للحقوق الديمقراطية فما يحصل في جزيرة امرالي هو احتراماً للتعذيب الذي تناهضه C.P.T.

* هنالك منظمات لمناهضة التعذيب في السجون أصدرت بيانات بخصوص وضع القائد اعتبرها الكثير من الحقوقيين مخجلة كيف تنظر الى هذه البيانات وهل برايك كانت مهنية؟

ان البيانات المذكورة مخجلة لانها لاتزال خجولة وغير مهنية لانها خاضعة لمنظومة العلاقات الدولية القائمة على المصالح الاقتصادية وبعيدة عن أي اعتبار لحقوق الانسان والديمقراطية ومايمليه العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وخاصة المادة رقم ٩ والمبدأ الأساسي لهذا العهد لجهة عدم جواز ممارسة التمييز بحق السجين بسبب اللون او الجنس او الراي السياسي او المنشأ القومي. رفضت الكثير من الطلبات التي قدمها محامو القائد اوجلان لزيارته ودائما تحت ذرائع مختلفة منها سوء الأحوال الجوية وتعطل المركب حيث اصبحنا الان امام اكثر من ٧٠٠ طلب مرفوض ليس من حق السجين السياسي الحصول على حقوقه في الزيارات وهل هناك في القوانين الدولية التي تخص السجين السياسي قانون ما يحرمه من حقه في تلك الزيارات؟

* ماهو تفسيرك لكل هذا الصمت الدولي من قبل المنظمات المعنية بحقوق السجناء السياسيين حول العالم بما يخص وضع القائد اوجلان؟

ان مسالة صمت المنظمات الدولية إزاء ما يحدث من انتهاك لحقوق الانسان ولميثاق الأمم المتحدة وغيرهما من من المواثيق والعهد الدولية لها تفسيراتها التي يضيق المجال عن الخوض فيها ولكن ابرزها ووضحها هي تقاطع المصالح بين الدول ولكن كل ذلك يجب ان لايلعب دورا محبطا لارادة الشعوب الحرة لان الحياة مقاومة والمقاومة حياة.

تركيًا في صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي

*إيهاب العاشق

وكالة سياسة بوست: ٢٠١٨/٩/١٧

منذ ١٩٩٣ ومصطلح صدام الحضارات يسهل لعب الباحثين والمحللين والساسة في العالم بعد أن هيمنت لفترة قبل ذلك فكرة نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفرانسيس فوكوياما، لكن منذ أن وضع هنتغتون كتابه Clash of Civilization أو صدام الحضارات رداً على تلميذه فوكوياما، هيمنت أطروحة هنتغتون على السياسة الأمريكية ومثلت منعرجاً كبيراً في التاريخ حيث وضع في هذا الكتاب رؤية للصراعات المستقبلية في العالم، فبعد أن هيمن على العالم طيلة ٥٣ سنة صراع أيديولوجي بين المعسكر الشرقي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فيما سمي بالحرب الباردة فإن الصراع القادم هو صراع حضاري أساسه الثقافة والدين والعرق.

وأن هذا الصراع سيمثل تهديداً كبيراً للحضارة الغربية بقيادة أمريكا، وأخطر الحضارات في هذا الصراع حسب هنتغتون هما الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية الكونفوشيوسية، في حين امتلاك الأخيرة دولة مركزاً تقود هذه الثقافة فإن الأولى تفتقر لدولة مركز تقودها بما أنها أكثر خطراً حسب رأيه على الحضارة الغربية بحكم الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك، هنا اقترح هنتغتون الدول المؤهلة لقيادة الحضارة الإسلامية وركز عليها ورشحها بل اعتبرها الوحيدة القادرة على ذلك مع أن الصراع على مركزية العالم الإسلامي في التسعينات كان بين إيران والسعودية وباكستان ولم تدخل تركيا هذا الصراع إلا في السنوات الأخيرة.

فهل تحققت نبوءة صدام الحضارات وكيف هي تركيا اليوم؟

يعتبر هنتغتون أن سقوط الإمبراطورية العثمانية ترك الإسلام دون دولة مركز وهو ما اعتبره العامل الرئيسي للصراعات الداخلية والخارجية للإسلام عبر عنه بوعي دون تماسك، وهو السبب الرئيسي وراء ضعف هذه الحضارة.

يضع شروطاً معينة لدولة المركز وهي أن تكون ذات موارد اقتصادية وقوة عسكرية وأن تلتزم بقيادة سياسية ودينية للأمة ولكن في الوقت الحالي لا يوجد حسب رأيه أي دولة يمكن أن تلعب هذا الدور حتى الست دول الإسلامية الكبرى التي أهلها للعب هذا الدور أقصى خمسة منها وهي كالاتي: إندونيسيا، مصر، باكستان، إيران، السعودية.

هناك عدة عوامل تعيق مركزية هذه الدول، إما تواجدها على أطراف العالم الإسلامي أو اعتمادها اقتصادياً وأمنياً على الغرب، أو اختلافها عقائدياً مع الأغلبية السنية في العالم الإسلامي. أما بالنسبة لتركيا التي هي موضوع حديثنا ركز عليها هنتغتون واعتبرها أكثر دولة كفاءة لتكون مركزاً، غير أن أتاتورك حرّمها من ذلك عندما منع الجمهورية من أن تكون وريثة الإمبراطورية.

نبوءة صدام الحضارات

تحدثنا عن مركزية الحضارة الإسلامية وأن تركيا هي المرشح الوحيد بالنسبة لهنتغتون للقيادة بالرغم أنه يذكر الصراع القائم بين الثلاث حول قيادة العالم الإسلامي باكستان، إيران، السعودية، خلال فترة التسعينيات وتركيا خارج هذا الصراع، إلا أنه ركز عليها وما هي اليوم أحد أبرز وأكبر أطرافه.

تحدث الفيلسوف والمؤرخ الأمريكي هنتغتون عن العلمانية التركية وأنه لطلاما ظلت تركيا تعرف نفسها بالعلمانية وإن لم تتخلّ عن الموروث الأتاتوركي أو الكمالي كما تخلت روسيا عن لينين فلن تتمكن من أن تكون دولة مركز، وتخوف من أن فوز حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان بالأغلبية في الانتخابات سيجعل تركيا تعيد تعريف نفسها وتكون لها زعامة على الإسلام، مع ضرورة توفر شخصية زعيمة كأتاتورك، وقال إنه يتوقع تخلي تركيا عن العلمانية كما تخلت جنوب أفريقيا عن الاضطهاد وتحولت من دولة منبوذة في محيطها إلى دولة قريبة من مركزية الحضارة الإفريقية حسب تعبيره.

على تركيا إعادة تعريف نفسها والتخلي عن موروث أتاتورك

ها هي تركيا اليوم تسير وفق ما ذكره صعود حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان وريث نجم الدين أربكان الزعيم الإسلامي التركي الذي مهد الطريق لرجوع الأمة التركية إلى الحاضنة الإسلامية، وبروز المطامح التركية في مركزية العالم الإسلامي يبرز من خلال الدور التركي في المنطقة كالتدخل في الأزمة الخليجية ومن خلال تدخلها في الملف السوري، فبعد أن تركت العراق يقسم بين نفوذ أمريكي وإيراني صارت تبحث اليوم عن حصتها في الملف السوري من خلال دعمها المعارضة واحتضانها لها.

تتدخل تركيا في عدة قضايا مثل بورما وإقليم تركستان المحتل أيضاً، وتغير الخطاب الرسمي التركي ذلك من خلال عدة رسائل إما للغرب أو للعالم الإسلامي تذكر بأن تركيا جزء من العالم الإسلامي مع إحياءات أو تشفير بأنها تعلن نفسها كمركز وعادت للعب دورها التاريخي، هناك مؤشرات أخرى كحصول أردوغان على جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام وزيارته إلى قبر أستاذه نجم الدين أربكان ومحمد الفاتح، الاستفتاء الدستوري، التغيرات المجتمعية في تركيا بعد أن كان المجتمع علمانياً تُمنع مظاهر التدين فيه، حدث تحول كبير داخله، وأيضاً أصبحت تركيا مقراً لعديد المعارضين وخاصة القيادات ذات المرجعية الإسلامية كإخوان مصر حتى قنواتهم تبث من تركيا وبدعم منها، كلها مؤشرات على ما تحدث عنه هنتغتون في أن تركيا تعيد تعريف نفسها.

أي من المهين على دولة تمثل مركزاً حضارياً أن تبحث عن عضوية من هم في الأصل أعداؤها وعليها أن تلعب دورها الأصلي كزعيم وعدو للغرب. يقصد هنتغتون بنادي الغرب الاتحاد الأوروبي، وقد قالها في الثمانينات رئيس فرنسا أنه غير مرحب بدولة مسلمة في نادٍ مسيحي، تصريحات المسؤولين كعدم قبول أوروبا لها هذا ما قالتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وخيرت فيلدرز عضو البرلمان الهولندي عن حزب اليمين المتطرف من أجل الحرية، أوروبا حاضنة وتقدم مساندة معلنة لجماعات تصنفها تركيا إرهابية «PKK وPYD» كل هذا يبرز من خلال دخول تركيا في صراعات مع دول مثل ألمانيا وبلجيكا وهولندا، المتابع للصحف الأوروبية وخاصة الألمانية والفرنسية يلاحظ مقدار هجماتها للرئيس التركي كنعته بالأصولي والسلطان والدكتاتور.

أوروبا تريد زعزعة الأمن القومي التركي خلال دعمها للحركات الانفصالية فلا يمكن أن تتواجد دولة قوية اقتصادياً وعسكرياً مخالفة لأوروبا إثنياً وثقافياً في مجموعة متجانسة ثقافياً وعقائدياً، وهناك عامل العداء التاريخي بين أوروبا وتركيا، بالرغم من قبول تركيا سنوات عديدة لوضع متسول وراضخ للاتحاد الأوروبي إلا أنها اليوم أيقنت أن ثقلها اقتصادياً وعسكرياً وحتى دورها إقليمياً يجعلها ليست في حاجة لعضوية النادي المسيحي الذي هو بذاته تهيمن عليه أمريكا التي دخلت معها في خلافات كبيرة منذ المحاولة الانقلابية ورفض تسليم جولن، إلى الحادثة القس الأمريكي مؤخراً أندرو برونسون المعتقل في تركيا، وما هي تتوجه نحو علاقات مع دول شرق آسيا ومع روسيا والصين لإحياء ما يسمى بطريق الحرير، لم يعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حلماً بالنسبة لتركيا فهي أدركت أنها لن تنسجم بل أوروبا صارت في حاجة لها، وهذا ما يجمع العديد من الخبراء عليه، أن تركيا حالياً غير مهتمة بمسألة عضوية الاتحاد الأوروبي.

هذه تركيا التي رآها هنتغتون والذي مثلت أفكاره مدرسة النيوليبراليين وأفكار اليمين المتطرف اليوم في الغرب، وجهت له عديد الانتقادات بسبب هذه الأطروحة صدام الحضارات، أبرزها مقال المفكر الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد بعنوان صدام الجهل، أما بالنسبة لتركيا فيرى البعض أن ما يحدث فيها اليوم هو اقتراح هنتغتون للتحكم في العالم الإسلامي عبر تركيا أي مؤامرة محبوكة أو ما يراه البعض الآخر أن تركيا عادت إلى دورها التاريخي وتمثل الأمل لهم في وجود دولة مركزية تقود الإسلام.

تركيا بين الحق في التعبير عن الرأي والاتهام بالتخوين

*هرقل ميليس

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/١٧

لم يعد مصطلح "تبادل الأفكار" يُستخدم أو يُطبَّق بشكل كبير في عالمنا اليوم. الجميع يقولون إنهم على حق، ولا يريدون الاستماع إلى آراء الآخرين. والحقيقة أن هذا أيضاً لم يعد يحدث" فلم يعد في إمكان أي شخص، من غير المقربين، أن يتحدث أو يُفصح عن "أفكاره"، أو بمعنى آخر "باتت الفئة غير المحظورة هي وحدها التي يُسمح لها بالتحدث والإفصاح عما بداخلها. كنت أستمع قبل عامين أو ثلاثة على الأقل إلى آراء سياسية مختلفة في أحد البرامج السياسية في التلفزيون التركي، أما الآن فلم يعد هذا متاحاً. كان هناك نوع من الرقابة الذاتية، أما الآن فلم يعد لكلمة "الذاتية" تلك مكان في حياتنا. ولم نعد نرى الجماعة المغضوب عليها تطل برأسها على أي محفل أو برنامج سياسي. لم نعد نرى سوى وجوها بعينها، تعيد علينا كل يوم ما قالتها بالأمس. وعندما يأتي الدور في الحديث على الطرف المقابل لها، فلا تجده يأتي بجديد عما قاله الطرف الأول، وكأنهم قد تعرَّضوا لغسيل دماغ، ولم يعد لديهم ما يدلون به من أفكار تعبر عن رأيهم هم.

أسأل نفسي أحياناً: وماذا عنك، ماذا ستفعل لو أنك كنت في مكان أي من هؤلاء "ماذا كنت ستقول؟" أعترف أنني وقفت حائراً أمام هذا السؤال، ولم أعرف ما سأقول" فلم يعد في ظل المناخ الذي نعيشه اليوم ما يعرف بـ "تبادل الأفكار" فهم يرسمون الإطار الذي يتعين على أي شخص من الجماعة غير المحظورة التحرك بداخله وألا يتعداه، أما إذا تجاسرت، وأردت أن تخرج عن هذا الإطار، فسوف يعتبرونك شخصاً سيئ النية، يُروِّج لأفكارٍ هدامة، تضر بمصالح الدولة.

وإذا جازفت أية جماعة تود توجيه النقد للحكومة، والتي يطلق عليها اسم المعارضة، واقتربت من الإطار المحظور" كي تُدلي برأي ما من قبيل "إن الدولة لا تكفل الحقوق والحريات بشكل كامل"، فسوف يصطدمون على الفور بحائط منيع، وسيواجهون بأفكار مقابلة من قبيل "يجب على كل واحد فينا أن يتصدى للأعداء الذين يهددون بقاء الدولة في الداخل والخارج. نحن نخوض، في الوقت الراهن، معركة من أجل البقاء". وعلى الفور ستجد هذه الجماعة "المحظورة بطبيعة الحال" من يعيدها إلى منتصف الدائرة مرة أخرى، وستبرر السلطات هذا التصرف بقولها "إن الطابور الخامس بالداخل يساعد أعداء الوطن بالخارج على هدم الدولة".

وبالطبع فهذا الإطار الفكري لا يعترف بحرية التعبير عن الرأي أو الديمقراطية أو ما شابه. وتتحوّل الحقوق الدستورية في مناخ الحرب المزعوم إلى أحاديث جوفاء تُؤلِّد الشك والريبة باتجاه وجود محاولة لإفساد وحدثنا. بالطبع يريد الأعداء أن يفسدوا وحدثنا، ولكنهم يرون أنه من الصعب التفرقة بين العدو وأصحاب النوايا الطيبة، لذلك يصبح إسكات أي صوت يتحدث هو الخيار الأمثل بالنسبة لهم. وبالتالي يتعين على الجميع أن يُحلقوا داخل السرب، وألا يجيدوا عن الخط المرسوم لهم سلفاً" حتى لا يظن أحد من السلطة الحاكمة أنه من الأعداء.

أم يقل وزير الخارجية التركي قبل ثلاثة أيام "لو قلنا إن الولايات المتحدة هي التي تقف وحدها وراء ما نتعرض له من هجمات، فإننا بهذا نخادع أنفسنا. فهناك من يتربص بنا من الدول الإسلامية والصديقة أيضاً"، و"كنا على قلب رجل واحد في مقابل هذه الهجمات".

ومن الطبيعي ألا يجتمع الحديث عن حرية الرأي والاعتقاد مع الخطب الرئانة عن الأعداء في الداخل والخارج وأحاديث الحرب من أجل البقاء" فظروف هذه الحرب تقتضي منا أن نلزم الصمت.
ومع هذا، فلا مانع لو تجاسرنا وسألنا سؤالين فقط :

(أ) هل هناك بالفعل شيء اسمه مسألة البقاء والهجمات الداخلية والخارجية الموجهة ضد الوطن؟
(ب) هل فكرة هواجس هذا التهديد أمر يخص حزب العدالة والتنمية وحده، أم أنه تحول إلى هوس لدى الشعب بكامله؟

تشير الدراسات، التي أجريت بهذا الشأن من قبل بعض الجهات المختصة "مثل وقف الدراسات الاجتماعية والاقتصادية بتركيا وجامعة قادر هاس"، إلى أن هاجس وجود تهديد خارجي محقق بالبلاد قد تزايد في السنوات الأخيرة بنسبة تتراوح بين ٦٠-٧٠٪، وأن أمريكا والاتحاد الأوروبي هما العدو الحقيقي للدولة التركية. ومع هذا، فالحديث عن المؤامرات التي يحيكها الغرب ليس بالأمر الجديد، وإنما يعود إلى فترات سابقة من عمر الدولة التركية. لذلك ليس من المستغرب أن تتوافق كلمات أردوغان "إن كان لهم الدولار، فلنا الله" مع كلمات الشاعر محمد عاكف عن الغرب في الماضي. ومع تزايد تهديدات القوميين والإسلاميين، خلال هذه الفترة، كثر الحديث بالشكل نفسه عن التهديدات "الإمبريالية" لهذين التيارين: الغرب قوى استعمارية تسعى لتفتيت الدولة.
والواقع أن الحديث عن وجود تهديدات تحقق بالوطن يجد له آذاناً صاغية لدى الكثيرين، وتجد فيه السلطة الحاكمة فرصة لفرض قيود على الحركات الفكرية في المجتمع. وهذا لا يعني أن تركيا ليس لديها أعداء، أو أنها بمعزل عن المخاطر" فتركيا، مثل الكثير من دول العالم الأخرى، لها حلفاء وشركاء يمكنها أن تثق بهم، ولها خصوم يحققون عليها. وهذا أمر نراه بين كل دول البلقان والشرق الأوسط تقريبا. وإن اختلف مصدر التهديد في هذه الدول، فيبقى أن هذا الوضع لا نراه إلا في الدول الديكتاتورية فقط.

كان هتلر، على سبيل المثال، يؤمن بالمؤامرة اليهودية العالمية، في حين اعتبر ستالين أن الإمبريالية العالمية هي مصدر التهديد الحقيقي. أما فرانكو (رئيس وزراء إسبانيا الأسبق) فرأى أن الشيوعية هي مصدر التهديد الحقيقي. ومع اختلاف نظرة هؤلاء الزعماء لمصدر التهديد المحقق بدولهم، كانت هذه الآراء تُفرض جميعها في اتجاه واحد" ألا وهو التعدي على الديمقراطية.

اعتقد أن ترديد فكرة وجود عدو خارجي بهذا الشكل هي دلالة على وجود حالة نفسية يطلق عليها رهاب الأجانب (أو الخوف من الغرباء أو الأجانب). وهي نتيجة لأحكام تأخذ شكل القالب لدى هؤلاء، ولن تؤدي بطبيعة الحال إلى خير.

فالمجتمعات التي تجعل نفسها حبيسة أفكار من هذا القبيل، تحكم على نفسها بمزيد من العزلة عن محيطها الخارجي“ أي أن الإنسان يرهن حياته مقابل أفكار تحركها أهواء لديه“ لا تستند إلى دليل فعلي. وبالمنطق نفسه، لو أنكم اعتبرتم العالم كله عدواً لكم، فلن يمر وقت طويل حتى يتحول هذا الوهم إلى حقيقة، ويعتبركم العالم بالفعل أعداء له، وبالتالي يتصرف معكم من هذا المنطلق. ثم يخرج علينا أحدهم في نهاية المطاف ويقول "أرأيتم؟ لقد كنا على صواب، إنهم يناصبونكم العداة" لأن فكرة "الجميع ضدنا" لا بد أن تُفضي في النهاية إلى فهم "ونحن ضد الجميع".

والحقيقة أنّ وضعاً كهذا لا يحدث إلا نتيجة لعلاقات غدتّها فترات سابقة، أو لأهواء خاصة لدى السياسيين“ يسعون للوصول إليها عبر الترويج لفكر كهذا. وأعتقد أن ما نعيشه اليوم في تركيا كان محصلة للعاملين معاً.

ومن ناحية أخرى، لا بد أن يواكب الحديث عن الأعداء والتهديدات حديث آخر عن وضع خطير ينتظر البلاد من قبيل (سيقسّمون الوطن، سيختلقون الأزمات، سيضربوننا من الخلف، سيرجون للشائعات المضللة..).

أعتقد أن الخروج من هذا المأزق ليس بالأمر الهين“ لأنه عندما يقتنع الشخص بفكر ما، فإنه يرسخ لديه كما العقيدة تماماً. وخاصة إذا كان وراء هذا الفكر أفكار أخرى تتعلق ببقاء الدولة“ لأن استخدام كلمات مثل "أما نحن فلنا الله...“ تثير عاطفة من شأنها إثارة حماسة الانتماء لدى المواطنين، وبالتالي يصبح من الصعوبة بمكان إيصال المعنى الحقيقي وراء إطلاق هذه الشعارات.

والأدهى من ذلك أنه لا سبيل لتحقيق المساواة القانونية بين المواطنين ما لم تتوقف السلطة الحاكمة عن إطلاق أحاديث التهديد والأعداء والمتواطئين معهم“ أو بمعنى آخر سيصبح من المستحيل تطبيق مبادئ الديمقراطية بشكل سليم.

فمن المعروف أن مناخ الحرب هو أصعب مناخ يمكن للديمقراطية أن تنمو في كنفه“ فمن المستحيل اتباع نظام ديمقراطي مع العدو الذي تقاتله، كما أن الناس لا يولون اهتمامهم، في ظل تلك الظروف الطارئة، بموضوعات مثل حقوق الإنسان والاستماع إلى آراء الغير.

وعندما ننظر إلى الأزمة وحالة الاستقطاب التي تعاني منها تركيا اليوم، ندرك أن فكرة الترويج لوجود الأعداء والتهديدات التي تحقّق بالوطن لن تُفضي إلا إلى نتيجة واحدة“ سواء أكانت هذه الأفكار نابعة من حقيقة لها درجة من المصادقية، أم كانت نتيجة لمتلازمة عداة الأجانب التي انتقلت إلينا من فترات سابقة، أم كانت نوعاً من التكتيك السياسي لتعبئة الناخبين.

وطالما استمر الترويج لمثل هذه الأفكار، فلن يكون هناك مجال لوجود سلام مجتمعي أو مجتمع متوافق. أعتقد أن الخطوة الأولى لترسيخ الديمقراطية لا بد أن تبدأ بالتخلص من هذا الخوف، أو إن شئنا قلنا من هذا الخوف المرضي، وإظهار العداة لكل ما هو أجنبي. ولا سبيل أمامنا لفعل هذا دون أن نغير من تفكيرنا، ونقول "نحن لا نواجه تهديدات خطيرة بهذه الدرجة"، ودون أن تعي آذاننا ما يخرج من أفواهنا من كلمات تحضّ على الحقد والبغضاء“ فلا يمكن أن تُكتب السعادة لأمةٍ يُخونُ أبناؤها بعضهم البعض.

أردوغان يخطط لمنع مرشحي الحزب الكردي من خوض انتخابات المحليات

جريدة الزمان التركية : ٢٠١٨/٩/١٨

يبدو أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بعد انتقاده ترشح رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لديه نوايا لمنع مرشحي الحزب الكردي من خوض انتخابات المحليات.

ومن المقرر انعقاد انتخابات المحليات في مارس/ آذار ٢٠١٩ والتي ستسفر عن تعيين رؤساء البلديات. وذكر أردوغان في تصريحاته خلال الأيام الماضية أنه ينبغي على من يحاولون الترشح على حساب تنظيم إرهابي ألا ينتظروا منا مقاربة ديمقراطية. وفي إشارة منه إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي أفاد حليف أردوغان في الانتخابات السابقة وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهشالي أنه يتوجب ضمان إدارة البلديات المعين بها وصاة بصورة تتوافق مع بنية النظام الجديد ووفقاً لإرادة الشعب. علماً أن هذه البلديات كانت خاضعة لإدارة منتخين كرد لكن تم مصادرتها من طرف حكومة حزب العدالة والتنمية بذريعة علاقة القائمين عليها بحزب العمال الكردستاني، حيث تم تعيين وصاه لإدارتها جلهم مقربون من الحكومة. من جانبه قال الكاتب عبد القادر سلوي المعروف بقربه من أردوغان في مقال له "لن يسمح بتدخل جبل قنديل في تحديد قائمة مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي" وذلك في إشارة لتنظيم حزب العمال الكردستاني، مؤكداً أن الحكومة ستتخذ إجراءات احتياطية في حال وقوع ذلك. ويقول مراقبون إن تعامل حكومة العدالة والتنمية مع الحزب الكردي ومرشحيه تستند دائماً إلى تقارير استخباراتية.

يُذكر أن الرئيس أردوغان وصف ترشح رئيس حزب الشعوب الديمقراطي السابق والمعتقل حالياً صلاح الدين دميرتاش لرئاسة الجمهورية بالخطأ الذي يتوجب إصلاحه. وأظهرت لقطات مسربة لأردوغان قبيل الانتخابات مطالبته أعضاء حزبه بتنفيذ أعمال لمنع الحزب الكردي من دخول البرلمان. هذا ومن المقرر إجراء الانتخابات المحلية في مارس/ آذار من العام القادم وفقاً لأجندة اللجنة العليا للانتخابات التركية.

تركيا تُحاكم جندياً بريطانياً وخطيبته لدعمهما الكرد ضد داعش

أحوال تركية : ٢٠١٨/٩/١٨

قضت محكمة تركية بحبس جندي بريطاني سابق سيع سنوات ونصف سنة، لارتباطه كطبيب بـ"وحدات حماية الشعب الكردية" التي تصنفها أنقرة منظمة "إرهابية"، ولكنها ليست محظورة في بريطانيا. وأوقف جو روبنسون في يوليو ٢٠١٧ بعد نشره صوراً له بالزي العسكري يظهر فيها مع مقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، التي قاتلت تنظيم داعش الإرهابي. وذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، أنّ تركيا حكمت أيضاً على خطيبة روبنسون البلغارية من أصل كردي، ميرا روخان، بالسجن مع وقف التنفيذ بتهمة نشر "دعاية إرهابية" بسبب نشرها صوراً للعلم الكردي وروابط لأغاني كردية.

وكان روبنسون وروخان يقضيان عطلة في جنوب غرب تركيا عندما تم احتجازهما في ٢٢ يوليو، عندما داهمت الشرطة أحد المنتجعات في ديديم، على بعد ١٠٠ كم من مدينة بودروم، حيث كان الشابان في ضيافة والدّة ميرا روخان. ودانت محكمة مدينة أيدن في غرب تركيا روبنسون بـ"الانتماء إلى منظمة إرهابية"، بحسب ما أوردت وكالة أنباء "دمير أوران".

وتشكل وحدات حماية الشعب الكردية العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، التحالف العربي الكردي المدعوم من الولايات المتحدة في سوريا ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية.

لكن أنقرة تصنف هذه الوحدات منظمة إرهابية وتعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض تمرداً ضدها على أراضيها منذ عقود. وأفادت وكالة "دمير أوران" أن روبنسون المطلق سراحه بكفالة لم يحضر جلسة صدور الحكم لأسباب صحية، وهو ينوي استئناف الحكم الصادر بحقه.

وأوردت الوكالة أن المحكمة قضت بحبس خطيبته البلغارية لنحو سنتين لإدانتها بـ"الدعاية الإرهابية"، علماً أنها متواجدة حالياً في بريطانيا. وتفيد تقارير إعلامية بريطانية بأن روبنسون البالغ ٢٥ عاماً جندي سابق أدى الخدمة في أفغانستان في ٢٠١٢ وتوجه في ٢٠١٥ إلى سوريا حيث انضم إلى الجهاز الصحي التابع لوحدات حماية الشعب الكردية.

ونقلت الغارديان بيانا لوزارة الخارجية البريطانية تقول فيه إنها تقف مستعدة لتقديم المساعدة القنصلية للمواطن البريطاني المحتجز في تركيا.

وقالت والدة روبنسون، شارون شايمتشوك، إنها تلقت اتصالا هاتفيا مساء الجمعة من مسؤول بوزارة الخارجية البريطانية أكد صدور الحكم. وأضافت أن خطيبة ابنها ماريما روخان، وهي طالبة تدرس القانون في جامعة ليدز، تلقت أيضا حكما مع وقف التنفيذ بتهمة "الدعاية للإرهاب". وتابعت شايمتشوك "لقد كانت هناك محاكمة، لكن روبنسون لم يكن حاضرا".

وقالت روخان وفقا لما أوردته شبكة بي بي سي "المحكمة حكمت علي بسبب مشاركة منشورات على فيسبوك، عليها العلم الكردي وروابط لأغنيات كردية بموقع يوتيوب". وأضافت "الموقف محزن وسخيف جدا. لا يمكنني استيعاب حدوث أمر كهذا". وقبع روبنسون أربعة أشهر في سجن في تركيا بعد القبض عليه العام الماضي. وأطلق سراحه بكفالة في نوفمبر الماضي، لكنه منع من مغادرة البلاد.

وأضى روبنسون خمسة أشهر كمتطوع مع القوات الكردية التي تقاتل ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وتحدث في السابق عن تجربته مع وسائل إعلام. وتقول عائلته إنه كان طبيبا عسكريا.

جدير بالذكر أن عددا من البريطانيين وجنسيات أخرى من أوروبا توجهوا خلال السنوات الماضية إلى سوريا للانضمام إلى القتال ضمن صفوف قوات سوريا الديمقراطية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

تغريدة عنصرية لإعلامي تركي ضد الكرد تثير جدلاً

جريدة الزمان التركية ٢٠١٨/٩/١٨

أثار الإعلامي التركي الشهير سافجي سايهان، والذي عرف بتأييده لحزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة، جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي عبر تغريدة استهدفت المواطنين من القومية الكردية.

وقال سايهان العضو السابق بالمجلس التنفيذي المركزي لحزب الشعب الجمهوري، في تغريدته: "تلك العقلية التي تزهق روحاً مقابل شاة، وتتصالح لاحقاً مقابل ٥٠٠ خروف تسمى عقلية كردية!".

وعقب تغريدته المسيئة للكرد اعتبر رواد مواقع التواصل الاجتماعي سافجي سايهان "عنصرياً"، في حين اعتبر متابعون آخرون أنه ربما قصد الحديث عن "رجولة الكرد".

وتأتي هذه التغريدة في الوقت الذي يشتهي السياسة الكرد في تركيا من ضغوط سياسية كبيرة من قبل النظام الحاكم في الفترة الأخيرة. واعتقلت السلطات التركية قبل نحو عامين رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الكردي صلاح الدين دميرتاش بتهمة دعم الإرهاب.

الانتخابات المحلية التركية.. حسابات وتحالفات على وقع أزمة اقتصادية

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/١٨

بدأت الأحزاب السياسية التركية المختلفة في تسريع وتيرة أعمالها لإنهاء استعداداتها للانتخابات المحلية التي من المقرر إجراؤها في مارس/آذار المقبل، وذلك على وقع أزمة اقتصادية كبيرة تعيشها البلاد منذ فترة. وشهدت تركيا على مدار الفترة الماضية حركة مستمرة داخل أروقة الأحزاب المختلفة لإعلان كل حزب عن ستراتييجيته التي من المنتظر أن ينتهجها خلال الانتخابات.

ويسعى كل حزب من تلك الأحزاب إلى ترتيب أوراقه بحسب حساباته الخاصة ليخرج من هذه الانتخابات محققا أكبر المكاسب التي تحقق له أهدافه التي يسعى إليها، لا سيما الأحزاب التي لها تمثيل برلماني، وهي العدالة والتنمية الحاكم، والشعب الجمهوري زعيم المعارضة، والشعوب الديمقراطي ذو الأغلبية الكردية، والحركة القومية، فضلا عن حزب "إيبي".

ويأتي على رأس هذه الأحزاب حزب العدالة والتنمية، الذي يخطط للتغلب على آثار الأزمة الاقتصادية الحالية التي فقدت فيها الليرة التركية أكثر من ٤٠٪ من قيمتها.

ويخشى الحزب أن تؤدي الأوضاع الاقتصادية الراهنة إلى فقد أصوات الناخبين كما حدث في الانتخابات التي شهدتها البلاد في عام ٢٠٠٩ إبان الأزمة الاقتصادية العالمية، حينما فاز بنسبة ٣٩٪ من الأصوات.

ويرغب الحزب الحاكم في عدم خسارة ولو جزء قليل من البلديات التي يسيطر عليها، لذا فإن هناك ميلا كبيرا لدى الحزب للإبقاء على "اتفاق الجمهور" الذي سبق وأن أبرمه مع حزب الحركة القومية، خلال الانتخابات الرئاسية والنيابية المبكرة التي شهدتها البلاد في ٢٤ يونيو/حزيران الماضي.

وتتلاقى أهداف حزب الحركة القومية مع نظيرتها لدى العدالة والتنمية، إذ يرغب الأول في الحفاظ على سيطرته على عدد من البلديات مثل أضنة، ومرسين، ومانيسا، من خلال دعم الأخير له في إطار الاتفاق بينهما.

والحزب الحاكم أيضا يرغب، من خلال دعم الحركة القومية، في الحيلولة دون سيطرة قوى المعارضة الأخرى على بلديات أهم مدينتين هما العاصمة السياسية أنقرة، ونظيرتها الاقتصادية إسطنبول.

واعتبر محللون أن "العدالة والتنمية" من الممكن أن يسمح بعدم خسارة الحركة القومية لما لديه من بلديات مقابل إبقاء سيطرته على بلديات المدن الكبرى التي تتسبب خسارتها في تشكيل انكسار نفسي بالنسبة له كحزب.

يأتي بعد ذلك حزب الشعب الجمهوري الذي يتزعم تيار المعارضة في البلاد، والذي من أهم حساباته في هذه الانتخابات أن ينجح في الحفاظ على ما لديه من بلديات كان قد فاز مرشحوه بها في الانتخابات المحلية الماضية.

وطرح عدد من أنصار الحزب، خلال الآونة الأخيرة، فكرة الاتفاق مع حزب الشعوب الديمقراطي، غير أن إدارة الحزب لم تعلن بعد موقفها من هذا الطرح.

وكان الاتفاق بين العدالة والتنمية والحركة القومية له بالغ الأثر بلا شك في خلق حالة من الذعر داخل حزب الشعب الجمهوري، الذي يسعى للحافظ على ٩ بلديات كبرى كان قد فاز بها في الانتخابات الماضية عام ٢٠١٤.

وفي سياق متصل، خرجت بعض الأصوات من داخل الحزب لتتحدث عن إمكانية خسارة هذه البلديات في الانتخابات المقبلة، لا سيما أن هناك استطلاعا للرأي أجري مؤخرا وأكد هذه الاحتمالية إذا خاض العدالة والتنمية والحركة القومية الانتخابات في ظل الاتفاق المبرم بينهما.

وذهب الاستطلاع ذاته إلى القول إن الشعب الجمهوري إذا عقد اتفاقا مع حزب "إي" المعارض، سينجح في الفوز بعدد من هذه البلديات التسع.

هذا في الوقت الذي أعلن فيه الأخير، الأربعاء، أنه يجري استعداداته كافة وكأنه سيخوض الانتخابات المقبلة بمفرده دون إبرام تحالفات مع أحد.

وذهب بعض القياديين داخل حزب الشعب الجمهوري إلى القول إن الاتفاق مع الشعوب الديمقراطية سيمكن الشعب الجمهوري من الفوز ببلدية مدينة إسطنبول.

وبحسب محللين، فإن هناك صيغا تُناقش بين الحزبين لإبرام "اتفاق خفي"، وإن كان زعيم المعارضة التركية ينفي ذلك بين الحين والآخر.

وتبقى كل هذه الأقوال مجرد تكهنات سرعان ما ستتبدد بمجرد أن يعلن الشعب الجمهوري ستراتييجيته الانتخابية، الجمعة.

على الجانب الآخر، تتجه الأحزاب اليسارية غير الممثلة في البرلمان لاستغلال الأزمة الاقتصادية في البلاد خلال حملاتها الانتخابية للنيل من الخصوم، لا سيما الحزب الحاكم المتهم الأول بشأن تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير.

وتتخوف هذه الأحزاب من عدم إجراء هذه الانتخابات بشكل نزيه، كما حدث في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة، هكذا كانت تصريحات كل من سلمى غورقان، زعيمة حزب "العمل"، وألبر طاش، المنتمي لحزب "الحريات والتضامن".

وقالت غورقان، في تصريحات صحفية، مؤخرا، إن "الانتخابات المقبلة لن تكون نزيهة، فلقد علق حزب العدالة والتنمية جميع القواعد من أجل إنشاء نظام الرجل الواحد".

وذكرت أن "الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تمر بها البلاد ستكون الركيزة الأساسية التي سنوضح من خلالها للناخبين فشل ذلك الحزب، ولاسيما أن ظروف المعيشة، والعمل في البلاد باتت صعبة للغاية، ونالت من الطبقات كافة".

تجدد الإشارة إلى أن أحزاب "إي" والشعب الجمهوري، و"السعادة" شكلت تحالف "الأمة" وخاضت بموجبه الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في مواجهة "تحالف الشعب" الذي ضمّ حزبي العدالة والتنمية، والحركة القومية

أردوغان يحول تركيا إلى شركة عائلية

*ذو الفقار دوغان

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/٩/١٨

"ألا تريدون أن تتروا هذا البلد يُدار مثلما تدار الشركات؟ هل تفهمون ما أقول؟ ينبغي أن تُدار تركيا بنفس الطريقة التي تُدار بها الشركات.. بهذه الطريقة سيمضي هذا البلد على الطريق الصحيح." بهذه الكلمات استفاض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شرح منهج حكمه خلال مناسبة بمدينة باليكييسير في غرب تركيا في مارس عام ٢٠١٥.

وبمرسوم رئاسي صدر يوم الأربعاء الماضي فقط، قطع أردوغان خطوة هائلة على طريق تحقيق ذلك الحلم. مرسوم بموجبه أصبح الرئيس قائما على صندوق الثروة السيادية التركي، بينما بات صهره، وزير الخزانة والمالية بيرات البيرق، نائبا له.

قرار واحد جعل لأردوغان السلطة الوحيدة والمطلقة في إدارة عمليات صندوق يملك حصصا ضخمة في عدد من أكبر الأصول العامة التابعة للدولة التركية بقيمة تصل إلى ٦٠ مليار دولار.

قائمة هذه الأصول تشمل شركة الخطوط الجوية التركية وبنوكا عامة وشركات بترو. لقد تابع الاقتصاديون في تركيا في حيرة تلك الخطوة التي يقولون عنها إنها حولت الصندوق السيادي إلى شركة عائلية.

فهذا صندوق وصفه أستاذ الاقتصاد يالكين كارتبيي، بعد قليل من سيطرته على عدد كبير من الشركات المملوكة للدولة في فبراير من العام الماضي، بأنه عملية استحواذ على كيان أصبح بعدها هيكلا غريبا لا يمكن تفسيره.

إن مرسوم أردوغان الصادر في الثاني عشر من سبتمبر يجعل منه، بالإضافة إلى رئاسته للبلاد، رئيسا لحزب سياسي، ورئيسا لصندوق الثروة السيادية الذي تتم إدارته كالشركات – ولعل الرجل بات نموذجا فريدا في العالم لامتلاك حاكم كل هذه التركيبة من المسؤوليات.

لقد تأسس صندوق الثروة السيادية بموجب قانون تم تقديمه إلى البرلمان التركي بينما كانت البلاد لا تزال تترنح جراء صدمة محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو ٢٠١٦، وبدأ عمله بصورة فعلية في التاسع عشر من أغسطس من العام الماضي.

في ذلك الوقت، تم إلحاق الصندوق برئيس الوزراء، لكن مع إلغاء هذا المنصب في ظل نظام الرئاسة التنفيذية الذي دخل حيز التنفيذ هذا العام، أصبح الصندوق تابعا بصورة مباشرة لرئيس الجمهورية.

لكن الصندوق، رغم مرور عامين على إنشائه، لا يزال غير مستغل، بخلاف تغيير القيادة في مجلس الخصخصة التركي بعزل رئيسه محمد بستان وتعيين همت قراداغ مدير بورصة إسطنبول خلفا له.

لقد لعب قراداغ دورا محوريا في تمهيد الطريق لأردوغان في مجلس إدارة جديد مُنحت أبرز مناصبه لشخصيات مثل البيرق الذي صار نائبا لرئيس الصندوق وظافر سونميز رجل الأعمال الذي يتأسس شركة استثمار حكومية ماليزية وأصبح الآن مديرا عاما لصندوق الثروة السيادية التركي.

من الضروري هنا الإشارة إلى اسمين أضيفا إلى مجلس الإدارة قادمين من القطاع الخاص وهما رفعت هيشارجيكل أوغلو، رئيس اتحاد غرف التجارة والسلع التركي، وفؤاد توسيالي، رئيس مجلس إدارة مجموعة توسيالي القابضة. لقد جعل هيشارجيكل أوغلو من اتحاد غرف التجارة والسلع التركي شريكا في المشروع المفضل لأردوغان لإنتاج سيارات تركية المنشأ ووافق على نقل موارد من اتحاد الغرف الذي يتأسسه، والذي يضم مليوناً ونصف مليون عضو، إلى هذا المشروع. لا تفوت هنا الإشارة إلى الزيادة السريعة في ثروة مجموعة توسيالي القابضة، وهي شركة عائلية تأسست في ١٩٨٨، في ظل حكم أردوغان.

في عام ٢٠٠٨، أصبحت توسيالي أكبر شركة تركية مصنعة للصلب المسطح بقيمة استثمارات بلغت مليار دولار. ومع توسع عمليات الشركة إلى أفريقيا ودول منطقة البلقان، ومع إقامة مصانع جديدة في جمهورية الجبل الأسود والجزائر وإبرام شراكات مع شركات يابانية، شق توسيالي طريقه إلى قائمة فوربس كأحد أكثر الرجال ثراء. اسم آخر في مجلس إدارة صندوق الثروة التركي يثير الاهتمام وهو أريسان أريجان، الأستاذة بجامعة قادر هاس في إسطنبول والمرأة الوحيدة في تشكيل حكم الصندوق.

كانت أريجان مشرفة على رسالة الدكتوراة التي أعدها البيرق عن تمويل مصادر الطاقة المتجددة. وأصبحت هذه الرسالة مثار جدل حاد عام ٢٠١٦ حين نشرت مجموعة من قرصنة الإنترنت رسائل بريد إلكتروني من حساب تابع للبيرق تشير إلى أن أريجان ومحمد موش النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية الحاكم قد تكفلا بكتابة جزء كبير من محتوى الرسالة.

وطالب أكبر حزب معارض في تركيا بتجريد البيرق من درجة الدكتوراة التي يحملها. لا تزال أريجان مستمرة أيضا في عملها كعضو بمجلس إدارة بورصة إسطنبول، وهو منصب عُينت فيه في أبريل ٢٠١٦ بعد الإشراف على رسالة البيرق، وستبقى أيضا في عملها ضمن مجلس إدارة صندوق الثروة السيادية. بنظرة على الإطار القانوني حول صندوق الثروة السيادية ستجده أشد غرابة من تشكيل مجلس إدارته. فالصندوق لا يخضع لإشراف وزارة الخزانة ولا البرلمان ولا جهاز المحاسبة العام. وهو أيضا معفي من الضرائب على الدخل أو ضرائب الشركات أو الضرائب على الممتلكات.

ولا يخضع الصندوق أيضا لقوانين العطاءات العامة ولا قوانين التوظيف المطبقة في تركيا. نفقات الصندوق ورواتب العاملين به وعملياته التي يقوم بها مجلس الإدارة مصنفة باعتبارها معلومات سرية. كذلك لن يخضع أي من مديري الصندوق وموظفي لأي محاسبة جنائية أو مالية أو إدارية عن أي قرارات يتخذها مجلس الإدارة، حتى ولو تسبب قرار في الإضرار بمصالح الدولة.

الإشراف الوحيد على عمليات صندوق الثروة السيادية من جهة رقابية مستقلة يتمثل في تقرير يتم إرساله إلى الرئاسة - إلى مكتب أردوغان نفسه - وإلى البرلمان لكن "على سبيل الإخطار." لإدارة الصندوق السلطة الكاملة والمطلقة في استغلال ممتلكات الدولة ومالها وأسهمها تحت مظلة الحافطة المالية للصندوق بالطريقة التي تراها الإدارة مناسبة.

ويمكن لإدارة الصندوق أيضا شراء أو بيع أو تقديم تمويل أو الاستدانة أو تحويل خدمات ومشاريع تابعة للدولة إلى شركات دون أدنى قدر من المتابعة أو الرقابة.

قائمة ضخمة من الموارد تضمها الحافظة المالية لصندوق الثروة السيادية، بينها ٥١ بالمئة من أسهم بنك خلق وهو أحد أكبر البنوك التي تديرها الدولة التركية، وشركات الطاقة التركية، وشركة البريد التركية، وشركة إيتي ماين وركس العملاقة التي تعمل في مجال التعدين والكيماويات، وشركة تركسات للأقمار الصناعية، وبورصة إسطنبول، واليانصيب المحلي، إلى جانب أشياء أخرى.

هناك أيضا مساحات شاسعة من الأراضي تقترب من مليوني متر مربع تشمل مواقع ساحلية شديدة الأهمية في مناطق سياحية تركية كلها أيضا تحت سيطرة الصندوق.

حين نُقلت إدارة الأصول والعقارات العامة إلى صندوق الثروة السيادية كانت قيمتها تبلغ ٦٠ مليار دولار. خلال زيارة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى أنقرة الشهر الماضي، أمضى ثلاث ساعات ونصف في مناقشات مغلقة مع أردوغان والبيرق، بعدها صدر الإعلان عن ضخ قطر استثمارات مباشرة بقيمة خمسة عشر مليار دولار في الاقتصاد التركي. صدر الإعلان في توقيت مثالي بالنسبة لتركيا، التي تكافح لمنع انهيار قيمة الليرة. غير أن الحديث المتداول في أروقة الاقتصاد في تركيا تركز على أن غالبية الاستثمارات المباشرة ستتركز على شراء عقارات وأسهم انتقلت ملكيتها إلى صندوق الثروة التركية.

لقد أصبحت لأردوغان والبيرق، من خلال التعديلات الجديدة على هيكل صندوق الثروة السيادية، القدرة على أن يبيعا لأمر قطر أي من أصول أو ممتلكات عامة يرغب في شرائها بالسعر الذي يقرانه بعد مفاوضات خاصة، ودون أي رقابة أو إشراف من أي نوع.

وليس خافيا أن مستثمرين قطريين، ولفترة طويلة، وضعوا نصب أعينهم شركة شايكور التركية لصناعة الشاي، كما يرغبون في شراء أراض مملوكة للدولة من أجل تشييد مشروعات للسياحة الصيفية والشتوية.

على الجانب الآخر، هناك العديد من كيانات الأعمال وشركات الإنشاءات المقربة من الحكومة تضررت بشدة من هذا التراجع الاقتصادي. الآن ومن خلال أحكام قبضته بصورة كاملة على صندوق الثروة السيادية، يملك أردوغان كامل الحرية لإبرام شراكات مع تلك الشركات، ولشراء أسهم فيها وإضافتها إلى الحافظة المالية للصندوق، وكذا تقديم تمويل لها وأن يصبح ضامنا لديونها.

تتمحور شائعات حول احتمال أن يدخل صندوق الثروة السيادية في شراكة مع المشروع لإنشاء المطار الثالث بإسطنبول. ومن المقرر أن يبدأ العمل في المطار هذا العام، لكن الإنشاءات ستتواصل لسنوات عديدة مقبلة.

ومنذ بدء المشروع عام ٢٠١٥، ارتفعت قيمة القرض الذي تم تقديمه بقيمة ٥,٧ مليار يورو إلى ما يزيد على ضعف قيمته السابقة بالليرة التركية.

تفيد رواية متداولة في الصحافة الألمانية بأن أردوغان يرغب في إبرام صفقة لبيع شركة السكك الحديدية التركية إلى مجموعة سيمنز الألمانية.

هذه أنباء لم تتأكد حتى الآن، لكن مع وجود أردوغان والبيرق على رأس صندوق الثروة السيادية التركية، فإن لهما سلطة تحويل شركة السكك الحديدية التركية إلى أي شركة محلية أو دولية دون أي رقابة أو إشراف من أي نوع، ودون طرحها في مناقصة، ودون حتى إصدار بيان للتوضيح.

إن أي ممتلكات عامة تقع ضمن الحافظة المالية للصندوق يمكن نقلها من أجل تحصيل موارد نقدية جديدة. في النهاية، أصبحت تركيا مثلما أرادها الرئيس وهو يتحدث في باليكيسير قبل ثلاث سنوات. لقد تحقق حلم أردوغان، فتركيا الآن يمكن أن تُدار، تماما كأى شركة عائلية.

قريلان: ثأرنا مع الاحتلال التركي "تاريخي"

ANF: ٢٠١٨/٩/٢٢

أكد القيادي في حزب العمال الكردستاني "مراد قريلان" أن ثأر الشعب الكردي والكريلا مع الاحتلال التركي هو ثأر تاريخي وأنهم بصدد الرد على قوى الاحتلال في كل مكان وبكافة السبل الممكنة.

وقال عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني "مراد قريلان" إن التغييرات التي طرأت على آلية، تنظيم وأسلوب قوات الدفاع الشعبي (الكريلا) خلال السنوات الثلاثة الأخيرة هي التي مكنتها من خوض هذه المعركة الطاحنة. وأشار إلى هزيمة الدولة التركية في معركتها ضد الكريلا، وأنها تحاول من خلال استخدام التقنية العسكرية المتطورة والعمل الاستخباراتي لتعويض تلك الهزيمة وإخفائها. وأضاف "وفي المقابل نحن نحاول أيضاً التغلب على هذه التقنية المتطورة من خلال تطوير أساليب وفنون الحرب الخاصة بنا".

ورد قريلان في حوار على قناة "Stêrk TV" على استفسارات الإعلامي جوان تونج مؤكداً أن "وجود الشعب الكردي في الشرق الأوسط وموزوبوتاميا حقيقة لا يستطيع أحد التهرب منها ولا تستطيع أي قوة إنكار هذه الأصالة وكسر نضالهم المشروع من أجل الحرية عبر سياسات القتل، العنف وهجمات الإبادة".

وأوضح أن المفهوم المعادي للکرد الذي تعمل الدولة التركية على فرضه غاية في الخطورة، مضيفاً: "الواضح أن بعض القوى الكردية، الإقليمية والدولية وحتى الشعب التركي لم يفهموا حتى الآن حقيقة ما ترمي إليه تركيا". وتابع: "من الواضح أن حزب العدالة والتنمية AKP، أردوغان، حزب الحركة القومية MHP وبعض القوى الخفية والعميقة توصلوا إلى اتفاق الهدف منه القضاء على حركة التحرر الكردستاني، التي تعتبر حجر العثرة الوحيد في طريق تنفيذ مخططاتهم، والمشكلة لا تكمن في حزب العمال الكردستاني فقط إنما هدف هذا الاتفاق القضاء على جميع مكتسبات الشعب الكردي وهذه حقيقة واضحة وضوح الشمس".

وأضاف "ثانياً: تركيا تعمل على بناء دولة مهيمنة داخل وخارج حدود بلادها من خلال بناء تحالف عصابات العدالة والتنمية، الحركة القومية وتنظيم القاعدة. هذا المخطط لا يستهدف العمال الكردستاني والکرد فقط إنما يستهدف العرب، الفرس، السريان، الأرمن وكل شعوب المنطقة".

وأكد أن "تركيا تطمح إلى التوسع من جديد والهيمنة على المنطقة، وهذا ما قاله أردوغان عندما قال: "علينا التمسك والعودة إلى اتفاقية لوزان"، وهذا يعني أن تركيا تريد حدود الاتفاق الوطني، أي تريد احتلال جنوب وشمال كردستان وضمها إلى حدودها. وهي دائماً ما تعلن وتؤكد حقها في ضم هذه الأراضي لحدود بلادها".

وتابع قريلان: "على القوى المحلية والإقليمية أن تدرك حقيقة ما ترمي إليه تركيا وأن تعمل سوية لمواجهة هذا المفهوم وإفشال مخطط الإبادة الذي يستهدف الكرد، تركيا تحاول فرض سياسة الإبادة التي طالت الشعب الأرمني في السابق على الشعب الكردي اليوم وبالقوة". وأضاف "مثال على هذا: الاجتماع الأخير بين تركيا وإيران في إطار اجتماعات أستانة، ولنا بعض الملاحظات على جوهر هذا الاجتماع، الذي ومع نهايته بدأت طهران بشن هجماتها على الشعب الكردي في ناحية كويا والمقرات الحزبية، إضافة إلى إعدام نشاط كرد كما شنت هجمات على مواقع المجتمع الديمقراطي الحر شرقي كردستان KODAR والحياة الحرة الكردستاني PJAK".

ولفت إلى أن "هذه التطورات أثارت لدينا بعض التساؤلات. فالدولة الإيرانية من ناحية تشن الهجمات على الشعب الكردي ومن ناحية أخرى تحاول أن تظهر تقربها منه، والحقيقة أن ما تطمح إليه تركيا يشكل خطراً على إيران أيضاً فتركيا تطمح إلى فرض نفوذها على كامل المنطقة بما فيها سوريا وفي المقابل إيران تتمتع بنفوذ في سوريا والمخطط التركي يتعارض مع ما ترمي إليه إيران". وأشار إلى أن تركيا وإيران تتنافسان منذ ٦٠٠ عاماً من أجل الهيمنة على المنطقة، ما أريد توضيحه هو أن هذه القوى المتنافسة يجب أن لا تتفق فيما بينها للقضاء على الشعب الكردي فهناك بالمحصلة تعارض وخلاف على النفوذ وهذا ما سيعود على الطرفين".

وأوضح قريلان أن حل القضية الكردية في شرق كردستان لن تحل بالقوة، وإنما من خلال الحوار، التفاوض والطرق السياسية. وقال: إنه "من المعروف أن القوى الدولية أعلنت موقفها المشترك الصارم من إيران، كما أن إيران تعاني من أزمة اقتصادية نتيجة هذا الحصار والعقوبات، بالنسبة للشعب الكردي لسنا طرفاً في هذه القضية وليس هناك حاجة بأن نكون طرفاً فيها. لذا يجب أن نحذر من استغلال الكرد كوسيلة للضغط على إيران من أجل فرض مطالبها. ويجب أن ننأى بأنفسنا من دخول هذا الصراع حتى لا نكون ورقة ضغط من أجل مصالح الغير. نحن نطالب بحقوقنا الطبيعية التي تم الاستيلاء عليها والعيش بحرية على تراب أرضنا. وبإختصار فإن قوى الاحتلال سلبت من الشعب الكردي حقوقه الطبيعية وحق الحياة بحرية على أرضه وتاريخه. وليس من صالحنا أن نقف إلى هذا الجانب أو ذاك، وإنما نطالب بحقنا. ما يحصل في إيران

حكماً لا يناسب مصالح الشعب الكردي، والحقيقة هي أن الكرد في إيران يجب أن لا يكونوا طرفاً في الصراع، لكن في المقابل على الدولة الإيرانية أن تكف عن مهاجمة الكرد وأن لا تدفعهم إلى أن يكونوا طرفاً في الصراع".

وشدد: "نحن نريد حل القضية الكردية بالطرق السياسية والسلمية، ونؤكد أن استهداف القيادات الكردية وممارسات القتل والعنف بحق شعبنا لن يحقق لإيران ما تريد وليس خياراً صائباً. ونؤكد أن انضمام إيران إلى حلف عصابات العدالة والتنمية، الحركة القومية، الإخوان المسلمين لمحاربة الكرد خطوة خاطئة بل وتشكل تهديداً حقيقياً على إيران والفرس".

وتطرق قريلان إلى سياسات تركيا المفروضة على إيمرالي قائلاً: "تركيا مهدت لسياساتها التوسعية انطلاقاً من سجن جزيرة إيمرالي وتحاول فرض ما تمارسه على إيمرالي على كل الشعب الكردي. تركيا تستهدف في شخص القائد أوجلان كل الشعب الكردي لأنه يمثل الشعب الكردي. كذلك مؤخراً تم جمع إحدى عشر مليون توقيع في إطار حملات الحرية للقائد أوجلان وتم تسليمها لممثلي المجتمع الدولي في بروكسل، تركيا تحاول كسر إرادة كل هؤلاء من خلال فرض العزلة المشددة وهذا يوضح موقفها من الشعب الكردي وقضيته المشروعة".

وشدد قريلان على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه العزلة المفروضة على أوجلان مؤكداً: "أن ما يتعرض له أوجلان ظلم كبير، فالعزلة المفروضة عليه هو انتهاك صارخ للقوانين الدولية، كما أنه انتهاك للقوانين التركية نفسها علاوة على أنه يتعارض مع جميع القيم الإنسانية والأخلاقية. كل هذا بيد أردوغان. منذ ثلاثة سنوات لا أحد يعلم ما الذي يجري في إيمرالي. ونحن علينا أيضاً أن نتحمل مسؤولياتنا تجاه هذه القضية ونعمل على كسر هذه العزلة وهذا يتطلب منا تصعيد النضال على كافة الصعد".

وعن مقاومة الكريلا ضد الاحتلال التركي قال: "هناك معركة قوية بيننا وبين الاحتلال التركي، ونحن لا نعلن ونكشف عن كل المعارك التي نخوضها ضد الاحتلال التركي ومقصرين في تفعيل الإعلام وتسليط الضوء على الأحداث بشكل سريع. كذلك فإن هذه المعارك لا تخلوا من الخسائر. نحن نخوض معارك قوية ضد الاحتلال التركي انطلاقاً من البحر الأسود وصولاً إلى جبال زاغروس. وفي هذا السياق الإعلام التركي يعلن الكثير من الأكاذيب بشكل يومي، من بينها قولها: "قتل عنصرين من التنظيم في منطقة البحر الأسود"، لكن الحقيقة أن قوات الكريلا قد نفذت عمليات ضد قوات الاحتلال قبل هذا الإعلان بيومين أو ثلاثة وخلالها استشهد المقاتل "جياكر"، فهذه استراتيجية يتبعها الإعلام التركي منذ سنوات. هناك معارك قوية نخوضها ضد تركيا وهذه المعارك ليست في شمال كردستان وتركيا فقط إنما امتدت إلى جنوب كردستان، إضافة إلى المعارك القوية التي يخوضها أبناء شعبنا ضد الفاشية التركية في عفرين".

وأوضح قريلان أنهم لن يقولوا عن أنفسهم ثوار المرحلة ما لم يتمكنوا من تحرير كل كردستان من الاحتلال التركي وعلى رأسها عفرين المحتلة من قبل تركيا، مضيفاً أنهم على علم ودراية تمامه بما يعانيه أهل عفرين وأن المقاومة لن تتوقف حتى استعادة عفرين وتحريرها.

وأشار قريلان إلى التغييرات والتطورات التي طرأت على طرق وأساليب قتال قوات الكريلا خلال السنوات الماضية مبيناً أن السبب في مقدرة الكريلا على خوض المعارك القوية ضد الاحتلال وتحقيق نتائج مبهرة أن "الدولة التركية هزمت في معركتها ضدنا، وأنها تحاول تعويض خسارتها وإخفائها من خلال استخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة والاستخبارات، في المقابل نحن أيضاً نحاول تطوير فنون وأساليب القتال الفردية بالإضافة إلى تطوير تقنية القتال والسلاح".

وأضاف "لدينا إصرار على المقاومة والتصدي لجميع الهجمات براً وجواً وكيفما كانت. فلنا ثأر تاريخي مع الاحتلال والديكتاتورية التركية، والقائد أوجلان أوضح لنا هذه الحقيقة والالتزام بفكر وفلسفة أوجلان وحده قادرة على التغلب على هذا الاحتلال. وعلى الجميع أن يفهم إصرارنا على مقاومة الاحتلال ومخططاته ضد شعبنا فنحن سنواصل تصعيد نضالنا وخوض المزيد من الحملات الثورية ضد الاحتلال".

وأكد قريلان أن الحركة تعيش مرحلة حساسة ومهمة للغاية، موضحاً: "حساسية هذه المرحلة تظهر الحقيقة، في الأوضاع العادية الجميع قادر على اتخاذ الخطوات، لكن في المراحل الصعبة تظهر الحقيقة وهدمهم من يملكون الإرادة هم القادرون على اتخاذ الخطوات والقرارات المناسبة في الوقت المناسب. هذه المرحلة تفرض على حركات المرأة والشباب المزيد من المسؤوليات. هذه لأن المعركة كبيرة وإذا ما تمكن شعبنا من كسر هذا الهجوم الشرس على كردستان فهذا يعني بداية نهاية الظلم والاحتلال في كردستان".

"هيومن رايتس": تركيا قصفت المدنيين شمال العراق وليس مواقع عسكرية

أنشأت مواقع متقدمة عدة في المناطق الريفية في دهوك وأربيل تحت سيطرة حزب بارزاني

وكالات متعددة: ٢٢/٩/٢٠١٨

دعت منظمة "هيومن رايتس ووتش" للتحقيق في ٤ عمليات عسكرية تركية شمالي العراق، يعود تاريخها إلى أكثر من عام لاحتمال حدوث انتهاكات لقوانين الحرب فيها، وذلك في تنفيذ لادعاءات أنقرة بأنها تُحارب الإرهاب بينما تقوم بقتل المدنيين.

وذكر تقرير للمنظمة الحقوقية الدولية نقلا عن شهود عيان، أن الغارات الجوية التركية قتلت ٦ رجال وامرأة على الأقل، وأصابت رجلا آخر خلال ٤ عمليات بين مايو ٢٠١٧ ويونيو ٢٠١٨، وقالوا إنه لا توجد أهداف عسكرية ظاهرة بالقرب من الهجمات، مُشيرًا إلى أن المنظمة لم تتمكن من زيارة المواقع، لكنها حصلت على صور فوتوغرافية وشهادات وفاة تؤيد الادعاءات.

وأكدت نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة لما فقيه: "مع تصعيد أنقرة لعملياتها العسكرية في شمال العراق، يجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين هناك... على تركيا التحقيق في الضربات غير القانونية المحتملة التي قتلت مدنيين، ومعاينة المسؤولين عن التجاوزات، وتعويض عائلات الضحايا".

ويرجح تقرير "هيومن رايتس ووتش" نقلا عن سكان محليين في إقليم كردستان العراق أن القوات التركية عمقت وجودها في شمال العراق بـ ١٥ كيلومترا على الأقل، وأنشأت مواقع متقدمة عدة، منها في المناطق الريفية في محافظتي دهوك وأربيل تحت سيطرة حزب بارزاني، بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني (منظمة مسلحة محظورة تعمل في تركيا) الموجود على الأراضي العراقية الواقعة قرب المثلث الحدودي بين تركيا والعراق وسوريا.

وأفاد شهود عيان للمنظمة الدولية، بأنهم رأوا الطائرات والاتجاه الذي جاء منه القصف مُرجّحين، بأن القوات التركية كانت وراء الهجمات الأربع. وقال الشهود أيضا إنهم لم يتلقوا أي تحذير من العراق أو حكومة إقليم كردستان أو تركيا بشأن الابتعاد عن العمليات العسكرية الجارية.

وقالت جميع الأسر الأربع التي فقدت أقاربها إنه لم يتصل بها أي مسؤول للتحقيق في الهجمات أو تقديم أي تعويضات، وإنها لا تعرف كيفية طلب إجراء تحقيق أو تعويضات.

وترى "هيومن رايتس ووتش" أن ما قيل عن مقتل ٧ أشخاص على الأقل من غير المقاتلين في هجمات لم تستهدف هدفا عسكريا مشروعا قريبا يثير مخاوف من أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي، وينبغي التحقيق فيها، كما يتعين على تركيا إصدار تحذير فعال، واتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين، وضمان عدم إلحاق ضرر بممتلكاتهم.

وفي أعقاب عملية "غصن الزيتون" في منطقة عفرين شمال سوريا مارس الماضي، صعّدت تركيا هجماتها على معسكرات المسلحين الكرد في جبال شمال العراق، وادعى الجيش التركي أنه تمكن من "تحييد" عشرات المقاتلين في ضربات جوية.

وعادة ما تنفذ تركيا ضربات جوية ضد أهداف لحزب العمال الكردستاني بشمال العراق حيث يتمركز الحزب في جبال قنديل، كما هدّدت أيضا بتنفيذ عمليات عسكرية في منطقة سنجار بشمال العراق.

وصعدت أنقرة في الآونة الأخيرة قبيل الانتخابات التركية يونيو الماضي من تهديداتها باحتمال شن هجوم بري في منطقة جبال قنديل.

في تركيا.. الدولة هي أردوغان، وأردوغان هو الدولة

*أوليغرافيا

أحوال تركية: ٢٢/٩/٢٠١٨

أيّ قائمة بالتعرجات السياسية والتحوّلات الجذرية وتغيّرات المواقف ومزاعم الخيانة التي شهدتها تركيا منذ عودة حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان إلى السلطة في العام ٢٠٠٢، لن تكون إلا قائمة طويلة.

تلك القائمة ستشمل التخلي التدريجي عن السياسات الاقتصادية التقليدية، مروراً بالشقاق مع حركة غولن، ووصولاً إلى الصين التي غيرت فيها تركيا موقفها الداعم بقوة للأقلية المسلمة المضطهدة هناك وآثرت موقف الصمت المرحج. وفي غضون ذلك، تذبذبت العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وسوريا والكرد، على سبيل المثال لا الحصر، بين القوة والفتور.

أي شخص في تركيا يحاول الامتثال بالنهج الرسمي، الذي تتزايد أهميته في الوقت الذي تتخذ فيه السلطات موقفاً أكثر تشدداً تجاه المعارضة، يواجه مهمة مستعصية لمجرد أن يستطيع مواكبة هذا النهج واتباعه، حيث أن الحكومة المتقلبة المزاج كثيراً ما تقرر أن أقرب أصدقائها بالأمس بات أعدائها اليوم، وأن إكسیر الحياة اليوم هو سم في الغد.

في الأوقات التي تشهد اضطرابات عالمية، لا مفر من تغيير المواقف والاتجاهات، ولكن في قلب المياه الهائجة، شردت تركيا في مسار غريب يوحي بأن الدفة مكسورة.

ولحسن الحظ، وضع أردوغان أهدافاً لتركيا تشمل مجموعة من التواريخ المباشرة – ٢٠٢٣ و ٢٠٥٣ و ٢٠٧١ – لأنه بدون هذه الأهداف ربما كان من السهل الالتباس بين تقدم تركيا والحركة البراونية (الحركة الدائمة والعشوائية لجزيئات السائل). لم يكن مفاجئاً أن أردوغان بات يخجل من مناقشة أقرب هذه الأهداف في الآونة الأخيرة. فأهداف العام ٢٠٢٣، التي كان من المفترض أن تظهر ملامحها في الأفق، قد صارت هباء منثوراً، وهي عاقبة من عواقب سوء إدارة اقتصاد تركيا بقدر كونها من تداعيات المناخ العالمي الصعب.

إذا كانت هذه الصورة الشاحبة لتركيا التي وصفت السطور السابقة ملامحها هي صورة دقيقة ولو في جانب منها، فمن المنطقي أن نسأل كيف وصلت تركيا إلى هذا الوضع؟.

أحد الأسباب الواضحة يتمثل في النظام السياسي الذي تتركز فيه السلطات في أيدي رجل واحد. وحتى قبل إعادة انتخابه رئيساً للبلاد في يونيو، كان أردوغان هو من يتخذ كل القرارات في تركيا. ومع تعزيز الصلاحيات الممنوحة له رسمياً من خلال نظام الرئاسة التنفيذي، الذي نال الموافقة في استفتاء أجري في العام ٢٠١٧، تقلصت القيود التي ما زالت قائمة.

من وجهة نظر أنصاره، هذا أمر جيد. فهم يرون أن الزلات والعثرات السابقة التي واجهتها تركيا ليست نتيجة القرارات السيئة التي يتخذها أردوغان، بل نتيجة القيود التي فرضها عليه النظام السياسي السابق. هذه الحجة تستند إلى افتراض أن قرارات أردوغان سليمة ودافعها هو النية في دعم مصالح تركيا. لكن المشكلة أن هناك فيض من الدلالات التي تشير إلى عكس ذلك. وكلما طالبت الفترة التي يقضيها أردوغان في السلطة وزادت الصلاحيات التي يملكها، ازدادت الصعوبات التي تواجهها تركيا وازدادت سياساتها تقلبا من النقيض لنقيضه دون أن تثمر، لاسيما في العلاقات مع العالم الخارجي.

من ثم، يمكن للمرء بارتياح أن يتوقع أنه طالما ظل نجم أردوغان في الصعود، على الأقل في تركيا إن لم يكن على مستوى العالم، فإن آفاق الاستقرار ستبقى قائمة.

لكن وجهة النظر التي طرحتها في وقت سابق وتقول إن مشاكل تركيا نابعة من قصر نظر أردوغان، وأولئك الذين يقدر آراءهم، قد تكون مخطئة أيضا. فهي تستند إلى افتراض آخر مشكوك في صحته، ألا وهو أن أردوغان يفعل ما يراه في صالح بلاده. غير أنه في الواقع ربما يفعل ما يراه في صالحه فحسب، مخفيا نواياه – أمام نفسه والآخرين – وراء ستار أعمال الورع الديني والوطنية التي تلقى رواجاً إعلامياً.

وللحيلولة دون هذا الأمر بالذات، تضع الكثير من الدول مجموعة من الضوابط والموازن في أنظمتها القانونية. تلك الضوابط والموازن قد ألغيت الآن في تركيا تقريبا، بإصرار من أردوغان إلى حد كبير.

في ضوء ما سبق، باتت تصرفات تركيا العشوائية أكثر وضوحا. فما يحركها هو سعي فرد للسلطة أكثر منه كفاح دولة لإرساء هوية جديدة لنفسها. وفي مثل هذا الوضع، تكثر الأسباب التي تدفع المرء لتوقع التعرجات والتحويلات الجذرية وتغيرات المواقف التي شابته تركيا، لأنه من منظور أردوغان لا أهمية لتلك التقلبات، بل ربما تكون إيجابية بقدر ما تفيده شخصيا.

لذا، سيكون خطأ فادحا القول إن أردوغان يصنع قراراته عشوائيا. فذلك يبدو ناتجا عن فهم خاطئ لأهدافه الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يخدم مصالح أردوغان ربما لا يخدم مصالح تركيا. صحيح أن المصلحتين قد تلتقيان في أغلب الأحيان، وذلك فقط إذا كان تعزيز قوة تركيا يوافق تعزيز قوة أردوغان. لكن هناك حالات كثيرة تتعارض فيها المصلحتان. ففي المجال الاقتصادي، على سبيل المثال، قد يفيد أردوغان نظام المحسوبية الذي يدار به معظم اقتصاد البلاد في الوقت الراهن، لكنه لا ينفع الغالبية العظمى من مواطني بلاده. وعلى نفس المنوال، فإن تحالف تركيا الوثيق مع قطر ربما منح أردوغان بعض الامتيازات، مثل الطائرة الرئاسية الفارهة الجديدة، لكن فوائده للأمن القومي التركي ما زالت أقل وضوحا بكثير.

الرجل الذي ضحك على الجميع

*سعيد ناشيد

مركز ناشيد للتطوير: ٢٠١٨/٩/٢٢

هل تذكرون اليوم الذي ذهب فيه إلى مصر عقب سقوط نظام مبارك وأُطلِّ على المصريين، وعلى الإخوان المسلمين تحديداً، عبر قناة دريم يوم ٢٠١١/٠٩/١٢، ناصحاً إياهم بتبني العلمانية في صياغة الدستور وفي بناء الدولة، موضحاً لهم بأن العلمانية تعني وقوف الدولة على مسافة واحدة من كافة الأديان، فيما يُسمّى بالحياد الديني للدولة؟ كان رأيه صريحاً، وحمل أملاً كبيراً في ارتقاء الخطاب الإسلامي، وسرعان ما استنكر الإخوان تصريحاته وهاجموه بقسوة، ولم يقوموا حتى بواجب توديعه في المطار وكما استقبلوه عند قدومه، لم يتبنوا كلامه لكنّه هو من تبناهم في الأخير.

هل كان الرجل جاداً في نصحه لهم؟ هل تذكرون اليوم الذي ظهر فيه يغني بصوت جميل أثار الإعجاب، ثم استجابت زوجته لإلحاح ماسك المصحح كي تغني بدورها ولو على مضض؟ كان ذلك قبيل الانتخابات النيابية ٢٠١١/٠٦/١٢، وكانت الصورة قد انعكست على صناديق الاقتراع كما يرى البعض، حتى نسي الجميع بأن حرم السلطان لا يُسمع لها صوتٌ في أي أمر من الأمور.

والسؤال الأهم هل كان الرجل يسوق صورة ليست له؟ هل تذكرون يوم اعترف بأنه حريص على إعطاء مثليي الجنس حقوقهم كاملة - ليس في الزواج ولست أدري في ماذا بالضبط - لكنه سرعان ما هاجم الحركات النسائية كافة وأطلق عليها لسانه دون وجه حق ودون سبب؟ والسؤال الأهم هل كان الرجل يعني ما يقول؟ هل تذكرون يوم اشتط غضباً في منتدى دافوس يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٩، حين لم يُمنح الوقت الكافي للرد على شيمون بيريز، ثم أعلن تجميد كل نشاط سياسي مع إسرائيل، في نفس الوقت الذي ظلت فيه الاتفاقيات التجارية سارية جارية باقية، علماً بأن محرك السياسة هو الاقتصاد؟ وبما أن الأمر كذلك فهل بوسعنا أن نغض البصر عن النفط زهيد الثمن الذي تشتريه حكومة أردوغان من المنظمات الجهادية المسيطرة على آبار النفط في سوريا والعراق ويمثل المصدر الأول لتمويل الجماعات الإرهابية؟ كل من تعامل مع بعض الشركات التركية يعرف ما تعنيه عبارة "الاقتصاد المافيوزي"، وهو الجانب الذي أثار حفيظة الرّعيم الرّوحي فتح الله غولن الذي يعرف ما تعنيه مقولة "الإفراط في الغش يدمر الغش".

وبلا شك فللمغاربة تجربة مريرة مع قناطر الجنوب التي شيّدها شركات تركية تحترف الغش تحت إشراف اتفاقيات حكومية، قبل أن تكشف الفيضانات الأخيرة بأنّ الشيء الوحيد الذي برعت فيه تلك الشركات هو التحايل على دفتر التحملات. أما عن حكومة العدالة والتنمية فيجدر بنا القول إنها ضحية انبهار ساذج بأصدقائها الأتراك. وهذا في انتظار ساعة الحقيقة.

والسؤال الأهم، أليست الأردوغانية مجرد كذبة انطلت على الجميع؟ هل تذكرون يوم انقلب أردوغان على زعيمه ومؤسس الإسلام السياسي التركي نجم الدين أربكان، بل أهانه وهّمشه في الحياة ثم بكاه في الممات؟ هل تذكرون يوم تسلّم عام ٢٠١٠ جائزة القذافي لحقوق الإنسان، وهي الجائزة التي رفضها ساسة ومفكرون يحترمون أنفسهم، ثم احتفظ بها بلا تحفظ، ثم سرعان ما تحوّل إلى مهاجمة القذافي مع بدء ما يسمّى بالربيع العربي؟ هل تذكرون يوم أطلق وعيده المدوي بأنّه لن يسمح لـ"داعش" بالاقتراب من الحدود التركية، لكنها أصبحت على مرمى حجر من الحدود، ثم أطلقت الدبلوماسيين الأتراك الذين سبق أن احتجزتهم لبعض الوقت، وهو أمر لم تفعله داعش مع أي بلد آخر؟ والسؤال الأهم، هل كان الرجل يكذب على الجميع؟

حذر من خطره زعيمه بالذات، مؤسس الإسلام السياسي، نجم الدين أربكان، لكنه تغلب عليه بالضربات تحت الحزام، ونجح في إزاحته بلا جهد كبير. وأكثر من هذا، نصب نفسه ممثلاً لإسلام ما بعد أربكان. ثم حذر من خطره حليفه التاريخي فتح الله غولن، لكنه تغلب عليه كذلك وكاد يقضي عليه لولا أن هذا الأخير فضل أن ينزوي منتظراً أن يدمر السلطان نفسه بنفسه كما قال لأنصاره مراراً.

هناك حكمة تقول، إذا أردت أن تعرف الوجه الحقيقي لأي إنسان فاجعله يغضب. وفي كل الأحوال يصعب على أي حاكم أن يتحكم في انفعالاته مدةً تفوق عشر سنوات. لذلك ليست صدفة أن يحدد الغرب مدة الولاية في دورتين. أردوغان تخطى السقف. إنجاز يُحسب له ويحسب عليه. إن لكل أجل كتاب”.

لا أعتقد بأن الرجل، قد قرأ كتاباً واحداً في الفلسفة السياسية. ولكي لا أبدو متحاملاً، لست أشك في أن مستشاريه هم نخبة من التكنوقراط البارعين في تجارة الأعمال وتسيير المقاولات - حتى جورج والكر بوش كان بارعاً في هذا - غير أن هؤلاء المحافظين لا يفقهون النقاشات الفكرية الأكثر حداثة. بكل تأكيد، من علامات الجهل الكلام بصوت مرتفع وفي كل شيء. وأما حين تختلط الثرثرة بجنون العظمة فإن الأمر يغدو أقرب إلى الفضيحة. والحال يصعب على المرء أن يكون شيئاً آخر غير ذاته لمدةً طويلة” لأنه سيصاب بالعياء الروحي، وسيكشف أمره. والأمر لم يعد محتملاً هذه المرة:

أولاً، صرح أردوغان في مؤتمر أمام جمعيات مسلمين من أمريكا الجنوبية باسطنبول بأن المسلمين سبقوا إلى اكتشاف القارة الأمريكية قبل ثلاثمئة عام على وصول كولومبوس. ليخلط في ذلك بين احتمال أن يكون أشخاص مسلمون - أو غير مسلمين - وصلوا إلى القارة الأمريكية قبل الكشوفات الجغرافية، وبين الاكتشاف الفعلي الذي كان جزءاً من الكشوفات الجغرافية التي ساهمت في توسيع خريطة العالم لتضم في الأخير قارة جديدة هي قارة أمريكا. وإلا فإن الهنود الحمر أنفسهم لم يهبطوا من الفضاء، فقد وصلوا من آسيا قبل آلاف السنين. ثم وصل مستكشفون اسكندنافيون قبل كولومبوس بنحو ٥٠٠ عام. وفي كل الأحوال، لا يبدو أن لكلام أردوغان من معنى غير الهذيان.

ثانياً، في خطاب صادم أمام حضور معظمه من النساء، يوم الإثنين الماضي، ردّد أردوغان نفس العبارة مرّات ومرّات، يقول فيها، أهمّ دور للمرأة هو الأمومة والرّضاة، وفق ديننا الحنيف وفق الطبيعة البشرية. وفق ديننا؟ هذا إذا كان يقصد إسلام عصر المماليك وسلاطين بني عثمان. وفق الطبيعة البشرية؟ هنا يبدو الرجل أقرب إلى عالم الأميّن، الذين كلما لفوا شواربهم إلا ونصبوا أنفسهم أوصياء النساء. لذلك طبيعي أن يتهم على الحركات النسائية المطالبة بالمساواة ويتهمها بأنها لن تقتنع بكلامه بسبب أنها ضدّ الأمومة وضدّ الإنجاب.

لن نقع في الفخ، سنعتزف لأردوغان (ونعتزف عليه أيضاً) بأننا من فصيلة الثدييات، نلد، نرضع، نتغذى، نتبول، نتغوط، نرعى صغارنا، نحضنهم ونحميهم حتى يكبروا، مثل القردة والذئاب وغيرها. كل هذا نفعله وتفعله سائر الحيوانات. لكن ليس هذا ما يميز الإنسان.

الإنسان عبارة عن أبعاد ثقافية تفوق غرائز الثدييات يا أردوغان. فهل تعرف لماذا نقول إن المرأة مساوية للرجل؟ لأننا لا نختزل المرأة في مجردّ ثدي للرّضاة ورحم للإنجاب كما هو حال سائر الثدييات، المرأة طموح وإرادة وإبداع وتفوق وتألّق وتمرد واقتراح ورفض وحلم وكينونة وخيال جامع واقتحام للعوامل المجهولة، المرأة إنسان يا أردوغان.

أخيراً، هل تذكرون ذلك اليوم، في بداية مساره السياسي، حين تعرّض أردوغان للاعتقال بسبب خطاب ألقاه وختمه بقصيدة تركية ترجع إلى عصر السلاطين، تقول: “مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوداتنا، مآذننا حرابنا، والمصلّون جنودنا، هذا الجيش المقدّس يحرس ديننا؟” والسؤال الأهم، هل نجح أردوغان بعد تلك التجربة القاسية في إيهام الآخرين بأنه تغير، وبأنه أصبح جاهزاً للاستعمال كخليفة جديدة لم يتم تجريبها من قبل؟ أغلب الظن أن الأمر كذلك.

الجغرافيا الكردية تحترق وخبراء البيئة الأتراك يتفرجون

*نورجان بايسال

أحوال تركية: ٢٣/٩/٢٠١٨

احتدمت حرائق الغابات المدمرة لمدة شهرين في ديرسم، ذلك الإقليم الكردي الواقع شرق تركيا. واشتعلت هذه الحرائق نتيجة العمليات العسكرية.

ويسكن ديرسم، التي يُطلق عليها رسمياً تونجلي، كرد علويون. وكانت ديرسم ساحة المذبحة الوحشية التي قامت بها قوات الأمن في عام ١٩٣٨ والتي قُتل ونزح بسببها عشرات الآلاف. ويحيط بمدينة ديرسم جبال شاهقة وغابات كثيفة.

وعندما اندلعت النيران في منطقة علي بوغازي في مدينة ديرسم في شهر يوليو الماضي، لم يحرك المحافظ الإقليمي لتونجلي، ولا هيئة الغابات، ولا أي هيئة رسمية ساكناً لإطفاء النيران. وبذل المتطوعون والمنظمات البيئية المحلية جهوداً مضنية للسيطرة على النيران التي استمرت لأسابيع.

ولم تشتعل نيران في الغابات في ديرسم في شهر أغسطس الماضي مع استمرار العمليات العسكرية. ودمرت الحرائق التي بدأت في مقاطعات بلومور وهوزات وناظميا وأفاجيك آلاف الهكتارات من الغابة وقتلت الحياة البرية. وأعاقت السلطات الجهود التي كان يبذلها نشطاء وأفراد المجتمع في المنطقة للتدخل، وتعللت السلطات بوجود مخاوف أمنية. لكن السلطات لم تكن مهتمة بالسلامة من الحرائق.

وأصدر عدد من النشطاء والمنظمات البيئية المحلية بياناً مشتركاً يطالب السلطات بإطفاء النيران، لكن لم يتغير أي شيء. ووجهت لأولئك الذين تحدثوا عن القضية، أو نشروا منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو حاولوا إبلاغ العامة بالحرائق اتهامات بدعم إرهابيين! وهي قضية تركية كلاسيكية!

وتندلع الحرائق في الكثير من المناطق النائية في كل فصل صيف بسبب العمليات العسكرية ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في الجبال في جنوب شرق تركيا الذي يعيش به الكرد بصورة رئيسية.

وخسر الجودي، وهو أحد الجبال الشهيرة في ريف كردستان وليجه، وهي مقاطعة ريفية في مسقط رأسي ديار بكر، الكثير من النباتات والحيوانات البرية في عدد من السنوات الماضية بسبب الحرائق الناتجة عن العمليات العسكرية.

وقال مراد شيباني، عضو البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي المعارض المؤيد للكرد، الأسبوع الماضي إن الحرائق تُعد جريمة دستورية. وقال إن أكثر من تسعين حريقاً اندلع في ٣٣ مقاطعة في الفترة ما بين ١٦ إلى ٢٣ يوليو الماضي، لكن وسائل الإعلام غضت الطرف عن الحرائق التي اندلعت في الإقليم الكردي. كما تجاهلت وسائل الإعلام الدولية الحرائق ولم تقم بتغطيتها.

وسلبت الدولة التركية خلال الحرب التي استمرت ٢٤ عاماً مع حزب العمال الكردستاني الجغرافيا الكردية، واحترقت الغابات وفسدت الأنهار. وأدت الأسلحة الكيماوية إلى حدوث أمراض خطيرة. وقال لي خبراء البيئة الذين أجريت معهم مقابلات منذ أربعة أعوام في ديرسم أثناء إعدادي لكتابي "المجتمع المدني في كردستان"، إن عدد المصابين بمرض السرطان أعلى في ديرسم منه في الأقاليم الأخرى في تركيا، وذلك بسبب الأسلحة الكيماوية التي استخدمتها الدولة.

من الواضح أن الدولة ستواصل التسبب في الحرائق في الإقليم الكردي الذي تكرهه. وليس لدي أكثر من ذلك لأقوله للدولة التركية، وليس لدي حقاً أية توقعات من هذه الدولة. واليوم، لدي كلمات قليلة لخبراء وعلماء البيئة ومنظمات المجتمع المدني في تركيا الذين يشاهدون هذه الحرائق ولا ينبسون ببنت شفة.

وظل خبراء وعلماء البيئة ومنظمات المجتمع المدني في تركيا يغيضون الطرف عن هذه الحرائق في الإقليم الكردي لمدة ٣٤ عاماً.

وتشاهد المنظمات البيئية الشهيرة والمنظمات التي تضم علماء البيئة في تركيا، وأيضاً المنظمات الدولية التي لها فروع في تركيا هذه الحرائق. فحياة الأشجار، والنحل، والغزلان، والطيور غير مهمة بالنسبة لهذه المنظمات غير الحكومية وخبراء البيئة. وفي نظر المنظمات غير الحكومية وخبراء البيئة فقد ارتكبت هذه الحيوانات والأشجار جريمة لا تُغتفر لأنها جزء من البيئة الكردية.

وقد مات المجتمع المدني في تركيا بالفعل، ليس فقط بسبب الضغط الذي تمارسه الدولة، لكن أيضاً بسبب الرياء. وعندما يتعلق الأمر بالکرد، تظل أعين أفراد المجتمع المدني مغلقة وآذانهم مسدودة وأفواههم صامته. فقد اختاروا عدم رؤية الجرائم التي ترتكبها الدولة ضد الشعب الكردي، وضد الطبيعة والجغرافيا الكردية. وخلال حظر التجول الذي فرضه الجيش في سيلوان (فارقين بالكردية)، تحدث أحد الشباب إلى وسائل الإعلام قائلاً: "إن الحرائق مشتعلة بجوارنا... وشباب جزيرة ابن عمر يموتون، وشباب فارقين يموتون، وشباب بسملي يموتون. ألا يساؤون شيئاً؟ اليوم، فارقين تُدافع عن كل شخص. لكن لا يُدافع أي شخص عن فارقين. ولن ننسى هذا. وقد أقسمنا بدماء شهدائنا ألا نتخلى عن كفاحنا. أخواتنا يمتن اليوم. وإخواننا يموتون اليوم، إخواننا. ألا نساوي حتى شجرة اليوم؟ فمن أجل شجرة واحدة في إسطنبول ينتفض الجميع. نحن الآن تحت وابل من الرصاص منذ سبعة أيام. لا يوجد أي شيء هنا، لا خبز ولا طعام... ألسنا بشراً؟ ألا نساوي حتى شجرة؟" وللأسف فإن الإجابة بلى! فنحن ككرد نعرف أن حياتنا، وحياة حيواناتنا وأشجارنا ليست ذات قيمة، ليس فقط في نظر الدولة التركية، لكن أيضاً في نظر المنظمات غير الحكومية التركية!

جلاد داعش يتلقى العلاج في تركيا

(زمان التركية): ٢٠١٨/٩/٢٣

ألقت قوات الأمن في تركيا القبض على عضو بارز في تنظيم "داعش" الإرهابي هو أحمد عيسى (٢٤ عاماً) المعروف باسم "أبو أيوب" داخل مستشفى كان يتلقى فيها العلاج بمدينة أضنة جنوب البلاد. وتبين أن "أبو أيوب" وهو جلاد في تنظيم داعش الذي تلقى العلاج في مستشفيات مختلفة بالمدينة، فقد قدمه، ألتقط صوراً أمام رؤوس أشخاص مذبحون.

وتوصلت فرق مكافحة الإرهاب بمديرية أمن أضنة والمخابرات إلى معلومات حول الداعشي أحمد عيسى، تقول أنه دخل إلى تركيا في عام ٢٠١٧ كلاجيء وتوجه إلى مدينة أضنة.

وتبين أن عيسى الذي أصيب في عام ٢٠١٥ بمدينة كوباني السورية قد تلقى العلاج في مستشفيات مختلفة بمدينة أضنة وقد ساقه اليمني في المستشفى التي دخلها مؤخراً. وبدورها داهمت فرق الأمن المستشفى وأقتادت عيسى لاستجوابه.

من جانبه اعترف عيسى بانتمائه لتنظيم داعش الإرهابي ومشاركته في العديد من المواجهات وأن وحدات حماية الشعب الكردية حددت مبلغ مئة ألف دولار نظير رأسه.

وعثرت قوات الأمن على صورة لعيسى الذي أعتقل عقب تلقيه العلاج يظهر فيها وأمامه رؤوس أشخاص مذبحين، وصوره أخرى بأسلحة ثقيلة بجواره قبل هجوم في أحد المنازل في سوريا.

وأوضح عيسى أن مغني الراب الألماني الذي قتل دينيس كوسبيرت تولى قيادة المجموعة التي قاتلوها.

عقب الانتهاء من الاجراءات في مديرية الأمن عرض عيسى على المحكمة التي قضت بحبسه.

أزمة العلاقات التركية-الأمريكية.. عشر لا قطيعة

مركز الجزيرة للدراسات: ٢٠١٨/٩/٢٢

في خطوة مفاجئة، أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترامب، في مطلع أغسطس/ آب ٢٠١٨، عن فرض عقوبات على وزيرى الداخلية والعدل التركيين، تركز إلى ذات القانون المستخدم لفرض عقوبات على روسيا. وقد أعلنت واشنطن أن السبب خلف قرار العقوبات رفض أنقرة الإفراج عن القس الأمريكى، أندرو برنسون، المحتجز في تركيا، منذ عشرين شهراً، بتهم تتعلق بصلته بتنظيمى غولن وحزب العمال الكردستاني.

فعلياً، لن يكون لقرار العقوبات على الوزيرين التركيين أثر ملموس. فما يعنيه القرار أن الحكومة الأمريكية ستتحفظ على أية ممتلكات للوزيرين في الولايات المتحدة، وتفرض حظراً على أي تعامل مع الوزيرين من قبل المواطنين الأمريكيين. كلا الوزيرين، بالطبع، لا يحتفظ بأية ممتلكات في الولايات المتحدة، وليس ثمة مبرر لوجود أية تعاملات لهما مع جهات أمريكية. ولكن القرار الأمريكى، مع ذلك، حمل دلالات رمزية سياسية ثقيلة، ذات صلة مباشرة بطبيعة ومستقبل العلاقات التركية-الأمريكية.

هذه هي المرة الأولى التي تفرض فيها إدارة أمريكية عقوبات على مسؤولين حكوميين في دولة حليفة، وعضو بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، منذ تأسيس الحلف في ١٩٤٩. كما أن مسألة القس برنسون لا تبدو بالحجم الذي يستدعي اتخاذ خطوة مثل فرض عقوبات على وزراء دولة حليفة. وحتى إن كانت، فالمسؤولون الأمريكيون يعرفون أن تركيا ليست دولة يمكن أن تخضع للضغوط، وأن قرار العقوبات، بالتالي، سيضيف مزيداً من التعقيد على قضية برنسون، ويجعل من العسير إيجاد حل دبلوماسي سريع لها.

بعد أيام قليلة من الإجراء الأمريكى، تحدث الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في ٤ أغسطس/ آب ٢٠١٨، للمرة الأولى حول الموضوع، في سياق خطاب له لأعضاء حزب العدالة والتنمية. قال أردوغان: إن الخطوة الأمريكية تنم عن عدم احترام لتركيا، وأشار إلى أنه أصدر أمراً بفرض عقوبات مماثلة على وزيرى العدل والداخلية الأمريكيين.

ليس ثمة خلاف على أن هذه الأزمة تمثل شرخاً حقيقياً في العلاقات التركية-الأمريكية. ولكن السؤال هو ما إن كانت، في ضوء تراكم الخلافات بين أنقرة وواشنطن، في طريقها لدفع العلاقات التركية-الأمريكية نحو محطة اللاعودة. ثمة قدر من الغموض في قضية القس برنسون، لاسيما بعد أن كانت محكمة تركية قد أفرجت عنه، لأسباب صحية، ووضعه تحت إقامة منزلية إجبارية، انتظاراً لبدء محاكمته. فهل أصبحت قضية القس الأمريكى القشة التي ستقصر ظهر البعير، وتؤسس لقطيعة فعلية في العلاقات التركية-الأمريكية عميقة الجذور؟

قراءات ملتبسة

بعد ساعات قليلة من الإعلان عن العقوبات الأمريكية، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تقريراً مفاده أن واشنطن اتخذت القرار بعد أن تبين أن أنقرة لن تقوم بالإفراج عن القس، الذي كان موضع تفاهم بين الرئيسين التركي والأمريكي أثناء اللقاء القصير الذي جمعهما على هامش قمة حلف الناتو في بروكسل. طبقاً لهآرتس، تضمن تفاهم الرئيسيين قيام ترامب بالضغط على نتنياهو للإفراج عن الفتاة التركية (التي كانت احتجزت في إسرائيل بتهمة تقديم مساعدات لا قيمة فعلية لها لحماس)، مقابل الإفراج عن القس برنسون. ما أعطى مصداقية أولية لرواية الصفقة أن السلطات الإسرائيلية أفرجت بالفعل عن الفتاة التركية، مع الاحتفاظ بجواز سفرها في أول الأمر، ثم أعيد لها الجواز وسمح لها بالسفر. ولكن، وما أن شاعت رواية الصفقة، حتى سارعت مصادر تركية إلى التأكيد على أن الاتفاق المشار إليه بين ترامب وأردوغان لم يقع وأن أحداً لا يجب توقع وجود صفقة حول قضيتين لا تماثل بينهما ولا يمكن وضعهما في ميزان واحد.

طبقاً لرواية صباح التركية (٣ أغسطس/آب ٢٠١٨)، المعروفة بتأييدها لحزب العدالة والتنمية الحاكم، جرى بالفعل اتصال بين ترامب وأردوغان قبل أيام قليلة من صدور قرار العقوبات الأمريكي، وخلال الاتصال قال الرئيس الأمريكي لنظيره التركي إن عدم الإفراج عن القس المحتجز سيجعل منه هدفاً لكراهية العالم المسيحي. وطبقاً لنفس الرواية، يبدو أن أردوغان رفض الاستجابة لطلب ترامب، ورد عليه بالقول: "كلانا له من يحبونه ومن يكرهونه".

ثمة من يعتقد، سواء في واشنطن أو في أنقرة، أن الخطوة الأمريكية اتخذت لأسباب انتخابية محلية، وأن الرئيس ترامب، مدفوعاً بنائبه، مايك بنس، المعروف بارتباطاته وميوله المسيحية الإنجيلية، أراد إرضاء القطاع المسيحي الأصولي من قاعدة مؤيديه. فالولايات المتحدة تحت الخطى نحو انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٨، وتعمل إدارة ترامب بكل ما أوتيت من جهد على أن لا يخسر الحزب الجمهوري أغلبيته في مجلسي الشيوخ والنواب. وربما كان هذا ما قصده الرئيس التركي عندما قال في خطاب ٤ أغسطس/آب: إنه لن يسمح بأن تتحول تركيا إلى ورقة انتخابية داخلية، لا في أوروبا ولا في الولايات المتحدة.

مهما كان الأمر، وبالرغم من أن التعليقات الرسمية التركية على القرار الأمريكي اتسمت بقدر واضح من الانضباط والرغبة في عدم التصعيد، فقد شهدت تركيا لحظة نادرة من الاصطفاف السياسي خلف حكومة أردوغان. وقد أصدرت الأحزاب التركية الممثلة في البرلمان، مجتمعة، بياناً ندد بقرار العقوبات الأمريكي، وذهب أحد البرلمانين من الحزب الصالح إلى حد دعوة الحكومة التركية إلى مصادرة برج ترامب بمدينة إسطنبول، الذي تملكه شركة الرئيس الأمريكي. وأمام هذا الاصطفاف الوطني في مواجهة الخطوة الأمريكية، كان لابد لحكومة أردوغان، حتى في ظل استمرار الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين، أن تتخذ قراراً بالرد على ما رآه كثير من الأتراك إهانة لبلدهم.

قد تكون للطبيعة الانفعالية وسياسة المفاجآت غير المحسوبة، التي تتسم بها دبلوماسية إدارة ترامب، علاقة ما بالإجراء الأمريكي ضد تركيا. ولكن تصور الأزمة الناجمة عن مسألة القس برنسون وقرار العقوبات بأنها تُمَثَّل منعطفاً غير مسبوق في علاقات البلدين تصور خاطئ. الحقيقة أن العلاقات التحالفية بين تركيا والولايات المتحدة، التي تأسست في نهاية أربعينات القرن العشرين، شابتها دائماً فترات من الخلاف والتوتر، وأن هذا الخلاف والتوتر وصل ذروته خلال العامين أو الثلاثة الماضيين، سواء في عهد أوباما أو ترامب.

علاقات تحالفية مضطربة

عززت تركيا ما بعد الحرب من الانحياز للمعسكر الغربي الليبرالي بإصلاحات سياسية، أفسحت المجال للتعددية الحزبية والتداول على السلطة. ولكن تحول العلاقة مع المعسكر الغربي الليبرالي إلى تحالف لم يحدث إلا بعد اكتساب تركيا عضوية الناتو في العام ١٩٥٢. والحقيقة، أن عضوية تركيا في الناتو كانت وليدة التهديد السوفيتي المتعاظم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي تمثّل في مطالبة ستالين بتعديل الحدود التركية مع جورجيا السوفيتية، وموافقة تركيا على وجود عسكري سوفيتي في مضيق البوسفور والدردنيل. التهديد السوفيتي لتركيا واليونان أدى إلى إعلان مبدأ ترومان، الذي تعهد بحماية استقلال البلدين، وجاء بالأتراك واليونانيين في النهاية إلى عضوية الناتو، ومن ثم تحول تركيا إلى دولة مواجهة رئيسية في خارطة الحرب الباردة. وقد جاء الاعتراف التركي بالدولة العبرية في العام ١٩٤٩ كتعبير عن حسم التوجهات التركية الخارجية، وعن الاندفاع التركية باتجاه المعسكر الغربي الليبرالي. وبذلك أصبحت تركيا ركناً رئيساً في الاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط، في أنظمة الدفاع الغربية. ويأتي ذلك للتصدي للدول العربية القومية المناهضة للسياسات الإمبريالية الغربية، وفي توفير مجال إقليمي للدولة العبرية.

منذ النصف الثاني من الستينات، بدأت أنقرة تعيد النظر في سياسة الانحياز المطلق للكتلة الغربية، تحت تأثير قيام الولايات المتحدة بسحب صواريخ جيوبتر النووية من تركيا، كجزء من الصفقة التي وضعت نهاية للأزمة الكوبية، وبفعل رسالة الرئيس الأمريكي، لندون جونسون، للحكومة التركية، في ١٩٦٤، التي عبّر فيها عن رفضه دعم الموقف التركي تجاه قبرص. استبطنت الخطوتان اعتبار تركيا مجرد ورقة في التدافع السوفيتي-الغربي، وعمقتا من

الشكوك التركية في درجة الالتزام الغربي بأمن تركيا وسلامتها. ولذا، فقد أخذت أنقرة في استكشاف إمكانية إعادة بناء العلاقات مع الاتحاد السوفيتي على أسس جديدة، وتلمس إمكانيات انفتاح جزئي على الجوار الإقليمي. في العام ١٩٦٧ قطعت العلاقات التركية-الإسرائيلية لفترة وجيزة، بعد حرب حزيران/يونيو. وفي ١٩٦٩ شاركت تركيا في المؤتمر التأسيسي لمنظمة القمة الإسلامية. وفي ١٩٧٩ سمحت بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة أنقرة.

في العام ١٩٧٤، تعرضت العلاقات التركية-الأمريكية لمزيد من التعثر بعد أن قررت حكومة بولنت إيجيفت الانتلافية إرسال الجيش إلى شمال قبرص لحماية القبارصة الأتراك من عنف نظرائهم اليونانيين، لاسيما بعد قيام القوميين اليونانيين القبارصة بالانقلاب على حكومة الأسقف مكاريوس والإطاحة به. لم تأخذ واشنطن الدوافع التركية في الاعتبار وفرضت حظراً على توريد السلاح لكل من تركيا وقبرص. تسبب قرار الحظر في رد فعل تركي، أدى إلى إيقاف النشاط العسكري الأمريكي في قاعدة إنجريك التركية. ولم تعد العلاقات إلى طبيعتها إلا في العام ١٩٧٨، عندما رفعت إدارة كارتر حظر السلاح.

أبدت الولايات المتحدة تقبلاً واقعياً للانقلاب التركي العسكري في ١٩٨٠، ولكن، وبالرغم من التقارير التي تشير إلى دور أمريكي في الانقلاب (لم تزل تجد صدى لها حتى اليوم)، إلا أن الخلافات سرعان ما طفت على السطح من جديد بين البلدين. بعد ذلك، رفضت أنقرة فكرة تشكيل قوة عسكرية متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة للتعامل مع أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران الإسلامية، كما أجمعت عن الالتحاق بنظام العقوبات ضد إيران، مفضلة لعب دور وسيط بين طهران وواشنطن. وقد استمرت الخلافات طوال الثمانينات حول استراتيجية مواجهة التوتر المتصاعد في الخليج والاحتلال السوفيتي لأفغانستان.

لم تجد إدارة بوش الأب صعوبة في التعامل مع حكومة أوزال في أزمة الخليج الأولى، الناجمة عن احتلال العراق للكويت، في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠. ولكن طلباً أمريكياً من إدارة بوش الابن للسماح باستخدام الأراضي التركية، لتوفير ممر للقوات العسكرية الأمريكية إلى شمال العراق، رفض من قبل برلمان ٢٠٠٣ التركي، الذي كان حزب العدالة والتنمية يتمتع فيه بأغلبية مريحة. لم تغفر مجموعة المحافظين الجدد في إدارة بوش لتركيا موقفها من غزو العراق، وعزمت على إبعاد تركيا كلية من العراق الجديد، متجاهلة المصالح التركية الحيوية في البلد الجار. ولم تبدأ إدارة بوش الثانية في البحث عن دور تركي ما إلا بعد أن تدهورت أوضاع العراق الأمنية، واتسع نطاق التدخل الإيراني، وفشلت واشنطن في بناء العراق الذي تريد.

خلال إدارة باراك أوباما الأولى، اتسمت علاقات البلدين، بقدر كبير من الاستقرار، عكسته الثقة المتزايدة بين رئيس الحكومة التركية، أردوغان، والرئيس الأمريكي الجديد. فتعاون البلدان بصورة وثيقة للمساعدة على الانسحاب الأمريكي من العراق، وعملت إدارة أوباما على الترويج للعلاقات مع أنقرة باعتبارها نموذجاً لما تريده من علاقات مع العالم الإسلامي. ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، وسرعان ما برزت الخلافات بين أنقرة وواشنطن بصورة أكثر إلحاحاً من أية مرحلة سابقة، سواء خلال السنوات الأخيرة من ولاية أوباما الثانية، أو خلال العام ونصف الأولين من عمر إدارة ترامب.

ملفات خلافات متراكمة

بدأت الشكوك تنتاب أنقرة حول مصداقية إدارة أوباما بعد الانقلاب العسكري المصري على الديمقراطية، وعلى الرئيس محمد مرسي، في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣، الذي نظر إليه باعتباره حليفاً لتركيا العدالة والتنمية. لم تتوفر أدلة على دور أمريكي في الانقلاب على مرسي، ولكن اعتقاداً ساد في أنقرة بأن إدارة أوباما كانت تعرف بمخطط الانقلاب مبكراً وأنها لم تبذل جهداً كافياً لمنع وقوعه، إضافة إلى أن موقف الإدارة الأمريكية من نظام الانقلاب ظل فاتراً ولم يعكس حرصاً أمريكياً على دعم الديمقراطية في مصر. ولكن الموقف من الانقلاب في مصر كان مجرد بداية لسلسلة من الخلافات المحتمدة.

في صيف العام التالي، ٢٠١٤، فاجأ تنظيم "الدولة الإسلامية" العالم بحركة توسع عسكري واسعة النطاق في محافظات وسط وشمال العراق، وفي شرق وشمال شرق سوريا. ولسبب ما، تحول تحرير مدينة عين العرب/كوباني، السورية، ذات الأغلبية الكردية، من سيطرة تنظيم الدولة، إلى قضية ذات طابع دولي. وبتوسع هذا التنظيم السريع والمدهش، اضطرت إدارة أوباما للعودة إلى الشرق الأوسط. ونظراً لأن واشنطن لم تكن ترغب في أن تلعب القوات الأمريكية دوراً مباشراً في مواجهة تنظيم الدولة، بدأ البحث عن حلفاء محليين لتحمل أعباء المواجهة. في العراق، وجد الأمريكيون ضالتهم في البيشمركة الكردية وقوات الجيش العراقي والحشد الشعبي، أما في سوريا فقد ذهب الأمريكيون إلى التحالف مع قوات حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الكردي. ولأن حزب الاتحاد الديمقراطي ليس سوى فرع لحزب العمال الكردستاني، الذي يخوض حرباً ضد الدولة التركية منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، فقد نظر الأتراك إلى الدعم الأمريكي للمسلحين الكرد السوريين بقدر كبير من الريبة والغضب.

خلال الأعوام التالية، وبالرغم الاحتجاجات التركية على السياسة الأمريكية في سوريا، استمر توسع قوات الاتحاد الديمقراطي، تحت مظلة ما بات يعرف بقوات سوريا الديمقراطية، في شمال وشرق سوريا، شرقي نهر الفرات وغربه. وهذا ما اضطر تركيا إلى تبني سياسة تقارب مع روسيا وإيران، ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه في سوريا، التي تبلغ حدود تركيا معها ما يزيد عن ٩٠٠ كيلومتراً. وبموافقة روسية، قامت تركيا بعمليات عسكريتين كبيرتين في منطقتي الباب وعفرين، لتأمين الشريط الحدودي السوري من سيطرة قوات تنظيم الدولة والمليشيات الكردية، بحيث لم يتبق من وجود عسكري كردي غربي الفرات سوى في منطقة منبج، التي نشر الأمريكيون فيها قواتهم لحماية حلفائهم الكرد.

وفي يوليو/تموز ٢٠١٨، وبعد مفاوضات شاقة، توصل الأتراك والأمريكيون لاتفاق حول منبج، لم تعلن تفاصيله قط. ولكن مصادر تركية تؤكد أنه يتضمن إخلاء منبج كلية من القوات الكردية، وتسيير دوريات تركية-أمريكية مشتركة لحفظ الأمن، وصولاً لإقامة إدارة محلية من أبناء المنطقة، ذات الأغلبية العربية. وقد اعتبر الاتفاق حول منبج اختراقاً مهماً في ملف الخلاف بالغ التعقيد بين تركيا والولايات المتحدة في سوريا، ولكن أنقرة تنظر إلى الاتفاق بصفته مجرد بداية، ليس فقط لأن الدعم الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية لم يزل مستمراً، ولكن أيضاً لأن القلق التركي من السيطرة الكردية المسلحة شرق الفرات لا يقل عن مثيله غرب الفرات.

يتصل ملف الخلاف الثاني بين الدولتين بالتقارب بين تركيا وروسيا، الذي أخذت وتيرته في التسارع منذ المصالحة بين أنقرة وموسكو عقب إسقاط القوات التركية طائرة روسية في نهاية ٢٠١٥. من وجهة نظر أنقرة، ولدت سياسة التقارب مع موسكو بسبب إحجام واشنطن عن لعب أي دور فعال في سوريا، واختلال التوازن كلية في الساحة السورية بعد بدء التدخل الروسي العسكري المباشر في خريف ٢٠١٥. ولكن واشنطن ترى أن هذا التقارب يتجه نحو اكتساب طابع استراتيجي، يمكن أن يؤثر على التزامات تركيا في حلف الناتو. ولعل مسألة الاشتباك الرئيسية في هذا الملف تتعلق بقرار تركيا شراء نظام الدفاع الجوي الروسي، إس ٤٠٠.

ما تقوله أنقرة إنها اضطرت لتوقيع عقد شراء منظومة إس ٤٠٠ "لأن الولايات المتحدة أحجمت طوال سنوات عن بيع تركيا منظومة دفاع جوي حديثة، بالرغم من حاجة تركيا الماسة لمثل هذه المنظومة. في المقابل، يقول الأمريكيون إن نصب منظومة دفاع جوي روسية في دولة عضو بالناتو، يعني أن دفاع هذه الدولة الجوي لن يستطيع استقبال إشارات الإنذار التي ترسلها محطات الناتو. والأخطر، أن اعتماد سلاح الجو في هذه الدولة على طائرات غربية، مثل الفانتوم، يعني أن الروس سيفيدون من المعلومات المتعلقة بكيفية التعامل مع هذه الطائرات. وفي حين تؤكد أنقرة على أنها لن تتراجع عن شراء المنظومة الروسية، التي بدأت بالفعل في تسليم ثمنها، تقول إدارة ترامب إنها على استعداد، الآن، لبيع تركيا منظومة دفاع جوي مكافئة، مثل باتريوت.

أما ملف الخلافات الثالث فينبع من عواقب محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦، التي تؤكد أنقرة أن من وقف خلفها كان تنظيم فتح الله غولن، الداعية المقيم في ولاية بنسلفانيا منذ لجوئه للولايات المتحدة في نهاية التسعينات. ثمة شكوك لدى الأتراك بأن الأمريكيين كانوا يعرفون بمخطط الانقلاب قبل وقوعه، لاسيما أن قرار الانقلاب، كما أوضحت التحقيقات، أُخذ بالفعل في مقر قيادة غولن ببنسلفانيا. ويقول المسؤولون الأتراك إنه حتى بغض النظر عن مدى المعرفة الأمريكية بما كان يسعى التنظيم إلى تحقيقه، فقد قدمت أنقرة ما يكفي من الأدلة التي تُسوِّغ تسليم غولن، وإعادته لبلادة للمحاكمة. المدهش، أن لا إدارة أوباما ولا إدارة ترامب أظهرت ما يكفي من الجدية للتعامل مع ملف غولن، الذي لا يلبث أن يغيب حتى يعود من جديد إلى جدول أعمال العلاقات بين البلدين. إضافة إلى هذا كله، يبدو أن الموقف من إيران سيضاف سريعاً إلى قائمة الخلافات. فقد بدأ في ٧ أغسطس/آب ٢٠١٨ تطبيق الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية على إيران، التي يتوقع أن تصل ذروتها في نوفمبر/تشرين ثاني (٢٠١٨)، عندما تنتهي المهلة الأمريكية للشركات التي تتعامل مع النفط الإيراني، وتبدأ واشنطن في فرض عقوبات ثانوية على كل الشركات المخالفة. المسؤولون الأتراك، من جهتهم، أعلنوا في أكثر من مناسبة أنهم لن يلتزموا بالعقوبات الأمريكية على إيران، وأن علاقاتهم الإيرانية ستحدها المصالح التركية وحسب.

لم يحدث من قبل، طوال هذه العلاقة التحالفية المضطربة بين تركيا والولايات المتحدة، أن شهدت علاقات البلدين هذا الكم من الخلافات. وهذا ما يجعل مسألة القس برنسون مجرد ملف واحد، وربما ليس الأهم، في قائمة متزايدة من الخلافات، التي يمس بعضها الأمن الاستراتيجي للدولة التركية. بخلاف مسألة منبج، التي بدا وكأن تركيا حققت فيها ما تريد، وإن نسبياً، تتعرض أنقرة لضغوط متزايدة للاستجابة للمطالب الأمريكية. فإلى جانب خطوة العقوبات الرمزية على الوزيرين التركيين، أقر الكونغرس الأمريكي إجراءً دفاعياً يدعو إدارة ترامب إلى حظر تسليم ١٠٠ طائرة إف ٣٥، بعد أن كانت تركيا سددت قيمة صفقة الطائرات وبدأ الطيارون الأتراك بالفعل التدرُّب على قيادة اثنتين منهما. وجاء إقرار الكونغرس لهذا الإجراء بهدف معاقبة تركيا على شراء منظومة إس ٤٠٠ من روسيا. وبالرغم من أن إدارة ترامب ليست ملزمة بتنفيذ قرار الكونغرس، إلا أن إجماع الإدارة عن بذل جهد كاف لمنع تمرير الإجراء، يشير إلى رغبة في استخدام القرار كورقة ضغط في المفاوضات الجارية بين البلدين حول صفقة المنظومة الروسية.

قطيعة مستبعدة

يتعمق اعتقاد في عموم أوساط الطبقة الحاكمة في تركيا، وليس فقط في حزب العدالة والتنمية، بأن ثمة دوائر غربية، وأمريكية على وجه الخصوص، لا تريد لتركيا احتلال موقعها الجدير بها كقوة إقليمية فعالة، وقوة اقتصادية ناهضة. ويبرز اعتقاد مقابل في أوساط أمريكية، رسمية وقريبة من الرسمية، يقول بأن تركيا لم تعد بذات القيمة الاستراتيجية التي كانت عليها أثناء الحرب الباردة، لا للناتو ولا للولايات المتحدة، وأن التكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة جراء العلاقة التحالفية مع تركيا أكبر بكثير من مردودها. باختصار، يرى هؤلاء أن تركيا يمكن إهمالها من الحسابات الاستراتيجية الأمريكية دون أن يكون لذلك عواقب تذكر.

بيد أن هناك دلائل عديدة تشير إلى أن هذا الرأي، على أية حال، ليس السائد في وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين. وربما ظهر ذلك بصورة واضحة (واضحة، على الأقل، دبلوماسياً)، في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، بومبيو، بعد اللقاء الذي جمعه بنظيره التركي، جاوش أغلو، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الآسيان في سنغافورة، (٣ أغسطس/آب ٢٠١٨)، بعد يومين فقط من إعلان العقوبات الأمريكية على الوزيرين التركيين. فقد صرَّح بومبيو بأن تركيا كانت وستظل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وأن خطوة العقوبات لم يُقصد بها سوى إظهار حجم ما توليه إدارة ترامب من اهتمام بقضية القس برنسون، وأن الخلافات بين البلدين يمكن أن تحل بالتفاوض خلال فترة قصيرة.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبغض النظر عن النهج الدبلوماسي الغريب لإدارة ترامب، ليس ثمة حليف يمكن الاعتماد عليه، على طول الحزام الممتد من البلقان حتى باكستان، سوى تركيا، سواء باعتبار ثقلها وتماسك مؤسسة الدولة، أو باعتبار التاريخ وعمق العلاقة التحالفية. وفي وقت عودة روسيا لتشكيل تحدياً استراتيجياً للولايات المتحدة، سواء في الشرق الأوسط، أو شرق أوروبا، أو البلطيق، أو البلقان، وتصاعد التوتر مع إيران، تزداد الحاجة لتركيا أكثر من أي وقت مضى.

موضوعياً، يدرك قطاع مؤثر من الأمريكيين أن توقعات تبلور تحالف تركي-روسي، أو تفاهم تركي-إيراني بعيد المدى، ليست سوى مخاوف مبالغ فيها. فتركيا لا تحتفظ بخشية تاريخية من روسيا وحسب، بل هي في تدافع استراتيجي معها في البلقان والقوقاز. ويكفي النظر إلى الموقف التركي من المسألة الأوكرانية للتأكد من حجم الهوة التي تفصل بين رؤية كل من تركيا وروسيا لمصالحها. ومهما كانت البراغماتية التي تستند إليها سياسة تركيا تجاه إيران، فإن حجم التنافس بين الدولتين في المشرق العربي والخليج أكبر بكثير من إمكانية ولادة تفاهم بعيد المدى بينهما.

من جهة أخرى، ليس من الصعب رؤية الشبكة بالغة التعقيد من الصلات التي تربط تركيا بالولايات المتحدة. فالولايات المتحدة، بالرغم من كل التخبط مؤخراً في سياساتها الخارجية، لم تزل اللاعب الرئيس في الشرق الأوسط، وقوة بالغة التأثير في البلقان. ويمكن بالتالي أن تجعل حركة تركيا الإقليمية أكثر صعوبة. وفوق ذلك، الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على لجم طموحات روسيا التوسعية، إن عادت خيالات التمدد جنوباً إلى الحكام الروس. وقد لعبت العلاقة التركية-الأمريكية دوراً إيجابياً لصالح تركيا في أوروبا خلال العقود القليلة الماضية.

أما في قطاع التسليح، فإن صناعة السلاح التركية تنمو بصورة مطردة. وتعتمد تركيا على صناعاتها المحلية لتلبية ما يصل إلى ٦٠ بالمئة من حاجاتها التسليحية. ولكن هناك مستوى من السلاح لا تزال تركيا تستورده من الخارج، وخصوصاً من الولايات المتحدة. وقد تركت عضوية تركيا في الناتو، طوال ما يقارب السبعين عاماً، أثراً عميقاً على بنية وتدريب وتسليح وتفكير الجيش التركي، وهو ما لا يمكن تغييره بسهولة.

إضافة إلى ذلك كله، تعتبر الولايات المتحدة، القوة الاقتصادية الأكبر في العالم، بالرغم من البعد الجغرافي، الشريك التجاري الخامس لتركيا، بتبادل تجاري تجاوز العشرين ملياراً من الدولارات في العام ٢٠١٧. وقد ظهرت دلالات هذه العلاقة التجارية واضحة على قيمة الليرة التركية، في الأسبوع الأول من أغسطس/ آب ٢٠١٨، عندما أعلنت السلطات الأمريكية بدء مراجعة للسلع التركية المسموح بدخولها إلى السوق الأمريكية بدون رسوم، بعد أن فرضت أنقرة رسوماً على سلع أمريكية، رداً على رفض واشنطن استثناء تركيا من زيادة التعرفة على واردات الحديد والصلب من أوروبا والصين والمكسيك.

بعبارة أخرى، يبلغ الاعتماد المتبادل بين تركيا والولايات المتحدة، في عدد من الصعد، مستوى يجعل من المستبعد أن تؤدي أزمة القس برنسون والعقوبات الناجمة عنها إلى قطيعة وشيكة في العلاقات، أو حتى في تغيير جوهر في طبيعة هذه العلاقات. ولكن المؤكد أن حجم الخلافات بين البلدين سيزداد وأن مراحل التوتر ستتكرر. ثمة ثقة تركية متزايدة بالنفس، وسعي حثيث إلى لعب دور مؤثر في الإقليم. وهذا ما يجعل أنقرة أكثر رغبة في تنويع علاقاتها في الساحة الدولية، وفي إقامة نوع من التوازن في العلاقات مع مختلف القوى الكبرى ومنظمات التعاون الاقتصادي والاستراتيجي متعددة الأطراف. وكلما ازداد مستوى الثقة بالنفس وتسارعت خطوات السياسة الإقليمية، اصطدمت سياسات البلدين واختلفت استحقاقات هذه السياسات.

كشف الأهداف التركية في سوريا والمنطقة

قريلان: تركيا تستهدف مكتسبات الشعب الكردي

ANF : ٢٥/٩/٢٠١٨

أشار القيادي في حزب العمال الكردستاني مراد قريلان إلى العلاقة الوثيقة ما بين تركيا والتنظيمات الإرهابية التي تتبنى فكر القاعدة والنصرة موضحاً أن تركيا وقطر تمثلان هذا النهج، مضيفاً أن الجماعات المتطرفة في إدلب مستاءة من تلك العلاقات.

أوضح القيادي في حزب العمال الكردستاني مراد قريلان أن تركيا تنظر إلى الشعب الكردي في سوريا على أنهم يشكلون تهديداً لها، مشيراً إلى أن الجمهورية التركية تأسست على أساس إبادة الشعب الكردي وقال: "أردوغان اليوم بدأ المرحلة الثانية في تاريخ الجمهورية التركية ألا وهي مرحلة الحكم الرئاسي، هذا النظام الجديد بزعامة أردوغان تشكل على أساس تحقيق هدف إبادة الشعب الكردي. فحتى يتمكن أردوغان من التفرد بالحكم والسلطة في تركيا فعليه أولاً أن يبني الشعب الكردي".

وأوضح قريلان أن حزب العدالة والتنمية AKP يتبنى خط الإخوان المسلمين والقاعدة. وعلى هذا الأساس تحالفوا معاً ويعملون معاً.

وأضاف: "هذه العلاقة الوثيقة تجلت في إدلب والكثير من المناطق الأخرى، هذا النهج والتحالف يشكل خطراً على الشعب العربي. تركيا ومع هذا التحالف تمهد لخلق أزمات جديدة في المنطقة بالإضافة إلى الأزمات الموجودة حالياً. تركيا هدفها الهيمنة على المناطق خارج حدودها لذا تتحالف مع هذه الجماعات المتطرفة لتكون ذراع تركيا في الخارج. وفي هذا الإطار ومنذ العام ٢٠١١ أي مع بدأ الأزمة السورية عملت تركيا على تنفيذ مخططاتها عبر تلك الجماعات.

في العام ٢٠١٥ تحولت تلك العلاقات إلى تحالف في حين كانت تركيا ومنذ البداية على علاقة مع الإخوان المسلمين والقاعدة، كانت تدعم هذه الجماعات بالسلاح والعتاد في المناطق التي كانت تشهد عمليات عسكرية ضد النظام السوري. العدالة والتنمية وقطر كانتا تدعمان تلك العمليات العسكرية وقبلهم السعودية لكن الأخيرة انسحبت عن دعم تلك الجماعات. منذ البداية كانت تركيا وقطر تدعم الجماعات السلفية المتشددة بالأموال والسلاح لمحاربة النظام في سوريا وغيرها من الجماعات المعتلة بهدف الهيمنة على سوريا وكان لسياسة حزب العدالة والتنمية و زعيمها أردوغان دور كبير في تصعيد الأزمة السورية وجرائم القتل والدمار.

العلاقات التركية الروسية

تركيا وفي موقفها من الكرد في سوريا طرحت على روسيا عدد من النقاط:

"يجب قطع الحوار القائم ما بين القوى الكردية في شمال سوريا ودمشق، وهذا كان طلب تركيا من روسيا فور بدأ الحوار ما بين مجلس سوريا الديمقراطي والنظام السوري من أجل البحث عن حلول للأزمة السورية وحل القضية الكردية"

تركيا طالبت روسيا بالسماح لها بتنفيذ عمليات عسكرية في تل رفعت أيضاً لمحاربة وحدات حماية الشعب هناك وتهجير الكرد من تل رفعت كذلك تهجير اهالين عفرين الذين لجئوا إلى هناك.

تركيا طالبت وتطالب بالسيطرة على مدينة منبج، لكنها قوبلت بالرفض الأمريكي والعديد من المعوقات الأخرى.

تركيا ومقابل تحقيق تلك النقاط أوضحت للجانب الروسي قدرتها على إخراج النصر من إدلب. وستقوم بإرسالهم إلى جرابلس، الباب، عفرين وإعزاز. وبهذا يكون من الممكن الوصول إلى حل سلمي في إدلب دون تعرض حياة المدنيين للخطر.

بالنظر إلى المطالب التركية ندرك أن هدفها ضرب مكتسبات الشعب الكردي ومنعهم من نيل حقوقهم المشروعة، منع الكرد من نيل حريتهم وبناء نظام حكمهم والدفع باتجاه عدم الاعتراف بهم.

الأهداف البعيدة لتركيا

وقال قريلان: "هدف تركيا القريب هو مواصلة حربها ضد حزب العمال الكردستاني، أما العدو البعيد المدى فهو القضاء على جميع مكتسبات الشعب الكردي. وتركيا تعلن هذه الأهداف صراحةً على العلن. ومثال على هذا خلال إعلان استفتاء استقلال إقليم جنوب كردستان عن العراق قال أردوغان أنه لا يرغب بوجود كيان كردي على حدود بلاده.

يقولون: إذا ما تمكنا من القضاء على الكرد في شمال كردستان، فهناك الفدرالية في جنوب كردستان وشيء مشابه في غرب كردستان "روج آفا" لذا فمن غير الممكن إنهاء الحركة الكردية في شمال كردستان والحل يمكن في القضاء على نمو الحركة الكردية في جنوب وغرب كردستان كبدائية لمقع الكرد في شمال كردستان. لهذا تركيا تستهدف مكتسبات الشعب الكردي في جنوب وغرب كردستان، بالإضافة إلى الاتفاق مع النظام الإيراني للقضاء على الكرد في شرقي كردستان. وبهذا تركيا تستطيع التخلص من الخطر الكردي الذي تعتبره تهديداً لوجودها.

النظام الجديد يركز على إبادة الشعب الكردي

تركيا تنظر إلى الشعب الكردي على أنه خطر يهدد بقائها. فالجمهورية التركية تأسست على مبدئ إنهاء وجود الشعب الكردي. أردوغان اليوم بدأ المرحلة الثانية للجمهورية التركية من خلال إعلان الحكم الرئاسي لتركيا المبني على أساس القضاء على الشعب الكردي. أردوغان وحتى يضمن تفردة بالحكم فعلية أولاً القضاء على الشعب الكردي وإسكات صوتهم ويمحي أثرهم.

نظام الحكم الرئاسي الذي تمكن أردوغان من تأسيسه من خلال دعم العصابات ودعم حزب الحركة القومية MHP تشكل على أساس إعادة أحلام الدولة القوية المهيمنة على المنطقة، حتى في أحلامهم يطالبون بمدينة كركوك ويعلنون أنها أراضي تركية كما يطالبون بمدينة الموصل ويؤكدون أنها أرض آبائهم وأجدادهم. هذا النظام الذي تأسس على هذه المبادئ يشكل خطراً وتهديداً كبيراً على الشعب الكردي.

لماذا تعتبر زيارة أردوغان إلى أمريكا فرصة لعودة العلاقات بين البلدين؟

وول ستريت جورنال: ٢٥/٩/٢٠١٨

يزور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حالياً ولاية نيويورك الأمريكية لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت يشهد توترات كبيرة بين تركيا والولايات المتحدة. لكن زيارة أردوغان التي تستمر لـ أيام قد تتيح فرصة لإعادة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها، بحسب ما ذكره موقع إذاعة Voice of America الأمريكية. ففي تحرك يحمل إمكانية تمهيد الطريق أمام تهدئة التوترات مع واشنطن، نقلت صحيفة The Wall Street Journal الأمريكية، على لسان مسؤول تركي قوله، إن القس الأمريكي أندرو برونسون قد يتمكن قريباً من العودة إلى بلاده. يُذكر أن محاكمة برونسون في تركيا، بعد توجيهه تهم تتعلق بالإرهاب إليه، كانت الباعث على فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عقوبات تجارية على تركيا في الشهر الماضي أغسطس/آب. وشكلت هذه العقوبات عاملاً محفزاً لانهاية العملة التركية، بحسب الموقع الأمريكي.

مؤشرات على انفراجة تلوح بالأفق

وقال جون بولتون، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، إن العلاقات يمكن أن تعود عندما يُسمح لبرونسون بالعودة إلى بلاده. وتصف واشنطن الاتهامات الموجهة إلى القس بأنها غير مستندة إلى أي أساس. فيما يصر أردوغان من جانبه على أن برونسون عليه أن يخضع للمحاكمة. ويشير محللون إلى أن هذه الحالة من انسداد الأفق يمكن أن تشهد انفراجة خلال الجلسة المقبلة من محاكمة القس، والمقرر عقدها في الثاني عشر من الشهر المقبل أكتوبر/تشرين الأول. وقال حسين باخشي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط التقنية بالعاصمة التركية أنقرة: «أتوقع أن يُطلق سراحه. ثمة مزيد ومزيد من التوقعات بأن هذا سوف يحدث. ولكن يجب علينا الانتظار حتى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول لنعرف إذا كان القس برونسون سيُطلق سراحه. ثم سنسوي المشكلة تلقائياً». وأردف قائلاً: «لهجة الخطاب النارية بين أنقرة وواشنطن صارت أقل بكثير مما كانت عليه قبل أسبوعين. إذ يبدو لي أن كلا الجانبين يتراجع عن موقفه المتشدد» فهناك حاجة ماسة لكلا الجانبين إلى التعاون».

تحسن ملحوظ على الليرة التركية بعد تصريحات بومبيو

يشكل إنهاء التوترات بين تركيا والولايات المتحدة، والتخلص من تهديدات فرض مزيد من العقوبات، أهمية كبيرة لإنهاء الاضطرابات المالية التي تمر بها تركيا. غير أن سوء التواصل الواضح بين أنقرة وواشنطن يواصل إضراره بالعلاقات ويهدد بمفاقمة التوترات. وليس من المقرر عقد اجتماع بين الرئيسين. إذ قال عمر جليك، الناطق باسم حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه أردوغان: «يوصل ممثلو الولايات المتحدة قولهم إنهم سوف يقيمون أي طلب لإجراء اجتماع مع ترمب، إذا قُدّم أحدها من الرئيس أردوغان أو من الجانب التركي». وأضاف: «لا نستحسن مثل هذه النبوة. لكنني أستطيع أن أخبرك أنه إذا كان الجانب الأمريكي، وإذا كان الرئيس ترمب، يرغب في الاجتماع برئيسنا، فسوف ننظر في الطلب ونقيم كيفية الرد عليه». وفي السياق نفسه، أشارت صحيفة The Financial Times البريطانية إلى صعود قيمة الليرة المنهارة بنسبة ٣,٨٪ لتُسجل أعلى قيمة لها في الأسبوع الجاري أمام الدولار وبلغت ٦,٠٥٠، بعدما قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إنه يريد إفراجاً فورياً عن القس أندرو برونسون والمواطنين الأمريكيين الآخرين المحتجزين. وأخبر وزير الخارجية الصحفيين في الأمم المتحدة بنيويورك: «أجل، يمكن إطلاق سراحه هذا الشهر، كان يجب أن يُطلق سراحه الشهر الماضي»، مضيفاً أن إدارة ترمب أرادت إطلاق سراح الأمريكيين المحتجزين الآخرين أيضاً.

واشنطن: الكرة في ملعب تركيا

غير أن بومبيو أكد أنه بالرغم من أن المسؤولين الأمريكيين والأتراك قد يجتمعون في نيويورك هذا الأسبوع، فليس لدى أمريكا ما تقوله لتركيا أو تعرضه عليها. وقال شخص على اطلاع بالجهود الأمريكية لإطلاق سراح برونسون إن «الكرة في ملعب تركيا». وقال بعض المسؤولين الأمريكيين السابقين كذلك إن أمريكا أساءت التعامل مع المفاوضات التي سبقت الموعد النهائي السابق لإطلاق سراح برونسون. وقال بومبيو إنه يتوقع حدوث مناقشات حول برونسون على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. ويُنتظر أن يلقي أردوغان كلمته في اجتماع الجمعية العامة صباح اليوم الثلاثاء ٢٥ سبتمبر/أيلول، بعد نصف ساعة من كلمة ترمب. بيد أن وزير الخارجية أشار إلى أن واشنطن ليست عازمة على تغيير إصرارها

على إطلاق سراح برونسون دون أي شروط سابقة، قائلاً: «لقد تحدثنا إلى الأتراك، وهم يعرفون ما نتوقعه منهم». جدير بالذكر أن السلطات التركية نقلت المدعي العام السابق المسؤول عن القضية في الشهر الجاري سبتمبر/أيلول، في خطوة يقول بعض المحللين إنها قد تكون إشارة إلى أن أنقرة تسعى إلى إغلاق القضية، بدلاً من إصدار حكم ضد برونسون. وقد أشاروا كذلك في الأسبوع الماضي إلى خفض سنتين من مدة عقوبة سيركان جولج، وهو عالم في وكالة ناسا يحمل الجنسيتين الأمريكية والتركية حُكم عليه بالسجن لسبع سنوات ونصف في فبراير/شباط.

ومع ذلك، بدأ آخرون أكثر حذراً. إذ قال مسؤول أمريكي: «بكل صراحة، من يمكنه أن يعرف؟ من المستحيل معرفة الغيب». وقال إنان دمير، وهو خبير اقتصادي في مجموعة Nomura المالية اليابانية، إن مصير برونسون مهم جداً للأصول التركية، التي حافظت على ثباتها بعد صدور قرار مفاجئ في الشهر الجاري من البنك المركزي التركي برفع معدلات الفائدة لتصل إلى ٢٤٪، والقرار الحكومي بتقليل معدلات النمو المسهدف من أجل السيطرة على التضخم. وأضاف: «السبب الرئيسي وراء البيع الكثيف الذي شهدته الأسواق التركية في أغسطس/آب هو الإعلان عن العقوبات الأمريكية. وفي هذا الصدد، سيكون التاريخ الأساسي القادم للأسواق التركية هو الثاني عشر من أكتوبر/تشرين الأول، عندما يحضر القس برونسون جلسته القادمة».

هناك أمر يقلق تركيا من أمريكا

وذكرت إذاعة Voice of America الأمريكية أن أردوغان ذكر باحتمالية تصاعد التوتر في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا بسبب سوريا. إذ وجه تحذيراً في خطاب ألقاه أمس الإثنين في نيويورك بأن قواته المسلحة متأهبة لشن هجوم ضد الميليشيا الكردية السورية المعروفة بـ «وحدات حماية الشعب». يُذكر أن وحدات حماية الشعب حليف مهم لأمريكا في الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، وتنشر الولايات المتحدة ٢٠٠٠ فرد من قواتها مع الميليشيا في المكان الذي يهدد أردوغان بشن هجوم عليه. بينما تصنف أنقرة وحدات حماية الشعب بأنها تنظيم إرهابي، وتتهم الجماعة بوجود علاقات بينها وبين المتمردين الكرد في تركيا.

وقال إبراهيم قالن، المتحدث باسم الرئاسة التركية، يوم الجمعة ٢١ سبتمبر/أيلول: «مما يثير بالغ القلق لدينا أن الإدارة الأمريكية تحافظ على شراكتها مع وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي». ويقول محللون إن أنقرة يساورها قلق متزايد من أن واشنطن سوف تواصل دعم وحدات حماية الشعب بعد هزيمة تنظيم داعش، ضمن جهودها لتقليص النفوذ الإيراني في سوريا.

وقال ترمب الأسبوع الماضي: «نحن قريبون جداً» من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، «وبعد ذلك، سوف نقرر ما سنفعله». وقال بولتون، أمس الإثنين ٢٤ سبتمبر/أيلول: «لن نغادر ما دامت القوات الإيرانية خارج الحدود الإيرانية، ويتضمن ذلك الوكلاء الإيرانيين والميليشيات الإيرانية». وقد أشار أردوغان إلى أنه مستعد للتواصل مع موسكو للحصول على دعم لهدفه الرامي إلى محو وحدات حماية الشعب في سوريا. جدير بالذكر أن العلاقات التركية الروسية شهدت تحسناً كبيراً في الأشهر الـ ١٨ الماضية، في ظل تعميق البلدين تعاونهما في سوريا.

الاتفاق الذي عقده أردوغان مع بوتين بشأن إدلب يبعث برسالة لواشنطن

يمكن أن تواجه أنقرة عقوبات إضافية من جانب الولايات المتحدة إذا استكملت خططها لشراء نظام الدفاع الصاروخي الروسي إس-٤٠٠. وتحذر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أن نشر هذا النظام يحمل تهديداً بإبطال مفعول معداتها الحربية. ويقول محللون إن الاتفاق الذي عقده أردوغان في الشهر الجاري مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، والذي منع هجوم دمشق على محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية المسلحة يبعث برسالة في الوقت المناسب إلى واشنطن بأهمية تركيا في المنطقة.

إذ قال أيدن سيلجن، وهو دبلوماسي تركي سابق رفيع المستوى عمل في واشنطن وأنحاء المنطقة: «يبدو واضحاً أن تركيا ليست بلداً قابلاً للاستهلاك. تمثل تركيا نوعاً من حجر الأساس للسياسة الغربية في الشرق الأوسط. ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تعمل مع تركيا. ومع ذلك، يقترب مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وهو التاريخ الذي تسري فيه العقوبات الأمريكية على إيران، وسيكون ذلك أكبر اختبار للعلاقات التركية الأمريكية». ومن المقرر أن تفرض واشنطن عقوبات مالية وتجارية جديدة كاسحة على طهران بسبب برنامجها النووي. وقد حذرت أنقرة مراراً وتكراراً بأنها لن تدعم الإجراءات الجديدة.

الأوضاع في تركيا تدفع إلى الجنون

*هايكو باغدات

أحوال تركية: ٢٥/٩/٢٠١٨

من الأمور المسلم بها أن الجماهير التي تعيش في ظل الديكتاتورية تبدأ بعد فترة من الزمان تحيا بالفعل في العالم الخيالي لهوية مبالغ فيها، تم رسمها خصيصاً من أجلهم. أي إن الأمر لا يستغرق وقتاً طويلاً حتى يصبح الفرق بين الواقع والخيال في المجتمع غامضاً.

وربما يُحكم على المرء بأن يحلّ جميع مشكلاته الوجودية في عالم موازٍ صُمِّمَ وفقاً لاحتياجاته العاطفية، أو من خلال اعتباره حياة الرفاهية التي يعيشها غيره عزة لحياته الخاصة، أو من خلال توهمه أنه ذو قدرة مطلقة تأثراً بالمعرفة غير المفيدة التي تم تحريفها.

ويمكننا أن نفسر بهذه المعلومة زيادة عدد الفتیان الشجعان الذين يدخلون قاعات المنازل وهم يمتطون الجياد، ويرتدون ملابس مخصوصة بينما يذبح الإنكشارية العثمانيون الكفار، وهو ما نراه في التلفاز في كل ركن من أركان البلاد. وإذا فشلنا في توضيح ذلك بالفعل، فربما نحن أيضاً نبدأ قريباً في الركض على الطرق السريعة مثل المجانين. إن قدرة الجماهير على الاستنتاج وإعمال العقل تتلاشي وتضيع بشكل تدريجي وتفقد وظيفتها مع مرور الزمن عبر تدميرها بالتناقضات المستمرة التي تتخلل خطاب القائد.

إن قائداً تسيطر عليه التناقضات بشكل واضح إلى هذا الحد سواء في تصرفاته تجاه شخصيات فاعلة مثل ترامب وميركل والأسد وبرزاني وبوتين وأوجلان وغولن أو في مواقفه تجاه قضايا مختلفة مثل: أرغنون، والمطرقة، واغتيال هرانت دينك، وسفينة مافي مرمرة، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني، أو في موضوعات مثل الإقرار تارة بوجود أزمة اقتصادية وإنكارها تارة أخرى، والدولار واليورو لم يبق لكل ما يقوله أي معنى على الإطلاق بالنسبة لـ "أذن واعية ناقدة".

وهنا تتوارى النقطة الفاصل في الأمر.

إذ لم تعد هناك أهمية على الإطلاق لما يقوله وما يفعله.

سيظل يحكم بالقوة الغاشمة طالما استمرت الكتلة الداعمة له وظل مسيطراً على آلية الدولة.

إذ تشير الأرقام الرسمية إلى مقتل ٣٧ عاملاً منذ بدء أعمال إنشاء المطار الثالث...

كما تم القبض على ٢٤ عاملاً من المحتجين الثائرين على الوضع وألقوا في السجن...

ووفقاً للتقرير الصادر في ٢٩ مايو ٢٠١٨ عن اتحاد النقابات العمالية الثورية بشأن " العمل في عهد حزب العدالة

والتنمية" هناك نتائج وبراهين واضحة تستند إلى بيانات رقمية. وهي على النحو الآتي:

- استمرار انتهاكات حقوق النقابات العمالية في عهد سلطة حزب العدالة والتنمية.
- ضعفت الحركة النقابية الحقيقية في عهد حزب العدالة والتنمية بينما نمت الحركة النقابية الموالية للحزب.
- حظر حزب العدالة والتنمية ما يقرب من ٢٠٠ ألف عامل من القيام بإضراب.
- جعل حزب العدالة والتنمية قانون العمل أكثر مرونة، ونشر بذلك نظام العمل بدون ضمان.
- انتشر نظام المقاومة من الباطن في عهد حزب العدالة والتنمية.

- خفض حزب العدالة والتنمية حقوق الضمان الاجتماعي.
 - صَعَبَ حزب العدالة والتنمية من شروط التقاعد وخفض رواتب المتقاعدين.
 - لم تنعكس زيادة الدخل القومي على الحد الأدنى للأجور خلال فترة حزب العدالة والتنمية.
 - اختل توزيع الدخل القومي خلال فترة حزب العدالة والتنمية.
 - قنن حزب العدالة والتنمية العمالة المستأجرة.
 - فرض حزب العدالة والتنمية نظام الوساطة الإجبارية في القضايا التجارية.
 - استمرت عملية تدهور واختلال توزيع الدخل خلال فترة حزب العدالة والتنمية.
 - أخفق حزب العدالة والتنمية في تقليل نسبة البطالة وزيادة حجم التوظيف.
 - نفذ حزب العدالة والتنمية أكثر عمليات الخصخصة انتشاراً وشمولاً في تاريخ تركيا.
 - باع حزب العدالة والتنمية جميع المؤسسات العامة.
 - زادت أعباء الديون الأسرية في عهد حزب العدالة والتنمية.
 - زادت الضرائب المباشرة في عهد حزب العدالة والتنمية، وتم تحميل الضرائب على الموظفين والمستهلكين.
 - واصلت حوادث العمل تصاعدها خلال فترة حزب العدالة والتنمية.
 - ألغى حزب العدالة والتنمية الحق في العمل من خلال استغلاله حالة الطوارئ.
 - تم فصل ما يقرب من ١٤٠ ألف موظف ومسؤول عمومي من عملهم بشكل غير قانوني.
- ووفقاً لكلام العمال الذين تواصل معهم إسماعيل صاييمز فيما يتعلق بموضوع المطار الثالث وما اقتبساه إسماعيل صاييمز نفسه من وسائل التواصل الاجتماعي:
- "فحسن جتين، ويبلغ ٢٢ عاماً، وهو من ولاية أضيمن، وأعزب ليس لديه أطفال قال في حديثه ما يأتي: إنني أعاني بسبب قرص حشرة البق، إنني أسعل دائماً. ولقد لجأت إلى العلاج" لكنني لم أجد نتيجة. كنا نأكل وجبتين في اليوم الواحد. حتى إنهم كانوا يعطوننا قدرًا قليلاً من الماء." وحسن هذا مسجون حالياً...
- "ومن العمال الـ ٢٤ الذين اعتقلوا في المطار الثالث هناك رمضان غوزل البالغ ٢١ سنة من عمره. وقد قال في كلامه إن ابن عمه سقط من مكان مرتفع لعدم وجود سقالات، بينما أصيب حسن نفسه بالتشنج، وبالرغم من ذلك لم تأت الإسعاف للنجدة، وذكر أنه تم استقطاع مدة العلاج من أجره. وكانت النتيجة أن تم اعتقاله."
- إي إننا نعيش في بيئة لا يُسمع فيها كلام وصوت أي إنسان وليس صوت حسن نفسه.
- بفارق واحد...
- ألا وهي أنه والقوات المسلحة والاستخبارات التركية والدولة العميقة والمافيا والعصابات تمتلك السيطرة على أولئك الذين يرتدون الملابس الفاخر وقد امتطوا الجياد.
- لقد جعلت الدولة من المعقول أن يتم دخول المنازل بالجياد.
- وأصبحت قواعد المافيا والجنون هي الأساس وليس الحق وإنفاذ القانون والعدالة والحماية.
- وعليه فقد أصبح جنون الجماهير وتصرفهم بشكل هستيري هو واقعنا الوحيد.
- والخلاصة أننا سنشاهد فترة زمنية يستطيع فيها نوع من الجنون مقاومة مفاهيم العقل والمنطق وحقوق الإنسان والعدالة والحرية..

البلد الذي اختفى لأسباب هامشية

نظرة استشرافية على درس تاريخ.. بعد خمسين عاما من اليوم

أحوال تركية : ٢٩/٩/٢٠١٨

نورجان بايسال: يا أطفال، اليوم سأروي عليكم قصة البلد الذي اختفى لأسباب هامشية: كان يا ما كان، بلد تئن كل بقعة فيه من وحشية لا نهاية لها، ومن ظلم مطبق، ومن ملاحقات ومذابح. حتى تأسيس هذا البلد قام على أنقاض مذابح بحق شعب آخر.

لمئات السنوات، بل لآلاف السنوات، أرسل بعض من سكنوا هذه الأرض إلى حتفهم سيرا على الأقدام، وبعضهم سُم في كهوف تماما كالحشرات، والبعض الآخر أجبروا على النزوح عن منازلهم بعد نهب محتوياتها.

باسم الأمة الواحدة والعلم الواحد، أنزل مؤسسوا هذا البلد وقادته صنوف العذاب شتى بحق كل من عارض ملاحقة من رفضوا الانضمام إلى هذا "الواحد".

انقلابات عسكرية، مذابح، حالات تهجير قسري، سجن وقتل. هكذا مضت السنوات تباعا.

في ثمانينيات القرن العشرين، اندفع أبناء أقليات في هذا البلد في ثورة. أخليت قرى بأكملها، وأضرمت النيران في منازل، واقتيد المعارضون من سكان القرى، وهم حفاة، إلى الأحياء الفقيرة بالمدينة.

أبناء المعارضين هؤلاء رحلوا تاركين وراءهم أمهاتهم وأطفالهم وأحبائهم، وذهبوا للعمل في مصانع بالمدن الكبرى. آخرون ذهبوا للعمل في الحقول.

عمل أبناء المعارضين هؤلاء في حصد محاصيل البندق والقطن" عملوا كذلك في البناء وتشبيد السفن وإنتاج قمصان للتصدير.

لعل بلدا انتهى به الحال للتراجع، ومن ثم اختفى، لأسباب تافهة لم يكن بمقدوره البقاء هكذا لبعض الوقت. لكن النظام الذي صعد إلى قمة السلطة في بداية القرن الحادي العشرين أسرع الخطى نحو المصير المحتوم.. الاختفاء.

باسم "الله"، تولت كتائب النظام الجديد مهمة قصف مدن المعارضين، وتركت أشلاءهم ملقاة على الأرض. جثث أطفال المعارضين وضعت في ثلاثيات. وبدأت هذا البلد يشهد قسوة لا سابق لها في التاريخ البشري.

تعرضت محتويات مساكن المعارضين للاقتحام، ودُنست أسرتهن.

الجنود الذين يفترض أنهم أخوة وأشقاء لهؤلاء المعارضين رسموا أشكالا ساخرة على الجدران استهزاء بأطفال المعارضين الذين أحرقوا.

حتى الحمام التي سكنت الأرض أُطلقت عليها النيران.

قليلون فقط من سمعوا بمدن دأبت على المعارضة ينتهي اسمها بحروف كلمة "ستان"، ومن حاولوا الاستجابة لتلك المعرفة نالت منهم عمليات الإسكات.

لقد لعبت وسائل الإعلام دورا كبيرا في هذه القسوة. فالضحايا الذين قتلوا في أرض المعارضين، وأعمارهم تراوحت بين رضع لم يكملوا حتى ثلاثة أشهر وأجداد وجدات في الثمانين من العمر، تم تقديمهم في وسائل الإعلام على أنهم إرهابيون.

نشأ الجميع على ثقافة الصمت. فكلمة إرهابي كانت أسهل طريقة لدفع الناس للاصطفاف خلف ما تريد.

وبعد فترة، أضاف النظام تهمة جديدة إلى قائمة اتهاماته الجاهزة، وهي خائن. أصبح الناس أشد خوفا.

فالآن لم يعد الخطر يحدق بالمعارضين، بل إن أي شئ يمكن وصفه بالخيانة "معلمك، طبيبك، جارك، محاميك، قاضيك شقيقك أو شقيقتك، اتهام جاهز ليلصق بأي شخص وكل شخص.

وبدون أدنى اعتبار لحقوقهم، عُزل مئات الآلاف من وظائفهم، وألقى بمئات الآلاف في غياهب السجون.

امتلات السجون عن بكرة أبيها. بل إن بعض الرضع كبروا في زنازين السجون، وآخرين غرقوا في نهر ماريستا وهم يحاولون الفرار من البلاد.

حتى البكاء حزنا على هؤلاء الرضع الخونة كان كفيلا باتهامك بأنك أيضا خائن. كثيرون اختاروا ألا يروا شيئا أو يسمعوا بشئ. لقد افترضوا أن للنظام مبرراته ولا شك. فلا دخان بلا نار، هكذا يقولون أليس كذلك؟

لقد حاول البعض الوقوف ضد هذه المظاهر الشنيعة. هؤلاء الذين قاوموا ورفضوا الظلم وطالبوا بالعدالة، من جهروا برأيهم بضرورة ألا يموت الأطفال، هؤلاء خسروا وظائفهم وانتهى بهم الحال في السجون، لقد أخرجوا. قرر البعض الفرار والرحيل عن البلد الذي اختفى لأسباب تافهة. لكن هذا لم يكن كافيا. فالنظام كان يكن قدرا هائلا من الكراهية المعارضة حتى إنه قرر استهداف أبناء المعارضين في الخارج.

لم يتردد النظام في الاصطافاف في خانة واحدة مع القتلة والمجرمين لمجرد الوقوف ضد المعارضين. وبدعم هؤلاء القتلة، اغتصبت آلاف النساء ودُفن الآلاف في مقابر جماعية. مدن جميلة، أشجار زيتون مبهرة يمتد تاريخها لآلاف السنين، كُسرت أغصانها واقتلعت من جذورها. تفتشى الشر وأحاط بالمدينة بأكملها. ارتكبت فضائح لا ينبغي لإنسان إتيانها بحق ذويه من بني البشر. وبعدها جاء دور الحيوانات. تعرضت القطط لاعتداءات جنسية“ وقُطعت أرجل الكلاب. أصبح للعنف والشر والفظاظة والسوقية بصمة في كل مكان، وغابت الشفقة والرحمة. أصبح البلد وكأنه بالوعة صرف صحي. ورغم أن البعض حاول الطفو في مياه البالوعات، فإن القذارة تفتشت وطال أذاها الجميع.

أخذ البلد يغرق في هدوء، تماما كالسفينة العملاقة تاي تانك. كانت أجراس الإنذار تدق بين الحين والآخر. فقدت عملة البلد كل قيمتها وزاد التضخم بشكل هائل. لكن النظام لم يكن يرى في كل هذا سوى مكائد ودسائس سياسية. يا أطفال، علي أيضا أن أذكر أن البلد الذي اختفى لأسباب تافهة كان بلدا ذي خصوصية. لقد كان بلدا يحب التباهي.

فبينما كان ملايين يكافحون للحصول على قوت يومهم، كان البلد يتفاخر بقدرته على بناء أكبر المطارات وأعلى ناطحات السحاب، وشراء أجمل الطائرات. لقد كان بلدا يحب كل ما هو كبير ومميز، كانت الهيبة أهم مما سواها. الصحف مثلا بدلا من الكتابة عن عدد العمال الذين لاقوا حتفهم أثناء بناء أكبر مطار في العالم كانت تفضل الكتابة عما وصفوها بالإيجابيات.

وقبل خمسة أسابيع من افتتاح أكبر مطار في العالم، ثار عمال المطار. لقد حُرِّموا من الحصول على رواتبهم، وكانوا كذلك يعانون من حوادث قاتلة في ظروف عمل غير آمنة، فلقد كانوا ينامون وسط بق الفراش وأجبروا على العمل في ظروف لا إنسانية. وإن هم جهروا بالشكوى، كان المديرون ينزلون بهم أشد العقاب. وحين اتسع نطاق الثورة، صدرت الاتهامات الجاهزة بحق العمال وبينها الخيانة والإرهاب.

لا تنس أن أكثرية العمال كانوا رغم كل شئ من أبناء المعارضين. لا أذكر أنا، ولا التاريخ أسماء "الصحفيين" الذين تملقوا الحكومة وشاركوها فضائعها. كانوا يسارعون بنشر عناوين تريدها السلطة.

كتبوا مثلا أنه قبل خمسة أسابيع من افتتاح المطار، ثار العمال لأسباب تافهة. قال هؤلاء الصحفيون إن العمال الثائرين لا يفعلون ذلك إلا بغرض التسبب في مشاكل للحكومة. أترون يا أطفال، ظل هذا البلد يتذرع بأسباب تافهة، حتى انتهى به المطاف إلى الاختفاء.

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ترفض شكوى بشأن تعذيب أوجلان

أحوال تركية: ٢٠١٨/٩/٢٩

تعود قضية اعتقال الزعيم الكردي عبدالله أوجلان المحكوم عليه بالسجن المؤبد في تركيا إلى الواجهة بين الفترة والأخرى، وذلك لما تحظى به من أهمية في الحياة السياسية التركية الداخلية..

وفي أحدث تطوّر في قضية أوجلان، رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الخميس شكوى قدمها اثنان من محامي زعيم المعارضة الكردية عبدالله أوجلان بدعوى تعرضه لسوء معاملة داخل سجنه في إيمرالي العام ٢٠٠٨.

وفي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨، رفع اثنان من محامي أوجلان و٢٣٦ معتقلا شكوى مفادها أن زعيم حزب العمال الكردستاني تعرض للتعذيب والتهديد من جانب الحراس في سجن جزيرة إيمرالي في السابع من أكتوبر ٢٠٠٨ خلال تفتيش زنزانته.

ورفض القضاء التركي الشكوى، وفتح تحقيقا سلوكيا بحق مسؤول وحارسين في السجن لم يؤدّ الى نتيجة. واعتبر القضاة السبعة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بدورهم أنه لا يمكنهم قبول الشكوى، علما بأن مقدميها استندوا إلى المادة الثالثة من الشريعة الأوروبية لحقوق الإنسان المتصلة بحظر التعذيب والمعاملة غير الإنسانية.

ولاحظ القضاة أنه "في اليوم الذي حصلت فيه الوقائع المتصلة بالشكوى والايام التي أعقبته، قام العديد من الأطباء بمعاينة عبدالله أوجلان ولم يلاحظوا إصابته بأي ضرر جسدي أو نفسي. كما أن الشخص المذكور لم يبلغ الأطباء بأي شيء ولم يقدم شكوى شخصية". وأضافوا أن لجنة تحقيق أوروبية "ألغت زيارتها لسجن إيمرالي بعدما أبلغ عبدالله أوجلان محاميه بعدم المبالغة في تصوير الوقائع".

وكانت المحكمة الأوروبية دانت في ٢٠١٤ تركيا لحكمها بالسجن مدى الحياة على المعارض الكردي وعزله "في شكل غير إنساني" في الأعوام الأولى من سجنه في إيمرالي بين ١٩٩٩ و٢٠٠٩.

ومنذ ذلك الوقت، لاحظ مجلس أوروبا تحسنا واضحا في ظروف اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني الذي بات اليوم في عامه السبعين.

لكن المجلس أعرب في مارس الفائت عن قلقه حيال عدم السماح لأوجلان باستقبال زوار وإجراء اتصالات. وكان مضي ١٨ شهرا على منعه من لقاء أفراد عائلته.

وكان محامو "أوجلان" ادّعوا أن تركيا تنتهك المواد ٢ و٣ و٦ و١٣ و١٤ في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي تتعلق بحق الحياة، وحظر العنف والمعاملة السيئة، والحق في محاكمة عادلة وحق الإنصاف الفعال، وحظر التمييز.

يشار إلى أنه تم اعتقال الزعيم الكردي عبدالله أوجلان في ١٥ من فبراير ١٩٩٩، في عملية استخباراتية كبيرة، واقتيد من كينيا إلى تركيا .

وحكمت محكمة تركية على أوجلان بالإعدام بتهمة "الخيانة العظمى"، ثم تم تخفيف الحكم عليه للسجن المؤبد، عقب إلغاء عقوبة الإعدام في تركيا عملا بقوانين الاتحاد الأوروبي.

لماذا غادر أردوغان قاعة الأمم المتحدة خلال كلمة ترامب؟

وكالات متعددة: ٢٩/٩/٢٠١٨

غادر السلطان أردوغان، قاعة الأمم المتحدة في نيويورك، الثلاثاء ٢٥ سبتمبر، خلال إلقاء نظيره الأمريكي دونالد ترامب كلمته " ما طرح أكثر من علامة استفهام، حول هذا التصرف المستهتر في وقت يعيش فيه البلدان أجواء متوترة. وتسائل البعض: هل كان أردوغان متعمداً ذلك أم لا؟، وربطوا بين خروج أردوغان خلال كلمة ترامب وبين كلمته التي ألقاها والتي كانت منسوبة على رفض تركيا للعقوبات الاقتصادية، في وقت تخوض فيه مواجهة مريرة مع الولايات المتحدة بشأن مصير قس أمريكي تحتجزه أنقرة، بينما سخر بعض الكتاب واصفين بأن أردوغان خرج ليتثنى له مصافحة ترامب والتحدث إليه على انفراد .

وسائل إعلام تركية نشرت فيديو لخروج أردوغان والوفد الممثل لتركيا من القاعة في الأمم المتحدة، لحظة قيام ترامب بإلقاء كلمة بلاده أمام رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولم يعرف السبب وراء خروج الرئيس التركي من القاعة أثناء كلمة الرئيس الأمريكي.

إلا أن مدير الاتصالات بالرئاسة التركية، فخر الدين الطون، نشر على تويتر صوراً يتصافح فيها ترامب و أردوغان بحضور زوجة الأول ميلانيا ترامب، قائلاً إن الرئيسين أجريا "محادثة قصيرة" قبل إلقاء رجب طيب أردوغان كلمته أمام الجمعية العامة.

ونفى مراسل صحيفة الصباح التركية الأنباء التي جرى تداولها بعد غياب أردوغان عن كلمة ترامب، حيث ربطها البعض بالعلاقة المتوترة بين الرئيسين، خلال الفترة الماضية، وقال مراسل الصحيفة رجب سولو، عبر حسابه الرسمي على تويتر خبر عدم حضور أردوغان كلمة ترامب ليس صحيحاً، لقد انتقل ببساطة إلى غرفة أخرى من أجل التحضير لكلمته التي كانت مبرمجة مباشرة بعد ترامب.

الرئيس الألماني يدعو للمصالحة الوطنية في تركيا

(زمن التركية): ٢٩/٩/٢٠١٨

أبدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رفضه الاتهامات الألمانية بتراجع الوضع الحقوقي في تركيا بلهجة حادة. وأثناء مأدبة عشاء رسمية أقامها الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، مساء الجمعة في برلين، أكد أردوغان أن الخلافات بين الدولتين في الوقت الراهن يمكن تجاوزها. وقبل نهاية كلمته ارتجل أردوغان وتحدث عن ضرورة تسليم الصحفي التركي جان دوندار الذي فر إلى ألمانيا، بعد أن كشف عن فضيحة شاحنات جهاز المخابرات التركي التي يُزعم أنها كانت تنقل السلاح للجماعات الجهادية في سوريا. بحسب وكالة الأنباء الألمانية (دويتشه فيله).

المصالحة الوطنية في تركيا

وكان الرئيس الألماني فرانك . فالتر شتاينماير قد تطرق في كلمته الترحيبية بالرئيس التركي إلى جملة من الخلافات بين برلين وأنقرة، أبرزها ملف حقوق الإنسان، حيث أشار إلى أن تركيا وبعد مرور أكثر من عامين على الانقلاب الفاشل، مازالت تعتقل المئات من الصحفيين والنقابيين وسياسيين معارضين.

ودعا شتاينماير إلى ضرورة إجراء المصالحة الوطنية في تركيا وعودة الحياة الديمقراطية إلى مجاريها الطبيعية. الرئيس الألماني اعتبر العلاقة مع تركيا مهمة وضرورية وأشاد بدور المهاجرين الاتراك الذين ساهموا في إعادة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

انتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ألمانيا، قائلاً إنها تحمي صحافياً أدين بارتكاب "عمل إرهابي" في تركيا. وقال الرئيس التركي في خطاب ألقاه خلال عشاء أقيم على شرفه في برلين "عندما يتورط صحافيون في أعمال إرهابية، وتكون محكمة تركية قد حكمت عليهم، كيف يمكن للمرء أن يدافع عنهم".

وأضاف أردوغان بغضب "أحدهم حكم عليه بالسجن لخمس سنوات وعشرة أشهر، لقد تمكن من الفرار من تركيا بحثاً عن ملجأ في ألمانيا"، في إشارة منه إلى الصحافي جان دوندار الذي يعيش في المنفى بألمانيا منذ العام ٢٠١٦. وأكد الرئيس التركي أنه طلب ترحيل دوندار، الذي يتهمه بأنه "عميل" كشف "أسرار الدولة".



 www.pukmedia.com/ensat
 Facebook: **ensatpuk**
 ensatmagazen@gmail.com
 Mobile: **0770 156 4347**